



3 1761 03528 1120







المؤانفة اليه بجاه بحمد الله تعالى كأنه قوبل على خط المؤانفة بهد ما تصفحه وحرره ونفعه
وصحبه ومع ذلك لم نال جهدا في صراجه ما تبصر من المواد لتكون على بصيرة في فهم المراد
ورعنا شمرنا بالهامش في بعض المواضع الى طلب التبرير اذا كان المقام فهمه عليه السلام
وكان طبعه الحسن ووضعه الجليل المستحسن بطبعه بولاق المزهرة محاسنها باسائر الآفاق
في ظل من أنام الانام في ظلال عدله وأفاض عليهم بحال احسانه وفضله من هو باحسن
الشهادة عليه حقيقة الخلد والاعظم محمد بن توفيق مع الله تعالى أشجالة الكرام بوجوده ولا
يالت مصير نامة مودة بكرمه وجوده ملحوظا بادارة من أحرز السابق بجوادير اعنته وشهدت

يدافع انشاآته بجموده براعته وبه المصارف الى أوج الكمال رقت ناظر المطبعة

المذكورة سعادة على بك جودت ونضوع مسك ختامه واسم صريح كاله

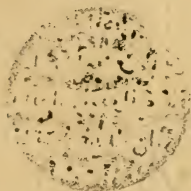
وعلمه في أوخر شوال عام تسع وتسعين ومائتين وألف

من هجرة من انتهى اليه كل كمال صلى الله وسلم عليه

وآله وصحبه والمنتمين اليه ما طالع

الكوكبان ونتاج

الميلان



التكملة الشريفة * والثقة الطيبة * المسماة بقرعة عين الاختيار * اكتملة رد المختار
 * على يد جامعها اقر العباد * الى عقب مولاي يوم التناد * محمد علاء الدين ابن السيد محمد
 امين ابن السيد عمر المدعو بابن عابد بن * كان الله تعالى له ولوالديه رغبة واهم ولاولاده
 ومناجاة ولان له حق عليه بجاه سيد الانبياء والمرسلين * في الصورة الكبرى في الساعة الثالثة
 ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من شهر ربيع الثاني ومائتين والثلاث
 من هجرة من خلفه الله تعالى على اكمل وصف * صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله اليكرام *
 واصحابه العظام * الذين تر جوابا تبعهم حسن الختام *

نحمدك يا من جعلت قرعة العين في الثقة في الدين ونسلم على رسولك المبعوث بالسراج
 الوهاج والفتق المبين وعلى آله المحرزين في السكال كل غاية واحببه بنجوم الدراية والهداية
 (وبعد) فيقول المتوسل بجاه الرسول الخاتم خاتم التصحيح بدار الطباعة محمد قاسم قدتم
 طبع قرعة عين الاختيار اكتملة رد المختار على الدار المختار شرح تنوير الابصار لنادرة
 زمانه وفائق اقرانه مطلع هس الفهوم ومحرر دقائق المنطوق والفهوم العلامة السيد
 محمد علاء الدين نجل محيي آثار سيد المرسلين ونشر اعلام الشريعة في العالمين الجامع بين
 الفضيلتين فضائل العلم والنسب الشريفين المتحلي بفائس العلوم والادب المتكلم من
 أزمة التحقيق بقاوى سبب مولانا السيد محمد امين بن عابد بن أسكنه الله تعالى بفضل له على
 علمين واعمري اتم التكملة كمله يبدائع الفرائد وافية كاذله اسفرت عن مخدرات افكار
 وأبرزت عرائس أفكار وجعت مثل ما تشئت في غيرها من المواقف وفاقته بجلى التحقيقات
 والتدقيقات روضة علم تفجرت أنهارها وأسعت أزهارها وغارها فخرى الله تعالى مواقفها
 الجزاء الجزيل على هذا الصنيع الخليل الجليل هـ ذاوان هذه التكملة الرائقة البديعة
 الشائقة الفاتحة المناسبة اليها الركان طبعت أولا ببعض مطابع الاستانة العلمية الشان
 حرصا على التقاط فرائدها وإحراز فائدها وفوائدها وبمدان طبعت هنالك وضعها
 المؤلف حفظه الله تعالى بخطه النقيس جـ دولا بيان الخطا والصواب بإيجاز سبعة كراريس
 والمشير عانى تصحيحها وتحريرها وتنقيحها لم يتخذ أصلا مقابلة عليه سوى المطبوع
 الموماليه فالقينا به من التمرير والخطا والخط والتصحيف والزيادة والنقصان
 ما يقصر عن حصره تعبير اللسان فامسكنا ان البراع عن التصحيح حتى نقف اعلى أصل
 معتبر صحيح فظهرنا بهذا الجدول الشافي ظفر الصادق بالهواجر بالزال الصافي عندنا عمن
 زمانه وسيمويه عصره ونادرة وأوانه من خاطبة الوبة الفضائل قائلة أنت رافى المولى
 الفاضل السيد عبد القادر الرافى وقد تفضل به علينا فاذا هو جدول عيب بروق
 بشكلا النظاير ونجيب اللبيب قد تكفل ببيان غالب الغلطات والزائد الاغنى والسقطات
 فاجرينا المقابلة في تصحيح هذا الكتاب على ما يقتضيه هذا الجدول من الصواب ولعدم تيسر
 مقابلة المزمرة الاولى والثانية من الجزء الثاني عليه يناعقب فهرسته ما وقع فيه مما أشار

اعانة على قتل نفسه وان شرب هو لم يعن الاب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره فقاتل نفسه اعظم انما قال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بحديدة جاء يوم القيامة وفي يده تلك الحديدية يحيا بها بطن نفسه والوجه الضرب بالسكين واصل بوجها كذا في المحيط * ولودفع الى رجل ثوباً بقيمة الصدقة فاخذ المدفوع اليه طائفاً منه ودبعا و عارية فردده على المدفع ليجعل للدفع اخذته لانه قد زال عن ملكه حبة فضة لرجل فان اخذه لزمه رد كذا في السراج الوهاج * محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه افضل من الصدق على الفقراء وان آثرهم على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر يفتق على نفسه كذا في الملتقط * وسئل بعضهم عن الصدق على المكدين الذين يسلون الناس الحماط وياكلون اسرافاً قال ما يظنهم ذلك ان من تصدق عليه ينفق في المعصية او هو غنى لا باس بالتصدق عليه وهو ماجور بما سوى من سد خلته كذا في الحاوى للفتاوى * الصبي اذا تصدق بما لا يبيع كذا في السراجية * التصديق بمن العبد على المحتاجين افضل من الاعتناق كذا في السراجية * رجل تصدق على الميت او دعه فانه يصل الثواب الى الميت * اذا جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجية * تصدق على فقير بطائفة على ظن انه فليس ليس له ان يرتد ما طاهر قال القاضى عبد الجبار ان كان قال قد ملكت منه فاسأتم ظهوره طائفة له ان يرتد ما طاهر وان قال ملكت هذا لا يرتد قال سيف السائل لا يرتد في الحالى كذا في القيمة * رجل اخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فثأنت عليه من حيث الحكم كذا في السراجية وعن الحسن البصرى فحين يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال يضربه حتى يبعي آخر وان اكلها اطمم مثلها وقال ابراهيم النخعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاءم يرضها لا تجوز الصدقة الا بالقبض وقال بجاهد من اخرج صدقة فهو بالخيار ان شاءم مضى وان شاءم عضر وعن عطاء مثله قال الفقيه ابو الاثرجعه الله تعالى وهو المأخوذ به كذا في المحيط * اختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي ان تصدق على السائل في المسجد الجاهل لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن خلف بن ابوبكر ربه الله تعالى قال لو كنت قاضياً لم اقبل شهادة من تصدق على سائل في المسجد وعن ابي بكر بن اسمعيل الزاهد ربه الله تعالى قال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتسكون تلك السبعون كفارة عن الفلاس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد او بهد ما يخرج منه كذا في فتاوى قاضيان * وفي فتاوى الناصرى اذا قال السائل بحق الله تعالى او بحق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ان تعطينى كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسان في المروءة ان يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزى اذا سأل سائل بوجه الله تعالى ان لا يعطى كذا في التاتراخية والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين وعلى جميع الأئمة التابعين به والمجتهدين والعلماء العالمين * وعلمناهم هم رحمتك يا ارحم الراحمين * اللهم اجعل له خالص الوجه لكريم * وموجباً للقور العظيم * في جنات النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه

الخصومة معه قال هذا نفي لم يحب بعد ولا يجب له الا بالاقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال
 الزهري رحمه الله تعالى ولولم يكن له على وجه الهبة فلا يلزم ان يخصم اذا كان مقر بالمال وفي
 الوكالة كذا في الحاوي للفتاوى * اذ ادفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته
 لم يأثم * اذا جازم لدار الحرب بالمال دار الاسلام جارية فهي له ولو اهدى ملك العدو الى أمير
 العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن صاقل عما يدي أبو الصبي الى
 الماعل لم الى المؤدب في النيروز أو في المهرجان أو في العيد قال اذا لم يسأل ولم يبلغ عليه فلا بأس
 به كذا في الحاوي للفتاوى (أقول) وهذا فيما اذا كان للاستاذ معلوم من بيت المال بكنية والا
 فلا بأس مما هو عرف من عن الخلو والعيدية والخمسية كما يأتي في كتاب الاجارة * وسئل
 الملواني عن علق كوزة أو موضعه في سطحه فاططر السحاب وامتلأ الكوز من المطر فباعه
 انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماعل له صاحب الكوز ان يستره الكوز مع الماعل قال نعم قال
 رضى الله تعالى عنه وجوابه في الكوز عما لا اشكال فيه فاما في الماعل فانه ينظر ان كان أعده
 لذلك حينئذ يستره وان لم يدره لذلك لا يستره كذا في الترخاسة * اقبط في يد ملة قط نعله
 وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواه جاز لا يجني ان يقبض ما هو من الصغير وان
 كان الصغير من أهل ان يقبض بنفسه وله هذا الاجنبى ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس للاجنبي
 آخر ان يستره منه نص عليه السرخسي في كتاب الهبة * وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى
 عن رجل دخل الحمام وقد دفع الى صاحب الحمام الاجرة فاغترف من الاناء بانه دفعه اليه
 صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك المأكل كالما عتق أم يكون ذلك صاحب
 الحمام و يكون منه اباحة للداخلين فقال ما رواه عن يمينه غيره ولكن ما امره لمسكاله كذا
 في الترخاسة * يدخل في هبة الارض ما يدخل في هبة من الابنية والاشجار من غير ذكرها
 وكذا في الصلح على أرض او عتق تدخل ولا تدخل الزرع في الصلح من غير ذكر قال ركن الاسلام
 الصباغى الزرع يدخل في الرهن والاقراء والقي به يرد ذكر ولا يدخل في البيع والقسمة
 والوصية والاجارة والكيح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاة بالملك المطلق ولا يدخل
 النصارى والاوراق المتقومة في هبة الاشجار بغير ذكرها الا يرد ذكره او رورق فسدت الهبة
 لا يجمع التساميم كافي الفتية هبة اقراهه وهب من فلان دارا كان هذا اقرا اصبحت في الغيابة
 الاقارب بالهبة لا يكون اقرا بالاقبض هو الاصح كذا في جواهر الاخلاص * أهل الزمة في
 حكم الهبة بمنزلة المباين لانهم التزموا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا تجوز
 المماوضة بالخمر عن الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء كان المسلم هو المعوض للذمي أو الذي وان
 صارت الخمر خلافا في بدا القاض لم تصر عوضا ويرده الى صاحبه وتجوز المعاوضة بالخمر والخنزير
 فيما بين الذميين كما يجوز بآدمه المباحة ولا يجوز بالمنية والدم كذا في المبسوط * ذهب المرتد
 للمصراني أو انصرافه على ان يعوضه خبره اذ ذلك باطل كذا في محيط السرخسي * رجل وابنه
 في الفاقة ومعه ماء ما يكفي أحدهما من أحق بالماء منه قال الابن أحق به لان الاب
 لو كان أحق لمكان على الابن ان يسقى آياه وان سقى آياه مات هو من العطش فيكون هذا منه

فوهبت مهرها على ان يتزوجها فاقامها ربا على الزوج تزوجها ولم يتزوجها لانها جعلت المال
على نفسه اعوضا عن النكاح وفي النكاح العوض لا يكون على المرأة كذا في فتاوى قاضيان
* ولو قال الرب الدين اذمت فانت في حل فهو جائز كذا في فتاوى قاضيان * ولو قال ان
مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت بري على علمك
لا يبرأ كذا في الوجيز المذكور * ابرأ عن الدين الذي عليه ليصلح همه عند السلطان لا يبرأ وهو
رشوة كذا في الفتية اه * وفي الانقروى برضا عن حمل الى خطيبة أمه من جنس
ما يحمل اليهن في العادة ودفع أهل الخطيبة اليه مثل ما حل انهم فلا رجوع لهم فيه اذا افتروا
والمسألة في مثل هذا دأ عنه فيما بينهم قنية * بعث اليها شيئا مما عينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم
يدخل بها واولعت نفسها منه به نصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عوضته * مت ضح
له طلب المبعوث مع له طلب العوض ان لم يعوضه مع شئ لسير الكبيرة الرشوة لا تغلق
عك وغيره فاض او غيره ودفع اليه بهت لاصلاح المهم فاصلح ثم نذر برد ما دفع اليه * بج
المنماشقان يدفع كل واحد منهما المصاحبة شيئا فهي رشوة لا يثبت الملك فيها ولا يدفع استردادها
* وفي خلاصة الغزى خطب امرأ في بيت أخيها فاني أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع
وتزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة قنية وكذا في الوقائع الحسامية خاصم زوجها وآذاها
بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يبعوضها فابرا بباطلة قنية في الاكرام * ولو اكره
على الهبة وروى لاصح قاضيان اه * المبكر بالمالفة يعمها اختها التي هي في ضيقهم عن
الدخول بزوجهما حتى تمهم او يبيعهم حصتهم من أبيهم الى الارث او تنهم دلهم بشي فو باطل
لانها كالمكره في ذلك رمى * وفيه عن شرح تحفة الاقران للمصنف لو تزوج ابنته المبكر
من رجل فلما أرادت ان تخرج من بيته الى زوجها منهها الاب الا ان تشم عليها انها استوفت
منه ما يعرف فيه من ميراث أمها فاقرت بذلك ثم أذن لها في الخروج فان الظاهر ان الحكم فيه
عدم صحة الاقرار لكونه في معنى المكروه لما ذكر من المنع لاسيما والجمانة تغلب في الابتكار
ربه أفق شيخ الاسلام ابو السعود العمادى اه من منتهوات الانقروى * رجل له على آخر
مائة وخمسون درهما مائة حلة وخمسة وثمانون درهما فوهب رب الدين له ديون خمسين فذلك
الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفق الامام الاجل برهان الدين المرغيناني رحمه الله
تعالى ينصرف اليها وبه أفق القاضي يديع الدين رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * هبة
المهر من الزوج المبتفع استحسانا كذا في السراجية * الوكيل في باب الهبة في معنى الرسول
حتى يجعل المأقده الموكل دون الوكيل وفي البقال التوكيل بالهبة فوكيل بالتسليم
ولا وكيل بالتسليم ان يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتائية
ولو وكيل الواهب رجلا بانه لم يوكل الموهوب له رجلا بالقبض وغايه التسليم من الوكيل
فان امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل الموهوب له لا يتفردا * ووكيل التسليم به بخلاف
وكيل القبض لا يتفردا أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بان
يدفع ماله الى ولده على وجه الهبة وكتب اليه كتاب بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن

في الهبة ان كانت قائمة في ملك الموهوب له ولم تزد ولم يحد فيها ما يمنع الرجوع فيها كذا في
السراج الواح * وان استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة * وان كانت
الهبة قد هلكت او استهلكها الموهوب له لم يرضه في قواهم جميعا كذا في السراج الواح * ولو
وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهم من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عنه دنا
وكان له ان يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها كذا في فتاوى قاضيان * وفي
الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقيمة الف بباعها بالثلثين قبل نقد الثمن اخذها
الشقيع بالقبض ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط واقبته ولو حضر الشقيع به ما دفع
المشروط الى الواهب اخذها به كذا في التاترنائية * رجل وهب لرجل ثوبا بخرصة درهم وسلم
الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدرهم لم يكن عوضا عنه دنا استحصانا كذا في فتاوى قاضيان
الكل من الهندية وعقابه فيها وانما ذكرت ذلك للوعده فيما تقدم وان كان بعضه قد تقدم
* وفيه رجل وهب لآخر أرضا على ان ما يخرج منها من ذرع يتفق الموهوب له ذلك على الواهب
قال أبو القاسم الصغار ان كان في الارض كرم أو شجر باجرت الهبة ويبطل الشرط وان كانت
الارض قراخا فالهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضي خان * ولو كان الموهوب كرم او شرط ان يتفق
عليه من ثمره فصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط الصرخسي * وفي الامميجي رجل وهب
لرجل هبة أو تمسك عليه بصدقة على ان يرد عليه ثمنها أو ربه أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد
عليه ولا يرضه شيء كذا في التاترنائية * امرأة قالت لزوجها انك تعيب عني كثيرا فان مكنت
معي ولا تعيب فقد وهبت لك الحائط الذي في مكان كذا فكنت معها ازمانا ثم طلقها فالمثل على
خسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للعالم ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج
الوجه الثاني اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدت ان يكفها ففي هذا الوجه الحائط للزوج
وان لم تعد لم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على شرط ان يكف
معه او سلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه
الله تعالى وعلى قول نصير ومحمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج
الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكنت معي ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه
الخامس اذا مكنته على ان يكفها معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط
للزوج كذا في المحيط * وجهه مهرها ان لم يظلمها فهو باطل بخلاف على ان لا يظلمها ثم ان ظلمها
عادلان لم ترض الا بهذا الشرط فاذا قالت الرضا والفتوى على هذا * ولو قالت له أو لم فانا
أنفقت فيما اى الوليمة فأنقصه من مهرى فالامر كما قالت ولو قال ابرئني حتى اهب لك كذا
فأبرأت وأبى فهو المهر * وسئل أبو جعفر عن منع امرأته عن المصير الى ابويها وهي مرضعة
فقال لها ان وهبت لي مهر لآبعتك الى ابوك فقالت المرأة أفعل ثم قدمها الى الشهم ودفنوها
بعض مهرها وأوصت بالابعض على الفقراء وغير ذلك وبه ذلك لم يرضها الى ابويها ومنعها قال
الهبة باطله قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها بمنزلة المكروهة في الهبة كذا في الحاوي للتاترنائي
* المرأة اذا أرادت أن يتزوجها الذي طلقها فاقبال لها المطلق لا تزوجه حتى تم بيني ماله على

العوض كـ لم يكن له ذلك وان كان العوض مستمرا كما ضمن قابض العوض بقدر ما وجب
 الرجوع له وهو له به من العوض كذا في السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة والعوض
 مستمرا لضمن كل قيمة العوض كذا في الاصل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان
 الموهوب أو العوض شيئا لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق
 بعض احدهما بطل العوض ان كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة ان كانت هي المستحقة واذا
 بطل العوض رجع في الهبة واذا بطلت الهبة رجع في العوض هكذا في السراج الوهاج
 * الثاني بيان ما عتبه فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبدأة بخلاف بين أصحابنا يصح عما
 نصحه به الهبة ويبطل بما تبطل به الهبة لا يخالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يشترط
 حق الرجوع في الاولى ولا يشترط في الثانية فاما في ما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبدأة ولو وجد
 الموهوب له بالموهوب عينا فاحتمل ان يكون له ان يرجع في العوض وكذلك الواهب اذا وجد
 بالعوض عينا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا قبض الواهب العوض فليس اكل
 واحده منهما ان يرجع على صاحبه فيعاده اليه سواء عوضه الموهوب له او اجنبى بامر الموهوب
 له او بغير امره كذا في البدائع ويشتراط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض
 والحيازة والافراز كذا في خزانة المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء او انتهاء فلا يشترط
 للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي * النوع الثاني العوض
 المشروط في عقد الهبة فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط الهبة في الابتداء
 حتى لا تصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يشترط به الملك قبل القبض ولكل واحد منهما ما
 ان يمنع من التسليم وبعد التقبض يشترط له احكام البيع فلا يكون لاحدهما ان يرجع فيما
 كان له ويشترط به الشفعة ولكل واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان تكون الهبة بشرط العوض بغير
 ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى فضيلان * وهب دارا من رجلين بشرط عوض الف درهم بقلب
 يما جائز بعده التقبض كذا في القنية ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض او كثيرا
 فانه يمنع الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ذلك كله الرجوع فيما لم يوهب من عنده وليس
 له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوى * اذا صدق الموهوب له على الواهب بصدقة او
 شئ له او امره فقال هذا عوض هبتك جاز كذا في الصغرى * ويجوز تعويض الاجنبى سواء كان
 بامر الموهوب له او بغير امره وليس للاجنبى العوض ان يرجع على الموهوب له سواء عوض
 بامر او بغير امره الا ان يقول الموهوب له عوض فلانا على اتي ضامن وهو كالموالات
 انفس لان عبدك هذا على فان المأمور ولا يرجع على الامر الا ان يقول له الامر على اتي ضامن
 هكذا في فتاوى قاضيخان * والاصل في جنس هذه المسائل ان كل ما يطالب به الانسان بالمعسر
 والملازمة يكون الامر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطالب به
 الانسان بالمعسر والملازمة فلا يكون الامر بادائه سببا للرجوع الا بشرط الضمان كذا في
 الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله ان يرجع

لكلهم ولو أبرأ لو ارتفع أيضا كذا في الوجيز لا كدرى * وفي فتاوى احو ولو أبرأ العبريم أحد
 الورثة من الدين صح في نصبه وفي الخزانة عند ان يكون الموت فيه حادثة القبول في حصة الدين
 من المديون اذ لم يقبله حتى مات المديون والوصية اذ لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى يجب
 الهبة والوصية من رجل قال لمكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا اقبل عني المكاتب
 والمال الدين عليه كذا في السراج الوهاج * وفي فتاوى احو * مثل برهان الدين عن مات مفسا
 وعليه مدين فقبض عائد ان بقضائه هل يسقط دينه قال لا لان السقاط لا يتصور لانه
 سقط بموته مفسا ولا يبطل حق المطالبة في الاثمة كذا في النامية * بقرعة بين اثنين تراضيا
 على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر يوما يجب لهما فهدمه باثباته ولا يحل فضل الدين
 وان جعل في حل الا ان يستلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فلهما فضل لان الاول هبة
 المشاع فيا يحل القسمة فلم يجوز الثاني هبة الدين وانه يجوز ان كان متاعا كذا في الفتاوى
 الحامدية * العوض في الهبة نوعان متاخر عن العقد ومشرط في العقد اما العوض المتأخر عن
 العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هبة التعويض وصيرورة الثاني
 عوضا والثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الاول فلا شرط ثلاثة الاول مقابل العوض
 بالهبة وهو ان يكون التعويض بلا نظر يدل على المقابل فلو ان يقول هذا عوض عن هبتك
 أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو فكتك هذا عن هبتك أو تصدقت بهم هذا بدل عن هبتك أو
 كافأتك أو جازيتك أو أثبتتكم أو ما يحري هذا المجري حتى لو وهب الانسان شيئا وقبضه المرهوب
 له نعم ان المرهوب له أيضا وهب شيئا للواهب ولم يقبل عوضا عن هبتك فلهذا كذا في كذا
 يكن عوضا بل كان هبة متبعة لأكل واحد منهم ما حق الرجوع والثاني ان لا يكون العوض
 في العقد مما لو كذا في العقد حتى لو عوض المرهوب له بعض المرهوب لا يصح ولا يكون عوضا
 وان كان المرهوب قد نفعه عن حاله تغير اعني الرجوع فان بعض المرهوب يكون عوضا عن
 الباقي ٣ هذا اذا وهب شيئا واحدا أو شيئين في عقد واحد فعوض احدهما عن الآخر فقد
 اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضا ولو وهب له شيئا وتصدق عليه
 بشئ فعوضه الصدقة عن الهبة كانت عوضا بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان
 لم يملك الهبة حتى من يملكه يمكن عوضا وله ان يرجع في الهبة ان كان المرهوب قائما بعينه لم يملك
 ولم يزد خيرا او لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك واستهلك المرهوب له لم يقضه كما
 لو هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيرا لم يقض كذا في البدائع * وان استحق
 بعض العوض فباقى منه فهو عوض عن الهبة كما هو ان شاء الله ما في يد من العوض ويرجع
 بالهبة كما هو ان كانت قائمة لم يخرج عن ملك المرهوب له ولم يرد في بدلها كذا في السراج الوهاج
 وأما سلامة العوض وهو المرهوب فنشرط التعويض حتى لو استحق المرهوب كان له ان يرجع
 فيها عوض ولو استحق نصف المرهوب فله المرهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان
 المرهوب بما يحتمل القسمة سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدل او زاد فيه كان له
 ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أو دما باني من الهبة وأرجع في

قوله هذا الخ كذا بالاصل
 ولغير هذه العبارة

بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الاتراهم قالوا ان الهبة الفضل بدون
الارض لاتصح لان القبض شرط في الهبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرحمن بان رهن البناء دون
الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهندية عن الكافي لو وهب زرعاً في ارض
او غرق في شجر او حامية في سيف او بناء في دار او قنطرة امن مصبرة واهر بالحصاد والجداف والزرع
والنقض والكيل وفصل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الجسد اذ الحصاد ونحوهما
وان لم ياذن لها بالقبض وقيل ضمن انتهي وتعين المصير الى هذا التفصيل وتحمل الهبة على
صحة العقد وان لم يذد الملك وعدمها على عدم التمام والقلك اذا اذن له الواهب بالنقض وما
عطف عليه وفعل لانه بعد الفعل صار محجوزاً عما كان قد مناهم وضحه افارجع اليه (قوله وان شئت
بأظهر) أي في قوله سابقاً كالدين اظهر اى وهذا أظهر (قوله انه لا يرجع) اى بالدين بعد الابراء
(قوله لما في العمدية) هذا ما انما نزلنا اليه سابقاً من مخالفة ما فيهما وان اختاره اليه (قوله اى
ينكاح ضرتها) اى ينفقه انكاحها مع نكاح ضرتها من غير طلاق يقع عليه اى فيما قدمناه في
مسئلة التعليق ورد الابراء حيث كان المعاق طلاقها الاطلاق الضرة وفيما ذكره بعد قوله فلا
حنت وعجاجة الشرب لئلا اى لقهر المرأة بقائه في نكاحه مع الضرة وهو الانسب حيث كان
المعاق طلاقها الاطلاق انضرة (قوله فلا حنت) اى فلا يقع عليه طلاق (حاشا) وقال الطحاوي
اذا كانت الهبة لا تحتفل القسمة **الزوب** او عيال يؤكل في الحال كالعلم ونحوه لم يجز
لاصحابه منه شيئاً وان كان مهيلاً لا كل في الحال يجوز لاصحابه من ذلك حاشا ويسلك البقية
لا حله كذا في التاترخانية (فروع) قال جعلت في حل الساعة او في الديار يرى في الساعات كلها
والدارين خلاصة • لو قال لا اخذك ولا طاب لك ما لي قلبك قالوا ليس هذا ينشئ وحقه عليه
على حاله حاشا • رجل سب دابة له فاحذها انساناً وأصلحها ففهي لمن سبها وان قال من شاء
فلا اخذك فاحذها رجل ففهي له قال الفقيه • أبو الاليث الجواب هكذا اذا قال لقوم مئينين من
شاه منكم فلا اخذكوا وان لم يقل ذلك لقوم مئينين ولم يقل ذلك اصلاً فالدابة على ملك صاحبها
وله أن ياخذها من وجدها وفي التاترخانية ذكر المسئلة مطابقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك
القول او قال مطابقة كذا في المحيط • غضب عينا فحله ماله كما من كل حق هو له قوله قال الثمالي
التحليل يقع على ما هو واجب في الامة لا على عين قائم كذا في القنية وعن محمد رحمه الله تعالى
اذا كان رجل على آخر مال فقال قد لانه لا قال هو هبة وان قال لانه منته فهو برائة كذا في
الذخيرة • في نوادره شام رحمه الله تعالى في سرقين لدابة في الختان اذا وهبها صاحبها ففهي لمن
أخذها ولا يكون صاحب الختان أولى بها كذا في التاترخانية • رجل علمه دين فبات قبل القضاء
فوهب صاحب الدين لوارث المدين صح سواء كانت التركة مستفزة أم لم تكن **كذا في**
قاضيها لانه وهب عن عليه الدين مع لانه تلك التركة ان لم تكن مستفزة بالدين وان كانت
فللوارث نهما حق وهو استحسان ولورد الوارث الهبة • ثم تبدل ردته للافاهم درجه الله تعالى
وقيل لا خلاف فيه وانما الخلاف فيها اذا وهب من الميت فرد وارثه وقال قبله غريم الميت
ابراً الميت عن دينه فرد وارثه ليه صح رده كذا في جامع الفوائد ولو وهب بعض الورثة فالبقية

أشربت بالظهر لما في العمدية
عن خواهر زاده انه لا يرجع
واختاره بعض المشايخ
وفي نسخة رأى نكاح ضرتها
لانه برده بالابراء • بطه
فلا حنت فليست انتهي

الابراهيم ونقل الشارح آخرباب التعاليق بقى ما يكتب في التعاليق متى شئها أو تزوج عليه أو ابراهمه
 من كذا أو من باقى صدقه أو فادفعها الكل هل تبطل نظاهر لا تصريحهم بحجة براءة الاستقاطا
 والرجوع بمادفه اه وكتب عليه سبدي غنة قوله فادفعها الكل أى كل الدين المعسر عنه
 بقوله من كذا وكل باقى الصدق وقوله هل تبطل أى الجين المذكورة ورجحه التوقف ان الطلاق
 معاق على شرطين وهما النقل والابراء أو التزوج والابراء فإذا وجد أحدهما فلا بد من وجود
 الآخر وهو الابراء مع ان المبرأ عنه قد دفعه له أو قوله لتصريحهم الخ قال في الاشياء الابراهيم بعد
 قضاء الدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بأداءه إذا ابرأه براءة
 اسقاط وإذا ابرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلافوا فيها إذا أطلقوها على هذا لوعاق طلائها
 بإبرائها عن المهر ثم دفعه لها لا يطل التعاليق فإذا ابرأه براءة اسقاط وقعه ورجع عليه انتهى
 والمحال ان الدين وصف في ذمة المدينون والدين يقضى بثله أى إذا أوفى ما عليه فغيره ثبت
 له على غيره مثل ما فرعه عليه فمقط المطالبة فإذا ابرأه براءة اسقاط سقط ما بذمه
 لغيره فثبت له مطالبة غيره بما أوفاه فقد صحت البراءة بعد الدفع فلا يطل العين بل يتوقف
 الوقوع على البراءة بخلاف ما إذا ابرأه براءة استيفاء لانها في اقراره باستيفاء دينه وثابه
 لامطالبة له عليه فلا يرجع عليه المدينون اهدم سقوط ما بذمه بذلك وأما لو أطلق في ذمة زمتا
 حالها على الاستيفاء اهدم فهم غيرها (قوله لوردي فبظفر) الاولى ان يقول قاذى الدفع بظفر
 (قوله وان قبض الانسان الخ) أى قبض البائع الفنى وهو المراد بعالم ببيعته أى مال بدلا عن
 مبيعته ثم ابرأ المشتري عنه يرجع المشتري على بائعه بمادفع اليه والدائن اذا قبض دينه ثم ابرأ
 المدين عنه صح ورجع المدينون على الدائن باق قبض منه قال العلامة عبد البر سورة الاولى باع
 وقبض الفنى من المشتري ثم ابرأ البائع المشتري من الفنى بعد القبض يصح ابرأؤه ورجع
 المشتري على البائع بما كان دفعه اليه من الفنى والثانية لو ابرأ الدائن المدين بعد ايفاء الدين
 وقبضه صح ورجع المدين عليه والاصل فيه ان الدين تقضى بامثاله الا بعباءة ابرأه ابرأه
 في الذمة بقى ما قبضه لا فى مقابلة ثنى فيستحق المطالبة ويلزمه رده اذا طال بعباءة اه (أقول) وفيه
 بحث لانه لو حلف ان لا دين عليه وله يد القبض لاحتمال تناقضه بما قبضه عماله وفي اصول
 العمادى ان الرجوع بالابراء بعد القبض اختيار من الأئمة السرخسى والصدور الشهيد
 وذكره زاده انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ انتهى فساد كرهه في البيت فيه
 اختلاف أهل الترجيح كما ترى ولما تبع الشارح ابن وهبان اقتداء بن نقل هذا القول
 عنهم من اجله أئمة المذهب جعله هو الاظهر كما قال واشترط باظهر لما فى العمادى الخ (قوله
 ومن دون) متعلق هو وقوله في البناء بصحته وصححة خبر ما تمحذوف تقديره هي اى الهبة
 (قوله وعندى فيه وقفة) اصلها الالة لامة عبد البر بعد ان قال ان المسئلة منقولة عن الأخيرة
 والمثبة والثقة وعلاه في الثقة بما فى كتاب الثقة ان المشتري اذا قال اشترى الارض والبائع
 وهبى البناء وقال الشفيع بل اشترىته ما قال القول قول المشتري ثم قال وعندى في الالة دلالة به
 نظر لانه يدعى ان الصحة هنا انما جاءت من قبل تقدم ملكة الارض وينبغى ان لا يصح هبة البناء

وانما كاخ اخرى لوردي فبظفر
 وان قبض الانسان حال

مبيعه
 فابرأ بوعده منه كالدائن انما هو
 ومن دون أرض في البناء

صححة
 وعندى فيه وقفة فيصدر
 قلت وجه توقيفى نصيرتهم
 في كتاب الرهن بان رهن
 البناء دون الارض وعكسه
 لا يصح لانه كالتأنيق فقامله

بطريق الصلاة يبرى (قوله وقد حشرت آيات الوهبانية) ركب اسطرار - موت على اسطرار - موت
 آخر وحذف بعض ما يحتاج اليه منهم أو زاد فيه ما ليس منها وقوله لم يوف باسكان الواد وقوله
 يؤخذ باسكان الذال وقوله وعندى يتبع الياء ط (قوله ليس يرجع مطلقا) أى سوا قبل
 المديون أو لم يقبل بل سكت فان سكونه يكون قبولا حكما وسواء كان مانع من الرجوع أو لا لانها
 اسقاطا والساقط يكون متلاشيا فلا يتحقق الرجوع فيه كالإبراء وكما لو كان الموهوب والابرايم
 من غير نصير يصح القبول فيكون صريحا ودلالة ومن المشايخ من جعل هبة الدين كالأبراء فتم
 بلا صير يصح قبول ويرتد كل من الابرايم والالهية بل رد كفى في الشرع لا الهية وقال ابن شجاع لا يرد
 ويرى الماء - نصف على اطلاق السقوط وبطلان عما في الشرع لا الهية ما في كلام البحر حيث
 قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمديون
 بعد القبول بخلافه قبله لكونه اسقاطا انتهى وكأنته اشبه عليه الرد بالرجوع فامل وقد صنفه
 أول باب الرجوع (قوله وإبراهيم ذى نصف يصح) صورته هما دين على رجل قال أحدهما
 له وهبتك نصيبى جائز فيه وإن قال وهبتك نصف الدين مطلقا عن اضافته اليه اختلفت الرواية
 في رواية ينفذ الربع كالأبراء وهبتك نصف الدين المشترك فيصرف اليه الهبة أو تصرف الى
 الكل في اطلاق هبة نصف الدين وهو ظاهر الرواية شرعية لا الهية فلذا أطلق الشارح قوله وإبراهيم
 ذى نصف يشمل قوله وهبتك نصيبى وبه يسقط نصيبه بالاتفاق وكذا قوله إبراهيم أنك عن نصف
 الدين في ظاهر الرواية وحاصله أنه لو كان لاثنتين دين مشترك على شخص فابراهيم أحدهما فإتارة
 يقول إبراهيم من نصيبى فهو كما قال انفا وقارة يقول وهبتك نصف الدين من غير اضافة
 وظاهر الرواية أنه كالاول وقيل يكون إبراهيم من نصف النصف وهو الربع (قوله المهر) أى
 هذا مهر المهر (قوله على جهها) متعلق بوهبت وصورتها تركت مهر الزوج على أن يجمع بها
 فلم يجمع فالمتى به أنه لا يبرأ لان الرضا بالهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض انعدم
 الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا (قوله أو ترك ظلمها) يعنى لو قالت لزوجه اوهبت مهرى
 منك على أن لا تظلمنى فقبلت الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كما في شرح الوانعات
 ونسبه الى أبى بكر الاسكاف وأبى القاسم الصفار وعلمه فاضحان بأنه متعلق الهبة بالقول فاذا
 قبلت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وفي الاجتناس وابن مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان
 ظلمه الا أن لم يرض بالهبة - هذا الشرط فاذا فاق الرضا ثم قال والحاصل أنه
 لا فرق على ما عليه الفتوى بين مسئلة الظلم ومثله السحب كما صرح به قاضيان عبيد البر (قوله
 متعلق بظالم الخ) ليس هذا فى الوهبانية أصلا وانما هى مسئلة سئل عنها الشرع لا الهية ونظمها
 وهى قال لها متى نكحت عليك أخرى وأبرأتى من مهرى فانت طالق فهل اذا ادعى أنه أو فاما
 المهر فلم يبق متبعية عنه وأنكرت يقبل فى عدم الحث وإن لم يقبل بالنظر - سقوط حقة كما
 يقبل قوله لو اختلفت فى وجود الشرط فاجاب ان رد الابرايم لم يبحث لأنه لو كان كما دعت فرد
 ابطله وإن كما دعى فردت بمطالان الابرايم المقضى للعتب وانما اعتبر الرد مع دعوى المدعى
 لما يأتى اذا قبض دينه ثم أبرأه فيه وقبل صح الابرايم يرجع عليه بما قبض اه - لم يأتى
 ومنه ومعه لم يقبل بل يصح الابرايم فى البحث قال وانما طرده المأبوتهم من الحث يعبر

وقد حشرت آيات الوهبانية
 على وفق ما في شرحها
 للشرع لا الهية
 وواهب دين ايسير يرجع
 مطلقا
 وإبراهيم ذى نصف يصح المهر
 على جهها أو ترك ظلمها
 اذا وهبت - مهر اول يوف
 بغير
 معاق فطابق بإبراهيم
 مهرها

السائل فانه افتتبت على رب المنزل فلا يجوز الا اذا كان يدم حاميا مباحة بحيث يعمل انه يرضى
 بتصرفه في ماله كما قال تعالى او صدقة لكم فانه ذكر في تفسيره ان معناه والله اعلم له ان يدخل دار
 صدقة ويصرف من طعامه بغير اذنه اذا وثق برضاه بذلك فاطعاه من ذكرها الاولى (قوله وخادم)
 أى عن هو قائم على رأس المائدة جوهرية فافاد ان ذلك في خدمة رب المنزل فغيرهم أولى
 وقد صرح هذه المألة في الضيف وأدريجها الموقوف في ماله أهل الخوان لانهم ضيوف ط
 (قوله لغير رب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا تصدانا جوهرية (قوله وعقابه
 في الجوهرية) وعبارتهم ارجل كتب الى آخر كتابه ذكر فيه اكتب الجواب على ظهره لزمه رده
 وانس له التصرف فيه والاملكه المكتوب اليه عرفاه رجل مات وبعت الى ابنه كفة اليكفنه
 فيه هل يملكه حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان الميت عن تبرك بكفنه
 افقه او روع فان الابن لا يملكه وان كفنه في غيره وجب عليه رده على صاحبه وان لم يكن كذلك
 جاز لابن ان يصرفه الى حيث أحب اه (قوله لاجبر على الصلوات) يكسر الصاد جمع صله وهي
 عبارة عن اداء مال ليس بمقابل له هو ضرر مالي كذا كان في غيره هامن النذور والاعتقارات انتهى
 معراج لكن لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله شفعة) فيجب على المنة تسليم العقار
 الى الشفيع مع ان مصلته شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة اشياء وانما رجعت صله
 للشفيع بل وارباحه الوجوه الثلاثة دفع الضرر عنه ومع ذلك باخذها جبراً من المانع ان
 كانت في يده ومن المشتري (قوله وثقة زوجته) لانها وان كانت صله من وجه الامام عوض
 من وجه آخر لانها اجراء الاحتماس ذخيرة ويجبر عليها ولو بالحبس يجرى ومنها ثقة في القوابة
 والاولاد بل هي أولى من ثقة الزوج لانها مصلحة محضة مانفة عن الزوجة فله اشبه بالاجرة لان
 فيه اجراء الاحتماس قال الهدر الشهيد اذا مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من الثقة
 ولم تأخذ ذلك من معارضة لان أصل ذلك لم يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت الثقة في حق ومصلحة
 المالية صله والصلوات لانتم الابان تسليم واذا مات قبل التسليم سقط فان قيل لو كانت صله
 كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الا ترى انه من أوصى ان يوجب عبده من
 فلان بهدونه ثلث الموصى فان الورثة يجبرون على تنفيذه الوصية في العبد وان كانت صله
 ولو مات العبد تبطل الوصية انتهى (أقول) وقد مر في اوائل باب الرجوع في الهبة عند قول
 المصنف والميم موت احد العاقلين وذكر الشارح غنى ما يقطع بالموثوق ونقلنا عنه عن حاشية ابى
 السعود ان المراد من الثقة التي تسقط غير المستدانة بالمر القاضى اما هي فقد جزم في الظاهرية
 بعدم السقوط ومهم في الخيرية الى آخر ما قدمناه فارجع اليه (قوله وعين موسى بها) فيجب
 على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى اشياء ولم يجبر الجعفر على الوارث فانها
 صله من الموصى والجبر يجري على الوصى والوارث وليس هو ذا الصلة بل متعرض للمال غيره
 لان الوصية مسخقة للموصى له وكذا مال الوقف فان الصلة من الوقف والجبر على المتولى فلا
 خصوصية للجبر فيه ما بل كل من كان في يده صله من شخص لا يجبر على تسليمه اليه (قوله
 ومال وقف) فانه يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صله محضة ان لم يكن في ماله
 على والاقضية ثابتها انتهى اشياء ويناد ما يؤديه العاقلة من الدية فان الاجاب على العاقلة

وخادم وهو لغير رب المنزل
 ولا كلاب ولولرب المنزل الا
 ان يؤوله الخبز للفقير للاذن
 عادة وعقابه في الجوهرية
 وفي الاشياء لاجبر على
 الصلوات الا في اربع شفعة
 وثقة زوجته وعين موسى
 جبر مال وقف

ويدفع ذمهم بالمراحمسة ثم ماتت فادعى ورثته انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنتهم اعداك
 الضمان فقال الزوج بل يا ذنم انا قول قول الزوج لان الظاهر شاهد له أى والظاهر يكفى للدفع
 حوى قلت وسباني في شتى الوصايا فيمالي وعردار زوجته انه لو اختلف في الاذن وعدمه فاقول
 للمتكبر تامل اه (قوله لاله) أى ليس للغير ان ياخذ ذلك المال (قوله والا) أى وان لم يدهه
 هبة بان اعطاه قرضا او دفع اليه له مال للاب (قوله غيراث) فالاصل ميراث والرجح له (قوله
 وغناه في جواهر الفتاوى) وعبارته امير وهب جارية لرجل فاخبرته انها كانت لثا جرة فله عدوه
 واستولى عليه ونذالتم الايدي والموهوب له لا يجرد من المقتول وهو يعلم انه لو سلا مضاعت
 ولو اوصى به لم يرد في فتنه فله ان يرفع الامر الى القاضي ليعيد بها للغائب من ذى اليد حتى
 اذا ظهر للمالك كان له على ذى اليد الفسخ اه (قوله والا) بان كان فاكهة ونحوه مما لا يذهب
 التحويل لذته (قوله فان كان بينهم انبساط يباح ايضا) أى كما يباح الاكل في اناة المريد الذى
 يذهب لذته بالتحويل يباح ايضا اذا كان بينهم انبساط أى رفع كافة كما تقدم من ان أحدهما
 يدخل بيت الآخر بدون اذنه وياكل من طعامه ويتناول اوانيهم وأشياءه والا فلا وكذا تميم
 العادة والعرف في وعاء الهدية كما في زمة ثاقان الحاج حين قدمه يرسل هدايا لاصحابه فيرسل
 لهم ما هم زعمهم بانا من من العبي فان العادة جرت ان ياخذها المهدى اليه مع وعاءه ليعرف
 ما اذا هدى رجل لاخر عنبيا في قوصرة او لبنيا في وعاء فانه ياخذ العنب واللبن دون القوصرة
 والوعاء قال في الهندية ويقال اذا جئت اليه هدية في ظرف أو اناة وفي العادة رد ذلك لم يملكها
 كالتعام والجواب وما شبه ذلك وان كان من العادة ان لا يردا ظرف كقصاصه اقرقا ظرف
 هدية أيضا لا يلزمه رد نعم اذا لم يكن الظرف هدية كان أمانة في يده المهدى اليه وليس له ان
 يستعمله في غير الهدية وله ان ياكل الهدية فيه اذا لم تقتض العادة تفرقه فان اقتضت
 تفرقه يفرقه ونحو ذلك لزمه تفرقه اه (قوله ليس لاهل خوان) هو كقواب وكتاب ما يؤكل
 عليه الطعام فاموس (قوله ناره لاهل خوان آخر) ولو تناول منه على خوانه لا بأس به قال
 التقيمه هذا قياس وفي الاستحسان ان كل من كان في تلك المضافة اذا اعطاه جازوا به ياخذ كذا
 في الحواشي لفتاوى اه هدية ونحوها لوال الوكيل لا لأسر من تناول مالك فقال الاشراف
 في حل من تناول منه من درهم الى مائة درهم ليس له ان ياخذ مائة أو خمسين جملة وله ان يتناول
 من المأكول والمشروب والاهل ما لا يده منه ولو اهدى رجل الهدية قرضه شيئا فان لم يده قبل
 الترض كره القبول اه (أقول) أى كاتفاضى فانه ليس له ان يتناول هدية من ليس له عادة
 في مهاداة قبل تقبله القضاء (قوله ولا اعطاه سائل الخ) هو ليس خاصا باهل الاخوة بل
 مطلق الضيف فهو قديم بعد تخصص أو اهل الاخوة فانه قد خص كل قوم بطعام اذن لهم
 فيه فاذا طعم اهل خوان آخر فقد أباحه لغيره من أباح له المضيف وفيه اضرار بجماعته لان
 حقهم قد قلن به باباحة رب المنزل اياهم وربما يكون الطعام لا يكتفيهم في طعام اهل الخوان
 الثاني تصرف في مال غيره بغير اذنه واضرار برقة قبل النظر الى الشق الاول لو كان يمينه وبين
 رب المنزل بسطة بحيث يبيع ويغسله طعاما طعامه بغير اذنه جازله طعام اهل الخوان الثاني
 وبالطريق رفقة له ليجوزوا ما اطعم اهل خوانه فجاءت لرب المنزل اياهم وأما اعطاه

لاله: نعم لانه ما لا يتصرف
 فيه فقول وتكر ذلك فقات
 الاب ان اعطاه هبة فاكل
 والا غيراث وغناه في جواهر
 الفتاوى: بعث اليه هدية
 في اناة هل يباح اكلها فيه
 ان كان تريبا ونحوه مما
 لرجوله الى اناة آخر ذمت
 لذته يباح والا فان كان بينهم
 انبساط يباح ايضا والا
 فلا: دعا قوما الى طعام
 وفرقهم على اخوته ليس
 لاهل خوان تناول اهل
 خوان آخر ولا اعطاه سائل

والصنف يفرق بين الصفة والضرورة فاستشكل على الصفة المجمعة عليها كتمهم بالضرورة وأما
 ما أجاب به الجيب المذكور فقيه نظروا لكان كافهم لما اتفق الاقرار بالغائب والحاضر مع ان
 الظاهر ان بينهم حاقرا في الحكم الا ترى الى قوله في الخاتمة ولو اقر لولد البكر الغائب
 أو اجنبي بعده قوله وأما الاقرار بالحاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره بغيره
 رده ولا يلزم من جانب المقول فصح رده وأما الصفة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول كجانبهم
 من كلامهم فظهر الجواب وزل الاشكال بما قررناه والحمد لله تعالى اه (قوله) لانه مع
 الاضافة الى نفسه أى مع اسناد المال اليه (قوله) فتأمل (يكن الجواب بان المراد الذين لذي
 لى على فلان بحسب الظاهر هو افلان أى في نفس الامر فلا اشكال اه ح لكن يقال فيه
 انه متى أمكن الحقيقة فلا بد من العدل الى الجواز وقدم في الاقرار ما يقوى شكل الشارح ولعل
 المراد بالاضافة الى قوله الدين الذى لى على فلان اضافة نسبة لالا كما في قوله لم جسد ما يبق
 لفلان فانه اقرار وكذا جميع ما يعرف في أو نسب الى (أقول) ويمكن ان يكون مبنيا على
 الخلاف فانه قال في القنية راجعا الى السعدى اقرار الاب لولد الصغير بهين من ماله فليكن ان
 اضافة الى نفسه في الاقرار وان اطاق اقراره كافى سدس دارى وسدس هذه الدار ثم رقم لخم
 الأئمة البخارى اقرار فى الخالي لا عليك اه قال فى اقرار المخرج فيفيد ان فى المثل خلافا
 ولكن الاصل المذكور هو المشهور وعليه فروغ فى الخاتمة وغيره ما وقدمت المسئلة قبيل
 اقرار المريض واجبتا عنها بالجواب من فارجع اليه (قوله) اصطلاح (الخ) مناهة بذكر هذه
 المسئلة كناية اسم غير المستحق فان المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب (قوله) فالعطاء ان كتب
 اسمه عبارة العزازية به عطائه فى الديون ومات عن ابنين فاصطلاح على ان يكتب اسمه ادهما
 فى الديون وباخذ العطاء هو والاخر لاشئ له من العطاء وبذلك كان له العطاء مالا فاعلم
 باطل ويرد على اصطلاح والى الذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام
 لادخل رضا الغير وجهه غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين فى قضية فى حرمان
 المستحق واثبات غير المستحق مقامه اه (قوله) والصدقة كالهبة (الخ) قال فى العناية لما كانت
 الصدقة تشترك الهبة فى الشروط ونحوها فى الحكم ذكرها فى كتاب الهبة اه وقدم المصنف
 أحكام الهبة على الصدقة لعمومها فى حق المسلم والكافر وكثرت تفاريعها كما فى الفتاوى وهو
 عكس ما هو المشهور من ان ما كثر تفاريعه يؤخر اطول الكلام عليه حوى (قوله) لا تصح غير
 مقبوضة) أى لاتتم (قوله) ولا فى مشاع بقسم) فبذبه لانهم لا تصح فى مشاع لا بقسم حوى فان
 قلت قد علم ان الصدقة لفقيرين جائزة فيما يحل القسمة بقوله وضع صدق عشرة فقيرين قلت
 المراد من المشاع ان يهب بعضهم لواحده فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف
 الفقيرين فانه لا يشوع كما تقدم بمر (قوله) ولا رجوع فيها) الاولى غير انه لا رجوع فيها الا ان عبارته
 ترهم انها مثله افيه وقد ذكرها فى الدرر منسقة بلانسيه حيث قال صدق على غنى أو وبيه
 لفقير لا يرجع اعتبار اللفظ فى الاولى وللمعنى فى الثانية والحاصل انها جله مستأنفة وليست
 بدخلة تحت التثنية والالف سد المعنى فالتامل وضعه فى الصدقة وفى القدورى الصدقة
 كالهبة لا تصح الا بالقبض ولا يصح الرجوع فى الصدقة بعد القبض اه (قوله) ولو على غنى) أى

لانه مع الاضافة الى نفسه
 يكون تملكا وتلك الدين
 عن ايس عليه باطل فتأمل
 وفى الاشياء فى فاعادة
 تصرف الامام معزى بالعلم
 التنازلية اصطلاح ان يكتب
 اسم ادهما فى الديون
 فالعطاء ان كتب اسمه الخ
 (والصدقة كالهبة) بجوامع
 التبرع وحبيته (لا تصح
 غير مقبوضة ولا فى مشاع
 بقسم ولا رجوع فيها) ولو
 على غنى

لذلك رعى (قوله فيصح الخ) وحيداً يصير وكذا في القبض عن الآخر من أصلي في القبض
 انفسه ومقتضاه صحة عهده من التسليم قبل القبض وإذا قبض بدل الدرهم من ثمانية صح لانه
 صار الحق للموهوب له ذلك الاستبدال وإذا تولى في ذلك التصديق بالزكاة اجزأ كما في الاشياء
 (قوله ومنه) أي مما استثنى (قوله) ما لو وهبت من ابنه ما على أبيه أي وأمرته بالقبض
 برزاقية وفي الاشياء في أحكام الدين وهبت مهرها من أبيها ولو ابنها المغير من هذا الزوج
 ان أمرت بالقبض صحت والا لا لانها هبة لدين من غير من أبيه لدين ومنه لا في صحة ومقتضى
 مؤيد زاده (قوله) فالعقد الصالح للتسليم أي إذا سلطته على القبض كما يشير إليه قوله
 ومنه وفي الخاتبة وهبت المهر لابنها المغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح الهبة
 إلا إذا سلطت ولذا على القبض فيعوز ويصير ~~المهر~~ إذا قبض اه فقول المشرح
 للتسليم أي التسليم صريحاً بالمال كإعارة كإتقانهما الساكن في غيره قال في الحاوي القدسي
 ان سلطته على قبضه وهو الصواب ~~ا~~ لكن يتفرعها إذا كان الابن لا يملك فان القبض
 يكون لأبيه فهل يتفرع ان يفرز الابن قدر المهر ويقبضه لأبيه أو يكتفى بقوله كافي هبة لدين من
 عليه يراجع (قوله) ويتفرع على هذا الأصل أي الذي ذكره المصنف (قوله لم يجز) إذا ان
 بساطه المثلث على المايوز ويقبضه منه ومقتضى في الاشياء فويلز بالجواز ومقتضى عدم
 الجواز ظاهره اعقاده قال في القنية قضى دين غريمه ليه يكون له ما على المطلوب فرض جاز
 وفي ط وصح بخلافه اه ومنه وعما في الاشياء يعلم ان التفرع على أحد القولين (قوله)
 ولو كان وكيلاً بالبيع أي فضي للموكل الغير لصيرمه ما يذمة المشتري له لا يصح فيكون القضاء
 على هذا فاسد أو يرجع البائع على الآخر عا اعطاه وكذا الثمن على المشتري على حاله اشياء إلا ان
 بساطه الموكل على القبض به المدفع اصابته قاله لولا في الطالب له كما لا يخفى (قوله وليس منه)
 أي من غنمك الدين من غير من عليه الدين (قوله حيث صح اقرار) أي قضاء ما في الدبابة فلا
 يحل له الدين اذ لم يكن له في نفس الامر لان الاقرار ليس سبباً للملك مع ان القليل هذا لا يقيد
 حال يأمره (قوله) فالمقر له قبضه) فإذا دفعه إليه برئ وكذا إذا دفع الى المقر كافي المنع وأكثر
 الفسخ كما هو في بعضها فله مقرر ولاية قبضه وهذا الموافق لمسا في البرزاقية فراجع فانهم
 (قوله) وعما في الاشياء من أحكام الدين اهل الغنم راجع الى الدين أي غنم ان أحكامه
 والألف في حكم في الاشياء على هذا المشكل ط (أقول) وعبارتها في ~~ك~~ التلويقات
 الحاصية لو قال وهبت منك الدرهم التي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانه فانه يجز
 لانه صار الحق للموهوب له ذلك الاستبدال اه وهو مقتضى عدم صحة الرجوع عن التسليم
 لكن يتنافيه ما قدمناه عن الاشياء تمام (قوله لي على فلان) أي وان زاد قلني ولذا
 استثنى كله الشارح (قوله برزاقية) الخ والبرزاقية تعني في الخلاصة وسبق في الاقرار الاعتراض
 عليه أو سبق تأييد الاعتراض (قوله قلت وهو مشكل الخ) أقول هذا الاشكال ذكره المصنف
 في مقصده أيضاً وأجاب عنه الرعي في حاشية المنع في كتاب الاقرار فقال بعد كلام طويل والحاصل
 ان الاقرار بصح مطلقاً لا يبول ولا يلزم لو كان المقر له غالباً أو اعدم لزومه جاز ان يقربه غيره قبل
 - ضرورة ما جفت كلمته على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما ما - وفيه فشيء آخر

(فيصح) حينئذ ومنه
 ما لو هبت من ابنه ما على
 أبيه ما لم يقد الصلة للتسليم
 ويتفرع على هذا الأصل
 لو قضى دين عليه على ان
 يكون له لم يجز ولو كان وكيلاً
 بالبيع فويلز (و) ليس
 منه ما (إذا أقر الدائن
 ان الدين لفلان وان اسمه)
 في كتاب الدين (عارية) حيث
 (صح) اقراره لكونه اخباراً
 لا تمليكاً فله مقره قبضه
 برزاقية وعما في الاشياء
 من أحكام الدين وكذا لو
 قال الدين الذي على فلان
 فلان برزاقية وفيها قلت
 وهو مشكل

ففيه الاكونه هبة (قوله لكنه يرتد بالرد) استدراك على قوله يتم من غير قبول يعنى وان تم
 من غير قبول لما فيه من معنى الاسقاط لكنه يرتد لما فيه من معنى القابل ح قال
 في الاشياء الابرايم يرتد لرد الافعال الاولى اذا ابرأ المحتال الحال عليه فرده لا يرتد وكذا
 اذا قال المديون ابرئى فابرايم وكذا اذا ابرأ الطالب السقيم وقيل يرتد الرابعة اذا قبل ثم
 رده لم يرتد اه وفي الجسرات ان الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا جوع في هبة الدين للمديون
 بعد اداءه ولا بخلافه قبله لكونه اسقاطا اه (قوله لما فيه من معنى الاسقاط) تعليل لانه مما
 به فى وانما مع الرد فى الجسرات لما فيه من معنى الاسقاط اذا قبلك لتخصر بتقديره
 بالجلس وليس تعليل لانه يرتد لما عرفت ان عليه ما فيه من معنى القابل فتنبه ح
 والحاصل ان الابرايم من الدين فيه معنى القابل ومعنى الاسقاط وهبة الدين كابرأ منه فمن
 حيث الاسقاط لا يتوقف على القبول على خلاف في الهبة ومن حيث القابل يرتد بالرد ح قال
 في الصيرفة قرب الدين اذا وهب لدين من المديون فلم يقبل ولم يرتد حتى انقضى اجله بعد ايام ورد
 الصحيح انه لا يرتد هذا الاختلاف بناء على أن الرهان فى هبة الدين من المديون بطريق الاسقاط
 أم بطريق القابل فمن قال القابل قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال للاسقاط قال
 لا يقتصر انتهى ويرد عليه انه اذا ترجع جانب الاسقاط فى ان لا يرتد طاقا تأمل (قوله)
 يمكن في الصيرفة) استدراك على تصحيح النية القول الثانى ح وقد يقال هو وان كان
 صحيحا فغيره أصح فحصل انه ما قولان معهما ط (قوله لكن في الجنبى) استدراك على
 جهلهم كاد من الهبة والابرايم اسقاطا من وجه غلبا كما من وجهه وانت خبير بان هذا الاستدراك
 يخالف لانه هو رد ح (قوله عليك) أى فحتاج الى القول كما صرح به في المجتبى وعزا
 التسوية بين الهبة والابرايم (قوله والابرايم اسقاط) ومن قال للاسقاط ليجتاح اليه مخ
 (قوله عليك الدين الخ) قال المحشى الحموى يستثنى من ذلك ما فى القنية من باب الابرى
 القرض ولو قال الاجنبى الدين هبة دينه لى أو حله لى أو قال جعل ذلك لى فقال قد
 فعلت يبرأ انما هو له هبة له ابتداء لا يبرأ انتهى (قوله حواله) أى اذا كان الحال عليه
 مديون المحيل وقد احوال شخصاء عليه فان الدين ينتقل من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه والتعبير
 بالائتمال فيقال في ذمة الحال ليعاك ما بقية الحال عليه من الدين وانما هو لى رضى بالحال فقد
 انتمز الدفع له بأمر المحيل فاذا دفع عنه بأمره وقعت المقاصة بينهما فليتأمل وأيضاً الحال اسقاط
 على قبضه من الحال عليه وبقية لى الوصية ليس فيه عليك وانما هو اسقاطا أيضا فجميع الامر
 الى التام اسقاطا في الكل (قوله ووصية) أى بان أوصى بالدين لى لى له على زيادة مروفا به يصح
 ان الوصية لى ذمة عن الميت وكذا اذا أوصى بثلاث ماله مثلا وفي الترهات مديون فان الوصى
 له عليك من المديون قد رد وصيته أى عليك المطالبة وانما به لى كحكمة اذ اضرارنا (قوله)
 واذا اساطه على قبضه) أى قبضه فيصح يعنى لانه يصير حيا وذو كبر لادان فى القبض من
 المديون ثم قبض نفسه كذا كره الحموى وقد قضاه مع عزله عن التام اسقاطا اشبهه قال
 في جامع القصر لدين هبة الدين من لى ليس عليه لم تجز الا اذا وهبه واذا نه قبضه قبضه جاز ذلك
 لم يجز الا اذا اساطه على قبضه فيصير كأنه وهبه حين قبضه ولا يصح الا قبضه انتهى فتنبه

لكنه يرتد بالرد في المجلس
 وغيره لما فيه من معنى
 الاسقاط وقيل بتقديره
 بالجلس كذا في الثانية لكن
 في الصيرفة لم يقبل ولم يرتد
 حتى انقضى فانه بعد ايام ورد
 لا يرتد في الصحيح لكن في
 المجتبى الاصح ان الهبة
 عليك والابرايم اسقاطا عليك
 الدين من لى ليس عليه الدين
 باطل الا في ثلاث حواله
 ووصية (اذا اساطه) أى
 اساط المحل غير المديون
 (على قبضه) أى الدين

راجعاً إلى المعمر بفتح الميم ومعنى كونها في موته انتهى من ماله المتروك عنه ويصح الرجوع
 الصبر إلى من في قوله من (قوله فهو سيل الميراث) على تقدير مضاف في المبتدأ أي فطريق
 الشيء المرقب طريق الميراث عن المرقب بالكسرة في كافي الخ الحكم الشبه بباب الرقي ريل
 حضرته لو فاته قال داري هذه حبيس لم تكن حبيسا وهي ميراث وكذا ان قال داري هذه
 حبيس على عقبى من بعدى والرقي هي الخبيس وليس بشئ قال لرجلين عبدى هذا لاطواك
 - يا أو قال عبدى هذا حبيس على أطواك كما هيان فلهذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال لرجل
 داري لك حبيس وهذا قول أبي - نيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فإني أنه إذا قال داري
 لك حبيس فهي له إذا قبضها أو قوله حبيس باطل وكذلك إذا قال هي لك رقي اه - وفيه أيضا
 قال داري هذه لك عرى نسكنها وصلها إليه فهي حبة وهي نيلة قوله طه أي هذا لك كله
 وهذا النوب لك تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحده نيفة مضه فهي جائزة
 وقوله حياتك باطل وكذلك لو قال عمرتك داري هذه حبيس لك أو قال أعطيتكم ما حياتك فإذا
 مت فهي لي وإذا مت أنا فهي لوارثي وكذا لو قال وهبت لك ولعقبك من بعدك وان قال
 أسكتت لك داري هذه حياتك ولعقبك من بعدك فهي عارية وإن قال هي لك ولعقبك
 من بعدك فهي حبة له وذكر العقبة لغواتها (قوله هدايا) أي فيما يظهر والافاقه يدعى
 العاري يقال لولى هذه (قوله أولا) لان القرينة تدل انما أوصت إليه الامكان فان صلبه
 (قوله بعد الزفاف) قيد لبيان الواقع لان في مثل هذه الحالة يظهر التحالف فلو ادعى ذلك من
 غير اتفاق فالحكم كذلك لانه هو الدافع فهو أعلج به - دفعه وإذا ظهر انه لم يمتدتين ان
 عوضه لم يصادف معاه لان الم قصد ابتداء البر بل مكافأة له على صنيعه وقد تبين ان لا يصنع
 منه فقه ترد ما دفعت تأمل (قوله وحلف) انما المطالب بيمينه لا اتفاقه ما على الملك له فجهة
 التملك لغيره تعلم منه فاذا اتخاها حلف ومحمد له فيما يظهر اذ لم تقم يمينه على مدعاها (قوله
 وارادت هي الاسترداد أيضا) فاذا لم ترد سقط حقها الا حقه (قوله فلا عوض) لان انما قصدت
 التعويض عن حبه فما ادعى العارية ويرجع لم يرجع - دالتعويض من جهة اقلها الرجوع
 (قوله فلا يستهلك احدهما) قيديه لاخراج الهلاك فانه لا ضمان فيه اذ هو عارية وهذا انما
 يظهر فيما لا زوج اما هي فلم تدفعه الا عوضا فيلزمه مطلقا فاما ملط (قوله حبة الدين عن
 عليه الدين) يعني سواء كان عليه حقيقة أو حكما كالوهب غريم الميت الدين من وارثه ولورد
 الوراث الهبة ترتد باردا فلا يهدم وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيما لو وجبه الميت فرده
 لوارث ولو وهب ابعض الورثة فالهبة لك لهما ولو ابرأ الوارث مع أيضا - كذا في البراية
 ذكره الحموي (قوله يتم من غير قبول) لما فيه من معنى الاقاط قال المصنف في منحه فان
 قلت هذا منقوض بدین الصرف والسلم فلم فازرب الدين اذا ابرأ المديون منه أو وجبه له توقف
 على قبوله قلت أجيب عنه بان توقفه على ذلك لان حيث انه حبة الدين بل من حيث انه
 يوجب انفساخ العقد بدفع الواقض الملتحق بعهدة الصرف واحد العاقدين لا ينفرد
 بفسخه فلهذا توقف اه (قوله اذ لم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم) أي اذا ابرأ من
 أحدهما الصرف أو عن رأس مال السلم بتوقفه على القبول لماعلمت من كونه موجبا لفسخ

فهو سيل الميراث (بعث
 الى امرائه متاعا) هدايا
 اليها (ويعتق له أيضا)
 هدايا عوضا للهبة صرح
 بالهوض أولا (ثم افترا
 بعد الزفاف وادعى الزوج
 انه عارية) لاهية وحلف
 (فاراد الاسترداد وارادت
 هي الاسترداد أيضا ترد
 كل من ما على اذ
 لاهية فلا عوض ولو استهلك
 أحدهما ما ما به الاخر
 ضمنه لان من استهلك
 العارية ضمنه خالية (هبة
 الدين عن عليه الدين وابرأوه
 عنه يتم من غير قبول) اذ لم
 يوجب انفساخ عقد صرف

أو سلم

قوله شيخ سيدي الوالدرجه الله تعالى وقال سيدي الوالدرجه الله تعالى وأقول الظاهر
 ان المرداة مخاطرة في مثل ان مت من مرضك هذا وتعليق في مثل ان جاء الغد والابراء
 لا يحميهم ما وان المارد بالشرط الكائن الموجود حالة الابراء وأما قوله ان مت بضم التاء فاعلم
 صح وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فافهم وتقدمت المسئلة في مت فقات
 البسوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (أقول) وهذا يقتضي ان المريض اذا قال في
 مرضه ان مت من مرضي هذا فمدي وصية لانه باطل لانه مخاطرة فلا يصح تعليقه بما لم
 قهل فرق بين المسائلتين ويمكن ان يقال ما جمعه من انه وانما صح هنا وان كان تعليقا لانه وصية
 وهي تحتل التعليق (قوله لا يكون نصي) الاولى فيكون (قوله وكذا ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى حل جائز) فرق بينهما في الهندية وانه لو قال رب الدين ان مت فانت في حل
 منه فهو جائز كذا في اوى فاضى خان ولو قال ان مت فانت بري من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة
 كقوله ان دخالت الدار فانت بري مما لي عليك لا يبرأ كذا في وجيز المكردى انتهى والتعليق
 موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائن ان مت من مرضي هذا وبين ان مت بلا قيد
 لجعل الاول تعليقا والثاني وصية ط والحاصل انه انما يلحق في الاول وجاز في الثاني مع ان
 التعليق موجود في كل لان الاول مخاطرة وتعليق والثاني وصية (قوله جازا العمري) بالاضم اسم
 من الاحمار صحاح يقال اعمرته الدار عمري أى جعلته اعليه بسكم امدته عمره فاذا مات عادت
 اليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية وفي الشريعة جعل نحو داره لامرله مدة عمره بشرط ان
 يرد على العمر او على وراثته اذا مات الامرله أو بالعمر ونحوه اعمرتك ادى هذه حياتك أو
 وهبتك هذا المبدأ حياتك فاذا مت فهو لورثتي تقيع وشعرها قال الشافعي وصورتها ان
 بقول اعمرتك ادى هذه أو هي لك عمري أو ما عشت أو مدة حياتك أو ما عشت فاذا مت فهي
 رد على اه وقال الزاوي والعمري هو ان يجعل داره عمره فاذا مات ترد عليه فصحة التعليق
 وبطل الشرط ما بينا ان الهمزة لا تبطل بالشرط الفاسدة ويطل الشرط انتهى وقال
 في شرح المجموع العمري هي هبة شئ مدة عمر الموهوب له أو الواهب بشرط ان يعود اليه أو الى
 وراثته اذا مات الموهوب له انتهى فقول الشارح عمره يصح ان يرجع الضمير الى الواهب
 ايضا كما في الشبر بن لالية (قوله لا بطلان الشرط) أى شرط الرد على الممر أو وراثته (قوله لا تجوز
 الرقي) هي بالضم من المراقبة وهي آفة ان تعطى انسانا ملكا وتقول ان مت فهو لك وان
 مت فلي كذا في المنسوط وغيره وشريعة ان يقول دارى لك رقي ان مت بقل فمضى لك اه
 ويعنى ان مت قبلى فمضى لى أى فكانت له ارقب حياتى فاذا مت وأنت حي فمضى لك فهو
 تعليق لتعليق بالشرط فلا يصح وانما يمكن وصية لانه له علاقة بما عطاى وتنه بل بشرط ان يموت
 والمراقب حتى فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والعلية في عدم الجواز ما ذكره الشارح
 وقال أبو يوسف انه صحيح لانما قيل في الحال والشرط باطل والاول هو الصحيح مضافات
 (قوله واذا لم تصح تكون عارية) أى اذا سأل الله المتضمن الرقي اطلاق الاتفاق حوى
 عن المتابع أى لانه حجة فقد اذن له بالاتفاق بها وانما لم يقيد بذلك لان الهبة المبوب لها من
 شرطها التسليم (قوله لعمره) بفتح الميم الثانية (قوله في حياته وموته) بمثل ان يكون الضمير

ليكون نصي
 لمديونه ان كان له عليك
 دين ابرأك عنه صح
 وكذا ان مت بضم التاء
 فانت بري منه اوفى حل
 جائز وكان وصية خائفة
 (جازا العمري) للممرله
 ولو رثته بعده لا بطلان
 الشرط (لا تجوز الرقي)
 لانما تعليق بالمطر واذا لم
 تصح تكون عارية بمعنى
 لمديته احمد وغيره من
 اعمر عمري فهي لعمري في
 حياته وموته لا تقربوا من
 ارقب شيئا

كان معهما ولم يكن دل عليه ما ذكر في التاترخانة وغيره ما من ان الهبة لو كانت اف درهم
 والعوض درهم منها او كانت دارا والعوض بيت منها لم يكن عوضا وكان الواجب ان يرجع في
 الهبة استخسانا وقال زفر يكون عوضا فله من ان ما اجاب به المصنف فاصغر كالا يخفى اه
 (قوله من اشترط ما معلومة العوض) قال المصنف في منعه وقيدنا العوض في المختصر بكونه
 معينا وهو قيد لازم اخذ به صاحب الكنز وغيره من اصحاب المتون اه قال الرملي في
 حاشيته عليه اقول وهو قيد لازم اقول لاحاجة اليه بهد قوله بيع اتها الخ اذ قوله فيردو ياخذ
 صريح في انه معين فالألف واللام في العوض يدل على فائتقدير عوض معين وهذا غالب
 في عبارات المختصرات قال في البحر وأراد يا عوض العوض المعين اذ في اشترط العوض
 المجهول تكون هبة ابتداء وانها انما تطلق اشترطه كناية اه فلم يقع من اصحاب المتون
 الخلل اه (قوله اعترف حل امة الخ) قيل فيه روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتراف
 والتدبير جميعا وفي رواية جازت فبعض اجمعوا والصحيح ما في المتن ووجه الفرق ما ذكره في المقالة
 الآتية بهد هذه عن الزبلي كافي الخاتمة (قوله ولودبره ثم وهم المبيع) قال الزبلي ولو اعترف
 ما في بطنه ثم وهما ايازت الهبة في الام لان الجنين غير مملوك واشتغال بطنها لاوجب الفساد
 كما اذا وهب أرضه وفيها اذ ينفذ بخلاف ما اذا برجل ثم وهب ما حدث لا يجوز الهبة لان ملكه
 فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل النقل من مملات الى مملات ولا تصح الهبة في
 الام بدون لانها مستغولة به فصار نظرية التحل بدون التمير او الطوارق بدون الدقيق من حيث
 ان كل واحد منهما يمنع القبض اه (قوله بشرط محض) لما في الابرار من معنى الفاكه ولا يصح
 تعليق التملكيات بالشروط وقد تقدم في مسائل في من البيوع (قوله فهو باطل) قال في البحر
 لان هبة الدين عن عليه ابراه وهو قائل من وجه فيرتد بدلولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي
 النهاية واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول والتعليق بالشروط مختص بالاستقاطات
 الهضبة التي يختلف بها كالاتفاق فلا يصح تعليق التملكيات بالاستقاطات من وجه
 دون وجهه ولا الاستقاطات من كل وجه ولا يختلف بها كالمفوض عن القصاص وقيد بقوله ان
 ادبت لانه لو حال انت بري من المصنف على ان تزدي الى المصنف صح لانه ليس بتعليق بل
 تقيد وانما قدمناه في باب التعليق ان المعلق بعلى هو ما بعد هذا لما قبلها واشار بقوله لم يدونه ان
 هبة الدين للكفيل دليل من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الا بقروله
 وبراء المكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرتد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم ان الابرار
 لا يتوقف على القبول يستثنى منه ما اذا ابرأ ب الدين بدل الصبرف والسلم اروه به يتوقف
 على القبول لان البراءة عنه توجب انقضاء لقوات القبض المستحق بعقد الصبرف والسلم
 ولا يتفرد احد هبة بنفسه فلا بد من قبوله اه (أقول) فقوله والتعليق يختص بالاستقاطات
 الهضبة التي يختلف بها الإشارة الى ان من الاستقاطات الهضبة ما لا يختلف على لا يقبل التعليق
 بالشروط كالخبر على المأذون وعزل الوكيل والبراءة عن الدين (قوله لانه مخاطرة وتعليق)
 لاحتمال موت الدائن قبل الغدا وقيل موت المديون ونحو ذلك لان المعنى ان موت قبلي وان جاء
 الغد والدين عليك فيصير ان لم يموت الدائن قبل الغدا وقبل موت المديون فكان مخاطرة كذا

من اشترط ما معلومة
 العوض اعترف حل امة
 وهم اصغر ولودبره ثم وهم
 لم يصح لبقائه حل على
 ملكه فكان مشغولا به
 بخلاف الاول (كالا يصح)
 تعليق الابرار عن الدين
 بشرط محض كقوله لم يدونه
 اذا جاء غدا وان مات بفتح
 التاء فان بري من الدين
 او ان مات من مرضك هذا
 او ان مات من مرضي هذا
 فان في حل من مهرى
 فهو باطل لانه مخاطرة
 وتعليق (الابشرط كائن)

والخلع والصلح عن دم عدو الصلوة والعق بخلاف المعاصيات المسالية كالبيع والجاراة
والرهن والمكاتب لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع وشروط بخلاف الوصية حيث
يجوز في الام دون الحمل وفي الحمل دون الام لان بايم ساوسع ولواعق حلهما نهم اصح لان
الجنين غير مولود له فاشغال بعثها لا يوجب التمسد بخلاف ما اذا بر الحمل ثم وهما حيث
لا يجوز الهبة لانه ما ذكره في بق فكانت هبة مشغول بخلاف الاول اه وبأنى قر (يقوله)
لانه بعض) وقد مر انه يشترط ان لا يكون العوض بعض الموهوب وهو تعليل لقوله على ان يرد
شيا منها (قوله أو يجزى) تعليل لقوله على ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا منها ولا يشغل
الثلاث التي بعده الاولى فالاولى تعليل الهبة اية بان هذه الشروط تخالف مقتضى العقد
فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها الآن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من جهة التعليل
(قوله بالشروط) أى الفاسدة (قوله ولا تنس ماصر) أى فجاءته مفسدة قال في السراج
والاصل في هذا ان كل عقد من شروط القبض فان الشرط لا يفسده كالهبة والرهن انتهى
وبه الشارح بقوله ولا تنس اشارة الى دفع ما قاله الزبلي تعالى لانه من ان قوله او على ان
يعوض الخية اشكال لانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يمتنع
قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه
ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها اه وحاصل الدفع ان المراد الاول وانما يبطل الشرط
لجهالة العوض كذا افاده في البصير ثم رأيت صدر الشرع صرح به فقال مرادهم ما اذا كان
العوض مجهولا وانما يصح العوض اذا كان معلوما انتهى (أقول) وتابع صدر الشرع هبة
صاحب الدرر حيث قال واعترض الزبلي على قوله لم أو يعوضه شيئا من المراتد اما الهبة
بشرط العوض فهي والشرط جائزان فلا يمتنع قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوضه
عنها شيئا من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرد عليه شيئا منها (وأقول)
التمتار الشق الاول وقوله فهي والشرط جائزان غنوع وانما يجوز اذا كان العوض معلوما
وأجاب العيني بان قوله على ان يرد شيئا منها لا يستلزم ان يكون عوضا لان كونه عوضا لها هو
ياقظا لمخصوصة فيجوز ان يكون ردا ولا يكون عوضا وأما قوله على ان يعوضه شيئا منها
فتصريح بالعوض ولا شك انه عام متغير ان بقى ان يقال ما أجاب به في الدرر والبحر وسبقهما
اليه صدر الشرع هبة متعقب فقد ذكر عزمي زاده مانعه يفهم من كلام صاحب الدرر انه اذا
وهب دارا بشرط ان يعوضه شيئا منها من انصح الهبة والشرط مع انه ليس كذلك فالصواب
في الجواب ان يختار الشق الثاني ولا تكرار لان الرد عليه لا يستلزم كونه عوضا وفي هذا المقام
كلام يعلم بمرابعة تكمله فاضى زاده وقال المولى عبد الحليم قوله بان المراد اما الهبة بشرط
العوض الخ اراد به عوضا من العين الموهوبة (أقول) فيسهل بحث لانه لم يرد به اذا افترض أن
يكون العوض شيئا منها وقوله وان اراد به الخ هذا هو المراد ونعم التكرار لان رد الشئ منها
لا يستلزم كونه مردودا على طريق العوض بل المتبادر من الرادانه مردودا بلا طريق العوض
فيحصل عليه على أن العوض انما يكون بالفاظ مخصوصة كما مر وأيضلا في التعويض من
الاضافة الى الهبة ثم التحقيق ان شرط العوض من العين الموهوبة بقوله ولا يمنع الرجوع سواء

لانه بعض أو مجهول والهبة
لا تبطل بالشروط ولا تنس
خاص

* (فصل في مسائل متفرقة) *

لما كانت المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها في فصل على حدة عنابة
وأشار بقوله مسائل متفرقة إلى أن الأولى ترجع بذلك (قوله وهب أمة الاجلها) اعلم أن
استثناء الاجل ينقسم على ثلاثة أقسام في قسم يجوز التصرف و يبطل الاستثناء كالهبة
والتسكاح والخلع والصلح من دم المهر وفي قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والجاراة
والرهن لأن هذه العقود تبطل بالشروط وكذلك استثناء الاجل وفي قسم يجوز التصرف
والاستثناء جميعا كالوصية لأن أفراد الاجل بالوصية جائز فكذا الاستثناء وهو بقولية وباقى
التفصيل في البيانية للعيني (قوله أو على أن يردها عليه) أي بعد حين وقوله أو يستولدها
أي يتخذها أم ولد (قوله على أن يردها شيئا منها) أي أو كرماعا على أن يتفق عليه من غيره كافي الثانية
وهو متعلق بوب أو تصديق على سبيل البسمل (قوله ولو معينا) أشار به إلى أنه لا فرق في
التمويل بين بعض الموهوب بين المجهول والمعلوم لأن الفساد ليس من جهة الجهالة بل من
جهة كونه بعض الموهوب (قوله أو على أن يعرض في الهبة والصدقة شيئا منها) أي شيئا مجهولا
ح وقتئذ بقوله منها فلو من غيرها أقدها قال في الثانية وهبه أرضا ونحوه عليه أن يتفق
عليه من الخارج نهى فائدة وقال في الصبرة العوض المجهول إذا كان من غير عين الموهوب
يفسد الهبة وقد قدم لفان الفاسدة مضمونة ونحوها الفسادها أن يكون الشرط في العقد لا بعد
وحينه فلا يرد في مجاز انقضاء الاقراخ بل رعا على عرف من يحمله كالمعرض يجب كما تقدم وفي
بعض النسخ بل أكثرها عن ابدل منها (قوله هبت الهبة) في الصور كما لا يتم لا تبطل بالشروط
الفسادة درر قال شيخ الاسلام أي التي تفسد البيع مع كونها غير آيلة إلى الهبة بشرط
العرض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضي خان وغيره وذلك كهيئة مهر باس شرط أن يبيع بها
أو يحسن اليها أو يقطعها في كل حال فبما مر نفي تحصيل الاشتراط نفقة الحج والاحسان اليها
وقطع النوب بمنزلة شرط العوض بل جعل بعض المشايخ شرط ترك ظلمها في هبتها مهرها أو شرط
المكث معها أصله في الحكم فحكموا بطلان هبتها إذا ظلمها أو لم يكث معها وهو الحق وأما
لاتقاء هبهم بالشبه مما بالعروض في الجملة وإن لم يكونا عوضين حقيقة فتكثيرهم على لوافه
بالشبهين فافسدوا الهبة متى لم يحصل المشروط للواهب لشبهه بالعروض فإنه لا تتم الهبة إذا
لم يحصل العوض وهو ما في أصل النفع المشروط وإن كان مجهولا لجهة الفاشدة كترك
الظلم المجهول بل جهة سده لأنه ليس به عوض حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في
التكليف وأما ما اشترط عوضا مجهولا لجهة الفاشدة كما أن شرط أن يتفق على الواهب ما يخرج
من الأرض القراخ الموهوب بقالة فاشدة فاشدة ملقا كإصير حوايه والظاهر أن الفساد لا يكون
تعلق الهبة بالخطر إذا خرج موهوم هذا ما فيه من كتب الفتاوى كذا ذكره جوى
زاده وسما في مقام آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء
لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد والهبة لا تعمل في المحل لكونه وصفا للجارية فانه لا يملكها
فاسد أو الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة وقد أوسع الكلام على الحل الاتفاق في نقله الشاي
عنه فراجع ان شئت ط وفي الجرد كذا الحكم في كل معاوضة طال بغير مال كالتسكاح

* (فصل في مسائل متفرقة)

(وهب أمة الاجلها أو على
أن يردها عليه أو يعقها
أو يستولدها أو وهب
دارا على أن يردها شيئا
منها) ولو معينا كانت
الدار أو غيرها أو على أن
يعرض في الهبة والصدقة
شيئا منها (وهبت الهبة
أو بطل الاستثناء في
الصورة الأولى (و) بطل
الشرط في الصورة الباقية)

والهبة تلزم عن عارية هبة المريض بطلت بالشروع وعدم القبض واعتبرت وصية من الثالث
بعد الذين رعاية للشهين وقد يقرب الملك على الهبة فلا فصل كمالو كانت في يد الموهوب فلم يكن
عدم اللازم وعدم الترتيب من لوازمها على ان المستعمل الجمع في طاعة واحدة لا في الابتداء
أو الانتهاء بخلاف ما استشهد به لعمدة الرجع المتضاد الحكيمن فلما جاب اللفظ اه وفي
الشعر التامة عن العربى انه يصح العوض ولو كان أقل منها وهو من جنسها ولا يراى فيه انتفى
ولا اختلاف واختلفا في قدر العوض لما في المقدس من الذخيرة اتفاقا على ان الهبة بعوض
واختلفا في قدره ولم يقبض والهبة فائضة غير الواهب بين نصه وبين الموهوب له أو الرجوع في
الهبة أو بقيتها الوالهبة ولو اختلفا في أصل العوض فاقول للموهوب له في انكاره وللواهب
الرجوع لو قاما لم يثبت له كذا لا شئ له ولو أراد الرجوع فقال أنا خولك أو عوضك أو انما
تصدقتم فاقول للواهب استحسن انا اه ملخصا (قوله فترد العيب) أى في العوض
والمعوض أى بكل واحد من العوضين هـ ذاهو الاوجه من الارجاع الى الهبة والتعميم
وكذا يرد كل منهما بخيار الرؤية ويرجع في الاسفة على ما يرضى عليه أو يرضى
لوهاله كما في المتبيع (قوله على ان تعرضي) لان على للشرط (قوله وهبتك بكذا) لان
الباه لا مال له والمال المقابل بالمال يبيع (قوله فهو يسع ابتداء وانتهاء) فيثبت لكل منهما
الملك في حقه ولا يمتنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا بضر مشيوع (قوله بطل اشتراطه)
أى والهبة لا تلزم به (قوله فيكون) أى المتبعض من الهبة وعوضها اذا دفع (قوله وهب
الواقف أرضا بشرط استبداله) في البصر تقبلا عن القاضى الجامع بين وقف هلال والخلاف
ولو وهب الواقف الأرض التي شرط الاستبداله به ولم يشترط عوضا لم يجز وان شرط عوضا فهو
كأن يبيع اه فقول بشرط متعلق بواقف وقوله بلا شرط متعلق بوهب وأعاد الضمير مذكرا
على الأرض انا ويلها بالوقف أو العقار (قوله وان شرط الخ) ظاهره انه يصح ولو كان البديل
دراهم أو ذنانا وقد تقدم في الوقف انه لا بد ان يكون البديل عقارا وقد تقدم الكلام فيه فارجع
اليه (قوله بشرط عوض مساو) أى لقيمة مال الصغير بالاولى اذا كان زائدا عليه (قوله بين
الوقف) أى الذي شرط استبداله به حيث اجزه بشرط العوض (قوله ومال الصغير) حيث
لم يجزواه مطلقا قال الرملى يفرق بينهما بان الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد
يفقد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخله في شرطه بخلاف هبة الاب مال ابيه
الصغير أى فانما يتبع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع في ماله انتهى (أقول) وقد يقال ان
المقصود من الاستبدال المنفعة في البديل لا في نفس الاستبدال وأما مال الصغير فيشترط في
نفس العقد عليه ظهور المنفعة لانه عقد تجارة وان الوقف من المستبدل فهو ملك في الجمل
بخلاف ملك ابتداء فعل أحد هذين الفرقين على قوله مال الذي طلبه الشارع لان الواقف له شائبة
ملك حيث شرط الاستبدال لا سيما على قول الامام بخلاف مال الطفل اذ لا له فيه ولا شائبة
ملك فافترقا وهذا كله اذا كانت مائة الناصحى على قول الامام والصاحبين ويمكن ان يكون
مشى على قول الامام وانتم ما يخالفان في الوقف كمال الصغير فلا يحتاجان للفرق فلا راجع
مذهب ما في ذلك والله تعالى اعلم وأسئله الله العظيم

فترد بالعيب وخيار الرؤية
ويؤخذ بالشبهة (هذا اذا
قال وهبتك على ان تعرضي
كذا أم لا) قال وهبتك
بكذا فهو يسع ابتداء
وانتهاء وقد العوض يكونه
مهيئا لانه لو كان مجهولا
بطل اشتراطه فيكون هبة
ابتداء وانتهاء (فوق)*
وهب الواقف أرضا بشرط
استبداله بلا شرط عوض لم
يجز وان شرط كان كبيع
ذكره الناصحى وفي
الجمع وأجاز محمد هبة مال
طفله بشرط عوض مساو
ومنهاء قلت فيحتاج على
قوله ما الى الفـ رقبين
الوقف ومال الصغير انتهى
والله اعلم

المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بقب جديد وقد يكون لازوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما إذا بنى الدار ثم هدم البناء وفيما إذا وهبها لا تخبر ثم رجوع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجية وإن زالت لكنك مانع من الأصل والعود بسبب جديد بمنزلة تجديد ذلك حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير الموهوبة بخلاف ما إذا عادت إليه بما هو فسخ هذا ما ظهر لي فتدبره أفاده - يدى الوالد رحمه الله تعالى وكتب الطحاوى لا يظهر في الزوجية والقربة وهلاك العين والموت والعوض لانه يرجع انتهاء وأما الخروج عن الملك فنزول إذا عادت إليه بفسخ نأمل انتهى * والحاصل أن ما يمكن زواله من الموانع السبعة الزوجية والزيا. والعوض والخروج عن ملكه فنزول الزوجية لا يعود الرجوع وبزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فيه من التفصيل (قوله وضعن المستحق الموهوب) وضعن بتشديد الميم فعل ماض والمستحق فاعله الموهوب ومفعوله (قوله لانها عقد تبرع) أى وهو غير عامل (قوله فلا يستحق فيه السلامة) أى فى عقد التبرع وهكذا حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لان عقود المعاوضات ثبت فيها الغرور فلا تستحق الرجوع على بانه وكذا بكل عقد ~~يكون~~ للدافع كالوديعة والاجارة اذا هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم جاء رجل واستحق الوديعة والمستأجرة فوضع المودع والمستأجر فانه مستعير جازعان على الدافع بما ضمنوا وكذا كل ما كان في معناه ما والحاصل أن الغرور يرجع بأحد أمرين إما بمقد المعاوضة أو بعقد يكون للدافع كفى المخ وقد اتفقنا فى الثاني هنا كما قال لان قبض المستعير والتمت كان لنفسه وقد عقد فى الخلية فصل المسائل الغرور من البيع فراجعه وذكرنا الفخية أن الواهب لو ضمن سلامة الموهوب للموهوب له ورجع به نصارى جمع على الواهب (قوله ولا غرور) أى موجب للضمن لانه يكون موجبا بأحد أمرين وقد اتفقنا هنا وكان حق العبارة ان يقول ولا غرور لان قبض المستعير الخ لان الغرور انما يكون معتبرا بقبضه للدافع أو بمقد المعاوضة (قوله لعدم العقد) أى عقد المعاوضة والا فالاجارة والهبة لا بد منه ما من عقد (قوله فيشترط التقاض) فى الجمل من مطلقاً أو بعده باذنه مسكين ولا يثبت به الملك قبل القبض وانك واحد ان تشترع من التسليم وكذا لو قبض أحدهما فقط فلكل الرجوع التقاض وغيره سواء كفى غاية البيان (قوله فى العوضين) أى فى العين الموهوبة والعوض عنها أما إذا كان العوض غير مشروط فهى هبة ابتداء وانتهى فلا يثبت لها أحكام البيع وان امتنع الرجوع حيث قال في حقه عوض هبة ثم ونحوه (قوله ويطل العوض بالبيع) أى بما يبيع فيه هبة هبة على اشتراط التقاض لان القبض لا يبيع مع الشئ مع (قوله ببيع انتهاء) أى إذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعند زفر الشافعى ببيع ابتداء وانتهى لان الهبة للهبة المعاني ولنا أنه أشغل على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملنا بالشئين ونعامة فى الدرورى المقننة والعبرة للهبة على كلفة الة بشرط براءة الاصل والفرق بينهما كلفة البيع عبد لنفسه حتى وهبة تنفع بادل اجارة وهبة اصر أو لزوجها تنكاح وعكسه طلاق قلنا ما أشغل على جهتين يجب الجمع بينهما أما ما يمكن توقيفه على الشئين - هبة - كالا قاله ببيع وفسخ وأمكن الجمع هنا باعتبار الهبة ابتداء والبيع انتهاء ولاننا فى بين حكمهما إذا البيع بقرأى حكمه بشرط نظير

وضعن (المستحق الموهوب) وضعن
 لم يرجع على الواهب بما
 وضعن لانها عقد تبرع فلا
 يستحق فيه السلامة
 (والاجارة كالهبة)
 هنا لان قبض المستعير كان
 لنفسه ولا غرور لعدم
 العقد وقامه فى العمدانية
 (واذا وقعت الهبة بشرط
 العوض المدين فهى هبة
 ابتداء فيشترط التقاض فى
 العوضين ويطل العوض
 بالبيع) (فما يبيع) ببيع
 انتهاء

فيه ما يقتضي من السنين مع انه لا يجب عليه كسافة * والحاصل انه لو كانت الهبة امة مثلا
فقبضها الموهوب له ووطأها واسقطها وجنى عليها فقبض ارشها او وطأها فقبضه فاذن عرقها ثم
رجع عليه الواهب بقضاء او رضا امتنع عليه وطأها او التصرف بوجه من الوجوه بعد الفسخ
وما اخذ من الارش والعقر فطيب له لانه غنا مملوكه والولد وله الواهب انما اخذ الامنة فقط
وهذا معنى عدم قرب الارش في المستقبل لا فيما مضى (قوله من الموانع السبعة) لا يظهر
في الموت لان الاتفاق قد تمت من الوارث والباقي احد العاقدين ويكون الرجوع في العوض
بالتراخي في الهلاك برد البذل (قوله جاز هذا الاتفاق منهما) أي على انه هبة مبتدأة كما بينته
عبارة المجتبى فيشترط فيه ما يشترط في الهبة مما تقدم في الشرط ونقل المصنف في آخر
الفصل عن المحيط رجل تصدق بصدقة فسلمها اليه ثم قبلا الصدقة لم يجز حتى تقبض لان الهبة
مسئلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة اذا كانت لذى وجه محرم اه * والحاصل انه
تصح الاقالة في الهبة والصدقة في المحرم بالقبض مع انه وجد فيه ما يمنع من الرجوع ومع ذلك
جاز بتراضيه ما لا ناجع لانه هبة مبتدأة ولذا اشترط فيها ما يشترط للهبة وحيث قد لا يظهر ما توقف
به الطحاوي (قوله في المحرم) ظاهره تقييده بالمحرم بقيد ان القبض لا يشترط في غيرهم
وفي شرح المصنف واطلق أبو يوسف في رواية ابن مسعدة خلافه تصدق وسلم ثم استألفه فاقاله لم
يجز حتى يقبض اه وهذا يفيد ما ذكرنا ثم فائدة التقييد بالقبض ان لو لم يقبضه وتصرف فيه
الموهوب لم يصح تصرفه ونظيره يقال فيما بعده ط (قوله لانها) أي الاقالة هبة أي مسئلة
(قوله وكل شيء يقبضه الحاکم اذا اختصها اليه فهذا حكمه) أي بقدره لا قبض المكن الذي
نحن فيه عدم فسح القضاء والتظاهر انقطة لاسقاطه وأصل الكلام وكل شيء لا يقبضه
الحاکم كما هو الواقع في الخائبة وبه يظهر المعنى ويكون المراد منه تعمير المحرم وغيرهم عمالا
رجوع في حقهم وسببى ان المعتقد الصحة ويمكن أن يراد بقوله وكل شيء يقبضه الحاکم الخ أي
ان الهبة للمدارم والصدقة مطلقة اذا وقعت لها كم وأراد صاحب الرجوع فيها بفسخ دعواه
الحاکم مع انه لا يطلها ويحكم عليه بعدم صحتها فان اتفاقا عليها كانت هبة مبتدأة فبشرط لها
شروط الهبة وكذا كل ما كان فيما مانع من موانع الرجوع فتأمل (قوله لانه غير مقبوض)
لان هبة الدين من غير من عليه الدين لا يجوز الا بان يساطه على قبضه والصغير لا قبض له الا
بقبض وامي وهو من عليه الدين فلا يجوز له القبض لكن سببى أن المعتقد الصحة وبفهم منه
جواز عكسه وهو هبة الاب يتألى طفله لانه مقبوض للاب اذا كان للطفل مال في يده (قوله)
ففسخ يطلان الرجوع المانع) نق له صاحب الدرر من المحيط وهكذا في الصغير والخائبة وذكر
في التبيين وغيره ان الموهوب لو وصفا فاقبضه هذا الموهوب له وكبر وطال ثم ارشها فاقالت
قبضه لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زاد من وجهه وانتقص من وجه آخر
وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وانما خيمر بانه هذا وبنحاز كمر صاحب الذات
لم يمد إلى حاله الاول ولكن ذكر الناطق في اجناسه انه يرجع واعل وجهه ان الذات
بعد زوال الزيادة هو الذات الاول (قوله ثم زال المانع) مبني على ما قدمه عن الخائبة واعتده
القهر تاتي لكن في كلامه هناك اشارة الى اعتماد خلافه قلت ولا يخفى في اطلاق الدرر فان

من الموانع السبعة
السابقة (كالهبة اقرباته
تجاز) هذا الاتفاق منها
جوهره وفي المجتبى لا يجوز
الاقالة في الهبة والصدقة
في المحرم الا بالقبض لانها
هبة ثم قال وكل شيء يقبضه
الحاکم اذا اختصها اليه
فهذا حكمه ولو وهب الدين
لطفل المدين لم يجز لانه غير
مقبوض وفي الدرر ففسخ
يطلان الرجوع المانع ثم زال
المانع عاد الرجوع (تلفت)
العين (الموهوبه واستحقها
مستحق

على حذف أى (قوله كان فضا) خلافا للرأي الرجوع بالتراضي كما يافى عنابة (قوله
 واعادة) بالنصب عطفا على فضا (قوله لاهبة للواهب) أى كما قال زفر رحمه الله تعالى بان
 الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجعل بمنزلة الهبة المستدانة عيني قال في البدائع ولو وهبه
 الموهوب له الواهب قبل التضا أو الرضا وقبله لا يملكه حتى يقبضه فإذا قبضه كان بمنزلة
 الرجوع بالتراضي أو بقضاء وليس للموهوب له أن يرجع فيه اه (قوله لا يشترط قبض
 الواهب) والموهوب يكون أمانة في يد الموهوب له حتى لو هلك لا يضمن هندية (قوله وصح
 الرجوع في الشائع) أى في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة كالأزواج الدائر رجوع في
 نصفها لأن الشروع طارئ لا أثر له فيه ما ذكره في العنابة (قوله لما صح فيه) أى في الشائع
 ولا يشترط قبض الواهب (قوله وللاواهب رده) أى بالعيب أى له بعد الرجوع منه رده
 الموهوب إذا كان اشترائه من رجل ثم بعد الرجوع اطاع على عيب فيه (قوله مطلقا) حال من
 رجوع الواهب أى لأنه فسخ مطلقا يحكم خيار العيب به ولو لم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة
 الطحاوى بما لو اشترى شيئا ثم باعه ثم رد المشتري الثاني على الأول يعيب قديم فإن رده بقضاء
 كان فسخا فيثبت حق الرد للمشتري الأول على بائعه وان كان رضالا لأنه بمنزلة البيع الجديد
 (قوله بخلاف الرد بالعيب) أى لو اشترى شيئا وباعه ورده المشتري الثاني بعد قبضه إياه على
 المشتري الأول بغير قضاء اتس للمشتري الأول أن يردّه على بائعه كما تقدم في باب لا حق المشتري
 في وصف السلامة أى يستحق ما اشتراه من الموهوب بحيث وجده عيبا رافع الأمر للقاضي
 فيطلب منه إبعاله إلى ما يستحقه من وصف السلامة وحيث كان المبيع معيبا ولو لم يكن إبعاله
 إلى ما يستحقه بفسخ القاضي البيع واتس حقه في الفسخ فإذا اتفقا بغير قضاء بل بتراضيهما
 كان أقالة وهى فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث والباقي الأول ثانوهما ففي حقه
 يفرض كأن المشتري الأول اشترى من المشتري الثاني فليس له أن يردّه عليه لأنه مشتري منه
 والمشتري لا يرد على بائعه بالعيب إذا كان المبيع وصل إلى البائع من جهة ولا على البايع الأول
 لأن المشتري من شخص لا يرد على غيره وإنما قال بعد القبض لأن رده قبل القبض فسخ مطلقا
 فيرده على بائعه كما تقدم (قوله لأن حق المشتري في وصف السلامة لا في الفسخ) ولهذا الزوال
 العيب امتنع الرد لوصول حقه إليه وإذا لم يكن سلبا فاقترضا فهو جع بالعوض ويلزم منه
 فسخ العقد ضرورة من غير أن يثبت حقه في الفسخ فإذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح له متوفيا
 حقه فيكون ملكا متبادرا ضرورة غير أنه إذا حكم الحاكم بالرد عنه وعجزه عن تسليم حقه جعلناه
 فسخا عموم ولايته ولا كذلك المتعاقدان لأنه لا ولاية لهما إلا على أنفسهما بخلاف الهبة فأنما
 تتعلق بموجب حق الفسخ وهو بالفسخ يكون مستوفيا حقا ثابتا له بالقد لان العقد وقع غير
 لازم فان رفع وجع البسه عين ملكه كالعارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن أن يجعله
 هبة متبادرة اه مخ بتصريف وجهنا ظهور قول المؤلفات فافترقا ط (قوله لا بطلان أثره
 أصلا) أى في بائعه (قوله والاعاد المنفصل) أى المتولد من الموهوب أى ولو قلنا لا بطلان
 أثره في الباقي لا وجهنا رد الزوائد المنفصلة من الولد والثمر والارض التي وجدت عند
 الموهوب لمع أنه لا يثبت للواهب الرجوع فيها ولا وجهنا عليه زكاته له الموهوب إذا رجع

(كان فضا) لعقد الهبة
 (من الأصل واعادة الملك)
 القديم لاهبة للواهب
 (ف) لهذا (لا يشترط
 فيه قبض الواهب وصح)
 الرجوع في الشائع) ولو
 كان هبة لما صح فيه
 (والواهب رده على بائعه
 مطلقا) بقضاء أو رضا
 (بخلاف الرد بالعيب بعد
 القبض بغير قضاء) لأن حق
 المشتري في وصف السلامة
 لا في الفسخ فافترقا ثم
 مرادهم بالفسخ من الأصل
 أن لا يقرب على العقد أثر
 في المستقبل لا بطلان أثره
 أصلا والاعاد المنفصل
 إلى ملك الواهب برجوعه
 فلو إن (اتفقا) الواهب
 والموهوب له (على الرجوع
 في موضع لا يصح) رجوعه

ان العلة هي عدم تا كدملك الواجب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك قال قول
قوله ولا عين عليه وعليه الكنز وسائر المتون (قوله) حلف المتكبر ان يبت هذه) أى ولا
يختلف على الهلاك المسبق والحاصل انه لا عين عليه يدعى الهلاك ما لم يعين الواجب وهنا
ويدعى انما هي الهبة لا الهالكين ويريد استرداها أو أنكر الموهوب له ذلك وادعى ان الموهوب
غيرها حلف (قوله) كما يحلف الواجب الخ قال في الهندية وإذا أراد الواجب الرجوع في الهبة
فقال الموهوب له أنا أخذك أو قال عرضتك أو تصدقت به على وكذبه الواجب فاقول للواجب
(قوله الاخ) الاولى الموهوب له (قوله) بسبب النسب) به في المال لا بالنسب أى ولو كان
المقصود النسب لا يجري فيه اليدين على قول الامام خلافا لقول اصحابين المقتضى به من أن
التخليف يجري في النسب * وحاصل التعميق في هذه المسئلة أنه لو ادعى بسبب النسب بالالزام
وكان المقصود اثباته دون النسب فيحلف عليه كما في المنع والطهطاوى وغيرهما حتى قال في
البحر يستحلف الواجب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب بالالزام فكان المقصود ثباته دون
النسب وعزاه لقنارى قاضيان من باب الاستحلاف ونظر فيه الرحى بان المال ليس بسبب
النسب بل المعنى الصحيح أن يقال ان الامر الذي بسببه النسب وهو سبب عده وهو لزوم
الهبة وعدم صحة الرجوع فيها وهذا يحلف منه كره اتفاقا أما ما قاله الامام من انه لا تخليف في
النسب أى اذا ادعى عليه نسبا المقصود اثباته أما هنا فالقصد منه اثبات امر آخر وهو لزوم
الهبة فهو المدعى في الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميم رفع السين ونشيد الباء الاولى
وفتح الثانية (قوله) ولا يصح الرجوع الا بقراضهم أو بحكم الحاكم) فلو استرداها بغير قضاء
ولا رضاء كان غاصبا حتى لو لم يكت في يده بعض قيمته الموهوب له شئى قال قاضيان وهب
نوبا للرجل ثم اختلسه منه فاستلمه كذا ضمن الواجب قيمة الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة
لا يكون الا بقضاء أو رضاء اه وفيه الواجب اذا رجع في هبته في مرض الموهوب له بغير قضاء
يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه روايتان ذكر ابن جماعة في القياس يعتبر
من جميع ماله اه (قوله) للاختلاف فيه) أى بين العلماء فان بعض المجتهدين يقول بعدم
الرجوع فهو ضعيف لا يثبت حكمه الا باحد المذكورين وذكر في الحواشى اليعقوبية انه
لان الشافعي يخالفنا وفيه كاد وهو ان خلافه متاخر فكيف يبنى الحكم المتقدم على ما لم
يتحقق بعد والاولى حمله على اختلاف الصحابة لو ثبت اه (قوله) في ضمن جمعه) يعنى لو سأل
رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضى بصحة الرجوع فيها فامتنع من تسليمها فهل يكت لزمه
ضمانها أم لا بلها ان كانت منسية والافقية انما منه بعد صحة الرجوع بقضاء القاضى
أما قبل القضاء لو لم يكت سقط الرجوع بالهالك ولا ضمان عليه بالمنع لانه غير متعهد لانه انما
منع ماله كذا لم يصح الرجوع لعدم وجود القضاء ولا رضاع المنع وقد ملكها بالهبة ولا يعتبر
قوله بلسانه رضيت بردها لان امساكها يفتنه لكن قوله لا يشرط فيه قبض الواجب يفهم منه
أنه انتهى بقوله رضيت بردها فليعبرر أقاده بعض الافاضل قال ط وانظر لما لو منه بعد
الرجوع بالرضا وهلك والظاهر انه ضمن لوجود التمتع كمنعه بعد القضاء (أقول) وهذا
يؤيد ما فهمه بعض الافاضل حيث ضمنه بالمنع ولم يعدمه رجوعا تأمل (قوله) بقضاء أو رضاء

(حلف) المذكور (انما)
ليست هذه خلاصة
(كما يحلف) الواجب (ان)
الموهوب له ليس باخيه اذا
ادعى (الاخ) (ذلك) لانه يدعى
مسبب النسب لا بالنسب
خاصة ولا يصح الرجوع الا
بقراضهم أو بحكم الحاكم
للاختلاف فيه فيضمن
بمنعه بعد القضاء لاقوله
(واذا رجع أحد ههما)
بقضاء أو رضاء

لا جنبي) أى لان الهية لم تقع له حينئذ بل مولاه لان العبد لا يملك وان قلنا فهو و ما فى يده
 ليدبه وفى آغاز الاشياء أى أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي قال
 الحوى وانما سجد بكونه مملوكا لا جنبي لانه اذا كان مملوكا لغير رب ذى رحم محرم منه تكون
 الهبة واقعة لا قريب والهبة لا تقرب لارجوع فيها وانما سجد القريب بكونه ذارحم لا مملوك
 فهو والمثلثة والافلايكن تصورها (قوله أو لعبد أخيه) أى وهو أجنبي لانه لم يجب للاخ
 صورة وان وقعت للاخ فى الحقيقة لتعين الشك فى المانع فلا يثبت مع الشك لان الملاك لم يقع
 فيه القريب من كل وجه بدليل ان العبد أحق بما وهب له اذا احتاج اليه وهذا عند أى حنيفة
 وقال يرجع فى الاولى دون الثانية منج عن العبر ومثله فى شرح الجميع (قوله يرجع) أى فى
 كل الصورة عند الامام وقال يرجع فى الاولى لافى الثانية كماله لان الملاك يقع للمولى فكان هو
 المعتبر وللإمام ان الهبة تقع للمولى من وجه وهو ملك الرقبة وللعبد من وجه وهو ملك اليد
 ألا ترى انه أحق به ما لم ينزل عن حاجته فباعتبار واحد الجانبين يلزم فيه ما وباعتبار الجانب
 الآخر لا يلزم فيه ما فلا يلزم بالشك ولان الصلة قاصرة فى حق كل واحد منهم الماذكران من المعنى
 والصلة الكاملة هى المانعة من الرجوع فلا تنهدى الى القاصرة (قوله ولو كانا ذارحم محرم
 من الواهب) بان كان أخوه لايه عبد أخيه من أمه اه صرى الدين عن الميسر أى لان
 الهبة فى الصورة وقعت لأى الرحم وكذا فى الحقيقة فامتنع الرجوع للوجهين ولو عجز قريه
 المكاتبة فعند محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لارجوع منج قافا دانه لا يرجع مادام
 مكاتبه انما قالنا سريدا ويمكن تصور المسئلة بان يكون لرجل أختان لكل واحد منهما مولى
 وأخذ الولدين مملوكا للآخر (قوله على الأصح) وذكر الكرخى عن محمد ان قياس قول الامام
 أن يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما صلة كاملة (قوله لان الهبة الخ) أى فليس فى المانع
 شك (قوله ما لا يقسم) أى ما لا يقبله ما مع بقاء الاستماع السابق كالتقدم واحترزه عما اذا
 وهب له ما ما يقسم فلا نصح لواحد منهما لان الهبة ما يحتمل القسمة لاثنتين غير صحيحة لانه وهب
 لكل منهما ما شاعا ككتابة لم قيل باب الرجوع وبقلبه لا أى لو وهب لاثنتين ما يحتمل القسمة
 لا نصح (قوله الرجوع فى حق الأجنبي) اعتبارا لبعض الكل ميسر (قوله لا لك
 العين الموهوبة) أى تلف عينها أو عامة مآذنها مع بقاء الملاك فلو وهب منه شيئا فله سكتة أو
 سيفا آخر لا يرجع اعتذر الرجوع بعد الهلاك أو هو غير مضمون عليه بخلاف ما ذهبوا لزيادى
 ومكي ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي بزيادة والاستهلاك كالهلاك كما هو ظاهر صرح
 به أصحاب الفتاوى روى وأما هلاك احد العاقلين فقد قدمه (قوله لانه ينكر الرد) أى
 وجوبه عليه وهذه على القول بصدق ولان دعواه الهلاك اخباره منه بلاك ملكه وانه لا يجب
 علينا برهان قال العيني فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق لانه مكر لوجوب الرد عليه
 فاشبه المودع اه بى قوله بلا حلف عزم فى الرد وغيره الى الكافى ولم يذكر الهبة مع ان فى
 الوهبانية قال اذا ادعى المودع ضمها أو حدها بيمينه وقد قال العيني فاشبه المودع على
 ان المقرر وان كان القول قول المنكر ليكنه يمينه ولان كل من أنكر ما لو اقر به لزمه بحلف عند
 انكاره وهذا لو اقر بهدم الهلاك يلزمه الرد فلم لا يحلف عند انكاره بدعوى الهلاك والظاهر

لا جنبي أو أم عبد أخيه ترجع
 ولو كانا أى العبد ومولاه
 ذارحم محرم من الواهب
 فلا رجوع فيه اتفاقا على
 الأصح لان الهبة لايهما
 وقعت تمنع الرجوع بخلافه
 (فرع) وهب لأخيه
 وأجنبي ما لا يقسم فقبضاه
 له الرجوع فى حق الأجنبي
 لعدم المانع درر (والهواه)
 هلاك العين الموهوبة ولو
 ادعى أى الهلاك (صدق
 بالاحاط) لانه ينكر الرد
 فان قال الواهب هه هذه
 العين

على الانسان ما له لنفسه وايضا اذا نادى قولهم الهبة في مرض الموت وصية أم اتفق قدسية
 وتقلب وصية وشروط الهبة القبض وأم الولد محجورة اقيام المال حال حياة المولى ولابد
 للمحجور فلا يتأتى منها القبض ولا يمكن أن تصير ما ذونة في تلك الهبة لانها لا تملك مادامت رقيقة
 أما لو أوصى لها فانه انما يملك بعد الموت وهي حرة بعد موت مولاها فتصح الوصية (قوله لعنة الله
 على الجوف) وبه تم القول بعد الموت والتمليك واقع لها بعده (قوله والقاف القرابة) أي
 القرية الا لو اذنا احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يتردد بالاحتياج منه الى الاتفاق
 ويسمي ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص
 بالهبة بل الاب اذا احتاج اليه الاخذ من مال ابنه ولو غائبا كما ذكر في باب النفقات قال صدر
 الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع الى الوالد فان تملك الحاجة فتعوم بعض الناس
 ان قوله ونحن نقول به ان للاب أن يرجع فيما وهب لابنه عنه دنا ايضا مطلقا وهو باطل
 منقوض القلة عن قوله فانه يملك الحاجة فان مراده ما ذكرنا حتى لو لم يحج لم يجز له الاخذ من مال
 ابنه فان ما وهبه مخافة انه يرجع لما لنا كقاضيان وغيره ان قرابة الوالد من جهة الموانع اه
 ولهذا لم يعرض الشارح رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بتغير الاب بل تركه على العموم
 استحلالا على ما نقرر ان للاب أن يتناول من مال ابنه عند الحاجة بقدرها (قوله لذي رحم
 محرم) خرج من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذى رحم دوره فالاول كائن
 المحرم فان كان اخاه من الرضاع ايضا فخرج ايضا واخرع عنه بقوله نسبافانه ليس بذى رحم
 محرم من النسب بخلاف النهر بلابية والثاني كالخ وضاعا قال العمري لدى الرحم صاحب
 القرابة والمحرم هو الذي يحرم من حكمته اه وانما لا يرجع فيها اقوله عليه الصلاة والسلام اذا
 كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيه اولان المقصود منه اصله الرحم وقد حصل وفي الرجوع
 قطعية الرحم اه زايي (قوله منه) صفة محرم والضمير فيه للرحم فخرج الرحم غير
 المحرم كائن المحرم غير الرحم كالخ وضاعا والرحم المحرم الذي يحرم منه لامن الرحم
 كائن محرم هو آخر رضاعا وعلى هذا الحاجة الى قوله نسبافانه لوجه الضمير
 للواهب ليخرج به الاخير تدبر (قوله نسبافا) حال من محرم فلو كان الرحم محرم من الرضاع
 أو المصاهرة لا يمنع الرجوع لعدم وجوب صلاته ولذا لا يجب انفاقه عليه عند مجزوء وان كانت
 صلاته منه دون اليها (قوله ولو ذميا أو مستأمنا) لانه واجب الصلة ومحل للصدقة لقوله تعالى
 لا ينهاكم الله عن الذين لا يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم ولقبول الذممة
 والامان فقد ترك المقاتلة قال الله تعالى ومن اهلهما الحربى (قوله بالارحم) أي بالارحم
 موجب للمعصية وان صار له رحم بالرضاع والمصاهرة فانه لا يمنع الرجوع (قوله ولو ابن عمه)
 أي ولو كان أخوه رضاعا ابن عمه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسبافا لان محرميته ليست
 من النسب بل من الرضاع ولا يخفى ان وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله لمحرم بالارحم لابنه
 انكرته رجما الآن قال قوله بالارحم الباء فيه للسمية التي لمحرم بسبب غير الرحم كالباء في
 قوله بعده بالمصاهرة تامل (قوله والمحرم) عطف على المحرم فلا يمنع الرجوع (قوله
 كاهات النساء والربائب) ومن اهلهما أزواج البنين والبنات خاتمة (قوله وأخيه وهو عبد

لعنة الله على الجوف فيسأل لها كافي
 والقاف القرابة فلو وهب
 لذي رحم محرم منه نسبافا
 ولو ذميا أو مستأمنا
 لا يرجع) ففي (ولو وهب
 محرم بالارحم) كاهات
 رضاعا ولو ابن عمه (والمحرم
 بالمصاهرة كاهات النساء
 والربائب وأخيه وهو عبد

عن هبةك كما هو ولي يوجد قال بعض الافاضل والذي يظهر ما قاله ابو يوسف لان الشيء ينتهي
باتهام علمته وعلمه سقوط الدين المثل ولم يبق المثل فيعود الدين كمن له على آخر دين من رجل فقتضاه
قبل الاجل فاستحق ذلك عاد الدين من رجل لانه لا يبطل القضاء بالاستحقاق بطل وهو سقوط
الاجل فناول اه * (فرع) * صلى على عمه لوصيه دين فوهب الوصي عبده للصبي ثم اراد
الوصي الرجوع في ظاهر الرواية لذلك وعن محمد المنع بزانية (قوله ورواية عن الامام)
لان الساقط لا يعود كما قبل بل يحبس دخل عليه الماء الجارى حتى كثر وسال ثم عاد الى القلة
لا يعود ونجسا وقال ابو يوسف في يهود الدين حكما كما كان لان زوال الدين كان حكما للملك
الموهوب له وقد بطل المثل كما في المنع (قوله كما لا يعود النكاح) وذكر الصداق الذي يهداه يعود
قال في الخاتمة واما هذه النكاح فتمت روايتان عن أبي يوسف في رواية اذ ارجع الواهب
يعود النكاح اه وفي الهندية بعد ما ذكر ما عن الصداق والتمهيد وذكر محمد في الكتاب في
مواضع انه بالرجوع في الهبة يعود الى الواهب قديم ملكه والراصد منه العود الى قديم
ملكه فيبداية قبل ان يفسخ في الاترى أن من وهب مال الزكاة من رجل قبل الحول وساله
اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب زكاة ما مضى اه فلم يجعل قديم ملكه
عاد اليه في حق زكاة ما مضى وكذلك من وهب من آخر دارا وسلمها الى الموهوب له ثم تمت
دار بغيرها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها
مضى وجعل كأن الدار لم تزل عن ملكه لكان له الاخذ بها بالشفعة اه وعزاه لاذخير
(قوله والزاي) في الفاتحة قدما بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاي
في قصصها ومنهم من يقول زاي وهذا أقبح الوجوه لانه لم يأت اسم على حرف ومنهم من
يقول زاي فيشدد الياء ابو السعد عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لآخره الخ) الاصل
ان الزوجة تطهر القرابة حتى يجرى التوارث بينهم ابلا حاجب وترد شدة كل واحد منهما
للاخر فيكون المقصود من هبة كل منهما الاخر الاصل والتوارد دون العوض بخلاف
الهبة للاجنبي فان المقصود منها العوض ثم المعتبر في ذلك حالة الهبة فان كانت اجنبية
كان مقصودها العوض فثبت له الرجوع فمما لا يسقط بالتزويج وان كانت حليلة كان
مقصودها الصلة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالابانة اه زيلعي
ملخصا (قوله لا) أي لا يرجع ولو فارقها بعد ذلك لا يملك الرجوع اقيام الزوجة وقت
الهبة (قوله كعكس) أي لو وهبته لرجل ثم نكحها رجعت ولو تزوجها الاوان فارقها
والاولى أن يقول كما اذا كانت هي الواهبة فمما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل
ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الامقبوضة فاذا قبضت جازت من الثلث وانما قبل
التسليم بطات ويجب أن يعلم بان هبة المريض هبة عقد وليس بوصية واعتبارها من الثلث
ما كان لانها وصية ولكن لان في الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فلزم تبرعه بقدر
ما قبل الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقدا اشترط له ما شرطت الهبة
ومن جعلته قبض الموهوب قبل موت الواهب اه محيط (قوله ولا تنقلب وصية) المعاملت
ان هبة المريض هبة عقدا وهي ايت باهل لقبضه لان الوصية بها كانت ملكا له ويستحيل أن

ورواية عن الامام كما لا يعود
النكاح لو وهبها لزوجها ثم
رجع خاتمة (والزاي الزوجية
وقت الهبة فلو وهب لامرأة
ثم نكحها ارجع ولو وهب
لامرأة لا كعكس
(فرع) لانصح هبة
المولى لام ولده ولو في مرضه
ولا تنقلب وصية اذ لا بد
للمعجور احوال وصى لها
بعد موته يصح

الواهب الشافعية أو اوث أو وصية أو شرع أو ما أشبه ذلك لم يكن للواهب الاول أن يرجع
(قوله فلو ضعى الخ) أما لو طبقها به مدان ضعى بها أو بدون التضحية ينبغي أن لا يرجع لأنه
بمنزلة الاستهلاك كما في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) وتجزئه عن الاضحية والتمتع عند
محمد وليس له الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الامام كقول محمد هندية من المحيط
قال ط وسكت عن النذر والظاهر عدم الاجزاء اهدم الوفا بالنذر اه قال الساجي
ويظهر انهم اجتزئوا عن النذر والقرا انما على رواية انها غير فسخ من الاصل اذ لم تكن قضاء
فظاهر واماعلى غير هذا فلا نفي هذه الاشياء غير محسوسة حتى تأتي فيها النقص وصرحوا بان
الزكاة لا تعود وكذا الشفعة في الموهوب المال قيل الحل يرجع بعده وفي الرجوع بعده
ما وهب الدار ويبيت دار يجوز ارضا وساقى

وواهب شافعية يرجع به ذهابها * فيجزي من ضعى عليها أو يوزر

وهذا البيت قصر على بعض ما ظهر لي اه (أقول) ولانه وان لم يرجع له كل المذكور لكنه باق
على ما ذكره الذبيح ولذا يتصدق به والصدقة لا تكون الا به وهو ملكه تامل (قوله والنذر)
اهله أراد به هنا الطائى فلا يتكرر مع الصفء أو يقال انما كررها بعد ذكر المال لانه نقل
عبارة المجتبى برمتها تأييد الماتى المتن (قوله فقهه) أى الموهوب له (قوله فله الرجوع)
مالم يقبضه لامتصدق عليه ولو وهب لشبه أو قبضه فاختاره الواهب واستهلكه غرم قيمته
للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب بعد قبض الموهوب له ياخذ الشاة المذبوحة من غير
تفريق بخلاف ماله كان فورا فقطعه الواهب فان الموهوب له ياخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين
اقطاع والصحة هندية (قوله خلافا للثاني) أى فلا يمنع الرجوع عنده والخلاف يجزى
أىضا في مسئلة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المجتبى ولذا قال في الموهوب له من غير تضحية
له الرجوع اتفاقا أى لم يخالف فيها أبو يوسف لانهم لم يخرج عن ملكه أصلا وفي التضحية
خرجت عنه تعالى وهما قولان وان وقعت التضحية لله تعالى لكنهما انما وقعت القربة برفقة
الدم ولذا اله أن كل لهما لم يخرج عن ملكه بالكلمة وهذا ظاهر في الاضحية واماعلى النذر
فكذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقا) لانهم لم يخرج عن ملكه أصلا (قوله سقط
الدين والجنابة) كاقدمناه وصورة المسئلة رجل له على عبد دين فوهبه مولاه صاحب الدين
وقبله سقط دينه لا يقبله الهبة كان راضيا بسقاط حقه في الدين وانرض الجنابة لانهم
يتعلقان برقة العبد ولا يرجع على العبد بشئ لان السيد لا يستوجب حقا على عبده (قوله
ثم لو رجع) أى الواهب في هبته (قوله صح استحسانا) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة
لانه رضى بسقوط حقه ليس له العبد فكان عترة العوض وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة
والهملى عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلى قول أبي يوسف اذا رجع في الهبة يعود الدين
والجنابة وأبو يوسف استفسر قول محمد وقال أو أيت لو كان على العبد دين لصغر فوهبه
مولاه منه فقبل الرضى وقبض فسقط الدين فان رجع به ذلك لو قلنا لا يعود الدين كان قبول
الرضى الهبة تصرفا مضمرا على الصغر ولا يعلل ذلك ووجه الاستحسان انه لم ينص على العوض
فكان اسقاطا محضا وكانت الهبة خالية عن العوض لان شرط العوض أن يقول هو وعوض

(فلو ضعى الموهوب
له بالثبات الموهوبة أو نذر
الصدقة فيها وصارت لها
لا يمنع الرجوع) ومنه
التمتع والقرا والنذر
يجتبى وفي المنهاج
وان وهب له فواجبه
صدقة لله تعالى فله
الرجوع خلافا للثاني (كما لو
ذبحها من غير تضحية) فله
الرجوع اتفاقا * (فرع) *
عبد عليه دين أو جنابة
خطأ فوهبه مولاه فغرمه
أولوى الجنابة سقط الدين
والجنابة ثم لو رجع صح
استحسانا ولا يعود الدين
والجنابة عند محمد

متأخرا عن العقدان إضافة إلى الهبة بان قال هـ ذاعوض هبتك أوجار ذلك يصح ويكون
العوض هبة يصح بما تصح به الهبة ويبطل عما تبطل به الهبة ويتوقف المالك على القبض ولا
يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما إذا لم يصف العوض إلى الهبة فلكل واحد منهما
الرجوع بما وهب ونزل عن شرح مختصر القدوري العوض إذا لم يكن مشروطا بالعقد فهو
هبة في نفسه فيتوقف المالك على القبض ولا يصح الشيوع وفي حق الأول يعتبر عوضا ثم يسط
به الرجوع كما في مختصر المحيط موافق للجبتي بأحد وجهيه وفي غاية البيان قال أصحابنا إن
العوض الذي يسط به الرجوع ما شرط في العقد فاما إذا عوضه بعد العقد لم يسط الرجوع
لأنه غير مستحق على الوهب له وإنما يرجع به لسط عن نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة
وأيض كذلك إذا شرط في العقد لأنه يجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة
ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يمتنع الرجوع في العوض الشرائط
المتبعة في الهبة من القبض وعدم الشيوع لأنه هبة كذا في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما
العوض المتأخر عن العقد فهو لا يسط الرجوع ولا يصح في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا
انتهاء وإنما يكون الثاني عوضا عن الأول بالإضافة إليه نصا كذا في ذاعوض عن هبتك فان
هـ ذاعوض إذا وجد القبض ويكون هبة يصح ويطل بما تصح وتبطل به الهبة وأما إذا لم
يصف إلى الأولى فيكون هبة مبتدأة ويسقط حق الرجوع في الهبتين جميعا انتهى
مع بعض اختصار ومفاده أنه ما قبل أن أروا بيان الأول لزوم اشتراطه في العقد والثاني
لا يلزم لزوم الإضافة إلى الأولى وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه يمتنع انتهاء فلا
نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تامل وسند كذا آخر الفصل في القروع بيان العوض مفعلا
عن الهندية إن شاء الله تعالى فراجعهم (قوله وفروع المذهب مطلقة كالمحرم) من دقيق الخطة
وولد إحدى جارتين قال في المنع منهما ما قدمناه من أن دقيق الخطة يصلح عوضا منهما ومنها
ما قدم من أنه لو عوضه ولد إحدى جارتين فهو هبة يمتنع الرجوع اهـ
(قوله فتدبر) قال العلامة أبو السعود قلت الظاهر أن الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع
البدل على المبدل لا مطلقا وحيدة كما في الجبتي لاختلاف إطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى
لكن قال العلامة السنجاني أقول بل فروع المذهب صريحة في عدم كفايته مع
الخلاصة وكما قدمه الشارح في قوله ومراعاة العوض الغير المشروط فلا تفتك في الجبتي ثم
ظاهر أن المراد بعدم كونه عوضا أنه لا يجعل الهبة يمتنع الرجوع ثم رأيت شيخنا أجاب بتطهير هذا
انتهى فتأمل (قوله خروج الهبة) لأنه حصل بتسليم الواهب فلا يمتنع الرجوع في الخروج
فتأمل ما إذا وهب لسان درهم ثم استقرضها منه فإنه لا يرجع فيه الاستهلاكها خاتمة وشمل
أيضا ما لو وهب لمالك كتاب أنسان ثم هبزم الكتاب لم يرجع المالك في الهبة عنه محمد لانتهالها من
مالك الكتاب إلى مالك مولاه خلافا لابي يوسف كما في المنع (قوله سواء كان) أي رجوع
الثاني (قوله فمض) فإذا عاد إلى الواهب الثاني لم يملكه عاد كما كان متعلقا به (قوله لم يرجع
الأول) لأن حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا المالك دور عن المحيط (قوله ولو باع نصفه الخ)
مرتبط بالمصنف وبظهر في صورة تكرار الهبة أيضا قال في المحيط البرهان ولو وصل إلى

وفروع المذهب مطلقة كما
مرتدب (والمتأخر وج
الهبة عن ملك الوهب له)
ولو جبهه الا اذا رجع الثاني
فلاول الرجوع سواء كان
بقضاء أو رضا لما سيجي
ان الرجوع فمض حتى لو
عادت بسبب جديد بان
تصدق بهما الثالث على
الثاني أو باعه منه لم يرجع
الأول ولو باع نصفه يرجع
في الباقي لعدم المانع وقيد
الخروج بقوله (بالكلية) بان
يكون خروجاً عن ملكه من
كل وجه ثم فرغ عليه بقوله

الى فلان قضاءه ولم يقل عنى أو قال انقض فلانا أو قال لم يقل عنى ولا على انضمامهما أو كقول
 به ان دفع فلوكا المأمور بشر يكال لا تمر أو خليطاطه ر جمع على أمره ومعنى الخليط أن يكون
 بينهم ما أخذوا عطاء أو مواضعة على انه من جاهر رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو بقرضه فانه
 يرجع على الآخر اجماعا إذا الضمان بين الخليطين مشروط عرفا إذا العرف أنه إذا أمر من ريك
 أو خليط به بدفع مال الى غيره باصره يكون دين على الآخر والمأخوذ كالشروط وكذا لو كان
 المأمور في مال الآخر أو بالبيع ~~مكس~~ يرجع اجماعا وان لم يقل على انضمامه ولم يشترط
 الرجوع اه وأقاد التعليم بالاضمان عرفان ما جرى به العرف في الرجوع على الآخر
 يرجع وان لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا أثبتوا الرجوع للصير في فليحفظ (قوله) وان احتج
 نصف الهبة برجع نصف العوض) لأنه لم يدفعه الا لیسلمه الموهوب كله فإذا مات به بعه رجع
 عليه بقدره كغيره من المعاوضات دور قال السمرقندي وهذا إذا احتج نصف معين أما
 إذا لم يكن معينا تطل الهبة أصلاً كذا في الشرح اه وقال في الجوهره وهذا أى الرجوع
 فيما إذا لم يحتمل القسمة وان فيها يحتملها إذا احتج بعض الهبة بطل في الباقي ويرجع في
 العوض أى لا الموهوب له تبين انه لم يملك ذلك البهض المستحق فطل العقد دفعه من الأصل
 فلوجاز في الباقي كان هبة مشاع فيما يحتمل القسمة وذلك يمنع ابتداء التملك بالهبة أشار اليه
 سرى الدين (قوله) وعكسه لا أى ان احتج نصف العوض بالرجع نصف الهبة لأنه ليس
 عوضاً حقيقة على ما تقدم ولان النصف الباقي مقابل لكل الهبة فان الباقي يصلح للعوض
 ابتداءً فكذلك باقاً الا انه يغير (قوله) ليسلم العوض) الاولى أن يقول لا لم يلزمه العوض
 فتأمل (قوله) الغير المشروط) أى في عقد الهبة (قوله) أما المشروط) أى في العقد (قوله)
 فيوزع) لأنه يبيع (قوله) كالواستحق) تنظيره انه هو قوله لم ير دما بقي فانه مقه ومه انه إذا رد
 ما بقي رجع بكل الهبة (قوله) لان كانت هالكه) فان استحق العوض رال هبة هالكه لا يرجع
 الواهب على الموهوب له أصلاً لان هلاك الهبة مانع من الرجوع اه شلبي أى وقد
 هلك على ملكه واستبحال الرجوع فيما قاسم سوى في ذلك التعويض وعدمه ط (قوله)
 لم يرجع) أى الواهب على الموهوب له ببدل العوض لان الزيادة مانعة من الرجوع كالهلاك
 (قوله) رجع على العوض) لان المانع قد خص النصف (قوله) ولا يضر الشيوع) أى الحاصل
 بالرجوع في النصف قال في البرزنية عوضه في بعض هبته بان كانت أفاعوضه درهمه ما منه
 فهو دفع في حق الدرهم يرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله) ولم أر من صرح به
 غيره) قاله المصنف في محله وفيه بل صرحوا بان العوض قسمان قال سرى الدين جعل
 صاحب البدائع والهيض العوض على نوعين عوض مشروط في العقد وسه في كلام المصنف
 آخره ثلثه من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو ما ذكره المصنف والعين للعوض أى
 المتأخر اه وقد عده صاحب الهندية باباً باسمه لا الهما ويرى بينهما ما ذكره من ان لم
 يكن مشروطاً واستحق بعضه فانه يمنع الرجوع وان كان مشروطاً انقسم على الهبة ط * قال
 في مشتمل الاحكام ناقلاً عن مختصر الهيض العوض المانع ان كان مشروطاً في العقد فلكل
 واحد الامتناع ما لم يبقه اضافة فهو بمنزلة البيع بر دان بهيب ويجب له الشفعة ولو كان العوض

(وان استحق نصف الهبة
 برجع نصف العوض
 وعكسه لا مال يرد ما بقي)
 لأنه يصلح عوضاً ابتداءً
 فكذلك ابتداءً لكنه يجب
 له العوض ومواده
 العوض الغير المشروط
 أما المشروط فبإدلة كما
 سيحى فيوزع البديل
 على البديل نهابة (كالوا
 استحق كل العوض بحيث
 يرجع في كلها ان كانت
 قائمة لان كانت هالكه)
 كالوا استحق العوض وقد
 ازدادت الهبة لم يرجع
 خلاصة (وان استحق جميع
 الهبة كان له ان يرجع في
 جميع العوض ان كان قائماً
 وعكسه ان العوض هالكاً
 وهو مثلي وبقية ان قيمياً)
 غاية (ولو عوض النصف
 رجع البهوض) ولا يضر
 الشيوع لأنه طارئ
 * (تبينه) * نقل في المجتبى
 انه يشترط في العوض أن
 يكون مشروطاً في عقد
 الهبة أما إذا عوضه بعده
 فلا ولم أر من صرح به غيره

مالا يتقنه في هذه الموانئ ففعل فالقرض يرجع على المصلحة والقرض والمنفعة هل يرجع
 على الأمر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والخيار انه يرجع فانزاعه في
 كتاب الوصايا * وفي مجموعة النقيب عن العمادية أن المأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة
 الأمر قال بعضهم * يجب الرجوع اذا اشترطه وقال بعضهم - يجب الرجوع من غير
 اشترطه وهو الأصح * ولو قال عوض عن هبة أو أطلع عن كفارة أو أذن كأنما له أو هب
 فلان في القابل لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البزاية * رد كرفي السراج الوهاج ضابطا آخر
 ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأمور ان كان من أحكام الأمر فقط لا يرجع بلا شرط
 الرجوع لانه لو يرجع لرجع باكثر مما أسقط وان كان من أحكام الدين يرجع بلا شرط اهـ وقيد
 هذا في الخلاصة * اذا قال ادفع مقداركذا الى فلان عني فلو لم يقل عني او دفعه فاني ضامن
 فدفع المأمور ان كان شريك الأمر أو خليفته وتفسيره بان يكون بينهما في الدوق اخذوا عطاء
 ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور
 في عيال الأمر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا رجوع عليه * وعند أبي يوسف يرجع
 وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب * قال في
 الخاتمة ذكر في الأصل اذا امر صديق في المصارفة ان يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل
 قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صديقيا لا يرجع
 الا ان يقول عني ولو امره بشراؤه أو يدفع الفداء يرجع عليه استصدا ان لم يقل عني ان ترجع
 على بذاك وكذا لو قال اتفق من ماله عني عيالي أو في شهادتي يرجع عا اتفق وكذا لو قال اقض
 ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بامر رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اهـ
 والحاصل انه اذا قال اقض ديني أو نائبة أو اكفل فلان بالف على أو اقرضه بالف على أو اقض
 ماله على أو اتفق على عيالي أو في شهادتي يرجع مطلقا بشرط الرجوع أولا قال عني أولا وكذا
 لو قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صديقا أو خليفته أو امرأته أو في عياله والا فلا مال لم يقل
 عني أو على أو في ضامن بخلاف ما لو قال هب فلان عني ألفا أو اقرضه ألفا أو عوضه عني أو كفر
 عن عيني بطعامك أو أذن كأنما لي بمالك أو أخرج عني رجلا أو أعتق عني عبدا عن ظهاري فلا
 رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خليفته أو قال عني فجعله هذه المسائل أو أربعة أقسام
 الاول ما يرجع به المأمور مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صديقا أو خليفته أو في عياله الثالث
 ما يرجع ان قال عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد تلخص سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى في هذا الحاصل من كلام الخاتمة والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في
 الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الأصول المارة لانها غير ضابطة وكذا الأصل الذي
 ذكرناه عن الشراح وهو من قام عن غيره بواجب بامر رجوع عما دفع الخ فانه غير ضابط
 ايضا لانه لا يشمل الأمر بالاتفاق في شهادته بشراؤه الأسير وقضاء النية لرسمه له الواجب
 الاخرى كالامر بادائي كانه وشوه * وفي نور العيون عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة ناسنا
 بان يكفن الميت فكتب ان أمره لا يرجع عليه يرجع عليه كما في اتفق في شهادتي وهو اختيار
 شمس الاسلام وذكره الراسخ في انه ان يرجع بغير أمر القاضي وقبضه عن الذمعة قال ادفع

أمر رجلا بان يقضى دينه حيث يرجع عليه وان لم يضمن لان الدين واجب عليه مخ (قوله
ولو باصره) يعنى لا رجوع للاجنبي على الموهوب له ولو كان باصره (قوله اهدم وجوب
التمويض) على قوله ولا رجوع ولو باصره (قوله بخلاف قضاء الدين) أى حيث يرجع
الاجنبي على المدين اذا قضى باصره أى ولو لم يقل انى ضامن لان الدين ثابت فى ذمته وقد أمره
أن يسقط مطالبته عنه فكون أمر ابا نعلك ما كان للطالب وهو الدين فصار كالموهره أن
يملكه عينا ذكره الزبلى قال الاتفاقى والفقه فيه أنه لما أمره بقضاء الدين صار مستقرضا
منه ذلك القدر وموكل اياه بالصرف الى غيره لا ناو لم يجهله كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما
عليه لان الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع القبول قضاء الا اذا انتقل الى المؤدى الى من عليه
الدين أو لا حتى اذا قبض رب الدين وجب له بدونه من مال ما عليه فبالتقيدان قصاصا وهذا
لا يحتاج اليه فى الهبة لانه لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بتقدير
الاستعراض فافتقران هذا الوجه اه شلى (قوله ما يطالب به الانسان) دخل فيه
الثقة على الزوجة والاولاد (قوله بالحبس والملازمة) خرج بذلك الاصر بالتمكيد عنه وأداء
التذرفاته وان كان يطالب به المالك لا بالحبس والملازمة فليتأمل (قوله ليكن) استدرال
على قوله وما لا فلا (قوله بالاشترط رجوع) كانه لان العرف قاض بضمان ما يدفع فى ذلك وقد
ذكر هذا البحث المصنف وشيخه فى بجمه وأشار بقوله فتأمل الى نظرى وجه الاستثناء ليكن قد
يقال ان فداء الاسير والاتفاق على شراء الدار لم يقان بماله مطالب يحبس به ولا يلزم عليه أما
الاسير اذا لم يقدفه هو كالرفيق تحت أيدي المشركين بل أعظم بلاه وربما يتعرضون لقتله عن
دينه ولا يقدر أن يتخلص بالافداء فالحق بحال له مطالب وأما شراء الدار فانه من جملة الحوائج
الاصيلة لان عدم مكان يابى اليه هو يستقر فيه أهله ويحفظ فيه ماله يورث الى هلاكه فكان
لا بد له منه فالحق بماله مطالب أيضا انظره ما قالوا فى الكفالة بالتوائب فهي صحيحة وان كانت
تؤخذ منه بغير حق لانه تؤخذ منه فوق اخذ الحق فخازت الكفالة التيمم الدفع التضييق عليه فتأمل
(اقول) وقد ذكرنا شرح قبل كفاية الرجلين اصليين آخرين اهدمهما من غير بواجب
أمره رجوع بمادفع وان لم يستتره كالاصر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا فى مسائل أمره
بتمويض عن هبته وباطعامه عن كفارته وبإدائه عن كفاة ماله وان يجب فلا ناعى ألفا ثمانية
فى كل موضع على المدفوع اليه المال مقابل ذلك مال فان المأمور يرجع بالاشترط والافلا
فالمشترى او الغاصب اذا أمر رجلا بان يدفع الثمن أو بدل الغصب الى البائع أو المالك كان
المدفوع اليه ماله كالمدفوع بمقابلته مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره أن الهبة لو كانت
بشرط العوض فأمره بالتتمويض عن ابرج بالاشترط لوجود المالك بمقابلته مال بخلاف مال
أمره بالاطعام عن كفارته أو بالاحجاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابلته مال فلا رجوع لامر على
الامر بالاشترط الرجوع ويرد عليه الاصر بالاتفاق عليه فانه قدم انه يرجع بالاشترط مع انه ليس
بمقابلته مال فلا رجوع لأمور على الامر بالاشترط الرجوع ويرد عليه الاصر بالاتفاق عليه
فانه قد قدم انه يرجع بالاشترط مع انه ليس بمقابلته مال وكذا الاصر بإدائه الثواب وبتخليص
الاسير على ما مر* قال فى التوازل قوم وقت لهم مصادرة فاهر وارجلان يستقرضاهم

ولو باصره الا اذا قال عوض
حق على انى ضامن اهدم
وجوب التمويض بخلاف
قضاء الدين (و) الاصل ان
كل ما يطالب به الانسان
بالحسب والملازمة يكون
الاصر بادائه مشتملا لرجوع
من غير اشتراط الضمان
وما لا فلا) الا اذا اشترط
الضمان ظهريه وحينئذ
(فأمر المدفوع رجلا
بقضاء دينه رجوع عليه)
وان لم يضمن لوجوبه عليه
ليكن يخرج عن الاصل
فما قال أنه حق على شيا
دارى أو قال الاسير اشتترى
فانه يرجع فيه بما لا يشترط
رجوع كفاية ثانية مع
أنه لا يطالب به الملتجئ
ولا بلازمة فتأمل

الرجوع) وجهه في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا مات العبد الرجوع
لبطلان الهبة فكذلك الموهوب له الرجوع بالمعوض لان التبرع يضيء على الهبة وقد بطلت
أو الموهوب قد يحتمل أن وهب مبقى لاناقل وعرض مبقى للقول قال في الخاتمة العبد الماذون
اذا وهب لرجل نفوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ما أن يرجع في بادق لان هبة العبد
باطلة ما ذو كان أو محجور أو اذا بطلت الهبة بطل التبرع (قوله من نصراني) من فناء معنى
اللام (قوله خيرا) مقول تبرع موهوب هبة محذوف وهو من إضافة المصدر لفاعل
والمعنى لا يجوز أن يعرض المسلم خيرا أو خنزيرا اذا وهب له النصراني شيئا بالانعام معان غداك
الخمر والخنزير وغدا كما هو الذي أن يرجع في هبته قال الخطاوى والظاهر ان لو كانت المسئلة
بالعكس يكون الحكم كذلك ويحرمه قال في الهندية وأهل الذمة في الهبة بمنزلة المسلمين لانهم
اتخذوا أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات الا أنه لا يجوز المعارضة بالخمر من الهبة فيها
بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو المعوض الخمر والذي ثم ذكر ذمى وهب المسلم شيئا فوضه
خمره الرجوع في هبته اهـ (قوله بعض الموهوب) قال في العناية مثل أن يكون
الموهوب بدراوا المعوض بيت من أو الموهوب ألفاوا المعوض درهم من افانه لا ينقطع به حق
الرجوع لاناقله يمين أن قصدا الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا لفرقائه قال
التحفي بذلك سائر أمواله وبالقليل من ماله ينقطع الرجوع فكذلك اذا وعاهم فيها (قوله فله
الرجوع في الباقي) لان حقه كان ناشئا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يقطع حقه في الباقي
زباي (قوله صح) سواء كان في مجلس أو مجلسين بحر (قوله والا) هي مسئلة المصنف
(قوله في هبة) يعني اذا وهبه دراهم تعينت فلو أيدلها بغيرها كان اعراضا عنه فلو ألقا
بغيرها ودفعه له فهو هبة متدأة واذ اقتضى الموهوب له وأيدلها بغيرها أو بغير جنسها
لا رجوع عليه ومثل الدراهم الدنانير ط (قوله ورجوع) أي ليس له أن يرجع الا اذا كانت
دراهم الهبة فائقة فلو انقصة كان اهلا لا يمنع الرجوع ط (قوله لحدوثه بالطن) أي
فهو غير الخطئة فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه ولذا الوهب الدقيق في الخطئة ثم طهته
وسلمه يصح لانه لما وهبه كان مده وماحب الهبة كما قدمنا (قوله وكذا الوصية) لان الشيء مع
غيره غير مع نفسه فاثوب المصوغ والسوق المتوفى بالشيء غيره ما خابن عن الصبيغ
والثوب لان ما في الثوب من الصبيغ وما في السوق من الثمن ونحوه يصلح عوضا (قوله ثم
عوضه) أي البهض أي جده عوضا عن الهبة صح لمعول الزيادة فيه فكذلك في آخر (قوله
اصتغ الرجوع) لانه ليس له الرجوع في الولد فضع العوض اهـ مخو اظاهران ذكر الجارية بين
اتفاق والاولى المصنف التعقيب احدى وهو كذلك في بعض التصحط (قوله وضع العوض
من اجنبي) أي دفعه لان الموهوب له لا يحصل له بهم ذا العوض حتى لم يكن سالما له قبل
فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع والصلح عن دم العمد اهـ زباي (قوله كبذل الخلع) أي
كما يصح عن بدل الخلع من اجنبي وكان الاولى تقديمه على قوله وسط كما فعل العمى (قوله ولا
رجوع) أي المعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أو لالان التبرع ليس
بواجب عليه فصار كالواهب ان تبرع لاسان الا اذا قال على أنى ضامن بخلاف المدينون اذا

الرجوع بحر (ولا
يصح نفوضه سلم من
نصراني عن هبته خيرا أو
خنزيرا) اذا يصح غالبها
من المسلم بحر (ويشترط
أن لا يكون المعوض بعض
الموهوب فلو عوضه البعض
عن الباقي) لا يصح (فله
الرجوع في الباقي) ولو
الموهوب شيئين فعوضه
أحدهما عن الآخر ان
كان في عقدين صح والا
لان اختلاف العقد
كاختلاف العين والدراهم
تتبع في هبة ورجوع مجتمعي
(وقد سبق الخطئة يصلح
عوضا عنها) لحدوثه بالطن
وكذا الوصية بعض الثياب
أوت بعض السوقي ثم
عوضه ولا حد في جارية
موهوبتين وجد ذلك
الولد بهذا الهبة امتنع
الرجوع (صح) العوض
من اجنبي ويصح اذا
الواهب في الرجوع اذا
قبضه كبذل الخلع (واو)
التبرع (بغيره) اذن
الموهوب له ولا رجوع

لم يذكر البدلية وفي الخاتمة بعث الى امرائه هدايا وعوضت المرأة وزنت اليه ثم فارقها فادعى
 الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد وأرادت المرأة أن تسترد العوض فاقول للزوج في
 متاعه لانه أنكر القليل والمرأة أن تسترد ما بعثته اذ تزعم أنه عوض لاهبة فاذا لم يكن ذلك
 هبة لم يكن هذا عوضا لكل منهما المسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرح حين
 بعثت أنه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن فوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منهما وبطلان
 يثبت او لا يخفى انه على هذا ينبغي أن يكون في مثلنا اختلاف يعقوبية (قوله ولذا الخ) قال
 ط الأولى حذف لانه لا بد من شرط ما زاد وابقا المصنف على ظاهره لانه يقتضي حكم
 ما ذكره الشارح بالروي اه نعم هو تعالى لما بعثه من قوله رجع كل بهيمة فانه حيث هي
 العوض هبة لانه غلبت عليه جد يدوان هي عوضا بشرط لما بشرط لاهبة (قوله وافرار) عن مال
 الموضع فانه أن عوضه غير على شجر لا يتم حتى يقرز وفي الهندية أن العوض المتأخر حكمه
 حكم الهبة يصح بما تصح به ويبطل بما يبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت حتى
 الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة
 ط (قوله ولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة وبسبب أي أقل منها وذلك لان العوض انيس
 يدل حقيقة ذلك ان كان كذلك لما جاز بالقل للرابحة في ذلك ان الموهوب له مالك للهبة والانسان
 لا يعطى بدل ما يملكه غيره وانما عوضه ليس سقط حقه في الرجوع وابقا فانه لما كان العوض
 غلبا كجديد او فيه معنى الهبة المبتدأة ولذا شرط فيه شرائطها فيجوز باقل من الموهوب ولو
 من جنسه لا فرق بين الاصول الرجوية وغيره ما لو كان عوضا من كل وجه لا متنع في الاصول
 الرجوية الا لا بد من ان يدعى العقد اتحاد الجنس (قوله وهو تحريف) لكن قد يقال على هذه
 النسخة انه أراد بالعقد عقد الهبة قال للعهد الحضورى ويراد به المعقود عليه والحاصل انه
 لا يلجئ الى الحكم عليه بالتعريف مع امكان صحته اذا اصل في اللام أن تكون للعهد والعقد
 المعهود هو الذي يوب له وهو عقد الهبة فكان معنى النسخة معقدا تامل (قوله ولا يجوز
 للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض فللأب اهاب أن يرجع في
 هبته لاطلاق التعويض بزيادة وهذه العلة تقتضي أن الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل
 وجه فصح الرجوع به والظاهر عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيه ابتداء بل لقصد
 التعويض ولم يتم له فكان كالمواستحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذلك اذا ولا يجوز له
 التعويض وان كانت الهبة لا صغر بشرط التعويض كافي الهندية وما يتفرع على كون
 العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانه لا تبرع وليس للاب أن يتبرع بماله لانه له منه وحقه عن
 رجوع الواهب في الهبة مع ان المالم له مانع من دينه أن يرتكب المكروه ومع ذلك لو باع العين
 الموهوبة لا تخفى امتنع الرجوع ولهذا في الما قول فان جازة ذلك في العقار أيضا لا ضرر وزاد
 على المسائل التي يباع فيها عقار الصغير (قوله من ماله) الضمير يرجع لا يقرب مذكور لا سيما
 وقد علم من صريح عبارة البرازية ولو كان العوض من مال الاب صح ما صرح به من صحة
 التعويض من الاجنبى (قوله ولو رهب العبد) أي رهب له شخص ووهب بضم واو وهب
 له جهول أي رهب له شخص شيئا (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله فاكل منهما

(و) لذا (بشرط فيه شرائط
 الهبة) كقبض وافرار
 وعدم شيوخ ولو العوض
 مجانسا أو بسبب وفي بعض
 نسخ المتن بدل الهبة العقد
 وهو تحريف (ولا يجوز
 للاب أن يعرض عاوهب
 لاهبة من ماله) ولو رهب
 العبد التاجر ثم عوض
 فاكل منهما

نفس القائل لم يكن له عاقلة هكذا بقى سد اطلاقه ط (قوله خراج) بهم خراج الرأس
والارض وقد عات من نقل الشريعة الى انه يوصى بهما ويخرجان من الثلث قال المصنف في
باب العشر من عليه عشر أو خراج اذا مات أحد من تركه وفي رواية لا بل يسقط باو
والاول ظاهر الرواية (قوله ضمان الحق) أى اذا عتق أحد العبد يمكن حظه من عتقه
موسر افضله من بكتفاته الحق يسقط بعونه (قوله هكذا انفق) أى غير المستدانة بامر
القاضي وفي حاشية أبي الهوداد من الصدقة التي تسقط غير المستدانة بامر القاضي
أما هي فقد جزم في الظاهرية بذهم السقوط ومعه في الأخيرة ونسبه الى كافي الحاكم وعلاه
بان للقاضي ولاية عامة فكانت استدانة بامر بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانة
بنفسه لا يسقط ذلك الدين عتق أو دمه فما فكنا هذا وقد تقدم في النفقات الكلام على هذا
صحت وفي كذا في رسالة سيدي الوالد رحمه الله تحرير النقول في نفقات القروع والاصول
فارجع اليها فانها في يدك بأجم أول بسبق في عني والها (قوله كذا هبة) يعني اذا وهب ولم
يسلم حتى مات فانها تبطل (قوله لما أن الجميع صلات) أى وفي حكمها للخراج قد عات
انه ليس محسورا فيما ذكره من الخسة كما عات محاسن فتأمل ولان الصلات لا تتم الا بالسلام
واذا مات قبل التسليم تسقط فان قيل لو كانت النفقة له كيف يجبر الزوج على التسليم
قلنا يجبر وإن يجبر الاترى ان من أوصى ان يوهب بعده من فلان بعده مونة فمات الموصى فان
الورثة يجبرون على تنفيذه الموصية في العبد وان كان صله ولومات العبد تبطل الموصية وكذا
الشعب يسقط على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صله شريعية ولومات الشفع
بطلت الشفعة كما في شرح أدب القضاء (قوله بشرط أن يذ كر افظا الخ) لان حتى الرجوع
ثابت ولا يسقط الا بعرض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يضيده يعني العلم
بانه عوض هبته ط قال في الخاتمة وهب لرجل عبدا بشرط أن يعرضه فبأن تقاضا جاز
والالا اه (قوله خذ عوض هبتك) أفاد انه لو وهب لشيء أو تصدق عليه ولم يذ كر انه عوض
لا يسقط الرجوع بل اكل منه ما أن يرجع في هبته كذا في البصائر لكن يؤيد كلام الجوهر
المذكور ما يأتي عن اليقونية الاتى قريبا فتأمل وفي أى الله هو بعد ان ذكر ما قلناه
عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من أنه اذا كان
الموهوب لفقير ليس له الرجوع لان الصدقة لله هم الآن يحمل ما فعلنا على ان التصديق
عليه غنى فتزول الخاتمة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة (قوله ونحو ذلك) أى من كل افظا
يفيد التعويض وفي الخاتمة اذا عرض بعد الهبة وقال هذا ثوب هبتك أو مكانك أو كافاك
أو أثبتك أو تصدقت بم اعليك بدلا عن هبتك لا يفيق للواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع)
أى رجوع الواهب والمعرض كافي لا تفرق واليه يشير مقهورم الشارح (قوله ولولم يذ كر
أنه عوض) أى فيكون هبة مبدأة كافي الزايع (قوله رجع كل هبته) برفع كل منوا عوضا
عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الابتداء ويحتمل الهبة فلا يبطل حتى الرجوع
بالتك مستثنى لكن قد يقال ان الاصل ان المعروف كالمفوض يخاص به في الكافي وفي
المعرف بقصد الله ويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحبابا فينبغي أن لا يرجع وان

ضمان الحق هكذا انفق
كذا هبة حكم الجميع سقطها
بوت لما أن الجميع صلات
(والعين العوض) بشرط
أن يذ كر افظا يعلم الواهب
أنه عوض كل هبته (فان
قال خذ عوض هبتك
أو بدلها) أو في مقابلتها
ونحو ذلك (فقبضه
الواهب سقط الرجوع)
ولولم يذ كر انه عوض
رجع كل هبته

في قوله ولم يذ كر كذا
بالاصل والله ولم يذ كر
اه محققه

واذا مات الواهب فوراً ثم أجنبى عن العدة - إذا هو ما أوجب به - وحق الرجوع بمجرد خيار فلا
يؤثر كخيار الشراء ولأن الشارع أوجب له الواهب والوارث ليس الواهب فان قلت انه بالموت
فقد خرج الموهب عن الملك فتبقى ذكرا لخاصة الميراث - أوجب بان الميت قد علم حكم المحل في
أشياء مكنى التجهيز والتكفين وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الهبة من تلك الأشياء
فكان النص صريحاً على الموت أولى ولنظر ما لو حكم بالحقاقه مرثداً ومقادماً كمن
التعليل أنه لو حكم بالحقاقه مرثداً فالحكم كذلك وإما إجماع صريح النقل والله تعالى أعلم (قوله
بعدها التاميم) قديماً لأنه لو مات أحد هذه أقبل بطلان إهدم الملك ورجوع المستامن
الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت فان كان الحربي اذن له - لم يقبضه
وقبضه به - ورجوعه الى دار الحرب جاز استصحابه باختلاف قبضه بعد موت الواهب كذا
في المبسوط بجزر (قوله بطل) يعني عقد الهبة والاولى بطل أى لان نقل الملك للوارث قبل
تمام الهبة (قوله ولو اختلفا) أى الشخصان لا يقيد الواهب والموهب له وان كان التركيب
يوهمه بان قال وارث الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته به - وقوله وقال الموهب له بل
قبضته في حياته والعبد في دار الوارث ط (قوله والعين في دار الوارث) هذا ليس بقيد بل
التمهيد عن الذخيرة قال المذمى عليه وهب لك والذي هذا العين فلم يقبضه الا بعد موته وقال
الموهب له قبضته في حياته والعين في دار الذي يدعى الهبة قال قول للوارث لان القبض قد علم
الساعة والميراث قد تقدم القبض اه مخ و فيه تأمل ط وقد مر ما قرىباً ولم يظهر
لى وجه التأمل (قوله وقد نظم المصنف الخ) لم يذكر في المنع قال الحلبي هو من الطويل
من الضرب الثالث منه والجزء الاول فيه العلم والجزء الثاني مقبوض مع تركه هاهنا ويهولو
زادوا واسكن الياء من ديه اسم من المال ط ٣ ولزاد الوافى اوله وشهد المصنف مع كونها
في ديه لكان أولى وفيه ما فيه لان الواو يجوز حذفها ولو قال * خراج ديات ثم كفارة كذا *
لاستقام وزنه وصح معناه أو قال * زكاة كذا عشر خراج ورابع * لاستقام أيضاً
(قوله كفارة) أطلق فيها فم كل كفارة وظاهره انما استقط بالموت أصلاً حتى لا يخرج عنه
من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف ما نص عليه الشرع - لا لى فانه قال في نور الابصار
ونحوه الصغرى في أحكام إسقاط الصلاة وزنه عليه الوصية بما قد رعايه وبقي في زنته
حتى أدرك الموت من صوم نرض وكفارة وظهار وجب عليه على احرام ومنه ذوقه يخرج
عن يوايه من ثلث ما ترك وان لم يوص لا يلزم الوارث الاخراج وعلى هذا من صدقة الفطر
أو النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المأبسة والوصية بالحق والصدقة
المنذورة والاعتكاف المنذور عن صومعه اه مختصر فان أراد أنه اذا مات اذ مات لفظ ال
الوارث بها من تركه صح اما الذي وجبت باصائه فيطالبا باخراجه اشترط وفي
شرح السراجية وان كان الدين من حقوق الله تعالى كالأمانة والصلاة والصوم وجمعة
الاسلام والنذر والكفارة فان وصى به الميت وجب عنه دانته في ذم من ثلث مال الباقي به -
دين العباد وان لم يوص لم يجب اه وعليه في سنة وطهها بالموت عدم وجوب اخراجها من
التركة بالوصية ما اذا ارصى بها فيطالبا باخراجه اشترط (قوله ديه) أى على العاقلة أو على

بعد التاميم فلو قبله بطل
ولو اختلفا والعين في يد
الوارث فالقول للوارث
وقد نظم المصنف ما يقطع
فالموت فقال
بكفارة دية خراج ورابع

٣ قوله ولزاد الواو الخ
يأمل في هذا الموضع اه

عند الموهوب به وقتئذ يذلل كان للواهب الرجوع ولا يتبعها احما بل اذا ولدت بعد
الرجوع يسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فيما لو بقي في الدار الموهوب به يتام مقصا
كنهاته وتورق بيت السكنى فانه لا يمنع الرجوع كافي الخاتمة وللموهوب له اخذ وقد سقط ما قبل
ان ما ذكره الشارح لا يوافق القوانين فافهم ثم لا يخفى ان هذا في الحبل العارض اموال وبعها
حبل ورجع بها كذلك صحيح ونشئ الكلام فيه خلافا لما فهمه المحوى وبقي ما لو كان الحبل من
الموهوب له فقد قدمنا عن الشيخ أبي السهروردية بانه مانع من الرجوع (قوله مريض) قال
في المحيط يجب ان يعلم ان هبة المريض هبة عقد اولدت بوصية واعتبارها من الثلث ما كان
لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعاين بالمريض وقد تبرع بالهبة فليزم تبرعه بقدر ما جعل
الشرع له وهو الثلث واذا كان هذا التصرف هبة عقد ان شرط له سائر شرائط الهبة ومن جعلها
قبض الموهوب قبل موت الواهب اه (قوله وتدرطت) أطلق في وطئها فم مالو كان
الواهب الموهوب له أو غيره (قوله ردها مع غيرها) اتعاق حق الغرماء فيها اذا الدين يتعلق
بمنفعة المديون فاذا مرض مريض الموت يتعلق بتركه وكانت هبته حينئذ وصية لا تنفذ مع
استغفار حق الغرماء بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يعلم كذا قبل الموت حيث كانت وصية
ولابعد الموت اتعاق حق الغرماء ولم يجب الحد للشبهة فوجب العقر ولو جلت من ذلك الواهب
يراجع حكمه (فروع) موهوب في مرضه ولم يعلم حتى مات بطلت الهبة لانه وار كان وصية
حق اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج الى القبض موهوب المريض عبد الامال له غيره
ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويضمن ثلثه وان أعتقه الموهوب له والواهب
مديون ولا مال له غيره قبل موته جاز وبعد موت الواهب لان الاعناق في المرض وصية وهي
لا تعمل حال قيام الدين وان أعتقه الواهب قبل موته ومات لاسما على العبد لم يوار الاعناق
ولعدم المال يوم الموت بزانية ورأيت في مجموعة مثلا على الصغيرة ينحط عن جواهر القناري
كان أبو حنيفة جاف وقت ماله الدور بالكوفاة فتكلم كل فريق بنوع فذكروا ذلك
حيث استقبلوه فقال من غير فذكروا لروية أسقطوا الله هم الدائر نصح الله مثله
مريض موهوب عده من مريض وصاله اليه ثم وهبه من الواهب الاول وصاله اليه ثم ماتا جميعا
ولا مال له ما غيره فانه وقع فيه الدور حتى رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في
ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ماله واذ ازيد في ماله زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك
فاحتاج الى تصحيح الحساب وطريقه ان يطلب حسابا له ثلث وثلث ثلث واقله تسعة ثم يقول
صحت الهبة في ثلاثة منها ويرجع من الثلاثة سهم الى الواهب الاول فله هذا السهم وسهم
الدور فاقطع من الاصل يبقى ثمانية فلنهما تصح وهدا معني قول أبي حنيفة أسقطوا الله هم
الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهمة الثانية في سهم فيحصل للواهب الاول ستة
ضعف ما صحه عن أبيه وهو موهبة الهمة الثانية في ثلث ما عطينا فثبت ان تصحبه باسقاط
سهم الدور وقبل دع الدور يدور في الهواء اه (قوله والميم موت) هذا المعاقدين يعني
حرف الميم إشارة الى ان موت أحدهما مانع ان كان بعد التسليم لان موت الموهوب له يقتل
المالنا الى ورثته فصار كما اذا اتفق حال حياته ولان تبدل المال كتبدل العين فصار كعين أخرى

مريض مديون بمستغرق
وهب أمه فمات وقد وطئت
زدها مع عقرها والمختار
(والميم موت أحد
العاقدين)

للكردى* ولو كانت الزيادة بناء فأنتم سدم بعدو حتى الرجوع كذا في التاتراخية وهب عبدا
فكاتبه فيجوز ردة رقة أفله الرجوع* ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالسخن فلا واهب
الرجوع* ولو بقي العبد على الموهوب له فلا واهب الرجوع والحناية باطلة هكذا يحيط
المرخصى* رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة فأوجب الموهوب له لأصحية أو هدى أو جزأ صيد
أو نذراً أو قدام البدنة أو البقرة أو أوجها انطوعاً فلا واهب أن يرجع في الروايات الظاهرة وعند
أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط المرخصى* ولو وهب له شاة فذبحها أفله أن يرجع
فيما هو هذا بخلاف ولو نضح بها أو ذبحها في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها في قول أبي
يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها وتجزئ له لأصحية والتمتع لم ينص على
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول
محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في المحيط* ولو وهب درهماً ثم استقرضه من الموهوب له
فأقرضه إياه جزأ وليس للواهب أن يرجع أبداً كذا في خزانة المفتين* رجل وضع حبلاً في المسجد
أو علق قنديل به الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلاً للتمتع كذا في السراجية (قوله لا يمنع
الزيادة المنفصلة) فإن قيل ما الفرق بين الربا العيب والرجوع بالهبة حتى منعت الزيادة
المنفصلة الرد للرجوع والمنفصلة له بالمكس قلنا هو أنه لا يجوز زيادة العيب فقط لسلامة الزيادة
للمشتري مجاناً وهو رباً ولا مع الزيادة قصد العدم ورد العقد عليه أو السخن يرد على مورد العقد
لاتباعه إذا الولد لا يتبع الأم بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم الرابطة أو الرد في المنفصلة حصل
عن حصص الزيادة على ملكه فكان إسقاط حقه برضاه فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم
حصوله برضاه ذلك فتمنع به (قوله كوك) بنكاح أو سقاح بنزابة (قوله وأرض) أي أرض
جناية على العبد كما إذا قطعت يده وأخذ الموهوب له رأسه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ
الأرض هدية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم يمتد ذلك في الترتيل لأنه يجوز بيعها بالصلح
أو لا في ذلك أحياناً أخذها الموهوب له فتأمل (قوله لكن نقل البر جندى الخ) يعني وعند غيره
يرجعهم بدون الولد وإن لم يستغن وحدهم إذ ينبغي أن يجبر على ضمانته بما ير المثل فليراجع (قوله
أنه قول أبي يوسف) قال في الهندية قال بشرقات وإن اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك
العقب وقد كان القاضى أبطل الرجوع في الأم قال له الرجوع فيها أه فافادت أن القاضى يبطل
الرجوع قبل كبر الولد هل على قوله يلزم الموهوب له الأجر مدة الرضاع ومقتضى القواعد أن
ينظر إلى الولد تارة يقبل غيره أم وتارة لا فإن لم يقبل إلا إياها أمسكها بالرضاع ولا أجر وامتنع
أخذها وإن قبل غيرها لا تمنع الأجر بها الواهب وله الأجر ويحورط ثم إن ظاهر الثمانية اهتمام
خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولدت الهبة ولداً كان للواهب أن يرجع في الأم في الحال
وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد أه (قوله قال
في السراج لا واولا الزيلعي ثم) تقدم التوفيق من أن الحبل عيب في الأدمية لا في البهيمة
وقدم عن الهندية من أن الجوارى تختلف فمن من تسمن به ويحسن لونها فيكون زيادة تمنع
الرجوع ومنهن بالمكس فيكون نقصاً لا يمنع الرجوع أه وبؤيد هذا التوفيق ما قدمناه
أيضاً من أن الحبل إن زاد غير أصنع الرجوع وإن نقص لا فإذا كانت الموهوب له أمه وحملت

(لا يمنع الزيادة المنفصلة)
كوك وأرض وعقر
وعرة في جمع في الأصل
لا الزيادة لكن لا يرجع
بالأم حتى يستغنى الولد
عنها كذا نقله القهستاني
لكن نقل السراج جندى
وقبره أنه قول أبي يوسف
فليتنبه له ولو حبلت ولم
تلد للواهب الرجوع
قال في السراج لا وقال
الزيلعي ثم وفي الجوهرة

في العين عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار ومن محمد وزفر لا يجمع الرجوع لان هذه ليست
 زيادة في العين فاشبهت الزيادة في السعور وررى الخلاف بالعكس كما في الزبلى ومن أبي حنيفة
 روايات كما في الشربة لاسية (قوله وحمل عمر من بغداد الى بلخ مثلا) فان فيه زيادة القيمة بالنقل
 من مكان الى مكان بجر قال في الهندية معزى بالى التبيين ولو نقله من مكان الى مكان حتى
 ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند أبي حنيفة ومحمد ورجحهما الله
 نعم الى شق طمع الرجوع اه وفي ط وانظر - كم ما اذا التزم وقد علم ان يحمل كون زيادة
 السعور لا تقع الرجوع اذا لم ينقل الهبة قال الزبلى ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت
 قيمته واحتاج فيه الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى ان عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف
 لان الزيادة لم تنقص في العين فصار كزيادة السعور وهما ان الرجوع يتضمن ابطال حتى
 الموهوب له في السكر او مؤنة النقل بخلاف نفقة العبد لانهم لا يدل وهو المنفعة ومؤنة البديل
 اه وفي شرح السبع الكبير للسرخسي ان لو كانت الهبة في دار الحرب فخرجها الموهوب له الى
 موضع بقدر قيمته على سواه لم يكن للواهب الرجوع لانه حدث فيها زيادة به منع الموهوب له
 فانها كانت مشرفة على الهلاك في ضيعة وقد احيى بالخراج من ذلك الموضع انتهى الى كنه
 ذكر ذلك في صورة ما اذا اتى شيئا وقال حين التماسه من اخيه فهو له ذكره في التاسع والتسعين
 (قوله ونحوهما) أى المذكورات وذكر في المنع مسائل من هذا الباب منها لو وهب له حقة
 قوبك فيها فان كان لا يمكن نزعها لا بغير ولا يرجع وان أمكن نزعها بلا شرط يرجع اه
 والنظمين والتخصيص وتحميد السبعين ونحوها زيادة تقع الرجوع كما في الدر المنقى (قوله
 وفي البرازية والحبل ان زاد خيرا منع وان نقص لا) هذه الجملة وجودة في بعض النسخ دون
 بعض وما في البرازية بجزءه في الخلاصة وقد مر الكلام عليه عن الهندية انما سببه ما ذارهب
 حاملا قال فيها وان وهب جارية فباعها لا يرجع قبل الوضع ان كان رجوعه قبل ان ينفى مدية لم
 فيها زيادة الحبل جازر الا فلا اه (قوله في المؤنة ككبير) بان قال الموهوب له وهبتها وهى
 صغيرة فكبرت عندي وقال الواهب وهبتها هكذا كبيرة (قوله القول للواهب) لانه يشكر لزوم
 العقد (قوله وفي نحوها وخياطة) فقال الواهب وهبتها هكذا بنية أو مخيطة وقال الموهوب
 له احدهم (قوله لكنه استثنى الخ) هذا ظاهر لاتص كذب الموهوب له من حيث ان العادة
 تحيل احداث هذا البناء في مثل هذه المدة والضمير في لكنه اصحاب الهبط وفي الهبط لو قال
 رجل وهب للموتى هذا العبد فلم تقبضه في حياته بل بعد وفاته قال الموهوب له قبضته
 في حياته والعبد في يد الوارث قال الوارث لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم
 القبض بجر ومقتضى التقييد يكون العبد في يد الوارث ان لو كان في يد الموهوب له لا يكون
 القول للوارث بل للموهوب له قال في الهندية رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت
 الضيافة ثم ورثها الخبز كان للواهب ان يرجع في قيمته كذا في الظهير * ولو وهب له حماما فباعه
 مسكنا وروى له بيتا فباعه لحيما فان كان البناء على حاله لم يرد فيه شيئا فان يرجع وان كان زاد
 فيه بناء أو أعاق عليه بابا أو جصه أو صلحه أو طينه فليس لان يرجع في شيء فيه كذا في الهبط
 ان هدم البناء رجع في الأرض ولو استعمل البهض لان يرجع في الباقي كذا في الوجيز

وحمل عمر من بغداد الى بلخ
 مثلا ونحوها وفي البرازية
 والحبل ان زاد خيرا منع
 الرجوع وان نقص لا ولو
 اختلاف في الزيادة في
 المؤنة وكبير القول
 لا واوب وفي نحوها
 وخياطة وصيغ الموهوب
 له خاتمة وحارى ومثله في
 الهبط لكنه استثنى
 ما لو كان لا ينفى في
 مثل تلك المدة

الكافي ان وهب لآخر أرضاً فانبت الموهوب له في ناحية منهم ان خلا أو بني نياه أو كانا وكان ذلك زيادة فيها فليس له ان يرجع في شيء منهم فان كان لا يبعد زيادة أو يبعد نقصاناً فإنه لا يمنع الرجوع حتى لو بني دكاناً صغيراً بحيث لا يبعد زيادة أصلاً فلا عبرة به وان كان الأرض عظيمة لا يبعد ذلك زيادة في الكل انما يبعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في غيرها اه (قوله) ونحن قد بدد في الحواشي المعقوبة بما عدل وهو حسن قال المصنف في منعه وكذا اذا غيره عن حاله بان كان حنطة فطعنوا أو دقيقا فخره أو سويقاً فانه بمن أو كان لبناً فاختذ جبناً أو سمناً اه قال بحشمه الخبير الرمي وفي الولوالجية رجل وهب ويثاقله بمال يرجع الواهب لانه بقي الاسم وهذا نقصان كن وهب لرجل حنطة فلتها بالماء ففرق بين هذا وبين ما اذا وهب تراباً فلتها بالماء حيث لا يرجع والفرق ان ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب اه أقول وكذا لو وهب عبداً فصير به عبداً بقاء الاسم تأمل اه (قوله وخياطه) اما اذا قطعه فلا يمنع الرجوع ولو قطعه نصفين فخط نصفه وبقى النصف الآخر له الرجوع في الآخر (قوله وصبغ) ولو باسود لانه ربما يبق على السواد أكثر مما يبق على صبغ آخر فضيخان (أقول) ولون الاسود في زمانا من أحسن الألوان ويزداد به قيمة عن غيره من الألوان وما نقل عن الامام انه لما ينقص الثمن فهو واختلاف زمان (قوله وقصر قوب) لزيادة قيمة الموهوب به اقال في الهندية ولو وهب كروبا ساقطه الموهوب له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة مقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط البحر حتى وان قل له لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي (قوله) وكبره صغير قد علمت ان فيه خلافاً لكن متى فضيخان على عدم الرجوع ولم تعرض للقول الآخر وعبارته رجل وهب عبداً فصار عبداً فاشتب وصار رجلاً طوا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تنفع الرجوع وان كانت تنقص القيمة اه وعلمه أيضاً في الاختيار بانه زاد في بدنه ثم انقص بوجه آخر فلا يرجع (قوله ومداداته) أي من مرض كان عند الواهب أما اذا مرض عند الموهوب له فقد واؤه لا يمنع الرجوع هندية عن البحر وكأنه أراد بالمداواة حصول اثرها وهو البرء أم لا بدونه فلم تحصل الزيادة والبرء دون المداواة زيادة تأمل (قوله وعفو جناية) أي صدرت من العبد كما اذا كان العبد حلالاً لدم ففعلوا لى عنه وهو في يد الموهوب له لا يرجع وان كانت الجناية خطأ فقداه الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يسترد منه الفداء كما في الزبالي ولو جنى العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع والجناية باطلاً هندية عن محيط البحر حتى (قوله) وتعليم قرآن أو كتابة الخ) أو كانت أعمية فعلمها الكلام أو شياً من الحروف لا يرجع لحدوث الزيادة في العين كفي البحر ومنه في الهندية عن المضمرات بزيادة هو المختار قال في التاترخانية معزى الواقعات الناطق رجل وهب لرجل جارية فعلمها القرآن أو الكتابة أو المشط ليس له أن يرجع هو المختار اه أي وان كانت هذه الزيادة معنوية لكن في الزبالي والعيني ما يخالفه فليراجع وما ذكر في منية المذني نقل عن السراجية ان الاسلام والتعليم ليس بزيادة مانعة عن الرجوع فله على مروي عن محمد والافيهكون بخلافها في المغتبرات (قوله) باعرابه أي بيان اعرابه من رفع ونصب وخفض وجزم هذا اذا كان على الصواب أمالو كان خطأ فهو تنقيص فلا يمنع الرجوع وانما امتنع الرجوع في هذه المسائل لحدوث الزيادة

(ومن) رجال وخياطه
وصبغ وقصر قوب وكبره صغير
وصباغ أصم وابصار أعى
واسلام عبد ومداداته
وعفو جناية وتعليم قرآن
أو كتابة أو قرة راة ونقطه
مصحف باعرابه

وانما وقع فتوى بناء على مانع فاذا زال المانع تغير الحكم **اه** ومثله في الترخاينة عن المحيط
 (قوله لكن في الخاينة ما يخالفه) وكذلك في الظاهرية قال سري الدين في حاشية الزياي
 وفي الظاهرية بوقاضيان واذا قضى القاضي باطل الرجوع المانع ثم زال المانع عدا حق
 الرجوع **اه** انه اذا بقي الدار الموهوبة بناءً بطل القاضي رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم
 الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها **اه** وقد علم انه زال المانع لانقض
 قضاءه المسئلة المذكورة في المواقف ذات خلاف أيضا فقد قال في المحيط والذخيرة رجل وهب
 لرجل وصفا فاشتب عند الموهوب وكبر وطال وشاخ وانقصت قيمته امس الواهب لرجوع لانه
 زاد في بدنه وطال في جنته ثم انتقص من وجه آخر بشيخوخته وحين زادت سقط حق الرجوع فلا
 يعود به بذلك ولو كان طويلا يوم وهبه وطال عند الموهوب له وكان الطول نقصانا وكان
 ينتقص به فهذه ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء زيادة صورة نقصان معنى
 كالاصبع الزائدة وما اشبه ذلك كما في الذخيرة وذكر الناطقي في اجناسه ولو وهب أمة نسفت
 وكبرت لان يرجع وكذلك جميع الحيوانات **اه** وفي الهندية عن المحيط ولو وهب أمة نسفت
 وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات **اه** فله او قل للمشايع ط اسكن المواقف لما
 في قاضيان ارفق حيث ذكر عدم الرجوع ولم يتعرض لخلافه كما في قويمه اتمام (قوله
 واعقده الله تعالى) حيث قال وفيه اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذا بنى ثم هدم عدا حق
 الرجوع كما في المحيط **اه** (قوله فليتمسكه) بمنزلة قوله وفيه نظروا عليه بقوله لان الساقط الخ
 (قوله لان الساقط لا يعود) وفيه ان هذا من باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها
 في الخصاينة فانها اذا بان عدا حقها في الزوال المانع ولذا اتفق في شرح الملحق العود هكذا وجد
 في بعض النسخ وهي التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ قد سديم العلة على قوله فليتمسكه
 وعليها فهو تمثيل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغيره اخطأ من الغاصح والحاصل ان
 هذا من باب زوال المانع لا عود الساقط لما علمت من ان الزيادة المتصلة من موانع الرجوع
 فيمكن الوجه ما في الخاينة وبسبب مرجح به نقل عن الدرر حيث قال قضى بطلان الرجوع المانع ثم
 زال المانع عاد الرجوع فاذا صح الرجوع ولو بعد القضاء بعده عند وجود المانع اذا زال
 ذلك المانع لا من باب الساقط حتى لا يرجع حتى لو قضى بطلان الرجوع المانع ثم زال يعود
 الرجوع كما ياتي وبؤيده ما ياتي في المانع الرابع خروج الموهوب الا اذا رجع الثاني فله الرجوع
 فكذلك هنا (قوله ان عدا زيادة) قال في المنع اذا كان يوجب الزيادة في الارض وان كان
 لا يوجب لا يمنع الرجوع وان كان يوجب في قطعة من امان كانت الارض كسيرة بحيث لا يعد
 مثله ازايا فيها كله المتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي المراجعة اذا وهب
 أرضا بقي الموهوب لقيمته باطل الرجوع ولو زال البناء عدا حق الرجوع **اه** وفي المنهج
 رجل وهب لرجل أرضا فبناها فثبت في ناحية منها مخلا برفق فيها غنما أو دكانا أو دارا يعني معلما
 للدواب كان ذلك زيادة فيها وليس له ان يرجع في شيء منها **اه** وفيها أما اذا رجع زيادة أصلا
 كبنائه في غير محلها فانه لا يمنع الرجوع **اه** ممي بالزياي (قوله والا) راجع لقوله
 ان عدا زيادة فهو مفهومه وقوله ولو عاد في قطعة مفهومه وقوله في كل الارض وفي الهندية عن

لكن في الخاينة ما يخالفه
 واعقده الله تعالى
 فليتمسكه لان الساقط
 لا يعود (كبنائه وغيره) ان
 عدا زيادة في كل الارض
 والارجع ولو عاد في قطعة
 منها امتنع فيما عدا زياي

الفداء كذا في التبيين وان رجوع قبل ان يقديه فالخاتمة على العبد بدفعه الواهب به أو يقديه
 كذا في المبسوط ولوقطعت يده وأخذ الموهوب له أرشه كان للواهب ان يرجع ولا يأخذ الارش
 كذا في البحر اه وقيد بالزيادة لان النقصان كالجل وقطع الثوب سواء كان بقدر العمل الموهوب له
 أو لا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط واذا أراد الواهب الرجوع وهي حبل فان كانت قد
 ازدادت خبرا فليس له ان يرجع فيها وان كانت قد ازدادت شرافة ان يرجع فيها والحواري في
 هذا الاختلاف فمن اذا حبست مئة وحسن لونها فكان ذلك زيادة في عينه فاستمتع الرجوع ومنه
 اذا حبست مئة ولو لم يزد ساقها فليكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وفيه
 حل هذا على ما اذا كان الحبل من غير السيد أي الموهوب له أما اذا كان منه فلا يرجع لانها
 ثبت لها منه بالحل وصف لا يمكن زواله وهو انها تاهات لكونها أم ولد كما اذا ولدت منه بالفعل
 كما ذكره أبو السعود عن شيخه وأقره المحوى وذكره بعض المناظرين ثقة اه وقد ذكره وان
 الموهوب له اذا دبر العبد الموهوب انقطع الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولوهوب له
 جارية فحبست في يد الموهوب له فأراد الرجوع فيها اقبل انقص مال الولد لم يكن له ذلك لانها متصلة
 بزيادة لم تكن موهوبة لان الولد يحدث بغير الخبز فلا يصل الى الرجوع فيها واهب الابال الرجوع
 فيها لم يجب كالزيادة المتصلة اه وقد ذكر الزراري ان الحبل لو لم تزد به فلا واهب الرجوع فيها
 لانه نقصان اه فتأمل ما بينهما قلت وذكر في النهر في باب خيار العيب ان الحبل عيب في نبات
 آدم لا في الهائم اه فتأمل (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة أما اذا كانت
 الزيادة في العين لا توجب الزيادة في القيمة أما المتصلة التي توجب نقصا في السعر كطول فاحش
 تة قص به القيمة وكبر طحال فانه لا يقطع به حق الرجوع كما في محيط السرخسي (أقول)
 وفيه ان يكون السمن المفرط كالتطول الفاحش فانه ينقص القيمة أيضا فلا يقطع به حق
 الرجوع فتأمل قال في البحر ويخرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له
 لو كان الموهوب جفى خطأ اه وعامة فيه لكن سيباني قريبا عن قاضيان ما بينا فيه (قوله
 المتصلة) قديم لان المتصلة له غير مانعة من الرجوع في الاصل والزيادة للموهوب له بخلاف
 الرد بالعيب حيث يتمتع بزيادة الولد كما في (قوله وان زالت قبل الرجوع كأن شرب ثم شاخ) فيه
 انه من قبيل زوال المانع كما قاله الاسدي جاني ولهذا هو هامو انفع وعبارة الفقه ستاتي مانع الزيادة
 اذا ارتفع كذا في شتم هدم عا دحق الرجوع كافي المحيط وغيره ومن الظن انه ينافيه ما في النهاية
 انه حين زاد لا يعود دحق الرجوع بعده لانه قال ذلك فيما اذا زاد وانقص جميعا كما صرح به
 نفسه اه قلت في التاخر خاتمة ولو كانت الزيادة بناء فأنقص الرجوع دحق الرجوع والمانع من
 الرجوع الزيادة الباقية في العين كما ذكرته في الاثمة السرخسي اه وعبارة الشارح حله
 شرطية سقط جوابا من قبله هو او المسئلة في شرح الجمع لابن ملاك ولو منع القاضي الرجوع
 اثبتت الزيادة ثم زالت عاد للواهب دحق الرجوع كافي المحيط ونقله في الدرر قال في غاية البيان
 وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضا فبقي فيها الموهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع فغاصمه
 الى القاضي فقال له القاضي ليس لك ان ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان الواهب ان يرجع
 فيها قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسدي جاني يريد به ان قول القاضي لم يقع قضاء حتى لا ينقص

الموجبة لزيادة القيمة
 (المتصلة) وان زالت قبل
 الرجوع كان شتم
 شاخ

كأنهم ما على منغ الفتارة نسيم ما في المجتبى من هذا الشرط وقد عات انه هذا المعنى غير مسلم له
 لاطلاق المتون والشروح والفتاوى صحة التعويض من غير اشتراطه في عقد الهبة فيتمين
 بخطه لم يلزمه العقد على عقد العوض كما عت وهذا لا يمنع من ظهوره بعبارة المجتبى قال في
 المتع بعد نقل عبارة الجواهر وهو مخالف لما وقع في المجتبى معزى الى شرح القدرورى من قوله انما
 يسقط الرجوع اذا كان مشروطا في العقد فاما اذا عوضه بعده فلا وهو هبة مبنية على الرضى
 وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى اذا ما في الجواهر صلح عن حق الرجوع ناصا وقد
 صح الصلح فلم يسقطه ضمانا بخلاف ما لو اسقطه قصد انكم من شئ ثبت ضمانا ولا يثبت قصدا
 واما من يوجب مجرد حتى يقال يمنع الاعتياض عنه كما هو ظاهر وما في المجتبى مسئلة أخرى فنام له
 (قوله اشتراطه) أى العوض لكن سيجى اليحت في هذا الاشتراط (قوله وينع الرجوع) أى
 ومنع الرجوع في الهبة الموانع الآتى تفصيلها (قوله حروف دمع خرقه) أى منخورتها أى
 مرموزة قابل هو من نظم الامام النسفى وقيل غيره درمنتنى قال البرجندى هذا التركيب
 لمجرد الضبط واما من يبتديه اه وغاينا ما يكفله ان يكون دمع خرقه فاعلى يمنع وفي
 الصالح خرقته بالنسب الى أصبتم بها اه فاله في أصابه دمع وفي الدرر الخرق الطعن والخنازق
 المستان فكأنه شبه الامع بالنسب اه وهذا وما قبله يفيد تدوين دمع وان خرق فعل ماض
 واهما معبر به الى الشخص قال القهستانى والمالى التركيب ان دمع له كثرة كان اطرافه
 اصول تقرح وجهه ولا ضوابط آخر كقزع قدمه أى تحلف ودق عزخدمه وزع خدمه
 أى صاح وفي القهستانى عن العمادى انه يصح الرجوع في الناسدة وان وجد أحد الموانع لان
 المقبوض منها ماضون بعد الهلاك فله الرجوع غلبه اه فالمانع انما هو في الصيغة ط
 والنظم المنسوب للنسفى هو بيت مفرد وهو

وينع الرجوع في فعل الهبة * يا صاحبي حروف دمع خرقه

قال الرملى قد نظم ذلك ولدى العلامة شيخ الاسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من الماوب سبعة * فزيادة موصولة موت عوض

وخرجه عن الماوب وهو ب * زوجه قرب هلاك قد عرض

(قوله يعنى الموانع السبعة الاتية) بقى ثمان وهو ما ذكره في الماوسط ومنه ما انتهى من انه
 اذا وهب لاصغير شيلا ليرجعه اه لكن قد مناعن البرازية عند قول الشارح ويبيع القاضى
 الخ انه لو وهب لاصغير عوضه أبوه من ماله لا يجوز وان عوض الماوب الرجوع باطلاق
 التعويض وان عدم الرجوع فيما اذا عوض الأب أو الاجنبى من ماله ما أوكز نوى الماوب
 الصدقة عند الاعطاء فلا تنس (قوله الزيادة في نفس العين) بقية بالتم لو كانت في قيمته لا يمنع
 لانها حينئذ لرغبة الناس اذا العين بها الهاذ كره الشئ ومثله في الهندية وفيها وكذا اذا زاد
 في نفسه من غير ان يزيد في القيمة أى فله الرجوع ولو نقله من مكان الى مكان حتى ازدادت قيمته
 واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المنتقى انه عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ينقطع
 الرجوع ولو وهب عبدا كافر فاسلم فيد الماوب له أو وهب عبدا حلال الدم فباعه أو الى الجناية
 فيد الماوب لا يرجع ولو كانت الجناية خطأ ففدها الماوب لا يمنع الرجوع ولا يترد

اشتراطه في العقد (وينع
 الرجوع فيها) حروف
 (دمع خرقه) يعنى الموانع
 السبعة الاتية (فالمدال
 الزيادة) في نفس العين

ان يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيبسطه على ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل السكب ياكل فاذا شبع جمع فانه عادى في قيمته وبين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو حق ما لم يذهب منها اه فبالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التكرير ويذهب بضم الياء التحتية وفتح المثلثة مضارع مجقول مجزوم من أناب يشيب أى عوض كذا ضبطه عزيمى زاده قال فى الدرر المواردا الحديث الاول ان الواهب لا ينفق رد بالرجوع بالقبض ولا رضا الا الوالد اذا احتاج الى ذلك فانه ينفر رد بالاختصاص به أى للانفاق ومعنى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على ان هذا الحكم غير مختص بالهبة بل بالاب اذا احتاج له الاخذ من مال ابنه ولو غائبا ولم ينجح لا يجوز له الاخذ اه مخلصا ط أو المراد انه لا يحل الرجوع بطريق الديانة والمروءة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يبيت شيئا من وجاره الى حقه ط أو لا يلبق ذلك بالديانة والمروءة وان كان جائزا فى الحكم ثم نفيه وقال الزبلى بعد ما أجاب بما أجاب به صاحب الدرر على اننا لا نسلم ان الحديث الذى رواه ينافى الرجوع لانه خبر عن فقهه فناء انه لا يلبق به ان يرجع فيه الا الواهب فيما يهبه لولده ونظيره كقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسلام الزانى لا يزنى وهو مؤمن أى لا يلبق به ان يكذب أو يزنى وهو مؤمن لانه ينافى صفة الايمان بل هو قبيح ومع الايمان أقبح فكذا هذه الخ أى قبيح من حيث العادة لا التمرع لان التمرع ممكنه من الرجوع وبذهب الامام الشافعى قال الامام مالك وأحمد فى ظاهر مذهبه عزيمى زاده فقله وقيل (تنزيها) أخذ من قول المبسوط انه غير مستحب ولا دلالة فيه على ان الكراهة للتنزيه فان المكروه يقتصر على المرام غير مستحب وقول الزبلى الرجوع قبيح صريح فى ان الكراهة للتمرع لا لبقال للمكروه تنزيها قبيح لانه من قبيل المباح أو قريب منه قال فى المخ وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدى والمحدثى وكثير من الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التكرير قال فى الفتاوى الغياثية الرجوع فى الهبة مكروه فى الاحوال كلها ويصح كذا فى التاترخانية انتهى ودليل الكراهة التكريرة خاصة من السنة وهو الحديث المتقدم وروى الكرخى عن أصحابنا انه حرّم (قوله فلا يسقط الخ) علم من هذا ان الاسقاط لا يكون فى كل حق فان بعض الحقوق لا تسقط وان أسقطها صاحبها كهذا الحق كما فى البرازية فهو نظير الميراث والاستحقاق فى الوقت ثبت جبراً فلا يسقط بالاسقاط (قوله وكان عوض الخ) أى ان حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط لا جبراً ولا بعوض وانما يسقط الرجوع بمجمل العوض عوضا عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من الرجوع كما ينافى فى الموانع (قوله لكن سيحى) أى نقلا عن المجتبى وسبق قول الشارح انه لم يرم من صرح به غير وان فروغ المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان ان ما تدرجه الزاهدى لا بدول عليه مع ان كلامه وول بان العوض اذا لم يص عليه انه عوض عنه لا يكون مانعا من الرجوع ويكون لكل من الواهبين ان يرجع فى هبته ويكون معنى قوله اذا كان مشروطا فى العقد أى عند التعويض ولا يقال بعده فاما اذا عرضه بعده فلا وهى هبة مبتدأة وهذا قد صرحوا به انه عند عدم التصریح بالتعويض لكل منه ان يرجع فتوافق عبارة المجتبى بقية نصوص الفقهاء وظاهر كلام الغياثى الرولى والخير بن الباس فى

وقيل تنزيه الهبة ولومع اسقاط حقه من الرجوع فلا يسقط باسقاطه ثانية وفى الجواهر لا يصح الاجراء عن الرجوع ولو لم الحسه من حق الرجوع على شئ صح وكان عوضا عن الهبة لكن سيحى

مختصرا وتقام بحقيقته فراجعوه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الرجوع في الهبة) •

يعني الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وساطعته على قبضه وقبله ونقض له الرجوع لان الهبة هنا عقد لا اسقاط حموى بخلاف هبته عن هواعليه فلا رجوع فيها لانها لا سقاط والساقط لا يعود درمتمنى ويصح الرجوع فيها كالأوبه ضامات في فلا يمنع الشروع كالموهوب بعد ابد لا بعده الرجوع وأما في الرجوع في الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين لانه يكون بعد القبول بخلافه قبله ككونه اسقاطا بغير وساطة باقي آخر الفصل عند الكلام على النظم عبارة البصر وانه اشبه عليه الرجوع في الرجوع فتأمل وفي الجبر لا يخفى حسن تأخير هذا الباب ودخل في الهبة الهدية فان لله في الرجوع كافي المنفعة وغيرها درمتمنى وأخرج بالهبة الصدقة أى اللقمة فانه لا يصح الرجوع فيها لان القصد فيها الثواب وقد حصل حموى والمراد بالهبة ما كان هبة لغيره فلو كانت لقمة فليس الرجوع لانها صدقة شرعية لا الهبة (قوله صح الرجوع فيها) أى في الهبة الصحيحة بعد القبض وأشار بذلك الصفة دون الجواز الى انه يكره الرجوع فيها كما ياتي وانما صح قوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يذهب أى يعرض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الوالد لولده قوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا بالوفاق والوهاب لو وهب ولحقه نقول المراد في الاستبداد في الرجوع والتملك للعاجلة وفي المقدس لا يفتى في ان يشتري الواهب الموهوب من الموهوب لانه يستحق في اخذه باقل من قيمته اه وقد سمعنا ان بعض قضاة الزمان السابق كان لا يشتري من بعض أهل محلته خوفا من المراجعة بخلاف بعض قضاة زماننا فانهم متى امكنهم الثمن اعادة قسم لا يبادلون عنه لما اخذوا الكثير بالقليل للمراجعة والخوف بل بعضهم له مكس على السباعين قال في الهندية والفاظ الرجوع رجعت في هبة تى أو رجعتا أو وردتها الى مالكى أو باطلما أو نقصتم فان لم ينفذ بذلك واسكنه باعها أو رهنها أو أعنتى العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا الوصع الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جاء رأس الشهر فقد رجعتهم لم يصح كذا في الجوهر النيرة اه وفيها يجب ان يعلم بان الهبة انواع هبة لذي رحم محرم وهبة لاجنبي وألذى رحم ليس محرم وألذى رحم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاضرا أو غائبا اذن له في قبضه أو لم ياذن له كذا في المبسوط بعد التسليم ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا ان بعد التسليم لا ترد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم ينقضي الواهب بذلك كذا في الذخيرة (قوله لم يتم الهبة) يعنى لو وجد الاجاب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يسمى رجوعا لان الهبة لم يتم فلم يخرج الموهوب عن ملكه واهبه فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجين وغير ذلك والظاهر ان الاختلاف عن الكراهة لان الامتناع عن الوعد بدل من فوقه (قوله مع اتفاه مانعه الا تى) المشار اليه بضم خرقه (قوله وان كرهه فخرعيا) بهذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يجزى لرجل

• (باب الرجوع في الهبة) •

• (صح الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم يتم الهبة (مع اتفاه مانعه) لا تى (وان كره) الرجوع فخرعيا

لا يمنع صحة الهبة بحجب

غير ظاهرة اذ لا يلزم من كون الحائط بين الدارين كون سقف الواهب عليه ولا كون البيت من
الدار اختلاطه بحيطان الدار تامل قال ط فهذا يدل على من حيث الاطلاق والافلاصراحة
في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاخلاط اذا وهب نصيبا في حائط أو طريق أو حمام
وسعى وسلطه على القبض فهي جائزة كالموهوب يتاله لا تجزم مع جميع حدوده وحقوقه
مقدرة وعاقبة وغائبة الموهوب لئلا يذوق الواهب لكن عز البيت مشترك بينهما وبين آخر جازاه
وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد فين وهب لرجل نخلة وهي
قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه وفي الشراء اذا نزل في يده وبينها صار قابضا
لها كما في متفرقات التاريخات وقدمنا في حقها عن حاشية الفه والبرهاني وسبب ما أتى في تمامه قريبا
(قول لا يمنع صحة الهبة) المراد لا يمنع ملكها اذا قبضها كذلك ط قال سيدي الوالد في تنقيح
في جواب سؤال حاصله اذا وهبت امرأتين أو ولداها حصص من بساتين أو نخلة هل تصح أم لا
فاجاب أما هبة المتاع فيما لا يحتمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المتن براهين لكن في هذه
المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الارز وكذا
تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أي دون
الزرع لا يقتل فيها زرع دونه أي دون الثمر اذا أمره أي الموهوب له بالخروج من الزرع والخذاف
الثمر لان المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا أذن المولى في النقص والحصاد والخذاف
وقبل الموهوب له زال المانع فجزت الهبة اه ونقل في المنع عنهم وأقره وأتى المرحوم عماد
الدين عن سؤال رفع اليه وصورته فيما اذا كان زيدا عمارة قائمة في أرض الغير فلان زيد العمارة
المزبورة لزوجه ولم ياذن لها بنقص العمارة فهل يكون التملك غير صحيح أم لا الجواب نعم
يكون التملك غير صحيح فلهذا ظرفي مستأنه لسلطه على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب
والله أعلم بالواب * قال في الفتاوى الهبة من الهبة ومنها ان يكون الموهوب مقدرا وضاحي
لا يشبث الا للموهوب لقب القبض وان يكون مقدرا وما اذا كان على حق في القسمة وان
يكون متميزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب حتى لو وهب أرضنا
فما زرع لاهب دون الزرع أو عكسه أو تخلل فيها عمارة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه
لا يجوز وكذا لو وهب دارا أو ظرفا فيها متاع للواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا نقول
البرزخية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل اطلاقه على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو
صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى مفتي الررم على أفندي بقضى اطلاق
البرزخية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرزخية نقل
مثله في نور العين عن المتية ومثله في التاريخات عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض
جائزة ولو وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه اه هذا
والما فوق لاهوتون ما صرح الدرر لقول الكنتز وغيره تصح في محوزة مقوم ومشاع لا يقيم
و يظهر في التوفيق بين كلامهم بان من قال كذا لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه
لانهم ولا غلظ الا اذا أذن له الواهب بالنقص ونقصه لانه بعد النقص صار محوزا من الما ومن قال
تصح ولم يقيد بذلك أراد انه يصح العقد وان لم يقدم الملك وحيدته فلا تارة في بين الكلامين اه

في البحر وصح في الهداية ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقد علم بما
 قد مر من ان المراد من نفي الصفة ثنائى الملك فلو قسمها واسلمها وصحت وما كان كما لا يخفى والله
 تعالى أعلم اه وفي الجوهرة هذا هو الصحيح يعني خلافا لما في تجريرهما الهبة والصدقة
 للفقيرين ايضا **(قوله لاثنين)** أى لا يجوز الصدقة بعشرة دراهم أو هبة للفقيرين وهذا قوله
 وقال لا يجوز وفي الامل ان الهبة لا تجوز وكذا الصدقة عشرة في الصدقة عنه روايتان خاتمة
(قوله هبة) قال في البحر والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة
 لان بينهما اتصافا لا متباينا وهو ان كل واحد منهما تقليد بغير بدل فيجوز ان يسمعه أحدهما
 لا لاخر فالهبة لا تقبل لا تجوز الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع **(قوله لا شيوخ)** لان
 الهبة لها ما يراد ان يهرموا اثنان فحصل الشيوخ **(قوله أى لا تملك)** فالمراد من نفي الصفة نفي
 الملك على هذا الوجه افاده في البحر وقد علم انهم اقول ان الاول انه الصحيح ولا يقدّم الملك قبل
 القسمة والثاني انه الفاسد وهو المتبني به وقد مر ان المتبني به ان الفاسد تملك بالقبض فهو مبني
 على ما قد مر من ترجيحهم فكيف يسم أحدهما القولين بالآخر فتأمل قال في البحر عند قوله
 والصدقة كالهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يترسم فان قلت قد مر ان الصدقة لا تقبل
 جازية فيما يحتمل القسمة بقوله وصح تصدق عشرة أفقرين قلت المراد هنا من المشاع ان يهب
 بهما لو احدهما فقط فلهذا هو مشاع يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فانه لا يشيوع كما تقدم اه
(قوله درهم) قال في الهدية ولو لورب درهم صحيحان رجلين اختلاف واقعه والصحيح انه
 يجوز والبيان الصحيح قالوا ينبغي ان يكون بمنزلة الدرهم الصحيح كذا في قاضيان **(قوله ان
 صحيحا صحيح)** لانه هبة مشاع لا يقسم **(قوله لا يكون في حكم العروض)** هذا اذا لم تكن اعمانا
 راجحة اما اذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل **(قوله ان استويا)** أى وزنا وجوده
 خاتمة **(قوله لا يجوز)** لان ما اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة المشاع به لا يحتمل القسمة لانه
 لا ييسر على القسمة منع **(قوله وان اختلفا)** بان كان أحدهما أنقل أو أجود هدية
 وظاهره ان هذا التفصيل يجري فيما لو قال له هبت لك أحدهما جاوذه في الهدية وعزاه
 الى الخاتمة فاصر على ما اذا قال نصفه لك اما اذا قال أحدهم لك هبة لا يجوز سواء كانا سواء أو
 مختلفين اه والله لانهم اذا كانا سواء كانا يحتمل القسمة وان كانا مختلفين لا يعلو الهبة
 والحاصل ان الهبة في الاولين تناوت أحدهما ما في قوله أحدهما فظاهره وأما في قوله نصفهما
 لانه تجزى فيه القسمة جبراً باتحاد الجنس فكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز في الثاني
 تناوت قدر درهم منه ما هو مشاع لا يحتمل القسمة فيجوز وان كلام الشارح بقوله وان
 اختلفا جاز تخالف لما في الخاتمة كما علمت فانه ذكر هذا التفصيل فيما اذا قال نصفهما ثم قال وان
 قال أحدهم لك هبة لا يجوز سواء كانا سواء أو مختلفين قال في منية المفتي دفعه بين الرجلين
 فقال أيهما شئت فهو لك والآخر فلان فان بين الذي له قبل ان يتفرقا جازوا الا فلا **(قوله وان
 أى لا يكون مشاعا لا يقسم)** **(قوله جاز)** هذا بقيد ان المراد بقوله سابقا أو نصفهما واحدهما
 لانصف كل والا فلا فرق بينهما بين الثالث في الشيوخ بخلافه على ان المراد أحدهما فانه
 مجهول فلا يصح **(قوله مطلقا)** أى مستويا ومختلفين منع **(قوله يدل الخ)** هذه الدلالة

(لا اثنين) لان الصدقة على
 الغني هبة فلا تصح للشيوخ
 أى لا تملك حتى لو قسمها
 وسها صح **(فروع)**
 وهب لرجلين درهمين
 صحيحا صحيح وان مفتونا
 لانه عما يقسم لكونه في
 حكم العروض
 درهم ان قال لرجل وهبت
 لك أحدهما أو نصفه ما ان
 استويا لم يجوز وان اختلفا
 جاز لانه مشاع لا يقسم ولذا
 لو هب لك هبة ما جاز مطلقا
 وتجوز هبة حائط بين داره
 ودار جاره بلما وهبة
 البيت من الدار فهذا يدل
 على كون وقف الواهب
 على الخائط واختلاف
 البيت بمحيطان الدار

انصف الاخر شأنا ١٥ وهذا يدل على ان الضمير في عا. لم يرجع الى الواجب خلافا لما تنفيده
عبارة المراف وهذه العبارة تنافي في المسئلة المذكورة بهذا (قوله لم يجوز تناقضا) لتفرق القبض
لان الصغير تتم به بقول ابيه وعبته وينوب قبضه عن قبض الصغير في ذنب الكبير
شأنها فلا يصح والتم تصح الهبة للكبير لم تصح للصغير ايضا لانهم الوصحت كانت هبة مشاع
وبهذا تبين ان هبة الاب لابنه بشرط بيع الافراز والا تصحت الهبة للصغير واذا أنها للصغير
تصح لعدم المرجح السابق قبض أحدهما حيث اتحد لهما فلا شيوخ في قبضه وينبغي قول
ان الثانية داري هذه لولاي الاصغر يكون باطلا لان هبة فاذا الميتين الاولاد كان ابلا ١٥
فان كان له ولدين صح ولا يراد على ما مر قوله عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولدين لصغير لم يجوز
لانه يخالف ما في المتن والشروح من قولهم ان الهبة ان له عليه ولاية تتم بالصدق سألنا
بزيادة وفي التاخر خاتمة عن الثقة سئل عمر النسي عن امرأ ولادة ان يقتدعوا أرضه التي
ناحية كذا ينهم وأراد به التملك فاقبضوها وتراضوا على ذلك هل ثبت لهم الملك أم يحتاج
الى ان يقول لهم الاب ملككم هذه الاراضى أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا النصيب
المتركة قال لا وسئل عنها الحسن فقال لا يثبت لهم الملك الا بالقسمة وفي تجنيس الناصري ولو
وجب دار لابنه الصغير ثم اشترى بها أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لنزول دفع الى ابته مالا
فصرف فيه الابن يكون للابن اذا دلل على التملك ١٥ وفيها وسئل الفقيه عن امرأة
وهبت مهرها الذي لها على الزوج لابن صغير له وقبل الاب قال انافي هذه المسئلة واقف فيصتمل
الجواز كن كان له عبد عند رجل ودبعت فابى العبد ووجهه مولا من المودع فانه يجوز وسئل
مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وفي العمالية وهو
المختار ١٥ (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منه لان حكمه الحبس الدائم وقد ثبت لكل
واحد منهما كمالا فلا شيوخ فيه الا ترى انه لو قضى دين أحدهما بقي كله في يد الآخر ١٥
زايح (قوله والاجارة من اثنين اتفاقا) بان قال أجزت الدار من كذا جاز بالاتفاق ولو فصل
بقوله نصف منك أو نحو ذلك أو ربع يجب ان يكون عند أبي حنيفة على اختلاف صرفها
اذا كان كله بينهما أو أجزأ أحدهما النصف من أجنبي انه يجوز وفي رواية لا في رواية الى أن قال
وأنت على علم من اطلاق المتن فاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك والاطلاق بعضهم
صحتهم من اثنين محمول على حالة الاجال حامد به لمخصا ومنه في الخصمية وياتي في الاجارة
(قوله واذا تصدق الخ) هذه عبارة الجامع الصغير (قوله يراهم اوجه الله تعالى) والفقر نأتمه
زيلي (قوله وهو) اي الله سبحانه وتعالى جات عظمتهم (قوله واحد) أي لا نافي له في ذاته
ولا في صفاته ولا في أفعاله بل هو أحد فرد صمد (قوله فلا شيوخ) أشار في الشيوخ في هذه
الصغيرة الى ان الشيوخ اذا تحقق في الصدقة بقصد هاتين الكلمتين في ذلك كما سيأتي في اخر
الباب الا في هذا تصدق به بعض ما يجهل القصة على فقر واحد لم يصح تحقيق الشيوخ بخلاف
لتصدق بكلمة على فقيرين معا من عدم الشيوخ قال في المضمرات ولو قال وهبت منك هذه
الدار والموهوب اهما فقيران صحت الهبة بالاجماع تناقضت في ثبوتها لكونها في الاصل هبة
الدار من رجلين لا يجوز وكذا في الصدقة على غنيين والظاهر ان في المسئلة روايتين ١٥ قال

لم يجوز تناقضا وقيدنا بالهبة
لجواز الرهن والاجارة من
اثنين اتفاقا (واذا تصدق
اثنين دراهم) (أو وهبها
بمشرقة) (أو وهبها
لثقة غير منصح) لان الهبة
لثقة مصدقة والصدقة يراهم
بما وجه الله تعالى وهو
واحد فلا شيوخ

لعنده لاشيوع) هذا اذا لم يبين نصيب كل واحد منهم ما اذ ابين بان قال هذا ان الله او اهذا
 ثلثاها او لهذا نصفها او لهذا اربعة اسيوع عندهم او ان قبضه وقال محمد بجوزان قبضه بجر
 نظرا الى انه قد واحد فلا شيوع كما ذكره من رجلين اه داماد وقوله لاشيوع أي لانه
 هبة النصف من كل واحد منهم ما يدل انه لو قيل أحدهما فيما يقسم هبت في حصته دون
 الاخر فلم انهما قد ان (قوله كالميت) أي الصغير الذي لا يمكن ان يصير ميتين (قوله قيدنا
 بكبيرين) الاولى عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير
 عند أبي حنيفة وقد تبع الشارح والمصنف الجعفي عبارة وظاهرها انهم مالوا كاصغيرين في
 عبد الجار عندهما وفي البرازية ما يدل عليه ولكن هذا كله على قولهما الاعلى قوله كما صرح به
 في الخاتمة فراجعها ان شئت وأصل الوهم ان صاحب المنتقى ذكر الحكم في مسألة الاثني
 الصغير والكبير غير مضاف الى أحدهما وهم انه قول الكل ولو كان كذلك لاطل اطلاق المتن
 في قوله لا عكسه تأمل اه (أقول) نصر عبارة الخاتمة هكذا ولو هب دار الاثني له أحدهما
 صغير في عماله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف ما لو هب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان
 الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لان في الكبيرين لم يوجد الشبوع لا وقت العقد ولا وقت
 القبض وأما اذا كان أحدهما صغيرا فكل واحد بصير الارب فابضا خاصة الصغير فيمكن الشبوع
 وقت القبض اه وأنت خبير بان اظهار الفرق بين المسئلتين مبني على قول صاحبين
 القائلين بجوازها للكبيرين مع موافقة ما لا امام بعد دم جوارها الكبير وصغير بدليل قوله
 كانت الهبة فاسدة عند الكل فابست مسألة الكبير والصغير مبنية على قولهما فقط فمافهمه
 صاحب الجرمين عبارة صاحب المنتقى انهم اقول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتن لا تنافيه
 كما لا يخفى على من يسمعه نعم اذا قلنا اذا كان الولدان صغيرين بجوار الهبة يكون مخالفا لاطلاق
 المتن عدم جوار هبة وا- من اثنين ولكن اذا تأمل القصة في عدم الجوار على قول
 الامام وهي تحقق الشبوع يجوز بتقييد كلام المتن بغير ما اذا كانا صغيرين لان الارب اذا هب
 منهم ما تحقق القبض منه لهما مجرد العقد بخلاف ما اذا كان أحدهما كبير فان قبض الكبير
 يتأخر عن العقد فيحقق الشبوع عند قبضه كما صرح عن الخاتمة وعبارة البرازية أو ضعف في افادة
 المراد حيث قال لان هبة الصغير من عقد حال مباشرة الهبة لقيام قبض الارب بمقام قبض هبة
 الكبير محتاجة الى قول فبقت هبة الصغير فيمكن الشبوع والحيلة ان يسلم الدار الى
 الكبير ويهبها منه ما اه أي فإذا سلمها الى الكبير أو لانه وهم امنه ما تحقق القبض مما
 وقت العقد فلم يمكن الشبوع ومقتضاه انه لو سلمها للكبيرين ثم وهبها منه ما أصبح فليراجع
 فظهر ان الاولى عدم هذا القيد لانه لا يفيده الاشارة الى خلافها فكان الاولى ان لا يذكر
 لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير ويقول اطلق الاثني فافاد انه لا فرق
 بين ان يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والاخر صغيرا وفي الاولى خلافها تأمل
 قال في الهندي وكل ما يختص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال من الحيل فهو حسن اه
 (قوله وصغير في عمال الكبير) صوابه في عمال الواهب كما يدل عليه كلام الجعفي وهو الذي في
 الجعري والمخ والصغير في عماله ولا عارها له المحبط بانه حين وهب صار قابضا خاصة الصغير فبق

(لا) عنده لاشيوع فيما
 يحتمل القصة أما لا
 يحتملها كالميت فيصح
 انهما قيدنا بكبيرين لانه
 لو هب الكبير وصغير في
 عمال الكبير أو لانه

صغير وكبير

الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يجوز لا يوجب الوهاب أن يرحم وفيه من السراجية وهب للصغير
 لا يملك الرجوع وقيل هذا اذا نوى الصدقة اهـ (أقول) لكن في البرازية وهب للصغير فهو من
 أهله من ماله لا يجوز وان عوض فلا يوجب الرجوع لابطال التحويل اهـ وقوله من ماله
 أى مال الص. غير فلو من مال الاب صح. اسـ ما بقى في الباب الا أن من محبة التحويل من
 الاجنبي وعليه قية عين حل عدم الرجوع فيما اذا عوض الاب والاجنبي من ماله. ما أو كان
 نوى الوهاب عند الاعطاء الصدقة فتأمل قال ط وانظر ما حكمه وانظرنا الى ما لانابه
 كان واجبا ان تيقن الرجوع وكان الاب وشخوه في حكم التناضى ويحرم (قوله ولو قبض زوج
 الصغيرة) سواء كانت من يجامع مثلها أو لا في الصحيح يحرم (قوله فالبعض لها) لا لزوجها
 ولا لغيرها يحرم (قوله ما وهب لها) احترازه عن يكون لها ان يملك قبضها مطلقا يحرم (قوله
 انما تملكه) لانه فوض أمورها اليه دلالة قال الشافعي لانه حديثه عليه اولاد لا يكون يعولها
 وفي الذخيرة شرط بعض أصحابنا ان تكون يجامع مثلها أو الصحيح انه اذا كان يعولها ابصح
 قبضها لها سواء كان يجامع مثلها أو لا لانها المازفة اليه أقام الاب الزوج مقام نفسه في حفظها
 وحفظ ماله اوقبض الهبة من باب الحفظ اهـ (قوله فقبض الاب قبضها بمعية) تقرير
 على العلة لان النائب اذا كان يملك قبض ذلك فالاصح أن يولى وقد ربه لان الام وكل من يعولها
 لا يملك قبض الابد موت الاب أو غيبته غيبة منقطة لان تصرف هو لا للتصورية
 لا يتقوى بغير الاب ولا ضرورة مع الحضور مخ وقدم المؤلف ان الصحيح جواز قبض من يعول
 الصغير ولو مع وجود الاب ط لكن قد مضى في الهداية والجوهرة تصحيح عدم جواز قبض من
 يعوله مع عدم غيبة الاب وبه جزم في البدائع وان فاضيلان وغيرهم معوهوا الجواز كما لو قبض
 الزوج والاب حاضر وان الفتوى عليه لا سيما وفيه تنفع للصغير والحاصل انه اختلف التصحيح في
 هذه المسئلة كما سمعت لكن لا بد من تصحيح فاضيلان كما قرروا لانه فقيه النفس (قوله لعدم
 الولاية) أى الاستيلاء عليها بالفعل لان ولايته عليه انما تكون بالدخول لان به تصغيره وما في
 يد عاتى تصرفه عادة وان لم يكن له عايم اولاد شرعية فانه لا يتصرف في ماله اولا غايته قبض هبتها
 بعد الدخول نيابة عن الاب وقول الزبلى لانه يعولها أى يدخلها في عياله بالفعل وتكون
 تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قول الشارح هنا لعدم الولاية أى قبل الزفاف فانهم ان له
 الولاية بعده قال في الهندية ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم فوجب لها
 هبة فقبض الزوج كذا في التاترخانة فانه أدركت لم يجوز قبض الاب والزوج عليها الا
 باذنهما كذا في الجوهرة * صغيرة في عيال اجنبي عاها برضا أبيها والاب غائب فقبض الاجنبي
 لها صحيح دون قبض الاخ كذا في السراجية وهو لو كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الام أو الم
 فوجب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه والصحيح
 الجواز هكذا في فتاوى فاضيلان وبه يقتضى هكذا في الفتاوى الصغرى اهـ (قوله وهب
 اثنان دارا) المراد به ما يقسم (قوله لعدم الشروع) لانهم مسلمة لجله وهو قد قبضها بجله
 ولا شروع يحرم وفيه اشعار بان هبة الاثنين للاثنين لا تجوز كما بقى (قوله وبقلبه) وهو
 هبة واحد من اثنين (قوله اكبرين) أى غير فتيرين والا كانت صدقة فتصح كما بقى (قوله)

(ولو قبض زوج الصغيرة)
 أما الباقية فالبعض لها (بعض)
 الزفاف ما وهب لها (بعض)
 قبض ولو بمحضرة الاب في
 الصحيح لنيابته عنه فصح
 قبض الاب قبضها بمعية
 (قوله أى الزفاف لا) يصح
 (قوله) لانه اثنان
 لعدم الولاية (وهب اثنان
 دارا واحد صحيح) لعدم
 الشروع (وبقلبه) اكبرين

العصب مقدار عشر سنين أو نحو ذلك فبسط له كل ليلة وراشوا بسط عليه لحنة أو لحا عالم
 بصبر لولا لم تقل هذا لك كذلك هنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن أي فأنتم تصبرون من أمانته
 ذابسم المعروف بخلدك منه ويقرب بيننا وبين عمة الأخذ بان هذه فمن سيولد لومـ...
 الأخذ فمن ولد ط (قولك يا كها باليسما) هذا إذا كانت مهيأة عند الأب ودفه هو الولد ما
 لو قطعها لتخطا لغان الولادة كها بغير القطع لكن يشكك على ذلك ما قدمناه من الحار
 الزاهدي (قولك يختلف نحوه ولحنة ووسادة) لأن العرف أن الثياب تعلق للولد بخلاف أنثى
 المنزل فانه باق على ملك الأب والأم وان اتفقه به الأولاد (أقول) والعرف في ديارنا أن أهل الأم
 يهتدون للولد الصبر وقرشه وليس الولد فاذا ولد الأب وبه الثياب ووضعوه في الصبر المروش
 وهذا الشك في كونه للولد كما عليه العادة في بكره فابورث ذلك عنه فامات (قولك لانهم اعل
 القاب) وذلك غير قدور ليدل عليه حديث القسم اللهم هذا قمي فيما أمك فلا تفرأه ذني
 فيما تملك ولا أمك والمراد بما لا يملك الهبة (قولك وكذا في العطايا) وبكره ذلك عند قمي أو يهيم في
 الدرجة كافي المخ والهندية أما عند عدم التساوي كما إذا كان أحدهم مشقة لباله
 لا باليسب لا بأس ان يقض له على غيره كافي الملتقط أي ولا بكره وفي المخ روى عن الإمام أنه
 لا بأس به إذا كان المقتضى لزيادة فضـ... ل في الدين وفي خزانة المقتضين كان في ولد فائق
 لا ينبغي ان يعطيه أكثر من قوته كلاب يصبر معناه في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولد
 فاسقا فإراد ان يصرف ماله إلى وجوه الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه اه أي للولد
 وعلمه في البرزبة بالهـ... المذكورة (قولك اذ لم يقض به الاضرار) أي فلا بأس بالتفضل ومع
 قصده لا بأس بالمساواة لا يجوز لزيادة رمي (قولك وان قصده) قصده وقصد عبارة المخ وان
 قصده الاضرار وهكذا في الثانية (قولك وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف من ان
 التصف بين الذكروا الانثى أفضل من التثليث الذي هو قول محمد رمي قال في البرزبة
 الأفضل في حبة البفت والابن التثليث كالبراث وعند الثاني التصف وهو المختار ولو وهب
 جميع ماله من ابنه جاز فضا وهو آثم نص عليه محمد اه فأن ترى نص البرزبة بخلافه ان قصد
 الاضرار وقال في الثانية ولو وهب رجل شيئا لأولاده في العصة وأراد تفضيل البعض على البعض
 في ذلك لا روية هذا في الأصل عن أصحابنا ورؤى عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس
 به إذا كان التفضيل لزيادة فضل الدين وان كانا سوا بكره ورؤى المولى عن أبي يوسف أنه
 لا بأس به اذ لم يقض به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى الآية قبل ما يعطى
 الابن وقال محمد رحمه الله يعطى للذكور ضعف ما يعطى للانثى والفتوى على قول أبي يوسف
 (قولك كل المال للولد) أي وقصد حرمان بقية الورثة كما تنق ذلك فمن ترك بنتا وخاف مشاركة
 اعماص (قولك جاز) أي صح لا يتقص وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده ويجهل متروكه
 يرا ثمانية الورثة ط (قولك ولو وهب) أي ولو كانت الهبة به عوض جاهلا بصبي قبل أو
 يحصل بعد وظاهره ولو العوض أكثر أو جازها محمد به عوض مساو كذا كر آخر الباب الثاني
 (قولك ويبيع القاضى الخ) لانه من المصلحة للصبي وهذا مخالف لما في الميسر ونصه وهب
 للصغير شيئا ليس له أن يرفع فيه وإلزام للاب التوضيح اه وفي الثانية وهب للصغير نفع عوض

على كها باليسم يختلف نحوه
 ملحنة ووسادة وفي الثانية
 لا بأس بتفضيل بعض الأولاد
 في الحبة لا بأس على القاب
 وكذا في العطايا اذ لم
 يقض به الاضرار وان
 قصده يسوى بينهم يعطى
 البفت كالابن عند الثاني
 وعليه الفتوى ولو وهب
 في عصبته كل المال للولد
 جاز وان لم لا يجوز
 ان يهب شيئا من ماله
 ولو به عوض لانها تبرع
 ابتداء وفيها ما يبيع
 القاضى ما وهب للصغير حتى
 لا يرجع الوهاب في هبته

والاستعتر بمثل هذه العبارة تعظيم القدر والابوين وهذا اذا لم يكن استطلاع الحقيقة أمالوا ممكن
 الاستعبار من المعطى فالتمهيد لما يبينه كما قال الشارح ولو قال أهديت الخ قال في الهندية
 عن الظاهرية وهذا كله اذا لم يقل المهدى شيئا وتعذر الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت
 الى الاب والام والزوج أو المرأة فالقول للمهدى اه (أقول) ولا يثنى هذا قوله هذا الصبي
 أو الامام... من أنه لا يغير بهذا القول لانهم اعادوا بر الوالدين والتسليم... أما هذا فإراد
 اظهار حقيقة الحال فيتم قوله لانه هو الملك وهو أدري لمن وهب فانهم (قوله) وكذا زفاف
 البنت (أى) وكذلك ان اتخذ ولجة زفاف ابنته فاهدى الناس هدايا فهو على ما ذكرنا من
 انفسه يلبان كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال الهدى أهديت للزوج أو المرأة كما في
 التارخية والزفاف بكسر الزاى صدر زففت المرأة زففا وزففا اه نوح أفندي
 والمراد بزفاف بعثته الى بيته فتهنى (قوله اتخذ لولده) أى الصغير وأما الكبير فلا بد
 من التسليم كما قدمنا من ذلك في جامع الفتاوى وأما التلميذ فلو كبير فكذلك وبذلك الرجوع عن
 الهبة لولدها اجنبيا مع البكر اه ويمكن حمل قوله ليس له ذلك عليه وفما في ذلك ما ياتي لوسيب
 دابته وقال حتى لم اخذها ليس له الرجوع (قوله أو التلميذ) مثله التلميذ مقرضه بعد
 ما دفع الثياب اليه قال في الخاتمة تحت شيا التلميذ فابق التلميذ بعد ما دفع اليه ان يزوج
 الاختاذ ان اعارة يمكنه الدفع الى غيره فانهم (قوله ليس له ذلك) أى بعد ما دفع الثياب اليه قال
 في الهندية اشترى فوافقه لولده الصغير صار واجبا له بالقطع مسما اليه قبل الاحتياط ولو
 كان كبيرا لم يصير مسما اليه الا بعد الاحتياط والتسليم اه قيمة وهذا يشهد بتصحيح الاربين
 الولد الصغير والكبير فالاحتياط يكتفى في الصغير بدون تسليم لاقى الكبير فيجمل كلامه على الصغير
 وفي لزوم زينة التلميذ لولده الصغير ثيابا على كها وكذا الكبير بالتسليم وينظر الوجه في التلميذ فان
 ذلك في حقه هبة وهي لا تتم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاحتياط لان يحمل الاحتياط في حقه على
 التسليم فانه اذا سلم ثم رتب التلميذ فليس له ان يعطيه غيره وعبارة البرازية وكذا لو اتخذ التلميذ
 ثيابا فابق التلميذ فإراد ان يدفعها لغيره وان أراد الاحتياط يبين وقت الاحتياط انما عاربه
 لدفع الى غيره فتم قوله انما عاربه بقيمة التسليم لان العارية لا تنقطع بالالتزام ط (قوله عالم
 يبين الخ) قال في البحر وان أراد الاحتياط يبين انما عاربه حتى يمكنه ان يدفع الى غيره اه وفي
 الحاوى الزاهد يرضى به دفع لولده الصغير قرصا فكل نصفه ثم اخذ منه ودفعه لآخر
 يضمن اذا كان دفعه لولده على وجه التملك واذا دفعه على وجه الاباحة لا يضمن قال عرف به
 ان مجرد الدفع من الاب الى الصغير لا يكون تملك كما هو حسن اه تأمل (قوله وفي المبتغى الخ)
 عبارته كما في البحر من صنع لولده ثيابا قبل ان يولد له وضع عليه نحو الخدنة والورادة ثم ولدته
 احصاؤه وضع عليه اتمت الولادة تكون الثياب ميراثا لم يقرر ان الثياب ملك الولد بخلاف
 ثياب البنت فانه يملكها اذا سبها كما قال ان فلا فانا كن لابسا فهو واقرار له بخلاف ما اذا قال
 كان قاعد اعلى هذا الساطع أو ناعا عليه لا يكون مقره بذلك اه وفي الهندية قال أبو
 القاسم ولو جهزت المرأة لولدها الذي في بطنها ثيابا لم تلت فان وضع الولد على الثياب فالثياب
 ميراث قال انفعيه وعندي ان الثياب اها مال ثمرة المرأة انما جعلته ملكا لغيره لا لثري انه لو كان

وكذا زفاف البنت خلاصة
 وفيها اتخذ لولده أو التلميذ
 ثيابا ثم أراد دفعها لغيره
 ليس له ذلك عالم يبين وقت
 الاحتياط انما عاربه وفي
 المبتغى في ثياب البنت

بقاويان أو اللام الثلثان منه قبل وقبل (قوله ولا نبويه) غير بعينه - م - لويه - وهو أعم قال
الاسكروشي في جامع أحكام الصفار - ثبات الحى قبل ان يجرى عليه فلم له قوله تعالى وإن
ليس للانسان الا ما سوى هذا أقول عامة المشايخ وقال بعضهم ينفع المرء به ولده بعد موته
لما روى عن انس بن مالك أنه قال من جاء له نابتة تنفع به المرء بعد موته أن يقول ولدا علمه القرآن
أو له علم فيمكن له الولد أجر ذلك من غير أن ينقص من أجر الولد حتى ينتهي ومن له في كتاب
الكرامية لله لا يوفي به قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له انتهى (قوله أجر التلاميذ) أى ان علمه
بإزايته (قوله ونحوه) كالرشد والنسب للوجود والبقاء كذا في المنح (قوله ويباح لوالديه)
التقيد به - ما يخرج غيره - ما (قوله من ما كول وهبله) لان الامام له ايجاز وكذا المسمى
لاستصغار الهدية هندية قال في التاتارخانية روى عن محمد ناصه ان يباح وفي الذخيرة وأكثروا ما شيخ
بخارى على انه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا أهدى القواكه للصغير يحل للأبوين الاكل
منها اذا أُر يد بذلك الابوان لكن أهدى لله غير استصغار الهدية انتهى قلت يوجب يحصل
التوفيق ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين الما كول وغيره بل غيره أظهر فنأمل (قوله
وقيل بل لا) فانه أكثر لغة بخارى (قوله فاغاد) أصله صاحب البحر وتبعه المصنف في منحه
(قوله الاخلاصة) كقصة الوالد بن وذلك على وجهين امان كان في المصروف واحتاج فقروا كل
بغيره حتى وان كان في المفازة واحتاج اليه لانه دام الطعام معه كل بالقيمة بخافي التاتارخانية
وذكرة الحموى عن الخاتبة (قوله فما يلحق) ككتاب الصبيان وكشي - ثمة له الصبيان مثل
الصولجان والذكره فاهدية لانه هدايتك للصبي عادة هندية (قوله فاهدية) الاولى
ان يقول فهو له (قوله والا) بان كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالأدهم والذخائر هندية
وكالحبوان وما تاع البيت ينظر الى المهدي الخ منحه (تنبيه) في الفتاوى الخيرية - مثل
فيما أتته له الناس في الأفراح والأعراس والرجوع من الحج من إعطاء النصاب والادراهم
ويستظرون بدله عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه أوجب ان كان العرف شائعا فيما بينهم انهم
يعطون ذلك لوالده - كان حكمه - حكم القرض فإليه كفادته وصحبه كصحة اذ
العروف عرفا كالنروط شرطاً فطالب به ويحس عليه وان كان العرف خلاف ذلك بان
كلوا بدفعه على وجه الهبة ولا ينظرون في ذلك الى إعطاء البدل لحكمه حكم الهبة في ما تار
أحكامه فلا رجوع فيه بهذا الهلاك أو الاستهلاك ولا أصل فيه ان المعروف عرفا كالنروط
شرطاً اه (قلت) والعرف في بلادنا مشترك نعم في بعض القرى يهدونه كالقرض حتى انهم
في كل حاجة يعضضون الخطيب يكتب لهم جميع ما يهدى فاذا فعل المهدي الهبة يراجع المهدي
اليه دفعة الخطيب فيعدي الاول الثاني مثل ما أهدى اليه (قوله أو من معارف الام) الاولى
زيادة أقاربها بخافي الاب وبه صريح في الإزايته (قوله الام) لان القليل ههنا من الام عرفا
وهناك من الاب فكان التعويل على العرف حتى لو وجد سبب أو وجه - مثل به على غير
ما قلنا يعتمد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهم أو أقاربه - بل يقدم بينهم -
يراجع (قوله قال هذا الصبي أولا) أى لا عبرة بهذا القول لانهم اعنادوا ارادة بر الوالدين

ولا يوجب أجر التعليم ونحوه
ويباح لوالديه ان يأكلوا
من ما كول وهبله وقل
لا انتهى فاغاد ان غير الما كول
لا يباح لها - ما الاخلاصة
هو وضعها ليا الخاتبة
يدى الصبي فما يصلح له
ككتاب الصبيان
فاهدية له والا فان المهدي
من أقرباء الاب أو معارفه
فلا ب أو من معارف
الام فلازم قال هذا الصبي
أولاً ولو قال أهلب لاب
أولام فالقول له

الأب ومع حضور الأب لا ضرورة بوجهة إذا غاب أحد منهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي
 يتلوه في الولاية لأن التأخير إلى قدوم القائب تقويت المصلحة للصغير فتقتل الولاية إلى من
 يتلوه كفى الانكاح ولا يجوز قبض غيره ولا مع وجود أحد منهم ولو في حال القابض أو رجعا
 محرمانه كالإخ والعلم والام بدائع ملخصا ولو قبض لمن هو في حاله مع حضور الأب قيل
 لا يجوز وقيل يجوز به بقي مشتمل الأحكام والصحيح هو الجواز كالمقبض الزوج والأب
 حاضر شعبة والفتوى على أنه يجوز استوفى فقد علمت الهداية والحرة على تصحيح
 عدم جواز قبض من يؤوله مع عدم غيبة الأب وبه جزم صاحب البدائع وقاضيان وغيره من
 أصحاب الفتاوى صحهوا خلافه وهو تصحيح جواز قبض من يؤول الصغير ولو مع حصة الأب
 وكن على ذكره قاله العلامة قاسم من أنه لا به دل عن تصحيح قاضيان لأنه أجل من يعتمد على
 تصحيحه فإنه نقيب النفس ولا سيما وفيه هنا تقع للصغير وبشبهه حصة قبول الصغير بنفسه إذا كان
 ميلا ولو كان الأب حاضر أو أيضا قد وجدت دلالة تقويض الأب أمور المعنى إلى من يؤوله كإثباتي
 في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذه الأقول ولا سيما وقد صحح بالفظ الفتوى
 وهو آكد كذا لفظ التصحيح وظاهر كلام الشارح اختياره حيث نقل تصحيحه عن البرجسدي
 مستند ركاع في ظاهر عبارة المصنف فقامل عند الفتوى وانما كثرت من التذول لأنه واقعة
 الفتوى وبعض هذه التذول نقلت من خط ملا علي الترمكاني واعتقدت في عزه وأعلمه فإنه
 ذنب ثبت رحمه الله تعالى كذا بخط سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله لكن متنه بمحله) أي
 الجواز أي كون الام والاجنب أهم القبض مع وجود الأب بقيه ما دعى الذي هو القبض مع
 خصوص الحضور لأن الحضور من أفراد الوجود (قوله بوصول ولو) أي بسبب وصول قول
 المصنف ولو مع وجوده (قوله بامه والاجنب) الجارية متى بوصول يعني بمحله ذارصل قول
 المتن ولو مع وجوده يسره بقوله وأمه واجنبه أي بقبضه ولو مع وجوده لكنه خلاف
 ظاهر المتن وخلاف ما أوجهه المصنف في شرحه بأن وصله انما هو بقبضه فقط منقطع عن قوله
 وأمه واجنبه (قوله أيضا) أي بوصول بقوله ولو بميزا (قوله وصح رده) أي رد المعنى وانظر حكم
 رد الولي والظاهر أنه لا يصح حتى لو قبل المعنى بعد رد وليه صح وهل يكره ذلك لأنه لا مصلحة فيه
 الظاهر نعم ط (قوله لها) أي لاهبة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المحجور صحيح كافي
 رض المتدعي حيث قال فيه وهب لعبد محجور رخصه فالقبول والقبض له لأن ذلك نافع للمولى
 والعبد ما لا يشاء كالاختطاب والمالك للمولى وكذا المكاتب لكن لا لما كالمولى انتهى قلت
 ولم يذكر الرد والظاهر أنه لرد أو أطلق حصة قبول منه فشمهل ما إذا كان الأب حيا أو ميتا كافي
 الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير شيئا ليس له أن يرجع فيه وليس للأب التفر قبضاه وفي
 الخانية ويبيع الناضى ما وهب له - غير حتى لا يرجع لو أهب في هبته - وهو مخالف لما
 تقدم عن المبسوط وبقي في كلام الشارح من الخانية وكذا في باب الرجوع في الهبة مع التكلم
 على ذات وقيد بالهبة لأن المديون لو دفع ما عليه لاصي ومصلحة لو دفع الجرة إليه لا يصح واقاد
 أنه لا تصح الهبة للصغير الذي لا به قل ولا تتم بقبضه وشارب لاقه إلى أن الموهوب له لو كان
 مديونا للصغير نعم الهبة وبه قط لاين كافي الخانية (قوله حنات المعنى) أي فنبات عليها
 وترفع درجاته فلا ذنوب عليه - حتى تكفر به أو هذا هو المعتمد وقيل لو ادب عليه فهو -

لكن متنه بمحله بوصول
 ولو بامه والاجنب أيضا
 نامال (وصح ردها)
 كقبوله) سراجيه وفيها
 حنات المعنى

قال اشارح في كتاب المازون عند قول المصنف وان اذ لصبي الذي يعتل البيع والشراء وانه
الح المواد بالولي وله التصرف في المال وهو ابوهم ثم وصى الاب بنجد له ابوايه ثم وصى جد
ثم الولي ثم القاضي ووصى الثاني اه مري الذين تقدم ان الذي تصرف في ماله تسعة
الاب والجد والقاضي ووصيه ووصي وصيه ووصيه ان قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه
ثم رأيت صاحب الهندية نقله عن غاية البيان ط ومرفقيل لو كلف في المصومة (قوله)
وعند عدمهم ولو بالقبضة المقطعة (قوله) يتم قبض من يعوله) لان له ولاية التصرف النافع
اشوت يدهم عليه حتى لا يكون اقبرهم ثم وصى من ايدهم فمكافوا الحق بقبضه وتحصيل المال من
ضروقات - فظاه اصرفه في قوته وما يوسه ط (قوله) ولو لمات قطا) لان له ولاية التصرف النافع
ايضا (قوله) لو في حجرهما) بالفتح والكسر والجمع حيد وصاح رجلا الانسان ضمنه وهو ما دون
ابطه الى السكنع ومعنى كونه في حجره انه في كنفه ومنه قوله اه ابوالسعود عن الحوي وفي
الكشف الحجر المكف والتمرية ط (قوله) والا) أي ان لم يكن في الحجر لا يتم قبضه وان كان
ذارسم محرم منه مخ (قوله) قل الفصل) أي تحصيل المال وهو بيان لقين (قوله) لانه في
النافع لمحض (أي لانه بهل في التصرف النافع الذي لا يحقل ضررا كالمباغ فيه فتنظر اليه
وجاز تصرف الولي في هذه الحالة انظاره ايضا حتى يمتنع له بسبب تحصيل النفع بطريقين (قوله)
حتى لو وهب له اعي) تفريع على التقييد بقوله النافع (أقول) وكذا الوهب له تراه في داره لا بهم
وقبل ان كان يشترى ذلك منه بنى فانه يصح قبوله ولا يردوان كان لا يشترى وبالمزمة مؤنة النقل
ونفقة العبد فانه يرد في جامع المغار للاسترواق (قوله) لكن في البرجندى) استدلال على
قوله وعند عدمهم ح (قوله) وظاهر القهستاني الخ) حيث قال كاجاز قبض هبة الابن في طفل
عن يريه من الجد والاخ والام والام او وصيه أو اجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا وكان
ابوه حاضرا في هذه الصورة على ما قالوا منهم مخرا الاسلام وقال بهم لم يجوز قبض غير الزوج
حال حضرة الاب والاول المختار كما في المصنفات انتهى ونقل صاحب الهندية عن الثانية انه
الصحيح وانه يقتضى عن الفتاوى الصغرى اه والوصى كالأب والام كذلك الوصى في عياله
ان وهبت له او وهب له تلك الام القبض وهذا ان لم يكن للصبي أب ولا جد ولا وصيه ما وذكر
الصدر ان عدم الاب القبض الام ليس بشرط وذكر في الرجل اذا زوج ابنته الصغرى من رجل
فزوجها تلك قبض الهبة لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التجريد
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلان الاب ووصيه والجد ووصيه غيبة المقطعة
جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الاربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير
في عياله أو لا سواء كان ذارسم محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الاربعة بقبض
من كان العبي في حجره ولم يجوز قبض من لم يكن في عياله بزيادة قال في البحر والمراء لا يوجد
المضور اه وفي غاية البيان وذلك لام وكل من يعوله الصغرى حذور الاب وقال بعض
مشايخنا يجوز اذا كان في عياله م كلزوج وعنه احد في المتن بقوله في الصحيح انتهى وذلك
الزوج القبض له ما مع - حذور الاب بخلاف الام وكل من يعوله اعيان الزوج فانهم لا يمكن كون
الابعد موت الاب وغيبته غيبة مقطعة في الصحيح لا تصرف هو ولا غيره ولا يتقوى

الغلاصة

الضمان لا تصح البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا كان كذلك
 لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بدم من تجديده قبض اه (قوله وهبة الخ) هو من
 اضافة المصداق الى فاعله أي ان يمين من له الولاية على الطفل الطفل يتم بالقبض ولا يفتقر الى
 القبض لانه هو الذي يقبض له فيكون قبضه كقبضه وصار يمين وهب لا خريشا وكان الموهوب
 في يد الموهوب فانه لا يحتاج الى قبض جديد كما مر قبيل هذه المسئلة (قوله في الجملة) أي وان
 لم يكن له تصرف في ماله وقوله على الطفل أخرجه الولد الكبير فان الهبة لانتم الاقبضه ولو
 كان في عياله ولا يملك المولى قبض ما وهب له به المحجور و إذا قبضه العبد ماله المولى لانه
 كتب عبده ط (قوله فدخل الاخ) الاولى نحو الاخ لانه ياتي من ان الام والمعتق بمن يوهله
 لوفى بحجرهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان للتصورية ولا ضرورة مع حضوره والمراد
 به عدم الاب ما دام الغيبة المقتطعة فادعى الجور واذا الموانع ان قبض غير الاب مشروط
 بشرطين عدم الاب وكون المصغر في عياله والظاهر ان القول الصحيح الثاني في أنه لا يشترط
 عدم الاب في الهبة اصادرة من الاجنبي ياتي هذا او اراد الاب من له ولاية التصرف في ماله
 ط (قوله يتم بالقبض) أي بالايجاب فقط بحيث يبرأ به المشرع ولو ارسل العبد في حاجة أو كان
 أبقا في دار الاسلام فوهبه من انبسه صححت ولو لم يرجع العبد حتى مات الاب لا يصح ميراثه من
 الاب تارة ثانية لكن يعكر على صحة الهبة في الاقبض ما قدمناه من انه لو سقطت أو أوفت فوهبها
 لرجل وسقطت على قبضها وطلمها فطلب وقبضها فالحاقه به باطل لان في قيامها وقت الطلب
 خطر او وجهه ان لا يبق في وجوده خطر اللهم الا ان يجعل على ما اذا علم بوجوده وقت الهبة
 اولان يدا المولى باقية عليه حكما اقيام يدا هل الدواعية فيقبضه ويريد غلبتهم ان دخل فيها
 ولو وهبه به مدخوله فيها لم يجز ذكره النمر احي في باب استبدال الكفار تماثيل و اذا وهب أحد
 طفل يتي أن يشهد وهذا اذا علمه يشهد عليه الاشهاد لتحرز من الجور بعد موته والاعلام
 لازم لانه بمنزلة القبض بزينة وباتي قريبا (قوله لو اوهب ماله) اذ لا يصح تملك الجاهل
 كتهو بهت شمس مالى وباتي في قوله وضع واحد ايا الختان بين يدي الصبي الخ وهل يشترط
 فيه أن يكون محمورا مقسوما كما هو الشرط في الهبة أو يقال انما يشترط ذلك لاجل تمام
 القبض وهذا مقبوض لولى القبض فلا يشترط الى ذلك اظاهر نعم لان من أودع انسانا داره
 لكبيره وسأله اباها ثم وهبه فمقتطع ان تصح الهبة مع انه مقبوض به يده وان كان قبضا
 غير كامل قال محمد رحمه الله تعالى كل شيء وهبه لابنه الصغير أو شهد عليه وذلك الشيء معلوم
 في نفسه فهو جائز والامتنان يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط لازم فان الهبة تتم بالاعلام
 تارة ثانية (قوله وكان في يده أو يدمودعه) وكذا في يده مستعير لانه متاجر وعاصبه أو امرئته
 أو المشتري منه بشرافا قد بزانية قال الطحاوي واحترز عن ذكر أي كونه في يده أو يده ودعه
 عما اذا كانت في يد الفاصب من الولي أو المرتن أو المتاجر حيث لا يجوز الهبة له لعدم قبضه
 لان قبضه لا نفسه هم اه واستظهر السامع اني انه اذا انقضت الاجارة وارادت الفصبة تتم
 الهبة كما تم في نظائره (قوله والاصل ان كل عقد الخ) منه بيع الاب ماله لابنه الصغير اه
 خيرة وتارة ثانية والاولى ان يقول ويكفي الايجاب وحده والاصل الخ (قوله وهو أحد أربعة)

وهبة من له ولاية على الطفل
 (في الجملة) وهو كل من يوهله
 فدخل الاخ والاهم
 عند عدم الاب لولى عاهم
 (تم بالقبض) لو الموهوب
 ماله وما كان في يده أو يده
 مودعه لان قبض الولي ينوب
 عنه والاصل ان كل عقد
 يتولاه الواحد يكتفى فيه
 بالايجاب (وازهوب له
 أجنبي يتم قبض ولية)
 وهو أحد أربعة الابن
 وصيه ثم الجد ثم وصيه
 وان لم يكن في حجرهم

الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه ويده ثابتة فيه. وأما اذا كانت
 في يده عارية أو امانة فتشكل لان يده المالك لكن المالك يمكن عاملا للمالك هذه الهبة اعتبرت يده
 الحقيقية. زيالي. واعلم ان في قول الزباني في غير امان اشارة الى ان العين الموهوبة
 تكون مضمونة في يد الموهوب لاعتبارها أوقفتها احتمالها اذا كانت العين مضمونة بغيرها
 كالبيع المضمون بالثمن وكالهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد عقد الهبة
 ومضى وقت يمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا تصح
 البراءة منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجب القبض
 المصحق بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض آخر غاية عن شرح الاقطع (قوله لانه حينئذ) أي
 حين اذ قبل عامل لنفسه أي بسبب وضع يده على ما حكم قوله والاصل ان القبض اذا اتى
 كان كانه موهوبة فاعادة فاعادة كالاداء القبض امانة فيصح من غير قبض مستأنف
 أو غصب شيئا بعامه المالك منه (قوله واذا اتى) كان غصبه منه وأخذ ثم رده منه (قوله
 ناب الاعلى عن الادنى) أي ولا يحتاج الى قبض فتاب المقصود عن قبض الهبة لان في الاعلى
 مثل ما في الادنى وبادة واما في الادنى ما في الاقوى وكذلك لو كان مقبوضا في يده بطريق
 البيع القاسد لانه قبض ضمان أما المبيع فاسد اذ فانه يملك بقبض الضمان كالمالك في يده
 مقصود باقبل الشراء القاسد ولا يقبض بقبض الامانة لان قبض الامانة دون قبض الضمان
 فلا يتوب منه (قوله لانه) وهو ان قبض الامانة لا يتوب عن قبض الضمان كما في البيع
 والرهن بقبض الوديعة مع قبض الهبة بقبض امانة لان قبض امانة ومع قبض الضمان
 يتفيران لانه قبض ضمان فلا يتوب الاول عنه كما في الحيط ومنه في شرح الطحاوي يمكن ليس
 على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمهرن المضمون بالدين لا يتوب
 قبضه عن القبض الواجب كما في المستصفي ومنه في الزايد في المودع احتاج الى
 قبض جديد وعامة في العمادى فهو متأنى قال الاقطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين
 الموهوبة اذا كانت في يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها بعد الهبة من
 غير تجديد قبض استحسانا لا لقيام وجه الاستحسان ان الهبة تقف صحتها على مجرد القبض
 فلا يلتفت الى قبض بصفة وتجرد القبض موجود عقب العقد فصحت الهبة ولا يشبه هذا بيع
 الوديعة عن من في يده لان البيع يقتضى ميعاد مضمون وقبض المودع عقب العقد قد قبض
 امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخلية بينهما وبين الوديعة وأما اذا كانت العين
 في يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة بغيرها أو بغيرها كالعين المقصودة
 والمقبوضة على وجهه المضمون فانه يملك بالقبض ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض
 الذي تقفه الهبة قد وجد وبادة وهو الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه الا ترى أنه
 لو أبرأ القاصب من ضمان الغصب جاز ومقط فصارت الهبة براءة من الضمان في قبض من
 غير ضمان فتصح الهبة وان كانت العين مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن وكالهن
 المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف بعد الهبة وهو ان يرجع الى الموضع الذي فيه العين
 ومضى وقت يمكن من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا

لانه حينئذ عامل لنفسه
 والاصل ان القبض اذا
 بقبض امانة
 الاخر واذا اتى
 الاعلى عن الادنى لانه

(قوله ظاهر الدرر نعم) فانه قال وكذا يجوز جهة التناهدون العروة اذا اذن له اى للموهوب له
 الواهب في نفسه ووجهه ارض فيه ازرع دونه اى دون الزرع وتخل فيها تروى اى دون التروا اذا
 امره اى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجد اذ في التمر لزوال الشئ فقال الموهوب بملك
 الواهب انتهى بتصرفه فاذا عزمى زاده انه صحيح في الاول دون الاخيرين فانه لا يصح فيه ما
 مطلقا لانه منقول له افعال خاصة فكان بمنزلة المشاع الذي يشمل القسمة فلا تتم بدون الانفراد
 والحيازة نعم الحكم صحيح في عكسه ما اورد به زرع بدون ارضه ووجهه غير بدون شجرة فانه يصح
 استحسانا ان امره بالحصاد والجد اذ هو له انتهى وعلى كل فاذ كره الشارح صحيح وبمقتضى
 زاد في القمى ط (أقول) ويحتمل ان الشارح فهم من قول الدرر حتى اذا فصلت هذه الاشياء
 عن ملك الواهب وسات صحت هبتها كما في المشاع ما اذا فصلها الواهب أو الموهوب باذنه وقال
 الخبير الرولى في حاشيته على المنع قوله ولو فصله وسلمه اى الواهب ولو فصله الموهوب له بغير اذن
 الواهب لا يملك الا به بعد جديد اه فقوله بغير اذن الواهب انه لو كان باذنه كان كصفه نفسه
 ويحتمل انه اخذ المشارح من العبارة التي ذكرناها اولاعن الطعطارى وكان الشارح رأى انه
 لا فرق بينهما ما وان كانت العلة التي ذكرها في الدرر لا تجري هنا لانه عال بالمانع الاشتغال بملك
 الواهب فاذا اذن بالحصاد والحصاد فعل الموهوب لذلك زال المانع بخازت الهبة وهنبا قال
 المانع هو شبه الشروع فاذا زال بالذن المالك زال المانع واقعه اعلم قال في الثانية ولو وهب زرعاً
 بدون الارض او غير بدون الخصل وامر بالحصاد والجد اذ فعل الموهوب له ذلك جاز لان قبضه
 بالاذن يصح في الجلس وبعده اه ومثله في الحامدية عن جامع الفتاوى وهو نظير ما فهمه
 الشارح اولا (قوله حيث لا يصح أصلاً) أى سواء افرزها وسلمها اولا درر (قوله لانه معدوم)
 قال في الدرر لانه في حكم المعدوم وسره ان الحنفية استباحات وصارت دقيقة وكذا غيرها وبعد
 الاستحالة هو عين أخرى على ما عرف في القصب اه وأما الوصية فتجوز بغير هذه الاشياء لانها
 تجوز بالمعدوم كما ذكره العيني (قوله فلا يملك الا به بعد جديد) لانه بعد الاستحالة عين أخرى
 بخلاف المشاع لانه محتمل لملكه لانه لا يمكن تسمية ما اذا زال المانع جاز درر ومنه (قوله
 وملك بالقبول) اعلم ان شرط القبول نفا لانه اذا لم يوجد كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضاه
 لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز ان يقع الملك للموهوب له بغير رضاه لما فيه من توهم الضرر
 بخلاف ما اذا وهب عبد لله لم يكن في يده وامره بقبضه فانه يصح اذ قبض ولا يشترط القبول
 لان العبد امير في يده حال الهبة فكان الموهوب له محتسباً لى احداث قبض حتى يملك الهبة
 فاذا أقدم على القبض كان ذلك اقداماً على القبول ورضاه منه بوقوع الملك له فيملكه (قوله
 بلا قبض) أى بان يرجع الى الموضع الذى فيه الميزون تقضى وقت يتمكن فيه من قبضها
 فهو تامنى (قوله لو الموهوب في يد الموهوب له) لان القبض ثابت فيها وهو المشرط سواء كانت
 في يده امانة أو مضونة لان قبض الامانة يتوب عن مثله لاعتن المضنون والمضنون يتوب عنهم
 والاصل انه متى تحققت القبضان نأب أحدهما عن الآخر وان اختلفا نأب الاقوى عن
 الاضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب مضموماً في يده كالقصب والمهرمون والمقبوض
 على سوم الشراء لا اشكال فيه لانه لان القبض فيه حقيقة وكما في غير اعم الضمان بمجرد قبول

قوله انه له بشئ لانه او
 نحو ذلك

ظاهر الدرر نعم (بجواب)
 دقيق في برودن في عدم
 وجه في ابن حيث لا يصح
 أصل لانه معدوم فلا
 يملك الا به بعد جديد
 (وملك) بالقبول (بلا)
 قبض جديد لو الموهوب
 في يد الموهوب له (ولو
 بغير امانة)

ثم ان صدر الشريفة وابن الكمال هما من اهل البيت فاما هذا المذهب والاصل ان صدر الشريفة جعل المذهب هو الشيوع المقارن لان الشيوع الطائري كما اذ هو بخر جمع بالهض الشائع واستحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدور المصنف حيث قال في الدرر اقول عدم صورة الاستحقاق من امثلة الشيوع الطائري غير صحيح والصحيح ما ذكر في القصولين والكافي وعبارة القصولين ان الشيوع الطائري لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو ان يرجع بعض الهبة شائعا ما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لطائري كذا ذكره شيخ الاسلام ابو بكر في المحط اه (قوله كشاع) قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لامتثاله للشيوع في شئ منها لكنني في حكم المشاع حتى اذا قصت وسلت صح قال الله لم يزل في اقول لا يذهب ذلك انه لا يلزم ان ياخذ حكمه في كل شئ والارزاق ان لا يتجزأ هبة الخلل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما انه انما من جزم من المشاع وان في الاول لم يكتف به ملك فلا تقع هبته ولومن الشر بذلك لان القبض الكامل لا يتصور وما نحو الخلل في الارض والشر في الفضل والزرع في الارض لو كان كل واحد منهما الشخص فهو ب صاحب الفضل فله كله لصاحب الارض او عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما هو متميز عن الآخر فيصح قبضه بتمامه ولم ار من صرح به لكن يؤخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع انما يتصور وقت القبض لا وقت العقد وهذا قد قدم عن الصيرفة لوهوب نصيبه من الدار بشر بكمه ارمي شئ يحقل القصة فانه يجوز اجاعا وفي فتاوى الزاهد القاني لوهوب النصف من شئ بكمه من دار لم يجز وقيل يجوزها واختار راجعت الصيرفة فرائده قال وفي فتاوى زين لوهوب النصف من شئ بكمه الخ فاذا كان هذا في المشاع فما بال في المتصل الممكن فصله ولا ادرى ما يمنع من ذلك ولكن النقل اذ اوجب له هبة ما معه الا ان لم يسم اه (أقول) ومثال مشاع يقبل القصة كتصف دار كبيرة ويرجع صيرفة مئة ونحوهما مما سبق من الامثلة وانما اورد النظائر لاهتمام القادة ولا تنبيه على ان الحكم فيها بطريق الاولى كما هو حال التنبيه ظاهر غاية القباوى فيكون من قبيل تشبيه احد المتساويين في الحكم بالآخر والاول هو الظاهر قال في العمادة الهبة للابن في الضرع في رواية لا تجوز وفي رواية تجوز اذا سلمه على الحلب انتهى وفي التاترخانية هبة الابن في الضرع لا تجوز في احدي الروايتين من كتاب الهبة وان ساءط على الحلب هو الصحيح اه (عل هبة عدم الجواز لان الحلب يقبل التفاوت فيؤدي الى التنازع على ان القبض لم يوجد اذا للابن في الضرع عدم الهبة وهو متصل بملك الواهب هذا وقال في الكافي لوهوب زرع في ارض او غمر في شجرة او حامية في سيف او بناء في دار او قنطرة من صير واهم بالحصاد والجد اذا زرع والنقض واليكيل وفعل صح استحصانا ويجعل كانه هبة بعد الحصاد والجد اذا ونحوهما اه (عل وجه الاستحسان ان الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا يؤدي الى التنازع هذا فيكون حكمهما في جراه الا انه لما كان اتصال كل منهما بملك الواهب خلفه عدم قبيل المشاع فتأمل (قوله ولو فصله وماه جائز) انما جاز في الابن وان كان في وجوده شك لانه قد يكون ريحا ودعائه حج جانب الوجوديات تصرف فيه فانه بائنه الفصل في وجوده بغير خلاف هبة الخ ل فانه لا يصح توليه بعد الولادة لعدم اكمل التصرف وقت الهبة

لا نه كمناع ولو فصله وناه
(جاز) لزوال المناع وهل
يكفي فصل المروء له باذن
الواهب

يكون مالكا وضايفا انتهى ونظر فيه الشيخ شاهين بان المقبوض في البيع القاسم مملوك
 بالقبض مضمون بقبضه فلا يبعد كون الشخص مالكا وضايفا فكان الجواب مستقيما
 وكان القول بالضمان متجها حتى على قول من قال بملك الموهوب فاسدا ١٥ ذكره أبو السعود
 وفيه ان هذا قياس مع الفارق فان المبيع قاسم فله قبض في عقد معاوضة فلا بد من
 القبض وقد افينا المن لعدم الصحة وأوجبنا القيمة عوضا لالزم أخذ معاوضة لملكه اوضة
 بلا عوض أما المتبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض أصلا وقد قال القائل
 بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض أما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف
 في شرح المتن وقيل على كذا قبض لكنه ملك خبيث وبه بقيت ههنا في عن المضمرات يكون
 موجبه التصديق بقبضه ههنا كما قبض به في نظائره فليتم تأمل و ينقرع على القول بثبوت
 الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في البحر عن الاسماعي من انه اذا وقف الارض التي وهبت
 له هبة قاسم وصح وعلمه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين من عدم الاماميين
 الاستعسوف والعمادى وفي أبي السعد وعن القهستاني ولا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة
 القرابة فكذلك اغبرها من الموانع انتهى ويؤيد ذلك ايضا ما قدمناه من الخبرين ونور العين
 فلا تنه (قوله من تمام القبض) أى كون القبض تاما (قوله لا طارئ) بالهملز لانه حدث
 بعد وجود القبض وتمام الهبة فلا يؤثر شيئا (أقول) ومعه مال وهب دارا في مرضه وليس له
 سواها ثم مات ولم تجز الورثة الهبة بقيت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما صرح به في الخاتمة
 (قوله كأن يرجع في بعضها شائعا) فإنه لا يصدقها اتفاقا ونظيره ما قالوا ان الرد لا تبطل التيمم
 لان الاسلام شرط لوجود التيمم التي هي شرط لصحة التيمم فاذا صح التيمم بوجود شرطه وهو
 التيمم من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذلك والعيان بالله تعالى لم تبطل تيممه لانه قد تم بوجود
 شرطه وكذلك هنا الشائع لا تصح هبته فاقد شرطه وهو القبض الكامل فاذا وهب غير الشائع
 وقت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشيوع بعد استيفاء شرطه ولم يبق الا مجرد الملك
 للموهوب في الهبة والشيوع لا ينافي الملك كما ان الكفر لا ينافي رفع الحدث فكان التيمم
 لا يبطل بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطر والشيوع بعد تمامها (قوله حتى لو وهب الخ)
 وهذا بخلاف ما اذا وهب دارا بعتاها وواسلها فاستحق المانع صحته في الدار اذا بالاستحقاق
 ظهران يده في المانع كانت يد غصب وقد تقدم ان الهبة المشغولة بملك الغير تصح بخلاف
 المشغولة بملك الواهب وانما تبطل الهبة في مشغولة وانما خانت مسئلة الدار والمانع لان الزرع
 مع الارض يحكم بالاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع
 فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي ددر ويدل لهذا التعليل قول المؤلف
 الا في كشاع قال في الخاتمة والزرع لا يشبه المانع (قوله لا يستحق البعض الشائع) أى حكا
 كما علمت (قوله اذا ظهر باليمين الخ) انظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر انه
 لغو لانه أقر بملك الغير وما أقر به الموهوب له والظاهر انه يعمل باقراره فثبت الزرع لصاحبه
 وهل تبطل الهبة بغير ط (قوله فيكون مقارنا لها لا طارئا) هذا الذي في الظهيرية والذي
 في دعوى النهاية والكرمان جعله من الطارئ قال القهستاني فاعل في المسئلة نواتين وبه

(والمانع) من تمام القبض
 (شيوخ) (مقارن) للمقد
 (لا طارئ) كأن يرجع في
 بعضها شائعا فإنه لا يصدقها
 اتفاقا (والاستحقاق)
 شيوخ (مقارن) لا طارئ
 ففسد الكل حتى لو وهب
 أرضا وزرعها وهما
 فاستحق لزراع بطلت في
 الارض لاستحقاق البعض
 الشائع فيما يحتمل القسمة
 والاستحقاق اذا ظهر باليمين
 كان مستندا الى ما قبل
 الهبة فيكون مقارنا لها
 لا طارئا بخلافه صدر
 الخبر بعبارة وان تبعه
 ابن الكمال فتنبه (ولا تصح
 هبة البعض في فرع وصف
 على غنم ونخل في أرض
 وتجرى في غنم)

الجوهرة والجرونة قل عن المستفي بالعين المهمة أنه لو باعه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن
 الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك فيه إلا عند أداء العوض نص عليه محمد
 في المبسوط وهو قول أبي يوسف إذا الهبة تنقلب عقد مأمومة اهـ وذ كر قبله هبة المشاع
 فيما يسم لا يثبت الملك عند أبي حنيفة وفي القصة ثانيا لا يثبت الملك وهو المختار كما في المضمرات
 وهذا مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح اهـ بحيث علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد
 وزود عن أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه العمل وان صرح بان المني به خلافه ولا سيما أنه يكون
 ملكا خبيثا كما يأتي ويكون مضمونا كما علمته فلا يجزئ في فعل الموهوب له فاعتقه وما غا
 أ كثرت العقول في مثل هذه لكثرة وقوعها وعدم ثبوتها كثر الناس للزوم الضمان على قول
 الخالف ورجاء الدعوة نائمة في الغيب (قوله بالقبض) لكن لا كما خبيثا به يبقى قهس متاني
 أي وهو مضمون كما علمت آنفا فتنبيهه (قوله به يفتي) قال في الهندية هبة المشاع فيما يبيع
 القصة لا تجوز سواء كانت من بشر بك أو من غير بشر بك ولو قبضها أهل يبيعها الملك ذكر حـام
 الدين رحمه الله تعالى في كتاب الواقعات ان المختار أنه لا يبيع الملك وذكر في موضع آخر أنه
 يبيع الملك لا كما فاسد او به يفتي كذا في السراجية اهـ (قوله ومثله في البرزانية) عبارتها وهل
 يثبت الملك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يثبت الملك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها فاسدا
 وبه يبقى ونص في الاصل أنه لو وهب نصف داره من آخر والمسا إليه فباعها الموهوب لم يجز
 وأنه لا يملك حيث ابطال المبيع بعد القبض ونص في الفتاوى أنه هو المختار اهـ ورايت يخط
 بعض الافاضل على هامش المخ بعد ذلك رأيت تراه في رواية افادة الملك بالقبض والافتاء
 به الى بعض الفتاوى فلا تمارض رواية الاصل ولذا اختارها قاضيان وقوله لفظ الفتوى
 الخ قد يقال يمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل سياق البرزاني فإذا تأملته تنقضي
 برهان ما دل عليه الاصل اهـ (قوله على خلاف ما صحه في العمادية) اي عن الامامة بالقبض
 هو المختار (قوله لكن لفظ الفتوى) استدراك على ما يستفاد من قوله ما صحه في العمادية
 من ان القولين واهو حيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرزانية
 لانه قال وبه يفتي وهو أكد من الصحيح الذي في العمادية فحينئذ لا يمنع الرجوع به بدعيه
 لتعلق حق المشتري به كاتقدم نبره في البيع الفاسد (قوله مع بقية أحكام المشاع) من
 يه فانه جائز فيما يبيعهم وما لا يبيعهم ومن اجارته ومن اعارته وغير ذلك كما قدمناه قريبا (قوله
 قال في الدور) نعم عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة
 العيصية والفاسدة وأثبت أي في الفاسدة الرجوع وقال الامام الاسـمروشي والامام
 حماد الدين هذا الجواب مستقيم أ ما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة
 فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلان المقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على
 مائة قروفاذا كان مضمونا بالقبض بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيقول الرجوع
 والاسترداد انتهى (قوله وتعليقه في الشربة ليلية) حيث قال قوله وأما على قول من يرى
 الملك فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر لان قوله فلان
 المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون متبعا ليعلى القول بعدم الملك والافيد

بالقبض وبه يفتي ومثله
 في البرزانية على خلاف
 ما صحه في العمادية لكن
 لفظ الفتوى أكد من لفظ
 الصحيح كما بسطه المصنف
 مع بقية أحكام المشاع
 وهل للقریب الرجوع
 في الهبة الفاسدة قال
 في الدور نعم وتعليقه
 في الشربة ليلية بأنه غير
 ظاهر على القول المنقضي
 به من أخذتم الملك بالقبض
 فليحفظ

على الطلاق المانع وهي موضوعة لنقل المذهب كما قاله كمال هو المذهب فوجب العمل به
 سواء ظهر وجهه أو لا لان المقلد علمه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على داليله أو لا والله تعالى
 أعلم (قوله ولو هبة لشريكه) لو وصية أي ولو كانت الهبة لشريك الواهب (قوله أو لأجنبي)
 الأولى اسقاطه لانه مضمون من لو لا خلاف فيه انما الخلاف في الشريك كما هو باني (قوله
 اعدم تصورا قبض الكمال) أي فيما يتصور فيه (قوله كما في عامة الكتب) وصرح به الزبلي
 وصاحب البحر مضع (قوله فكان هو المذهب) اجمع لاستلزامه الشريك كما في المنع (قوله وهو
 المختار) الظاهر من عباراتهم اعقاد الاول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام الى ابن ابي ليلى بعد
 ما حكى الاطلاق عن اهل المذهب وفي مؤيد زاده وب مشاعا ينقسم اشريكه لا يجوز خلافا
 لابن أبي ليلى اه قال الرملي ويحفظ الموافق يعني صاحب المنع بازاه اما موصوثة ولا يخفى
 عليك انه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو امرأته أو ولد
 بان يقسم مع شريكه كل ذلك تنميه الهبة كما هو ظاهر من عذده أدنى فقهه كامل رملي (قوله صح
 لزوال المانع) وهو الاشاعة فان زالت بالقسمة والتسامح كان له عاجزا عن القبض الكمال
 الذي تنميه الهبة ومعناه انما انقلب بذلك لأن الصحة متوقفة على القسمة ولو كان شرط الصحة
 لا يخرج الى تجديد العقد يجوز زيادة (قوله ولو سلمه شائعا) بان سلمه الكل (قوله لا يملكه) اعدم
 وجود القبض الكمال فيما يتصور فيه (قوله فيصنفه) أي بعد اطلاقه ويجب عليه من قبضه
 ولا يتمتع الرديعه لعدم نفاذه (قوله لكن فيها من القصور انا الخ) قال في الترخاينة بعد نقل
 هذا القول وفي السراجية وفيه بقى اه ومع افادتها للملك يحكم بنقضه الفساد كالبيع
 الفاسد ينقض له تأمل رملي (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهر ان هبة المشاع غير (القسمة فاسدة
 مع انما صحيحة غير تامة) ولذا قال الشافعي قوله لانه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظاهره كما ترى
 بشور بعد الهبة وقد قدمت قريبا ان الاصح انما صحيحة غير تامة لا فاسدة كما قال به بعض
 مشايخنا والله تعالى أعلم اه ويدل عليه كلام صاحب البحر المتقدم وبعبارة الهندية الاقمية
 تفيد ان الفتوى على الفساد طه قال في الفتاوى الطبرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية
 قال الزبلي ولو سلمه شائعا لا يملكه حتى لا يمتنع تصرفه فيه فيكون مضمونا عليه ويتقد فيه
 تصرف الواهب كره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم ماله وذ كره عصام انما انقضى
 المالك به أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك عنده هذا البعض اجمع الكل على ان
 الواهب استرداد ما من الموهوب له ولو كان ذارحم محرم من الواهب قال في جامع القصولين
 راضن الفتاوى التلضي ثم اذا هلكت انقبت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه
 اذا الفاسدة مضمونة على ما حر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرقبيل
 الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيما يكون لوارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد
 وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفساد اذا مات أحد المتبايعين فلو ورثته نفذه لانه مستحق الرد
 ومضون الهلاك ثم من المقررات القضاء بقصص فاذا اولى السلطان قاضي البقضي بذهب أي
 حقة لا يمتنع مضاه بذهب غيره لانه معزول عنه بخصيصه فالحق فيه بالرعية نص على ذلك
 علما ونا رحمه الله تعالى اه فاني الطبرية وافق به في الحامدية ايضا والتاجية وبه جزم في

ولو هبة لشريكه أو لأجنبي
 اعدم تصورا قبض الكمال
 كما في عامة الكتب فكان
 هو المذهب وفي الصيرفة
 من الثاني وقبل يجوز
 لشريكه وهو المختار فان
 قسمه وسلمه صح لزوال المانع
 ولو سلمه شائعا لا يملكه فلا
 ينقد تصرفه فيه فيصنفه
 ويتقد تصرف الواهب
 درر لكن فيها من القصور انا
 الهبة الفاسدة تفيد
 الملك

وانتفاع فيما يخصه وان بقي فائدة بقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحام والحامدا
والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بهد القسمة موضع
بعل فيه وان كان فيه قسم خزانة التتاري ومثله في الخلاصة والبرازة انتهى (أقول) وعليه
فيمنعني ان يقيد الحام بالبيت الصغير خلافا لما فهمه الحلي من ان الحام لا يقسم مطلقا ونسب سبدي
لوالد رحمه الله تعالى الحام الكبير بما اذا كان له خزانة والرحى بما اذا كانت ذات حجرين
فتأمل وانما يصح فيه الهمة لان القبض لا يتصور فيه الا بالقبض الناقص وهو قبض الكل
فاكتفى به قال في الجهرية المشاع فيها لا يقسم تقيد الملك للموهور على وجهه لا يستحق
المطالبة لقسمة لانها لا تمكن وأما الماينة فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقدمنا
قريبا ان التمايز يجب ويجرى فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشر كراهة بما فيها لا يقسم نص
عليه في عامة الكتب فلا تنس في الجبر ويشترط في هبة المشاع الذي لا يحقله أن يكون
قد راعاه لما حتى لو هو بغيره من عبد ولم يعلم به لم يجز لانها لا تجب له في المزرعة اه قال في
الهندية لو هو بغيره من عبد ولم يعلم به لم يجز فان علمه الموهور به فيبقى أن يجوز منه الامام
دونه ما وفيه اقبل ذلك جميع ما أملا لك فلا تنس كون هبة لا تجوز بدون القبض وفي منته
المقتى قال وهبت نصيبى من هذه الدار والموهور له لا يعلم كم نصيبه هبت اه واهل انتفاع
جهاته لا تصح هبته كقولهم هبة ثلث شمان مالى أو من كذا فى النازخانية مثل ما فى المنتهى تأمل
(قوله كيت وحام صغيرين) الحد الفاصل بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتمل أن مالا يلقى
منته ما به بعد القسمة أصلا كهدية واحدة ودابة واحدة ولم ينتفع بها انتفاعا قبل القسمة
كالحام والطاحونة والبيت الصغير فان الانتفع وكل ما يوجب قسمة نقضه فانها لا يقسم
والا فما يقسم واختار الاول أكثر الشراح والثانى صاحب الذخيرة فاذا وهب درهمه ما صح
الرجلين لا يصح لان نصيب الدرهم لا يوجب نقضا فهو مما يقسم والصحيح انه يصح لان
الصحيح لا يكسر عادة فهو مما لا يقسم انتهى وذكره الشارح آخر الباب فتأمل (قوله لاننا لانتم)
لامر قهلهذا التحليل الابتذير وانما قيدنا المشاع لا يقسم لاننا الخ ط بل لو قال لانه لا يتلقى
القبض في مثل ذلك الا قبض الكل ولا تنس بذلك فيما يقسم الخ لكان حسنا وفي النهاية الهبة
فيما يقسم جائز ولو كان غير منبذ للمالك قبل تسليمه مقررنا (قوله لانتم بالقبض فيما يقسم
قال علماء زائدة المشاع فيما يحتمل القسمة لانتم ولا تقيد الملك قبل القسمة وبعض أصحابنا قال
انما فاسدة والاصح الاول كالهبة قبل القبض اه شاي عن الاتفاقى وأشار الشارح انه
انما شرط أن يكون الموهور مقدوما أو مشاعا لا يقبل القسمة لان الهمة لانتم الا بالقبض
والقبض انما يكون فى المقسوم وكذا فى المشاع الذى لا يقسم لان قبض كل شئ يحسبه والمشاع
الذى لا يقبل القسمة لا يكون قبضه الا مشاعا فاكفى به كذلك وتنتبه الهبة أما المشاع الذى
يقبل القسمة فانه يمكن تسليمه بعد قسمته ويكون قبضه كاملا فلا يكتفى بتسليمه مشاعا ولا بد
قابضه مع التسليم ولا فرق أن يكون وهبه لشريك أو لأجنبي خلافا لما فى الصغرى من
جواز من الشريك وذكرانه المختار ووجه ظاهر لتصور قبض الشريك لمعشروعه لان
نصيب الشريك يده فيمكنه قبض الشئ القص الثانى مشاعا ولكنه لما كانت عامة الكتب

كيت وحام صغيرين
لاننا (لا) تنم القبض
(فيما يقسم)

تجوز في الحالين جامع القضاوين وتعام تفاصيل المشاع وما يتعلق به فيه في الفصل المسمى
والثلاثين فراجع ان شئت وقدم بعض ما ذكرناه وما ياتي بعده من قال في البحر وأما عارته
فان كان من شريكه فهو جائز وان من أجنبي لا يجوز مطلقا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهي فاسدة على قوله فيجب أجر المثل على الأصح خلافا لما قال بطلانها في وجوب شريكها وأما
الشروع الطاري في ظاهر الرواية لا يثبت الأجرة وأما عارته بخاترة ان كانت من شريكه
والأفان سلم الكل فهي اعادة مستأنفة للكل واللايجبر وأما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم
أولاً من شريكه أو من أجنبي بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما رهنه فهو جائز عند أبي
يوسف خلافا لما ذهبوا فيه في حقه وان كان مما لا يحمله الخاترة اتفاقا وانتي الكتب يقول محمد
واختاره صاحب المصنف بل يقول أبي يوسف وأما رهنه بخاترة وتكون مع الشريك وأما رهنه
بخاترة كما اذا دفع اليه ألقا وقال خمسة مائة فرفض وخمس مائة شريكه كذا في النهاية فنهوا وأما غصبه
فمقصود قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صورا وأما صدقته فكذلك إذا
صدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الأصح وإذا عرف هذه الفقهية الشاع فيما لا ينقسم فتقدم
المالك للموهب بل على وجهه لا يستحق المطالبة بالقسمة لان التمكن وأما الماهية فلا تلج
في ظاهر الرواية لانها اعادة فان كل واحد منهم ما يصير معيار انصبيه من صاحبه والجبر على الاعارة
غير مشروع وفي رواية يجب وهو الذي يفيد كلام الزبلي لانها اعادة المناقعة والتبرع وقع في
العين فيكون الجبر على غير ما تبرع به فلا يبالى به وإنما المحذور لا يجبر في عين ما تبرع به وقال
قاضي زاد بعد نقل ان الماهية لا تلج مع عاتمه عن صاحب غاية البيان اهل هذا الجواب غير
صحيح لان التمايز يجب ويجري فيه جبر القاضى اذا طلبه أحد الشر كالا سيما فيما لا ينقسم نص
علمه في عامة الكتب وأما دعوى الشائع اذا ادعى رجل ثلاثة أمهم من عشرة أسهم من دار
وقال هذه الثلاثة أسهم من العشرة الأسهم من الدار لهدوثة ملكي وحقي وفي هذا الرجل
بغير حق ولم يذكر ان جميع هذه الدار في يده وكذلك لم يشهد شهوده ان جميع هذه الدار في يده
فان المدعى صحيحه والشهادة مقبولة وأما نسخة القاضي الشائع اذا استحق نصف الدار شاعا
فانها أو ربهما فاشترى بالخيار عندنا ان شاعا ردهما في ور جمع بكل غنمه وان شاعا ملكت ما بقي
ور جمع بغمته على بائعه انتهى بزيادة (قوله لا يبقى منتفعا به بعد ان يقسم) أي ليس من شأنه أن
يقسم يعني انه لا يبقى منتفعا به بعد القسمة أصلا كما بعد واحد رواية واحدة ولا يبقى منتفعا به
بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كاليث الصغير والحمام الصغير انتهى
درر أي فان البيت الصغير اذا قسم رعايا تقع به مخزنا أو مربط الحمار ولكنه لا ينفع به
للبيوت كالانتفاع السابق فهو مما لا يقسم فيصح هبة بعضه مشاعا وكذا الحمام الصغير اذا قسم
يمكن أن يجهل ببناء أو مربط المالدواب والمكن لا يمكن أن يبقى حماما كما كان فهو مما لا يقسم
بخلاف الحمام الكبير الذي يمكن أن يقسم ويجعل له موقدان أو أكثر فانه هبة بعضه مشاعا
لا تصح واحتياجه الى موقدان لا يخرجه عن كونه قابلا للقسمة حيث أمكن أن يتخذ موقدا
كالقسم الذي يحتاج الى طريق أو مكيل ويمكن فيه ذلك فانه قابل للقسمة فكذا هذا في أول
كتاب القسمة من البرازية لا يقسم حمام وحائط بيت ودكان صغير لانه لو قسم لا يبقى اكل فائدة

(لا يبقى منتفعا به بعد ان
يقسم)

أو أجبر أحد التمر بكمين على القسمة بطالب الآخر من القسم الأول ولولم يجبر فهو من الثاني
 إذا طهر آية القبول وأما مسائل الشروع سبع يبيع الشائع وأجارته وأعارته ورهنه
 وهبته وصدقته ووقفه وأما هبته فيما لا يحتمل القسمة جائزة من شر بكمين غير وفية إياها
 لم تجز من شر بكمين ولا من أجنبي وفي شرح الفزى وفي الزاهد العتابي أنها تجوز (أقول) وفي
 الفتاوى الناجية أنها تجوز من شر بكمين قال وهو المختار اه ولا يخفى عليك أنه خلاف المشهور
 اه كلام الفزى أقاد خبره ابن الرمي وطروا الشروع لا يفد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل
 من اثنين فإن أجل بان قال وهبت منكلاً يجز عند ح وعند سم يجوز لو فصل بالتصنيف
 فهو على هذا الخلاف ولو بالتثنية يجوز عند م لأنه قد تقدم هـ وهو بان واحد دارا
 جاز إذا سلمه له وقبض جله فلا شروع ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند ح وقال يصح
 لأن هذه هبة بالجملة منهم التروحد التملك فلا شروع كره من رجلين وله إمامة النصف لكل
 منهما وكذا لو فصل بالتصنيف قبل أحدهما صح ولأن المالك ثبت لكل في النصف فكذا التملك
 لأنه حكمه فصحق الشروع بخلاف الرهن لأن حكمه الحبس وهو ثبت لكل منهما كذا إذا
 لا تضابق فمه ولذا الوضعي دين أحدهما لا يستدشيان الرهن ولو نص على التبعيض لم يجز عند
 ح وفي التصنيف روايتان عند س ولورهن عند رايين نص على الإباحة لم يجز وقافا
 ولو وهب شائعة قد قبله وسلم جاز إذا تمامه بالقبض وعند س لا شروع فقط هـ قال إماما وهبت
 ليكم هذه الدار لا نصفها ولذا نص في الميجز ولو وهب إماما ما فالصحيح أنه يجوز وهبة
 المشاع الفاسدة لأنه لا تفيد المالك ولو قبض الجملة فروى عن ح ولو وهب دقتا في بر أو دعتا في
 سهم أو عتافي ابن لم يجز إذا الموهوب مع عدم ولذا الواسع خبره الفاضل بكمين ولو طعن
 وس لم يجز بخلاف المشاع والفرق أن المشاع محل للتمليك والمخال في القبض ويؤول بالقسمة
 ويجز خلاف ما إذا وهب لمتان في فرع أو صوفا على ظهر غنم أو نخلا أو زرعاً في أرض أو غنماً في شجر
 أو أرضاً في نخل أو زرع دونهم ما أو داراً أو ظرفاً فيه امتاع الواهب لوال المخال بالتقريب
 والفرق بين ابن في فرع وبين هبة ولدي بطن فأنتم الميجز بنسبهم بعد الولادة في الصحيح إذا
 لا يمكن الوقوف على الولد إذا ليس في وسعه فيكون كتهاميه بالخطأ ويمكن الوقوف على
 الابن بالحلب لأنه في وسعه فكان كمن أخبره هذه الجملة في هـ والتصدق بالشافع كهبته في كل
 حاضر إلا أنه ولو وهب من اثنين ما قبل القسمة لم يجز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير
 اختلاف على قوله وفي الصدقة اختاف المشايخ على قوله قبل لا يجوز وقبل فيه روايتان
 لا يجوز على رواية الأصل ويجوز على رواية الجامع الصفي وهو الصحيح كذا حش في هـ
 لو تصدق بعشرة دراهم على محتاجين يجوز وكذا لو وهب إماماً أو تصدق به على غنيين أو وهبها
 إماماً لم يجز وقال لا يجوز لغنيين أيضاً فرق بين الهدية والصدقة في الحكم وسوى في الأصل وقال
 إذا شروع مانع فيه ما التوقفه ما على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو
 واحد فلا شروع ويراد بالهدية وجه الغني وهما اثنتان وقبل هذا هو الصحيح والمراد بهما كرفي
 الأصل التصديق على غنيين فقط ولا ظهوران في المسئلة روايتين يخفى قبل جاز التصديق على
 غنيين لأنهم ما محل صدقة التطوع من لا تجوز عند س تجوز بشرط المساواة وعند م

لاية الصغير دار فيها متاع الواهب أو صدق لاتبه الصغير دار وفيها متاع الاب والاب ساكن
فيها يجوز وعليه التقوى أو أسكنها غيره بلا أجر والام كآل لوميتا والابن في يدها وليس له وصي
وكذا من يهوله والصدقة في هذا كله كالهبة كفى التبيين ويقيم من قوله بلاجران الغير
لو كان بكنها بالاجر لم تجز الصدقة وبه صرح البرزاني وجهه في الذخيرة بأنه إذا كان بكنها
باجر فمده على الواهب نأبئة بصفة اللزوم فينع قبض غيره مقام الهبة بخلاف ما إذا كان بغير اجر
اه (قوله) قلت وكذا الدار المعارة بان عارده انسا فثم المستعير والمعارض متاعا
ووضعه في الدار ثم وهب العير الدار من المستعير صحت الهبة في الدار لانه تبين ان الشاغل ملك
غير الواهب ط وقدمه اقربا نحو من الزبادات ٣ ونقل في الحاشية عن الواهب طفله دارا يسكن
فهي اقوم بغير اجر جزو يصير قابضا لاتبه لا لو كان باجر وهو مستدرك بان الشغل هنا بغير ملك
الواهب والمراد شغل عاكسه وكان الشارح قصده تكمله عبارة الاشياء وعليه فحاشه في
الخاتمة أولى وانظر اذا وهب الغير الصغير هل يصح تقدم ان شغلها لاتبه غير الواهب لا يمنع مقامها
فتمام (قوله) والتي وهبت الزوجها تقدمت صورتها اثر بيا من انتم الصغ الهبة وهو المذهب
خلاف الماعن أبي يوسف من انه لا يجوز لان الواهب نأبئة على الدار كفى الذخيرة (قوله)
الحجر) أي هذا هو الحجر الماعول عليه وبنت الام

ومن وهبت للزوج دارا لها بها * متاع وهم فيها فقولان بزر

(قوله) ان يودع الشاغل (أولا) قار في الجوهره لو وهب دارا قيم متاع الواهب وسلم الدار اليه أو
ساهما مع المتاع لم يصح والحيلة فيه ان يودع المتاع أولا عند الموهوب له ويخلى بينه وبينه ثم يسلم
الدار اليه فتصح الهبة وبه كس لو وهب المتاع دون الدار وخطي بينه وبينه صح وان وهب له الدار
والمتاع جميعا وخطي بينه وبينه صح فيه ما جعلا (قوله) ثم يسلمه الدار) فلو ساهما ثم وهبه المتاع صح
فيه خاصة ولو عكس صح فيه ما أي لان اليد اذا كانت على المظروف تكون على الخارف بخلاف
العكس (واقول) هذا من كل جد انه المصح في المظروف لم لا يصح في الخلف تبعاصع ان عقد الهبة
الاولى باق الا ان يقال هذا قول من جعل ان القبض في الهبة الفاسدة غير مقيد بالملك بل عليه
الاضمان فصار يتبدد ضمان فلا ترتفع بيد الهبة التي هي عقد تبرع خصوص اوان القبض فيه تبني
وأعلى القول بان هذا القبض غير موجب للضمان فيجب ان يصح العقد والقبض في المشغول
لو وهبه الشاغل الذي في يده أمانة بعد ذلك (قوله) متعلق بنتم) الاولى ان يؤخر به بقوله محرز
لان المتعلق المحرور (قوله) محرز أي مجموع المراد به ان يكون مشرعا من ذلك الواهب وحقه
واحد بزر بهن هبة التبرع على الخلف اه درر وكسوف على غنم وزرع في أرض فقوله مفرغ تقسيم
لمحور لان فيه مشابهة تكرار مع قوله لا مشغول به والاولى ان يقسم المحور بالمحور ع لانه من
حازه اذا جعلا لاجل ان يظهر لوقته مقبلا فائدة فانه أفاده به انه لو حازه غير مقسوم بان حاز التبرع
مع الخلف لا يتب هبة بل حتى يقسم وفي القاموس المحور الجمع وضم النفي كالحياز والاحتياز
اه المراد منه ط (قوله) ومشاغ أي غير مقسوم في العصا هم مشاغ أي غير مقسوم ومشاغ
ان الشائع على قسمين شائع يجعل القسمة كصف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يجعلها
كصف قن ورشي وحام ونوب وبيت صغير والفصل بينهما حرف واحد وهو ان القاضى

٣ قوله بما لو هكذا بالاصل
قلت وكذا الدار المعارة
والتي وهبت الزوجها على
المذهب لان المرأة متاعها
في يد الزوج فصح التسليم
وقد غيرت بيت الوهبانية
فقلت
ومن وهبت للزوج دارا لها بها
متاع وهم فيها انصح المحرور
وفي الجوهره وحيلة هبة
في المشغول ان يودع الشاغل
أولا عند الموهوب له ثم
يسلمه الدار منه فلا فتصح
اشغالها بالمتاع (في يده) في
متعلق بنتم محرز مفرغ
(مقسوم ومشاغ

لمكان العرف ولورهب الحسلى والثياب دونهم لا يجوز حتى ينزعهم ما ريد فعهما الى الموهوب له
لانهم امداد ما علم ان يكون بهما الها ومشغول بالامل فلا يجوز هبته نور العين وفي البصر عن المحيط
وان رهب دار فمنازع وسلمها كذلك ثم وهب المناع منه ايضا جازت في المناع عامسة وان بدأ
فوهب له المناع وقبض الدار والمنازع ثم وهب الدار جازت الهبة فيها ما لا حين هبة الدار لم يكن
للاواهب فيما اثنى وحين هبة المناع في الاولى زال المناع عن قبض الدار لم يكن لم يوجب به ذلك فعل
في الدار لم يتم قبضه فيها فلا يقبض القبض الاول مصداق حقه انتهى (قوله شاغل الملك الواهب
لا مشغول به) اقول الذى في البحر والمخ وغيرهما تصور بالمشغول بذلك الغير بما اذا ظهر المناع
منه تحق أو كان غصبه الواهب أو الموهوب له قال في الزيادات جازمة المشغول بذلك غير الواهب
فالحوا غير مبني فوضع فيه المعبر أو الممسك تعبر متاعا غصب به ثم وهب البيت من الممسك يجرى وكذا الو
وهب بغيره بما فيه أوجبوا في بما فيه من المناع وسلمه ثم استحق المناع جاز في الدار والجواب ان اذيد
الواهب كانت تامة على المبيت والمناع جميعا حقيقة فصاع التسليم ثم الاستحقاق ظهر ان المناع
لغيره ولم يظهر ان المبيت مشغول بذلك الواهب وهو المنع وكذا الرهن والصدقة اذ القبض
شرط تمامها كالهبة وقد مناعها عن جامع الفصولين وأقره نور العين كما علمت فلان هـ
(قوله لان شغله بغير ملك واهبه) هذا تعليل لما قدم من كلام المصنف كآيه بقول وانما قد عدم
التمام بكونه مشغولا بذلك الواهب لان شغله الخ وفي نسخة لاشغله أى لا يمنع تمامه شغله الخ
وعلم ايضا مع فائدة قوله لا يمنع تمامها ط (اقول) والعل في عبارة الشارح سقطا وهو قد
الشغل بذلك الواهب الخ ثم رأيت المصنف ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بذلك
غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزيادات انه لا يمنع
الى آخر ما قدمناه تقريبان الهندية وهو سالم من النقد (قوله كرهن وصدقة) فانهم ما لا يمتنع
الابا قبض الكمال ويضر كونه مشغولا بذلك الرهن والمصدق لاشغاله ما فاتت عليه راجع
الى كلام المصنف قال في المخ وكل جواب عرفته في هبة الدار والجواب ان يمنع من المناع
فهو الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامها كالهبة انتهى أى كان شغل الرهن
والصدقة بذلك غير الرهن وغير المصدق لا يمنع تمامها كافي المحيط وغيره مدنى (قوله وفي
الاشياء هبة المشغول لا تجوز الخ) قال المحوى وذلك كالموكل كان لرجل دار وفيها أمتعة وهما من
رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول بهما ليس بموهوب فلا يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا
وهبت المارأة دارها من زوجها وهى ساكنة فيها وأهلها أمتعة فيها والزوج ساكن معها حيث
يصح والفرق انهما ما في يدها في الدار في يده فكانت الدار مشغولة بهما وهذا لا يمنع صحة قبضه
كذا في الولو الحلية انتهى وقد أوضح المقام في هذه المسئلة سيدى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه
فراجعه ان شئت (قوله الا اذا وهب الاب لطفله) كآيه زوهبه دارا والاب ساكنا وله فيها مناع
لانهم مشغول به بما في القابض لكنه مخالف لما في الثانية قد جزم اولابانه لا يجوز ثم قال وعن أبى
حنيفة في المجرى لا يجوز بغيره باض الابنه تامل قال في الولو الحلية رجل تصدق على ابنه الصغير
بدار والاب ساكنا قال الامام لا يجوز قال أبو يوسف يجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشرط
قبض الواهب هبته ما كون الدار مشغولة بمناع الواهب لا يمنع قبض الواهب وفي البزاة وهب

شاغل الملك الواهب
لا مشغول به لان شغله
بغير ملك واهبه لا يمنع
تمامها كرهن وصدقة لان
القبض شرط تمامها رعاها
في العمادية وفي الاشياء
هبة المشغول لا تجوز
الا اذا وهب الاب لطفله

ان مشغولا بذلك الواهب منع قيامها وان شاغلا
 المشغول لا تجوز الاصل في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بذلك الواهب يمنع قيام
 الهبة لان القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع قيام الهبة من الهبة سربا
 فيه طعام لا تجوز ولو هب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظائره اه قال الزيلعي واعلم ان
 الدارات في المتاع والجوارق الذي فيه المذيق كالشاع لان الموهوب مشغول بمتاع الواهب
 حتى لو زرع وسلم صح اه وكلامه يعطى ان هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية انه غير
 تامة قال السعد الجوى في حاشية الاشباه فيحتمل ان في المسئلة روايتين كما وقع الاختلاف في
 هبة المتاع المحتمل للقسم هل هي فاسدة أو غير تامة والاصح كما في البناية انها غير تامة فكذلك
 هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقعت الاشارة اليه في الدر المختار حيث قال والاصل ان
 الموهوب ان مشغولا الخ فاشار الى أحد القولين بما ذكره أو لامن عدم التمام والى القول
 الثاني بما ذكره آخر من عدم الصحة فقد برأى السعد اه واعلم ان الضابط في هذا المقام ان
 الموهوب اذا اتصل بملك الواهب اتصال خلفة وأمكن فصله لا تجوز هبته مما لم يوجدا انفصال
 والله ليم كما اذا هب الزرع أو الثمر بدون الارض والتبر أو بالعكس وان اتصل اتصال
 مجاورة فان كان الموهوب مشغولا بهي الواهب لم يجز كما اذا هب السرج على الدابة لان
 استعمال السرج انما يكون للدابة فكانت للواهب عليه يد من هبة متعده فتوجب نقصا في
 القبض وان لم يكن مشغولا جاز كما اذا هب دابة مسرعة دون سرجها لان الدابة تستعمل
 بدون ولو هب الدابة وعليها حمل لم يجز لانها مستعملة بالحمل ولو هب الحمل عليها دونها جاز لان
 الحمل غير مستعمل بالدابة ولو هب دارا دون مائة من متاعه لم يجز وان هب مائة وسلاها
 دونها جاز كذا في المحيط شرح المجمع (قوله منع قيامها) ولا بعدة ضمها حينئذ قبضا وقاعلم
 ضمير يعود على الشغل (قوله وان شاغلا) وذلك ان المظروف يشغل الطرف وأما الطرف فلا
 يشغل المظروف قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل لا المشغول قال العلامة خير الدين
 في حاشيته عليه أقول هذا ليس على اطلاقه فان الزرع والتبر في الارض شاغل لا مشغول
 ومع ذلك لا تجوز هبته لانهما تامل انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كناية (قوله ولو هب
 جرابا) بكسر الجيم ومن اطائف الكلام لا تفتح الجراب وانظر انه ولا تكسير القنديل والقصة
 (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه ان يقول يصح القبض لان العقد صحيح حتى في الشاع
 وانما الكلام في القبض حتى ولو هب البكل وسلم النصف لا يجوز ولو هب النصف ثم اتى وسلم
 البكل يصح القبض ولو هب الشاغل وسلم بالطرف صح لان اليد على المظروف يدعى المتبوع
 فهي اقوى من قيام اليد على الطرف لانه تابع كهبة امة بجلى دونه يصح القبض فيها معه
 لبعكسه وتعامل الشارح عميل لانه عال الصحة في الشاغل دون المشغول بانه شاغل لا مشغول
 وباقى قريما هو اوضح من هذا فنأمل (قوله وسلاها) كذلك لا تصح قال صاحب جامع
 الفصولين فيه نظرا لادب الشاغل للشرح والجمام لا مشغولة (يقول الحق) صل أى الاصل
 عكس في هذا والظاهر ان هذا هو الصواب يؤيده ما في فاضل خان وهب آفة رجل عليها حلى
 وثياب وسلاها جاز وكذا الصدقة ويكون الحلى وما فوق ما يستعرونها من الثياب للواهب

ان مشغولا بذلك الواهب
 منع قيامها وان شاغلا
 فلا يوجب جرابا فيه طعام
 الواهب أو دارا فيه متاعه
 أو دابة عليها سرجه وسلاها
 كذلك لا تصح وبكسر
 تصح في الطعام والمتاع
 والسرج فقط لان كل
 منهما

الاسلام لانهم يواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الايجاب لان القبض في باب الهبة
 بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نسي المنقضى عن القبول بعد الايجاب كان ذلك رجوعا
 منه عن الايجاب دلالة فكذلك هذا ولورجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى
 (والحاصل) انه ان اذن بالقبض صرح بما صح قبضه في الجماس وبعده ولو لم يصرح قبضه في
 الجماس ولا بعده لان الصريح اقوى من الدلالة ولولم ياذن ولم يصرح قبضه في الجماس لابعده
 ولو كان الموهوب غائبا ذهب وقبض ان كان باذن صرح والا لا ذكره الله تعالى ط (قوله وتتم
 الهبة بالقبض الكامل) قد مضى اقرى بان ابن السكال يانه وهو ان قبض كل شيء بما يناسبه الخ
 قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول بما يناسبه وفي العقار بما يناسبه قبض مفتاح الدار
 قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالامالة
 من غير ان يكون بقسمة قبض السكك وفيما لا يحتمل القسمة بقسمة السكك اه وكذا الحكم من
 غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد لانها كالهبة في الافتقار الى القبض كما
 في المتبع هذا الذي ذكره في هبة العين اما اذا وهب الدين فانه لم يجز ما لم ياذن في قبضه وقبضه في
 الجماس يحضره لا يجزى يدى فقها كما في النمر وح وتقدم ذلك وباتى في الثانية وكل الموهوب
 له رجلين بقبض الدار فقبضها جائز (قوله ولو الموهوب شاغل المالك الواهب لامت فولاها)
 قال الشافعي ولو وهب دارا فباعها رسلها فاستحق المتاع هبت الهبة في الدار لان الاستحقاق ظهر
 به ان يده في المتاع كانت يد غصب وصار كالمو غصب الدار والمتاع هرب المالك له الدار او اودعه
 الدار والمتاع ثم وهب له الدار فانه يصح ولو وهب أرضا وزرعها رسلها فاستحق الزرع بطالت الهبة
 في الارض لان الزرع مع الارض يحكم الاتصال كشيء واحد فاذا استحق أحدهما صار كأنه
 استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة قبطل الهبة في الباقي اه وفي الهبة واشتغال
 الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول من هبة
 الزيادات انه لا يمنع فانه لو اعار داره من انسان ثم المستعير غصب متاعا ورضه في الدار ثم
 وهب الميعر الدار من المستعير هبت الهبة في الدار وكذلك لو ان المستعير هو الذي غصب المتاع
 ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة تامة وان بين ان الدار مشغولة بما ليس
 بموهوب لما أنها لم تكن مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا في القصول
 العمادية ولو اودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار هبت الهبة فان ملك المتاع ولم يحمله ثم جاء
 مستحق واستحق المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم ان هذا قول محمد رحمه الله
 تعالى اما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وسادة منها مطلق الهبة في الدار كذا في
 التاترخانية ومثله في البحر عن المحيط اه لكن صرح في زيادات فاضحان أن الاشتغال بملك
 غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تنقضي اذا كان
 الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له اما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بفصل
 أو عارية أو غير ذلك فلا تنقضي واستدل عليه بما ائله الاجارة والغصب والاستحقاق نظر ان
 الاصل ان الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة اذ لم يكن في
 يد الموهوب له كافي جامع الفصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله والاصل ان الموهوب

(وتتم الهبة بالقبض)
 الكامل (ولو الموهوب
 شاغل المالك الواهب
 لامت فولاها) والاصل ان
 الموهوب

القبض بطريق الخلية - وهذا قول محمد خاصة وعند أبي يوسف الخلية ليست قبض - وهذا الخلاف في أهمية القصبة فاما أهمية الفاسدة فالتخلية ليست قبض اتفاقا اه (قوله) واختصاصه) أي القبض بالتخلية ظاهر وان لم يقبض الموهوب له وهو خلاف ما في حاشية الشاي عن شرح الاسياني انه اذا كان العبد حاضرا فقال الواهب قد خلت منك وبين الهبة فاقبضها فانصرف الواهب قبضه الموهوب له جاز لان التخلية اقباض منه فاذا قبضه باذنه تم العقد اما البيع فيسئل قابضه بمجرد الخلية وان لم يباشر القبض والفرق ان القبض واجب عليه في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من عهدة المبيع فاذا أتى بما وسعه فقد برئ رايي في وجهه الا الخلية واما الهبة فان التسليم ليس واجب عليه فيها فاذا لم يسلمه اليه وبقيته لا بهد مسما اه بتصرف ونقل بعده عن المحيط ما منه ومن الزوائد رجل وهب من رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال ابو حنيفة صار قابضا لانه متضمن من قبضه فأنتم تكتنه مقام قبضه كالتخلية في باب البيع وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض حقيقة انتم في فعله هذا محمد مع أبي حنيفة ردهم الله تعالى والقبض حقيقة عنه - وهذا نقل من ذلك المكان انتهى ط وفي الخاتمة الاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض انتهى (فرع) * ولو هب لقابض دراهم وأرسلها فقال الموهوب له تصدق بعماليك أو على غنى لا يجوز وان تصدق بغيره من الواهب (فرع) * آخر اختلاف الواهب والموهوب له في القبض القول للموهوب له ان قال وجهته له وبقيته باذنه وان قال كان بمنزلة ما لا يحضر تنا فاحترق قبضه قبضته لا (قوله وفي التنف الخ) عبارته الهدا الهبة والصدقة والرهن والوقف في قول محمد بن الحسن والأوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ابيلى والحسن ابن صالح والعمري والخلة والحبيس والصلح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد بهد من يوفى فاذا لم يقبض بدله اقبل الاقرار بطل حصة هاتين السلم والحادي عشر الصيرف والثاني عشر اذا باع الكمي بالكمي والحسن مختلف مثل الحقة بالشيء جاز في التفاضل ولا يجوز التسمية والثالث عشر اذا باع الوزني الوزني مختلفا مثل الحديد بالصدقة أو الصقر بالنحاس أو النحاس بالنحاس - جاز في التفاضل ولا يجوز فيها التسمية وقوله الحبيس بالماء المهلة وبالماء الموحدة بعد ما يات تحتية وبالسبب الهمة كما هو مثبت بخط السانحاني في هامش الدرر في الاعن المنع وقد راجعت المنع بخط الشيخ محفوظ بن المصنف رحمه الله تعالى فوجدته ترك لها ما يضاوم يثبت شيئا وفي بعض النسخ قال السابغ الحبيس بالنحاس بالحليم والذون والسبب وهي ظاهرة وفي بعضها الحنين وظاهره انه يصح اذا قبضه بعد الولادة لكن نص المصنف فيها ياتي انه لو هب الحبل وسلمه لا يجوز لان وجوده احتمالا لا نصا كلمة دوم اه فظهر انهم انسيقتان الاولى بالنحاس بالنحاس والثانية بالحبيس وهي الموافقة لما في نسختي التنف - انكم اذا خلت في الوقف لان الحبيس من الحبيس الموقوف في سبيل الله تعالى كفي القاموس فتأمل ثم رأيت في الخاتمة ما منه ولوقال هذه الدار لا حبيس فذفعها اليه كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف هي هبة جازت وقوله حبيس أو رقبتي باطل اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ

والخيار منه بالخيار في
 هذه الآية لافسادها وفي
 النصف الأربعة عشر قد
 لا يصح القبض ولو ناه
 عن القبض لم يصح قبضه
 (مطلقا) ولو في الجاس لان
 الصريح أقوى من الدلالة

الواهب والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له ومال الموهوب كمال الشراخ
 وفي البعد ان القبول ليس بركن استحسانا والقياس أن يكون ركنا وهو قول زفر وذكر في
 المنبيع انما عدل القدرى عن انقضاء تنعقد الى انقضاء صحة لان الهبة تنتم من جانب الواهب لانه
 تمليك من جانب واحد وبقي التفصيل في التكملة فراجعهم (قوله وتصح قبض) قال في المنع
 أقادانه لا بد من القبض فيه الثبوت الملك لالهبة لما في المجتبى فاما القبض فشرط ثبوت الملك
 اه (قوله فانه هنا كالتبطل) فاختص بالجلس وهذا استحسان والقياس انه لا يجوز الا باذنه
 وجهه الاستحسان ان القبض كالتبطل في الهبة وله هذا لاعتلالهم فيه وفيه عن القبول
 والمقصود من الإيجاب اثبات الملك فيكون له ما يطاع على القبض دلالة ذلك لا يمكن لا يصور الا به
 فيتم بذلك بالجلس كالتبطل لانه بمنزلة اه فليح (قوله وبعبه) لان الاذن ثبت نصا
 والثابت نصا ثابت من كل وجه فثبت في المجلس وبعد المجلس شاي (قوله لا يتقيد بالجلس)
 لما ذكر ان الاذن ثبت نصا الخ قال في الهبة ولا يتم حكم الهبة الا قبضه وبعبه تنوي فيه
 الاجتناب والولد اذا كان بالغاه هكذا في الخط والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبوت
 حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبت نصا وصريحنا وانارة ثبت دلالة فالصريح ان
 يقول قبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب وقبضه اذا كان غائبا عن
 المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا او قال له الواهب قبضه فقبضه في المجلس او بعد الافتراق
 عن المجلس صح قبضه وممكنه قياسا واستحسانا ولو لم ينع من القبض بعد الهبة لا يصح قبضه
 لاني المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم ياذن له بالقبض صريحا ولم ينه عنه ان قبضه
 في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا
 واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقبض ان كان القبض باذن الواهب جازا استحسانا
 لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا كذا في الأخيرة وهو بعبه حاضر امن
 رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلاف لابي يوسف رحمه الله
 تعالى كذا في السراجية وفي الباقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال قبضه فقال قبضت
 والموهوب حاضر جازا اذ لم يبرح الموهوب له قبيل قوله قبضته ولا يمكن قوله قبضت واذا لم يقبل
 قبضه فاما القبض ان يتلقه فالما لم يقبل قبضت لم يجز وان نقل الا ان تكون الهبة بمنزلة كذا
 في الخط ولو قال لرجل هب لي هذا العبد فقال وهبت الهبة كذا في البيع انتهت
 وتقدم الكلام عليه قريبا فلا تنسبه (قوله والتمكن من القبض) أى العادى لا العاقلى
 وموضوع هذا فيما اذا قبض الموهوب له وغيره وأما التمكن بالخلية فقد ذكره بعد ط (قوله
 كالتبطل) وهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته صار قابضا عند أبي
 حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالتبطل كالتبطل في البيع وقال أبو يوسف لا بد من القبض
 به اه يجر قال ابن الكمال قبض كل شيء بما يناسبه قبضه مفتح المداقبض لهما وقبض
 ما يحتمل القدمة يكون بها وقبض ما لا يحتملها يكون بقبض كاه اه قال في التاترغانية قد
 ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي ونه ظاهر وحكمي وذلك بالخلية
 وقد أشار في هذه المسئلة أى... انه التمكن من القبض قبض الى القبض الحكمي وهو

(و) يصح (قبض بلا إذن
 في المجلس) فانه هنا
 كالتبطل فاختص بالجلس
 (وبعبه) أى بعد المجلس
 بالاذن وفي الخط لو كان
 أصره القبض حين وجهه
 لا يتقيد بالجلس ويجوز
 القبض هذه (والتمكن من
 القبض كالتبطل فلو وهب
 لرجل ثوبا باني صدق
 مقول ودفع اليه الصدوق
 لم يكن قبضا) لعدم تمكنه
 من القبض (وان مقفوحا
 كان قبضا تمكنه منه) فانه
 كالتبطل في البيع اختياري
 وفي الدرر

لا يشبه بل لا جنبي وما غاب في على العرف تامل قال في جامع الفتاوى قطع فوبالولده الصغير
صار وهاجباله بالقطع له مساله قبل الخياطة ولو كان كبيرا لاتصح الهبة الا بعد الخياطة
والتماسهم وفي البرزاية اتخذ الولد ثيابا ليس له ان يدفعها الى غيره الا اذا بين وقت اتخاذها
عاريه وكذا لو اتخذ ثيابا باقيا قبل الخياطة فارد ان يدفعها الى غيره انتهى لكن فرق في
الخياطة بين التلميذ والولد الصغير بان بمجرد اتخاذ الاب لولده الصغير يصير مال كله اما التلميذ
وولده الكبير فيقبل بمن التسليم كما ذكرنا ثم ان قوله ان بين وقت اتخاذ الخ فيقبضه ان لو سلمها
للمتلمذ ولم يبين ان العادة ليس له دفعها الى غيره ولعل وجهه انه جعلها في مقابلته خدمته
فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها والا فلما منع منه تامل (قوله ونصح بقبول)
اى ولو فعله لونه وهبت جاري هذه لاحد كما فلما اخذها من شاء فاحذر ان يسل من مات يكون له
وكان اخذته قبولا كما قدمنا وكذا ما ذكره المتقدم دفع له ثوبين فقال اياي اشتكت والا تخر
لا يملك فلان ان بين الذي له قبل التفريق جاز والا لا اه وما في البحر عن المحيط من انه ائتمل
على انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى (قلت) يظهر لي انه اراد بالقبول قولا وعليه
يحمل كلام غيره ايضا وبه يظهر التوفيق بين القولين باشترط القبول وعدمه والله تعالى
الموفق وقد تقدم نظيره في العارية نعم ان قبول شرط لو كان الموهوب في يده كمالا في
التاخر خاتمة وفي الذخيرة قال ابو بكر رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لغيره وهبت عبدى هذا منك
والعبد حاضر فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبالت جازت الهبة وكذلك لو كان العبد غائبا
فذهب وقبضه ولم يقل قبالت جازت الهبة قال الفقيه ابو الليث وبقول ابو بكر ناخذ وفي
التهذيب ولو قال قبضته قال ابو بكر جازت الهبة من غير قبلة قبالت به برقا ضا في قول محمد
وقال ابو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن الفهسة اني لا يشترط القبول
فان من وضع ماله في الطريق لم يملكه كون ان رفعه جاز ليكن قال المتقدم وفي الخاتمة ما يخالف
ما اخبره قال رجل قال لثمنه بالفارسية (ابن زمين ترا) اى هذه الارض لك فذهب وزرعها
ان قال الختمين عقد ما قال هذه المقالة قبلت صارت الارض له فان لم يقل قبالت لاشئ له اه
وما مر ويأتى من مسئلة العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فليتامل * (فرع) في التاخر خاتمة
رجل مات فوهبت له امرأته مهرها جاز لان قبول المديون ليس بشرط ولو وهب الغريم والدين
من الوارث صح بخلاف وقال قاضيان رجل له على آخر دين فبلغه انه مات فقال جعلته في
حل او قال أبرأته ثم ظهر انه جى ايس لا طالب ان ياخذ منه لانه وهب له بغير شرط اه (قوله)
لانه تبرع) اى وعقد التبرع يكفي فيها الايجاب وحده بالنظر للموجب (قوله حتى لو حلف)
تقدم الكلام عليه وقد اطل الكلام في ذلك قاضى زاده (قوله بخلاف البيع) اى اذا حلف
انه يبيع فقبل ان كذا فباع ولم يقبل فانه يحتمل لان البيع عقد معارضة لا يتم الا بالايجاب
والقبول فالابو جسد القبول لا ية قال انه باع وهذا ان فرض اصحاب الدرر رحيت قال وقول
عطف على ايجاب فانها كالببيع لاتصح الا بالايجاب والقبول اه وكأنته اتنى فيه اثر
صاحب الكافي والكفاية والتحفة وقال الامام خواهر زاده في مبسوطه ركنه مجرد ايجاب

(و) نصح (بقبول) اى في
قبول الموهوب له اى ما في حق
الواهب نصح بالايجاب
وحده لانه تبرع حتى لو
حلف ان يبيع عبده اقلان
فوهب ولم يقبل برؤيه مكه
حدث بخلاف البيع

في المنفعة فاذا نوى الهبة صحّت لوجود اسمة عماله في القابل يقال حل الامير فلا ناعلى دابة اذا
ملكها ايها ط (قوله كما مر) أى في العارية من قوله وضعتك نوى وجاريتي وجعلتك على
دابق (قوله وكسوتك هذا الثوب) لانه يراد به القابل قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به
قابل العين لان الكفاية لاتتأدى بالمنافع ويقال كس الامير فلا نوى باذا ملكه لا اذا اعاره
وفي الخلاصة لو دفع الى الرجل ثوبا وقال ابس نفسك فقبل بكون هبة ولو دفع اليه درهم
وقال انفقته تكون قرضا ١٥ ولو قال من ثوبك هذا الثوب او درهم هذا الدرهم فهي هبة كذا
في المحيط بحر (قوله وداری لث) مبتدأ وخبر (قوله هبة) نصب الى الحال من ضمير الظرف
واللام في لث القابل ١٥ درر (قوله مشورة) بتسكين الشين وفتح الواو وبضم الشين وسكون
الواو بمعنى الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن ١٥ تقاضى (قوله لا تنفهم)
لان الفعل لا يصلح تفسيرا للام وهذا لا ينافي الهبة بل ينفعه على المقصود منزلة هذا الطعام لث
تا كاهه كما ياتي قريبا (قوله فقد اشار عليه في ملكه) كقوله هذا الطعام لث تا كاهه وهذا الثوب
لث تلبسه بحر وقد تقدم ان العمرى كالهبة فقول هبة ليس بقبول بل لو قال داري لث
عمرى تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه الشارح رحمه الله تعالى (قوله
لا لو قال هبة سكني) أى داري لث هبة سكني بنصب هبة على الحال كما تنفهم وسكني منصوب
على التقييد ينساق في قوله داري لث من الابهام بمعنى انه اعارة فبهم لان السكنى يحكم في قابل
المنفعة في مكان عارية قدم افظ الهبة أو اخره ولو ذكر بدل سكنى عارية كان عارية بالاولى
ولو قال هي لث هبة اجارة كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة فيلزم كل فسحها
بعد القبض ولو سكن وجب الاجر كذا في البحر عن المحيط (قوله أخذنا من ثوبك) برفع أخذ على
انه خبر مبتدأ محذوف كأي بعض النسخ وفي النسخة التي يدي أخذنا بالنصب (قوله ان أنبأ
عن غياث الرقبة) أى فقط وكذا يقال فيما بعد (قوله اعتبر النية) وعند عدم النية ينشأ
الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أعني داري لث هبة سكني لا ترد على تعريف الهبة بانها
قابل العين الخ لانه بالنسبة للهبة المطابقة بان كانت غير مقيدة فهذا كانت قابل المنفعة
بخلاف نسبتها حيث لا ينشأ ثبوت الملك في العين لانه للتبعية على ما هو المقصود فلم يكن
التقييد وأما هبة الدين عن عليه فجاء عن الاسقاط كسحق فانه عرف المذكور بالنسبة
للقبلة وكذا لا ترد على التعريف لوصية لان المتبادر من قدر يفهما بانها قابل العين أى حالا
على أن السكرمان ذكرا من هبة متعلقة بالموت ثم رأيت في القهقهة ثانيا ما يبعد كون العارية
من أفراد الهبة حيث قال به مدان عرف الهبة بانها قابل العين مانعة ويخرج عنه الاجارة
والعارية وهما الهبة السكنى في النظام ان الهبة تهموم القابل حتى لو قال وهبت لك هذه الدار
والثوب لتسكن فيها أو تلبس به ثم ارفق قبل يصح انتهى لكن الاثنان بالتعريف الذي ذكره
المصنف ما قد مناه من الجواب بان سكنى التقييد (قوله وفي البحر الخ) نقله عن الخلاصة والذي
في الهداية عن فتاوى فاضل خان انه لا يكون هبة وعلمه الاعتقاد وقدمنا الكلام فيه
قريبا (وأقول) قوله جعلته باسمك ليس بصحيح كما مر فكيف يكون ما هو أدنى رتبة منه اقرب
الى الصحة على ان الغرض باسم فلان يقصد به في عرفنا التبرك وقد يفرق بان ما مر ليس خطبا

كما مر (وكسوتك هدا
الثوب وداری لث هبة) أو
عمرى (تسكنها) لان قوله
تسكنها مشورة لا تنفهم
لان الفعل لا يصلح تفسيرا
للام فقد اشار عليه في
ملكه بان لا يكتفه فان شاء
قبل مشورته وان شاء لم
يقبل (لا لو قال هبة سكني
أو سكني هبة) بل تكون
عارية أخذنا بالمسكن
وحاصله ان اللفظ ان أنبأ
عن قابل الرقبة هبة أو
المنافع وهما رتبة واحتمل
اعتبر النية نزل وفي البحر
اخره باسم الخى الاقرب
الصحة

اشوب مثلاً فان قامت قرينة على الهبة صحت والا فلا فان التملك أهم من الهبة لصدمته على
 البيع والوصية والاجارة وغيره اوفى الكاثر وفي انها هبة لكن في الحامدية عن الخبر الرمي
 ناقلاً عن جامع القصوين في خلال المحاضر والسجلات برمن الثقة عرض على محضر كتب فيه
 ملكة تملكها جميعاً ولم يبين انه ملكه بعض أو بلا عرض قال أحببت انه لا تصح الدعوى ثم
 رخص شرط الحالكما كفي به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقبضه اولاً لكن ما إذا في
 الثقة أجودوا أقرب الى الاحتياط اهـ (قوله فانه ليس بيمين) هذا أحد قولين وهو غير
 الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرماً أو شجراً ثم قال جعلته لابني فهو هبة وان قال
 جعلته بام ابني فكذلك هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غياثية وان لم يرد الهبة يصدق
 ما نطق ولو قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتية قال الأب جميع ما هو حتى وما بقي فهو
 ملك لولدي هذا الصغير فهو هبة ويتم بكونه في يد الأب قيمة ولو قال هذا الشيء لولدي الصغير
 فلان جاز ويتم من غير قبول تأخرية اهـ فقولهم القبول شرط لثبوت الملك في الموهوب
 يستثنى منه الهبة للصغير من أبيه (قوله وكذا هي لا حلال) لانه ان كان أمة يتحمله حل
 النكاح أو الاباحة ولا اباحة في الروح (فروع) قال لغيره أنت في حل مما كنت من مالي
 فان يا كل اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من كل من شجرة في فهو في حل كل منها الفى
 والفتى على الظاهر ولو قال - لاني من كل - حق هو لا على فعل أو بر أن كان صاحب الحق عالماً
 به برئ - كما ودانية وان لم يكن عالماً به برئ - حكما لاجتماع ديانة عند الثاني وعليه الفتوى
 والمباح له لا يحل له التناول - حتى يعلم بالاذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراماً وفي
 البرائة لو قال أنت في حل مما كنت من مالي أو أخذت أو أعطيت - حل له الكل والاخذ
 والاعطاء انتهى ولو قال المصوب منه أنت في حل مما عصبت مني والمصوب قائم فلا على
 البرائة من ضمانه والعين للمصوب منه انتهى وفي الخاتمة رجل أضل لؤلؤة فوهمها لآخر
 وسلطه على طلبها او قبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسده لانهم اعلى خطروا الهبة
 لا تصح مع الخطر وقال زفر بن جوز قال المقدسي فكانت قائماً على من سب دابة (قوله الآن
 يكون قبله كلام يفيد الهبة) كان يقول انهم يفتي بذلك وان تنسى رغبت في اعطائه هذا الشيء
 أو أنت لم يفتي شيئاً بل هذا ط (قوله وأعرتك هذا الشيء) هي ان يملكها له طول عمره فاذا
 مات ترد على المعمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاف الحديث من أمر عمرى ففى للمعمر له
 ولو رتبته من بعده ولا تملك شرط فيه الاسفرد ادب الموت وهو شرط فاسد لا تطل به الهبة
 بل يبطل الشرط كما في الزبلى (قوله وحلتك على هذه الدابة) لان الحمل على الدابة اركاب وهو
 تصرف في منافعه لا في عيها فتمكون عارية الآن يقول صاحبها أدت الهبة لانه نوى محتمل
 كلامه وفيه تشديد عليه ومثله أخذ منك هذه الحاربة بحر ولا يجزى ان اتعنه من باسم
 الاشارة في هذا وما قبله وما بعده فخر راعن الجهالة اذا كان للمعمر ومن بعده غيره (قوله نارياً
 بالحمل الهبة) لان الحمل يستعمل في الهبة والعارية وان كان أصله العارية لان الحمل تصرف

قائه ليس بيمين ركزاهى لث
 حلال الآن يكون قبله
 كلام يفيد الهبة خلاصة
 (وأعرتك هذا الشيء
 وحلتك على هذه الدابة)
 نارياً بالحمل الهبة

يضربون الطير ورفوف عليهم وقال هيرودس متى حتى تروا كيف أضرب فقد عوه الله فضر به
 على الأرض وكسره فقل رأيتكم كيف أضرب قالوا أيها الشيخ خذ عنتا وذكركه هذه الواقعة في
 الثانية ثم قال وانما قال لهم ذلك - قرا عن قول أبي - حقيقة فان عنته كسر الملاهي يوجب
 العنتان وهذا دليل على ما مر من ان هبة المزارح جائزة كذا في فتاوى فاضيل خان والذي مر هو
 قوله رجل قال لا تخرب لي هذا الشيء فخر احاطه قال وعبت وسلم قال ابو نصر انما يجوز ذلك اياه
 فهذه هبة صحيحة وقعت من اهل ان المبارك بزمه وجب لانه قد ربه لسانه به هبة الملاهي
 فالظاهر ان ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه اخذ الموزل من قواهم خذ عنتا لانهم لم يوجبوه
 قصد المبرور وخدا عاقبته وفيه تأمل لان الانسان يسبح بالهبة لمن يحتاج الشيء ولا يسبح به ان
 يريد كسره فقد ربه او خداعا لهم حيث اوهمهم انه يستخرج كرمهم وهو يريد ان يذكركم على
 ان فعل ابن المبارك لو سلم كان على طريق الهزل ليس بحجة بل لا بد له من دليل يستند اليه
 فليطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف اطعمه لك ارضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقدمنا
 عن الهندية لو قال مئة لك هذه الارض او هذه الدار وهذه الجارية فهو عار ولو قال مئة لك
 هذا الطعام او هذه الدراهم او الدنانير وكل ما لا يمكن الاتفاق به مع بقائه به يكون هبة
 (قوله فانه عار بقرينته) بهجر الحقيقة لان الارض لا تطعم فهو كسرة الثقل فان المئين
 تنعقد على غتمه او هنا التملك تنعقد على منفعتها فيكون عارية (قوله واطعمها ما غلظها) اي
 التي يزرعها المستعير كما تقدم ما ينفذه (قوله او الاضافة الخ) معطوف على محذوف مأخوذ
 من الكلام السابق وهو قوله كوهبت الخ فان الافعال الثلاثة واقعة على الطعام وهو كل
 فكانت قال بايجاب باضافة الكل وهو اشارة الى هبة قوله كوهبت الخ او الاضافة الى ما مر به
 عن الكل وظاهر عبارة المصنف انه معطوف على مزاح والاضحى في التعبير ولو بالاضافة اي
 ولو صدر اليجاب بالاضافة الخ تأمل (قوله وجعلته لك) معطوف على مدخول التكاف
 في قوله كوهبت (قوله لان اللام للقليل) ولان الجمل عبارة عن التملك فانه فاضيل خان (قوله
 بخلاف جعلته باسمك) فانه يحتمل الهبة ويستعمله البياع كذا يريذاني خبائه لك البيع وكذا
 هي لك حلال يحتمل ان يكون بالعارية او الهبة او البيع فلا تثبت الهبة مع الاحتمال الانا لمرتب
 وهي التي عنما بقوله الآن يكون الخ قال في الجرح قد بقوله لك لانه لو قال جعلته باسمك لا يكرن
 هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لابنه كرم ان قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني
 لا يكون هبة ولو قال اغرس باسم ابني فالامر متردد وهو الى العصة اقرب انتهى قال في المنع وفي
 الثانية قال جعلته لابني فلان يكون هبة لان الجمل عبارة عن التملك وان قال اغرسه باسم ابني
 لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لان الناس يريدون به التملك والهبة انتهى
 وفيه محالة ما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمل في حاشية المنع ما في الثانية اقرب اعرف الناس
 انتهى ورايت في الولوالجية ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرمه له فهذا على ثلاثة اوجه ان قال
 اغرس هذا الكرم باسم ابني فلان او قال جعلته لابني فلان هبة لان الجمل اثبات فيكون
 تملك وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو اقرب الى الوجه الاول انتهى وراجع
 نسخة اخرى تأمل ثم جرى عرف الناس بالتمليك مطلقا تأمل بقى ما لو قال ملكتك هذا

بخلاف اطعمت ارضي
 فانه عار بقرينته اوطعا
 لغتها بغير (او الاضافة
 الى ما) اي الى جز (وهو به
 عن الكل كوهبت لك
 فوجه وجعلته لك) لان
 اللام للقليل بك بخلاف
 جعلته باسمك

الهدية فان ما يراه الثوب يسمى صدقة وما يحمل يسمى هدية ويدخل في معنى الهدية لغة
 ولكن لا يشترط في هذين الاسباب والقبول وان كل واحد منهما - ماجة - تأمل اه (قوله
 كرهت) فانه اصل فيهما قال في الهندية وأما لاناظ التي تقع بها الهدية فانواع ثلاثة نوع
 تقع به الهدية وضعا ونوع تقع به الهدية كتابة وعرفا ونوع يحصل الهدية والعارية - متويا
 أما الاول فكقوله وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هدا لك أو أعطيتك
 أو فحلتك هذا فهذا كلمة وأما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب أو اعترتك هذه الدار
 فهو هبة كذا لو قال هذه الدار لك عمرى أو عمرك أو حياي أو حياتك فاذات فهو ورد على
 جازت الهدية وبطل الشرط وأما الثالث فكقوله هذه الدار لك رقي أولك حين ودفعها اليه
 فهو عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هي هبة كذا في المحيط السير خشي ولو قال
 أطعمتك هذا الطعام فان قال فاقبضه فهو هبة وان لم يقل فاقبضه يكون هبة أو عارية فقد
 اخذت المشايخ رحمهم الله تعالى في شروحه - كذا في المحيط ولو قال فحلتك على - هذه الهدية
 يكون عارية الآن ينوي الهدية وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهيرية والاصل في هذه
 المسائل انه اذا أتى بالفظ ينفي عن تعليق الرقبة يكون هبة واذا كان مبتاعا عن تعليق المتقعة
 يكون عارية واذا احتل هذا وذلك ينوي في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع وكل ما لا يمكن
 الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة كقوله فحلتك هذا الطعام أو هذه الدراهم أو
 هذه الدقاير فان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه جملناها على العارية بلانها
 وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاسم تملك جملناها على الهدية كذا في المحيط
 السير خشي انتهى (قوله وفحلت) لكثرة اسما لله فيه قال في مختصر الصحاح فحل بالاسم
 أعطى عن طيب نفس من غير مطالبة وقيل من غير ان يأخذ عوضا اه والخلة العطية
 مغرب (قوله وأطعمتك هذا الطعام) زاد صاحب الدرر فاقبضه تبعها لما تقدم عن المحيط
 فقال اضافة الطعام الى ما يطعم عينه يحصل التعليك والاباحة فاذا احتل الامر من فاذا قال
 أقبضه دل ذلك على ان المراد التعليك الخ (قوله ولو ذلك على وجه المزاح) نقله في البحر عن
 الخلاصة ورده المحدثي عليه بانه ليس في الخلاصة ما يقيد دعواه والذي فيها انه طلب الهدية
 من الاحلجا فوجهه جدا وسلم صحت الهدية لان الواهب غير مازح وقد قبل الموهوب له قبولاً
 صحيحاً كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى قلت وليس في كلام البحر ما يقتضي ان المزاح
 وقع في الاسباب اذ عيارته أطلقها فسهل ما اذا كان على وجه المزاح فان الهدية صحيحة وعزاء
 الى الخلاصة لان قوله أطلقها اي أطلق الهدية وقوله فسهل ما اذا كان اي طلبه لها تأمل
 وعيارته الخلاصة قال هب لي على وجه المزاح فوهب وقيل وسلم صح وهذا لا يدل على ذلك
 ان المزاح انما وقع في طابا وهي وقعت بالزاح مستجمعة للشرائط وانقله المصنف عن
 المنزلة مستدلا به على ما في منته لا يقدمه أيضا فانه فهو ما في الخلاصة وكذا ما في القهستاني
 لا يقدمه أيضا ونصه ويدخل فيه ما يكون على وجه المزاح فلو قال وهبت لك كذا فقال وهبت
 وقال لا تحرقبت وسلم اليه جازا انتهى على ان الهدية تعليق والتعليك يعقده الرضا والرضا غير
 حاصل في الهزل نعم ذكر في المنخ انه اخذه عماروى عن عبد الله بن المبارك انه مرفوع

كرهت وفحلت وأطعمتك
 هذا الطعام ولو ذلك
 على وجه المزاح

ثلاثة أيام صبح الابرأه وبطل الخمار **(قوله ان اختارها قبل تفرقها)** لانتفاء المانع من
 لقبض **(قوله وكذا الرأبرأه)** أى كما تصح ان اختار الهبة ووقف الخمار وكذا لو أبرأه عن كل
 حق عليه فينبعث حق الخمار فيصح الابرأه وبطل الشرط لدخوله في عموم الابرأه وكذا
 لو أبرأه عن خصوص شرط الخمار لكن في اشتراط كونه قبل التفرق نظر لانما يثبت بالقبض ولا
 يشترط كونه في المجلس فلم لا تعاقب صحة بطل الشرط بالخمار ولو بعد المجلس يتأمل قال
 الحلي والصواب اسقاط كذا كما جريه في المنع والافالتشبيه غير صحيح اه **(أقول)**
 لا غبار عليه لان التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يمتحن حسنه بل الصواب ما فعله الشارح
(قوله صبح الابرأه وبطل الشرط) لدخوله في عموم الابرأه وهذا موافق لما تقدم في باب خيار
 الشرط من أن الشرط يدخل في الابرأه بان قال أبرأتك على اني بالخمار ذكركه غير الاملام من
 بحث الهزل يجوز قال في الاشباه ان الابرأه عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي
 الشرع نبلاية عن الواقعات ان لو أبرأه عن حقه على انه بالخمار صبح الابرأه وبطل الخمار لان
 الابرأه دون الهبة في كونه عليه كما ولو هو بعبثا على انه بالخمار صحت الهبة وبطل اختياره فهذا
 أولى اه لكن نقل المجوى عن العمادى لو أبرأه من الدين على انه بالخمار فاختيار باطل
 وله في المسئلة خلافاً والثاني جزم الشاويح **(قوله وحكمه انهم لا ينطّل بالشرط القاسدة)**
 قال في الخلاصة من البيع بشرط من كذب البيوع تعاقب الهبة بالشرط باطل ان ذكر
 بكلمة ان وان ذكر بكلمة على ان كان ملاعباً بان قال وهذا كذا على ان تعوضى كذا صحت
 الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفه صحت الهبة وبطل الشرط اه انقروى وفي
 من وانه من بالجرم من الشروط المفسدة في البيع وقيد به على لان الشرط لو كان بان فان
 البيع يفسد في جميع الوجوه لا في مسئلة ما اذا قال ان رضى أبى أو فلان في ثلاثة أيام
 والظاهر من كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان اه **(أقول)** والظاهر الفرق بين البيع
 والهبة قال في الهندية في البقاعى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اغتير هذه العين لك ان
 شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الغر اذا طاع فقال صاحب
 الغر له يره هولث ان أدرك أو قال اذا كان غده فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في الذخيرة
 * ولو هو غلاماً أو شيئاً على ان الموهوب بالخمار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الافتراق جاز وان لم يجز
 حتى افتراق لم يجز ولو هو شيئاً على ان الواهب بالخمار ثلاثة أيام صحت الهبة وبطل اختيار
 لان الهبة عقد فغير لازم فلا يصح فيها شرط الخمار كذا في فتاوى قاضيان * رجل له على آخر
 ألف درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت ترى منه أو قال اذا دبت الى نصف المال
 فانت ترى من النصف الباقي أو قال فكل النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير
 انتهى وبان ثلاث فروع آخر الباب ان شاء الله تعالى **(قوله وتصح بإيجاب)** مبر في الاصلاح
 بقصد قد قال في الابصاح لم يقل وتصح لان العصة أمر آخر وراه الاثنية قاده اشراط ان
 صافتها تصح والاثنية قد قاده والكلام ههنا في بيان ان قاده بافاظ مخصوصة اه
 وقد يقال ان قصد ان قاده على ربه العصة لانه هو الذى يرضى لوعن الاثم ط قال العلامة
 الرملى أقول اذا أطلقت الهبة براديه اعلمك الله من لا لارادة الثواب من غير حمل على وجه

ان اختارها قبل تفرقها
 وكذا لو أبرأه صبح الابرأه
 وبطل الشرط خلاصة
 (و) حكمه انما لا ينطّل
 بالشرط القاسدة فهبة
 عليه على ان يعقبه تصح
 وبطل الشرط وتصح
 بإيجاب

في الهبة عقد تام وفي الميسر ان القبط كالتقريب في البيع ولذا لو هب الدين من الغريم
لم يفتقر الى القبول كما في الكرماني لكن في السكافي والخفة انه ركن وذ كر في الكرماني انها
تفتقر الى الايجاب لان ذلك الانسان لا ينقل الى الغير بدون غلبة وكذا في القبول لانه الزام المالك
على الغير وانما يبحث اذا حلف أن لا يهب فوجب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود وقد
وجد الاظهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات المتصرحة بانه غلبة لازم ولذا قال أصحابنا لو
وضع ماله في طر يتيكون ما كمالا رافع جاز اه يمكن يمكن الجواب بان القبول كما به يكون
بالصريح يكون بالدلالة فيكون أخذ قبولا لدلالة كلياتي وفي أبي السعد ودوركنما الايجاب
والقبول ولودلالة وانما بحث لو حلف لا يهب فوجب ولم يقبل الموهوب لانه انما منع نفسه عما
هو في وسعه ويقضى بالبيع وأجاب المتقدم بان الهبة عقد تبرع فتبرع بالتبرع بخلاف البيع
اه وفيه واختلاف في ان ركنه الايجاب والقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب
الهداية والوقاية وعلما ان المراد بالاجاب خصوص ما يوجد من طرف الواهب واحتدل لهما
تقلنا عن القهستاني عن الخلاصة بما نقلناه عن الكرماني ثم قال فقوله اجماع الايجاب ما يتلوا
به أو لا يمين على اطلاقه بل بالنسبة لعقد المعاوضات اه وفيه والقبول ولو فعلا ومنه
ما قدمناه لو قال قد وهبت جاري هذا لاحدكم فلما اخذها من شاه فاحذها رجل منهم لم يكون له
وكان أخذها قبولا وما في المحيط من انه لا يشترط في الهبة القبول مشكل بجر (وأقول) يمكن
الجواب بان المراد بالقبول القبول بالقول وفي الوالدية قال وهبت منك هذه العين فقبضها
الموهوب له بمحضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبط في باب الهبة جار مجرى الركن فصار
كالتقريب اه وفي شرح الجمع لابن مالك عن المحيط لو كان أمرا بالقبط حين وهب لا يتقيد
بالقبول ويجوز قبضه بعده اه وفي البحر وكذا قبولة أذن الناس جبه في غير تخلي من أخذ
شيئا منه فبلغ الناس من أخذ شيئا منهم كذا في المتن وظاهره ان من أخذ ولم يبلغه مقالة
الواهب لا يكون له كما لا يخفى اه (وأقول) في جامع الفتاوى عن الفتية لو قال رجل من تناول
من ماله فهو مباح فتناول رجل من غير علم بأخته جاز الخ فتأمل * قال في خزائن الفتاوى
اذا دفع لابنه مالا فتصرف فيه الابن يكون للاب الا اذا دلل دلالته انك بغيري قلت قد أفاد
ان التلطف بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التعليل كمن دفع لغيره شيئا
وقبضه ولم يتلفوا احد منهم ما يشي وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومنه ما يدعه لزوجه
وغيره اوعاده فتصح الهبة بالتعاطي وسه في تمامه قريبا ان شاء الله تعالى (قوله وحكمها) أي
الشرائط المتبرع عليها صح (قوله غير لازم) أي الا في الصور الهبة (قوله في الرجوع) أي
مع كراهة التعریم كلياتي (قوله والفسخ) عطف خاص فان الفسخ من الانقضاء الدالة على
الرجوع (قوله وعدم صحة خيار الشرط فيها) الاولى وعدم صحتها بخيار الشرط بقرينة التبرع
والا فسادها انما يصح مطلقا والشرط باطل لانه يمنع تم القبض وهي لانتم الابن وهذا الشرط
لامالك فلو لا وهو بطل لان اختيار قبل التفرق وأبراهم صحت المانع من صحة القبض
(قوله لو شرطه) بان وجهه على ان الموهوب بالثلاثة ايام رقبته وكذا لو أبراهم هذا فعلا وكان
شرط الخيار من جانب الواهب كإعلاء وكان عليه أن يذكرها كما في المنع ولو أبراهم له بالثلاثة

(وحكمها) ثبتت المالك
للموهوب له غير لازم) قوله
الرجوع والفسخ (وعدم صحة
خيار الشرط فيها) لو شرطه
صحت

ويجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حتى وفي هذا لوصف بعشر ندر اهم على محتاجين يجوز كذا ولو وهما لهما ولو تصدق على غنيين او وهما لهما لم يجوز وقال لا يجوز لغنيين ايضا فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الاصل وقال اذا اشيع ما منع فما لتوقفه ما على القبض والفرقان الصدقة يراد بها وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع ويراد بها هبة وجه الغنى وهما اثنتان وقيل هذا هو الصحيح والمراد بان كفى الاصل التصديق على غنيين فقط والظاهر ان في المسئلة روايتين يحق قيل جاز التصديق على غنيين لانهم ما يحمل صدقة التطوع مق لا يجوز عند أبي يوسف يجوز بشرط المساواة وعند محمد لا يجوز في المالين اه وفيه وجه به المشاع فيما لا يحمل القسمة تجوز من شريكه ومن غيره وفيما يحمله التجوز لا من شريكه ولا من اجنبي وطر والاشيع لا يصح الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فان اجل بان قال وهبت من كل ما يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ولو وصل بالتصديق فهو على هذا الخلاف ولو بالتثنية يجوز عند محمد لا عند ما انتهى قال الخبير الرمي قوله وفيما يحمله الخ أقول في شرح الغزى وفي الزاهد القائل انما يجوز (أقول) وفي القناوى الناجية انما تجوز من شريكه قال وهو المختار اه ولا يخفى عليك انه خلاف المشهور انتهى كلام الغزى * قال المقدسى ولو عليه ألف جيرة أو ألف غلة * فقال الرب وهبتك أحد المالين قال مجازت وله الميان وكذا وارثته من بعده * وفي منية المفتى قال وهبت نصيبى من هذه الدار والموهوب له لا يملك ثم نصيبه صحت انتهى وأهل المناجشة جهالة لا تصح هبته كقوله وهبتك شيا من مالى أو من كذا وبذا ينضج ما يأتى من اشراط كون الموهوب معلوما فمما يمتعير العقد * وفي الهندية عن الجرو بشرط في هبة المشاع الذى لا يحمل القسمة ان يكون قدر معلوما حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يهـ لم يملك لم يجوز فان علم الموهوب له فبغنى أن يجوز عند الامام دونهما * وفيها قبل ذلك جميع ما لا يملك اثنان يكون هبة لا تجوز بدون القبض ومرد ذلك من ثبوتى الاقرار وفي النصول ايضا وهما من واحد اذا راجا زوجه وقضى جهته فلا شيع ولو وهبوا واحدا من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقال يصح لان هبة هبة الجملة منهم التوحيد الخلف فلا شيع كره من رجلين وله انما هبة النصف لكل منهما وكذا لو فعلا الا قسم قبل أحدهما صح ولان الملك ثبت لكل في النصف كذا القليل لانه حكمه فحقق الشيع بخلاف الرهن انتهى * وفيه التسليم يمكن في الشائع وهو دفع الموانع عن القبض اه وسأنى الكلام على أحكام المشاع مضافا لرب ان شاء الله تعالى (قوله غيرا غير مشغول) هو عنى غير مشاع واهل اراد محروزا أى مجموعا احتراز عن انتم على الشجر او المراد غيرا من غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أرضا فزارع لاهب دون الزرع أو عكسه أو تخلفا فمرة لاهب معلقة بدون الثمر أو عكسه لا يجوز كذا لو وهب دارا أو طرقا فيما تاع لاهب حندية (قوله هو الايجاب والقبول) لانها عقد كسائر العقود بغير لكن في الثاني خلاف فى القهسة لاني وتصح الهبة بوجوب وفيه دلالة على ان القبول ليس بركن كما أشار اليه في الخلاصة وغيرها وقدمنا عن الهندية ان ركنها قول الواهب وهبت لاه فانه ينع بالمالك وحده فثبت لا بد من القبض اثبات الملك وذكر الكرماني ان الايجاب

۳ قولہ غلہ مکہ ابوالاصل

مجازاً غیر مفعول کا مستقیم
(ورکنہا) ہو (الایجاب
والقبول) کا سببی

لا يكون معاقبة له خطر الوجود والعدم من دخول زيد وقدوم خالد ونحو ذلك ولا مضافا
الى وقت بان يقول وهبت هذا الشيء منك غدا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع الى
الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الالهية وكونه من أمهاتها أن يكون سراجا بالغا مال الكا
لالموهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان
صفيرا أو مجنوناً أو لا يكون مال الكال لموهوب لا يصح هكذا في النهاية اهـ (قوله العقل)
لأنه على المجنون والمعتوه وعدم صحة تصرف الصبي ومن في حكمه كالعتوه المأذون والمراد
بالعقل ولو كان مكنيا تصح هبة السكران قال العلامة أبو السهوي ووافنا قلنا ولو كان مكنيا
السكران (قوله فلا تصح هبة صغير) والاولى ذكر المجنون (قوله ورقين) ادم ماله (قوله ولو
مكاتبا) أو مدبرا أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق (قوله وشراط صحتها) أي بقائها على
الصحة كما ساقى قال في الهندية وأما ما يرجع الى الموهوب فأنواع منها أن يكون موجودا وقت
الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بوجود وقت العقد بان وهب مائة نخلة العام ومائة أغصانها
السنة ونحو ذلك كذا لو وهب مائة بطن هذه الجارية أو مائة بطن هذه الشاة أو مائة
ضرعها وإن ساطعه على القبض عند الولادة والحليب وكذلك لو وهب زيدا في ابن أردنهافي
مهم أو دقافي حنطة لا تجوز وإن ساطعه على قبضه عند حدوثه لأنه معدوم الحال فلم يوجد
محل لحكم العقد وهو الاصح هكذا في جواهر الاختلاط اهـ اذا وهب موقعا على ظهر غنم وجزء
وسله فانه يجوز * ومنها أن يكون مالا متجوزا هبة ما ليس بمال أصلا كالخمر والميتة
والدم وصمد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كالم ولد والد المدبر الماطق
والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضا
في لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب موقعا وما إذا كان مما يحتمل
القبضة وأن يكون الموهوب ممتزا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب
حتى لو وهب أرضا فيها أزرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخلافا في أمرة للواهب معلقة به دون
الأمرة أو عكسه لا تجوز وكذا لو وهب دارا أو نظرقا من امتاع للواهب كذا في النهاية * ومنها أن
يكون مملوكا فلا تجوز هبة المباحات لأن غنمك ما ليس بمملوك محال * ومنها أن يكون مملوكا
لواهب فلا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة غنمك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع
وهي نوعان غنمك واسقاط وعليه الإجماع كذا في خزائن المفتين (قوله ان يكون مقبوضا)
فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كذا في مناهي الزباني وأما القبض فلا بد منه
لثبوت الملك إذا لم يثبت قبل القبض بالاشفاق اهـ يمرى الدين وهذا بقيدان القبض
شرط لثبوت الملك للأصحة خلاف ما يعطيه كلام الأصنف (قوله غير مشاع) هذا شرط
الجواز في محقق القصة لا في غيره كما يأتي وهذا في الهبة وأما إذا صدق بالكل على اثنين فانه
يجوز على الأصح بغير أي بخلاف ما إذا صدق بالهبة على واحد فانه لا يصح كما يأتي آخر
المقترقات لكن ساقى أيضا أنه لا يشيوع في الاولى * قال في جامع الفوائد لو وهب من
اثنين ما قبل القصة لم يجز عنه دأبي حنيف وأبو حنيفة ومن غير اختلاف على قوله رفق
الصنفه اختلاف المشايخ على قوله نقيل لا يجوز وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل

العقل والبلوغ والمال
قوله تصح هبة صغير ورقين
ولو مكاتبا (و) شرائط
صحتها في الموهوب ان يكون
مقبوضا غير مشاع

بعد من الله بعد من الناس بعد من الجنة قريبا من النار وقال بعض السلف منع الجود
 سوفظن بالعبود وتلاوما نفعتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين وقال صلى الله
 وجهه ما جعت من المال فوق قولك فاعلم أنت فيه خازن الغرر وعما يحكي في الجود والابتداع
 ما روى عن حذيفة العدوي انه قال انطلقت يوم اليرموك اطلب ابن عمي في القتلى ومعى شئ
 من الماء انا اقول ان كان به روى سقيمة فاذا انا به بين القتلى فقلت اسقيك فاشار الى ان نعم
 فاذا برجل يقول آ فاشار الى ابن عمي ان انطلق اليه فاذا هو هشام بن العاص فقلت اسقيك
 فاشار الى ان نعم فسمع آخر يقول آ فاشار الى ان انطلق اليه فحتمه فاذا هو قدمات فرجعت
 الى هشام فاذا هو قدمات فرجعت الى ابن عمي فاذا هو قدمات فرجعت الى الله تعالى (قوله اذهب
 الدنيا الخ) علمه لحذف تقديره ولا يتكلم من غير تعليم ما ذكر في كتب على حب الدنيا وهو مذموم اذ
 هو رأس كل خطيئة أى في هذا التعليم يخلص من هذه الآفة (قوله وهى) أى الهبة (قوله)
 وقبولها سنة) أى الاعراض كأن علم انه مال حرام أو انه عتق عليه بما اهداه اليه (قوله تم ادوا)
 بفتح الدال وضمها خطأ يسكون الواو لانه صيغة خطاب للجماعة من التادى وأصله تم ادوا
 لانك تقول تم ادى تم ادبتم ادوا قلت الواو الالف التمر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لانه
 السا كنين فصارت ادوا كما في مادة تعالوا أصله تعالوا قال تعالى تعالوا الى كلمة سواء والاصل
 أن فعل الامر اذا الحقته واو الجماعة يتفارق الى مضارع فان ختم بالفاء كتم ادى بفتح ما قبل الواو
 وان ختم بـياء كيرى او او كيدع وضم ما قبلها (قوله تحابوا) بتشديد الباء المضموه وهو أيضا
 صيغة خطاب للجماعة وأصله تحابون ولا يمكن سقطت النون لانه جواب الامر وأصله تحابوا لانه
 من التحاب من الهبة أدعيت الباء في الباء وقال الخاء كم تحابوا اما بتشديد الباء من الحب واما
 بالتحفيف من الهبة فات ربح الاول الذى هو المشهور وما آخر جبه البهي في في شعب اليمان عن
 صفة بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع أو قال وداع قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم يقول تم ادوا بنى القاب حبا وفي رواية تم ادوا تحابوا تذهب الشبهة بينكم وقال
 عليه الصلاة والسلام الهدية مشتركة وقال عليه الصلاة والسلام من سألكم بالله فاعطوه ومن
 استعاذكم فاعينوه ومن أهدى اليكم كراعا فاقبلوه وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل الهدية
 ويشيب عايمها وخير منها وأوفر من بعضهم واذا حبيت نعمة فخيرها باحسن منها أو ردوها بالاربية
 وفي الامثال اذا قدمت من سفرك فاهد الى أهلك ولو حجرا وقال الفضل بن سهل ما لم ترض
 الغضبان ولا استعطف السلطان ولا سات الهضام ولا دفعت التمارم ولا استقبل المحبوب ولا
 وفق الهدى ربح الهدية وفي كلام بعضهم يشرح بالهدية نخسة المهدى اذا وفق للفضل والمهدى
 اليه اذا أهل لذلك والجمال اذا جهل او الملك اذا ربح ثمان الحسنات كذا في بعض كتب الادب
 (قوله وشراط صحتنا في الواهب) قال في الهندية وأما ركننا فنقول الواهب وهبت لانه ثابت
 وانما يتم بالمالك وحده والقبول شرط ثبوت المالك وهو واجب حتى لو حلف لا يب فوجب ولم
 يقبل الا شروحت كذا في محيط السير شى وأما شرائطه فانواع يرجع بعضها الى نفس الركن
 وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب أما ما يرجع الى نفس الركن فهو ان

اذهب الدنيا رأس كل خطيئة
 نية وهى مندوبة وقبولها
 سنة قال صلى الله عليه
 وسلم تم ادوا تحابوا (وشراط
 صحتنا في الواهب

قوله اذا وفق للفضل الخ
 هكذا ما له في المواضع
 الثلاثة بلفظ اذا الشرطية
 وأعله بلفظ اذا التعليلية
 وبؤيد قوله في الموضع
 الرابع والمكان اذ
 يكتبان بدون ألف ويجزى
 اه مصححه

الهبة استحقاقا فيه قابض الواهب يحكم النسيابة ثم يصير قابضا لنفسه يحكم الهبة وان لم ياذن
 بالقبض لم يجز اه وفي أبي الهود عن الجوى ومنه يعلم ان نصير ماله الهبة لا غير بعد
 فراغه من غير صحيح مالم ياذن بالقبض وهي واقعة الفتوى لكن قال في الاشباه نصح و يكون
 وكلا قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه ان له عزله عن القسبط قبل قبضه اه وهل منه
 ما تقرر في زمان ثامن يبيع أوراق الجامكية وكذا أوراق السكة مالى والقنصلية الى غيره او
 الى غيره وان عليه أموال أميرية أو غيرها فانه غير مدين لمعين واهدم تعينه اقباض الجامكية
 قال المصنف في فتاواه مثل عن بيع الجامكية وهو ان يكون لرجل جامكية في بيت المال
 ويحتاج الى دراهم مجهلة قبل ان يخرج الجامكية فيقول له رجل بعني جامكتك التي قدورها
 بكذا أنت من حقة في الجامكية فيقول له بعثك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لا يكون يبيع
 الدين نقد أجاب اذا باع الدين من غير من هو عليه كذا كرا يصح قال مولانا في قوله وبيع
 الدين لا يجوز لو باعه من المدين أو وجهه جاز اه (أقول) وكان الأولى للشارح ان يقول ولا يرد
 عليك الدين وقد أمر بقبض الرجوع الى عليك العين بسبب الامر بقبضه (قوله فان أمره
 بقبضه صح) ويكوز وكلا قابضا للموكل ثم لنفسه كما تقدم قال في الحاوى القدسي فان قال
 الدين الذى لى على زيد فله رد ولم يسلطه على القبض ولكن قال وسمى في كتاب الدين عارية
 صح ولو يبل هذا ليصبح وفي البزاية المرأة توهبت مهرها الذى على زوجها لابنها الصغير من
 هذا الزوج ان امرت بالقبض بعت والالا للهبة الدين من غير من عليه الدين ذكره الجوى
 (قوله ارادة الخیر للواهب) بقصدهم ادفع شر الموهوب له وقدر اديه الخیر له وهو به (قوله
 دنيوى) يضم الدال وكسرهما كما هي في دينا (قوله كعوض) يشعل المال والمنفعة والدعاء ما
 ورد في الحديث من أسدى اليكم مهر وفاء فكافوه فان لم تقدر وفاء دعوه فيمكن الدعاء هو ضا
 عن العجز (قوله ومحبة) أى من الموهوب له الواهب لما ورد في الحديث ثم ادوا فحبوا ولان
 القلوب جبلت على حب من أحسن اليها بل الفهل الجبل يحب حقا فغير من وصل اليه الجبل
 عند النفوس السكرية (قوله وحسن ثناء) لان الواهب يوصف بالجلود ومكارم الاخلاق ويتقنى
 عنه سمعة الجبل بالجلود الذى هودوا له الدآت (قوله وأخروى) أى وهو الثواب ان حسنت
 النية وحذفه لعل به وصرح به في شرح المتن في فقال أو الاخرى كأنه يقيم المقيم ولان منه امتثال
 أمر الله تعالى في قوله وتعاونوا على البر والتقوى وأمر النبي في قوله ثم ادوا واتباعا للسنن
 كان عليه النبي وأصحابه من التهادى وايشار الاخوان على النفس وهو واجب على المؤمن أن
 يفعله ويعلمه ولله المائتة الشارح عن الامام أى منصور وفاعل الواجب يشاب في الآخرة (قوله
 قال الامام أبو منصور) -يان الاخرى (قوله يجب على المؤمن) الذى تقدمه هذه العبارة ان
 هذا التعليم فرض عين ط قال بهض الحكماء أصل الحسن كلها البرم وأصل البرم نزاهة
 النفس عن الحرام وتجاوزها بما ملكك على الخاص والعام وجميع خصال الخير من فروع
 قال عامه الصلاة والسلام تجافوا عن ذنب السهي فان الله أخذ يده كما عثر وقاضه كما افتقر
 وعن جابر بن عبد الله قال ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشافق الا لا وعنه صلى الله
 تعالى عليه وسلم انه قال السهي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة والبخل

فان أمره بقبضه صح
 الرجوعها الى هبة الدين
 (وسميها ارادة الخیر
 للواهب) دنيوى كعوض
 ومحبة وحسن ثناء وأخروى
 قال الامام أبو منصور يجب
 على المؤمن ان يعلم وله الجود
 والاحسان كما يجب عليه
 ان يعلمه التوحيد والايمان

المذكور والاولى ان يقول ولو بغیر مال (قوله عليك العین مجانا) هذا الحد غير مانع ان يدرك
 على الوصية فانما عليك العین بلا عوض والصدقة وغيرهما اللهم الا ان يقال ان المصنف جرى
 على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم والاختصاص اه سرى الدين عن المجتبي
 وزاد ابن السكال قوله للمال لاخراج الوصية وخرج الاباحية والعمارية والاجارة والبيع
 وهبة الدين عن عليه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة صخ (قوله أي بلا عوض) أي بلا شرط
 عوض على حذف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كما في الكثر لان معنى محي ناعدم
 العوض لا عدم اشترطه على انه اعترضه الخوى كما في أبي السهم ودبان قوله بلا عوض نص
 في اشترط عدم العوض والهبة بشرط العوض فبعضه فكيف يصححان اه أي فلا
 يتم المراد بما تاركه وهو ان يقول التعريف للهبة بشرط العوض لانه يلزم خروجها عن
 التعريف بغير حيث يشذ كاتبه عليه في العزيمة ايضا (قلت) والتحقيق انه ان جعلت الهبة للهبة
 مع ملققة بمحذوف كالمال عليك لزم ما ذكرنا لوجه المحذوف خبر ابدخر خبر أي هي كائنة
 بلا شرط عوض على معنى ان العوض فيه اغبر مشروط بغيره لا في البيع والاجارة لا يرد
 ما ذكره تدبر (قوله لأن عدم العوض شرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض
 والماحصل ان المتعريف للهبة عليك العین سواء كان بعوض أو بلا عوض الما ياتي من ان
 الهبة بشرط العوض صححة فليس عدم العوض شرطاً في تحققها فانه ان الهبة تتحقق ولا
 يشترط فيها العوض وليس عدم العوض شرطاً فانه يقتضي ان لا تتحقق مع العوض وليس
 كذلك وقد نرى توافق الوجود بلا شرط شيء وبين الوجود بشرط لا شيء بان الاول اعم من الثاني
 وعليه فان العوض لا يشترط في تعريفها بل قد تكون بعوض كما ان شرطه وقد تكون بلا
 عوض معنى قوله بلا عوض أي ليس العوض من لازمه ما مردنا من اختلاف المبيع فانه لا بد
 فيه من العوض حتى لو باع بعوض فسد ولو اسقط هذا التي لكان التعريف للهبة من كل وجه
 وهي الهبة بلا عوض مشروط ويكون معنى قوله بلا عوض أي بلا شرط عوض سواء عوضه
 من تلقاء نفسه أو لا أما الهبة بشرط العوض فهي هبة ابتداء يبيع انتهائاً في بيانه وهذا
 كله على جعل البا للهبة لا لباية الخ (قوله) وأما عليك الدين الخ هذا جواب عن سؤال مقدروه
 ان يتقدم بالدين يخرج اباك الدين من غير من عليه مع انه هبة اذا امره بقبضه فيخرج عن
 التعريف فاجاب بانه يكون حينما لا فالمراد بالدين في التعريف ما كان عينا محالاً أو ما لا يرد
 خارج عن القصاص اذ الهبة لا تصح الا في المثل الدين غير مملو كمال وقت الهبة وهو نظير الحمل ولو
 يصح هبته مع انه يصير عينا مملو كمال وقد يفرق بان تمام الحمل غير محقق اذ هو متوقف على تمام
 الله الى له وقد له عن أمه والعبد لا يقدرداءه والدين ثابت في ذمة المدينين ما مورده في ماله
 وصاحبه قادر على قبضه شرعاً فيقدر على تسليمه قال بعض الفضلاء هذا لا يلزم الا اذا
 قبض وله الرجوع قبله فله منه حيث كان يصحك النيابة عن القبض وعليه تنبئ مسئلة موت
 الواهب قبل قبض الموهوب له في هذه فتأمل يعني هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر نعم
 فالراجح ولا تردد للهبة الدين عن عليه لانهم يجازون الاسقاط والفرد الجازي لا ينعقد والله
 سبحانه أعلم قال في البحر عن المحيط ولو وهب ديناً له على رجل وأصره ان يقبضه فقبضه جازت

(عليك العین مجانا) أي بلا
 عوض لأن عدم العوض شرط
 فيه وأما عليك الدين من غير
 من عليه الدين

كتاب الغصب انتهى هندية وفيه اولواستهعار فساير كمالها الى موضع كذا فركبها وأردف
 معه آخر فاسقطت جيتا فلا ضمان عليه في الجنتين ولكن ان انتقصت الام بسبب ذلك فعليه
 نصف الثمن وهذا اذا كان القرض بحال يمكن ان يركبه اثنان وأما اذا كان لا يمكن فهو
 اتلاف فيضن جميع الثمنان كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني استعار
 دابة لركبها بنفسه فركبها وأردف غيره فحطت نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا
 اذا أردف رجلا فان أردف صبيا يضمن قدر الثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حملها فان
 كانت لا تطيق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير قاضي خان اه واستعار محملا
 أو دابة طاهرا وفي المهر فساير لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره لضرب او محملة استعارها
 للثمن يضمن والفرق ان الحمل كالفسطاط يستعمل خارج المهر عادة فيكون عارضا فان استعار
 للسفر به ما يختلف السيف والعمامة لكن على قياس مسئلة الاخراج بالثوب بان استعار
 ثوبا ودابة حتى وقع على الاستعمال في المهر ثم خرج به ما عن المهر فان استعملها ضمن وان لم
 يستعملها ما في الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المهر فكافي المهر وضمن في الدابة لانها لا يخرج
 الخروج صريح عرضة للتلف فيكون اخراجها تنصيعا لها ما في كافي القصوين فيبني ان لا يضمن
 بهما أى الحمل والفسطاط أيضا وعلى قياس مسئلة ما في كافي ان يلزمه الثمنان في الثوب أيضا
 كافي اخراج دابة العارية قال في الذخير ويجوز ان يفرق بينهما وبين مسئلة الثوب بالتأمل
 فليتأمل فيه انقروى ان المستاجر والمستعير لو خاف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الثمنان على
 ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الهبة)
 وجه المناسبة ظاهر (هـ)
 لغة التفضل على الغير ولو
 غير مال وشرا

كتاب الهبة

قال ط هي من صفات الكمال فان الله تعالى وصفه بنفسه بقوله عز وجل أم عندهم
 خزائن رزقه ربك العزيز الوهاب والبشر اذا بانوا ثم هان قد اكتسب من اشرف الصفات لما فيها
 من استعمال الكرم وازالة شمع النفس وادخال السرور في قاب الموهوب له واثبات الهبة
 والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذا من انشأها كان من المفطين قال تعالى ومن
 يوق شغ نفسه فاولئك هم المفلحون اه تبين قال الله في هي في الاصل مصدر محذوف
 الاول معروض هاهنا التانيث واصلها وهب بتسكين الهاء وتجويزها اه مكى على كعدة هي
 ويتهدى القوم بفسده وباللام ومن كافي احاديث كثيرة خلافا لما طرزي في انه خطأ
 ولاننا نأني في انه عبارة الفقهاء اه فهاتين قال المولى عبد الحليم بن ابي الوهب مالا وهب او هبة
 وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب (قوله وجه المناسبة ظاهر) هو ان كلامه ما عليك
 بلا عوض ووجه آخر الهبة عن العارية هو انها عليك عين ومنفعة بلا عوض والعارية
 عليك المنفعة بلا عوض فكانت العارية كالقصد والهبة كالركب والمفرد مقدم على المركب
 طبعها مقدم ووجه (قوله هي لغة التفضل على الغير) أى بما يقع به مطلقا (قوله ولو غير
 مال) قال الراغب الهبة ان تجعل ما لك لغيرك بغير عوض قال عز وجل ووهبنا له امره
 وبه وقوب اه وقال تعالى فهب لي من ذلك وليا وقال تعالى هب لي بشارا

ظاهر الرواية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو الحلية وفيه ما دخل بتمه بانه فاحـ هذا
 لنظر اليه فوقه لا يضمن ولو أخذ بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سو قاياع فيه الانا بضمن ٨١
 جابر رجل الى مستعير وقال اني استعرت دابة عند حرم من ربه افلان فاحرني بضم اضمه فصدقه
 ودفعها ثم انكر المعير امره ضمن المستعير ولا يرجع على القابض فلو كذبه أو لم يصدقه أو شرط
 عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمن لو ادعى المستعير انه فعله بلان المعير
 وكذبه المعير ضمن المستعير ما لم يبرهن فصولين * وفيه استماره وبعت منه ليا في به فركبه فقتله
 فهلاك به ضمن القن وبيع فيه حال بخلاف قن محجو وأتلف ودبعت قبلها بالاذن مولاه ٨٢
 ولو ذهب الى مكان غير المسمى ضمن ولو أقرب منه وكذا لو أمسكه في بيته ولم يذهب الى المسمى
 ضمن لانه عارها للذهاب لا للاسك في البيت (يقول الحقير) يرد على المثلين اشكال رهو
 ان المخالفة فقيمها الى خير لا الى شر فكان الظاهر ان لا يضمن فيها ولعل في المسئلة الثانية
 روايتين ان قد ذكر في الخبر يدلوا ما تاجر قد وما لكسر الخطب فوضعه في بيته فقتل بلا تقصير
 قبل وقيل لا ولو امسكت المعتاد عقو نور العين * استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب
 الدابة بنعم استعمرها غدا آخر الى الليل فاجاب بنعم فان الحق يكون للسابق منهم ما وان
 استعارها فمضى اليها جاعها عند بيعة عن خزنة القداري وفيه استعار دابة ليحمل عليها حنطة
 فبعث المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة فحمل وكيله طعها ما لنفسه لم يضمن نص
 عليه في كتاب التركة وهذا عجيب هكذا في الصغرى * ولو أدخل المستعير الحمل في بيته وترك
 الدابة المستعارة في السكة فهلكت فهو ضامن سواء برطها أو لم يبرطها لانه ما فيها عن
 بصرة وقد ضاعها حتى لو توراه اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تقبض عن بصرة
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزنة المقتنين * لو كان بصلي في الصرا فتنزل عن
 الدابة وامسكها فانقلبت منه فلا ضمان عليه وهذا المثل لا يدل على ان المعير
 ان لا يفيها عن بصرة كذا في الظهيرية رجل استعار دابة ليتم مع جنازة الى موضع كذا فلما
 انتهى الى المقبرة دفعها الى انسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة قال محمد رحمه الله تعالى
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيان وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العقد
 كذا في التاترخانية * قال أعرت دابتي أو ثوبي وهذا الغلان ولم يكن حاضر ولم يسمع بخلافه وذهب
 به يضمن الا اذا سمع أو ورسوله أو أخبره فصولي قد سمع قال يضمن أن لا يضمن ان كان عدلا
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في التاترخانية * ولو زان الرجل في السر أو بل فغرق لم يضمن
 كذا في القتايع وفي فتاوى الديار يرى اذا انتقص عين المستعار في حال لا يستعمل
 لا يجب الضمان بسبب النقصان اذا استعمله استعمالا عموما لا محسوسا كذا في القصول
 العمادية * ولو استعار ثوبا ليبلطه فوقع عليه من يده شيء أو غرق فوقع عليه فغرق لا يكون
 ضامنا كذا في فتاوى قاضي خان * رجل استعار من امرأة شيئا كان ملك الزوج فاعارت فهلك
 ان كان شيئا داخل البيت وما يكون في أيديهم عادة لا ضمان على أحد ما في التور والفرس
 فيضمن المستعير المرأة كذا في الخلاصة اذا وضع الدار بتم قام وتركه ناسيا فاضاعت ضمن
 كذا في السراجسية رجل دخل الحمام فسطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام أو

قوله قبل الخ كذا بالاصل
 ولعل الصواب قبل يضمن
 وقيل الخ اه معناه

صاحبه بكره اصلاحه لا يقبل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم انه لا بكره اصلاحه
وكان خطه مناسب السكاب وهو يطع بالموافق فيملكه لذلك والاراجع من هو واعلم منه
او نسخة صحيحة أو كتب في ورقة ويضعها في السكاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب
العلم من القربات ولا يباغ بتعدي اصلاح الا في القرون العظمى لانه واجب اصلاح بخط مناسب
(قوله في الوهبانية) في نسخ باقاه ولا يظهر تغيره الا بالنظر الى أول المسئلة وهو قوله استعار
كتاب الخ وفي نسخ بالواو هي ظاهرة وثبتت في بعض النسخ به داليت الاول وفي داليت ثانيا
وأى معبر ليس يملك أخذها • اعاد وفي غير الرهن التصور

(قوله وسفر) بكسر السين اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريبا (قوله
وأى معبر الخ) يعنى أى معبر أعاد له كغير الرهن ولا يملك استرجاعه فالجواب انه أرض
أجره المالك للزراعة ثم اعادها من المستأجر وقد زرعها فانه لا يملك استرجاعها للمنافسة
من الضرر وتسخ الاجارة من حين الاعادة ويلزم المزارع أجرة المثل من وقت الرجوع كافي
شرح الشربة الى علماء وكذا معبر امة لارضاع الصغير ولا يجديغيرها ولا يأخذ الا ذمها
فلا يسب تمردا الى ان يتم الرضاع وله أجر مثلها وكذلك ان اعاد دابة وطلم من مكان لا يجدي فيه
ما يكثرى وقد تقدم ذلك كله وانما يقيد بغير الرهن لان من اعاد متاعا لغيره المستعير لا يسترد
الا بعد قضاء دين المرتب كما تقدم وبأن في الرهن اه (قوله وهل واهب لابن) أى من النسب
(قوله يجوز الرجوع) أى رجوع الاب فيما واهب لابنه وصورته وب لابنه الرقيق شيئا فانه
يجوز له الرجوع فيه لان الرقيق لا يملك وقوع الهبة لسيده فتكون لاجنبي فيثبت له حق
الرجوع وتقام هذا البيت • وايضا يقوم للعمول بمخاطرة وصورته استأجره والمال جنازة
وهناك من يجعلها بغير أجر فيخطر هذه الاجارة (قوله وهل مودع ماضع المال يخسر)
هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه اقلنا بعد وفي وصية مضى اليه وكان المذ كر واورثه
فدفعها اليه بعد موته من مثله لو قال ادفع اقلنى ادم حصه الوصية اليه فاصار المال للورثة
بموت المودع وكان الامر فيه لهم لانه قد دفعه صادقا بغير اذن المالك وقت الدفع والاذن
قد بطل اذنه بموته (قوله ماضع المال) فيه تسامح لانه دفعه بغير اذن مالكة وهو تضييع
لانقضاء اذن الاذن بموته وخروج المال عن ملكه ودخوله في ملك الورث ادم حصه الوصية
للورث والقاتل ومن انتقل المال الى مالكة لم ياذن له بالدفع اليه حيث دفع للورث فيبقى ان
يضمن ما زاد على قدر نصيبه فلا تأمل والظاهر ان له الرجوع على من دفع اليه وهذا مجزئ
وصدوره ومن غارم اطعام عبد قراضه • وصورته مضارب اشترى عبد ابا قين ومال المتاربة
ألفا فانه باقاه عليه يكون متبرعا لانه لم يبق في يده شئ من المال فالنقطة استدان على المال
وانه لا يملكها الا ان يرفع الامر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع • (فروع) • اذا مات
المستعير أو المعبر بطل الاعارة خاتمة استعار من آخر شيئا فدفعه ولده الصغير المحجور وعليه الى
غيره بطريق العارية فضاع يضمن الصبي الدافع وكذا المار فوع اليه فارتخا من الخطه رجل
استعار كتابا فضاع لحما صاحبها وطالبه فلم يجبر بالضياع ووعده بالرد ثم أخبره بالضياع قال في
بعض المواضع ان لم يكن آيا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيا ضمن لكن هذا خلاف

في الوهبانية
وسفر رأى اصلاحه
مستعيره
يجوز اذا مولاه لا يباين
وفي ما باتها
وأى معبر ليس يملك أخذها
اعاد وفي غير الرهن
التصور
وهل واهب لابن يجوز
رجوعه
وهل مودع ماضع
المال يخسر

يكون مستعدا بالان يقال ان امسك الدابة في المسكار ضرر به اعادة فقال (قوله) لانه عارية
عرفا) أى وهلك من غير تعاضد المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المنليات
والمستقرض غير هاقا قد يحرم تماطيه وفعل المستعير على اصلاح ما يمكن والعارية
والقرض ينوب كل منهما من الاخراسة فكلان عارية المثل الذى لا يمكن الانتفاع
به بالاستيلاء كقرض فكذلك المستقرض العين التى يرفع بها ثم ترد الى صاحبها عارية وهى امانة
لا تضمن أفاده بعض النضلاء (قوله) بالعرض أى وهنا قد جعل له عوضا وهو كون البناء
الذى أحدثه المستعير له (قوله) بجعله المدة) وكذا البديل لان قدر ما ينقته في العارية غير معلوم
حال عقد الاعارة والفساد يجب فيه أجر المثل بالانتفاع وقد حصل وعارة البحر عن المحيط
بله المدة والاعارة لا يجر لان البناء مجهول فوجب أجر المثل اه فافاد ان الحكم كذلك لو بين
المدة لبقاء وجهه المدة الاجرة وهو ظاهر اه قال في البرازية دفع داره على ان يسكنها ويرمها
ولا يجر فهي عارية لان المدة من باب النفقة وهى على المستعير وفي كتاب العارية ينقض لافه اه
(أقول) الذى يظهر المتفرقة بين استعارة الارض ايمنى نعم او يكون البناء للمالك نهى اجارة
فاسد يجب فيها أجر المثل والبناء له صاحبه وبين استعارة الدار يسكنها ويرمها فهى عارية
ذكر الوجه ظاهر (قوله) وكذا الوشرط الخارج أى خراج المقاسمة أو الموظف على المستعير
فانما يكون اجارة فاسدة لان الخراج على الميعر فاذا شرطه على الميعر فقد جعل له بدلا عن
المانع فقد اتى به فى الاجارة والمدة المدة فى العدة ودوتكون اجارة فاسدة لان قدر الخراج
مجهول اما اذا كان خراج المقاسمة فظاهر لانه بعض الخارج والمخرج يزيد وينقص وما اذا
كان خراجا موطقا فانه وان كان مقدرا الا ان الارض اذا لم تحتمل ذلك التدرى ينقص عنه
وجهه البديل في الاجارة تنفسد الاجارة اه منع من جمع الفتاوى (قوله) والحيلة أى
في صحة كون الخراج على المستعير (قوله) ان يؤجره أى من اراد العارية (قوله) منه أى امر
ذلك البديل فانه جائز فانه كله باداء ما عليه من مال له عليه اه منع (قوله) ان علم رضاه به
فان علم عدم رضاه ينفي ان لا يصلحه لانه تصرف في ملك الغير غير اذنه قال ابن وهبان ولا شك
ان خطه ان كان يناسب خط الكتاب وهو يقطع ان الصواب فيما يصلحه وأصله لا يذكر صاحب
الكتاب ذلك ان كان عاقلا وينبغي للمستعير ان لم يكن خطه مناسبا بان يكتب الاصلاح
في ورقة ويضعها في الكتاب وقيل عليه ليه له صاحب نفسه لانه لا صلاح كتب العلم من
التقربات والافلا تهل فلو فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالفاطر راجع اعلم منه ان نسخة
أصح اه ومثل المستعير المستأجر وفي الحديث من نظرفى كتاب اخيه غير اذنه فكأنما
نظرفى النادر وهو محمول عند أهل العلم على كتب الرسائل اما كتب العلم فينبغي ان يعجز النظر
فيها اذا كانت لا تضر بالنظر والتقليب وعادة الناس في ذلك المساهلة والمناسحة والاحتياط
هيم النظر الاباهر اه عبد البر (قوله) بخط مقاسب يفهم منه انه لا يصلحه بخط ردى ينقص
قيمه لانه لم يتعين اصلاحه به بل يمكن اصلاحه من له خط يناسبه وهذا في زمانهم اما في زماننا فلا
يصلحه الا بعد تحقق فساد ما يدا اصلاحه لا بمجرد فهمه المقاصد وان اعتد انه مضى لانه
بسبب الجهل يظن المستعير خطه ففسد ما اصلاحه وقد عايناه كثيرا والحاصل انه ان علم ان

لانه عارية عرفا استعار
أرضا اليق ويسكن اذا
خرج فالبناء للمالك لا لاجل
أجره مثل ما قد اراد السكفي
والبناء للمستعير لان
الاعارة غايك بالعرض
فكانت اجارة مع حق
وفسدت بجعله المدة
وكذا لو شرط المالك راج
على المستعير بله البديل
والحيلة ان يؤجره الارض
سنتين معلومة يبدل معلوم
ثم يامر باداء الخراج منه
استعار كتابا فوجد به
خطا أصله ان لم رضا
صاحبه قلت ولا يأنم
بتركه الا في القرآن لان
اصلاحه واجب بخط
منايب

الموع في الدفع بعينه وذلك لانه صدق له صدق الوكالة وقد صرحوا في كتاب الوكالة ان المدين
 اذا صدق وصكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه امانة لتصدق به عليه فان اتى
 رجوعه عليه فلو اقام المدين دية على الدفع لا وكيل قبل وان دفعت الورثة وان صدق الورثة
 الوكيل في القبض والدفع فلا امر ظاهر في عدم طالبة الغريم وقد برئت ذمته بقصد قبضهم
 فتأمل ذلك واعتقه فانه مفرد واو اراد الوكيل تحليف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع
 او اراد المدين ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المدين بهذا الحلف واراد ان يحلف الوكيل على الدفع
 للموكل الظاهر ان له ذلك لما تقررت الوكيل بالقبض خضع ومن ان المال في يده امانة وكل
 أمين ادعى اصال الامانة الى مستحقها فاقول قوله وان كل من قبل قوله فله عليه العين وقوله
 في حق برائة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق ايجاب الضمان على غيره وايضا كل من أقر بشئ
 يلزمه فانه يحلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من الضوابط والقواعد ولان المدين له أحد المال
 اما الذي دفعه لوكيل واما الورثة الذي دفعه للورثة ان اعدوا الى تصديق الوكيل بسبقه
 وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر الوكيل بعد ان دفعه المدين للورثة بان لم يدفعه للموكل
 وانه باق عنده او استلحه يرد على المدفع هذا ما ظهر من كلامهم ومن دفعته فيه ولم يرد من
 اشبع القول في المسئلة ولا من اعطاهما حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى ان يكون هذا
 المتفق عليه صوابا راقه تعالى اعلم اه (قوله انه يصدق في حق نفسه) أي في غير (قوله لاني حق
 الموكل) أي في لا يجب عليه شئ حتى ياتي بقصاصه على المدين ويلزم من هذا ان المدين
 لا يبرأ بعد تصديق الوكيل في حق الموكل وليس للمدين الرجوع على الوكيل لحديث صدقه
 في الوكالة كما سلف (قوله فيما مل عند الفتوى) هذا انما يحتاج اليه اذا كان ظاهر الوكيل الجارية
 ما ذكره وليس بظاهر هاتين ما فتى به البعض فتأمل (قول ليس للورثة الرجوع) أي على
 المستعير الموصى له سواء كانت مطلقة أو مؤقتة ومحلها اذا كانت تخرج الرقعة من الثلث وقيل
 بعدم موت الموصى فلم يقبل بعده بطات كما ذكره في الوصية بالخدمه والكفى (قوله تفسخ
 بموت أحدهما) فلورثة المعير الرجوع وليس للورثة المستعير الانتفاع حتى لو استعملوه فانها لكت
 ضمنوا وهذه قاعدة القسح كالاحتج ط (قوله بغير عينها) يعني لم تعلم عينها أي بان مات بمجهلها
 (قوله فالتركة بينهم) أي بين المعير والمعير بالخمر ان لم توف الرقعة بالكل لانها صارت مضمونة
 عليه فكانت كبيعة المدين (قوله استاجر بعير الى مكة فعلى الذهاب) لان الى القابضة وجعل
 غاية الاستئجار مكة ولو قال له أعزني هذا البعير لاذبح به الى مكة كان على المستعير ان يرد
 العارية الى المعير حيث أخذها منه وكانت العارية على الذهاب والرجوع عرفا حتى (أقول)
 اتفرق بين الاجارة والاستعارة ان الاستعارة تلك المنفعة بلا عوض وفي التمتع يجري المسامحة
 فاما الاجارة فتلك بعوض ومبعض في ذلك المضايقة كذا في فروع الحبوي (قوله لان ذرعا عليه)
 أي وهو لا يتمكن من الرد الابالي بخلاف الاجارة فان ونة الرد على المالك وهذا فرق آخر غير
 الذي قدمناه قريبا من الحبوي وفي الهندية لو استأجرها ليجعل عليها كذا من امن الخنطة الى
 البلد وهما لكت الخنطة في الطريق فله ان يركبها الى البلد وفي العود ايضا الى منزل المعير اه
 (قوله لانه اعارها للذهاب لا لالمسك) أي فكان به متهديا لكن قد يقال انه خالف الى غير فلا

انه يصدق في حق نفسه لاني
 حق الموكل وحمل عليه كلام
 الوكيل الجارية فيما مل عند
 الفتوى (فروع) اوصى
 بالعارية ليس للورثة الرجوع
 * العارية كالاجارة تنفسخ
 بموت أحدهما ومات
 وعليه دين وعنده ودية
 بغير عينها فالتركة بينهم
 بالخصص * استاجر بعيرا
 الى مكة فعلى الذهاب وفي
 العارية على الذهاب
 والحي لان ذرعا عليه
 * مستأجر اذابة للذهاب
 فاصحها في يده فله لكت
 ضمن لانه اعارها للذهاب
 لا لالمسك * استقرض
 نورا فاعار عليه الا تراك
 لم يضمن

رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشريعة في مجموعها ان الله تعالى في جملة ما اراد ان يبين
 على ما دعاه فارجع الى تلك الرسالة في ذكر اشياء الكلام فيها ما جزم الله تعالى خيرا وقد علمنا
 ذلك في الكالة فارجع اليه ان شئت وقد علمنا ان القريم ان صدق انه وكيل لا يرجع عليه ان
 ضاع الا اذا منه وقت الدفع لا قدر الماخوذ ثانياً وقال له قبضت منك على ان ابرأك من الدين
 * والحاصل انه ائمن بقصد في نفي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا لدافع
 بهد حقه لانه اعاد دفع اليه يساهل انه ائمن لانه وكيل الدائن في القبض ولا ضمان عليه
 ولا يقط دين الموكل عن مديونه لان معنى قضاء الدين لزوم مثله للمدين على دفعه بدفعه اياه
 عند القضاء فحق القاطعة بذلك لان الدين وصف بالذمة لا يمكن قضاءه فلا صدق في دعواه لزوم
 الدين في ذمة موكله بمجرد دعواه اذا المدين يقبل قوله في دفع الضمان لافي الزام الغير وهذه
 نظاير ما تقدمت من عدم نقاد قول المتولى دفعت الى ارباب الوظائف ولا ضمان عليه ثم بعد
 كتابتي هذا الهل وجدت في لارفع الى الخبير الرمي المذكور في فتاويه سئل فيما اذا وكت زوجها
 في قبض مال فقبضه ودفعه اليها ثم مات فهل يقبل قوله بيمينته في دفع ذلك أم لا اجاب ان
 كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينته في القبض والدفع لها وان
 كان قبض دين وانكرت بقية الورثة بالقبض وانكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينته في الدفع
 وان انكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الابيعة واذا لم يتم بشروط رجعت الورثة بمحضته
 على المدين ولا يرجع المدين على الزوج لان قوله في براءة نفسه مقبول لافي ايجاب الضمان على
 الميت والزوج فيما يجزى بوجوب ذمة الزوجية مثل دينها على القريم لما تقر بان المدين تقضي
 بامانها هو قد عزل عن الكالة بموتهم انه ولا يملك استئناف القبض بخلاف ما اذا كانت ذميمة او
 كان الموكل فيه وديعة لانه في الاول يملك الاستئناف في الاخبار وفي الثاني ليس فيه ايجاب
 الضمان عليها وهذه المسئلة قد اذلت فيما اقدم وانعكست فيما اتفهام وقد ذكر بعض
 معاصري مشايخنا انهم احتجوا الى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالاعتصام
 فقال كان يتلجج بخاطري كثير ان اجمع في تحريرها كلاما يزيل اشكالا ويوضح مراما لكن
 الوقت بضيق عن كمال التحقيق والكتفي بفضل الله تعالى ومنته وقت تحريرها على الوجه
 الاتم وانزلت كل فرغ من اجتهاده في اصله وكتبته على بعض حواشي بعض الكتب ما حصله
 اعلم اولاً وان الوكيل يقبض الدين يصير مودعا بهد قبضه فتجزي عليه احكام المودع وان من اخبر
 بشيء يملك استئنافه قبل قوله وما لا فلا وان الوكيل يشترط الموت الموكل وان حكى امره الا
 يملك استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ذلك الغير ولا يقبل ومن
 حكى امره يملك استئنافه يقبل وان كان فيه ايجاب الضمان على الغير فاذا عات ذلك فاعلم انه متى
 ثبت قبض الوكيل من المدين بيمينته او تصديق الورثة له فالقول قوله بالدفع بيمينته لانه مودع
 بهد القبض ولو كذب الورثة في الاعتراف لانهم يتصدىقه في القبض صاروا مقرين بان المال
 في يده وديعة واذا لم يثبت القبض بان انكره القبض والدفع لا يقبل قوله في ايجاب الضمان
 على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فتخرج الورثة على الغير ولا يرجع القريم عليه لانه لا يملك
 استئناف القبض امره بالموت وقبضه لدى القريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول

(قوله لم يقبل قوله) اذا كذب الورثة في القبض والدفع وعدم قبوله حينئذ بالنسبة الى ايجاب
الضمان على الميت لان الديون تقضى بامثالها فادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل ما قبض
ويبقى قصاصا عليه على المدين وهو لا يملك ذلك لانه يموت الميراث عن الوكيلة وقد حكى
أمر الائمة استئنافه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصح دفع ذلك وصرحو ان كتاب
الوكيلة انه اذا صدق المديون وكمل الغائب في الوكيلة صار المال المدفوع اليه امانة
اتصدق عليه فانتي رجوعه عليه فلما قام بيعة على الدفع للوكيل قبلت وانفذت الورثة
واذا صدقه الورثة في القبض والدفع فالامر ظاهر واذا صدقه الورثة في القبض او ثبت بيعة
وكذبوه في الدفع فالقول قوله لانه مودع به القبض لما نصوا عليه من أن الوكيل يقبض
الدين بصير مودع به مدقبه فيجوز عليه أحكام المودع فاذا صدقه في القبض صار مودع
بان المال في يده مودعة ط (أقول) وكذلك الوصي به بدله اذا قل قبضت ودفعته أو هلك
مضى وكذا فيه له عليه الطلب بشرع في القبض لم يقبل قوله الا بيعة لانه لم يعزل لئلا ينشأ
القبض وفيه ايجاب الضمان على الغير اذا الديون تقضى بامثالها ومن حكى أمر الائمة نشأ
وفيها ايجاب الضمان على الغير لم يقبل قوله ولو لم يكن مودع ولا وكان له ولاية القبض بان كان وصي
الميت مطلقا أو القاضي وأذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقد صرح في التاتر خاتمة بان الوصي
اذا أقر باقية الدين جاز وذلك لانه يملك إنشاء القبض وقد قل من حرره هذه المسئلة بل لم أطلع
على من حرره غيري فتأمل ذكر العلامة الرملي * (فرع) * الوصي اذا ولى الدين به مديونه
واذن القاضي ثم ظهر دين آخر فانه لا يرجع عليه وهو انما يشارك الله تعالى اعلم أماده سبدي
والمرحوم الله تعالى في تنزيهه في الباب الثالث من كتاب الوقف (قوله بخلاف الوكيل
يقبض العين) هي أصل المسئلة فلا يحتاج الى هذه الزيادة (قوله في حياته) أي الميراث (قوله لانه
ينبغي الضمان عن نفسه) أي وليس المقصود هنا ايجاب على الميراث (قوله وهو ضمان مثل
المقبوض) الذي يقع به القصاص على المديون لان الديون تقضى بامثالها (قوله قلت
وظاهره) أي ظاهر ما في الولو الجلية (قوله لا في حق نفسه) أي فيض عن ولا يبرأ دعواه الدفع الى
الميت وهو مذا غير ظاهر من باب الظاهر من عبارته انه لا يصح دفع في حق الميراث خاصة بقرينة
قوله لا يقبل قوله لانه يوجب الضمان على الميت ط (قوله ولا في حق الميراث) في ايجاب الضمان
عليه بمثل المقبوض (قوله وقد أفني بعضهم) هو من معاصري صاحب المنهج كما ذكر فيها وذكر
الرملي في حاشيته انه هو الذي لا يحيد عنه وليس في كلام أئمتنا ما يشهد بغيره فأملا * قال
في الاشباه كل ما يديهي اتصال الامانة الى مستحقه قبل قوله كما ودع والوكيل والنظار
الا في الوكيل يقبض الدين اذا ادعى بموت الميراث انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل لا
بيد بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الولو الجلية انتهى (وأقول) تعهده الشرع لا في
أخذ من كلام الاول الجلية وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الاتصال تقبل لبرأته
بكل حال وأما سرية قوله على موكله امير أغريه فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكلا
وأما بعد موته فلا تثبت برامة الغريم الا بيعة أو صدق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة
بمنة الجليل في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السعود (قلت) وللاعلامه المقدسي أيضا

لم يقبل قوله الا بيعة
(بخلاف الوكيل يقبض
العين) كودعة قال قبضتها
في حياته وهلك وانكرت
الورثة أو قال دفعتم اليه
فانه يصح دفعه لانه يدين
الضمان عن نفسه بخلاف
الوكيل يقبض الدين لانه
يوجب الضمان على الميت
وهو ضمان مثل المقبوض
فلا يصح وكاله الولو الجلية
قلت وظاهره انه لا يصح
لا في حق نفسه ولا في حق
الميراث وقد أفني بعضهم

و يتنط من ذلك ان الظاهر يصدق بيمينه في الدفع المستحقة بعد عزله كالوكيل في قبض
 الدين اذا مات الموكل وصداقته الورثة في القبض وكذا يوفى في الدفع فاقول قوله بيمينه لانه
 القبض صار المال في يده ودبعة فلهذا يصدق به بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حالف برى وان
 حلف لزمه المال كباقي نري بالاكلام عليه وقد اتفق المرحوم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا
 ولم يذ كر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطعننا انقلب في الجواب في
 القبول او عدمه بما يري في الكتاب واقفه الموفق للصواب (قوله يعني من الاولاد والفقراء)
 بيان للموقوف عليهم (قوله وامنناهما) كالعالم والاشراف وقيل المراد بالامثال اولاد الاولاد
 القسمل والعقب والاقارب والامتناء وقال بعض الفضلاء بذني أن بة ميان لا يكون الناظر
 معروفا بالخيانة كما كثر نظار زماتة ابل يجب أن لا يتوهم هذه المسئلة كما قدمناه تريا ونقله ط
 عن الجوى (قوله المرتقة) مثل الامام والمؤذن والبواب والقرش لانه شبه بالاجرة بخلاف
 الاولاد ونحوهم لانه صلة محضة قال ط وان فرقنا استحقاقا ونحو الاولاد لم يكن تقابله عمل
 فكان صلة محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شبه بالاجرة وشبهه المفقى ابو السعود ذلك
 بما اذا استاجر شخصا للبناء في الجامع باجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فانه لا يقبل قوله
 كما قدمناه اننا (قوله لكن لا يضمن ما أنكره الماخ) أى عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا
 يلزمهم وصول ما ادعى اصاله اليهم بدون يمينه لان ما اخذونه صلة من وجه وفيه شبه الاجرة
 فاعتباره لا يسلط حقههم بمجرد قوله لكنه أمين في حق ما في يده من المال فلا يلزمه الضمان
 وحديثه يدعيه لهم ثانيا من مال الوقف لانه حيث لم يسلط حقههم وهو متعلق بالوقف ولم يضمن
 هو ما تلف في يده لكونه أمين الم يبق الا الرجوع على الوقف ثانيا (قوله وأقره بانه) بل قال
 في حاشية الاشياء وهو متصل من خصوص في زماتة انتهى (قوله مستحقها) أى
 الامانات أو بعدمونه (أقول) أو الى وكيله قال الشارح في شرحه على المتي في أواخر الوقف
 وكذا يقبل قوله أى الناظر لو ادعى الدفع الموقوف عليهم ولو بعدموتهم لافي نفقة زائدة
 خالفت الظاهر اه قال في شرح تحفة الاثران الوكيل يقبض الدبعة اذا قال له المودع دفعتم
 ليك والوكيل ينكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لافي الزمان الضمان على الوكيل
 (قوله لافي الوكيل يقبض الدين) أى من المدين والصواب اسقاط في قيل على ما تحرر رانه
 يتقبل قول الوكيل المذكور في حق نفى الضمان عن نفسه لافي حق ايجاب الضمان على الغير
 لا يحتاج الى استثناء هذه المسئلة من البكالية الآن يقال استثناءا وبالاعتبار الثاني وقد وهم
 في هذه المسئلة كثير ون قد حررها الفاضل الجوى هنا في كتاب الوكالة بما لا يزيد عليه قال
 بعض الفضلاء وأفاذا الحصر قبل القول من وكيل البيع يؤيده ما في وكالة الاشياء اذا قال
 بعدموت الموكل بيمينه فلا ينف بالف درهم وقبضتم او هلك وكذا بته الو رثة في البيع فانه
 يصدق اذا كان المبيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان هالكا اه (قوله اذا ادعى بعد
 موت الموكل) اما اذا ادعى القبض والدفع ثم وكل حال حياته فانكر الموكل بقبضه بل قوله
 ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير ويقبل قوله أيضا في نفى الضمان عن نفسه فلا يرجع
 ا فريم عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه في الدفع أو كذبه اه ابو السعود

يعني من الاولاد والفقراء
 بامنناهما وأما اذا
 ادعى الصرف الى وظائف
 المرتقة فلا يقبل قوله
 في حق أرباب الوظائف
 لكن لا يضمن ما أنكره
 له بل يدفعه ثانيا من
 مال الوقف كما يسطه
 في حاشية آخر زاده قلت
 وقد مر في الوقف عن
 المولى أبي السعود
 واستحسنه المصنف وأقره
 ابنه فلم يحفظ (وسواء
 كان في حياة مستحقها
 أو بعدمونه لافي الوكيل
 يقبض الدين اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه قبضه
 ودفعه في حياته

ذكر هذه القموى وهو قومه حسن غير ان علماء على الافتاء بحلله اه قات فامد كور في
 الامايف والخصايف ووقف المكر ايدي والاشباه من الامانات والراهيدي عن وقف الناصبي
 وغيره انه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف علمهم بدون تفصيل في ذلك الا ان يعلم على الذرية
 لاعلى المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بالامتن وقد اعمد تفصيل المولى أبي
 السعد وابن المقرئ في المذكور في كتاب الزواهر على الاشباه والنظائر امكن بدون عزو الى
 كتاب كذا صرح المشرح هنا عن أخيه زاده في صدر الشريعة بالزيادة التي ذكرها وهي انه
 لا يضمن ما ذكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف فليحفظ قال العلامة الخليلي لم يلى في حاشيته
 على البحر والجواب عما تقدم ذكره الى الله ادى انه ليس له احكام الاجارة من كل وجه وقد
 تقدم ان فيها شوب الاجرة والصلوة والصدقة ومقتضى ما قاله انه يقبل قوله في حق برهان
 نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيه في دفعه لم يضمن الضمان في الوقف لانه عامر له
 وفيه ضمير وبالوقف فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزوي هو تفصيل في غاية الحسن
 فليحفظ به في غير محله فيلزم منه تضمن المناظر اذا دفع لهم بالامانة لتعديده فانهم اه قال
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى تفصيل المولى أبي السعد في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة
 اذا استعمل المناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البيعة في الدفع له فهي مثلها وقول العلماء المحول
 على الموقوف عليهم من الاولاد لا رباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى انهم اذا لم
 يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهي كالاجرة للاحالة وهو كانه أجبر فاذا اكتفى بما بين المناظر
 يضيع عليه الاجر لاسيما نظار هذا الزمان والله المستعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فقد
 أنقضى بعض المحققين بانه يقبل قوله في الدفع للمحققين مع عينه مادام نظرا اه لكن في
 حاشية الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد
 العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمحققين بعد التامل فانه قال لم يتعرض المصنف
 لحكم المتولي بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي نعتبده أم لا لم
 أره صرحا لكن ظاهر كلامه ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر انه صرح بهم بان القول
 قول الوكيل بعد العزل في دعواه ان يباع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى انه
 دفع ما وكل بدفعه في براهنة نفسه وان الوصي لو ادعى بدمعوت البيت انه أنقضى عليه كذا قبل
 قوله ولله بانه أسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بان المتولي كولو كبل في مواضع
 ووقع خلاف في ان المتولي وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاول وقال محمد
 بالثاني ه وما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القضية قال وكلاهما كالة
 عامة بان يقوم بامرهم ويستق على أهله من مال الموكل ولم يميز شيئا بالاتفاق بل أطلق في مات
 الموكل فطالب به الورثة ببيان ما اتفق وهو صرفه فان كان عدلا يصديق فيما قال وان اتهموه
 حلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن اراد الخرج من الضمان فالقول قوله وان اراد
 الرجوع فلا بد من البيعة انتهى ه نذاصر في قبول قوله في دعوى الاتفاق ولو بعد العزل
 ونحوه ان العزل لا يخرجه من كونه آمنا فيجب أن يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه
 دفعه لموكله في حياته في حق براهنة نفسه كما أنقضى به بعض المتأخرين كما تقدم اه ماقى الحوى

عيا كما هو عارفة عندكم مع المؤمنين الاربعة تقوم دلالة الاب والام على مكان مثل هذا
 لها ازمنة ١٥ وتقدم الكلام على ذلك مستوفى في باب المهر فراجعنا شئت (قوله فان
 اقول له) ظاهره ان القول له حيث في الجميع لاني لزم على جهاز المثل وايجز سدى الوالد
 رحمه الله تعالى لكن خافه الرجى بقوله فان القول له أى فيما زاد على ما يجهز به منها ١٥
 فتأمل وراجع (قوله وولى الصغرة) أى اذا جهزها بجهز (قوله فيما ذكر) أى في اعتبار
 العرف وهذا الحكم في الام والولى بحث لابن وهبان قال العلامة عبد البروى لولى هندي
 نظري أى فان الغالب من حاله العارية بخلاف الابوين ازيد بشقة تهما واولكن حيث كان العرف
 مستقر ان الولي يجهز من هندي فلا يظروذ كرامه من في باب المهر ان الام كالأب وان حكم
 الموت يحكم الحياة ما (قوله وفيما يدعيه الاجنبى) أى من انه اعاد الموتى هذا النى لا يصدق
 لا يبينه وله اثبات بخلاف الوارث ان انكر على المالكاه والحكم في انظارها ط والاضطر من هذا
 ان يقال والحكم فيما يدعيه الاجنبى كذلك أى لو جهزها الاجنبى ثم ادعى انه عارية بعهدها
 لا يقبل قوله لا يبينه لان الظاهر انه لا يجهزها ريت كفى يدها الى الموت الاعاها بخلاف الاب
 والام فانهم ما يجهزونها بمال انهم مالكن يكون ذلك تمليك تارة وتارة عارية ولذا قال شارح
 الوجاهة وفي لولى عندى نظرا الخ أى في جعله كالأب والام لان الظاهر في غيره انه لا يجهزها
 الاجاها (قوله كالودع اذا ادعى الرد) وكذا الوصى اذا ادعى دفعها أى دفع الامانة المعينة
 المردم ولو انكر لا يمين سوى أما المردم فلا يقبل قوله في الرد كى جامع التصوين (قوله
 ولو كبل) كالوكيل بالبيع منه لا اذا ادعى هلاك الامانة او تسليمها الى رجا كان القول قوله
 مع المدين ١٥ يبرى والاولى ان يقول اذا ادعى هلاك المبيع أو المثل أن ورد المبيع الى
 الموكل ط (قوله والناسط) قال بعض الفضلاء ينبغي ان يقدح ذلك بان لا يكون الناسط
 معروفا بالبيعة كذا انظار زمانا بل يجب لا يفتوا به هذه المسئلة فانهم الله ما اعلمهم ١٥
 قال بعض الفضلاء لا يقيده بالوقوف عليهم ربما يقيده انه اذا ادعى دفع ما هو كالأجرة من قبل
 معلوم الفرائش والمؤذن والابواب وغيرهم من ارباب الجهات لا يقبل قوله لا يبينه به أفتى شيخ
 الاسلام أبو السعود العمادى معنى الساطنة العائمة وصورة الوال هل اذا ادعى المتولى
 دفع غلة الوقف الى من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب ان ادعى الدفع الى
 من عينه الواقف في الوقت كاولاده وأولاد أولاده يقبل قوله بيمينه وهو المراد بقوله ١٥
 الحروف عليهم اهدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والابواب
 ونحوه ما لا يقبل قوله كالأول استاجر شخصه للبناء بالجامع بآجرة معلومة ثم ادعى تسليم الآجرة له
 فانه لا يقبل قوله ١٥ قال الشيخ محمد الفزى القرنائى وهو نفسه بل حسن خصوصاً في
 زماننا ١٥ وقال المولى عطاء الله افندى في مجموعه ١٥ على شيخ الاسلام ذكرى افندى عن
 هذه المسئلة يعنى ١٥ مثله فيقول قوله فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمه ففى
 آجرة لا بد له متولى من اثبات الاداء بالبيعة والا ففى ١٥ له وعطية يقبل في ادائه اقول المذنبى
 مع غيره وقتى من بعده من المشايخ الاسلامة انى هذا الزمان على هذه اصة كين يتجوز
 المتأخرين الاجرة بمقابلة الطامعات لكن قال القرنائى في كتابه شرح بحفة الاقران ١٥

فان القول له انتفاقا
 (والام) وولى الصغرة
 (كالأب) فيما ذكر فيما
 يدعيه الاجنبى بعد الموت
 لا يقبل الا يبينه شرح
 وهبان وتقدم في باب
 المهر وفي الاشياء (كل آية
 ادعى ابطال الامانة الى
 مستحقها قبل قوله) بيمينه
 (كالودع اذا ادعى الرد
 والوكيل بالبيع) اذا
 ادعى الصرف الى الموقوف
 عليهم

لكن زاد في الخامسة بعد قوله ولوان السارق حل المقود من يده وذهب بلا يقول له لم
 المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على وجهه يمكن حل المقود من يده وهو لا يدري ان يكون ضامنا
 الخ (أقول) ولعل مراده بوجه الضميمة النوم مضطجعا كما أشار إليه بهاء وقد مضاهم وضعا
 فلانته (قوله ليس الاب اعارة مال طرفة) هذا ما عليه العامة وأجاز بعضهم وليس له ان يعير
 نفس الولد كذا كرشمس الاغنى في شرح كتاب الوكالة وأما الصبي المأذون اذا اعارة له صحت
 الاعارة كما في الخامسة * وفي الهندية وذا كرشمس الاغنى في أول شرح الوكالة ان الاب يعير ولده
 وهل له ان يعير مال له بعض المتأخرين من مشايخنا قالوا ذلك وعامة المشايخ على ان ليس له
 ذلك كذا في المحيط فان فعل ذلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصفار لا لا تقرو شي من
 مسائل العارية ان جواز اعارة ولده اذا كان في تعليم الحرفة فان دفعه الى أساتذته ليعلم الحرفة
 ويخدم أساتذته اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز اه (قوله اعدم البدل) أي لانه تصرف
 بالبدل (قوله وكذا القاضي) يخالف لمسي في الهندية حيث قال وفي شرح بيوع الطعطاوي
 للقاضي ان بهير مال اليتيم كذا في المنقط واهل الفرق ان القاضي عند مقدرة الاستيفاء
 بخلاف الاب لانه لا مصلحة للولد فيه بل يكون ضررا محضا بالمال فانه لا ينضم به اه
 (أقول) وهذا نظير اقراض مال اليتيم فان للقاضي ذلك دون أبيه وعلوه بما على به الطعطاوي
 فتأمل (قوله لكن في المجتبى وغيره انه يضمن) وبه جزم في البرازية حيث قال لانه أخذ بالاذنة
 اه (أقول) وجهه ظاهر لانه وعد به بالاعارة ولم يعره ولم يأذن له بالأخذ قال في البرازية
 ولو استعاره من آخر فورد غدا فقال نعم فجاء المستعير غدا وأخذ منه ذلك يضمن لانه استعاره
 منه غدا وقال نعم فانه قد اتت الاعارة وفي المسئلة الاولى وعد الاعارة لا غير اه (أقول) وبه اثنين
 الصورتين التي صورهما البرازي يظهر انهما مسمومان لانه مسألة واحدة فيهما قولان
 اولاهما الضمان وثانيتهما عدمه لان وجه الضمان في الاولى كجاءته أنه وعد ولا يجب الوفاء
 به فبأخذه يكون منه ما يضمن ووجه عدم الضمان في الثانية انه عقد الاعارة بين وقت
 الاعطاء فبأخذه يكون ما ذرنا فالا يضمن واهل ما قاله الطعطاوي على عبارة الشارح من انه
 قولان وعز في الهندية الاول الى مجموع الفوازل والثاني الى فتاوى أبي الليث على الصورة
 الثانية فليس هما قولين بل هما مسئلتان كجاءت فتأمل (قوله جهوز بنته) أي الكبيرة
 أمالوا لا تترى لها في صغرهما فلا سبيل للورثة عليه ويكون للبنات خاصة أقادما نصف (قوله
 لا يقبل قوله) يعني سواء كان ذلك في حياته أو بعد موتها (قوله أو تارة وتارة) عطائه باو يقبل
 أنه غير مطابق له وليس كذلك بل هو صادق بصورتين اذ الثانية تصدق في الموضوع فعندها
 يعرف أصلا أو عرف تارة وتارة أو ان أو بمعنى بل (قوله به يفتي) وقبل لا يصدق في انه عارية
 ان يشهد بهما عند التجهيز وقبل يصدق مطلقا لانه هو الدافع قال بهير بالتقليد يكون القول قوله
 وقبل ان كان الاب من كرام الناس وأشرفهم لا يقبل قوله في الاعارة وان كان من أوساط
 الناس كان القول قوله واختار للفتاوى انه ان كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز
 ملكا لا اعارة لا يقبل قوله وان كان العرف مشترا كقال القول قول الاب مع عينة وقد أفاد
 الشارح قوله بما يجوز به منها وأفق قارئ الهداية بقوله القول قول الاب والام انه ما

(اي ليس الاب اعارة مال طرفة)
 اعدم البدل وكذا القاضي
 والوصي (طلب) شخص
 (من رجل نوراعارة يقال
 أعطه كغدا فاما كان
 المقذوب الطالب وأخذه
 بغير اذنه واستعطفه فالت
 الدور (لا ضمان عليه)
 خاتمة عن ابراهيم بن
 يوسف لكن في المجتبى
 وغيره انه يضمن (جهوز
 ابنته بما يجوز به منها ثم
 قال كنت أعزمت الامتعة
 ان اعرف مستقرا) بين
 الناس (ان الاب يدفع
 ذلك) الجهاز ملكا لا اعارة
 لا يقبل قوله انه عارية لان
 الظاهر يكتبه (وان لم يكن
 العرف كذلك) أو تارة
 وتارة (قوله) به يفتي
 كالمو كان أكرم بما يجوز به
 منها

وشروط عليه الضمان فصح تسلطه وبطل النهر ط في حق المولى درر (قوله ولو أعار عبدا
 محجورا عبدا محجورا من له) فعبدا الاول فاعل أعار ومحجور مفعلة وعبدا الثاني مفعول أعار
 ومحجور مفعلة قال في الهندية صبي استعارة من صبي شيا كالقيدوم ونحوه وذلك الشيء الغير
 الدافع فهل لك بيده ان كان العبي الاول ما ذونا لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول
 لانه اذا كان ما ذونا صاحب الدافع وكان الله لالك بتسلطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان
 كان الاول محجورا عليه يضمن هذا بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ اه والطاهر ان الحليم
 كذلك في العبد من فاعل الان يحمل ما هنا على ان المدفوع مال سيد الاول ط (قوله ضمن
 الثاني) بالاسم لانه اخذ به غير اذن فكان خاصا ولا عمدة للاعارة لانه مال الغير فكانه
 استملكه من يد صاحبه وانما يضمن الثاني للدال له عدم التسليم من مالكها فيكون ديننا
 متعاقبا برقبته للعالم فيباع فيه بخلاف الاول لوجود التسليم من المالك كذا في الاشياء
 من كتاب الجرد ذكره بعض الفضلاء (أقول) الذي ذكره في الاشياء اذا أودع صبي محجورا من له
 وهي ملك غيرهما فلما ملك تضمن الدافع أو لاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
 ايداع العبي قلت لا اشكال لانه يضمن العبي لعدم التسليم من مالكها وهما لو جرد كما
 لا يجزئ انتهى فاعلم (قوله ولو استعار ذهابا) أي حيث قامت القرينة على ان يرد الانتفاع
 به مع بقاء عينه أما عند الإطلاق فيكون قرضاً على فاعله فاعله يضمنه بكل حال (قوله حفظ)
 الاولى الاتيان به فاعله يضمنه بطلط ط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يضمن
 اذ لم يستعير ان يعير (قوله والا ضمن) لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه كذا
 في المحيط درر (قوله لانه اعارة) تمليل لعدم الضمان وأما ضمانه فيما اذا كان العبي
 لا يضمن فلانه اضافة فيكون منه عبدا وهذا اذا فارق العبي أما عند عدم الفارقة فيبقى
 أن لا يضمن له عدم التصبيع الا اذا كان بائنا للعبي (قوله والمستعير يملكها) أي الاعارة
 فلا يكون مضطجعا (قوله وضعتها) أي المستعير (قوله بين يديه) أي يدي المستعير (قوله وضعت
 لونها مضطجعا) هذا في الحضر وأما في السفر لا يضمن تام فاعله أو مضطجعا والمستعير تحت
 رأسه أو بين يديه أو بجوارحه لانه يده حافظا في غير السفر لو جده تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ
 الا يرى ان السارق من تحت رأس التائب يقطع وان كان في الصحراء كما في البرازية قال في
 جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في سفر لا في سفر
 ولو نام فقطع رجل مقودا له يديه لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقة ومن يده ضمن لو نام
 مضطجعا في الحضر والا فلا اه وفي البرازية نام المستعير في المفاوز مقودا في يده فقطع
 السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر الرنهي وهذا
 اذا نام مضطجعا وان جالس لا يضمن في الوجهين وهذا لا يناقض ما مر ان نوم المضطجع في السفر
 ليس بترك للحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر زائد على النوم اه وفيه استعارة
 لا في واضطجع ونام وجهه لمرتحت رأسه لا يضمن لانه حافظ الا ترى ان السارق من تحت
 رأس التائب يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن تام فاعله
 أو مضطجعا والمستعير تحت رأسه أو بين يديه أو بجوارحه يده حافظا اه ومثل في الوجيز

ولو أعار عبدا محجورا من له فاستملكها
 محجورا من له الثاني (لحال
 ضمن) ولو استعار ذهابا فقلده
 صبياً فصرق الذهب
 (منه) أي من العبي فان
 كان العبي بضبط (حفظ
 ما عليه) من اللباس لم
 يضمن والا ضمن لانه اعارة
 والمستعير يملكها (وضعتها)
 أي العارية (بين يديه فقام
 قضاعت لم يضمن لو نام
 نالسا) لانه لا يده مضطجعا
 لها (ضمن لو نام مضطجعا)
 لتركه الحفظ

أى على ما إذا دفعها إليه لم يضمن الوقت لكن لا يخفى أن الضمان حينئذ يجب مضمي المدة
 لأن كونه به شامع الاجنبي إذا لفرق عندئذ بين غيره (قوله وبخلاف معطوف على
 قول المتن بخلاف وكان الأولى ذكره هناك تأمل (قوله ودودة مضمي ومغصوب الخ) لأن
 الدودة للمغصوب وليرض عن حفظ غيره أن لورضى بما أودعها عنده وبخلاف الغصب لأنه صار
 مستعدياً بإثبات يده في العين وبإزالة يد صاحبه فلا بد من إزالة يده وإثبات يد صاحبه أو ذلك بالتسليم
 حقيقة أمافي الدفع إلى الغلام فيضمن بدفع الدودة إلى غلام المالك لا إلى غلام نفسه زباني
 محتصر ط (قوله إلى دار المالك) وكذا العمالة هداية والمستهجر كالوديمة (قوله فانه)
 كذا في الهداية (قوله ليس بتسليم) لكن مستله الغصب خلافه في الخلاصة قال مشايخنا
 يجب أن يعرف في الجامع الصغير للإمام قاضي خا السارق والغاصب لا يعرفان بالردي منزل
 رجا أو مرطبه أو أجيرة أو عبد مما يزردها إلى مالكها اه (قوله للزراعة) قيد به لأنه
 لو استعارها لمطلق الانتفاع بكتب أعترفتي على الظاهر لأنه أدل على العموم ط (قوله يكتب
 المستعير) الظاهر أن هذا على سبيل الأولى وهذا عند أبي حنيفة لأن أنظمة الإطعام أدل على
 المراضع الاعادة لأن تحتصر بالزراعة وأعادة الأرض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء
 ونصب القسطا فسكانت الكتابة بالنظر الإطعام أولى ليعلم أن غرضه الزراعة وعندهما يكتب
 المتعترف لأن الاعارة هي الموضوع لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة
 أمن بجود المستعير عند فطاول المدفوع وموت المعير وأمن المستعير من لزوم الإيجار بدعوى المعير
 أنه اغتاصب اه أبو السعود (قوله أنك أطمعني) دفع الهمز لأن الوقت مقعول لا يكتب
 فهي مصدرية ويجوز كسر هاء على معنى أنه يكتب هذا المفظ أعني قوله أنك أطمعني أرضك
 أبو السعود (قوله لأزرعها) الإدم للتعليل (قوله فيضمن) قال في التبيين لأن الإطعام إذا
 أضيف إلى ما لا يؤكل يعرف من نفسه أن المراد به الاستقلال بالحقكين من الزراعة بخلاف لفظ
 الاعارة فانه لا ينظم الزراعة ولبناء والمراح ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكتب في كل
 فصل ما هو أدل على المقصود فيقول في استعارة الأرض أنك أطمعني كذا لأزرعها ما شاء من
 غلة الشتاء والصيف اه بصرف ط (قوله العبد المأذون) لأن الاعادة لا ينجم من صنع
 التجار وكذا الصبي المأذون هندية وفي البرازية استعارة من صبي مثله كالقيدوم ونحوه
 أن ما ذنوا هو ما له لضمان وإرافة المذون يضمن الأول لا الثاني لأنه إذا كان ما ذنوا
 صحيحه الدفع وكان التلف حاصلاً لا بتسليمه وان الدفع محجور يضمن هو الدفع والثاني
 بالاختلاف لأنه غاصب الغاصب انتهى وبالله تامة قريباً (قوله والمجور الخ) أشار إلى أن المأذون
 لو استعار يضمن للمال إذا أذن شمل الاعارة والاستعارة فيظهر تصرفه في حق سيده وأما
 المجور فلا يملك شيئاً من ذلك لكنه إن استعار قد سلمه المعير على العارية فلو استلمها
 لا تظهر في حق سيده لعدم إذنه في ذلك ويظهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق اه إذا كان
 المعير مطابق التصرف فلو كان عبداً محجوراً وماله صبي المجور والمجنون لم يصح تسليمه تجزئه
 نيابة لملك المستعير صار متلفاً فالغير بغير ذن معتر ولا تسلط صحيح والخبر انما يكون عن
 الأقوال لأن الأفعال كما يأتي فيضمنه في الحال (قوله بعد العتق) لأن المعير سلمه على اتلافه

وبخلاف ودودة ومغصوب
 إلى دار المالك فانه ليس
 بتسليم (وإذا استعار
 أرضاً) يضمن (للزراعة)
 يكتب المستعير المتعترف
 أطمعني أرضك لأزرعها
 فيخصص له لا يعم البناء
 ونحوه (العبد المأذون) يملك
 الاعارة والمجور إذا استعار
 واستلمه يضمن بعد العتق

الزباني (قوله والا فاستعير تلك الابداع) اشارة الى فائدة استعارة التوقيف قال الزباني
 وهذا أي قوله بجملته لاف الاجنبي يشهد بان قال من المشايخ ان المستعير ليس له ان يودع وعلى
 المختار تكون هذه المسئلة محمولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة فثبت مدتها ثم انهم يمتنعون
 الاجنبي لانه يامسا كها بعد يضمن لتعديله فيمكن اذا تركها في يد الاجنبي اه وفي البرهان
 وكذا يعني يبرأ لوردها مع اجنبي على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من ان المستعير يملك
 الابداع وعليه التقوى لانه لما ملك الاعداء مع ان قيمها ابداعا وتلك المنافع فلا تلك الابداع
 وليس فيه غلبه تلك المنافع أولى وأولو اقول له واردها مع اجنبي ضمن اذا ملكها بنها موضوعه
 فيها اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتهت باستيفائها مدتها وحينئذ يستعير المستعير مودعا والمودع
 لا يملك الابداع بالاتفاق اه شريلا لينة قاله قول به عدم ابداع المستعير مذهب اليه الكرخي
 قال الباقى وهذا أصح وما شئ عليه المصنف من انه يملكه هو قول مشايخ العراق وبه أخذ
 أبو الليث والقضلي قار في الترتيبات واليه أشار محمد في الاصل وقال في المكافي وعليه التقوى
 فبناء هذه المسئلة على مذهب الكرخي ظاهر وأما على قول المفتي به فمعمول على انتهاء الاعارة
 لانتهاء المدد بان كانت مؤقتة فثبت مدتها ثم انهم يمتنعون الاجنبي كما في البحر فاق لا فرق في
 ايجاب الضمان بين رد نفسه و رد غيره لو ملكها بغير مضي المدة فثبت ان قيد الاجنبي لا يقيده
 تدبر أو بان استعارها فاستخدمها او بعد انقضاء المدة حل ردّها مع الاجنبي فهل يملك بغير ضمان
 سبق من انه لو عمل بعمل يتعين ذلك وليس له ان يعمل بعمل آخر والابداع عمل آخر فيضمن
 فيظهر منه انه لو ردّها معه قبل الاستخدام ينبغي ان لا يضمن فظهر ان هذا الجمل أولى على انه اما
 انتهى العمل والاعارة صارت ودعة عند المستعير فيصير مودعا وهو لا يملك الابداع بالاتفاق
 ولذلك يضمن كما في المكافي وغيره قال سيدي الوالدرجه الله تعالى بهد كلامه لكن تقدم متناه
 يضمن في المؤقتة وفي جامع القصولين لو كانت العارية مؤقتة فامسكها بعد الوقت مع امكان
 الرد ضمن وان لم يقسم عليها بعد الوقت هو المختار سواء زقت نصا أو دلالة حتى ان من استعار
 قدوما بكمسرح طاب انك مسرعا فامسك ضمن ولو لم يوقت انتهى فعلى هذا فضاءه ليس بالارسال مع
 الاجنبي الآن يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا يبعد هذا التأويل التقييد أو لا
 بالبعد والاجير فانه على هذا لا فرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أي من
 كان ويضمن بعدها كذلك فهذا ادل دليل على قول من قال ليس له أن يودع وصح في النهاية
 كجاءه عنه في الترخية (قوله فيما يملك الاعارة) وهو ما لا يختلف وظاهره انه لا يملك الابداع
 فيما يختلف وليس كذلك وعبرة الزباني وهذا لان الودعة أدنى حال من العارية فاذا كان
 يملك الاعارة فيما لا يختلف فالولى أن يملك الابداع على ما ينشأ ولا يختص بشئ دون شئ لان
 الكل لا يختلف في حق الابداع وانما يختلف في حق الانتفاع اه اللهم الآن يقال ما عبرة
 عن الوقت أي في وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت مؤقتة وهو بعيد كما لا يخفى
 تأمل أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى (قوله به فتى) لم يصرح الزباني بالتقوى وانما قال
 المختار كما عاتيه من عبارة السابقة وصرح به صاحب البحر فقال وقتة مدم أن المختار المذني
 به جواز اه (قوله فتعين حل كلامهم) أي في الضمان بالنفع الى الاجنبي (قوله على هذا

(والا فاستعير تلك الابداع)
 فباعتبار الاعارة (من الاجنبي)
 به يتي زباني فتعين حل
 كلامهم على هذا

الذي فيه ان مؤنة الردن على مالها او زاد الاقطعة والابق و نصف مهر المطاوعة قبل
 الدخول وهو عين فيه تعرض لما كان النقل فيها من مالها اولا ثم ينقي الاطلاق لان
 مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في النقل عند الاطلاق **وكذا** الله به لانه قد ملكها اياها
 ولما لا ان يتقبل مالها حيث شاء وكذا المرأة في تلك المهر بالقبض لكن ينفيه ما قد مضى قريبا
 عن سمدى الوالد رحمه الله تعالى من ان الظاهر ان المراد بالاذن صريحا والا فلا ذن دلالة
 موجود الله -م الان يخص بما ذكرته وان المذكر هنا على ما ذكرنا في فصل الفرق ثامن
 (قوله وان رد المستعير المذنب مع عبده) وكذا لو ردها الى اصطلح مالها او رد العبد الى دار
 سيده لانه اتي بالتسليم المتعارف وهذا لان الاصطلاح والادار في يد المالك ولو ردهما على المالك
 كان يردهما الى الاصطلاح والادار فكان الرد الى ما رد على المالك ان زباني وهذا في الاستحسان
 والقياس انه يضمن لانه لم يرددهما الى صاحبه - ما وانما ضيعهم تضييعا وهو قول الثلاثة عيني
 وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه اتي بالتسليم المتعارف لان رد العاوى الى دار المالك
 متعارف كالتبث يحرم عن الهداية وذكرنا اننا نرى عن أبي سلمة انه اذا كان الاصطلاح
 خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انما يكون هناك بالاحتفاظ كافي المنبع وقيل هذا في عادتهم كافي
 المباشرة (قوله أو أجبره مشاهرة) يعلم منه حكم الاجبر مسانة بالاولى لانه بهد مع من في عيال
 المستعير -ه- تاني (قوله لا صياومة) علوه بان لم يكن في عياله وهو يقيد به لو كان في عياله يبرأ
 لو هلك قبل الوصول من غير ندم ويجوز ط (قوله أو مع عبد ربحا) أى مع من في عيال المغير
 فهو -تاني- قال في التبيين وجه الاستحسان ان كل واحد من المغير والمستعير يحفظ دوايه
 بسائمه والدفع اليه كالدفع الى صاحبه عادة ولو دفعه الى المالك لدفعهما هو الى السائس
 وحفظه بسائمه كحفظه بنفسه فيكتفى منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس
 أو من السائس الى المالك اه (قوله يقوم عليهم اولا) لانه يدفع اليه في بعض الاوقات
 فيكون رضا المالك موجودا لدلالة وقيل لا يبرأ الا اذا ردها على من يقرم بها أي يتعهدها
 كالسائس وقوله يقوم عليها الخ بيان للاطلاق في عبارة المصنف (قوله بخلاف نقبس) هذا
 مفهوم التقييد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون في يد العاقلان عادة وأما اذا
 لم تكن في ايديهم عادة كقود او اوت ونحوه فردها المستعير الى غلام صاحبه أو وضعها في داره
 أو اصطبله يضمن لان العادة لم تجز به في مثله اه ط ويقوم منه انه اذا كانت العادة تجزى
 في تسليم مثله -ه- فذا الاشياء انه يكفي تسليمه الى غلامه كالصبي بالخزينة عند اصحاب الدول
 هل يكفي تسليمه اليه الذي يظهر ثم لان العرف جرى بذلك عادة ومثله ما اذا كان له أحد من في
 في عياله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف وغيرهما ويراجع (قوله ثم نهما مع الاجنبي)
 مخطوف على قوله بخلاف (قوله لتعديه بالامس البعد المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا
 اذا تركها في يد الاجنبي زباني يؤخذ منه ان سبب الضمان ليس ردها مع الاجنبي لان الدفع
 الى الاجنبي ابداع والمستعير عليه كالكامل الاعارة اذا الاعارة أقوى منه لان الاعارة ابداع
 وعليك المنفعة بل سببه انقضاء وقت العارية فانه لو امسكها بنفسه فهو ملك في يده بهد مضى
 مدتها يضمن كما قد مضى فكذا في يد الاجنبي ولذا قال تعديه بالامس كما يؤخذ من عبارة

(وان رد المستعير الدابة مع
 عبده أو أجبره مشاهرة)
 لا صياومة (أو مع عبد ربحا
 مطلقا) يقوم عليها أو لا في
 الاصح (أو أجبره) أى
 مشاهرة كما مر فهلك
 قبل قبضه (برئ) لانه اتي
 بالتسليم المتعارف (بخلاف
 نقبس) كجوهره (وبخلاف
 الرد مع الاجنبي) أى (بان
 كانت العارية مؤقتة
 فثبت مدتها ثم ردها مع
 الاجنبي) تعديه بالامس
 بعد المدة

عليه لا ياتى قول المصالح له منفعة وهى عرض ينفى ومحصل لما يوجب عن نفي فكان هو
 بالوجوب أولى اه زيلجى (قوله والمصاحب) أى عاينه أجرة رد المصوب لان الرد الى
 المالك واجب عليه والاجرة مؤنة فوجب عليه لانه يجب عليه نسخ قوله وهو بردها الى مالكها
 لانه ازال يده عنها ففى رد هابر امة ذمته فكان عاملا لنفسه (قوله والمرتمن) لان قبضه قبض
 استيفاء فكان قابض لنفسه زيلجى ومثله فى الوجهين وهو الظاهر وذكر فى التحرير أن على
 الراهن وعبارته مؤنة رد الرهن على الراهن لان عيونه أمانة فى يد المرتمن ولهذا كان نفقته
 وكفته على الراهن والمضموون عليه انما هو المالبة والرد تنصرف الى العين لافى المالبة ومنفعة
 القبض وان عادت على الراهن والمرتمن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول التوفقة لىكن ترجيح
 جانب الراهن بحكم المالك اه ومثله فى شرح الطحاوى للاسيدي عليه ففتحنا الى التوفيق
 بين الموضوعين فتأمل ثم رأيت الاستروشى فى فتاواه ذكر كل من القولين من غير ترجيح
 لاحدهما ولو لىكن ذكر صاحب النهاية القول الاول فقط وشهد أركانه حيث قال لان القسم
 حصل له ولهذا اختص به من يترسب ثروا فرامة حتى يستوفى منه أولا فكان القوم عليه
 وتبعه فى الدرر وهذا تبعهم المصنف ولم يذكر الوديعة ومؤنة رد هابر على المودع بكسر الدال
 كما فى الكثر لان منفعة حفظها عائدة اليه فكانت مؤنة رد هابر عليه عيني وفى مؤنة رد هابر مؤنة رد
 البيع فاسدا بعد الفسخ على القابض ومؤنة رد البيع بخلاف رؤية أو شرط على المشتري ولو
 تقابلا البيع فعلى البائع مؤنة رد مبيع له حل ومؤنة الرد فى الاجرة المشتركة كقصار وصباغ
 ونساج على الاجير اذ الرد تنقض القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هنا
 للاجير اذ له عين وهو الاجير فلو رد الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف
 ما اذا أجرة قسما ودابة فان الرد على المالك اذ له العين وله مستاجر المنفعة ورضي ضمان
 التسامح من فصل الضمانات ان مؤنة الرد على الاجير المشترك أم لافيه اختلاف ولو شرطت على
 المالك فانها عليه كذا فى الثالث والثلاثين من الفصولين (قوله هذا) اسم الاشارة راجع الى
 كون مؤنة الرد على المؤجر يعفى عنه كون عليه اذ أخرجه المستاجر باذنه أما اذا أخرجه
 بغير اذنه فعلى المستاجر فيكون كالمستعير لو أجرة العين وأذن له فى نقلها الى حيث شاء فيجب
 عليه أى على المستعير رد هابر الى المستاجر أو ما لو أخرجه بدون اذنه فيجب رد هابر الى المستاجر
 أيضا لعدمه بالنقل والاخراج بدون اذن المالك وفى المنع عن المحيط هذا اذا كان الاخراج باذن
 رب المال ولو بلاذن فمؤنة الرد عليه مستاجر أو مستعير اه وكان الاولى ذكره قبل
 القاصب لانه راجع الى كون مؤنة الرد على المؤجر (قوله لولا الاخراج باذن رب المال) أى
 الى يده آخره لا واظهار ان المراد بالاذن بالاذن صريححاو الا فالاذن دلالة موجود تأمل
 معنى الواو رحمه الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أى رد رأس مال الشركة قيم او فى المضاربة
 والبضاعة والملاطعة والاتب فانها على صاحب المال منع وفى اجارة الظهيرة فان شرط أجر
 الرد على المستاجر فسدت وحكى عن المرغمة انى انما اجازته ويجعل اشتراط الرد على المستاجر
 بمرلة الزيادة اه والاصل ان مؤنة الرد تجب على من وقع القبض له أبو السعود (قوله قضى
 بالرجوع) أى فيه فانها على الواهب منع والاولى للمؤلف ان يزيد لفظ فيما (قوله مجتبى)

والقاصب والمرتمن
 مؤنة رد عليه - لم يحصل
 المنفعة لهم هذا والاخراج
 باذن رب المال والافئنة
 رد مستاجر ومستهجار
 على الذى أخرجه اجارة
 البرازية بخلاف شركة
 ومضاربة وهبة قضى
 بالرجوع مجتبى

(قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلبي (قوله ضمنها) أي سواء
 استعملها بعد الوقت أو لا وهو مختار المستعير واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام
 أنه إنما يضمن إذا استعملها بعد الوقت أما إذا استعملها فلا ضمان كما في الشربلالية
 عن الجمع وفي البكائي ان العارية بعد مضى المدة تكون وديعة وصحة في الجبتي حيث قال
 والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وبعد يجب اه وهو حكم الوديعة في المسئلة
 قولان فصحت قال في البرازية ما عاره الى الليل فله قبل لا يضمن وان هلك في اليوم التالي
 ذكر في الكتاب أنه يضمن قبل أن يرد به ان انتفع في اليوم الثاني به فيكون غامبا بخلاف ما لا يتفادع
 به دحض الوقت أما إذا لم ينتفع لا يضمن كما لو ادع الموقت باليوم إذا أمسكها به دمه لا يضمن
 وقال المستعير يضمن على كل حال واختاره القاضي وقرق بين العارية والوديعة ان
 الامساك في الوديعة للمالك لانه بعد مضى الوقت يبقى على القبض السابق وهو كان للمالك
 وفي العارية الامساك بعد مضى الوقت لنفسه لانه يبقى على القبض السابق وذلك كان لنفسه
 وعدم الضمان في الوقت كان للاذن فلم يوجد به دحضه ولان مؤنة رد العارية به على المستعير
 بالتصديق منه وفي الوديعة على المالك اه ومثل في المصلحة وجامع قارئ الهداية قال فيه
 وهذا هو الاصح وهو أفنى في الحامدية وأقره عليه سيدي الولد رحمه الله قدّمه الى العقود الدرية
 وقد صنفنا أوائل الكتاب عند قوله ولا بد من زوجه ايراجع المعبر في شأنه ولو وقت عن فتاوى
 القاضي ظهير الدين إذا كانت العارية مؤنفة بوقت فامسكها به الوقت فهو ضمان ويستوى
 فيه ان تكون العارية مؤنفة نعم أو لا لانه حتى ان من استعار قد وماهيكبير الخطب فكسبه
 وأمسك حتى هلك يضمن وقامه فراجعهم (قوله لان مؤنة الرد عليه) أي أجرته عليه لانه قبض
 العين لمنفعة نفسه والرد واجب عليه يعني فيضمن إذا أمسكها به دحض الوقت لنفسه
 فيكون مانعا به دحض الوقت فيضمن بخلاف المستأجر لانه لا يجب عليه الرد بل التخلية
 عند طالب المالك فلم يلزم له جرحه المنع فلا يضمن ولا يخفى ما في كلام الشارح من التكرار
 بعد كون مضافا بمفعول عارية (قوله الا اذا استعارها له بالمرهنا) أي فؤنة الرد على المعير لان
 فيما تقع المالك بصيرورته مؤنة عند الهالك لعلنا حصول المقع له بمنزلة حصول الاجرة
 للمؤجر ولذا قال فتكون كالاجارة (قوله فتكون كالاجارة) فانه انصبه مؤنة في يد المرتهن
 وللمعير ان يرجع على المستعير به فمقتة فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه عارة فمقتة اصحابها
 كما في الخاتمة فتدفع للفرق بين العارية والمرهنة وغيرهما من وجهين الاول هذا والثاني
 ما صرح به الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر ان مستعير المرهنة لو خالف غم عاد للرافق برئ
 عن الضمان بخلاف غيره فأقار في الجرح النهائي (قوله مؤنة الرد عليه) لانه هو المنفعة بالعين
 ولو جوبه عليه ط قال القاضي نحو الدين المأدب وفيه وهذا لا ريب فيه ويجب ان تكون
 على الموصى له بالخدمة لان قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية اه (قوله وكذا المؤجر) لان
 العين المؤجرة مقبوضة لمنفعة المالك لان الاجر له فاذا أمسكها المستأجر به دحض المدة
 لا يضمنه المالك بطلان صاحبها اه ولا يجب على المستأجر ردّها وانما يجب عليه التمسك
 والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان لمنفعة نفسه فوجب ان تكون المؤنة

(ومؤنة الرد على المستعير
 فتكون مؤنة فامسكها
 به دمه فهاكت ضمنها)
 لان مؤنة الرد عليه نهاية
 (الا اذا استعارها له بالمرهنا)
 فتكون كالاجارة رهن
 الخاتمة (وكذا الموصى له
 بالخدمة مؤنة الرد عليه
 وكذا المؤجر)

ما نقص البناء والغرس بالقلم على الوجه المشروح وقول الشاوح ما نقص البناء والغرس
 أى نقصانه على أن ماء صلبة ويجوز أن تكون موصولة ونقص حينئذ من نقص المتعدي
 فعله على هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الأول مرفوعين كذا في العناية
 قال قاضي زاده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين ههنا لأن الذى نقص
 البناء والغرس انما هو القلم فيصير المعنى على تقدير نصب البناء والغرس وضمن المعنى قلم
 البناء والغرس وليس هذا بصحيح لأن القلم ليس من جنس ما يفعله بل هو سبب الضمان وانما
 المضمون قيمة البناء المنتقصة بالقلم ونقص أيضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ يصير المعنى حينئذ
 وضمن المعنى القلم بالقلم ولا يخفى ما فيه فالوجه رفع البناء والغرس لا غير **حوى** (قوله بان
 يقوم الخ) بيانه اذا اعاده ارضا بين فيها أو بغير مدة ستمتيز مثلا ثم رجع في العارية وأمره
 بقلم بناته وغرسه فيمثل أرباب النابتان هـ هذا البناء والغرس لو بقي المدة المذكورة كم
 تدارى قيمته الآن فاذا كان الغاء مثلا وقيمته الآن مائة لعمامة فيضمن ذلك مائة (قوله
 الى المدة المضروبة) فضمن ما نقص عنها كمالات (قوله وتعتبر القيمة) أى ابتداءها
 (قوله يوم الاسترداد) أى يوم أو ادرب الأرض استرداها لان اعتبارها يوم الاسترداد أسهل
 كفى البحر عن الولو الجوى ومثله فى أى المدة خلافا لمن اعتبر قيمته وقت مضى المدة (قوله
 قبل أن يحصد الزرع) من الاحصاد أى يصير حال الحصاد حصدا للزرع جزء حصدا وحصدا
 من باي طاب وضرب كذا فى المغرب قال أبو السعود من الثلاثي يفرد قبل والاصح أن يقرأ
 بكسر الصاد من أحصد الزرع اذا حن حصاده (قوله وقتها أولا) بوقت استيفائها (قوله فتترك
 باجر المنزل) فاذا أحصد الزرع طالبه باجر المنزل وان لم يقدركان القيمة أو اوصح الحفاظ
 يقول انما يجب الاجر اذا أجرها منه صاحبها أو القاضى وبدون ذلك لا يجب الاجر فان أى
 المزارع فمثل أجر المنزل وكره القلم وأراد تعقيب رب الأرض قيمة زرع اختلاف كلام
 صاحب المتن فى موضع قاله ذلك الآن ان يرضى رب الأرض بترك الزرع حتى ينحصه وفى
 موضع قال ليس له ذلك هندية مختصة احزبدا ط ونص فى البرهان على أن الترك باجر المنزل
 استحسان ثم قال عن الميسوط ولم يميز فى الكتاب أن الأرض تترك فى يد المسمى بها الى وقت
 ادراك الزرع باجر أو بغير أجر قالوا وينبغى أن تترك باجر المنزل كالواتنت مدة لاجارة والزرع
 بقل بعد اه شرب ليلية ومثله فى الزبلى (أقول) وظاهر ما سبق من اعارة أمسه ترضع ولده
 واعارة فرس للغزو الخ (قوله مراعاة العتقين) حق صاحب الأرض المعارة لثبوت الرجوع
 له فحق صاحب الزرع لانه مغرور باذنه فى الزرع (قوله أشار الى الجواز فى المعنى) وهو
 الخنزير كفى الغائية ط وفى البحر بعد نقل هذه المسئلة وعزوها الى النهاية ولو بقي حائطا
 فى الدار المسموعة اعارة المعبر الدار فاذا أراد المسمى به أن يرجع اليه بما اتفق ليس له ذلك
 وليس له أن يحمى المخطات ان كان البناء من تراب صاحب الأرض كذا فى الخلاصة وفى المحيط
 لو استعار أرضا ليعين ويسكن واذا خرج فالبناء لصاحب الأرض واصحاب الأرض أجر مثلها
 ممداد السكنى والبناء للمسمى به لان هذه اجارة معنى لان الاعارة تعليل المنافع بغير عوض ولما
 شرط البناء له كانت اجارة فائدة بله المدة والاجرة لان البناء مجعول فوجب أجر المثل اه

(بالقلم) ان يرد يوم قائما
 الى المدة المضروبة وتعتبر
 القيمة يوم الاسترداد
 بجر (واذا استعارها
 لغيره المنة فخذ منه قبل
 ان يحصد الزرع وقت ادراكه
 فتترك باجر المنزل مراعاة
 للمدة من قبل وقال المعبر
 أعطيك البذر وكانك ان
 كان لم يثبت لم يجز لان بيع
 الزرع قبل ثباته باطل وبعد
 ثباته فيه كلام أشار الى
 الجواز فى المعنى نهاية

رحمه الله تعالى وفي هذا التعليل تأمل اه (أقول) الظاهر ان وجه التامل في التعليل كون
 العلم بالمنفعة في العادة لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترط فيها أن تكون المنفعة معلومة
 لما تقدم عن الشارح أوائل الكتاب عن العماد. فمن جوار اجارة المشاع معلومان جهالة
 العين لا تفضي للمنازعة والجهة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه عن الجبربان جهالة
 المنافع لا تضر في العارية أمّا جهالة العين فضررة اذا كانت تفضي الى المنازعة اه وحيث
 لم يشترط العلم بالمنفعة اهل الاصل تعليلها بوجه علم بوجه التامل (قوله) لما تقدم راجع الى ضرورة
 وبكافة قاعهما) وايضا ما طاب القلع اوجب زباني ولا يضمن ما نقص من البناء والغرس
 اهدم الغرور عند عدم التوقيت لانه شغل أرض المبيع به ما في وقت يضر بغيره الا اذا شاء ان
 يأخذها ما بقيته ما فيها اذا كانت الأرض تضر بالقلع فينبذ يضمن قيمته ما ملو ع. بين
 ويكونان له كذا لانها علمه أرضه وبسبب أدى يستقل هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف
 ما اذا كانت تضر بالقلع حيث لا يجوز التعلل بالافتقار اه بخلاف القلع حيث لا يشترط
 فيه اتفاقهما كما في الزباني (قوله) يرجع قبله) بذكر الرجوع للثلاث بالوعد وقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الما من عند من وطهم اتفاقا وقيد قوله قبله لانه لو مضى الوقت فصاحب
 الوقت يقلع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندنا الا أن يضر القلع بالأرض فيملك البناء
 والغرس بالضممان ويعتبر في الضمان قيمة معلوما عندية عن المحيط (قوله) وضمن المبيع
 للمستهتم ما نقص البناء والغرس) لانه لما وقت وقتها معلوما فالظاهر الوفاء ما وعد فقد
 اعقد على قوله ووثق به فقد غرمه بخلافه فيضمن بخلاف غير المارقت هذا ما مشى عليه في الكنز
 والهـدية وذكر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائم الا أن يعلل المستعير ولا ضرر فان ضمن
 فضمان القيمة معلوما رعاة الجمع والزمان الضمان فقبل ما نقصه ما النقص وقيل قيمته ما
 وعلمه ما قبل ان يضر بخير المالك يعني المبيع بخير بين ضمان ما نقص وضمان القيمة ومثله
 في دور البها والمواهب والماتني وكاهم قدما والاول وبعضهم يرمي به رعين عن غيرهم قيل فلذا
 اخذناه المصنف وهو رواية القدوري والذي رواية الحاكم الشيء يكفي في غرر الافكار فان
 قلت المقرور ان يرجع بالحق فمن الضرر على الفار اذا كان في ضمن عقد المهارضة وهنا
 الهارضة عقد تبرع سواء وقت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالعدول اللازمة حتى ان المبيع
 بهذا التوقيت كان له الرجوع عن توقيته فيما اخذ المستعارة قبل مضى الوقت فكيف جاز رجوع
 الغرور على الفار في ضمن عقد التبرع ولا يرجع الموهوب لمن ضمان الاستحقاق على الواهب
 لانه ثبت في ضمن عقد تبرع قلت قال في البوط الوجه فيه ان كلام الماقل محمول على الفائدة
 ما أمكن فلا حاجة الى التوقيت في تصحيح العارية تبرعا ثم لما وقت المبيع مع ذلك لا بد أن يكون
 لذلك الوقت فائدة وليس ذلك الالتزام قيمة البناء والغرس فكأنه أراد ان راجعه قبله فصار تغوير
 كذاه كأنه قال ابن في هذه الأرض لنتفك عنى ان أتركه اني يدك الى كذا فان لم أتركه افاذا
 ضامن لك مائة نفق في بنائه ويكون يؤول الى فان بدله في الانحراج ضمن قيمة بنائه وغرمه
 او يكون كأنه ينفق به بامر من النهاية لمخصا وقوله وليس ذلك الخ بناء على ما ذكر
 الحاكم الشهيد وما على ما ذكره المصنف تبعا للكنز والقدوري يقال وليس ذلك الا التزام

(وله ان يرجع من شاء اه)
 تقرر ان راجع لازمة (وبكافة
 قلعه اه الا اذا كان فيه مضررة
 بالارض فيتركان بقيمة
 (قوله عين) لا تلتزم ارضه
 (وان وقت) المادوية
 (فرجع قبله) كلفه
 قلعه ما وضمن المبيع
 للمستهتم ما نقص البناء
 والغرس

صح لانه مقدور التسليم بكونه في ذمته وان قرضه قبل قبضه بدله فله فلا تفرق عن دين بدين
 وان تقضى في المجلس صح اه ط عن الشابي (قوله حتى لو استعاره ما) أي الثمن وهو
 قرضه على مفهوم قوله عند الاطلاق (قوله بعير الميزان) أي بالدينار من متلاقي الفانوس
 وعير الدينار وزنه واحدا بعد واحد وفي المختار وعار المكيل والموازين عيارا ولا نقل غير
 والمعار بالكمس العيار والاصل عاير والجوهري غنى عن أن يقال غير يعقوبة (قوله أو
 يزني) بفتح الباء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرفق في شيء إلا زانه ط أو يضم
 الماء مع تشديد الباء الثانية من الزينة ومنه قوله تعالى والخيول والبعال والحجرات كبوها وزينة
 (قوله كان عارية) لانه أمكن العمل بحقيقة لا عارة وهو غلبك المنافع مع بقاء العين على
 ملك المبيع ط ولانه عين الانتفاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق كما تقدم (قوله
 فقرض) فعاده مثلها أو قيمتها خلاصة وضع (أقول) وهو مشكل لان القرض لا يكون في
 القهيان ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القبي فاسد وندم الشارح ان المقبوض بقرض
 فاسد كما قبض ببيع فاسد أي فيه كون مضور بابا للقيمة تامل وقد منه (قوله فاباحة)
 ولا ضمان لانه يستلزم على ملك المبيع قال في الثانية أعرتك هذه القصة من الثريد
 فاحذها أو كلها كان علمه مثلها أو قيمتها قال الفقيه أبو الليث هذا اذا لم يكن بينهما دالة
 الهبة والتماري اه كما قدمناه (قوله وتصع عارية السهم) أي لا يزودا الحرب لانه
 يمكن الانتفاع به في الحال وانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك مخ عن الصيرفة
 ونقل عنها قبل هذا أنه ان استعار سهمه المغزودا الحرب لا يصح وان لم يره الهدف صح لانه في
 الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم الا بالاستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لا عارية
 (قوله لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تعدل الاذن فيه فلا يكون ضامنا (قوله
 صيرفة) عبارتها كما في المخ عن الاستعارة سهمان استعار ليغزودا الحرب لا يصح وان استعار
 لرمي الهلـك فصح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك المضمون وكل عارية لا يمكن
 الانتفاع به الا بالاستهلاك ذلك العين تكون قرضا لا عارية لانه لو غزا في دار الحرب ورمى الى العدو
 ووقع السهم بينهم فلا يقدر على تحليه فيه يكون متهكما فلا يصح قلت قد يرد بصح لانه
 يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برى الكفرة بعد ذلك وأفتى قبح بانه يصح
 ثم قال ه وتصع عارية السلاح وكفى السهم انه لا يضمن كاقرض لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك اه وهذه النسخة التي نقلت منها هكذا والذي في نسخة مصحفة عليها خطوط
 بعض العلماء وكان في الاصل مكتوب بالايضخ فحك منه اللفظة لا يدل عليه تنظيره بقوله
 كاقرض ولكن كان الظاهر على هذا ان يقال في التعديل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك
 فمعيه بالهالك يقتضى عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعار ليغزودا الحرب
 لا يصح أي عارية بل يكون قرضا دليل قوله بعد يكون قرضا لا عارية وأراد بالقرض الفساد
 لانه غير مثلي فالذي نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها بقوله قلت الخ (قوله
 والقرس) بفتح العين وكسر هاء كما في البحر عن المغرب (قوله للعالم بالمنفعة) أي لا تنفعها
 معلومة قلت بالاجارة قلت بالاعارة درر بل الاعارة أولى لكونها تابعة قال سيدي الوالد

لانه قرض حتى او
 استعارهما بعير الميزان
 او زني الدكان كان عارية
 ولو اعاره قصه ثم يقرض
 ولو يئمه ما بسطة فاباحة
 وصح عارية السهم
 ولا يضمن لان الرمي يجري
 مجرى الهلاك صيرفة (ولو)
 اعاره ارضا للبناء والقرس
 صح للعالم بالمنفعة

استعداداً إلى موضع كذا كان له ان يذهب عليها ويحصى وان لم يسم له موضعاً لم يسم له أن يخرج به من المصراع ومثله في جامع الفصولين (قوله أو به) أي تنقيحاً من حيث الوقت كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا تنقيحاً لهم الفائدة كما مر وقد قيده هذا الأخير بكافي البدائع وقضى بالخلاف إلى مثل أو خير ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار إليه الشارح في الآخر ذكره المصنف قبل قوله ولا تأخره فقال استعداداً به لم يكن كافي حاجة إلى ناحية مماها فخرجها إلى النهر ليقعها في غير تلك الناحية ضمن إذا هلك وكذا إذا استهوان فوراً بالكرب أرضه فسكر أرضاً أخرى يضمن وكذا إذا كثر فوراً أعلى منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلاف في الأيام أو المايكان أو مايجعل فالقول للمعير بيمينه وفي الدامادوان اختلافاً فيما يجمل على الدابة أو في مسافة الركوب والحل أو في الوقت فالقول في ذلك كله للمعير بيمينه وفي جامع الفصولين استعارها شهوراً وعلى المصروع وكذا في اعارة خادم وجارية وموصى له بتجديده (قوله لا إلى مثل) بأن استعداداً به ليجعل عليها عشرة أقفزة من حنطة معينة فجعل عليها هذا القدر من حنطة أخرى أو ليجعل عليها حنطة نفسه فجعل عليها حنطة غيره (قوله أو خير) بأن جعل قدر هذه الأقفزة المعينة من الشعير فإنه لا يكون ضامناً لأنه انما يجر من تقييده ما يكون مفيداً حتى لو وصى مقدراً من الحنطة وزناً فجعل مثل ذلك الوزن من الشعير ففي القياس يضمن واختاره الامام السرخسي لأنه يأخذ من ظهر الدابة كثرعاً تأخذ الحنطة كذا في النهاية وصحح الوالوحي عدم الضمان وخواهر زاده سوى بين المكيل والوزن وهو الصحيح قال لأنه أقل ضرراً بغير خلاف التبن لأنه يأخذ ما ورام موضع الحمل وهو أضعف من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتي الصدر الشهيد بكافي الفصول العبادية (قوله مثل العارية) على نقد يرى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابريرهم والمسلك والكانور وسائر متاع العطر التي لا تنفع الاعارة على منافعها اقترض كإقراضه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود ما يقتضي الانتفاع به مع بقاء عينها الذي يسميه إليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض) أي اقراض ولو كان قيمياً بجر لأن العارية بمعنى الاعارة كما مر وهي التملك والغنم في العزبة (قوله ضرورة استهلك عينها) يعني والعارية الحقيقية ما يتفقد مع قيام العين قال في النسيب لأن الاعارة اذن في الانتفاع به ولا يتأني الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاكها ولا يملك الاستهلاك الا اذا املكها فاقضت تملك عينها ضرورة وذلك بالهبة أو بالقرض والقرض أدها ما ضرر المكونه يوجب رد المثل وهو يقوم مقام العين اه أي يوجب المصبر اليه ولأن للقرض شبهة بالعارة لأن فيها يسترد عينها بعد الانتفاع وفي القرض يسترد مثله والمثل يقوم مقام العين عند تدهورها ومثله في الدرر والعقيق قالوا هذا اذا اطلق الاعارة وأما اذا عين الجهة بان استعار دراهم له معير به ما ميزاناً أو ميزين به اذ كانا لم يكن قرضاً ولا يكون الا المنفعة المستأذ كره في الايضاح (قوله في ضمن المستعير به لا كما قبل الانتفاع) ويصح بيعه من مقرضه لأنه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يصح لأنه اشترى ملك نفسه ولو اشترى ما عليه من مقرض

أو به (ضمن بالخلاف إلى شرف فقط) لا إلى مثل أو خير (وكذا تنقيح الجارية بغير اوقدر) مثل العارية (عارية الثمن والمكيل والموزن والمعدود المتقارب) عند الاطلاق (قرض) ضرورة استهلك عينها (في ضمن) المستعير به لا كما قبل (الانتفاع)

سمى كمر الاطلاق في الوقت والنوع والالزام التكرار تأمل قال في التبيين ينبغي ان يجعل
 هذا الاطلاق الذي ذكره هذا فيما يختلف باختلاف المستعمل كالناس والركوب والزراعة
 على ما اذا قال على ان اركب عليه امن اشياء كمال الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا
 فما هوهم قول المؤلف بلا تقييد بالنظر فيما يختلف لا يتم ط (قلت) فعلى هذا يجعل قول
 المصنف سابقا ان لم يعين بالتمسك بالاختلاف على ما اذا نص على الاطلاق لاعلى ما ينسج
 السكون لكن في الهداية لو استعار دابة ولم يسم شيئا لم يسم له ان يجعل وبغيره للعمل ويركب
 غيره الخ فراجعها (قوله) جعل ماشاء أى من أى نوع كان لانه امره بالانتفاع مطلقا
 والمطلق ينفع اول اى انتفاع شاء في أى وقت شاء واليه التعمين بقوله لانه ان شاء استعملها
 في الركوب أو في الحمل علمه وأى ذلك فعل لا يمكنه ان يفعل غيره به وذلك لان المطلق اذا تعين
 بقيد لا يبق مطلقا به وذلك ويستلزم في الحمل أن تطبقه الدابة أما لو كان لا تطبقه فهلمك
 ضمن لانه ليس له ذلك حتى في دابة نفسه ط بزيادة (أقول) الذي يظهر من ان الاطلاق في
 غير الدواب المدة للركوب خاصة أما هي كاصائل الخيل العرب وفد بالقسرافات من خيل العرب
 كالتمتعة والحد رابطة وكيفية المحوز حتى السطة منها كالتمتعة بهما الخيل فانه لا يحمل
 عادة وعرفا والمعروف عرفا كالمشهور ط مشهور ط المعروف علمه ولو قدر طاقته علمه جعل عادة على
 غيرها من قيمة الخيل التي تجعل عادة وعطبت ينبغي ان يضمن تأمل وراجع (قوله) ويركب
 بفتح أوله وضمه أى يتقده ويحمله وحذفه لانه لم يسم سابقه (قوله) وضمن بغيره الخ أى فيما
 يختلف بالمستعمل كإتيه السباق والذواق ساحتان وقد منعنا ان يلبى انه ينبغي تقييد عدم
 الضمان فيما يختلف عما اذا طاق الانتفاع فانهم (قوله) هو الصحيح فان ركب وعطبت ضمن
 لانه تعين بالفعل فيكون خلافه نعتا قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزمية انه لا يضمن وهذا
 أصح عندي لان المستعير من المستعير اذا لم يضمن بالركوب أو بالدس لانه استعمل العين باذن
 المستعير وقوله فلا ن لا يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعمله بالملك
 لانه لو لم يملك بالملك غيره وأقره الاتفاقى (قوله) ماشاء أى أى نوع شاء وأما فعله في غير
 عن أبي يوسف اذا استعار دابة أو ثوبا فاستعمل في المصير ثم خرج به من المصير واستعمل
 فهو ضامن وان لم يستعمل ففي الثوب لا يضمن لان الخروج به حفظ وفي الدابة يضمن لان
 الخروج به ضام معفى كافي الذخيرة ومن استعار دابة لم يركبها الى مكان معلوم ففي أى
 طريق ذهب وكان مما يملكه الخاص لم يضمن وان كان مما لا يملكه الخاص ضمن لان مطلق
 الاذن ينصرف الى المعارف كافي الفصول العمادية (قوله) المسمى من العمل بالاطلاق
 (قوله) وان قيده بوقت أى ولو التقييد معفى حتى لو استعار كتابا لم يضمن فيه درس فلا نفاقه
 أو تركه الدرس وجب رده لانه معفى منه في مدة قراءة الكتاب وهو يحضره وقد صنفه في
 استعاره القدم وهى نظيرها قال في البحر اذا قيد بالوقت فهو مطلق الا في حق الوقت
 حتى لو لم يرددها به في الوقت مع الامكان ضمن اذا ملكك سواء استعملها به في الوقت أم لا
 ولو كانت مقيدة بالمكان فهو مطلق الا من حيث المكان حتى لو جاوزه ضمن وكذا لو خالف ضمن
 وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأذون فيه خلاصة وفي تناسي فاضيان اذا

بلا تقييد (بجمله)
 ماشاء (ويجوز له) للعمل
 (ويركب) عملا بالاطلاق
 (وأما فعله) (أولا) (تعيين)
 مراد (وضمن بغيره) ان
 عطبت (في الواس) او
 اركب غيره لم يركب بنفسه
 بعده هو الصحيح كافي (وان
 اطاق) المسمى او المسمى
 (الانتفاع في الوقت
 والانتفاع ماشاء
 وقت شاء) المسمى (ون قيده)
 بوقت أو نوع

الخاتمة) أي من مسائل النظم المتقدم قرر بيا وقد سلف ما فيه (قوله ان برهن) أي بدون
 اذن الزاين (قوله ويرجع الثاني) أي ان ضمن (قوله على الاول) يعني ان المرتهن لا يملك
 الرهن ولو رهن وملك الرهن فلا يملك الخيارات شاعن المرتهن الاول أي ولا يرجع على أحد
 كافي ابن الشحنة وان شاعن الثاني فان ضمن الثاني رجوع على الاول لانه غره في ضمن عتده
 فهذا ليس بيا انما سكت عنه المصنف كجواب همه كلامه كما عرفت (قوله اذالم يعلم بانه عارية
 في يده) بان نص على الاطلاق كما سيذكره قريبا أما اذالم فلا رجوع لعدم الفرر (قوله
 ما اختلف استعماله أولا) الاول كالليس والركوب والزراعة والثاني كالسكنى والحمل
 والاستخدام (قوله ان لم يعين المعبر منه) أي بان نص على الاطلاق كجواب استعماله
 للركوب أو فوالليس له ان يميزه هو يكون ذلك تعيينا للراكب واللابس فان ركب هو
 بعد ذلك قال الامام على البرزوي يكون ضامنا وقال الصرخسي وخواهر زاده لا يضمن كذا
 في فتاوى قاضيان وصحح الاول في الكافي بجم وسما في قريبا (أقول) وهذا بظاهره
 يخالف ما تقدم عن الوهيانية والظاهر حله على ما اذالم يامر به المال بذكره اذ لم يميزه له أما اذا
 أمر بذلك أو اباحه له فيجوز كما هنا وقد صناعه شارحها وما في البحر عن المحيط استعماله
 لركبهم افر كركب وأركب غير فمقطب ضمن نصف قيمته انما سار كما دامه لان سبب العطب
 ركوبهما معا واحدهما اذن ففيه فلها ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل
 هكذا استظهر العلامة أبو السعود وقوله حتى لو أركب غيره يعني بعد ما ركب هو لانه
 أن يميز ما اختلف استعماله ان لم يعين منه فكله مت (قوله ان عين) أي منتهى (قوله
 وان اختلف لا) أي ان عين منتهى واختلاف استعماله لا يعبر عنه تفاوت قالوا الركوب واللابس
 مما اختلف استعماله والحمل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله قاله
 أبو الطيب وقال الشافعي لان التقييد بالمتنع فيما لا يختلف استعماله لا يفيده لعدم التفاوت
 بخلاف ما يختلف استعماله لان المعبر رضى بذلك المعبر دون غيره اه مدني قال الشربلاني
 أقول هذا التقيد ليس باحترازي لقول الزبلي وان كان لا يختلف بمعنى النفع كالسكنى
 والحمل جاز أن يفعل بنفسه وبغيره في أي وقت شاء لان التقييد بالانفعاع فيما لا يختلف لا يفيده
 الا ان يقال ان اللوصل وان كان الاكثر استعماله مقرونة بالوصل والحمل على حد قوله تعالى
 فذكر ان نفعه المذكور فان فيه وصلة بدون واو وان كان قليلا اه (أقول) هذا البحث
 ساقط غمروا ودلان المصنف قدم انه يعبر بمطابقة العينين وأقاده انه ان عين يعبر بما لا يختلف
 وقال الشارح وان اختلف لا فكان هذا انصر بما بالمفهوم وتقصيلا والشارح رحمه الله
 تعالى لم يعول على هذا البحث لما ذكرنا وهذا انما ارد على مثل عبارة العين عند قول الكثر
 ويعبر بما لا يختلف بالمستعمل أي باختلاف المستعمل كالسكنى والحمل هذا اذا صدرت مطلقة
 وان كانت مقيدة بشئ متعدي به اه فبر عليه ما قاله من ان التقييد بالانفعاع فيما لا يختلف
 لا يفيده (قوله ومثله المؤجر) يقع الجيم أي اذا أجر شيئا فان لم يعين من ينفع به فلا مستأجر
 أن يعبر سوا اختلاف استعماله أولا وان عين يعبر بما لا يختلف استعماله لا ما اختلف
 (قوله مطلقا) بلا تقييد (أقول) الظاهر انه أراد بالاطلاق عدم التقييد بمتنع معين لانه

الخاتمة لا يملك المرتهن
 أن يرهن فضنه والمالك
 الخيار ويرجع النافع على
 الاول (ورجع) المستأجر
 (على المستأجر اذا لم يعلم
 بانه عارية في يده) دفعها
 اضمر الفرر (وله ان يعبر
 ما اختلف استعماله أولا
 ان لم يعين المعبر منه) متنعها
 (و) يعبر (مما لا يختلف ان
 عين) وان اختلف لا
 للتفاوت وعزاه في زواجر
 الجواهر للاختيار (ومثله)
 أي كالماجر (المؤجر)
 وهذا عند عدم النسي فلو
 قال لا تدفع اقبيلك فتدفع
 فذلك ضمن مطلقا خلاصة
 (فن استعماله دابة أو
 استعماله مطلقا)

الابضاع فان اضع وهاك كان لب المال أن يضمن أهم ما شاء الخ (قوله ومن ازرع) أي من
 أخذ الأرض من اربعة وكان البذر من ربه لا يدفعها الى غيره من اربعة بدون اصراف كان البذر
 من قبل المزارع كان له أن يدفع الى غيره من اربعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله
 يبذر) بانه لا مجهول حال من البذر ومن عنده خبر أو هو خير كان وقوله من عنده ممتلئ
 به (قوله وما لا ساق) ذكره ابن وهبان في فصل المساقاة والمزارعة وقد وجهه المنع ان الدفع
 الى غيره في اقله اثبات الشركة في مال غيره غير اذنه فلا يصح (قوله وان اذن المولى) أي المالك
 فانه من ماله (قوله ضمنه) بتشديد الميم بمعنى للفاعل والمفعول والضمير في ضمنه راجع
 للمستعير (قوله اجره ملك نفسه) أي وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن (قوله ولا يرجع
 له على أحد) عبارة مسكتين على المستاجر وهكذا انصرف الله تعالى وقال فلا فائدة في الشكوة
 العامة قال أبو السعود ونقشه شيخنا بان ملك الفائدة ممنوع لجواز كورقية الرهن عشرين
 وكان رهنه بشرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله) ويتصدق بالاجرة) أي عند أبي حنيفة
 ويحج مدبرهما الله تعالى لانه صار بمنزلة الفاضل والغاصب اذا اجر ملك الاجرة ويتصدق بها
 لانها احصت بسبب خيبت وهو استعير مال الغير فكان عليه التصديق اه اتفاقا بزيادة
 (قوله خلافا للثاني) يتطرح وجهه (قوله سكت عن المرتهن) أي لو ان المستعير رهن العارية
 بدون اذن هل يضمن المرتهن أو لا لم يذكر حكمه ونقل عن شرح الوهبانية ان المرتهن لا يملك
 الرهن فلورهن وذلك الرهن للمالك الخياط ان شاء ضمن المرتهن الاول وان شاء ضمن الثاني فان
 ضمن الثاني رجع على الاول لانه غيره في ضمن عقدوه يؤخذ منه جواب مسئلتنا لان كلام
 المستعير والمرتهن لا يملك الرهن فيكون المرتهن اذا رهن بخير المالك في تضمين أهم ما شاء
 ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه في ذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن
 الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما ما بالدين على الراهن عنده لانه تبين ان الدين
 لارهن به لانهم ما ملكاه بضمائنه وفي حاشية أبي السعود على مسكتين قال الشرنبلالي وسكت
 عما لو ضمن المرتهن فيمنظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب
 كما ذكره فوح افندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضاه فيكون لامعير تضمينه واداء
 الضمان يكون الرهن حال كماله على ملك مرتته ولا يرجع له على الراهن المستعير بما ضمن لما
 علمت من كونه غاصبا ويرجع بيده اه وتقييده بقوله ولا يرجع له على الراهن المستعير
 لا احتراز عما لو كان الراهن مرتته فانه يرجع على الاول اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله
 وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيننا ما سكت عنه المصنف كما هو مذكور كلامه بل بيان لفائدة اخرى
 نأمل وان يمكن بانه الذي قد ضمناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل ان ما في شرح الوهبانية ليس
 مما ضمن فيه اذ كلامنا في رهن المستعير وما فيه في رهن المرتهن وعلمه فيكون الاول ان يقول
 المستعير في كتاب الرهن من انه ان قبضه بقدر أو جنس لو مرتته اتقيد فان خالف ضمن المعير
 المستعير أو المرتهن الا اذا خالف الى خيره فان ضمن المستعير تم عقد الرهن وان ضمن المرتهن
 يرجع عما ضمن وبالدين على الراهن وان وافق وهاك عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب
 مثله للمعير على المستعير ان كان كله مضى وناو الا ضمن قدر المضى والباقي امانة الخ (قوله

ومن ازرع
 اذا لم يكن من عنده البذر
 يبذر
 قلت والعائنة
 وطالما ساقى أن يساقى غيره
 وان اذن المولى له ليس بنفسه
 فان اجر المستعير (أو)
 رهن فهو سكت ضمنه
 المعير للتعدي (ولا
 رجوع له) لانه مستعير على
 أحد) لانه باضمان
 ظهر أنه اجره ملك نفسه
 ويتصدق بالاجرة خلافا
 للثاني (أو) ضمن (المستاجر)
 سكت عن المرتهن وفي شرح
 الوهبانية

في ذلك جاز الثانية والثالثة المستعير والمستاجر وكل منهما ذكره صورتين قال مستعير اذا
 استعار دابة لغيره ليس له ان يعيرها لغيره الا ان يكون امره بذلك او اباحه له ولو استعار قباء
 او قبة فالمستعير ليس له ان يعيرها لغيره بدون امره والاصل في ذلك ان العارية اذا كانت عام
 تختلف باختلاف المستعملين انيس للمستعير ان يعير بدون امر المستعير وان كانت
 لاختلاف يجوز والمستاجر لو استاجر دابة لغيره كما يشترطه انيس له ان يعيرها لغيره لا لركوب
 ولا لعمل الا بامر المؤجر ولو استاجر الثوب لياسته هو بنفسه انيس له ان يعيرها لغيره لما امر
 والى ذلك اشار بقوله ركوبوا وباسافهم ما اى في العارية والاجارة الرابعة المضارب بفتح الراء
 انيس له ان يضارب غيره بغير اذن الخاتمة المرتين لانه لا يملك ان يرضى الرهن بغير اذن الراهن فانه
 رضى بحبسها لا يحبس غيره فان فعل فله عند الثاني ان كان للمالك ان يرضى ان يحبسها فقيمة الرهن
 فان ضمن الاول لا يرجع على واحد وان ضمن الثاني له الرجوع على الاول السادسة القاضي
 انيس له ان يستخلف بدون اذن الامام ولم يذكر هذه المسئلة فاضحان هنا وذكرها في الهداية
 وهي مقبوضة على الوكيل السابعة المستودع لايملك الايداع عند اجنبى الا ان ياذن له لان
 المالك انما رضى بعهده دون غيره والايدي تختلف في الامانة وبها انى لا يتضمن مثله كما
 في المسئلة المستبضع لايملك الا تباع فان ابضع وهلك كل لب المال ان يضمن ان يحبسها فان سلم
 وحصل الربح كان لب المال التاسعة رجل اخذ ارضا بذرا الميزرعهما ولم يقبل له صاحب
 الارض اعمل فيما ابرأك لا يدفع الى غيره من اربعة فان كان البذر من قبل الاخر كان له ان يدفع
 الى غيره من اربعة على كل حال وقد عدناها المصنف احدى عشر فانه جعل الركوب واللبس ستمائتين
 مسئلة فلتين ولا يخفى انهما صورتان تحت الاجارة والاعارة ١١ (قوله بدون امر) اى من
 الاصيل ونصف البيت الواو من دون (قوله وكيل) فليس له ان يوكل فيما وكل فيه لانه فوض
 اليه التصرف دون التوكيل الخ (قوله مستعير) اى اذا استعار دابة لغيره انيس له ان يعيرها
 لغيره الا ان يكون امره بذلك واستعاره قباء فالمستعير ليس له ان يعيرها لغيره بدون امر المستعير
 الخ (قوله ومؤجر) بفتح الجيم هو المستاجر بكمه ما وقع في لو استاجر دابة لغيره كما يشترطه
 او قبة فالمستعير ليس له ان يركب غيره ولا يحمل وكذلك انيس له ان يلبس القميص الا بامر
 (قوله ركوبوا وباسافهم) اى في المستعير والمؤجر اى للركوب واللبس فيهما فهو منصوب
 على المفعول لاجله وانما لا يملك المستعير والمستاجر ذلك في الركوب واللبس ونحوهما
 للاختلاف بالاسطة عمل الا بالاذن اما ما لا يختلف فله ذلك بدون الاذن ولكن يخالف هذا
 ما ياتي مقام قوله ان يعيرها لغيره كما يختلف استعماله أولا وقال في المنع زمثله المستاجر نعم هو
 صحيح فيما اذهين المصنف فانه لا يعير حيث يشاء بدون اذن فيما يختلف استعماله لكنه اطلق هنا
 المستعير والمؤجر ووافق عليه الشرنبلالى في شرحه لكن الذى يظهر انه هنا محمول على ما اذا
 قيد باللبس وركوبه ولجور (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له ان يضارب بغير اذن (قوله
 ومضامن) فلا يملك ان يرضى بغير اذن الراهن لانه رضى بحبسها لا يحبس غيره الخ (قوله
 وقاض يؤمر) اى يستخلف فليس له ان يستخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) بفتح
 الدال لايملك الايداع عند اجنبى الا ان ياذن له المالك الخ (قوله ومستبضع) فانه لايملك

بدون
 امر وكيل مستعير ومؤجر
 ركوبوا وباسافهم مؤجر
 ومضامن ايضا وقاض يؤمر
 ومستودع مستبضع

فافترقا وأما المصنف فله على أن يجهز من مباح العراق وأبو الليث والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل والصدرا الكبير برهان الأئمة لأن الإيداع دون الاعارة والعين ودبعة عند المصنف في
 العارية فإذا ملك الأعيان فالأولى أن تلك الأدنى قال ظاهر المصنف أن المرغفاني وعلمه المقتضى
 اه وجه المقتضى على هذا في السراجية أيضا وفي الصيرفة أن القول بأن العارية تودع أولا
 تودع بعدها ما إذا كان المصنف يملك الاعارة ما فيها لا يملكه الا يملك الإيداع والله تعالى أعلم
 (أقول) ومن الصور التي لا غنى فيها الاعارة ما لو انتمت مدته أو هو ما ذكره المصنف ومنها ما لو
 عين المصنف للمصنف أن لا يعير فيما يختص بالاستعمال كركوب الدابة وبمسئولية التوب لان ما
 يختصان باختلاف المستعملين كما سيذكره المصنف (قوله) وأما المصنف (قوله) بفتح الجيم فيؤجر
 أي من غير مؤجره وما من مؤجره فلا يجوز أن تخل ثالث به يبقى لزوم عليك المالك ولا يجوز
 بأكثر مما استأجره أطلقه وهو يدعى بالاختلاف الناس بالاتفاق به قال في البرزاة اعارة
 المستأجر تجوز إلا في شيئين استأجره ما ليس له ركاب غير لا يبدل ولا يجانوا وكذا
 لو استأجره ما ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لان ما يختصان باختلاف المستعملين
 حتى لو استأجر دابة لم يركب مطلقا بق على أول ما يوجد فان ركب أو أركب تعين وليس لغيره
 بعد انتهى وفي الحافظة وقوله لم يؤجر المستأجر ويؤجر في الاختلاف الناس في الانتفاع
 به انتمى وفي ودبعة البحر عن الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر
 يؤجر ويصار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وينبغي أن يرهن اه وفي قول الخلاصة
 وينبغي أن يرهن لانه قد مر أن ما في مختارات النوازل صاحب الهداية أن المستأجر لا يرهن الا
 الآن يكون في المسئلة روايتان أو سقطت كلمة لان عبارة أن يرهن في الخلاصة سهو ما من
 قلم الغاصح لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي أن يرهن هو الرهن لا المستأجر
 لانه يقول لا يحال لذلك الاحتمال لانه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن أن الرهن لا يرهن
 افاده في نور العين ولذلك زدت في عبارة لان غير تنبيه عليه في الودبعة عند قوله الدفع لن
 في عياله (قوله ويودع) لكن الاجبة المشترك يضمن بايداع ما تحت يده لقول القسولين
 ولو أودع الدال ضمن سائحاف (قوله ويعد) في ركب من شاء انما استأجره ويدين أول ركب
 كما في (قوله ولا يرهن) لان فيه ابقاء الدين وهو عليك لعينه والمستأجر اغما ملك منافع
 لعينه (قوله فكل الودبعة) فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع ولا يعار قال في الاسماء الودبعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعد ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر واغا
 جازت اعارة المعار والمؤجر لا يملك في الانتفاع وهو معدوم في الإيداع فان قيل ان اعار
 فعد أودع قلنا هذا ضمني لا قصدى والرهن كالودبعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصى
 فيملك الإيداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقت والوكيل
 بقبض الدين يمدد ما فلا يملك الثلاثة كما في جامع القسولين (قوله ومالك أمر الخ) مالك
 مبتدأ وجهه لا يملك صفة له وقوله وكبيل الخ هو الخبر قال الشافعي ابن الشحنة قد ذكرها
 قاضي خان مجموعة فقال الأولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل فيه لانه فوض المص
 التصرف دون التوكيل والناس متفاوتون في الآراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره فلما أذن

وأما المستأجر فيؤجر
 ويودع ويعد ولا يرهن وأما
 الرهن فكل الودبعة وفي
 الوهبانية نظم تسع مسائل
 لا يملك فيها تسليمها لغيره
 بدون إذن سواه قبض أولا
 فقال
 ومالك أمر لا يملكه

وأصلك حتى هلك بضمن اه وفي البرازية من الرابع من العاربة استعار قدر الغسل الغياب
 ولم يصله حتى سرق ليلاضن ه وفي جامع القص وابن العارية لولو وقتة فامسكها بعد الوقت مع
 امكان الرد ضمن وان لم يستعماها بعد الوقت هو الختار وفي الحامدية والمكث المعتاد عن
 وانظر ما ياتي عنه قد قول المصنف فلو كانت مؤقته فامسكها بعد مهلت ضمنها اه وانظر
 ما سنكتبه في ان شاء الله تعالى والقول في اطلاق العارية وثيق دها قول المعير (قوله) اوفيه
 ضرر) يعني في رجوع المعير على المستعير (قوله) فتبطل) أي بالرجوع (قوله) كن استعارامة
 لترضع ولده) قد بدلالة لان الحرة لا تستعار وعل المسئلة في العدة بان المهر روف عرفا كما شرط
 شرط اه قال في الخانية رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه الفارضة فامسار الصبي
 لا يخذ الا نديما قال المعير ردد على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أي طاب الرد له أجر مثل
 خادمة الى أن يقطع المعير اه (قوله) فله أجر المثل) أي للمعير والاولى فعله أي فعل المستعير
 (قوله الى النظام) ومثله مالوا استعار دابة ليعزو عليها فطلب ابنه عدان وصل الى دار النمر
 ولا يجد دابة يكثره أو يشتريه في ذلك الحل بطات العارية وان كنه اتفق في يده باجر المثل الى
 أن يجد كرا أو شرا كذا في المخرج وينبغي أن يلحق بدار الحرب مالوا طما منه في المفاضة ويراد بقوله
 الى موضع يجده كرا أو شرا أي يفتن وأجر المثل حتى لو كان في مكان أو وصل اليه وطلب
 أن يمد من أجر المثل أو عن المثل في الشراء ينبغي ان لا يكلف وكذا لو وجد يفتن وأجر المثل لكن
 لم يوجد مد منه ما يشتري به أو يستأجر ولا يعطونه الاحال ليراجع (قوله) وقامه في الاشياء
 حيث ذكره ثلثين فيما افقار لورجع في نفس الغار في قبيل المد في مكان لا يقدر على الشراء
 والكرا فله أجر المثل وفيما اذا استعار أرض الزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولو
 لم يؤخذ وتترك باجر المثل اه وعز ذلك لثانيتها وعبارتها كان للمستعير ان لا يدفعه اليه لانه
 ضرر بين وعلى المستعير أجر المثل من الموضع الذي طلب صاحبه الى أدنى الموضع الذي يجده فيه
 شرا أو كرا اه ومنه يعلم ما في عبارة الاشياء من الإيجاز البالغ حد الافاز وكذا في قوله اذا
 استعار أرضا الى قوله وتترك باجر المثل قال في الخانية ولو ان رجلا أعار أرضا ليزرعها او وقت
 لذلك وقتا ولم يؤقت ولم يقارب الحصد له ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع
 لان المستعير لم يكن مطالب في الزراعة فتترك الأرض في يده الى الحصد بالاجارة وتضمير الاجارة
 اجارة اه ومنه يعلم ما في كلام الاشياء من الإيجاز تأمل وسأفني (قوله) وفيها معز بالقيمة
 لم أجده في القيمة في هذا الحل وعبارة الاشياء تلتزم العارية فيما اذا استعار بدار غيره لموضع
 جذوعه ووضعها شرا المعير الحدرفان المشتري لا يتكمن من رفعه او قبل لا بد من شرط ذلك
 وقت البيع كذا في القيمة فكان الاولى حذف انم (قوله) لموضع جذوعه) أو أرضا الحفر
 سمر داب (قوله) وقيل نعم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر لكن للوارث ان يامر برفع الجسد ذرع
 والمير داب بكل حال اه يرى أي ولو مع شرط القدر او وقت وضع الجسد ذرع أو وقت حفر
 الصمداب بخلاف المشتري حيث لا يتكمن من الرفع مع هذا الشرط اه أبو الصمد (قوله)
 الا اذا شرطه وقت البيع) أي اذا شرطه بالاتباع بقاء الجذوع والوارث في هذا بقوله المشتري الا
 ان للوارث ان يامر برفع البناء على كل حال كما في الهندية ومنه يعلم ان من اذن لاحد دورته

أوفيه ضرر فتبطل وثيق
 العين باجر المثل كن
 استعارامة لترضع ولده ودار
 لا يخذ الا نديما فله أجر المثل
 الى النظام وقامه في الاشياء
 وفيها معز بالقيمة تلتزم
 العارية فيما اذا استعار
 بدار غيره لموضع جذوعه
 فوضعها شرا باع المعير
 الحدرفان ليس للمشتري
 رفعها وقبل نعم الا اذا
 شرطه وقت البيع

(وأخذت منك عبدي)
 وأبغى دارى شهر انجنا
 (ودارى) مبتدأ (لأن)
 خبر (سكنى) مجرور
 بطريق السكى (و) دارى
 لأن (عـرى) مفعول
 مطاق أى أعرج الكعري
 (سكى) تميزه بعف جهات
 سكنها لا تمده عـرك
 (ق) اهدم لزومها (يرجع
 المعبر حتى شاء) ولو مؤقتة

لادليل في الشئ علمه لأنه لا يثبت أحدهما إلا بالثبوت في الآخر (قوله) وأخذت منك
 عبدي (انما كان عارية لأنه أذن في الاستخدام عيني وهو كحملك على دابتي صريح في العارية
 كناية في الهبة وكان الأولى الختام اسم الإشارة هنا وفيما بعده كافي للرد للوجه الذي ذكرناه
 (قوله) شهر انجنا أى بالعروض وكذا الولم يقل شهر أوجهه عارية أحد قولين وقيل لا يكون
 عارية وظاهر الهندية اعتماده ومثله في البحر عن الخاتبة أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه
 فخر خاتبة وبني هذا لأنه إذا لم يصرخ بالمدة ولا بالعوض فالولى أن يكون عارة من وجهه عارة مع
 التصرح بالمدة ون العوض كذا إذا فاده شيخ سيدى الوالدرجـه الله تعالى ونقل الرملى في
 حاشية البحر عن اجارة البرازية لأنه قد اعارته بالاجارة حتى لو قال أبغى منك منافع هامة
 بالعروض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه فتأمل مع هذا وسأبقى في أول الاجارة اه (قوله)
 ودارى لك الخ) لأن قوله دارى لك وان كان عليك العين ظاهر انه ويحتمل عليك المنفعة وقوله
 سكنى يحكم في العارية فحملنا الحمل على المحكم جوى (قوله) عيني أى عن النسبة الى مخاطب
 أى ملكك ملكك سكنى وهذا أولى عما في المغرب والتهستنى من أنه لم يعم بجوز أن يكون خبرا
 ولك متعلق به أو بالنسبة بين المبتدأ والخبر كافي قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام جوى عن
 الحفيد على صدر الترتيب (قوله) أى بطريق السكى أى نسبة دارى لك بطريق سكنها
 لا عليك عينا وهو حقيقة العارية (قوله) مفعول مطاق أو ظرف أى مـدة عرك فـمـتـانى
 وهو ما أشار اليه الشارح بهد وهو وجه آخر لكنه مزج احتمالا لاحتمال (قوله) عيني أى عيني
 عـمـرى قال الزيلعي لأن قوله دارى لك يحتمل ان يكون له رقيمة او يحتمل ان يكون له منفعة
 ولو قال هو لك اتسكنها كان عليك الدار لأنه أضاف التملك الى رقيمة الدار وقوله اتسكنها
 مشورة فلا يتغير به قضية العقد اه انقضى (قوله) يرجع المعبر حتى شاء) اقول عليه الصلاة
 والسلام الخصة ضرر دونه والعارية مؤداة وجه الاستدلال ظاهر وفيه نعم بعد التخصيص
 لما عرف ان النجعة عارية خاصة عناية ولان المنافع تحدث شيئا فشيئا وبنت الملك فيها بحسب
 حدوثها فرجوعه امتناع عن عليك ما لم يحدث له ذلك زيلعي (قوله) ولو مؤقتة) لكن بكرة قبل
 تمام الوقت لأن فيه خلاف الوعد ابن كمال (أقول) من هنا تعلم ان خلاف النوع مكرره لا حرام وفى
 الذخيرة بكرة تغزى لأنه خلاف الوعد ويستحب الوفاء بالهدم لكن استظهر العلامة أبو السعود
 كراهة التحريم ووفق شيخه بحمل ما فى الذخيرة ومن تحاشوا هابان الكراهة للتغزى به على ما إذا
 وعدوا كان من نية الوفاء ثم طرأ الخلاف فلا خلاف اه قال سيدى الوالدرجـه الله تعالى لا يلزم
 الوفاء بالوعد شرعا والمسألة فى الاشتباه من الخطر والاباحة وتفصيلها فى حواشيه وقال فى
 الهندية واما أنواعها فاربعة أحدها ان تكون مطلقة فى الوقت والانتفاع وحكمه ان
 للمتعين ان ينتفع بها بأك نوع شاء وأى وقت شاء والثاني ان تكون مقيدة فيما فلا يتجاوز
 ما سماه المعبر الا اذا كان خلافا الى خبر والثالث ان تكون مقيدة فى حتى الوقت مطلقة فى
 الانتفاع والرابع عكسه فلا يهدم ما سماه المعبر هكذا فى السراج الوهاج وفى فتاوى
 القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية مؤقتة بوقت فامسكها بعد الوقت فهو ضامن ويستوى
 فيه ان تكون العارية مؤقتة نصا أو دلالة حتى ان من استعار قدوما لم يكسر الخطب فكسره

ولا يغرب من كاسماني آخر الكتاب فقوله اي فقلت اي انك تزعمها وتنتقلها ط (قوله لانه
صريح بجواز الخ) عبارة العين والذرة لان الاطعام اذا اضيف الى ما لا يطعم كالارض يراد به
غلتها ط لا قلا لام الحمل على الحال وحاصله ان الصريح لا يحتمل غيره وهو يكون حقيقة
وبجواز الان المعترف به قرينة مانعة من المعنى الحقيقي فالذلك كان صريحا لا يحتمل غيره بخلاف
الكناية فانها لا ترمي به قرينة (قوله ومنحك) اصله ان يعطى الرجل ناقة أو شاة يشرب
لبنها ثم يردّها اذا ذهب درهما ثم كذلك حتى قبيل في كل من اعطى شيئا ومنحك واذا اراد به
الهبة فادرك العين والابقى على اصل وضعه اه زباني (قوله نوبى أو جارى بى هذه) أى
بأمر الإشارة ولم يكتف باضافة الثوب والجارية الى نفسه لانه لا يلزم من الاضافة المدح ان
يكون الثوب أو الجارية معينة لاحتمال أن يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم
جهالة العين المستعارة كاسمى حق وحقيقة سقط قول السيد الجوى نظرا لما ادعى الى
انحطاط اسم الإشارة في هذا وما به هذه ولا أغت الاضافة الى نفسه عن ذلك (قوله لانه صريح)
هذا ظاهر في صحتها اما حلت فقال الزباني انه مستعمل فيها قال جل فلان فلان على دابته
يراد به الهبة تارة والعارية اخرى فاذا نوى احدهما صحته فانه لم تكن له هبة جل على الادنى
حتى لا يلزمه الاعلى بالشك اه وهذا يدل على انه مشترك بينهما لكن انما اراد به العارية عند
التجريد عن القيمة لا يلزمه الاعلى بالشك ط وفي الكافي للنسفي وقوله في الهداية ومنحك
هذا الثوب وحلتك على هذه الدابة اذا الميرد به الهبة لانهم قالوا عليك العين وعند ارادته الهبة
يحمل على عليك المنافع تجوز امتسك من وجوه احدها قوله اذا الميرد به الهبة وكان ينبغي
أن يقول اذا الميرد به ابدائل التعليل ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير يرجع الى المذكور وكقوله
نعمالى عوان بين ذلك وثانها انه جعل هذين اللفظين حقيقة لتلك العين وبجواز التعليل
المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها وحلتك على هذه الدابة اذا نوى بالجل الهبة
وعلى بان الجل هو الارتكاب حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الهبة وثالثها انه لما كانا
التعليل العين حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلائفة فعدم ارادة الهبة لا يحتمل على عليك
المنفعة بل على الهبة وفي المستصفى شرح النافع قلنا ايجاز ان يكونا عليك العين حقيقة والتعليل
المنفعة مجازا والى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية ويكون التقدير اذا الميرد به الهبة
وارادته العارية أى لانه اذا الميرد به الهبة وارادته العارية أى لانه اذا الميرد بالحقيقة لا يضار الى
المجاز لا عند ارادته يحتمل ان يكونا بالعكس واليه اشارت في الاسلام في مبسوطه وصاحب
الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذا الميرد به الهبة لثا كيد أى لان مطلق الكلام محمول
على العارية فليس المراد به التعميد ويحتمل ان يكون المعنيان حقيقة لهما وانما ترجح احدهما
لانه أدنى الامر من فيصم عليه للثبوت اه كذا في الكفاية موضعا (قوله بها) أى بالنسبة
لان هذا اللفظ مستعمل فيها يقال جل فلان فلان على دابته يراد به الهبة تارة والعارية اخرى
فاذا نوى احدهما صحته فانه لم تكن له هبة جل على الادنى زباني واما منحك فقد علمت انه
كذلك لان معناه اذا الميرد به الهبة العارية لان المخ لتعليل العين عرفا وعند عدم ارادته يحتمل
على عليك المنافع وان ارادته الهبة فادرك العين والابقى على أصل وضعه (قوله أى مجازا)

لانه صريح بجواز الخ
اسم الحمل على الحال
(ومنحك) يعنى أعطيتك
(نوبى أو جارى بى هذه)
وحلتك على دابتي هذه
اذا الميرد به (بمنحك)
وحلتك (الهبة) لانه صريح
فيمد العارية بالانسية
والهبة بها أى مجازا

جارا فقل لذللك الرجل في حماران في الاصطبل فتذا أحدهما وذهب فاخذ أحدهما وذهب به
 بعضن اذا هلك اه وقد مناعناه قريبا وفي النهاية من الهبة وعقد القليل بصح في المشاع
 وغيره كالبيع بانواعه يعني الصحيح والفساد والصرف والسلم فان الشئ يوع لا يبيع تمام
 القبض في هذه العقود بالاجماع (قوله ويبيع) وكذا اقرضه كما يصر وكذا يجبره من
 الشريك لا الاجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف خ لا فالحمد فيها يحتمل القسمة والاختياز
 اتفاقا رآني الكثير بقول محمد واخترنا ما يشرح قول أبي يوسف واما وديعته فبخازنة
 وتكون مع الشريك واما قرضه فبخازن كما اذا دفع اليه انفاقا وقال خسمها ثم قرض وخسمائة
 شركه كذا في النهاية هنا واما غصبه فمستور قال البرزالي وعليه الفتوى وذكره في
 الفصول صورا واما ماله فته فكه بته فاتم لا تجوز في مشاعه بضميم الا اذا تم بدق بالكل على
 اثنين فانه يجوز على الاصح وقامه في أوائل هبة البحر وان شأ الله تعالى (قوله لا تنقصي
 للجهالة) كذا في بعض النسخ وفي بعضها الامتناع وهي أولى وفي القدمى ما يقدره هذا
 التعليل حيث قال وشرطها تعيين المستعار حتى لو قال في حماران في الاصطبل الخ
 ما قدمناه عن الاختصاص (قوله لعدم لزومها) لاحاجة اليه اذ جهالة عين المشاع لا تمنع
 في اللزوم ايضا ولذا جاز به مع ان البيع لازم والحاصل أن اعادة المشاع تصبح كعدمها كان
 أى في الذي يحتمل القسمة أولا يجهلها من شريك أو اجنبي وكذا اعادة الشئ من اثنين أو رجل
 أو فصل بالتمتع أو بالانثلاث كافي القنية (قوله وقالوا لعاف الدابة على المستعير) لان نفعه له
 فنفعه عليه (قوله) وكذا ان نفع العبد أى مطلقة كانت أو موقوفة كافي المخ (قوله) اما كسوته
 فعلى الماعير لان العار به غير لازمة ولما هو الزجر عن عفا في كل حين فكان زومها غير مستطيل
 عادة وكسوته تكون في الزمان المستطيل الا يرى انه شرطي فوب الكسوة في كفارة العين
 ان يمكن بقارة ثلاثة أشهر فصاعدا والمنافع تحدث في كل آن وتبيح دفن آن غير آن وبقارها
 غير لازم وان ذكرها مدة تلزم العارية بقدرها خرجت عن موضوعها ولو صرح برجوعه
 لتضرر المستعير بذهاب كسوته من غير حصول انتفاعه (قوله وهذا) يعني انما يكون تخليك
 منافع العبد عارية ونفعه على المستعير لو قال له اعطني عبدك الخدمي أو اعزني بعبدك
 اما لو قال المالك خذ واستخدمه كان ابداعا ما اذنا بالانتفاع به والعبد وديعه فنفعه على
 المودع كافي الهبة وذية والبرزالية وغيرهما (قوله لانه وديعه) الاقرب انه اباحة للانتفاع
 اذ لو كان وديعه لما جاز له الانتفاع بها أو يقال انها وديعه اباحة المالك الانتفاع بها وفي
 الهبة عن القنية دفعت لان هذا الحمار ليس له وله وتعلقه من عندك عارية اه (قوله لانه
 صريح) أى حقيقة قال قاضي زاده الصريح عند علماء الاصول ما انك كشف المراد منه في
 نفسه فيتناول الحقيقة الغير المحصورة والجارح للتعريف اه قالوا لعزتك والشاني اطعمتك
 أرضي (قوله أى غلتها) قال في البحر لان الاطعام اذا ضيف الى مال لا يؤكل عينه واديه
 ما يستعمل منه مجازا لانه محله اه ولو قال اطعمتك هذا الجزر فهو عارية لان ان يريد الهبة
 هندية وهذا يقيد بتقييد الأرض بما اذا كان فيها غلة والا فلا صحة لهذا التركيب وفيه
 ان المراد انه عارها له ائزرها فانه اذا عير بالاطعام اختمت عاريته بالانتفاع برزاعها فلا يبي

وديعه يعني لان جهالة
 العين لا تنقص للجهالة
 لعدم لزومها وقالوا لعاف
 الدابة على المستعير وكذا
 نفع العبد اما كسوته فعلى
 الماعير وهذا اذا طلب
 الاستعارة فلو قال المولى
 خذ واستخدمه من غير أن
 يسميه فتنفعه على المولى
 أيضا لانه وديعه (وتنسخ
 ناعرتك) لانه صريح
 (واطعمتك أرضي) أى

فالحما

بقدر ما يمتد في قريمان قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن
 الهندية ركنهم الإيجاب من المعنى. وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة
 اه أى القبول صريحاً غير بشرط بخلاف الإيجاب. وهذا قال في التاتارخانية أن الاعارة
 لا تثبت بالسكوت اه والألزام أن لا يكون أخذها قبولا (قوله وحكمها كونها أمانة) فان
 حكمك من غير تعدل بضمين وان تعدى ضمن بالاجماع ولو بشرط الفسخ ان في العارية هل يصح
 فالشاحح مختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى رجل قال لاخر أعرفى فان ضاع قال انه مضمون
 قال لا يضمن هندية عن غاية البيان ومثله في الافتراوى عن المفهومات (قوله قابلية المستعار)
 أى عن الانتفاع بالمعروض بقائه عنده فلو أعاره مكيلاً أو موزوناً لا يمكن الانتفاع به إلا بما تم لك
 كان كناية عن القرض ولا يصح اعارة الأمانة للوطول من تحت وصاية لا لخدمة لعدم قابلية
 المعار لذلك الانتفاع لان الإباحة لا تجرى في القروض ولا يجوز التبرع بمنافع الصغير ولم يجعل
 عارية الأمانة نكاحاً كما جعل في عارية المكيل والموزون قرضاً المشاكاة بين القرض والعارية
 لان كلاً منهما تبرع غير لازم لصاحبه أن يرجعه متى شاء والنكاح لازم فلا ينعقد بالقبول لا يدل
 على الزموم ومن لازم النكاح البذل وهو المهر بشرط العارية عدم ذكر البذل قال في الهندية
 ومن شرائطها العقل فلا تصح الاعارة من الجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس
 بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار
 مما يمكن الانتفاع به بدون استئجاره فان لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع وقال الحاكم
 الشافعي في الكفاي وعارية الدراهم والدنانير والفلس قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد
 عدداً مثل الجوز والبيض وكذلك الأظنان والصوف والابر وبهم والكافور وسائر منافع العمار
 والمصادلة التي لا تنفع الاجارة على منافعها قرض وهذا اذا أطلق العارية فالماذا بين الجهة كما
 اذا استعار الدراهم أو الدنانير لم ياربها ميزاناً أو يزن بها أو كانا أو فبجملتها وغير ذلك مما لا
 ينقلب به عمنه لا يكون قرضاً بل يكون عارية فقلت بجملة المنفعة المسمومة دون غيرها ولا يجوز له
 الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * اذا استعار آنية تبجل بها أو سقا
 محلى أو سكبنا محلى أو منطقة مقفوضة أو خاتم لم يكن شيئاً من هذا قرضاً هكذا في الكفاي * ولو
 قال لاخر أعرفى هذه القصعة من التريد فاخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمها أو هو قرض الا اذا
 كان يميناً مما بساطة حتى يكون ذلك دلالة الإباحة كذا في الخلاصة * وباني في كلام الشارح في
 أثناء الكتاب عن الصيرفة في العيون استعار من آخر رقعة يرقع بها قصصه أو خشبة يذخها في
 ثيابه أو آجر تفرغ مضمون لان هذا ليس بهاربة بل هو قرض وهذا اذا قبل لأرداه عليك أما اذا
 قال لا رداه عليك فهو عارية كذا في المحيط انتهى (قوله لانها نصيرة اجارة) الاولى لانها نصيرة
 اجارة وقد نصوا ان الاجارة تنهقد بالقبول الاعارة (قوله وصرح في العبادية الخ) أشار الى اراد
 وجواب وهو ان العارية اذا كانت عليك المنفعة فكيف يصح اعارة المشاع فانه مجهول العين
 فإشار الى الجواب بان الجهة المانعة من التملك الجهة المقفوضة الى المنازعة وجهها العين
 لا تنقض اليها والذاجاز يبيع المشاع وايداعه وقد نقل في البصائر الذي لا يضر في العارية جهة
 المنافع أم وجهها العين فضره اذا كانت تنقض الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر

وحكمها كونها أمانة
 وبشرطها قابلية المستعار
 للانتفاع وخلوها عن شرط
 العوض لانها نصيرة اجارة
 وصرح في العبادية يجوز ان
 اعارة المشاع وايداعه

المتأوى فقلنا عن الطبعي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الاقتراض ويجوز كونه بمعنى
 القروض قال البلقي في فيه أي في الحديث ان درهم القرض بدرهم صدقة لكن الصدقة
 لم يصد منها شيء والقرض عادمه درهم فسقط مقابلته وبقي ثمانية عشر ومن ثم لو ابرأ منه كان
 عشر ونوابيا بالاصل وهذا الحديث بعارضة حذيث ابن حبان من أقرض درهم امرتين كان له
 كأجر صدقة مرة وجمع بعضهم بان القرض أفضل من الصدقة ابتداء فامتاز عنه بمصون
 وجهه من لم يعد السؤال وهي أفضل انتماعا لما قيم امن عدم رد المقابل وعند مقابل الخصوم صدين
 ترجيح الثانية باعتبار الاثر المستتب والحق ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال
 والازمان وعليه ينزل الاحاديث المتعارضة انتهى ط (قوله مستددة) كأنه منسوبة الى
 العارل ان طلبها عار وعبى صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم يأنس الاستعارة
 فلو كان العار في طلبها مأنسها وعول على ما في المقرب من انهم من الاعارة وأخذها من
 العار العيب خطأ اه ومثله في مهرج الدراية وذكر في البدرية انه يحتمل أن تكون العاربة
 اسم موضوعا لانسيا كالكرسى والدرى نظيره كعبت وكبت صبغة صغيرة وليس بقصير
 وفي المبسوط قيل العاربة مشقة من التعار وهو التناوب كأنه يجعل للغير نوبة في الارتفاع
 بما يمكنه على ان يرد والنوبة اليه بالاسترداد حتى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكمل والموزن
 قرضا لانه لا ينتفع به الا بالاستعمال فلا تعود النوبة اليه في عمنه ليكون اعارة حقيقة وانما
 تعود النوبة اليه في مثل ومما عاك الانسان الارتفاع به على أن يكون مثله مضونا عليه يكون
 قرضا انتهى ومثله في الكافي (قوله وتختلف) قال الجوهري وقد تختلف منسوبة الى العار
 ورده الرغبان العاربان والعاربة واوى بالمشتقات يقال استعاره منه واستأجره الشيء على
 حذف من (قوله اعارة الشيء قاموس) قال في المنخ عمة اعارة الشيء واعاره منه وعاوره ايا
 وتعود واستعاره طلبها واعاودوا الشيء وتعودوه وتعاودوه تداولوه اه وفي المبسوط
 انهم امن العر بة تملك الثمار بالاعوض ورده المطر فزى لانه يقال استعاره منه فاعاره واستأجره
 الشيء على حذف من والصواب ان المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من
 التماور التناوب فهمتاني (قوله تملك المنافع) أشارة الى رد ما قاله الكرخي من انهم اباحة
 تقع وما في المتن مختار أي بكر الرازي وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كافي الهندية من
 الصراج وعلمه المتن وأكثر الشروح ويشهد لنا في المتن كثير من الاحكام من انعقادها بلقظ
 التملك وجواز أن يغيره بالاختلاف بالمستعمل ولو كان اباحة لما جاز لان المباح له ليس له أن يبيع
 افعيه كالمباح له الطعام انفس له أن يبيع افعيه وانعقادها بلقظ الاباحة لانه استعمله للتملك كافي
 البحر وانما لا يسميه هذا التملك الجهة لكونه الانتفعي الى المنازعة لعدم لزومها كذا قال
 الشارحون والمراد بالجهة الجهة للمنافع المأهكة لاجهالة الممن المستعارة بل لسل ما في
 الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ أحدهما
 واذهب به بضعن اذاهلك ولو قال له خذ أحدهما أجهما اشت لا يضمن كافي المنخ (قوله مجانا)
 أي بلا عوض قال في القاموس المجان ما كان بلا بدل (قوله لزوم الايجاب والقبول ولو فعلا)
 أي كالتعاطى كافي القهستانى وهذا ما لفته على القبول وأما الايجاب فلا يصح به وعليه

مستددة وتختلف اعارة
 الشيء قاموس وشرعا
 (تمليك المنافع مجانا)
 أقاد بالتملك لزوم الايجاب
 والقبول ولو فعلا

التسبيح في ان خرج من الطاحونة لينظر الماء فمروقت الحنطة ضمن ان ترك الباب مفتوحا
وبعد من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف ذلك الخان وهي خان فتم انازل ولكل منزل
مقفل فخرج وترك الباب مفتوحا سارقا وأخذ شيئا لا يضمن كذا في الوجيز للسكردري
* قال المودع للمالك أنا ذاهب الى المزرعة وأريد ان أضع وديعتك في بيت جازي فقال له المالك
ضعها فوضعها وذهب الى المزرعة ورجع فاخذها من الجار وجاء الى بيته ووضعها في
فضاعته من داره هل يضع المودع الاول أم لا ينبغي الضمان كذا في الأخيرة معربا عن عبارة
فارسية * ولو كان عنده كتاب وديعه فوجد فيه خطا يكره أن يصلحه اذا كره ذلك صاحبه كذا
في الملقط انتهى (أقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصحف اذا كان يحيط بناسب فانه يجب
حينئذ كما يأتي في آخر العاربية * وفي الهندية أودع عند رجل صدقة والى ليس
باسمه ثم جاء الذي الصدق باسمه وادعى تلك الصدقة والشهود الذين بذلوا خطوطهم أو أن
يشهدوا حتى يراوا خطوطهم فالتقوا في امر المودع حتى يريهم الصدق ايموا خطوطهم ولا يدفع
الصدق الى المدعى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية * دفع الى رجل مال لا يتبرع على
المرص فان كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس لنفسه شيئا ولو تبرع بنفسه ليس له أن يلقط
منه كذا في محيط اسرخسي وكذا ليس له أن يدفع الى غيره لينتبه كذا في المراج الوهاج
ومثل المال السكر كذا في الفائية * وسئل عن أمة اشترت سوار من مال اكتسبته في بيت
مولاهما فودعته مما امرأة فقبضت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولى الجارية فهل كانت
الوديعه هل تضمن فقال نعم لان ذلك مال المولى ولا يدع بفراذن فصار تخاصمة كذا في
الفتاوى القسبية انتهى ما في الهندية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب العاربية)

شمر وعيهم بالكتاب وهو قوله تعالى ويمنعون الماعون والماعون ما يعاين ورؤيته في العادة وقبل
الزكاة فقد ذم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم اعارته فتكون اعارته محمودة وبالسنة وهي
ما روى البخاري انه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة فرسا يسمى المندوب فركبه حين
كان فزع في المدينة فلما رجع قال ما رأيت من شيء وان وجدناه ليعربوا بالاجماع فان الامه
أجبت على جوازها وانما اختلفوا في كونها منسوبة وهو قول الاكثرين أو واجبة وهو قول
البعض انتهى (قوله لان فيها اكلما) أي وايداعا فتكون من الوديعه بمنزلة المقرض
المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحتمل أن يكون اشارة الى ما قدمنا في الوديعه من انه من
باب الترقى والانساب في التركيب أن يقول ذكرا بعد الوديعه لاشتراكهما في الامانة وأخرها
لان فيها اكلما (قوله النجابة عن الله تعالى في اجابة المضطر) أي ان المستعير مضطر وقال
تعالى آمن بسبب المضطر اذا دعاه وقد أغاثه المعير فكانه نائب عن الله تعالى في اغاثته وان كان
فعل المعير من الله تعالى فلا نية في الحقيقة ففعله اذ تخلف في هذا الخلق وورد تحتها وابطا خلق
الله (قوله لانها لا تكون الانهاج) أي غالبا (قوله والقرض بمثلية عشر) حقيق
بعضهم ان ثواب الصدقة أكثر وان افرادها أكثر كذا وان كانت في القرض أكثر كما قال

* (كتاب العاربية)
أخبرنا عن الوديعه لان فيها
تأنيلا وان اشترى كافي الامانة
ومحاسبته النجابة عن الله
تعالى في اجابة المضطر لانها
لا تكون الا لاحتياج
كالة قرض فلذا كانت
الصدقة بعشرة والقرض
بمثلية عشر (هي) لفة

* قال اقبضه بشم ودله قبضه بدوشم - بخلاف قوله لا تقبضه الا بقبضه منه حيث لا يملك قبضه
اذ ينهى عن القبض واستثنى قبضه بقبضه منه اه ما في نور العيني * وفي الهندية من ترك باب
حائوته مفتوحا فقام واحد ثم واحد فغصن ما ضاع على آخرهم كذا في المقتط * رجل في يده
نوب قال له رجل اعطني هذا النوب فاعطاه اياه كان هذا على الوديعة كذا في الظهيرية * سئل
ابن المنذر هل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال لا قبض انا اريهم سائرا يعرف قيمتها
فضاعط الجواهر قبل ان يريها قال ان ضاعت او سقطت بحرقته ضمن وان سرقت منه او
سقطت لزوجة ما ماتبه من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * دفع الى امرأه رقعة ميسرة
الماء ففعلت عنها فضاعط لا يضمن كذا في القنية * قال خلف سالت اسد اذن لعلي آخر درهم
فدفع المطلوب الى الطالب درهمين او درهم او قال خذ درهمك فضاعط الدرهم ان قبل
ان يعين درهمه قال هلك على المطلوب وللطالب درهمه * ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول
هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه الدرهم الاخر كذا في التاترخانية * صبي بعقل البسيع
والشرا مشجور عليه او دعه رجل ألف درهم فادرك ومات ولم يدبر ما حال الوديعة فلا ضمان في
ماله الا ان يشهد الشهود انه أدرك وهي في يده فحينئذ يضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية
والحكم في المعنوه نظير الحكم في الصبي اذا افاق ثم مات ولم يدبر ما حال الوديعة لا ضمان في ماله
الا ان يشهد الشهود انه افاق وهي في يده وان كان الصبي ما ذواله في التجارة والمسئلة بمجالها
فهو ضمان للوديعة وان لم تشهد الشهود انه أدرك وهي في يده وكذا الحكم في المعنوه اذا كان
ما ذواله في التجارة كذا في الذخيرة * اذا قال المستودع للمودع وهب لي الوديعة او بهتم اصني
وانك رب الوديعة ثم هلك لا يضمن المودع كذا في الخلاصة * سئل عن اودع عن آخر اواني
صدري ثم استقرتها بعد زمان فرد عليه سبعة فقال المالك كانت سبعة فابن السابيع فقال لا أدري
اودعتني ستة او سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عن صدري وتارة يقول لا أدري هل جاني من
عن ذلك رسول فاستردوها وجاهل اليك أم لا هل يضمن قال لا لانه لم يقر بضاعتها فلا يناقض كذا
في فتاوى النسفي * رجل استقرض من رجل خمسين درهما فاعطاه غطاسا ستمين فاخذ العشرة
ابردها فهلك في الطريق يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة
كذا في السراج الوهاج وهو الاصح هكذا في التاترخانية وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة
اسداسه كذا في فتاوى قاضيخان * له على آخر خمسون فاستوفى غطاسا ستمين فلما علم اخذ عشرة
لارد فهلك يضمن خمسة اسداس العشرة لان ذلك قرض والباقي امانة كذا في الوجيز
للكردري * رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ائتين وقال ألف منهم قضاء من حقك
والف يكون وديعة فقبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئا كذا في المحيط * اودعه
بقرة وقال ان ارسات ثيرانك الى المشرعي للعلف فاذهب بيرة في رقيا فذهب بها دون ثيرانه
فضاعت لا يضمن كذا في القنية * اودع شاة فذفعها مع غنمه الى الراعي للتحفظ فمردت الغنم
يضمن اذا لم يكن الراعي خالصا للمودع كذا في القنية * الوديعة اذا كانت قرا ما فخذها المودع
وصدها لم يملك السطع وتستبرئ منها بغير الرجوع واعادتها الى المكان الذي كانت فيه من البيت
لا يبرأ عن الضمان لانه لو وجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزائن المفتين * في فتاوى

معه رقبته فبين انهم موقوف فقال ردته على من اخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا
رد على الغاصب يبرأ في الذخيرة انما يبرأ لو انبت ردته بحجة في عدة الفتاوى هذا كغاصب
الغاصب اذا قال ردته على الغاصب صدق بيمينه لا بد ونه امتنع قال ثلث مئة عشرة ايام
وبرهن ربه انما كانت عنده مئتي يومين فقال المودع وجدته افتلتت تقبل ولا يضمن ولو قال
أولا يستعذري ودعته ثم قال وجدته افتلتت ضمن اه قنية دلال دفع قوبالي ظالم لا يمكن
استرداده منه ولا اخذ المني يضمن اذا كان الظالم معروفا فلا تنخرج المودع وترك الباب
مقصورا عن لولم يكن في الدار اجدولم يكن المودع في مكان يسع حمار الداخل عنده المودع
لوحظ في حرز ابيه فيه مال ذهن والمراد حرز غيره اموالوا ساجر يتناقصه وحقها فيه لم
يضمن لولم يكن فيه ماله * في مودع اسباج بيتا في مصر او دعه فيه واحرزها فيه وسائر
وتركها فيه لم يضمن * صاع تحتهم بخاتم الودعة قبل ذهن في الخضر والبنصر لا في غيرهما
وبه بقي وقيل ذهن في الخضر لا في غيره بما تله المهرن وتضمن المراهة طلقا لا استعمالا منها
خلاصة في الاقبضية * ادعى وكالة قبض دين او وديعة فاقرب المطالب في الدين ويؤمر بدفعه
البهوف الدين لا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة في الفرق بينه ان
يقروا في الدين لا في ملك نفسه وفي الودعة لا في ملك غيره اه قال ولو اقر بالوكالة وانكر
المال لا يصير خصما ولا تقبل المينة على المال الا ان تقع المينة على الوكالة اولم ثبت كونه
خصما باقرار المطالب لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة لا يحلف
الوكيل المطالب على العاقل بالوكالة اذا الحلف بترتب على دعوى صحيحة ولم تصح اذ لم تثبت وكالة
فلم يصير خصما الا اذا قامت المينة على الوكالة والمال يقبل عنه ادعى حصة بقاء على أن وكيل
قبض الدين على الخصومة عنه * هـ لا يؤمر بدفع الودعة الى الوكيل بقبضه بالوصدقة
اذا اقر بمال الخصم بخلاف الذين * فن عن محمد لوصدقة يجبر بدفع عين كدين غير وكذا عن
أبي يوسف * حشبي موصدقه أو كذبه أو سكت لا يجبر بدفع الودعة ولو دفعه الا يسترد فلو حضر
ربه أو كذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لوصدقه ولم يشترط عليه الضمان ولا يرجع
بعينه لو قاموا بقيمة لو حالكا * قال صاحب جامع القصولين أقول لوصدقه ودفعه بالشرط
فيبقى أن يرجع على الوكيل لو قاما اذ غرضه لم يحصل فله نقض فوضه على قياس ما مر عن
الهاده من أن المدينون يرجعون دفعه الى وكيل صدقه لو باقيا كذا هذا * صبح لولم يؤمر بدفع
الودعة ولم يسلمها افتلتت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن اذا المنع من الوكيل بزمه كنهه من
المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يسترد لانه سعى في نقض ماله * ذخيرة وكل زيد الغائب بقبض
ودعة فقبضها زيد قبل أن يبلغ ذلك فتألف بغير المال ضمن زيد أو الدافع ولو علم الدافع
بالتوكيل لا زيد برئ الا لا مودع ان يدفعه (يقول الحقير) الظاهر انه يبرأ الدافع لا زيد لكون
قبضه من قبض فلولاه الله تعالى أعلم * عن وكاهه بقبض الودعة في اليوم فله قبضه غدا ولو
وكاهه بقبضه غدا الا يملك قبضه اليوم اذكر اليوم للتجمل فكانت قال انت وكيلي به الساعة
فاذا ثبت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا يصير محال ولا لالة
وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعدها ولو قال اقبضه بعض من فلان فقبضه بغيره جاز

ضمن ان خالف شرطاً مفيداً لنفسه * أعطاه درهماً المقتدرة فمخز فأنكسر برئ لو امره بفرضه والا
 ضمن وكذا لو أراه قوساً فمخز فأنكسر فهو على هذا ٥١ * وفيه معزى إلى فوائده صاحب المحيط
 قال له بعت دمي منك بقباس أو بالفضة لا آخر بقية ادلوا قال اقلني فقلت لا لانه اطلاقاً ورث
 شبهة وهو هدر في اصح الروايتين عندنا في حصة وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي
 أو رجلي أو اقل في نفسي هل لم يجب شيء بالاجماع اذا اطراف كاموال فيصح الامر * رقت
 بخاري واقعة وهي رجل قال لا آخر ارم السهم الى حتى آخذته فمرى السهم اليه باصره فاصاب
 عينه فذهبت قال قاضيان لم يضمن كلوا قال له احن على خطي عليه لم يضمن وهكذا اتفق بعض
 المشايخ فيه وفاسوا على ما لو قال اقطع يدي الخ وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب القود
 أمالاً لا أنه يجب الدية في ماله اذ كفي الكتاب لو تضاربوا بالوكز أي الخنص قال له بالفارسية
 شت زون فذهبت عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه عدد ص وان قال كل واحد
 منهم الا آخر ده وكذا لو بارز في خانقاه على وجه التعليم أو الملاعبة فاصابت الخشبة عينه
 فذهبت بقاد لوامكن ٥١ * قال في مجمع الفتاوى ولو قال كل واحد منهما صاحبه ده ده ووكز
 كل منهما * صاحبها وكسر ستمه فلا شيء عليه بمخزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعهما قاضيان ٥١
 والغنى ظهر لي في وجهه ما ذكر في الكتاب انه ايسر من لازم قوله ده ده اباحته عينه لاحتمال
 السلامة مع المضاربة بالوكزة كاحتماله مع رمي السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ده ده
 صريحاً في اتلاف عضو بمخزلة فله اقطع يدي أو احن على فلم يصح قباس الواقعة عليه
 والمصرح به ان الاطراف كاموال يصح الاخر فيها وكان في المسئلة قولين تأمل * في جامع
 الفقهاء وابن راضى الى كتاب الدماوى والبيانات لصاحب المحيط دفع قوله الى دلال لبيده فساومه
 رب الخانوت بمن معلوم وقال أحضر رب الثوب لاعطيه الثمن فذهب وعاد فلم يوجد الثوب في
 الخانوت ورب الخانوت يقول أنت اخذته وهو يقول ما اخذته بل تركته عندك صدق الدلال
 مع عينه لانه أمين وأما رب الخانوت فلواتقاعاً على انه اخذته رب الخانوت ليستقر به بما سمى من
 الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتقاعاً على عن لم يضمن اذ
 المقبوض على سوم الشراء انما يضمن لو اتقاعاً على ثمنه قيمة * لا يجب ضمان السوم الا بذكر
 الثمن قبل هو قول أبي يوسف ويكنى عندهم * دان يعمل فاهم ما تجنبس * دفعه الى دلال لبيده
 فدفعه الدلال الى رجل عنى سوم الشراء ثمنه لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم
 اذ لا تدهى في الدفع حينئذ اذ صاح أما اذا لم ياذن له فيه ضمن * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى
 النسبي لو عرض له الدلال على رب وكان وتركه عندده فهو رب الدال كان ذهب لم يضمن الدلال في
 الصحيح لانه امر لا بد منه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع
 قاضيان * دفعه الدلال الى من استأمنه لينظر اليه ويشترى فذهب ولم ينظر فيه الدلال قالوا
 لم يضمن لانه في هذا الدفع قال وعندى انه انما لا يضمن لو لم يفارقه وأما لو فارقه ضمن كلوا وأدعه
 اجنبى أو تركه عند من لا يريد الشراء * طلب المبيع رجل من الدلال يدراهم معلومة فوضعه
 عند طابيه ضمن قيمته لا خذمه على سوم الشراء بهديان الثمن قالوا لا شيء على الدلال وهذا
 لو ما ذونا بالدفع الى من يريد الشراء قبل البيع فللم يكن ما ذونا ضمن فروق الجاه * دلال

المعروف عرفا كالمشروط ولا فرق بين أن تنفذ أو تصيح أو يا كالمذنب إلا إذا ناله
وبها عنه قال الرملي ومنه الشرية والمزاع أيضا ناله وهو كالودع وهذا إذا كانت العادة
مطردة أما إذا لم تكن كذلك فلا شبهة في الضمان في صورة الضماع أو أكل المذنب تنبه وهذا
أيضا الذي يحش عليها أما إذا خشي بأن كان على أهل القرية أعدة بقصد نهب أموالهم
أو أوالها أو كانت كثيرة لا حوص فلا شبهة في الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم ١٥ رجل
استعارة دابة فنام في المفازة ومعه في يده بخاف السارق وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن
المستعير لانه لم يترك الحفظ ولوان السارق قد المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير
كان ضامنا لانه إذا نام على وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضطربا فإذا نام
جاءه لا يضمن على كل لانه لو نام جالس لم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن
فهذه لا يضمن أولى ١٦ وفي البرازية من الودبعة جعل دابة الودبعة في كرم غير ربيع
الحائط أو لم يكن له حائط يتطرق نام المودع ووضع جنبه على الأرض ضمن ان ضاعت الودبعة
وان قاعد لا يضمن وان في السبق لا يضمن وان نام مضطربا ١٧ ومثله في الخيرة وعدة
الغناوى والحدادية وفي البرازية أيضا في العارية ذكر ما ذكر في الخالية فالتاوه هذا لا يفاض
ما مر ان قوم المخطئ في السفر راس يترك الحفظ لان ذاني نفس النوم وهذا في أمر زاده على
النوم ١٨ كل أمين ادعى اتصال الأمانة الى متحققه قبل قوله كالودع اذا ادعى الرد أشباه
ومثله ما تقدم منها المودع أو المستعير أو المأرب أو المستضع أو المسامر أو المستاجر أو الأب
في مال ابنه الصغير أو الوكيل أو الرسول أو القاضى أو أمين القاضى أو المضر أو أمير العسكر
أو المتولى أو القيم أو الدلال أو السعارة أو الباع أو المهرتن أو والده أو المقتط أو أخذ
الآبق أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الاجير الخاص أو المشترك أو وضوها اذا ادعى الهلاك
بقدر تعد أو ادعى الرد الى صاحبها بصدق مع عيئه لان كل واحد منهم أمين والقول قول الامين
مع العيين ان لم يكن له بيعة على الرد أو الهلاك وان كان له بيعة فلا عين عليه وانما طابت البيعة
لدفع العين عنه فالخامس ان من تكون العين في يده أمانة اذا ادعى ردّها الى صاحبها أو ادعى
الموت أو الهلاك بصدق مع عيئه بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالقول
لارهن فاسبق سائق * حول الاجنبى الودبعة عن محلها ثم ردها ثم هلكت ضمن قاضيان
* دفع الى آخره فنام قدامه السالفة وقال اذهب به الى بيتك مع هذه السالفة فذهب به بلا سلفة
فأبى القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد أتى باحدهما فصولين (أقول) اى امر بالذهاب بالقن
وأمر بالذهاب بالسلفة فلا يضمن القن (أقول) المتبادر من كلامه أن يكون القن مصوباً
بهم اى مسالفة فكانه قال اذهب به مسالفة فهو مأمور بالذهاب به مسالفاً فالأمر به واحد
موصوف فينبغى الضمان تامل وملى * بعثه الى ماشية فركب المبعوث دابة الباعث برئ
لو بينهما التباطى في مثل ذلك والاضمن فصولين وفيه دفع بعيره الى رجل ليكرهه ويشترى له شيئا
بكرانه فبقي البعير فباعه وأخذت منه فهلك لو كان في موضع بقدر على الرفع للقاضى أو يستطبع
امساكاً ورده مع الحمى ضمن قيمته والابرى * اعارجاره وقال خذ عذره وسقه كذلك ولا تخلص
عنه فانه لا يستمسك الا هكذا فقال نعم فلما مضت ساعة خلى عذره فامر ع في المنى فسقط

انه اذا اودعه الوديعه فوضعه في محل لا تقب فيه فقرضها النار واحرقها النار او اصابها
بجس بالياء المرحه الخبيثه ثم الخاء المعجمة أى نقص او اصابه النقص بالنون ثم الخاء أى تقب
متسح فلا ضمان عليه واما اذا كان في المكان الموضوع فيه الوديعه تقب قد اطاع عليه المودع
ان أخبر صاحبه فلا ضمان عليه وان لم يخبره ولم يسهل يضمن أفاده صاحب الهندية (قوله
باله كس بوتر) أى بالخلاف (قوله ولم يسهل) الواء بمعنى أو فيمتنع عنه الضمان بسده أو بأعلام
المالك به وان لم يسهل لانه المالك حينئذ في بوضعه فيه على هذا الحال وبه يضمن الباع
(قوله وينبغي تفصيله) البحث للطرسوسى حيث قال وينبغي ان يكون فيه التفصيل لان الامر
دائر بين الاعلام للمودع أو السديد وبه هو موجود وانضامه السديد البر وأقره الشرنبلالى
* (تمت) * في ضمان المودع بالسكسر في فاضين مودع جعل في ثياب الوديعه وبه بالنقصه
فدفعها الى ربح أو نسي فوبه فيها فاضاع عنده ضمن لانه أخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه
لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي ان تقيد المسئله بما لو كان غير عالم ثم علم بذلك رضاع عنده
والا فلا سبب للضمان أصلا فانظروا أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على إطلاقه والله
تعالى أعلم اه ملخصا قال في الممر اجبة مؤنة الردعى المالك لا على المودع وان قلنا في بلد
من محله مؤنة الردعى صاحب بالانفاق وكذا اذا سافر فيما يجوز له السقرهم ان تكون الاجرة
على المالك تراجع أى اجرة الرد كما يؤخذ من سابقه قال ط وانظر مؤنة عمله لاخراج هل هى
على المودع أو المالك * (فروع) * عند بقرة من الباقورة وترك الراعى اتساعها وفي سعة من
ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجاع ان كان الراعى خاصا وان كان مشتركا فكذلك عند أى
خبيثة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك
الحفظ اذا ترك بغير عذر أما اذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالمودع الوديعه لا يضمن حاله الحريق
فانه لا يضمن وان ترك الحفظ لانه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كى لا يضيع
الباقى وعندهما يضمن لانه ترك بعذر يمكن الاحتراز عنه * قال صاحب الذخيرة وابت في
بعض النسخ لاضمان عليه فيما نذرت اذا لم يجز لمن يهشمه ليردها ويهشمه الخبير صاحبها بذلك
وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك
حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لانه يمكن الاحتراز عنه عمادة من ضمان الراعى * وفى
فتاوى أبى الليث مكارجل كرايس انسان فاستقبله الاصوص فطرح الكرايس وذهب بالحجار
قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحجار والكرايس وكان يعلم أنه لو حله أخذ الاصوص الجار
والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه وطرح الامانة في السفينة وسبح
في البحر خوفا من الامير والقتل لا يضمن * في جامع النصارى في ضمان الاجير المنقول وامن
للذخيرة قرية عادتهم ان المكار اذا دخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكرتهم ولا يساهيها
اليه ففعل الراعى كذلك فضاغت بقرة قبل بيرا اذا المروى كاشمروط وقيل لولم يعد ذلك
خلافا ليرا اه والظاهر ان القولين متعاربان ان لم يكونا بمعنى واحد لان ذلك اذا كان معروفا
لا يعد خلافا لانه يكون ماذونابه عادة وقد صنفوا هذه المسئلة وهو ما لو ارسل الوكيل بالبيع
الن إلى الموكل مع المكارى ونحوه مما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه أفق الخبير الرسمى لان

اذا لم يسهل المالك ما هو يتقرب
عاه
ولم يسهل المالك ما هو يتقرب
قلت بقى لوسره مرة ففقهه
الفنار وأفسده لم يذكر
ويجب في تفصيله كما مر فمدبر

البضاعة التي يربح بها المال وفيها اذا لم يسم قال يربح بالمال والمضارب اجر المثل وان اقام
 البيعة فالبيعة للعامل وان اخذنا قبل الربح يرد المال الى مالكه لعدم لزوم العقد (قوله)
 كذلك في الابضاع) بان قال رب المال دفعت به بضاعة والمضارب يدعي القرض فاقول رب
 المال ولو ادعي المضاربة ورب المال الغصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وان بهد
 العامل فهو ضمان وان اقام بيعة فالبيعة للمضارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله)
 ما يغير أي الحكيم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على هذين البيعتين آخر كتاب المضاربة
 (قوله) وان قال قد ضاعت من البيت وحدها مسئلة البنت من الواقات وقد ذكرنا في هذا
 الباب وهي المودع اذا قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قبل قوله مع عبته كذا
 في الهندية والكافي وجامع التصويل ونور العيون وغيرها (قوله فتدعي صور) بان يجعل السارق
 أو تكون هي المقصود موعى يصح بصدق (قوله وتارك) بغير توبين (قوله لاسر) يتعلق
 بتارك أو بصبيته والصبيته مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وقد نماذ كرهه
 المسئلة وذكر شارحها العلامة ابن الشحنة ان مسئلة البنت من قاضيجان قال قوم يخلص
 في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون هاهنا لك الكتاب نحن واجيبا لان الاول
 لما ترك الكتاب عندهم فقد استحققهم فاذا قاموا وتركو الكتاب فقد تركوا الحفظ المتقن
 فجميعا وان قام القوم واحدا بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر تعيين
 للحفظ فتعين للضمان قال المسنف وهذا ليس خاصا بالصبيته بل بطرد في غيرها أيضا قال ط
 و ينبغي تقييده هذا الفرع بما لا يقسم فانه اذا كان مما يقسم يكون القائم أولا مقرطاه عدم
 قسمة المودع للحفظ اه (قوله يضمن المتأخر) لتعنيته للحفظ فتعين للضمان اه ع بدالبر
 وصفه هو انه انهم اذا قاموا جملته ضمنوا جميعا وبه صرح قاضيجان ويظهر ان كل ما لا يقسم
 كذلك استأجف (قوله وتارك نشر الصوف صيننا الخ) قد اشغل البيعة ان على مئتين من
 الظهير به قال في كتاب الوديعه اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب معروف ان كان
 أخيرا صاحب الوديعه ان ههنا ثقب النار فلا ضمان وان لم يجبر به بعد ما اطعم عليه ولم
 يسده ضمن وهي المسئلة الثامنة والاولى ما قال في الظهير به عن السيد الامام أبي القاسم
 ان الانسان اذا اسس ودع عنده ما يقع فيه السوس في زمان الصيف فلم يردده في الها وادعى
 وقع فيه السوس فسد لا يضمن وهذا علم من ضرورة النظم الا انه به لم من ذلك الحكم في نظيره
 انتهى ما ذكره ابن الشحنة قال في الهندية الوديعه اذا افسدها النار وقد اطعم المودع على ثقب
 القارة ان أخبر صاحبها ان ههنا ثقب القارة لا ضمان عليه وان لم يجبر به بعد ما اطعم عليه ولم
 يسده يضمن كذا في الفصول العمادية وذكر بهد ما عبارة الظهيرية ثم قال وفي فتاوى أبي الليث
 اذا كانت الوديعه شيئا يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غائب فان رفع الامر الى القاضي
 حتى يبيعه جازوه والاولى وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما امر
 به كذا في المحط وان لم يكن في الباب ما مضى بآه وحفظت عن صاحبها كذا في السراج الوهاج
 انتهى (قوله نعم) العث الثلاثة السوس أو الارضة وهي دويبة تأكل الصوف (قوله)
 لم يضمن لانه حفظ الوديعه كما أمر به محيط ويضمن بتشديد الميم (قوله وقرض النار) الحاصل

كذلك في الابضاع ما يغير
 وان قال قد ضاعت من
 البيت وحدها
 يصح ويستجلف فقد تيسر
 وتارك في قوم لاسر صبيته
 فسر او ادرأه يضمن
 المتأخر
 وتارك نشر الصوف صيننا
 نعم لم
 يضمن وقرض النار بالعكس
 بوش

اذا كان محتملا ان لا يقرض له ذلك لكن لا يستقبل
 للماء حتى اشروعه فيه متبرعا واملاوصى القاضي فان كان محتملا جاز ذلك والا فان نصبه
 القاضي وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصب عن العمل حتى يجعل له اجرة لان
 وصايته غير لازمة لان له ان يعزل نفسه فله ان يتمتع عن الماضي في العمل الاجر وعام الكلام
 على ذلك في باب الوصي آخر الكتاب فراجع ان شئت **(قوله اذا عملا)** فيصقان اجرة المثل اشياء
 قال في القنينة اذا عين القاضي له اجرا فهو له والا فلا وذكروا ان له اجرة مثله واولم يعينه القاضي
 وتقدم ذلك في كتاب الوقف وذكره في الوصايا **(قوله قلت)** القول لصاحب الاشياء **(قوله فعمل)**
 منه ان لا اجر للنظار الخ أي من قوله اذا عملا أي الا اذا كان مشروطا من جهة الواقف افاده
 ابو السعود ووجه العلم انه لا عمل حينئذ ط والحاصل ان الواقف ان عين للنظار شيئا فهو
 له كثيرا كان او قليلا على حسب ما شرطه على اولم يعمل حيث لم يشترطه في مقابلته العمل وان لم
 يعينه له الواقف وعين له القاضي اجرة مثله جاز وان عين اكثر يتمتع عنه الزائد عن اجرة المثل
 هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق اجرة حتى اجروا مثله صرح في الاشارة بما في كتاب الدعوى وان نصبه
 القاضي ولم يعينه له شيئا ينظر ان كان المعهود ان لا يعمل الاجرة المثل فله اجرة المثل لان المعهود
 كما شرط والا فلا حتى لو بيان تفصيل ذلك مع أداته في كتاب الوقف فارجع اليه **(قوله)**
 ودافع ألف مرقضا ومقارضا قال ابن النخبة مسئلة اليتم من البديع قال ولو قال خذ
 هذه الألف على ان نصفها عليك قرض على ان تعمل بالنصف الآخر مضاربة على ان الربح لي
 فهذا مكرره لانه شرط ان نفسه متفعة في مقابلته القرض وقد نهي رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم عن قرض جرنفعا فان عمل هذا وربح فالربح بينهما فان كان المضارب ملأ نصف
 المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة في يده فربحه لرب المال **(قوله)**
 وربح القراض أي لرب المال خاصة **(قوله الشرط جاز)** ويجعل النصف بضاعة فربحا
 النصف القرض له المستقرض لان المضاربة ما فسدت باشترط لكل الربح لرب المال صارت
 بضاعة **(قوله ويجذر)** للنهي عن قرض جرنفعا واذا علم صحة الشرط فالربح الحاصل من
 الألف لها والخسران عليه لانهم ما شرطوا شيئا **(قوله وان يدعى ذوالمال قرضا)**
 وخصه الى آخر البيتين قال الشارح قد اشغل البيتان على ثلاث مسائل الاولى من الظهيرة
 لو قال المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول رب المال
 ومع ذلك او هلك المال قبل التصرف لا ضمان على ذي المال ولا اتفاقهما على قول المال دفعته
 فانما الاتفاق بعد ما قبل التصرف وضمن بعده وان اقاما يمينه فرب المال فيكون كل من القول
 واليمين لرب المال وفي النهاية وشرح التحرير ان القول قول المضارب واليمين على رب المال
(قوله فرب المال قد قبل أجدر) أي بقبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان
 عليه لا اتفاقهما على لفظ الدفع كما تقدم **(قوله وفي العكس)** وهذه المسئلة الفاسية من الظهيرة
 أيضا وهي عكس الاولى اذا قال المضارب بعد ما تصرف وربح أقرضتني هذا المال والربح كله
 لي وقال رب المال دفعته اليك مضاربة بالثالث أو قال دفعته اليك بضاعة أو قال مضاربة ولم
 اسم ربها أو بربح مائة درهم فالقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب البيينة وفي دعوى

اذا عملا قلت فعمل منه ان
 لا اجر للنظار في المستفت اذا
 أحيل عليه المستحقون
 في المحظوظ في الوهبانية
 ودافع ألف مرقضا ومقارضا
 وربح القراض الشرط جاز
 ويجذر
 وان يدعى ذوالمال قرضا
 وخصه
 قراضا ورب المال قد قبل
 أجدر
 وفي العكس بعد الربح
 فالقول قوله

اغيره وقد اودعه ووجه الذي له الصك يطالبه فلا يدفعه اليه وعليه ان يفتوى **هـ** **(قوله)**
 وأنكر الوارث) أى وارث الطالب **(قوله)** حبس المودع الصك) لما فيه من الضرر وقد
 تقدم نحوه هذا في المصنف وله له يحمل على ما إذا كان المكتوب عليه يقربه إذا عرض عليه
 والا فبجرد الخط لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه بعم ما وأنكر الوارث لكونه لا يملك الدفع **(قوله)**
 أبدا) أى ما لم يقر الوارث بالأداء أى بما قبض مورثهم **(قوله)** لا يبرأ مدينون الميت بدفع الدين
 الى الوارث) الظاهر ان يتبدع عدم البراءة بما إذا كان الدين مستغرقا لم يدفعه أولا وسواء كان
 الوارث مؤثما أولا والظاهر ان يقبض عدم البراءة بما إذا كان الدين مستغرقا لم يدفعه
 والوارث غير مؤتمن كما تقدم ما في المودع اذا دفع المودعة للوارث جوى لكن قال في
 منية المقتى اذا كان الميت مودعة عند انسان وفي الترتيب كدين فدفع المودع المودعة الى
 الوارث بغير أمر القاضى بضم في يده ألف ودبعة لرجل مات وعليه ألف درهم دين معروف
 انه عليه ترك أيامه وفانقضى المستودع الألف للغير لم يضمن لأنه قضى الى من له الحق وهو
 عريم الميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين اه **(أقول)** ولعل عدم البراءة يدفع الدين الى
 الوارث ديانة قال في القوائد الزبديسة ولو قضى المودع بمدين المودع من على الصحيح فتأمل
 وراجع **(فرع)** قال بعث المودعة وقبضت ثم لا يضمن ما لم يقل دفعتم لا تشتري شرح تحفة
 الاقران وفي منية المقتى لرجل على آخر دين نقضاه فقدمه فلما مات صاحب الدين فالخصومة
 في الظلم بالنفع الميت وفي الدين للوارث هو انخار ***** وفيما ومن أخذ من السلطان ما لا حراما خلق
 الخصومة في الاخرة فغاصب الحق مع السلطان ومع القاض ان لم يخاطبه السلطان وبعد
 الخطأ يكون مع السلطان عند أى حنية رحمة الله تعالى **(قوله)** ليس للابن أخذ مودعة
 العبد) أى ولو غير ماذون لاحتمال أنه مال الغير اذا أقام السيد بينة على أنه ماله وقد سلف وفي
 البرازية الرقيق اذا كتسب واشترى شيئا من كسبه وأدعه وذلك عند المودع فانه يضمنه
 لكونه مال المولى مع أنه لا يبدع بانه متبرع حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه انتهى هذا
 اذا لم يعلم أن المودعة كتسب العبد أو ماله أما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بحضور العبد كما
 نقل في البرازية عن الذخيرة وقد تقدم ذلك **(قوله)** العامل اغيره أمانة لأجره الا الوصى) أى
 وصى القاضى وقد نهى به باجر وأوصى الميت فلا يستحق الاجر كما في الاشباه من فن الجمع
 والفرق في الكلام على اجراء المثل نقلا عن القنية وقد عالج الولوالجية عدم صحة الاجر له ولو
 جبه له المتوفى له لئلا ينفذ له وصاياه بانه يقبل الوصية صار العمل واجبا عليه والاستنجار على هذا
 لا يجوز فانه قال العلامة الخبير الرملى ولا يحتاج أن وصى الميت اذا تمتع من القيام بالوصية
 الاباير في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع واذا رأى القاضى أن
 يعمل له اجرة على عمله وكانت اجرة المنزل فما المانع قياسا واستحسانا وفي واقعة الفتوى وقد
 افتيت به مرارا ولا ينافيه ما في الولوالجية كما هو ظاهر لان الموضوع مختلف كما يظهر بآدى
 تأمل اه **(أقول)** انما كان الموضوع مختلفا لان موضوع مسألة الولوالجية وجوب العمل
 بقبول الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافى الوجوب لكن قال
 الطحاوى وفيه تأمل اذ بعد القبول لا يقال انه متبرع والحاصل ان وصى الميت لأجره الا

وأنكر الوارث الاداء
 حبس المودع الصك أبدا
 وفي الاشباه لا يبرأ مدينون
 الميت بدفع الدين الى
 الوارث وعلى الميت دين
 * ليس للسيد أخذ مودعة
 العبد * العامل اغيره أمانة
 لأجره الا الوصى والناظر

ان خاف تلف نفسه أو
مضرة فمدفع لم يضمن وان
خاف الحبس أو القيد ضمن
وان شئ أخذ ماله كله
فهو عذر كالأول كان الجائر
هو الاخذ بنفسه فلا ضمان
عادية خفيف على الوديعة
السادس رفع الامر للعالم
ليجعله ولو لم يرفع حتى
قتله فلا ضمان ولو أنفق
عليه بلا امر قاض فهو
منسحب قرأ من معصف
الوديعة أو الرهن فهلك
حالة القراءة لا ضمان لان
له ولاية هذا التصرف
صريحه قال وكذا الوضوح
المرجع على المنارة وفيها
أودع صكوا عرف أداه
بعض الحق ومات الطالب

ولو مضاعفها ضمن في الحضر لافي البقر * عدة بئر أو قاع أو لواءها جنبه على الارض وفي
البقر لا يضمن ولو مضاعفها جعل ثياب الوديعة تحت جنبه لو قصده البقرة ضمن لا ولو لم يلفظ ولو
جعل الكيس تحت جنبه بئر أو مطلقا جعل دراهم الوديعة في خفه ضمن في الاين لافي الايسر
لانها في اليمن على شرف سقوط عذر صكوبه وقبل بئر أو مطلقا وكذا الوربطة في طرف كع
أو عامته وكذا الوشدها في منديل ووضعه في كعبه بئر أو لواءها في جنبه ولم تقع فيه
وهو يظن أنها وقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن ولو دخل الحسام وهي في جنبه وتركه في
السا كودة فسرق قبل يضمن فضيضا جعلها في جنبه وحضر مجلس فنقضت بعد ما سكر
بسرقة أو سقوط أو نحوهما قبل لا يضمن لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقبل هذا
اذا لم يزل عقله أما اذا زال فلوجب حيث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه يجوز عن الحفظ بنفسه فيصير
مضاعفا أو مودعا غيره اه (قوله ان خاف الخ) ظاهر منه ان المنظور اليه ما وقع عنده
المودع من خوف تلف نفسه أو مضرته أو حبه أو أخذ ماله وان كان التمديد طاعة أو اذا
كان صريحا بآدمها فالحكم ظاهر ط (قوله وان خاف الحبس أو انقيس) أو التحريم كان في
الهندية (قوله وان خشي أخذ ماله كله فهو عذر) لانه يؤدي الى تلف نفسه بخلاف ما لو أتى له
قوت الكفاية وفي الهندية سلطان حدد المودع بأن لاف ماله ان لم يدع اليه الوديعة ضمن
ان بقي له قدر الكفاية وان أخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزائن المقنين قال
ط ولم يبين ما المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم أو شهر أو أعمار القالب فيقرر اه والظاهر
ان المراد بها كفاية شهر أو يوم (قوله كالأول كان الجائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان) أي من
غير تفصيل كما يؤخذ من المنج (قوله رفع الامر للعالم) أي على سبيل الاولوية (قوله ليبيعه)
وأن لم يكن في البلد قاض باعها ووجدتها هندية ولو أنفق عليه بالأمر قاض فهو منسحب
ولو لم ينفق عليه المودع حتى هلك يضمن لكن نفقته على المودع فلا على عن حاوي الزاهدي
وفي التاترخانية غاب رب الوديعة ولا يدرى أي هو أو ميت يمسكه حتى يعلم موته ولا
ينصدق بها بخلاف الاقطة وان أنفق عليه بالأمر القاضى فهو منسحب وبسأله القاضى
لا يذنبه على كونه ووديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو عاين وجو ينفق عليه امن
غلتها بأمره وبالأمر بالاتفاق يوما أو يومين أو ثلاثة رجاله من حضر المالك لا كثر بل بأمره
بالبائع وأمسك الثمن وان أمره بالبائع ابتداء فله الرجوع عليه به اذا حضر لكن
في الدابة يرجع بقدر القيمة لا بالزيادة وفي العبد بالزيادة على القيمة بالغلة ما بلغت ولو اجتمع من
الباين اثنين كشيء أو كانت أرضا فاعترض وخاف فساد فباعه بالأمر القاضى فلو في المصر أو في
موضع يتوصل الى القاضى قبل ان يقع ذلك ضمن (قوله فهلك حال القراءة) نص على المتوهم
فلا ضمان بعد ما بالاولى (قوله لان له ولاية هذا التصرف) أي وهو القراءة وسما في آخر
العربية مانعه أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تنصرف بالنظر والتقليب
ويكون كالاسئلة لا بالخط والاستصانة بالنظر لا سيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك
المساهلة والمساهمة والاحتياط عدم النظر الا بأمر (قوله وكذا الوضوح المرجع) أي سراج
الوديعة على المنارة أي على محل النور فانه لا يضمن اذا تلف (قوله أودع صكبا) أي له أما اذا كان

اه (قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع) هذا مختصا لما في جامع الفصولين ولو
 العين وغيرهما من أنه لا يضمن على الأصح وهكذا رأيت في نسخة النسخ لكن أقوله لا لاختلاف بين
 الأساطير وكأنها ساقطة من النسخ فقلها للشارح هكذا أتت به نعم نقل في العمادية بعد ما دلو
 قال لا أدري أضعت أم لم أضيع يضمن لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فكان ذلك أمدا مائة
 كما ياتي قريباً (قوله لا يضمن) أي ان كان للذكر أو لولد ارباب وان لم يكن اه ما ياب يضمن
 مندية عن الخط وفي نور العين من قاضيان قال وضعت في داري فنتيت المكان لا يضمنه
 ولو قال وضعت في مكان حصين فنتيت الموضع ضمن لأنه جعل الامانة كالمات بمجه لا مضع
 وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر
 ضمن ولو لم يكن مكان الدفن والذكر قال مرت من مكان دفنت فيه لم يضمن * عدة لودفنها
 في الارض يبرأ الوجه له المال - الامانة والا فلا وفي القارة ضمن مطلقا لو دفنها في الكرم يبرأ
 لو حصد ثيابا كان له باب مغلق ولو وضعها بالادفن برئ ولو وضعها لا يدخل فيه ما حد الاذن اه
 (أقول) ولا تنس ما قلنا من انه اذا كان الموضع حرزا لثلاث الوديعات والايضن مطلقا ومن
 أن العبرة للعرف كانت للمائة من البرازية فتمام وفيه توجهت المصوص نحو وفيه فارة دفنها
 حذرا فلما رجع لم يظفر بمحل دفنها لم يمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يقل ضمن وكذلك لو أمكنه
 العود قدر يبرأ بعد زوال الطوف فلم يعد محال ولم يجد هذا لو دفنها باذن ربها فقط وضعت في زمان
 الفتنة في بيت خراب يضمن ولو وضعها على الارض لا لودفنها اه وفي الهندية عن النوازل
 اذا قال المودع سقط لوديعه أو وقت مني لا يضمن ولو قال أسقط أوتر كتم يضمن قال
 الشيخ الامام ظه - ير الدين الرغباني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجه - من لان المودع لا يضمن
 بالاسقاط اذ لم يترك الوديعه ولم يذهب والفقوى عليه كذا في التالاسة ولو قال لا أدري
 أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضعت أم لم أضيع يضمن كذا في الفصول العمادية
 اه وقد مضى وجهه لأنه نسب الإضاعة إلى نفسه فهذا وجه ما قلنا وهو مائة أخرى
 بخلاف قوله ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ فلا فرق بينهما الا ان
 مؤدى العبارة في واحد كالا يخفى على من تأمل فندبر اه قال في نور العين ولو قال أسقطت
 أوتر كتم ضمن كذا في ث وطعنوا ان مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان اذ لو أسقطها فزاعها
 ولم يبرح حتى هلك يبرأ فها لا يضمن بمجرد قوله أسقط بل بشرط ان يقول أسقطت
 وتركت أو أسقطت وذهبت أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله أسقطت أو وقتت ينبغي
 الضمان لاسقاطه بقرينة صريح الشد أو في جعلها في محل لا يحتملها ان يكون كمال وذكر انه ينبغي
 ان لا يضمن بمجرد قوله أسقطت أوتر كتم اذ لا يفرق العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال
 ضاعت فالتقول له ولو قال ليذهب من مالي شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب
 فالتقول له يمينه ولو قال ابتعد لا أدري كيف ذهب اختلف فيه المتأخرون والاصح انه
 لا يضمن اه (أقول) لكن قد مضى العلامة الخبير الرمي انه أفق بالضمن منه للابانة تضييع في
 زمانه فلا تنس وفيه المودع لو سقط شيء من يده على الوديعه يضمن اه وفيه نام ورضعها تحت
 رأسه أو يجنبه يبرأ وكذا بوضعه بين يديه في الصحيح قالوا يبرأ في الفصل الثاني لو نام فاعدا

بخلاف قوله لا أدري
 أضاعت أم لم تضع أولا
 أدري وضعتها أو دفنتها
 في داري أو موضع آخر فانه
 يضمن ولو لم يكن مكان الدفن
 أمكنه قال - مرت من
 المكان المدفون فيه لا يضمن
 وغمامه في العمادية
 * (فروع) * هذا المودع أو
 الوصى على دفع بعض المال

الثاني رجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلما لا تقضي أي شيء لكن
 ان ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انه غاصب كما في القهسة تنافي عن المادية
 قوله فمكل لهم أي أنكروا ليس له عليهم مائة وصورة هذه المسئلة ستة أقروا لها مكل لهم
 حاشا لهم أقروا لحددها ونكل لا آخر أو حاشا مكل لا لحددها وحاشا لا آخر واعلم انه اذا
 حاشا لحددها لم يقض له حتى يحلفه الثاني ليكشف وجه القضية بخلاف ما لو أقروا لحددها
 ليحلفه اذا اقررا بحجة ينسبها وانكروا بحجة القضاة او لا ونكل بخلاف برئ مقدم وفيه
 ولو قال أو دعني أحد كما فليس له الامتناع ان اصطالحا وليس عليه ضمان ولا اختلاف فان لم
 يصطالحا فكل أن يستحلف كما تقدم وتسامتصاها في الزايحي (قوله فهو لهم) لعدم الاولوية
 وعليه ألف آخر لا قراره وأولئك اياه على اختلاف لاصير ولا يهملها بدأ التناهي بالتصايف
 جازا تعدر الجمع بينهم أو عدم الاولوية والاولى عند التشاخن أن يقرع بينهم انطبيبا انطويهم
 رفقيا التهمة الميل فان نكل لا لاول لا يقضي به لينة تكشف وجه القضاء هل هو له أم لا لحددها
 ولا ضرر وعليه في التامير لانه لا يقضي للمدة حتى يحلف لتمامه (قوله ولو حاشا لحددها)
 في التامير للثاني بقوله لياته ما هذه العين له ولا قيمته الا أنه لو أقربا الاول ثبت الحق فيها فلا يبعد
 اقراره به للثاني فلما قصر على الاول كان صادقا بحج (قوله فالألف لمن نكل له) دون
 الآخر لوجود الحجة في حقه دون ولو حاشا لهم ما فلا شيء لهم لعدم الحجة زايحي (قوله
 دفع الى رجل ألفا وقال ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر في الحاشية قولين في المسئلة اذا كان بهد
 الطالب لمودع قال له ب لودعية اذا جاءني فودع عليه الودعية فلما طالب أخوه منه قال له
 المودع بهد ساعة ادفعها اليك فاما عاذا به قال له ليك لا يصح قوله لانه متناقص ويكون
 ضامنا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طالب المودع وقال اطالب اغده فاعيد
 الطالب في الغد فقال قد ضاعت روى عن أصحابنا انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت
 بهد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقص ويكون
 ضامنا لان قوله اطالب اغدا انما يكون للشيء القابل اه وقد ضامنا الكلام عليه باوضح من ذلك
 (قوله فلم يدفعها الخ) أي اذا لم يطالبها المودع يدفعها اليه أما لو طالبها فغنىها عنه فهو كالمودعها
 من ماله كهد وقد تقدم الكلام فيه * (فرع) في البرزبة له على رجل دين فادرس الدائن الى
 مد يونه رجلا بهد فقال المديون دفعته الى الرسول وقال أي الرسول دفعته الى الدائن
 وأنكره الدائن فاقول قول الرسول مع يمينه اه لكن الذي في نورالعين القول للمرسـل
 بيمينه فقامل وفي البرزبة أيضا قال الدائن باث الدين مع فلان فضاءع من يد الرسول ضاع
 من المديون (قوله احمل الى) أي اليوم كما في الهندية ويؤخذ من الباق واللاحاق (قوله
 وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع يمينه) أي في برائة دمه
 من الودعية لانه في الزام المدعوع اليه (قوله لا يضمن على الاصح) مقتضاها ان الاجير المستترك
 لا يضمن لكن انني الظاهر الرمي بالضمان في حاشية الفصولين حيث قال وفي البرزبة في مقررات
 الاجارة من نوع في المقررات دفع الى المستترك نورالرحي فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو
 اقرار بالتعديج في زمانا اه ولا يخفى انه ليس مذهب أبي حنيفة وانظر الى قوله في زمانا

فمكل لهم (من الحاشية) ان الحاشية
 فهو لهم ما وعليه ألف آخر
 بينهم (لو حاشا لحددها
 ونكل لا آخر فالألف لمن
 نكل له) دفع الى رجل ألفا
 وقول دفعها اليوم الى
 فلان فلم يدفعها حتى ضاعت
 لم يضمن ان لا يلزم ذلك
 (كقوله قال له احمل الى
 الودعية فقل اقبل ولم
 يدفع حتى مضى اليوم)
 وما كنت لم يضمن لان
 الواجب عليه التخليصة
 عادية قال رب الودعية
 (للمودع ادفع لودعية
 الى فلان فقال دفع
 وكذبه في الدفع فلان
 وضاعت الودعية) صدق
 المودع مع يمينه لانه أمين
 من اجبه (قال) المودع
 ابتداء (لا أدري كيف
 ذهب لا يضمن على الاصح
 كقوله ذهب ولا أدري
 كيف ذهب) فان القول
 قوله

اذن المالك ابتداء ما وقع في الاول ليس بفاسد لانه لا يضمن المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه
 فان فارقته صار مضمنا له اولا وقت التفريق لترك الحفظ الملتزم بالاعتد والتباض منه لم يكن
 متعديا بالقبض بدليل عدم وجوب الضمان بالهـلاك قبل ان يفارقه الاول وبعد الانفرق
 لم يحدث فعلا آخر بل هو مستمر على ذلك الفعل بل هو أمين فيه فلا يضمن ما لم يوجد منه تعدد اهـ
 (قوله فريضن اياها) قال في شرح الزيادات رجل غصب جارية فادعها راجلا فابتعت منه ثم
 سحقت كان له الخيار فريضن ايمـ ما شاء فان ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الجارية ملكا
 للغاصب وان ضمن المودع كان له مودع ان يرجع على الغاصب بما ضمن لانه عامل له ونصير
 الجارية بنفس فريضن ما كالا غاصب حتى لو اعتقه الغاصب جاز ولو اعتقه المودع لا يجوز ولو
 كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لاعلى المودع اذا ضمنه الا ان قرار الضمان على الغاصب
 لان المودع وان جاز فريضن به فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له
 فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد فريضن اخذها به بعد عودها ولا يرجع على الغاصب
 لم يكن له ذلك وان هلك في يده بعد العود من الاثافي كانت امانة وله الرجوع على الغاصب
 بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها والمودع سببها عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه فله المالك فاذا
 هلك بعد الحس هلك بالقيمة وان ذهبت عينها بعد الحس لم يضمنها كوكيل بالشراء لان
 الغاية وصف وهو لا يقابل شي ولكن بتغير الغاصب ان شاء اخذها وادى جميع القيمة وان شاء
 ترك كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجراها أو رهنه فهو والوديعة سواء وان أعادها
 أو رهنه فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك له ما لم ينه
 لا يستوجب الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهم ما فسا كان المالك له ما ولو كان
 مكانه ما شاء ثم فريضن سالت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على
 الاول فله حق عليه لو كانت محرما منه وان ضمن الاول ملكها فله حق عليه لو كانت محرمة ولو
 كانت اجنبية فلا قول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيه الثاني غاصب المالك الاول
 وكذا لو أبراه المالك بعد التضمن أو رهنه لكان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك الاول
 ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لا الاول فان قال أنا اسلمها لثاني وارجع
 عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رعى رد العين فلا يجوز فريضن به وان رجع الاول على الثاني ثم
 ظهرت كانت للثاني اهـ وغمام التفر بعات فيه فليرجعه من رامة ٣ قال المقدسي قال
 فلو اسلمت ليكمها مودع الغاصب بغير الغاصب بغيري ان يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله درر)
 ويضمن في البحر وأصله في التبيين وعبارته ثم مودع الغاصب ان لم يرد له لم يضمنه رجوع على
 الغاصب ولا واحدا وان علم فذلك في الظاهر وحكي أبو اليسر انه لا يرجع عليه وأشار نفس
 الأئمة كره في النهاية (قوله خلافا لما نقله القهستاني الخ) أي من انه لا يرجع وهو الموافق لما
 جزم به الشارح فيما لو عالج الوديعة باذن المودع كالمسئبة عليه وعبارة القهستاني وانما
 يرجع على الغاصب اذا لم يرد له لم يضمنه كافي العمادية اهـ (قوله فتنة) أشار بالتنبيه الى
 ما حررناه قريبا (أقول) والحاصل ان المودع لو دفع الوديعة الى اجنبي بلا عذر فله مالان ار
 يضمنه فقط بالرجوع على الثاني الا اذا اسلمت ليكمها وعنده ما له ان يضمن اياها فان ضمن

فريضن اياها واذا ضمن
 المودع رجع على الغاصب
 وان علم على الظاهر درر
 خلافا لما نقله القهستاني
 والباقي والبرجندى
 وغيرهم فتنبه (معه الف)
 ادعى رجـ لان كل منـ ما
 أنه له أو دعه اياه
 ٣ مطالب
 مودع الغاصب لو اسلمت ليكمها
 لا يرجع على الغاصب
 اذا ضمنها واذا ضمنها
 الغاصب يرجع على المودع

الوديعه ضمن بالاتفاق واصحاب الوديعه ان ضمن الاول ويرجع على الثاني وان ضمن الثاني
 ولا يرجع ط (قوله لم يصدق) لانه يدعى زوال سبب الضمان بعد ثبوته والمالك يذكره مطلقا
 للمالك بينه وبينه والبيعة لا مودع قال في جامع الفصولين لم يصدق لانه اقر بوجوب الضمان عليه
 ثم ادعى البرائة فلا يصدق الابينة اه ووجوب الضمان عليه هنا كونه اودع عند الغير
 والادعاء الى الغير وجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب (قوله وفي الغصب منه يصدق)
 يعني لو غصب الوديعه من المودع غاصب وله كذا فاراد المالك ان ضمن الغاصب فقال المودع
 رده على ذلك عندى وقال لا بل هناك عنده فاقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب
 الضمان فهو على ما كان آمين عند الرد وقبله وبه بخلاف دفعه للاجنبي لانه موجب للضمان
 - انحنى (قوله لانه آمين) ولم يوجد منه تعدي وجب الضمان (قوله فكلاهما ضامن) أى
 كل من القصار وقاطع الثوب وللمالك الخيارات في ضمن أيهما شاء فان ضمن القصار يرجع غاصبه
 على قاطع الثوب وان ضمن القاطع لا يرجع له على القصار وظاهر هذه المسئلة ذكره مؤيد زاده
 عن جامع الفصولين لو دفع القصار الى المالك ثوب غصبه فاذ على ظن انه ضمن والجمل
 فيه ليس بهذين مطلب فوبه من قصار فقال دفعه فوبه الى رجل ظننت انه ثوبه ضمن القصار
 كذا في حاشي سلم اليه رجل ثوبه ايجده فظها فقال المالك اني اخرج رجل وابس ثيابك فقطعت انما له
 اه (قوله فلزم اتضمن من شاء) المودع لعمريه عالم بقرصه والمعالج لمباشرته بسبب الهلاك
 ط (قوله يرجع على الاول) في جامع الفصولين راضن الاذنيه مرضت دابة الوديعه فامر المودع
 ان شاء فاعالجها ضمن المالك أيهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على المعالج ولو ضمن المعالج يرجع
 على المودع - انما للف - بر أو لا الا ان قال المودع ليست لي ولم أؤمر بذلك فيقتضى لا يرجع اه
 تأمل ومثله في نور العين راضن الاستر وسنية ومجموع النوازل لكن قال في الهنديه فان ضمن
 المودع لا يرجع على أحد ودان ضمن المعالج ان علم انه ليست له لا يرجع عليه وان لم يعلم انما
 لغيره أو ظنها يرجع عليه ومثله في التمهني وهذا هو المناسب لما هنا وأما ما ذكره في الفصولين
 واستظهره صاحب الدرر من أنه يرجع وان علم أن المودع غاصب في معاملة الوديعه بلا إذن
 صاحبه أو ما ذكره من قوله - لا قالما نقله الله - ستا في الخ يوافق ما ذكره الشارح فعبا لو عالج
 الوديعه - باذن المودع كاتبه عليه - فليأمل الله - الم الآن يحسمل قوله الان علم أى باخبار
 المودع صراحة بان قال للمعالج ليست لي ولم أؤمر بذلك وأما اذ لم يقل ذلك فلا بد من دعائه أو به
 يحصل التوفيق بين كلام الشارح والهندي وبين الجامع ونور العين وان لم اره مسطورا
 في كلامهم والله تعالى أعلم (وأقول) خلاصة ما ذكرناه ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها
 بأمر المودع فعطبت برجع على المودع الا اذا قال المودع حين دفعها للمعالج ليست لي ولم أؤمر
 بذلك على مافي الفصولين ومثله في نور العين عن الاستر وسنية وفي الهنديه عن الجوهرة
 والشارح عن الجني ان صاحب الدابة اذا ضمن من عالجها فعطبت برجع على المودع ان لم يعلم
 أى المعالج انما الغير المودع واللم يرجع وهذا الذي يعول عليه حيث صرح في صدر عبارته
 بالرواية عن الامام محمد ودرجه الله تعالى فلا بد من دل عليه والله تعالى أعلم (قوله بخلاف مودع
 الغاصب) قال في البحر والفرق بينهم ما على قول أبي حنيفة أن مودع الغاصب غاصب الغاصب

لم يصدق في الغصب منه
 يصدق لانه آمين مرجعية
 وفي الجني القصار اذا غلط
 فدفع ثوب رجلا فغيره
 فقطعه فكلاهما ضامن
 وعن محمد أصاب الوديعه
 شيء فامر المودع رجلا
 اياه الجني فاعطبت من ذلك
 فلهما اتضمن من شاء ليكن
 ان ضمن المعالج يرجع على
 الاول ان لم يعلم انما الغير
 واللم يرجع اه (بخلاف
 مودع الغاصب)

لان من المال من لا يؤمن على المال أي فيما اذا انما عن الدفع الى زوجته أو غلامه
 ولما ودع زوجة أو غلام آخر واتفاوت البيوت في الحفظ * بقى لو أمره بالحفظ في دار حفظ في دار
 أخرى فالذي ذكره شيخ الاسلام الضمان وان كانت الثانية أحرز والذى في شرح الطحاوي
 اذا كانت الدار التي خباها فيها دارا أخرى في الحزر على السواء أو كانت التي خباها فيها
 أحرز فلا ضمان عليه. وانما عن الغيب فيها أو لم ينهه كذا في الحفظ ولو قال احفظها في
 هذه البلدة ولا تحفظها في بلدة أخرى لحفظها في البلدة المنية ضمن بالانفاق اهـ هندية
 (قوله لان التقيد مقيد) أي والنهي عن الوضع في الدار الأخرى مقيد لان الدارين مختلفتان
 في الامن والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به وأما اليقين في دار واحدة فمباح فافان في
 الحزر فالمتكبر من الاخذ من أحدهما يتمكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد
 وتعد العمل به أيضا فلا يعتبر وكذا الصندوقان فان تعيين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد
 فان الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما ما للبيت والصندوق خال
 ظاهره فيقتضي قيد الشرط ويضمن بالتخلاف وكذا لو كان البيت أو الصندوق المأمور بالحفظ
 فيه أحرز من المنسي عن الوضع فيه فحينئذ يضمن أيضا كما يفتاوى كشيخ الاسلام وخوهر زاده
 انه يضمن بالحفظ المنسي عنه مطافا كما في الظهيرية وعليه كلام الأخيرة كما علمته من كلام
 الهادي المارقي (قوله ولا يضمن مودع المودع) أي به لانه عنده أمواله لو استهلكه ضمن ومودع
 الغاصب لو رده على الغاصب برئ كان غاصب الغاصب لو رده على الغاصب برئ كسب سب كره في
 الغصب ذكره الخليل الرمي (قوله يضمن الاول) اذا دفع الى غيره من عياله بغير إذن ولا ضرورة
 كحرق در. انتهى وانما ضمن الاول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه أخذ المال من أمين ولم
 يترك الحفظ وهذا قول الامام وعنده ما يضمن المالك ما شاء فان ضمن الاول لم يرجع على
 الثاني لانه ما ملك بالضمان فظهر انه ودع ملك نفسه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه عامل له
 فيرجع عليه بمطالبة من الهمة ما ان الاول جنى بالتسليم الى الثاني بغير إذن المالك والثاني
 تعدي باق بض بلاذنه فيميل المالك الى أمه ما شاء ولا إمام ان الاول لا يضمن بالدفع الى الثاني ما لم
 يفارقه لان حفظه لا يثبت مادام في محله والمالك انما رضى بحفظه ورأى به لا بسوءه به دليل
 انه لو هلك قبل ان يفارقه لا يضمن واحده من مال الاجماع فاذا افارق الاول الثاني ضمن لانه
 صار مضمعا والثاني أمين استقر على الحالة الاولى ولم يوجد منه تعد ولم يكن متعديا من الابداء
 باق بض فلا يقاب متعديا من غير أحداث فعل زباني وهما ضمن في ايداع قصدي لانه لو
 كان ضمنيا قبل لا يضمن كالمودع الحام وضع دراهم لوديعه مع ثيابه بين يدي النياي قبل يضمن
 لانه ايداع المودع كإفادته من جامع القهواين مع ثياله الذخيرة وفيه مع بالاحتياط لا يضمن لانه
 ايداع ضمن وانما يضمن بإيداع قصدي اهـ ومن هذا القبيل ما في الدرر وأودع حرج عبد المحجورا
 فأودع المحجر بحجر ورأى مثله وضع المودع ضمن الاول فقط بعد العتق لانه ساطع على اتلافه
 وشرط عليه الضمان فصحت التسلط وبطل الشرط في حق الولي ولا يضمن الثاني لانه مودع
 مودع رمية المثلثة أودع نذرجل ودية فأودع المودع عند شخص آخر من غير علمه
 فهلك مكيين (قوله لا ضمان) لا رخصة لا يثبت ما في محله المودع لو لم يترك الثاني

لان التقيد مقيد (ولا يضمن
 مودع المودع) فبضمن
 الاول فقط ان هلك بعد
 مفارقه وان قبلها الا ضمان
 ولو قال المالك هلك عند
 الثاني وقال بطل ردها
 وهلك عندى

(لم يضمن والاضمن)

إذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن أبو السهم ودية وفيه قوله وإن كان له منه
بهذه المسئلة صادقة صورتين الأولى تكون الوديعة شبيهة بخفية ما يمكن المودع الحفظ
بنفسه كالحاتم فإنه يضمن بدفعه إلى عماله الثانية أن يكون له عيال سوى من منعه من الدفع إليه
بحر فإن قلت هـ هذا انما يجزى أن لو منعه من الدفع إلى بعض معين من عياله وهو خلاف
ما يستأمن قول المصنف ولو قال لا تدفع إلى عيالك (قلت) مرق هذا الاشتكال ما هو المتبادر
من أن قوله وإن كان له منه بد مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع إلى عيالك وليس كذلك ولهذا شرح
العيني قول المصنف أي المكتزون أن كان له منه بد بقوله بأن انتهاء أن يدفعها إلى امرأته فلأنه وله
امرأة أخرى أو نساء إن يسهلها إلى علامه لأن له غلام آخر فحاشاه هـ (قول لم يضمن) لأنه
لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لأن التقييد غير مقيد لأن الدار حرز واحد بدليل أن السارق
إذا أخذ من بيت من الدار فنقل إلى بيت آخر لم يقطع لعدم ذلك الحرز والحرز لو أحدها فأنه في
تخصيص به بضمه دون بعض ومالا فإنه في تخصيصه في الأمر يقطع في الإيداع كالقول أحفظها
بمينك دون عمالك أو وضعها في عين البيت دون يساره وكالقول في كبسك هذا فوضعها في غيره
أو في الصندوق أو أحفظ في الصندوق ولا تحفظ في البيت لحفظ بالبيت فإنه لا يضمن لكن
قد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في الوديعة وذلك أن المنة يفرق قطع لسارق تلك الحرز
وذلك لا يفتاوت بآثار الحروزات والمعة يفرق ضمان المودع التخصيص في الحفظ ألا ترى أنه لو
وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجة غير أمينة يضمن ولو أحسرتها يقطع لأن الدار
حرزها يضمن للتصغير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار
أحد أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع أنه لا يقطع سارقها ونظائر
هذا كثيرة فإذا اعتبرناها الحرز المنة يفرق السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فإن لم
يخالف ما أحاط به عليه هـ هذا الباب نظرية صحيحة ما قلنا من الفرق والله أعلم قال
في البرازية ولو قال وضعت بين يدي رقت ونسيتم إقصاءت يضمن ولو قال وضعت بين يدي في
داري والمائلة بجبالها أن عمالي يحفظ في عرصة الدار كسر النقص يضمن ولو كان عماليه
عرصتها أحسنه لا يضمن هـ ومثله في الملاصقة والقصولين والذخيرة والخاتمة رغبها
وظاهره أنه يجب كل شيء في حرمته وفي السرقة يفرق ظاهر المذهب كل ما كان حوزا النوع
فهو حرز لكل الأنواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحرزين في السرقة يقطع بسرقة أو لؤة
من اصطبل ولو كانت وديعة وضعت في الاصطبل وهذا يضمن المودع لأن الاصطبل ليس
حرزها وبه يظهر جواب حادثة وهي أن مودعا وضعت بقعة شال غالية الثمن في اصطبل
الطيل فسرقت والجواب أنه يضمن وإن قطع سارقها والله تعالى أعلم (قولا والاضمن) أي في
المسئلة ثلثين وهي دفعها إلى من لا يملكه بدفعها إلى من له منه بد أي انشكالا وفرة والثانية
حفظها في بيت آخر والبيوت مستوية بأن حفظها في بيت والبيوت مختلفة قال في البدائع
والاصل الحفظ في هذا الباب ما ذكرنا أن كل شرط يمكن مراعاته ويقبل والسهل به يمكن فهو
معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يقبل فهو مردود وهذا الغرض لأن التقييد مقيد كما قال
الشارح كما إذا كان ظهر البيت المنهى عنه إلى السكة كما في البحر أي فإنه يضمن لأنه مقيد

بالوديعة حاملين اهلها وسامها كذلك اما اذا سلمها أحدهم بحضرة الآخر فظاهر ان يدفع لمن
 ساء وحضور الآخر لا يقتضي كونه مردعاً لجواز ان يكون شاهداً له ونحوه كذا أفاده
 الجوى من مناقب الامام ان اثنين أردعا الحامى شيئاً فخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف
 فخرج الآخر وطالبه منه فلم يجبه له الحامى واسقه له وانطلق الى الامام رجعه الله تعالى فاجابه
 فقال له قل له أنا لا أعطى الوديعة الا لكما ما فانصرف ولم يبعه زياىي (قوله في البحر المح) **البحر المح**
 أى فى المنزلة كذا الذى ذكره فى البحر عن الخليفة أمانى القبي فبضم انما قال لا يدفع
 بدون حضور الشريك أنائبه (قوله فكان هو المختار) فمعناه المقدمى فقال كيف يكون
 هو المختار مع ان سائر المتون على قول الامام وقال الشيخ قائم اختار قول الامام نفسه فى
 والمجبوبى والموصلى وصدر النمر بعة وقال المتقدمى وقول بعضهم عدم الضمان هو المختار
 مستدل بكونه الاستحسان بخلاف ما علمه الاثمة الايمان بل غالب المتون علمه متفقون كذا
 فى حاشية أبى السعود عن الجوى (قوله اقتضاه) أى لبيان المودع ان يقع الدال وذكر
 الرجل استرادى (قوله وحفظ كل) أى كل واحد منهما نصفه لانه لا يمكن الاجتماع على
 حفظه وحفظ كل واحد منهما للنصف دلالة والثابت بالدلالة كالثابت بالنص (قوله وعدلى
 رهن) أى العداين اثنان وضع عندهما الرهن فهو يقع العين ثنية عدل كذا فانه ما يقسمان
 المثلى ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه الى الآخر ضمن مادفع (قوله ووكيل شراى) **البحر المح**
 بان دفعهما ما ألقايت تريان به بعد الاقتضاء الا ان دفع أحدهما نصفه ضمن الدافع
 واجمعوا ان المدفوع اليه لا يضمن لانه مودع المودع هندية (قوله ضمن) أى النصف فقط
 (قوله الدافع) أى لا قابض لانه مودع المودع يجوز وهذا عند أبى حنيفة وقالوا لا يضمنان
 به كذا أفاده مسكين ومنه فى الهداية وقول أبى حنيفة أقبس لان رضاه امانة اثنين لا يكون
 رضاه امانة واحد فافاد ان الحفظ مما يثاق متهم إعادة لا يصير راضياً بحفظ أحدهما الكل كافى
 البينة (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر ما لا يقسم بالبيكيات والموزونات ومثلها ما كل
 ما لا يتعيب بالتقسيم وما لا يقسم ومما يتعيب بالتقسيم الحصى اه مكى قال السيد الجوى
 واذا لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التمايز فى الحفظ كذا فى الخلاصة فلودعه زائداً
 على زمن التمايز نظر اه (قوله لمواز حفظ أحدهما باذن الآخر) أقول الصواب فى
 التعليل ان يقول لانه لما أودعهما مع علمه بانهم لا يجتمعان على حفظه ادعاء كان راضياً
 بحفظ أحدهما (قوله فدفعها الى ما لا يدمنه) من عيال وغيرهم كدفع الدابة الى عبده
 وما يحفظه النساء الى عرسه دور وهذا التمايز يظهر فى صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض
 معين من عياله لاقى التمسك عن الدفع الى عياله ما طاقه عدم الضمان فيما اذا دفع الى بعض
 عياله وقد غنى عن الدفع اليه محله اذا كانت الوديعة مما يحفظ فى يده من ماله كانت
 لا تحفظ عنده عادة فانه ان الدفع اليه يدفع ضمن كالمو كابت الوديعة فمساكنه من دفعها الى
 امرأته أو عتده وهو دفعه من دفعه الى علامه ودفع ضمن أفاده الزياىي هو من حوادث
 القنوى شرط على المودع الحفظ بنفسه لحفظ بن وجهه هل يضمن للمخالفة أو لا الذى يظهر
 من كلامهم عدم الضمان جوى وأقول ينبغي ان يقيده عدم الضمان بالدفع الى الزوجية بما

وفى البحر الاحتياط
 لا يمكن هو المختار (فان)
 أو دفع رجل عن رجلين
 ما يقسم اقتضاه وحفظ
 كل نصفه كرتين
 ومستبعضين ووصيين
 وعدلى رهن ووكيل شراى
 (ولودعه) أحدهما
 (الى صاحبه ضمن) الدافع
 (بخلاف ما لا يقسم)
 لمواز حفظ أحدهما
 باذن الآخر (ولو قال
 لا يدفع الى عياله أو
 احفظ فى هذا البيت
 فدفعها الى ما لا يدمنه أو
 حفظها فى بيت آخر من
 الدار فان كانت بيت الدار
 مستوية فى الحفظ أو أحرز

حمل ومؤنة مع طول مدة السفر أما ليس له حمل ولا مؤنة ولم تحمل مدة سفره فله السفر بها
 اتفاقا لعدم النسي والخوف وكذا مع النسي والخوف أيضا ان لم يكن لمن السفر بدكا
 سبق وفي خصوص ما اذا أمكنه الحفظ في الصربان كان بعض عماله غنة ولم يتج الى نقلهم
 أما لو لم يكنه بان لم يكن أو كان ولكن احتاج الى نقلهم لا يضمن بالاجماع وان سافر بنفسه من
 غير عماله يضمن وبه صرح في البحر عن الخاصة كما يستفاد ذلك من أبي السعد وهذا كما في
 سفر البركعات أما في البحر فليس له ان يسافر في قوالم جميعها الا على ما يجتهد أبو السعد وأيدناه
 بما تقدم قرينه فلا تنس (قوله ولو أودعها مائيا وقهيا) لكن عدم جواز الدفع في القهي
 بالاجماع وفي المتن خلاف الصاحبين فانهم ما قالوا يجوز ادفع غظه له قياسا على الدين المشرك
 وقرئ أبو حنيفة يضمن ما بان المودع لا يملك القصة يضمن ما في كان تعديا على ملك الغير وفي الدين
 يطالبه بتسليم حقه اذا الديون تقضى بما مثاله ان كان نصر فاني مال نفسه كما في البحر (قوله
 لم يجوز) قدره يناء على ما سبق من انه لو دفع لم يضمن فلم يبق المراد بنفي الدفع الا عدم الجواز
 وسبق ما في نفسه وفي البحر وأشار بقوله لم يدفع الى انه لا يجوز له ذلك حتى لا يضر المأضي بدفع
 نصيبه اليه في قول أبي حنيفة والى انه لو دفع اليه لا يكون قصده اتفاقا حتى اذا هلك الباقي
 رجع صاحبه على الاخذ بحصته والى ان لا حده ان اخذ حصته منها اذا ظفر بها اه قال
 المقدسي قلنا بل يطالبه بدفع حظ الغائب لانه يطلب المقر وحقه مشاع ولا يتميز الا بالقسمة
 ولا يملكها والمال لا يقع دفعه قسمة فله هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع قسمة كان متعديا
 في النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بمثل له فتصرف في ملكه ولا
 قسمة (تم) * في أبي السعد وان كان المودع صرفه الى نفسه ان كان من المصارف والا
 اليه شيئا واذا مات المودع بلا وارث كان له المودع صرفه الى نفسه ان كان من المصارف والا
 صرفه الى المصارف اه وعزاه الى الجوى عن البرازية (قوله ولو دفع هل يضمن) أي نصيب
 الغائب وهو نصف المدفوع ان هلك الباقي في القسمة أولا يضمن لان لاحدا الشر يمكن ان ينفع
 به حتى في المتن قال بالاول الامام والثاني الصاحبان * واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة
 اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الاخذ بحصته وفي الهندية اذا دفع المودع الى
 الحاضر نصيبها ثم هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف وحده الله تعالى ان كان الدفع
 بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغير ضمان الذي حضر اتبع الدافع بنصف ما دفع ويرجع
 به الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في الأخيرة فان هلك ما في
 يد المودع هلك أمانته بالاجماع يتابع ولو هلك المغموض في يد القابض فليس له ان يشارك
 الغائب فيما بقي غاية البيان فاذا كان المودع لو دفع الكل لاحدهما بلا اضاوضه الاخر
 حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله في الدرر نم)
 أي يضمن في تناويف ضيقان ما يفيد ولقطه ثلاثة أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المسال الى
 أحدهما حتى نقتطع فجمع فدفع نصيب أحدهم قال محمد في القياس يكون ضامنا وبه قال أبو حنيفة
 وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلولم يقل لا تدفع حتى نقتطع هل يضمن
 بالدفع أي يناء على الاستحسان التي يأتي ذكره في ما ظاهره تقييدهم أنه لا يضمن الا ان باتما

(ولو أودعها مائيا وقهيا) أو قهيا
 (لم يجوز أن يدفع المودع
 الى أحدهما غظه في غيبة
 صاحبه) ولو دفع هل
 يضمن في الدرر نم

الوديعه المعروف وحيت كان المعروف كذلك فينبغي ان يقال لا فرق بين السفر بها او بجرا في
 البابور فتأمل وراجع وقيد بالموعد لان الابد او الوعد اذا سافر به على التبع لا يضمن اجماعا
 والوكيل بالبيع اذا سافر بمساوكل بيعه ان قد لو كاله يمكن ان قال له بعهه بالبيع
 فاخرجه من المكوفة بغير ضامنا عندنا وان اطلق الوكاله فاقرب به ان كان شيئا له محل وموئنه
 يكون ضامنا وان لم يكن له محل وموئنه لا يضمنه ضامنا عندنا اذ لم يكن له بدن السفر وان كان
 له بدن السفر لا يكون ضامنا عندنا في حقيقه طال الخروج أم قصر وقال أبو يوسف ان طال
 الخروج يكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا كذا في تناوي قاضيهان ويأتي تمامه قريبا
 (قوله ولواهل) فهو في الجوهرة باسحتاج في حمله الظاهر وأبو جرحال اهـ مكى وفي
 الهندية عن المضمر ان لو كانت طاعما كثيرا فسافر به اهلك الطعام فانه يضمن استخفافا اهـ
 وذكر في المنع ولا يضمن ولو كان الخروج طويلا وموئنه الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الامر
 من موئنه الرد ضروره صحة امره فلا يبعد ذلك اضراؤه اهـ قال الزاوي وقال محمد لا يخرج به له
 محل وموئنه اهـ وجهه في العمليه قول الثاني ايضا ثم قال لكن قيل عند الثاني اذا كان بعيدا
 وعند محمد طاقا قريبا كالأهـ أو بعيدا اهـ واستفتي في شرح القدرى الطعام الكثير فانه يضمن اذا
 سافر به استخفافا ونقله في البحر وفيه عن قاضيهان للمودع أن يسافر به على الوديعه اذ لم يكن
 له محل وموئنه ونهجه الجوى ان ما في الثانيه من اشتراط عدم الحمل والموئنه موقوف على قوله ما
 أما على قول أبي حنيفة في سافر به لمطافا عند عدم النهى (قوله عند عدم نهى المالك وعدم
 الخوف عليها) قال اذ لم يبين مكان الحفظ أو لم ينسبه عن الاخراج فصايل أمره بالحفظ مطلقا
 فسافر به فان كان الطريق يتخوفا فله ان يكتسبه من الاجماع وان كان آمنا ولا حمل اهـ ولا موئنه
 لا يضمن بالاجماع وان كان له محل وموئنه فان كان المودع ضطرا في المسافره لا يضمن بالاجماع
 وان كان له بدن السفر فيها فلا ضمان عليه مقر به المسافره أو بهدت وعلى قول أبي يوسف ان
 بهدت يضمن وان قر به لا هذا هو المخلص والختار وهذا كله اذ لم ينسبه عنهم ولم يبين مكان الحفظ
 نصا وانما انما نصا عين مكانه فسافر به لمطافا عند عدم نهى عن النهى ان أمكنه حفظ
 لوديعه في المصير الذي أمره بالحفظ فباع السفر بان يترك عبد الله في المصير المأمور به أو بعض
 من في عماله فاذا سافر بها والحاله هذه يضمن وان لم يكنه ذلك بان لم يكن له عمال أو كان الا انه
 احتاج الى نقل العمال فسافر فلا ضمان كذا في التاترخانيه هذه يضمن الباب الثالث من
 كتاب الوديعه (قوله فان لم يكن السفر) هذا اختصاره في صورتين كما افاده الزاوي ولقد
 علمته من عبارة الهندية (قوله فان سافر بنفسه يضمن) أي لو كاله له ولم يسافر واهله لان له
 بدنه السفر بها (فرع) من اسـ تجر لحظ عن أو وكل بيعهها ليس له ان يسافر بها أو كذا
 اذا قيسد الايداع فكان وفي المقدمه عن النسي للوكيل بالبيع ان يدفع العين الى السافر
 (قوله فان سافر بنفسه يضمن) وباهله لان لا يمكنه ان يحفظها بهه وقد مضى عن الهندية
 معر بالاثترخانيه والحاصل ان عند أبي حنيفة ان يسافر بها لمطافا أي سواء كان له محل
 وموئنه أو لا وسواء لم يكن السفر أولا ولا فرق بين الطويل والقصر وعندهما ليس
 له السفر بها اذا كان له محل وموئنه وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله

ولواهل درر (عندهم
 نهى المالك) عدم
 (الخوف عليها) بالخراج
 فلو تم ناه أو خاف فان له بد
 من السفر يضمن والا فان
 سافر بنفسه يضمن وباهله
 لا اختيار

يتمه على الضام طلقا ولم يتعرضوا لكونه قبيل الجحود أو بعده فهو ضامن اه (قوله)
 فان حلف ضمنه أى ضمن المالك المودع اعدم ثبوت مدعا، فيضمن بجحود وان زكّل برئ أى
 المودع لان الذكول اقرار او بطل كجاءت (قوله وكذا العارية) أى اذا ادعى المستعير
 هلا كها قبيل جحود فان القاضى يحلفه على العلم (قوله) ويضمن قيمته يوم الجحود ان علم
 الاصول عات أى القيمة لان الفاعل ضمنه يوم ثبوت متصل فلتزم التام ونقل في المنع قبله عن
 الخلاصة ضمان القيمة يوم الابداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة له صاحب
 الجرو وفيما قلّه سقط كما قدمناه قريبا فان ما رأيت في الخلاصة موافق لما في الهادية فتنبه
 وأصل العبارة قضى عليه بقتة يوم جحود فان قال الشهود لانه لم يمت يوم الجحود لكن قيمته
 يوم الابداع كذا قضى عليه بقتة يوم الابداع وعبرة الهادية انه لو جحد الوديعة وهلك ثم
 اتهم المودع يمتعه على قيمته يوم الجحود بقضى بقتة يوم الجحود وان لم يعلم بقتة يوم الجحود بقضى
 بقتة يوم الابداع بهنى اذا أثبت الوديعة كذا ذكر في العدة اه ولذلك تعقب الهادية
 المقدسة صاحب الجريان الذى في الخلاصة بقضى عليه بقتة الخ (قوله والاف يوم الابداع)
 قال مؤيد زاده ان لم تعلم قيمة الوديعة يوم الجحود بقضى بقتة يوم الابداع (قوله) بخلاف
 مضارب جحد أى قال الرب المال لم تدفع لى شيا (قوله ثم اشترى) أى بعد ما أقر ورجع عن الجحود
 بان قال بلى قد دفعت الى بخلاف ما لو أقر بعد الشراء فيضمن المتاع له مخ عن الخاتمة (قوله)
 لم يضمن خاتمة) عبارة ما كان في المنع المضارب اذا قال الرب المال لم تدفع لى شيا ثم قال بلى قد
 دفعت الى ثم اشترى بالمال ذكر الماطن ان المشتري يكون على المضاربة وان ضاع المال في يده
 بعد الجحود وقبل الشراء فهو ضامن والقصاص ان يضمن على كل حال وفي الاستحسان ان يجزم
 أقر ثم اشترى برئ عن الضمان وان جحد هاتم اشترى ثم أقر فهو ضامن والمتاع له وكذا الوكيل
 بشرائى بغيره عنه باف ودفع الموكل المال الى الوكيل فان كان العبد معه فاشترى في حالة
 الجحود أو بعده ما أقر فهو ولا آخر ولو دفع رجل عبدا الى رجل لبيع به فجحد المأمور ثم أقر به
 فباعه قال محمد بن سلمة جاز وبه أن الضمان وقال غيره من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد
 الجحود ثم أقر جاز ايضا اه وبهذا لم يوافق عبارة من حذف ما لا بد منه وهو قوله ثم أقر ثم
 اشترى الخ فتأمل وعليه فلو قال بخلاف مضارب جحد ثم أقر ثم اشترى لم يضمن لاصاب (قوله)
 والمودع له السفر بها) أى برادجه وان ادعى ان لو سافر بها بغيره يضمن هندية عن غاية البيان
 قال في البحر ومن المخوف السفر بها في البحر لان الغالب فيه العطب اه وعزاه للاختار
 ونهيه المقدسى بجماعه رحمه الله تعالى بان من المقر أن النادر لا حكم له فلو اعطى قليلا
 والسلامة أغلب فلا ضمان واسافر برا أو ببحر او بالعكس يضمن به لم ذلك من هنا ومن
 قوله لم للمضارب السفر برا أو ببحر ومن قوله لم يجب الحج اذا كان أغلب السلامة ولو ببحرا
 وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو مشاهد تدبر اه انتهى وأوجب أيضا بان
 التقية مستفادة من قوله اه (أقول) وحيث كانت الهة الخوف وهو ايضا منتف ببقية
 التجار في زماننا المروفة بالبائور فان الغالب فيها السلامة لان التجار الآن لا يمتحن فلو جحد في
 ارسال أموالهم الا ببحرا وإذا انتفت الهة انتفى الملال على ان مقدمه ما يلقى ان العبرة في حفظ

فان حلف ضمنه وان نكل
 برئ وكذا العارية مناج
 ويضمن قيمته يوم الجحود
 ان علم والاف يوم الابداع
 هادية بخلاف مضارب
 جحد ثم اشترى لم يضمن خاتمة
 (و) المودع له السفر بها

سؤال ردّها وان ينقلها ران يكون نقلها زمن انكاره وان تصحكون مما ينقل وان لا يكون
عند الانكار من يخاف علم امته وان لا يحضر هابعد الجحود وان لا يكون الجحود لما لم يكن اغان
وجدت هذه الشروط ضمن والا بان يجد عند غير صاحب أو عند مدعيه عن الله عن حاكمه من غير
ان يطالب منه الرد أو يطالب منه الرد عند من يخاف منه فيجد هالايضين (قوله قبل) اهدم
تناقضه فانه يقول اني بعد ان تجد تلك الوديعه نسبا نا أو ظما ٣ ثم ذكرت أدريعت عن الظلم
كان مدعيها اذا توردها بامينة قبلت فيبرأ عن الضمان (قوله كالوبرهن الخ) هكذا نقل في
الخاتمة والخلاصة ونقل في البصر عن الخلاصة انه لا يصدق لكن في عبارته سقط ويدل عليه
ان الكلام في البينة لا في مجرد المدعى حتى يقال لا يصدق وعبارة الخلاصة به مدقوله لم
يستودعي هكذا وفي الفرضية لو قال لم يستودعي ثم ادعى الرد والهالك لا يصدق ففي عبارته
سقط قال في الخاتمة وذكري المنتهى اذ يجب المدعى المدعى انه ردّها به مد ذلك وأقام
البينة قبلت بينته وكذا وأقام البينة انه ردّها قبل الجحود وقال انما غلطت الخ فظهر ان فيها
نقل صاحب البصر عن الخلاصة سقطا وفي الخاتمة أيضا ولو بعد المدعى الوديعه ثم أقام البينة
على هلاكها قبل الجحود ان قال ليس لك عندى وديعة قبلت بينته وبيرا عن الضمان ولو قال
نسيت في الجحود أو قال غلطت ثم أقام البينة انه ردّها الى صاحبها قبل الجحود برئ اه (قوله
وقال غلطت) حال من الضمير في برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجحود لانه متناقض في
دعواه ذلك لانه حيث يجد هازعم انه لا وديعة عنده فلا يأتى الرد اننى اصل الوديعه فيحتاج
الى التوفيق فاذا قال غلطت أى أردت ان أقول وردتني انقلت لا وديعة عندى أو لم تدعى شيئا
لان الوديعه التي قد أدعتها عندى قد انتهت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تدع شيئا فيقبل
حينئذ برهانه لا رتفاع المتناقض وكذا لو قال نسيت أى حين سأنتنى عن الوديعه بعد ردّها اليك
نسيت الايداع والرد لذلك قلت لك لم تدعنى شيئا ثم ذكرت وهذه يفتى على الرد تقبل (قوله أو
ظننت أنى دفعتها) أى وبعد الدفع لم أكن مودعا فان اصدق في قولى لك لم تدعنى لاني قد برئت
من وديعتك بتسليمها اليك (قوله ولو ادعى هلاكها قبل الجحود ما حلف المالك الخ) أى عند
القاضي يطلب المدعى عند عدم إقامة البينة على الضياع من المدعى لان كل من اذا أقر بشئ
لزمه بحلف عند انكاره والمالك لو أقر به لا كما قبل الجحود المدعى انتفى الضمان فاذا انكره
يحلف فاذا حلف ضمنها المدعى اهدم ثبوت مدعاه فبعض بجحود هوان بكل برئ المدعى لان
التمسكول اقرار أو يدل على ما عرف (قوله ما يرد ذلك) لانه تخلف على غيره فله فيكون على العلم
وذلك عند عدم إقامة البينة على الضياع من المدعى أما اذا أقام بينة فان كان قبل الجحود تقبل
اهدم التعدي والتناقض وان بعده لا تقبل لانه بالجحود غاصب ولم يرد الى المالك كما تقدم
قال في الهنديه اذا أقام رب الوديعه البينة على الايداع بعد ما يجد المدعى وأقام المدعى البينة
على الضياع فان يجد المدعى الايداع بان يقول للمودع لم تدعنى في هذا الوجه المودع ضمن
وبينته على الضياع مردوده وسواء شهد الشهود على الضياع قبل الجحود أو بعد الجحود وان
يجد الوديعه بان قال ليس لك عندى وديعة ثم أقام البينة على الضياع ان أقام البينة على
الضياع بعد الجحود فهو ضمن وان أقام بينته على الضياع قبل الجحود فلا ضمان وان أقام

قوله ثم تذكرت له
الظاهر اسقاطه

(ولو وجد هانم ادعى ردّها به
ذلك وبرهن عليه قبل وبرئ
كما لو برهن انه ردّها قبل
الجحود وقال غلطت في الجحود
او نسيت أو ظننت أنى
دفعتها قبل برهانه ولو ادعى
هلا كما قبل الجحود ما حلف
المالك ما يرد ذلك)

القصولين انه يضمن بوجود الوديعه كاهاريه ولولم يحولها وقوله وكانت مفعولا لاحاجه اليه
 بهد قوله ونقلها من مكانه اولوقدمه عليه لكان أولى (قوله لانه لم ينقلها وقتها) صادق بعدم
 النقل اصلها ونقلها بعده وقتها وانما اعتبر النقل ليحقق الغصب في المنقول اذ الغصب ازالة
 اليد المحقة وثابت اليد المبطلة وهو انما يتحقق بنقلها من مكانه اوقت الجحود لان يده عليه مايد
 أمانة لا ضمان فاذا جحد فانقلها فقد زال يد الامانة وثابت يد الغصب بخلاف ما ذالم ينقلها
 فان يد الامانة باقية وقد نقل هذا القيد النمر بنلاي كما قدمناه ونصه اذ جحد المودع الوديعه
 بجحده صاحبا يكون ذلك فسخا للوديعه حتى لو نقلها المودع من المكان الذي كان فيه حالة
 الجحود يضمن وان لم ينقلها من ذلك المكان بعد الجحود فهذا مكت لا يضمن اه ونقله في
 التارخانية عن الخانيسه معز بالاناطي لكن ذكر في جامع القصولين انه يضمن بوجود الوديعه
 كاهاريه ولولم يحولها وفي المتنق لو كانت العاريه عما يحول يضمن بالانكار وان لم يحولها وفي
 البدائع ان العبدية تسخ بطلب المالك لانه اساطمها فقد عزله عن الحفظ أو ما يحجده المودع
 بجحده المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغريم في يده بغير اذنه فيكون مضعونا فاذا
 هلك تقتر الغثمان اه قال الخير الرمي لم يظهر لا لصاحب المتون صحة هذا القول فلم ينظروا
 اليه فراحم المطولات بظهر ذلك اه فتأمل (قوله وكانت الوديعه منقولا) * أقول العقار
 مقرر عدم الضمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصرح في الكنز بتفيها كتنها بذلك كما يذكره في
 بابها أولان الاصح مذهب محمد فيه فاراد دخوله تأمل ذكره الخير الرمي (قوله لا يضمن بالجحود
 عندهما) لعدم تصور غصبه (قوله خلافا لمحمد) فان الغصب يجري فيه عند عدمه ولو جحد يكون
 ضامنا (قوله في الاصح) أي قوله هو الاصح (قوله غصب الزبالي) أي ذكره الزبالي في كتاب
 الغصب (قوله ولم يكن هناك من يخاف منه عليا) أي لانه لو جحد في وجهه عدو يخاف عليا
 التالف ان أقر غم هلك لا يضمنها لانه انما أراد حفظها كذا في المنع (قوله فلو كان يضمن)
 أي ان أقر غم هلك (قوله وقيد بقوله ولم يحضرها الخ) * أقول لم يصرح به في الكنز والجواب
 عنه انه حيث قلتم انه ايداع جديد فله مدخله في مسئلة التام له ذكره الخير الرمي (قوله فان
 أمكنه) أي ربما أخذهما عند احضارها ليحصل قابضها (قوله لم يضمن لانه ايداع جديد) أي
 بقوله دعها فمكون ابقاؤها ايداعا جديدا (قوله والا) أي وان لم يكن المالك أخذها عند
 احضارها (قوله ضمنها) لانه لم يحصل قابضها اقبعت مضعونة على جاحدها (قوله لانه لم يتم
 الرد) أي ردها الى المالك باحضارها عند عدم تمكنه من أخذها فلا يصح ايداع الجديد لان
 ايداع انما يكون اعيان ماله وهو انما يتحقق على المودع ضمانه فهو كالدين في ذمته والمفهوم
 لا يقيم أمانة الابد انطروح عن عهده ضمانه وذلك بالتسليم التام الذي يمكن المالك منه
 القبض والتسليم (قوله وقيد بقوله المالكها) أو وكيله كافي التارخانية فاللام هي عنده ويؤيده
 قول الدر روي جحد عند مال كها قال الخير الرمي للاحاطة اليه أي مال كها لانه هو الماردا لغيره
 اذ الكلام فيه فاذا لم يذكره في الكنز (قوله فاذا اعت الشروط) وهي طلب ردها ونقلها او كونه
 متقولا وعدم الخوف عليا وعدم احضارها بعد جحودها وكون الجحود لمالكها لم يبرأ الخ (قوله)
 الابعقد جديد ولو وجد والحاصل على ما ذكره المصنف انه لا يضمن الا بشروط أن يحدد عند

لانه لم ينقلها ووثقه فهل مكت
 لم يضمن خلاصة وقيد
 بقوله (وكانت) الوديعه
 (منقولا) لان العقار لا يضمن
 بالجحود عندهما خلافا لمحمد
 في الاصح غصب الزبالي
 وقيد بقوله (ولم يكن هناك
 من يخاف منه عليا) فلو كان
 لم يضمن لانه من باب الحفظ
 وقيد بقوله (ولم يحضرها بعد
 جحودها) لانه لو جحد غم
 أحضرها فالحال له ردها دعها
 وديعه فان أمكنه أخذها
 لم يضمن لانه ايداع جديد ولا
 ضمنها لانه لم يتم الرد اختيار
 وقيد بقوله (المالكها) لانه
 لو جحد الخير لم يضمن لانه
 من الحفظ فاذا تمت هذه
 الشبروط لم يبرأ باقواره الا
 بقيد جديد ولو يوجد

هلك قبل أن يقضى المال كان قاضيا بآية فيه قبض قيمته المالكها وقوله ثم هتم بمال يئول
 قيمته الاولى أن يقول بما شرطه المهرين لانه لا يجاوزه كما يأتي في بابه تأمل وقد علمت أنه هذه
 المسئلة مقيدة بما اذا تعدى ثم رهن فلولا استعاريه من قهدهى ولم يرهن وضاعت فاضمان
 عليه ويكون داخل في حكم المعتبر المذ كور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من قول
 المصنف بخلاف المعتبر كما أفاده في الشرح ط وقد مثل الخبير الرمي عن المهرين اذا مات
 بجعله المهرين هل يضمنه كالألام لا فاجاب نعم لان الزائد عن الدين أمانة فتضمن كما هو ظاهر اه
 (قوله ثم إزالة) أى التعدى (قوله الا في هذه العنصرة) بهذا الشرط بكونه صورتين (قوله لان يده
 كيد المالك) أى حكمه لانه عامل في الحفظ وهذه علة المسئلة الوديعه المذ كورة في المصنف
 والحاصل ان كل أمين خائف ثم عاد الى الوفاق عاد أمية لان يده يد المالك حكمه لانه عامل في
 الحفظ الا لا يضمنه والمستاجر فانهم ضامنان مطلقا لان قبضهم المهرين كان لانفسهم الاستيفاء
 المتافع فاذا ترك الخلاف لم يوجد الرادى صاحبها الاحقية ولا حكم بخلاف المودع وما عطف
 عليه فان يده يد المالك حكمه لانه عامل في الحفظ كما ذكرنا (قوله فاقوله) أى لانه لا ان يقيم
 المودع المينة على العود الى الوفاق والاوى التصريح بذلك لدفع اليأس الواقع في العبارة
 فتأمل ط (قوله وقيل للمودع) يدفع الدال لانه ينقى الضمان عنه أى ولا يترط إقامة المينة
 على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وبخلاف اقراره بعد مجرده) بان قال
 لم يودعنى أمال لو قال ليس له على شئ ثم ادعى رد أول ثلثة اصدق أبو الهود عن الشرط لا يضمن
 ومثله مجرده بلا اقرار بان أقام يدينه بعد الجحود كما في الدرر وقوله وبخلاف اقراره معطوف
 على قوله بخلاف المعتبر والمستاجر (قوله حتى لو ادعى هبة أو بيعا) يعنى بقيد بقوله به مجرده
 لانه لو ادعى ان المالك وهما له أو بابعها منه وأنت كمر صاحبها ثم هلك لاضمان على المودع
 لانهما اتفقا على اليد واختلفا في الجهة فيعمل على الحق وهو يد الامانة والمالك للمالك (قوله
 وقيد بقوله بعد طاب رجا) ومثله طلب امرأة الغائب وجبران اليقيم من الوصى لينفق عليه من
 ماله كما في الخاتمة ومثله في الزخاتية وقوله بعد متعلق بقوله بججوده (قوله فلو سأل عن حالها)
 بان قال ما حال وديته عندك ليشكره على حفظها مجر والاوى ان يقول لانه لم يجد النفا
 وكذا يقال فيما يأتي (قوله فجدها) قال الرمي هذا ليس بججوده حقيقة وانما هو حفظ فاستغنى
 في الأكثر عن ذكره (قوله لم يضمن) لان كتمان الوديعه أمكن في حفظه الان بد كرها قد يتقبه لها
 الظالم والسارق فكان بججوده من باب الحفظ بخلاف ما اذا كان بججوده عند طاب المالك اها فان
 بالطلب ينتهى الادعاء فانه ما اودعها الا لبيعها له عند حاجته اليها في المنع يكون غاصبا فيضمن
 ولم يبق يده يد المالك فمما اقراره بعد ذلك لم يحصل الرادى مالها كماله الاحقية ولا حكم فلذا لا يبرأ عن
 الضمان الا ببيعها الى المالك حقيقة (قوله ونقلها من مكان وقت الانكار) المراد به من
 الانكار وليس المراد نقلها وقته حقيقة لانه لا يتأتى الا في نادر من الصور وبعبارة الخلاصة
 وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعهما الذى كانت فيه حال الجحود وان لم
 ينقلها وهما هلك لا يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها وانظر ما لو كان
 نقلها قبله وفي نيته الجحود وقد نقل هذا التقييد الشرطى الى عن الناطقى ونقل عن جامع

ثم إزاله لازول الضمان
 الا في هذه العنصرة لان يده
 كيد المالك ولو كذبه في
 عوده لا وفاق فالتسول له
 وقيل للمودع مما دية
 (و) بخلاف اقراره بعد
 مجرده أى مجرده لا يدع حق
 لو ادعى هبة أو بيعا لم يضمن
 خلاصة وقيد بقوله (بعد
 طاب رجا) ردها فلو سأل
 عن حالها الجحود فانه هلك
 لم يضمن مجر وقيد بقوله
 ونقلها من مكان وقت
 الانكار أى حال مجرده

والمستاجر) يعني اذا تم في المستعار والمستاجر بان استعاروا بالبابه فليس يومين ونزعه
 لانه سليم أو استاجر الدابة ليركبها أو يامدهود أو ليجعل عليه أمنا معلومة فركبها أو حملها أو كثر
 منها ثم ردها كما كانت لم يبرأ خلافا لفرجه الله تعالى فيهما لان البراءة منه انما تكون باعادة
 المال حقة أو حكيما ولو - وذلك لان قضاة الاقضية يختلف المودع فان يدهد المال
 حكيما لا يعمل له في الحفظ زيلحي وقيل اذا استاجر الدابة ذاهبا وجائيا يبرأ وان ذاهبا يانقظ
 لا يبرأ لان العقد قد انتهى بالوصول الى ذلك المكان وبالعود اليه لا يعود العقد بينهما شيئا
 قال في جامع النصارين - مستاجر الدابة والمستعير لو نوى ان لا يرد هاتهما ندم لو كان سائرا عند
 النية ضمن لو هلك بعد النية أما لو كان واقفا اذا ترك نية الاختلاف عما أمينا اه (واعلم) أن
 ما مشى عليه المصنف تبعه لاكثره والفقهاء كافي النية بالبراءة احتراز عما ذكره في الدرر من
 ان منهم من قال المستعير والمستاجر اذا خالفا وعادوا الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت
 مدة الايداع والاعارة باقية الخ (قوله فلوازالاه) أي التعمد (قوله لعماله انفسهم) وعله
 البصري بانهم ما موران بالحفظ تبعه لا للاستعمال أي المأذون فيه لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال المذكور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الفصولين ولو
 ما مور بالحفظ شهر فمضى شهر ثم استعمله اتم ترك الاستعمال وعاد الى الحفظ ضمن اذ عاد والامر
 بالحفظ قد زال اه (قوله يختلف مودع) لاحاجة اليه لانه أصل المسئلة المقصود بالذكر
 ولكن انما ذكره ليعلم انه لا يتضح الاستثناء في قوله الا في هذه العشرة ط (قوله
 ووكيل ببيع) بان استعمال ما وكل ببيعه ثم تركه وضاع لا يضمن (قوله أو حفظ) تقدمت
 صورته قريبا (قوله أو اجارة) بان وكله ليؤجره دابته فركبها ثم ترك (قوله أو استئجار) بان دفع
 له دراهم - لم يستاجر ليأجره فذنه في استئجاره كان ثم استردها بعينها فهل يكتفاه لا يضمن
 (قوله ومضارب ومستبضع) اذا خالف ودفع المال لفقته ثم عاد الى الوفاق صار مضاربا
 ومستبضعا أبو السعود عن الشيخ صالح (قوله وشريك فانا أو مقاضاة) فانه ما يعودان
 أميين بالعود الى الوفاق أبو السعود أما شريك المالك فانه اذا تعدى ثم أزال التعدي لا يزول
 الضمان كما هو ظاهر ما تقرره ابن جني في حصة شريكه فلوا عار دابة الشريك فمضى ثم أزال
 التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في نوبته على وجه الحفظ فمضى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان
 وهي واقعة التقوى سئل عنها فاجبت بما ذكرنا وان لم أرها في كلامهم لعلمها بما ذكرنا وهو
 مودع في هذه الحالة وأما استعماله بالاذن الشريك فهي مسئلة فقهية رتبة عندهم
 بالضمان ويصير غاصبا رمي على المنع (قوله ومستعير رهن) أي اذا استعار عبد البرهنة
 أو دابة فاستخدم العبد وركب الدابة قيل أن رهنها رهنها بغيره لانه في الحقيقة ثم قضى بالمال ولم
 يقبضها حتى هلكت هذمه المارتهن لا ضمان على الراهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها
 فاذا كان أمينا خالف فقد عاد الى الوفاق وانما كان مستعير الرهن كالمودع لان تسليمها الى
 المارتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعير حتى لو هلك بعد ذلك بصيرده منه مقبضا فيجب
 المير الرجوع على الراهن فله فكان ذلك بمنزلة الردع - حكم فلهذا برئ عن الضمان كذا في
 الجرمي يالى المبسوط اه - نقل في المنع وانما قال ثم قضى بالمال ولم يقبضها لما ذكرناه لو

والمستاجر فلوازالاه لم يبرأ
 لعماله انفسهم ما يختلف
 مودع ووكيل ببيع أو حفظ
 أو اجارة أو استئجار ومضارب
 ومستبضع وشريك فانا
 أو مقاضاة ومستعير رهن
 اشتباه والحاصل ان الامين
 اذا تعدى

الرهن أبو السعد في حاشية الاشباه (قوله أو ركب دابتهما) أو اسقدهم عيدها أو ادعها غيره
 (قوله حتى زال التعدي) بان رد الثوب الى مكانه والداية الى مربطها وأخذ البعض رده الى
 يده وترك استخدام العبد واستعد الوديعه من الغير (قوله زال ما يؤدى الى الضمان) وهو
 التعدي ولا حاجة الى هذه الزيادة لان ادب الى ركالة عبارة المصنف لانه يصير المعنى ثم زال
 التعدي زال التعدي لان ما يؤدى الى الضمان هو التعدي فلو انقطعت كان أحسن كما وقع في
 العيني والدرر حيث قالوا وان زال التعدي زال الضمان هو ان الوديعه اذا ضاعت بعد العود
 الى يده لم يضمن خذ لا فلا لئلا ينفي قال العيني لان الضمان وجب دفعا للضرر الواقع وقد ارتفع
 بالعود الى الوفاق فلا يضمن وهذا قيد على ما يقصم الاستعمال فان نقصا ضمن أى التقصان
 أصير ورثه صاحب الجزمته على وجه التعدي كذا في شرح تنوير الاذهان وانما زال الضمان
 لانه ما مور بالحنظ في كل الارقات فاذا خالف في البعض ثم رجع الى المأمور به كما اذا استأجره
 للحنظ شهر انترك الحنظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الاجرة بقدره اه مخ (قوله اذا
 لم يكن من نيته العود اليه) فلو ليس قوب الوديعه ونزعه الى الاذن من نزعه ان يلبس من اوانه ثم
 لا يلا يبرأ عن الضمان بجر من الجنائيات مع بالظهير به ولم يذكر المصنف لكم دعواه
 العود هل يكفي بمجرد دعواه العود وان لم يصدق صاحب الوديعه وهو مذكور في العمادية
 وعبارتها ولو أقر المودع انه استعملها ثم ردها الى مكانها فهل كانت لا يصدق الا ببيدنة
 فالخاص ان المودع اذا خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق اغما يبرأ عن الضمان اذا صدقته
 المالك في العود فان كذبه لا يبرأ الا ان يقيم البيدنة على العود الى الوفاق ورأيت في موضع آخر
 المودع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق فكذبه المودع فاقول قول المودع كافي الرهن بخلاف ما اذا
 جهد الوديعه أنه نعتها ثم اعترف فانه لا يبرأ الا بالرد على المالك كافي الحواشي الجوبة (قوله
 اشباه) عبارتها قالوا في المودع اذا البس قوب الوديعه ثم نزعه ومن نيته ان يعود الى ابيه لم يبرأ
 من الضمان اه قال البيهقي هذا عجيب من المزايف حيث قال قالوا المنة هر بان ذلك قول
 علمائنا كافة مع علمه بان ذلك قول صاحب الظهير به ونقتر بجه وقد نقله عنه فيما ياتي ونصه
 عندى المودع اذا البس قوب الوديعه بغير اذن المودع فنزعه بالليل للنوم فسرق القميص في
 الليل فان كان من قصد ان يلبس القميص من الغد لا يبرأ من الخلاف حتى لا يضمن اه
 وبه انتهى كلام البيهقي (أقول) ويمكن ان يفي بلفظ قالوا للبيهقي يؤيد ذلك قول صاحب البحر
 عقب ذكره عبارة الخلاصة قوله فراجع له لكن قال في الذخير لوديعه ما بق ودبه على رأس
 الحب فوقع فيه ان وضع على وجه الاستعمال ضمن والا فلا اه وفي جامع القصولين وضع
 طبق الوديعه على رأس الخاوية ضمن لو فيها ثيابي يحتاج الى التقطية كما ورد في حق ونحوه لانه
 استعماله على رأسه ما فيه الا لو لم يكن فيها ثيابي ولو وضع ثوبا على يمين ضمن للاستعمال وضع
 الطشت على رأس التنور ضمن لو قصد الخطية والا لا لأنه يستعمل في الاول في الثاني اه
 وانت خير بان ما في الذخير من اعم قتال ه (فرع) رجل تناول مال انسان في حال حياته ثم
 رده الى ورثته بهدونه يبرأ عن الدين ويغني عن الميت في مظالمه اياه ولا يرجع له المخرج عنها
 الاباوية والاستغفار للميت والدعائه اه نور العين عن الحاشية (قوله بخلاف المستعير)

أو ركب دابتهما أو أخذ
 بعضهم (ثم رد) عينه الى يده
 (حتى زال التعدي زال)
 ما يؤدى الى (الضمان) اذا
 لم يكن من نيته العود اليه
 اشباه من شروط النسيئة
 بخلاف المستعير

مطلبه
 رجل تناول مال انسان
 بلا امره في حياته ثم رده
 لورثته بعد موته

كخطبة واستفيد منه ان المراد بهدم القبة عدمه على وجه التيسير لعدم امكانه مطلقا كما في
 البحر (قوله ضمن الاستسلام كخطاط) واذا ضمنها ملكها ولا يتباح له قبل اداء الضمان ولا يدل
 للمالك عليها عند أي حذيفة كما قدمناه (قوله وصح الابرار) فلو ابرأ سقط حقه من العين
 والدين كما قدمنا (قوله ولو خطاه) أي الجيد (قوله ضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد
 (قوله وبهكسه) أي لو خطا ردى الوديعه بجيدها (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن
 المجتبى ونص بهارة لو خطا الوديعه به - حتى لا يتميز بضمها ولا يسيل له ودع عليه اغتد به
 حذيفة رحمه الله تعالى وعندهما شريك في ان ذكر ولو صب الردى على الجيد يضمن مثل
 الجيد لانه تعيب وفي عكسه كان شريكان لردى لا يتميز بالجيد اه فقد روى على قولهما
 الفاضل بان الخطا بسبب الحركة ثم استثنى منها ما اذا خطا الردى بالجيد وهو صحيح كإعانت عما
 قدمناه وأما ما ذكره من ماع اقتصاره على قول الامام فانه لا معنى له لانه اذا خطاه مملكه
 ووجب ضمانه ولو ابرأ عنه طاب سوا خطاه بالجيد أو بالردى أو بالمائل الا ان هذا في غير
 الوديعه أو قول مقابل السابق من أن الخطا في الوديعه يوجب الضمان مطلقا اذا كان لا يتميز
 تأمل وتدبر (قوله لعدمه) أي عدم التعدي وهو علمه لحذر أي ولا يضمن قال في المنع فان
 هلك بعضهم اهل البيت من ماله ما جاز وما ويقسم الباقي بينهم على قدر ما كان لكل واحد منهم ما
 كالمال المشترك اه (قوله كأن انشق الكيس) في مذهبنا فخطا بداراهمه اشترى كأي
 المودع والمودع في الخلو حتى لو هلك بعضهم اهلك من ماله ما داراهم ويقسم الباقي بينهم على
 قدر ما كان لكل منهم ما أبو السعود (قوله ولو خطاه غير المودع) أي سواء كان أجنبيا أو من
 في عماله كإعانت (قوله ضمن الخطا) عند الامام وقال ان شاء ضمنه الخطا وان شاء خفاه العير
 وكانا شريكين كما قدمناه عن الهندية (قوله ولو صغيرا) لانه من التعدي على أموال الناس كما
 لو كسر زجاجات القبر فان الضمان عليه (قوله فردمته) قال ابن سماعة عن محمد بن رجل أودع
 رجلا ألف درهم فاشترى به اودفها ثم استردها بمائة أو شراها وردها الى موضعه فضاء لم
 يضمن وروى عن محمد أوقضاها غريبه بأمر صاحب الوديعه فوجدها زبونا فردها على المودع
 فهلك ضمن تاريخية (قوله خطا لا يتميز) أي الباقي مع الخطا (قوله خطا ماله بها) قال
 في البحر ضمن الكل البهض بالاتفاق والبهض بالخطا لانه مذهبنا بالاتفاق منها ما روى باقي على
 ملكه اه (قوله فلوناقى التميز) كخطا الدراهم السود بالبيض أو الدراهم بالذنانير فانه
 لا يباح - حق المالك بالاجماع كما قدمناه (قوله أو أنفق ولم يرد) فذلك الباقي لا يضمن لانه حافظ
 لما بقي (قوله وهذا اذا لم يضره التميز) مرتبط بقوله أو أنفق ولم يرد كما في البحر وفيه رقيب
 بقوله فردمته لانه لا يلزم يرد كان ضامنا ما أنفق خاصة لانه حافظ لما بقي ولا يوجب لانه لم يضره
 التميز لان الكلام فيما اذا كانت الوديعه دراهم أو ذنانير أو شيئا من المكيل والموزون
 اه قال الطحاوى ولم أرفقها اذا فقه - في ذلك فيما يضره التميز يضمن هل يضمن الجميع أو ما أخذ
 وتقصان ما بقي فيه رد اه (أقول) ويحسره ما قاله العلامة أبو الطيب فردنا فالاذا باع
 ٣ أحدهما غيب غيب الثاني وأباع بهض الفردة فيضمن الكل اه (قوله واذا تعدي) أي
 المودع عليها ما اذا هلك من غير تعد فلا ضمان وشروط الضمان باطل كشرط عدمه في

(ضمنها) لا يتم لا كخطاط
 الكن لا يتباح تناولها قبل ادا
 الضمان وصح الابرار ولو
 خطاه بردى ضمه لانه عيبه
 وبهكسه شريك لعدمه
 مجتبى (وان باذنه اشترى ك)
 شريك أملاك كخطا خطا
 بغير ضمانه كأن انشق
 الكيس لعدم التعدي ولو
 خطاه غير المودع ضمن
 الخطا ولو صغيرا ولا يضمن
 أبوه خلاصة (ولو أنفق
 بهض ما فردمته لا يخطاه
 بالباقي) خطا لا يتميز به
 (ضمن) الكل خطا ماله بها
 فلوناقى التميز يوافق ولم
 يرد أو أودع وديعه تين فأنفق
 أحدها ضمن ما أنفق فقط
 مجتبى وهذا اذا لم يضره
 التميز (واذا تعدي
 عليها) فليس فيها

ولوأبرأه سقط حقه من العين والدين وعندهم الا يقطع ملك المالك عن الخلو بل له اختيار
ان شاء ضمن الخاطا مثله وان شا مشاركه في الخلو بقدر دراهمه لانه يمكنه الوصول الى عين
حقه صوره وأمكنه معي بالقسمه فكان اسم لا كمن وجه فيميل الى أهم اشاء لان القسمه
فيها لا تتفاوت آحاده افرار وتعين حتى ملك كل واحد من الثمر يكن ان يأخذ حقه عينان
غير قضا ولا رضاء كان امكان الوصول الى عين حقه قائما معي فخير وله انه اسم لانه من كل
وجه لانه فعل بعد زمره الوصول الى عين حقه ولا يكون الاستملاك من العباد أكثر من ذلك
لان اعدام المحل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامنا ذباي ومكين وعن أبي يوسف رحمه
الله تعالى انه جعل الاول تابعا للاحد وقال محمد رحمه الله تعالى بشاركه بكل حال وكذلك أبو
يوسف رحمه الله تعالى في كل مانع خاطه بجونه يعتبر الاكثر أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول
بأنقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتمشرك في الكل هندية ولو خاط
المتولى ماله بمال الوفاء لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريق خروج من الضمان الصرف في
حاجة المسجد أو الرفع الى الحاكم منتقى * القاضي لو خاط مال مسمى بماله لم يضمن وكذا
معارضا مال رجل بمال آخر ولو بماله ضمن ويقتضى أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن
الوصي بغير تجهلا ولو خاط بماله ضمن (يقول الحنفية) وقدر من تقلا عن المنتقى أيضا ان الوصي لو
خاط ماله بمال الغير لم يضمن وفي الوجيز أيضا قال أبو يوسف اذا خاط الوصي مال الدينيم بماله
قضاء لا يضمن نور العين من آخر السادس والعشرين * ويخط الساكن في عن الحريه
وفي الوصي قول بالضمان اه قات فافاد ان المرجع عدمه والحاصل ان من لا يضمن بالخاط
بماله المتولى والقاضي والسعدار بمال رجل آخر الوصي ويقتضى ان الاب كذلك يؤيده ما في
جامع الفصولين لا يصير الاب غاصبا يأخذ مال ولده وله أخذه بلا نسي للمحتاج والافلو أخذه
لحفظه فلا يضمن الا اذا أتاه به وبلا حاجة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده
الولد الصغير كما قدمه في الفصول العماديه وفي الهندية ولو خاطت الفضة بعد الاذابه صار
من المائعات لانه مانع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين وفي
الفتاوى العتبية ولو كان عنده حنطة وشعر لو احد فخاطهما ضمنهما كذا في التاترخانية
وان كان الذي خاط الوديعة أحد من هو في عياله كزوجته وابنه فلا ضمان عليه والضمان
على الخاط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبيل للمودع والمودع على العين اذا خاطها الغير
ويضمن الخاط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى ان شا ضمن الخاط وان شا أخذ
العين وكانا شريكين سواء كان الخاط كبيرا أو صغيرا كذا في السراج الوهاج حرا كان أو عبدا
كذا في الذخيرة وقد قالوا انه لا يبيع الخاط اكل هذه الدنانير حتى يؤدي مثلها الى أربابها
وان غاب الذي خاطها بحيث لا يقدر عليه فان تراضيا على أن يأخذ أحدهما وقد دفع قيمة
مال الآخر جاز وان يأخذ ذلك أو أبي أحدهما أو قال لا يبيع ذلك فباعاها ضرب كل واحد منهما في
التمن بخصته فان كان الخلو حنطة وشعر اضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطة بخلوطة
وضرب صاحب الشعر بقيمة شعره غير بخلوطة كذا في السراج الوهاج اه (قوله بحيث
لا يتبين) أي أصلا كخاط الشيرج مع الزيت أو مع التعمير كما مثل به الشارح بقوله الابانة

(بحيث لا يتبين)
الابانة
الحنطة بشعره ودرهم
جاء أبو يوسف بحيث

من أودع لأضمان عليه قاله أبو الطيب (قوله وهو المؤمر) أي الذي جعل أمير أعلى الجيش
فان ذلك قبل القسمة فالمؤمر بصيغة اسم المفعول (قوله القت الرمح) أي في تلك الدارثيا
(قوله لو ألقاه) بفتح الهمزة (قوله ملاك) جمع ملاك (قوله بما) أي بالدار (قوله ليس بشعر)
تبع فيه صاحب الأشباه حيث قال بغير علم واعترضه الجوهري بان الصواب بغير أمره كما شرح
الجامع اذ يستحيل تجهيل ما لا يعلم اهـ وقد مرنا قريبا فكان عليه أن يقول في النظم ليس
بأمر (قوله جميعا) يعني ان وصي الاب والجد والفاضل لا يضمن وليس المراد ان الجميع
أوصوا اليه وقد مر الكلام على ذلك وبأن في قوله ان شاء الله تعالى (قوله وسجود) بأنواعه
السبعة فان كان المراد من السجود سبعة كما قدمه يكون الموجود في النظم سبعة عشر نامل
(قوله فوارث) بغير تنوين أي اذا مات مجهلا مسأله خبره المورث به من الوديعه (قوله يسطر)
خبره بفتح الموحدة أي وهذا يسطر بلفظه وبسطر مخفف قال ابن السكيت وفي التبيين قاعدة
المتنعي منها مسائل فالقاعدة قال في البدائع لو مات المصاب ولم يوجد مال المصابة فانه يعود
دينه في مال المصاب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده امانة اذا مات قبل
البيان ولا تعرف الامانة بغير ما فانه يكون عليه دينه في تركته لانه ما رآه يتجهل من ماله كما
للاربعة ولا تصدق ورثته على الهالك والنسليم الى رب المال ولو عين الميت المال في حال
الحياة أو علم ذلك تكون تلك الامانة في يده وصيه أو يدوارته كما كانت في يده وبصدقه على
الهالك والرفع الى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته والمسائل الثلاثة الماثلة ذكرها
بعد القاعدة في التهمة ناقلا عن واقعات الناطقي الامانات ثمة قلب مضمونة بالموت اذ المميز
الاف في ثلاث مسائل احدها مات ولي الارفاق اذا مات ولم يعرف حال غلبه الذي أخذ ولم يبين
لاضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الغزو وغفوا فادع بعض الغنمية عنه بعض
الغنائم ومات ولم يبين عنه من أودع لأضمان عليه الثالثة ٣ ان أحد المتقارضين اذا مات وفي
يده مال الشركة اهـ وقد علم ذلك مما قدمنا قريبا (قوله وكذا لو خطها المودع) خط
مجاورة كفتح كفتح أو موزجة كفتح عا (اعلم) أن الخط على أربعة أوجه خط بارقي
المجاورة مع تيسر التميز كخط الدراهم البيض بالسود والدراهم بالذئاب والجوز بالوزوانه
لا يقطع حتى المالك بالاجماع ولو هلك قبل التميز لملك امانة كالهالك قبل الخط * وخط
بطور بق المجاورة مع تيسر التميز كخط الخطبة بالنسبة وهو ذلك يقطع حتى المالك ويوجب
الضمان في الصحيح وقيل لا يقطع حتى المالك عن المخلوط بالاجماع هنا ويكون له الخيار وقيل
القياس أن يكون المخلوط ملك الخطا عنه دأبي حنيفة وفي الاستحسان لا يصير له خط
الجنس بمخلافه مجازجة كخط الخيل بالشعر وهو دهن السمسم والخيل بالزيت وكل ما يقع بغير
جنسه وانما يوجب انقطاع حتى المالك الى الضمان بالاجماع * وخط الجنس بالجنس مجازجة
كخط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن باللبن أو خط الجنس بالجنس
مجاورة كخط الخطبة بالخطبة أو الشعر بالشعر أو الدراهم البيض بالدراهم البيض أو السود
بالسود فعد أي حنيفة هو اسم لك مطلقا لا سبيل لاصحابه الا تضمن المودع مثله أو قيمته
وصار المخلوط ملكا لا يباح له قبل اداء الضمان ولا سبيل للمالك عليه عند أبي حنيفة

وصاحب دار الترتيب
منه مالوا لقاء ملائمتها
ليس بشعر كذا والدجند
وقاض وصيه م جمعا
وسجود فوارث يسطر
(وكذا لو خطها المودع)
بجنسها أو بغيره (بماله)
أومال آخر ابن كمال (بغير
اذن المالك

٣ قوله أن أحد الخ لعل
الظاهر اقاط لفظ أن أو
زيادة لأضمان عليه بعد
قوله مال الشركة لا يجزى
اه معجزة

من ذكر الاب فان احكامه احكامه الا فيما استثنى وهذه ليست منها وقد منا ذكرهما (قوله)
 ووصيه ووصى القاضي) هذا داخل في الوصي في كلام الاشياء فلا وجه لزيادة ما ذكر الان
 يقال جعله على وصى الاب لبيان التفصيل للايضاح فتمام (قوله) ستة من المحجورين) أى
 والسادس وهو المسمى المحجور عليه مذكورهنا (قلت) وهى ثلث من ذكر الصبي ط أى لو
 أودع عندهم وما توأجه لهن فلا ضمان عليهم والستة من المحجورين وهم ما عدا الصغير وانما
 أسقطه لانه مذكور في الاشياء ومصادره الزيادة على ما في الاشياء فانهم (قوله) لان الحجر يشعل
 سبعة) أى وقد قد من مالو كل المودع صبياً وهى من الصور التى ذكرها في الاشياء ولم يذكرها
 شارحنا: (قوله) فانه) أى الحجر الصغير مسئلة العشرة التى في الاشياء الان يقال
 عددها ثمانية باعتبار قوله وان بلغ ثمرات لا يضمن ثاملاً أو يقال ان مصادره المحجورين سبعة
 وان مصادره الستة منهم ما عدا الصغير لانه مذكور في الاشياء ولذا قال ستة من المحجورين (قوله)
 ورق) قال في الظاهر لو أن عبد المحجور راع عليه أودعه رجل مالا ثم اعتقه الولي ثم مات ولم يبين
 الوديعة فالوديعة دين في ماله سواء شهد بالشهود بقيام الوديعة بعد العتق أم لا وان مات
 وهو عبد فلا نبي على مولاه إلا أنه عرف الوديعة فترد على صاحبه اهـ (قوله) ودين) يفتح لدا
 وسكون الياء (قوله) والمعتوه كصبي) قال في تخيص الجامع أودع صبياً محجوراً به قل ابن
 اثنتي عشرة سنة ومات قبل البلوغ فله ما لا يجب الثمن انتهى واهل القصد بكاف تشبيهه بالشارح
 الى ما ياتي عن الوجيز نامل وعمل في الوجيز شرح الجامع الكبير عدم ضمانه بأنه لم يلزم الحفظ
 ثم قال وان بلغ ثم مات فكذلك الان يشهدوا انها في يده بعد البلوغ لا والمانع وهو الصبي
 والمعتوه كاصبي في ذلك فان كان ما ذوناها ما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضماناً اهـ وبه
 تنص عبارة الشارح (قوله) وان بلغ) أى الصبي ومثله اذا افاق المعتوه كما يؤخذ مما
 رقبه ما ذوناها) أى في التجارة كما في البيرة عن خزائن الاكل أو في قبول الوديعة كما في
 الوجيز فان عبارة كافي الجوى فان كانا ما ذوناها ما في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضماناً اهـ
 ونص في الهندية على ضمانه في الصورتين اجاعاً ط (قوله) ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضماناً)
 هذا انشر على سبيل المثل وهذه غيرة تشبيهه بالشارح المعتوم بالصبي دون غيره لأن غيرة جعل
 السبعة ستة بدلاً من اخل العنة في الصغير لان الصبي المحجور عليه من عشرة الاشياء (قوله) شرح
 الجامع) أى الكبير وقوله الوجيز يدل من شرح فان اسمه الوجيز (قوله) قال) أى التمرين الى
 قبيل أى المستثنى (قوله) تسعة عشر) أى بناء على عدم المقارض منها وهو غطاء كافه قد تم نقله عن
 قاضى خات (قوله) ونظام الخ) أى نظام التسعة وبقيت عشرة الاشياء (قوله) وهى) أى الايات
 الاربعة الاولان لابن وهبان (قوله) والعين) مفعول مقدم يحصر والجمله حال أى كل امين مات
 والحال انه محجور العين وما وجدت تلك العين بعينه مائة صير ديناً فضمير وجدت وتفسير راجع الى
 العين وكلمة ما نافسة وضمير يحصر للاصين ومعناه يحفظ (قوله) وما وجدت) أى العين الامانة
 عيناً أى معينة منصفة (قوله) نصير) بالبناء المعجول (قوله) ثم ما وارض) هذا على خلاف
 المعنى كما قد منه (قوله) ومودع) بكسر الدال اسم فاعل من أودع أى سوى مودع مال اليتيم
 ينفى اذا خرج السلطان الى القرو وغيره فادع بعض القنية عند الغائبين ومات ولم يبين عند

ووصيه ووصى القاضي
 وستة من المحجورين لان الحجر
 يشعل سبعة فانه الصغير ورق
 وجنون وغفلة ودين
 وسفه وعنه والمعتوه كصبي
 وان بلغ ثم مات لا يضمن الا
 أن يشهدوا انها كانت في يده
 بعد البلوغ لا والمانع
 وهو الصبي فان كان الصبي
 والمعتوه ما ذوناها ما ثم مات
 قبل البلوغ والافاقه ضماناً
 كذا في شرح الجامع الوجيز
 قال فبلغ تسعة عشر ونظام
 عا طناً على بنى الوهبانية
 يتبين وهى
 وكل أمين مات والعين يحصر
 وما وجدت عيناً فدينان نصير
 سوى متولى الوقت ثم
 ما وارض
 ومودع مال الفتم وهو المؤمن

وهذه بعضها صاحب الاشياء لاحد ومنه اذا مات مجهولا مالقة الربح في يده ومنها اذا مات
مجهولا مالرضه مالكة في يده بغير علمه كذا في الاشياء قال السيد الحوى والصواب بغير امره
كما في شرح الجامع اذ يجب بل مجهول مالا يعلمه ومنها اذا مات الصبي مجهولا مال اودع عنده
مجهورا لانه لم ياتزم الحفظ وهى السمة تمام العشرة وكذلك اذ بلغ ثمن مات الا أن يشهدوا انها
في يده بعد البلوغ لئول المانع وهو الصبا والمعتوه كالمصبي في ذلك وذكر البيرى أنه اذا مات
الصبي بعد البلوغ ولم يدرى هل كانت الوديعة ولم يعلم كيف حاله الميوجب القاضى عنه نأى ماله
بالعقد او وقف حتى يقيم المدعى بيته بهدون انهم رأوا في يده بعد البلوغ اهـ (قوله وايض
منه امثلة أحد المتقاضين) ذكر محمد في كتاب شركة الاصل مسئلة رابعة وهى ان أحد
المتقاضين اذا مات ولم يميز المال الذى كان في يده لم يضمن نصيب شركته كما في المنبيع نقلا عن
تهذيب الواقعات للامام الشهيد وهكذا في الواو الحبة ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما
أحد المتقاضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال المال الذى كان عنده فثبت ذكر بعض
النفهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه
انتهى والامامة الكمل بن الهمام قال في كتاب الشركة الامين اذا مات مجهولا يضمن الا في ثلاث
وجعل عدم ضمان المقارض منه اصرح في كتاب الوقف بان المستثنى ثلاث وسكت عن
ضمان الغرض وأورد بدله غير قليل (أقول) من الله التوفيق غايته الحل على اختلاف
الروايتين ولكن يدفعه قوله ط قاضيان عدم الضمان ويصح ضمان نصيب صاحبه ويدل
عليه ما نصه في الفتاوى مات أحد المتقاضين ومال الشركة يكون على الناصر ولم يميز ذلك بل
فان مجهولا يضمن كما لو مات مجهولا لا يضمن انتهى فظهر ان هذا هو المذهب وان ما ذكره المحقق
الكمل ضيفه قال المصنف تبعا للبحر وأما أحد المتقاضين اذا كان المال عنده ولم يميز حال
المال الذى كان عنده فثبت ذكر بعض النفهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل وذلك غلط
بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه كذا في الخاتمة من الوقف به يتضح أن ما في الفقه وبعض
الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامنا بالماوت عن تجهل عنا أو مقارضة ومال المضاربة
مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهولا مال المضاربة أو المشتري بما له مال في الميزانية من
النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى مانعه وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهولا لا بد
ان يميز انه مات مجهولا مال الشركة وأما المشتري بما له الاو مال الشركة مضمون بالماوت
والمشتري بما له مضمون بالقيمة ومثل مال المضاربة اذا مات المضارب مجهولا مال المضاربة
أو المشتري بما له أو هذا امر يبح في الضمان فاذا أقر في مرضه انه ربح انفا ثم مات من غير بيان
لا ضمان الا اذا أقر بوضو ما له كفى قاضيان من كتاب المضاربة (قوله لمائة المصنف هنا
وفي الشركة) ونقله صاحب البحر في الشركة (قوله انه يضمن نصيب شركته) عنا أو مقارضة
ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهولا كما عات (قوله وأقره محشوها) أى
أقر الصواب محشوا لاشباه (قوله نفي المستثنى تسعة) أى بمحجور الشريك من العشرة
وهى الثلاثة المذكورة في المصنف والسمة المذكورة في الاشياء (قوله وزاد الشريك في شركة
لأولها بيعة على العشرة) أى بزيادة مثله أحد المتقاضين على ما تقدم (قوله الجدل) قلت فيهم

وليس منها مسئلة أحد
المتقاضين على العقد
لمائة المصنف هنا وفي
الشركة عن وقف الخاتمة
ان الصواب انه يضمن
نصيب شركته بوجه مجهول
وخلافه غلط قلت وأقره
محشوها في نفي المستثنى
تسعة فليحفظ وزاد
الشريك في شركة
لأولها بيعة على العشرة
الجلد

وآخر حتى مات مجهلا يضمن وان لم يحصل طالب منهم ومات مجهلا ينبغي أن يقال أبيضان كان
 محمودا بين الناس معروفا بالديانة والامانة لاضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى زمان والمال
 في يده ولم ينفقه ولم ينفقه من ذلك مانع شرعي يضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو
 قوله (أقول) هو الامات مجهلا لانه لم ينفق وقصر حيث لم ينفق بل وانه كان جابها ظاهرا
 فيضمن سوا طالب منه ولا ولا دخل لكونه محمودا وغير محمود ولو كان محمودا لكان قبل موته
 في مرضه ومخاص نفسه فالحسن ما عليه المشايخ الاعلام غرض ذكر بعضه السابق قال العلامة
 الرمي العمل باطلا لهم متعين ولا نظرا لما قاله الطرسوسي وينبغي أن يقال ذلك فيما قال ابن
 المصنف في زواجره اه نعم هذا من المواقف خاط مقام مقام فانه لا خلاف في عدم ضمانه
 بموته مجهلا غلات المسجد واما اذا مات مجهلا لاحتحاق المصنفين فبعضه لا خلاف المشايخ
 وضاع عليه مشايخ المذهب انه يضمن مطلقا لا لاحتحاق المصنفين الطرسوسي والحاصل ان بحث
 الطرسوسي وصاحب الزواجر في غلة المصنفين ولا تنس ما قدمناه قريبا من حاصل الكلام
 في هذه المسئلة والسلام (قوله) ومنه افاض مات مجهلا لا وال ايتامى قال المصنف في شرح
 تحفة الاقران اذا خلط الادميين بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن الا
 في مسائل لا يضمن الادميين بالخلط القاضى اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل آخر والمتولى اذا
 خلط مال الوفق بماله نفسه وقيل يضمن اه واعلم ان ما ذكره المصنف تتبع فيه الاشياء من ان
 القاضى اذا مات مجهلا أموال ايتامى لا يضمن لكنه محقق لما في جامع الفصولين من السابيع
 والعشرين لو وضع قاض مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لانه مودع ولودعه القاضى الى
 قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لم يضمن اذا مودع غيره اه تأمل وفيه أيضا ولا يضمن الوصى
 بموته مجهلا ولو خلطه بماله ضمن وضع الاب بموته مجهلا ولو وضع القاضى مال اليتيم في يته
 ومات مجهلا يضمن لانه مودع الخ (أقول) اهل وجه الضمان كونه لا تقتضى الورثة فالقائم بالقائم
 ويظهر من هذا الوصى اذا وضع مال اليتيم في يته ومات مجهلا يضمن لان ولايته قد تكون
 مستفدة من القاضى أو الاب فضاوته بالاولى وفي الخيرية وفي الوصى قول بالضمان والى تمام
 الكلام على ذلك قرر بيان شاء الله تعالى (وأقول) وكذا القاصب كما ذكره البكال في فصل الشهادة
 على الارث وكذا المستاجر كما في البرازية في مسائل موت أحد المتعاقدين أيضا (قوله) ولا بد منه
 ويؤيده قول جامع الفصولين مات المودع ولا تدري الودعة بعينها صارت دينا في ماله وكذا
 كل شيء أماله أمانة وتقصيل الاشياء وعبرة الظهيرية والفصولين (قوله) لانه لو وضعه في يته
 ومات مجهلا يضمن وقد قدمنا وجوه وكذا اذا جن جنونا لا يرجي برؤه كذا في شرح البيروى معزيا
 للزائدة لا لكل أبو السعد كن ذكر قاضية عن ابراهيم بن رستم لو مات القاضى ولم يبين
 ما عنده من مال اليتيم لا يضمن شره لايالية وفي البرازية اذا قبض ماله ووضع في منزله ولا يدري
 ابن روضه ومات يضمن الا اذا قال للقاضى حال حياته ضاع أو انفقته عليه لا يضمن اه فتأمل
 (قوله) ومنه اسلمطان أو دوع الخ وذلك انما يكون قبل القسمة (أقول) وكذا اذا مات مجهلا
 أموال اليتيم عنده كما في الامامية قال ط ومنه الوصى اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع
 الفصولين ومنه الاب اذا مات مجهلا لماله ابيه ومنه اذا مات الوارث مجهلا ما أودع عنده مورثه

(و) منه افاض مات مجهلا
 لا مال اليتيمى زاد
 في الاشياء عنده من
 أودعها ولا بد منه لانه لو
 وضعه في يته ومات مجهلا
 ضمن لانه مودع بضلاف
 مال أو دوع غيره لان القاضى
 ولاية ايداع مال اليتيم على
 المقتدر كفى تنوير البصائر
 فليحفظ (و) منه اسلمطان
 أودع بعض الغنمية عنده
 غائره مات مجهلا

يطالبه المصحح لانه اذ مات مجهلا فغلة نظمه وقصد به جهاذا الميعت فجاذا ما اذ مات على غفلة
 لا يضمن لعدم كنهه من البيان بخلاف ما اذ مات عرض ونحوه واقره الشارح وعدم كنهه
 من البيان لومات فجاة انما يظهرو لومات عقب قبضه الغلة كما ياتي * والماصل ان المتولى اذا
 قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع به الا يضمنه في تركته مطلقا
 كما هو المستقام من أغاب عباراتهم ولا كلام في ضمانه به طاب المصحح ولا في عدم ضمانه
 لو كانت الغلة لم يجزوا ما المال كلام فيم لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها اهل
 يضمنه مطلقا على ما فيه من تقييد قضيان او اذا كان غير محدود ولا معروف بالامانة كما يجنبه
 الطرسوسي او اذا كان موته به مدرض لا فجاة كما يجنبه في الزواهر فلينامل وهذا كله في غلة
 الوقف أما لومات مجهلا لمال البذل أى لئن الارض المستبدلة أو لمين الوقف فانه يضمن موته
 مجهلا بالاولى كما قال اشرارح عن المصنف وبه يعلم ان اطلاق المصنف والشارح في محل التقييد
 فتنبيه (قوله لان الناظر لومات مجهلا لمال البذل ضمانه) املو علم بضاعة لا يضمن قال في البحر
 عن المحيط لوضاع الثمن من المستبدل لضمان عليه اه وهذا صريح في جواز الاستبدال
 بالدرهم والدنانير فلا يشترط كون البذل عقارا وهو ينافى ما قدمه في الوقف من اشتراط كون
 البذل عقارا أفاده أبو السعود في حاشية الاشياء ط (أقول) يمكن قدم الشارح في الوقف
 عن الاشياء أنه لا يجوز استبدال العاصر الا في أربع ثلث لكن في معروضات افق في أبي السعود
 أنه في سنة ٩٥١ ورد الامر الشريف يمنع استبدال الدرهم بأن يصير بامر السلطان تبع الترجيح
 صدر الشريف به اه فيحفظ اه ونقله سيدي لوالدرج الله تعالى في تنقيحه (أقول)
 وعليه المأول (قوله اشياء) قال محشمه الخوى البذل بالدال المهملة نغن أرض الوقف
 اذا باعها ببيع و غ الاستبدال كما صرح به في الثانية قيد التجهيل اذ لو علم بضاعه لا يضمن
 قال في الذخيرة ان المال في يد المدة بديل امانة لا يضمن بضاعه اه وانضمن بالموت عن تجهيل
 لانه الاصل في الامانات اذا حصل الموت فيها عن تجهيل فانهم ويستفاد من قوله هم
 اذا مات مجهلا لمال البذل يضمن جواب واقعة القتوى وهي ان المتولى اذا مات مجهلا لعين
 الوقف كما اذا كان الوقف دراهم أو دنانير على القول بجوازه وعليه عمل الروم أن يكون
 ضمانه لانه اذا كان يضمن تجهيل مال البذل قبل تجهيل عين الوقف أولى ذكره المصنف في
 منعه مع زيادة ايضاح (قوله على القول بجوازه) حيث جرت به العادة وعليه عمل أهل الروم كما
 عات (قوله فالة المصنف) أى في منحه (قوله واقره ابنه) الشيخ صالح (قوله وقيد) أى صاحب
 الزواهر (قوله موته بمجهلا بالبيعة) اهدم كنهه من البيان فلم يكن حاسبا ظاهرا قلت هذا مسلم
 لومات فجاة عقب القبض تامل وهذا راجع الى المتن في البحث في غلة المستحقين كما يفيده
 كلامه الذي رده على الطرسوسي لا الى مال البذل وعين الوقف حيث قال لكن يقول الله يد
 الضعيف فيبقى أن يقال اذا مات فجاة على غفلة لا يضمن لعدم كنهه من بيان فلم يكن حاسبا
 ظاهرا وان مات عرض ونحوه فانه يضمن لانه يمكن من بيان ولم يكن وكان مانعا لها ظاهرا فيضمن
 اه وكان الاولى تقديم هذه المسئلة ههناك (قوله ورد ما يجنبه في أنفع الوسائل) كما هو قريبا
 وما ذكره ابن المصنف من الرد وحاصل ما ذكره بمجته ان حصل طلب المستحقين منه المال

لان الناظر لومات مجهلا
 لمال البذل ضمانه اشياء
 أى لئن الارض المستبدلة
 قلت فله عين الوقف بالاولى
 كالدرهم الموقوفه على
 القول بجوازه فالة المصنف
 واقره ابنه في الزواهر وقيد
 موته بمجهلا بالبيعة فلو عرض
 ونحوه يضمن لانه كنهه من
 بيانها فمكان مانعها
 ظاهرا فيضمن ورد ما يجنبه
 في أنفع الوسائل قتيبه

دل ضمن (قوله كافي سائر الامانات) ومنها الرهن اذ امانات الرهن سبجها لايضمن قيمة الرهن في تركه كافي الاقترودي والمراد بان ضمان أي الزائد كاقدمناه عن الرمي وكذا الوكيل اذ امانات سبجها لا يؤخذ ضمانا وبه أفنى الحامدي به الطبري وفي اجابة البرزانية المستاجر يضمن اذا مات سبجها لما قبضه اه ساجحاني ومنها لما مور بالرفع اذ امانات سبجها لا كافي التفتيح سبجها الوالد رحمه الله تعالى وفيه الاب اذ امانات سبجها لايضمن لكن صحح عدم ضمانه اذ الاب ليس أدنى حالا من الوصي بل هو أدنى حالامن الوصي حيث لا يضمن الا اذا كان الاب عميا كل مهر والبنات كافلا حين والاعراب فاقول بتضمنه اذ امانات سبجها لا ظاهر لانه غائب من أول الامر لانه انما قبض المهر لنفسه لا لغيره فليكن التعويل على هذا التخصيل ومنه الحد كما مر اه ملخصا (قوله فانما يتقلب مضمونة بالوت عن تجهيل) ويكون اسوة الغرماء يرى على الاشياء (قوله ومما وض) عطف خاص وكثرتهن اقترودي وتقدم عنه (قوله الا في عشرة على مافي الاشياء) وعلى مافي النمريلالي على الوهبانية تسعة عشر كما توقف عليه وفيه شبهة اعترض على الصنف حيث اقتصرت في الاستثناء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الاشياء صارت عشرة وعبارة الاشياء الوصي اذ امانات سبجها لا فلا ضمان عليه كافي جامع النصوص والاب اذ امانات سبجها لا مال ابنة والورث اذ امانات سبجها لا ودع عنه ورثه واذا امانات سبجها لا اما لقيمة المبيع في يده او لما مضى عنه ماله كافي يده بغيره واذ امانات الصبي سبجها لا ما ودع عنه سبجها لا ما ملخصا وقد مضى ان ذكر الاب والجد فلا نفسه ومن السبعة الباقية أحدها المتقاضيون وباني للشارح اذ امانات الضمان ونذكر مقامه ان شاء الله تعالى (قوله ناظر اودع غلات الوقف) عبارة الدار قبض وهي أولى تأمل والغنى في الاشياء الناظر اذ امانات سبجها لا غلات الوقف ثم كلام المصنف عام في غلات المسجود غلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع في الكلام من وجهين * الاول أن قاضيخان قيد ذلك بقوله في المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان امانات الغلة مستحقة اقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلمتهم فيما اذا كانت الدار واقفة على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا ثم حضر الغائب وطالب الوصي بتسليمه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر اذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه المات بجهته من الغلة وان لم يكن هو القيم إلا أن الاخوين اجراجه فان كان كذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كله في الحكم ولا يطالب به انتهى كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط * قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف بما يكملها الموقوف عليه وان لم يقبل انتهى وينبغي أن يلقى بغلة المسجد ما انشطر ترك شي في يد الناظر لعمارة والله أعلم كذا مرر شيخ مشايخنا من لا على رحمه الله تعالى الثاني ان الامام الطوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثنا أنه يضمن اذا طالبه المستحق ولم يدفعه ثم مات بلا بيان اما اذا لم يطالب فان محموداه روقا بالامانة لا يضمن والاخ من واقره في البصر على تقييد ضمانه بالطالب أي فلا يضمن بدونه اما به يضمن وهو ظاهر وبه انتهى الشيخ اه معييل المسائل لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر انه يضمن وان لم

(كافي سائر الامانات)
 فانما يتقلب مضمونة
 بالوت عن تجهيل كزيريك
 ومذاوض (الاف) عشر
 على مافي الاشياء من ناظر
 اودع غلات الوقف ثم
 مات سبجها لا فلا يضمن
 قيد بالغلة

في الخلاصة صاحب المودع بموته مجهولان لا يهـ رهنها الوارث أما إذا عرفها المودع يعلم أنه
 يعرف فقلت ولم يبين لا يضمن اهـ وذلك بان مثل عن افقال هذه فلان عالمه قال سيدى الوالد
 رحمه الله تعالى في فتاويه جواب سؤال والذي يخبر من كلامهم ان المودع ان اوصى بالوديعة
 في مرض موته ثم مات ولم يوجد فلا ضمان في تركته وان لم يوص في لا يتخلو ما ان يعرفها الورثة
 أو لا فان عرفها رصداً قدم صاحبها على المعرفة ولم توجد لا ضمان في تركته وان لم يعرفها وقت
 موته فلا يتخلو ما ان تكون موجودة أو لا فان كانت موجودة وثبت ان المودع امانة ما بينة
 أو اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يترتب عليهم انه في هذه الحالة مات مجهولاً لصارت ديناً ثابتاً
 صاحب الدين صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أو ما عند قيامها فلا شك ان صاحبها الحق بها
 فان لم يوجد غنى في ذمى في تركته وصاحبها كاتر عرفها الصفة وان وجد بعضها او فقد بعضها
 فان كان مات مجهولاً أخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في تركته والا أخذ الموجود فقط وان
 مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الاشارة واجب مثله والا فقيمته باقية لا يفتقر هذا
 التبرير بوجهه تعالى اعلم نقل من فتاوى القزويني وأجاب قارئ الهدية عن سؤال
 بقوله اذا أقام المودع يمينه على الايداع وقد مات المودع مجهولاً للوديعة ولم يذكرها في وصيته
 ولا ذكرها له الورثة فضعافه في تركته فان أقام يمينه على قيمتها أخذت من تركته وان لم يذكر
 له يمينه على قيمتها فاقول فيما نزل الوارث مع يمينهم ولا يتقبل قول الورثة من ورثتهم مردد الاله
 لانهم ضامنون المبرور بمجرد قوله من غير يمينه شرعية على ان مورثهم مردد اهـ وقال
 في جواب آخر ادعوا ان مورثهم ادعى قبل موته انه ردده الى مالكه أو انه تلف منه وأقاموا يمينه
 على انه قال ذلك في حياته فقبل يمينهم وكذلك اذا أقاموا يمينه انه حين موته كان المال المذكور
 قائماً وان مورثهم قال هذا المال لقول المودع يمينه أو قرض أو قبضته فقل ان بطريق
 الوكالة أو الرسالة لا يدفع اليه فادفعه اليه ولكن ضاع به ذلك من عندنا لضمان عليهم
 ولا في تركته اهـ (أقول) وفي قوله أو قرض نظر ان حل على ان الميت استقرضه منه لانه دخل
 في ملكه وصار ماله باليد له واذا اهلكه لم يملك عليه بهد قبضه الا ان يحسم على ان المالك كان
 استقرضه ورضعه عند الميت امانة فليتامل هذا وفي حاشية الاشباه لا يبرى عن متبعية المقتضى
 مانعه وارث المودع بعده وانه اذا قال ضاعت في يدي مورثي فان كان هذا في حياته حين كان مودعاً
 يصدق وان لم يكن في حياته لا اهـ (قوله صدق) يعنى لو ادعى الطالب التمسح به في ان قال مات
 المودع مجهولاً ولو ادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت بهد موته
 فاقول للطالب في الصحيح ان الوديعة صارت باقية في التماسح في الظاهر فلا يصدق الوارث كما في
 جامع الفصولين والبرازية كما عات (قوله وما لو كانت عنده) أى عند المورث يعنى ان الوارث
 كما وادع فيقبل قوله في الهلاك اذا فسر هاهنا فومئله الا انه خالفه في مسئلة وهي قوله لا فى الا
 في مسئلة وهي الخ (قوله الا اذا منعه) أى المودع السارق يعنى ان المودع بهد ما دل السارق
 على الوديعة فجاء السارق لياخذها فغنىمها فاعطاه السارق فها الا يضمن قال في الخلاصة المودع
 انما يضمن اذا دل السارق على الوديعة اذ المضمن من الاخذ حال الاخذ فان منعه لم يضمن اهـ
 (قوله الا اذا منعه) أى المودع السارق فاعطاه فصولين وهو استثنان من قوله والمودع اذا

صدق هذا وقال كانت هذه
 سواء الا في مسئلة وهي ان
 الوارث اذا دل السارق
 على الوديعة لا يضمن
 والمودع اذا دل ضمن
 خلاصة الا اذا منعه من
 الاخذ حال الاخذ

اوضاع لا يكون ضامنا كتعنه منه ودية عبده فانه لا يكون ظالم لان المولى ليس له قبض
 ودية عبده اذونا كان او محجورا مال محض ويظهر انه من كسبه لاحتمال انه مال الفـ مـ فاذا
 ظهر انه للعبد بالينة في ثديا هذه خلاصة ط وانما كان المراد بالظالم هنا المالك لان
 الكلام في طلبه هو فباية هذه مرفوع عليه اعني قوله فلو كانت الوديعه من مال الخليل عليه قول
 المصنف في المخ المانيه من الاعانة على الظلم (قوله فلو كانت) مرفوع على عدم الضمان بالمنع
 عند طلب الظالم وحاصله انه لا يضمن بطلب صاحب الوديعه حيث كان ظالم بان كانت
 الوديعه سيفا فطالبه ليقبله رجل مظلوما في حرقه او مصادره او امرأة او صبيا فلو منع
 لا يضمن لكون الطالب ظالم او من قبل السيف كل مؤذنه يظهر (قوله لضرب به رجلا) أي
 مظلوما ولو مصادره او امرأة او صبيا ط (قوله الى ان يـ لم الخ) فلو شك في ما ذكر لا بد
 بنعمه ظالم لا يضمن به لانه كذاب من مفهومه ط (قوله كما لو ادعت) اني بالكتاب
 ايفيدانه مثال غير مخصص فكل ما كان في معناه فيما يظهر قال في الاشياء لا يجوز للمودع
 المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كان سيفا لضرب به ظالم ولو كان كتابا فانه انما ربح مال الغير
 او قبض اه (قوله أي موت المودع) يفتح المال مجعلا ما يجعيل المالك فلا ضمان والقول
 للمودع بيمينه بلا شبهة قال الخوافي وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين اه (أقول)
 الظاهر انه منه اقوالهم ما تضمن به الوديعه يضمن به الرهن فاذا مات مجعلا يضمن ما زاد وقد
 أفتيت به رمي ملخصا قال ط من الوديعه الزائد من الرهن على مقدار الدين فيضمن بالوالت
 عن تجعيل وتكون الوديعه ونحوها كدين الصفة فيحاصره الرهن لان البدل المجهولة
 عند الموت تنقلب بذلك ولا ضمانات ولم يبين صار بالتجعيل منه لكانها اه قال في مجمع
 التماوى المودع او المأذرب أو المـ تعتبر والمستبضع وكل من كان المالك به هذه امانة اذا مات
 قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون ديناعا عليه في تركته لانه صار منه لكان الوديعه
 بالتجعيل ومعنى موته مجعلا لان لا يبين حال الامانة كما في الاشياء وقد سئل الشيخ عن رجل نجح عا
 قال المويض عندي ورقة في المأذرب لثلاثين درهم ادراهم لا أعرف قدرها فقلت ولم يوجد فاجاب
 بانه من التجعيل لقوله في المذائع هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه قال
 الحموي وفيه تأمل قال ـ يدى الوالد رحمه الله تعالى ولينظر ما وجه التأمل وفي نور العين لو
 مات المودع مجعلا لضمن يعني لو مات ولم يبين حال الوديعه أما اذا عرفها الوارث والمودع به لانه
 يعرف فثبت ليعلم فلو قال الوارث اناعنتها وأنكر الطالب لو فسرهما بان كانت كذا وكذا وقد
 هلك صدق لكونها عنه وفي النسخة قال ربح مات المودع مجعلا وقالت ورثته
 كانت قائمة يوم موت المودع ومعرفة نعمها هلكت بهد مودته صدق ربحا هو الصحيح اذا الوديعه
 صارت دينيا في الستة كذا في الظاهر فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته ردوها في حياته أو تلفت
 في حياته لا يصدقون بالينة لموت مجعلا فيعثر الضمان في تركته ولو برهنوا ان المودع قال
 في حياته ردتها وقبل اذا ثبت بيمينه كالتأني بيمين اه (قوله الا اذا علم) بالينة لا فاعل
 وضميره للمودع بالفتح الذي مات مجعلا واذا قال الوارث ردوها في حياته أو تلفت في حياته لم
 يصدق بالينة ولو برهن ان المودع قال في حياته ردتها وقبل قال الحموي في شرحه وقد

(فلو كانت الوديعه سيفا
 أراد صاحبه ان يأخذ
 لضرب به رجلا ظالم
 فله المنع من الدفع الى
 ان يعلم انه ترك الرأى
 الاول وانه يقتنع به على
 وجه مباح جواهر كما
 او ادعت امرأة كذا
 فله اقرار من الزوج بمال
 او قبض مهره منه
 فله منه منها لا يذهب
 حق الزوج خاتمة ومنه
 أي من المنع ظالم (موت)
 أي موت المودع (مجعلا)
 فانه يضمن (تقصير دينا
 في تركته الا انـ لم ان
 وادنه بها فلا ضمان ولو
 قال الوارث اناعنتها وأنكر
 الطالب ان فسرهما وقال
 هي كذا واناعنتها هلكت

لا يضمن فتأمل وانظر الى ما ذكره بيده من قوله ولو بهلالة منه يخرج بالانه انما منعه ليوصلها
 الى الاصيل بنفسه لكذبه اياه وفرع الخلاصة فيه المنع للمخرج عن التسليم واترك والذهب
 عن رضا الى وقت آخر وفيه انشاء ابداع بخلاف الاول حتى لو كذب في الفرع الذي نفقه فيه
 مع ذلك والمسئلة بجمله الا يضمن فتأمل (قوله ولو بهلالة منه) لامكان اتيان غير الرسول به
 العلامة الا ان يبرهن انه كافي للخلاصة وغيرها قال في الخاتمة رجل اودع عنده انسان
 وديعة وقال في السر من اخبرك بهلالة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك
 العلامة لم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم لاضمان على المودع اه * وفي
 حاشية جامع الفصولين للغير الرمي وهل يصح هذا التوكيد ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح
 ليكون التوكيد مجعولا ولا يضمن بالدفع قال الزاهد في حاربه راضيه تفصيل لو كانا عند
 ذلك لا تنافي يمكن لا يمكن لاحد من الناس استعمال كلامهما فالادفع ان جاء اليه بتلك العلامة
 وأما استعماله ذلك من اجنبي فتادري ان كانا عند ذلك يمكن فيه اه * احسن من الناس من يقيم
 اتفاقه مع اه في ذلك او يمكن يمكن فيه لاحد استعمال اتفاقهما على ذلك خفية وهم الاثريان
 قالو كالة باطله والدفع مضمون اه هذا ما نقله الرمي قلت كذا ما يقع ان المسالك بعد
 اتفاقهم مع المودع على ذلك يبعث رجل بتلك العلامة فيسعه آخر فليسبق الاول ويخبر المودع
 بتلك العلامة وقد يقال ان هذا لا تنافي صحة التوكيد بعد وجود شرطه المتقرر عنه اتفاق
 المسالك مع المودع والظاهر ان المسالك اذا قال لم اذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما
 ذكرتم الغيرة ان يكون القول له لانه منكر فيضمن المودع فتأمل والله تعالى اعلم فادعه سيدي
 الوالدرج الله تعالى (قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب وهو راجع الى التوكيد والرسول
 وقال الثاني يضمن كافي الهندية وقد اختلفت الفتاوى في هذا وقد علمت المعتمد (قوله ضمن)
 ان ضاعت او جرد التدرى عنه لانه صار غاصبا وهذا لانه لما طلبه لم يكن راضيا بارادته كما بعده
 فيضمنه بحسبه عنه داما قال في البحر ولو قال له بعد طلبه اطلبه اغدا ثم ادعى ضياعه اغدا
 قال ضاعت بعد الاقرار لاضمان والاضمان انتهى قال سيدي الوالدرج الله تعالى قوله بعد
 الاقرار أي الاقرار ضمني قوله اطلبه اغدا وقوله بعد الاقرار ظرف لاضمان لا لاقال وفي جامع
 الفصولين اطلبه اربها فقال اطلبه اغدا فقال في الفتاوى فلو قال تلفت قبل قول اطلبه اغدا
 ضمن لا لو قال بعده لانه انقض في الاول لا الثاني * قال ريم الدفعية الى قتي هذا فطلب اقبى او قال
 غدا يضمن اه أي لانه كانه وكل قته بمحضرة المودع والوكيل لا يملك ابتداء الابداع
 في قوله غدا انتهى والمسئلة في الخاتمة أيضا (قوله بان كان عاجزا) أي مجزأ حيا كان
 لا يستطيع الوصول الى محل الوديعة أو موهوبيا وهو ما أشار اليه بقوله وخاف على نفسه أي
 من ظالم أن يقتله أو دائن من يحبسوه وهو غير قاصر على الوفاء وكانت امرأته وخافت من قلسن
 أو خاف على ماله بان كان مدفونا معه ما فاذا ظهر اغتصبه منه غاصب فامتنع عن التسليم لذلك
 لا يضمن لانه لم يكن ظالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في الحميم لو طلبه الايام الفتنه فقال
 لم اقدر عليهم اهذه الساعه ليهدها واضيق الوقت فغاروا على تلك الناحية فقال اغد يرضيها
 لم يضمن والقول له اه (قوله كتاب الظالم) أي وديعته ليظلم بها فانه بمنعها لا يكون ظالما حتى

ولو بهلالة منه على
 الظاهر (قوله على تسليمها
 ضمن والا) بان كان عاجزا
 أو خاف على نفسه أو ماله
 بان كان مدفونا معه ابن
 ملك (لا) يضمن كتاب
 الظالم

الرجوع كفى الوية قال ولودفعها الى الرسول المودع فانه بكر المودع الرسالة ضمن اه وفي
فصول العمدى معزى الى الظهيرية ورول المودع اذا طاب الودعة وقال لا ادفع الا الذى
جامهم سالم يدفع الى الرسول حتى ذلك ضمن وذكر فى فتاوى القضاى ظهور الدين عند المسئلة
وأجاب عن التميم الدين انه يضمن وفيه نظر يدل على ان المودع اذا صدق من ادعى انه وكيل
بقبض الودعة فانه قالى الوكالة لا يؤمر بدفع الودعة اليه ولكن لقائل ان يفرق بين
الوكيل والرسول لان الرسول يناق على اسان المرسل ولا كذلك الوكيل الاترى انه لو عزل
الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولودرجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا فى فتاواه
اه صح قال محمديا الرملى فى حاشية البحر ظاهر ما فى الفصول انه لا يضمن فى مسئلة الوكيل
كما هو مذكور عن التميم فهو مضاف للخاصة كما هو ظاهر وبقرائى التوفيق بين القواين
بان يجعل ما فى الخلاصة على ما اذا قصد الوكيل انشاء الودعة عند المودع بعد منعه ليدفعه
فى وقت آخر وما فى فتاوى القضاى ظهور الدين والتميم على ما اذا منع ابو دى الى المودع
بنفسه ولذلك قال فى جوابه لا ادفع الا الذى جامها وفى الخلاصة ما هو مصرح به ان الوكيل
لو ترك كما وذهب عن رضاه بدفع الودع لا يمكن ان احضرها الساعة أى وادفعها لثالث غير
هذه الساعة فاذا غاب عنه فقد انشأ الايداع ليس له ذلك بخلاف قوله لا ادفعها الا الذى جامها
فانه استبقا لا لايداع الاول لان انشاء ايداع قائل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى
هو الموفق انتهى فالحاصل انه اذا منعهما عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن
البحر عن الخلاصة وأما اذا منعهما عن الوكيل ففيه اختلاف فى الخلاصة والقاعدة
والوجيز والتاخر خاتمة والحاوى الزاهدى والمضمرات انه يضمن واختاره المصنف فى موضعه
وتبعه الشارح هنا وفى شرحه على الماتق فتمين المصير الى ما عليه الا كثر خصوصاً لمضمرات
شرح القدورى والشرح مقدمة فى مسئلة تمنع المودع الودعة من الوكيل ظاهراً لم يقله
لم ادفعها الا الى الذى جامها حتى يكون استبقا لا لايداع الاول لان قول الشارح كوكيله
يقضى المنع ظاهراً به يظهر ان ما ذكره فى الفصول اله مادية من القوق المتضمن بين الوكيل
والرسول مبنى على خلاف ظاهر الرواية كما نبه عليه فى فور العين ثم اعلم ان كلام التاخر خاتمة
بغيره تفصيلاً فى مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يضمن بالمنع عن الوكيل اذا كان
توكيله ثابتاً بالمعينة أو بالينة أما اذا كان يتصدىق المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى
وانظر له ليجرى على هذا التفصيل فى مسئلة الرسول أيضاً ومقتضى ما ذكره فى المقولة
الائتمية عن الضمانية من قوله بخارجى وبين تلك العلامة لم يردده المودع حتى هلك
لودعة لا ضمان له لو صدقه يضمن فيضاً لمسئلة الوكيل الا ان يقال ان قوله لم يردده
ليس قيداً احترازاً بسلامة هوم له وهذا ان جعل على انه رسول وكذا ان جعل على انه
وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل ثم قال فى البحر وينبى ان يكون محل هذا التفصيل
أى فى أصل المسئلة فيما اذا ترك عن رضا وذهب لا يضمن وفيها اذا كان عن غير رضا يضمن
ما اذا كان المودع عيكة وكان كاذباً فى قوله أما اذا كان صادقا لا يضمن مطلقاً لما قلنا انتهى
قال سيدى الوالدرج الله تعالى فيه انظر الى التميمين انه لو طلب ابو كيله أو رسوله فحبسها

- لا ثم عنده (قوله فحصل بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق) وقد
 ذكره أيضا صاحب الذخيرة عن المتقي قال المصنف فان ادعاء أى ادعى المودع التسليم الى
 جاره أو الى فلان آخر صدق ان لم وقوعه - بينة أى بينة المودع والاى وان لم يه - لم لا يصدق
 وفي الهداية وترجح الكتلة لا يه انه لا يصدق على ذلك الا بينة لان تسليم المودعة الى غيره
 يوجب الضمان ودعوى الضرورة - سوى مسقط فلا تقبل الا بينة كما اذا اتفقا فى الصرف
 فى حاجته باذن صاحبه * وفي الخلاصة انه اذا علم أنه وقع الحريق فى بيته قبل قوله والا فلا
 ويمكن حل كلام الهداية على ما ذكره المودع وقوع الحريق فى بيته ويحصل التوفيق ولذى
 أحوجه لذلك حل كلام صاحب الهداية والزى باهى قوله - لا يصدق على ذلك أى على تسليم
 المودعة ولو حل لا يصدق على ذلك أى على وقوع الحريق والفرق بدليل قوله - ما ودعوى
 الضرورة الخ فان الضرورة تنهى فى الحرق والفرق لافى التسليم لتحتم مع عبارة الخلاصة
 تأمل (قوله فالحل على الهداية - لم يضمن) لان ذمة الرد على المالك سوى وانما الضمان يمنع
 التقضية بينه وبين المودعة بعد الطلب أمالو كافة جهلها وردها اليه فاستمع عن ذلك لم يضمن لانه
 لا يلزمه سوى التقضية لو كان طلب المودع بكسر الدال جهلها اليه فاستمع المودع من ذلك لم
 يضمن هكذا صرح به اربعة ارباب ملك المذوق عنه - وأما ما وقع فى نسخة الشيخ أبى الطيب فإنه
 تحريف وانقضه الى كتب علماء الفوجاهة اليه أى لو حل المودع المودعة الى ربه أى لو طلب
 استرداها من المودع فجهلها اليه لم يضمن لان جهلها اليه يتجزئه عن المنع وفي التهستانى
 لو استرداها فقال لم أقدر أضر هذه الساعة فتركهها فتركهها لم يضمن لانه باقره صار ودعا
 ابتداءه - وعزاه الى المحيط وفي الجبر ان تركه ساعن وضار ودفع لم يضمن وان كان من غير
 رضايه من كذا فى الخلاصة ولو قال له مد طلبه اطعمهم ادعى ضياعها فان قال ضاعت بعد
 الاقرار فلا ضمان والا يضمن (قوله ولو - كما كوكيله بخلاف دسوق) - وفى التبيين بين
 الوكيل والرسول وقال اذا منه وأعلمه - لا يضمن وفي الهداية ذكر الضمان فى المنع من
 الرسول فالله - له ذات خلاف فيه ما وقع المصنف على ما ذكره يدل على اعتقاده وقد نفى
 القه - تانى عن المضرات وفي الخلاصة المالك اذا طلب المودعة فقال المودع لا يمكننى ان
 أحضر الساعة فتركهها وذهب ان تركه اعن رضاه لم يضمن لانه المذهب فقد انشأ المودعة
 وان كان عن غير رضايه ولو كان لذى طالب المودعة وكيه المالك يضمن لانه ليس انشاء
 للمودعة بخلاف المالك انتهى وهذا صريح فى انه يضمن به - دم الدفع الى وكيل المالك كما
 لا يقتضى وهو خلاف ما تقدم فى كتاب الوكالة فى باب الوكالة بالخصوص - ونصه قال فى وكيل
 قبض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور الخ وكتبه - يدعى الوالزمه
 الله تعالى ان ما قبل المشهور ما عن أى يؤمر - وفى محمد انه يؤمر بالدفع فاقبل ما هنا على هذه
 الرواية وفى مجموعة - فزيداؤه ولو قال انه وكيل قبض المودعة فصدقه المودع لم يؤمر
 بتسليم المودعة اليه - لانه ما ورى بالخط فقط ثم قال قد جاء رسولك فدفعها اليه وكذب المالك
 ضمنها ولا يرجع عما ضمن على الرسول ان صدقه فى كونه رسول ولم يثبت - ثم طاعه الرجوع وان
 كذبه ودفع اليه أول صدقه ولم يكذب يرجع على الرسول وكذلك ان صدقه وشرط عليه

فحصل بين كلامي الخلاصة
 والهداية التوفيق وبالله
 التوفيق (ولو منعه المودعة
 ظالم بعد طلبه) لردوديه
 فالحل على الهداية لم يضمن ابن
 ملك (بنفسه) ولو حكم
 كوكيله بخلاف رسوله

عن المجنبى لكن في الهندية عن القرتاشى انه يضمن ط وفي التارخاشية عن القفة وسئل
 حيد البرى عن مودع استرقى يته ولم ينقل الوديعة الى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى
 استقرت ضمن اه ومنه في الحاروى وجامع الفتاوى ومنه ما لو تركها حتى اكملها اله
 خلافا لما يلقى في النظم قال في الحاروى ويصرف من هذا كثر من الوقفات وفي نور اربعين
 ذكر محمد بن حرقى وقع في دار المودع فدفعها الى اجنبى لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يرددها
 ضمن كالودفعها الى امرائه ثم طاعة او مضت عدتها فلو لم يرددها ضمن اذ يجب عليه الامتداد
 ولان الايداع عقد غير لازم فكان لبيئته - حكم الابتداء وقار قاضى خان لا يضمن اذ المودع انما
 ضمن بالدفع وحين دفع كان غير مضمون عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل عليل
 اذ لا حكم الابتداء فلودفع الوديعة الى اجنبى ابتداء ضمن فكذا اذ لم يرددها حتى كانا
 المستثنين خصوصا في مثله الحريق فان الثابت بالضرورة بتقدير بقدرها بقدره زوال
 الحريق ارتفعت الضرورة فم يرددها من الاجنبى فكأنه اودعها ابتداء فاصواب ان
 يضمن في كلتا المستثنين كاذ كره صاحب المحيط والله تعالى اعلم • وفي عدة الفتاوى لا يضمن
 بدفعها الى جاره او ضروره كحريق قال ابو جعفر في فتاويه هذا لو لم يجد بدار المودع الى اجنبى لما
 لو لم يكن الدفع الى من فيء به ضمن بدفعها الى اجنبى قال الامام خواهر زاده هذا لو احاط
 بطريق المنزل والاضمن بدفعها الى اجنبى اه وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
 تارخاشية في الفصل الثانى من الوديعة (قوله الا اذا امكنه الخ) أى وقت الحرق والغرق
 (قوله أو انفاها) أى أو الى الوديعة في السقينة فوقعت في البحر يضمن لانهم اذ تالتت بفعله
 وان كان ذلك بالتدريج لانه منسوب اليه فهو كفعله والظاهر ان قسدا في السقينة عاقل
 من السخا لو جوده في الاصول قال الزيلعي هذا اذا لم يكن ان يدفعها الى من هرق في عماله
 وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت بعامله فدفعها الى الاجنبى يضمن لانه لا ضرورة فيه وكذا
 لو انفاها في سقينة اخرى وعلمت قبل ان تفسد فربما بان وقتت في البحر ابتداء وبالتدريج
 يضمن لان الانلاف حصل بفعله اه (قوله صدق) أى يمينه كما هو الظاهر أبو السعود
 (قوله أى بدار المودع) كأن هذا من قبيل الاحتياط وأصلها أى الحرق أو الغرق وقوله بدار
 المودع راجع الى الحرق - حذف من الثانى أو - فبينته الراجع الى الفرق دلالة كل مذكور
 على طاحف بازائه وهذا على منجها الشارح في شرحه وأما على ما بينا من أصل عبارة
 الزيلعي فالأمر ظاهر وأما جوهر المتنى على أنه يصدق ان علم فعه لها عند خوف الحرق أو
 الفرق بالبينة وهو الذى ذكره الشارح بعد قوله ولا يعلم الخ وحاصله ان صاحب المتنى ذكر أنه
 لا يصدق مدعى الدفع للحرق أو الفرق الابينة والشارح صرف كلامه وقال ان علم ذلك بالبينة
 على وقوعه في داره وانما كما اغنى عن البينة عن الدفع للخوف على نفس الوديعة وان لم تقم البينة
 على وقوع الحرق والفرق في داره وذلك لانه لا بد من البينة على الدفع لخوف ذلك على نفس
 الوديعة ثم ان الفرق كما يخشى منه على نفس السقينة قد يخشى منه على نفس الدار اذا
 كانت البيوت متصلة بداره أو النهر أو مجرى السيل ومثل حقوق الحرق والفرق لو خاف
 فسادها بخر برأسه فقه من كثرة الامطار وعند وقوع النهب في داره ودفعها الى جاره عند توهم

الا اذا امكنه دفعها الى من
 عماله أو انفاها فوقعت في
 البحر ابتداء وبالتدريج
 ضمن زيلعي (فان ادعاء)
 أى الدفع لجاره أو لآخر
 (صدق ان علم وقوعه) أى
 الحرق (بيئته) أى بدار
 المودع (والا) يعلم وقوع
 الحرق داره (لا) يصدق
 (الابينة)

غير البعض الذي نهى عنه ضمن بدفعه الى التمس منه وان لم يكن له الا ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه **(قوله والا)** يعني مع كون المدفوع اليه اميناً لا يشترط جواز الدفع كالمس **(قوله)** وان حفظها بغيرهم ضمن) أي لان صاحب الميراث يذغيره والايدي تختلف بالامانة ولان الشيء لا يضمن مثله كالمضارب لا يضارب أبو الهود قال الرمي انما يضمن اذا كان بغير اذن صاحبها اه **(فرع)** * لو قال ادفعه الي من شئت بوصليها الى فدفعها الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن تاريخية * **(فرع)** * آخر - حضرتها الوفاة فدفعت لوديعة الى جارتها فهلكت عنه - دل الجارة قال البلخي ان لم يكن بحضورهما عند الوفاة - اذ من يكون في عياله لا تضمن كالموقع الحرق في مال المودع - لدفعه الاجنبي خاتمة **(قوله وعن محمد)** رحمه الله تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وايسر في عياله او دفع الى أمين من امثائه عن شق به في ماله وايسر في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجهه لمثله فلا يجب عليه اكثر من ذلك ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى وعزاه الى القرطبي وهو الى الحلواني ثم قال وعلى هذا لم يشترط في التحفة في حفظ الوديعة العيال فقال ويلزم المودع حفظه اذ قبل الوديعة على الوجه الذي يحفظ ماله وكيفية اشياء حتى ذكر انه لا يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعنده المأذون له الذي بيده ماله وبه يذايهم ان العيال ليس بشرط في حفظ الوديعة اه وسبق في ذكره ط **(قوله كوكيله)** أي بالكاف لان امينه كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما علمت به صرح في الذخيرة وفي التاريخية ولو قال ادفعه الي من شئت بوصليها الى فدفعها الى أمين فضاقت قبل يضمن وقبل لا يضمن **(قوله)** واعقده ابن ابي كمال حيث قال وله حفظها بنفسه وامينه لم يقل وعياله لان الدفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعدم تحققة الحاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة لو دفعه الى أمين من امثائه ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اه **(قوله واقرو المصنف)** ونقه في البحر وقال قبله وظاهر المتن ان كون الغير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال الابوان كالاجنبي حتى يشترط كون ماني عياله لكن قد علمت ما قدمناه قد يباعن المقدسي من ان المفتي به عدم اشتراط كون ماني عياله فلا تنسبه **(قوله)** الا اذا خاف الحرق أو الغرق الحرق بالسكون من النار والقهر يكمن من دق القصار وقد روى فيه السكون مغرب وفي المصباح الحرق بفحنتين اسم من احراق النار اه والفرق بفحنتين مصدرة غرق في الماء فهو غريق مكى ومن مثل خوف الفرق والحرق خوف الاصوص وفي الخلاصة فان دفعه لغيره وانما حرق بيت المودع فدفعه الى جاره وكذا في ما يشبه هذا اه اتقاني أي فانه لا يضمن ط **(قوله)** وكان غالباً محبباً (لا حاجة اليه لان فرض المسئلة انه خاف الحرق أو الغرق وهو انما يكون عنه - كونه غالباً محبباً الان يراد بالغالب الكثير وحيث تدلنا من اتفاق المراد ان ذلك في بيت المودع قال الجوزي لا بد ان يكون غالباً محبباً باعتزال المودع وفي القه - ثانياً الا اذا خاف الحرق أي حرقاً محيط بجميع محله انتهى **(قوله)** ولو غرق محيط ضمن اذا الخوف منتف عند عدم الغلبة والاحاطة فتأمل قاله الرمي قال في الخلاصة اما اذا لم يكن محيطاً يضمن بالدفع الى الاجنبي اه **(قوله)** فسألها الى جاره الظاهر من آسايب الكلام انه لا يجب أن يسألها الى جاره حتى لو تر كها في داره - رقت لا يضمن ويهرر افاده سري الدين

والا وان حفظها بغيرهم
ضمن) وعن محمد ان
حفظها بمن يحفظ ماله
كوكيله وماذونه وشريكه
مفاوضة وعنا ناجز وعليه
الفتوى ابن مالك واعقده
ابن ابي كمال وغيره وأقره
المصنف (الا اذا خاف
الحرق أو الغرق وكان غالباً
محبباً) فلو غرق محيط ضمن
(فدفعها الى جاره) (و) الى
(ذلك آخر)

اسمير وال كاتاني مكن آخر الا انه مافي الحكم كلامه في مكن الزوج والاب اه قال
 لرلى وقد زاد صاحب المجتبى العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع الى قوله يمتنع نظرا بما
 يحفظ به ماله فنتبه لذلك اه (قوله وقيل بغير ان مالا) اه اقول وعليه فيدخل عبده وامته
 واجيراه الخاص كالشاهرة بشرط ان يكون طعامه وكسوته عليه دون الاجير بالباومة وولده
 الكبير ان كان في عياله كما ذكره بعضهم فتأمل (قوله عيني) نصه وفيه اعتبار المالك كنهه وحدها
 دون النفقة حتى ان المراء لو دعتهم الى زوجها الا تضمن وان لم يكن الزوج في عياله الان العبرة
 في هذا الباب للمالك كنهه دون النفقة وقيل بغير المالك كنهه مع النفقة اه (قوله ضمن) أي
 يدفعه الله ~~وكذا~~ الوتر كفي بدنه الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاقت ضمن بحر عن
 الخلاصة قال ط فلا يضمن في صورته ما اذا علم امته وما اذا لم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع
 لمن في عياله) الضمير في عياله الأخير يصح ان يرجع للميال الاول وبه صرح الشربلاني ويصح ان
 يرجع للمودع وبه صرح المتقدم وفيه لا يشترط في الابوين كونهما في عياله وبه يقتضى ولو اودع
 غيره عياله واجاز المالك ان يخرج من البين ولو وضع في حرز غيره بلا اشتغال بضمن لان الوضع
 في الحرز وضع في يد من يده الحرز فيكون كالتسليم اليه زباني أي فيكون ودبعة وليس
 للمودع ان يودع رملي وفي سكوتهم عن الدفع اعيال المودع بكسر الهمزة إشارة الى انه لا يملك
 نقل المصلحة الى الوالد عود اختلافا قال والردي اعيال المالك كالردي المالك فلا يكون
 ايداعا بخلاف الغاصب اذ الردي من في عيال المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة اذ ارد الودبعة
 في مزيل المودع أو الى من في عياله فضاقت لا يضمن في رواية القدوري يضمن بخلاف
 امارية قال في البصر والقنوي على الاول وهذا اذا دفع الى المراء لفظ أما اذا أخذت انتفق
 الى نفسه او دفع بضمن اه فعلى ما ذكر اذا كان ابنه في عياله ولم يكن مستمرا يلزمها الميعين
 انها دفعت لابنهم المذكور ويستل الدفع اليه ماذا صنع ويجوز ان كانه نفس المودع ويجوز
 الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصوره المائل عن الفصولين ان الله ما من في عيال
 المودع ضمن المتلفه صغيرا أو كبيرا الا المودع اه المودع اذا قال دفعت الودبعة الى ابني
 وانكر الابن ثم مات الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الودبعة في ترك الابن خالية وفي
 فتاوى قاضي خان عشرة اشياء اذا ملكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعده
 لم يمتن لا يملك ان يرهن والمودع لا يملك الايداع والوكيل بالبيع لا يملك ان يוכל غيره
 ومن استاجر الدابة والثوب لا يوجب غيره والمستعير لا يبيع ما يتخلفه بالمستعمل والمزارع لا يدفع
 لارض من اوعده الى غيره والمضارب لا يضارب والمقبض لا يملك الا بضاع والمودع
 لا يملك الايداع اه ولم يذكر كالماتر في البصر وذكره الخليلي الرمي فقال العائنه السابق لا ياتي
 غيره بغير اذن كفي السراجية وشرح الوهبانية اه وفي الخلاصة والودبعة لا تودع ولا تعار
 ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئا منها ضمن والمستاجر يؤجر ويغار ويودع ولم يذكر حكم الرهن
 ويقتضى ان لا يرهن كالمواهب من عارية الخلاصة ويأتي بيانها في السارفة موضعها وفي
 التخيير وليس للمرته ان تصرف بشئ في الرهن غير الاموال لا يبيع ولا يؤجر ولا يبيع ولا
 ليس ولا يتخذه فان فعل كان منه دياولا ليطال الرهن اسمي (قوله بان كالمعالي غيره) أي

وقيل بغير ان مالا عيني
 (ونشرط كونه) أي من
 في عياله (امينا) فلو علم
 خيانتة ضمن خلاصة
 (و) جاز ان في عياله لدفع
 لمن في عياله ولو نساه عن
 الدفع الى بعض من في عياله
 فلدفع ان وجد يد ابنه
 بان كان له عيال غيره ابن كان
 ضمن

بحيث بعد الوضع فيه تضيقها يضمن ذلك كالحال الذي ليس له صاحبان ولا بيوتها الأبواب
وقد علمت عن خطاطة في دارهم هذه الصفة خرجت منها هي وزوجها السلاعرس جارتها
فسمعت أنواب الناس منها فاقبت بالضممان والحالة هذه لا من مثل ذلك بعد تضيقها تأمل اه
* وفي الانقروى من الوديعه سوق قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع عن منها
لا ضمان عليه لانه غير مضيق لمافي حانوته لان جريمه انه يحفظونه الا ان يكون هذا ابداعا من
الجيران فيقال ليس للمودع ان يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الوديعه قوله ليس
للمودع ان يودع الخ ذكر الصمد والشهد بما يدل على الضمان فتأمل عند الفتوى فصولا
من الثالث والثلاثين * وفي البرزاقية قام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت
لا ضمان وان اجلس على بابها لانه صغير انضاع ان كان الصبي به قبل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا
يضمن اه وقال قبيله والحاصل ان الهبة العرف - حتى لو ترك الحانوت مفعو حانوت أو عاقب الشبهة
على بابها ونام في التراب ليس بتضييع وفي اللبس انضاعة وفي خوارزم لا بعد انضاعة في اليوم
والليلة (أقول) الذي يظهر في مسئلة الحانوت في عدم الضمان سواء اجلس صديقا أو لاجنبا
عرف أهل السوق لانه غير مودع قصد ابل تر كهافي حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله
ولهذا نقل في جامع القسولين بعد ما تقدم راجعا الى فتاوى القاضي ظهير الدين انه يبرأ الى
كل حال لانه ترك كهافي الحرز فلم يضيع اه والحاصل انه يجب حرز كل شيء في حرز من له بخلاف
الحرز في الصفة قال كل ما كان حرز النوع فهو حرز اسائر الا انواع فيقطع بصرة أو أوتة -
اصطبل أمها فان حرز كل شيء يحجب به ففي البرزاقية لو قال وضعت ما بين يدي رقت ونسيتم
فضاعت يضمن ولو قال وضعت ما بين يدي في دار والستة بجانها ان يحفظ في عرفة الدار
كصرة التقددين ضمن ولو كانت عماء بعد عرسها احصانها لا يضمن اه وسياق تمامه ان شاء الله
تعالي (قوله وعياله) بالكسر جمع عمل بفتح تشديد هومون يقوته يمكن المراد هنا في تفسير
من في عياله ان يسكن معه سواء كان في نفقة أمه أو لم يكن والهبة في هذا اللفظ كناية في حق
الزوجة والولد الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير ان بقدر على الحفظ فعلى هذا
التفسير ينبغي ان لا يضمن بالذبح الى اجنبي - يمكن معه ذكره حفيد السعد في حوائج صدر
الشريعة ويؤيده ما في الولو الجدية رجل اجري بيتا من داره اسنانا دفع للوديعه الى هذا
المستأجر ان كان اسكنا واحدا متما غلق على حدة يضمن لانه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله
وان لم يكن لكل منهم ما غلق على حدة وكل واحد منهم ما يدخل على صاحبه بغير حشمة لا يضمن
لانه بمنزلة من في عياله اه وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع مفتاحه الى غيره فالرجوع
الى بيته لم يجز الوديعه لا يضمن ويدفع المفتاح الى غيره لم يجعل البيت في يده اه ط (قوله
أو حكا) تفسيره ان يسكن معه في عياله (قوله فلودعهها) تفرقة على قوله أو حكا وتفرقة
كانت شرعية عارة الخ (قوله المميز) بشرط ان يكون قادرا على الحفظ بجر (قوله ولا يسكن
معهما) لانهم في الحكم كالمسلمين في مسكن زوجها (قوله خلاصة) قال فيها وفي النهاية لودعهها
الى ولده المقدر أو زوجته وهما في محلة والزواج يسكن في محلة أخرى لا يضمن ولو كان لا يجبي
اليه ولا ينفق عياله ما يمكن يشترط في الصغير ان يكون قادرا على الحفظ فان الزوجة أي والولد

وعياله كماله (وهو من
يسكن معه حقيقة أو حكا
لا في بيته) فلودعهها الولد
المميز أو زوجته ولا يمكن
معهما ولا ينفق عياله
يضمن خلاصة وكذلك
دفعتهما الزوجه لان الهبة
للمساكنة لا للنفقة

مضمونة اتفاقا واما الاجير المشترك فيضمن عندهما لان الاجرة في مقابلة العمل والحفظ ولا
يضمن عنده لان في مقابلة العمل فقط فصل الفرق بين المودع باجر والاجير المشترك قال
سيدى الوالدرجه الله تعالى وقد يفرق بانه هناك استاجر على الحفظ قصد اختلاف الاجير المشترك
فانه مستاجر على العمل اه يؤيده ما سمعت وما قد منا والحاصل ان الاجير المشترك من
يعمل لغيره ولا غير مؤقت ولا مخصوص كالخامى والحارس فهو مستاجر لحفظ المكان الذى
فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع باجر فانه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الاجر كذا
فيمنطبق عليه اسم المودع وهو تليط الغير على حفظ ماله فتأمل (قوله معزى بالزبلى) ذكره
في ضمان الاجير وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا يدل اه (قوله سواء أمكن
التحرر عنه أم لا) وليس منه التبيين كالموالات وضعت عندى فنسبت وقت بل يكون مقرطا
بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلى ولم يذهب من منزلى شئ فان
القول قولهم عينه ولا يضمن لانه أمين اه سوى بتصرف ط قاله مؤيد زاده اذا قال ذهبت
يقبل قوله لم عينه واقعات (قوله الحديث الحارطى) قال فى المخ واما كانت الوديعة
امانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المتعير غير الغل ضمان ولا على المستودع غير
الغل ضمان والغلول والاعلال الخيانة الا ان الغلول فى المغن خاصة والاعلال عام وهذا
الحديث مستند عن عبيد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخضولان شرعيتها
لحاجة الناس اليها ولوضعا المودع امتنع الناس عن قبولها وفى ذلك تعطيل المصالح (قوله
واشتراط الضمان الخ) ولو ضمن تسليمها صح أبو الهود (قوله كالحامى) أى علم الحامى الذى
ياخذ الاجرة فى مقابلة انتفاع الداخل بالحامى أمان جرى العرف بانه ياخذ فى مقابلة حفظه
شأوه والمسمى بالناطور فى زماناته وهو الذى سماه الشارح الثباني فانه يضمن لانه ودية باجرة
كأنه لم يكن الفتوى على علمه وبإتيانهم (قوله والخامى) أى فانه لا تنفع له غير الحفظ فينبقى
أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر الآن يقال قد يصد الختان لدفع الحرو المودع من الدابة عن
الهروب فلم يكن مستاجر للحفظ تامل (قوله باطل به يفتى) قاله مؤيد زاده فى أنواع الضمانات
استاجر رجلا لحفظ خان أو حوانيت فضاع منها شئ قيل يضمن عندهما لوضع من خارج الحجر
لانه أجير مشترك وقيل لا فى الصحيح وبه يفتى لوضع من داخلها بان تيب اللص فلا يضمن
الحارس فى الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر انه يضمن ما كان
خارج السوق لا داخله جامع الفوائد وفى البرازية تيب حانوت رجل وأخذ متاعه
لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه الفتوى لان الامتعة مخروسة بما يوجبها وحيطانها
والحارس يحرس الابواب وعلى قول أى حسيمة لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه أجير
اه وفى النية دفع الثوب الى الحامى ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع لان محل الاجر
بازاء الانتفاع بالحامى الآن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف واذا دفع الى من
يحقه باجر كالثباني فعلى الاختلاف خلاصة مصدر الشريعة (قوله حفظها بنفسه) قال
فى المنح وذلك بالحزم زوبايد اما الحزم قد ارادته ومثله وحالونه سواء كان ملكا وأجاره أو عارية
قال الرملى أقول لا يضمن ان افقد الحزم رثته بمر باشتراط كونه حسيما حتى لو لم يكن كذلك

معزى بالزبلى (مطلقا)
سواء أمكن التحرر عنه أم لا
هذه ههنا شئ أم لا الحديث
الدارطى ليس على
المستودع غير الغل ضمان
(واشتراط الضمان على
الامين) كالحامى والخامى
(باطل به يفتى) خلاصة
ومصدر الشريعة (والمودع
حفظها بنفسه)

جعل العام على الخاص وهو جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه ان الوديعه عبارة عن
 كون الشيء امانة باستحقاق صاحبها عند غيره قصد له والامانة قد تكون من غير قصد والوديعه
 خاصة والامانة عامة والوديعه بما عقد والامانة اعم منه فذوقها اذا ثبت المرجح بشوب انسان
 واقته في حجر غيره وتقدم انه يبرأ عن الضمان في الوديعه اذا عاد الى الوفاق والامانة غيرها لا يبرأ
 عن الضمان بالوفاق ط ومثله في النهاية والكفاية قال يعقوب باشا وفيه كلام وهو انه اذا
 اعتبر في احدهما النقص وفي الاخرى عدمه كان بينهما ما يبين لاجلهم وخصوص الاول ان
 يقال والامانة قد تكون بغير قصد كما لا يخفى انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد بقوله والامانة
 ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار قصد لان عدم القصد منه برفقها حتى يلزم التجاين
 بل هي اعم من الوديعه لانها تكون بالقصد فقط والامانة قد تكون بالقصد وبغيره تدبر ومافي
 العتابه من انه قد ذكرنا ان الوديعه في الاصطلاح هي التسليم على الحفظ وذلك ليكون بالعقد
 والامانة اعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو ان الامانة مباينة للوديعه بهذا
 المعنى لانها اعم منها لان التسليم على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان
 فيكونان متباينين والاولى ان يقول الوديعه ما تملك عند الامين كافي هذا المختصر اذا
 (قوله والاداء عند الطلب) أي الا في مسائل ستاتي منها اذا كانت سببا في ايراد قول آخر ظاهرا كما
 في الدر المنثور (قوله واستجاب قبولها) قال الشافعي وشروع في الابداع بقوله تعالى ان الله
 باصركم ان تزدوا الامانات الى اهلها واداء الامانة لا يكون الا بعدهما لان قبول الوديعه من
 ياب الاعانة لانه يحفظها صاحبها وهي من يدوية لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه اه قال
 الزيلعي وقال عليه السلام على اليد ما أخذت في تذييره او ابدوا ودوا للتمنى
 وقال حديث حسن وحفظه ابو جيب سهاده الدارمين والحماية توجب الشفاعة فيها الخ ومن
 محاسنهم الشتماها على بدل منافع بدنه وماله في اعانة عبد الله واستجابه الاجر والثناء جوى
 والحاصل انه يتفق على الابداع اربعة اشياء كون الوديعه امانة وجوب الحفظ على المودع
 وجوب الاداء عند الطلب واستجاب قبولها (قوله فلا تضمن بالهلاك) تقرير على كونها
 امانة (قوله الا اذا كانت الوديعه باجر) سياتي ان الاجر المشترك لا يضمن وان شرط عليه
 الضمان وبه يتفق وايضا قول المصنف ريبا واشتراط الضمان على الامين باطل به يتفق فكيف
 يقال مع عدم الشرط انه يضمن وفي البرازية دفع الى صاحب الحمام واستجابه باجر وشرط عليه
 الضمان اذا تلف فذكر انه لا اثر له فيما عليه القتوى لسكن قال الخليل الرمي صرح الزيلعي
 في كتاب الاجارة في باب ضمان الاجير الوديعه اذا كانت باجر تكون مضمونة وسياق مثله في هذا
 النمرح ومثله في النهاية والكفاية شرح الهداية وكثير من المكتب انتهى وعلوه بان الحفظ
 حينئذ مستحق عليه كما قد صنفنا فادان الاجر يخرج الوديعه عن كونها امانة الى الضمان وفي
 صدر النمرية اذا سرق من الاجير المشترك والحال انه لم يصر في المحافظة يضمن ههنا كما في
 الوديعه التي تكون باجر فان الحفظ مستحق عليه وابو شيقة يقول الاجرة في مقابلته الهمل
 دون الحفظ صار كالوديعه بلا اجر اه فافاد ان الوديعه باجر مضمونة اتفاقا وبلا اجر غير

والاداء عند الطلب
 واستجاب قبولها (قوله
 تضمن بالهلاك) الا اذا
 كانت الوديعه باجر اشياء

القبول أيضا قال في المنع وماذا كرنا من الإيجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما
 في حق الأمانة فتتم بالإيجاب اه والمراد بجنس الأمانة أنه لا يكون مضموما (قوله وان لم يقبل)
 قد مر أن القبول صريح ودلالة فتفيه هنا معنى الرد أم لا وسكت فهو قبول دلالة والحاصل
 أن المراد في القبول بضمه فتأمل (قوله وشرطها كون المال قابلا للمنع) فيه تسامح إذا مراد
 أثبات اليد بالفعل وبه غير الزلجى ولا يكتفى قول الأثبات كما أشار إليه في الدرر بقوله وحفظ
 شيء بدون أثبات اليد عليه محال اه وبرى عليه بعضهم كالموى والشرع لا يوجب عنه
 السلامة أبو الواسع ودبانه ليس المراد من جعل الأمانة شرط عدم اشتراط أثبات اليد بالفعل
 بل المراد الآخر زعمه لا يقبل ذلك بديل التعديل والتغيير مع اللذين ذكرهما الشارح فتدبر اه
 (أقول) ليكن الذي قد مر في الدرر يفيد كفاية قبول وضع اليد فان من وضع ثوبا بين يدي
 رجل ساكت كان ابتداءا وكذلك وضع الثياب في الحماير وبط الدابة في الخان مع أنه ليس فيه
 أثبات اليد بالفعل وقوله وحفظ الشيء بدون أثبات اليد عليه معناه بدون إمكان أثباتها
 فتأمل وعليه فيكون المراد بقبولها أثبات اليد وقت الإيداع والطائر نحو ساعة الإيداع
 غير قابل لذلك (قوله لم يضمن) الأولى أن يقول لا يصح لأنه إذا وجد بهد وضع يده عليه وهلك
 من غير أنه لم يضمن فتدبر ط قال في الجوهره أو دعه صيدا ودية فهو ملكك منه لا ضمان عليه
 بالإجماع فان استعملها ان كان مأذونا في التجارة ضمنها إجماعا وان كان محجورا عليه ان قبضها
 بأن وليه صهي أيضا إجماعا وان قبضها بغير إذن وليه لا ضمان عليه عندهم إلا في الحال ولا
 بعد الإدراك وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان أودعه عبدا فقتله ضمن إجماعا والعرف ان
 الصبي من عذته تضيق الاموال فاذا سلمه مع علمه بهذه العادة فكأنه رضي بالاتفاق فلا يمكن له
 تضمينه وليس كذلك القتل لأنه ليس من عادة الصبيان فيه ضمه ويكون قتله على عاقلة وان
 جنى عليه فيمادون النفس كان أرش في مال الصبي انتهى قال العلامة الشافعي الرمي أقول
 يستثنى من إيداع الصبي ما إذا أودعه صبي محجور ومثله وهي ملك غير ماله لا تضمين الدافع
 والاختذ كذا في الفوائد الزبينة وأجمعوا على أنه لو استملك مال الغير من غير أن يكون عنده
 ودية ضمن في الحال كذا في العناية لأنه محجور عليه في الأقوال دون الأفعال كما ذكر في الخبر
 وسأني مزيد تفصيل في المسئلة في كتاب الجنائيات قبل القسامة بأسطر فراجعه ان ثبت
 اه (قوله ولو عده محجور راضى به دعتقه) أي لو بالغافلو فاسر الاضهان عليه أم لا
 أبو الواسع ودع وانما يضمن في الحال خلق مال له فان المراد على المسألة على الحفظ وقبله العبد
 حقيقة أو حكما كالمولى كان ذلك بانه امل في مكان من قبيل الأقوال والعبد محجور عنه في حق
 سيده قد اعتدوا ظهور الاضهان في حقه انما رآه وهذا الما لم تكن الودية عده فلو أودعه صبي
 عبدا فقتله الصبي ضمن عاقلة سواء قتله عبدا أو غلاما لا عنده خطأ وليس مسلطا على القتل
 من جانب المولى لأن المولى لا يملك القتل فلا يملك التسلط عليه فان أودعه العبد عند عده
 محجور وقتله مسلطا كان من قبيل الأفعال وهو غير محجور عنهم ولم تكن من الأقوال لأن مولى
 العبد لا يملك تفويضه قلة له أو دعه فكان على مولى العبد المودع القاتل أن يدفعه أو يفديه
 كما هو حكم المظالم وان قتله عبدا فقتله بالأن بهت وولي به حتى (قوله وهي أمانة) هذا من قبيل

وان لم يقبل اختيارا وشرطه
 كون المال قابلا لأثبات
 اليد عليه فلو أودع الأبق
 أو الطير في الهواء يضمن
 (وكون المودع مكففا شرط
 لوجوب الحفظ عليه) ولو
 أودع صبي فاستعملها
 لم يضمن ولو عبدا محجورا
 ضمن به دعتقه (وهي أمانة)
 هذا حكمه مع وجوب
 الحفظ

ضامن لانه ترك الحفظ حيث لم يمنع القاصد وهو براه وان اقر في رأيت واحدا قد رفع ثيابك
 الا في ظنك ان الرفع أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصرتا كالحفظ لما ظن ان الرفع هو وان
 مرقوه ولا يده له فلا ضمان عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يضيع وهو قول الكل لان
 صاحب الحمام مودع في حق الثياب اذ لم يشترط له بازاء حفظه الثياب اجرا اما اذا شرط له بازاء
 حفظ الثياب اجرا وقال الاجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ فله ان يكون على الاختلاف
 وان دفع الثياب الى النياي وهو الذي يقال له بالقارسية جامع دار فقل على الاختلاف لاضمان
 عليه فيما مرق في حنيقة خلافا لما لانه اجبر مشتركة رجل دخل الحمام ونزع الثياب
 بين يدي صاحب الحمام ولم يقل بل سانه شيئا فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للعمام
 نياي بضمن صاحب الحمام ما يضمن المودع وان كان للعمام نياي الا انه لم يكن حاضر اذ كانت
 وان كان حاضر الا يضمن صاحب الحمام لان هذا استحقاق الا اذا نص على استحقاق صاحب
 الحمام بان قال له أين أضع الثياب فيصير صاحب الحمام مودعا فيضمن ما يضمن المودع وفي
 التجنيس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب
 الحمام ثيابا سرقت ثيابه ان نام قاعدا او مضطجعا بان وضع جنبه على الارض ففي الوجه الاول
 لا يضمن وفي الوجه الثاني قال بعضهم بضمن اه وفي الفصول العمادية رجل دخل حماما
 وقال للعاهي أين أضع ثيابي فاشار العاهي الى موضع فوضه فوضه ثم دخل الحمام ثم خرج رجل
 ورفع الثياب فلم يجده العاهي لما أنه ظنه صاحب الثوب ضمن الحمامي لانه استخذه وقد قصر
 في الحفظ وهذا قول ابن سلقه وأبي نصر البديوي وكان أبو القاسم يقول لاضمان على الحمامي
 والاول اصح اه (أقول) وهو الموافق لما مر في بيان النخبة وفي فتاوى الفضلي امرأة
 دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد عندها ثوبا من ثيابها
 قال محمد بن الفضل ان كانت المرأة قد دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى التي تمسك
 الثياب فلا ضمان على النياية في قولهم جميعا اذ لم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت
 أول مرة ولم تعلم بذلك لم تشترط له الاجرة على الحفظ كان ذلك ابداعا والمودع لا يضمن عند
 الكل الا بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى
 هذه المرأة وكذا تعطي الاجرة على حفظ الثياب فلا ضمان عليه عند أبي حنيفة خلافا لما
 لانها اجبره مشتركة والخبر في الاجرة المشترك قول أبي حنيفة وقيل هو قول محمد والفتوى على
 قول أبي حنيفة ان النياي لا يضمن الا بما ضمن المودع وذكر القاضي انه ينبغي أن يكون
 الجواب في هذه المسئلة عندهما على التفصيل ان كان النياي اجبر الحمامي باخذ منه كل يوم
 اجرا له لما يذم العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تليق القصار والمودع اه وفي منوات
 الا فتوى دخل الحمام فوضع الحارس له القوطة ليضع ثيابه عليه ما فتزع ثوبه ووضعه على
 القوطة ودخل واعتل وخرج ولم يجد ثيابه هل يضمن الحارس اجاب نعم بضمنه لانه
 استخف وطقه وقد قصر في الحفظ كذا في فتاوى ابن نجيم وفي زمام النياي اجبره مشترك بلا شبهة
 والخبر في الاجرة المشتركة الضمان بالنصف فقل هذا ينبغي أن يفتى في الثياب بضمن النصف
 نامل اه (قوله كان ابداعا) هذا من الايجاب والقبول دلالة (قوله وهذا) أي اشتراط

كان ابداعا غائبة وهذا في
 حق وجوب الحفظ وأما في
 حق الامانة فتمت بالايجاب
 وحده حتى لو قال للقاصد
 أو دعتك المقصود برئ عن
 الضمان

لا ينبغي ان يرسل المأقبي اليه خرج عن حكم الرسالة وصار اجنبي فلما قال البقرة اردى على
 حاله كما اراد ردها الى اجنبي اوردها مع اجنبي فلما بين بعض الافلام - مثله انبوب
 نور العين وعلمه فيه وفيه ايضا عن الذخيرة ولو قال لم اقبل حتى لم يصرمودعا وترك الثوب
 ربه فذهب رفعه من لم يقل وأدخله بيته ينبغي ان يشمن لانه لما ثبت الابداع صار غامضا
 برفعه (بقول الحقير) فيه اشكال وهو ان الغصب انما يتعد المالك ولم يوجد رفعه الثوب لقصد
 النفع لا للضرر بل ترك المالك ثوبه ابداع ثمان ورفع من لم يقل قبول ضمة افا الظاهر انه لا يشمن
 والله تعالى أعلم اه وفي البحر عن الخلاء لموضع كلبه عند رقوم فذهبوا وتركوه ضمة واذا
 ضاع وان قام واراد ابداه - واحد من الاخير لانه تمين لا يحفظ تعين لضمان اه فكل من
 الايجاب وا قبول فغيره صريح كمثل الخافي الالية قريبا بل بطريق الدلالة (اقول) لكن
 في النفس شي من بحث نور العين في مثله البقرة ورواه البقرة لما لم يقل البقرة لم يصرمودعا
 قطعوا الرسول لما أدى الرسالة انتهت يد المأذون به من المالك وصار ككل منتهما اجنبا
 في - حفظ البقرة والبقرة في حكم اللقطة حينئذ فاذا امر اجنبي اجنبا آخر برفع اللقطة
 وحفظها اليها لا يشمن الا مرة قطعا فكذلك لا يشمن هذا وما تضمنه الرسول فلا وجه له ايضا
 لانه من قبل من رد الضالة لربها وهو ما ذون به عادة هذا ما ظهر في فراجم * (فرع) في جامع
 الفصولين لو ادخل دابته دار غيره وأخر جهار بالدار لم يشمن لانها ضاير بالدار ولو وجد دابة
 في صربها فخر جهار من (قوله فهو ابداع) اي الوضع المرقوم ابداع وفي الفصولين في الغصب
 والوديعة اذا وضع بين يدي المالك برئ لا في الدين - حتى يرضه في يده أو يجره اه فصار ابتداء
 الابداع وانتهى أو سوء (قوله أو دلالة كالموسكت) اي فانه قبول وبعد ان ذكر هذا في الهدية
 قال وضع شي في بيته فغير امره لم يعلم حتى ضاع لا يشمن اه - عدم التزام الحفظ ه وضع عند آخر
 شي او قال احفظه فضاغ لا يشمن اه - عدم التزام الحفظ اه ويمكن التوفيق بالتقرينة الدالة على
 الرضا وعدمه سانشي (قوله دلالة) اي حالية ولو قال لا قبل لا يكون مودعا لان الدلالة
 لم توجد ذكره المصنف والاولى ما في شرح المتن حيث قال لان الدلالة لا تمارض الصريح اه
 ومثله في كثير من الكتب فظهر من هذا سوط ما في القيمة من أول كتاب الوديعة وضع عنده
 شي وقال له احفظه حتى أرجع فصاح لا احفظه وتركه صاحبه صار مودعا ويشمن ان ترك
 حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا قال ضمه في الجانب من
 بيتي الا اني لا التزام حفظه حتى يصرمودعا تمارض الامر يحتمل فذا اقطا بيتي وديعة عنده
 (قوله عما رأى من انبياء) ولا يكون الخافي مودعا مادام الشاي حاضر فاذا كان غائبا فالخافي
 مودع اه بحر وفيه عن الخلاصة ليس قوباظن الشاي انه ثوبه فاذا هو ثوب الغبير من
 وهو الاصح اه اي لانه بترك السؤال والتفحص يكون مرقطا فلا ياتي ما ياتي من أن اشترط
 الضمان على الامين باطل أفاده أبو السعود والتماني بكسر الهمزة المنة هو حفظ الشاي في
 الحمام وهو المعروف في بلادنا بالاطور قال في القاموس محمد بن عمر الحدث الثاني كان يحفظ
 الشاي في الحمام اه وفي الذخيرة قيل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ الشاي فلما
 خرج لم يجد شيابه فان أقر صاحب الحمام ان غير رفعه او هو يراه ويظن انه رفع ثياب نفسه فهو

فهو ابداع (والقبول من
 المودع صريحا) كقوله
 (أو دلالة) كالموسكت عند
 وضعه فانه قبول دلالة
 كوضع ثيابه في حمام عما رأى من
 الثاني وكقوله لرب الختان
 ابن أربطها فقال غناك

من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع لقول لانه بهذا اسلمه على حفظه دلالة المكان
 البق ط (قوله) والوديعة ماثلة عند الامين) أى للعقد زاد البرجندى فقط ايضاً المارية
 لانهم اتركوا للعقد والانتفاع وانما لم يبق فيه تمامه صاحب الكبر لا يمتد به في تعريض الابداع
 السابق (قوله) وهى اخص من الامانة) لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فيشمل جميع المودع
 التى لا ضمان فيها كالعارضة والمستأجر والموصى بمذمته فيد الموصى لهما والوديعة ما ودع
 للعقد بالايجاب والقبول فكانت متقاربتين اى بالعموم والخصوص والحكم في الوديعة أنه يبرأ
 عن الضمان اذا عايد الى الوفاق ولا يبرأ عن الضمان اذا عايد الى الوفاق في الاجانة والفرق بين
 الوديعة والامانة العموم والخصوص فان كل وديعة امانة والامانة ليس كذلك وحل الاعم
 على الاخر يجوز كما فعله صاحب الدرر دون عكسه كما فعله القدورى لان الامانة تشمل ما اذا
 كانت من غير قصد كما اذا هبت الريح في ثوب انسان فاقته في حجر غيره وما يقال من ان الوديعة
 قد تكون من غير منع المودع على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستئذان من
 كتاب الاقرار فقدمه بحمل الوديعة ثمة على معاشها الموقوفى لا الاصطلاحى ومثل هذا كثير
 لا يخفى على من تدب (قوله) كحقيقة المصنف وغيره) قال المصنف في ضحاه والفرق بينهما من
 وجهين أحدهما ان الوديعة خاصة بما ذكرنا والامانة عامة تشمل ما لا يقع في ذمته من غير
 قصد بان هبت الريح في ثوب انسان واقته في حجر غيره وحكمها يختلف في بعض الصور لان في
 الوديعة يبرأ من الضمان بعد التلافى اذا عايد الى الوفاق وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد
 التلافى الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع المودعات لا ضمان فيها كالمارية
 والمستأجر والموصى بمذمته فيد الموصى لهما والوديعة ما وضع للامانة بالايجاب والقبول
 فكانت متقاربتين واختاره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكوردى
 اه وقد اوسع الكلام في هذا المقام العلامة صدر الثمري بعبارة وقاضى زاده (قوله) وكنها
 الايجاب صريحاً اى قولاً أو فعلاً (قوله) أو كناية) المراد بما قابل الصريح مثل كليات
 الطلاق لا البيانية كانه كره قريباً (قوله) كقوله لرجل أعطى الخ لقول كقوله لرجل
 أعطيتك به قد قبله أعطى كان أوضح لان الايجاب هو قوله أعطيتك ان قوله أعطى ليس
 بالزم في التصوير ط (قوله) لان الاعطاء يجعل الهبة) اى ويجعل الوديعة وفيه ان احفال
 الوديعة في مثل هذه العبارة بعد جد الفة وعرفاً فلا داعى لواعن المتبادر الى غيره (قوله) لكن
 الوديعة ادنى) هذا التعليق ذكر في البحر ايضا ويشير الى ان المراد بالكتابة الكناية البيانية وهى
 اطلاق المزموم واردة الا لزم كقوله فلا نطوب بل العباد كثير المراد على ما عرفت في البيان
 وليس كذلك لعدم انتقائه من اللازم الى المزموم ولا عكسه فعملنا ان المراد بالكتابة ما احتملها
 وغيرها كما ذكرنا لقول صريحاً واحتمالاً للسكان اظهر تأمل (قوله) ولم يقل شيئاً) فلو ذهب
 وتركه ضمن اذا ضاع فهذا من الايجاب دلالة كما أنه من القبول كذلك اما لو قال لا قبل الوديعة
 لا يضمن اذا قيل عـ قال لا يثبت عند الرد صريحاً قال صاحب جامع الفصول اقول دل
 هذا ان البقار لا يضمن ودعاى بقرة من بهتها اليه فقال البقار للرسول اذهب به الى ربى ساقنى
 لا أقبلها فذهب به اذ ينبغي ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه (يقول الحقير) قوله ينبغي

(والوديعة ماثلة عند
 الامين) وهى اخص من
 الامانة كحقيقة المصنف
 وغيره (وذكرتها بالايجاب
 صريحاً) كقوله لرجل أعطى
 كناية كقوله لرجل أعطى
 ألف درهم أو أعطى هذا
 الثوب مثلاً قل أعطيتك
 كـ ان وديعة بحر لان
 الاعطاء يجعل الهبة
 لكن الوديعة ادنى وهو
 متيقن فصار كناية (أو فعلاً)
 كما لو وضع ثوبه بين يدي رجل
 ولم يقل شيئاً

فقد قيل انهم ازلوا خبائثا من وجوههم صرحا على ما انتهى زيادى والايداع والاستيداع به فى
 وفى القريب يقال اودعت زيدا مالا واسودعت ما به اذا دفعته اليه ليكون عنده فان اودع
 ومستودع بالمكسر وزيدا مودع ومستودع بالفخ والمال وودع ومستودع أى وديعة اه ط
 بزيادة (قوله وهو الامانة) قال الزبلى وحكم الوديعة الحفظ على المستودع وجوب
 الاداء عند الطلب وصيرورة المال امانة فى يده وفى العناية ووجه مناسبة هذا الكتاب ما تقدم
 قد مر فى أول الاقرار وهو ان المال الثابت له ان يحفظه بنفسه فظاهر وان بقية الوديعة ثم
 ذكر بعده الامارية والهبة والاجارة للتناسب بالترقى من الادنى الى الاعلى لان الوديعة امانة
 الاقلياتك شئ والامارية امانة مع ثلث المنفعة بلا عوض والهبة ثلثك عين بلا عوض والاجارة
 ثلثك المنفعة بعوض وهى أعلى من الهبة لانه عقد لازم واللازم أقوى وأعلى مما يلزم بالزمن
 اه أى فيمكن فى السلك الترقى من الادنى الى الاعلى * فاول الفيت قطرت من ينكب *

(قوله من الودع) قالوا يمدح من المجرى قال فى الدر المنثور من ودع رديا أى تركه وكلاهما
 مستعمل فى القرآن والحديث ذكره ابن الانبى فلا ينبغي ان يحكم بشذوذهما انتهى وفى
 ان يلى من الودع وهو طلاق الترك وما ذكره النكاح من ان العسر امانة مودع رده
 فاضى زاده بانه عليه الصلاة والسلام أفصح العرب وقد قال لينين أقوام عن ودعهم الجاعات
 أو اجتمعن على قلوبهم أو وليكن من الغافلين أى عن تركهم اياها والمراد من الختم فى الحديث
 ان يحدث فى قلوبهم همة ثم يرمى على عدم نفوذ الحق فيها كذا يحط شيخنا وقوله اجتمعن بضم
 الياء التحمية وفتح التاء المغنا من فوق ويقع الميم أيضا وقوله ليكن بضم الياء التحمية وفتح
 التاء المغنا من فوق وبضم الباء الموحدة من تحت كذا السماع من شيخنا أبو السعد ووقال
 تعالى ما ودعك ربك وما قنى قرئ بالتخفيف والتثنية (قوله وشرا عالج) الانبى بلغه فى القوى
 ان يقول هو ترك ماله عند غيره لحفظه (قوله كان انفتق) عبر به لانه لو فقه ماله تركه
 فلا ضمان على أحد ولو فقهه غيره فالضمان على القاتن كذا ظهرولى ويحرد ط (قوله فاحذره
 رجل) اما اذا لم ياحذره ولم يدن منه لا يضمن مخ عن المحبط وهذا يقيد به اذا دنا منه لزمه
 وان لم ياحذره والعلة تنافيه (قوله بضم ماله) اما اذا كان المالك حاضر اليه ضمن
 فى الوجهين مخ أى فى الاخذ وعدمه (قوله ثم تركه ضمن) ما ذكره من التعريف ليس خاصا
 بالوديعة بل يشمل النقطة لانه اذا دفعه اليه حفظها ومع هذا لا يسمى وديعة ثم فى تقريره
 على ما ذكره المصنف نظر لان المذكو فى المصنف التسلط وهو فعل المالك وهذا التزام وهو
 فعل الامين ولم يكن تسلط من المالك لاصر بحار لا دلالة وانما التسلط دلالة فى اسمائى وهو
 ما لو وضع قوبابين يدي رجل ولم يقل شيئا فتأمل ويقرب من هذا ما ذكره فى الاشياء فى فن
 الحكايات عن أبي حنيفة قال كنت بجنازة فاشتريت الى امرأة الى شئ مطروح فى الطر -
 فتوهمت انهم اخرسوا وان الشئ اها فإلزامه اليها قالت احفظه حتى تسلمه صاحبه فانه لقطة
 انتهى الان يقال المراد تسلط الشبرع فانه بالاخذ التزم حفظه شرعا تأمل (قوله لانه
 بهذا الاخذ التزم حفظه دلالة) علة لقوله ضمن ووجه كونه من التسلط على الحفظ دلالة ان
 المالك يجب حفظ ماله ويجب المماونة على حفظه فكانه أمره بالحفظ والمواف جعل الدلالة

وهو الامانة (هو) لفظة من
 الودع أى الترك ونسرها
 (تسلط الفاعل على حفظ
 ماله صريحا ودلالة) كان
 انفتق زق رجل فاحذره
 رجل بضم ماله كانه تركه
 ضمن لانه بهذا الاخذ التزم
 حفظه دلالة بغير

بيعه من ايجته ببيعته على أقل الثمن ولو باعه الاول من الثاني بالفين ألف من المضاربة وألف
من مال نفسه فإن الثاني يبيعه من ايجته على ألف ومائتين وخمسين لأن الثاني اشترى نصفه
لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع ولو قال رب
المال استقرض على ألفا وبيع معي على المضاربة ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو ملك في يده
قبل ان يدفعه لرب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل هندية عن الحاوي وفيها
كل مضاربة فاسدة لا تقسمه للمضارب فيها على مال المضاربة فان أنفق على نفسه من المال
حسب من أجر مثل عمله وأخذ بما زاد ان كان ما أنفق منه أكثر من أجر المثل كذا في الميسر
* لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنك
ملك فهو ضمان كذا في الحاوي * الأصل ان قسمة الربح قبل قبض رب المال رأس ماله موقوفة
ان قبض رأس المال صحت القسمة وان لم يقبض بطأت كذا في محيط المرخصي * ولو دفع حربي
الى مسلم مال مضاربة ثم دخل المسلم دار الحرب بأذن رب المال فهو على المضاربة كذا في خزنة
المقنين * اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضاربة بالنصف فهو جائز الا انه مكروه فان التجر
في الخمر والخنزير فربح جاز على المضاربة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وينبغي للمسلم ان
يتصدق بحصته من الربح وعند من انصرفه في الخمر والخنزير لا يجوز على المضاربة فان اشترى
مئة مئة قد بقيه مال المضاربة فهو بخلاف ضمان عندهم جميعا وان أربى فاشترى درهمين
بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصح ضمان مال المضاربة والربح بينهما ما على الشرط
* ولا بأس بان يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره له ذلك فان اشترى بخرا أو خنزرا
أو مئة مئة قد صال المضاربة فهو بخلاف ضمان فان ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه ان
كان يعرفه وان كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا * ولو دفع المسلم
ماله مضاربة الى مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في الميسر من باب شراء المضارب
وهبة والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (كتاب الابداع) *
لا يخاف في اشتراكه مع ما قبله
في الحكم

* (كتاب الابداع) *

كان القياس ان يقول كذا يبيع بدون التاء لا تفعل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكر
وال مؤنث تقول فجل جرجي وامرأة جرجي وانما عدل عن القياس لانه جعل من عدد الاسماء
تدخل عليه التاء كاذبيحة والخطبة فتكون لا تقل لا لتأنيث فوح افندي واسمه اوداع وقت
الواو اثر كسرة قامت يا نصرانيا دواع امرى الدين واعلم ان الفقهاء يفتنون عن افعال
المكاف لكن الفقهاء يفتنون بعض الكتب بها كقولهم كتاب النكاح كتاب البيع والهمة
وفي بعضها بما يتعلق بذلك الانهال ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر درمستي
وحفظ الامانة وجب سهادة الدارين والحيانة توجب الشفاء في ما قال عليه السلام
الامانة تجر الغنى والحيانة تجر الفقر وروى ان زليخا لما ابتليت بالفقر وايضت عيناها من
الحزن على يوسف عليه السلام قامت له تنادى أيها الملك اسمع كلامي فوق يوسف عليه السلام
فقات الامانة قامت المملوك مقام المملوك والحيانة قامت المملوك مقام المملوك فقال عنها

له سبعة قالوا نصفه اذا توت * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر
 قال الشربلاني صورته راجل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها سبعة ذلك وخمسة
 وديعة عندك فاستلمت القابض منها خمسة وعلبت الخمسة الباقية من سبعة ونصفه الا ان
 الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها مبيعة مشاع يحتمل القسمة وهي فاسدة والخمسة
 التي استلمتها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه خمسة والخمسة التي ضاعت
 نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصارا لمضون سبعة ونصفا قلت وهذا على غير الصحيح لان
 الهبة القاسدة تملك بالقبض وقد سلطه المالك على افلاخمان فيها وكذلك لاضمان في الوديعة
 لما في البرازية دفع اليه ألفا نصفها مبيعة ونصفها مضاربة فملك بضمن حصه الهبة لاصحة
 المضاربة لانها امانة وقوله يضمن حصه الهبة لاصحة المضاربة انما هو على رواية عدم المالك
 وهو خلاف المتي به ما على المتي به لاضمان مطلقة الا في الوديعة ولا في الهبة القاسدة لانه
 ملكها بالقبض فلذا قال الشارح وبه ضعف قول الوهبانية اه ح بتصريف واصلاح من
 شرح العاصمة عبد البر ويضمن درهمين ونصفهما من الامانة التي استلمتها ط (أقول) قوله
 وكذلك لاضمان في الوديعة الخ فيم ان فرض مسئلة الوهبانية في الاحتلاك وما استشهد به
 في الهلاك فيسقط ان يضمن درهمين ونصفه مبيعة على المدينين به لان الخمسة التي استلمتها
 نصفها من الهبة فلا يضمن ونصفها من الامانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت فلا يضمن
 شيئا منها تامل * (قرو) * مثل فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفا
 فهل يكون رب المال أحق برأس ماله وحصته من الربح الجواب نعم كما صرح به في الخاتمة
 والخزيرة البرهانية حامدية وفيما عن قارئ الهداية من باب القضاء في فتاويه اذا ادعى أحد
 الشرى بيمينه في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما دعا وان
 لم يمين مقدار فكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه ان يعين مقدار ما خان فيه والقول
 قوله في مقدار مع يمينه لان نكوله كالاقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المقرع
 يمينه الا ان يقيم حقه يمينه على أكثر اه * كل ما جازل المضارب في المضاربة الصحيحة من
 شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز في المضاربة الفاسدة ولا ضمان على
 المضارب وكذلك لو قال عمل برأيت جازله ما يجوز له في المضاربة الصحيحة كذا في الفصول
 العمادية * وجلان دفعه الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ونهيه عن الشركة فان شق
 الكبس الذي فيه الدرام واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فان يشترى بذلك ولا
 ضمان عليه والشركة بينهما ثابتة وليس له ان يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشترى
 بغيره شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل ان يشترى بالمال شيئا اشترى للمضاربة متاعا
 بالف درهم وأشهد ثم فقد هاهن المال ثم اشترى لنفسه متاعا بالف درهم وفقد هاهن المال
 فهذا جائز كذا في المحيط هندية ولو كان رب المال ملك العبد بغيره بعتى فباعه من المضارب
 بالف المضاربة لم يبعه مباحة حتى يبين انه اشترى من رب المال هندية عن البسوط * اذا دفع
 رجل الى رجل ألف درهم مضاربة بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم بالف فاشترى أحد
 المضاربين عبدا بمائة من المضاربة فباعه من المضارب الآخر بالف فالراد الثاني ان

انتهى (قوله لانهم قصدان الاصلاح) أى في هذه الرشوة فدفع البعض لآخر اذ ما بقي من
 جلة الحفظ والأمين فيهما جمع الحفظ لا يكون ضامنا منخ (قوله وسيجي آخر الوديعه)
 ونصه اذا هدد وخاف تلف نفسه أو عضوه أو خشى أخذ ماله كله فلا ضمان وفيما سوي ذلك
 يضمن فاعلم وسما في الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله وفيه لو شري الخ) نقله في المنخ
 بأبسط من هذا حيث قال وفيه أيضا اذا اشترى المضارب بالمال متاعا فقال المضارب انا امسكه
 حتى اجد ربها كثيرا وأراد رب المال بيعه فهذا على وجهين اما ان يكون في مال المضاربة
 فضل بان كان رأس المال أنفا فاشترى به متاعا يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل بان كان
 رأس المال أنفا واشترى به متاعا يساوي ألفا في الوجهين جميعه الا يكون للمضارب حق
 امساك المتاع من غير مضارب المال الا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل
 ورأس المال وحصة من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساك وان لم يعط ذلك ولم
 يكن له حق امساك كل يحبس على البيع ان كان في المال فضل فيجب المضارب على بيعه لانه سلم
 له بدل حله فيجبر على العمل الا أن يقول رب المال أعطيك رأس المال وحصة من الربح
 ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختلف ذلك فحينئذ
 لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظرا من الجانبين وان لم يكن في المال فضل
 لا يجبر على البيع ويقال لرب المال المتاع كله خاص ملكك فاما ان تأخذ برأس مالك أو تبعه
 حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل ان الكلام هنا في
 موضعين الاول حتى امساك المضارب المتاع من غير مضارب المال والثاني اجبار المضارب
 على البيع حيث لا حول له في الامساك أما الاول فلا حول له فيه سواء كان في المال ربح أو لا
 أن يعطى لرب المال رأس المال فقط ان لم يربح أو مع حصته من الربح فحينئذ له حق الامساك
 وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المال ربح اجبر على البيع الا أن يدفع
 للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وان لم يكن في المال ربح لا يجبر ولكن ان يدفع
 للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمته من عبارة المنخ عن الذخيرة
 وهي عبارة مفصلة كما سمعت وقد راجعت عبارة الذخيرة فوجدتها كما في المنخ ونقلها في
 الهندية عن المحيط ومنه في الفتاوى العظيمة وبقي ما اذا أراد المالك ان يمسك المتاع
 والمضارب يريده وهو حادثة الفتوى وبعلم جوابها مما ترقييل الفصل من انه لو عزل وعلم به
 والمال عرض باعها وانها المالك ولا يملك المالك فضها ولا تخصيص الاذن لانه عزل من
 وجهه (قوله كاسر) الذي مر تعين اغير هذا وهو انه يجبر على قضاء الدين ان كان في المال ربح
 (قوله يضمن حصه الهبة) لان هبة المشاع الذي قبل القسمة غير صحيحة فيسكون في ضمانه
 (قوله وهي تثبت بالقبض على المقتب) قال الساجي أقول لا تنافي بين المالك بالقبض والضمان
 اه ونص عليه في جامع الفصولين حيث قال راعى الفتاوى القضي الهبة الفاسدة تنقيد
 المالك بالقبض وبه يفتى ثم اذا ملكت أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم
 منه اذا الفاسدة مضمونة فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل
 الهلاك اه فتنبه (قوله وأودعه عنرا) بعده يفتى بوقف عليه وهو

لانهم بقصدان الاصلاح
 وسيجي آخر الوديعه وفيه
 لو شري بماله امة افاض
 انا امسكه حتى اجد ربها
 كثيرا وأراد المالك بيعه
 فان في المال ربح اجبر على
 بيعه لعملة بالرجوع كاسر الا
 أن يقول للمالك أعطيك
 رأس المال وحصة من
 الربح فيجبر المالك على
 قبول ذلك وفي البرازية
 دفع اليه ألفا نصفها هبة
 ونصفها مضاربة فملك
 يضمن حصه الهبة اه
 قات والمقتب به انه لا ضمان
 مطلقا في المضاربة لانها
 أمانة ولا في الهبة لانها
 فاسدة وهي تثبت بالقبض
 على المقتب المقتب به كما
 سيجي فلا ضمان فيما به
 يصف قول الوهابية
 وأودعه عنرا اعلى ان حصة
 هبة فاسدة لا تحبس

أخذ مال اليتيم مضاربة فهذا بقدر المتع مطلقا (قوله بان لا يجعل الوصى لنفسه من الربح
 أكثر مما يجعل لأمثاله) بان كان الغير يجعل لليتيم النصف منه فجعل الوصى الثلث (قوله)
 وتعامه في شرح الوهبانية) أي لابن الشحنة لأنه إذا أطلق شرح الوهبانية بنصرف اليه كما
 إذا أطلق شرح السكندر بنصرف للشارح إلا يابى وكذا شرح الوفاية للشارح والتمنى وشرح
 الهداية لصاحب فتح القدير وشرح القدوري للجوهرة كما هو مقتضى كلامهم وبعبارة ابن
 الشحنة حيث قال بهد الذي ذكره الشارح حق لو كان الناس يعقدون المضاربة بالنصف
 حتى عقدوها هو وانفسه في مال الصفة بالثالث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك الأذفعا لما
 فوجهه عبارة الذخيرة من الجواز للتعليل بالاستعفاء وعدم الاستحقاق من مال الصغير وانما هو
 من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم ينف على هذا التقييد في كلام الأصحاب ولكنه
 ينبغي ان يكون كذلك نظرا لأصبي وتجب المصنف من تقييده بما أطلقه المشايخ براه مع قيام
 الدليل على الإطلاق لأنه تنفع صرف ووقوف الوصى بنفسه أيس كونه بغيره ثم لو جعله من باب
 الديانة والمروءة لكان حسننا لكن لو عقد باقل صح اه قلت الاظهر عندى ماقاله الطرسوسى
 لان تصرف الوصى انما هو بالولاية النظرية ولا نظر للصفي في المضاربة في مال باقل عما يشهده
 امثال الوصى من الثقات بل النظر فيه بجانب الوصى فانه يحصل له ربحا به يتدرج حصوله
 بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم وان كان مصلحة من حيث انه يجعل الربح في الجمله اللهم
 الا ان يقال يكفي حصول المصلحة في الجمله وان أمكن ما هو أو لم يمتها اه قال الشرنبلالى
 بعد نقل ما عن الطرسوسى ونازه المصنف وارضى الشارح ذلك القيد فظهر العفيم
 بجهانته انتهى (أقول) ولا تنس ما قدمناه من جامع الفصولين من الملتقط (قوله وفيها) أى
 الوهبانية (قوله مات المضارب الخ) وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة إذا
 مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بغير ما فانه يكون عليه دين ياتي ذكره لأنه صار بالتجهيل
 مستمرا كالوديعة أى مثلا ولا يصح صدق ورثته على الهالك والتسليم الحرب المال ولو هين
 الميت في حال الحياة أو لم ذلك يكون ذلك أمانة في يده وصحة أو وارثه كما كان في يده ويصدقون
 على الهالك والذم الى صاحبه كما يصح صدق الميت حال حياته انتهى وسبب انعامه في الوديعة
 (قوله عادي ياتي ذكره) أى لأنه صار بالتجهيل مستمرا كما علمت وأفتى به في الحاشية قائلا
 وبما أفتى قارئ الهداية (قوله لكن صرح في مجمع الفتاوى) نقل في المخ عنه ما نصه قال
 الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب
 فيما يعطى من مال المضاربة لسلطان طمع فيه وقصد أخذه بطريق الغصب وكذا الوصى
 إذا صانع في مال اليتيم لأنه ما يصدق ان الامتياز لا يحل هذه المصانعة فلو لم يفعل أخذ المصانع جميع
 المال فدفع البعض لآخر ما بقي من جمل الحفظ في زماننا والاصين فيما يرجع الى الحفظ
 لا يكون ضامنا فاما في زمانهم فكانت القوة لاطين العدل انتهى مختصرا وبوخد من هذا
 انه اذا دفع من مال نفسه يكون متبرعا فيضرب عليه ما دفع الا اذا اشتمل على الدفع انه يرجع
 ويجوز وقال الرضى ايضا في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت دفع الضرر عن نفسه
 ومن رب المال كانت جائزة للدفع ما ذوقنا في معاداة من المالك وان حرمت على الآخر

بان لا يجعل الوصى لنفسه
 من الربح أكثر مما يجعل
 لأمثاله وتعامه في شرح
 الوهبانية وفيها مات المضارب
 ولم يوجد مال المضاربة
 فيها خلف عادي ياتي ذكره
 وفي الاختيار دفع المضارب
 شيئا لأعانه ليكلف عنه
 ضمن لأنه ليس من امور
 اتجاره لكن صرح في مجمع
 الفتاوى به عدم الضمان
 في زماننا قال وكذا الوصى

المال هو قرض والقابض مضاربة فان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبيعة بينته أيضا
 والمضارب ضامن وان قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه اي القابض لانهم ما تصادفا على ان
 القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض اه ونقل فيه عن الذخير عن
 الرابع مثله ومثله في كتاب القول بان عن غانم البغدادي عن الوحي بن عتبة اثنى على ائمة
 متى المال الكائن في المضاربة وكذا قال في تناوي ابن نجيم القول لرب المال ويمكن أن يقال ان ما في
 الثانية والمصنف وما قدمناه من الدراية فيهما اذا كان قبل التصرف - لا لاطلاق على
 المقيد لا لحد الادانة والحكم والله التوفيق كذا في مجموعة ملا على لمصنف (قوله ولو ادعى
 كل نوعا) بان قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر (قوله فالقول للمالك) لانهم ما اتفقا على
 تلخيص فكان القول قول من يثبت من جهة الاذن والبيعة بينة المضارب لحاجته الى
 في الضمان وعدم حاجته الى البيعة ذكره الزيلعي (قوله والبيعة للمضارب في بيعه اعلى حصة
 تصرفه) يعني ان البيعة تكون - منتهى على حصة تصرفه لا على نفي الضمان - حتى تكون على النفي
 فلا قبل (قوله ولو لو وقت البيعتان) بان قال رب المال أدبت المضاربة أن تعمل في بر في
 مضار وقال المضارب دعت الى العمل في طعام في شوال وأقاما البيعة (قوله قضى بالمتأخرة)
 لان آخر التمرطين يقض الاول عناية (قوله والا) أي ان لم يوقت أو وقت احداهما دون
 لاخرى (قوله فبيعتا المالك) لانه يصدق القضاء بهما مع الاستحالة وعلى التعاقب لعدم
 الشهادة على ذلك واذنهم ما القضاء فبيعتا رب المال اولى لانهم ما ثبت ما ليس بثابت أفاده
 لا كمال وهذا ياتي ما قدمه من ان البيعة للمضارب اذ هو عند تعارض البيعتين والانتهى الى
 قامها الا ان يحسم على أن البيعة أقامها المضارب فقط وهو بعيد لانه اذا انفرد كل باقامة
 البيعة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله انه لم يظهر وجهه ما ذكره لان المفهوم من تصوير
 صاحب الدر والعزمية انه ما اتفقا على المضاربة واختلاف في الوقت وأقاما بيعة وأرخت
 البيعتان يقضى بالمتأخرة فلا يقال والا لانهم ما اذ لم يوقتا لا حاجة اليهما - ما اتفقا على
 المضاربة الا ان يقال ان الاختلاف في التوقيت مجبى على الاختلاف في النوع لكن المفهوم
 خلافه قال خير الدين الرملي وجهه ان المضارب بقوله ما بيعت لي تجارة يعني ما يدعى التميم
 وهو اصل في المضاربة فالقول قول من يدعمه ورب المال بدعواه النوع ادعى التخصيص وهو
 خلاف الاصل فيها والبيعة للائبات والائبات على من خالف الاصل (وأقول) على هذا
 الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمرت
 بالابحار في البرادعي الاطلاق فالقول للمضارب لا دعائه عزمه وعن الحسن عن الامام انه
 لرب المال لان الاذن يستقدمه وان برهنا فان نص شهوده اعماله انه اعطاه مضاربة في كل
 تجارته فهو اولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال اه
 (قوله جازي) فيه كون اقدم من الجانبين كما في النكاح وبيعة الاب من طهله (قوله وقيد
 الطر سوسى) أي يحتمل منه وده ابن وهبان بأنه تقييد لا لاطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على
 الاطلاق واستظهره ابن الصنع ما قاله الطر سوسى نظرا للمصنف أي ويكون هذا التقييد مراد
 من اطلاق يحصل به نفي التهمة لكن في جامع القصولين عن الملتقط ليس للوصى في هذا الزمان

ولو ادعى
 فالقول للمالك والبيعة
 للمضارب في بيعه اعلى
 حصة تصرفه ويلزمه ان
 الضمان ولو وقت البيعتان
 قضى بالمتأخرة والافينية
 المالك (فروغ) دفع
 الوصى مال الصنف الى
 نفسه مضاربة جاز وقيد
 الطر سوسى

الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها أكثر اثباتا لانها تثبت عليه ضمان البدل ط (قوله
 فيمنه قرب المال أولى لانها أكثر اثباتا) لانه يدعى عليه الضمان بالفرض وهذا معنى قوله لانها
 أكثر اثباتا وهذا ظاهر فيما ادعى المالك القرض لانها تثبت الضمان على المستقرض أما لو
 ادعى القابض القرض فيبقى أن تكون البيعة لان بيعة أكثر اثباتا وهو غلظ المال
 المقبوض وكذا لو ادعى المضاربة لانها تثبت استحقاقا في الرجح تامل والمحصل ان القول
 لمدعى المضاربة في الوجهين والبيعة بيعة مدعى القرض فيها على ما ذكر وفي البدائع قال
 دفعت لي ألفا مضاربة فها كنت فقال المقر له لا بل غصبتمني فان الله لا قبل التصرف فلا
 ضمان وان بعده يضمن يعني لان التصرف في مال الغير سبب لوجوب الضمان في الاصل فكان
 دعوى الاذن دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الا بجملة والظاهر ان هذا لا يجري فيما نحن
 فيه لانه أقرب بالقرض المبيع للتصرف (قوله وأما الاختلاف في النوع) هذا مقابل قوله المار
 لانه لو كان في الصفة وكان عليه ان يؤخر هذا الى قوله ولو ادعى كل قول كان الاختلاف في
 العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يتم التفرع الاتي
 عليه وهو قوله فان ادعى المضارب الخ قال في البدائع فان اختلف في العموم والخصوص
 فاقول قول من يدعى العموم بان ادعى أحدهما المضاربة في جميع التجارات أو في عموم
 الاسكنة أو مع عموم الأشخاص لان قول من يدعى العموم يوافق المقصود بالعقد ان المقصود
 هو الرجح وهذا المقصود بالعموم أو فرد وكذا لو اختلف في الاطلاق والتقييد فاقول قول من
 يدعى الاطلاق حتى لو قال رب المال اذنت لك ان تصرف الخطة دون ما سواها وقال المضارب
 ما سميت لي تجارة بعينها فاقول قول المضارب مع عيتم لان الاطلاق أقرب الى المقصود بالعقد
 على ما بينا وقال الحسن بن زياد القول قول رب المال في الفصاين فان قطعت لهما بيعة فالبيعة
 بيعة من يدعى الخصوص في دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الاطلاق والتقييد بيعة
 من يدعى التقييد لانها تثبت زيادة قيد وبيعة الاطلاق اكتملة ولو اتفقا على الخصوص
 لكنهم ما اختلفا في ذلك انما خص بان قال رب المال دفعت المال اليك مضاربة في البر وقال
 المضارب في الطعام فاقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترجيح هنا بالعموم من العقد
 لاستوائهم ما في ذلك فترجح بالاذن وانه يستفاد من رب المال فان اقاما البيعة فالبيعة بيعة
 المضارب لان بيعة مشبهة وبيعة رب المال ناقصة لانه لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج له
 لدفع الضمان عن نفسه فالبيعة المثبتة للزيادة أولى كذا في الحواشي المحوية (قوله فان ادعى
 المضارب العموم) اي في أنواع التجارات (قوله أو الاطلاق) بان قال اطلقت لي في السفر برا
 وبحرا (قوله وادعى المالك الخصوص) أي نوع من التجارة والمناسب أو التقييد التحسين
 المقابلة بان قال قيدت لك السفر بالبر (قوله فاقول للمضارب) لان الاصل في المضاربة
 العموم اما المقصود منها الاسترباح والعموم والاطلاق مناسبه وهذا اذا تنازعا بعد
 تصرف المضارب فلو قبله فاقول للمالك بما اذا ادعى المالك بعد التصرف العموم والمضارب
 الخصوص فاقول للمالك درهمين ومثل في الخانية وغاية البيان والزباني والبصر وغيرهما
 وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي مجموعة الاقروى عن محيط المرسى لو قال رب

(فيمنه قرب المال أولى)
 لانها أكثر اثباتا وأما
 الاختلاف في النوع فان
 ادعى المضارب العموم
 أو الاطلاق وادعى
 المالك الخصوص فاقول
 للمضارب التمسك بالاصل

فالقول للمضارب (لان

القول في مقدار المقبوض
للقابض أمينا أو ضمينا
كألو أنكره أصلا ولو كان
الاختلاف مع ذلك في
مقدار الربح فالقول
لرب المال في مقدار الربح
فقط) لانه يستفاد من
جهته (وايه أقام بينة
تقبل وإن أقامها فالبينة
بينه رب المال في دعواه
الزيادة في رأس المال
(وبينة المضارب في دعواه
الزيادة في الربح) قيد
الاختلاف بكونه في
المقدار لانه لو كان في الصفة
فالقول لرب المال فلماذا
قال (معناه أنه يقال
هو مضاربة بالنصف
وقد ربح ألفا وقال المالك
هو بضاعة فالقول للمالك)
لانه منكر (وكذا لو قال)
المضارب (هي قرض
وقال رب المال هي بضاعة
أو ودیعة أو مضاربة
فالقول لرب المال وبينة
بينه المضارب) لانه يدعى
عليه التملك والمالك ينكر
(وأما لو ادعى المالك القرض
والمضارب المضاربة
فالقول للمضارب) لانه
ينكر الضمان وأيهما
أقام البينة قبلت (وان
أقاما بينة

فالقول للمضارب) وقال زعفران القول لرب المال وهو قول أبي حنيفة أوالان المضارب يدعى
الربح والشركة فيه ورب المال يشكره فالقول قول المنكر ثم رجع وقال القول قول المضارب
وهو قوله ما بان حاصل اختلافهما في المقبوض فالقول قول القابض في مقدار المقبوض ولو
ضمينا اعتبارا بما لو أنكره أصلا فالقول له (قوله لان القول في مقدار المقبوض للقابض)
لانه أحق بمعرفة مقدار المقبوض (قوله أمينا) أي كالودع (قوله أو ضمينا) كالغائب (قوله
كألو أنكره) أي القابض أصلا فالقول قوله (قوله ولو كان الاختلاف مع ذلك) أي مع
الاختلاف في المقبوض الاختلاف في مقدار الربح بان قال رب المال رأس المال ألفان
وشرطت ثلث الربح وقال المضارب رأس المال ألف وشرطت في نصف الربح كان القول
للمضارب في قدر رأس المال لانه القابض يقول لرب المال في مقدار الربح لانه المنكر الزيادة
وهو لو أنكر استحقاق الربح عليه بالكلية بان ادعى البضاعة قبل منه فكذا في أنكار الزيادة ذكره
الزبياني (قوله فقط) لاني رأيت المال بل القول فيه للمضارب لانه القابض كملت (قوله لانه
يستفاد من جهته) أي من جهة رب المال من حيث أن الربح غاملكه (قوله وإن أقامها الخ)
أي لان بينة رب المال في زيادة رأس المال أكثر اثباتا ولان بينة المضارب في زيادة الربح أكثر
اثباتا كما في الزبياني ويؤخذ من هذا من الاختلاف في الصفة ان رب المال لو ادعى المضاربة
وادعى من في يده المال انه أعان وله في المال كذا وأقاما البينة فبينة ذي اليد أولى لانها أثبتت
حصة من المال وأثبتت الصفة (أقول) لكن قد يقال ان كانا البنتين أثبتت حصة وصفة
وتدعى رب المال بانه خارج لانه يقال ان الصفة التي أقيم بينة القابض أقوى لان شركة
العتان اقرب من المضاربة فبما (قوله في المقدار) أي مقدار المقبوض (قوله لانه لو
كان في الصفة) أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل لك من
الربح شيئا وقال من في يده المال مضاربة وجهات في نصف الربح فالقول لرب المال لان
للمالك يدعى عامه استحقاق أجره على عمله وهو ينكر والقول للمنكر وكان الاولى تقديم هذه
المسئلة على المسئلة السابقة فيقول يدعى بكونه في مقدار المقبوض لانه لو كان في مقدار الربح
أيضا أو في الصفة فالقول لرب المال قال العلامة الرحبي وقوله لانه لو كان في الصفة لفس على
نطلاقه لانه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة والبضاعة أو الوديعة كان القول
للقابض كما سيأتي متنا (قوله فقال) أي المضارب (قوله وقال المالك) الاولى ذوالبد (قوله
فالقول للمالك) لانه منكر ولان المضارب يدعى عليه تقويم عمله أو شرط من جهته أو يدعى
الشركة في الربح وهو يشكره كراين السكال (قوله ولو قال المضارب) الاولى واضح البدلان
المستثنين الاولى بين اثقتا مع ما على عدم المضاربة (قوله هي قرض) أي وجيع الربح في
(قوله أو ودیعة) انما كان القول وان كان الربح ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من انه يدعى
عليه التملك وهو ينكر (قوله وبينة بينة المضارب) سواء أقامها أو دعى رب المال لانها
ثبتت أمر زائد اوهو التملك بالقرض (قوله لانه يدعى عليه التملك) أي غلبك بعض الربح فيما
اذا ادعى المضاربة وغلبك عين المال فيما اذا ادعى القرض لأن المستقرض عليك ولذا كان ربحه
له (قوله لانه يشكر الضمان) أي رب المال يدعيه والقول للمنكر قد خرجت هذه من قاعدة

الخيار اه جاعية ان شاء فداوان شاء فعاقتامل اه (اقول) لكن صدر عبارة البصر ينافي
آخرها ولو لم يما قولنا الاول ان الخيار لرب المال لان المـ... له وهو الثاني ان الخيار
للمضارب اتوهـم الربح ولاستبقاه المضاربة ثم لا تنافي بين قوله هذا الاستبقاه المضاربة وقول
الشارح فيما مر انه يخرج عن المضاربة بالقداء لان ما مر فيه للمضارب ربح فضيق قدر ربحه
من القداء او الضمان ينافي المضاربة بخلاف ما هنا تأمل وفي كبر قال ثم اعلم ان العبد ستركت في
المضاربة اذا جنى خطأ لا يدفع به حتى يحضر المضارب ورب المال سواء كان الارض مثل قيمة
العبد أو أقل أو أكثر وكذا لو كانت قيمته ألفا لا غير لا يدفع الا بمحضرت ما لان المضارب له فيه
حق ملك حتى ليس لرب المال ان يأخذ منه ويغفره من يـ... كملر هو ان اذا جنى خطأ لا يدفع الا
بحضرة الراعي والمرتمن والحاصل انه بشرط حضرته قرب المال والمضارب لا يدفع دون القداء
الا اذا انجى المضارب المدفع والقـ... مداه وقيمه مثل رأس المال فرب المال دفعه لثبته فان كان
احدهما غائباً وقيمة العبد انذارهم فقداه الحاضر كان مـ... وعالاه أدى دين غيره بغير امره
وهو غير مـ... طريقه فانه لو أقام بينة على الشر كالباطل بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالقداء
كذا في النهاية وذكر قاضيان ان المضارب ليس له الدفع والقـ... مداه وحده لانه ليس من أحكام
المضاربة فهذا كان الـ... اه قال المتقدم ولو اختار المضارب وحده الدفع دفعه منه
والمالك تخير في الباقي بين الدفع والقداء اه (قوله اشترى) أي المضارب (قوله ثم وثق) قيل
مدف الماطوف ودخول العاطف على مثله حموى (قوله ورأس المال جميع مادفع) يعني
لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال الى جميع ما أوعله للمضارب على ان يثق
اما اذا اراد المضارب ان يبيعه مراراً لربح الا على ألف كانه قد ام شلبي (قوله بخلاف
الوكيل) اذا كان الثمن مدفوعاً اليه قبل الشراء ثم هلك بعد الشراء فانه لا يرجع الامرة لانه
أمكن جـ... مـ... متوفياً لان الوكيل لا يتجملع الضمان كالغاصب اذا وكل اليه المال فله ان يرجع
الوكيلة في هذه الصورة يرجع مرة فوعا اذا اشترى ثم دفع الموكل اليه المال فله ان يرجع
لانه ثبت له حتى الرجوع بنفس الشراء لجعل مـ... متوفياً بالقبض بعده أم المدفوع اليه قبل
الشراء أمانة في يده وهو قائم على الامانة بعده فلم يصبر مـ... متوفياً فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم
لا يرجع لوقوع الاستيناء بمر * والحاصل ان الوكيل اذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فانه
لا يرجع لانه ثبت له حتى الرجوع بنفس الشراء فجعل مـ... متوفياً بالقبض بعده وأما لو دفع اليه
قبل الشراء فله ان يرجع بعد الشراء يرجع مرة لان المدفوع اليه قبل امانته في يده وهو قائم على
الامانة بعده فاذا هلك يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستيناء أفاده المصنف (قوله لان يده
ثاني ما سئل استبقاه لا أمانة) بيانه ان المال في يد المضارب أمانة ولا يمكن حمله على الاستبقاه لانه
لا يكون الا قبض مضنون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض الوكيل ثانياً استبقاه لانه وجب له
على الموكل مثل ما وجب عليه للبائع فاذا قبض صار مـ... متوفياً له فصار مضوناً عليه فثبت عليه
بخلاف ما اذا لم يكن مدفوعاً اليه الا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلاً لانه ثبت له حتى الرجوع
بنفس الشراء فجعل مـ... متوفياً بالقبض بعده اذا المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الامانة
بده فلم يصبر مـ... متوفياً فاذا هلك يرجع مرة فقط لما قلنا (قوله مـ... أي المضارب (قوله

(اشترى بالثمن) اه
التمن قبل التقدي للبايع
لم يضمن لانه أمين بل (دفع
المالك) للمضارب (أما
أخرى ثم وثق) أي ثبته
دفع آخرى الى غير ثمانية
(ورأس المال جميع
مدفع) بخلاف الوكيل
لان يده ثمانية استبقاه
لا أمانة (مـ... انما
فقال) للمالك (دفعته الى
المضارب رجعت أمانة وقال
المالك دفعت أمانة

فلو كان المضارب فهو على أربعة أقسام أيضا كما يأتي وقامه في البحر عن المحيط (قوله شراء
 رب المال بنصفه) صفة عبد (قوله رايح بنصفه) جواب شراء أي فلا يجوز أن يبيعه من ابنة
 على أن فلان يبيعه من المضارب كبيعه من نفسه لأنه وقصده فيكون يبيع ماله به لانه فيكون
 كالمعروف وهو لا يجوز وفي حاشية الشايعي لأن عقد المراجعة عقد أمانة فيجب تنزيهه عن الخطيئة
 وعن شبهة الخطيئة والعقد الأول وقع لرب المال والثاني كذلك لأن شراء المضارب لا يخرج عن
 ملك رب المال إلا أنه صرح العقد بزيادة فائدة وهي ثبوت البدل والتصرف للمضارب بقي شبهة
 عدم وقوع العقد الثاني فبيعه من ابنة على الثمن الأول وذلك شبهة (قوله وكذا
 عكسه) وهو ما لو كان البائع المضارب والمسئله بجماها بان يشري رب المال بالصف عبد اشترى
 المضارب بنصفه ورأس المال أنف فانه رايح بنصفه أي يبيعه من ابنة على خمسمائة لأن البيع
 الجاري بينهما كالمعروف وهذا إذا كانت قيمته كالثمن لأفضل فيه ما أو لمه ولو الأفضل في القيمة فقط
 أم لو كان فيه ما أفضل أو في الثمن فقط فانه رايح على ما تشرى به المضارب وحصة المضارب وبه
 علم أن المسئله وباعية أيضا وقامه في البحر (قوله) ومنه علم جواز شراء المالك من المضارب
 وعكسه) أي شراء المالك من المضارب مال المضاربة فانه وإن كان مال المالك لا يمكنه إلا ذلك
 التصرف فيه بعدد مهورته عرضا وصحة العقد تحت حصول الثمرة وقد حصلت عليك
 التصرف وأما شراء المضارب من رب المال فهو صحيح لأن ما تشرى به المضارب لا يملك فيه العيين ولا
 التصرف وهو وإن شرى المالك لانه وكيل عنه لكن بشرائه فائدة وهو حصول الربح له وفيه
 فائدة للمالك أيضا لانه ربما يجز عن يبيعه بنصفه (قوله ولو شري) أي من معه أنف بالنصف كما
 قيده في الكثر (قوله) لظروجه عن المضاربة بالقداء (لأن القداء مؤنة المالك فيقدر بقدره فاذا
 قدما تخرج العبد كما عن المضاربة أمانصيب المضارب فانه ما مضى وعنا علمه وأما نصيب رب
 المال بقضاء القاضي بانقسام القداء عليهم لأن قضاء ما بالقداء يتضمن قسمة العبد بينهم
 لأن الخطاب بالقداء يوجب سلامة المندى ولا سلامة إلا بالقسمة زيلعي قال في البحر لأن
 القداء مؤنة المالك وقد كان المالك بينهم أرباعا لانه لمصادر المال عن واحد اظهر الربح وهو
 أنف بينهم ما أو أنف لرب المال فاذا قدما تخرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضروبا
 عليه ونصيب رب المال صار له بقضاء القاضي بالقداء عليهم ما أو اذا تخرج عنها بالرفع أو بالقداء
 غرماء على قدر ملكهما اه والفرق بين هذا وبين ما مضى حيث لا يخرج هناك ما يخص
 رب المال عن المضاربة وهذا يخرج لأن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا يثنى المضاربة
 وهذا ضمان الجناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كناية (قوله كما مضى)
 أي قسري بيمان أن ضمان المضارب يثنى المضاربة (قوله) ولو اختار المالك الدفع الخ قال في
 البحر قد بقوله قيمته أفان لانه لو كانت قيمته أنف فانه يبيع الجناية إلى رب المال لأن الرقبة على
 ملكه لا مال للمضارب فيه إبان اختيار رب المال الدفع والمضارب القداء مع ذلك فله ذلك لانه
 يستبقى بالقداء مال المضاربة وله ذلك لأن الربح يتوهم كذا في الإيضاح اه ونحوه في غاية البيان
 ولا يخفى أن الربح في مسئلة المصنف محقق بخلاف هذا فقد عمل الغير من كور على أن الظاهر انه
 في مسئلة المثل لا ينفرد احد ما بان المالك يكون العبد مشتركا ليدل عليه ما في غاية البيان ويكون

شراء رب المال بنصفه
 رايح بنصفه) وكذا عكسه
 لانه وكيله ومنه علم جواز
 شراء المالك من المضارب
 وعكسه (ولو شري بالصفها
 عيدا قيمته أفان فقتل
 العبد رجلا لا خطا في ثلاثة
 أرباع القداء على المالك
 ورجعه على المضارب) على
 قدر ملكهما (والعبد يخدم
 المالك ثلاثة أيام والمضارب
 يوما) نظروجه عن المضاربة
 بالقداء للثنائي كما مضى ولو
 اختار المالك الدفع
 والمضارب القداء فله ذلك
 لانه الربح حينئذ

٢ قوله لما كان الخ هكذا

بالاصل ولتعر هذه
العبارة اه

حقيقة أو حكا أو اعتاده

التجار كجزة السمار

هذا هو الاصل نهاية

(لا) يضم (ما أفقه على

نفسه) لعدم الزيادة

والعادة مضارب بالصفة

شري بالقها (ب) أي نيابا

(وباعه بالعين وشري بها

عبدا فضاغ فيده) قبل

تقدمه البائع العبد (عزم

المضارب) نصف الربح

(وبههما و) غرم (المالك

الباقى و) يصير (ربع العبد)

ملاك (للمضارب) خارجا

عن المضاربة لكونه مضمونا

عليه ومال المضاربة امانة

وبينهم ائناف (وباقيه لها)

ورأس المال) جميع

مادفع المالك وهو (ألفان

وخسمائة) واصل

(الربح) المضارب في بيع

العبد (على ألفين) فقط

لانه شريهما (ولو يبيع

العبد بضعتهما) بأربعة

آلاف (خضعتهما ثلاثة آلاف)

لان ربحه للمضارب

(والربح منه نصف الألفين

بينهما) لان رأس المال

ألفان وخسمائة (ولو شري

من رب المال بألف عبدا

وهو مستحق عنه بما قبله ط (قوله حقيقة) كاصبغ والخياطة وكسوة المبيع وغيره
(قوله أو حكا) كاقصارة وحل الطاهام وسوق الفقم وسوق الزرع وغيره (قوله وهذا هو الاصل
نهاية) أشار بهذا الى ما مر في باب الراجحة بقوله وضابطه كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم
واعتمد العبد في عادة التجار بالضم فاذا جرت العادة بضم ذلك يضم (قوله على نفسه) أي في
السفر وفي الإقامة أولى (قوله لعدم الزيادة والعادة) لما كان في عبارة المنع ما يشعربان
بعض النفقة تكون من زيادة الثمن امكن لمجر العادة بضمها وهذا الصحت يتعلق باب
الراجحة وقد تقدم تحقيقه وعلى كل فهو نكرار مع ما في المتن والاولى التمثيل بما يأخذ العشار
(قوله بزا) قال محمد في السير البز عند أهل الكوفة في باب السكن أو القطن لان باب الصوف
أو الخبز منح عن الغرب وقيل هو متاع البيت ذكره مسكين (قوله أي نيابا) أطاقه إشارة
الى ان المحكم غير مقيّد بحقيقة البر التي هي السكن أو القطن أو متاع البيت (قوله
فضاعا) أي الاثان أي هلكا في يده من غير تقصير منه برهان (قوله غرم المضارب ربهما)
لان المال لم يصادر الفين ظهروا في المبال وهو ألف وكان بينهما نصفين فيصيب المضارب
منه خمسمائة فاذا اشترى بالالفين عبدا صار مشتركا بينهما فربحه للمضارب وثلاثة ارباعه
لرب المال ثم اذا ضاع الاثان قبل النقد كان عليه ما ضمن العبد على قدر ماله كما مضى
العبد فربحه على المضارب وهو خمسمائة وثلاثة ارباعه على رب المال وهو ألف وخمسمائة
منح وهو مشكل لان مال المضاربة في يده امانة وما شتره انما شتره للمضاربة الا يرى انه بعد
اقسام الربح قبل فسخ المضارب لوقوع خسران يسترد منه الربح نعم لما ان الربح لم يلحقه
بجرد حصوله ولم يقع الشراء فلنأمل وجهه (قوله وغرم المالك الباقي) ولكن
الالفان يجب ان جميعا لا يأنس على المضارب ثم يرجع المضارب على رب المال بالف وخمسمائة
لان المضارب هو المبادر للنقد وأحكام المقد ترجع اليه اتفاقا (قوله لكونه مضمونا)
عليه لقوله خارجا عن المضاربة (قوله وبينهما) أي بين الضمان المفهوم من مضمون وبين
الامانة (قوله وباقيه لها) لان ضمان رب المال لا ينافي المضاربة (قوله ولو يبيع العبد
أي والمثلة بجهاها (قوله خضعتهما ثلاثة آلاف) عن ثلاثة ارباع العبد (قوله لان ربهما) أي
ربع العبد ملك للمضارب كما تقدم (قوله بينهما) أي والألف يخضع فيها المضارب كما مر (قوله
ولو شري من رب المال بالف عبدا) أي قيمته ألف فالألف والقيمة سواء اعتادنا ذلك لانه لو
كان فيه ما فضل بان اشترى رب المال عبدا بالف قيمة الفان ثم باعه من المضارب بالفين بعد
ما عمل المضارب في ألف المضاربة وورج فيها الفان فانه يبيعها راجحة على ألف وخمسمائة حصة
المضارب أمالو كان مال المضاربة ألفين ففيه كاملا - ثلثة الاولى وكذا اذا كان في قيمة المبيع
فضل دون الثمن بان كان العبد يساوى ألفا وخمسمائة فاشترى رب المال بالف وباعه من
المضارب بالف يبيعه المضارب مرابحة على ألف ومائتين وخمسين وكذا عكسه بان شري عبدا
قيمة ألف بالف فباعه منه بالف فاستلته رباعية خمسمائة لا يربح فيها الا على ما شترى رب
المال وهم اذا كان لا فضل فيها أو لا فضل في قيمة المبيع فقط وقسمان ربح عليه وعلى
حصة المضارب وهم اذا كان فيه ما فضل أو في قيمة المبيع فقط وهذا اذا كان البائع رب المال

انه لا يضمن به (قوله باذن) أى وتصير شريكه ملك فلا تنافي المضاربة وتظهر ما قدمناه لو دفع اليه
ألفا نصفه اقترض ونصفها مضاربة نصفه وكل نصف حكم نفسه اهـ مع ان المال مشترك
شريكه ملك فلم يضمن المضاربة وبه ظهر - وانه لا ينافي ما قدمناه الشارح عن السكاكي من انه ليس
لشريكه نفقة فانهم (قوله أو بمالين لرجلين) هذا مخصوص بان لا يكون المال الاخر بضاعة
قال في المحيط البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة في المضاربة الا ان يتفرغ للعمل في
البضاعة في ماله الا ان يأخذ المستضعف بالنفقة منهم الا انه متفرع فانما رخصته في الخلع من غير
فيهما من العتامة - ولورجع المضارب من سفره بدموت وبالمال فله ان يتفق من المال على
نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد التمس ولو كتب اليه يئمه وقد صار المال نقدا لم يتفق في رجوعه
اهـ (قوله ارد ما بقى) أى لو ميز مالا للنفقة فاتفق بعضه وبقي منه في حين قدمه بدموت وما بقى
الى المضاربة لان الاستحقاق أمر ينسب بانتهاء السفر حتى عن ابن ملك والظاهر انه يريد
ما زاد عنه عما اشتراه للنفقة من كسوة وطعام عند انتهاء السفر (قوله ولو اتفق من ماله) أو
استدان على المضاربة للنفقة بحجر وهذا يقيدهم ان قولهم لا يملك الاستدانة مقيد بغير النفقة
(قوله له ذلك) وكذا لو استدان على المضاربة للنفقة لان التدبير في الاتفاق اليه كالموصى اذا
اتفق من ماله نفسه على الصغير اهـ بحجر (قوله ولو له ذلك) أى مال المضاربة قبل ان يرجع
(قوله لم يرجع على المالك) لقوات محل النفقة بحجر (قوله وبأخذ الخ) أى ان المالك يأخذ
المال الذي اتفقه المضارب من رأس المال من المال الذي جاء به المضارب فاذا استوفى رب
المال رأس ماله الذي دفعه الى المضارب بما اشتري به البضاعة وما نفقه وفضل شيء اقتسماه
وان لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب عوضا عما نفقه على نفسه (قوله من رأس المال)
متعلق بانفق قال في البحر ونفسه اشارة الى ان المضارب له ان يتفق على نفسه من حال المضاربة
قبل الربح اهـ قيد بالنفقة لانه لو كان في المال دين غير ما قدمناه فله ان يرضى رأس المال بما في
المنح وفي البحر أيضا وأطلق المضارب بغيره لانه لا فرق بين المضارب ومضاربه اذا كان اذن له في
المضاربة والا فلا نفقة لثاني (قوله ان كان عفو بحجر) الاوضح أن يقول من الربح ان كان عفو بحجر
(قوله وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أى على المضارب عوضا عما نفقه على نفسه * وحاصل
المسئلة انه لو دفع له الفاعل فاتفق المضارب من رأس المال مائة وربح مائة يأخذ المالك المائة
الربح بدل المائة التي اتفقه المضارب ليستوفى بالمائة جميع رأس ماله فله ان كان الربح في هذه
الصورة مائتين يأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الغاية بينهم ما على ما شير طاه فتكون
النفقة مائة مبرورة الى الربح ولا تكون مبرورة الى رأس المال لان رأس المال أصل والربح
تابع فلا يضمن لهما المتبع حتى يسلم الرب المال الاصل عفى (قوله حسب ما اتفق الخ) وفي
السكاكي شري بالمال ثابا وهو ألف وواحدة تقترض مائة للعمل راجع بالف ومائة عند الامام
وعندهما على مائة فقط ولو باعها بالقبض قسم على أحد عشر جزءا منهم وهو العشرة للمضاربة
(قوله من الخ - لان) قال في مجمع البحرين والخ - لان بالضم الحبل مصدر حمله والخ - لان أيضا
أجر ما يحمل اهـ وهو المراد ط (قوله وأجرة السمسار) هو تكرار مع مائة قدم في المتى
(قوله وكذا يضمن الى رأس المال ما يوجب زيادة) لانهم ابالزيادة على الثمن صارت كالتن زيادة

باذن أو بمالين لرجلين
اتفق بالخصصة واذا قدم
رد ما بقى بحجر وضمن
الرائد على المعروف ولو
اتفق من ماله ليرجع في
ماله له ذلك ولو له لم
يرجع على المالك (ويأخذ
المالك قدر ما أنفق
المضارب من رأس المال
ان كان عفو ربح فان
استوفاه وفضل شيء)
من الربح (اقتسماه) على
الشريطان ما نفقه بحجر
كالمالك والمالك يصرف
الى الربح كالمهر (وان لم
يظهر ربح فلا شيء عليه)
أى المضارب (وان باع
المتاع صالحة حسب ما
اتفق على المتاع من الخيلان
وأجرة السمسار والقصار
والصباغ ونحوه) عا
اعتبه بضمه (وبقول)
البائع (قام على بكذا وكذا)
يفهم الى رأس المال ما يوجب
زيادة فيه

ثقة على ان العرف الا ان عليه فاعنته (قوله وان عمل في المصراع الخ) لانه لم يحبس نفسه
 لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل كما قدمناه قريبا (قوله كدوائه على الظاهر)
 أي ظاهر الرواية يعني اذا مرض كان دأوه من ماله مطلقا أي في السفر والحضر لانه قد عجز
 وقد لا يعرض ولا يكون من جملة الثقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة ان الدواء في مال المضاربة
 لانه لا صلاح بدنه وكذلك الثروة والدهن في قواها خلافا لهما في الدهن وفي مري الدين عن
 الميسوط الخثامة والكدل كالدواء اه (قوله فله الثقة) فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا ثقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها
 مسافرا فله الثقة حتى ياتي بالبصرة لانه خرج لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة
 لان البصرة وطن أصلي له فكانت اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من
 البصرة لم يات يتفق من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان
 يتفق ايضا ما أقام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه
 يبطله بالسفر الخ (قوله مالم يأخذ مالا) هذه العبارة تعيد انه اذا أخذ مالا غير مال المضاربة بان
 تركه في بلده وسافر بماله آخر أقام بالكوفة فله الثقة به بدليل المقابلة والتعليل وليس
 الاصر كذلك وكأنه فهم ذلك من قول الخ فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان
 قدم الكوفة مسافرا فلا ثقة له اه والمقصود من هذه العبارة هو ما لو نوى الإقامة بمصر ولم
 يتخذ دارا فله الثقة الا اذا كان قد أخذ مالا المضاربة في ذلك المصراع فلا ثقة له مادام فيه
 وينيل له ما في الميسوط ولو دفع المال اليه مضافا به وهو ما بالكوفة ولت الكوفة بوطن
 له مضارب لم يتفق على نفسه من المال مادام بالكوفة لان اقامته فيه ليست للمضاربة فلا
 يستوجب الثقة مالم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارة اتفق في الكوفة
 من مال المضاربة لان وطنه بها كان مستعارا وقد انتقض بالسعة فرجوعه به كذلك الى
 الكوفة وهذا به الى مصر آخر سواء مكي قال في البصرة فلو أخذ مالا بالكوفة وهو من أهل
 البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا ثقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها مسافرا فله
 الثقة حتى ياتي بالبصرة لان خروجه لاجل المال ولا يتفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة
 وطن أصلي له فكان اقامته فيه لاجل الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة لم يات يتفق
 من المال الى ان ياتي بالكوفة لان خروجه من البصرة لاجل المال وله ان يتفق ايضا ما أقام
 بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن اقامته وانه يبطل بالسعة فاذا عاد
 اليها وليس له ما بطن فكانت اقامته فيه لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفتاوى
 الظهيرية اه وبطهر منه انه لو كان له وطن في الكوفة أيضا ليس له الاتفاق الا في الطريق
 ورأيت التمهيد يجيبه في التاخر خاتمة من الخامس والحاصل انه اذا أخذ مالا بالكوفة وهو من
 أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فله الثقة فلا ثقة له مادام به احرى فيحمل عنه او عليه فلا
 يخفى ما في كلام الشارح من الاجازة الحق بالافاز (أقول) وحق العبارة هكذا مالم يأخذ مالا
 فيه لانه لم يحبس به وبقيده بنفسه وماله اذا احتبس به بان صافر من البصرة التي أخذ المال فيها
 ثم عاد بماله اليها كان له الثقة لانه احتبس به حيثنذ (قوله أو خاط الخ) أو يعرف شائع كما قدمنا

(وان عمل في المصراع) سواء
 ولد فيه أو اتخذته دارا
 (فثقة في ماله) كدوائه
 على الظاهر وأما اذا نوى
 الإقامة بمصر ولم يتخذ
 دارا فله الثقة ابن مالك
 مالم يأخذ مالا لانه لم يحبس
 بماله أو لو سافر بماله وماله
 أو خاط

سافر بهم المضارب فعلى المالك لاقى مال المضاربة ولو أنفق عليهم المالك نفسه من المضاربة
 كان استعداده لرأس المال لامن الربح اه ط عن الجوى (قوله ولو بكره) هذا بقيد
 ان له ان يشترى دابة لا ركوب فان لم يشترى واكتفى لزمه الشراء فلو قال أو كراهه كان أوضح
 ط (قوله وكل ما يحتاجه عادة) قال الزبلى ومن مؤتته الواجبة فيه غسل ثيابه وأجرته من
 يخدمه والدهن في موضع يحتاج اليه كالخنازير وأجر الحام والخلاف وقص الشارب كل ذلك من
 مال المضاربة لان العادة جرت بهما لان نظافة البدن واللباب يوجب كثرة من بهامه
 لان صاحب الوسخ يستدونه الناس من المقاليس فيجتنون معاملة فيه طلق له كل ذلك
 بالمعروف حتى اذا زاد بعض ولو رجع الى بلدته وفي يده شئ من النفقة قد رده الى مال المضاربة
 كالحاج عن الغير اذا بقي شئ في يده فزده على المجموع عنه أو على الورثة وكالغازي
 اذا خرج من دار الحرب يرد الى الغنمية مائة من النفقة وكالامة اذا باها المولى من لاعم
 الزوج ثم أخرجها الى الخدمة وقد بقي شئ من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي
 حنيفة ان الدواء أيضا يكون في مال المضاربة لانه لا صلاح دونه وتمكنه من العمل وصار
 كالتنفقة وجه الظاهر ان النفقة معلوم وقوعها والحاجة الى الدواء من العوارض
 فكان موهو ما لا يجب كافي حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة
 في ذلك المال روي ذلك عن محمد قال في الشارح خاتمة نفقته عن الشريكة قال محمد هذا
 استحسان اه أى وجوب نفقته في مال الشريك كوجوب نفقته في مال الشريك استحسنه فاعمل عليه ما
 علمت ان العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ذكره الحلي المولى وذو كرى
 الكافي به ما ذكر وجوب النفقة للمضارب فقال بخلاف الشريك لانه لم يجز التعارف ان
 الشريك العامل ينفق عن نفسه من مال الشريك الا آخر اه قال في الشريعة لولاية نفقته عن
 البرازية وكذلك المضارب وكل الفاكهة كعادة التجار اه (قوله بالمعروف) فان جاوز
 المعروف ضمن الفضل كما سيأتي (قوله في مالها) سواء كان المال قليلا أو كثيرا جوى لان
 النفقة تجب بجره الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة والمضارب في المهر مساكن بالسكن
 الاصلى واذا سافر صار محبوسا بالمضاربة فيه حتى النفقة قد مضارب لان الاجير والوكيل
 والمستضع لان نفقة لهم مطلقا لان الاجير يستحق البدل لاحتجاله والوكيل والمستضع متبرعان
 وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما
 عات وسياق (قوله لافاسدة) فنفقة المضارب فيها من مال نفسه مخ (قوله لانه اجير) أى في
 الفاسدة (قوله كمتضع ووكيل) فهم متبرعان وفي الاتفاقى لافسدة للمستضع في مال
 المضاربة لانه متطوع فيها الا ان يكون اذن له فيها اه (قوله وفي الأخير خلاف) قال في
 المنع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشريك فنفقة له لانه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في
 كونه وصرح في النهاية بوجوبه في مال الشريك اه وكأنه حاسن نفسه لانه لا يفسدكون
 النفقة على قدره ما وقد صنفنا قريبا ان الوجوب استحسان وان العمل عليه هنا سكن في ابن
 ملاك ما يفيد أن المقتدر عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواية عن محمد فقط فالاصل ان
 الذى عليه القوتى الوجوب لاسيما وقد أفتى به في الحامدية وأقره سيدي المرحوم الوالد في

ولو بكرهه لكل ما يحتاجه
 عادة أى في عادة التجار
 بالمعروف (في مالها) لو صحبة
 لافاسدة لانه اجير فلا نفقة له
 كمتضع ووكيل ونحوه
 كافي وفي الأخير خلاف

لان الابضاع الحقة في لا يتأق هنا وهو ان يكون المال للضع والعمل من الآخر ولا يرجع
 للعامل ونهم من مسئلة الكتاب جواز الابضاع كالايجبي بالاولى وما وقع في الدر من انه
 لا تبطل بالضع الى المال ابضاعاً أو مضاربة فانه محمول على ما ذكرنا من عدم صحة المضاربة
 الثانية وابقاء الاولى (قوله المامر) أي من أن النقي لا يتضمن مثله (قوله وان أخذه) يحترز قوله
 بدفع (قوله أي المالك الخ) قال في الميسر والمحال ان كل تصرف صار مستحقاً لضارب
 على وجه لا يلائم الرب المال منه فرب المال في ذلك يكون معياله هو باشره بامرأ وبغير أمره
 وكل تصرف يمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه
 الآن يكون باشر المضارب في ذلك يكون معياله اه مخ قال الرمي في حاشيته عليه قوله
 وان صار عرضاً الخ أقول استفيد من ذلك جوازيه عرب المال عروض المضاربة وهي واقعة
 القوي اه (قلت) وينطق به الحاصل الذي ذكره صاحب المصنف لان هذا التصرف صار
 مستحقاً لضارب على وجه لا يلائم الرب المال منه فرب المال معياله باشره بامرأ أو بغير
 أمره فان باشره حتى صار نقداً كان تصرفه بعد ذلك لنفسه ولشركه على ذكر ما تقدم ان النقدة
 اذا لم يكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال المضاربة
 فلو بدله المالك كان معياله المضارب ولو بغير أمره أه ما لو اشترى المالك نقداً من جنس رأس
 مال المضاربة هل يكون ذلك له مضاربة أم لنفسه يحرم (قوله ثم ان باع بعرض) أي ما صار عرضاً
 (قوله وان يتبدل بطات) قال في المخ فلو باع العرض بنقد ثم اشترى عرضاً كان للمضارب
 حصته من ربح العروض الاولى لا الثانية لانه لما باع العروض صار المال نقداً في يده كان
 ذلك نقداً للمضاربة فبشره أو بغيره بعد ذلك يكون لنفسه ولو باع العروض بعروض مثله أو بمكييل
 أو موزون ورجح كان بينهما ما على ما بشرط لان رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام
 المال عروضاً اه ونقل ط عن حاشية المكي (قوله المامر) من انه عامل لنفسه (قوله
 واذا سافر) أطلق السفر فمثل السفر للتجارة والمطاب الدين فيرجع عما انفق بطله اذا زاد
 على الدين فلا يرجع بالزيادة كما صرح به في المخطط وأطلق عـ له في المصنف فمثل عمله للتجارة
 ولاقتضا الدين ولا يرجع له في ماله فيما أنفقته في المصنوعة كما في المحيط كذا في الجوز (قوله
 ولو يوما) لان العمل في وجوب النفقة حينئذ نفسه لاجلها فله ان المارد من السفر هنا أن
 لا يمكنه أن يبيت في منزله وان خرج من المصير وأمكنه أن يعود اليه في المصير فهو في المصير لا نفقة
 له مخ ثم نقل عن العبرانية واذا خرج بنية السفر قل أو كثر نفقته في مال المضاربة الا اذا
 كان يقدو الى بعض نواحي المصير اه (قوله فطعامه) ولو فاكهة حموى أي معتادة والعم
 كما كان يأكل كذا وروي عن أبي يوسف واغما لا نفقة غلمان المالك لان نفقته من نفقة
 نفسه وهو لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة
 بهذا السبب فكذا نفقة غلامه ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اه مبسوط ط
 (قوله وزكوبه) أي في الطريق شقي وكذا فرس نومه ملتي وبحر عن المحيط (قوله
 بفتح الراء) ويجوز أن يكون بالضم على انه مصدر بأريديه اسم المفعول وهو الجاردي على
 الاسنة مكي عن الشافعي وكذا أجرة خادمه وعلف دابته وأمانته عبيد المالك ودوابه لو

المامر (وان أخذه) أي
 المالك المال (بغير أمر
 المضارب وباع واشترى
 بطات ان كان رأس المال
 نقداً) لانه عامل لنفسه
 (وان صار عرضاً) لان
 النقد الصريح حينئذ
 لا يعمل فهذا أولى عنابة
 ثم ان باع بعرض بقيت
 وان يتبدل بطات المامر
 (واذا سافر) ولو يوما
 (فطعامه وشربه وكسوته
 وركوبه بفتح الراء
 ما يركب

برأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الأهم فالأهم اختصار فان نضل شيئا قسمناه اه دومنتي
 أي لان الربح تابع كما ذكرنا فلا يسلم بدون سلامة الأصل عيني (قوله وما فضل فهو بينهما)
 لان رب المال لم يتيق له حق بعد استيفاء ماله الا في الربح عيني (قوله بضمن) أي ان نقص
 الربح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله لما مضى) من انه أمين فلا يكون ضمينا (قوله والمال في
 يد المضارب) مثلا في العزيمة عن صدر الشريعة وهو نقص على المضمون والاقبال في الاوّل اذا دفعه
 لرب المال بعد النسخ ثم استردّه وعقد آخر (قوله لانه عقد جديد) أي لان المضاربة الاولى
 قد انتهت بالنسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فلهذا لا المال في الثانية لا يوجب انتفاض الاولى
 فنصار كما اذا دفع اليه مالا آخر (قوله وهذه هي الحيلة النافعة للمضارب) أي لو خاف أن يسترد
 منه رب المال الربح بعد الدفعة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم عامر آتفائه
 لا يتوقف صحة الحيلة على أن يستلم المضارب رأس المال الى رب المال وتقييد ذلك بالتي
 اتفقا كناية عليه أبو السعود والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في المنقولات) *

(قوله لا تفسد الخ) حتى لو اشترى رب المال به شيئا وباعه فهو على المضاربة لان الشرط هو
 الخلية وقد تحققت والابضاع توكل بالتصرف والتصرف حق المضارب فيصح التوكيل به
 وقال زفر لا تفسد ولا يتيق المضارب من ربحه شيئا لان رب المال تصرف في مال نفسه بغير
 توكيل ولم يصرح به فيكون مستردا للمال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء وانما ان
 الواجب له الخلية وقد تمت وصار التصرف حقا للمضارب وله ان يوكل رب المال صالحا لذلك
 والابضاع توكل لانه استعانة وما صح استعانة المضارب بالاجنبي في رب المال اولى اكونه
 أشفق على المال فلا يكون استرداد الاجل شرط العمل عليه ابتداء لانه يمنع الضمانة فان
 قلت رب المال لا يصلح وكذا لان الوكيل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يعمل في مال غيره
 بل في مال نفسه قلت أجيب بان المال بعد الضمانة صار كالاجنبي فجاز توكيله فان قلت
 الامر كذلك لصحة المضاربة مع رب المال قلت أجيب بان المضاربة تنفع بتمسك على مال رب
 المال ومع كل المضارب ولا مال هنا فلو جوزه فانه أدى الى قلب الموضوع اه (قوله يدفع كل
 المال) افاد بالدفع ان المضارب لا بد أن يستلم المال أولا حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يستلمه
 لا يصح لان التسليم شرط فيها اه مكي (قوله تقييد الهداية) الاولى الاتيان بالقاء (قوله
 بضاعة) المراد بالبضاعة هنا الاستعانة لان الابضاع الحقيقية هنا لا يتأتى لان الربح جميعه فيه
 لرب المال وليس الامر هنا كذلك (قوله لا مضاربة) عطف على بضاعة المساط عليه الثاني
 من عامله فاعني لا يتيق الفساد بدفعه مضاربة بل تفسد لان في التقييد اثبات وقد تبع المراف
 ومقهومه انه لو دفعه مضاربة تفسد الاولى مع ان الذي دفعه هو الثانية لا الاولى كافي
 الهداية قال في الجبر وتقييد بضاعة اتفاقا لانه لو دفع المال الى رب المال مضاربة لا تبطل
 الاولى بل الثانية لان المضاربة به تنفع بتمسك على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا فلو
 جوزه أدى الى قلب الموضوع واذا لم يصح في عمل رب المال بامر المضارب فلا تبطل الاولى
 كانه قدم عن الهداية وبه علم انهم ابضاع وان مضاربة لان المراد بالبضاعة هنا الاستعانة

وما نضل فهو بينهما وان
 نقص لم يضمن (لما مضى)
 ذكره فهو قوله وبقيت
 المضاربة فقال (وان
 قسم الربح ونسخت
 المضاربة والمال في يد
 المضارب ثم عقداها فهلاك
 المال لم يسترد او بقيت
 المضاربة لانه عقد جديد
 وهذه هي الحيلة النافعة
 للمضارب

* (فصل في المنقولات) *

(التمهيد لا تفسد يدفع كل
 المال او بعضه) تقييد
 الهداية بالبعض اتفاقا
 غناية الى المالك بضاعة
 لا مضاربة

كالمضارب اذا كان في المال ربح **زباني** (قوله وكذا الدلال) مقتضى كلام الشارح ان
 الدلال غير السمسار كافي القهـ ستأني بان الدلال يحمل السادة الى المشتري ويخبر بالنـ ويبيع
 بخلاف السمسار فانه لم يكن في يده شيء ومقتضى ما مر عن مسكين عدم الفرق بينهما في الدور
 كالدلال فانه يعمل بالاجرة والسمسار هو الذي يجلب اليه العروض والخيرات لبيعها باجر
 من غير ان يستأجر الى آخر ما فيه **(قوله)** اهدم قدره عليه لان الشراء أو البيع لا يتم الا
 بمساعدة غيره وهو البائع او المشتري فلا بد قدره على تسليمه **زباني** (قوله زباني) وغلام كلامه
 وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة ببيان قدر المادة وهو قادر على
 تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط أو أعطاه شيئاً لا بأس به لانه عمل معه حصة فجازاه خيراً
 وبذلك جرت العادة وما رآه المـ المـون حصة فهو عند الله حسن **اه** (قوله وما هلك من مال
 المضارب بصرف الى الربح) (أقول) وكذلك ما هلك من مال الشريك بصرف الى الربح
 والباقي من الربح بصرف على ما شرطوا رأس المال على حكمه فاذا زاد الهالك على الربح فهو
 عليهم بما قدر ما لم يـ ما به علم حكم حادثة الفتوى ٢ شريكان مالهما متفاوت والعمل من شرط
 عليهم ما والربح سوية بينهم هالك بهـ الد الربح شيء من المال وبقي شيء من الربح فما الحكم
 الجواب ما فصل من الربح على ما شرطوا رأس المال على حكمه والهالك عليهم ما هو ظاهر
 ذكره الخبير الرملي **(قوله)** لانه تباع أي ورأس المال أمل وصرف الهالك الى ما هو تابع أولى
 كما يصرف الى الفتوى في الزكاة ولان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت
 أصله كما في العيني والقول للشريك ٣ والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه
 ولا يلزمه ان يذكر الامر مفصلاً والقول قوله في الضياع والرد للشريك شري في الشريك (تفه)
 هلك مال المضاربة قبل ان يشتري به شيئاً بطلت وان استهلك المضارب حصة ولم يكن له الشراء
 بعد ذلك لصيرورته ضمناً وان استهلكه غيره فاخذ منه كان له الشراء على المضاربة حتى عن
 الاقطع **(قوله)** لم يضمن لكونه أميناً سواء كان من عمله أو لا بجز **(قوله)** ولو فاسدة لانها
 أمانة عند الامام وعندهما ان كانت فاسدة فالمال مضمون **(قوله)** من عمله ولو الهالك من
 عمله الماسط عليه عند التجار وما اتهم في ظهوره ضمن به سائحا في أي سواء كانت المضاربة
 صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أو لا وقبل قوله في هلاكه وان لم يـ لم يـ كما
 يقبل في الوديعة صح بن زيادة ولم يـ زيادة من عمله في العيني ولا في الدرر وحاشيه
 فليتنا معنى قوله من عمله ولو اتقصرت على قوله ولو فاسدة لمكان المـ في ظهوره ثم رأيت في
 فروق الحموي في مائه واذا عمل في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال وللمضارب
 أجز مثل عمله ولا ضمان اذا هلك المال في يده **اه** **(قوله)** لانه أمين عمله لعدم الضمان
 وقبل قوله في الهلاك وان لم يـ لم يـ كما يقبل في الوديعة صح **(أقول)** وينبغي أن يضمن
 ما تلف به عمله لأنه أجز مشترك وعلى قواه ما يضمن ما تلف في يده وان لم يكن من عمله كما علم في
 باب ضمان الاجير واهل محمول على ما اذا سافر بحال المضاربة فانه يكون بمنزلة الاجير الخاص
 ولا بجز **(قوله)** تراد الربح فيضمن المضارب ما أخذه على انه ربح لانه أخذ لنفسه بخلاف
 ما بقي في يده لا يضمنه اذا لم يأخذه لنفسه حتى **(قوله)** لا يأخذ المالك رأس ماله فيبـ

٢ مطلب
 حكم حادثة الفتوى

٣ مطلب
 القول للشريك والمضارب
 في مقدار الربح والخسران
 وفي الضياع والرد للشريك

وكذا الدلال لانهم يبيعون
 بالاجرة (فرع) ما سبق
 على ان يبيع ويشترى لم
 يجز اهدم قدره عليه
 والحيلة ان يستأجر مودة
 للخدمة ويستعمله في البيع
 زباني (وما هلك من مال
 المضاربة بصرف الى الربح)
 لانه تباع (فان زاد الهالك
 على الربح لم يضمن) وفي
 فاسدة من عمله لانه أمين
 (وان قسم الربح وبقيت
 المضاربة ثم هلك المال أو
 بضمه تراد الربح لا يأخذ
 المالك رأس ماله

الاتفاقى وفي الهندية عن الكافي أن يبيعها بجنس المال استخداها وهو يبيع الجواز فان حل
على عدم التنازع زال الاشكال ط بزيادة (قوله) وليظهر الربح جعله في العيني والرد
على البيع الضرورة حيث قال لان له حقا في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقض فثبت له حق
البيع اظهر ذلك وموته وانقضاءه مع اللوق وجنونه مطبقا والمال عروض كغيره والمال
عروض زباني (قوله) ولا يملك الخ) هذا معطوف على باعها عطف على ما هو عليه وليته
قد مضى على ثم لا يتصرف ولا تنس ما مضى في موت المضارب والمال عروض ويقوم منه أنه اذا
فبعضها والمال عروض يبيعها بالنقد (فرع) قال في القيمة من باب المضاربة اعطاء دنانير
مضاربة ثم أراد القيمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال بقيمتها وتعتبر قيمته يوم القيمة
لا يوم الدفع اه وفي شرح الطحاوي من المضاربة وبعض ربح المال مثل ماله وقت الخلاف
يرى في بحث القول بتمثل المثل وهذه قاعدة طالما وقفت فيها فان ربح المال يدفع دنانير مثلا
بمدد مخصوص ثم تغلق قيمتها ويريد أخذها بعد الايجل القيمة تأمل والذي يظهر من هذا
أنه لو علم عدم المدد المدفوع ونوعه لم يأخذ ولو أراد أن يأخذ القيمة من نوع آخر يأخذ بالقيمة الواقعة
يوم الخلاف أي يوم النزاع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثير في زمرات ما حيث
يدفع أنواعا ثم يجهل فيضطر الى أخذ قيمتها الجاهلها فبأخذ بالقيمة يوم الخصام تأمل والله تعالى
أعلم (قوله) ولا تخصيص الاذن) أفاده بقوله أنفا وانتهائها (قوله) صح) أي الفسخ والربح
بعد ذلك للعامل كما سلف في الشركة (قوله) افتقرا) أي فسختا المضاربة وأنها (قوله) وفي المال
ديون) أي وقد دباغ المضارب عروضا بمن لم يقبضه من المشتري (قوله) على اقتضاء الديون) أي
أخذها واستخلاصها (قوله) اذ حينئذ يجهل بالاجرة) عبارة الجبر لأنه كالاجرة والربح كالاجرة
وطالب الدين من تمام تكمله العمل فيجبر عليه وظاهره ولو كان الربح قلبا لا قال في شرح
المفتي ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا لو الدين في المهر والا في مال المضاربة
قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أتمت النفقة في جميع الدين فان فضل على
الدين حسب له النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله)
والا) أي وإن لم يكن في المال ربح (قوله) لا جبر لأنه حينئذ متبرع) أي لأنه وكيل بمحض ولا جبر
على المتبرع على انهما متبرع به ولهذا لا يجبر الوهاب على التسليم زباني ولا يقال الرد
واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذته لان نقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك
بالتخليه بالابتاء التسليم حقيقة ط عن أبي السعدي (قوله) لأنه) أي المالك غير الماقد فالحقوق
لا ترجع اليه بل الى الماقد الذي هو المضارب فقط بعض الثمن له لانه لا يلزم التقاضي لأنه
متبرع فيؤمر بتوكيل المالك اقدر على تحصيل الديون كما في العيني (قوله) وحينئذ) أي
حينئذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء الاولى ان يقول وهذا كان الوكيل الخ (قوله)
والسهمار) بكسر السين الاولى المهمة وهو المتوسط بين البائع والمشتري لبيع باجر من غير
أن يتأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي من لا يسكن السهمار الدال (قوله) يجبر
على التقاضي) أي طلب الثمن ان عقد البيع لأنه يبيع ويشتري للناس عادة باجرة فجعل ذلك
بتمثلة الاجارة الصحيحة بحكم القادة فيجب التقاضي والاستيفاء لأنه وصل اليه بدل عمله فصار

وليظهر الربح (ولا يملك)
المالك فبعضها في هذه
الحالة) يدل ولا تخصيص
الاذن لانه عزل من وجهه
نمائية (مخلاف أحد)
الشركيين اذا فسخ الشركة
وماله أمانة) صح (افتقرا)
وفي المال ديون وربح يجبر
المضارب على اقتضائها
الديون) اذ حينئذ يعمل
بالاجرة (والا) ربح (لا)
جبر لأنه حينئذ متبرع
(و) يؤمر بان يوكل المالك
علمه) لا يفرض الماقد
(و) حينئذ قال الوكيل
بالبيع والمستبضع
بالمضارب) يؤمر ان
يأمر الوكيل (والسهمار) يجبر
على التقاضي

يكونا عدلين بان كانا فاسقين أو مـ... تـ... (قوله) أو فضولي عدل) كان الانسب أن يقول
 أو واحد عدل بقربة السابق وكأنه راى مائة درهم في باب عزل الوكيل من أن العزل ينبت
 بشافهة وكفاية ورسالة واختصار فضولي ويعتبر فيه أحد شرطى الشهادة من العدد أو العدالة
 (قوله عين) أى ولورقة قاتنى غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كلاهما صلب وهذا عند الامام
 وعندهما لا فرق بين الرسول وغيره كما فى اخواتهما (قوله ولو حكم) كوت المالك أى ولو كان العزل
 حكما فانه يشترط فيه العلم على ما سلف لانه عزل حكمى (قوله ولو حكم) كارتداده مع الحكم
 باللعوق وجفونه معلقا (قوله) فالدرهم والدنانير هنا جنسان) التقرير غير ظاهر لانهم ما قد
 يكونان جنسا واحدان كثير من المسائل وحيدة فالأولى الواو كما فى البصر والمخ فان كان رأس
 المال دراهم وعزله ومعهم دنانير فله بهما بالدراهم استحسانا بالعكس بعد العلم بالعزل حتى
 يكون من جنس رأس المال ليميز الريح فيبين خطئه منه لـ... تقدم فى البيع الفاسد ان
 الدراهم والدنانير جنس واحد وفى ثمان مسائل منها فى المضاربة ابتداء وانتم ما بقاء اه
 وكتب سبى الوالد لله تعالى غنة قوله ومضاربة ابتداء وانتم ما بقاء اه ذلك التقسيم
 فى العمادية وانما ذكر صورتين فى المضاربة احدهما ما اذا كانت المضاربة بدراهم فثان
 رب المال أو عزل المضارب عن المضاربة وفى يده دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري به شيئا
 ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان ما فى يده عروضا أو مكية لا أو موز ناله أن يحوله فى
 رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري به الا الدراهم ثمانية لو كانت المضاربة
 دراهم فى يد المضارب فاشترى متاعا بمكيلى أو وزنى لزمه ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة
 استحسانا عندهما اه مخلصا فالصورة الاولى تصلح مثلا لالائته او الثانية للبقاء لكن
 يظهرولى كون الاولى مما نحن فيه اذ لو كانت الدراهم والدنانير جنسا واحدا ما كان يلزمه
 أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم رأيت الشارح فى باب المضاربة جعلها جنسين فى هذه
 المسئلة وهذه عين ما فهمته والله تعالى الجـ... وأما مسألة المضاربة ابتداء فقد زدها الشارح
 وقال ط صورته عقد درهم المضاربة على ألف دينار و بين الريح تدفع له دراهم قيمتها من
 الذهب تلك الدنانير بحت المضاربة والرجع على ما شرطت ألا كذا ظهر فى اه كلام سبى
 الوالد رحمه الله تعالى (قوله باعها) أى ليهيها ولا يعنه العزل من ذلك اتقانى (قوله وان
 خاه عنها) أى عن النسيئة ولا يملك المالك فخصها فى هذه الحالة كما لا يصح غيره عن المرافعة
 فى الروايات المشهورة وكلا لا يملك عزله لـ... تخصيص الاذن لانه عزل من وجهه بحر عن
 النهاية وسماى وانما لا يملك ذلك لانه حقاى فى الريح (قوله) ثم لا يتصرف فى غنها) أى اذا كان
 من جنس رأس ماله الا ان البيع به العزل كان للضرورة حتى يظهر الريح ان كان فيه ولا
 حاجة اليه بعد النقص فصار كما اذا عزل به بعد ما مضى وصار من جنس رأس المال زباجى
 (قوله) ولا ينفذ أى لا يتصرف اذا كان رأس المال فضة بقضة ولو أجود كما بقيه عموه
 ط (قوله) ويبدل خلافه) أى لانه يبدل خلاف رأس المال من النقد برأس المال (قوله)
 استحسانا) والقياس لا يبدل لان النقد من جنس واحد من حيث التسمية (قوله) لوجوب رد
 جنسه) أى الى رب المال ان امقنع المالك من أخذ خلاف الجنس كما بقيه ما قد مناه عن

أو فضولي عدل أو رسول عمت
 (والا يعلم لا) ينزل فان
 علم بالعزل ولو حكم
 كوت المالك ولو حكم
 (والمال عروضى) هو هنا
 ما كان خلاف جنس رأس
 المال فالدرهم والدنانير هنا
 جنسان (باعها) ولو يبيع
 وان خاه عنها (ثم لا يتصرف
 فى غنها) ولا فى نقد من جنس
 رأس ماله ويبدل خلافه
 به استحسانا لوجوب رد
 جنسه

بان البطلان موقوف الى حال التبيين فاذا تبين رجوعه بقيت على اصلها ويدل لذلك عبارة غاية
البيان كانت المضاربة كما كانت فيكون قوله بطلت أي بطلنا موقوفان تبين والا فباننا تأمل
(قوله حكم بلحاظه أم لا) أما قبل الحكم فلا نه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب بطلان المضاربة وأما
بعدمه فلحق المضارب بالومات حقيقة ط عن النمر بنيلامية (قوله بخلاف الوكيل) أي اذا ارتد
لموكل وحكم بلحاظه فان الوكالة تبطل ولا تعود بهوده الى الاسلام لان محل التصرف خرج عن
ملك الموكل ولم يتعلق به حق الوكيل (قوله بخلاف المضارب) فان له حقا فاذا عاد المالك فهي
على حالها والاولى حذفه لانه مسند نادى مما تقدم فلا حاجة اليه (قوله ولو ارتد المضارب فهي
على حالها) عندهما حتى لو تصرف ورجع ثم قتل كان ربحه بينهما على ما شرطاه برهان فان
الحق وباع واشترى هذا المثلث رجع مسالنا جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في
شي من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المرتد انا موقوف بانظر الى ما يملكه المالك له المضارب
في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها قال في
الغاية وتوقف تصرف المرتد على حق الورثة ولا توقف في ملك الرب المال لعدم تعلقه به أي فلا
يعطى له حكم الموت بالنسبة اليه وظاهره سواء الحق ولم يحكم به أولا كما في الدرر ومصدر الشريعة
(قوله) وما تصرف نافذ الخ أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميع الخ جميع
ما قبل ذلك جائز والربح بينهما على ما شرطوا خلا من المصلحة من الهبة وقبضه فيمبايع واشترى حيث
يكون على رب المال في قول أبي حنيفة لان حكم الهبة بتوقف برده لانه لو لم يردته انقض من
ماله ولا تصرف له فيه فيمكن كالمصبي المحجور اذا توكل عن غيره بالمبايع والشراء وفي قولهما حاله
في التصرف بعد الردة كمن فيه قبلها فافا الهبة عليه ورجع على رب المال كما في الغاية وكان
الاولى تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والحاصل فرق بين الارتدادين قبل اللحق وبعد
لا فرق بينهما (قوله ولو ارتد المالك فقط) محتمزة قوله وبطوق المالك وعلى هذا لا فرق بين
المالك والمضارب فلو قال وبطوق أحدهما ثم قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ اي كان أحدهما
وأظهر تأمل ايكن الفرق انه اذا ارتد المضارب فمصرفه نافذ (قوله أي ولم يلحق) ومثله
اذا الحق ولم يحكم بلحاظه (قوله فمصرفه) أي المضارب موقوف عند الامام أي ان لم يلحق حق ورثة
المالك بالمال لزوال ملكه بالردة فان عاد الى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وان
مات أو قتل أو حكم بلحاظه عاد المال الى الورثة وبطل تصرف المضارب وعليه لا فرق بين
المالك والمضارب البات تصرف فان تصرف المضارب نافذ دون المالك وعلمه فالأخصر أن
يقول وبطوق أحدهما ثم يقول ولو ارتد أحدهما فقط الخ (قوله وردة المرأة غيره مؤثرة)
سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة الان عوت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاظها لان
ردتها لا تؤثر في أملا كما هو كذا لا تؤثر في تصرفاتها مخ (قوله ان علمه) أي ولو العزل كما
فلا يعزل في الحكمى الابا علم بخلاف الوكيل حيث يعزل في الحكمى وان لم يعلم كذا قالوا
فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكر وان الفرق بينهما انه لاحق بخلاف المضارب مخ
والحق في الهندية عن الغاية تبطل المضاربة بموت رب المال علم بذلك أول لم يعلم حتى لا يعلم
الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يعلم السفر اه وتقدم ذكره (قوله مطلقا) أي وان لم

حكم بلحاظه أم لا عنابه
(بخلاف الوكيل) لانه
لاحقه بخلاف المضارب
(ولو ارتد المضارب فهي
على حالها فان مات
أو قتل الحق وبدار الحرب
وحكم بلحاظه بطلت)
وما تصرف نافذ وعنده
على المالك عند الامام بجور
(ولو ارتد المالك فقط) أي
ولم يلحق (فمصرفه) أي
المضارب (موقوف وردة
المرأة) لانها لا تقبل فلم
يعتد بسبب التلف في حقها
(غير مؤثرة) ويتعزل
بعزله لانه وكيل (ان علم به)
يجوز رجوعه مطلقا

ضامن الماهل في الطريق فان سلم المتاع جاز بيعه باقامته في حق البائع ولو خرج من ذلك المصر
 قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقة فيه في سفره اهـ بزانية وقوله فان بالمتاع مصر اي غير
 مصر رب المال فانه لو اخرج به يبيع في بهدموت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه
 يجب عليه تسليمه فيه ذكروه في الاصول كره فاضيان لكن تقدم ان الخصم يصح قبل
 صبي ورثه ماعرض لانه وكل موضع صح العزل فيه صح الخصم فيه وما لا فلا وتقل في
 النهاية انه لا يصح نفيه عن المسافرة في الرواية المشهورة وانها لم ينفى في نفيه حكم حتى ينض
 ثمة فهو ان يقول لا تبع فسيبته لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج الى ان يبيعه ايطهر الرج
 فاذا نفيه عن ذلك فقد ابطال حقه في التصرف فلم يصح واذا لم يملك عزله حتى ينض لم يملك
 تخصيص الاذن اذ لا يملك عزله من وجهه واما اذا نفيه عن المسافرة لم ينض نفيه على الروايات
 المشهورة لانه يملك المسافرة باطلاق العقد ثم قال وفي الذخيرة وكل جواب عرقته في القصول
 كلها اذا نفع رب المضارب عن التصرف فهو الجواب فيما اذا مات رب المال اهـ فعلم منه ان
 مانعة الشارع ههنا بطلان في حق المسافرة على غير الروايات المشهورة قد بر (قوله) انه
 يبيع أى مال المضارب بعرض ونقد ثم يكون العرض الثاني كالاول فله يبيع بعرض ايضا الى
 أن يصير مال المضاربة مثل رأس المال وان كان مال المضارب من جنس رأس المال من حيث
 الثمنية الا انه من خلاف جفه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال دراهم ومال المضاربة
 دنانير او على العكس يعمل نسي رب المال اياه عما هو من كل وجه حتى لا يملك شراء
 العروض به ويملك صرفه بما هو من جنس رأس المال أى مال المضارب بقوله على هذا موت رب
 المال في بيع العروض يعني اذا مات رب المال والمال عروض فله مضارب ان يبيع العروض
 حتى ينض رأس المال وهو ما بان كان رأس المال دراهم والمال دنانير كان له ان يبيع الدنانير
 كافي العزل نهاية (قوله) وبالحكم بلحوق المالك مرثداً أى اذا حكم بلحوقه من يوم ارتدوا وتقل
 ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائماً في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى به ذلك فما اشتراه
 به يبيع وعلمه وضيمته لانه قد انزل عن المضاربة وزال ملك الآخر عن المال فصار متصرفاً
 في ملك الورثة بغير أمره وان كان المال مشاعاً وعرضاً أو غير الدراهم والدنانير من سائر
 الاموال فبيع المضارب وشراؤه فيه جائز حتى يحصل رأس المال كافي السراج الوهاج وانما
 بطلت لان اللعوق بمنزلة الموت وله هذا يورث ماله ويورث امهات اولاده ومدره زلمي
 والاراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان لو كان رب المال امرأه فارتدت
 فهي بمنزلة المسألة لانها لا تقتل فلم تنفقه والرد سبب التلف في حقها اهـ وسنشير الشارح
 اليه قريباً (قوله) فان عاد الخ) يعني ان يكون هذا اذا لم يحكم بلحوقه اما اذا حكم بلحوقه فلا
 تعود المضاربة لانها بطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكن في الغاية ان
 المضاربة تعود سواء حكم بلحاظه أم لا فتأمل ونص عبارة واذا ارتد رب المال عن الاسلام
 وملك بدأ الحرب بطلت المضاربة يعني اذا لم يهد مسلماً اما اذا عاد مسلماً قبل القضاء أو بعده
 كانت المضاربة كما كانت اهـ (أقول) لكن يشكل على ما ذكره بان الباطل لا يعود صحيحاً
 فكيف تصح المضاربة بعده الحكم بلحوقه بهوده والحال انما بطلت بالحكم بلحوقه الا ان يجب

فله يبيعه بعرض ونقد
 (و) بالحكم بلحوق المالك
 مرثداً فان عاد بعد لحوقه
 مسلماً فالمضاربة على حالها

زوجته ونحوها لانه لا يثبت المالك لان الزوجة والولد كالاجنبي هنا كما قدمناه وفهم هذا من قول القهستاني وفيه اشارة الى انه ان شرط شيء لعبد المضارب ولاجنبي ايعمل مع المضارب صح والمشرط لالمضارب يعني في الاولى وللأجنبي يعني في الثانية والى انه لو لم يشترط عمل أحد منهم صح العقد والمشرط لالمالك سواء كان على العبد مددين أو لا وتعمام في الذخيرة فليت الشارح سلك هذا النظام ولم يغير التصريح والبيان (قوله لا يمكن في القهستاني) لا محل للاستدراك مع هذا التقدير لان قوله يصح مطلقاً أي عقد المضاربة صحيح سواء اشترط عمل الاجنبي او لا غير انه ان شرط عمله فالمشرط له والافلا في المال لانه بمنزلة المالك كونه ولو كان المراد ان المشرط صحيح مطلقاً فاني قوله والى وان لم يشترط عمله فلالمالك (قوله والافلا في المال) اي وان لم يشترط عمله فلالمالك قال في النهاية معزب الذخيرة اذا اشترط في المضاربة بعض الربح اغتبر المضارب فان كان لاجنبي وشرط عمله فالمضاربة جائز وقدر الشرط جائز ويصير رب المال دافعا للمال مضارباً بل جائز وان لم يشترط عمل الاجنبي فالمضاربة جائز وقدر الشرط باطل ويجعل المشرط لاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اه (قوله خلافاً للرجدي) كلامه في العبد لاني الاجنبي كما يعلم من اجماع شرح الممتنع (قوله جاز) قال في البحر واذا كان الاشتراط للعبد اشتراطاً للمال فاشترط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جائز بل الاولى الى آخر ما هنا (قوله ويكون) أي البعض (قوله قضاء دينه) اسم يكون ضمير يعود على البعض والجار والمجرور والخبر وقضاء دينه نائب فاعل المشرط والمعنى ويكون ذلك البعض الذي شرط له قضاء دينه من المضارب أو المالك واستفاد مما صرحنا به لا بد أن يكون البعض شيئاً في جميع المال كالثلث والربع والسادس أو ما لو كانت دراهم معينة فانه تقسده المضاربة لانه يؤدي لقطع الشرع في الربح وانما أطبقه هنا اعتماداً على ما قدمناه بان لا يشترط لاحدهما دراهم معينة من الربح (قوله ولا يلزم) أي كل من المالك والمضارب وعبرة بالبحر ولا يجبر على دفعه لقضاء دينه (قوله موت أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال ام لم يعلم حتى لا يملك الشرع احدهما ذلك بمسألة المضاربة ولا يملك السفرو ولا يبيع ما كان عرضاً لنض المال لانه عزل عن البيع فاضحان (قوله ويجزى بطراً على أحدهما) يجوزون واسفه او يحرمون (قوله ويجزىون أحدهما مطلقاً) هو داخل تحت قوله ويجزى ولا يملك الا ذكراً لانه لا يطابق (قوله باعها وصيه) أي وصى المضارب لان العزل لا يمكن حينئذ في المضارب فلا يجزى على وصيه وقيل ان ولاية البيع تكون لرب المال ووصى المضارب كالمسافر وهو الاصح لان الحق كان للمضارب وان كان المالك لرب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الاصل بينهما اه قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضى وصياً يبيع معه الظاهر نعم جوى والذي في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضى له وصياً يبيعهه فاقوى في رب المال رأس ماله وحصة من الربح ويعطى حصة المضارب من الربح غرماءه أي ان كان لغرماء فغرماء المضارب لا يباخذون عروضه لان مال الغير ط (قوله تبطل في حق التصرف) أي ولا تبطل في حق كونه ودبقة (قوله تبطل في حق المسافرة) أي الى غير بلد رب المال فلو أتى مصر واشترى شيئاً فمات رب المال وهو لا يعلم فاني بالمسافرة في حق المسافرة في مال نفسه وهو

لا يمكن في القهستاني انه يصح مطلقاً والمشرط لاجنبي ان شرط عمله والا فلالمالك أيضاً وعزاه للذخيرة خلافاً للرجدي وغيره فتنبه ولو شرط البعض لقضاء دين المضارب أو دين المالك جاز ويكون للمشرط له قضاء دينه ولا يلزم بدفعه لقضاء دينه (وتبطل) المضاربة بموت أحدهما) لا يكون مطلقاً وكذا بقوله ويجزى بطراً على أحدهما ويجزىون أحدهما مطلقاً قهستاني وفي البرازية مات المضارب والمال عروض باعها وصيه ولو مات رب المال والمال بقدر تبطل في حق التصرف ولو عرض تبطل في حق المسافرة لا انه مجرد

ثان في المسئلة * وأما الشرح فنقصه وقوله على أن يعمل معه عادي وليس بشديد بل يصح الشرط
 ويكون السببه وان لم يشترط عمله لا يجوز اه فان الصواب حذف قوله لا يجوز زاعا من
 العبارة السابقة اه حاجي بايضاح ط (أقول) وسبق الشارح الى التنبيه على ذلك بحشى
 المخ العلامة الخليل الرملي (قوله) ان لم يكن عليه دين أى مستغرق للماله ورقبته لان به يخرج
 المال عن ملك سبيده وهذا عند الامام كما تقدم وبأنى لان المولى لا يملك كسب عبده المدينون
 فصار من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعندهما ملك سببه ما في يده وان أحاط به بعه بالورقة
 فينبغي أن لا يصح اشتراط العمل على المولى عندهما لما تقدم اجم (قوله) لا يملك كسبه) نصار
 السبب من أهل أن يعمل في مال المضاربة وهذا على الخلاف كما سمعت (قوله) واشترط عمل رب
 المال مع المضارب مقسدا الخ) لان المضاربة لا بد فيها من عمل المضارب ولا يمكنه العمل مع عدم
 التخليه وهى العلة في المسئلة الثانية والثالثة وهذه المسئلة كالتعليق لماله فكان الاولى
 تقدمها وتقرىع الاولى عليها (قوله) بخلاف مكاتب شرط عمل مولاه أى اذا دفع المكاتب
 مال مضاربة لا شرط وعمل مولاه فيها فانه لا يشترط له ما سواه كان عليه دين أو لا لانه
 لا يملك اكسابه لانه يعمل ماله الاحرار فيما في يده فان عجز قبل العمل ولا دين عليه فسدت
 كافي البحر وكان الانسب ذكره بعد المسئلة المأذون (قوله) كالمضارب مولاه) فانه يصح ما قلنا
 (قوله) أوفى الرقاب) أى فكهما من اسرار الرق وفساد الشرط في الثلاثة ادم اشتراط العمل كما
 سيظهر (قوله) وأول امرأة المضارب أو مكاتبه الخ) لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم يشترط
 عملهما كما سيظهر اليه بقوله ومضى شرط لاجنبى الخ ومضى عن النهاية ان المرأة والولد كلاجنبى هما
 وفي التبيين ولو شرط بعض الرقب كان رب المال أو المضارب ان شرط عمله جاز وكان
 الشرط لانه صار مضاربا بالافلالان هـ ذاليس بمضاربة وانما الشرط هبة موعودة
 ولا يلزم وعلى هـ ادعاء غيره من الاجانب ان شرط له بعض الربح وشرط عمله عليه صح والافلالان
 (قوله) ولم يصح الشرط) ومضى السراجية من الجواز فيما اذا شرط ثلث الربح لاهرأة المضارب
 أو مكاتبه أو الماسكين أوفى الرقاب أو المصحح محمول على جواز عقد لا الشرط وبكون
 ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج الى ما وجهه العلامة أبو الصـ هو ومن أن المسئلة
 خلافية لانه لم ينف على هـ هذا التوفيق هو ولا يخفى جعل المسئلة ذات خلاف ومحل عدم
 الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذا لم يشترط عملهما (قوله) ويكون الشرط لرب
 المال) لانه لما بطى الى الشرط كان الربح تبعا لاصله وهو رأس المال وهو لرب المال فكذا
 ورجحه (قوله) لا يصح) حدث لم يشترط عمله فوافق ما بعده (قوله) ان شرط عليه عمله صح
 أى الاشتراط كالعقد (قوله) والا لا) أى ان شرط البعض لاجنبى ولم يشترط عمله لا يصح
 الاشتراط ويكون لرب المال اما العقد فقد فتحير واستقيم من هـ هذا الشرط انه لا يشترط
 المساواة بين المضارب وبين في المال الواحد لانه أطلق البعض فمثل ما اذا كان مثل مباشر
 للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون اهدى للعمل اوفيه مخرج آخر كفى الشركة
 والحاصل ان ما شرطه الثالث ان كان يرجع الى المضارب جاز ويكون للمضارب كالمضاربة لبعده غير
 المدينون والا فهو لرب المال والفرق ان شرط الربح ابعده كالمضاربة فيصح له بخلاف الشرط

ان لم يكن المأذون (عليه
 دين) لانه كالمضارب العمل
 على المالك (والاصح)
 لانه حينئذ لا يملك كسبه
 واشترط عمل رب المال
 مع المضارب مقسدا
 لانه يمنع التخليه فيصح
 الصحة (وكذا اشتراط عمل
 المضارب مع مضاربه أو
 عمل رب المال مع المضارب
 الثاني) بخلاف مكاتب
 شرط عمل مولاه كالمضارب
 مولاه (ولو شرط بعض
 الربح للماسكين أو المصحح
 أوفى الرقاب) أو لاهرأة
 المضارب أو مكاتبه صح
 العقد و (لم يصح الشرط
 ويكون الشرط لرب
 المال ولو شرط البعض
 لمن شاء المضارب فان شاء
 نفسه أو لرب المال صح
 الشرط (والا) بان شاءه
 لاجنبى (لا) يصح ومضى
 شرط البعض لاجنبى ان
 شرط عليه عمله صح الشرط
 والا لا

عيني (قوله ضمن الاول للثاني سدسا) لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه مولا مالكا لا ينفذ في حق رب المال اذ لا يقدر ان يفرض بشرطه فيعجز عن قدر السدس لانه ضمن له السلامة الثانية بالقد لان غرضه في ضمن عقد المضاربة عيني (قوله لانه التزم سلامة الثاني) قال في الدرر لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك وجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم السلامة فاذا لم يسلم يرجع عليه مكن استاجر رجلا ليخطب له ثوبا بدرهم فاستاجر الاجير رجلا آخر ليخطب بدرهم ونصف فانه يضمن له زيادة الاجر اه (قوله) وشرط عليه المالك التعميد بعبد المالك ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التعميد به لدفع نعمه ان يده للمولى فلم يحصل التخليقة وعلمه كلام الدرر وقيل ما فيه خلاف بين اصحاب الشافعي والخفي وغيرهما الا احد وعبد المالك وعبد المضارب سواء في جواز الشرط والمضاربة لو شرط العمل وان لم يشترط ففي عبد المالك كذلك وفي عبد المضارب كذلك عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المشرط رب المال كالم يصرح الشرط لاجنبي او لمن لا ينفذ لاشهاد المضارب او شهادة رب المال لانه فيكون المشرط رب المال هذا زبدة ما في الأخيرة والبيان قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب لو شرط له نفي من ربح ولم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما شرط له الرب المال اذا كان على العبد دين والايصح سواء شرط عمله أولا ويكون للمضارب وقيل يكون العاقد المولى لانه لو عقد المأذون له عقد عام مع اجنبي وشرط عمل مولاه لا يصح ان لم يكن عليه دين والاصح كباقي وشمل قوله العبد المولى وشرط للمكانة بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكانة المضارب لغير بشرط أن يشترط عمله فيها وكان المشرط والمكانة للمال لانه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره من الاجاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال ويطل الشرط اه وسأيت الكلام فيه والمرأة والولد كالاجاب هنا كذا في النهاية وقيد باشتراط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مقيد لها كما سأيت (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العاقد في نحو ذلك ان يكون العبد مهيئا للعمل فهو وافق في الاكثر (قوله وليس بقيد) أي لجهة اذ لو اشترط له الثالث ولم يشترط عمله صح و يكون مولاه لكان فاشترط عمله تظهير في اخذ غرضه ما شرط له فينفذ الا ان ليس اهم بل للمولى قال الزيلعي وهذا ظاهر لانه باشتراط عمله صار مضاربا في مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذه غرضه والانه مولى الخ واستقدم منه انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن للقرمان بل للمولى لانه حيث لم يعمل لم يكن من كسبه أو السدس (قوله صح) أي تقسيم الربح وشرط عمل العبد وعلة الاول ما ذكره المؤلف وعلة الثاني ان العبد اعمل ان يضارب في مال مولاه والعبد يد حقيقة ولو كان محجورا حتى يمنع السيد عن اخذها أو دعه عبده المحجور والعبد هنا صار مأذونا باشتراط العمل عليه فلا يملك مولاه بعد تسليم المال اليه فصح المضاربة زيلعي (قوله) وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط أي في تغييره للمالك بثلثي أو في تغييره في بعض النسخ بالثاني أحسنه نحن فقد رأيت في نسخة منه ولو شرط للثاني ثلثه ولغيره المالك ثلثه على أن يعمل معه وانقصه ثلثه صح اه وهو فاسد كثر اهدم اجتماع الثلاث أربعة واهدم وجود مضارب

(نحن الاول للثاني سدسا)
بالتسمية لانه التزم سلامة
الثاني (وان شرط) المضارب
للمالك ثلثه و شرط
لعبد المالك ثلثه وقوله
(على ان يعمل معه) عادي
وليس بقيد (و) شرط
(انقصه ثلثه صح) وصار
كانه اشترط للمولى ثلثي
الربح كذا في عامة الكتب
وفي نسخ المتن والشرح هنا
خلط فاجنبه (ولو عقدوا
المأذون مع اجنبي وشرط
المأذون عمل مولاه لم يصح

لانه التزمه سلامة المقبوض له عن الضمان فاذا لم يرجع عليه بالخالفه اذ هو مفرور من
جهته كودع الغاصب وصحت المضاربة بينهم لانه ما كان قرار الضمان عليه ملك المدفوع
مستقدا الى وقت التعدي فحين ان دفع مضاربة ملك نفسه ويكون الربح بينهما على ما شرطا
لحصه المضاربة ويطيب الثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل ولا خيف في عمله ولا يطيب للادول لانه
يستحقه برأس المال وما لم يكن فيه ثبت مستقدا فلا يتخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق اه لان
الثابت بالاستناد ثابت من وجهه دون وجهه فلا يثبت المالك من كل وجهه فيمكن الخيف في الربح
فلا يطيب اه اتقاني وفي الجهر ولو دفع الثاني مضاربة الى ثالث ورجع الثالث أو وضع فان
قال الاول للثاني اعمل فيه برأيك فرب المال ان يضمن أي التساوية شاء ويرجع الثالث على
الثاني والثاني على الاول والاول لا يرجع على أحد اذا ضمنه رب المال والا لضمان على الاول
وضمن الثاني والثالث كذا في المخطوطة والا لضمان على الاول أي ان لم يقل الاول للثاني اعمل
فيه برأيك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشارة بان اذا ضمن رجوع على الاول ويطيب الربح
له دون الاول لانه ما لم يكن مستقدا فهو الثاني (قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصبا
وليس للمالك الا تضمين البدل عند ذهاب العين المقصوفة وليس له أن يأخذ الربح من الغاصب
كذا ظهر في ط (قوله فان اذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله لا بشرطه) لانه بشرط نصف
جميع الربح له (قوله الباقي) أي الفضل عما اشترطه للثاني لان ما وجبه الاول له ينصرف
الى نصيبه خاصة اذ ليس له أن يوجب شيئا غيره من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث
من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في الجهر وطاب الربح للجميع لان على الثاني عمل
عن المضارب كالاجير المستعمل اذ استأجر آخر باق في عماله وجر (قوله وللثاني الثلث المشروط)
لان الدفع الثاني صحيح لانه باهر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع ما رزق الله وجعل الاول
للاثنى ثلثه فينصرف ذلك الى نصيبه الى آخر ما تقدم وكان المناسب أن يقول من كل المال
عوضا عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الاول والمالك نصفان) لان رب المال هنا شرط أن
يكون ما رزق الله المضارب الاول بينهم نصفين والموزق للادول هو الثلثان لان الثلث استحقه
الثاني بشرط الاول وهو ما ذكرناه فلم يكن من رزق الاول الا الثلثان فيكون ذلك بينهم نصفين
وطيب لهم بالاشبهة أيضا عيني (قوله باعتبار الكفاف) أي في قوله ما رزق فقد جعل
المتضمنة في رزق المضارب الاول وهو لم يرزق الا الثلثين فينصفان (قوله ونحو ذلك) كما
كان لك من فضل الله أو النماء أو الزيادة (قوله ولو قال له) أي رب المال للمضارب (قوله
واستوفيا باقياي) لان الاول شرط للثاني النصف بشرطه صحيح لانه باذن المالك واستوفيا باقياي
وهو النصف لان رب المال لم يشترط لنفسه هذا الا نصف ما ربحه لأول ولم يربح الثاني الاول الا
النصف والنصف الا تخروصا للثاني بشرطه فلم يكن من ربح الاول عيني (أقول) لا فرق بين
هذه والتي تقدمت الزمن حيث اشترط المضارب الثاني فان في الاول شرط له الثلث فكان
ما بقي بينهم ما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما كذا في بعض الحواشي (قوله
ولاثنى للادول) لان قول رب المال ما رزق الله أو ما كان من فضل ينصرف الى جميع الربح
فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني جميع الربح فلم يبق للادول شيء

بها لها

فقيام سبب حصول الربح مقام حقيقة - وهو في صعوبة المال مضمونه وهذا اذا كانت
 المضاربة الثانية صحيحة فاذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجبر فيه والاجبر
 لا يتحقق شيئا من الربح فلا تثبت الشراكة له بل له اجر مثله على المضارب الاول وللادول ما شرط
 لمن الربح اهـ منتهى (قوله فاذا عمل تبين انه مضارب فيضمن) لانه حصل العمل في المال
 على وجه لم يرض به المالك فبحق الخلاف فوجب الضمان بفعل الامر مراعى أى وهو قاقبل
 العمل حتى اذا عمل الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر
 الخفاقة الا بظهور الربح يجاب بانه لم يعمل بخافا حتى يكون مستبضا بل عمل على طمع الاجر
 وهو ما شرط لمن الربح فحصل الخفاقة بمجرد العمل فيوجد سبب الضمان (قوله الا اذا
 كانت الثانية فاسدة) قال في الجروان كانت احدهما فاسدة او كلاهما فلا ضمان على واحد
 منهما - وللعامل اجر المثل على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على
 رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا كانت المضاربة
 الاولى صحيحة وللادول اجر مثله اهـ أى لانه حينئذ يكون الثاني اجبر او المضارب له أن يستاجر
 قال في التبيين هذا اذا كانت المضاربتان صحيحتين وما اذا كانت احدهما فاسدة او كلاهما
 فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية هي الفاسدة صار الثاني اجبر ولاول ان
 يستاجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فيكذلك لان فسادها وجب فساد الثانية لان
 الاولى لما فسدت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو فسدت الثانية في هذه الحالة صار
 الثاني شريك وليس للاجير ان يشاؤله غيره فكانت فاسدة بالضرورة وكانا اجبرين وكذا اذا
 كانتا فاسدتين واذا كانا اجبرين لا يضمن واحد منهما اهـ بتصرف ما والحاصل ان لصحة
 الثانية فرغ عن صحة الاولى فلا تنصح الثانية الا اذا كانت الاولى صحيحة فاشتراط صحة الثانية
 اشتراط صحة الاولى (قوله على المضارب الاول) ويرجع به الاول على رب المال (قوله وللادول
 الربح المشروط) يفي والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد اخذ الثاني اجره اذا
 كانت المضاربة الاولى صحيحة والا فلاول اجر مثله ايضا ويرجع به لرب المال كاذكرنا (قوله ولو
 استهلكه الثاني) قال الاقاني والحاصل انه لا ضمان على واحد منهما - ما قبل عمل الثاني في
 ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة واذا عمل الثاني في المال ان عمل علام يدل تحت المضاربة
 بان وجب المضارب الثاني المال من رجل او استهلكه فالضمان على الثاني دون الاول وان عمل
 عملا دخل تحت المضاربة بان اشترى بالمال شيئا فان ربح فعليه الضمان وان لم يربح فلا ضمان
 على واحد منهما - ما في ظاهر الرواية اهـ وفيه تأمل ط (قوله فالضمان عليه - خاصة)
 والاشهر الخيار فيضمن أيهما شاء كافي الاختيار (قوله فان عمل حتى ضمه) حتى لا يفرج فان
 الضمان مرتب بالعمل فقط وضمن بالبناء للمجهول فان الضمان مرتب بالعمل فقط (قوله
 خرب المال) قال في التبيين ثم ربح المال بالخيار ان شاء ضمن الاول رأس ماله لانه صار غاصبا
 بالدفع الى غيره بغير اذنه وان شاء ضمن الثاني لانه قبض مال الغير بغير اذن صاحبه فان ضمن الاول
 فسدت المضاربة بين الاول والثاني والربح بينهما على ما شرط لانه باء الضمان ملكه من وقت
 خاف فصار كالدفع مال نفسه - مضاربة الى الثاني وان ضمن الثاني يرجع بمضامنه على الاول

فاذا عمل تبين انه مضاربة
 فيضمن الا اذا كانت
 الثانية فاسدة فلا ضمان
 وان وقع بل الثاني اجر مثله
 على المضارب الاول وللادول
 الربح المشروط (فان
 ضاع) المال (من يده) أى
 يد الثاني (قبل العمل)
 الموجب للضمان (ولا
 ضمان) على أحد (وكذا)
 لا ضمان (لو غصب المال
 من الثاني) انما الضمان
 على الغاصب فقط ولو
 استهلكه الثاني أو وهبه
 فالضمان عليه خاصة فان
 عمل حتى ضمه (خرب
 المال ان شاء ضمن) المضارب
 (الاول رأس ماله)

ومالم يصل الالف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام وبمجرد علم انهم مسلمة
مسئلة موضوعها انه لم يقض الالف من الاسلام فتدبر وقوله لو موسرا كذا وقع في البحر
والذي يستفاد من كلامهم ان الضمان عليه مطلقا لانه ضمان تلك فهاهنا ذلك الضمان يدل
والضمان اذا كان يدل يستوى فيه اليسار والاعسار وبذل علمه قول المؤلف فلا سبابة
عليها لانه لا يضر مع على المالك حقه ومالم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق ولذلك أطلقه
الهيقي وحسنه فتدبر لو موسرا لا يفهم له لانه لو كان موسرا فكذلك وتقدم أيضا ما تقدمه
(قوله وتماه في البحر) قال فيه ولو لم ترد قيمة الولد على ألف و زادت قيمة الام حتى صارت ألفا
وخمسة مائة صارت الجارية أم وللا مضارب ويضمن لرب المال ألفا ومائتين وخمسين ان كان
موسرا وان كان موسرا فلا سبابة عليه لان أم الولد لا تسعى ومالم يصل الى رب المال رأس ماله
فالولد رقيق ثم يأخذ منه مائتين وخمسين على انه نصيبه من الربح ولو زادت قيمته باعتق الولد
وصارت الجارية أم وللا لان الربح يظهر في كل واحد منهما وما باخذ رأس المال من المضارب
٣ لا ما وجب عليه أي سائر المالكين لانه مجهول وهو موسر والسبابة موجهة واليه قدمه موسر وبأخذ
منه أيضا ما بقي من نصيبه من الربح ويضمن أيضا نصف عمره لانه لما استوفى رأس المال ظهر
انه ربح لان عمر مال المضاربة يكون للمضاربة ويسمى الفلام في نصيب رب المال ويسقط
عنه نصيب المضارب ١٥ مع اصلاح من عمارة الزبلي أما قوله ويضمن الخ فتقدم انه يحمل
على الاستمالة بالبيع فكيف يجب المقر كذا يحفظ الحلبي نقلا عن قارئ الهداية والله
تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب المضارب بضارب)

يصح في باب التنوين وعدمه على انه مضاف للمضارب وجله بضارب حال من المضارب أو مصة
لان المضارب بمنزلة الشركة اذا اختلف والمزاد فيه للجس وهذا على جهله ما مضى ما بين ما على
التفريق فالظاهر ان له بضارب خبر المضارب والمعنى ان المضارب يقع منه المضاربة ويرد
على الحائلية ان الحال لا يجبي من المضاف الا في صور ثلاث وليس هذا من باور رد على القطع
ان المضارب منوع عنها الاباذن والباب مع قوله للمضارب خاصة فتأمل ط بزيادة (قوله لما
قدم المقردة شرع في الرمية) لان المركب يتلوا المقردة طبعه ما ف كذا وضعه جوى ورده قاضي
زاده بان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة رب المال الا انها مقردة أيضا غير مركبة من
المضاربين الا ترى ان الثاني يتلوا الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعا وانما
المركب منهما الاثنان واسم وجوه في المناسبة مضاف في النهاية ومراج الدراية حيث قال الما ذكر
حكم المضاربة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة الثانية اذا الثانية يتلوا الاولى ابدأ فكذا
بيان حكمها ١٥ ط (قوله بلاذن) أي أو تفقو بضربان لم يقل لرب المال اعمل برأيت لانه
اذا قال له ذلك جلا ان يضارب حينئذ ١٥ شاي أي لان المضارب لا يملك ان يضارب الاباذن
رب المال (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الامام وهو قوله ما في رواية الحسن عنه لم
يضمن ما لم يربح لانه تلك الابضاع فلا يضمن بالعامل ما لم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شريك في
المال فيصير كقط مالها بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل

٣ قوله لا ما وجب عليه الخ
كذا بالاصل وليجوز ١٥

لوموسرا فلو لموسر افلا
سبابة عام لان أم الولد
لا تسعى وتماه في البحر
واقه أعلم

(باب المضارب بضارب)

لما قدم المقردة شرع في
الرمية فقال (مضارب
المضارب) آخر (بلاذن)
المالك (لم يضمن بالذرع مالم
يقبل الثاني ربح) الثاني
(أولا) على الظاهر لان
الذرع ابداع وهو عليه

ومائتان وخمسون نصيبه من الربح فإذا قبض منه ألف درهم صار مستوفيا لرأس ماله وظهر
 أن الأم كاهار ربح أقرعها عن رأس المال في كانت بينهم مائة نصيبين ونفذت دعوتها دعوة المضاربة
 وصارت كاهار أم ولده ويجب نصف قيمته الرب المال موسرا كان أو معصرا لأنه ضمان الثلاث
 وهو لا يختلف بالأسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي بخلاف ضمان الاعاق فإنه ضمان
 الافساد لا يجب عليه بغير تعدد ولا على معسر عتيق فإن قيل لم يجعل المقبوض من الولد
 من الربح وهو يمكن بأن يجعل الولد كله رجاءا والجارية مشغولة برأس المال على حالها قلنا
 المقبوض من جنس رأس المال في كان أولى بجعله رأس المال ولأن رأس المال قد قدم على
 الربح إذ لا يسلم لشيء من الربح إلا بعد سد الأمانة لرأس المال الرب المال في كان جعله أولى بهذا
 وصوله إلى يده اهـ تبين (قوله أو أعتقه إن شاء) أي رب المال لا يكونه فإلا لا يلتزم فإن المسمى
 كالمكاتب عتاقه فيكون لرب المال الخيار إن شاء استعصى الغلام في ألف ومائتين وخمسين
 وإن شاء أعتقه (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أي ولو حكما ولو أعتقه فإن باعته بغير قبضه
 حكما انما شرط قبض رب المال الألف من الغلام حتى يصير الجارية أم أم ولده المضارب لأنها
 مشغولة برأس المال فإذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كاهار رجاءا فظهر
 فيها ملك المضارب فصارت أم ولده زباني (قوله تضمن المدعي) وهو المضارب (قوله لأنه
 ضمان ثلاث) وهو لا يختلف بالأسار والاعصار ولا يتوقف على التعدي زباني بخلاف
 ضمان الولد لأنه ضمان عتيق وهو بعد التعدي ولم يوجد (قوله اظهر) أي وقوع نفوذ
 دعوتها بحجة ظاهرا فيها بظهور ملكه فيها (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بأن يجعل أن
 البائع تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبي جلالا لصره على الإصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى
 لعدم الملك وهو شرط فيها إذ كل واحد من الجارية ولدها مستوفى لرأس المال فلا يظهر
 الربح فيه ما عرفت أن مال المضاربة إذا صار أجنبيا لمختلفة لكل واحد منهما لا يزيد على رأس
 المال لا يظهر الربح عندنا لأن بعض المدعي بالبيع من البعض فيقتل لم يكن للمضارب نصيب
 في الأمانة ولا في الولد وإنما الثابت لا مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوتها فإذا زادت قيمته وصارت
 ألفا وخمسين فظهر الربح وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوتها السابقة ولو جرد
 شرطها وهو الملك فصلا وإليه وعتيق بقدر نصيبه منه وهو سدسه ولم يضمن حصته رب المال من
 الولد لأن العتيق ثبت بالملك والنصيب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما وجود انقضاء
 العتيق إليه ولا صفع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدي فإذا اختار الاستعصاء استعصا في ألف
 رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فإذا قبض الألف صار مستوفيا لرأس ماله وظهر أن الأم
 كاهار ربح بينهم مائة نصيبين ونفذت دعوتها المضارب وصارت كاهار أم ولده لأن الاستيلاء إذا صادف
 محلا يعمل الفصل لا يجزأ أجماعا ويجب نصف قيمته الرب المال هذا حاصل ما تقدم في هذه
 المسئلة (قوله منه) تنازع فيه كل من تزوجها واشتراها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لأن الما
 زادت قيمتها فظهر فيها الربح وملك المضارب بعض الربح فنفذت دعوتها فيه أو يجب عليه لرب
 المال رأس ماله وهو ألف ويجب عليه أيضا نصيبه من الربح وهو مائتان وخمسون فإذا وصل
 إليه ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كاهار بها في ملك المضارب منه نصفه فيعتق عليه

(أو أعتقه) إن شاء (ولرب
 المال بعد قبضه ألفه) من
 الولد (تضمن المدعي) ولو
 معصرا لأنه ضمان ثلاث
 (نصف قيمتها) أي الأمانة
 لظهور نفوذ دعوتها فيها
 ويجعل على أنه تزوجها ثم
 اشتراها حتى يملكه ولو
 صارت قيمتها ألفا ونصفه
 صارت أم ولده ضمن للمالك
 ألفا وربعه

كان المدينون مستغفر قايالدين الماله وورقة تبه لان السبيل يعل ما في يده وان احاط الدين بذلك
وحينئذ يعل السبيل بقيمة العبد المعتق لغرماء المدينون عندهما وعند الكل اذ لم يكن مستغفر قاي
(قوله زيلبي) قال وان كان فيه دين محيط برقته وكسبه لا يعتق عنده وعندهما يعتق
بناء على انه هل يدخل في ملك المولى أم لا اه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى
أمة) أي قيمتها ألف (قوله فولدت) أي وولائم المضارب فولدت (قوله ولد امساوا به) أي الولد
وحده مساويا لآلاف فلو كانت قيمة الولد أكثر من الآلاف نفذت دعوته في الحال لظهور الريح
فيه (قوله فادعاه موسرا) لانه ضمان عتيق قال من لا مسكين واعلم ان قوله موسرا ليس بقيد
لازم بل ذكره لانه الم يضمن في الولد مع انه موسر فلان لا يضمن اذا كان موسرا أولى اه أي
انما يدينه لنفي الشبهة وهي ان الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعتاق فيضنف باليسار
والاعسار ان كان الواجب ان يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن لان نفوذ
العتق مهي حكمي لا يمنع للمضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذ لا يجب
ضمان العتيق الا بالتعدي كافي أخى جلبي والحاصل انه لا يضمن لاموسرا ولا لموسرا وانما
قيده ليعلم ان الموسر لا يضمن بالطريق الأولى (قوله كاذرنا) أي في قوله مساوا به فالسكاف
بمعنى مثل خبر صار وألقايد منه أو ألقاها ونجبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله نفذت
دعوته) بخلاف ما لو أعتقه فزادت قيمته لانه انشأه والدعوى اخبار وقت وقف على ظهور الريح
فان قلت قد ظهر الريح بظهور الولد قلنا هذا قول زفر وأما المذهب فلا يظهر الريح اذا كان
رأس المال أجنبنا مختلفة كمنه كل ما قدر رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ
دعوته لانه بعد صدور قيمة ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما رأس المال فلا يظهر الريح لما
عرف ان حال المضاربة اذا صار أجنبنا مختلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر
الريح عند تأخره الا قال زفر لان بعضه اليك بالوحي من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب
نصيب في الأمانة ولا في الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة
الغلام وصارت ألفا وخمسة مائة ظهر فيه في ذلك الوقت ذلك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت
دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو المالك اه (قوله فعتق) قال في التبيين فاذا
نفذت دعونه صار الغلام ابنا له وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربهه ولم يضمن المضارب حصته
المال من الولد لان العتيق ثبت بالمالك والنصيب فصارت العلة ذات وجهين والمال آخرهما
وجوده فيضاف الحكم وهو العتيق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير أصله وضع
القفة على السبيل والقدح الأخير ولا يصح للمضارب في المالك فلا يجب عليه الضمان لعدم
التعدي اذ لا يجب ضمان العتيق الا بالتعدي اه مختصرا قال صاحب الكافي سقيمة
لا تحصل الأمانة من فاقع فيما راجل منازاة اذ على المائة ففرقت كان الضمان كله عليه اه
والقدح الأخير المسكر هو المحرم أي على قول الامام دون ما قبله وان كان المتيق به قول محمدان
ما أسكره فقبله لاسرام ط (قوله سمى) حيث زاد الشارح فنذرت محتاج الى والوالطف
هنا بان يقول وسعى عطف على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله في الآف ورهه) أي
سعى الولد لرأس المال في الآف ورهه وهو مائة مائة وخمسون لان الآف مستحق لرأس المال

زيلبي (مضارب معه)
ألف بالنصف اشترى
أمة فولدت ولد امساوا به
أي للآلاف (فادعاه موسرا)
فصارت قيمته (أي الولد)
وحده كاذرنا (ألفا)
ونصفه (أي خمسة مائة فنذرت
دعوته لوجود المالك بظهور
الريح المذكور فعتق
(سعى لرأس المال في الآف
وربهه) ان شاء الله

ألفا واربعة عشر ألف ثم اشترى المضارب من يعق عليه وفيه ألف وأقل لا يعق عليه
وكذا لو كان له ثلاثة أولاد أو أكثر فقيمة كل واحد ألف وأقل فاشترى من لا يعق شيء منهم
لأن كل واحد منهم موقوف برأس المال ولا يملك المضارب منهم شيئا حتى يزيد قيمة كل عين على
رأس المال على حدة من غير ضمه إلى آخره لأنه يحق له أن يملك منهم شيئاً فقيمة العين الباقية
لرأس المال ولعدم الأولوية وقال في المنع والمراد من الربح هنا أن تكون قيمة العبد المشتري
أكثر من رأس المال سواء كان في حله مال المضاربة ربحاً أو لم يكن حتى لو كان المال ألفاً فاشترى
بها المضارب عشرين قيمة كل واحد منها ألف فاعتقه فما المضارب لا يبيع عتقه وأما بالنسبة
إلى استحقاق المضارب فإنه يظهر في الجملة أنه ربح حتى لو أعتقه مضارب المال في هذه الصورة صح
وضمن نصيب المضارب منهم ما هو وخمس مائة موصراً كان أو موصراً كذا في الفتاوى الظهيرية
أه وان لم يظهر ربح بالمعنى المذكور جاز شراؤه لعدم ملكه بغير (قوله كما بسطه العيني)
عبارته هي عين التي نقلها عن الزباني في المقولة السابقة (قوله وقع الشراء لنفسه) لأن
الشراء متى وجد نقداً على المشتري يتخذ عليه أه منعه وضمن في الصورتين في الوجه
الأول يضمن جميع الثمن إذا دفع من مال المضاربة إذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور الربح
فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من غنمه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من الربح
هذا ما ظهر لي وكانهم تركوا التنبيه عليه لظهوره أه أبو السعود (قوله وان لم يكن ربحاً)
أي في الصورة الثانية وهي ما إذا اشترى المضارب من يعق عليه (قوله كما ذكرنا) أي من كون
قيمه أكثر من رأس المال (قوله صح للمضاربة) لعدم المنفعة لأنه لا يعق عليه شيء إذا ملك له
فيه أه كونه مسفولاً برأس المال فيمكنه أن يبيعه للمضاربة فيجوز (قوله فان ظهر الربح) أي في
صورة ما إذا اشترى المضارب من يعق عليه ولم يكن فيه ربح ظاهر لأن قيمته لا تزيد على رأس
المال ثم غلا سعره أو زادت أوصافه حتى غلت قيمته (قوله لا يملكه لا يملكه) لأنه انما اعتق عند
الملك لا يملكه منع منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالموثر مع غيره فإن اشترى امرأة
ابن زوجها تم مات وتركت هذا الزوج وأعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئاً لغيره لعدم
الصنع ومنه درر * (قوله) شري نصفه بمال المضاربة ولا يفضل فيه ونصفه بماله صح لأن هذا
النصف لا يربح فيه فلم يثبت العتق فيه وإنما دخل العتق فيه حكماً بالاشراء لنفسه فلم يصر
مخافاً زباني عن الكافي (قوله وسعي العبد المعتق الخ) قال في الجواهر أنه ولا يؤيد معاً على
قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعي في رأس المال وحصة رب المال من الربح
أه وانما سعي العبد لأنه احتسبت ماله العبد عند العبد فيسعي فيه عناية (قوله من يعق
على الصغير) ومنه المعتبره حوى (قوله) إذا نظرت فيه لغيره أي في شراء الأب والوصى وهي
علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط وأما الشريك
فإن الشريك يتضمن الوكالة والوكيل لا يشترى من يعق على المولى عند القرينة كما مر آنفاً
والشركة قسرية فقد الربح كالمضاربة (قوله والا) بأن كان مستغنياً (قوله) أي لا يعق
ما اشترى من قريب المولى عند الامام (قوله) خلافاً لهما وهذا الخلاف مبنى على أن المولى هل
يملك كسب عبده المأذون المستغرق بالدين أو لا فعمدة لا يملك وعندهما يملك أي في عتق وان

كما بسطه العيني
فليحفظ (فان فعل) شراء
من يعق على واحد منهما
(وقع الشراء لنفسه وان
لم يكن) ربح كما ذكرنا
(صح) للمضاربة (فان
ظهر) الربح (يزيد) قيمته
بعد الشراء عتق حظه ولم
يضمن نصيب المال لعتقه
لا يملكه (وسعي) العبد
(المعتق) في قيمة نصيب رب
المال ولو اشترى الشريك
من يعق على شريكه أو
الأب أو الوصى من يعق
على الصغير نقداً على العاقد
إذا نظرت فيه لا الصغير
(والمأذون) إذا اشترى من
يعق على المولى صح وعتق
عليه أن لم يكن مستغنياً
بالدين والألا) خلافاً لهما

وكذا لو عاد) اى الى الوفاق في البض اى بعض المال بعد المخالفة في البعض الا سرفان
ما اشترا مع المخالفة وقع له - وما بقى لم يحصل به المخالفة فاذا عاد الى الوفاق صح تصرفه فيه
لان ذلك اذا كان حكم كل المال كان حكم جزءه اعتبارا بالجميع وبالكلى وحكم ما باعه مع
المخالفة - حيث انه عند فضولى والفضولى في ذلك التسخى قبل اجازة المالك كانت - ثم فلو عاد
فيه الى الوفاق صح تصرفه فيه لان التسخى بعد عدم البيع قال الاتقاني فان اشترى يعضه في
غير الكوفة ثم عاين في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترا به الكوفة فهو على المضاربة
لان دلائل الخلاف وجد في بعضه دون بعضه انتهى (قولنا ولا يملك تزويج من ماله) اى
لا يملك المضارب تزويج عبدا او امة من مال المضاربة كالنسيك عننا او مفاوضة كمالى
الجور وعن أبى يوسف ان للمضارب تزويج الامة لانه من الاكتساب لانه يصل الى المهر والى
سقوط نفقة المخلوف تزويج العبد فان فيه اشغال رقبته في الدين واستحقاق بيعه به ولو ماله
ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الاطلاق لان لفظ المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق
لتجارة لا باى طريق كان الا ترى انه ليس له ان يكتب ولا يعتق على مال وان كان باءه - ما
قيمه على ان في تزويج الامة خطر او هو الحول وعدم الخلاص منه كمالى المتبع بخلاف المكتاتب
حيث يجوز له ان يزوج الامة دون العبد لان الكتابة نفقة تضي الاكتساب دون التجارة وهذا
كان له ان يكتب فيلحق تزويج الامة ايضا ونظيرها الاب والوصى حيث يملك بيع الامة
والمكتاتبة دون تزويج العبد لان تصرفهما مبدى بالظن لا الصغير فلهما كافيته نظرا للصغير فله
ومالا فلا ذكره الزبائى قال القه - تانى وفيه اشارة الى انه لا يملك للمضارب وطه جارية
المضاربة فصح في الاول واذا نهبه او لا كافي المضمرات انتهى (قوله بقرابة) كانيه رايه لكونه مخالفا
للمقصود (قوله او عين) بان قال املاكمته فهو حو لان المضاربة اذن بتصرف يحصل به الربح
وهذا انما يكون بشرا ما يمكن به وهذا ليس كذلك دور ونظير المضاربة الشريك شركته
عنان او مفاوضة - حتى كان تزويجه الامة على الخلاف زبائى (قوله فانه يملك ذلك) لان
التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه قال الشافى والفرق بينه وبين المضارب حيث يصح شراء
الوكيل لمن يعتق على المولى ولا يصح به مخالفا اذا لو كالة في الوكيل بالشرا مطلقه فيجوز
على اطلاقها وفي المضاربة مقيد لا يملك يظهر فيه الربح بالبيع فاذا اشترى مالا يدعى
بيعه خالف انتهى وكذا لو وجد في الوكالة ايضا ما يدل على التقيد بان قال اشترى على - ما
أبيعه او جارية او طوا كان الحكم كذلك كما ذكره المصنف بقوله عند عدم القرينة فلو اشترى
من يعتق على رب المال صار مثله قريبا لنفسه - ويصنع لانه نقد الف من مال المضاربة وعنده
مال لو كان عالما بموثره من والا فلا كذا ذكره العمري ومقتضاء الضمان عنه اذا مطلقا
موثره الا (قوله ولا من يعتق عليه) لانه يعتق نفسه ويقتد به بدببته نصيب رب المال
او يعتق على الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله اذا كان في المال ربح هو هنا الخ) قال
الزبائى والمراد من ظهور الربح المذكور ان تكون قيمة العبد المشتري اكثر من رأس المال
سواء كان في حقه مال المضاربة يربح او لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال
او اقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مثله لرب رأس المال حتى اذا كان رأس المال

وكذا لو عاد في البعض
اعتبار العجز بالكلى (ولا)
يملك (تزويع من ماله)
ولاشرا من بعضه على
رب المال بقرابة او عين
بخلاف الوكيل بالشرا
فانه يملك ذلك (عند عدم
القرينة) المقيدة للوكالة
كاشترى عبدا أبيه
او اقتصد منه او جارية
أطرها (ولا من يعتق عليه)
اى المضارب (اذا كان في
المال ربح) هو هنا ان
تكون قيمة هذا العبد
أكثر من كل رأس المال

لا يملك عزله ولا يملك تخصيصه (قوله فلا يملك تخصيصه) قدمنا قرينين الرباعي معنى التخصيص
 (قوله كنهية عن بيع الحال) بمعنى شباعه بالحال بشعر ما يباع بالوَجَل كافي العيني وقد يكون في
 بيع المؤجل ربح وفائدة منها انه يباع بربح أكثر من الحال عادة ولذا قدم في الوكالة انه لو أمره
 بالتبعية فباع بالنقد جازان عين له لئن أفاد انه عنده عدم تبعية العين لا يجوز لان التبعية
 يكون العين أنيد قال في الهندية ولو أمره ان يبيع بالتبعية ولا يبيع بالنقد فباع بالنقد فهو
 جائز قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بربحته أو أكثر أو غل ما معنى له من العين فان كان بدون ذلك
 فهو مخالف كذا في المبسوط لو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لان شراؤه بأكثره كذا
 في الحاوي اهـ وقد مرنا قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم
 اعتباره أصلا ومقتضاه الاطلاق نعم ذكرنا ذلك في تقييد الوكيل كما همت وهو مقيد هناك
 فيلزم أن لا يبيع بدون العين الذي عينه له وهو عين التبعية فان باع نقدا بتمتصحه اذ لا يبيعه
 الا بالتبعية بالتبعية وهو غير مقيد بانقراده قطعا تأمل (قوله فان صرح بالبيع) مثل لا تبع في
 سوق كذا (قوله صح والالا) وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري في سوق الكوفة حيث
 لا يصح التقييد الى آخر ما قدمناه (قوله فان فعل) أي تجاوزا وبان خرج الى غير ذلك البلاد فاشتري
 سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو بأكثر أو بأقل مع غير من عينه (قوله ضمن بالخالفة)
 وهل يضمن بنفسه الاخراج الصحيح نعم لكن بالشراعية يقرر الضمان لزوال احتمال الرد الى البلاد
 الذي عينه كافي الهداية (قوله وكان ذلك الشراعه) وله وجه وعليه خبره انه لا تصرف في
 مال غيره بغير أمره دور أي لانه فضولي فيه فمقتضى عليه حيث أمكن تنقيذه املو باع مال
 المضار به بخالفة الرب المال كان يبيعه موقوفاً على اجازته كما هو مقتضى الفضولي قال الاتفاق
 وليكن يتصرف بالربح عندهما وعند أبي يوسف يطيب له أصله المودع اذا تصرف فيه او ربح
 (قوله ولولم يتصرف فيه) أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفسه بخالفة لكنه غير قادر الا
 بالشراعية فانه على عرضية الزوال بالوفاق وفي رواية الجامع انه لا يضمن الا اذا اشترى والا لولم
 الصحيح كافي الهداية قهـ الثاني قلت والظاهر ان غرضه في مالوه ذلك بعد الاخراج قبل الشراء
 يضمن على الاول لاعلى الثاني (قوله عادت المضاربة) أي لو تجاوزا بداعيها رب المال أو هم
 بشراعية غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص كذا ثم عاد الوفاق بان يرجع للبلد واشترى
 السلعة التي عينها وتاخر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح تصرفه لعدم مخالفة في قوله
 عادت المضاربة تسامح لان العود لا يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة يقتضيها ولم
 يوجد ما يقتضيه ولو فسخت لم تعد لان المفسوخ لا يعود جائزا بدون عقد جديد كذا أفاده
 الرضا وقدمنا في المال بالمراد بالعود الى ابراهيم عن الضمان لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع
 مع مال المضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق كافي المنع وهو مقيد انه لا يتصور
 العود اذا خالف سلعة عينها أو في شخص عينه نعم يظهر في مخالفة في المكان تأمل وحاصل
 المعنى انه اذا عين له بلد افتجأوا الى أخرى خرج المال عن المضاربة وتحوّل موقوفاً على تصرف
 الزوال فان رجع الى ما عينه وبالمال زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت المضاربة
 على حالها كما لو عاد اذا خالف في الوديعة ثم تركها فاحل على هذا فلا إشكال تأمل (قوله)

لا يملك عزله ولا يملك تخصيصه
 كما سيجي قيدا بالتبعية لان غير
 المقيد لا يبيع أصلا كنهية
 عن بيع الحال وأما المقيد
 في الجملة كسوف من مهر
 فان صرح بالبيع صح
 والالا (فان فعل ففعل)
 بالخالفة (وكان ذلك الشراعه
 له) ولولم يتصرف فيه حتى
 عاد الوفاق عادت المضاربة

صرح به في محله والسوق يقتضي كون فعل به حال وهو المتبادر فيجعل علمه (قوله أو سلمة)
 بان قال له خذ هذا المال مضاربة على ان تشترى به الطعام مثلاً أو الرقيق كالمحيط (قوله
 أو وقت) بان وقت المضاربة وقت ابتاعته بان قال له اعمل بالصفيف وأخرى بأواليل كالمحيط
 القهس ثانياً ويمكن ان المراد بالوقت أيضاً وقتها بعد عدة سنة مثلاً حتى يبطل العقد بضمة كافي
 الهندية عن الكافي (قوله أو شخص عنه المالك) بان قال على ان يشتري به من فلان
 ويبيع منه مع التقييد وليس له ان يشتري ويبيع من غيره كافي الهندية عن الكافي لانه
 لم يلائم التصرف بالوقت ويضه فيتمتع بعد ما نوض الموهو هذا التقييد مفيد لان التجارات
 تختلف باختلاف الامكنة والامتنعة والاقوات والاختصاص وكذا ليس له ان يذمه مضاربة
 الى من يخرج منه ثلث البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في غير هذا المال في غير هذا البلد
 فلا يمكن ان يستعين بغيره أيضاً درر قال لا يمكن لا يتجاوز عما عني منه هذه الاشياء كما
 لا يتعدى احد الشئ يمكن في الشركة المقيدة مع نفيها والمراد بالشخص شخص معين لانه لو
 قال على ان تشتري من اهل الكوفة أو قال على ان تعمل في انصرف وتشتري في الصرافة
 وتبيع منه في بيع في الكوفة من رجل ليس من اهل الكوفة أو من غير الصرافة جاز
 فقه على ان تشتري من اهل الكوفة الخ كذا قال خذ هذا المال تعمل به في الكوفة لانه
 تفصيله أو قال فاعمل به في الكوفة لان الفاعل هو اهل الكوفة بالنصف بالعرف لان البناء
 لا لاصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في الظرف وانما يكون ظرفاً اذا حصل
 الفعل فيه أو قال على ان تعمل بالكوفة لان في الشرط فيتمتع به بخلاف ما لو قال خذ هذا
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له ان يعمل فيها وفي غيره لان الواو اللطف فيصير بمنزلة
 المشورة زباني (اقول) وهذا معنى التخصيص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقييد
 بالمكان أو بالزمن حتى لا يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من
 غير أهلها ولا يجوز له ان يعمل في غير الصرافة في الثاني ويشتري ويبيع من الصرافة وغيرهم
 لان التقييد بالمكان والزمن مفيد ولا يفيد التقييد بالهل الكوفة والصرافة لان كل واحد
 منهما جامع كغيره لا يمكن احصاؤه زباني (قوله لان المضاربة تقبل التقييد المقيد) اي كافي
 الشركة يجوز فافاد ان الشركة تكون بالاولى في قبول التقييد المفيد وفي الذخيرة لو نهى عن
 التصرف في المال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل فيه فباع بالدرهم بعمل النسيء اه قال
 في الهندية الاصل ان رب المال متى شرط على المضارب شرطاً في المضاربة ان كان شرطاً لرب
 المال فيه فانه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به واذ لم يف به صار مخالفاً وعاملاً
 بغير أمره وان كان شرطاً لافائدة فله ان يبيع ويشتري ويبيع ويشتري كالمحيط
 المحيط (قوله ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد التصرف ثم صار المال ناضاً فانه
 يصح تخصيصه لانه علة عزله فذلك تخصيصه والنهي عن السفر يجري على هذا كافي الخ (قوله
 خاتم بصر المال عرض الخ) قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشتري من البضاعة بروح كمال
 الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر ذلك فالعلة حادثة في السفر الى تلك البلدة لكون الربح أو فر
 اه قال في الفتاوى الظهيرة والاصح ان نهيه عن السفر عام على الاطلاق اه (قوله)

٢ قوله مضاربة في نسخة
 بضاعة كذا في الأصل

أو سلمه أو وقت أو شخص
 عينه المالك لان المضاربة
 تقبل التقييد المقيد ولو
 بعد العقد لم يصح المال
 عرضاً لانه حينئذ

(قوله عاله) متعلق بكل من قصر وحل (قوله وقد قيل له ذلك) أى اعمل برأيك مخ (قوله)
 فهو متطوع) أى عازاذا فليس له حصته من الثمن (قوله لانه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة)
 وهى اعمل برأيك (فات) والمراد بالاستدانة نحو ما قدمناه من القهسة انى فقد اعلمنا هذا انص
 املوا استدانة وقد وفا الظاهر انه لا يصح لانه توكيل بالاستقراض وهو باطل كما مر فى الوكالة
 وفى الخاتمة من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه له على
 صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقراض وهو باطل لانه توكيل بالثبوت كذى الان
 يقول الوكيل للمقرض ان فلانا يستقرض منك كذا المدينه يكون على الموكل لا الوكيل انتهى
 اى لانه رسالة لا وكالة كما قدمناه فى باب الوكالة والظاهر ان المضاربة كذلك كما قلنا فليجمع
 (قوله فشرى بك عازاذا الصبيغ) اى والنشاء والاولى اى يقول فشرى بك بقدر قيمة الصبيغ حتى
 لو بيع بغيره يقيم الثمن على قيمة الصبيغ والثوب الابيض كما فى قريبا (قوله كان خلط) اى يصير
 شريكاه ايضا فلا يضمن به لمساكن انه يملك الخلط بالتميم وفى بعض النسخ بالخلط اى بسبب
 خلط ماله وهو الصبيغ او النشاء بحال المضاربة وكلاهما صحيح (قوله وكان له حصه قيمة صبيغه
 الخ) اى اذا بيع الثياب كان حصه قيمة الصبيغ فى الثوب له مضارب وحصه الثوب الابيض فى
 مال المضاربة قاله ابو الطيب اى فلو كان الثوب على تقدير اياه ابيض يساوى خمسة وعلى تقدير
 كونه احمر يساوى ستة كان له سدس الثمن وخسة الاسداس للمضاربة رأس المال
 صاحبه والربح بينهما على ما شرطنا (قوله فى ماها) اى مال المضاربة فيعبران فيه على ما شرطنا
 فى الربح (قوله بل غاصبا) فيخرج مال المضاربة عن ان يكون امانة فيضمن ويكون الربح له على
 حاضر وسأبى فى كتاب القصب انه اذا غصب ثوبا فصبيغه فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه الثوب
 ابيض أو أخذ الثوب وأعطاه قيمة الصبيغ (قوله نقص عند الامام) وعندهما كلاهما وهو
 المتفق به وقد مر انه اختلاف زمان لا برهان وفى زمانه لا بعد نقصا بل هو من احسن الالوان
 فيدخل فى اعمل برأيك سائر الالوان كالحمرة (قوله ولا يملك ايضا تجاوزا زبلد) اشار به الى انه لو
 عين سوقا من بلد لم يصح التعمين لان البلد مع تباين أطرافه كقيمة واحدة الا اذا صرح
 بنهى سوق منه أو قال لا تعمل بغير هذا السوق منه فينفذ بصره كافى الهداية وباقى قريبا
 ثم يجوز صور قدت المضاربة فيها بالمكان ثمانية ستة منها ايضا قد التقيدها وان كان لا يلقى
 بقيد ستة وهى دفعت المال اليك مضاربة بكذا فى الكوفة أو على ان تعمل به فيها
 أو تعمل به فيها أو تعمل بغيرها أو خدمة تعمل به فيها اجزما أو عاملا به فيها والاذان
 لا يبعدان وهما مادفت اليك مضاربة اعمل به فيها أو اعمل به والاصل انه متى عقب
 بما لا يبعدا به ويمكننا وعلى ما قبله يجعل مبنيا عليه كفى الالفاظ الستة وان صح الابتداء
 به لا يبنى على ما قبله ويجعل مبتدأ ومبتدأ كفى الالفاظ الستة واخرى من حيث قد تكون الزيادة
 شورى وكان له ان يعمل بالكوفة وغيرها كفى الهندية عن الكافى واعترض عليه أن
 صورة تعمل به بالرفع يبنى أن تكون عمالا يقيده التخصيص لان العمل كما يعمل ان يكون حالا
 يحتمل أن يكون استثنافا واجيب عنه فى الشرح اجوبة احسن ثم ان قوله اعمل بدون
 الواو استثناف قطعها وبالواو استثناف أو عطف ولا يبعد الحال لان الانشاء لا يقع حالا

(عاله) قد (قبل له ذلك)
 فهو متطوع) لانه لا يملك
 الاستدانة بهذه المقالة
 وانما قال بالماله لانه لو قصر
 بالنشاء فحكمه كصبيغ
 وان صبيغه احمر فشرى بك
 عازاذا الصبيغ ودخل
 فى اعمل برأيك كان خلط
 (و) كان (له حصه) قيمة
 (صبيغه ان يبيع وحصه
 الثوب) ابيض (فى ماها)
 ولو لم يقل اعمل برأيك لم يكن
 ضمرا كابل غاصبا وانما قال
 اجبر لمصران السواد تقصر
 عند الامام فلا يدخل فى اعمل
 برأيك يجوز (ولا) يملك
 ايضا (تجاوزا زبلد)

ان يستدين على المضاربة وان فعل ذلك لم يجز على رب المال لا ترى انه اذا اشترى برأس المال
فهذا قبل التسليم يرجع المضارب عليه بماله واذا كان كذلك فرب المال لم يرض ان يضمن
الامقدار رأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان مالم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح
استدانة على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب ان يأخذ شيئا من ذلك
استدانة وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يعاى شيئا من ذلك فرب المثل وهو لا يملك القرض
ولو قال له اعمل برأيتك انتى ط عن الشاى مختصرا واذا لم تنص الاستدانة لزم الدين خاصة
وأما على الاستدانة فتشمل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصلاح مال المضاربة
كلاستيجار على حمله أو على قصرته وهو متطوع في ذلك وفي القهستاني عن شرح الطحاوى
صورتها كما اذا اشترى ساعة بنى دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الفل
ولو كان عنده من جنسه كان شرعا على المضاربة ولم يكن من الاستدانة شيء والظاهر ان
ما عنده اذا لم يوف بما زاد عليه استدانة وقد منعنا عن البصر اذا اشترى باكثر من المال كانت
الر زيادة ولا يضمن بهذا الخط الحكمين وفي البدائع كالاتجوز الاستدانة على مال المضاربة
لا تجوز على اصلاحه فلما اشترى بجميع ماله انما ياتي استا جبر على حمله أو قصرها وقتلها كان
متطوعا وعاقدا لنفسه ط عن الشاى وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلما اشترى بمال المضاربة
فوبالخط فاشترى بالتقريب الى الحكمين (قوله اى اعمل برأيتك) أشار الى ان اسم الاشارة راجع
لخاصة لاه ولاذن فان بالاذن الصريح يملك ذلك كما في قول مالم ينص عليهم (قوله مالم ينص
المالك عليهم) قال في البرازية وكذا لاخذ بان الشفعة لا يملكه الا بالانصص ويملك البيع القاسد
الباطل فله في الاشياء (قوله واذا استدان كانت شركة الخ) اى استدان بالاذن وما اشترى
بينهما نصفان وكذا الدين عليهم ما لا يتغير موجب المضاربة يرجع ماله ما على ما شرط فهو متافى
(أقول) وشركة الوجود هي ان يتفقوا على الشفعة في شئ ويكون المشتري عليهم ما ثلثا أو انصافا
ولرجح يتبع هذا الشرط ولو جهل محالفا ولم يوجد ما ذكره فيظهر ان يكون المشتري
لدين لا ضرر لو لم يشترى مع هذا أو يجهل ولا جهة النوع ومعنى ثمنه أو جهل الجنس وقد قيل له
شركة مختاره والافلامه تسمى كما قدم في الوكالة لكن ظاهر المتن انه لرب المال ويجهل على
حسب الشرط وقفة فرفى الضمى مالا يتغير في الصريح وقوله كانت شركة أى غير شركة
الوجود كما في الهـ مائة بصورة الاستدانة ان يشترى بالدرهم شيئا أو الدنانير بعد ما اشترى
برأس المال سلعة أو يشترى بمكيل أو وزون ورأس المال في يده درهم أو دنانير لانه اشترى
غير رأس المال فيشكل استدانة بخلاف ما لو اشترى بدنانير ورأس المال في يده درهم
وبدراهم ورأس المال في يده دنانير لان الدراهم و الدنانير جنس في الغنمة فلا يكون هذا
اشترى بدين كذا في شرح الوافى واستدانة مما ذكره الشارح ان شركة الوجود لا يلزم
بهم الثلث لوعن المال أصله بل ان يشترى بالدين مائة درهم أو كان مع ذلك شرا بمال كما
وبالدين فقط (قوله وجهت) اى حين لا يملك القرض والاستدانة وكان الاولى تقديمه
على قوله مالم ينص عليهم (قوله فلما اشترى) تقريبع على عدم جواز الاستدانة كما ذكرنا (قوله
أو جعل متاع المضاربة) اى اعطى أجره بالمال من عند نفسه لا بما لها كذا في أخى جابى

اى اعمل برأيتك لانهم
ليس من صنيع التجار فلم
يدخل في النعميم (مالم ينص)
المالك (عليهما) فملاكهما
واذا استدانا كانت شركة
وجود وجهت (فلما اشترى)
بمال المضاربة فوبالضرر
بالماء أو جعل متاع المضاربة

المضاربة وتوفى ابعها فملاكها بطلان الاجاب وهو الايداع والاضاع والاجرة ولا تتجارب والرهن
والارتمان وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه يحتمل ان يلحق به اعتد
وجود الدلالة وهو اثبات الشركة في المضاربة بان يدفع الى غيره مضاربة أو يخط مال المضاربة
بماله أو بعمل غيره فانه لا يطلق المضاربة لان رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر
زائد على ما تقوم به التجارة فلا يتناولوه مطلق عقد المضاربة لكن يحتمل ان يلحق به بالتعميم
وقسم لا يمكن ان يلحق به وهو الاقراض والاستدانة على المال لان الاقراض ليس بتجارة
وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والنوكيل مقيد برأس المال انتهى (قوله
والشركة) لانها فوقها (قوله) والخطا بماله نفسه (وكذا) بماله غيره كما في البهرى لا شركة
الان تكون معاملة التجارى تلك البلد ان المضاربين يخطون ولا يبنونهم فان غلب التعارف
في مثله وجب ان لا يضمن كما في التاترخانية وفيه مانع الثانى عند دفع الى رجل ألفا بالنصف ثم
أفاد آخرى كذلك فخطا المضارب المالىين فهو على ثلاثة وجوه اما ان قال المضارب في كل من
المضاربين اعلم برأيك أو لم يقل فيه ما أو قال في احدهما فقط وعلى كل فاما ان يكون قبل
الربح في المالىين أو بعده فهم ما أو فى أحدهما اننى الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي الثانى ان
خطا قبل الربح فيه ما فلا ضمان أيضا وان بعده فهم ما ضمن المالىين وحصة رب المال من الربح
قبل الخطا وان بعد الربح في أحدهما فقط ضمن الذى لا يربح فيه وفي الثالث اما ان يكون قوله
اعلم برأيك فى الاولى أو يكون فى الثانية وعلى كل على أربعة أوجه اما ان يخطاهما قبل الربح فهما
أو بعده فى الاولى فقط أو بعده فى الثانية فقط أو بعده فهما قبل الربح فهما أو بعده فى الثانية
فان قال فى الاولى لا يضمن الاول والثانى فيما لو خطا قبل الربح فهما اه قال فى مشتمل
الاحكام وفى فتاوى أبي الليث اذا دفع الى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعلم فى ذلك برأيك
والحال ان معاملة التجارى تلك البلدة يخطون الاموال وأرباب الاموال لا يبنونهم عن ذلك
وقد غلب التعارف فى مثل هذا رجوت ان لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما تعارفوا (قوله
الاباذن أو اعلم برأيك) وفى المقدمة وعامة قارق المضاربة فيه الزكوة لولا اعلم برأيك
فلم مضارب ان يضارب ويقول الثانى اعلم برأيك ويكون الثانى ان يضارب بخلاف الوكيل الثانى
ومنها الروام رد عديم دعيب فكل عن المدين انه ماضى به بنى العبد على المضاربة بخلاف
الوكيل وفى الاشياء اذا قال له اعلم برأيك ثم قال له لا تفعل برأيك صح فيه لانه اذا كان بعد العمل
اه (قوله) اذ الشئ لا يضمن مثله) هذا انما يظهر على اننى المضاربة لاننى الشركة والخطا
فالاولى ان يقول ولا اعلى منه لان الشركة والخطا اعلى من المضاربة لانها شركة وفى أصل
المال أو ردعى قولهم اذ الشئ لا يضمن مثله المأذون فانه باذن له بعد والمالك له ان يكاتب
والمتاجر له ان يجره والمستهير له ان يعير ما يختلف بالاستعمال وأجيب بان هو لا يتصرفون
بطريق الملكية لالتماسة والكلام فى الثانى اما انما اذن فلان الاذن فك الحجر ثم بعد ذلك
يتصرف العبد بحكم المالكية الاصلية والمكاتب صار حرا ايدوا المستأجر والمستعير ملكا
المنفعة والمضارب يعمل بطريق التمساة فلا بد من التمساة عليه أو التقو بض الماطق اليه
ط بزيادة من الكفاية (قوله) ولا الاقراض والاستدانة (قال فى شرح الاقطع لا يجوز له مضارب

والشركة والخطا بماله
نفسه (الاباذن أو اعلم
برأيك) اذ الشئ لا يضمن
مثله (د) لا (الاقراض
والاستدانة) وان قيل له
ذلك

الهلاك وفي مكان كذلك (قوله) ولودفع له المال في يده على الظاهر وعن أبي يوسف عن الامام
 أنه ان دفع اليه المال في يده ليس له ان يسافر به وان دفع اليه في غربة كان له ان يسافر به الى
 يده لان الظاهر ان صاحبه رضى به اذا الانسان لا يقيم في دار الغربة دائما بل افاطاه والمال في
 هذه الحالة ثم علمه بجعله يدل على رضاه به وجه الظاهر ان المضاربة مشتقة من المضرب في الارض
 فيعلمه بطلان العقد اذا لاقطدال عليه ولان لم انه تعرض على الهلاك لان الظاهر فيه
 السلامة ولا معتبر بالموهوم كما في الزبلي (قوله) ولولرب المال) أراد بالبيع الاستعانة
 فيكون ما استقره وما باعه على المضاربة لاما هو المتعارف من ان يكون المال للامضاع والعمل
 من الآخر كما في البرجندى (قوله) ولا تفسد به المضاربة لان حق التصرف للمضارب فيصالح ان
 يكون رب المال وكذا علمه في التصرف خلافا لفرق ان رب المال عنده مئة ثم تصرف نفسه
 وهو لا يصلح ان يكون وكيل فيه فيكون مستعدا وقول العيني ويكون الربح لاهل أمواله
 ولا يكون او يحمل العامل على المضارب الذي وحده من البيع وان لم يعمل بانفعل كذا ذكره
 الشيخ شاهين وليس المراد بالربح الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون رب المال
 اذا دفع اليه المال بضاعة أصل الربح بل ما يخصه منه فتيه أبو السعود (قوله) كما يجبي (ي) اي في
 أول المنقربات (قوله) والرهن والارتمان قال في الجرح وله ان يرهن ويرهن بموالاته فخللا
 أو ضمير امعاه على ان يتفق في تلقهها أو تأجيرها من المال لم يجز عليهم وان قال له اعمل برأيك
 فان رهن شيئا من المضاربة فتمعه ولو آخر الثمن جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل
 انما هو لو حط بعض الثمن ان اعيب ما من المشتري فيه وما حط حصة أو أكثر بغير اجاز وان
 كان لا يتقاهن انما في الزيادة يصح ويضمن ذلك من مال الرب المال وكان رأس المال ما بقي على
 المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجه ابنته برب المال جاز ان لم
 يكن في المال ربح وخروج الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له ان يعمل
 ما فيه ضرر ولا ما لا يعمه له التجار وليس لاحد المضاربين ان يبيع أو يشتري بغير اذن صاحبه
 ولو اشترى بما لا يتقاهن الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له اعمل برأيك ولو باع بهذه الصفة
 جاز خلافا لما كالم كبل بالمبيع المطلق واذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة ولا يضمن
 به هذا الخط الحكي ولو كان المال دراهم فاشترى بغير الاثمان كان لنفسه وبالذات لمضاربة
 لانهما جاز في هذا انتهى (قوله) والاستتجار) اي استتجار اعمال الاعمال والمنازل لحفظ
 الاموال والسكنى والدواب كما في الخاتمية والايجار كذلك عبد الحليم (قوله) فلواستتجار (الخ)
 كان هذا في عرفهم انه من صنيع التجار وفي عرف الناس هو من صنيعهم فينبغي ان لا يملكه (قوله)
 اي قبول الحوالة) هذا ليس معنى الاحتمال لان الاحتمال كونه محتملا لذلك بربها المحبوس
 والمحال علمه والمحال وانما اقتصر عليه لانه المقصود هنا ط (قوله) من صنيع التجار) اي علمهم
 وفي بعض النسخ صناعات جمع صنعة بمعنى مصنوعة (قوله) لا يملك المضاربة) هذا اذا كانت
 المضاربة بتان صحيحتين اما اذا كانت احداها مافاد أو كلفا فلا يمنع منه المضارب قاله
 ميرى الدين وهذا ايضا اذا كانت مع غير رب المال اما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم
 عن الاسيحياتي قال الصدر الشهيد التصرفات في المضاربة ثلاثة اقسام قسم هو من باب

ولودفع له المال في يده على
 الظاهر (والابضاع) اي
 دفع المال بضاعة (ولولرب
 المال ولا تفسد به) المضاربة
 كما يجبي (و) يملك (الابضاع
 والرهن والارتمان والاجارة
 والاستتجار) فلواستتجار
 أرضا يضاء لغيره أو
 يقررها جاز ظهيرة
 (والاحتمال) اي قبول
 الحوالة (بالتن مطلقا) على
 الايعر والاعسر لان كل ذلك
 من صنيع التجار (لا يملك
 المضاربة)

عنها كالوقيد يولد أخرى فبين السفر ولا يبيع في بلد لازم القيد وكلام المؤلف على حذف
 اى التسمية فهو بيان للمطلقة (قوله أوزمان) فلو قيد بالشئ فليس له ان يبيع بالبيع
 كعكسه (قوله أنواع) فلو قيد بالبر ليس له ان يجرى في الرقيق مثلا ويضي ان زاد أو شخص من
 الماهل ان يعمه كما سيذكره فاشتمل من المقيدة كما حقه قاضي زاده ثم لا يجوز للمضارب
 ان يعمل في غير ذلك المقيد شاي (قوله الجمع) قال الشهاب الشافى في شرحه اشترى المضارب
 أرباعا بالانقباض الناصر فيه يكون مخالفا قال له رب المال اعمل برأيك أو لالان الغبن الفاحش
 تبرع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع ولو باع مال المضارب بغير الانقباض فيه أو باجل غير متعارف
 جاز عند الامام خلافا لهما كالوكيل بالبيع ٥١ وانما يبيع ويشترى من غير اصوله وفروعه
 كذا في سرى الدين عن الوالدية ط (قوله ولو فاسدا) لان المبيع فيه ملك بالقبض فيحصل
 الرجوع بعد المداوضة وهو صانع التجار بخلاف الماثل كافي الاشياء وليس المراد منه انه يجوز
 له ما يشترطه لمقتبل المراد انه لا يكون به مخالفا لا يكون غاصبا فلا يخرج المال عن كونه في
 يده امانة أو السعور (قوله ونسبة) النسبة بالهمز والناسب الماثل الأخير ولو اختلفا في النقد
 والنسبة فاقول للمضارب في المضاربة وللموكل في الوكالة كما مر متناهي في الوكالة (قوله متعارفة)
 احترز به عما اذا باع الى اجل طويل زيلبي اى كسنتين في عرفنا أو اجل لم بعده عقد التجار
 كعشرين سنة كافي الدور وانما جاز له النسبة لانه عسى لا يحصل له الرجوع الا بالنسبة حتى لو
 شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له ان يبيع بنفسه وفي شرط النسبة يجوز له ان يبيع بالنقد وفي
 الهندية عن المسوط قالوا وهذا اذا باعه بالنقد بمثل قيمته أو أكثر أو بمثل ما مسمى له من الثمن فان
 كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لان خيرا صاحبه كذا في
 الحاوى * لو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال بعد عقد المضاربة بنحو ان قال لا تبع
 بالنسبة أو لا تشترد قيقا ولا طاعاما أو لا تشتر من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل ان
 يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضا جاز تخصيصه وان
 كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا لو نهى عن النسبة ففي الرواية التي
 على السقف في المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح منه كذا في فتاوى قاضيتان فاذا
 اشترى بعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به الا في الحنطة لم يكن له ان يشتري بالباقي الا الحنطة فاذا
 باع ذلك الشيء وصار نقد لم يشتر به الا الحنطة كذا في الحاوى انتهى (قوله والشراء) اى نقدا
 أو نسيئة بغبن يسير فلو اشترى بغبن فاحش فخالف وان قال له اعمل برأيك كافي الأخيرة
 والاطلاق مشعر بجواز تجارته مع كل أحد لكن في النظم انه لا يتجر مع امرائه وولده الكبير
 الماقل والديه عنده خلافا لهما ولا يشترى من عبده المأذون وقبل من مكانته بالاتفاق
 فهو متناهي (قوله والتوكيل) لانه دون المضاربة وجزم من افاض المضاربة تتضمن الاذن به (قوله
 بهما) اى بالبيع والشراء (قوله والسفر بر او بحرا) الا ان ينهه عنه نصا مطلقا على الاصح كافي
 الظهيرية وفي الخاتمة انه لا يسافر وهو قول أبي يوسف كافي المقدسي وفي التمهيد في قول أبي حنيفة مرفوع محمد وهو الصحيح
 وعن أبي حنيفة انه لا يسافر وهو قول أبي يوسف كافي المقدسي وفي التمهيد في قول أبي حنيفة مرفوع محمد وهو الصحيح
 مخوفات يجنب عنها الناس في قوتهم قال الرحبي وله السفر بر او بحرا اى في وقت لا يغلب فيه

أوزمان أنواع (البيع)
 ولو فاسدا (نقد ونسيئة)
 متعارفة والشراء والتوكيل
 بهما والسفر بر او بحرا

بل هي مقيدة بما ادعى المدعي الفساد بدعي الفساد استحقاق مال على نفسه كما في الحقيقة
 يكون القول قوله كما قدمناه من الذخيرة وحينئذ لا صحة لقول المصنف قال قول للمضارب
 و العواب قال قول لرب المال لانه المدعى الفساد لا يدفع بدعواه الفساد استحقاق مال عن نفسه
 وحينئذ يثبت الاستثناء ولا وجه لما قيل ان القول في هذه الصورة قول مدعي الصحة حيث كانت
 القاعدة مقيدة بما ذكرناه اهـ كلام المحوى فلما كان في كلام الاشياء ما يقتضي عدم صحة
 الاستثناء على ما ذكره المصنف موافقا لما في الحلية والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر
 منها من المضاربة ومخالف للصواب حيث قال قال قول للمضارب و العواب قال قول لرب المال
 على ما ذكره المحوى مستندا العبارة الذخيرة التي نقله عنها قال الشارح وما في الاشياء فيه اشتباه
 فليحرم ما يشك في ذلك الاشتباه والذي نقله المحوى عن الذخيرة هو ما ذكره في البيوع في الفصل
 العاشر وهو ان ما ذكر في عبارته كما نقله عنه ما ذكره قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح
 الا عشرة ورب المال بدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب
 الذخيرة في كتاب المضاربة بأنه لو قال المضارب شرطت لي نصف الربح وزيادة عشرة ان القول
 فيه للمضارب وعلمه بان رب المال بدعي شرطت له ان يوجب فساد العقد فلا يتقبل كما تقدم في
 عبارته فلا يتم ما قاله المحقق المحوى لمجرد تعديل صاحب الذخيرة مع نفسه ان الحكم خلاف ذلك
 ولا سيما ان ما ذكره الفقيه في غير بابها فالحق ما جرى عليه في المنع تأمل (قوله وما في الاشياء)
 من قوله القول قول مدعي الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
 المضارب الثلث قال قول للمضارب كما في الذخيرة اهـ (قوله فيه اشتباه) فانه ظن ان الفرع
 خارج عن القاعدة مع انه داخل فيها لان جعلنا القول فيه مدعي الصحة وهو المضارب المدعي
 وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا اذا قال رب المال الخ كذا في المنع وذكره في الشرح صالح
 في حاشيته علموا وحينئذ فلا وجه لما ذكره المحوى في حل هذه العبارة ونصه قوله أي صاحب
 الاشياء القول المدعي الصحة ليس هذا على اطلاقه بل هو مقيد بما ادعى المدعي الفساد
 بدعي الفساد استحقاق مال عن نفسه كما اذا ادعى المضارب فساد العقد بان قال رب المال
 شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال بدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح
 قال قول لرب المال لان المضارب بدعي الفساد لا يدفع استحقاقا عن نفسه لان المستحق
 على المضارب منافعه والمستحق على رب المال جز من الربح وانه عين المال والمال خير من
 المنفعة والاحتقاق بعوض هو خير من خيره كالاستحقاق فلم يكن المضارب بدعي الفساد ادفع
 عن نفسه استحقاقا فلا يتقبل قوله ورب المال اذا ادعى فساد المضاربة بان قال للمضارب شرطت
 لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح
 قال قول لرب المال لانه بدعي الفساد يدفع عن نفسه استحقاقا مال لان ما يستحق لرب المال
 منفعة المضارب وما يستحق على رب المال عين مال وهو خير من الربح والعين خير من المنفعة
 وان كان كذلك كان رب المال بدعي الفساد ادفع عن نفسه استحقاقا زيادة المال فكان
 القول قوله كذا في الذخيرة (قوله في المطلقة) يسكون الطائفة له كان يقول دفعت لك
 هذا المال مضاربة ولم يزد عليه (قوله التي لم تقيد بمكان) اما لو قيد في الباطن ليس له أن يسافر

وما في الاشياء فيه اشتباه
 فانه هو (وعلم المضارب في
 المطلقة) التي لم تقيد بمكان

بان شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلم يطرد هذا الضابط الكلّي (أقول) دفعه على مناسقة المصنف ظاهر لانه ذكر هذا الشرط اولاً واني بالضابط الكلّي بعده فيحصل على غير هذا الشرط بقربة المقابلة. واما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ ذكر هذا الشرط عن ذلك فيكون مخصوصاً به وهو بل يكون بمنزلة الاستثناء عنه ونظائره أكثر من أن تحصى كما لا يخفى على من تدرب هذا ولبعض الشراح هنا جواب عنه ولبعضهم اعتراض عليه ولذلك تركوا وما ذكرناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يجب بهالة الربح ليس فساد المضاربة بمقارنة شرط فاسد بل لانعدام صحته وهو معلومية الربح وكذا فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً فاسداً بل لانتفاءه انتفاء شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال الى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين مقترعاً على شرط من الشروط الستة لا ينفع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلّي لانه في بيان الشرط الفاسد وغير الفاسد والفرق بينهما (وأقول) الاصح أقرب من ذلك كما يقال هذه الكتابة غير صحيحة ويراد فيما يفسد المضاربة اشتراط العمل الخ تأمل (قوله يفسدها) فلما عمل أجزأ من عمله لانه لم يرض بالعمل بخلافه لاسباب الى المسمى الشرط للفاسد صار الى أجزأ من ضرورة الربح لرب المال لانه تمام ملكه دور (قوله والا) أي والا يكتسب واحده منهما أي لم يجب اشتراط جهته في الربح ولا قطع في الشركة بطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب وكذا على رب المال أو عليهم ما يكفي التحقصة (قوله) وصح العقد اعتباراً بالوكالة لان الخسران جزء ثالث من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكونه شرطاً زائداً لا يجب قطع الشركة في الربح والجملة فيه لا فساد المضاربة لانها لا تقسم بالشرط الفاسد كالكافة ولان صحته لا توقف على القبض فلا تبطل بالشرط كالهبة دور (قوله) ولو ادعى المضارب فسادها (الاخصر الاوضح أن يقول والقول لمدعي الصحة منهما (قوله) الاصل أن القول لمدعي الصحة في العقود قبيح في الذخيرة بما اذا اتحد العقد أمالوا اختلاف العقد فالقول لرب المال اذا اتفقا على ما يكفي صحة المضاربة وادعى رب المال شرط الزيادة لا يجب فساد العقد فلا يقبل ويثبت انه لو ادعى المضارب اشتراط ثلث الربح وادعى رب المال استثناء عشرة منه فالقول لرب المال لان المضارب يدعي صحة المضاربة ورب المال يدعي الاجارة الفاسدة وهما مختلفتان فصار كما لو أقر بالاجارة الفاسدة وادعى الآخر الشراء الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين امالوا دعي المضارب ان المشروط ثلث الربح وادعى رب المال الثلث وعشرة دراهم كان القول للمضارب لانه يدعي شرطاً زائداً لا يجب فساد العقد فلا يقبل قوله كافي البيع اذا اتفقا عليه وادعى أحدهما أجزأ مجعولا لا يجب فساد العقد وانكر الآخر بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح الا عشرة لان هاتك اتفقا على ما يكفي الصحة العقد لان الكلام المقرون بالاستثناء تكلم بما وراء المستثنى وذلك مجعول يقع صحة العقد (قوله) ولو فيه فسادها) لانه يمكن ان لا يظهر ربح الا عشرة فاستثناء ما مؤدى الى قطع الشركة في الربح (قوله) الا اذا قال رب المال شرط ثلث ثلث الربح) قبل عليه لا يظهر استثناء هذا الفروع من القاعدة لان رب المال يدعي الفساد والمضارب الصحة والقول لمدعيها فهو داخل تحت القاعدة كما لا يخفى (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها

يفسدها والابطال الشرط
 وصح العقد اعتباراً بالوكالة
 (ولو ادعى المضارب فسادها)
 فالقول لرب المال وبه حكمه
 (فلا مضارب) الاصل ان
 القول لمدعي الصحة في
 العقود الا اذا قال رب
 المال شرط ثلث الربح
 الا عشرة وقال المضارب
 الثالث فالقول لرب المال
 ولو فيه فسادها لانه ينكر
 زيادة يدعي المضارب خاتمة

على المسمى لانه معلوم من جملة ما يحصل به جملة اه أبو السعود وانما تكون اجارة فاسدة اذا
فسدت ان لم يبين مدة معلومة احواليتها ينبغي أن يكون أجيرا خاصا فيستحق بتسليم نفسه في
المدة كما هو حكم الاجير الخاص ولما راجع قوله وكون نصيب كل منهما معلوما عند العقد لان
الربح هو الموقوف عليه وجهاته توجب فساد العقد اه درر (قوله فسدت) لانها
شرطان لا يفتقرهما العقد قال في المنازخية وما لا يوجب شيئا من ذلك لا يوجب فساد المضاربة
تحتوان بشرط ان تكون الوضعية علميا وفي الفتاوى العتبية ولو قال ان الربح والوضعية
بيننا لم يجوز كذا لو شرط الوضعية او بعضها على المضارب فسدت وكذا الكرخي ان الشرط
باطل وتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الربح وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام في أولى المضاربة
ان المضاربة لا تسقط بالشرط الفاسد واذا شرط للمضارب ربح عشرة فسدت لانه شرط
فاسد لانه شرط تقتضي به الشراكة في الربح اه (قوله يوجب جهالة في الربح) كما اذا شرط له
نصف الربح أو ثلثه أو ربعه أو التريدينه حاجي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق التريدين
لاقتضاء التريدين جهالة الربح (قوله أو يقطع الشراكة) كالو شرط لاحد مائة درهم مسماة حاجي
وأوردا الا كل شرط العمل على رب المال فانه يفسدها وليس بواحد منها ما واجب بان المراد
بالفساد ما بعد الوجود وهي عندنا شرط ذلك لم توجد المضاربة أصلا اذ حققت أن يكون
العمل في امر طرف المضارب وفي المقدمي قال الزيلعي وغيره فالاصل ان كل شرط يوجب
جهل الربح أو يقطع الشراكة ففسدها وما لا فلا قال الا كل شرط العمل على رب المال لا يفسدها
وليس بواحد منها ما لم يطردها والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها
واذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وساب الشيء عن المعلوم صحيح يجوز أن نقول زيد
المعلوم ليس يصير وقوله بهدر شرط العمل على المال مقسوم معناه مانع من تحققه قال
بعض المحققين مضعون وان لم يكن فاسدا في نفسه لانه مقسوم على المقام لان معنى القسم
الثاني من الاصل على ما مر جوابه وان غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة
ويبطل الشرط وقد أشار اليه المصنف بقوله كاشترط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف
به أولا حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة
صحيحة أراد أن يشير الى ذلك بما مر جلي فقال شرط الخ ولا شك ان المضاربة لا تندرج في هذا
المعنى اه ما في المقدمي وبعبارة الدرر كذا أن يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة
الربح كالو قال لث نصف الربح أو ثلثه أو ربعه لما مر ان الربح هو الموقوف عليه فجاءته
تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشترط الخسران
على المضارب فانه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كالو قال لث نصف
الربح أو ثلثه أو ربعه ولم يعين واحدا من هذه الخسور والاعداد وفي بعض النسخ أو شرط
ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليه كنهما أو أرضه سنة ليزعها وهو الموافق لما في شروح
الهداية قوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الربح أو غير كل شرط يوجب قطع الشراكة
في الربح أو جهالة لا يفسد ذلك الغير من الشروط الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط
وتبقى المضاربة صحيحة هذا هو المعنى من سوق الكلام ومقتضى الكلام ولكن اعترض عليه

(وكون نصيب كل منهما معلوما) عند العقد ومن شروطها كون نصيب المضارب من الربح حقيق لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الربح فسدت وفي الجلالية كل شرط يوجب جهالة في الربح أو يقطع الشراكة

فهو الثاني وقال الاسيحي اذ ارد المضارب رأس المال على المال وأمره أن يبيع ويشترى
 على المضاربة ففعل وربح فهو جازع على المضاربة والربح على ما شرطت له لوجوده في
 النقد ولا دلالة له صراحة بتعيينه على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يجعل
 استرادا بخلاف ما اذا شرط عمل رب المال حال العقد أفرد وحكي الامام القاضي العاصري
 عن محمد بن ابراهيم الضرير ان شرط عمل رب المال مع المضارب انما يكون مقسدا اذا ان شرط
 العمل جملة أما اذا شرط رب المال لنفسه أن يتصرف في المال بانقراده متى بدله وأن يتصرف
 المضارب في جميع المال بانقراده متى بدله جازت المضاربة كافي الذخيرة وقيد برب المال لان
 العاقد لو لم يكن رب المال فان كان أهلا لالان يكون مضاربا في ذلك المال كالأب والوصي يجوز
 شرط العمل عليه وان لم يكن أهلا كالأذن لا يجوز كافي الشروع انتهى وسأيت في الباب
 الثاني من مناقض هذا (قوله) يمكنه التصريف أي ولا نه في معنى الاجارة والمال محل فيجب
 تسميته (قوله) لان العمل قيمه من الجانبين فلو شرط خلوص البديل لحددهم المتعقد الشركة
 لاتفاق شرطها وهو العمل منه ما كذا في الدرر (قوله) شاعرا انصافا والائتمام للاحق
 المشاركة بينهم في الربح قل أو كثر فله في البرهان وفي البحر الرابع ان يكون الربح بينهم شاعرا
 كالنصف والثالث لاسهامهما فيقطع الشركة كانه درهم أو مع النصف عشرة أه ط أي
 لاحقل أن لا يحصل من الربح الامتداد من شرط له واذا اتت في الشركة في الربح لاتنقضي
 المضاربة لانها جازت بخلاف القياس بالنص بطريق الشركة في الربح فيقتصر على مورد
 النص وفي المتن اياه الى ان المشروط للمضارب انما يكون من الربح حتى لو شرط من رأس
 المال أو منه ومن الربح قدمت كافي الخزانة وعلمه تعريف المضاربة (قوله) فلو عين قدرا
 قدمت (قوله) اقطعه الشركة في الربح واذا قدمت فله أجر مثله لا يجاوز المشروط عند أبي يوسف
 لرضاه به اذا كان المسمى معلوما أمالو كان مجهولا كما هنا أولم يوجد مدرج لا يقال رضي بالقدر
 المشروط زيادة عن حصته من الربح لانه لم يرض بها الا مع نصف الربح وهو معدوم فالمسمى
 غيره لوم فيجب أجر المنزل بالغا ما باع وقد يجاب بان هذا العقد لما كان فاسدا كان ما مسمى فيه
 محظورا فاقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على انه أجر مقول في اجارة
 لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة جوى عن المقدسي فأت
 ما يحسنه المقدسي صرح به انتهى الثاني من بالافصولين ونهض بهدان حتى اختلفا عن
 الصاحبين فان أجرة المثل هل يجب بالغا ما باع أو لا يجاوز المشروط قالوا واختلف فيما
 اذ اربح واما اذا لم يربح فاجر المثل بالغا ما باع لانه لا يمكن تقديره الخ وجهه عند الحاجة الى تكاف
 الجواب ولا يتأني كلام الله تعالى ما سأتاني في الشارح من قوله وعن أبي يوسف ان لم يربح فلا
 أجر لانه ذكره بلا نقض عن فلا يتأني كون المذهب عنده استحقاق الاجرة بالغا ما باع أن يقال
 ظاهر كلام المقدسي أن المسمى للمضارب من الربح اذا كان يرضأ شاعرا كالنصف يقال انه معلوم
 وهو مخالف لما في النفي حيث قال فان كان المسمى معلوما لا يرضأ عليه وان كان مجهولا كدابة
 أو ثوب يجب بالغا ما باع وان كان معلوما من وجه دون وجه كبلن الشائع مثل النصف والربح
 فمعدوم يجب بالغا ما باع لانه مجهول اذ يكتم به ثمة فاحصل وينتقص بقلة وعندهم الايراد

يمكنه التصريف (بخلاف
 الشركة) لان العمل فيها
 من الجانبين (وكون الربح
 بينهم شاعرا) فلو عين قدرا
 قدمت

لترتيب فلا يكون ما دونها العمل الا بعد قبض الكل بخلاف القاس والواو ولو قال قبض
دقيق اعم منه مضاربة لا يصح ما دونها ما لم يقبض الكل يحوز أى فلو عمل قبل أن يقبضه
كاهن ويحت فيه بان القول بان القاء كالواو في هذا الحكم نظر لان ثم تقيد القريب والقرابي
والقاء تقيد التقريب والترتيب فينبغي أن لا يثبت الاذن فيه ما قبل القبض بل يثبت عقوبته
بخلاف الواو فقام المطابق للمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة
الفتوى تأمل (قوله جاز) لان هذا هو كبل القبض واضافة للمضاربة الى ما بعد قبض الدين
وذلك جائز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذى على عليك حيث لا يجوز للمضاربة لان المضاربة
توكيل بالشراء والتوكيل بالشراء بدعى في ذمة الوكيل لا يصح حتى يبيع البائع أو المبيع
عند أبي حنيفة فقبل التوكيل بالكلية حتى لو اشترى كاهن للمأمر وكذا لا يصح التوكيل
بقبض ما في ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في ذمة
الوكيل من غير تعيين ماذ كذا حتى يكون مشتملا لا مراكبا لكن المشتري عروض فلا يصح
المضاربة به على ما ينهى اه زياي (قوله وكره) لانه اشترط افعه منفعة قبيل العقد مخ
ويظهر هذا في المسئلة التى بعده قوله ولو قال اشترى عبدنا ثمة الخ هذا يفهم انه لو دفع رضاء
وقال له به واعلى بغيره مضاربة انه يجوز بالاولى كذا كذا وقد أوضحه الشرح وهذه حيلة لجواز
المضاربة في العروض ع وحيلة أخرى ذكرها الخصاص أن يبيع المتاع من رجل بشئ به
ويقبض المال فيدفعه الى المضارب مضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذى
ابتاعه من صاحبه ط (قوله يجزى) ومن مثله في الجهر (قوله وكون رأس المال عينا) أى مينا
وايس المراد بالعين العرض (قوله كما يسط في الدرر) حيث قال فيه لان المضارب أمين ابتداء
ولا يتصور كونه أميناً فيما عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذى يضمنك مضاربة بالنصف لم
يجز بخلاف ما لو كان الدين على الثالث فقال قبض ما لى من فلان وعمل به مضاربة حيث يجوز
لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه يصح عينا وهو يصلح أن يكون رأس المال
اه وهو كالذى قدمه في الدين فربما وذكروا فيه تفصيلا كما هما بان هذا اذا كان ديناً على المضارب
أما لو كان على غيره جاز ذكره لان ما كان على الغير يقبضه يصح عينا تقع المضاربة عليه لا على
الدين كما صحت فن قال انه مكررم مع ما تقدم توهم انه مقدم متنا ومن قال انه موهوم للاطلاق
أى توهم انه لا فرق أن يكون الدين على المضارب أو على الاجنبى وقد علمت الجواب ان ما على
الاجنبى يصح عينا يقبضه فلم يقع العقد على الدين بل على الدين المقبوضة (قوله وكونه مسالماً
الى المضارب) لان المال فى المضاربة بمن احد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلا يخلص
المال للمال لئلا يمكن في التصرف منه ولان المال يكون أمانة عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه
كالوديعة فله شرط رب المال ان يعمل مع المضارب لا يتجوز المضاربة لانه شرط يمنع من التسليم
والخلفية بين المال والمضارب سواء كان المالك عاقلاً أو لا كالأب والوصى اذا دفع مال الصغير
مضاربة وشرط على شريكه الصغير مع المضارب لا تصح المضاربة وفي السفاقي وشرط على
الصغير لا يجوز وكذا أحد المتألفين أو شريكه العنان اذا دفع المال مضاربة وشرط على
صاحبه فسد العقد تاتر خاتمة ولو شرط أن يكون المال كل اليه عند المالك فسدت المضاربة

ع مطلب
حيلة جواز المضاربة
في العروض

جاز وكره ولو قال اشترى عبد
نسقة ثم بهه ومضارب
بغيره ففعل جاز كقوله
افما صب أو مستودع أو
مستبضع اعمل عانى يدك
مضاربة بالنصف جاز تجزى
(وكون رأس المال عينا
لا ديناً) كما يسط في الدرر
(وكونه مسالماً الى المضارب)
قوله فلان يخلص الخ هكذا
بالاصل ويجزى اه

٣ مطلب
فرض الشارع جائز

فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا ليس بضاربة بل هو قوكيل يبيع الامتعة ثم اذا صار
 الثمن من النقود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن اولاً لانه أمين بجنى الوكالة ثم صار مضارباً
 فاستحق المهروط جواهر القناوى (قوله كما صرف في الشركة) من أن المانع مقارضة وعسانا
 بغير التقدين والقولس المناقضة والتبر والنقرة ان جرى التعامل بهما (قوله وهو معلوم
 للعاقدين) انما يقع في المناقضة ولو مشاعاً في المناقضة الثانية واذا دفع ألف درهم الى رجل وقال
 نصفها عليك قرض ونصفها عليك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على ان فرض المشاع
 جائز ٣ ولا يوجد له ذرواية الا ههنا واذا جاز هذا المقدار كان لكل نصف حكم نفسه وان
 قال على ان نصفها اقرض وعلى ان نصفها بالنصف الاخر مضاربة على ان الربح كله لى جاز
 ويكره لانه قرض بجر منقعة وان قال على ان نصفها قرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف
 فهو جائز وليذكر السكراية هنا في المشايخ من قال سكوت محمد عنهما اذا دل على انها اقترن به
 وفي الثانية قال على ان تعمل بالنصف الاخر على ان الربح لى جاز ولا يكره فان ربح كان بينهما
 على السواء والوضعة عليهم لان النصف ملكه بالقرض والاخر بضاعة في يده وفي البحر يكره
 ذلك وفي المحيط ولو قال على ان نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لآ وقبضها غير مقدومة
 فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل او بعده ضمن النصف حصه الهبة
 فقط وهذا المسئلة نص على أن المقبوض يحكم الهبة الفاسدة مضنون على الموهوب له انتهى
 ملخصه وانما لم يميز فيه فليحفظ فانه مهم وهذه الاخير ستأتي قبيل كتاب الايداع قريماً ان الصحيح
 انه لا ضمان في حصه الهبة ايضاً لان الصحيح ان الهبة الفاسدة تملك بالقبض اهـ لكن فيه ان
 الواهب سلب الموهوب له على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد اوضح الجواب
 عنه في نور العين بان الهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة فتكون كالقبوض على حكم البيع
 الفاسد وهو مضنون اهـ وقوله فان ربح كان بينهما على السواء أى ربح جميع الاثاب بدليل
 التماثل المذكور ولا يشكل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة ينقصد هاهنا
 المضاربة لانا نقول في الصورة المذكورة بجنى نصف الاثاب هو بضاعة للمضاربة تأمل (قوله
 وكفت فيه) أى في الاعلام مخ (قوله الاشادة) كما اذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف
 قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفتها المضاربة مع عينه وأمينه لانه لا أى اذا أشار
 اليها ثلثا بقا في المنازعة في الدرر (قوله والبنية لاهالك) أى اودى رب المال انه دفع اليه
 الثمن وقال المضارب الفاسدة اودى رب المال انما يرض وقال المضارب سود قاله قول
 للمضارب بيمينه لانه مشكور والبنية لرب المال لانه مدع (قوله لم يجز) لان المضارب أمين ابتداء
 ولا يتصور كونه أميناً فيما عليه من الدين أى لانه لا يبرأ الا بتسليمه به ويكون الربح
 له مشتمل في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب الدين ويعبراً المضارب عن الدين
 كذا في الثانية عن الزمزية قال في البحر وأما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح
 وما اشتراه الدين في ذمته اهـ والاوجه ناخير هذا عند قوله كون رأس المال عينا لا ديناً
 بطريق التقرير عليه كما فعل صاحب الدرر (قوله وان على ثالث) بان قال اقبض مالى على فلان
 ثم اعمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاولا لان

كأمر في الشركة (وهو
 معلوم) للعاقدين (وكفت
 فيه الإشارة) والقول
 في قدره وصفته لاه مضارب
 بيمينه والبنية لاهالك
 وأما المضاربة بدين فان
 على المضارب لم يجز وان
 على ثالث

سماعة عن محمد انه ضامن للمال فقتل المذكور في الكتاب قول أبي حنيفة وهو بناء على
اختلافهم في الاجماع المشترك اذا تلف المال في يده من غير ضمه وعندهم او ضامن اذا هلك في
يده بما يمكن الضرر عنه وكذلك في كل مضاربة فائدة كذا في المبسوط (قوله كالمالك بضاعة)
هو ان ايدع العمل لم يتبرعاً (قوله فيكون وكلامه تبرعاً) أي به حله حيث لم يثبت شرط له جرم من الربح
(قوله اقله ضرره) أي القرض بالنسبة للهبة بفعل قرضه لم يجعل له فدية لكن فيه اختصار مخ
وكان عليه أن يقول قرض لأهبة اقله ضرره قال في التبيين وانما صار المضارب مستقراً
باشترط كل الربح له لأنه لا يستحق الربح كله الا اذا صار رأس المال ملكاً لأن الربح
فرع المال كالغمر للتجبر وكالولد للحيوان فاذا شرط ان يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع
رأس المال مقتضى وقضيت ان لا يرد رأس المال لأن القليل لا يقتضي الرد كالهبة لكن
لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال بقدره فلهذا قرض الاشتغال على المغنيين عملاً بما لا يرد
القرض ادنى التبرعين لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل والهبة تقطعه عنهم ما فكان أولى
لكونه أقل ضرراً اهـ (قوله سبعة) يضم قوله ومن شرطها (قوله كون رأس المال من
الاعنان) أي الدراهم والدنانير عندهما بالفلوس الناقصة ٢ ولودفع له عرضاً وقال له به
واعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهم او دنانير تصرف صح ذكره مسكين لكن فيه مخالفة لما في
القهستاني من الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرع وروايتان وعن الشيخين انهم انصحب بالفلوس
وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى اهـ وانما جاز في مسئلة ثمن الثوب لأن المضاربة ليس فيها
الاتوكل واجازة كل ذلك قابل للاضافة على الانفراد فكذلك عند الاجماع كما في الزاوي
وانما اشترط كون رأس المال من الاعنان لأنهم اشرطه عند حصول الربح فلا بد من حال تصحبه
الشركة وهو الدراهم والدنانير والتبرع والفلوس الناقصة اهـ من وجوهها بالتبرع ان كان راجحاً
والافق هو كالعروض فلا يجوز المراجعة عليه الا اذا بيعت العروض فصارت تقوداً فانها
تقلب مضاربة وكذلك الكبرى والوزني لا يصلح ان يكون رأس المال عندناخذ الا فالان أبي
ابن أبي كافي انه يابى ذكره في تكلمه الديري وماتله البعض انه عند مالك تصح بالعروض لا يكاد
يصح وانما المنة قول عن ابن أبي ليلى انه يجوز بكل مال وعليه كلام السكاكي انتهى وقد في الدرر
بالفلوس الناقصة ايضاً قال في الهندية والفتوى على انه يجوز بالفلوس الرجحة كذا في
التأخر خاصة نافلاً عن الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة اذا لم تكن مضروبة في رواية الاصل
كذا في فتاوى قاضيان وفي الكبرى في المضاربة بالتبرع وروايتان في كل موضع يروج التبرع
رواج الاعنان تجوز المضاربة كذا في التأخر خاصة والمبسوط والبدائع وتجوز الدراهم
البن مربعة والزوف ولا يجوز بالستوفة فان كانت الستوفة تزوج فهي كالفلوس كذا في فتاوى
قاضيان وفي الحامدية سئل فيما اذا دفع زيد اعمرو بضاعة على سبيل المضاربة وقال اعمرو
بها واهمها ربحت يكون بينهما مثانة فباعها وخصر في المضاربة غيرة صحيحة ولعمرو ربح
مش له بلا زيادة على المبروط اهـ رجل دفع لآخر امانة وقال بهما واشترى بها ما ربحت
فبينما نصفين فخر فلا خسران على العامل واذا طلب صاحب الامنة بذلك فصالها على ان
يعطيه العامل اياه لا يلزمه ولو كفل انسان سيدل الصلح لا يصح ولو عمل هذا العامل في هذا المال

٢ مطلب
لا تصح المضاربة بالفلوس
المكسدة

كلامه (للمالك بضاعة) فيكون
وكلامه تبرعاً (ومع شرطه
للعامل قرض) اقله
ضرره (ومرطها) أمور
سبعة (كون رأس المال
من الاعنان)

الصحة تنفع في شركة والفسادة تنفع في اجارة فتمت بم بالاجارة الصحة عند ابقاء العمل ورده
صاحب اليمين بما يمتد فاسد المضاربة يصحها اولى من جعلها اجارة لانها وضمان
يكون للعامل جزء من الربح لو حصل وبالحرم ان لم يحصل ولم يرض رب المال ان يكون في ذمته
شيء في مقابل عمله فاجابه يكون ايجابا بغير دليل فهدم الاصل الضعيف اولى من افاء التعديل
الصحيح هذا (قوله) بلا زيادة على المشروط أي المسمى كما هو حكم الاجارة الفاسدة وقد صدر
وهذا فيما اذار مبيع والا فلا تنقض الزيادة ولا يكون له اجر ما لم يرض أو يكن الفاسد بسبب
تسمية دراهم معينة للعامل لانه لم يرض حينئذ بالحرم ان عند عدم الربح تأمل (قوله) خلافا
لحمد) فيه اشوار بان الخلاف فيما اذار مبيع وأما اذا لم يرض فاجر المنزل بالغاما بالغ لانه لا يمكن
تقدير نصف الربح المعلوم كما في الفصولين لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف مخصوص بما
اذار مبيع وما قاله محمد بان له اجر المنزل بالغاما بالغ فيما هو اعم ذكره الشمني وافاد في التبريد لانه
تقلا عن التبيين وشرح المجموع والخلاصة ان وجوب اجر المنزل مطلقا قول محمد ومعنى الاطلاق
ربح أولم يرض مبيع زاعدي المسمى أولا وعند أبي يوسف يجب ان يرض والا فلا ولا يجوز المشروط
هـ وحديثه فيكون مشي في وجوب الاجر مطلقا على قول محمد ومشى في عدم مجاوزة المشروط
على قول أبي يوسف خلاص ما قاله أبو يوسف مخصوص بما اذار مبيع وما قاله محمد بان له اجر
المثل بالغاما بالغ فهو اعم كما ذكرنا (قوله) الا في وصي أخذ مال يتيم مضاربة الخ) ظاهره ان
لوصي أن يضارب في مال اليتيم بجزء من الربح وسواء في بيانه في الفروع وكلام الزبلي فيه
أظهر وأفاد الزبلي أيضا ان لوصي دفع المال الى من يعمل فيه مضاربة بطريق النيابة عن
اليتيم كايه أبو السعود قال في أحكام الصغار الوصي على أخذ مال اليتيم مضاربة فان أخذ
على ان له عشرة دراهم من الربح فهذا مضاربه فاسدة ولا جبر له وهذا مشكل لان المضاربة تنقضي
فسدت تنفع في اجارة فاسدة فيجب اجر المثل ومع هذا قال لا يجب لان حاصل هذا جامع الى ان
الوصي يوجب نفسه لليتيم وانه لا يجوز هـ ومنه يعلم ان الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة
الكتاب المذكور وانه أسقط من عبارته ما به يتضح الحكم المذكور وفي البرازية بعد ان
ذكر الاشكال الذي ذكره في جامع احكام الصغار قال والجواب انه قد برهن على ان المنافع
غير مضمومة وانه الاصل فيها فلزم الاجر لزم ايجاب النجوم في غير المقوم نظرا الى الاصل
وانه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقوم باعقد الصحيح بالنصوص الدالة عليه والنص لم يرد
في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير هـ ذكره الحوى
(قوله) كشرطه لنفسه عشرة دراهم) الكافي في المضاربة الفاسدة حابي (قوله) فلا شيء
له) لانه من باب ايجار الوصي لنفسه لليتيم وهو لا يجوز كما ذكرنا (قوله) فهو استثناء من اجر
عمله) لاجابة اليه لان المنصف دفع الايام الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لانه يحتمل ان
يكون استثناء من قوله بل له اجر منه له أو من قوله بلا زيادة والمؤلف قصد التوضيح (قوله)
والفساد لا ضهان فيما) لان الفاسد من العقود باخذ الحكم من الصحيح منها ولانه عين في يد
أجيريه ولو تلف بعد العمل فلا اجر منه وقبل هذا عند أبي حنيفة وعندنا ايضا من اذا تلف في
يده يمكن الترخض هـ وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالمال وكذا كراين

(بلا زيادة على المشروط)
خلافا لحمد والثلاثة (الا)
في وصي أخذ مال يتيم
مضاربة فاسدة) كشرطه
لنفسه عشرة دراهم (فلا
شيء له) في مال اليتيم (اذا
عمل) اشباهه فهو استثناء
من اجر عمله (و) الفاسدة
(لا ضمان فيها) أيضا
(كعبيجة) لانه أمين (ودفع
المال الى آخر مع شرط
الربح)

ينقد أحد حايه بعد ان شرط عليه ما كاهومة تنفي عقد الشراكة ويكون الربح بينهما على
 حسب الشرط لان كلامه هو ما وكل بما فعله عن صاحبه فيقع شراكل له بالاصالة عن
 نفس المباشرة وبالوكالة عن شريكه لان الشراكة تنضمها ويكون الربح على حسب الشرط
 كما تقدم في بابها (قوله) وقيل مع العمل حتى يرجع عماله من المهداة عليه منج كالمورد
 على المضارب بالعيب ولم يوجد ما يؤدى ثمنه من مال المضارب أو استحق في يد المشتري ورجع
 على المضارب بثمنه ولم يوجد ما يؤدى به فادى من مال نفسه يرجع الى الرب المال هذا ما ظهر الى
 وكما يجي من قوله شري عبد الله او هلك الالف قبل فنده دفع المالك ثمنه ثم ربحه يربح
 المضارب بالثمن على المالك (وأقول) هذه الوكالة خفية كما في وكالة في الشركة كما ذكرنا فتعلمت
 وكالة في جهول الجنس وجازت بخلاف الوكالة القصدية فان المبتز لو وكالة في جهول الجنس
 نحو التوكيل بشراؤوب ونحوه على ماهر (قوله) وشركة ان ربح (لأن الربح حصل بالمال
 والعمل فيشتركان فيه منج (أقول) بل تكون شركة بمجرد الشراؤ الا ترى انه ليس لرب
 المال فيضها بعده ولو كانت وكالة لكان له فضاها حينئذ وأخذ البضاعة نعم استحقة ان في
 من المال وقوف على ظهور الرب ولذا الوفاق عند المضاربة لا يفتق ما يفتق الرب نأمل
 (قوله) وفيص ان خالف اتعدي به على مال غيره فيكون ضامنا واستشكل قاضي زاده عند
 القصب والاجارة من أحكامها لان معنى الاجارة انما يظهر اذا قدمت المضاربة ومعنى القصب
 انما يقتضي اذا خالف المضارب وكلا لاسرير نافي لافق العقد المضاربة متنافي فكيف يصح
 أن يجعلا من أحكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت بمذاهبه لا يثبت به قطعا فان قلت
 قد علمنا أن يكونا حكما لئلا يفسد قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا الصحيحة فكذلك الاحكام
 على أن القصب لا يصح حكما لئلا يفسد لان حكمها أن يكون للعامل أجر عمله ولا أجر للقاصب
 اه تختصرا ط ولا تنس ما قدمناه عند قوله بمال من جانب الخ (قوله) وان اجاز رب
 المال بعده حتى لو اشترى المضارب ما منى عنه ثم باعه ونصرف فيه ثم اجاز رب المال
 لم يجز منج فيضمن بالقصب ويكون الربح بعد ما صار مضموما عليه له ولكن لا يطيب له
 عندهما وعند الثاني يطيب له كالفقاصب والمودع اذا تصرفا ور بمخافته ما على الخلاف
 المذكور اه سلب عن الغاية وفي سرى الدين عن الدكا في انه بعد الاجازة يكون كالمبتضع
 يعني ان البضاعة ودية في يده واذا خالف يتقلب الى القصب ولو اجاز به بعده اه وفيه
 مخالفة لما هنا كل المخالفة وينبغي اعتقاد ما هنا ط بزيادة (قوله) لصيرورته غاصبا
 بالمخالفة) فيه تعاليل الشيء بنفسه (قوله) بل له أجر من عمل مطلقا) وهو ظاهر
 الرواية فهو مستأنى لانه لا يستحق المسمى اهدم الصحة ولم يرض بالعمل بمخا فافيجب أجر المنزل
 وعن أبي يوسف ان الربح فلا أجر له وهو الصحيح لثلاثه والقاعدة على الصحة شيخان ابن
 القرس على الهداية اه أبو السعود وفي الهداية وعن أبي يوسف ان الربح لا يجب الاجر
 اعتبارا بالمضاربة الصحيحة اه اتفق الشراح على صحة هذا التعديل لان القاصد بزيادة
 حكمه من الصحيح من جنسه أبدا كما في البيع القاسد ولكن تصدوا في الجواب عنه بانه نعم
 كذلك اذا كان انعقاد القاصد كأنه عقد الصحيح كما في المبتضع وهذا ليس كذلك لان المضاربة

(ونوكيل مع العمل)
 لتصرفه بامر (وشركة)
 ان ربح وفيص ان خالف
 وان اجاز (رب المال)
 (بعده) لصيرورته غاصبا
 بالمخالفة (والجارية فاسدة)
 ان فسدت فلا ربح
 لاحتار رب (حينئذ بل له)
 ربح أولا

بخلاف خذ هذا الألف واشتره ويا بالنصف ولم يرد عليه فليض مضاربة بل اجارة فاسدته
 أجزمت له ان اشترى وانيس له اليبيع الاباهر اه ويقول المضارب قبل أو ما بردي هذا
 المعنى اه قاضي زاده (قوله وكمها أنواع) لكنها بانظار مختلفة قال الملا عبد الحليم
 قوله وكمها أنواع الاول اقول اللائق ان يدرج في غيره ايضا قوله الثاني والثالث وغيرهما
 كما درج في قوله وشروطه وكمها أنواع المذكورة كما هي ابتداء على ان حكم الشيء ما ثبت به
 ويثبت عليه ولا خلاف في انه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا يرد عليه ان معنى الاجارة
 والغصب نافض العقد المضاربة منافعهما فكيف يجعل حكمهما احكامهما ومن هذا يظهر
 حسن سبيل المصنف في تحرير المتن حيث قال وأما دفع المال الخ لان الايضاع والاقرض
 لم يفتنعيا على هذا العقد بل يفترقان عنه أول الامر كما لا يخفى اه (قوله لان ايداع ابتداء) لانه
 قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة الى آخر ما قدمناه فربما لو حذف قوله
 لانها لا يكون قوله ايداع بدلا عما قبله ماضيه وقوله ابتداء ظاهره انه لا يكون في البقاء كذلك
 مع انما تكون امانة فيه فكم الام ابتداء والبقاء سواء فان قيل اراد الايداع حقيقة وهي
 في البقاء امانة قلنا هذا غير ظاهر فتدبر ط قال الخليل الرملي سيأتي ان المضارب يملك الايداع
 في المطلقة مع ما نقرر ان المودع لا يودع فالمراد في حكم عدم الضمان بالهـ بل لا وفي حكم
 مخصوصة لاني كل حكم فتأمل (قوله ومن جعل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة
 بل قد خرج العقد الى الشركة في رأس المال وذكرا في يلحق حيلة اخرى اضافة قال واذا اراد
 رب المال ان يضمن المضارب بالهـ لا يقرض المال منه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يبيع المضارب
 كما في الواقعات وذكر هذه الحيلة القهسية في وقته نظرا لانها لا تكون شركة عنان شرط فيما العمل
 على الاكتمال لا هو لا يجوز بخلاف العكس فانه يجوز كما ذكر في الظاهر يربى في كتاب الشركة
 عن الاصل للامام محمد تأمل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف ولا آخر
 ألفان واشترى كلاهما العمل على صاحب الألف والربح انصافا جاز وكذا لو شرط الربح
 والوضعية على قدر المال والعمل من أحدهما بانه جاز ولو شرط العمل على صاحب الاقنين
 والربح انصافين لم يجز الشرط والربح بينهما اثلاثا لان الألف شرط لثلاثة بعضه بعض
 الآخر بغير عمل ولا مال والربح انما يتحقق بالمعمل أو المال أو بالضمان اه ولهذا يمكن
 في مسئلة الشارح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الاكثر فقط وهو صحيح سالم
 من الفساد كما سيصرح به والحاصل ان المفهوم من كلامهم ان الاصل في الربح
 ان يكون على قدر المال كما قدمناه عن البحر الا اذا كان لاحدهما عمل فبعضه ان يكون اكثر
 رجحا بقبالة عمله وكذا لو كان العمل منهما يصح التفاوت ايضا تأمل (قوله ثم بعدد شركة
 عنان) وهي لا يلزمها ان يكون الربح فيها على قدر المال فلها ان يتنقلا على مناسفة الربح
 ح (قوله على ان يعمهـ لا) ذكره لانه لو شرط العمل على أحدهما فسدت كما مر فيها والفسد
 اشترط عمل أحدهما لا الاطلاق (قوله ثم بعمل المستقرض فقط) أي بطيب نفس منه
 لا بشرط عليه لان شرط الشركة ان يكون العمل عليه بما قال على ان يعمهـ لا لكن الشرط
 انما هو اشترط العمل عليه ما لا وجود منهما فان العمل لا يتأني من اثنين عادة فبعضه ان

وكمها أنواع لانها
 (ايداع ابتداء) ومن جعل
 الضمان أن يقرضه المال
 الادومهم انهم بعدد شركة
 عنان بالادومهم وبعلا فترضه
 على أن يعمهـ لا والربح
 بينهم ما ثم بعمل المستقرض
 فقط فان هـ لا فاقه مرض
 عليه

أو عن انكار أو عن سكوت عيني (قوله وشراعتي) قال في التمهية ومن يحذره
 ان يدفع المال الى غيره لا تصرف فيه ويكون الربح بينهما على ما شرط ورجع البرجندى هذا
 التعريف ووضعه صاحب التكملة بان المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي عقد يحصل قبل
 ذلك او معه ثم عقد الشراكة في الربح لا يستلزم وجود الربح فلا بد عليه انه قد لا يوجد الربح
 أصلاً وخرج الفاسدة عن التعريف لا بدح فيه لانها تنقلب حينئذ الى الاجارة كذا أفاده
 المتابع للحام (قوله في الربح) وان لم يشتر كافي الربح خرج العقد الى البضاعة أو القرض
 قال في الصريح ولو شرط الربح لأحدهم لا تسكون مضاربة اهـ ويجوز التفاوت في الربح
 وإذا كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما انما يفضل من الربح حتى لو شرط لأحدهما
 الثلثان ولا أثر الثلث فيما فضل فهو بينهما انصافاً لاسيما لو تم في رأس المال اهـ كما ياتي
 (قوله بئال من جانب الخ) أي هذا معنى المضاربة وأما كونه ايداعاً ابتداء فليس هو منه وما
 اها بل هو حكمها كما ذكرناه ترك ماله في يد غيره لا على طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون
 امانة فهو داخل في معنى الوديعة وليس هو معنى عقد المضاربة فاذا عمل فيه كان عاملاً فيه
 باذن مالكه وهو معنى الوكيل فلا بد ان كان من حكمها انما هو وكيل مع العمل فلا بد من ربح كان
 شريكاً لانها قد عقدت بئال من جانب رب المال وعلى من جانب الآخر على أن يكون
 الربح بينهما انما حصل الربح كان له نصيب منه فكانت شركة حينئذ وغصب ان خالف لانه
 تصرف في ماله بغير اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخرجت حينئذ عن كونها مضاربة فلا بد
 ان هو دون أن يارب المال لان عقد المضاربة قد انقضى بخلافها والمسوخ لا تنقعه الاجارة
 واجارة فاسدة وان فسدت لان الربح انما يتحقق بعقد المضاربة فاذا فسدت لا يتحقق شيئاً
 منه ولذا قال فلا بد من المضاربة كونه على ماله باذنه غير منبرع فيكون اجارة فلما وجب
 أجره لربح أو لا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد الصحيح المقيد
 للاجارة وهذا التعريف ان دفعه وأورده مدر الشريعة نال (قوله وعمل من جانب المضارب)
 لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه الامانة والوثيقة بخلاف المقبوض على سؤم الشراء
 لانه قبضه بدلاً وبخلاف الرهن لانه قبضه وثيقة درر وهو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح
 اهـ شايي فيكون عطفه على قوله عقد وثيقة تضي أن حقيقة العقد والعمل وهو ينال
 ما بهد من قوله وركنهما الخ فلو كان مجزوراً عطفاً على مال والجوار والجور في قوله بئال متعلق
 بهما وذرف تقديره وتكون له مكان وجباً فالأولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة
 في الربح بئال من أحد الجانبين وعلى الآخر كقول في الهندية وهو مؤيد ما قلنا كافي ط
 وانما قيد الشارح بالمضارب لانه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما يصح
 به المذهب في باب المضارب يضارب وكذا تنفسد لو أخذ المال من المضارب بلا امره وباع
 واشترى به الا اذا صار المال عروضا لا تنفسد لو أخذ من المضارب كما ياتي في فصل المتفرقات
 (قوله وركنهما الايجاب والقبول) قال الجوزي في شرحه وركنهما اللفظ الدال عليه كقوله
 دفعت اليك هذا المال مضاربة أو مقارضة أو معاولة وأخذ هذا المال وامل به على أن لا
 من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اتبع به ما عافا كان من فضل فلان منه كذا أو أخذ هذا بالانصاف

وشراعتي (عقد شراكة
 في الربح بئال من جانب
 رب المال وعمل من جانب
 المضارب (وركنها
 الايجاب والقبول

فطلب
لا يصح صلح وكيل الخصومة

المطاع له كذا في الوجه لا كدرى • الوكيل بالخصومة اذا صلح لا يصح بخلاف ما اذا امر كذا
في مقترحات الذخيرة • لا يجوز التصرف في بدل الصلح قبل الصلح اذا كان متوقفا لا يجوز
للمدعى بيعه وهبته ونحو ذلك فان كان عقار يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف رجوعه • الله
تعالى • لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك الى غيره من المتوسطين وسبيل
القاضي أن لا يباشر في الفضائل بل يرد الخصوم الى الصلح مرتين أو ثلاثا اذا كان يرجو
الاصلاح بينهم بان كانوا عيلا ونحو ذلك • لا يطلبون القضاء بالتحالة فاما اذا طلبوا القضاء
بالتحالة أو بالصلح ان كان وجهه القضاء ملتبسا فمستبين للقاضي أن يردهم الى الصلح اما
اذا كان وجهه القضاء مستبينافان وقعت الخصومة بين أجنبيين يفتى بينهم ولا يردهم الى
الصلح حين أو اوان وقعت الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يردهم الى الصلح مرتين
أو ثلاثا وان أو الصلح هكذا في الذخيرة • الكفيل بالكفيل اذا صلح على مال على أن يعزئهم من
الكفالة فالصلح باطل وهل تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية تسقط هكذا في البدائع
وبه يفتى كذا في الذخيرة • والله تعالى أعلم وأشهد بقدر الله العظيم

• (كتاب المضاربة) •

قال من لا مكيه هي كالمصلحة من حيث انما تقتضي وجود البذل من جانب واحد
فالحموى وفيه تامل لان الصلح اذا كان عن مال باقرا يكون بيعا والبيع يقتضي وجود
المادة من الجانبين • وأجاب عنه أبو السوء وعن شيخه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة
اشتراك المضاربة والصلح في الوجود والصوري وباعتباره يكون قاصرا على الصلح عليه
ولا شك أن وجوده من جانب واحد كرمس مال المضاربة أو ما اعتبر الصلح عن مال باقرا
فبالنظر الى المسمى كالا يتجنى • أي أنه لا يلزم في المناسبة أن تكون من كل الوجوه وقد
اعتبرت هنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكار أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكونها على
غير بابها (قوله وهو السيرة) قال الله تعالى وآخرون بضربون في الارض يفتنون من
فضل الله يعني قسافرون للتجارة وتسمى هذا المقدم الان المضاربة يفترون في الارض غالبا لطلب
الربح • ولهم هذا قال الله تعالى بضربون في الارض يفتنون من فضل الله وهو الربح وأهل
البحار يسمون هذا المقدم قارضة وهو مشتمق من القرض لان صاحب المال يقطع قدره
من ماله ويساه له عامل وأصحابا الاختار والفظلة المضاربة لكونهم موافقة لما تاملنا من نظم
الآية وهي مشروعة اشهد الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال
ولا يمدى الى التصرف ومنهم من هو بالعكس فشرعت لتنظيم مصالحهم فانه عليه الصلاة
والسلام بعث والناس يتعاملون بها فافقرهم عليها وهداهم الى الصواب رضي الله تعالى عنهم
الآثرى الى ما يروى ان عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا مضاربة بشرط عليه أن لا يملك
به بحرا ولا ينزل وادى بالشرع تسمى ذات كسدرط فان فعل ذلك ضمن فباع ذلك رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم فاشهد أنه فصارت مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزبيدي
روجه المناسبة بين البكتانيين من حيث ان كلامهم جامعت على الامر بباح اما المضاربة فان
ميناها على هذا وأما الصلح فان الصلح من المدعى عليه مسموح سواء كان الصلح عن اقرار

• (كتاب المضاربة) •
(هـ) لفظة مفاعلة من
الضرب في الارض وهو
السيرة

الخطا الهية وما بقي فاصحاب العمدة ولو صالح أو لباها على ديتين أو أقل منهن ما كان بينهما
نصفين كذا في محيط السرخسي وبطل الصلح في دم العمد جاز بمجرى المهر فدخل هذه التهمات
في المهر فتصل هنا وما يمنع هذه التهمة يتم وجوبه في الصلح وعند قساد التسمية بقطع القود
ويجب بدل النفس وهو الهية نحو أن يصلح على ثوب كليجيب مهر المثل في النكاح الا انهما
يفترقان من وجه وهو انه اذا تزوجها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير
لا يجب شيء كذا في الكافي وفي الخطا يجب الهية كذا في الاختيار شرح المختار ولو صالح به فهو
من دم على عقود من دم آخر جاز كالخلع كذا في الاختياره جرح رجل العمد فصالحه لا يخلو اما
أن يرى أو مات منها فان صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجعة أو من القطع أو من
السيد أو من الجنابة لا غير جاز الصلح ان يرى بحيث يبق له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل
الصلح فاما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجب الهية خلافا لما
وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منه اقل الصلح جائز ان مات منها أو اذا برئ منها ذكر
ههنا ان الصلح جائز وذكر في الوكالة لو ان رجلا شج رجلا لموضحة فوكل انسانا لصلح عن
الشجعة وما يحدث منها الى النفس فان مات كان الصلح من النفس وان برئ يجب تسعة أعشار
المال ونصف عشرة وبطل للمشهور نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلاف الاختلاف
الوضع فان الوضع غنة انه صالح عن الجراحة وما يحدث منه الى النفس وهو مع الحوم فامكن
قيمة البدل على القاسم والحادث جميعا وهو هنا صالحه عن الجراحة وكل ما يحدث منها وهو
مجهول قد يحدث وقد لا يحدث واذا حدث لا يدري أي قدر يحدث فله ذرقة البدل على
القاسم والحادث فصار البدل كله بازاء القاسم وأما اذا صالحه عن الجنابة فيجوز الصلح
في القصور كلها الا اذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عدوه
انسان فصالح أحداهم عن حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة لآخيه فيها ولو كان القتل
خطا فصالحه أحداهم على مال كان اشهر بكة أن يشاركه في ذلك الا أن يشاء المصالح أن يعطيه
ربع الارض هكذا في المبسوط * في المنتقى عن ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله قال في رجل
قطع عين رجل فصالحه المقطوع يده على أن يقطع يسار القاطع نقطعه فهذا عقو عن الاول ولا
شيء على قاطع اليسار ولا شيء على قاطع اليمين وان اختصها قبل أن يقطع يساره وقد صالحه
على ذلك فلا يسر له أن يقطع يساره ولكن يرجع بدية يمينه وان صالحه على أن يقطع يدا القاطع
ورجله أو على أن يقتل عبد القاتل ان قطع يده ورجله رجوع عليه بدية رجـ له وان قتل عبده
فله عليه قيمة عبده مقاصة منه بديته ويطراد ان الفضل ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر
أو على أن يقتل عبده فلان قتله بقرم دية الحر لا تحرقية عبده ويرجع المقطوع يده على
القاطع بدية يده كذا في محيط السرخسي * اذا كان في الديوان عطاء مكتوب باسم رجل فآذنه
فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعى عليه على دراهم أو دنانير حالية أو الى أجل فالصلح باطل
وكذلك لو صالحه على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء في الديوان مات عن اثنين
فاصلحهما على أن يكتب في الديوان باسم أحداهما ياخذ العطاء الآخر لا شيء له من العطاء
ويبذله من كان له العطاء مالا معلوما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام

فصالح على أن يرد به بالعيب على أن يزيد في عن الآخر درهم. ما قاله جاز وزادة الدرهم باطلا
 في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في الحياوي * لو قال بخارية أنت أمي وقالت لا
 بل أنا حرة وصالحهما من ذلك على مائة درهم فهو جاز فان قامت البينة اسم كانت أمته اعقها
 عام اقول وانما حرة الاصل من الموالى ومن العرب حرة الابو يز رجعت بالمائة عليه ولو
 قامت البينة انها كانت امه لفلان فاعقها عام اول لم اقبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في
 المبسوط * اذا ادعى دارا في يد رجل وانكر المدعى عليه فصالحه المدعى على دراهم ثم اقر المدعى
 عليه فارد المدعى ان ينقض صلحه وقال انما صالحك لاجل انكارك ليس لأن ينقض الصلح
 كذا في المحيط * لو ادعى في بيت رجل حقا فصالحه المدعى عليه من ذلك على ان يبيت على سطحه
 سنة ذكر في الكتاب انه يجوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح محجورا فان لم يكن
 محجورا لا يجوز الصلح كما لا يجوز اعادة السطح وقال بعضهم - يجوز الصلح على كل حال كذا
 في الظهيرية * اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يكون أصله للاحدهما والآخر موضع
 جذوعه وأن يبنى عليه حائطاهما معلوما ويحمل جذوعهما معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي
 * اذا اختصم رجلان في حائط فاصططعا على أن يهدما وكان محجورا أو أن يبنياه على أن للاحدهما
 ثلثه وللآخر ثلثيه والشفعة عليهم ما على قدر ذلك وعلى أن يحملوا عليه من الجذوع بقدر ذلك
 فهو جاز كذا في الحياوي * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واقترا قبل قبض بدل
 الصلح لم ينقض الصلح كذا في المحيط * اذا كان لانسان نخلة له في ملكه فخرج سهمها الى دار
 جاره فارد الجار قطع السهم فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة فان
 ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فان أعطى صاحب النخلة جاره دراهم ليقطع كان جازا
 وان أعطى الجار دراهم ما أحب النخلة ليقطع كان باطلا * رجل اشترى دارا له شفعين فصالح
 الشفعين على أن يعطى الشفعين دراهم مسماة باسم الشفعين للشفعة بطلت الشفعة ولا يجب
 المال وان كان أخذ المال وده على المشتري كذا في فتاوى قاضيهان ولو صالح المشتري مع
 الشفعين على أن أعطاه الدار وزاده الشفعين على الثمن شيئا معلوما فهو جاز كذا في المبسوط
 وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يترك الشفعة في الباقي كان جازا
 فان وجدده هذا الاصطلاح منها بعدنا كدحق الشفعين بطلب الموائمة وطلب الاشهاد فانه
 بصير أخذ النصف بالشفعة حتى لا يتجدد فيها أخذ بالشفعة مرة أخرى ويقصر مسلم الشفعة
 في النصف حتى لو كان هذا الشفعين ثمر يكافى المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف
 الذي لم يأخذه هذا الشفعين بالشفعة وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من
 الشفعين فانه بصير أخذ النصف بشيء مبتدأ ويتجدد فيها أخذ الشفعة كذا في المحيط
 * لو صالح المشتري الشفعين على أن يترك الشفعة على بيت من الدار يخصه من الثمن فاصلح
 باطل وحق الشفعة باطل وهذا اذا كان الصلح بعدنا كدحقه بالطلب فاما قبل الطلب بطلت
 الشفعة كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل شفعة في دار فصالحه المشتري على أن يترك
 له دار أخرى بدراهم مسماة على أن يترك له الشفعة فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط * رجل
 قتل رجلا عمدا وقتل آخر خطأ ثم صالح أولياءهما على أكثر من دينين فالصلح جاز ولصاحب

مادامت زوجته له على مال لا يجوز * لو كانت امرأته كانية أو أمة قد بواها المولى ببيتا فصالحها
 على دراهم معاقبة من النفقة والكسوة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صالح مولى الأمة فلولم
 يكن بواها المولى ببيتا يجوز هذا الصلح وكذلك ان كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج
 ان يقر بها فصالح اباءها عن نفقة الميجز وان كانت كبيرة وتزوج صغيرة فصالح ابوها عن النفقة
 وضمن جاز واذا صالح الفقير امرأته على نفقة ~~كثيرة~~ في الشهر لم يلزمه النفقة مثلها كذا
 في المبطوط * لو صالح عني نفقة المحارم ثم ادعى الاعصار صدق وبطل الصلح كذا في التاترخانية
 * اذا صالح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجبر على اعطائه ان اقر وان لم يحتاج
 فان لم يعرف حاله وادعى انه فقير فاقول قوله ويطل عنه ما صالح عليه الا ان تقوم بينة انه
 موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغيرة كنفقة الزوجة من حيث ان اليسار ليس
 بشرط لوجوبه فالصلح فيه يكون ماضيا وان كان الولد محتاجا فان كان صالحا على اكثر من
 نفقة هم عايتا بن الناس فيه ابطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للعاجزة والمعتبر
 فيه الكفاية كالنفقة * لو صالح امرأته من كسوتها على درع يردى ولم يسم طوله وعرضه
 ورفقه جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة * ولو صالح رجل اخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مائة
 لنفقة وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجبر عليه كذا في المبطوط * ان صالحت المبانة زوجها
 عن سكناها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى فاضيل ان اذا صالح امرأته من نفقتها وكسوتها
 اشترى سفين على وصيف وسط الى شهر او لم يجعل له اجلا فهو جاز كذا في المبسوط * مثل الحسن
 بن علي عن ادعى على آخر فساد في البيع بعد قبض المبيع ولم يته به اقامة البيعة فنصوح
 بينهم ما عن دعوى الفساد على دنائهم بل يصح الصلح فقال لا قبل ولو وجد بينة بعد الصلح هل
 تسمع البيعة فقال نعم كذا في التاترخانية ناقلا عن العتمة وفي حكم الرد بالعيب المصالح عليه
 كالبيع برد بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى ان كان رده بحكم أو غير حكم كذا
 في المبسوط * لو وجد ما وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة
 أو لاجل النقصان في يد المدي فانه يرجع على المدي عليه بمهدة العيب فان كان الصلح عن
 اقرار رجع بمهدة العيب على المدي عليه في المدي وان كان عن انكار رجع بمهدة العيب
 على المدي عليه في دعواه فان اقام البيعة او حلفه فبطل استحقاق مهدة العيب منه فان حلفه
 خلف فلا تثنى عليه كذا في الدرر الجارية فلو انشأ جارية فوكت عند المشتري ثم ردها
 عوراء او اقر بالباع انه داسهالة فصالحه على ان يردها او لدها زيادة فوب على ان يردها عليه
 الا آخر الثمن فهو جاز وكذلك هذا في قبض ثيابه الدار وزيادتها ثم اهلكها في المبسوط * ادعى
 عيبا في جارية اشترىها او اشكر البائع فاصطلحها على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك
 العيب ثم ظهر انه لم يكن عيبا او كان ولكنه قد زال فلا تثنى ان ترديد الصلح ~~كذا~~
 في الفصول العمادية * اشترى رجلان شيئا فوجد به عيبا فصالح احدهما في حصته جاز وليس
 الا آخر ان يخاضع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الا آخر على خصوصته لان عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ احدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافا لهما كذا في
 محبط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بمائة دراهم وقبضهما ثم وجد بهما عيبا

الامانة وكذا كل عيب زال كطلاق المستقرة أو لم يوجد بدله كعدم الحمل وكالوظهر الذين
على غير المصالح بر بدله كإني الشرب لالامانة (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيئا فأنكر
فقال له ان تحلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فانت برى منه لم تجز هذه البراءة لعدم جوار
تمليقها بالانصر فان كان حلف عند غير القاضي لها ان يحلفه عند القاضي ولو أقام بينة قبلت
وان تجزأ أعاد الجين عليه (قوله ولو مدع) لولا وصل أي لو قال لا مدعى ان حلفت على
ماتدعيه فهو لك حلف لا يستحق المدعى (قوله كالاجنبي) خبر بامانة المحذوف أي وما ذكر
من المدعى عليه والمدعى كالاجنبي حال كونه بصور أي لو قال له ان حلف فلان الاجنبي فلان
ماتدعيه أو أنت برى عما ادعى عليه من حلف الاجنبي لا يبرأ * والحاصل انه اشتمل هذا
البيت على ثلاث مسائل من فاضل خان الاولى اصطلاح على انه ان حلف المدعى عليه فهو
برى من حلف ان ماله لقب له شيء فالصلح باطل الثانية اصطلاح على انه ان حلف المدعى على
دعواه فالمدعى عليه يكون ضامما للمدعى فالصلح باطل فلا يجب المال على المدعى عليه
الثالثة اصطلاح على انه ان حلف فلان وهو غير الطالب فالمال على المدعى عليه كان باطلا
ولا يلزمه المال وهي المفادة بقوله كالاجنبي وهذه المسائل نقه دمت في كتاب الدعوى
(خاتمة) نسأل الله حسمه في البحر عن مجموع النوازل وقع بين امرأة وزوجها منساجرة
متوسط المتوسطون بينهما الصلح فقالت لاصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك لان
اهما عليه حق من المهر وغيره اه قال الجوزي فتلان المقدسي قالت هذه دعوى لا دليل
عليها فتدعي يكون لاشئ لها أو طالب ذلك اه (وأقول) ما ذكره في مجموع النوازل من أنه يحل
لها لاخذ مذكور عرض فيما اذا وافقها الزوج بان اعطاها ما طالبت بطريق الصلح وحينئذ
لا يتوقف الاخذ على أن يكون لها شيء عليه اذ ليس هو بادنى عاصية حتى التصريح به من
ان الصلح يجوز ولو عن انكار وقدم ما عن الزيلعي التصريح بأنه يحل للمدعى اخذه لانه
في زعمه عين حقه أو بدله وان كان المدعى عليه يزعم انه لاشئ عليه ومع هذا حل له الدفع أيضا
دفعه للامر عن نفسه وحينئذ فقول له لان لها عليه حق من المهر وغيره انما ذكره تحجيفا للظن بها
لانه شرط لجواز الصلح أو السعد * وفي البحر عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم
معارية بغير روى أو استقرضه بدارهم بخارية فالتقاييد لا يوجد جديها البخارية قالوا
بوجوب قدر المرافعة ذهابا وجائبا ويستوفى منه بكفيل * وفيه عننا اذا اقر الوصي أن عنده
ألف درهم لامت وللميت اثنان فصالح أحدهما من حقه على أربعة مائة لم يجز وان كان
استهلكها ثم صالحها جاز اه ولو صالح امرأته من نفقة سنة على حيوان أو ثوب سمى
جنسه جزو جلا وحالا بخلاف ولو صالحها بعد الفرض أو بعد تراضيه ما عن النفقة لا يجوز
كذا في محيط السرخسي * ولو صالحته عن أجر رضاع الصبي بعد البلوغ كان جائزا لم يمس لها
أن فصالح ما ثبت لها من دراهم الاجر على طام بغير عتبه كذا في المبوط * رجل صالح امرأته
المطابقة من نفقة على دراهم معلومة على أن لا يزيد ما عليها حتى تنقضي عتبه وأعدت بالانصر
جاز ذلك وان كان عتبه بالخض لا يجوز لان الخوض غير معلوم قد تحيض ثلاث حمض في
شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى فاضل خان * ولو صالحت مع زوجها من نفقةها

ومن قال ان تحلف فتسبرأ
فلم يجز كالاجنبي بصور
ولو مدع

فيكون هذا اتصافا لقول بعدم المدخول وهذا اذا اعترف بقية الورثة بان العين من التركة والا
 فلا تسمع دعواه بعد الابرأ كما افاده ما ذكره من الحيط وانما قيد بالعين لانه لو ظهر بعد المدخل
 في التركة ذين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل واماعلى
 القول بالمدخول فالصلح فاسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح الا ان يكون مخيرا جامن الصلح
 بان وقع التصرف بصلحه على غير الدين من اعيان التركة وهذا ايضا ذكره في البرزانية حيث
 قال ثم ما ظهر بعد التصريح على قول من قال من انه لا يدخل تحت الصلح لاختلافه ومن قال يدخل
 تحته فكذلك ان كان عينا لا يوجب فساد وان دينا ان يخرج جامن الصلح لا يفسد ولا يفسد اه
 قوله انهم هم الا وعلى مقابله فان كان الذي ظهر من يفسد الصلح كانه وجده في الابداء
 فيكون هو وغيره بين الكل وان كان عينا لا اه صح قوله بل بين الكل اي بل يكون الذي
 ظهر بين الكل (قوله قلت وفي البرزانية الخ) وفي اثنان والعشر من من جامع القسولين انه
 لا شبه (قوله ولا يبطل الصلح) أي لو ظهر في التركة عين املوظه من فمادى فقد قال في البرزانية
 ان كان مخيرا جامن الصلح لا يفسد والا يفسد كما هو مقتضى اي ان كان الصلح وقع على غير الدين
 لا يفسد وان وقع على جميع التركة فسد كمالو كان الدين ظاهرا وقت الصلح (قوله وفي مال
 طفلي) أي والصلح في مال الطفل النابت بالنسبة ولم يميز اذ لا مصلحة له ومعه انه يجوز الصلح
 حيث لا يئنة لاطف - لواله في بيعه في بيعه الى الصلح (قوله وما يدعى) عطف على ما حوز من المقام
 أي فلم يميز الصلح في مال الطفل النابت بالنسبة ودولا فيما يدعى خصم ولا يتقرر أي لم يشور دعواه
 بيمينه وحاصل انه في اذا كان اطفال مال بشم ودلم يميز الصلح فيه ولم يميز ما يدعى شيئا على
 الصغير بدون يئنة بمال الصغير لان المدي لم يستحق سوى الاستحلاف ولا يئنة لاطف الاب ولا
 الوصي ولا العبي حال صغره والاب لا يصح أن يقدى اليمين بمال الصغير وان تبرع الاب بماله صح
 كالاجنبي واذا كان للمدعى يئنة بصلح الصلح بمال الصغير بمثل القيمة وزيادة يئنة فابن فيها كاشرا
 وهذه المسائل تجرى في الاب والجد ووصيه او اقاضي ووصيه وسواء كان الصلح في عقار أو عبد
 أو غيرهما في الكل أو البعض وعليه فالصواب اربع جهات لم يكن للاطفال يئنة وحيث كان للقصم
 يئنة فهذه اربع صور وأشار المصنف الى أن الأربعة تجرى مع الاب والجد والوصي من جهة
 الاب والجد ومن جهة الوصي أو من جهة أحدهما والقاضي أو وصي القاضي فباغ اثنين
 وثلاثين مسئلة وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما فباغ خمسة وتسعين وسواء كان
 في الجميع أو البعض فباغ مائة واثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب الميسر (قلت)
 في عليه وصي الام في تركته او وصيه والاخ قال في المبسوط واصل وصي الام والاخ من مثل صلح
 وصي الاب في غير العقار فباغ اضعاف ذلك كما في شرح الوهبانية لابن الشحنة وعامة فيه
 (قوله ووصي على الابرأ من كل عائب) الضمير في صح يعود الى الصلح يعني جاز الصلح عن ابرأ
 من كل عيب لان الابرأ من العيب بالبدل صحيح فكذا لا يئنه كمالو يئنه عينا مملو مالا له اسقاط
 الحق ولو قال اشترت منك العيوب بكذا لم يصح ط وهذا البيت للعامة بعد المرد ذكره بعد
 آيات بعد البيت الاول (قوله ولو زال عيب) أي لو صالحه على عيب في المبيع ودفع له بدلا
 عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويترد البدل وبسقط عنه ان لم يكن دفعه لعود

انهم هم الا بل بين الكل
 والقولان حكاهما في
 المطائفة مقدمه ما لم يفسد
 المدخول وقد ذكر في أول
 فتاواه انه يقدم ما هو
 الانهرف كان هو مقدمه
 كذا في البصر رقات وفي
 البرزانية انه الاصح ولا
 يبطل الصلح في الوهبانية
 وفي مال طفل بالنسبة وقد لم يميز
 وما يدعى خصم ولا يتقرر
 وصح على الابرأ من كل
 عائب
 ولو زال عيب عنه صالح جرد

فكانهم اشتروا جميعا ولا يظهر التداوى الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم وعابه فينبغي
 أن يرجع الاكثر حصته في التركة على الأقل حصته بقدر ما دفع من ماله عنه فليتنازل قال
 الشري بلالي في شرح الوهبانية والوجه انه ما في الاقرار بكونان مشترين فليتنازل وق
 الانكار مدعين العين للتركة فتكون على قدر الانصاف باختياره البعض (قوله عن بعض
 الاعيان) أشار به الى انه كما يصح الصلح معه عن كل اعيانهم يصح عن بعضهم اعتبار العجز بالكل
 وفي المجتبى ادعى مالا أى معلوما وغيره فصار رجل واشترى ذلك من المدعى يجوز الشراء في حق
 المدعى ويقوم مقامه في الدعوى فان انشخص شيئا كان له والا فلا فان بعد المطالب ولا يثبت له
 ان يرجع اه جوى ومثله في الجهر قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى وتامل في وجهه ففي
 البرازية من أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من المديون أو وهبه جنازاه (أقول)
 لم يظهر في وجهه مع تهميتهم بعدم صحة بيع الدين غير من عابه الذين نهوهم غير صحيح فليظهر
 وفوق كل ذي علم عليم (قوله في التركة دين) هكذا في بعض النسخ وفي بعضها ان بدل أفى وعليها
 فيلزم نصب دين وعليها كتب ط والمراد ان الصلح صحيح بمعنى اذا أقر عا فيه عمل به وليس له
 نقضه الا بسوغ (قوله وكذا الوليد كره في الفتوى) أى السؤال الذي رفع اليه كتب عليه أو
 يجاب عنه أى لا يجب على المقتي البحث ط (قوله والموصى له يبلغ من التركة كوارث) صورتها
 رجل أو وصى لرجل بعد أدوار فترك ابنا راية فصالح الابن والابنة الموصى له بالبعد على مائة
 درهم قال أبو يوسف ان كانت المائة من ماله ما غير الميراث كان العبد بينهما نصفين وان صالحه
 من المال الذي ورثناه عن أبيهما كان المال بينهما ما اثلاثا لان المائة كانت بينهما اثلاثا وذكروا
 ان الصافي الحيل ان الصلح ن كان عن اقرار كان لعبد الموصى به يمين ماضية وان كان عن
 ابتكار ففي قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في فاضيلان
 (قوله من مسئلة التنازع) أى بتناصباها (قوله صالحوا الخ) أقول قال في البرازية في الفصل
 السادس من الصلح ولظهر في التركة عين بعد التنازع لا رواية فان هل يدخل تحت الصلح
 أم لا ولما قيل أن يقول يدخل وقائل أن يقول لا انتهى ثم قال بعد نحو ورقتين قال تاج الاسلام
 وبخط صدر الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عما غم ظهر في التركة حتى لم يكن وقت
 الصلح لا رواية في جواز الدعوى وقائل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الاصح
 ولما قيل أن يقول لا وفي المخطط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لانه مع
 دعواه وان أقر وباتركه أمروا بالرد عليه اه كلام البرازية ثم قال بعد أسطر صالحت أى
 الزوجة عن الفتن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما للورثة قبل لا يكون داخل في الصلح ويقسم
 بين الورثة لانهم اذ لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لان الجاهل فيكون
 كالمتفق من الصلح فلا يطل الصلح وقيل يكون داخل في الصلح لانه وقع عن التركة والتركة
 اسم لكل فاذا ظهر دين فقد الصلح ويجهل كانه كان ظاهرا عند الصلح اه والحاصل من
 مجوع كلامه انه كورأنه لو ظهر بعد الصلح في التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تنفع الدعوى
 بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا الوصية در بعد الصلح ابراء ثم ظهر له صالح عين
 هل تسمع دعواه فيه قولان أيضا والاصح السماع بما على القول بعدم دخولها تحت الصلح

عن بعض الاعيان صحيح
 ولوليد كره في صلح التنازع
 أفى التركة دين أم لا فالصالح
 وكذا الوليد كره في
 الصحيح وقوله في الصحة
 الفتوى في صحة
 وبطلان على وجود
 شرائطها بجميع الفتاوى
 (والموصى له) بباقي من
 التركة (كوارث) فيها
 قد منها من مسئلة
 التنازع (صالحوا) أى
 الورثة (أحدهم) وخرج
 من بينهم ثم ظهر له ميراث
 دين أو عين لم يعلموا هل
 يكون ذلك دائلا في
 الصلح المذكور قولان

التعليل بقوله لان التركة لا تغلوعن قليل دين الخ والاولى تقديم قوله استخدا انا عنه بقوله صح
 لان التركة الخ لانه يوم خ لا في المراد وما هنا موافق لما في الزايعي بخلاف لما في مـ
 والعين فان عبارة مـ يكن ولو على الميت دين محيط اى مـ تفرق جميع التركة بان لا يبقى شيء
 بعد ادائه بطل الصلح والقسمة وان لم يكن مـ تفرقا لا ينبغي أن يصالحوا حالهما ولو ادينه ولو
 فعلوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في اقهـ هـ ان التبرع اى التبرع انا ويجوز
 قيا ا ا عبارة الزايعي وان لم يكن مـ تفرقا جازا عنه انا والقباض ان لا يجوز الخ (قوله
 فلا يحتاجوا) ا ا قوله لا يوقف قال مـ در الشريعة ولو صلح فالتابع قالوا صلح لان التركة
 لا تغلوعن قليل دين والدائن قد يكون غائبا فالوجبات التركة موقوفة انضمر الورثة والدائن
 لا ينضمر لان على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استخدا انا ووقف الكل
 قياص الخ (قوله على السواء) ا ا فان احد الورثة ذاص الخ البهض دون الباقي بهض وتكون
 حصته فقط وكذا الصالح الموصى له كافي لا تقوى * (مـ مثله) * في رجل مات عن زوجة
 وبنت والملائة انا عم عصية وخلفت تركته فقسوها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بان
 الدار التي فيها ملك مورثهم المتوفى فانكرت دعواهم فدفعت لهم قدر امان الدارهم صلحا عن
 انكارهم هل يوزع عدل الصلح عليهم على قدر مورثهم أو على قدر رؤسهم الجواب قال في البحر
 ومكهم في جانب الصلح عليه وقوع الملك فيه لامدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكرا
 وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه لامدعى عليه ا ا ومثله في المنع وفي مجموع التنازل ومثله
 من الصلح على الانكار به مدعى فاسد هل يصح قال لان تصحيح الصلح عن انكار من
 جانب المدعى ان يجعل ما لا بدعوى حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون نابتا في حقه امكن
 تصحيح الصلح من الأخيرة فقتضى قوله وقوع الملك فيه لامدعى وقوله لا يجعل عين حقه أو
 عوضا عنه ان يكون على قدر مورثهم سيدى الوالد رحمه الله تعالى عن مجموعة من الاعلى
 القرائن امين الفتوى به شق الشام (قوله ان كان ما أعطوه من ما هم) اى وقد ادعتوا فيه
 ولا يظهرون عند التفات ط (قوله هل قدر غيرهم) قال في السراجية وشرحها من صلح عن
 شيء من التركة فاطرح سسها من التصحیح ثم قسم باقي التركة على سهام الباقيين كزوج وأم
 وعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته من المهر وخروج من الميراث فيقسم باقي التركة بين
 الام والعم انا بقدر سهمهم ا ا مـ حان لامرهم لهم فان قلت لا جعلت الزوج بعد
 المصالحة وخروجهم من الميراث المهدوم و اى فائدة في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع انه
 لا يذهب شيئا من اراما اخذه قلت فائدة انا الوجه له ان لم يكن وجعلنا التركة ما وراء المهر
 لانها بقرض الام من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي اذ حصة فيقسم الباقي بينهم ا ا انا
 فيكون لامرهم ولهم مـ حان وهو خلاف الاجماع اذ حصة الثلث الاصل واذا دخلت الزوج
 في المسئلة كان لامرهم مـ حان من الستة ولهم مـ حان واحد ويقسم الباقي بينهم على هذه الطريقة
 فتكون مستوفية سهام الميراث ا ا ملخصا ط وسياقى آخر كتاب القرائن بيان قسمة
 التركة مفصلا (قوله وقيدوا الخصاص) اى قيدي بيان هذا التفصيل بما اذا كان الورثة مكرين
 (قوله فعلى السواء) اى مطلقا مخـ و ا ا كان الدفع من التركة ومن غيرها لانه بمنزلة البيع

ا ا لا يحتاجوا الى نقض
 القسمة بغير (ولو اخرجوا
 واحدا) من الورثة لخصته
 تقسم بين الباقي على السواء
 ان كان ما أعطوه من ما هم
 غير الميراث وان كان
 الميراث (ما أعطوه) فله
 قدر غيرهم) يقسم بينهم
 وقيدوا الخصاص بكونه عن
 انكار فلو عن اقرار فعلى
 السواء و صلح أحدهم

آخر من المصالح عقالة بدل الصلح كذا في العزيمة كن آخر بغصب نفي فباعه المأقر له منه جاز وان
 جه لا قدره وفيه لا يلزم لان المصالح باع نصيبه من التركة وهو محمول على ما أخذ من المكيل
 والموزون ومع جهالة المبيع لا يصح كافي شرح الجمع قلت فاسفة قديمة ان ما يحتاج لتسليمه
 تلزم معرفته وما لا فلا در منقني (أقول) واستقيم ان نفس الجهة لا غير ما غلة بل هو ازال البيع
 بل الجهة المنصبة الى المنازعة مانعة الا ترى انه لو باع صبرة بغيره ازال البيع مع الجهة
 وكذلك لو باع المصوب كذا كونا (قوله) عالم به لم يجمع ما فيه) أي لا يجوز حتى يصير جميع
 ما فيه موهوما للعاجلة الى التسليم كذا كرنا عن الاتفاق بخلاف ما اذا كانت في أيدي بقية الورثة
 فانه يجوز مع الجهة لانه لا يحتاج فيه الى التسليم كما مر وبأن (قوله) ابن مالك لم يذ كر هذا
 القيد أصلا * (خاتمة) * التباين أي تناوب النسر يكن في دابته غلة أو ركوها بالصلح فاسد في غلتي عبدين عنده ولو
 بالصلح عند أبي حنيفة لا الجبر وجاز في دابة غلة أو ركوها بالصلح فاسد في غلتي عبدين عنده ولو
 جبراً دور الجار وفي شرحه غرر الافكار ثم اعلم ان التباين غير في غلة عبد أو دابة لا يجوز
 اتفاقاً للتفاوت وفي خدمة عبد أو عبدين جاز اتفاقاً لعدم التفاوت ظاهراً أو لقلته وفي غلة
 دار أو دارين أو سكنى دار أو دارين جاز اتفاقاً لانه كان المعاملة لان التعبد لا يعمل الى المقار
 ظاهراً وان التباين يصلح جاز في جميع المورور كما مر وبأن حنفية أيضاً فقه الرقيق صلحا اه
 (قوله) وبطل الصلح) أي مع احد الورثة ليخرجوه عنهم اقلوه قهوا التركة بين الورثة ثم ظهر
 دين يحيط قبل للورثة اقلوه قهوا فان قضاؤه صححت القسمة والانقضت لان الدين مقدم على الارث
 فينعى وقوع الملك لهم الا اذا قضاوا الدين ابرأ القرضا منهم فحينئذ تنسخ القسمة لزوال
 المسال فكذا اذا لم يكن يحيط بالتعاقب حق القرضا مع الاذا بنى في التركة ما بقي بالدين فحينئذ
 لا تنسخ لعدم الاحتياج كذا في قسمة الدرر (قوله) والقسمة) أي قسمة التركة بين الورثة لانهم
 لا يمكن كون التركة حينئذ لتقدم حاجته فلا فريم ابطالها ولو أجاز قبل ان يصل اليه حقه وفي
 الظاهرية ولو لم يضمن الوارث ولكن عزوا عنه بالدين الميت فيه وفا بالدين ثم المحلوف في الباقي
 على نحو ما قلنا أجاز اه قال العلامة المقدسي فلو هلك المأزول لا بد من نقص القسمة (قوله
 بل الرجوع) أهلو كان يرجوع كانت التركة مشقة قال في التبيين واوضح رجل بشرط أن
 لا يرجع في التركة كذا جاز الصلح لانه كذا بشرط براءة الأصل وهو الميت فتصير وهو الفقيه
 مال اليتيم عن الدين فيجوز ثمير منهم فيه اه (قوله) بشرط براءة الميت) تبع فيه المنصف وقد
 علم من عبارة الزباني ان المدار على اشتراط عدم الرجوع في التركة وقد بين وجهه ط (قوله
 يوفى) بآية الله جل جلاله وهو لم يفتق فتشديد (قوله) من قال آخر) الأولى تقديمه على أو يضمن
 أجنبي فان الضمير فيه يرجع الى الوارث اذا لم يكن للجهول اقله يوفى واهو في الوارث من ماله
 الخاص به أو من عين أخرى ظهرت للميت (قوله) ولا ينبغي ان يصلح) أي بل يكره وهل هي
 تنزيهية أو تحريمية حمزه ط (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الأولى وخلاف الأولى مكره
 تنزيهاً قال في الجبر لا ينبغي الأولى لانها لو اذالك حتى يقضوا الدين اه (قوله) استحساناً
 والقياس ان لا يجوز لان كل جزء من اجزاء التركة مشقة بالدين لعدم الأولوية بالصرف الى
 جزء دون جزء فصار كالمشقة فترقى فيتمتع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاحتجاج ان ما ذكره من

المصالح أو بعض الم يجوز
 عالم به لم يجمع ما فيه
 الحاجة الى التسليم ابن
 ملك (و بطل الصلح
 والقسمة مع الحاجة الدين
 نال التركة) الا ان يضمن
 الوارث الدين بالرجوع
 أو يضمن أجنبي بشرط
 براءة الميت أو يوفى من مال
 آخر (ولا) ينبغي ان
 (بصلح) ولا يضمن (قبل
 القضاء) للدين (في غير
 دين يحيط ولو فعل الصلح
 والقسمة (صح) لان التركة
 لا تخلو عن قبل دين ولو
 وقف الكل تغير الورثة
 فيوقف قدر الدين
 استيفاءا وقاية

حيث قال ولا يخفى ما فيه أي هذا الوجه من الضرر يبقية الورثة ولكنه لا يدفع لأنه يرجع
عليهم بما أحالهم به فيكون الضرر عليهم مرتين انتهى (أقول) في قوله فيكون الضرر الخ لا يخفى
ببانه قد راعى الاتفاق (قوله منه) أي من الدين (قوله عن غيره) أي عما سوى الدين (قوله
بالقرض) أي ببذله الذي أخذ منهم (قوله وقبلوا) أي القرضاء والمصلحون لأن الشرط قبول
الحال عليه والاحتمال (قوله وهذه أحسن الحل) لأن في الأولى ضررا للورثة حيث لا يمكنهم
الرجوع إلى القرضاء بقدر نصيب المصلح وكذا في الثانية لأن المتقدمين من النسبقة انقلب
(قوله والوجه الخ) لأن في الأخيرة لا يتخلو عن ضرره وهو تأخيرهم وقدرته مع انه ليس
لهم نفع فيه هذا القدر وهو خلاف وضع المصلح غالبا (قوله ثم يحيلهم على القرضاء) أو يحيلهم
ابتداء من غير بيع ليقضوه ثم يأخذ ولا تنسهم (قوله ولادين فيها) أما إذا كان فيها دين
فلا يصح الصلح ما تقدم (قوله اختلاف) فقال الفقه أبو جعفر بالعصمة وهو الصحيح وقال
ظاهر الدين المرنغاني لا يصح (قوله اهدم اعتبار شبهة الشبهة) لأن عدم العصمة باحتمال أن
يكون في التركة مكمل أو موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون وباقيل يصح لاحتمال
أن لا يكون في التركة مكمل أو موزون وإن كان فيحصل أن يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان
القول بعدم الجواز موديا إلى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرتها اهـ وانما العبرة للشبهة وفي
فتاوى فاضلخان والصحيح ما قاله أبو جعفر من انه يجوز هذا الصلح لأن الثابت هنا شبهة الشبهة
وذلك لا يعتبر اهـ لأنه محتمل أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح على تقدير أن يكون زائدا على
بدل الصلح فاحتمال الاحتمال يكون شبهة الشبهة (قوله جنس بدل الصلح) تركب اضافي بضافة
جنس المبدل الصلح (قوله لم يجز) أي حتى يكون ما يأخذ الزيد من حصته من ذلك الجنس
أيكون الزائد في مقابلة ما يخصه من غير الجنس وبشرط القبض لأنه بعقبة البيع وبيع ما جبهها
قد روي بس أو أحدها لا يجوز نسبة كذا فتعصبه القواعد والمراد انه لا يجوز اتفاقا كأن
الثاني يجوز اتفاقا (قوله والا) أي الأيمن في التركة جنس بدل الصلح وهذا التفصيل
أخير ما نحن فيه (قوله وإن لم يدرفه في الخلاف) هي مسألة المقت ويذكر بالإناء المجهول (قوله
وهي غير مكمل أو موزون) كذا وقع في الفرع ولا وجه للتقييد به إلا إذا كان المصلح عليه
مكبرا أو موزونا أما إذا كان غيرهما فلا يظهر له هذا التقييد وجه وقد نقل المصنف هذه
المسئلة عن الزبيدي وعبارة الزياي خالية عن هذا التقييد ونصهم أو هو لا يدل على أن الصلح يبيع
بهالة التركة يجوز وقبل لا يجوز لأنه يبيع وبيع المجهول لا يجوز والاول أصح لأن الجاهل هنا
لا تنفص إلى المنازعة لأنها في يد بقة الورثة فلا يتبع فتح إلى التسليم حتى لو كانت في المصلح
أو بعضها لا يجوز حتى يبيع جميع ما في يدهم لولا الحاجة إلى التسليم ط (أقول) وكذا بشرط
أن لا يكون فيه دين ووقع الصلح على مكمل أو موزون كما في الاتفاق (قوله صح في الأصح) وقيل
لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصلح باع نصيبه من التركة وهو مجهول بما أخذه من المكمل
والموزون اتفاق (قوله لأنها) أي جهالة التركة المصلح عنها (قوله لا تنفص إلى المنازعة
أقماها في يدهم) يعني أن العلة في عدم جواز البيع إذا كان المبيع مجهولا لانفصا إلى المنازعة
وهذا لا تنفص إلى المصلح عنه في يد بقة الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم ولا يطلعون شيئا

منه وصالحوه عن غيره)
بما يصلح بدلا (واحالهم
بالقرض على القرضاء)
وقبلوا الحوالة وهذه
أحسن الحل ابن كمال
والوجه أن يبيعه كعهدها
من غير أن يبيعه بقدر الدين
ثم يحيلهم على القرضاء
ابن مالك (وفي صحة صلح عن
تركة مجهولة) أعانهم أولا
دين فيها (على مكمل أو
موزون) متعلق بصلح
(اختلاف) والصحيح العصمة
زباني لهدم اعتبار شبهة
الشبهة وقال ابن السكال
أن في التركة جنس بدل
الصلح لم يجوز ولا جازوان
لم يدرفه في الخلاف
(ولو) التركة مجهولة
وهي غير مكمل أو موزون
في يد البقمة من الورثة
(صح في الأصح) لأنها لا
تنفص إلى المنازعة أقماها
في يدهم حتى لو كانت في يد

عنهما واهذا ذكره لربما يلفظ ينبغي قياسا على البيع وكذا قول الشارح قبل هذا قول
أبي حنيفة وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلهذا اختلف المشايخ فيه
انتهى (قوله وفي التركة ديون) اي على الناس لقرينة ما ياتي وكذا لو كان الدين على الميت
قال في البرازية وذكره من الاسلام أن الخارج لا يصح أن كان على الميت دين أي يظلمه رب
الدين لان حكم الشرع ان يكون الدين على جميع الورثة انتهى (قوله بشرط) متعلق بالخارج
(قوله لان غلبت الدين الخ) وهو ناهية المصالح قال في الدرر لا يصح ما حكاه حصة من
الدين لاسائر الورثة بما اخذ منهم من العين وتقليد الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان
بعض واذ باطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فيقول الدرر لا يملك المصالح عن الدين
والعين بعم العرض والمعار والمكيل والموزون الحاضر وغير من عليه الدين متبقية الورثة
وقوله بطل في الكل لان العقد الواحد اذا فسد في بعض المدة وفسد في الكل وهو قول
أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسألة البيوع وعند ما يبق العقد صحيحا فمأورا الدين وقيل هو
قول الكل كافي السكافي وغيره كما قدمنا عنه قريبا (أقول) وينبغي ان ليس اختلاف القوانين
بين المشايخ على اطلاعه بل الاتي كون البطلان قول الكل اذ المدين حصة الدين في البطلان
وأما اذ بين فيصح الصلح عندهما فمأورا الدين بحصته اذ لا موجب للبطلان حصة فيه
عندهما تدبروا وأشار الى ذلك ابن ملاء (قوله من غير من عليه الدين) وهو الورثة هنا (قوله باطل)
لما ذكر من انه يصير ما حكاه حصة من الدين الى آخر ما قدمناه عن الدرر اي ثم بعدى البطلان
الى الكل لان الحقيقة واحدة واهين حصة الدين أولم يبين (وأقول) هذا اذ لم يسلط ولم
يوكاهم في مقداره نتيجه من الدين وأما اذا سلطهم فمبني ان يصح الصلح كذا قيل (قوله وصح
لوشير ما ابراه الغرماء) اي ابراه المصالح للغرماء والظاهر ان هذه الحقيق نظروجه من كل التركة
ولذا قال في المبراج والمنع وفي الوجهين ضرورية الوردة فلا يصح قول الشارح واحالهم
بحصته لانه اسقطت عن الغرماء كما صرح به البرازي أيضا وصحفة قريبا في المقولة الثانية
ان شاء الله تعالى ولم يذكر له مع انه احسن مما ذكره كنت اقتصر عليه اورا يتم في المقدمة
وهي ان يصرهم اقبضوه له ثم لهم لكن له ان يرجع فلا وجه الا في أولى (فرع) ه ادعت
امرأة ميراثا فمست على أقل من حظها وأمرها صحر ولا يطيبها هم ان علوا فان برهنت
بعد ذلك بطل الصلح اه وسأني في المائن انه الأشهر أو أنه محمول على قول المائن السابق مولوج
على بعض ما بدعه الخ والا فهو بعد عن القواعد الا ان يجعل على الديانة لكنه بعد ايضا
لا سيما وقد صولت إحدى زوجات سيدنا عبد الرحمن بن عوف على أقل من حظها بكثير
بحضرة ورجع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين كما قدمنا قريبا فلا تنس (قوله منه) أي
من الدين ولا يرجع عليهم نهيب المصالح فحينئذ يصح الصلح لانه حينئذ يكون تقليد الدين الخ
أولانه اسقاط (قوله واحالهم بحصته) لا محال لهذا الجلة هنا وهي موجودة في شرح الوقاية لابن
ملاء وهي سبقي فلم اذ لم يبق له حصة بعد ما قصوه ولذا قال في المنع ولا يخفى ما فيه من ضرر بقية
الورثة أي لانه لم يستفدوا من نصيبه في الدين شيئا انتهى وضاع عليهم ما قصوه من الدين
من الغرماء وفي بعض النسخ أو احالهم قال ط ذكره رد على صاحب الدرر وتبوه المصنف

وفي التركة ديون بشرط
أن تكون الديون لبقية
لأن تقليد الدين من غير
من عليه الدين باطل ثم ذكر
احصته لانه لا يقال (وصح
لوشير ما ابراه الغرماء
منه) أي من حصته لانه
تقليد الدين من عليه
فيستقط قد نصيبه عن
الغرماء (أو فخره اصيب
المصالح منه) أي الدين
(تبرعا منهم) واحالهم
بحصته أو فخره وقد
حصة

قوله والدليل له في مسألة
البيوع وهي ما اذا جامع
يتزوج وعبد وباعها
صفقة واحدة وبين حصة
كل واحد منهم من الثمن
بإلى في حق الكل عنده
وعندهما صح في العقد
لان الصفقة لاتعدد
بتفصيل الثمن بل لا بد من
تكرار لفظ العقد عنده
بخلافهما اه منه

عن ربيع ثم على ثلاثة وثلاثين ألفا في رواية هي دراهم وفي رواية هي دينار ابن كالب
وغناضير بضم الغنة الفوقية وكسر الصاد المهملة قدمهم المدينة فقلت أيا سلمة في مريمته
الى دومة الجندل في شعبان سنة ست كافي الما وهب قال والضمير في مريمته له عبد الرحمن بن
عوف ودومة بضم الدال ونقعه المدينة حيثما ويزدهن نحو عشر مراحل وبعدها من
المدينة نحو ثلاث عشرة ميلا حيث يدومين اهل لانه كان نزاهة عليه السلام
واصبغ هذا من الخضر من ادرك الجاهلية والاسلام ولم يجتمع بهما الاسلام اهل على يد
سعد بن عبد الرحمن بن عوف وقوله روى ان ذلك كان نصف حقه افعلى كونه بدل الصلح كان
ثمانين ألفا وانها نصف حقه ليكون جميع ماله المتروك رضى الله عنه خمسة آلاف ألف ألف
ومائة وعشرين ألفا ويكون غنمه ستمائة ألف وأربعين الفاربوع المئ مائة ألف وستون ألفا
ونصف ربيع المئ ثمانون ألفا (قوله ولو بعرض) يعني لو كان بدل الصلح عرضا في الصور كاهل
جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في الجاهل وظاهره مع ما لو كان العرض من التركة اذ حقه ليس
في جميعه فيكون مبادلا عن نصيبه في بقية التركة بما زاد عن حقه فيه (قوله وكذا لو انكروا
ارثه) أى فانه يجوز مطلقا قال في الشبر بلاية وقال اما كتم الشهيد انما يبطل على أقل من
نصيبه في مال الربا حاله التصديق وأما في حالة التناكر بان انكروا وارثته فيجوز وجه ذلك ان
في حالة التناكر ما يباخذ لا يكون بدلا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر المرعشي
ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب والفضة منه ان يكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عرضا في
الصور كاهل جازم مطلقا وان قل ولم يقبض في الجاهل (أقول) لكن في قوله لا يكون بدلا في
حق الاخذ فيه أنه يدل في رجمه وعليه فينبغي أن لا يجعل له الاخذ مالم يعلم مقدار حقه من ذلك
الجنس لانه ان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس لا يصح لان فيه شبهة الربا وهي محرمة وان شك في
وجود ذلك الجنس في التركة صح لانه حينئذ يكون شبهة الشهية وهي لا تحرم (قوله بل اقطع
المنازعة) هذا في حق المدعى عليه أما في حق المدعى فاخذ بعض حقه واقطاط الباقي لانهم
يجوزهم حقه صاروا غاصبين وصار المال مضمونا عليهم في ذمتهم من قبيل الدين وقد علم حكم
الصلح عن الدين بخبره بخلاف ما اذا أقر واخذ لكان المال حينئذ عين وان كان من النقد دين
ولا يصح الاقطاع في الاعيان فلذلك تعين ان يكون صرفا لكن قد يقال فيه ان المال القائم
اذا صار مضمونا لا يتقل للمدة وعليه فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعده في أن بكل منها
اقطاع العين وهو لا يجوز وانما جازر والصورة الاولى باعبار ان ما أخذ بدلا في حق
الاخذ ولا في حق الدافع تأمل (قوله وبطل الصلح الخ) أى في الشكل عند البطل على
الاصح وقيل عندهما يعني العقد صحيحا فيأوراها الدين ط قال العلامة أبو الهود هذا
ليس على إطلاقه لما سبق عن الزبلي من انه ينبغي ان يجوز له ما في غير الدين اذا بينت
حقيقة وانتهى شكل ان كان هو قول الكل لا خلاف له ما لان قياس مذهبه على الجمع بين
الحوا والعمد والشاكلة المكتبة والمنتبة حيث يجوز العقد في العمدة والذكية اذا بينت عن كل منهما
ان يجوز الصلح عندهما في غير الدين اذا بينت حقيقته الهم الا ان يجعل هذا على ما اذالم يبين
ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر انه لم يردن في الصلح

ولو بعرض جازم مطلقا لعدم
الربا وكذا لو انكروا ارثه
لانه حينئذ ليس يبطل بل
اقطع المنازعة (وبطل
الصلح ان اخرج أحد الورثة

يعتبر التقاض في الجاس غيران الذي في يده بقية التركة ان كان جاحداً يكتفي بذلك القبض
 لانه قبض ضمان فموجب عن قبض الصلح وان كان متعاقباً من مانع يشترط تجديد القبض اهـ
 (أقول) بيانه ان التركة في يد أحد الورثة أمانة فاذا أنكرها أو منع صار غاصباً أو الغاصب
 ضامن وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيه لمزم بتجديد القبض فيما لو كان متعاقباً
 مانع والا لا وهذا في غير المتقدمين أما ما في صورة ما اذا صلح على جديهم ما فلا بد من حضور
 ذلك المجلس وتجديد القبض فيه لانه صرف محض كما يأتي (قوله وغيرهما) وكذا عن
 المتقدمين فقط (قوله بأحد المتقدمين) قيد بأحد المتقدمين استقراهما اذا كان بدل الصلح
 مجموعاً المتقدمين فانه يصح كيف كان لا فانصرف الجنس الى خلاف الجنس نصيحة الله قد كافي
 الجميع بل اولاً لان المقصود من الصلح قطع المنازعة والحكم بشرط فيه التقاض قبل
 الافتراق لانه صرف ط (قوله الا ان يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس) نكرو
 كان ما أعطوه أقل أو مساوياً لنصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح ط قال
 في البحر ولو صلحوا عن المتقدمين وغيرهما بأحد المتقدمين لا يصح الصلح ما لم يعلم ان ما أعطوه
 أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوا متعاقبين وان أنكر واورثته جازمه طaque بشرط
 التقاض فيما يقابل المتقدم منه وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح ان ذلك ان كان
 في وجود ذلك في التركة جاز الصلح وان لم وجود ذلك في التركة لكن لا يدرى ان بدل الصلح من
 حصته أقل أو أكثر أو مثله فسد كذا في فتاوى قاضيان اهـ وفي المتقدمين قال الحاكم انما
 يبطل حال التصديق وانما كرم يجوز ٣ لا يكون حينئذ بدلاً في الاخذ ولا الدافع وفي
 الغاية قال شيخ الاسلام الصحيح انه باطل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدي فمدخل
 فيه معنى الربا من الوجه الذي قلنا وان زاد صح فيكون قدر حظه به والباقي بجهة في باقي التركة
 (قوله تخرزاعن الربا) قال في الدرر لم يكن حصته بخلاف الزيادة بمقابلته فسد من بقية التركة
 صوناً عن الربا فلا بد من التقاض فيما يقابل حصته من الذهب أو النسيئة لانه صرف في هذا
 القدر اهـ (قوله ولا بد من حضور المتقدمين عند الصلح) لم يذكر هذا في الشرع لانه لا وجه
 لاشتراطه وان اراد به حضور البدل اذا كان منهم ما فقد أخذه بقوله سابقاً لكن بشرط التقاض
 فيها هو صرف ط الا ان يقال اراد بالحق وراي الحكمي بان يحضرهم ما قبل الافتراق لان الشرط
 التقاض في الجاس او يكون ما يراد ان يعطى للبدل فدفع له نصيبه لا بطريق الامانة (قوله
 وعلمه قدر نصيبه) أي يعلم ان ما أخذه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس تخرزاعن الربا قال أبو
 السعود وانما الشرط العلم بقدر نصيبه لا احتمال الربا لان السداد على تقدير كونه مساوياً له أو
 أقل فكان أربح وأولى بالاعتبار بخلاف الصحة فانها من جانب واحد وهو ما اذا كان المأخوذ
 أكثر من نصيبه فكانت امة بطلان الفساد لكونه من وجهين انتهى * واعلم ان صحة الصلح
 على الوجه المذكور ثبت بالامروء وانما ضمه امرأه عبد الرحمن بن عوف صلحها ورثته عن
 ربيع ثم اعلى ثمانين ألف دينار وقيل على ثلاثة وثمانين ألفاً فاحضر من الصحابة وروى ان ذلك
 كان نصف حقه فبلغى وقضاير بنت أصف بن عمرو الكلبي التي طلقها عبد الرحمن في
 مرض موته ثلاثاً ثم مات وهي في العدة فورثتها ثمان وكانت مع ثلاث نسوة اخرها لحوها

عن (نقدتين وغيرهما
 بأحد المتقدمين لا) يصح
 (الا ان يكون ما أعطى له
 أكثر من حصته من ذلك
 الجنس) تخرزاعن الربا
 ولا بد من حضور المتقدمين
 عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه
 من ربلاية وجلاية

٣٤٤ قوله لا يكون الخ هكذا
 بالاصل وعبارة والده رحمه
 الله تعالى في حاشية الدرر وقال
 الحاكم التمهيد اعطى ط
 على أقل من نصيبه في مال
 الربا له التصديق وأما في
 حالة التمسك بربا أنكرها
 ورأته فيجوز زوجه ذلك أن
 في حالة التمسك بربا ما أخذه
 لا يكون بدلاً في حق الأخذ
 ولا في حق الدافع اهـ وهي
 واضحة بل سألني في
 الصحة بعد هذه عبارة
 الحاكم ثمانية اهـ

لائم للصحة اطلت من حيث تضع لانها لو صحت لم يخرج بعض رأس المال من ذلك المبلغ
فيجعل ازاوا الزيادة فيه مرد بناء على المبلغ اليه فكانه أصله دباوا ذالم يجوز فيه ان يرد ذات رأس
المال الى رب المبلغ وعليه كرتام عند الامام وقال لا يرد لان الاخراج لازيادته وبطلت فيبطل قلنا
قصدا شيئين الاخراج والادخال فصح الاول لا الثاني اه والله تعالى اعلم واصدق قراقه

العظيم

(فصل في التخارج)*

قال في المغ هو من المخرج وهو أى شرعاً أن يصطلم الورثة على اخراج بعضهم من الميراث بمال
معلوم ووجه تاخير قوله وقومه فانه قبل ما يرضى أحد بان يخرج من الورثة بغير استيفاء حقه
وسببه طلب اخراج من الورثة ذلك عند درضاغ يربيه وله شروط تذكر في اثناء الكلام اه
(قوله) أخرت الورثة أحدهم أى أو الموصى له بغير ما من التركة سائحاني وفي آخر الاشياء عن
الكتاب لو وصى له بالثلث على السدس صح اه (أقول) لكنه مشكل لانه من قبيل
الاستقاط في الاعيان وهو لا يجوز وقصد مرحوا بان الوارث لا يستقط حقه من التركة بالاستقاط
وهذا مثله وأما الخاريجة فيخرج وباني تمامه (قوله صح في الكل) أى ويقسم الباقي بينهم
على سهامهم اخرجتة قبل التخارج الا ان يجعل هذا بالتخارج كان لم يكن بيانه اصرافه بنت
واخ شقيق اصلها غامضية واحدة لاه وأوراهة للبلنت والباقي للاح فاذا أخرت المرأة قسم
الباقي على سبعة ولو جعيات كان لم تكن قسم نصفين حوى عن الشيخ عباد الدين * واعلم
انه اذا أخرجوا واحد الخصمة تقسم بين البقية على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير
الميراث وان كان عاموروه ففي قدره بينهم وقيد الخصاف بان يكون عن انكار ما اذا كان
عن اقراره وينهم على السواء مطلقا أو بالسعود وباني ذلك أو آخر الفصل (قوله) صرفا
للجنس بخلاف جنسه (قوله) ما أعطوه أو أكثر (قوله) ما أعطوه أو أكثر (قوله) ما أعطوه
أو أكثر ويجد في بعض النسخ التعبير باللام عوضا عن الباء في بخلاف الجنس وهي أولى
من الباء أى لو صالح عن الذب والقضه بذهب ونفسه صح وبصرف الذهب لافضه فهو على
والمراد بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الفقه وهو بيع الثمن بالثمن والباء فيه
للعقابلة ولو كان المراد بالصرف للقوى لاخص به مثله واحدة وهي ما اذا اشقت التركة على
ذهب ونفسه ودفع البذل كذلك واهداه إلى أو اللام واقوله به ذلك لكن بشرط التقابض
فيما هو صرف فانه متعين للصرف الاصطلاحى (قوله) قل ما أعطوه أو أكثر لانه معاوضة لا ابراء
اذ ابراء عن الاعيان باطل كذا قيل (وأقول) ما قبل ان ابراء عن الاعيان باطل فمده في
البصر بما اذا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو برى معالى قبله فهو
صحیح متناول للدين والعين فلا تنفع الدعوى وكذا اذا قال لا لى في هذا العين ذكره في
المسوط والمحيط فلم ان قوله لا استحق قبله لحقام طاقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى
بحق من الحق قبل الاقرار عينا كان أردنا وقدم الكلام عليه أو اثل الاقرار وسباني آخر
الفصل مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله) لكن بشرط التقابض (قال في البحر ولا يشترط في صلح
أحد الورثة المتقدم ان تكون اعيان التركة معلومة لكن ان وقع الصلح عن أحد التقدين بالآخر

(فصل في التخارج)*

(أخرجت الورثة أحدهم)
(عن التركة وهي عرض
أو) هي (عقار بمال)
أعطوه (أو) أخرجه
(عن) تركته (ذهب
بفضة) دفعوه (أو) على
(العكس) أو عن تقديم
هم (صح) في الكل صرفا
للجنس بخلاف جنسه
(قل) ما أعطوه (أو أكثر)
لكن بشرط التقابض فيما
هو صرف (و) فخرج

كان فيه اقصا اصله لانه لم يملك عقابته شيئا قابلا للشركة كافي البرهان وغيره قد بدأ بامد لان الخطأ
يسلك فيه مسلك الاموال فكانه قابض افاده في النهاية وغيرها وفي الايضاح لا يلزم اشهر بكم
شي لانه كان كساح وفي العناية بعد نقله ما تقدم وأرى انه قد يذلل لان الارض قد يلزم العقابته
فلم يكن مقتضاها وقامه في تكمله فاضى زاده قال الرباعي وقوله لا تزوج والصالح عن جنانية
عمداى بان كان له مادين على امرأة فزوجته عليه نفسه أو على مولى الامة فزوجها المولى منه
عليه أو على المكاتب أو على الامة المأذون لها فقر وجهه عليه باذن المولى ايمس بقض في ظاهر
الرواية حتى لا يرجع عليه بشرى لانه لم يملك شيئا يمكنه المشاركة فيه فصار كالمجانبة على نفس
المدين وعن أبي يوسف انه يرجع عليه لوجود القبض بطريق المقاصة على ما بينا والصحيح
الاول لانه اختلف ولان الشكاح يتعاقب بين الدين عند الاضافة اليه فيملكه بعينه ثم يسهل
عن ذمتها كالهبة بخلاف ما اذا لم يصف العقد المهبان سمي دراهم مطلقه فوقع القصاص
بنصيبه حيث يرجع اليه بشرى بالاجماع لان المقلد كونه وانما ملك غير مقلد فمقتضى اصله
عليه عن جنانية اعمد ليس بقض لانه لم يملك شيئا قابلا للشركة عقابته اه (قوله أن يسهل
الغريم) اى المديون فيكون المقبوض ماله لا دينه (قوله ثم يسهل) الضمير في يسهل للاحد الاثنين
ففيه تستثني اى يرى الشريك الغريم فان يارب المديون لا يرجع عليه بشى كما مر (قوله أو
يبيعه) اى الطالب وهو معطوف على يسهل اى يبيع الشريك للمديون كفا المبلغ بقدر دينه فلم
يكن مقتضاها الدين بل أخذ اغن المبيع وقابض الالهبة في الصورة الاولى ثم يسهل منه دينه
ولا رجوع للشريك عليه بالبراء (قوله يسهل) اى بقدر نصيبه من الدين بان يجعل عن الغريم بقدر
نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لانصيبه من الدين (قوله ثم يسهل) اى احدهما الاثنين وهو
من باع الغريم (قوله صالح أحد ربى السلم) اطلاق الصالح هنا مجاز عن القسطنطين صاحب
غاية البيان لانه فسح في الحقيقة قالوا أطلق عليه الصالح بما فيه من الحقيقة التى هى من
خواص الصالح كافي تكمله المولى ذكرى (أقول) الحقيقة هى التى لم تزل على المسلم اليه من
المسلم فيه حيث سقطت هذه المصالحة تدبر كالا يخفى (قوله عن نصيبه) اى من المسلم فيه (قوله
على ما دفع من رأس المال) على حصته منه فديته لانه لو كان على غيره لا يجوز بالاجماع لما فيه
من الاستبدال بالسلم فيه قبل قبضه زايى (قوله نقد عليهم) فيكون المقبوض منهم او كذا
ما بقى من السلم فيه درر البجار اى فيكون نصف رأس المال فيه ما باقى الطاهام بينهم سواء
كان رأس المال مخلوطا أو لا بحر (قوله وان رده رد) وفي السلم فيه على حاله بحر (قوله لان فيه
قصة الدين) وهو السلم فيه وهذا مذهب ما قال أبو يوسف يجوز زاعبا او باسائر المديون رهاها
أنه لو جازها ما ان يجوز في نصيبه خاصة أرفى النصف من النصيبين فعلى الاول لم يسهل دينه
قبل القبض لان خصوصية نصيبه لا تظهر الا بالتبميز ولا تبميز الا بالقصة وهى باطلة وان كانت
الثاني فلا بد من اجازة لا تخلف لانه فسح في شريكه عقده فمقتضى رضاه درر (قوله مقاضة)
نصب على التبميز (قوله جاز مطلقا) الذى في البحر جاز ولو في الجميع اى جميع السلم فيه يعنى ان
الجواز لا يتخص فيه بل اذا فسح في الجميع جاز قال وما اذا كانت عفا ناتوقا ايضا لم يكن
من تجارته ما في المكافى لو سلم في كبر ربح اصطلاحا على ان يزيد المسلم اليه نصف كرم يصح اجماعا

بنا قبض ان يسهل به القبر
قد رده ثم يسهل أو يسهل
به كفا من غرضه لا يسهل
ماتقط وغيره ومرتضى
الشركة (صالح أحد ربى
السلم عن نصيبه على ما دفع
من رأس المال فان اجاز
الشريك) الآخر (نقد
عليه ما وان رده رد) لان
فيه قصة الدين قبل قبضه
وانه باطل نعم لو كانا شريكين
مقاضة جاز مطلقا بحر

(قوله لا يرجع) أي الشر يك بنصف المبرأ على الذي أبرأ (قوله لأنه اتلاف لا قبض) والرجوع
 يكون في المقبوض لافي التلاف ولم يزد نصيب المستعري بالبراءة فلم يرجع عليه (قوله قبل وجوب
 دينهم ما عليه) أي لو كان حادثا حتى التماقصا صافه وكالقبض وبشاركه فيه كافي البصر (قوله
 عليه) أي المديون (قوله لأنه قاض لا قابض) أي والمشاركة إنما ثبتت في المقبوض لافي القضا
 (قوله ولو أبرأ الشر يك المديون) بالنصب مفعول أبرأ والاولى ان يقول أحد الشر يكين
 (قوله قسم الباقي على سهامه) أي على سهام الباقي لأنه لعل المراد بالسهام السهام الباقية
 لأصلها يظهر ذلك فيما لو كان له الثلثان فأبرأ من الثلث قسم ما برز خذنه فحين لان الحق عاد
 إلى هذا القدر ولو اعتبرنا الأصل قسم اثلاثا قد صرح ابن الكمال بالاول (قوله ومنه المقاصة)
 بان كان للمديون على الشر يك خمسة مثالا قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقى بعد المقاصة
 (قوله صح عند الثاني) اعتبارا بالبراءة المطابق خلافا لظاهره لأنه يؤدي إلى قسمه الدين قبل
 القبض كافي الهداية وفي النهاية ما ذكره من صحة الاختلاف بخلاف لما ذكر في عامة
 الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف وذلك هل بطور ان يكون المصنف قد اطاع
 على رواية لمحمد مدع الامام قال في البرهان تأجيل نصيبه موقوف على رضائهم بركة عند أبي
 حنيفة وبه نأخذ وعندهم الاوفى عامة الكتب محمد مع أبي يوسف ذكره في الهداية مع أبي
 حنيفة فكان عنده روايتان كافي الشر ببلابية وفي البصر وان أجله أحدهما فان لم يكن واجبا
 به فكل منهما بان ورنادينا مؤجلا فالتأجيل باطل وان كان واجبا بارأه أحدهما فان كانا
 شر بكن شركة عثمان فان أخر الذي في الاداة صح تأجيله في جميع الدين وان أخر الذي
 لم يباشره لم يصح في حصته أيضا وان كانتا متوافريه وأجل أحدهما اليوم ما أجل صح تأجيله
 اه ولم يظهر وجهه لذكر قول الثاني وتزل قول الامام مع عدم تعجيله (قوله والغصب) أي
 اذا غصب أحدهما منه عناوها كنت عنده فانه يتزل قابضا نصيبه فيشاركه فيه الآخر
 سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وذلك في يد الغاصب وقضى عليه ببقية من
 جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجودا رد عنه كافي الرسمى أي لأنه عليه
 من وقت الغصب عند أداء الضمان (قوله والاستنجا) أي بآخر من جنس الدين لانها
 يبيع المذافع فصار غزلة ما اذا اشترى بنصيبه شيئا فانه يرجع عليه برجع الدين فكذلك هذا
 وكذا خدعة العبد وقزاعة الارض وصورتها بان استأجر أحدهما من المديون داوا بحصته
 سنة وسكنهما وكذا الواسطير وياجر مطاق ودوى ابن سماعة عن محمد لو استأجر بخصته لم يشاركه
 الآخر وجهه كالمسحاح هذا اذا أضاف العدة إلى الدين لأنه اتلاف كافي الزيلعي (قوله
 لا التزوج) أي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قبضا لانه ليس بدل مال فكان فيه معنى
 الاتلاف من وجه فاشبهه الا برأ بخصته ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة أي حتى التفت
 قصاصا بنصيبه فانه يكون كالقبض كافي الاقناني وفي الشر ببلابية والتزوج بنصيبه اتلاف
 في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف انه يرجع بنصيبه منه لو وقع
 القبض بطريق المقاصة والصحيح الاول انهم (قوله والصالح عن جناية عمد) أي لو جنى
 أحدهما عليه جناية عمد في مادي النفس ارتفع مثل دين الخاني فصالحه على نصيبه وكذلك لو

لا يرجع) لأنه اتلاف لا قبض
 (وكذا) الحكم (ان)
 كان للمديون على أحدهما
 دين قبل وجوب دينهما
 عليه حتى وقعت المقاصة
 بدنيه السابق) لأنه قاض
 لا قابض (ولو أبرأ الشر يك
 المديون) عن البعض قسم
 الباقي على سهامه) ومنه
 المقاصة ولو أجل نصيبه
 صح عند الثاني والغصب
 والاستنجا بنصيبه قبض
 لا التزوج والصالح عن جناية
 عمد ودخوله اختصامه

نصف الذنوب لان الصلح وقع عن نصف الدين وهو شاع وقسمه الدين حال كونه في الذمة لان نص
 وحق الشر بملكه تعالى بكل جزء من الدين فيتموقف على اجازته وأخذ نصفه دال على اجازة
 العقد فيصير ذلك (قوله الان ضمن) اى الشر بملك المصلح (قوله ربع الدين) يعنى الان
 يفرم له حصته من أصل الدين الواصل بواسطة الصلح وأقاد أن المصلح مخير اذا اختار شر بملك
 اتباعه فان شاء دفع له حصته من المصلح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين ولا فرق بين كون
 الصلح عن اقرار أو غيره وبعد ضمان المصلح الربع لا يكون فلا ترسبيل على الذنوب وحامله
 ان الشر بملك الاثر مخير بين الاتباع للمدين والشر بملك المصلح وان المصلح مخير في دفع نصف
 الذنوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال نضرم المصلح لان الصلح
 على الخط غالباً فيكون ما استوفاه انقص بل يحتمل ان لا يبقى له شيء من مقبوضه وأشار بكون
 البديل ثوباً الى أن هذا فيما كان بدل الصلح بخلاف جنس الدين أما اذا وقع على جنسه ليس
 للمصلح خيار فيه بل لشر بملك المشاركة في المقبوض أو يرجع على المدين لانه بمنزلة قبض بعض
 الدين كما في الميسر وأطلق الصلح فشر بملك ما يكون عن اقرار أو سكوت أو انكار ثم الحيلة في ان
 لا يرجع عليه بشر بملك ان يهرب له الغريم مقيداً رخصته من الدين ويقبضه ثم يبرئه عن حظه أو
 يدفعه شيئاً يسيراً ولو كفا من زبيب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه عن الدين وبأخذ من المبيع
 كافي الأخيرة والتامة (قوله فلاحق له في الذنوب) لان حقه في الدين وقد ضمنه له وقد علم أن
 الخيار للمصلح * والحاصل ان في تخيير الشر بملك فدين ان يكون المصلح عنه ديناً والمصلح
 عليه ثوباً فان كان المصلح عنه عيناً - شر بملك ليس لشر بملك ان يشارك فيه ولو كان المصلح
 عليه من جنس الدين شارك الشر بملك أو يرجع على المدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره
 انه اذا صلح على الجنس يشارك الشر بملك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف
 الجنس كذلك الان يعنى له ربع الدين لان حقه في الدين لافي الذنوب (قوله ضمنه شر بملك
 الربع) يعنى ان شاء لانه صار قابضاً حقه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان معنى البيع على
 المالك بخلاف الصلح لان مناه على الانحياز والخطية فلما دفع ربع الدين
 لتضرر لا يقال قسمة الدين قبل القبض لانه تصور فكيف تصور المقاصة فيه لانا نقول قسمة
 الدين قبل القبض تجوز ضمناً وانما لا تجوز قسماً وادخلنا وقت القسمة في ذهن صحة الشرأ
 وصحة المصالحة والشر بملك ان لا يتبع القابض في الجميع ويرجع على المدين لان القابض قبض
 حقه الان له حق المشاركة ولو كان له مطلوب على أحدهم مدين قبل وجوب دينه ما علمه حتى
 صار دينه قصاصاً به فلا ضمان عليه لانه أحد الدينين فمالا ولهما الاقضاء والضمان انما يجب
 بالاقضاء وكذا المشاركة لا تجب بالقضاء وانما تجب بالاقضاء ولو أبرأ أحداهم عن نصيبه
 لا يضمن ولو غصب أحدهما من المدين عيناً أو اشترى منه شرأ فاسد فهل عليه فدية قبض
 والاستحقاق بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم إمكان المشاركة فيه كالخباية على نفس المدين
 وكالابرا بختلاف التزوج على دراهم مطلقاً فانه قبض بالاجماع لوقوع التقاض زباني
 (قوله أو اتبع غريمه في جميع ما مر) اى في مسئلة الصلح والبيع والقبض (قوله ابقا)
 حقه في ذمته) ولان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله ان يشارك

(الآن ضمن) له (ربع)
 أصل (الدين) فلاحق له في
 الذنوب (ولو لم يصلح بل
 اشترى بنصفه شيئاً ضمنه)
 الشر بملك (الربع) اقبضه
 النصف بالمقاصة (أو اتبع
 غريمه في جميع ما مر ابقا)
 نفعه في ذمته (واذا أبرأ
 أحد الشر بملك الغريم عن
 نصيبه)

فلا يثبت للشرىك حق الشراكة بالشك وعن أبي يوسف في رواية الشريك ان يشارك في الماشاة
 اهـ * مثل العلامة الشاذلي عن دارم شتر حكمة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصة معلومة
 ومصدقون تحتصون به فاذا قبض بعض النظار شيأ من الاجرة هل لباقي النظار ان يشارك
 في المقبوض أم لا فاجاب بان لباقي النظار الشراكة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الاجارة منهم
 صفقة واحدة فاسأل عن المبيع صفقة واحدة اهـ وتعبه العلامة الحوي بان جوابه انما
 يصح اذا كان ما جره كل من النظار معاً غير مشاع (وأقول) هذا غير أدل لو صدرت الاجارة
 في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجارة المشاع لغير الشريك ولا شيوع هناك صدور الاجارة
 في كل الدار فنتبه (قوله أودين موروث) أو كان وصي به له ما أو كان بدل قرضهما
 أبو السعود (قوله اذا قبض) أطلقه فشمّل قبضاً على طريق الاقتضاء أو الصلح (قوله شاركه
 الآخر فيه) هذا أصل كلي يفتقر على غيره فلو كان لجلين دين على آخر فقبض
 أحدهما ما شابه ما له مشاعاً كما صرحه فاصحابه ان يشارك في المقبوض لانه وان ازداد
 بالقبض انما يسهل الدين باعتباره عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة الى أصل الحق فيصير
 كزيادة الثمرة والولد له حق المشاركة ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض لان الدين غير
 الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فهل حقه حتى ينقذ نصرفه فيه فيضمن لشرىك حصة
 درر وليس بين قوله ملكه مشاعاً كما صرحه وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض
 مخالفة لان المقبوض عين الدين من وجه وغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار
 الاول يقتضي كون المقبوض مشتركا والاعتبار الثاني يوجب الاختصاص بالقابض فعملنا
 بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون للآخر ولاية مشاركة وعلى الوجه الثاني انه
 يدخل في ملك القابض وينقذ نصرفه من هـ ذابظ هر حسن قوله له حق المشاركة اي
 في المقبوض وأشار به الى انه ليس له حقيقة المشاركة والامانة فنصرف القابض فيه قبل
 المشاركة والمشيبه لا يلزم ان يكون في حكم المشيبه من كل وجه فلا يلزم من تحقق حقيقة
 المشاركة في الثمرة والولد تحقق حقيقة في المقبوض من الدين كما لا يخفى (قوله واتبع الغريم)
 فلو اخذوا اتباعه ثم قوى نصيبه بان مات الغريم فمفسر ارجع على القابض بنصف ما قبض ولو من
 غيره بصر امي غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسليم فيرجع عنه ويكون ما قبضه أخيراً
 صرفاً في الذمة وعبارة الزايعي يرجع عليه كما في الحوالة لكن انيس لان يرجع عن تلك
 الدار هم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يرد حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته
 في مثلها اهـ وعليه فكان ينبغي اسقاط لفظ ولو وبقول هكذا ورجع على القابض بنصف
 ما قبض من غيره وذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى
 ذمته في مثلها تأمل (قوله وحينئذ فلو صلح) في التفرع نظر لان الأصل ان يقبض من
 الدين شيأ وهذا صلح عن نصيبه لا قبض تأمل (قوله اي على خلاف جنس الدين) احتراز عما
 اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشارك فيه أو يرجع على الدين وانس للناقص فيه خيار لانه
 بمنزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الآخر نصقه) اي نصف الدين من غيره أو أخذ

أودين موروث أو غيره
 مستعمل مشترك (اذا)
 قبض أحدهما ما شابه
 شاركه الآخر فيه ان شاء أو
 اتبع القرض كما ياتي وحينئذ
 (ولو صلح) أحدهما عن
 نصيبه على ثوب (اي على
 خلاف جنس الدين) أخذ
 الشريك الآخر نصقه

الدرر لانه قال صح اي التأخير والخط لانه انفس عكروه عليه أي على الدائن فوصل عليه بكمرة
 فتوهم الشارح انه معاقبه وليس الامر كذلك لان انظر عليه من المقت في الكتز والدرر ويحصل
 انهما كذلك الا ان التناقص سودها وحينئذ فالعبارة صح عليه اي انه قد علمه التأخير والخط
 لانه ليس عكروه وظهر عليه أي على الدائن حتى انه بعد التأخير لا يترك من مطالبته في الحال
 وفي الخط لا يترك من مطالبته ما خطه أبدا (قوله ولو أعلن ما قاله امرأ) يعني انه تكلم به أولا
 بن الغاص وليس المراد انه بعد ان اتفق على الخط أو التأخير أعلن فانه لا يقض الصلح والمراد
 ان الدائن ~~مكت~~ اذلو ط في الاعلان أو أقر صرح بل هو أولى من حالة السر ط (أقول)
 وظاهر كلام المصنف يوهم انه بعدما أقرأ وط عنه كما ذهبت مما قدمنا مع انه ليس كذلك ولو
 قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك حتى تؤخره عنى أو تحط يكون انفرادا فخذل المعامل كانه لم يؤخر
 أو يحط قال المولى عـ ما طليم وقوله ولو أعلن أي المدين وقوله ما قاله امرأ أشار به الى أن
 دفعه محذوف وهو قوله لا أقر لك بمالك الخ (قوله أخذ الكل منه لالحال) أي من كن من أخذ
 الكل بالتأخير ان آخره لا خط ان خط قال ط اعل هـ اذا لم يؤخره الطالب ولم يحط امالو
 فعل ذلك صح اهدم اكرهه اهـ (قوله فقال أقر) به منة قطع مقف وحقة من أقر (قوله
 جاز) أي الخط لانه ليس من تعاقب الا برأى صريحاً بل معنى وقد سبق جواز (قوله بخلاف على
 أن أعطيك مائة) فاذا أقر صرح الاقرار ولا يلزم الدائن شيء (قوله لا الخط) لان الخط ابراهو هو
 معاق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم جلي والاولى ان يقول لانه وعد عدمه معاق بالشرط
 لا يجب الوفاء به نعم (قوله الدين المشترك بسبب مقتد) شامل لما اذا اشترى كل المبيع بان كانا
 عينا واحدة أو لم يشترى كانا عينيي لكل عين بهما صفقة واحدة بالانفصال عن كل اهـ
 نربطه بالاية (قوله كفن جميع بيع صفقة واحدة) بان كان لكل واحد منهما عين على حدة أو
 كان لهـ ما عين واحدة مشتركة بينهما وباعا لكل صفقة واحدة من غير تفصيل عن نصيب كل
 واحد منهما زبلي واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عبد بين رجلين باع
 أحدهما انصبيه من رجل بخمسة مائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بخمسة مائة درهم
 وكتم عليه مكاوا احد ابائ وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن للاخر ان يشركه لانه لا شركة لهما
 في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة عزيمة وانما تتحد الصفقة اذا اتحد اللفظ وقد ر
 اثمن ووصفه كان قال ابغناك هذا العبد بائ لكل خمسة مائة فقبلي كان صفقة واحدة اما
 لو باع أحدهما بخمسة مائة ثم الآخر بخمسة مائة أو باعاه بائ على ان لا أحدهما خمسة مائة أيضا
 ولا آخر سودا أو لا أحدهما مائة ولا آخر اربعة مائة فذلك كله صفقة ثان فلا يشرك أحدهما
 الآخر فيما قبض كما فهم ذلك من المتخ وقيد بالدين المشترك لانه لو كان الصلح عن عين مشتركة
 بخص الصالح يدل الصلح وليس اشترى بكدان يشرك فيه لكونه معاوضة من وجه لان الصالح
 عنه مال حقيقة بخلاف الدين زبلي فليحفظ فانه كثير الوقوع وفي الخاتمة يرجح ان ادعى
 ارضا أو اراضي يد رجل وقالاهي انا ورثتها هـ انما الجهد الذي هي في يده فصالحه أحدهما عن
 حصته على مائة درهم فإراد الابن الآخر ان يشركه في المائة لم يكن لان يشركه لان الصلح
 معاوضة في زعم المدعى فدائمين في زعم المدعى عليه فهو معاوضة من وجه استيفاء من وجه

(ولو أعلن ما قاله امرأ أخذ
 منه البكل للحال) ولو
 ادعى ألفا وبجد فقال أقر
 لي بمائة ان أعطيك
 جاز بخلاف على ان أعطيك
 مائة لانه رشوة ولو قال ان
 أقررت لي ط ط ط لك مائة
 مائة فاقبر صرح الاقرار
 لا الخط بجبتي (الدين
 المشترك) بسبب مقتد كفن
 جميع بيع صفقة واحدة

الجزاء صح في الظاهر بية قولنا طاعت عنك النصف ان تقدمت الى انصافاته ط عندهم وان لم
 يتقدمه (قوله كان أدبت الى كذا) الخطاب للقرين ومثله الكفيل كما صرح به الاستيعابي
 في شرح الكافي وقاضيان في شرح الجامع قال في غاية البيان وقسمه نوع اشكال لان ابراء
 الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد برده فينبغي ان يصح تعليقه بالشرط الا انه لا يبرأ الاصل
 من حيث انه لا يحلف به كما يحلف بالاطلاق فيصح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذا
 قلنا اذا كفل بمال عن رجل وكفل بنفسه أيضا على انه ان وافى بنفسه عند أهله برى عن
 الكفالة بالمال فوافق بنفسه برى عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصح انتهى (قوله لما
 تقدم راجح) قال في المنع انما لا يصح لان ابراء المملوك تعليقا بشرط لا يصح لان ابراءه فيه معنى
 القلب ومعنى الاسقاط فلا سقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والقلب بناء على فراعينها المعنيين
 وقائنا كان التعليق صريحا لا يصح وان لم يكن صريحا يصح انتهى (قوله لانه تعليل من
 وجه) بدليل انه لا يرتد بالرد والتعليلات لا تتحمل التعليل بالشرط وهو واسقاطا أيضا بدليل انه
 لا يتوقف على القبول والاسقاط يحتمل ذلك فامضى التعليل فيه اقلنا اذا صرح بالتعليل بالشرط
 لم يصح ٣ ولما في الاسقاط اذا لم يصح بالشرط بالتعليل بالشرط بقية كذا في الكافي (قوله وان قال
 المديون لا تحرم الخ) هذا المقيد أحسنه في الكثرة لم يثبت عليه شراحه الزباني ونسبه عليه
 ملاسكين وصاحب الدرر وماتى الاجهر والهداية وعبارته بعد ذكر المسئلة مطلقة ومعنى
 المسئلة اذا قال ذلك امر اما اذا قال علانية يؤخذ به لان قوله لا أقرب عالت الخ ينضغن الاقرار
 به حيث أضافه اليه بقوله مالك أولانه تعليق الاقرار بالشرط يلزم في الحال ولذا اقيمه
 ملاسكين في عبارة الكثرة حيث لم تنضمه بقوله مرا كما عالت وقد عناه هو في البحر الى المجتبى
 ولكن النظر الى الالة التي ذكرها الزباني وغيره وهي كونه ليس بـ كره لتمكنه من اقامة
 البينة أو التمايز فيشكل وهو نظير الصلح مع الانكار لان كل واحد منهما ما لا ينافي الطوع
 والاختيار في تصرفه أقصى ما في الباب انه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه
 كبيع ماله بالتمام عند الخصومة بوجوب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرملي (أقول)
 معنى الاخذ اي باقراره وهو قوله مالك والمال مجهول فهو بيمينه ولا يلزمه ما ادعاه المدعي
 لعدم اقراره به تأمل (قوله عالت) بفتح اللام وكسرهما حوى (قوله صح) اي فائس له
 المطالبة في الحال بعد التاخير ولا في المخطوط كافي المنع (قوله لانه ليس بـ كره) لانه
 لو شاء لم يسهل ذلك الى ان يجحد البينة أو يحلف الاخر فيشكل عن اليمين اتقاه وقوله
 وليس بمكره على صيغة اسم المفعول اذ يمكنه ان يبرهن أو يحلفه فيشكل عن اليمين ففعله
 بلا شروع الى أحدهما ما كان رضيا بذلك فنهذنيكون كصلح من انكار ومن ذلك كرت
 هذه المسئلة فهاهنا هو الموافق لما في غاية البيان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي
 كون الضمير المنصوب عائدا الى المديون وان يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كما نمر
 به البعض ههنا والاول هو المتبادر كما لا يخفى (قوله عليه) جهل لفظا عليه ص له المكروه وهو
 خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكثرة صح اي هذا القول عليه اي على
 الدائن يعني ان آخره يتأخر وان طاعته بعضه يخط لان المديون ليس بمكره انتهى ومثله في

ثم قوله ولما في الاسقاط الخ
 هكذا بالاصل ولعله ولا
 لما في الاسقاط قلنا اذا لم
 يصح بالشرط بالتعليل بالشرط
 يصح فليجبر

كان أدبت الى كذا (أو اذا أو
 متى لا يصح) الا برأ ما لا يقر
 ان تعلقه بالشرط صريحا
 باطل لانه تعليل من وجهه
 (وان قال) المديون (لا تحرم
 سر الاقرب عالت حتى
 تؤخره على أو تحلف عفا
 (ففعول) الدائن التأخير أو
 الخط (صح) لانه ليس بمكره
 عليه

في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لانه صرف الاصل انه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا أو وصفا أو وقتا فهو اسقاط للبهض واستيفاء لما بقي لانه استوفى دون حقه وان كان ازيد منه بان دخل فيه ما لا يستحق من وصف أو تعجيل أو تأجيل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لانه مذموم له استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة كما في التمني (أقول) ويشترطها عند اتحاد الجنس المساواة في له ذراهم - سود لا يستحق البيض فيكون أخذها بطريق المعاوضة ولم يوجد حتى لو صلح له على ألف حاله عن الألف المؤجلة أو صلح له على ألف يرض عن الألف - ود جاز بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة وان في القدر وهو المعترف في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام وصوفي الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون افتراعا عن دين يدين ولو كان عليه ألف درهم ومائة دينار فصالحه على مائة درهم جاز سواء كانت حرة أو مؤجلة لانه يجعل اسقاطا للذاتين كاله وللدراهم الامانة وتاجه للامانة التي بقيت ولا يجعل على المعاوضة لان فيه فسادا كما في المعنى (أقول) ويظهر مما قدمناه قريبا عن شرح الاستيعباب ان المدون لو أعطى الدائن خمسة مائة - ضافا فقط الدائن الألف السوداء من ذمته وأسقط هو البيض من ذمة الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي ان يصح ولكنه لا يسمى ذلك صلحا كما لا يخفى (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) بل صالح على شيء هو أدون من حقه قدرا أو وصفا أو وقتا (قوله وان منها) أي من الدائن والمدين بان دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السوداء وما هو في معنى الوصف كتعجيل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله معاوضة) أي ويجري فيه حكمه فان تحقق الربا أو شبهة فسدت والاصح (قوله عادية) عندهم أو عند أبي يوسف يبرأ (قوله لقوات التقييد بالشرط) أي من حيث المعنى في مكانة قيد البراءة من النصف باداة خمسة مائة في القدر فإذا لم يؤد يبرأ لعدم تحقق الشرط والحاصل ان كلمة على وان كانت للعرض الحكم اقدم تكون بمعنى الشرط وقد تقدم ذكر العمل بمعنى المعاوضة فتعمل على الشرط تصح الصلح فكذا في الدرر (قوله والثاني ان لم يوف بالقد) أي لم يؤد كرافض عبد الله قال ادفع لي خمسة مائة على انه يرى من الباقي لم يوف به - ددنه له - دم الاداء يبرأ مطلقا أدى الخمسة مائة في القدر ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أولا فلا تتغير بما يوجب الشك في آخره من (قوله لم يقد) أي الدين مطلقا أدى أو لم يؤد (قوله لانه ابرأ مطلقا) لانه لم يوف بالاداء وقتا لم يكن الاداء غرضا صححها لانه واجب على الغريم في كل زمان فلا يتقيد بما جعل على المعاوضة وهو لا يصلح عوضا واظهار ان البراءة مقدمة بادائه ولو في آخر جزم من اجزائه مائة حتى اذ مات ولم يؤد يؤخذ كل الدين من تركته لان التعلق بالاداء موجود مع بخلاف الوجه الرابع فانه يبرأ مطلقا لانه لا يبرأ (قوله كالوجه الاول) خبر اول وقوله كما قال خبر ثان (قوله لانه لا يبرأ بالاداء) قال في الدرر لانه اطلق البراءة واداه خمسة مائة لا يصلح عوضا ويصلح شرط طامع الشك في تقيد بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما ذهب ابا داود اذ اذ خمسة مائة لان البراءة حصل مقرونا بهن حيث انه لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصلح شرط لا يقع مطلقا لا يثبت الاطلاق بالشك فانما قاله (قوله بصرى الشرط) قال القهستاني وفيه اشعار بان له قدم

ان الاحسان ان وجد
من الدائن فاسقاط وان
منه مائة معاوضة (قال)
افرضه (أدلى خمسة مائة غدا
من ألف لي عليك على انك
بري من) النصف (الباقى
قبل) وادى فيه (برئ
وان لم يؤد لاني الغد عاد
دينه) كما كان لقوات
التقييد بالشرط ووجوبها
خمس مائة أحدها هذا
(و) الثاني (ان لم يوف)
بالقد (لم يقد) لانه ابرأ مطلقا
والثالث (وكذا الوصلح
من دينه على نصفه يذمه
اله غدا وهو بري مما فضل
على انه ان لم يذمه غدا
قال بكل علمه كان الاصل)
كالوجه الاول (كما قال) لانه
صرح بالتقيد والرابع
(فان ابرأ من نصفه على ان
يعطيه ما بقي غدا فهو بري
أدى الباقي في القدر) (أولا)
لانه مائة بالاداء
(و) الخامس (لو على بصرى
الشرط

بعد وسنذكر ان هذا فيما اذا شرط ذلك (قوله) بلا اشتراط قبض بدله اى الصورى وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هنالك بدل هو اخذ لبعض الحق وهذا انما يظهرفى غير المقصوب اما هو مع الاعتراف بيقائه فليس مادفعه عين حقه الان يجعل عينه - كما ذكرنا انما هو فى المقود والقسوخ لافى الغصب فيجوز رواه - له اراد بالغصب بدله بعد هلاكه (قوله) على مائة خالة او يكون الصلح اسقاطا لبعض الحق فقط (قوله) او على ألف مؤجل) ويحمل على اسقاط وصف الحلول (قوله) وعن ألف جيا د على مائة زيوف) هذا شامل لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حالالا نه يصح كاذ كرم بخلاف ما اذا كان له ألف زيوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية كفى التبيين وحينئذ لا يكون قد اسقط حقه فى الحكم والكيف فاسقط من الحكم نفسه مائة ومن الكيف صفة الجود وقد كاذ لو كانت المائة مؤجلة يصح ايضا لانه قد اسقط فيما ايضا وصف الحلول وانما جاز هذا الان من استحقاق الجيا د استحقاق الزيوف وهذا الوجوزية فى الصرف والصلح جاز ولو لم يستحقه بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا يتخوف بخلاف ما اذا كان له ألف زيوف وصالحه على خمسة مائة جيا د حيث لا يجوز له دم استحقاق الجيا د فيكون معاوضة ضرورية اى لانه لا يمكن حله على انه استوفى بعض حقه واسقط الباقي لانه لا يستحق الجيا د فلا يجوز التفاضل فيما لان جيد هاورد يثم اسواه كفى الشرية لابلية (قوله) اهدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس لسكان اخذنا البعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله) فكان صرفا) اى بدلا عنه والاستبدال بالان كان بعضها عن بعض صرف فيستلزم فيه التفاضل (قوله) فلم يجز نسبة) اى ولا لاحاد دون القبض لاشتراطه فى الصرف كما علم فى بابيه (قوله) او عن ألف مؤجل على نصفه حالا) لان المجهل غير مستحق به فقد المداينة اذا استحقق به هو المؤجل والمجهل خير منه فقد رجع الصلح على ما لم يكن مستحقا به فقد المداينة فصار معاوضة والاجل كان حق المديون وقد تركه بازاء ما حطه عنه من الدين فكان اعتياضا عن الاجل وهو حرام الا يرى ان ربا بالنسبة حرم اشبهه بمبادلة المال بالاجل فلا ينحرم حقيقة أولى اه درر (قوله) الا فى صلح المولى مكاتبه) يعنى اذا صلح المولى مكاتبه على ألف مؤجل على خمسة مائة حاله فانه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهم ما اظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال وليكنه ارفاقا من المولى يحيط بعض البذل وهو مندوب اليه فى الشرع ومساهلة من المكاتب فيما تبق قبل حلول الاجل لا يتوصل له الى شرف الحرية وهو ايضا مندوب اليه فى الشرع ذكره الزياي وذ كرفى شرح الكافى للاسيدي يابى جواز هذا الصلح مطلقة على قياس قول أبي يوسف لانه احسان من المديون فى القضاء بالتجديد واحسان من صاحب الدين فى الاقتضاء يحيط بعض حقه وحسن هذا الم يكن من شروطا فى الآخر واما اذا شرط احدهما فى مقابلة الآخر فدخل فى الصلح معاوضة فاسدة فيكون فاسدا وهكذا فى غاية البيان (قوله) او عن ألف سود على نصفه ايضا) لان البيض غير مستحق به فقد المداينة لان من له السود لا يستحق البيض فقد صلح على ما لا يستحق به فقد المعاوضة فكان معاوضة الا ان يخفى مائة وزيادة وصف الجود فكان ربا مخ بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو ايجود لانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالجود لانه اساقطة الاعتبار

بلا اشتراط قبض بدله عن
ألف حال على مائة حالة او
على ألف مؤجل وعن ألف
جيا د على مائة زيوف ولا
يصح عن درهم على دينار
مؤجل - له - اهدم الجنس
فكان صرفا فلم يجز نسبة
(او عن ألف مؤجل على
نصفه حالا) الا فى صلح المولى
مكاتبه فيجوز زياي (او
عن ألف سود على نصفه
بيضا) والاصل

فأصله على أن يرد البائع شيئا من الثمن ثم تبين أنه لم يكن بالمبيع عيب كان على البائع أن
يقر ما أدى كولو كان العيب متحققا ثم زال بعد الصلح وعلى هذا الواضح على أن البائع
مألوم حاله على ما لم يفتن أنه لم يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أي أن لم يكن ثابتا كان
المدعى عليه حقا استردا لكل المال اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في دعوى الدين)

وهو الذي يثبت في الذمة عيني والاولى ان يقول فصل في الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله
في العبارة الاتية للمصنف قال الحقوقي لما ذكر الصلح مطلقا في عموم الدعاوى ذكر الصلح في
الدين لأنه صلح مقيد والمقيد به المطلق اه لان ما ذكره في هذا الباب حكم الخاص وهو
دعوى الدين لان الخاص هو ابدأ يكون بهذا العموم والاصل انه متى كان المصلح عليه أدون
من حقه قدر او وصفا أو في أحد هما فهو اسقاط للبعض وأخذ الباقي وان كان أز يد منه بان
دخل فيه ما لم يستحق من وصف أو ما هو في معناه كتجمل وموجل معاوضة (قوله الصلح الواقع
الحق) أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما عليه من الدين كما هو الظاهر والعادة فتخرج
منه صورة التساوي اذ هي استتقا وقبح عين حقه وصورة كون المصلح عليه زيادة من
الدين فيكون ربا وحرما او كلاهما ليسا بصلح وأشار إلى الصلح إلى أنه لو باع ما في ذمته من الآف
بجسماته من سلا لم يجز صرح به في الظهريه وسما في تمامه (قوله من دين) يشمل بدل القرض
وغن المبيع وضمان المانف وبديل الغصب وكل ما لم في الذمة وقيد في البعض ليقيد به لانه لا يجوز
على الاكثر وان لم يشترط معرفة قدره لكن قال في غاية البيان عن شرح السكاكي ولو كان لرجل
على رجل دراهم لا يعرفان وزنها فصالحه منها على ثوب او غيره فهو جائز لان جهالة المصالح
عنه لا تنفع من صحة الصلح ون صالحه على دراهم فهو فاسد في القياس لانه يستعمل ان بدل الصلح
أكثر منه وليكن استحسن ان اجيزه لان الظاهر انه كان أقل مما عليه لان معنى الصلح على الخطأ
والانخفاض فكان تقديره ابدل الصلح بنفي دلالة ظاهرة على انهم ما رفاه أقل مما عليه وان
كان لا يعرفان قدر ما عليه في نفسه اه (أقول) لكن في قوله استحسن أن اجيزه الخ شبهة
الربا كما علمت وهي محرمه أيضا فافظا ظاهرا تخادما في التمرح تأمل (قوله أو غصب) أي غصب
قيمي او مثلي او غضب منه أحد التدين وهو باق في يده معترف بابقائه فصالحه على بعض مقدار
من جنسه (قوله أخذ) خبر المبتدأ (قوله وحط لبقه) لان تصرفه اقل البائع بصح
ما لم يكن ولا يمكن فصحه معاوضة لما فيه من الربا وقد أمكن الاسقاط فيجمل عليه فلو قال
المدعى للمدعى عليه المذكر صالحتك على مائة من ألف عليك كان أخذ هذا المائة وبرا من
تسعمائة وهذا قضاء لادبائه الا اذا أراد أن يكفه ستاتي وقد علمنا مثله معز بالتحانية (قوله
لربا) أي لا يجعل معاوضة لما يلزم عليه من الربا ولا يصح وتصرفه اقل فيجمل على الصحة
ما لم يكن كما ذكرنا فيجمل حط (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان ما ذكر أخذ البعض الحق واسقاطا
لباقه لامعاوضة (قوله دفع الصلح) أي عن ألف على مائة أطلق الصلح فشمل كون المدعى
عليه مقرا أو منكر أو ساكنا والمراد بالان عن مبيع كما هو مقتضى عقد المداينة وقيد
الآف والمائة بكونهما متين احترزا عما اذا كانت الآف موزلة والمائة حالة كما سيذكر

(فصل في دعوى الدين)
(الصلح الواقع على بعض
جنس ماله عليه من دين أو
غصب أخذ البعض حقه
وحط لبقه لامعاوضة)
لاربا وحينئذ دفع الصلح

لان الحق قد بدل عن المدعى فاذا حالف فقد استوفى البذل فلا يصح وقدمه عن القنية قريبا
 (قوله جزم بالاول في الالباء) هو رواية محمد بن الامام (قوله وبالشافى في السراجية) وهو
 قوله ما هو الصحيح كما في معين المفتي وكذا جزم به في البصر قال الحوى وما مشى عليه في الاشياء
 رواية محمد بن ابي حنيفة وما مشى عليه في البحر قوله ما هو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح
 مع المودع بعد دعوى الاستمالة لانه لا يصح قال المصنف في نفسه وبالاول جزم ابن نجيم
 في القوائد الزينية لم يزم الى كتاب معروف وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يحكم به
 خلافا انتهى انما ذكر الخلاف في القنية كما ياتي بعده قريبا (قوله وحكامه في القنية) فقال
 ادعى عليه ما لا فانكر وحالف ثم ادعى عند آخره فأنكر فصول لا يصح وقيل يصح ودوى عن
 الامام ووجه القول بعدم الصحة ان المين بدل المدعى فاذا حلفه فقد استوفى البذل فلا يصح
 انتهى (قوله مقدما لالاول) صوابه لثاني على مانته الحوى وعلى ما سمعت من عبارته (قوله
 طلب الصلح والابراء) الواو هنا وفيما ياتي بمعنى أو لم يملكه ما طلب تأخير الدعوى كافي في الخلاصة
 (قوله لا يكون اقرارا بالدعوى) أى بالمدعى به كذا في البرازية في بحث الاستثناء من كتاب
 الاقرار وفي الخلاصة لو قال أخرعني أو صلحني فأقرار ولو قال أبرئني عن هذه الدعوى أو
 صلحني عن هذه الدعوى لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار انتهى وفي البرازية اذا صلحه
 من سبعة فقد أقر بالحق والقول في بيان الحق لانه الجمل وان صلحه من دعوى الحق لم يكن
 اقرارا انتهى ووجه ان الصلح عن الدعوى أو البراءة المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد
 ثبوت الحق بخلاف طلب الصلح أو البراءة عن الحق فانه يقتضى بطلان دعوى المدعى
 به (قوله والاول أصح برزانية) قال الشيخ أبو الطيب عز وشارح الى البرازية فيه ما فيه
 لان هذه المسئلة بقوله التيست فيها وانما هي ادعى البراءة الخ أو ما مافي الصيغة فهو
 الموافق لما في المتن وليس من عادة البرازية ان تنقل عن الصيغة فلما حمل اه (قوله عن
 عيب) أى عيب كان يضاف الى العيب أو حبالا وتزوجا (قوله وظهر عدمه) أى العيب
 أو الدين بان ظهر ان لادين عليه أصلا أو انه على غيره وعجالة الفرور كهذا المتن صلح عن عيب
 فظهر عدمه أو زال بطل الصلح فلو قال الشارح بهذه قوله فظهر عدمه أو عن دين فظهر كذلك
 كان أوضح لان عبارته هذه ظاهرة في ان ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال انه ما
 للعيب وصورة العيب على ما في الدرر عن العمادية ادعى عيبا في جارية اشترىها فانكر البائع
 فاصطط على مال على ان يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب أو كان
 واكنه قد زال للبائع ان يستعبد بل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى حيوانا
 فوجد به عيبه بيضا فاصططه منه على دراهم ثم ذهب البيضا بطل الصلح انتهى وفي البدائع ولو
 صلحه من العيب ثم زال العيب بان كان بيضا فاني عين العيب فالتجلى بطل الصلح انتهى قال أبو
 الطيب (اقول) وفي المنع فروغ نفيسة فراجعه ان شئت (قوله أو زال العيب الخ) عزاء
 في الدرر الى العمادية لكن في منية المفق ما يشاقضه وعبارته المشتري حيوانا فوجد عيبه
 بيضا فاصططه على دراهم ثم ذهب البيضا بطل الصلح اه لكن مانته الشارح ذكره من
 نقلنا عنهم كما سمعت رذ كرهه ويؤيد رذاه عن الخزانة ونفس المدعى المشتري العيب وانكر البائع

جزم بالاول في الالباء
 وبالشافى في السراجية
 وحكامه في القنية مقدما
 لالاول طلب الصلح والابراء
 عن الدعوى لا يكون
 اقرارا بالدعوى عند
 المنة مدعي وخالفهم
 المتأخرون والاول أصح
 برزانية بخلاف طلب
 الصلح عن المال والابراء
 عن المال فانه اقرار استبراء
 (صلح عن عيب) أو دين
 (وظهر عدمه أو زال)
 العيب (بطل الصلح) ويرد
 ما أخذته استبراء ودرر

رأيت في المائة ان القنوى على عدم الجواز وبقي خمسة ذكرها المقدسي وهي ادعى رجح
الانتماء لك فسكت فصله جائزا كن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم اعلم ان كلام المتن والشارح
غير محرم لان قوله بغير دعوى الهلاك شامل للبعود والسكرات ودعوى الرد هو الوجه الاول
والثاني واحد في الثالث والرابع وقد علمت انه في الاول والثاني جائز اتفاقا وكذا في أحد شقي
الثالث والرابع على الرابع والواحد ان يقول بعد دعوى الرد والهلاك باسقاط غير التبع
ببعود زيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول أبي
يوسف وهو المأخوذ بتقديم صاحب المائة اياه كما هو عادته وقوله لانه لو ادعى الهلاك شامل
لما اذا ادعى المائة الاسم لك وهو أحد شقي الوجه الثالث أو سكت وهو أحد شقي الرابع
وعلمت ترجيح الجواز فيهما فاقوله صح به بقي في غير محله وقوله رصاخه قبل المين هذا وارد على
اطلاق المتن ايضا ورأيت عبارة الاشياء نحو ما ذكرنا ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح
مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ النزاع ثم رأيت عبارة بن الجهم مع مثل ما قلناه ونصها ويا صلح
الاجير الخاص والمودع بعد دعوى الهلاك الرد وقوله الحمد أقامه مدعى والرد حقه نعماد
(قوله ويصح الصلح الخ) أي لو ادعى مالا فانكره وحالف ثم ادعاه عند قاض آخر فانكره فصول
صح ولا ارتباط اهذه بمثله الوديعه (قوله يدفع النزاع) علمه أقوله ويصح وقوله باقامة البيعة
متعلق بالنزاع يعني أن الصلح عن انكار يكون افتداء للمين وقطع للنزاع بعده والصلح يصح
لاحتياج الى قطع النزاع فان المدعى يمكنه بعد المين أن يأتي بالبيعة فلا يمكن المين فاطم
للنزاع بل القاطع له الصلح ولذا قال ولوبرهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم تقبل لان الصلح
قد أبراه عن الدعوى فسقط توجهها عليه والساقط لا يعود (قوله بعده) أي بعد الصلح
وان لم يكن هناك حالف (قوله الا في الوصي) ومثله الاب (قوله عن مال اليتيم) أي اذا صلح
عن مال اليتيم وقوله اذا صلح على بعضه بدل من هذا المقدور ويمكن أن تكون عن بعض
في أي في ماله اذا صلح عن انكار على بعضه فمن بقي في وقوله على انكار على بعض عن متعلق
بصلح أي ولم يكن هناك بيعة اما اذا كان الخصم مقررا بدين اليتيم أو كان عليه بيعة فانه في وقوله
من المفهوم انه لا يجوز الصلح على البعض اهدم المصلحة لليتيم وصرح بذلك في أدب الاوصياء
(قوله قائم القبل) لانه انما يصر فله بحسب المصلحة فيجوز صلحه عند عدم البيعة فاذا وجدت
البيعة تبين أن لا مصلحة في هذا الصلح وانه باطل فقبل البيعة وصرح في البرزبان بن البيعة لو
موجودة عند الصلح ونفيه عن لا يصح الصلح اه وهو مستفاد ايضا من كلام الشارح (قوله
ولو بلغ الصبي فاقامه اتقبل) يعني اذا ادعى وصي أو أب على رجل أو الفال يقيم ولا بيعة له وصالح
بجده مائة عن ألف عن انكار ثم وجد بيعة عادلة فانه أن يقيمها على ألف سواء في ذلك الاب
أو الوصي أو اليتيم بعد بلوغه قال في القنسية وقائده قوله في الكتاب اذا لم يكن للاب أو الوصي
بيعة على ما يدعى للصبي فصالح باقل منه يجوز ان تمتنع دعواهما في الحال ودعوى الصبي بعد
البلوغ في حق الاختلاف فليس اهم ان يجلوا ورواها لهم اقامة البيعة كما في حاشية الاشياء
(قوله ولو طلب) بالبناء للمجهول أي لو طلب الوصي بعد الصلح عن المدعى عليه أو طلبه اليتيم
بعد بلوغه كما في حاشية الاشياء (قوله وقبل لا) أي لا يصح الصلح بعد حالف المدعى عليه

دفع النزاع) باقامة البيعة
ولو برهن المدعى بعده على
أصل الدعوى لم تقبل الا
في الوصي عن مال اليتيم على
انكار اذا صلح على بعضه
ثم وجد البيعة وانما تقبل
ولو بلغ الصبي فاقامها
تقبل ولو طلب بيعة لا يحالف
اشياء (وقيل لا)

الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وأما في التهمة فقد سكت القولين ثم وثق بينهما بما عاينا
بحكمنا منه فقال الصواب ان الصلح ان كان الخواص له ان الصلح ان كان يعني المأوضة
ينقص بنقصه ما وان كان يعني استئنا البعض واسقاط البعض لا ينقص بنقصه ما (أقول)
ولذي يظهر لي ان الصلح ان يحصل من نفسه غرقان وجددت الميزة أو توسم الاقرار أو
النيكول يصح وقواهم الساقط لا يعود لادعاء لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء
لا ديانة فهو في الحقيقة باق غير ساقط وان لم تظهر غرقته من القسح يثبت برواية عدم الصحة (قوله)
ولو صلح (العلانية) ما تقدم فيها لو صلح على يثبت منها و قد تقدم ان فع يصح الصلح ويجعل
ابراه عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي ان يكون هنا كذلك فانه الرجعي ان كان قال
سعدى الوالد رحمه الله تعالى قيد بالكنى لانه لو صلح على يثبت منها كان وجه عدم الصحة
كونه جزءا من المدعى بناء على خلاف ظاهر الرواية الذي منى عليه في التمساقا وقيد بقوله
ابدأ ومنه لا حتى يموت كما في الثانية لانه لو بين المدعي يصح له صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة
فلا بد من التوقيت كما مر وقد استشهد الامر على بعض المحققين اه (قوله الى الحصاد) لانه
أجل مجهول فيعزى الى المنازعة ولانه يبيع معنى فيقصد به جهالة لاجل (قوله) و صلح مع
المودع بقدر دعوى الهالك أى الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أما ما ولى
فلا نه صلح على بعض ما يبيع به وقد تقدم انه باطل وأما الثانية فلان الصلح يبيع معنى كما
ذكرناوها ثمان المسئلة ثمان مسائل المراجعة اتفقوا عليها عن اصحاب الميزة وأما الثالثة
فهي في أربعة أوجه الاول ادعى صاحب المال الابداع ويجوز المودع ثم صلحه على شيء معلوم
جاز الصلح في قوله لم لان الصلح يفي جوازها على زعم المدعى وفي زعمه انه صار غاصبا بالموجود
فيجوز الصلح معه الثاني اذا ادعى صاحب المال الوهبة وطالب به بالرد فأقر المستودع
بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستلام ثم صلحه على شيء
معلوم جاز الصلح في قوله لم أيضا الثالث ادعى الاستلام والاخر لرد أو الهالك
ثم صلحه جاز في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى وأجمعوا على انه لو صلح بهد حلف
المستودع انه رد أو هلك لا يجوز الرابع اذا ادعى المودع الرد أو الهالك وصاحب المال
لا يصدقه في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي انه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف
الاول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستلام والمودع لا يصدقه في ذلك ولا
يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا انه يجوز هذا الصلح في قوله لم اه كما في المخ فظهر من هذا ان
الصلح بقدر دعوى الهالك يصح كما عرفت ولم يذكر فيما إذا أقر بالوديعة وصالحه عليه أو الذي
يقضيه الفقه جواز له لانه صلح عن مال بمال باقرار تأمل (قوله) قيد بعدم دعوى الهالك
صادق بكونه وبدعوها الرد وقد تقدم أنه يصح الصلح فيما (قوله) لانه لو ادعى أى الهالك
أى والمالك يدعي انه استلمه (قوله) وصالحه قبل البين) أما لو صلح بهد حلف المستودع
انه هلك أو رد لا يجوز الصلح اجماعا وفيه ان ذلك داخل في مسألة المصنف المذكور بعدم دفعها
خلاف كما ذكره المصنف (قوله) خاتمة هذا ما قل في المخ عه الكن سقط من عبارته شيء اختل به
المعنى فانه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الاول وعليه الفتوى الذي

(ولو صلح عن دعوى دار
على سكتي بيت ما أبدأ
أو صلح على درهم لي
الحصاد و صلح مع المودع
بقدر دعوى الهالك لم يصح
الصلح في الصور الثلاث
مراجعة قيد بعدم دعوى
الهالك لانه لو ادعى وصالحه
قبل البين صح بهد خاتمة
(ويصح) الصلح (به) حلف
المدعى عليه

رأى في ذلك مصلحة في إبطال الاعتراض من المصلحة التي لا يجوز من الإمام جائز من الإمام ولهذا الوباغ شيئا
 من بيت المال صح بيعه وبخلاف ما إذا كان ذلك في طريق غير نافذ فالمصلحة من رجل من أهل
 الطريق حيث يجوز في حقها لأن الطريق مملوك لأهلها يظهر في حق الأفراد والمصلحة من
 مقبولة لأنه يسقط به حقه ثم يتوصل إلى تخصيص رضا الباقي فيجوز (قوله في أي حق كان)
 ولو كان على الأقلية الاعتراض عنه (قوله حتى في دعوى التميز) بأن ادعى أنه كثره أو
 ضله أو رماه بسوء وشكوه حتى توجهت عليه اليقين فافقه ما إذا بدراهم فإنه يجوز على الأصح
 منع وهذا يدل على أنه يستحق في دعوى التميز (قوله يجتبي) قال فيه به - مدان ومن
 سخط صالح عن دعوى حق الشرب وحق المسقة أو حتى وضع الجذوع ونحوه فقبل لا يجوز
 أو ما إذا بدراهم لأنه لا يجوز شراؤه فسد الأصل لا يجوز لأن الأصل أنه حتى توجهت اليقين نحو
 الشخص بأي حق كان فافقه يدعي اليقين بدراهم فيجوز على الأصح قلت وهذا يدل على أنه
 يستحق في دعوى التميز قال وكذلك إن المصلحة من يمينه على عشرة أو من دعواه فوكاه
 جائز اه وهذا مناف لما قدمه أول الباب من أن شرط صحة الصلح كون المصلحة عليه حقا
 يجوز الاعتراض عنه وما في المجتبي أعظم منه كما ترى وإل التوفيق إن يقال أنه جائز حتى
 المدعى عليه لم ينف الخصومة عنه لافي حق المدعى إذا كان حقا لا يجوز الاعتراض عنه لأن
 ما يأخذه عوض عن حقه في زعمه فلا بد من إمكان الاعتراض عنه - فقه وإله في المجتبي يفرق
 بين الصلح عن الشفعة وعن دعوى الشفعة فلا يصح في الأول كإطاعة وأعليه من عدم لزوم
 التبدل وجوب رده به - ما أخذه ويصح في الثاني فباهر (قوله بخلاف دعوى حد) أي
 لا يصح الصلح عنها لما عرفت أن الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو حد فقف ولا عن الأبرار منه
 يخ قال في النوائد لزومية لا يصح الدخ عن الحدود ولا بد قطعية الأحكام القذف إذا كان
 قبل المرافعة كافي الحسابة (قوله ونسب) كما إذا ادعت أن هذا ولدهم فافصلها بالقرن
 دعواها فالصلح باطل لار الصلح اما إسقاط أو ماوضة والنسب لا يحتملهما درر وأطلقه
 فنهل ما لو كانت الدعوى من المطابقة فابن المطابق منها والدعوى من الابن أنه ابنه منها وبحد
 الرجل فصالح عن النسب على شيء فالصلح باطل في كلتا صورتين لما سبق أن السب لا يقبل
 الاعتراض مطاقا وعليه إطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم أحقال النسب المماوضة هذا
 فظهر أن من أراد الخصم بالصورة الأولى لم يصب كالمجتبي (قوله بأن كان ديناهين) أي
 بدل الصلح ديناه والمصلحة عليه عنها أو عكسه قال به للمقابلة والموضع وكذا بدراهم - غير
 جنسه كالدراهم عن الديناهين عكسه كارت ذلك معاوضة إن كان باقرا وكذا بانكار وسكون
 في حق المدعى والمماوضة تصح الإقالة فيها فلا بد من قبض بقضه - ما أي لو خرج ذلك الصلح
 المتصلحان انفسخ بل واز الإقالة فيه كإتة - دم أول الكتاب وفي نسخة دين عرضا عن قوله
 معين ومثله فيما يظهر العين بالعين (قوله بئنة قض بقضهما) أي بفسخ المتصلحين أي
 لو فسخ ذلك الصلح المتصلحان انفسخ بل واز الإقالة فيه (قوله بل على الخ) وذلك الصلح عن
 الدين ببعضه فإنه أخذ بالبعض - فقه واسقاط الباقي فلا بد من قبض بقضهما لأنه قد سقط واسقاط
 لا يهود فقيمة وصيرفية) الأولى الاختصار على العزو إلى التنية لأنه في الصيرفية نقل

في أي حق كان فافقه يدعي اليقين
 بدراهم جائز حتى في دعوى
 التميز بيمينه بيمينه
 دعوى حد ونسب درر
 (الصلح إن كان ديناهين)
 المماوضة) بأن كان ديناهين
 يعني (بئنة قض بقضهما)
 أي بفسخ المتصلحين (واو)
 كان لا يعقهاها أي المماوضة
 بل يعق استيناه البعض
 واسقاط البعض (فلا يصح
 إقامته ولا نقضه لأن الساقط
 لا يعود قيمة وصيرفية
 ولا يحفظ

الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة)
 كدعوى خروختر من مسلم (قوله والفسادة ما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا
 أي والباطلة ما لا يمكن تصحيحها كما لو ادعى أنها أمته فقالت أنا حرة الأصل فاصلحها عنه فهو
 جائز وإن أقامت بيته على أنها حرة الأصل بطل الصلح إذ لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور
 حرية الأصل ومثال الدعوى التي يمكن تصحيحها الوأفأت بيته أنها كانت أمته فلان أعنتها
 عام أول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص أنها أمته أي واصلحها لا يبطل الصلح لأنه يمكن تصحيح
 دعوى المدعى وقت الصلح بأن يقول أنا فلان الذي أعنتك كان غصبك مني حتى لو أقام بيته على
 هذه الدعوى نسمع مدعى وقوله هنا وهو يملكها بوجه حالية ط (أقول) وشهادة الشهود
 أنه أمته وهو يملكها لا تنافي ذلك لأنهم أن يشهدوا بالملك له بظاهر اليد تأمل ومن
 الباطلة الصلح عن دعوى حرة عن دعوى أجرة نائمة أو مغنية أو متبرع وبمحرم اه وعلم أن
 قوله قالت أنا حرة الأصل أي وبرهنت عليه بدليل ما قال بعد ظهور حرية الأصل فان الظهور
 بالبيته وبدليل ما قال في مقابلته الوأفأت بيته أنه ما كانت الخ وقول صاحب الاشباه وهو
 توفيق واجب قال بحسبه في شرح الوفاية لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط
 صحة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون يشترط ولكن هذا غير صحيح لأنه إذا
 ادعى حقا صحه ولو ادعى دارق صولح على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا
 شك أن دعوى الحق لجهول دعوى غير صحيحة وفي الغيرة الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال
 الشيخ محمد في معين الماتى إذا علمت هذا علمت أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة
 الصلح وعليه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انصص الصلح في المسئلة التي استدل بها
 صدر الشريعة لأنه لأن الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق لجهول وقت الصلح على أن
 دعوى أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا يجوز
 لما في الفتاوى البرازية والذي استدل به فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى فاسدة
 لا يمكن تصحيحها إلا يصح الذي يمكن تصحيحها كما إذا ترك ذكر الحر والوعاط في أحد الحدود
 يصح وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الاسلام أبو الحسن عن الصلح عن الإنكار به مدعوى
 فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا ولا بد أن تكون صحيحة اه وقد ذكر بما ذكرنا قوله فلا
 يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره الجوى وحديثه فلا بد من التوفيق فليحذر
 (قوله وسرر في الاشباه) هذا التحريم غير محرورده الرمل وغيره بما في البرازية والذي استدل به
 عليه فتوى أئمة خوارزم أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي
 أعنته صدر الشريعة وغيره فكان عليه الحقول (قوله فليحفظ) أقول عبارة الاشباه
 الصلح عن إنكار به مدعوى فاسدة فاسدة كما في التهمة ولكن في الهداية في مسائل شتى
 من انقضاء الصلح عن إنكار جاز به مدعوى مجهول فليحفظ ويحتمل على فسادها
 بسبب مناقضة المدعى لالتك شرط المدعى كما ذكره وهو توفيق واجب فيقال لا في
 كذا والله تعالى أعلم اه قال الجوى وعليه لا يظهر لهذا الحد فائدة لأن صاحب الهداية
 صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها بسبب المناقضة أو ترك شرط الدعوى

عن الدعوى الفاسدة
 يصح وعن الباطلة لا
 والفسادة ما يمكن تصحيحها
 بحر وسرر في الاشباه أن
 الصلح عن الإنكار به مد
 دعوى فاسدة فاسدة لا في
 دعوى مجهول جاز فليحفظ

الثانية لانه لم يظهر وجه التناقض لان الصلح ليس اعتقافا بالمالك كما صرحوا به فانه يكون عن
قرار وسكوت وانكار (قوله قال المصنف وهو مقيد للاطلاق العمادية) نصه وفي العمادية
ادعى فانكر فصالحه ظهر بعدمه ان لا تقي عليه بطل الصلح اه اقول يجب ان يقيد
قوله لم يظهر بغير الاقرار قبل الصلح المتأخر من مسئلة المختصر وبه صرح ولا يات بغيره ح
ولا يقتضي ان علمه تنصى الصلح على الصحة في مسئلة التاثير المتقدمة عدم قبول الشهادة لما فيه
الوادع الله تعالى (أقول) امكن ايسر هذا من التناقض المردود لانه يدعي امر اكان خفا
عليه وهو اقرار المدعى بعدم حقه في المدي قبل الصلح ولو كانت العلة ما ذكرها المصنف في
التاثير ايضا لانه متناقض نعم ما به ادعاءه على الصلح والعلة الصحيحة في ذلك انه ان ثبت
انه قال ذلك قبل الصلح لا يكون مانعا من صحة الصلح لاحتمال حصول حق له بعد ذلك قبل الصلح
وفي الثانية لا يحتمل قال في الخلاصة من آخر الدعوى لو اسسته ما من آخر دابة فهل لك
فانكر رب الدابة الاعارة فصالحه المستعير على مال جائز لو اقام المستعير دية بعد ذلك على
لعارية بقيت ميتة وبطل الصلح اه اى لظهور ان لا تقي والله اعلم وفي البرازية ايضا ما يفيد
ان المراد بالظهور لا من طريق اقامة المصالح الميتة انما لا تقبل المانع من التناقض ونص
عبارة في كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي المفتي ادعى قويا وصالح خبره المسمى
عليه على اقرار المدعى اللاحق فيه انه على اقراره قبل الصلح فالصحيح وان بعد الصلح
يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق
كأقراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالمالك باللاحق ليبيحه لمبراث ثم قال المصنف
في عن اى فاما غيره اذا ادعى ملكا للجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بار
قال في التاثير او بالهبة لا يبطل اه (قوله ثم نقل) اى المصنف (قوله عن دعوى البرازية)
عبارة من المفتي ادعى قويا وصالح خبره المسمى عليه على اقراره على المدعى اللاحق له فيه
ان على اقراره قبل الصلح فالصحيح وان بعد الصلح يبطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم
حقه ولو قبل الصلح يبطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كأقراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار
بالمالك بان قال انه ميراث لى عن ابي ثم قال لاحق من هذه الجهة فاما ذا ادعى ملكا للجهة
لا ارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بان قال حق بالشراء وبالله لا يبطل اه
فظهر ان مراده انه لو قال بعد الصلح لاحق في قبل المدعى انما يبطل الصلح ذا اطلق اما اذا
عين بان قال لاحق من جهة الارث مثلا فقبل له قبل بطل الصلح فقال انه حق بوجهه الشراء
من لائق الصلح صحيحا على حاله وان علم الحاكم غير معتبر الا ان على المفتي (قوله فمجرد ما نقله
عن البرازية) (أقول) لا يحتاج الى تحرير لان ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد الاقرار
تقييده بعدم صحة الصلح اذا أقر المدعى ولا اشكال فيه ولعله اراد تحريم ما قاله المصنف من
تقييده على العمادية فانه غير ظاهر كما علمت والله تعالى اعلم (فرع) ذكر المصنف من آخر
الدعوى من الخلاصة في الدعوى انه اسسته ما رد دية وتلازمه ملكت عقده فانكر المالك الاعارة
واراد النسخين فصالحه مدعى العارية على مال ثم اقام ميتة على العارية بقيت ميتة وبطل

قال المصنف وهو مقبل
لاطلاق العمادية ثم نقل عن
دعوى البرزنية، لو ادعى
الملك بجهة أخرى لم يبطل
فصدور (والعلم)

نعم لو فاقضا الحالة الاولى صححت الثانية (قولوا والصح بعد الشراء) بعد ما اشترى المصالح عنه (أقول) فيه انه يكون الدعوى حينئذ فاسدة والصح بعد الدعوى الفاسدة صحيح تأمل صورتها اذا اشترى شخص دارا من فلان آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه المصلحة للبائع فهو هذا المصلح باطل المتناقضه فان اقتداه به على الشراء منه دليل أن المالك البائع ثم الدعوى والمصلح بعدها متناقضه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء به بعد المصلح فالشراء صحيح والمصلح باطل اهـ (قوله) الا في ثلاث مذكورة في يوع الاشياء الكفالة أي لزيادة التوفيق فلما أخذ منه كفيلا ثم أخذ منه كفيلا آخر صح ولا يبرأ الاول بكفالة لثاني كافي الثانية (قوله) والشراء أي يصح بعد الشراء ويبطل الاول أطلقه في جامع الفصولين وقيد في القنية بان يكون الثاني أكثر من الاول أو أقل أو يجنس آخر والا فلا يصح اشياء وفي البحر وإذا انعقد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الاول ان كان الثاني بزيادة من الاول أو أنقص وان كان مثله لم ينفسخ الاول انتهى قال في المتأخرات قال بعثت عبدي هـ هذا باب درهم بعته بكذا في دار فقال المشتري قبلت ينصرف الى الإيجاب الثاني ويكون به ما عاينه دينار ولو قال بعته بكذا هذا العبد باء درهم وقبل المشتري ثم قال بعته بكذا عاينه دينار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت بكذا الثاني وينفسخ الاول وكذا لو باعه بكذا يجنس الثمن الاول بائنا أو با أكثر فحوان يبيعه منه بعته ثم باعه بكذا أو باعد عشر فارباع بعته لا ينفسخ الثاني وبقي الاول بحاله اهـ فهذا مثال تكرار الإيجاب فقط ومثال انكسار العقد (قوله) والجاره أي بعد الجار من المستأجر الاول فالثانية تنفسخ لا لا في كافي البرازية قال في البحر فيبقى ان المدة اذا التحدت فيهما واتحد الاجران لأنصح الثانية كالبيع وزاد في الفصولين الشراء به بعد المصلح فانه يجوز ويبطل المصلح (قوله) عن انكسار فخاصه لان ما ذكره لا يثبت عند الاقرار قال في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فأنكر ثم برهن ان المدعى أقرب قبل المصلح انه ليس له لا يقبل وتفقد المصلح والقضاء لاقتداء العين ولو برهن انه أقرب بعد المصلح ان الثوب لم يكن له بطل المصلح لان المدعى باقراره هذا زعم انه أخذ بطل المصلح بخير حق بخلاف اقراره قبل المصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل المصلح ذكره المحوى (قوله) قال المصلح ماض على الصحة ولا تنقل البيعة لاحتمال انه ثبت له حق بعده هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فانه اقرار من المدعى انه مبطل في دعواه وذكر المشتري لابي رسالة الا برأه من هشام عن محمد في توجيه المسئلة انه انما صالحه على اعتبار انه قدى عينه بالمصلح واقتداء العين

بالمال جائز فكان اقامه على المصلح اعترافا منه بصحة المصلح فبدعواه بهذا ذلك انه لم يصح المصلح صار متناقضا والمتناقض متعصم صحة الدعوى وأقاده لابي الثانية بصحوا ما ذكرنا صورة ذلك ادعى ثوبا فأنكر فمصلح على شيء ثم أقام البيعة ان المدعى قال قبل المصلح انه لاحق لي في هذا الثوب لا تقبل بيئته ويكون المصلح والقضاء ماضين لانه افتدى العين حيث وقع عن انكسار فلا ينعض أقاده بعض الفضلاء (قوله) بطل المصلح لانه باقراره هذا زعم انه أخذ بعد المصلح بخير حق بخلاف اقراره قبل المصلح لجواز ان يملكه بعد اقراره قبل المصلح والمحصل ان عدم قبول بيئته في الاولى مانع من التناقض لان التناقض يمنع قبول البيعة لا الاقرار بخلاف

(والمصلح بعد الشراء) والاصل ان كل عقد عيب فائتي باطل الا في ثلاث مذكورة في يوع الاشياء الكفالة والشراء والجاره فلما راجع (أقام) المدعى عليه (بيئته) بعد المصلح عن انكسار ان المدعى قال قبله قبل المصلح (ليس لي قبل فلان - حق) فاله ماض على الصحة (ولو قال) المدعى (بهذا ما كان لي قبلة) قبل المدعى عليه (حق - بطل) المصلح بغير

الجواب بأنه لا يصح قال لان المصلحة باخذ بدل المصلحة عوضا عن حقه على زعمه فصير كالمواضة
وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فلهذا ان كان الوقف
ثابتا فالاستبدال به لا يجوز والانه هذا باخذ بدل المصلحة لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال
كذا في - واهر الفتاوى اه ثم نقل الحامدي ما هيتم قال فتأمل (أقول) تأمله فوجدت أن
المواضة في الوقف والحالة هذه جائزة للمصير - واه من جواز استبداله اذا وقع في يد غاصب ثم
يلزم أن يحمله حينئذ بدل الموقوف أما اذا كان من أهل الاستحقاق فله الوقف وأخذ ما أخذه
بالمصلحة عوضا عن حقه في الغلة طاب له ذلك ما لم يتجاوز عن قدر استحقاقه منه تأمل وانظر ما
تقدم في باب البيع الفاسد عن النهر عند قوله بخلاف بيع فن ضم الى مدبر (قوله) وبيع الوقف
لا يصح (الظاهر انه من قال يطيب له اي يطيب له الاخذ ويحمله كالموقوف فالحجزة عن تحصيل
الوقف بقصد البينة ومن قال لا يطيب له اراد لا يطيب له التصرف فيه - لانه بدل الوقف زعمه
فيكون له حكم الوقف تأمل (قوله) فاشاف باطل (الموادعي دار افان) ركز اليد فمصلحة على ألف
على أن يسلم الدار للذي البدن برهن ذواليد على صلح قوله فالصلح الاول ماض والثاني باطل حوى
وهذا اذا كان المصلحة على سبيل الاقطاع أما اذا كان المصلحة على عوض ثم اصطلح على عوض آخر
فاشاف هو الجائز وبسخ الاول كالبيع نور العين عن الخلاصة وكذا نقله البيري عن الخلاصة
عن المتن في قات لكن استظهره رضى لوالد رحمه الله تعالى أن الصلح على سبيل الاقطاع بمعنى
الابروا بطلان الثاني ظاهر وانكته به بعد الارادة هنا فالناسب حل الصلح على المتبادر منه
ويكون المراد به ما اذا كان بمعنى العوض الاول بقرينة قوله كالبيع وعليه فالظاهر أن حكمه
كالبيع في التفصيل المار فيه كما ذكر في أول البيوع (قوله) وكذا الكاح - الكاح هو الكاح
الامر الاول ولا ينقض العقد الاول اذا الكاح لا يحل القسح والمصلحة ذات خلاف فقيل
تجب التسمية لثانية وقيل كل منهما قال في جامع الفتاوى تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالثانية
فالمرأان وقيل ألف وفي الثانية تزوج على مهر - لم ثم تزوج على آخر فتبقت التسمية في
الاصح حوى (قوله) والحوالة بعد الحوالة) أى اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذا
صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الاول بالحوالة عليه - فلا يثبت
بالحوالة الثانية على غيره كما ذكره ط واستفاد منه ان الحال عليه في الثانية غيره في الاولى وبه
صرح في الاشياء بقوله الكفاية بعد الكفاية الصحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الحوالة فانها نقل
فلا يجمعان كما في التتبع قال الحوى وهذا يخرج المسئلة عن كونها من جزئيات القسمة اذا
المتبادر من تجديد عقد البيع تجديده بالنسبة الى البيع الاول بعينه والمشتري الاول بعينه وكذا
الكلام في الصلح بعد الصلح والكفاية بعد الكفاية ووزانه في الحوالة اتحاد الحال عليه والحال
به في الحوالتين ما وجدته لا يفتض قوله لانه نقل فلا يجمعان وبغنى أن تصح الحوالة الثانية
وتكون توكيدا للاولى على طبق الكفاية فتدبر ذلك اه وعليه فالمداسب في تدوير المسئلة
بان يقال بان كان له على آخر ان قال عليه بها شخصان أحال عليه بها شخص آخر وكما تقدم
بان أحال زيد على ابيه - على بكره - والعصبة ثم أحالهم على بنه لانه الحوالة لثانية لان
الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وحيث فرغت ذمة المحيل - فكيف يصح ان يحيل مرة ثانية

ويبيع الوقف لا يصح (كل
صلح بعد صلح فالثاني باطل
وكذا الكاح هو الكاح
والحوالة بعد الحوالة)

الايقاع من غيره فلا يلزمه شيء آخر. لكن يرجع بالدعوى لانه لم يرض بقرينة حقيقة مجازا الا في
 صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار قرضا في ذمته وله هذا الواسع عن التسليم بحسب
 عليه زياعى (قوله الا اذا ضمن بامره) ثم يرجع على المصالح عنه ان كان الصلح بغير امره
 بنافية فتقتيد الضمان اتفاقا وفيه الامر بالصلح والخلع امر باضمان له لم يرض بقرينة حقيقة
 على الامر بقصر صرف الامر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الامر بقضاء الدين انتهى
 (أقول) لم يظهر لي الفرق تأمل (قوله عزى زاده) لم أجده فيه فليراجع (قوله والابطل
 في الصورة الرابعة) الاولى ترك هذا القيد وابقا على العموم بان يقولوا لا يمكن كذلك أى
 ان لم يضمن ولم يصف ولم يشر ولم يسل أو يقولوا لا يوجد شيء مما ذكر من الصور الاربعة
 فهو موقوف لانه لم يسل للمدعى عوض فلم يقطع حقيقة مجازا لعدم رضاه فان اجاز له المدعى عليه
 جازو لزمه المشروط لانتمائه باختياره وان رده بطل لان المصالح لا ولاية له على المطالب فلا ينفذ
 عليه تصرفه ومن جعل الصور اربعا جعل الرابعة بشقها وهى التسليم بعدم ضرورة واحدة
 كالأمرى بهضهم جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه اخرى وهذه الصورة الخامسة
 مترددة بين الجوافوا والباطلان ووجه التحصير كافى الدرر ان الفضولى اما ان يضمن المال أولا
 فان لم يضمن فاما ان يصف الى ماله أولا فان لم يصفه فاما ان يشر الى ماله أولا وعرض أولا فان
 لم يشر فاما ان يسل العرض أولا فالصلح جائز في الوجود كلها الا لاختياره وهو ما اذا لم يضمن
 البطل ولم يصفه الى ماله ولم يشر اليه ولم يسل الى المدعى حيث لا يحكم بجواز بطل يكون موقوفا
 على الاجازة نال لم يسل للمدعى عوض انتهى وجعل الزبلى الصور اربعا والحق المشار بالاضاف
 أقول لكن غير الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة ولا يتوقف على الشارع اعترض
 تأمل (قوله ولزمه البطل) المشروط لانتمائه باختياره (قوله والابطل) لان المصالح لا ولاية له
 على المطالب فلا ينفذ عليه تصرفه (قوله والخلع) أى اذا صدر من فضولى عن المرأه فيدل فان
 ضفته أو اضافته الى مال نفسه أو اثناء وصح ولزمه وكان متبرعا وان أطلق ان لم يصح والوقوف
 على اجازته قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب الخلع الالف المشار اليه أو
 العبد المشار اليه مثل الالف المنسكح حتى جعل القبول الى المرأة انتهى (قوله من الاحكام
 الخمسة) التى خامسها قوله والابطل أو التى خامسها قوله والاف فهو موقوف به بقوله أو على
 هذا ويؤيده قول الشارح سابقا في الصورة الرابعة والاولى في التعبير ان يقول والخلع في
 جميع ما ذكرنا من الاحكام في الصور الخمسة كالصلح لانه ليس اما الاحكام وهذه الجوافوا في الصور
 الاربع وعدمه في الخامسة فتأمل (قوله ادعى رقيقة ارض) أطلق فيه نعم الوقتية من نفسه
 وغيره (قوله ولا ينفذ) مفهوما انه اذا وجد البينة لا يجوز الصلح لانه لا صلح فيه ولا ينظر
 ليكون البينة قد تروا وانقاض قد لا يهدل (قوله وطالبه) أى للمدعى وليذكر هل يطيب
 للمدعى عليه الارض اذا كان المدعى صادقا والظاهر انما الانعاب (قوله لو صادقا في دعواه)
 فيه انه لو كان صادقا في دعواه كلف يطيب له وفي زعمه انه واقف وبطل الوقت حرام عليه كمن
 غريمه سوغ فاخذه بغير رد وشوة ليكف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال انه انما اخذه
 ليكف دعواه لا يبطل وقفه وعسى أن يوجد مدعى آخر ط لكان أطلق في وقف الحامدية

الا اذا ضمن بامره عزى
 زاده (والا) يسل في الصورة
 الرابعة (فهو موقوف فان
 اجاز له المدعى عليه جاز
 ولزمه) البطل (والابطل
 والخلع في جميع ما ذكرنا من
 الاحكام) الخمسة (كالصلح
 ادعى وقفه ارض ولا
 ينفذ له فصالحه المنسكح
 انقطع الخصومة جاز
 وطالبه) البطل (لو صادقا
 في دعواه وقيل) قائله
 صاحب الاختصاص
 (لا) يطيب لانه يسع
 معنى

الا في هذا كما اذا وقع عن مال بآل الخ (قوله فيلزم الوكيل) أي ثم يرجع به على الموكل كما مر
 قريبا لان الوكيل أصل في المعاملات المالية فترجع الحقوق اليه دون الموكل فيطالب
 هو بالعوض دون الموكل معني (قوله) لانه حينئذ كبير أي والحقوق في عقد البيع ترجع الى
 المباشرة فكذلك ايضا اذا كان غائبا فيلزم الوكيل ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل ومقتضى
 الاطلاق انه يرجع وان لم تكن الكفاية باصر الموكل كما صرح به عند قوله الا بقا صرحه (قوله)
 مطلقا سواء كان عن مال بآل أو لا سواء كان في دم عديم أو غيرهما وهذا انما يظهر في
 جانب المدعي عليه انه في جانبه فدايم وقطع نزاع وهذا انما يعود الى الموكل لا الى الوكيل
 (قوله صالح عنه) أي عن المدعي عليه فصولي الخ هذا ايضا اذا اضاف العقد الى المصالح عنه
 لما في آخر تصرفات الفضولي من جامع الفصولين ف الفضولي اذا اضاف العقد الى نفسه
 يلزمه البذل وان لم يضمنه ولم يضمنه الى مال نفسه ولا الى ذمة نفسه وكذا الصلح عن الغير انتهى
 قال الزبلي وهذا مقروض فيما لم يحمل على الماوضة كدعوى القصاص واخوانه اما اذا
 كان عن معاوضة فيضى على الفضولي اذا كان شرا عن اقرار (قوله بلا امر) قيده لانه
 لو كان باصر فهذا الصلح على المدعي عليه وعليه البذل الا في صورة الضمان فالبذل على المصالح
 عند الامام الخوئي واذ كرر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه ايضا فيطالب المدعي به
 ايم ما شاء فهنا في عن الهبط (قوله صرح ان ضمن المال) لان الحاصل للمدعي عليه البراءة وفي
 مثله يستوى المدعي عليه والاجنبي لانه لا يسلّم للمدعي عليه شي كالا يسلّم للاجنبي والمقصود
 من هذا الصلح رضا صاحب الحق لا رضا المدعي عليه اذ لا حظ له فيه والمدعي بمقتضى الصلح فيما
 لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجازا فاذا سلم له العوض من جهة المتبرع صرح انتهى
 (قوله أو اضاف الصلح) أي البذل الذي وقع عليه الصلح (قوله الى ماله) بان يقول صاحبه
 على ألف من مالي أو على عبدي فلان لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى المدعي وهو
 قادر على ذلك فيلزمه تسليمه (قوله أو قال على هذا) أي وأشار الى تشدأ وعين وانما صرح فيه لان
 المعروف المشار اليه كما اضاف الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه فيتم به
 الصلح (قوله أو كذا) أشار به الى الصورة الرابعة وهي صورة الاطلاق بان قال على ألف (قوله)
 وسلم المال) أي في الاشهر وهي الصورة الرابعة (قوله صرح) مكررا في المتن وانما صرح لانه بان التسليم
 حقيقة تتم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال في الدرر ما الاول فلان الحاصل
 للمدعي عليه البراءة وفي حقه الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون الفضولي أصلا
 اذا ضمن كالمضولي للخلع اذا ضمن البذل وأما الثاني فلانه اذا اضافه الى نفسه فقد انجز تسليمه
 فصح الصلح وأما الثالث فلانه اذا ضمنه للتسليم فقد اشترط سلامة العوض فصار العقد
 تاما بقوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم على رضا المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة الى
 نفسه على رضاها باختصار (قوله وصار متبرعا في الكل) أي في الأربع صور الفضولي
 المسارة آتاه هي ما اذا ضمن المال وما اذا اضاف الصلح لماله وما اذا قال صاحبه بلف
 ولم يرد وسلمها وما اذا قال على النبي هذه أو عبدي هذا ولم يلوأصحق العوض في الوجوه التي
 تقدمت أو وجد زبوا أو متوقا لم يرجع المصالح لانه متبرع التزم تسليم شي معين ولم يلتزم

فيلزم الوكيل لانه حينئذ
 كبير (اما اذا كان عن
 انكار لا) يلزم الوكيل مطلقا
 بحدود درر (صلح عنه)
 فضولي (بلا امر) صرح ان
 ضمن المال أو اضاف
 الصلح (الى ماله أو قال
 على) هذا أو (كذا وسلم)
 المال صرح وصار متبرعا في
 الكل

(قوله وبسط القود) أي في العمل أي سبحانه أن سمي نحوخر به في بصير العمل الفاسد فبما
يوجب القود دفعه واعنه وكذا على خنزير أو حرك في الهندية وهذا بخلاف ما إذا سجد بالجملة
قال في المنع في الكلام على العمل ثم إذا سجدت التسعة في العمل كما إذا صاع على دابة أو قوب غير
معين تجب الدية لأن الولي لم يرض بسقوط حقه سبحانه فيصاري وجبه الأصل بخلاف ما إذا
لم يسم شيئا أو سمي النحر ونحوه حيث لا يجب شيء لما ذكرنا أي من أن القصاص انما يقوم
بالتقويم لم يوجد وفي قوله فيصاري وجبه الأصل نظرا لأنه القصاص لا الدية به بسقوط
ذلك بالذهن رأيت سري الدين به عليه ط (قوله بالصلح عن دم دم) محله ما إذا صدر التوكيل من
الجاني (قوله أو على) نسخ المتن أو عن بدل على (قوله يدعيه على آخر) نعم الشارح في هذا
المصنف في شرحه وفي العبارة قلب والواو يدعيه عليه آخر لما علم أن التوكيل من طرف
المدعى عليه والأفاذا كان مدعى على آخر يدعى فكل من يصالحه على بعضه كيف يقال البذل
يلزم الموكل مع أنه هذا أخذ البذل لادافعه ويدل عليه قوله لا في لزومه الموكل وعبارة الدرر
هكذا وأليس فيها كلمة على وعبارة السكت ومن وكل رجلا بالصلح عنه فصالح الوكيل لم يلزم الوكيل
ما صلح عليه وهي أحسن ولو حذف كلمة على آخر كما صنع في الدرر سلم من هذا إلا أن تتحمل
عبارة هنا على ما ذكرنا بأن يقال أو على بعض دين يدعيه آخر عابه فتأمل قال الشنقي لأن هذا
الصلح اسقاط بعض فيمكن الوكيل فيه سقيرا ومعه هو أن لا يكون البذل عليه كالوكيل بالنسكاح
إلا أن يضمه فانه حينئذ يؤخذ به لضمانه لا له قد الصلح اه (قوله من مكيل وموزون) هكذا
قديم هذا القيد في الدرر وتبعه الشارح إلا أن عبارة الدرر باقيا أو الواو بمعنى أو أي سواء كان
دينامي بحسب الأصل أو بحسب التقدير قال أبو الطيب إن كان المراد من مكيل وموزون أن
من يئنه الدين فلا حاجة إلى اشتراط أن يكون الدين بدل المكيل والموزون لأن الدين لا يكون
الأحداهما إلا أن الاعيان لا تكون دينيا اه وبه ظاهر قول بعض الأفاضل هل مثله المحدود
المقارب والمذروع إذا بين طوله وعرضه وصفته فاتهم قالوا لا يجوز فيه حينئذ السلم ويصح بثبوته
في الذمة براجع اه فتأمل (قوله لزومه الموكل) هذا ظاهر فيما إذا كان الوكيل من طرف
المتباني ولا يظهر إذا كان من طرف الولي لأنه آخذ فكيف يقال يلزمه وكذا لا يظهر في جانب
الدين إذا كان الموكل هو المدعى لأن الموكل مدع فكيف يلزمه وأطلق في لزومه الموكل فتأمل
الصلح بقسامه التسليته وبه صرح العيني (قوله لأنه اسقاط) أي لا قود عن القاتل وبعض
الدين عن المدعى عليه (قوله فيؤخذ به ضمانه) أي ويرجع على الموكل به وكذا الصلح في الظلم
وكذا يرجع في الصورة التالية له هذه كافي المقدسي وفي النسكاح لا يرجع لأن الأمر بالصلح عنه
أمر بالاداء عنه لا فمقد الأمر فأنه إذا الصلح عنه جائز بالأمر بخلاف النسكاح لأنه لا يفقد عليه
من الاجنبي والأمر بالظلم كالأمر بالصلح حتى يرجع على الأمر من ضمن وادى عنه بلقي قال
عبد الحليم قوله أن يضمه أي يكفل الوكيل البذل وإن يضيف العقد إلى نفسه وإلى مال
نفسه اه وهذا كله فيما إذا كان الصلح عن دم العمل كما ذكره المصنف عن إقراره ومكون أو
إنكاره أو في السجل على المعاوضة كالصلح على بعض الدين كما ذكره المصنف أيضا لأنه اسقاط
في مكان الوكيل سقيرا لا يلزمه شيء إلا بالتزام وأما فيما يجعل على المعاوضة فسيذكره بقوله

وبسط القود لعدم ما يرجع
إليه اختيار (وكل) زيد
(عمر) بالصلح عن دم دم
أو على بعض دين يدعيه
على آخر من مكيل
وموزون لزومه الوكيل
لأنه اسقاط فيمكن الوكيل
سقيرا (إلا أن يضمه الوكيل
فيؤخذ به ضمانه) كما
لوقع الصلح من الوكيل
عن مال يعمل عن إقراره

فيمكن (قوله لا يجوز لانه مقدر بنوعه) فاذ في الدوران القيمة في الحق مخصوص عليها
وقد ير الشارح ايس اذ في تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اه بخلاف ما تقدم لانها
غير مخصوص عليها وان حاله على عرض جزئية ما كان لانه لا يظهر النقص عند اختلاف
الجنس عيني (قوله اعدم الربا) لانه قول بصورة بصورة على قوله او قيمة بصورة على قوله ما
وعلى كل فلا ربا (قوله ومع في الجنابة المداخل) مثل ما اذا اعد دابة لوان افراد حق لو كانوا
جماعة فصالح اعدمهم على أكثر من قدر الدية بازولته قتل البقية والصالح معهم لان حق
القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تامل رمي (قوله ولو في نفس مع اقرار)
نفسه مبالا طلاق أى واه كان اعدم في النفس او ما دونها وسواء كان الصالح عن اقرار وانكار
او سكوت (قوله باكثر من الدية) أى في النفس (قوله والارض) أى في الاطراف (قوله او باقل)
أى على أقل وان كان أقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له وانما يجب بالعقد في تقديره ما
بخلاف النكاح حيث لا يجوز تسمية ما دون العشرة فية لانه مقدر بنوعه (قوله اعدم الربا) لان
الواجب فيه القصاص وهو ايس حال فلا يتحقق فيه الربا فلا يطل الفضل اعدم الجناس بين
موجب اعدمه والقصاص والمذموم من المال (قوله كذلك) أى باكثر من الدية أى مطلقا
في النفس أو الاطراف مع الاقرار أو السكوت أو الانكار (قوله لاتصح الزيادة) أفاد بالقييد
بالزيادة صحة النقص ويجعل اسقاطا واذ المصحح الزيادة فالصالح صحه والزيادة غير لازمة كما في
الدور والتمثيل لانه (قوله لان الدية في الخطا مقدرة) أى نمرعا والزيادة عليها تكون بافراط
الفضل ومقاديرها مائة بعيرا ومائة بقرة او مائة شاة او مائة حلة او أفاد ثار أو عشرة آلاف
درهم هزى عن السكا في فلا يجوز الزيادة عليه كما لا يجوز الصلح في دعوى الدين على أكثر من
نفسه ط قال الرحى وهذا في الدراهم والدنانير ظاهر وما في الابل فينبغي الجواز فقد التدر
اه (اقول) سباني قري بما يؤيده فافهم (قوله بغير مقاديرها) أى بغير الذهب والفضة والابل
كان الصالح به مرض أو حيو ان غير ما ذكره سواء كانت قيمة دردية أو لا وافاد ان الكلام
فيها اذا صلح على اعدمه قدير الدية المتقدمة (قوله بشرط المجلس) أى بشرط القبض في المجلس
اذا كان ما وقع عليه الصلح دينافي الذمة وهذا مقيد بما اذا كان الصلح بمكيل أو موزون كما تقدم في
اضافية ح زيادة من ط (قوله لانه لا يكون دين الدين) أى انما قاع دين وهو الدين بدين وهو ما وقع
عليه الصلح (قوله اعدمها) كالابل مثلا (قوله بصير) بعيم البان وقع الصاد وكسر البان المشددة
فعل مضارع (قوله يكس آخر) الخ رضى القاضي بانه بغير فالح القائل عنها على أكثر من مائتي
بقرة وهي عنده ودفعه اجاز لان الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير من المقادير يكس آخر فامكن
الجل على المفاوضة مخ وفي الجوهره انما ياز ذلك لان قضاء القاضي عين الوجوب في الابل
فاذا صلح على البقرة فالبقرة لا ن استتبع حقيقة ويبس الابل بالبقرة جاز اذا صلح عن
الابل بشئ من المكيل والموزون مؤجل فقط دعا وض دين الدين فلا يجوز ان صلح عن الابل
على مثل قيمة الابل أو أكثرهما يتبان فيه جاز لان الزيادة غير متعينة وان كان لا يتبان
فيها الا لانه صلح على أكثر من المصحق اه وقوله على أكثر الظاهر انه بالاقبل كذلك
بالاولى قاله أبو الطيب (قوله فسد) لان هذا الصلح من مال فيكون نظير الصلح من سائر الديون

لا يجوز (لانه مقدر بنوعه)
فبطل الفضل اتفاقا
(كالصلح في) المسئلة
(الاولى) على أكثر من
قيمة المصوب (به)
القضاء بالقيمة فانه لا يجوز
لان تقدير القاضي كالشارع
(وكذا لو صلح به مرض
صح وان كانت القيمة أكثر
من قيمة مفسوب ناف)
اعدم الربا (و) صح (في)
الجنابة (اعدم)
ولو في نفس مع اقرار
(باكثر من الدية والارض)
أو باقل اعدم الربا (وفي)
الخطا) كذلك (لا) فصالح
الزيادة لان الدية في الخطا
مقدرة حتى لو صلح
بغير مقاديرها صح كيفية
كان بشرط المجلس لا
يكون دين الدين ونه بين
القاضي اعدمها بصير غير
يكس آخر ولو صلح على
خبر فسد فانه في
الخطا

نصفه اقرار بقاءه بخلاف كيلي أو زفي اذ يتصور هلاله بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب
وقن اه (قوله قيل القضا بالقيمة) اما بعد القضا لا يجوز لان الحق انتقل بالقضا الى القيمة مخ
فغير الزيادة على القيمة أبو السهود (قوله جائز) عند الامام خلافا له لان حق المال في الهالك
لم ينقطع ولم يتحول الى القيمة فكان صلحا من الغصوب لاعتباره قيمته فلا يكون اعتيابه باكثر من
قيمة ربا أو الزائد على المالية يكون في مقابلته العورة المقيمة بحال القيمة وعند هذه الأمور اذا
كان يغيب فاحش لان حقه في القيمة فالزائد عليها ربا أو محمل ذلك اذ لم يكن مثليا ما صلح عنه على
مثله فانه لا يجوز الزيادة حيث تدون كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا والحاصل ان الامام يقول
ان الضمان يدل عن العين المتساوية فيجوز ما باع كاذبا كانت قائمة حقيقة والصالحان
يقولون ان القيمة هي الواجبة في ضمان العبد وان لانها هي التي يمكن وجوبها في الذمة دون
العين فيكون الماخوذ بدل عن القيمة عند صاحبه فيما زاد عن القيمة يكون ربا أبو السهود
(قوله كجهل بهرض) أي سواء كانت قيمته كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وان زاد كرها للشارح
هنا مع انه استثنى متناظرة الى ان محله اهما وظاهر ان الصلح عن قبي بهرض وان كانت قيمته
أكثر جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على عرض وان كانت قيمته أكثر من قيمة
المغصوب جائزا اتفاقا فصرح به في الكافي وغيره غاية ما يقال ان عقارته بمقابلته مجرد تساويهما
في الصحة عند زيادة البدل من قيمة البدل وان كان أحدهما اختلافا أو آخر اتفاقا نعم
لو أفرد به المذكور في الهداية وكما فعل المصنف لكان أولى (قوله فلا تقبل الخ) لان بالصلح قد أخذ
بعض حقه وأسقط باقية والساقط لا يرد (قوله ولا رجوع للغاصب على المغصوب منه بشئ)
أي سواء كان قبل القضا بقيمة المغصوب أو بعده لم يرد له من ظهره الرابح والعرض بقيمة المغصوب
لأنه العبد في نفسه بخلاف مال ودفعها من جنس القيمة بعد القضا هي لان تقدير القاضي كتقدير
الشارع فاذا دفع أزيد منه تحقق الرابح وان كان من جنس ما قدره القاضي أما لو دفع بالدرهم
فدفع الذائبة أو بالدينار ففقد الله وهو اتحاد الجنس لكن بشرط القبض في مجلس
الصلح فلا بد من تفرع دين بدين أو فاداه الرحمتي * (تنبيهات) * الصلح على أكثر من مهر المثل جائز
ولو طلقها بعد الدخول أو ماتت لا يجوز إلا على قدر مهر المثل لانه يصير بمنزلة الذين لم يبق له حكم
المهر ولذا لا يجوز الزيادة فيه * استملك انما فضة وقضى بالقيمة واقترا قبل القبض لم يطل وكذا
لو اصطط بالاقضاء وغصب طوق ذهب مائة مثقال فضاغ فصالحه على خاتمة ثم أقر المدعى ان
أحدهما كان له المدعى عليه فالصلح جائز عن الثاني ولا يرجع عليه ولو اقام المدعى يثمة على
الانف والد اربعد الصلح كان على حقه في الدار لان الماتتين التي أخذها انما هما من الانف وقد
سط عنه الباقي منها ولو ادعى دارا أو اقامها على ألف ثم برهن على نصف الدار ونصف
الانف لم يكن له من ذلك شئ ولو اقام البينة على ألف درهم ونصف الدار كانت الانف قضا بالانف
وأخذ نصف الدار ولو استهت الدار من يد المدعى عليه لم يرجع من الانف بشئ لانه يقول الانف
التي قبضت عن التي ادعت وقياس الانف والد الدار درهم والد يار دوجه عدم كون البدل عن
الجميع ان الشراء الواحد لا ينظم الاسقاط والمعاوضة ولو اعطاه ثوبا من جميع حقه فهو صلح
بالجميع (قوله ولو اعاق موبع عبد الخ) قيد بالموبع لانه لو كان معسرا لم يمسره العبد في نصفه كما

قبل القضا بالقيمة جائز
كجهل بهرض (فلا تقبل
بينة الغاصب بعده) أي
الصلح على (ان قيمته اقل
من ما صلح عليه ولا رجوع
للاصاحب) على المغصوب منه
يقضى (لو زاد قابله انما
اقل) يجوز (ولو اعاق موبع
عبد له من ترك الصلح)
الموسر (الشريك على
أكثر من نصف قيمته

لم ياذن به وانما اذن له فيه هاهو من أعمال التجارة وليس ههنا منها قال المتقدم فان اجازته صح
عليه والا (قوله) لكن يسقط به القود) لانه صحيح بينه وبين اولياء المقتول لانه مكلف فيصح
تصرفه في حق نفسه لاقبال الغير وهو المولى بغير اذنه لان الولى اسقطه بالبدل ولا مانع من
جانبه وحاصله كافي العتابة ان نفس المذنب است من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب
البدل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكافا ولم يصح
في حق المولى فصار كانه صالحه على بدل مؤجل يؤاخذ به بعد العتق (قوله) ويؤاخذ به
المأذون الصالح لانه قد التزم المال وهو معسر في حال رقبته فنظر الى اليسرة وهي تكون بعد
عنته (قوله) وان قتل عبدا له) بعد فاعل قتل (قوله) وصالحه المأذون) على تقديره مضاف الى
صالح اولياءه يعني اذا كان هذا المأذون عبدا قتل رجلا لاعداء صالح عنه مولا المأذون جاز
وهكذا التصديق غاية البيان فالمراد بالمأذون وهو مولى عبد فاني عمدا او اطاق
خفية هذا الصلح فتعلم انه صحيح سواء كان على هذا المولى المأذون دين او لم يكن وسواء كان على
عبد مدين او لم يكن كافي تكمله الديري وفي التعبير بالمولى عن المأذون تعسف بكاتبه عليه عزي
زاده ووجهه ان المولى انما يطلق على الاسفل بعد دعتقه ورق المأذون قائم فلا يصح اطلاق
المولى عليه كما افاده المولى ابو السعود (قوله) لانه من تجارته) لان استخلافه كسره انه مخ
لانه باستخفاف القتل كالزائن عن ملكه وهو ولو خرج عن ملكه كان له ان يشتره فيمكنه ان
يستخاضه بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصلح عن نفسه كاسياني (قوله) المكاتب كالمكر
اي لظروجه عن يد المولى اذ هو حر بدا واكتسابه لمال يجوز بخلاف المأذون فانه عبد من كل
وجه وكسبه مولا وله ههنا انه تصرفه على نفسه حيث جاز صلحه عنه اقال في الدرر وله اذ ان
ادعى احد رقبته فانه يكون خضعا سابقه واذا جنى عليه كان الارش له واذا قتل لا تكون رقبته
للمولى بل لورثته تؤدى منها كتابته ويحكم بغيره في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالمكر
فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك المأذون ذكره الزاوي انتهى (قوله) والصلح عن المصوب
اي القبي لانه لو كان متلفا له فكالمصالح ان كان من جنس المصوب لا يجوز الزاوية اتفاقا وان
كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا ابن ملاء أي جاز مع اختلاف الجنس (قوله) الهالك) قيده
لانه لا خلاف في الصلح بالا كثر عند قيامه اذ لا نظر للقيمة حينئذ اصلا ابن ملاء (قوله) على اكثر
من قيمته) أي ولو بقين فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن الذي فانه ما دخل تحت تقويم
المقومين لم يرد ذلك نفسه لان لم يكن رباً أي عنده ما وثقه به بقوله على اكثر من قيمته لانه محل
الخلاف قال في جامع الفصولين غصب كرم أو ألف درهم فصالح على نفسه ولو كان المصوب
هالكاً جاز الصلح ولو فاقها لم يكن عليه وأخافه وهو قراومه كرم جاز قضاء لادبائه ولو حاضر
براه لم يكن غاصبه منه كرم جاز كذلك ولو جاز له المالك يثبت على بقية ماله قضى له به والصلح على
بعض حقه في كيلي أو رزني حال قيامه بالمال ولو أقر بغصبه وهو ظاهر في ديه وقد رما له على
قيضه فصالحه على نفسه على أن يبرئه بما بقي جاز قياسا لا استحصانا ولو لمصلحة في ذلك على قوب
لوقعه جاز في الرجوع كله اذ يكون مثلاً لا لا ثوب بالمغصوب ولو كان المصوب قنفاً وعرضا
فصالح غاصبه ماله على نفسه وهو مقبى به عن ملكه وغاصبه مقرا ومنكر لم يجوز اذ صلحه على

اكن يسقط به القود
ويؤاخذ بالبدل بعد
عنته (وان قتل عبدا
له) اي للمأذون (رجلا
عمدا وصالحه) المأذون
(عنه جاز) لانه من تجارته
والمكاتب كالمكر (والصلح
عن المصوب الهالك) على
اكثر من قيمته

لأنه سقط انقض الزوج لكان أولى ثم قال وهذا اذا لم تكن ذات زوج لانه لو كانت اهـ ازوج لم يثبت
 نكاح المدعى فلا يصح الطلع انتهى (قوله على غير من زوجة) أم لو كان لها زوج أى ثابت لم يثبت
 نكاح المدعى فلا يصح الطلع ثم لا يملكه قال الله تعالى لانه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح
 وليس علم العدة ولا لتحديد النكاح من زوجها كما في المأدبة وشمل كلامه ما إذا ادعى انها
 زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لانه حين ادعى النكاح ادعى على
 غير من زوجة أم لو ادعى انه تزوجها في حال قيام الزوجية لم يصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم ثبوت
 كونه خلعاً وكذا لو لم يحل له نكاح المدعى عليها كزوج أختها أو أرببع سوأها فدعواه لا تصح
 حينئذ ولا وجه لصحة صلحه لعدم إمكان كونه خلعاً لان الطلع لا يكون الا بعد انكاح الصلح
 (قوله وكان خلعاً) ظاهره انه ينقص عدد الطلاق فيلزم عليها طلقين لوتزوجها بعد ما إذا
 كان عن اقرار فظاهر وأما إذا كان عن انكار أو سكوت فمأدبة لم يزعمه فتدبر ط (قوله ولا
 يطيب لوم بطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كدابة والحاصل ان ما يآخذ به لادن الصلح ان
 كان صحيحاً في دعواه فانه يطيب له فان كان في دعوى المال فانه بدل ماله وان كان في دعوى النفقة
 فانه أجر ماله وان كان في دعوى الرق فانه بدل العتق وان كان في دعوى النكاح فانه بدل الخلع
 ولو كان مبطلاً في دعواه لا يطيب له ما يآخذ به لانه كل مال أخذه بالباطل وهذا عام في كل مسائل
 الصلح (قوله لعدم الدخول) أى إذا كان كذلك في نفس الأمر لمألو عم صحة دعواه وانه دخل
 بها أو أخفى لا يحل لها الا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لانه ان جعل ترك الدعوى منها
 فرقة فلا عوض على الزوج في الفرقة منها كما إذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالحال على
 ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لم توجد كانت الدعوى على حالها البقاء النكاح في زعمها
 فلم يكن شئ فسخه بقضائه العوض فكان رشوة اهـ درر والظاهر انه لا يجوز لها التزوج بغيره
 مما ماله ابن زعمها ط قال الزيلعي وان كانت هي المدعية والزوج ينكر ذكر في بعض نسخ المختصر
 انه لا يجوز ولا نه لوجه ترك الدعوى منها ما طالعاً قال الزوج لا يعطى العوض في الفرقة اذ لم يسله شئ
 في هذه الفرقة وهي بسلها المال والنفس وان لم يجعل فرقة فالحال بعد الصلح على ما كان عليه
 قبله فمكثون على دعواها فلا يكون هذا الصلح مقبلاً قطع الخصومة فلا يصار اليه وذكر في بعضها
 انه يجوز لانه يجعل كانه زادها على مهرها ثم خالعه على أصل المهر دون الزيادة فيبسط المهر
 غير الزيادة انتهى قال الجوى وأطال صاحب غاية البيان في ترجيح عدم الجواز (قوله وصح
 العدة في درر البحار) لانه يجعل كانه زاد في مهرها الى آخر ما قدمنا وأقره في غير الانكار وعليه
 اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف الصحيح وعبرة المجموع وادعت هي نكاحاً فيه فصلها
 جاز وقيل لم يجوز (فائدة) في فروق المحبوبة لو ادعت امرأة ان زوجها طلقها فلانها وانكر
 الزوج فصلها على مائة درهم على ان تبرئ منه من الدعوى لم يصح ويرجع الزوج عليها او المرأة
 على دعوها ولو ادعى على امرأة نكاحها جحدت فصلها على مائة درهم لم تقر فارة رت صح
 ويلزمه المال ويكون هذا ابتداء عقوبة بظهر الترق بين الاولى والثانية لان في الفصل الاول
 لا يمكن جعله ابتداء عقوبة في الثانية يمكن (قوله المأذون له) أى بالتجارة (قوله عدا) قبله لانه
 لو كان القتل خطأ فافظا ظاهر الجواز لانه يسلك به مسالك الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لانه

على غير من زوجة (وكان
 خلعاً) ولا يطيب لوم بطلا
 ويجل لها التزوج لعدم
 الدخول ولو ادعت المرأة
 فصلها لم يصح وقاية
 ونشابة ودرر وماتت في
 وصحة في المجتبى والاختيار
 وصحح العدة في درر
 البحار (وان قتل العبد
 المأذون له رجلاً لا عدل
 يجوز صلحه عن نفسه لانه
 ليس من تجارته فلم يلزم
 المولى

الصلح وعدم جوازهما إذا تراءى أصل وهو وجوب حمل الصلح على أقرب مقدم العقود المعهودة
 واشباههما مما يمكن صرح هذا الصلح لأنه محمول على عقد البيع لا شرا كما في مبادلة المال
 بالمال وهي حقيقة البيع وضع عن دعوى المنفعة حملا على الإجارة وعن دعوى الرق حملا على
 العتق بحال لا شرا كما في تعليق المنفعة بموضوع في الأول وفي أصل المعنى في الثاني فإما في
 الحلق ما راعى في الحق بهما أمكن وذ كر فساد صلح الزوج عن دعوى المرأة النكاح وفساد
 صلح عن دعوى حد الخ بناء على هذا الأصل أيضا لأنه لما لم يكن الحمل على واحد من العقود
 المعهودة ولم يكن صحيحا أثر في كل منهما حكمه فسادا ندبر (قوله ولو باقرار) بيان لوجه الإطلاق
 أي سواء كان باقرار أو سكوت أو انكار وسواء كان بحال أو بمنفعة (قوله وبمنفعة) أي ولو بمنفعة
 ويكون بمعنى الإجارة إذا كان عن اقرار (قوله وعن دعوى المنفعة) مـ وروته أن يدعى على
 الورثة إن الميت أوصى بمنفعة هذا العبد وانكر الورثة لأن الرابطة محفوظة على أن لو ادعى
 استتجار عيز والمالك يكره صالح ليجزأه وفي الاشباه الصلح جائز عن دعوى المانعة الادعى
 الجارة كما في المستصفي اهـ رمى وهذا مخالف لما في البحر تامل (قوله ولو بمنفعة عن جنس آخر)
 الأولى التمييز بين كالمصلح عن السكنى عن خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا
 يجوز كما في المصنف والزبلي قال السيد المحمدي يمكن في الولو الجدية ما يحالفه حيث قال وإذا ادعى
 سكنى دار فساد له على سكنى دار أخرى مدته معلومة جاز وإجارة السكنى بالسكنى لا تجوز قال
 وإنما كان كذلك لأنهم لا ينفقه من قبلها كما في اهـ أبو السعود ذكره ابن مالك في شرح الوقاية
 مخالفا لما ذكره في شرحه على المجموع قال في البقرة مـ والموافق للكتب ما في شرح المجموع
 والحاصل أن الجنس أحدى على الرابا بأحدى العتير يحرم فذلك المانعة لا يكون الانبينة
 لحدها آتية بعد أن يتمتع مع اتحاد الجنس لامع اختلافه (قوله وعن دعوى الرق وكان عتقا
 على مال) مـ وروته إذا ادعى على مجهول الحال أنه عبده فساد له المدعى عليه على مال جاز كان
 عتقا بحال مطلقة أي في حق المدعى والمدعى عليه أن كان عن اقرار وفي حق المدعى أن كان عن
 سكوت أو انكار ويكون حينئذ قد امتنع وقطع التصوم في حق المدعى عليه (قوله وبثبت
 الولاء) لو وقع الصلح باقرار أي من المدعى عليه وهو العبد (قوله والا) أي وإن لم يكن باقرار
 بأن كان الصلح عن انكار أو سكوت (قوله لا) أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه ممتنع بل
 ينكر العتق ويدعى أنه حر الأصل ومن ادعى ولا تخصص لا يثبت له الابتصـ بل في المدعى عليه كما
 تقدم في الاقرار (قوله الابينة) أي إلا أن يقيم المدعى البينة بعد ذلك فتقبل بينة في حق
 ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقة لأنه جعل معتقا بالصلح فلا يعود رقيقا من (قوله
 ولا يعود ابينة الخ) نفى عنه قوله وكان عتقا على مال لأن ابينة ثابت أنه كان رقيقا قبل
 الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا وجه له ودر رقيقا (قوله المدعى) بالبناء
 للمجهول وسأني آخر الباب استثناء مـ وهي قوله لا في الوصي على مال الخ (قوله باخذ
 البذل) متعلق بنزل قال المحمدي ولو كان المدعى كاذبا لا يحل له البذل ديانة (قوله نزل باذما)
 أي باخذ البذل بدل أي فيما يصلح أن يكون باذما فيه أو مـ ناجرا أو مؤمرا أو معتقا على مال
 أو محتلا فبإصلح له (قوله عن دعوى الزوج) لو أسقط لفظ الزوج ماضر قال في الشريعة لالة

ولو باقرار أو بمنفعة (و) من
 دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة
 عن جنس آخر (و) من
 دعوى (الرق) وكان عتقا
 مـ على مال) وبثبت الولاء
 ولو باقرار أو لا لا بينة درر
 قالت ولا يعود بالابينة
 رقيقة وكذا في كل موضع
 أقام بينة بعد الصلح
 لا يستحق المدعى لأنه
 باخذ البذل باختياره ونزل
 باذما فلا يحتفظ (و) مـ من
 دعوى الزوج (النكاح)

عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاشية لاحق في قوله يبرأ من الدين واليمين
والكفالة والاجارة والحدود والقصاص اهـ وبهـ لم انه يبرأ من الاعيان في الابرار امام
السكن في مداينات القنينة انتم في الزوجان وأبرأ كل واحد منهم ما صاحبه عن جميع الدعاوى
وكان للزوج بذري أرضهم اوعيان قائمة فالصالح والاعيان القائمة لا تدخل في الابرار عن جميع
الدعاوى اهـ ويدخل في الابرار امام الشفعة فهو مـ سقط اها قضاء لادبائه لم يقصدها
كذا في الروايات وفي الحاشية الابرار عن العيين المقصوبة ابرار عن ضمانهم ارتصير امانة في
يد القاصب وقال زفر لا يصح الابرار وتبقى مضمونة ولو كانت العيين مـ ثم لا يصح الابرار
وبرى من قيمتها اهـ فقوله مـ حاشية الابرار عن الاعيان باطل معناه انه لا تكون ملكا له
بالابرار والا فالابرار اعتم السقوط ضمانهم صحيح او يحمل على الامانة اهـ أي ان البطلان عن
الاعيان محله اذا كانت الاعيان امانة لانها اذا كانت أهلة لا تملكه مـ مدتها فلا وجه للابرار
عنه تأمل وحاشية ان الابرار المتعلق بالاعيان اما ان يكون عن دعواه او هو صحيح مطلقا وان
تعلق بشفعة فان كانت مضمونة مـ كما صح أيضا كالدين وان كانت قائمة فعلى البراءة منها عن
ضمانهم والملك وتصير بعد البراءة من عينها كالامانة لا تضمن الاباءة يدى عليا وان كانت
العيين امانة فالبراءة لا تصح ديانة مـ حتى انه اذا ظن بريم املكها أخذها وتصح قضاءه لا يصح
القاضي دعواه مـ البراءة مـ هذا ملخص ما سألته من هذا المقام ط وقد مناقر بزيادة
وزيادة وهو كلام مـ من يرشدك الى أن قول الشارح معناه الخ محمول على الامانة الآن قوله
فتصح قضاء فيه أنه باطل والحالة هذه فلا تصح لاقضاءه ولا ديانة بل حاشية الاطلاق قواهم البراءة
عن الاعيان باطله على هذه الصورة تأمل في لو ادعى عينه عليه في يده فأنكره ثم ابرأه ادعى
عنه فهو بمنزلة دعوى القاصب لانه لا ينكر ما رغبه او هل تسمع الدعوى بعده لو قائمة الظاهر
نعم (قوله وقد حقه في شرح المتن) نصه قلت وقوله مـ الابرار عن الاعيان لا يصح معناه
ان العيين لا تصح مـ كالم دعى عليه لانه يفي على دعواه بل تسقط في الحكم اذا كان الابرار
مضافا لملكه كالم كالم عن بعض الدين فانه انما يبرأ من باقيه في الحكم لا في الديانة أي عن غير
ما في غير الذمة اذ لا يسقط بالاسقاط اما القائم بها فيه سقط به والصلح اما اسقاط الباقي أو ابرار
عنه وكلاهما صحيح في دين الذمة ولذا الوطء فيه أخذه قهـ تاني وبرجندى وغيرهما وأما الابرار
عن دعوى الاعيان فصحيح بالاختلاف اهـ حـ لكن قوله لانه يبقى على دعواه الخ مخالف لما
نقلناه عن شرح المتن آتينا قد قوله عن دعوى الباقي وفي الخلاصة أبرأك عن هذه الدار
أو عن خصوصتي فيم أوعن دعوى فيها فهو كالم باطل حتى لو ادعى بعده تسمع ولو اقامه فيمنه
تقبل اهـ لكن في قوله لو ادعى بعده تسمع أي على غير المخاطب كالم عن البحر تأمل والحاصل
ان الذي يعطيه عبارة الكتب المشهورة ان كان الابرار اعني اعلى وجهه الانشاء فاما ان يكون
عن نفس العيين أو عن الدعوى بم افان كان عن نفس العيين فهو باطل من جهة ان له الدعوى بم
على المخاطب وغـ مـ صحيح من جهة الابرار عن وصف الضمان فالابرار الصادر في المنقول
والعقار ابرار عن الاعيان لا يمنع الدعوى بادواتها على المخاطب ولا غير مـ فانهم تغم (قوله)
وضع الصلح عن دعوى المال لانه في معنى البيع فما جازييه مجاز صله درر ولما كان جواز

وقوله قد حقه في شرح المتن
(وضع) الصلح (عن دعوى)
المال مطلقا

عليه على نصفها وقال برئت من دعواي في النصف الباقي أو قال برئت من النصف الباقي
أو قال لاحق لي في النصف الباقي ثم أقام المينة على جميع الدار لا قبل بينه ولو قال صالحك
على نصفها على أي أبرأتك من دعواي في النصف الآخر ثم أقام بينه كأنه أن يأخذ الدار كلها
وفرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأتك قال ألا ترى أن عبدا في يد رجل لو قال لرجل برئت منه
كان بريأ منه ولو قال أبرأتك منه كان له أن يدعه ورعا أبرأه من ضمانه قال وقال أصحابنا
رحمهم الله تعالى أنت مفرى وأنا لمنك بريء كأنه أن يدعى في العبد اه (قوله في المزمة)
ووجهه كما في الحوى أن الأبرأ لا يفي عينا بدعوى والأبرأ من الدعوى صحيح فان من قال اغتبه
أبرأتك عن دعوى هذه العين صح ولو ادعاه بعد لم يسمع (قوله للبرانية) عبارته اهذهو
المذكور في أكثر الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية يصح ولا تصح الدعوى
وان برهن (قوله وقوله) جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية تقديره كيف صح الصلح
على بعض العين المدعاة طلقا مع أنه لم يضمنه البراءة عن يانها وقد قالوا الأبرأ عن الأعيان
باطل ومقتضاه أنه لا يصح إقاده الطعناطوى لكن ما ذكره وارد على كلام السابق لأعلى ظاهر
الرواية ألا تعرض للأبرأ فيها وما تضمنه الصلح اسقاط للباقي لا أبرأ فانهم وتامل (قوله
عن دعوى الأعيان) الذنب هنا حذف وقوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الذخيرة وهو
المناسب لسابق كلامه ولما بقي من الاستدراك الآتي في قوله يمكن لا يسمع دعواه في الحكم
أذلو بطل الأبرأ عن الدعوى اسمعت دعواه ولا تثبته البراءة عن دعوى الأعيان
كامر بلا خلاف فيها ولو قال والأبرأ عن الأعيان باطل ديانة لأفشاء الحكم والله تعالى
أعلم (قوله ولم يصح ملكا لدعوى عليه) هو المقصود من المقام أي ان معنى بطلان البراءة
عن الأعيان انهم انصروا ملكا لدعوى أخذها من جدها وليس معنى البطلان
المذكور أن يسوغ له الدعوى به بعد الأبرأ منها أبو السعود (قوله وأما الصلح على بعض
الدين) مفهوم قوله سابق أي عين يدعى قال المسمى معز بالاصطلاح فانكره المطلب
فصالحه على ثلثين من ألف صح ويبرأ عن الباقي قضا لا ديانة ولو قضا الألف فانكره الطالب
فصالحه بمائة صح ولا يحل له أخذها ديانة فهو خذ من هنا ومن أن الربا لا يصح الأبرأ عنه ما بقيت
عنه عدم صحة قضاة قضاة ما لم يأخذونه وبطلون الأبرأ في غيرهم بل ما أخذ من الربا
اعرق ٣ بجامع عدم الحل في كل واعلم أن عدم برأته في الصلح استثنى منه في الخطية ما لو زاد
وأبرأتك عن البقية سبحانه أي حيث يبرأ حينئذ قضا ديانة (قلت) وبظهر من هذا أن
ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس أبرأ من كل وجه والاصح لقوله وأبرأتك عن البقية (قوله
أي قضا لا ديانة) هذا إذا لم يبرأ الغريم من الباقي والأبرأ ديانة كعات (أقول) تأمل فيه مع
انهم قالوا ان الصلح على الدين على بعضه أخذ له بعض حقه واسقاط للباقي واسقاط الدين يصح
فالذي يظهر أنه يسقط قضا ديانة ولو تم ما ذكره الم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر
الرواية تأمل (قوله ونماه) في أحكام الدين من الاشياء وعبارته ونامها صحة الأبرأ عن
الدين ولا يصح الأبرأ عن الأعيان والأبرأ عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن دعوى هذا
العين صح الأبرأ فلا يسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه لم يسمع
دعواه وبينه ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصوصتي فيها فهو - وبطل وله أن يخاصم وانما أبرأه

في العزيمة الجزائية وفي
الحلالية لشخ الاسلام
وجعل ما في المتن رواية
ابن سماعة وقوله -
الأبرأ عن الأعيان باطل
معناه بطل الأبرأ عن
دعوى الأعيان ولم يصح
ملكا لدعوى عليه ولذا لو
ظفر بذلك الأعيان حل له
أخذها لكن لا يسمع دعواه
في الحكم وأما الصلح على
بعض الدين فيصح ويبرأ
عن دعوى الباقي أي
قضا لا ديانة فلا بد لو ظفر
به أخذه فهو تاني ونماه
في أحكام الدين من الاشياء

٣ قوله أعرق بالاتف أي
أشد حلا في التحريم من الربا
اه منه

الزوجان عن جميع الدعاوى وله أعيان فاعلم الدعوى بها لأنه ينصرف إلى الدينون لا الأعيان
 وأما إذا كان على وجه الاختيار كدعوى هو يرى مما إلى قبله فهو صحيح متداول للدين والعين فلا
 تنفع الدعوى وكذا لا إلى في هذا العين ذكره في المبسوط والمحيط فلم أن قوله لا يستحق قبله
 حتما مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق في قوله يشترط كل عين ودين
 فلو ادعى حتما لم يسمع ما لم يثبت له وأنه بعد البراءة له فأن في البحر ملخصا وقوله بعد البراءة يثبت أن
 قوله لاحق في البراءة عام لا أفراد (قوله الصحة مطلقة) ولعمري غير هذه الحيلة فلا تنفع الدعوى
 بعدد وان برهن (أقول) الأبرار عن الأعيان لا يصح اتفاقا ما في خصوص المسئلة وثله وهو
 ما إذا ادعى دارا وصالحه على بيت منها يصح في ظاهر الرواية ويجعل كأنه قبل منه بعض حقه
 وأبرأه عن الدعوى في باقيه كما قدمنا لأن الأبرار عن العين أبرأه عن الدعوى فيه والأبرار عن
 الدعوى في الأعيان صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعة لم يجمع له أبرأه عن الدعوى وقال
 بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا وصالحه على قدر معلوم منها جاز ويصح كأنه أخذ
 بعض حقه وأبرأه عن دعوى الباقي والبراءة عن العين وإن لم تنفع لكن البراءة عن الدعوى
 تنفع فصح ما على هذا الوجه قطع المنازعة اه وفي الذخيرة البراءة دعوى دارا في بدرجل
 وصطلح على بيت معلوم من الدار فهو على وجهين أن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى
 للمدعى عليه فهو جائز وأن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فذلك
 الصلح جائز لأنه في زعم المدعى أنه أخذ بعض حقه وترك البعض وفي زعم المدعى عليه أنه قد أهدأ
 عن عينه وإذا جاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعى بعد ذلك وهل تقبل أن كان البيت من
 دار أخرى لا يسمع دعواه باتفاق الروايات لأن هذا معاوضة باعتباره جانب المدعى فمكأنه باع
 ما ادعى بما أخذ وفيما إذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الإسلام فحرم الدين النسبي
 في شرح الكافي أنه يسمع وهكذا يفتي الشيخ الإمام الأجل فظهر من الدين الموعظاني وذكر شيخ
 الإسلام في شرحه أنه لا يسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد أنه يسمع قالوا وهكذا ذكر في بعض
 روايات الصلح وانتقلت الروايات أن المدعى عليه لو أقر بالدار للمدعى أنه يؤمر بتسليم الدار
 إليه وفي رواية ابن سماعة أن المدعى بهذا الصلح استوفى بعض حقه وأبرأه عن الباقي إلا أن
 الأبرار لا يقر عينا والأبرار عن الأعيان باطل فصار وجوده وعدمه بمنزلة شيء واحد وجه ظاهر
 الرواية أن الأبرار لا يقر عينا ودعوى فان المدعى كان يدعي جميع الدار لنفسه والأبرار عن
 الدار صحيح وإن كان الأبرار عن العين لا يصح فان من قال أقسمه أبرأتك عن دعوى هذا العين
 صح الأبرار حتى لو ادعى بعد ذلك فلا يسمع أو نقول الأبرار لا يقر الدعوى فان قوله أبرأتك عن
 هذه العين معناه أبرأتك عن دعوى هذه العين الأثرى أن قول المصوب منه للقاصب أبرأتك
 عن العبد المصوب معناه أبرأتك عن ضمان العبد المصوب وبوجه المسئلة يبين أن معنى
 قولنا البراءة عن الأعيان لا تنفع أن العين لأنه مملوك للمدعى عليه بالأبرار إلا أن يتيقن المدعى
 على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منتقى ابن سماعة عن محمد في رجل خاصم رجلا في دار يدعيها
 ثم قال أبرأتك عن هذه الدار وقال أبرأتك عن خصوصي هذا كله باطل وله أن يجتصم ولو
 ثم قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار كان جائزا ولا حق فيها ولو جاز بيينة
 لم يقبلها وفي منتقى إبراهيم بن رستم عن محمد بن رطل ادعى دارا في بدرجل فصالحه المدعى

الصحة مطلقا بشرط الإجابة
 ومضى عليه في الاختيار
 وعزاه

أو بهد مجتلاف ماذا كان من غير الجنس كذا نافعنا اذا استجبت هذا الاقتراح فان الصلح
يطلب وان كان قبله فانه يرجع اليها ولا يطل الصلح كذا نقول كذا قدمنا (قوله كذا في نسخ المتن
والشرح) اهله هو الذي وقع له والذي في نسخة الشرح التي بيدي على (قوله أي بيديها)
تدبيرها وتخصيص مجموعها فانتم الذين جابي وهذا لوقاء اوباني حكم ماذا كان
هالكاء عند قول المتن والصلح عن المقصود الهالك (قوله لجواز في الدين) لجواز اسقاطه وهو
له للتخصيص المذكور أي انما كان هذا الحكم خاصا بالدين لجوازه في الدين لان الصلح عن دين
بعضه أخذ البعض حقه واسقاط الباقي كما ياتي واسقاط الدين جائز وانما لم يجز في الدين لان
الابرا من الايمان لا يصح ولذا لو زاد على البعض فبأودرهم اصح لانه يجعل الذنوب أو الدرهم
بدا عن الباقي وكذا لو أبرأ عن الدعوى في باقها اصح فلما صلح على بيت منها على أن يترك
الدعوى في باقيها كان أخذ البعض حقه وابرا من الدعوى في الباقي والابرا من الدعوى
صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا يمكنه ادعاء لعدم وجود التملك له الفقه عليه (قوله
فلو ادعى عليه دارا) تقر بع على المتن وتقبل له ح (قوله على بيت معلوم منها) الظاهر انه
اذا كان على بعض شائع منها كذلك لعله المذكورة (قوله فلومن غيرهما ص) الاولى تأخير
عن قوله لم يصح وعلمه لم يكون مفعولاً لا يتقبل بقوله منها اوله لم من الفصل بين لوجوبها وهو
قوله لم يصح بجانب وهو قوله فلومن غيرهما ص (قوله لان ما قبضه من عين حقه) أي بعض عين
حقه وهو على دعواه في الباقي لان الصلح اذا كان على بعض عين المدعي كان اسقطا لبعض
الحق واسقاطا للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد
وترك ميراثا فبرأ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز لكون برأته عن الاعيان درو وباتي قريبا
بأوضح مما هنا (قوله ذنوب ودرهم) أشار بذلك الى انه لا فرق بين التبعي والمطلق (قوله
فصير ذلك) أي المزمع من الذنوب والدرهم (قوله وعوضا من حقه فيما بقي) أي فيكون
مستوفيا بعض حقه وأخذ العوض عن البعض (قوله أو يلحق) مقصود بان مضمة مثل أو
يرسل فيكون موقولا بصدر مجرور معطوف على مجرور الباء وهو بضم الياء من الافعال (قوله
عن دعوى الباقي) لان الابرا من عينه غير صحيح أي في حق الدعوى وسقط العين ديانة كما في
المبسوط ولذا فقهه وأما الابرا من دعوى العين بخاتر كما في الدرر وهو أن يقول برأت عنها
أو عن خصوصية فيها أو عن هذه الداراة لا تسع دعواه ولا يشته وأما لو قال أبرأتك عنها
أو عن خصوصية فيها فانه باطل وله أن يتخاصم أي غير الخطاب كما لو قال لن يده يدع برأت منه
فانه يبرأ ولو قال أبرأتك لانه انما أبرأ من ضمانه كما في الاشباه من أحكام الدين (قلت)
فقرؤا بين أبرأتك وبرأت أو أنباري لاضافة البراة لنفسه فتم بخلاف أبرأتك لانه خطاب
الواحدة له لمخاطبة غيره كما في حاشيتهم اهـ بالاول والجميع شرح المتن وفي البحر الابرا من كان
على وجه الانشاء كما برأتك فان كان عن الدين بطل من حيث الدعوى فله الدعوى به على
المخاطب وغيره. ويصح من حيث نفي الضمان وان كان عن دعواه فان أضاف الابرا على
المخاطب كبرأتك عن هذه الدار أو عن خصوصية فيها أو عن دعوى فيها لا تسع دعواه على
المخاطب فقط وان أضافه الى نفسه كقوله برأت منها أو أنباري فلا تسمع مطلقا فله الدعوى
طريقا بين الخصوص أي عين مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره كما لو تبار

كذا في نسخ المتن والشرح
وصوابه على (بعض ما
يدعيه) أي عين يدعيها
لجوازه في الدين كما يجزي
فلو ادعى عليه دارا
فصلح على بيت معلوم
منها فلومن غيرهما ص
فهو الثاني (لم يصح) لان
ما قبضه من عين حقه
وابرا من الباقي والابرا
عن الاعيان باطل فهذه في
وجهه فقهه ما ذكره بقوله
(الابرا من دعوى الباقي)
وذكره (في البدل) فقهه
ذلك وعوضا من حقه فبما
يق (أو) يلحق به (الابرا
عن دعوى الباقي) لكن
ظاهر الرواية

عليه من غير اقرار على جارية فاستولى عليها المدعى ثم استحققت فاحذها المدينون وضمنه العهر
 وقيمة الولد فان المدعى يرجع الى دعواه ولو اقام البينة أو نكل المدعى عليه يرجع بقيمة الولد
 بقيمة الجارية أيضا ولا يرجع بما ادعاه بخلاف ما تقدم يعرف لو ادعى على رجل الفاشية دها
 أو سكت فصالحه على جارية فقيمة واحدة ولها ثم استحققتها استحققت فاحذها فانه لا يرجع بقيمة
 الجارية ويرجع بما ادعاه وهو الفاشية والفرقان الصلح ثمة وقع عن دعوى المال وأنه لا يمكن
 الفسخ بالاقالة والرد بالبيع والخيار فلهذا تفسخ بالاستحقاق وإذا انسخ عادت الدعوى
 كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو لاف أما الصلح عن القصاص فلا يمكن الفسخ لانه بهد
 سوطه لا يمكن العود لان الصلح عقود لا يمكن النقض كاعتق والنكاح والخلع فاذ لم يفسخ
 باستحقاق الجارية بقي الصلح على حاله وهو السبب الموجب تسليم الجارية وقد عجم زعن
 تسليمها فيجب قسما كذا في شرح الخصص الجامع للفرع المارديني في قول فانه أشكال وهو ان
 يقال اذا اقر ثم ان الصلح عن الدماء لا ينقض باستحقاق الجارية وجب أن لا يرجع الى دعواه
 يعني سواء كان الصلح عن انكار أو قيمة أو نكاح لان الرجوع الى الدعوى نتيجة انتقاض الصلح
 كما تقدم آتقا ولم ينقض انتمى قال في البحر ولو استحق المصلح عليه أو بعضه يرجع الى الدعوى
 في كله أو بعضه الا اذا كان مما لا يتعين بالاعتين وهو من جنس المدعى به فينبذ يرجع بغير
 ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا ادعى الفاضل عليه مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند
 استحقاقها سواء كان الصلح بعد الاقرار أو قبله كالوجودها سوتة أو بترجمة بخلاف ما اذا كان
 من غير الجنس كالذانيه هذا اذا استحققت بعد الافتراق فان الصلح يبطل وان كان قد سلمه يرجع
 بثمنها ولا يبطل الصلح كالذانيه ٥٥ (قوله فان وقع به) أي بالقط البيع بان غير بالقط البيع
 عن الصلح في الانكار والسكوت بان قال أحدهما بانه هذا الشيء ثم اذ اقال الآخر اشترت
 حيث يرجع المدعى عنده الاستحقاق على المدعى عليه بالمدعى نفسه لا بالدعوى لان اقدام
 المدعى عليه على المباشرة اقرار منه بان المدعى ملك المدعى فلا يعتبرا انكاره بخلاف الصلح لانه
 لم يوجد منه ما يدل على انه أقرب بالملك لانه الصلح قد يقع لدفع الخصومة كما يأتي قريبا (قوله لان
 اقدامه) أي المدعى عليه (قوله اقرار بالملكية) أي للمدعى بخلاف الصلح لانه لم يوجد
 منه ما يدل على انه أقرب بالملك لانه الصلح قد يقع لدفع الخصومة (قوله قبل التسليم له) وأما
 هـ لا كدعه تسامحه فله في المدعى لاحوله في ضمانه (قوله كاستحقاقه) أي كاستحقاق
 بدل الصلح كدلت أي كالأو بعضا (قوله في الفصلين أي مع اقرار أو مع سكوت وانكار)
 فيرجع بالمدعى أو بالدعوى فان كان عن اقرار يرجع بهد الهلاك الى المدعى وان كان عن
 انكار يرجع الى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره
 وينفي في الباقي منخ (قوله وهذا) أي رجوعه الى الدعوى عنده استحقاق البديل أو هلاكه قبل
 التسليم (قوله لو البديل) أي لو كان البديل مما يتعين (قوله والا) بان كان لا يتعين وهو من
 جنس المدعى به (قوله لم يبطل) أي الصلح (قوله بل يرجع عنده) كان كان دراهم أو ذنانير فان
 الصلح لا يبطل به لا كدله انما لا يتعين في العقود الفاسوخ ولا يتعلق بها العقد عند الإشارة
 اليها وأما يتعلق بمثلها في الدمة فلا يتصور فيه الهلاك والحاصل انه اذا ادعى عليه الفا
 فصالحه على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق

فان وقع به رجوع بالمدعى
 نفسه لا بالدعوى لان
 اقدامه على المباشرة اقرار
 بالملكية يعني وغیره
 (وهلاك البديل) كالأو
 بعضا (قبل التسليم له) أي
 للمدعى (كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) أي مع اقرار
 أو مع سكوت أو انكار
 وهذا لو البديل مما يتعين
 والال يبطل بل يرجع عنده
 يعني (مصلح عن)

أو (قوله معاوضة في حق المدعى) لانه يأخذ معاوضة عن حقه في زعمه درر فطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم اذا تقر فاقبل القبض بجر (قوله وفدا عين وقطع نزاع في حق الآخر) اذ لولا له في النزاع ولزم العين قال الزبلي وهذا في الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار أن ما عليه أقطع الخصومة وفدا العين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاترار والانكار وجهه الانكار واجهة اذا اصر نزاع الذم فلا يجب بالشك ولا يثبت به كون ما في يده معاوضة ما وقع بالشك أي مع ان حمله على الانكار أولى لان فيه دعوى تقر بغير الذمة وهو الاصل كما علمت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فصالح عنها يدفع شيئا لم يجب الشفعة لانه يزعم انه سبقي الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومة المدعى عن نفسه لانه يشترطها وزعم المدعى لا يلزمه مخ (قوله فيدلي بيمينته) أي فيتوصل الشفيع بيمينته المدعى الى اثبات الدعوى عليه أي على المدعى عليه المنكر أو الساكت (قوله لان باقاة اليمينه) حذف اسم ان (قوله خلاف) بتشديد اللام أي الشفيع المدعى عليه ان الدار لم تكن للمدعى قال في الحاشية ادعى أرضا في يد رجل بالارث من أبيه عما يخدمه والبدفصاله أحدهما على مائة لم يشارك الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فدا عين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريلك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أبي حنيفة بشاركة انتهى ملخصا (أقول) لم يوافقوا أخذ بزعمه كما يوافقونه وأهل العلم في ذلك انه باع نصيبه فقط ولا شركة لاختيمه فيه بخلاف ما لو صالح المدين على مقدار ماله لم حيث بشاركة أخوه الخ كما هو ظاهر تامل (قوله وتجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله بأحدهما) أي الانكار والسكوت (قوله أو باقرار) لاجابة اليه للاسقفاء عنه بقوله في الصلح عن اقرار فقبري فيه الشفعة (قوله عن المال) أل عوض عن الضمير (قوله فيؤاخذ بزعمه) حتى لو ادعى دارا فأنكره فصالحه عنه على دار أخرى وجبت الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لما ذكرنا عيني وانكار الآخر المعاوضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها الا ترى أن رجلا لو قال أنا اشتريت هذه الدار من فلان وفلان يذكرها يأخذها الشفيع بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع داره من فلان وهو ينكر يأخذها الشفيع منه بالشفعة لان زعمه بيمينته في نفسه زباني (قوله وما استحق من المدعى) من فيه للتبعض فهو قاصر على ما اذا استحق بعضه (قوله فيه) أي في البعض المستحق (قوله تاملوا العوض عن القرض) علمه لقوله رد المدعى حصته وذلك لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا ليدفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعى في يده بلا خصومة أحد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده وظهور أيضا ان المدعى لم يكن له خصومة ف يرجع عليه انتهى مخ (قوله ورجع) أي الى المدعى (قوله في كله) ان استحق كل العوض (قوله أو بعضه) ان استحق بعضه لان البديل في الصلح عن انكاره والدعوى فاذا استحق البديل وهو المصالح عليه يرجع بالمبديل وهو الدعوى أي الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة المصالح عليه كالتصاص والحق والتسكاح والخلع كما في الاشياء عن الجامع الكبير قال الحموي قوله كالتصاص فيه نظر فانه ذكر في الجامع الكبير أنهم لو كانت الدعوى تصاصا فصالحه المدعى

(معاوضة في حق المدعى) وفدا عين وقطع نزاع في حق الآخر) ومنفذ فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت أو انكار لكن للشفيع ان يدفعه مقام المدعى فيدلي بيمينته فان كان للمدعى يمينه أقامها الشفيع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقاة اليمينه تبين أن الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له يمينه خلاف المدعى عليه فنكل شريلالية (وتجب في صلح) وقع (عليه بأحدهما) أو باقرار لان المدعى يأخذها عن المال فيؤاخذ بزعمه (وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض ورجع بالخصومة فيه) فيخصص المستحق للبلو العوض عن القرض (وما استحق من البديل ورجع الى الدعوى في كله أو بعضه) هذا اذا لم يقع الصلح باقاة البيع

الانكار كالاترار فلو ادعى عروا في دار او مـ بلا على سطح أو شربا في نهر فاطر أو أنكر ثم
 صالحه على شيء معلوم جازوا الظاهر ان هذا حكمه غير حكم الاجارة لانما لا يتجوز في هذه الاشياء
 فكان حكم الصلح في هذه الصحة ولعل كلام الشارح لا يفي في منفعة غير هذه (قوله فشرط
 التوقيت فيه) أي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة (قوله ان احتيج اليه) كسكنى دار أو
 ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذي مثله قال العلامة مسكين وانما يشترط التوقيت في
 الاجارة الخاص حتى لو تعلم على خدمة عبده أو سكنى دار يحتاج الى التوقيت وفي المنكر
 لا يحتاج اليه كما اذا صالحه على مبلغ فوب أو كوب دابة الى موضع كذا أو جعل طعام اليه اه
 (قوله والا لا كصبيغ فوب) أي مما تعلم المنفعة فيه بالتسمية وكذا ما تعلم المنفعة فيه بالاشارة
 كتنقل هذا الطعام الى كذا فالمدعى على العلم بالمنفعة كما كان في كذا في الاجارة (قوله ويطل
 بورت أحدهما) أي ان عقده لنفسه يجوز وهذا عند محمد أيضا وقال أبو يوسف ان مات
 المدعى عليه لا يبطل الصلح ولا مدعى ان يستوفي جميع المنفعة من العتق بعد موته كما قدمناه
 ه (فرع) * اذا أقر المدعى في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشيء ثم بطل الصلح يبطل اقراره
 الذي في ضمنه وله ان يذمه به بعد ذلك والمدعى عليه اذا أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعى ثم
 بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء الى المدعى انتهى وقد أوضحه المحوى في شرحه (قوله ويحـ لـك
 المحل) أي قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فيما بقي فيرجع بقدره وماذا كره من البطلان
 بالموت والهالك قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المظلوب لا يبطل الصلح والمدعى يسفوقه
 الى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على ان يكون صفة لكل منهما أي
 لو هلك أحد المتصالحين عن مال بمنفعة في المدة أو هلك المحل الذي قامت به تلك المنفعة فيها بطل
 الصلح لانه اجارة وهي تبطل بذلك ان كانت في كل المدة وان كانت في بعضها باقية بده من
 حين الموت والهالك (قوله وكذا) يصح لو وقع اي الصلح عن دعوى منفعة بمال وأقر به وفيه
 أن المنفعة بمنفعة هلك المدعى عليه ولا يصح استئجار منفعة ملكه (قوله أو بمنفعة عن جنس
 آخر) كخدمة بد في سكنى دار بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى دار على سكنى
 دار أو الخدمة بالخدمة والر كواب بال كواب فانه لا يجوز بيع المنفعة بالمنفعة مع اتحاد الجنس
 كما لا يجوز استئجار المنفعة بجنسهم من المنافع فكذا الصلح لكن صور المسئلة القهـ ستأني
 بما لو ارصى بسكنى دار لرجل ثم مات ثم ادعى الموصى له السكنى فصالحه عن هذه المسئلة حتى على
 سكنى دار أخرى أو دراهم مسئلة فتمين منه ان المراد من اختلاف جنس المنفعة اختلاف
 عينها تأمل وراجع وكان ينبغي ان يذكر هذه المسئلة قبل قوله بشرط التوقيت فيه (قوله ان
 كان) قال في الايضاح لكن انما يجوز بمنفعة عن منفعة اذا كانتا تحت نفس الجنس انتهى كما
 اذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبده بخلاف ما اذا اتحد الجنس كما اذا صالح عن سكنى
 دار على سكنى دار فانه لا يجوز كما قدمناه قريبا (قوله لانه) أي انتفاء العلة بذلك هو
 حكم الاجارة يعني اذا كان الصلح عن المال بالمنفعة (قوله أي الصلح) يشير الى تقدير مضاف
 في المصنف وقوله بسكنى وانكار الباء بمعنى في أي الصلح الواقع في سكنى وانكار
 والطريقة مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى

(فشرط التوقيت فيه)
 ان احتيج اليه والا لا كصبيغ
 فوب (ويبطل بورت
 أحدهما او بهلاك المحل في
 المدة) وكذا لو وقع عن
 منفعة بمال أو بمنفعة عن
 جنس آخر ابن كمال لانه حكم
 الاجارة (والاخير ان) أي
 الصلح بسكنى وانكار

إذا استحققت بهد الاقتراق فان الصلح يبطل وان كان قبله رجع عنها ولا يبطل الصلح كالفلوس
 كذا في حاشية الجوى نقل عن الجوى وفي الخ هذا اذا كان البذل عاتين بالتعيين وان كان عما
 لا تعيين كالدرهم والدنانير لا يبطل به لانه لا يتعين في العقود والقبول فلا يتحقق
 العقد مع ما عند الاشارة اليها وانما يتعلق بطله ما في المدة فلا يتصور فيه الهالك اه فتقول
 الماتن وما استحق من البذل لم يحول على ما اذا امكن استحقاقه وهو ما يتعين بالتعيين واما
 ما لا يتعين بالتعيين فلا يمكن استحقاقه لانه يستحق الصلح على جنسه وقد رده على عينه فتأمل
 وفي القصة تاني وللمدعي ان يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كالمواضع كل العوض وهذا اذا
 كان المستحق لا يجوز الصلح فان اجازته وسلم العوض للمدعي رجع المستحق على المدعي عليه بقيته
 كما في شرح الطحاوي (قوله كاذكرنا) أي ان كاذف كالأر بضم الفاء معناه وهذا اذا كان البذل
 يتعين بالتعيين الى آخر ما قدمنا في المقولة السابقة (قوله لانه معارضة) مقتضى المعارضة
 انه اذا استحق الثمن فان مثله رجع عنه أو بقيه قيمته ولا يفسد العقد فالصلح يجري على
 هذا سبيل الوالد (أقول) لكن هذا فيما يتبعه كالدراهم وأما مثل المذكرة فهي من
 المعارضة وحكمه ان كلامه البدائي يكون غنائم عابا اعتبارا من ان افسدها فقد أي باعتباره
 أنه مبيع وعليه فكان على الشارح أن يقول لانه معارضة تأمل (قوله وحكمه كاجارة
 الخ) صورته ادعى رجل على رجل شيئا فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة أو على ركوب
 دابة معلومة أو على ابن ثوبه أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا
 الصلح جائز فيكون في معنى الاجارة فيجوز فيه احكام الاجارة كذا صورته الهنفي (قوله ان وقع
 الصلح عن مال منفعة الخ) قال في الحوائج الحوية وكذا اذا وقع عن منفعة بمال اعتبر بالاجارة
 لان العمرة في العقود دالة على قبض شرط فيه العلم بالمدة كخدمة العبد وسكنى الدار والمنفعة
 كركوب الدابة بخلاف صبيغ الثوب وحمل الطاهام فالنشرط بيان تلك المنفعة وبطل الصلح
 بموت أحدهما ما في المدة ان عقده لنفسه وكذا بقوات المحلل قبل الاستئناء ولو كان بعد
 استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان الصلح
 على خدمة عبدا فقتل ان كان القاتل المولى بطل لانه من قيمته واشترط ان يعمد الى خدمته ان
 شاء كالوصى بخدمته بخلاف المرحون حيث يضمن المولى بالتلاف والعق والاعتبار بالاجارة
 قول محمد قال في شرح المختار وهو الاظهر واعلمه الجوى والذني وكذا ابطال الصلح
 بموت أحدهما في المدة قول محمد وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح
 وللمدعي ان يستوفى جميع المنفعة من العبد بهد موته كالمواضع كذا وان مات المدعي
 لا يبطل الصلح أيضا في خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الارض وتقوم ورثة المدعي مقامه
 في استيفاء المنفعة ويبطل الصلح في ركوب الدابة وليس الثوب لانه يتعين فيه العدة ثم انما
 يعتبر اجارة عند محمد اذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان ادعى دارا فصالحه على سكنها
 شهر افهواستيفاء بعض حقه لا اجارة فتصح اجارته للمدعي عليه كافي البحر وصورة الصلح
 عن منفعة بمال ادعى السكنى لدار سنة وصية من مالها فاقربه وارثه فصالحه على مال ذكره
 الجوى قال بعض الفضلاء انما قد يكون المصلح عنه مالا لانه لو صالح عن منفعة بمال كان

كاذكرنا لانه معارضة وهذا
 حكمه (ار) حكمه (كاجارة
 ان وقع) الصلح (عن مال
 منفعة) كخدمة عبدا
 وسكنى دار

مصلح عنه أولان عقارده شفعه جريان اعتر (قوله والرديع) نحو اذا كان بدل الصلح عبدا
 مثلا فوجد المدعى فيه عيبا له أن يردده وظاهر اطلاقه أنه يردده يسير العيب وفاحشه وقد كره
 الطحاوي أخاذه المولى وأطلق الرديع العيب وهو المراد في الاقرار قال الطحاوي بالاقرار يرد
 يسير وفاحش وفي الانكار بالافاض كقطع ومهر وبديل صلح عن دم ٤٤ (قوله وخيار روية)
 فعد العوض اذارة وكان له يرد وقت العقد وكذلك يرد المصلح عنه ان كان له يرد (قوله وشروط)
 بان تصالح على شيء فشرط أحدهما الخيار لانه مشلا قال في المنع وبطل الصلح بالرد باحد
 هذه الخيارات الثلاث (قوله وبفسده جهالة البديل المصلح عليه) أي ان كان يحتاج الى تسليمه
 والا فلا يفسد كما اذا ادعى عليه ذلك داره فصالحه على أن يترك دعواه في حق مجهول في أرض
 المدعى كافي العاقبة لانه يبيع فصار كجهالة القن هب وكذا يفسد وجهالة الاجل اذا جعل البديل
 مؤجلا زياني قال الرمي ان جهالة المصلح عليه بفسد الصلح وكذا جهالة المصلح عنه ان كان
 يحتاج الى التسليم (وأقول) ليس جهالة المصلح عليه بفسد الصلح وكذا جهالة المصلح عنه ان كان
 مستقما عن القبض والتسليم فان جهالته لا تفسد الصلح وكذا جهالة المصلح عنه ان كان
 ويكتفي ببيان قدر المصلح عليه فحسب اذا كان دراهم أو دنانير أو فلو سالن معاملات الناس
 تفق عن بيان المدة فقع على النقد الغالب انتهى قال الساجي في الوصية لوطا لما طلبت نفسي هذا
 النقل لان المشهور انه لا بد في العقد من بيان الوصف على أن العرف يختلف (قوله لاجهالة
 المصلح عنه) أي اذا لم يتج الى تسليمه كما مر أيضا اشار الى ذلك بقوله لانه يفسد فانه تعيل
 اقوله لاجهالة المصلح عنه أي والساقط لا تقضي جهالته الى المنازعة لكن قال بعض
 الافاضل لاجهالة المصلح عنه الا اذا احتجج الى تسليمه كان بصالحه على أن يدفع له الحق المجهول
 الذي يدينه أو يدفع المدعى البديل من عنده اه فامل (قوله وتشترط القدرة على تسليم
 البديل) استثناف واقع موقع التعيل لقوله وبفسده جهالة البديل ولا يصح عطفه على يفسد
 وحيث كان كلاما مستأنفا لا يفسد منه انه لا يصح الصلح على عبده الا بقب وطهره في الهواء
 وحكمه في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب تضره القسمة وحل الجارية والهيمه لانه
 لا يقدر على تسليمه ومنه جهالة البديل فانه لا يقدر على تسليم المجهول فبذلك يصير الكلام
 تعيلا لا اقوله وبفسده جهالة البديل فبين التعيل والبطلان وتشرع شوش الاول الثاني
 والثاني الاول (قوله وما استحق من المدعى الخ) هذا والاصل على ترك المدعى في يد المدعى
 عليه أمالوا أخذه ويدفع لمن في يده شيئا مصلحا لا يرجع لو استحق لانه أخذه على أنه ملكه زعم
 فيؤاخذ به فلا يرجع بالشيء الذي دفعه لرفع النزاع كافي العمادى (قوله ان كان فلكلا أو بعضا
 فبعضا) المصنف صرح في البعض اقوله حصته فلو قال الموقوف بعد الموت وان استحق الكل
 رد الكل لكان أوضح وأشار بان ادائها سانية أو بغيره وضمه وكل مراد فامل (قوله
 بخصته من المدعى) أي المصلح عنه هذا اذا كان البديل عما يهين بالتعين فان كان مما لا يهين
 بالتعين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل ما استحق ولا يبطل الصلح كما اذا
 ادعى القاصص له على مائة وقبضها فانه يرجع عليه بمائة عند استيفائها سواء كان الصلح بعد
 الاقرار أو قبله كالوجود هاستوة أو بغيره بخلاف ما اذا كان من غير الجنس كالدينار هاستوة

والرديع وخيار روية
 وشروط وبفسده جهالة
 البديل المصلح عليه لاجهالة
 المصلح عنه لانه يفسد
 وتشترط القدرة على تسليم
 البديل (وما استحق من
 المدعى) أي المصلح عنه
 (يرد المدعى حصته من
 العوض) أي البديل ان
 كلاً فكل أو بعضا فبعضا
 (وما استحق من البديل
 برجم المدعى) بخصته

وقوله عليه الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا
ومعنى جواز الصلح اعتماده حتى يملك المدعى بدل الصلح ولا ينفرد المدعى عليه ويطلحق
المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا أحل حراما أي لم ينه كالمروقة أو حرم حلالا أي
اعينه كالمصلحة على ترك وطء الضرة وأما دفع الرشوة فلهذا الظلم جائز وليس بصلح أحل حراما
ولا يصح الاعتلى من كاله قال محمد في السير الكبير بلغنا عن الشعبي جابر بن زيد أنه قال
ما وجدنا في زمن الجاهلية أحل حراما أو حرم حلالا قال أبو السعد محمد بن زيد أنه قال
عليه الصلاة والسلام أحل حراما الخ كما إذا صلح على أن لا يتصرف في بدل الصلح أو أن
يجعل عوض الصلح خرا أو خنزيرا وقوله عليه الصلاة والسلام إن الله الراعي والمرئى
المراد به إذا كان هو الظالم في دفعه البعض الظالمية بسنة من ماعلى الظالم وأما دفع الضرر
عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف أنه أجاز ذلك لأوصى من مال اليتيم لدفع
الضرر عن اليتيم الخ روى (قوله مع أقرار الخ) قال الأكمل المحصر في هذه الأنواع
ضروري لأن الخصم وقت الدعوى أمان يسكت أو يتكلم بحجبه أو لا يتخلو عن النفي والاثبات
لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بعمل النزاع لأنه سقط بقلنا جميعا أه منخ وقوله مع أقرار
أطلقه فمحل ما يكون حقيقة وصريحاً وحكماً كطلب الصلح والبراءة من المال أو الحق
فدفع اليه باليمين كما في المخط وفيه نقص محل الظلم فدفعه فراجعته ان شئت (قوله فالأول حكمه
كبيع) أي يتجوز فيه أحكام البيع في نظرنا أن وقع على خلاف جنس المدعى هو بيع وشراء كما
ذكر هنا وأن وقع على جنسه فإن كان باقياً من المدعى فهو شرط وأما أن كان بمنزلة فهو وقض
واستيفاء وإن كان بائناً فمفهومه فهو فضل وراد ذكره الزيلعي وقدمنا مرقباً قال في البحر فإن
وقع عن مال ببيع باقراً اعتبر به أن كان على خلاف الجنس الا في مستلذين الأولى إذا صلح
من الدين على عهده وصاحبه مقرر بالدين وقض العبد ليس له المراجعة من غير بيان الثانية إذا
تصادقا على أن الدين بطل الصلح كالأستوفى عين حق ثم تصادقا أن الدين فلو تصادقا على أن
الدين لا يبطل الشراء أه (قوله وحديثه) زيادة حديثه تقتض زيادة الفاء في تجوز أي
التقرية في المصنف وقوله فيه أي في هذا الصلح منخ فيشمل المصالح عنه والمصالح عليه
وهو بدل الصلح حتى لو صلح عن دار بدار وجب فيه الشفعة (قوله الشفعة) أي ويلزم
الشفيع مثل بدل الأجير لومناه أو قيمته لوقفها بغير عقار حتى لو كان البدل أن عقار الشفعة في
واحد منهما فهو متناهي ثم قال في فصل السكوت والانعكاس تجب الشفعة في الدار المصالح
عليها عن داراً وغيرها فإنه ما روضة في زعم المدعى أه تأمل ههنا معاقبه معنا والذي
يظهر لي أنه إذا كان الصلح عن أقرار على دار بدار تجب الشفعة فيه ما لأن كلامهم ما عوض عن
الثانية وإن كان عن سكوت أو انعكاس فوجب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عنها لأن
المعاوضة هنا في الدار المصالح عليها فقط أما عبارة القهستاني الأولى فلم أر ما يدل عليها بل صريح
القول بخلافها قال في الجملة من كتاب الصلح في المادة الخمسين وخمسة مائة بعد ألف ما نصه
عن انعكاس بخبر عن سكوت صلح أولي مدعى حقن دمه ما روضة ومدعى عليه حقن دمه عند
خلاص إليه قطع منازعه در بناء على ذلك مصالح عليه أولان عقار دمه شفعة جربان أي داراً

مع أقرار أو سكوت
أو انعكاس فالأول حكمه
(كبيع) إن وقع عن مال ببيع
وحديثه (فتجوز فيه)
أحكام البيع كالأشفعة

شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كما في الثانية - فإيضاحه والآن مبتلون بذلك
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (قرع) * قال في البرازية وفي نظم الفتحة أخذ سارقاً في
 دار غيره فلما درفعه الى صاحب المال فدفعه السارق ما لعل ان يكف عنه يبطل ويرد البدل
 الى السارق لان الحق ليس له ولو كان الصلح مع صاحب المرقبة برئ من الخصومة باخذ المال
 وحسد المرقبة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اه وفيما ايضا اتهم بمرقبة وحبس
 فصالح غمزهم ان الصلح كان خوفاً على نفسه ان في حبس الوالي نصع الدعوى لان الغالب انه
 حبس ظمأ وان في حبس القاضي لا نصع لان الغالب انه يحبس بحق اه (أقول) وهذا على
 ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه وأما في زماننا فلا فرق يظهر بينهم ما فهمه على السواء
 حتى صار حبسهم ما واحداً اذ لا يحبس أو احداً الا به - وثبت حبسه بوجهه (قوله من المدعى
 عليه) متعلق بالقبول وحذف نظيره من الاول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه (قوله
 كالدراهم والذئاب) الكاف للاستقصاء اذ ليس معناه ما لا يتبين غيرهما (قوله وطلب الصلح)
 لاجابة الى هذه الجملته بعد قول المتن وطلب الصلح كاف (قوله على ذلك) كذا في بعض النسخ
 وفي بعضها عن بدل على (قوله لانه اسقاط) - سيأتي في الصلح في الدين انه اخذ بضع حقه
 واسقاط الباقي امكن ليس ذلك مخصوصاً بالاعتين بل كل ما يثبت في الذمة (قوله)
 وهو يتم بالسطر) هذا بقيدانه لا يشترط الطاب كالا يشترط القبول وان هذا في الاقرار كما صرح
 به الشارح نقلاً عن العناية فتأمل (قوله لانه كالمبيع) أى تجزئ فيه أحكام المبيع فيغضران
 وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع ونشره كذا كره بعدوان وقع على جنسه فان وقع باذل
 من المدعى فهو حط وبراء وان كان متهماً له فوق قبض واستيفاء وان كان بائناً كثرته فهو فضل
 وربما (قوله وحكمه) أى أثره الثابت له مخ - قال في البحر وحكمه في جانب المصالح عليه
 وقوع الملك فيه لانه مدعى سواء كان المدعى عليه مقراً أو منكر أو في المصالح عنه وقوع الملك
 فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقراً به وان كان مما لا يحتمل
 التملك كالقصاص ووقوع البراءة كما اذا كان منكراً مطلقاً اه وظاهره انه لا يملك المصالح
 عنه مع الانكار مع انه معاوضة في حق المدعى ولا يؤخذ منه بالشبهة ان كان عقاراً وهذا
 يقتضى انه يملك (قوله وقوع البراءة عن الدعوى) لما صار انه عقدي برفع النزاع أى ما لم يبرح
 مبطل كاستحقاق الدية لطلقه فثعل ان حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى لو انكر فصالح
 ثم أقر لا يلزمه ما أقر به وكذا لو برهن بعد صلحه لا يقبل ولو برهن على اقرار المدعى انه لا حقه
 من قبله قبل الصلح او قبل قبض البدل لا يصح الصلح كصلح بعد الخلاف فانه لا يصح عند الشيخين
 خلافاً لما هو مدعى الاستمالة مع المودع يدعى الضياع فانه لا يصح عند الطرفين
 خلافاً لابن يوسف كما في المقدسي (قوله ووقوع الملك) أى لانه مدعى او المدعى عليه (قوله)
 في مصالح عليه) أى مطالعاً ولو منكر (قوله وعنه لو مقراً) قال في المخبر في المصالح عنه وقوع
 الملك فيه لانه مدعى عليه ان كان مما يحتمل التملك كالمال وكان المدعى عليه مقراً به الى آخر ما تقدم
 عن البحر وقوله لو مقراً - مدعى في قوله وعنه - واما اذا كان منكراً فالحكم البراءة عن الدعوى
 سواء كانت فيما يحتمل التملك أو لا افاده الجوى (قوله وهو صحيح) اقوله تعالى والصلح خير

من المدعى عليه ان
 كان المدعى به مما لا يتبين
 بالاعتين) كالدراهم -
 والذئاب وطلب الصلح على
 ذلك لانه اسقاط للبعض
 وهو يتم بالسطر وان كان
 مما يتبين بالاعتين) فلا بد
 من قبول المدعى عليه) لانه
 كالمبيع يجوز (وحكمه
 وقوع البراءة عن الدعوى)
 ووقوع الملك في مصالح
 عليه وعنه لو مقراً (وهو
 صحيح

أو شارب خرفا لخدمه على مال على ان لا يرفعه الى ولى الامر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنده
 الصلح لان المصلح بالصلح يتصرف اماما بتمه كل حقه أو استيفاء بفضه واسقاط الباقي
 أو بما عاوضه وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كإلى الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى
 لان الأصل فيه ان الاعتياض عن حق الغير لا يجوز والحدود المنروعة لما كانت حق الله تعالى
 تعالى خالصا أو غالبا فلا يجوز لاحد ان يصالح على شئ في حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى
 ما يتعلق به النفع العام لاهل العالم فلا يتخص به أحد كحرمه الزنا فان نفسه عائد الى جميع اهل
 العالم وهو سلامة انسابهم وصيانة قريشهم وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين
 الزنا ولذلك لا يباح الزنا باباحة المرأة أو أهلها وانما نسب الى الله تعالى مع ان النفع عائد الى
 العماد تعظيم لانه متعال عن ان نفع بشئ ولا يجوز ان يكون حق الله بجهة التخلق لان الكل
 سواء في ذلك كذا في شرح المشار بلال الدين (قوله وكذا التقيس) الوجه فيه كالحج في سابقه
 وقدمنا الكلام عليها قريبا وقيد الكفالة بكفالة النفس لانه لو صلحه عن كفالة المال يكون
 اسقاط البعض الدين عنه وهو صحيح (قوله ويبطل به الاول) أى حق الشفعة لرضا الشفيع
 بسقوط حقه (قوله والثالث) أى كفالة النفس كما قدمناه لرضا الطالب بسقوط حقه (قوله
 وكذا الثاني) أى حد القذف (قوله لو قبل الرفع للما كم) ظاهره انه يبطل بالصلح أملا وهو
 الذى في الشرع بلالية عن قاضيه فان قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى
 القاضي وان كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق انه انما سقط بالعهود اعدم الطلب حتى لو عاد
 وطالب حد قال في الاشياء لا يصح الصلح عن الحد ولا بسقط به حد القذف ان كان قبل المرافعة
 كما في الخاتمة قال البيهقي أى فان الحد بسقط وان كان الصلح ليجز اما اذا كان بعد المرافعة
 فلا بسقط (أقول) هذا الذى في الخاتمة ساقى ما ذكره في الايضاح بان ان يبطل بعد العفو
 والصلح عن ذلك فراجعته في الاقرار وعيارة الاشياء في الاقرار ولا يملك المذوف العفو عن
 القاذف ولو قال المذوف كنت مبطلا في دعوى اسقط الحد كذا في حيل التاتر خاتمة من حيل
 المداينات قال البيهقي قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عفا
 قبل المرافعة أو أبرأ أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله ان يطالبه بالحد به وذلك
 اه وقدّم الشارح في باب حد القذف ولا رجوع به دأقرار ولا اعتياض أى أحد ذعوض
 ولا صلح ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفا المذوف فلاحدا لعهدة العفو بل ترك الطالب حتى لو عاد
 وطالب حد شئى ولذا لا يتم الا بخصمه فاذا دانه لا صلح فلا بسقط وظاهره ولو قبل المرافعة
 ولا يقيم الا بطلب المذوف في الموضوعين الآن يجعل ما في الخاتمة على البطلان لعدم الطلب
 وكذا يقال في حد السرقة فانه لا يصح عنه الصلح كإلى مجمع الفتاوى فكان على المذنب
 والشارح ان يستتبعه أيضا (قوله لاحد زنا) أى لا يصح الصلح عنه صورته زنى رجل بامرأة
 رجل فعمل الزوج وأراد أحدهما الصلح فاصالحهما أو أحدهما على مع الحوم على ان يعفو كل
 باطلا وعقده باطل سواء كان قبل الرفع أو بعده والرجل اذا قذف امرأته لمحضنة حتى وجب
 ألغما كان باطلا وعقده باطل وطلب الرفع باطل وقبل الرفع جائز خاتمة (قوله وشرب مطا) أى
 اذا صلح شارب الخمر للقاضي على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على

وكفالة تقيس) ويبطل به
 الاول والثالث وكذا الثاني
 لو قبل الرفع للما كم لاحد
 زنا وشرب مطا (وطالب
 الصلح كاف من اقبول

عبارة عن ولاية المطالبة وانها ماسة الى ولا يجوز الصلح عنه كباقي واختافت الروايات في
 بطلان الكفالة كما في النكاح والاصح بطلانها كما في منية الفتى وبه بقي ~~كم~~ في العناية
 والسياسة وبقى من "شروط قبض بدله ان كان ديناً بدين والا لا كما سيأتي (قوله كالمصاص)
 في النفس انما جاز الصلح عنه لان المحل فيه يصير معلو كافي حق الاستيفاء فكان الحق ثابتاً في
 المحل فيلحق الاعتياض عنه بالصلح ط (قوله والتعزير) الذي هو حق العبد كان مصالحه عن
 سببه بمادون قدف أما التعزير الذي هو حق الله تعالى كبدله من اجنبية فالظاهر عدم صحة
 الصلح عنه لان الصلح لا يكون الا من صاحب الحق كما افاده الرضحي (قوله او يجبه ولا) كان
 ادعى عليه قدر امان المال فصولح او ادعى عليه القصاص ولم يبين انه في نفس او طرف أو شقه
 ولم يبين بماذا شتمه وتقدم في باب الاستحقة حق صحة الصلح عن مجهول على معلوم لان جهالة
 الساقط لا تنقض الى المنازعة ولان المصالح عنه ساقط فهو منسل الا براء عن المجهول فانه جائز
 عدمنا ما لا يجرى بخلاف عوض الصلح فانما كان مطلوب التسليم اشترط كونهم معلوماً لا
 يقضى الى المنازعة وانظر ما تقدم عن الفسخ واخر العيب وكونه مجهولاً أي بشرط ان يكون
 ما لا يحتاج الى التسليم كترك الدعوى مثلاً بخلاف مالو كان عن التسليم المدعى به قال في جامع
 القسطين ادعى عليه مالا معلوماً فاصالحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذكري آخر الصلح
 وابر المدعى عن جميع دعواه وخصوماته ابراه صحياً عما فقه لم يصح الصلح لانه لم يذكري
 قدر المال المدعى به ولا بد من يانه لم يذكري ان هذا الصلح وقع مع ارضة واسقاطاً ووقع صرفاً
 شرط فيه الاتفاض في المجلس أولاً وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع
 هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح واما الا براء فقه صل على سبيل العموم فلا تنفع
 دعوى المدعى بهذه الا براء العام لا للصلح قال في البحر والجهالة فيه ان كانت نفصى الى المنازعة
 كوقوعها فيحتاج الى التسليم منهفت صحته والا فبطل ان كان المصالح عليه أو عنه
 مجهولاً يحتاج الى التسليم كصله به بعد دعواه مجهولاً على أن يدفع له مالا ولم يصح انتهى (أقول)
 يمكن في قول جامع القسطين ولا بد من يانه نظراً لان المال بالصورة معلوم بدليل قوله
 أول عبارة ادعى عليه مالا معلوماً والظاهر أن لفظ معلوماً حتى يتم المراد تأمل (قوله
 حتى شفعة) يعني اذا صلح المشتري الشفعة عن الشفعة التي وجبت له على شيء على أن يسلم
 الدار للمشتري فالصلح باطل اذا لاحق للشفعة في المحل سوى حق القليل وهو ليس بأمر ثابت
 في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لا قيمة فلا يجوز أخذ المال في مقابله
 كفي الدرر وأطلقه وهو على ثلاثة أوجه أن يصلح على دعاهم معلومة على أن يسلم الدار
 للمشتري وأن يصلح على شيء معين منها بحصة من الثمن وان يصلح على نصف الدار يشصف
 الثمن في الاولين بطل الصلح وكذا الشفعة في الاول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل
 فيه وفي الثاني كما في المبسوط وغيره نظراً ان المراد بقول الدرر على شيء دعاهم معلومة ونحوها
 (قوله وحده قدف) بأن قدف رجل ان فصلحه على مال على ان يعقوب عنه لانه وان كان له فيه
 حق فالغالب فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله
 تعالى ولو ما لا كاز كاذ لا عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان أخذ زانياً أو سارقاً من غيره

كالمصاص والتعزير به معلوماً
 كان المصالح عنه (أو)
 مجهولاً (أو) يصح (أو) المصالح
 عنه (أو) لا يجوز الاعتياض
 عنه (أو) بيته بقوله (حتى)
 شفعه وحده قدف

أو متعة بان صالح على خدمة عبد به من سنة أو ركوب دابة به منها أو زراعة أرض أو سكف دار أو قنطرة أو ما فانه يجوز و يكون في معنى الاجابة وخرج ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى الماوضة فلا يصلح للمرض والبيع لا يصلح عوضا في الصلح ط قال في المنع ان يكون معه لوما يذ كر المقصد ارق مثل الدراهم فيحصل على التقدير القالب في البلاد يذ كر المقدار والصفة في نحو بروب و كان التسليم ايضا عند ابي حنيفة وبالاجل ايضا في نحو فوب وباشارة وتعيين في نحو حيوان كافي العمادية لان جهالة البه لا تنقض الى المنازعة فيفسد الصلح انتهى قال في جامع القسولين عازي الالم بسوط الصلح على خمسة أو خمسة صلح على دراهم أو دينار أو فلوس فيحتاج الى ذكر القدر * الثاني على تبر أو كيلي أو زنى عمال الاجل له ولا مؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة اذ يكون جيدا أو وسطا أو رديقا فلا بد من بيانه * الثالث على كسلي أو زنى عمال الاجل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفة ومكان تسليمه عند ابي حنيفة كافي السلمه الرابع صلح على فوب فيحتاج الى ذكر ذرع وصفة وأجل اذ الثوب لا يكون دينيا الا في السلم وهو عرف مؤجلا * الخامس صلح على حيوان ولا يجوز الابعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح دينافعا انتهى (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط له لومته مثل ان يدعي حقه في دار رجل وادعى المدعى عليه حقه في أرض يملك المدعى فاصطالح على ترك الدعوى جاز وان لم يدين كل مملو ما مقداره حقه لان جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة كافي الدرر قال في العناية وفسده جهالة المصالح عليه لانهم تنقض الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لانه يسقط وهذا النص على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان الصلح باعتبار بدل به على أربعة أوجه اما ان يكون عن معلوم على معلوم وهو جائز لا محالة واما ان يكون عن مجهول على مجهول فان لم يحتج فيه الى التسليم والتسلم مثل ان يدعي حقه في دار رجل وادعى المدعى عليه حقه في أرض يملك المدعى فاصطالح على ترك الدعوى جاز وان احتج اليه وقد اصطالح على ان يدفع أحدهما مالا ولم يبينه على ان يترك الآخر دعواه أو على ان يسلم اليه مادعا لم يجز واما ان يكون عن مجهول على معلوم وقد احتج اليه الى التسليم كما لو ادعى حقه في دار في يد رجل ولم يسمه فاصطالح على ان يعطيه المدعى مالا معلوما يسلم المدعى عليه للمدعى مادعا وهو لا يجوز وان لم يحتج فيه الى التسليم كما اذا اصطالح في هذه الصورة على ان يترك المدعى دعواه جاز واما ان يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج فيه الى التسليم لا يجوز وان لم يحتج اليه جازوا الاصل في ذلك ان الجهالة المفضية للمنازعة المانعة عن التسليم والتسلم هي الفسدة فلا يلزم فيه التسليم والتسلم جاز وما وجب فيه لم يجز مع الجهالة لان الفسدة على تسليم البدل بشرط اكونه في معنى البيع انتهى (قوله وكون المصالح عنه حقا) أي المصالح ثابتا في المحل لاحقا له تعالى فخرج بقولنا أي للمصالح ما اذا ادعت مطلقة على زوجها ان صبياني في أحدهما انتم امته فصالحها في شيء لتترك الدعوى فانه يبطل لان النسب حق الصبي لاحقهما فلا علة للاعتراض عن حق غيرها وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصالحة الكفيل بالنفس على مال على ان يبرئه من الكفالة لان الثابت للطالب حق المطالبة بتسليم نفس الاصيل وهو

ان كان يحتاج الى قبضه
(و كون المصالح عنه
حقا يجوز الاعتراض عنه
ولو كان غير مال

وتخوها فاطلب المدعى عليه الصلح على نفسه فاقبال المدعى صلحتك على ذلك فلا يشترط
قبول المدعى عليه لان ذلك مقتضى من المدعى وهو يتم بالاسقاط وحده وهذا انما يظهر في
صورة الاقرار ط والحاصل ان الموجب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتعين
لا فيما لا يتعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القبول من المدعى مطلقا سواء
فيه ما يتعين وما لا يتعين (قوله وسيجي) أى قريبا (قوله العقل) لاحاجة اليه لانه شرط في
جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح مجنون وصبي لا يعقل درر وكذا لا يصح
صلح المتهوه والغائم والمبرم والمدهوش والمغمى عليه اذ ليس هو بمفسد شرعى وخص
بذ كرهما اذ كونهما منصوصا عليهم بما بعدهم جريان الاحكام الشرعية عليهم بما فيه دخل حكم
هؤلاء في حكمهم بالادلة أو بانقياس لان حالهم كالحال ما بل أشد تارة فصرح به في القصول
وأما السكران فلا يدخل فيهم لانه مخاطب بغير العقل وتبديا عليه لزوال عقله فدرم ولذلك قال
في منتهى المفتي صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كتاب الطلاق وفي شتى الاقراغاها وعند
أكثرنا نعمنا وأما الكرخى والطسارى ومحمد بن سلام قالوا بعدهم وقوله فيجوز على الخلاف
المذكور لكن عات ان الاصح الوفوع وعليه فينبغي صحة صلحه على الاصح (قوله فصح من
صبي ما أذن) ويصح عنه بان صالح أبوه عن داره وقد ادعاهما مدع وأقام البرهان ط (قوله
ان عري) بكسر الراء أى خلا وأما بقبحها فنعناه حل ونزل (قوله عن ضرورين) بان كان نفعها
مختصا ولا تنفع فيه ولا ضرر رافعه ضرر غير بين فاذا ادعى الصبي المأذون على انسان دينا وصالحه
على بعض حقه فان لم يكن له عليه مينة جاز الصلح اذ عندنا فدامها لاحقه الا لخصوصية
والخلف والمال أنفع منهما وان كانت المينة لم يجوز لان الخط تبرع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر
فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمتها ومثال ما لا ضرر فيه بين ما اذا أضر الدين فانه يجوز لانه
من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب والمأذون المديون وأما
المأذون الغير المديون فينبغي صحة صلحه كمن كان حيث كان باذن سيده لانه وما في يده
لمولاه فيكون صلحه كصلح مولاه ولاحق في ماله لغيره كالمديون ولا ضرر فيه منوط بالمصلحة
كالصبي والمكاتب تأمل (قوله وصح من عبد مأذون) لو لم يكن فيه ضرر بين سيده ولا يملك
الصلح على حط بعض الحق اذا كان له عليه مينة ويملك التأجيل مطلقا وحط بعض الثمن للعيب
لما ذكره ولو لمصلحة البائع على حط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصبي المأذون كما في الدرر (قوله
ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جميع ما ذكر لانه عبد ما بقي عليه درهم فان عجز المكاتب
فادعى عليه رجل دينا فاصططحا ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه مينة لم يجوز لانه
لما عجز ما رجور فلا يصح صلحه درر (أقول) قوله فادعى عليه رجل دينا أى كان في زمن
كاتبته الا ان الصلح واقع بهذا العجز وهذا هو المراد فحينئذ لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه
وقمده لانه لو كان للمدعى مينة صلح المجبور لان حيث انه مجبور بل من حيث اذ يدته ديني
في زمن كاتبته تدبر (وأقول) ومثل المكاتب المقتوم المأذون فانه نظير العبد المأذون على
ما سبق (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل ما اذا لم يكن فيه نفع
ولا ضرر وأركان فيه ضرر غير بين كما تقدم أمته لانه ذلك قريبا (قوله معلوما) سواء كان مالا

سواء

وسيجي (وشرطه العقل
لا البلوغ والحرية فصح
من صبي مأذون ان عري)
صلحه (عن ضرورين
وصح من عبد مأذون
لو فيه نفع
ومكاتب) أيضا (كون
الصلح عليه معلوما

ذلك ولو قال ذلك كان اقرا ا ا وجه كونه غير اقرا مائة قدم في لاشهد ومسئلة البيت
 المذكور تان من فاضلخان من المنتقى (قوله ومن قال ملكي الخ) ملخصه لو انضاف الشيء الى
 نفسه فقال ملكي هذا المعين اقلان كان هبة يقتضى التسليم فلا يتبع الابيه وان لم يقضه الى نفسه
 كان اظهارا واقرا الا يقتضى التسليم وهبة الاب الصغير تنبى بالايجاب فلا يحتاج لقبض ابه
 الصغير والحاصل انه اذا قال ملكي هذا الشخص كان منسئا فالحليكة فيه غير فيه شرائط
 الهبة ومن قال هذا ملك ذاهو ومظهر أى مقتر ومخبر فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله لذا)
 أى هذا الشخص (قوله كان منسئا) أى انما ليك هبته (قوله فهو مظهر) أى مقتر ومخبر
 ومسئلة البيت من فاضلخان من المنتقى (قوله ومن قال لادعوى اليوم) صورته ا قال
 لا اتحد لادعوى الى عليك اليوم فلا تسمع دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراء عام حتى
 يقبله غيره عامه بعده وكذا لو قال تركته ا ا لافه و ابراه وكذا لو قال تركت دعواى على
 فلان وقضت اصرى الى الاتحرة لا تسمع دعواه بما لم يقبله بعد ابراه والله تعالى أعلم كافي
 الشربلالية اى ولوارثا حيث علم عوت مورثه وقبضته بزاوية وفي الخلاصة ابراه عن
 الدعاوى والخصومات ثم ادعى عليه ما لا يارث عن ابيه ان مات ابوه قبل ابراه صح ابراه
 ولا تسمع دعواه وان لم يعلم عوت الاب عند ابراه ا ه وتقدم ذلك (قوله الى اليوم) بغير ذلك
 الباء من لى (قوله منها) أى من دعاوى اليوم أو مائة قدمه اما اذا كان بسبب حادث قسم كما
 سمعت (قوله فتمكر) بخفيف الكاف مع اشباع الراء أى شكره الشروع ولا يقبله (أقول)
 ومسئلة البيت من القنية على ما نقله صاحب الفوائد هما والله تعالى أعلم وأستغفر
 الله العظيم

(كتاب الصلح) *

(قوله مناسبه الخ) يعنى ان الصلح يتسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر اقراره أى
 قتناص الصلح والاقرار باوطنتين وانكتهما مناسبة خفية والظاهر ان يقال ان الصلح يكون
 عن الاقرار في بعض وجوه كما يبينه فلذا ذكره بعده ثم ذكر معه قسميه تيمنا للقائدة (قوله
 المقر) الصواب المدعى عليه كفى الدور (قوله اهم من المصالحة) وهى المسألة والارلى اسم
 للمصالحة والصلح خلاف الخصومة والخصام وأصله من الصلاح وهو استقامة الحال على
 ما يدعو اليه العقل ومعناه دال على حسنة الذئ وكمن فساد انقلب به الى الصلاح وهذا
 أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله وان طائفتان من المؤمنين اختلفوا فى صلح
 بينهما والصلح خير والصلح المستقيم الحال فى نفسه ذكره الله تعالى وفى صلاة الجوهرة
 الصلح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الصغير بقوله هو لكونه مما يذكر
 ويؤتى كفى الصالح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تفسير كما يفيد الجوى فانه فسر رفع
 النزاع بقطع الخصومة (قوله مطلقا) أى فيما يتبعه وفيما لا يتبعه (قوله فيما يتبعه) انما
 اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالمسقط وحده لعدم جريانه فى الاعيان ط
 (قوله فيما لا يقبل) أى من المطلوب اذا بدأه بطلبه بان ادعى شخص على شخص دراهم

ومن قال ملكي ذالكان
 منسئا
 ومن قال هذا ملك ذاهو
 مظهر
 ومن قال لادعوى الى اليوم
 عندنا
 فما يدعى من بعدهم انفسكم
 * (كتاب الصلح) *

مناسبه ان انكار المقر
 سبب لخصومة المستدعية
 للصلح (هو) الفداء من
 المصالحة وشراعا عقد يرفع
 النزاع ويقطع الخصومة
 (وركنه الايجاب) مطلقا
 (والقبول) فيما يتبعه
 اما فيما لا يتبعه كالدرهم
 فيتم بالقبول عناية

المرأة وعبت مهرها زوجها قبل مرضه لانه قبل والمهر لازم باقراره وفي فصول العمادى
 ما يقتضى ان ذلك اذا كان بعد اقراره المثل وقد تقدم ذلك قريبا بالانتهى وسبقنا قريبا
 قال ابن النخعي ومعه البيت من الخلاصة والصفوى (أقول) وقيد به مهر المثل اذ لو
 كان الاقرار بازيد منه لم يصح ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار بهداية
 لاحقة لانه ايانا ثم تزوجها على المهر المأذون في هذه الصورة وفيه ان الاحتمال موجود
 فتمت (قوله فيمنه الايجاب) أى لو أقامت الورثة البينة ومثله البراءة كما حقه ابن
 النخعي (قوله من قبل تهر) أى البينة في حال الصحة ان المرأة وعبت مهرها من زوجها في
 حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول النخعي الذى اختاره واما على المذهب فيظهر لى ان الاقرار
 بعد الهبة هو المهر لانهم على ما يظهر فرضوا هذا الخلاف في الصحة فيكون في المرض
 بالاولى قال في المنع اقرار بالدين بعد البراءة لم يلزمه الا اذا اقر لزوجه بمهر بعد هبتها المهر
 منه على ما اختاره النخعي ويجوز زيادة على المهر ان قبلت والاشبه خلافه اعدم قصد الزيادة
 ا هـ ومرحوه قريبا فلا تنه (قوله واسناد يسع) بالنصب معقول لا قبل ان أومئدا أخبره
 جله اقبلن (قوله فيه) أى في مرض موته (قوله اقبلن) أى اذا صدق المشتري وصورة المسئلة
 كما في المتن لو اقر في المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن
 وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقاء الثلث هذه مسئلة
 انظم لانه اغفل فيه تصديق المشتري ابن النخعي وفي العمادية لا يصدق على اتيقاف الثمن
 الا ان يكون العبد قد مات قبل موته ا هـ (أقول) عدم التصديق في القبض بعد عدم تقاض
 الحبا في هذا البيع وبشبهه ما في شرح تحفة الاقران اقر في مرضه بشئ وقال كنت فعلة في
 الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة ا هـ وارجع الى ما قدمناه
 أوائل اقرار المريض عند قوله وبراءته مدونه ولا تغفل (قوله التراث) أى الميراث (قوله
 وايص بلا تشم المالح) هذا نصيب العلامة عبد البر لايت الاصل وهو
 وايص باقراره لانه لا يمكن * شهيدا ولا تخبر به قال فينظر

قيمة الاجاب من قبل تهر
 واسناد يسع فيه للصحة
 اقبلن
 وفي القبض من ثلث التراث
 يقدر
 وليس بالاشبه بمهر انده
 ولو قال لا تخبر خلف بسطر

فالحناء عند الفقيه ان اقراره جائز وعلمه المهر المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بالاقبولها
والاشبهه ان لا يصح ولا تجمل زيادة بغيره - عدا الزيادة فاستثنى في غير محله كالإيجاف كذا في
الحواشي الحوية وبأى أواخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره المصنف في فتاويه) ونصه
سئل عن رجلين صدر بينهما ابراعام ثم ان رجلا عنهما ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام
معها الاخر فهل يلزم ذلك أم لا أجاب اذا أقرب بالدين بعد ابراعام لم يلزمه كافي الفوائد
الزينة نقلنا عن التاتخانية نعم اذا ادعى عليه دين بسبب حدث بعد ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام ابراعام
يلزمه انتهى وانظر ما في اقرارته ارض البيئات لفسام البعد ادى (قوله قلت ومفاده) أى
مفاد تفصيله للزوم بدعواه بسبب حدث (قوله انه) أى القريم (قوله بقا الدين) أى الذى
أبراعامه فليس دينا حداثاى بان ما أبرأنى منه باق في ذمتى والفرق بين هذا وبين قوله السابق
وبالدين بعد ابراعامه انه قال هناك بعد ابراعام ابراعام على كذا وفي الثانية قال دين فلان باق
على الحاكم فيه ما واحد وهو البطلان تامل (قوله حكمه كالاول) أى الاقرار بالدين بعد
الابراعامه أى فانه باطل (قوله انقل في المرض) كالأقرار فيه بدين وكالتزوج والعتيق والهبة
والهبة (قوله أحط من فعل الصصة) فان الاقرار فيه بدين وكالتزوج والعتيق والهبة
يقذف فيه بهر المثل وتبطل الزيادة بخلاف الصصة والعتيق وما بعد - ده في المرض تنفذ من الثالث
وفي الصصة من الكل (قوله الا فى مسئلة اسناد المناظر انظر غيره) المراد بالاسناد التقويض
فانه اذا قوض في صفة لا يصح الاذا شرط له التقويض واذا قوض في صفة صح (قوله بلا
شرط) أى شرط الواقف التقويض له اما اذا كان هناك شرط فليس مقبولا (قوله صحة) أى
انتهى من الصحة وهى اسم كلاب والحاصل ان المناظر اذا قوض النظر فيه فصاره بكون
بالشرط وتارة لا وعلى كل ما فى الصصة أو فى المرض وقد تقدم فى الوقف فارجع اليه (قوله
وتعامة فى الاشياء) قال فيها بعد عبارة الصحة وفى كافي الحماكم من باب الاقرار فى المضاربة
لواقر المضارب بربح ألف درهم فى المال ثم قال غلط انهم اخبروا بمائة لم يصدق وهو ضمان
لما أقربه انهم - اختلافا فى كون الاقرار لاوارث فى الصصة أو فى المرض فالقول ان ادعى انه
فى المرض وفى كونه فى الصغر أو البلوغ فالقول ان ادعى الصغر كذا فى اقرار البرازية
ولو طاق أو عتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان استدلى بحال الجنون فان كان معه ودا
قبل والا فلا خات المقر له فغيره ونزعه على الاقرار ولم يشهدوا له ان المقر له صدق المقر أو كذبه
تقبل كافي القنية أقر فى مرضه بشئ وقال كنت فعلته فى الصصة كان بمنزلة الاقرار بالمرض
من غير اسناد الى زمن الصصة قال فى الخلاصة لو أقر فى المرض الذى مات فيه انه باع هذا العبد
من فلان فى صحته ورض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق فى البيع ولا يصدق فى قبض
الثمن الا بقدر الثالث وفى العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل
مرضه انتهى وتعامة فى شرح ابن وهبان انتهى (قوله أقر بهر المثل) هو اصله لاجت
الوهبانية لشارحها ابن الشهادة وبيت الاصل

ذكره المصنف في
فتاويه قلت ومفاده أنه لو
أقر بقاء الدين أيضا لحكمه
كالاول وهى واقعة التقوى
فيا مل * القول فى المرض
أحط من فعل الصصة الا فى
مسئلة اسناد المناظر
انظر بهر المثل فانه صحيح
فى المرض لافى الصحة صحة
وتعامة فى الاشياء وفى
الوهبانية
أقر بهر المثل فى ضعف موته

أقر بالف مهرها صح مشرقا ولو وهبت من قبل ليس بغير
وصورتها مرض مرض الموت أقر زوجته بها الف مهرها ثم مات فأقامت وورثته بمنزلة ان

دين فغير من عليه الدين ومنه ما اذا أقرانه باع بعده من فلان ولم يذكر الدين ثم بعد صرح بحجوده
 لان الاقرار بالبيع بغيره يثبت بطلان كافي فانه يخاف وهو واحد يروا بين كافي الولو الجبقة ومنه
 اذا زوج بنته ثم طلقها ومنه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرار بطلان لان أهل المجلس
 يعرفون انه كذب ولو الجبقة قال في الميرى يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الاقرار الواقعة في
 زماننا (قوله وبالدين بعد الاقرار منه الخ) قيده لان اقراره بالدين بعد الاقرار العام صحيح
 مع انه يعرف من الاعيان في الاقرار العام **ك** كما صرح به في الاشياء وما تحت ياق الفرق في رسالة
 الشريعة لاني في الاقرار العام قال الطحاوي صورة المسئلة وهبت لزوجه مهرها ثم
 أقر به بعد الهبة لا يصح اقراره وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عبد البرقة فلا عن الخلاصة
 والعقري قال رجل أقر لامرأته بمهر ألف درهم في مرضه وتوفيت ثم أقامت الورثة المينة
 ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الابانة والاعادة على المهر
 المذكور لكن في فصول العمادى ما يقتضى ان الاقرار انما يصح بعد اقراره المثل انتهى
 ملخصا ثم نقل عن المصنف ان الهبة في المهر تختلف الاقرار فلو أبرأته منه ثم أقر به لا يصح
 اقراره انتهى عبارة الطحاوي قال في جامع الفصولين برهن انه أبرأني عن هذه الدعوى
 ثم ادعى المدعى ثانيا انه أقر لي بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعى عليه ابرأني وقبلت الاقرار وقال
 صدقته فيه لا يصح الدفع يعنى دعوى الاقرار ولو لم يقله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد
 بالرد فيبقى المسال عليه بخلاف قبوله اذا يرتد بالرد بعده **هـ** لكن كلامنا في الاقرار من الدين
 وهذا في الاقرار عن الدعوى وفي الرابع والعشرين من الترتيبات ولو قال ابرأك مما لي عليك
 فقال على ألف قال صدقت فهو برى **س** استحضانا لاحتمال في هذه الدار فقال كان لثلاث دس
 فاشترى بثمنك فقال لم ابعه فله الدس ولو قال خرجت من كل حق في هذه الدار وأبرأت
 منه المالك أو فرت لانه فقال لا تحترس ثمنها منك فقال لم اقبض الثمن فله الثمن **هـ** وفيها
 عن العناينة ولو قال لاحتمال في قبلي برى من كل عين ودين وعلى هذا لو قال فلان برى مما لي قبلي
 دخل المضمون والامانة ولو قال هو برى مما لي عليه دخل المضمون دون الامانة ولو قال هو
 برى مما لي عنده فهو برى من كل شيء أصله أمانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا
 به ذلك وأقام مينة فان كان أرخ بهد البراءة تسع دعواه وتقبل مينة وان لم يورخ فاقامس
 ان تسع ويحصل على حق وجب بعدها وفي الاستحسان لا تقبل مينة انتهى قال بعض
 الفضلاء بهد ان ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذه الاولى بالاستحسان **س** ما ذكره وسيد كره
 المصنف في بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بانه لا يؤولو يقولوا مسواة عند
 التامل لان هذه الدعوى لا يحتمل الرد كما اعترف به وأما ما استشهاه المصنف فاقصود
 بالهبة الهبة المقتضية شرعا المشقة على الايجاب والقبول وشروط الصحة وال لزوم لانها عند
 الاطلاق تنصرف الى الكماله هذا وعسى في كون هذا الفرع داخل تحت الاصل المذكور
 في الترتيبات نظره يعرف بالآمل في كلامهم لانه انما جاز ذلك لانه يجعل زيادة في المهر والزيادة
 في المهر جائزة عندنا وأما ما وقع الاقرار منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود وعبارة
 البرازية تقيدها قلته بعينه قال في المحيط وهبت المهر منه ثم قال انه ادعى مهر كذا

وبالدين بعد الاقرار منه باطل
 ولو بهد بعد دعيتها الى
 الاشياء نعم لو ادعى ديناً
 بسبب حادث بعد الاقرار
 العام وأنه أقر به يلزمه

الجلس اه (قوله لم يقع يعني ديانة) اما اذا كان ذلك بين يدى القاضي فلا بد منه في النكاح
 المذكور كابن خذمن فهو موهوب به صرح في حواشي الاشياء كالواقران هذه المرأة امه مثلا
 ثم اراد ان يتزوجها وقال وسمعت ونحوه وصدقه المرأة انه ان يتزوجها لان هذا مما يجزى
 فيه الفاظ وكذا لو طلق امرأة ثلاثا ثم تزوجها او قال لم اكن تزوجت احدين الطلاق مدق وجاز
 الشكاح يعنى فان قيل كيف يقيىن خلافه اجيب بانه يحتمل ان يكون المقتى غير ماهر
 في المذهب فاقى من اعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل ان المقتى اقضى او بالالوقوع من غير نيت ثم
 قتي بعد التثبت بهدمه قال في البزاة بظن وقوع الثلاث باقتسام من امس باهل فامر الكاتب
 بصل الطلاق فيكتب ثم اثناء عام بهدم لوقوعه ان يعود اليها في النهاية لكن القاضي
 لا يصدقه لقيام الصك اه ومن فروع هذه المسئلة ما في جامع القصور اين تكلمت فقال هذا
 كقرو حرمت على بعضيين ان ذلك لا ينفذ امس بكفره فمن النسبي انه لا تحرم وفي مجمع الفتاوى
 دعى على انسان مالا او حقا في شيء فصالحه على مال ثم تبين انه لم يكن ذلك المال عليه وذلك
 الحق لم يكن تابعا كان للدعى عليه حتى استرداد ذلك المال كذا ذكره المحوى (قوله فاقى
 بعضهم بصحته) ولا يفتى به قوبة السارق لانه جور تجنيس وقهستاني وقد سلف ط نقل
 في كتاب السرقة عن اكرام البزاة من المشايخ من اقضى بصحة اقرارهم بمكروها قال وهو
 الذي يسمع الناس وعليه العمل والافانسه هاد على السرقات من انذار الامور وقلة من
 لم يلجى جواز ذلك سياسة وطغى النعويل عليه في زماننا فاملة الفساد وحكى عن عصام انه
 سئل عن سارق يشكر فقال عليه العين فقال الامير سارق وعين هاتوا باسوط فاضربوه عنقه
 حتى افرأق بالسرقة فقال سبحان الله ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا (قوله الاقرار
 بشئ محال) كقوله ان فلانا اقترض في كذا في شهر كذا وقد مات قبله او اقر له بارش يده التي
 قطعها بحصاة دينار ويدها صهيحان لم يلزمه شئ في حصيل التاخر خاتمة وعلى هذا اقضيت
 بطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارت وهو ازيد من القرضية الشرعية لكونه محالا
 شرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فاقرا الابن ان التركة بينهما نصفان بالسوية فالاقرا بطل
 لما ذكرنا واسكن لابدين كونه محالا من كل وجه والافقه ذكر في التاخر خاتمة من كتاب الحيدل
 لو اقرا ان هذا الصغير على ألف درهم قرضا اقترضه او من غنى مبيع باعني به صح الاقرار مع
 ان الصبي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان يكون منه لكن انما يصح باعتبار ان
 هذا المقر محال لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة اه (اقول) قال الهندي المحوى هل منه
 ما اذا اقترعت عقب العدة ان مهره لم يدم مثلا قال في شرح المنظومة والفتية ما اذا اقترعت
 وقالت المهر الذى على زوجي لفلان اولو الذى فانه لا يصح اه وبوخذمن هذا واقعة
 الفتوى ان الرجل لو اقترع زوجته بشفقة مدة ماضية هي فيها انشودة ومن غير سبق قضاء أو رضا
 وهي معترفة بذلك فاقرا بطل لكونه محالا شرعا قال بعض الفضلاء مودة اذ نيت اخذ من
 ذلك بان اقرارهم الولد لا يدين لزمه باطريق شرعى باطل شرعا وان كتب به وثيقة عدم
 تصديق للمولى على أم ولده اذ المالك فيها كامل والماله لو لا يكتون عليه دين لما لم يكن
 اه وفي المحوى ان عدم صحة اقرار المرأة بالمهر الذى اهل على زوجها لو ادها لكونه هبة

لم يقع يعني ديانة قضية
 • اقرار المكروه باطل الا
 اذا اقر السارق بمكروها
 فاقى بعضهم بصحته
 نظرية • لا قرارتى محال

على أى معلومى (قوله لزومه اتفاقا) لان قد فى مثله للتحقيق ط قال فى السكافى من قال
 لقان على ألف درهم فيما علم أو قال فى على لزومه المال وقال لا يلزمه لانه أثبت العلم بأقرب
 فيه وجبنا كبده كالو قال قد علمت واهما ان التشكيك يطل الاقراره قوله فيما علم يذ كر لك
 عرفا فصار كقوله فيما أحسب وأظن بخلاف قوله قد علمت لانه للتحقيق اه والحاصل
 ان الشك عندنا هو التردد بين الطرفين مطلقا كان أحدهما راجحا أو مرجوحا فمكون شاملا
 للاظن فالراجح هو الظن والمرجوح هو الهمم عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف
 الراجح لذى يكون قريبا من الجزم وفوق الظن وهو عندهم ملحق باليقين قال فى الهندية فى
 لباب الثانى من الاقرار ولو قال لفلان على ألف درهم فيما علم أو فى على أو فيما علمت قال
 أبو حنيفة ومحمد درجهما الله تعالى هذا باطل كله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار
 صحيح وأجمعوا على انه لو قال علمت أن لفلان على ألف درهم أو قال لفلان على ألف درهم
 وقد علمت ذلك ان ذلك اقرار صحيح كذا فى الأخيرة ولو قال له على ألف درهم م فيما أظن أو فيما
 ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا فى المبسوط
 اه وفى البرازية وفيما علمت يلزم وفى الخاتمة قال على أن لفلان على ألف درهم م كان اقرارا
 فى قوله م وله على ألف فى شهادة فلان أو فى علمه لا يلزم شئ وبشهادة فلان أو بعلمه كان اقرارا
 لان حرف الباء لا لاصاق فيقتضى وجود الماصوق به وفى قضاءه فلان القاضى وألهمكم برضانا
 يلزمه المال (قوله مثلا) فالمراد انه أشهر له معه غيره ولو راد (قوله كذا فى نسخ المتن) أى بعضها
 وفى بعض نسخ المتن المغصوب منه (قوله والزعمه زعمه) لانه أضاف الاقرار الى نفسه
 والى غيره فيلزمه بمحضه قال فى السكافى وعلى هذا الخلاف لو قال أقرضنا أو أودعنا أو علمنا
 أو اعادنا على هذا لو قال ككنا ثلاثة أو أربعة يلزمه الثلث أو الربع اه (قوله يستعمل
 فى الواحد) قال تعالى أنا أرسلنا وانما قلنا بذلك وان كان بحجاز المازكر من قوله والظاهر
 قوله وقال زفر لكل ثلثه لان اقراره للادول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره
 للثانى والثالث فاستحقا وقاسه على مسأله الدين اذا أقر به هكذا (قوله لنفاذ من السكافى)
 وقد تقدم قبيل اقرار المريض (قوله اقر به شئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل) عزاه الى المخ الى الخاتمة
 قال محسنه الخبير الرملى أقول وذكر فى البرازية من كتاب القسمة فى اشافى من دعوى الغلط
 فيه وان ادعى انه أخذ من حصته شيئا بعد القسمة يبرهن عليه والاحلف عليه وهذا اذا لم
 يقر بالاستيغناء فان أقر وبرهن على ذلك لاتصح الدعوى الاعلى الرواية التى اختاروها
 المتأخرون ان دعوى الهـ نزل فى الاقرار تصح ويحلف المقر له ما كان كاذبا فى اقراره اه
 وهذا يدل على انه يقبل ويحلف اللهم الآن يحمل كلام الخاتمة على انه لا يستعمل فى حق البينة
 أو انه على قول أبى حنيفة ومحمد لا على قول أبى يوسف الذى اختاره المتأخرون لاقتوى وهو
 الظاهر فقام له هذا وقد ذكر فى الخاتمة فى باب الميمين الخلاف المذكور ثم قال يقوض
 ذلك الى رأى القاضى والمفتى فراجعهم ان شئت ثم انهم لم فى اقرار الخاتمة هذه العبارة
 والشارح هنا تبع فى النقل ما فى الاشياء وانظروا فان هذه القروع منقولة منه فكأن على
 بصيرة وفى البصر عن خزنة المنة بين أولئك بالدين ثم ادعى الايضالا تنبىل الا اذا تفرع

لزومه اتفاقا (قال غصبا
 أقام) من فلان (ثم قال كذا
 عشرة أنفس) مثلا (وادعى
 الغاصب) كذا فى نسخ المتن
 وقد علمت سقوط ذلك من
 نسخ الشرح وصوابه وادعى
 الطالب كما عبر به فى الجمع
 وقال شرابه أى الغصوب
 منه (انه هو وحده) غصبا
 (لزومه الاتف كاهما) والزعمه
 زعمه بعشرها قلنا هذا
 الضمير يستعمل فى الواحد
 والظاهر انه يتخير بعلمه
 دون غيره فيكون قوله كذا
 عشرة رجوعا فلا يصح نعم
 لو قال غصبا كذا كان صحيحا اتفاقا
 لانه لا يستعمل فى الواحد
 (قال) رجل (أوصى أبى
 بثلث ماله لزيد له مـ و
 بل لغيره قاله اثبات لادول
 وليس لغيره شئ) وقال
 زفر لكل ثلثه وليس
 للابن شئ قلنا نفاذ الوصية
 فى الثالث وقد أقر به لادول
 فاستحقه فلم يصح رجوعه
 بهذا ذلك للثانى فى اختلاف
 الدين لنفاذ من السكافى الكل
 من الجمع (فزوج) * أقر
 بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل
 الا اذا أقر بالطلاق بناء
 على اتمام المقتضى ثم تبين عدم
 الوقوع

المؤلفة في بيان ما يصدق من الحقوق وما لا يصدق أخذنا في هذه الدلائل من كان فقيرا
 من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بإبطاله بل هو قال بطلان ح في
 كان له أن يأخذ هذه انتهى قلت لكن لا يخفى أن ما في الدلائل من أن لا يصدق فيبقى عدم الفرق
 إذا الموقوف عليه الربع انما يصدق بشرط الواقف فإذا اهل استعطف ح في منه فلان
 أو جعله له يكون محال الشرط الوقف حيث أدخل في وقفه ما لم يرده الواقف لأن هذا
 انشا استحقاق بخلاف إقراره بأنه يصدق حقيقة فلان فإنه اخبار يمكن تصحيحه كما مر ثم
 رأيت الظاهر الرمي أفنى بذلك وقال به بدقل ما في شهادات الخاتمة وهذا في وقف المدرسة
 فكيف في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرر الحاكم
 وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع فاشبهه بالارث في عدم قبوله الاستحقاق وقد وقع
 بعضهم في هذه المسئلة كالم يجب أن يحذر انتهى فان قلت إذا أقر المشروط له الربع أو بعضه
 نه لا ح في فيه وإنه يصدق فلان هل يصدق حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه
 فإذا كره المصنف في باب مستقل * فرع ه في إقرار الامة بما عليه فمن أقرت بأن فلانا
 يستحق ربع ما يخصه من وقف كذا في مدونة الحومة بمقتضى انما قبضت منه مبلغا معلوما
 على إقرار باطل لا يبيع الاستحقاق المردوم وقت الإقرار بالبايع المعين وإطلاق قولهم لو أقر
 المشروط له الربع انما يصدق حقيقة فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضى يطل لأنه فان
 الإقرار بوضع مفاوضة (قوله وكذا المشروط له النظر على هذا) يعني لو أقر أنه يصدق فلان
 دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح تنوير الأذهان ولو أقر أن فلانا يستحق
 معه نصف النظم مثلا يؤخذ بما أقره و يشاركه فلان في وظيفة مادام معين في فوات
 أحدهما فان كان هو المتفرقا حكم ظاهر وهو بطلان الإقرار وإبطال النظر لمن شرطه له
 الوقف بعده وأما الوصايا المقولة فهي مسئلة تقع كثيرا وقد سئل عنها لدى الوالد رحمه الله
 تعالى حرارا وأجاب عنهما في تنقيح الحامدية بأن الذي يقتضيه النظر بطلان الإقرار أيضا
 لكن لا تعود الحصة المقررة إلى المقر الماحر وانما يوجهها القاضي للمقر أو لمن أراد من أهل
 الوقف لأنها من إقراره حلاله أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له كما مر عن المصنف
 فيصير كأنه جعل النظر لثنين ليس لأحدهما الانفراد وإزافات أحدهما أقام القاضي غيره
 وأيسر للحي الانفراد إذا أقامه القاضي كما في الاستعاضة انتهى ولا يمكن هنا القول بان نقل
 ما أقر به إلى المسكين كما في الإقرار بالماله إلا حاق لهم في النظر وإزاحة عنهم في الفلحة فقط
 هذا ما صرحه وقال ولم أر من نبه عليه فاعتنيت (قوله وذكر في الاشياء ثمة وهنا) أي عند قوله
 يملك الإقرار من لإيلاف الانشاء حيث قال وعلى هذا إقرار المشروط له الربع انه يصدق منه فلان
 دونه يصح ولو جعله له لم يصح اه (قوله وفي انساطة لا يعود فراجعهم) عبارة هناك قال
 فاضبطان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة أن من كان فقيرا من أهل
 المدرسة إلى آخر ما قدمناه قريبا (قوله القصص المرفوعة) في عرض حال ونحوه من المكتوب
 قوله لا يؤخذ أي القاضي صاحبها بما فيها من إقرار ونحوه لأنه لا عبرة بمجرد الناطق فافهم
 (قوله في الاول) هو قوله في على وظاهره أنه لا خلاف في قوله فيها أعلم مع أنه مناهة انقله في

وكذا المشروط له النظر على
 هذا كما مر في الوقف
 وذكر في الاشياء ثمة وهنا
 وفي الساقط لا يعود
 فراجعهم (القصص المرفوعة
 إلى القاضي لا يؤخذ
 رافعه بما كان فيها من
 إقرار وتنقيح)
 في القضاء انه لا يؤخذ بما
 فيها (الاذا أقر) بالفظه
 صريحاً قال له على ألف في
 على أو فيما أعلم أو أحسب
 أو أظن لا شيء عليه) خلافا
 للثاني في الاول قلنا هي
 للثالث عرفاً نعم لو قال قد عات

زيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء اه خصاف مخلصا وعام الكلام على ذلك في
 التفتيح لسمي الى والده رحمه الله تعالى مع فوائد نفيسة وقد مر في الوقف فراجعهم (قوله)
 ولو كتاب الوقف بخلافه) جلا على ان الوقف يرجع عما شرطه وشرط ما قبله المقر ذكره
 الخصاف في باب مستعمل اشباه (أقول) لم أر شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله
 البيري آقاوا ليس فيه التعليل بل بأنه يرجع عما شرطه ولذا قال الجوى انه مستعمل لكل لان الوقف
 اذا لم يلزم ما في ضمنه من الشروط الا أن يخرج على قول الامام بعدم لزومه قبل الحكم
 ويحمل كلامه على وقف لم يحل اه مخلصا قلت ويؤيده ما مر عن الدررقي بل قول
 المصنف اتحد لوقف والجهة وهذا التاويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقلة عن الخصاف والله
 تعالى أعلم والاقرار باستحقاق ذلك الربع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة
 كما يقتضيه وهو يصح الاقرار مع كون المقر هو الموقوف عليه الا ترى ان الوقف لو كان بستانا
 وقد اقر قافر الموقوف عليه بان زيد هو المستحق لهذه الثمرة صح الاقرار بطريق انه يباعه
 ذلك الثمرة اما جعلها لبطريق التملك فلا يعلل بكونه تملك الثمرة بدون التصريح اذا الاتصال
 بملك الواهب مخجل بالقبض الذي هو شرط تمام التملك اه قال الجوى وفيه تأمل وجهه ان
 بين ثمره البستان وبين الوقف فرقا وهو ان الثمرة عين موجودة يمكن قبضها وتناولها
 فالأقرار به لا يصح يحمل على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا جعلها للغير تملك
 لبطريق البيع بل بطريق الهبة وهبة المشاع قبل قبضه باطله واما بيع الوقف وهو يخرج
 عنه من أجرة وغیره اما الاقرار به لا يكون لبطريق البيع (قوله) ولو جعله لغيره
 بان انشاء المبيع من غير اسقاط ضمن المقابلتيه وبين قوله أو اسقطه الخ لانه اسقاط
 لجهول فلا يستقط حقه (قوله لم يصح) أي لا يصح أن يصير لغيره لان تصحيح الاقرار انما
 هو معاملة له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه في اخباره مع امكان
 تصحيحه جلا على ان الوقف هو الذي جعل ذلك لغيره كالميراث اما ان قال المشرط له الغلة
 أو النظر جمعت ذلك لانه لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من تعلق نفسه وقرق بين
 الاخبار والانشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته يصح اذا لم يخصاف بشرط الوقف
 لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه فميرته وقرق القاضي ذلك الغير يصح أيضا لانه ملك عزل
 نفسه والفرغ عزل ولا يصح ميرته وقرق له ناظر بمجرد الفراغ بل لا بد من تقرير القاضي بالتحرر
 سابقا فاذا قرر القاضي المقرغ له صار ناظر بالتقرير لا بمجرد الفراغ وهذا غير الجدل المذكور
 هنا فافهم وأما جعل الربع لغيره قال ط ان كان الجدل بمعنى التبرع به لوجه لغيره
 بان يكون له قبضه لغيره يأخذ نفسه فلا شبهة في صحة التبرع به وان كان بمعنى الاسقاط فقال
 في الخاتمة ان الاستحقاق المشرط كارت لا يستقط بالاسقاط اه قلت ما عزمه الخاتمة الله أعلم
 بشيئونه فراجعها نعم الموقوف في الخاتمة ما سيأتي وقد فرق في الاشياء في بحث ما قبل الاسقاط
 من الحقوق بين اسقاطه لميز ولغيره معين وذو ذلك في جملة مسائل كذا السؤال عنها ولم يجد
 فيه اختلاف قال اذا سقط المشرط له الربع حقه لا لا حد لا يستقط كإفهامه الطر سوي بخلاف
 ما اذا سقط حقه لغيره انتهى أي فانه يستقط لانه لا يفسد قط مطلقا في رسالته

ولو كتاب الوقف بخلافه
 (ولو جعله لغيره) أو اسقطه
 لا لاحد لم يصح

من وقت الاقرار بالانفة اه قال الشارح غير انما وطئها زمة مهران ولا نفقة ولا كسوة
 ولا سكنى لها القبول قولها على نفسها خاتمة قال ثم لو وطئها احدى بعد اثبات والظهور
 واغادى الجرح بعد المدة لعدم الحديوط المدة اه فتأمل وراجع وقد يقال انما سقط
 الحديوط لعدم الاقرار بالانفة (قوله وسقط حقه) قيل عليه الاقرار
 على الراجح اخبار وبنو عليه انه اذا اقر بشئ ولم يكن مطابقة النفس الامر لا يحل للمقر
 اخذ نفقته ما حصل بالاقرار المأخوذة ظاهرا والسؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة
 فابن هذين ان ذلك الاقرار باسحقاق فلان الربع لا يثبت الاقرار بكونه هو والموقوف
 عليه كما قد يتوهم كباقي قسمة قريبه مع بيان ما فيه عند قوله ولو كذب الوقت بخلافه قال سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى قوله وسقط حقه الظاهر ان المراد سقطه ظاهرا فاذا لم يكن مطابقا
 للواقع لا يحل للمقر له اخذ ثم ان هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاد على ما شرط الواقف
 قال السامعاني في مجموعته وفي المصنف قال المقر له بالانفة عشرة سنوات من اليوم ان يذوق
 مضت رجعت المقر له فان مات المقر له او اقر قبل مضيا ترجع الغلة على شرط الوقت فكانه
 صرح بطلان المصادقة بقضى المدة أو موت المقر وفي المصنف ايضا رجل وقف على زيد وولد
 ثم للمساكين فاقتر زيد به وبانه على بكر ثم مات زيد بطل اقراره ابكر وفي المسامدية اذا تصدق
 جماعة الوقت ثم مات أحدهم عن ولد فهل تبطل مصادقة الميت في حقه الجواب نعم ويظهر لي
 من هذا ان من منع عن اسحقاق بعض المدة الطويلة اذا مات فولده ياخذ ما شرطه الوقت
 له لان القتل لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يملك من ابيه وانما ملكه من الواقف
 اه (قول) اغتر كثير من هذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب
 ان السقوط مقيد بوقوعه في النقص قال العلامة الكبير المصنف اقر فقال غلته هذه
 المصادقة فلان دوني ودون الناس جميعا باسحقاق واجب ثابت لازم عرفته ولزم في الاقرار
 له بذلك قال اصدقه على نفسه والزعم ما قرر به مادام حيا فاذا مات ردت الغلة الى من جمعها
 الواقف لانه لما قال ذلك جعله كان الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له وغلته ايضا بقوله
 لجواز ان الواقف قال ان له ان يزيد وينقص وان يخرج وان يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد
 على حقه اه (قول) يؤخذ من هذا انه لو علم القاضي ان المقر اقر بذلك لاختفى من
 المال من المقر له عوضا عن ذلك احيى يستد بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمله له لانه اقرار
 ثل على ما يجب تصحيحه عما قاله الامام المصنف وهو الاقرار بالواقع في زمانه فانه لا حول
 ولا قوة الا بالله يرى أى لو علم انه جده له غيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقت (قول) وانما قال
 اصدقه على نفسه الخ لانه اذا كان الوقت على زيد واولاده ونسب له ثم على الفقير فاقتر زيد بان
 الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسب له في ادخال النقص عليه بل ينقسم الغلة
 على زيد وعلى من كان موجودا من ولده ونسب له فاصاب زيد امنه اكل ينسب له بين المقر له مادام
 زيد حيا فاذا مات بطل اقراره ولم يكن للمقر له حق وان كان الوقت على زيد ثم من بعده على
 الفقير اقر فزيد بهذا الاقرار هذا الرجل شاركه الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت
 للفقير او لم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد في نصف الغلة للفقير او النصف

وسقط حقه

اهل فانه لا تسمع دعواؤه خلافا لما انتى به الخير الرولى مستند الى ما لا يدل له كما اوضحه سـ
 الى الدرجه الله تعالى فى رسالته المذكورة فلا يعبد عما قالوه اهدم النص فى ذلك فالخامس الفرق
 بين اقرار الابن الوصى وبين اقرار بعض الورثة لبعض الملقى البزق من المحيط لوابر احد
 الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها وادعى التركة وادعى التركة وادعى التركة وادعى التركة
 ووجه الفرق بينهما ان الوصى هو الذى يتصرف فى مال اليتيم بلا اطلاع فيه فداذا بلغ واقر
 بالاقتضا منه لم يلزمه ببقية الورثة فانهم لا تصرف لهم فى ماله ولا فى شئ من التركة
 الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقص ومن اراد زيادة بيان ورفع الجاهلية * فعليه
 تلك لرسالة * فعليه الكفاية * فعليه الدراية * وبه علم انه ما كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما فى
 البزق من متنا واما ما يصحى آخر الصلح فليس فيه ابراهيم واما الاخر بالردف * دينا وجهه
 قريبا فلا تنس * فتدبر (قوله وسحقه فى الصلح) كان عليه ان يقول وسحقه خلافه لانه
 جعل الابرار عن الاعيان مبطل له واما قضا وقد علم انه ليس فيه ابراهيم (قوله رابعه)
 أى على القرض (قوله شرح رهبانية) أى لابن الشحنة ومثلها فى القنية من زباله القادر فى
 الطبقات عن علاء الدين وبه انتى فى الحامدية والخير الرولى فى فتاويه الخيرية بمن الدعوى
 (قوله قات وحر الخ) أقول يتعين لاقائه بالمتن لانه مضطرا فلا يراد لاعتذاره ان اقر لاسيما
 وقد علم انه انتى بالمتن هؤلاء الاجلاء المتأخرون (قوله لانه لا عذر ان اقر) فيه ان اضطراره
 الى هذا الاقرار عذر (قوله غايته اى يقال الخ) ولانه لا يتأتى على قول الامام لانه يقول
 لزوم المال ولا يقبل نفسه واصل واصل وعندهما ان وصل قبل والا فلا ونظرة تم نفيه
 النص لانه لا يقبل اتفاقا شريلا ولا قد ضمن بقوله من فى يفتى فعده ما يماط وحاصل
 ما يقبل من تحرير الشريعة الى اى له لا فائدة دعواه ان بعض المقر به بالانحياز المقر به بناء على
 قول الشافعى اذا ادعى انه اقر كذا بحلف المقر له هذه المسئلة من افرادها ما اذا قال فى هذه
 ونحوها وقد ابعده من حمل قول ابي يوسف على الضرورة فقط كما فى هذه المسئلة كما مر قبيل
 الاستفتاء ولا تنس ما قدمناه فى شئ القضاء فتوصل ان المقتضى به هو المتقول الذى مضى عليه
 المصنف (قوله بانه يحلف المقر له) على انه لم يكن بعضه ربا بل كله دين ثابت فى ذمته ثم عا
 (قوله وبه) اى يقول ابي يوسف فيقول الاستفتاء وفى بعض النسخ فيها من قال
 سـ الى الدرجه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بان يقال ان قامت البيعة على
 اقراره بالمال ينبغي ان لا تسمع دعواه ان بعضه ربا وان قامت على ان بعضه ربا قيل فتأمل
 (قوله من نسخ الشرح) اى المنع (قوله لزومه مهر بالدخول) فيه ان اقراره بعد الدخول
 أنه طلقا قبل الدخول قرار الزنا وليس فيه شبهة دارة للعدالة لا شبهة فعل ولا شبهة فعل
 ولا شبهة عقد ان لم يذكر الموطوءة بعد الطلاق قبل الدخول فى واحدة منها ولا شبهة علم انكف
 بلزومه المهر وقد تنبعت المجامع وغيره فلم ارفعه سوى مسئلة واحدة فى فصل المهر وهى لو ازال
 عذرتك بالرفع وطلقة اقبل الدخول فعليه نصفه وأفتى بكاه وفى متن المواهب اخرى وتقدمت
 هنا فى باب العدة وهى لو اقرار طلاقها منذ سنين فكذبته أو قالت لا ادري نعمت من وقت الاقرار
 واستحقى النفقة والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقيل القنوى على وجوبها

وسحقه فى الصلح (أقر)
 رجل (يعمل فى صلح واشهد
 عليه) به (ثم ادعى أن بعض
 هذا المال المقر به قرض
 وبعضه ربا عليه فان أقام
 على ذلك بينة تقبل) وان
 كان متناقضا لانه لم انه
 مضطرا الى هذا الاقرار
 شرح وبانية قات وحر
 شارحها الشريعة الى انه
 لا يتنى به هذا القرض لانه
 لا عذر له اقر غايته ان يقال
 بانه يحلف المقر له على قول
 ابي يوسف المختار للفتوى
 فى هذا ونحوها اه قات
 وبه جزم المصنف فين اقر
 فتدبر (أقر بعد الدخول)
 من هذا الى كتاب الصلح
 ثابت فى نسخ المتن ساقط
 من نسخ الشرح (انه طاقها
 قبل الدخول لزومه مهر)
 بالدخول (ونصف) بالاقرار
 (أقر المشروط له الربيع)
 أو بعضه (انه) أى ربيع
 الوقت (يستحقه فلان
 بوجه صح)

أبراه عن ضمانه كما في الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا بين أبراته وبرته وأنا يرى
 لاضافة البراة لثبته فتم بخلاف أبراته لانه خطاب الواحد له لخاصة غيره كما في حاشيتنا
 معزى الاول والجمية ومن الماهم ما في العماد بقية من الفصل السابع عن دعوى الخاتمة انتقلت
 الروايات ان قوله لادعوى الى قبل فلان أو لاختصاصه الى قبل لا يمنع الدعوى الا في حق حادث
 بعد البراة كقوله وبرته من هذا العبد أو خرجت منه أو لا ملائ في فيه فانه يمنع دعواه اه كقوله
 لاحق الى قبل فانه يتم كل عين ودين وكفالة وغيره ما مطلقا لان لاسبق في ذكره في النفي والنسبة
 في النفي ثم كذا اطاعة محشى الاشياء غيره قلت وهذا قضاء الامام على ما قدمناه من قبل
 الصلح فتمام وكما لو ابراه عن الدعوى فانه يتم كذا الا اذا ادعى ما لا رتاعن ابيه ولم يعلم عونه
 وقت الابراهم مع دعواه لان علم كما في البرازية من الرابع عشر في دعوى الابراهم ٣ ووقع فيها
 بكراس وفي غيرها بقر جواب الشرط فليتنبه لذلك كذا افاده الحاشي في فتاويه وذكرا ان
 معنى الابراهم العلم ان يكون للعموم مطلقا لا يقتصر كنه أو تركها فلا يحتاج الى استثناء في
 الاشياء لانه يخص بتركة والده وقد قدمنا عدم سماعها ولو بالارث حيث علم عوت وورثه الا ان
 تخص الماهم المستثناة بحسب الوصي دون الوارث فتمام قال وذلك كله حيث لم تكن
 البراة والاقرار بعد دعوى بنى خاص ولم يعلم بان بقول اية دعوة كانت أو ما بعد ذلك لما في
 البرازية ايضا بعد قوله السابق بقوله وفي النية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه واقارنه
 لادعوى عليه ثم ادعى عليه حقا سمع وحل اقراره على الدعوى الاولى الا اذا اعم وقال اية
 دعوة كانت ونحوه كالاخصومة بنو حنه من الوجوه كما ذكر في الصلح أى ونحوه بما يقيد العموم
 زائد على قوله لادعوى له وبهذا الحل اضعل توهم تناقض كلامهم لان من صرح بعدم سماعها
 بعد ابراه الامام المطلق صرح بسماعها بعد ابراه الوارث وغيره لكن في محال مختلفة وبهذا
 صارت متلفة وبالله التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد تناقض اقراره عند قوله والتناقض
 في موضع الخفاء عفو خلاصة ما حرمه يدى الوالد رحمه الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام
 بأحكام الابراهم الامام التي وفق فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة فارجع
 اليها فافهم فيسأل في بابها كافية لاطلاعي والذي تحور فيه في خصوص مسائلنا التي اذا
 أشهد على نفسه انه قبض من وصيه جمع تركة والده ولم يبق له منها قبل ولا كثره الا انه توفي
 ثم ادعى دارا في يد الوصي وقال هذه من تركة والدي تركها لميراثي أو قبضت فادعى على حجة
 وتقبل يمينه كما نص عليه في آخر أحكام الصغار لا يتروى معزى الملتقى وكذا في الفصل
 الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى معزى الى
 المنتقى والخاتمة والعناية مصرح بين باقرار الصبي بقبضه من الوصي فليس الاقرار بالجهول
 كما ادعاه الشربلاني وعن نص على ذلك التصريح ايضا العلامة ابن الشهنة في شرح الوهانية
 وذكر الجواب عن مخالفة هذا المفعول لما أطاعه عليه من عدم سماع الدعوى بعد ابراه
 الامام بان الظاهر انه استحسان ووجهه ان الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالبا
 فاستحسنوا ما ساعد دعواه اه وهذا جعل صاحب الاشياء الماهم مستثناة من ذلك العموم
 الذي أطبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقبض ميراثه من بقية الورثة وأبراه

مفعوله ووقع فيها الخ هكذا
 بالاصل وتحرر هذه العبارة

فهو يرى ليس ابراعا مالا خلاصا بل هو اقرار بمجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لا دين
 لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناصح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار اه (أقول) لكن فيه ان
 هذا الاحتمال يصدق في الدعوى كلها أو أكثرها بعد ابراء العام مع انه لا تسمع والصواب
 التعليل بل بعدم صحة ابراء المجهول تامل وفيه أيضا وقوله هو يرى عملى عنه اخبار عن
 نبوت البراءة لا انشاء وفي الخلاصة لا حق في قبلة فقد دخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة
 وجعابة وحد اه وفي الاصل فلا يدعى ارتكالا كفالة نفس أو مال ولا دين أو مضاربة أو شركة
 أو ودقة أو ميراثا أو دارا أو عهدا أو شيئا من الاشياء حادثا بعد البراءة اه بخلاف شرح
 المنظومة عن المحيط ابرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها ولا تسمع دعواه وان أقرها
 بالتركة لم ير وبالرد عليه اه ظاهر فيها اذ لم تكن البراءة عامة لما علمه واستدركه لو أبرأ
 عامًا ثم أقر به منه بالمال المبرأ به لا يعود به بدس وقوله وفي العمادية قال ذو البدين هذا
 أوليس ملهى أولا - حق في فيه أو نحو ذلك ولا منازع له - حيث ثم ادعاء أحد فقال ذو البدين هو
 فأقول له لان اقرار المجهول باطل والنساقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد اه
 ومثله في الفرض وخزانة المفتين فيه - هذا علمت الفرق بين أبرأك وألا حق قبلة وبين قبضت
 تركته مورثي أو كل من لي عليه دين فهو يرى ولي مخاطب به بما علمت بطلان دعوى بعض أهل
 زماننا بان ابراء لو ائثرت راءنا آخر ابراء عام لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة
 البراءة بقاى التي قد علمنا فافصلها معزول المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيده ابراء
 كونه معين أولا وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كل المراد به اجتماع الصلح المذكور
 في المتن والشروح فيه - مثله التنازع مع البراءة العامة معين فلا يصح أن يقال فيه لارواية
 فيه كيف وقد قال قاضيان تنقذ الروايات على أنه لا تسمع الدعوى به - لانه لا في حادث
 وان كان المراد به الصلح والابراء بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الا بدس وفيه
 فلا يصح قوله لارواية فيه أيضا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده وانقذت الروايات
 على صحة دعوى ذى البدين المقر بان لا ملأ له في هذا المعين عنده - دم المنازع وذو البدين
 ان المراد من ثلث العبارة ابراء الغير معين مع ما فيه ولو سلمنا ان المراد به المعين وقطعنا النظر
 عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو ما بين ما في المحيط عن المبسوط والاصل
 والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتبرة كالتأني في الخلاصة فيقدم ما فيها ولا به - بدل عنها
 اليه وأما ما في الاشباه والبحر عن الفتية افسد في الزوجان وأبرأ كل صاحبه عن جميع
 لدعوى ولزوج اعين قائمة لا تبرأ الم - رآة منها وله الدعوى لان ابراء انما يصرف الى
 الدين لا الاعيان اه فعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأته عن جميع الدعوى
 عملى عليه ان يخص بالدين فقط لكونه مدينا على علمها ويؤيده التعليل ولو بقي على ظاهره
 واليه - بدل عن كلام المبسوط والمحيط وكافي الحاشية المصريح بهوم ابراءه - بدل من أبرأه
 عامًا ما في الفتية اه هذا حاصل ما ذكره الزمخشري في رسالته المذكورة وصن رام الزيادة
 فلم يجمع اليها قال الشارح في شرحه على المتنق وأما لو قال أبرأته عنك عنك عنك خصوصي فيها
 فأبطل وله ان يخاصم كل واحد من يدعيه بدبرته منه فانه يبرأ ولو قال أبرأته لانه انما

والعنى لو بقينا عوم النكرة لا يصح ما ذكره وظاهره داولوذ كرت وقت الصلح حيث كان
الصلح عنهم انفسهم الا عن يدها مـ تهـ لكـ لان الابرار يعمل الدراهم والدنانير اتى في يد الموصى
او باقى الورثة اذهى اعيان والدين ما يكون ثابتا فى الذمة (أقول) وكان الابرار عن الاعيان
باطل فكذا اجازة تلف المتلفات قال فى الوجيز من الدعوى أن تلف مال انسان ثم قال المالك
رضيت بما صنعت وأجزت مـ تهـ لكـ لا يبرأ اهـ وأما الابرار عن دعوى الاعيان فصحيح ولو
ارادنا كفى البرزانية عن العدة وقول المصنف فى الصلح أو الابرار عن دعوى الباقي صريح فى
ذلك وقول الشارح غة وظاهر الرواية العصة مطابقة لـ تهـ لكـ العدة البراءة عن الاعيان ثم حقه
بهم بل بطلان الابرار عن الاعيان على بطـ لانه فى الديانة وقيد فى البحر بطلان الابرار عن
الاعيان بالانشاء أو ما لو على وجه الاخبار كـ هو برى مـ على قبـ له فهو صحيح من ادل الدين والعين
وكذا لا ملالك فى هـ هذا العين وفى المـ وطـ ويدخل فى لا حتى قبـ لـ فلان كل عين أو دين وكل
كفالة أو اجارة أو جنانية أو حـ ثم قال شيخنا وقوله لاحق لى ونحوه ليس من الابرار بل اقرار
ثم نقل عن الفواكه ليدرد مـ مانه أبرار مطلقا أو اقراره لا يثبت عليه شيـ ما نطهران المنزلة
كان مشغول الذمة بقر كـ أبى المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا بوث آية الابرار الاقرار أو الابرار
عمل الابرار والاقرار عدله ولا يهذرا المقر كما قدمنا (أقول) انما لم يشرق بين الانشاء والاخبار لانه
الصحيح وظاهر الرواية وفيه قطع النزاع وقد نعرف من القضاة العمل عليه وقوله ليس من
الابرار يرد قول البرزانية اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لا دعوى لى أو لا خصوصه لى
قبـ لـ فلان يصح ولا تسمع دعواه الا فى حق حدث بهـ الابرار اهـ وبـ اتى تمامه قريبان
شاء الله تعالى (قوله كما أفاده ابن الشحنة) اهـ لى غير هذا لم يأتى فانه لم يذكـ كرهه اعتمد كرهه
المستلة طـ (قوله واعقد الشرنبلالى) أى فى حاشية الدرر وشرح الرواية وعبارته فى
الشرح بهـ نقل ما قدمنا من المتقى عازى لافاضل فان قلت ان اقرار الولد لم يتضمن
ابرار شخص معين وكذا اقرار الوارث قبضه جميع ما لى الناس ليس فيه ابرار فتقبل
دعواه ولو تنزل الابرار فى غير مصيصة فى الاعيان فان الابرار عن الاعيان لا يصح بخلاف
البراءة عن دعواه بهـ لم يـ هذا لان مقتضى على قول أنتمنا النكرة فى سابق النفى ثم ويراد
صاحب عقـ هذا الفرع ان هذه المسئلة تقتضى العلم الظاهر انه من قبيل الابرار وليس كذلك فلا
احتياج لما تكلفه الشارح أيضا من الجواب وقد قال انه ظهر له ان الوجه عدم مصيصة
البراءة وهو كذلك وهذا ملخصه اهـ ولـ الشرنبلالى رسالة سماها تنقيح الاحكام فى الاقرار
والابرار الخاخص والعالم أجاب فيها بان البراءة اعمامة بين الوادين مانعة من دعوى شئ سابق
عالم اعينما كان أو دينا بـ أو غيرـ وحقق ذلك بان البراءة اعمامة كلاحق أو ولادوى أو
لا خصوصه لى قبل فلان أو هو برى من حتى أو لا دعوى لى لـ أو لا اتفاق لى عليه أو لا حتى
عليه شأ أبرار انه من حتى أو على قبله وما خاصة بدين خاص كبر انهم دين كذا وعام كبر انه
مما لى عليه فغيره عن كل دين دون العين وما خاصة بعين فتصح لنى الضمان لا الدعوى فبدعى
بهم على الخاطب وغيره وان كان عن دعواه انه وصحيح كـ ان الابرار لشخص مجهول
لا يصح وان اعمالهم صح ولو وجهه ول قدرة قبضت تركه مورثى كاه أو كل من لى عليه نئى ردين

كما أفاده ابن الشحنة واعقد
الشرنبلالى

كثير الاقداس - فوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال من تركه والدي واقام على ذلك ميتة قبلت
 بينه (قلت) ووجهه قبواها ان اقرار الولد لم يتضمن ابراهيم شخصه من وكذا اقرار الوارث
 به فيه جميع ما على الناس ايس فيه ابراهيم ولو تزلزل البراءة فهي غير صحيحة في الاعيان شرح
 وبيانها للشمس دلاي وفيه نظر لان عدم صحة ما دعاه ان لا يصح له ان لا يصح له ان لا يصح له
 والا فالدعوى لا تسع كذا في الصلح (قوله ثم ظهر في يد وصيه) هذا انما يظهر في مسئلة
 الوصي لا في غيره فانها لو اساق المصنف بقائه الى قوله وقت الصلح ثم يقول او ادعى في يد الوصي
 شيئا وقال هذا من تركه والدي او ادعى على رجل دينه والوالد تسع دعواه في ذلك كان انساب
 فتأمل (قوله لم يكن وقت الصلح) اي لم يذ كر (قوله وتحققه) انما اراد انه اثبت له والادعية منه من
 غير اثبات لا يتغير (قوله تسع دعوى حصته منه على الاصح) قال في الدرر وفي المتن اذا دفع
 الوصي الى اليتيم ماله بهد بالبلوغ فاشهد ايتيم على نفسه انه قبض بجميع تركه والديه ولي يوق له
 من تركه والديه قبيل او وكثير الاوقداس - فوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركه ابي
 واقام الميتة قبلت بينه وكذا لو اقر الوارث انه قداس - توفي جميع ما تركه والده من الدين على
 الناس ثم ادعى دينه على رجل تسع دعواه انتم هي قال الشريعة لا لي وصحة دعواه به اعدم
 ما يمنع منه الا ان اشهد انه قبض بجميع تركه والديه الخ ايس فيه ابراهيم المعلوم عن معلوم ولا عن
 مجهول فهو اقرار بمجرد دلاي - يلزم ابراهيم ليس مانعا من دعواه ثم قال وكذلك الحكم في اقرار
 الوارث انه استوفى دين والده فلا يمنع هذا الاقرار دعوى الوارث بدین مورثه على خصمه له لانه
 اقرار غير صحيح اعدم ابراهيم شخصه صامعيا او قبيلة معينة وهم يحصون وهذا بخلاف الاباحة
 لكل من ياكل شيئا من ثمره بسببه انه فانه يجوز وبه يقتضي بخلاف ابراهيم من مجهول المعلوم فانه
 صحيح كقول زيد اعدم مرو حالي من كل حق لاني في فعل برئ مما علم وعلم به يقتضي اه
 قال في المختار تجر - جل قال لا تختر حالي من كل حق لاني على ان كان صاحب الحق عالما بما علم به
 برئ المديون كجوابه وان لم يكن عالما بما علم به برئ كجوابه في قول محمد وقال ابو يوسف
 يبرأ كجوابه وعليه الفتوى اه قيل وان لم تسع الدعوى لا يخاف لان العين فرع الدعوى
 الا ان يدعى عدم صحة اقراره بان قال كنت مكرها في اقرارى او كذبت فيه فانه يخاف المقر له
 فقواهم اعدم صحة الدعوى وعدم التحليف به - دال ابراهيم الامام انما هو فيما اذا يقع النزاع في
 نفس الاقرار الذي يتحقق عليه الدعوى واليمين تأمل ولا تنقل عند الفتوى فانه يبحث
 بعضهم في ذلك انتهى حموى (قوله صلح البرازية) عبارة ما قال تاج الاسلام ويخطا
 شيخ الاسلام وجوده صالح احد الورثة وابر ابراهيم عا ما ثم ظهر في القصة التي لم يكن وقت الصلح
 دارا في جواز الدعوى واقائل ان يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح واقائل ان
 يقول لا انتهت (قوله ولا تناقض) هذا وارده على ما اذا قال الوارث للوصي قبضت تركه والدي
 ولم يبق لي حق من تركه والدي لا قليل ولا كثير وحاصل الابرا دكا في المنع وأصله لابن وهبان ان
 فلولهم المذكورة في سبب ابي النبي ثم انتقض لان قوله ولم يبق لي حق مذكورة في سبب ابي النبي فعلى
 مقتضى القاعدة لا يصح دعواه به ذلك لانه افاضه والمقتضى لا تقبل دعواه ولا يثبت ثم اجاب
 بما ذكره المؤلف ط (قوله على ان ابراهيم عن الاعيان باطل) أي الصادر من الوارث للوصي

(ثم ظهر في يد وصيه من
 التي كذا في المتن لم يكن وقت
 الصلح) وتحققه (تسعى
 دعوى حصته منه على
 الاصح) صلح البرازية ولا
 تناقض لجل قوله لم يبق لي
 حق أي مما قبضته على ان
 ابراهيم عن الاعيان باطل
 وحديثه فالوجه عدم صحة
 البراءة

العلامة عبد البر في ابراهيم الدين وعبارته بهذا كره هذه المسئلة وهل يشترط
 ائحة الرد بحسب الابراهيم باختلاف المشايخ ولو قال ابراهيم في محال ذلك في قوله لا اقبل
 فهو يرى في بعض النسخ هبة الدين عن عايه لائتم الا بالقبول والابراهيم لم يكن له مدبون - حق
 الرد قبل موته ان شاء الله (قوله والضابط) قال العلامة عبد البر عن تقويم البدوي المدقة
 ما الواجب اى الثابت في الذمة اسقاط كصدقة الدين على الغير ومهمة الدين له فتم له بغير قبول
 وكذا سائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا ان ما فيه عليك مال من وجهه قبل الارتداد بالرد
 وما ليس فيه عليك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جيد فتنبه له اه
 قال بعض ائحة ضل هذا الضابط ظاهر فيما قبل الرد من الانشاء لكن هو خارج عما البحث
 فيه من كون الاقرار بغير تدوير ولا بغير تدوير لا اقرار لا عليك فيه نأمل (قوله صالح الخ) وليست
 هذا الفرع ما جحد متاولا شرعا اصل العبارة قال تاج الاسلام وبخط شيخ الاسلام وجده
 صالح أحد الورثة وأبراهيم عامن ظهر شئ في التركة لم يكن وقت الصلح لاروايه في جواز
 الدعوى واقابل ان يقول يجوز دعوى صوته منه وهو الاصح واقابل ان يقول لا اه ثم
 اختصرها في الاشياء وتبعه هنا قال الشرنبلالي قلها في الاشياء بما فيه اشتباه لا يدليق لانه
 معزى الى الخط وفيه انظر وبرهن عليه في رسالته اه وبؤيده ما في لوصالح الورثة أحدهم
 ثم ظهر عين لم يعلم ما حل تدخل في الصلح قولان أشهرهما لا فهذا بالابراهيم ورواية مشهورة
 بهم السماع فكيف مع ابراهيم الذي يفرد به سمع السماع قال في الخط لو أبراهيم أحد الورثة
 الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا سمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر بالرد عليه اه اى
 لان ابراهيم عن العيين اذا منع دعواه انصاف فتم له به حل بها واية افرع المتن يحمل ان يكون
 ما ظهر تحت يد الورثة زانهم أقروا بانهم من التركة بعد ذلك فيكون بسبب الصلح فيه رواية ان قبل
 لانهم دعواه لان المصالح خرج عن كل التركة والاشهر سمع لانه ما خرج الا عن قدر ما علم
 فاذا انضم ابراهيم اليه بما زاد ادعى غير القوة عليه واذا كانت تحت يد اجنبي فكذلك قال
 الا ان ابراهيم لا يقوى غير الاشهر لهدم بالمعروف وخط الشارح بد الوصى به هذا الفرع فيه نظر
 اتروا ظهر تحت يد الورثة وانكروا انه من التركة فالابراهيم انقراده مانع من الدعوى فكيف
 مع الصلح فكيف كان قوله لاروايه فيه فيه ما فيه بل قبل به حل بالابراهيم الواقع في ضمن صلح ظهر
 فساد به فتوى الائمة فكيف به في الصلح فليت التاج اخذ بذخيره على هذا ويمكن توجيهه
 بانه اراد انه ظهر تحت يد اجنبي ووجه من ابن القوس انه لو أبراهيم مطلقا ثم ظهر انه كان قبل
 الابراهيم - فقول الذمة بشئ من تركته اى الميراث ولم يهمل بذلك ولا بعوت آية الابدال ابراهيم على
 لابراهيم ولا يهمل الميراث وفي الخلاصة أبراهيم عن الدعوى ثم ادعى عليه ما لا يارث عن آية
 ان مات أبوه قبل ابراهيم صح ابراهيم ولا سمع دعواه وان لم يعلم عوت الأب عنه هذا ابراهيم اه
 و آتى تمام الكلام على ذلك قريبا ان شاء الله تعالى (قوله او قال) عطف على صالح لانها
 مسئلة أخرى (قوله أوقضت الجبيع) اى لو أقر الوارث انه قبض ما على الناس من تركته والده
 ثم ادعى على رجل دين انهم دعواه مضى عن الثانية وصلى الميت اذا دفع ما كان في يده من
 تركته الميت الى ولده الميت وأشهد لولاه على نفسه انه قبض التركة ولم يقم من تركته والده قليل ولا

والضابط ان ما فيه عليك
 مال من وجهه قبل الرد
 والا فلا كابطال شفعة
 وطلاق وعناق لا يقبل لرد
 وهذا ضابط جيد فليحفظ
 (صالح أحد الورثة وأبراهيم
 عامن) او قال لم يقبل
 حق من تركته اى بد الوصى
 أوقضت الجبيع وهو ذلك

بجفاف الاقرار بالهين والدين حيث يبطل بالرد والطلاق والعاق لا يبطلان بل رد لانهم بالاسقاط
 يتم بالاسقاط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء العاققة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الاقرار
 بالنكاح فلم اره الا انتهى (قوله واستثنى عنه) مثلين من الابرار أي من قولهم الابرار يريد
 بالرد ولا حاجة الى ذكرهما هنا فانهم ما داموا لم يحن فيه ح أي لان الكلام في الاقرار
 وما ذكره في الابرار وعبارته قال ثم اعلم ان الابرار يريد الانبياء اذا قال المديون أبرئني فابراهمة فانه
 لا يريد كما في الجزائية وكذا الابرار الكفيل لا يريد بل رد فانه استثنى مثلان كما ان قولهم ان الابرار
 لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الابرار عن بدل الصرف والسلم فانه يتوقف على القبول
 اي بطلانه كما ذهبنا في باب السلم (والحاصل) ان الكلام في أن الاقرار يريد بالرد الا في مسائل
 وهاتان المسائلتان استأنهما واحدة فلا وجه لزيادة ذلك قال في كتاب المداينات الاقرار يريد
 الرد الا في مسائل * الاولى اذا أبرأ المهنال عليه فرد لم يريد * الثانية ذ قال المديون أبرئني
 فابراهمة فرد لا يريد * الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرد لم يريد وقيل لم يريد * رابعة اذا قبله ثم
 رد لم يريد اه الا ان يراد بقوله واستثنى من قولهم الابرار يريد بالرد أي كما انه
 يستثنى من قولهم ان الابرار لا يتوقف على القبول الا الابرار عن بدل الصرف والسلم لم فانه
 يتوقف على القبول ليطيلا فاذا كان الابرار في هاتين المسألتين لا يريد بالرد وان لم يقبله بعد فن
 باب أولى اذا رده ثم قبله فانه لا يبطل وبهذا الاعتبار عد هما مسألتين مما نحن فيه فتأمل (قوله
 فاستثنى عشرة) أي على هذا المقال (قوله ومتى صدقه فيها) أي في الاقرار بعين أو دين
 والابرار والوكالة والوقف هذا ما تفرقه عبارة العلامة بعد العبط (أقول) ذكر في شرح
 الوهبانية خمس مسائل مسألة الوكالة فقال لولا ان تخروكت بيعع هذا وسكت بصير وكبلا
 ولولا ان لا قبل بطل وسما في في المقولة لانه انية امكان تصويرها وهذه المسألة الاولى من النظم
 وقال أيضا الاقرار والابرار لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما ان الثانية والثالثة من
 النظم وقال أيضا ان سكت الموقوف عليه في الوقف على فلان جازو قال لا قبل بطل وفي
 وقف الاصل لا يبطل وهذه المسألة الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقه في هذا كله ثم رده
 لا يريد انتهى فبهذه الاشارة عبارته الى ما ترى ففهمه فيها يرجع الى اربع مسائل مذكورة
 في شرح الوهبانية الى الوكالة والمسألة الرابعة من شرح الوهبانية هي هبة الدين عن عليه
 الدين لا يصح من غير قول خلا فزفر كذا المختار المرصحي وقيل الخلاف على العكس وفي
 قاضيهان مثله وذكر أبو الليث انهم اتصعصع غير قبول الا انه اتبطل بالرد وفي المسئلة والواقعات
 ان عامة المشايخ على ان هبة الدين وابرارهم من غير قبول وفي المسئلة المذكورة
 في اكمال الكتب والشروح ان القبول ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصغرى
 انه يريد بالرد انتهى فبهذه المسئلة مسائل لكن لم يذكره ولو صدقه في هذا كله الخ الابد
 الاربعة الاولى وهي الوكالة والاقرار والابرار والوقف ولا شك ان هذا المقصود لا يفهم من هذا
 الشرح (قوله لا يريد بالرد) فعملت ان من جملة مرجع الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف
 لا تريد بالرد يمكن تصويرها فبما اذا كانه بشرامهين وقبل الوكالة فاشترط ان يمل ما عين له من قدر
 الفتن ثم دعي انه رد الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد رجاس الابرار) ذكره

واستثنى عنه مثلين من
 الابرار وهم الابرار الكفيل
 لا يريد الابرار المديون بعد
 قوله أبرئني فابراهمة لا يريد
 فانه استثنى عشرة فله فقط
 وفي وكالة الوهبانية متى
 صدقه فيها ثم رده لا يريد
 بالرد وهل يشترط لصحة الرد
 رجاس الابرار خلاف

هبة الدين عن عليه أو
 ابراهمة لا يحتاج فيه الى
 القبول اه منه

النمر ١٥ قال السيد الحموي أقول وجهه القياس ان الاقرار الثاني عين المقر به أولا
فالكذب في الاول تكذيب في الثاني وجه الاستحسان ان يحتمل انه كذبه بغير حق افترض
من الاغراض الفاسدة فاقطع عنه ذلك الفرض فرجع الى تصديقه بغير الحق وزق الباطل
١٥ (قوله على ما هنا) أي على ما في المتن والافساق في زيادة علمها (قوله الاقرار بالمصرية) فاذا
أقران العبد الذي بيده حر ثبتت سريته وان كذبه العبد ط (قوله والنسب) قرر تقدم في
باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى الرجل والمرأة انه لا بد من تصديق هؤلاء الا في الولد
ذا كان لا يبعد عن نفسه ومن جهة ما يشترط تصديقه مولى العتاقة لأن يحمل انه اذا عاد الى
التصديق بعد الرديعة بل كافتنا ويدل على ذلك عبارة البحر في المتفرقات فانه قال وقد بالاقرار
بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فانما لا يرتد بالاداء الثلاثة
الاول في البرازية قال لا تخبرنا بمدك فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عديم ولا يبطل
الاقرار بالرق بالرد كالا يبطل بمجرد المولى بخلاف الاقرار بالمال بين الدين حيث يبطل بالرد
والطلاق والعتاق لا يبطل بالرد لانهما اسقاط يتم بالمسقط وحده وأما الاقرار بالنسب وولاء
العتاقة في شرح المحم مع من الولاء وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا ان ١٥ فتصور المسائل
لمذ كورة ههنا مثل تصوير ريق الاطلاق والعتاق لماعليه ط (قوله والوقف) قال في
الاشباه المقر له اذا رد ثم صدقه صح كافي لاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ)
بشعره بالرد على المتن ولكن رأيت معزيا للفرقة ما يوافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقيل
لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين ١٥ امكن فيه ان الكلام في الاقرار بالوقف لا في
لو وقف وأيضا الكلام فيما لا يرتد ولو قبل القبول على ان عبارة الاسعاف على ما في الاشباه
والمخ ههنا ويزاد الوقف فان المقر له اذا رد ثم صدقه صح وهي موافقة لما نحن بذكره من أن
الاقرار لا يرتد بالرد ولو قبل القبول ومات قبل التارخ من أن الوقف يرتد بالرد قبل القبول لا بعده
هو غير ما نحن فيه ونقل الحموي عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر لرجلين بارض بيده
أنهما وقف عليهما أو على أولادهما أو نسلاهما أبدا ثم من بعدهم على المسالكين فصدقه أحدهما
وكذبه الآخر ولا أولادهما يكون نصفها وقف على المصدق منهما والنصف الآخر لهما كين
ولو رجع المنكر الى التصديق رجعت الغلة اليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بارض فكذبه
المقر له ثم صدقه فانما لا تصير له مال بقوله بمانيا والفرق ان الارض المقر به بقيت له الا بملكها
لا بدية كذبه المقر له فاذا رجع رجع اليه والارض المقر به يكون له ملكا رجع الى ملك المقر
بالتكذيب ١٥ وهذا غير ما نقله الشارح عنه كما علم وهو المناسب لما قام والام لان المقر
له قد كذب المقر ثم صدقه يصح تصديقه فتأمل (قوله والرق) أي لو قال له أأقر بعتك فأنكر ثم
ادعاه وصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة قال بعد ما أنت
غير مملوك الخ (قوله ويزاد الميراث) أي فلا يبعد حمل رد الوارث ارثه من المورث (قوله كافي
صفرات قضاء البحر) وعبارة فيه هذا الاقرار بالمال احترازا عن الاقرار بالرق والطلاق
والعتاق والنسب والولاء فانما لا يرتد بالاداء الثلاثة الاول في البرازية قال لا تخبرنا بمدك
فرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عديم ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كالا يبطل بمجرد المولى

على ما هنا تبعاً للاشياء
(الاقرار بالمصرية والنسب
وولاء العتاقة والوقف)
في الاسعاف لو وقف على
رجل فقبضه ثم رده لم يرتد
وان رده قبل القبول ارتد
(و إطلاق الرق) فيكلها
لا ترتد ويزاد الميراث بزيادة
والنكاح كما في متفرقات
قضاء البحر وعامة عمدة

وقيل لادها المذكور في الكتاب وهل يحسد اناسكر منه قبل لا يحسدوا الاصح انه يحسد
 وروى عن محمد بن سكر من الانسرية انه يحسد بلا تفصيل اذا قالوا سانيحونه من علمه في زماننا كما
 على سائر الانسرية بل فوق ذلك (يقول الحقيق) قوله الاصح موافق لما اخذاه صاحب الموط
 كما هو لكنه مخالف لما نقله قاضي خن عن النقيب أبي جعفر ومما نقله البزوي ايضا عن أبي حنيفة
 كما هو كراهه في أول المبحث والله تعالى اعلم بالصواب هداية المثلث اعني حلال عند أبي
 حنيفة وفي يوسف اذا قصده التقوية لا التلهي وعند محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه
 مكروه وعنه انه توقف فيه تحت ارات النوازل فيبذروا فيه زيب اذا طبع أدنى طبع وان اشد
 اذا شرب ما يلقب على ظنه انه لا يسكر من غير اهوه ولا طرب جاز عند أبي حنيفة وفي يوسف وهو
 الصحيح لانه أبعد من تسبق العصابة رضي الله تعالى عنهم ويندحطة وشهيرة وعمل حلال وان
 لم يطبخ اذا شرب منه بلالاه وعند أبي حنيفة وفي يوسف فهو المثلث ولا يحسد شارب عندهما
 ولا يقع طلاقه وان سكر منه وعن محمد انه حرام ويحسد شارب اناسكر منه ويقع طلاقه
 والاصح فيه قول محمد وكذا المتخذه من الالمان اذا اشد فهو على هذا الخلاف استباه صرحوا
 بكرامة اذان السكران والاستعجاب الاعادة فيبغى ان لا يصح اذا كان كالمجنون فضل * كران
 جمع فمرسه فاصطدم انسانا فالت لو كان يقدر على نفسه فليس بمسكر بل يضاف اليه مسكر وكذا غير
 السكران لو عاجز عن نفسه * زوج بقية الصغرة باقل من مهرها لو صاحبها جاز عند أبي حنيفة
 اما عندهما فمقل يجوز النكاح لا النقصان ونصر في جمع انه لا يجوز النكاح عندهما ولو في
 سكر اختلاف على قول أبي حنيفة قبل يجوز وقبل لاوهو الصحيح فقط * زوج امرأته بحضرة
 سكرارى وعرفوا أمر النكاح اذ انهم لا يذكرون بعد صومهم جاز ط وكه بطلاقه فاعلمها
 وهو سكران فلو وكه وهو سكران يقع اذ رضي به بارته ولو وكه وهو صاحب لايقع اذ رضي
 به بارته الصاحي لا السكران خ وكيل يبيع وشراء اذا سكر فيبذروا فلو يعرف البيع
 والشرء والقبط قال صغير جازعة مده على موكله كما بان ثلثة مده لالو يبيع كمنوه وقال غيره
 لا يجوز في التبيذ ايضا اذ يبيع السكران انما جاز جرا عليه فلا يجوز على موكله فمضط
 رد الغصب على سكران ورتع نوبه للعقظ مرقى أوائل فصل الضمان انتهت قال بعض
 الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات اصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى
 تامل (أقول) الظاهر انه لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران من محرم جهل بخطا باجراله
 وتغليظا عليه والصبي ليس أهلا للزجر والتغليظ كذا ذكره في الحواشي الجوابية (قوله بطل
 اقراره) قال في الذخيرة من أقول انسان بشيء وكذبه المقر له فقال المقر أنا أقدم البيعة على ذلك
 لا تقبل بيعة اه يعرى ولو عاد المقر في الاقرار انما وصده المقر له كان لا مقر له ان يواخذ
 باقراره الثاني تارة خاتبة والمعنى انه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع
 المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب ط (أقول) وماتقه في التارة خاتبة استحسن
 والقياس أن لا يكون ذلك وفي الذخيرة تصدقه المقر له بان قال لك على ألف درهم فقال المقر له
 أجل لي على ذلك ولو أقر بالبيع وبهد المشترى ووافقه المقر في الجود أيضا ثم ان المقر ادعى
 الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بيعة على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت

(المقر له اذا كذب المقر بطل
 اقراره) لما تقرر انه يرتد بالرد
 (الافى) ست

ولو نفي حد اذا صفا ولو اقرانه سكر من خطر طائمه لم يحد حتى يصح فبقرة أو تترجم عليه البيعة
ولو اقر بشئ من الحد ولم يحد الا في حد قذف وتقام عليه الحد واذ صفا قال في الهداية
لا يحد السكران حتى يعلم انه سكر من النديز وأنه شر به طوعا ذا سكر من المباح لا يوجب الحد
كالبنج وابن الرمال وكذا شرب الكره لا يوجب الحد ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر
تخصيلا لقصور الانزجار والسكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو من لا يهمل منطقا لا قليلا
ولا كثيرا ولا يهمل الرجل من المراءى وعنده ما من يهذي ويخطأ كلامه اذ هو السكران في
العرف واليه مال أكثر المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق الحرمة ما قالوا اجماعا اخذا
بالاحتياط انتهى وقد منعنا عن الاشباه ان الفتوى على قوله ما في انقضاء الطهارة وفي
عينه ان لا يسكر وأنه يستثنى سقوط القضاء من قوله لم يحد ببيع كذا فإنه لا يسهط عنه
وان كان أكثر من يوم وإليه لأنه بقوله قال قاضيان يجوز جيع نصرقات السكران الا الردة
والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر منه من سكر من خمر أو شراب
متخذ من أصل الخمر وهو الغيب والزيت والتمر كيد ومثالث وغيره ما ينفذ جميع نصرقاته
عندنا وبه أخذ عامة المشايخ وقال الحسن بن زياد والهادي والكرخي والاصم قار ومالث
والشافعي في أحد قوايه وداود الاصفهاني لا يصح منه تصرف ما وردته لا ينفذ عندنا استصحابا
اذ السكرو واجب التثني لا واجب الاثبات وعن أبي يوسف أنه كان يأخذ بالقاس ويقول
تصح ردة ناته هي قال الخوضي قاض بقول واحد من هؤلاء نفذ نصرقاته واختلف المشايخ
فيما يتخذ من حبوب وتغار وعسل من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول ينفذ نصرقاته ليكون
زجر له ومن قال لا يجب الحد به وهو النقيض أبوجهة والامام السرخسي يقول لا ينفذ
نصرقاته ولو شرب شرابا لم يفرقوا فيه وذهب عنه لا ينفذ دواعي بالاشرب فطلق قال محمد
لا يقع وبه بقي هذا كله في الشرب طائمه المكرها ناطق فالصحيح انه لا يقع وفي محل آخر منه
ولو شرب الخمر مكرها أو ضروره وسكر فطلق اخذوا فيه والصحيح انه كالا يلزمه الحد لا يقع
طائمه ولا ينفذ نصرقاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه وعسل اختاروا فيه قال الفقيه
أبوجهة كالا يلزمه الحد لا ينفذ نصرقاته قاضيان لو كانت الخمر مغلوقة بالمانع من سكر
لا يحد شاربه ما لم يسكر وفيما سوى الخمر مما يتخذ من عنب وزبيب لا يحد شاربه ما لم يسكر
ومن سكر بالبنج فالصحيح انه لا يحد ولا تصح نصرقاته ولا تقع ردة ابن الهمام وعدم وقوع
طلاق السكران بالبنج والا فممن اهدم المعصية فإنه يكون للعداوى غالباً فلا يكون زوال
العقل بسبب هو معصية حتى لو لم يكن للعداوى بل لله وادخل لا تفقد اذ يخطئ في القول
يقع وقال أيضا اتفق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع طلاق من زوال عقله باكل الخبيث
وهو المسعى ورق الغنق فتقواهم بجرمته اتفقا ممن متأخريهم اذ لم يظهر أمر الحشد في
زمن المتقدمين سفي طلاق السكران غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخ بطبرستان
رضي الله تعالى عنه هـ نبيذ عسل وتين وحظفة وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أبي حنيفة
وأبي يوسف اذا شرب بلا هو ولا طرب اقوله عليه الصلاة والسلام الام الخمر من هاتين الشهيبتين
واشار الى كرم ونخيل خص التحريم به اذ المراد بيان الحكم ثم قيل لا يسهط لطبخ لا يحد

ان لا تلحقه احكام المرتد من شئونة زوجة ونحوه فليراجع امام من ثبت له بالبينه وانكر فان
انكاره بوقته فله زمة احكام المرتد كصحوه (قوله وشرب الخمر) أي اذا اقر وهو سكران بانه
شرب الخمر الذي هو فيه أو غيره لا يصح اقراره فلا يقيم عليه الحد واما ترتيب على البينة مثلاً
الاحكام ط (قوله لا يعتبر) أي اقراره (قوله الا في سقوط القضاء) أي قضاء الصلاة أزيد
من يوم وليه فقط لا لانغماءه لا بالسكر لانه يصنع كافي الاشياء (قوله وعماه في احكامات
الاشياء) وعبارة احكام السكران هو مكاف لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
حتى تعلموا ما تقولون ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان
كان من مباح فلا فهو كالقاضي عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما ذاك سكر مكرها أو
مضطر اطلاق وقد منافي القوائد أنه من محرم كالصاحي الا في ثلاث لردة والاقرار بالحدود
الخاصة والشهادة على شهادة نفسه وزدت على الثلاث تزويج الصغير والصغيرة باقل من مهر
المثل أو نكاحه لانه قد الثانية الوكيل بالطلاق صاحبها اذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل
بالبائع لوس سكر فباع لم يقع على موكله لارباعه عصب من صاح وردد عليه وهو سكران وهي
في فصول العمادي فهو كالصاحي الا في سبع فواخذ بواقعه الوفاة واختلاف التصحيح بما
اذا سكر من الانسبة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على انه سكر محرم فيقع طلاقه
وعماه ولو زال عنه بالبخ لم يقع وعن الامام انه ان كان به لم أنه يخ حيز يشرب يقع والا فلا
وصرحوا بكراهية اذان السكران واستحباب اعادته وبلغني ان لا يصح اذانه كالمجنون وأما
صومهم في رمضان فلا شك ان انصاف قبل خروج وقت النية انه يصح اذاني لانا
لا نشتط التبييت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أثم وقضى ولا يبطل الاعتمكاف بسكره
ويصح وقوفه بعرفات كالمقامي عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلافوا في حد السكران
فتقبل من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقبل من
في كلامه اختلافوه ذين وهو قولهما وبه أخذوا كثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في
حق الحرمة ما قاله احتياطاً في الحرمان والاختلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتفاض
الطهارة وفي يمينه لا يسبكر كما يذاه في شرح الكنز * (قنبه) * قولهم ان السكر من مباح
كالانغماء ينتهي منه سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليه لانه
بصنعه كذا في المحيط انتهى ما ذكره في الاشياء قال في نور العين ويلحق السكران بالصاحي
في العبادات والحقوق فيلزمه حد تلاف وقضاء الصلاة فصح واذا فاق يلزمه الوضوء
لو كان بمال لا يعرف الذ كمن الاثني لا يخفى عليه ومن سكر من شراب محرم أو من المثلث
لزمه كل التكاليف الشرعية ويصح جميع عباراته وتصرفاته وما يشرب مكرها أو طائفا
بزودي * السكر لو بواج كشراب مكره ومضطر وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل
عند أبي حنيفة كالانغماء يمنع من صحة طلاق وعتاق وسائر التصرفات والسكر بمضطر وكسكر
من كل شراب محرم ونبيذ المثلث ونبيذ الزبيب المطبوخ المعلق لا ينافي الخطاب فيلزمه جميع
احكام الشرع ونصح عباراته كالبطلان وعتاق ويصح شراء وأقارب ويصح اسلامه
لارذته انصافنا ولو اقر بقصاص أو بامر سيء الزمة ~~ب~~ ولوقذف أو اقر به لزمه الحد

وسكر الخمر وان سكر
(بشرط مباح) كشربه
مكرها (لا) يعتبر بل هو
كالانغماء الا في سقوط
القضاء وعماه في احكامات
الاشياء

لا صراحتها كافتة لا يفرق بينهما ما اورد (قوله اوشمة) أى فى الاخيرة وهى قوله هذه
 السارقة فعلت كذا أى ولم يكن التصديق الوصف وفى نسخة شبهة ويحتمل ان اوجه فى الواو
 فان كل امثلة النداء تصلح للشمس وينفرد الشمس فى الاخيرة ط (قوله بخلاف هذه سارقة)
 وكذا هذه السارقة بلام التعريف الحاصل ان الاعتبار الى مجي الوصف خبرا فبى توى حينئذ
 كونه معر فاما ونكر بخلاف مجيئة معناه فبى على الشمس هذا هو المصرح به فى تلخيص
 الجامع الكبير وعليه كلام السكاكى فيظهر منه ان نكير هذه الاوصاف فى عبارة اصناف ليس
 للاحتراز (قوله حيث ترد باء) أى لو اشتراها من لم يعلم به هذه الاخبار ثم علم ط (أقول)
 فيه نظر لان الشرط فى رد المبيعة بالعبأون يوجد عند المشتري والبائع فلو أقر البائع بالعبأون
 عنده ولم يوجد عند المشتري لا ترد بل يكون قد زال تأمل (قوله بخلاف الاول) فان السيد
 لا يمكن من اثبات هذه الارصاف فيها (قوله بطريق محذور) متعلق بالسكران (قوله محذور)
 لا حاجة اليه (قوله صحيح) انكافية شرعا لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا
 ما تقولون وما حال سكرهم اشباه (قوله أقيم عليه الحد فى سكره) اهله سبق قلم والى جواب
 القصص لانه لا فائدة فى إظهاره وأشار الى أن الحد تارة بقصد تاديب بإبصال الامم اليه
 وهذا لا يحصل فى حال السكر فلا يقام عليه فيه لانه لا يحبس به الحد الشرب والحدف وتارة بقصد
 به تاديب غيره أو تحصيل غرضه وان أقيم فى حال السكر باء اثره به هذه كاقود فانه ان كان فى
 النفس يحصل به ازهاق الروح فلا فرق ان يكون فى حال السكر أو فى حال الصحو والحصول
 المقصود به وهو نفي غيره ان يفعل كفته وكذا فامدون النفس المقصود به يحصل فى حال سكره
 وينبغي ان يكون حد السرقة كذلك باء اثره بعد الصحو (قوله وفى السرقة يضمن
 المسروق) أى لو أقر بالسرقة يتضمن ذلك الاقرار حتى اقله وهو اقامة الحد وحق العبد وهو
 ضمان المال فلا يلزم الحد فيه بالشبهة أو يصح فى حق العبد فيضمن المال المسروق (قوله)
 بعدى أفندى) وعبارته فقال وقال صاحب النهاية ذكر الامام القوتاني ولا يحد السكران
 باء اراده على نفسه بل تناوا السرقة لانه اذا صحو رجع بطول اقراره ولكن يضمن المسروق
 بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه فى حال سكره لانه لا فائدة فى التأخير لانه لا يملك
 الرجوع لانهم امن - قوف العباد فاشبه الاقرار بالمال والطلاق والعاق انتهى ولا يخفى عليك
 ان قوله لانه لا فائدة فى التأخير يحصل بحث وفى مراح الدراية بخلاف حد القذف فانه يحبس
 حتى يصحو ثم يحد للقذف ثم يحبس حتى يتخفف منه الضرب ثم يحد بالسكر ذكره فى الموطوف
 معراج الدراية قد بالاقرار لانه لو أقر أو مرق فى حاله يحد بعد الصحو بخلاف الاقرار وكذا فى
 الاخيرة انتهى انتهى (أقول) لكن فى قوله بخلاف الاقرار ان الاقرار كذلك فواجهه المخالفة
 تأمل (قوله الاقضية قبل الرجوع كالردة) أى ولو بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قائمها
 كما انرا فاقط الردة خلافا قدمه الشارح فى بابها وكتب عليه سيدى الوالد رحمه الله تعالى
 كتابه حسنة حرره فى ان القبول هو المذهب وان عدم القبول هو مذهب مالك رحمه الله تعالى
 فارجع اليه والحكمة فى عدم صفة اقراره فيما قبل الرجوع ان الردة مبنية على الاعتقاد وهو
 يقدو جود الله قبل ولا عقول له مع السكر ولو أقر ولما وردت فى سكره لا تصح رده وعليه فينبغي

أوشمة لا اخبار (بخلاف
 هذه سارقة أو هذه آفة أو
 هذه زانية أو هذه مجنونة)
 حيث ترد باء هالانه
 اخبار وهو التحقيق الوصف
 (وبخلاف باء الاق أو هذه
 المطلقة فعلت كذا) حيث
 تطلق امرأته لانه من
 اثباته ثم عالج به لاجبا
 ليكون صادقا بخلاف
 الاول درر (اقرار
 السكران بطريق محذور)
 أى ممنوع محرم (صحيح) فى
 كل حق فلو أقر بقود أقيم
 عليه الحد فى سكره وفى
 السرقة يضمن المسروق
 كما بسطه بعدى أفندى فى
 باب حد الشرب (الاقضية)
 يقبل الرجوع كالردة
 و(حد الزنا)

الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح للدفع لالاكتفاء ١٥ (قوله المقوله) فاعل يرث
 اى والافيرث الكل أو الباقي المقوله (قوله فانه المصبة المفر) لانه المصبات تنقل الولاء اليهم
 بخلاف ما اذا كان حيا درر وذلك لان قراره بلق لا يظهر في حقهم فلو كان عصبه وأولاده
 فمن قبل الاقرار احرار يرثون ومن بعدهم من امة ارقاه لا يرثون فتدبر ط والحاصل ان
 الاقرار بحجة قاصرة فنادام حيا به كون ارث العتيق للمقوله عند عدم الوارث وبعدم موت
 المقرب ينقل الولاء لعصبته فيكون الارث لهم فلا ينفذ اقراره عليهم - وم يستحقون الميراث دون
 المقوله (قوله لانه لا عاقلة له) ان الذي اعنته صار رقيقا والمقوله لم يظهر حكمه في حق ذلك
 العتيق (قوله ولو جنى عليه يجب ارش العبد) وعبدية فقد صار الاقرار بحجة متممة في حق
 له في عليه فيبقى زيادة هذه المسئلة على الست المتقدمة آنفا (قوله لان حريته بالظاهر)
 لاننا نظرنا فيما الى ظاهره حرة المتعق حال اعنائه (قوله قال رجب لا تخفى عليك ان الخ)
 (أقول) هذه المسائل معرفة أو منكرة أو مكررة أو مقررة ونائب العبد ينفى ان نذكر عند قول
 المصنف في كتاب الاقرار قال أليس لي عليك ألف فقال بلى الخ لوجهين الاول انه امن قبيل
 نعم والثاني انه انظمية ارتنم واترن فنظير الاول قوله الحق ونحوه لان المقول المطابق
 أو المقبول به لا يستعمل بنفسه لان الهاء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني قوله الحق - حق
 ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى ما قبله وكذلك ارتن ثم هذه الاقفاط الرواية فيها النصب
 وعلمه كلام المصنف حيث صرح به في المنكرة اما يكون على المصدريه والتقدير القول الحق
 الخ أو يكونه مقعوله أى ادعت الحق الخ وجاز في الكل الرفع على انه خير منه بد المحذوف
 يدل عليه نحو الكلام فالتقدير قول الحق أو دعوى الحق الخ ولو قدر مجرور فله وجه أيضا
 فيكون التقدير قول الحق أو دعوى الحق بالحق ولو لم يرد به فبجعل على واحد منهم - ان لا يصح تأنيف الحكم
 في الجميع في الصحيح كذا في الجامع العاملى (قوله ونحوه) بان كرر اليقين أيضا مرفقا
 أو منكرا (قوله أو قرن به البر) فمديه لانه لو قرن به بالصلاح لم يكن اقرارا لان الصلاح
 محكم في الراد القول لا يوصف به فيكون أمرا بالصلاح والاجتناب عن الكذب فيجعل
 ما قرن به عليه اطلاقه وان كنهه مقيد بالنصب اذ لو رفع يكون جملة تامة من مبتدأ وخبر فلا يجهل
 جوابا للمساءلة حتى بخلاف تكبره - هذه الاقفاط حيث يعمل على التاكيد وأشار بها بالمقارنة
 الى ان البر لو انقضى مدعوا أو منكرا أو مكررا لا يكون قرارا لعدم العرف عبد الحليم (قوله
 البرحق) هذا مما يصلح للاخبار ولا يمين جوابا لذي في نسخة الدرر البر الحق وهو في بعض
 النسخ كذلك وهو ظاهر فانه يعمل على الابدال ط (قوله لانه كلام تام) من مبتدأ وخبر
 مستعمل بنفسه وهذا هو المنطوق وجهه جوابا عما عارضه باعتبار دلالة الحال وذاتا في مقابلة
 وقوله لانه لا يصلح للابتداء أى لان يكون كلاما مبتدأ - هذا هو الظاهر ولا يصلح لان يكون
 مبتدأ لانه لو رفع يكون خبرا مبتدأ - يدبر دلالة الحال وهو قول أو دعوى على ما شرنا
 اليه (قوله بأسارة الخ) ما أخذ هذه المسئلة يتعار بها من باب الانذار بالعيب في الجامع
 الكبير واتيان المصنف في آخر باب العيب انصب من اتيانها هنا كما لا يخفى (قوله لانه
 نداه) أى فيما عدا الاخير والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا القول

يقول تزوجها بشرط حر يثا ولادته منها فلا صدق في ابطال هذا الحق **ا** مخ أى فيكون
اولادها بعد الاقرار احرار وهذا ليس على اخلاقه لما في لاشعرا بمجهول النسب اذا اقر بالرق
لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا وهذا اذا كان قبل نكاح الحربة بالقتل اما بعد قضاء
القاضي عليه بعد كمال أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك **ا** (قوله
يرد عليه) أى على عدم صحة قراره في حقه (قوله اتفاس طلاقها) وكذا عدتها كما عت
(قوله كما حقه في الشرع بلاية) حيث قال ويرد على كون قراره غير صحيح في حقه اتفاس
طلاقها لانه نقل في المحيط عن المسوطين طلاقها اثنتان وعدتها - بضمان بالايجاع لانها صارت
أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزيادات ولو طاقها الزوج نطليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك
عليها الرجعة ولو علم لا يملك رد كفي الجاسع لا يملك علم اولم يعلم قبل ما ذكره في الزيادات قياس
وما ذكره في الجاسع اتفاس وفي السكنى الى وافتت قبل شهر من فهمامدته وان اقرت بعد
مضى شهر من فاربعة والاصل انه متى أمكن نذارك ما خلق فوته باقرار الغير ولم يندارك
بطل حقه لان فوات حقه مضاف الى تقصيره فان لم يكن النذارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا
اقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك و بعد شهر من لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى
لوطاقها اثنتي ثم اقرت تلك الثالثة ولو اقرت قبل الطلاق بين اثنتين ولو مضت من عدتها
حيضتان ثم اقرت تلك الرجعة ولو مضت حيضة ثم اقرت بين محضتين **ا** قلت وعلى ما في
السكا في لاشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى تقصيره **ا** نامل (قوله وفرع على حقه)
الاولى ان يقول على قوله لا في حقه (قوله بمجهول النسب) قيد به احترازا عن علم نسبه
وحرية فلا يصح اقراره بالرق لانه كذب العيار له كالايجاع وكذا من علم انه عتيق الغير ويصح
هذا الاقرار من المجهول ولو كان صديقا غيرا كافي تنوير الادهان وبسبب في منه اللقيط حيث
لا يصح اقراره بانه عبد لانه اذا كان باغا أبو السعود وفي الاشياء بمجهول النسب
لو اقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقتل اما بعد
قضاء القاضي عليه بعد كمال أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا
صح اقراره بالرق فاحكامه بعده في الجنائيات والحدود احكام العبيد وفي التنف يصدق الا في
خسة زوجته ومكاتبه ومديره وأمواله ومولى عقه انتمى (أقول) وهذا بقيد بمجهولة النسب
ايضا (قوله صح اقراره في حقه) أى وصار عبدا ان كان قبل نكاحه بالقتل اما بعد
(قوله دون ابطال العتيق) أى دون ما يتعلق بعصبة المقر من ارث المعتق بعد موت المقر
(قوله يرثه وارثه الخ) لانه مقدم على المعتق (قوله والا) صادق بان لم يكن له وارث أصلا
أو وارث لا يرث الكل كما حقه لزوجين (قوله فموت الكل) أى ان لم يكن له وارث أصلا
(قوله أو الباقي) ان كان له وارث لا يسهل تفرق (قوله كافي وشرع بلاية) الاولى شرع بلاية
عن السكنى لقوله كذا في السكنى وعبارة الشرع بلاية عن المحيط وان كان لم يمت بفت كان
النصف اهوا والنصف للمقر له **ا** فلم ان المراد بالوارث ذو الفرض أو العصبية وان كان
المقر له مقدما على الرد وهل يقدم على ذوى الارحام راجع قال في الشرع بلاية وان جنى هذا
العتيق سعى في جنائيه لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب عليه ارض العبد وهو كالمملوك في

يرد عليه اتفاس طلاقها
كما حقه في الشرع بلاية
(وحق الاولاد) وفرع
على حقه بقوله (قوله طل
المكاح) وعلى حق الاولاد
بقوله (أو لا دعت قبل
الاقرار وما في بطنها وقت
اقراره بالرق بمجهول
النسب حر وعبد ثم اقر
بالرق لانسان وصدقه
المقر له (صح) اقراره (في
حقه) فقط (دون ابطال
العتق فان مات العتيق يرثه
وارثه ان كان) له وارث
بسنقر التركة (والانعتق)
الكل أو الباقي
وشرع بلاية

ادعى ولد الامة المبيدة وللمدعى اخ ثبت نسبه رتعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخاصة
 المكاتيب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة اخيه صحت وميراثه لولده دون اخيه السادسة باع
 المبيع ثم اقر ان المبيع كان طليعة وصداقه المشتري فله الرد على بائعه بالمبيع كذا في الجامع
 قال الجوزي قوله لو اقر المؤخر الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أجدها فيها
 نقلا وهو ان رب الدين اذا اراد حبس المدين وهو في اجارة الغنم لم يحبس وان بطل حل وحز
 المستاجر فهذا يشير الى انه يحبس وان بطل حل المستاجر وقوله ولو اقرت مجهولة النسب الخ
 وقعت حادثة بالقاهرة وهي ان شخصا اقر في مرض موته بان فلانا اخي وشقيقه وان هذا المقر
 اخت شقيقة والمقر له غير اب المقر وكل منهما من اصل من الاب وصداقتي على اقرار اخيهما حتى
 لا يشار كهما بيت المال وهي شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض حنفى وكم يصححه
 قاض شافعى ففاز صاحب بيت المال المقر له ودارسوا لهم بين العلماء فنقم من ايجاب بصحة
 الاقرار وهم الاثر ومنهم من اجاب بطلانه ومنهم علامة الورى الشمس لرمي معللا بانه
 محال شرعى ان يستحيل ان يكون لواء ابوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى مذهبا
 بطلان الاقرار أى في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستعمل شرعا ان يكون للواحد ابوان
 او ثلاثة الى خمسة كافي ولد الحارية المشتركة اذا ادعاه الشر كابل قد ثبت نسب الواحد المحر
 الاصل من الطرفين كافي للقبط اذا ادعاه رجلان حران كل واحد منهما من امرأة حرة كما
 في الترخانية اه (قوله ولم تهاصر مجة) هذا البحث صاحب المنع ومثله في حاشية
 الاشياء للعموى كما قدمناه قريبا (قوله وعندهما لا) لما يقف على من يرجع قول الامام على
 قوله ما صرح به ذكر قوله ما في المتن فان عا. ته كعادة ارباب المتون المألوفة ان تصرح بقرائنها
 ايضا عند رجحان قواها على قوله وكذا عند التساوى بينهما كفى المولى عبد الحليم ولكن باق
 تصحى قول الامام (قوله فلا تحبس ولا تلازم) لان فيه منع لزوم عن غشيانها واقرارها
 فيما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قوله ما يابرها
 القاضى بالدفع ويبيع عليها ما يباع في الدين ط (قوله افتاء وقضا) منصوص بين على الحال
 (قوله لان الغالب الخ) فيه نظرا الى الالة خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار
 لاجنبى وقوله ليتوصل بذلك الى منه ما بالحبس عند لا يظهر ايضا اذا الحبس عند القاضى لا عند
 الاب فاذا المدول عليه قول الامام اه اذ لم يستند في هذا التصحيح لاحد من ائمة الترجيح
 ط لكن قوله اذا الحبس عند القاضى يخالف لما صرح به ان الخيارات للمدعى (قوله في
 حقه خاصة) أى في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المدة قبل حل حتى لو جازت
 بولده لم يده يكون له كماله مقر له وملك عليها الزوج طلقين فقط وقد كان يملك عليها اثلاثا وهذا
 عند أبى يوسف فى حق الاولاد واجامعا في الطلاق والمدة فان طلقها اثنتان وعدها
 حاضمتان وقد كان يملك عليها اثلاثا وعتة بثلاث حاض والعدة حق الزوج وحق النمر فعد
 ظهور اقرارها في حق غيره كما قوله الشربلى عن الميسر (قوله فولد) التقريب
 غير ظاهر ومعه فيما بعد والظاهر ان يقال فيكون رقيقة له كفى العزيمة وباق قريبا (قوله
 رقيق) عند أبى يوسف لانه حكم برقيته او ولد الرقيقة رقيق درر (قوله خلافا لحمد) هو

ولم تهاصر مجة (وعندهما
 لا) تمسك في حق الزوج
 فلا تحبس ولا تلازم
 درر قلت وينبغي ان
 يعول على قوله ما افتاء
 وقضا لان الغالب الاب
 يعاها الاقرار له او بعض
 آثاره ليتوصل بذلك الى
 منه ما بالحبس عنده عن
 زوجها كما وقفت عليه صرا
 حين ابتليت بالقضاء كذا
 ذكره المصنف (مجتهولة
 النسب اقرت بالرق لانسان)
 وصداقه المقر له (واذا زوج
 واولاد منه) أى الزوج
 (وكذبها) زوجها (صح في
 حقه خاصة) فوله على بعد
 الاقرار رقيق خلافا لحمد
 (لا) فى (حقه)

على المدينون فقد أقر بدين على الميت هو لا ينفذ في حق الوارث الاخر ويقتضى حقه خاصة
والدين مقدم على الميراث فاستغرق نصيبه فلا يباخ منه شيئا كما اذا أقر عليه بدين آخر قبله
المقر كما مر قبيل باب الاستثناء ولا يجوز في هذه المسئلة اختلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق
(قوله بعد حلقه) أي حلف المنكر لاجل الاخ لا لاجل الغريم لانه لا ضرر على الغريم فلا ينافي
ما يأتي ولو نكل شاركه المقر في الخمسين (قوله لكنه الخ) الاستدراك يقتضي أن لا يحلف في
الاولى وبه صرح الزبلي وهو بخلاف ما قدمه من الاكل ومرد جوابه (قوله يحلف) أي
المنكر بالله ليهلم انه لم يقض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع اليمين عليه بخلاف
المسئلة الاولى حيث لا يحلف حتى الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى
تحليفه وهما يحصل الا لانصف فيحلفه زبلي وقد وثق ابوالسود بين العبارتين كما ذكرنا
وحينئذ اندفع ما ابتداء الحاي من التنافي وحينئذ قوله حيث لا يحلف بخلاف ما قاله الاكل
في المسئلة الاولى يحلف الاخ بالله الخ ولعل الذي نقاه الزبلي الحلف حتى الغريم والذي قاله
الاكل حتى أخيه المقر لان كل من اذا أقر بشئ لزمه يحلف عند انكاره يقضي عليه بالاكول
تأمل وفي الدراية في الوعائ عن ابن مينا وكالا لايحسم الميت دين على شخص فاقرا أحدهما
بقبض أخيه نصه حقه صح في حصته وحينئذ فالنصف الباقي لا يخرج بعد حلقه قات وكذا
الحكم لو أقر بقبض كله لكن هنا يحلف حتى الغريم ذكره الزبلي وغيره اع والحاصل ان
في المسئلة الاولى لا يحلف حتى الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تحليفه
بخلاف المسئلة الثانية فانه يحلف المنكر بالله ما قاتله لم يقض الدين فان نكل برئت ذمته وان
حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

هـ (فصل في مسائل شتى)

قاله زكي زاده أقر رضا صاحب التمسك بحقوقه وأدرجه تحت زيادة على سائر
المثون واقفي صاحب الدرر واثره انتخب المسائل المذكورة فيه من الكافي اه والشارح
رحمه الله تعالى جمع بين ما فيه في التمهيد وبز ما يرتب به عادة المثون من ذكر مسائل شتى
فترجم بها وفيه ظروفي الشيء في نفسه لان الفصل هو المسائل الا أن يقال الفصل مراد به
الفاظ والمسائل مراد بها المعاني فيكون من ظروفي الدال في المدلول (قوله المكافئة) أي
العاقلة البالغة أي وهي حرة أو مأذونة ط (قوله فكذب زوجها) أما صادقة أو باظهري
حقة اتفاقا (قوله أيضا) أي كما يصح في حقها أو كذا هو (قوله ولا يتعدى الى غيره) لان
كونه حجة اغما هو في زعم المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والمقر بخلاف
اليمين فانها حجة في حق الكل لان حجة بالانقضاه وهو عام حوى (قوله وهذه إحدى
المسائل الست) الثانية لو أقر المؤجر بدين لا وفاه الامن غن المين المؤجرة فلدائن يهها وان
تضر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا اشارة الى ان رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو في
اجارة الغير يحبس وان بطل حق المستأجر فله فقهه فوافق بحث المؤلف الا في الثالثة لو
أقر بمجهولة النسب بانها بنت أبي زوجها أو صدقها الاب انفسخ النكاح بينهما مؤتمرا على الاب
الجدة بخلاف ما اذا أقرت بالردة ولو طلقها فثنتين بعد الاقرار بل في كل الرجعة الرابعة اذا

(ولاد آخره خنثون) بعد
حلقه انه لا يعلم أن أباه
قبض شطرا المائة قاله
الاكل قلت وكذا
الحكم لو أقر ان أباه قبض
كل الدين لكنه هنا يحلف
حتى الغريم زبلي

هـ (فصل في مسائل شتى)

(أقرت الحرة بالمكافئة بدين)

لا يخرج (فكذب زوجها)

صح اف رارها (في حقه)

أيضا عند أي حقيقة

(قبض المقر) وتلازم

وان تضر الزوج وهذه

أحدى المسائل الست

الخارجة من قاعدة الاقرار

بحجة قاصرة على المقر

ولا يتعدى الى غيره وهي في

الاشباه وينبغي أن يخرج

أيضا من كان في اجارة غيره

فاقر لا يخرج بدين فان له

حبسه وان تضر المستأجر

وهي واقعة القنوى

باطنان يدفع له التركة ان كان صادقا في اقراره لانه يعلم استحقة اقه المال والاقول الثاني الثاني
انه ثبت نسبه ويرث وبه قال احمد ونقل عن أبي حنيفة وقيل لا يثبت ولا يرث وبه قال داود
وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الا باقرار اثنين من الورثة وعند مالك يرث المقر له ولا يثبت نسبه
الا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخر من الورثة هذا غاية ما رأيت ثم
رأيت بعض الافاضل أوضح المقام بقوله بيان الملازمة ان الاقرار لا يبيح الامن وارث وإذا
صح هذا الاقرار صار هذا الاخ مع وجود الابن غير وارث وإذا صار غير وارث لم يصح الاقرار
بالبنوة فلم تحصل فائدة فصار هذا الاقرار عبثا وانما انه أقر بشيئين المال والنسب على القيم
ومن المعلوم ان اقرار الشخص يسرى على نفسه والمال ملك نفسه فينتد فيه ويلزمه دفعه له
والمستحيل النسب على غيره فلا يلزمه ذلك فلا ينفذ فيه اقراره على ان النسب يثبت في حق المقر
مؤخذة لغيره حتى لو مات المقر لاعتبر وارثا فارتفع هذا المقر له لاليت المال هذا ما أفاده
المتن قريبا فلهذا قال الشارح وظاهر كلامهم ثم والاولى ان يجزم لان الاطلاق السابق
يعمل به حتى يوجد ما يخصه والمطلق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره الى قوله ويصح
في حق نفسه وظاهره لو أقر به بما كتبه من ثمن صدقه المقر له يلزمه دفع الاكساب له مع
ان الاقرار بالعبد بنفسه بطل بالموث وكذا الوأقر المشتري بان البائع أعنت العبد بنفسه في حق
نفسه (قوله وظاهر كلامهم ثم فليراجع) أي يصح الاقرار لان مقتضى مذكروهما ان المقر اذا
ثبت اقراره بنسب الشهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة والا فبطل بالاقرار في
حق نفسه وان لم يثبت النسب وهنا أقر بنسب على الغير فلا يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه
ظاهرا انما هو بالمقر له فيكون اقراره به على نفسه فيقبل ويكتفى في اقراره بكونه وارثا ظاهرا
وان تبين باقراره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات انه تقبل شهادة العتيق على معتقه
الا في مسألة زحى رجل سات عن عم وبنت وأمتين وعبد من فاعنتهم الم عبدتين فشمدا أن
الثانية أخت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبينة أو بعدا ورثتهما لا تقبل بالاجماع لانا
لو قبلناها لاصارت عصبة مع الميت فيخرج الم عن الوراثة فيبطل العتيق اه والحاصل ان
ظاهر كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن وثبت نسبه في حق نفسه فتنفذ في الابن دون ما
قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى يلزمه الاحكام من النفقة والحضانة
لا في حق غيره وقد رأيت المسئلة منقولة وفيه الحدود والمنة في فتاوى العلامة قاسم ابن طه وبها
الحق ونصه قال محمد في الاصل ولو كانت للرجل عمة أو مولى نعمة فأقرت العمة أو مولى
النعمة باخ للميت من أبيه وأمه أو بعم وأبوين عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف
أقر بانه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره بحجة على نفسه اه هذا كلامه ثم قال فليالم يكن
في هذا وعندهنا لم يذكر في الموائم وذكر في باب اه وهذا يؤيد لما قد مضى من بعض
الافاضل ايضا فاعتنه (قوله فلا يثنى للمقر) سبق قبل الاستثناء ان يختار أن يثبت ان لا يلزمه
قدومه عليه وكان وضع هذا الفرع هناك لاولى لان الديون تنفي بامانها (قوله لان اقراره
يشهر في انصبيه) وذلك لان المانة صارت ميراثا لهم ما لم يأقر أحد منهم ما انقضاه أو به ذلك
صح في نصيبه خاصة لا في نصيب أخيه فثبت صحة الاستحسان كما كانت فيحصل كالمقرات وتوف
انصبيه ولان الديون تنفي بامانها لو قد أقر المقر ان أباه اخذ منه حين فوجبت ثم تلتى قصا ما

وظاهر كلامهم ثم فليراجع
(وان ترك) شخص (ابن)
وله على آخره فانه فاسد
أحمد ما يقبض أبيه
حينئذ من فلا يثنى للمقر
لان اقراره يشهر في انصبيه

(ومن مات أبوه فافقر باخ)
 شاركت في الارث) فيه تحقن
 نصف نصيب الميراث (ولم
 يثبت نسبته) لما قرأنا
 اقراره مقبول في حق نفسه
 نقطقات في لو اقر الاخ
 باين هل يصح على الشافعية
 لان ما أدى وجوده الى
 نفسه انتفى من أصله ولم اره
 لاعتباره بها

٣ وأقول فالذي يحرم من
 كلامهم ان من أثبت
 بشاهدين اقرار الميراث
 بالبصرة أو الابوة صح لا
 بالاخوة ونحوهما الا ان
 يعبر عن على نصديق المقر
 عليه أو بقر أحد الورثة أو
 يشهد آخر بنحو اقرار الميت
 واعلم ان اثبات الاخوة لا يرد
 من نفسه يراه في الدعوى
 والشهادة هل هي لا يصح
 أم أولاد فقط أو لام فقط
 وكذلك قرابة وفي
 البرازية ان لم يدع مالا وادى
 الاخوة المجرمة لا يقبل لان
 هذا في الحقيقة اثبات
 البغوة على أبي المدي عليه
 وانهم فيه هو الاب
 لا الاخ وفي الزبلي ولو اقر
 ابن وبنت باخ وكذبهما
 ابن وبنت يقسم نصيب
 المقرين اخا ما فانظر
 كيف المصادق لاشيئين
 والمقام لهم ما ثبت نسبه

بنحو الولد أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) ويقال أيضا في محرابه ان الاقرار
 بالنسب لا يمكن فيه تحميل على الغير ووجد المتقدم لا يصح الرجوع فيه وان كان فيه
 تحميل على الغير وصدة المقر عليه قوله الرجوع فالكلام في مقامين وهذا حيث لم يكن
 الاقرار بنحو الولد كاعتات قاتل ٣ (قوله ومن مات أبوه الخ) هذه المسئلة هي ما فهمت مما
 تقدم فتقع مكررة الا ان يقال ان المقر في المسئلة السابقة مورث وهذا وارث وان كانتا سواء
 في عدم ثبوت النسب كما في أبي السهم وعن أبيه في قال في البدائع اذا أقر وارث واحد بوارث
 كان ترك الباقي باخ لا ثبت نسبه عندهم أو قال أبو يوسف ثبت وبه أخذ الكرخي لانه لما
 قبل في الميراث قبل في النسب وان كان أكثر من واحد بان كان رجلين أو وجلا وامرأتين
 فصاعدا يثبت النسب باقرارهم بالاجماع لكمال النصاب ويستحق حظه من نصيب المقر اه
 حوى (قوله فافقر باخ) وان كان للمقر له أولاد فلا يثبت ترط في المقر ان يكون وارثا
 للمقر له بل ولو في الجلة ط (قوله فيتحقق نصف نصيب المقر) ولومعه وارث آخر شرح المذني
 ويانه في الزبلي (قوله لما قرأنا اقراره مقبول في حق نفسه فقط) فصار كما شئت اذ اقر
 ان البايع كان عتق العبد المبيع يقبل اقراره في العتق ولم يقبل في الرجوع بالنسب بينية وفي
 الزبلي فاذا قبل اقراره في حق نفسه يستحق المقر له نصف نصيب المقر مطلقا عندنا وعند مالك
 وابن أبي ابي يجعل اقراره شائعا في التركة فيعطى المقر من نصيبه ما يخصه من ذلك حتى لو كان
 لشخص مات أبوه معروف فافقر باخ آخر فذكره أخوه المعروف فيه أعطى المقر نصف ما في
 يده وعندهما يعني عند مالك وابن أبي ابي ثلث ما في يده لان المقر قد اقر له ثلث شائع في النصيب
 فنفذ اقراره في حصته و بطل ما كان في حصة أخيه فيكون له ثلث ما في يده وهو سدس جميع
 المال والسدس الا آخر في نصيب أخيه بطل اقراره فيه لما ذكرنا نحن نقول انه في زعم المقر
 انه يساويه في الاستحقاق والمنكر ظالم بالتمسك بغيره ل ما في يد المنكر كالهالك فيكون الباقي
 بينهما بالبر وبه ولو اقر باخت تأخذ ثلث ما في يده وعندهما ارباعا والتخرج ظاهر ولو اقر باخت أنها
 ابنة وبنت يقسم نصيب المقرين اخا ما وعندهما ارباعا والتخرج ظاهر ولو اقر باخت أنها
 زوجة ابية أخذت ثلث ما في يده ولو اقر بجدة هي أم الميت أخذت سدس ما في يده فيه امل فيما
 في يده كما يعمل لو ثبت ما قر به اه وقامه فيه (قوله باين) أي من أخيه الميت (قوله لان ما أدى
 الخ) أي لان ما أدى صحة وجوده وهو الاقرار الى نفيه انتفى وهذا الوضع اقراره باين الاخ تبين
 انه ليس بوارث واذا لم يكن وارثا لا يصح اقراره قاضي وجوده هذا الاقرار الى نفيه فينتفى من
 أصله يبقى لا يصح والحاصل ان الاخ باقراره بالابن يصير مقررا على نفسه فيحرم من الميراث
 بسبب الابن واذا خرج من الميراث صار أخيا فافقر باخ غير صحيح ولم يكن مقررا على نفسه فيرث
 الابن فيعود للميراث له وهكذا يلزم الدور والحد كمن الذي عد الشافعية من موانع الارث لانه
 يلزم من التوريت عدمه فقد أدى وجود الاقرار الى عدمه يسانه كما في شرح البولي في شرح
 المشهور انه اذا أقر أخ ما زنا ببن للعيت ثبت نسبه ولا يرث لانه لو رث لحجب الاخ فلا يكون
 الاخ وارثا تارثا لا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى
 نفيه وما أدى اثباته الى نفيه انتفى من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبه وموجب على المقر

لاحتياجه الى امرأة اخرى فكيف بين مصادقه واحده فقط اه منه

صوابه المقر عليه كما عبر به فيما صرو به يدل عليه قطعا كلام تلخ حيث قال وقوله أي الزبلي
 لا مقرران يرجع عنه محله ما إذا لم يصدق المقر له على أفراد أوله يقر بمثل إقراره تلخ وعزاء بعض
 شروح السراجية فقوله أوله يقر لا شك أن الضمير فيه للمقر عليه لا لقوله فعمل ان قوله المقر له
 صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب تلخ في كتاب القرائن ويدل عليه قوله الاتقان بالصدق
 يثبت النسب ولا يكون ذلك إلا من المقر عليه قال في روح الشروح على السراجية وأعلم أنه
 أن شهد مع المقر رجل آخر أو صدقه المقر عليه أو الورثة وهم من أهل الإقرار فلا يشترط الأمر
 على الإقرار إلى الموت ولا يتقعر الرجوع لثبوت النسب يستلزمه وفي شرح فرائض الماتني
 لا طرا بل يدى وصح رجوعه لأنه وصية مهي ولا شيء للمقر له من تركه قال في شرح السراجية
 المسماة بانهاج وهذا إذا لم يصدق المقر عليه إقراره قبل رجوعه أو لم يقر بمثل إقراره أما إذا
 صدق إقراره قبل رجوعه أو أقر بمثل إقراره فلا يتقعر المقر رجوعه عن إقراره لأن نسب المقر
 له قد ثبت من المقر عليه اهـ فهذا كلام شرح السراجية لصواب التعمير عليه كما عبر به
 في تلخ في كتاب القرائن وإن كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في إقراره
 غير محررة فتدبره (أقول) لكن قد يقال أن هذا التصويب غير صحيح وإنما انطأ في الاستدراك
 بعد ذلك لأن الإقرار ههنا من المقر عليه فلا يستدركه غلط نامل (قوله) لكن
 (تلخ) استدركه على الزبلي والبدائع ولا شك أن الزبلي وصاحب البدائع أولي بالأحكام
 من شروح السراجية مع أن الوجه ظاهر منه لأنه لا وصية من وجه فباعباره يصح
 الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الوصي له أم لا وما في الزبلي والبدائع
 موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه ما صح صدقه المقر له ثم أنكر
 المترو راتنه ثم أوصى بماله لكان ماله للموصى له ولو لم يوص له لاحد كان لميت المال
 لأن رجوعه صحيح لأن النسب لم يثبت فبطل الإقرار اهـ وأقره الشراح وقد صرح بأنه بعد
 تصديق المقر له يصح رجوعه ونقله المصنف من أدبه بعد تصديق المقر عليه وهو الأب مثلا
 فيما إذا أقر باخ وقال في الإرمانتيق وعندى في ثبوتها بغير تصادقها ثم رد دواله لم يرد
 بعض شراحها بالتصديق تصديق أخ آخر كما مر فتدبر اهـ وذكره فرع آخر لو أقر
 الأخ بدين هل يصح قال الشافعية لأن ما دعا وجوده إلى نفسه انتفى من أصله ولم أره لأثمتما
 صريحا وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع اهـ وتوضيحه أن الخالي لم يوافق أن النسب ثابتا قالت
 الشافعية لا يصح إقراره لأنه لو صح بطل كونه وارثا وأبطل كونه وارثا لم يصح إقراره وظاهر
 كلام أئمتنا أنه أقرب سوط في الميراث وأن المستحق له من أقر ميتة لم يثبت فيمنه قد علمه
 قال في غاية السان ويقتضى لأن تصرف الرجوع عن الإقرار بالنسب إنما يصح إذا كان
 الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه لأن النسب لم يثبت لكونه تخملا على الغير وليس له
 ذلك فإذا ثبت النسب فلا يصح الرجوع بعد ذلك لأن النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتها اهـ
 وإنما ثبت النسب بتصديق المقر عليه وهو الأب فيما إذا أقر باخ لا بتصديق الأخ المقر له والله
 تعالى أعلم (قوله) فالميرع عند الفتوى يجوز به أنه لو صدقه المقر له الرجوع لأنه لم يثبت
 النسب وهو ما في البدائع ولو صدقه المقر عليه لا يصح رجوعه لأنه بعد ثبوتها وهو ما في شروح
 السراجية فثبت الاستنباط من باب الصلة فالأمر في هذا كما في غير الإقرار

لكن قيل المصنف
 شروح السراجية أن
 بالتصديق يثبت النسب
 فلا يتقعر الرجوع فلا يرد
 عند الفتوى

ولو كان الوارث واحدا فانه يثبت به عند أي يوسف خلافا لابي حنيفة ومحمد وبقول أبي
يوسف اخذ الكرخي اه وظاهر اطلاق المتن على ترجيح قولهما كالأخفى (قوله كما مر في
باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقرين وانما يثبت
النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة ان تم نصاب الشهادتهم أي بالمقرين والابن نصابها
لا يثاويله المكذوبين لانها لا تكون شهادة حاشيئة حتى تتعدى بل يكون مجرد اقرار وهو قاصر
على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تتعدى على غيرها (قوله وكذا
لو صدقه المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو الورثة) بغنى عنه قوله ومنه اقرار
اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهذا في نفس الاقرار وان كان في المعنى سواء لكن
بينهم افرق وهو ان التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدق والافراد لا يلزم منه العلم
تأمل قال ط ويمكن التفريق بينهما بان صورة الادلة اقرار اثنين من ورثة المقر عليه فيه
يثبت النسب وصورة الثانية اقرار المقر وصدقه اثنان من ورثة المقر عليه (قوله وهم من أهل
التصديق) بان يكونوا المقربين عاينين وتم نصاب الشهادة كما في قريب ما بقده لكن هذا
بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيستحقه ولو المصدق امرأه واحدة كانت
هي الورثة فقط مع المقر ط (قوله حتى نلزمه) برفع نلزم لان حتى لتفريع لافاضة (قوله
من الثقة) أي اذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله والحضنة) فيه انه يشترط في لزوم هذه
الاحكام تصديق المقر وهو لا يكون محضو نابع ارباب الحضنة الغنم اليه فيها اذا كان المقر له بنتا
بالغة يحضى عليها ولا يقال تظهر في فرع المقره اذ اقامت عنه قلنا الظاهر ان الحضنة كالارث
لا تظهر في غير المقره أفاده العلامة الططاوى (قوله والارث) أي في حقهما فقط بحيث
لا يمتنعان باقرارهما ما وراثا آخر كما سيأتي (قوله كذوى الارحام) قد علمت مما تقدم من ان
الكافي تقدم القريب والبعيد قال في الشرح بالامامة ناقلا عن الغنية مقسم الاقرب بذوى
الافروض والعصبات والبعيد بذوى الارحام بعد ذكر ما انتهى عليه الشارح والاول اوجه
لان زوى الموالاة اثره به بذوى الارحام مقدمه على المقره في نسب المقر اه فتنبه (قوله
ورثته) أي المقر له يكون مقصرا عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له ولا الى أصله لانه بمنزلة
لوصية أبو السعود عن جامع الفصولين (قوله لان نسب لم يثبت) قال في المنع وهذا لانه أقر
بشئ من نسب واستحقاق ماله بعده وهو في نسب مقره على غيره نريد وفي استحقاق ماله مقر
على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولادة التصرف في ماله عند عدم الوارثه فيضه
حيث شاء حتى كان له ان يوصي بجميع المال فلذا كان له ان يجعل له اهـ هذا المقر له والظاهر
ان المقر يرث المقر له لانه صدقه وهو اقرار ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله فلا يراحم
الوارث المعروف) قويا أو بعيدا فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر باخ وله عدة وأخلة
فالارث للاممة والامه لان نسب لم يثبت فلا يراحم الوارث المعروف (قوله والمراد غير
الزوجين) أي بالوارث الذي يجمع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت
حق الرجوع واثرت من وجه حتى لو أوصى بغير ما كثر من الثلث لا ينفذ الابا بانه المقر له مادام
المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كما في الزيلعي وفيه إشارة الى أن المقر بضو لوله
والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله أي وان صدقه المقر له)

كما مر في باب ثبوت النسب
فالمحقة وظوكذا لو صدقه
المقر عليه أو الورثة
وهم من أهل التصديق
(ويصح في حق نفسه حتى
نلزمه أي المقر) الاحكام
من الثقة والحضنة والارث
اذا نصاب فاعليه أي على ذلك
الاقرار لان اقراره ما حجة
عليه ما فان لم يكن له أي اهـ
المقر (وارث غيره مطلقا)
لا تريبيا كذوى الارحام
ولا بعيدا كزوى الموالاة
عيني وغيره ورثه والالا
لان نسبه لم يثبت فلا يراحم
الوارث المعروف والمراد غير
الزوجين لان وجودهما غير
مانع قال ابن الكمال ثم
لان وصية من وجه زيلعي
أي وان صدقه المقر له كاف
البدائع

الزوج لا يصح تصديقه عند أي حنيفة وعندهما يصح فعله مهرها وله الميراث منها لا في
 حنيفة انما بالمات ذل النكاح بعلائيه حتى يجوز له ان يتزوج آخرها او اربعة اسواها ولا
 يحل له ان ينفق لها قبل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الاقرار وتول العتيق وكذا
 اذا أقر الرجل بالزوجة فصدقته المأنتة مدونه عند أي حنيفة طاهر في التسوية بين الزوج
 والزوجة وليس كذلك ولهذا ذهب الشيخ شاهين يار تصديق الزوجة بعد موت الزوج صحيح
 بالاتفاق لان حكم النكاح باق في حقها وهي المدقة فانه من آثار النكاح وهذا جزاءها غنمه
 مما كانت في حال الحياة وانما الخلاف في تصديق الزوج بعد موته ما عند أي حنيفة لا يجوز
 وعندهما يجوز زلعي (قوله موته) كذا في نسخة وهو الصواب موافقا لما شرحه على
 المتن (قوله بخلافه) أي فان النكاح لم يقطع بعلائيه (قوله ولو أقر رجل) مثله
 المأنتة (قوله كذا في الدرر) عبارة أقر بنسب من غيره لا كذا وعم لا يثبت أي النسب ولا يقبل
 قراره في حقه لانه في تحصيل النسب على الغير فان ادعى نفقة أو حضانة فيقبل في حقها
 ويورث الامع وارثان بعد بعينه اذا كان للغير وارث معروف قريب أو بعد فهو أحق
 بالارث من المقر له حتى لو أقر باخ وبعه أو خلة فالارث لعمه وانما لانه ان نسبه لم يثبت فلا
 يرثهم الوارث المعروف اهـ (قوله لقضاءه بالجد وابن الابن) فانه ما في حكم غيره مما فيه
 تحصيل على الغير الا ان يخص كلام الدرر بالاب والابن لانه اراد به الولاد الاصل أو الفرع
 وبلا واسطة وهو انكامل فيشمل الغير ابن الابن والجد كاصرح به ما في الكافي أو ما بين الابن
 فرع الولد والجد اصل لابوين ومثل هذا الاجمال غير قليل في المتن فلا بد منه فلا يحقفي
 لا يقال ان صاحب الدرر قال وان أقر بنسب من غيره فلا يصح وهو غير شامل لما اذا ادعى انه
 جده أو ابن ابيه مع انه لا يصح ايضا ما نسبه من تحصيل النسب على الغير وقوله هنا وان أقر
 بنسب فيه تحصيل الخ شامل لذلك فكأن أن إلى حل كلامه على ما قلنا ما قبل (أقول) ولا تنس
 ما تقدم من محتمة عن البرهان ومن تنظير المقدم له وقول صاحب الدرر أيضا أو يرث الامع
 وارث وان بعد أطلقه فشمع الزوج والزوجة وهذا مسموع على قول بعض مشايخنا انه يرث
 عليم ما أيضا في زماننا كذا في القنية والاصح ان ليس له ما الرده فثبت المقر له معهما كذا في
 البرجندى وأراد بالقرب صاحب فرض وعصبية ولوله على العتاق وبالعبد من كل من ذوى
 الارحام وولى الموالا فلا يكون له الثلث الوصية لانه ما أوجب وصية وتماثل به ارثا كذا في
 الكافي وغيره وانت خبير بار هذا المباحث ما يتيقن من القنية ندر (قوله وابن الابن) أي اذا
 كان في حياة ابنه لان فيه حل النسب على الغير كبقائه تجرى قال العلامة أبو السعود واعلم
 ان الاقرار بابن الابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكره الجوزي بضمه مذهبنا اذا أقر
 به في حياته مع اقراره بان نسبه حل النسب على الغير اهـ فليحفظ (قوله الابيرمان) نعم ماذا
 أقامه المقر أو المقر له على المقر عليه وهو من حل عليه النسب (قوله ومعه اقرار اثنين) أي من
 ورثة المقر عليه فتمت هذه الخصم إلى غيرهما وانما قيد بانين لان المقر لو كان واحدا اقتصر
 حكم اقراره عليه أما اقرار ورثة المقر له لا يثبت النسب فانه كتمه بقبه وأطلق في الاثنين
 فنعم الرجل والمرأتين قال في البدائع ان الوارث لو كان كثيرا فافتر واحد منهم باخ آخر
 ونحوه لا يثبت نسبه ولا يرث معهم ولو أقر منهم رجلا أو رجلا وامراأتان يثبت نسبه بالاتفاق

موته وهذا البس له غنما
 بخلافه (قوله ولو أقر)
 رجل (نسب) فيه تحصيل
 (على غيره) لم يثبت من غير
 ولاد كذا في الدرر لقضاءه
 بالجد وابن الابن كما قال
 كذا في الدرر والقسم والجد وابن
 الابن لا يصح الاقرار في
 (حق غيره) الابيرمان ومعه
 اقرار اثنين

عند الحمد بشهادة امرأة على ما اختاره في الخبر وأقره عليه في التبرو وأشار في باب ثبوت
النسب (قوله بحدت) بالنسب المأخوذ من أي بحد الزوج أو ورثته (قوله أو صدقها الزوج
ان كان لها زوج) بيان لكل اشتراط شهادة المرأة أن وما عطف عليها (قوله أو كانت معتمدة عن
بان طائفتها أو مات عنها فادعت الولد فلا بد من تصديق الزوج أو الورثة فان كذبت يمكن شهادة
الاقبال أو امرأة غيرها هذا ما يفهم مما تناو به صرح العيني قال لا يباي لكن تقدم في باب
ثبوت النسب ان العدة ذابحدت ولادتها لا يثبت نسب ولدها الا ببيعة تامة ويمكن بالقبالة
عندهما فلعل جرى هنا على قولهما رافى المراهب ولو بحد وولادة معتمدة فتوثق بشهادتين
أو رجل وامرأتين أو رجل ظاهر أو اعترافه أو تصديق الورثة أو كتمان المرأة ثقة كتمينه
بها اه وهذا كله في عدة البتة أمامة الرجعي فانه يثبت نسبه وان جاءت به لا كتم من
سنتين ويكون رجعة وحيدة فتكون زوجة لاهل عتده يمكن في اثباته عند الحمد بشهادة
امرأة على ما اختاره في الخبر كانه ما انفار اعلم ان ما ذكره من الشروط انما هو خاصة الاقرار
بالنسب لا يكون تحميلا على الزوج فلو قد شرط صح اقرارها علم اقرارها الولد وتزنا
صدقها ولم يكن لها وارث غير هذا اذ لا قرار بالاخ وبفهم هذا تقدمناه (قوله وصح) أي
اقرارها طائفا أي وان لم يوجد بشهادة ولا تصديق من زوج (قوله ولا معتمدة) لان فيه الزاما
على نفسها دون غيرها في شهادتها (قوله وادعت انه من غيره) أي فيصح اقرارها في حقها انما
(قوله فصار كالزاد اعانها الخ) انكر بفرق بين ما وبين ما قلناه بان دعوى الزوج لا توثق على
تصديق المرأة لانه تزوج غير ما يتسمى بذلك العيب وان كان لا يلزمها لو ادعى انه منها
الا بصدقةها والمرأة لو صح اقرارها بالولد للزم الزوج لان الولد لا يراى ولا بد من تصديقه أو حجة
تقوم عليه ويمكن الواحدة لانه لا يطلع عليه الرجال الا ان قالت هو من غيره فترفع عنه
فيلزمها ولا يلزمه (قوله قلت) أقول غاية ما يلزم على عدم معرفة زوج آخر كونه من الزنا مع
انه ليس بالزنا وبشرط تحقق كونه من الزنا بلها أيضا لان ولد الزنا لا يراى الا برث بجهة الام
نقط فلا وجه للتوقف في ذلك أبو السعود (قوله بنى لولم يعرف لها زوج غيره) أي وقد ادعت
انه من غير هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعمد تحمل نسب على معلوم غيرها قال لرحى
هو داخل تحت قوله وادعت انه من غيره فلهذا ما اذا عرف لها زوج غيره أو لم يعرف اذ يمكن في
ذلك الامكان المعنى كما هو ظاهر اطالاهم (قوله فيجوز) وهو انه يثبت نسبه من الام كإثبات
لان غاية ما يكون كونه من الزنا وهو يثبت من الام لا الاب (قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعني
الولد والوالدين والزوجة والمولى والزواج لان اقرار غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يده نفسه
عفى (قوله ولو كان المقر له عبد الغير) أي فادعى انه ابنه أو ابوه أو انه زوجها أو كانت أمة
فاقرأتم لازوجته (قوله وصح التصديق من المقر له) بنفس أو زوجة أي ولو بعد بحد المقر
أقول البرزى اقراره تزوج فلا تفي حصة أو مرض ثم بحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته
جز اه (قوله ابتداء النسب والعدة بعد الموت) به سدا لم أن المراد بموت المقر في جانب
الزوجية الزوج واذا صح اقراره كان لها الميراث والمهر أبو السعود أي ابتداء حكم النكاح
وهو العدة (قوله الا تصديق الزوج بعد موتها) أي ان أقوت بنكاح رجل وماتت فصدقها

بحدت ولادتها ببيعة تامة
كأمر في باب ثبوت النسب (أو
صدقها الزوج ان كان لها
زوج أو كانت معتمدة) به
(وصح) مطلقا ان لم يكن
كذلك (أي من زوجة ولا
معتمدة أو كانت) منزوية
(وادعت انه من غيره) بدار
بكالوادعاء منها لم يصدق
في حقها الا بصدقة يثبتها
قلت بنى لولم يعرف لها زوج
غيره لم أره فيجوز (ولا بد من
تصديق هؤلاء) أي الولد
اذا كان لا يعرف نفسه
لما صرنا حقه كالتناع
(ولو كان المقر له عبد الغير
اشترط تصديق مولاه) لان
الحق له (وصح التصديق
من المقر له) بعد موت
المقر ابتداء النسب والعدة
بعد الموت (الا تصديق
الزوج بعد موتها) مقرة
لانقطاع النكاح

تحميل النسب على الغير (والحاصل) ان الولاء كالنسب وثبوت النسب من الغير يمنع صحة
 الاقرار فكذا الولاء (قوله من صحة الاقرار بالام) في جانب الرجل والمرأة قوله لان النسب
 لا يابى الا لامهات) فيه انه لا يشكر انتساب الولد الى أمه وانما علمناه أنه ينظر في النسب
 والدعوة للاب قال الحنفي وفي حواشي شيخ الاسلام الحنفية على صدر الشريعة هذا أي
 ما ذكر من صحة اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة اقرارها
 بالوالدين والزوج والمولى وافق لتقرير الهداية والكافي ونحفة الفقهاء لكنه يخالف امامية
 الروايات على حافى النهاية وتقرير الخلاصة والمخطط وقاضي خان حيث يصرحوا بأنه لا يجوز
 اقرار الرجل بوارث مع ذى قرابة معروفة الا بربعة الابن والاب والزوجة والمولى فتعياروا
 لاربعة كالام مثلاً لا تشرع مع الوارث المعروف أما الاقرار فصحيح في نفسه حتى يقدم المقر
 على بيت المال اذ لم يبق وارث معروف تأمل اه ط (قوله وفيه حمل الزوجة على الغير)
 المضر تحميل النسب على الغير لا الزوجة على أن المقر يعامل باقراره من جهة الارث وان
 كان اقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله وليكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية انها
 قولان (قوله يجامع الاصالة) وهو في الاب مع لول بان الانتساب اليه كإقدمه من التعديل
 على مائته ولا يظهر ذلك في حق الام وليست العلة الاصالة والائتبات النسب في الآباء الاعلى
 وقد تقدم من الزايف خلافه (قوله وكذا صح) أي اقرارها (قوله ولو قاله) أشار به الى أن
 القابلة ليست بقيد ومن قبله بقا اعتبار المائدة من حضورها وقت الولادة أفاده الرحمة في
 وأفاده بقا بقوله بعده أو صدقها الزوج ان هذا حيث يجرى الزوج وأدعته منه وأفادته اذ ان
 زوج بخلاف العدة كما صرح به الشارح أما ذالم تكن ذات زوج ولا معدة أو كان لها
 زوج وأدعت ان الولد من غيره فلا حاجة الى أمر زائد على اقرارها صرح بذلك كمال ابن الكمال
 وسأني فقد علم ان قوله ان شهد الخ محله عند التماجد وأفاده كلامه انه اذ لم يوجد شرط صحة
 الاقرار لا يعمل به في حقهها ايضاً وفي الشاي عن الاتفاقي ولا يجوز قرار المرأة بالولد وان صدقها
 وليكن ما توارث ان لم يكن لها وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقهها ولا يتقضى
 بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة فان شهدت المرأة على ذلك وقد صدقها
 الولد ثبت نسبه منها وكذلك اذ لم تشهد لها امرأة وقد صدقها زوجها ثبت النسب منها لان
 النسب يثبت بتصدقها لانه لا يتعدى الى غيرها كذا في شرح الكافي اه فليتأمل وهذا
 يقدم ان شهادة القابلة مثلاً بثبوت النسب اذا أنكر ولادته اذ قوله بتعيين الولد انما يكون هذا
 اذا تصادق على الولادة واختلفا في التعيين وعبارة غاية البيان عن شرح الاقطع فتثبت الولادة
 بشهادتها ويصح النسب بالقرائن اه والظاهر ان ما أفاده الشارح حكمه كذلك (قوله
 بتعيين الولد) وكذا بانها لو شهدت بالثابت بالقرائن فبعد اعترافه بالولادة أي اذا اعترف انها
 ولدت ثبت انه منه لقيام فراشه فانها لا عن أمالو بخلاف ولادة وتعيين الولد فانه يثبت بشهادة
 امرأة لانه مما لا يطاع عليه لرجال عادة حتى لو شهد به رجل صح كإثباتهم هذا كله من باب ثبوت
 النسب ولا يفيقه من العدالة كما هو في سائر أنواع الشهادة (قوله ولو معدة الخ) الامعة
 الرجعي اذا جازمت به لاكثر من سنتين فانه يثبت به الرجعة فكأن زوجة لامعة معدة يثبت في اثباته

من صحة الاقرار بالام
 كلاب هو المسمى الذي
 علمه الجمهور وقد ذكر
 الامام العتابي في فرائضه
 ان الاقرار بالام لا يصح
 وكذا في ضوء السراج لان
 النسب لا يابى الا لامهات
 وفيه حمل الزوجة على
 الغير فلا يصح اه وليكن
 الحق صحة يجامع الاصالة
 فكانت كلاب فليحفظ
 (و) كذا صح (بالولد ان
 شهدت) امرأته ولو قاله
 بتعيين الولد أما النسب
 فبالقرائن حتى ولو معدة

فقوله بهذا أى المريض قد يمرض ولا حاجة اليه بعد تقدم مرضه الا ان يجعل مرفوعاً تقييد
 الرجل وهو تقييد مريض أيضاً كما فى ط لكن الاولى كما فى بعض النسخ المحذوف منها فلفظ
 الرجل ان يقال قيد بالمرض يعلم ان الصحيح كذلك بالاولى وانما قيد به لان الكلام فى اقرار
 المريض (قوله بالولد والوالدين) لانه اقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير واعداد
 صحة الاقرار بالولد كرجله ما يصح فى جانب الرجل واعداد بالصحة الاقرار بالام كما يأتى
 قرر بيبا اعتناء الشارح له تبعاً للمصنف قال فى العتابة وهو راية ثقة الفقهاء شرح
 القرائن للامام سراج الدين والمذكور فى المبسوط والابيضاح والجامع الصغير له هو فى ان
 اقرار الرجل يصح باربعه بالابن والاب وامرأة ومولى العتاقة اه ومن الظاهر ان الابن
 ابس بقيد يخرج صحة الاقرار بالبنات اه (قولا وان علما) أى الوالدان ولا يرجع الضمير الى
 الوالدين والابن لانه لا يعلق فيه وان علا وعارة البرهان يصح اقراره بالولد والوالدين يسمى
 الاصل وان علا اه ولا يخبر عليها (قوله وفيه نظر) وجهه ظاهر فهو كاتراره بنيت ابن قال فى
 جامع النصارى اقرار بنت فلها النصف والمدة فى الاصله بة اذا اقراره بنت جائز لا بنت الابن
 اه وما ذاك الا لان فيه تحميل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سياتى التصريح
 به فى المتن وهو قيد أيضاً الكلام المقدس (قوله بالشروط الثلاثة المقدمة فى الابن) لم يذكرها
 استكمالاً على ما تقدم ان فى دعواه هذا أى يشترط أن يكون المقرب محجول النسب وان يولد مثل
 المقر مثل المقر له (قوله بشرط خلوه الخ) ينبغى ان يادوان لا تكون محسوبة أو وثنية ولم
 صرح به بجوى وفى حاشية سبى الدين على الزايمى قوله والزوجة أى بشرط أن تكون
 الزوجة صالحة لذلك اه كفى وأدخل فى ذلك ما اذا كانت حرة بالزواج (قوله مثلاً)
 أنذاره الى ان الاخت ليست يقيد بغير مثلهما كل امرأ لا يحل جمعها معاً فى عقد كخاتمها وعقدها
 (قولا وأربع سواها) أى وكذلك لو كان معه أربع سواها أو معه حرة أو قرى بشكاح الامة
 قال المصنف فى حقه وقد أدخل به فى القيد وصاحب الكتب والوقاية وذلك مما لا ينبغى الاخلال
 به اه قال العلامة لم يلى أقول أيتهم متوهم صحة الاقرار بالزوجة مع وجود زوج وعنده
 أو أختها أو أربع سواها فلا أدري لهذا مثلاً الاما اعترض به بعض جهه له الاروام على قول
 الكتفى فى المساء الحزنى وهو ما يذهب بتمتة حيث قال الحمل يذهب باتبان فتأمل وأنصف (قوله)
 وصح بالمولى من جهة العتاقة) سواء كان أعلى أو أسفل بل كان معقداً أو معقداً فان الاقرار
 لكل واحد صحيح اذا صدقه المقر له وقوله من جهة العتاقة أى وكذا من جهة الموالاة ان كان
 الاول قد عقل عنه (قوله ان لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره) قال المصنف فى المخبر هذا قيد
 لا يمتنع وقد أدخل به فى الكتب والوقاية أيضاً لان موجب اقراره يثبت بينه ما تصادقهما من غير
 اضراء بأحد فتمت اه قال الخبير لم يلى أقول اذا كان ولاؤه ثابتاً من جهة غيره لا يصح
 اقراره الصحيح به فكيف يصح اقراره المريض به والكلام انما هو فى مسائل يخالف المريض
 الصحيح فيها الحاجة الى ذكره ما لا حاجة الى ذكره لعدم خطوره يال من له بال وهذا
 الاستدراك كالذى قبله فى ذكره خال لا تتركه كالتأمل اه (قوله أى غير المقر) صوابه
 المقر له وكأنه ما سقط من قلم الناصخ وذلك لازم موجب الاقرار بثبوت تصادقهما وليس فيه

(بالولد والوالدين) قال
 فى البرهان وان علما
 قال القسدى وفيه نظر
 اقول الزايمى لو اقرار بالجد
 أو ابن الابن لا يصح لان
 فيه حمل النسب على
 الغير (بالشروط) الثلاثة
 (المقدمة) فى الابن
 (و) صح (بالزوجة بشرط
 خلوه عن زوج وعنده
 وشكاه) أى المقر (عن
 أختها) مثلاً (وأربع
 سواها) صح (بالمولى) من
 جهة العتاقة (ان لم يكن
 ولاؤه ثابتاً من جهة غيره)
 أى غير المقر (و) المرأة
 صح (اقرارها بالوالدين
 والزوج والمولى) الاصل
 ان اقرار الانسان على نفسه
 جهة لا على غيره قلت وما
 ذكره

الدعوى لكن مجهول النسب في موضع الدعوى اذا قضى بثبوت نسبته من المدعى ثم جاءت
 بصدقة من مولده بانه معلوم النسب من غير المدعى تبطل به ابطال الدعوى أو ما لو كان مجهول النسب
 في مولده لان نقض الدعوى بعد ثبوتها (قوله بحيث يولد مثله لمثله) أي مثل هذا الغلام ائتم
 هذا المريض بان يكون الرجل أكبر منه باثنتي عشرة سنة ونصف والمرأة أكبر منه بتسع سنين
 ونصف كما في المصنفات والمراد بالغلام الولد في مثل البنت (قوله انه ابنه) أي بلا واسطة حتى لو
 أقر شخص انه ابن ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم مالا أقرب باخ كما في البرجندى وسماي
 (قوله وصدقة) أي المأثر الغلام (قوله والام يحج تسديقه) لانه في يد غيره فينزل منزلة الهبة
 فلم يترصد بصدقة بخلاف الميراث لانه في يده نفسه وعند الاغمة الثلاثة لا تصدقه ولو كان غير مكاف
 (قوله وحينئذ) ينبغي حذفه فانه بد كرها في الشرط لا جواب ح (قوله ولو المقر مريضاً)
 لا حاجة اليه بعد كون الباب باب اقرار المريض (قوله شارك الغلام الورثة) لانه من
 ضرورات ثبوت النسب فربما في ثم لا يصح الرجوع لان النسب بعد ثبوت لا يقبل الابطال
 بخلاف الرجوع عن الاقرار بالنسب نحو الاخ فانه يصح اهدم ثبوته لانه كلوصية وان صدقة
 المقر له كما في البدائع لكن يأتي في كلام الشارح عن المصنف قرياً بالتصديق يثبت فلا يتفع
 الرجوع الخ ويأتي الكلام عليه (قوله فان انتقت هذه الشروط) أي أحد ما بان علم نسبه
 أو لم يولد مثله لمثله أو لم يصدق الغلام فيصير مكذباً لا يثبت النسب لكنه يؤخذ المأثر من
 حيث استحقاق المال كما قال (قوله يؤخذ المأثر من حيث استحقاق المال) أي ولا يثبت
 النسب لما علمت وكونه يؤخذ المأثر من حيث استحقاق المال لا يظهر هنا لان هذا في مجرد
 الاقرار بالنسب لا الاقرار بالمال أيضاً وانما ينظر ذلك في المسئلة السابقة وهي ما اذا أقر
 لأجنبي ثم ادعى بوثقه فانه اذا لم توجد هذه الشروط لزمه المال وان كان النسب لا يثبت ولا يراد
 بالمال ما يلزمه من الثقة والحضانة والارث كما يأتي لما فيه فتمم على النسب على الغير فانه اذا اتقى
 هنا التصديق كغيره أو تجب عليه الثقة وكذا اذا كان لا يولد مثله لمثله أو كان معلوم النسب
 وما يأتي محله اذا وجدت الشروط للائقة ولم يصدق المقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك بمال فان
 النسب لا يثبت لان فيه تمم على الغير ولا عليه يصدق اقراره بالمال كالأقر باخوة غيره فأتى به
 من مال أبيه كان للمرة نصفه وظاهره انه يقدم على دين الصحة فيكون مخافاً لما امر ان متأثر
 به في المرض مؤخر عنه على ان المؤاخذة حينئذ ثابتة المقر له الورثة حيث يشاركونهم في
 الارث ومع هذا فان كان الحكم كذلك فلا بد من نقل صريح حتى يقبل قال سدي الوالد
 رحمه الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده واهل هذا الأمر الشارح بالتهريئة امل (قوله)
 كما مر عن الينابيع) الذي قدمه الشرع في الينابيع في المسئلة السابقة نصه ولو كذب أو
 كان معروفاً بالنسب من غيره لزمه ما قر به ولا يثبت النسب اه وبإشارة الشارح ركبة
 ولو قال لو اتقى أحد هذه الشروط وقد أقر له بمال يؤاخذ به المقر له المأثر لان المانع من
 صحة الاقرار بثبوت النسب فثبت لم يثبت لزم المقر به وهذا هو تحرير المقام ط (قوله فيجوز عند
 الفتوى) قال الحلبي لم يظهر لي مخالفة الموجبة للخبر فقامت (قوله والرجل صح اقراره) في
 بعض النسخ هكذا زيادة لفظ الرجل لا فائدة ان الاقرار بالذ كورات ليس قاصر على المريض

بحيث (يولد مثله لمثله) انه
 ابيه وصدقة الغلام) لو عجز
 والا يستحق لصدقة كما مر
 وحينئذ (نفسه نسبه ولو)
 المقر (مريضاً) اذا ثبت
 (شارك) الغلام (الورثة)
 فان انتقت هذه الشروط
 يؤاخذ المأثر من حيث
 استحقاق المال كالأقر
 باخوة غيره كما مر عن
 الينابيع كذا في
 الشرع لا يثبت النسب
 الفتوى (و) الرجل (صح)
 اقراره (أي المريض)

الشارح قىماياتى وقيد مجهول النسب لان معرفة بمقتضى ثبوت من غيره (قوله وصدة) أى اذا
 كان يولد منه مثله مثله لا يكون مكذبا فى الظاهر ذكره الشافعى (قوله وهو من أهل التصديق) بان
 كان يعبر عن نفسه أما اذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يحجج الى تصديق كلسيد ذكره الشارح (قوله
 الماصر) من أنه اقرا ولورث عند الموت بسبب تديم كان عند الاقرار ولو اقرا لم ير المصلح
 لانيه النصرانى أو العبد فاسلم أو اعتق قبل موته فالاقرا باطل لان سبب التهمة بينهما كان
 قائما حين الاقرار وهو القرابة المانعة للارث ولو فى نائى الحال وليس هذا كالكفى أقول لا مراً ثم
 تزوجها والوجه ظاهر كافى غاية البيان لتقلاص وصايا الجامع الصغير وذكر خفر الدين فاضى
 خافى شرحه خلاف زفرى الاقرار لانيه وهو نصرانى أو عبيد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند
 زفرى لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا (أقول) يظهر من هذا ان مذهبه منطرب لان هذا
 التعليق يقتضى صحة اقراره فى المسئلة المارة بصحة اقراره لاجنبية ثم تزوجها مع ان مذهبه
 عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله ولولم يثبت) النسب فى التفسير ان يقول لولم يعرف أو
 كذبه لا يثبت نسبه ويكون ذلك متهم وم قوله مجهول نسبه وقوله وصدة فاعتق تدبر (قوله
 لعدم ثبوت النسب) تذكر الفائدة فيه (قوله ولو اقرا لم يملكها) أى فى مرضه (قوله يعنى
 بانها) أى الثلاث ليس بقيد لا الباقى يمنعها من الارث ولو واحدة حيث كان بطلانها أو فى
 الصحة فالشرط البيزونة ولو صغيرة أما الزوجية ففى زوجة وان كانت عن الارث بان كانت
 ذمية صح اقرارها لمن جميع المال ووصية من الثلث حادى وان طلقها بالاسوأ لها
 فله الميراث بالغام بالغ ولا يصح الاقرار لها لانها وارثة اذ هو فار (قوله فله الاقل من الارث
 والدين) لقيام التهمة بقاءه لعدة لاحتمال نواظرها معه على الطلاق ليعقروا بالدين الزائد على
 فرضها فهو ملت بالاقول دفعه لقصدها الذى باضرار الورثة وباب الاقرار كان من مذهب المعتزلة
 الزوجية فربما أقدم على الطلاق يصح اقراره اذ يادى على الرضا والتمسح فى أقله ما يثبت
 (قوله فى أعيان التركة) ولو كان ارثا لو اذكت فيها أو المسئلة تقدمت فى آخر اقرار المريض
 بأوفى مما تناقرا رجعه ان شئت (نوع) اقراره لهما أى للزوجية بهر ما فى قدره مثله صحيح لعدم
 التهمة فيه وان به الدخول فيه قال الامام ظهير الدين وقد جرت العادة بمنع نفسه ما قبل
 قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدر اذا لم تعرفه بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام
 مهرها ما وان كان الظاهر انها استوفت شيئا بزيادة وفيها أقربه لا مراً التى ماتت عن
 ولدته بتقديم مهرها وله ورثة أخرى لم يصدقوه فى ذلك قال الامام ظهير الدين لا يصح اقراره
 ولا ينقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا عدمه وتم استيفاء ورثتها أو وصية المهر بخلاف الاول
 اه (قوله فاذا مضت العدة) أى سواء كان الاقرار قبل مضى أو بعده الظاهر ان مثله ما لو أقرا
 لها وهى زوجته فى مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله وان أقربه لالم) لا يحنى
 ان قوله سابقا وان أقرب لاجنبى الخ مندرج فى هذه شريعة لاجنبية قال السعيد الجوى وكان
 الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقرب لاجنبى ثم اقرب لثلاث الشروط الثلاثة هنا
 معتبر هناك أيضا اه (قوله أوفى ببلدها) حكاية قول آخر كما قدمنا ما قريبا قال
 العلامة الرضى اذا كان مجهول النسب فى أحد المكانين أو ببلده أو ببلدها فبعض بصحة

وصدة وهو من أهل
 التصديق (ثبت نسبه
 مستند الوقت العاوى
 و) اذ ثبت (بطل اقراره)
 الماصر ولولم يثبت بان كذبه أو
 عرف نفسه صح الاقرار
 لعدم ثبوت النسب
 شريعة لاجنبية معزى بالاجنبية
 (ولو أقرا ان طلقها ثلاثا)
 بعق بانها (فيه) أى
 فى مرض موته (فله الاقل
 من الارث والدين) ويدفع
 اه اذ لا يحكم الاقرار
 لا يحكم الارث حتى لا يصح
 شريعة فى أعيان التركة
 شريعة لاجنبية (وهذا اذا)
 كانت فى العدة (طلقها
 بسوأها) فاذا مضت العدة
 جاز لعدم التهمة عزيمة
 (وان طلقها بالاسوأ لها)
 فله الميراث بالغام بالغ
 ولا يصح الاقرار لها لانها
 وارثة اذ هو فار وأهمه
 أكثر الماشيخ لظهوره من
 كتاب الطلاق (وان أقرا
 له السلام مجهول) النسب فى
 مولده أوفى ببلدها وفيها
 وهما فى السن

في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية (قوله اقر فيه الخ) يقيد انهم لو كانت حية وارثته لم
يصح قال في النكاح لا يصح اقرار مريض مات فيه بقض دينه من وارثه ولا من قتل وارثه ولو
قتل في محضه وكذا لو اقر بقضه من اجنبي تبرع عن وارثه وكل رجلا يبيع شئ معين فباعه
من وارثه موكله واقر بقض الثمن من وارثه او اقر ان وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق
وان كان المريض هو الوكيل وموكله يصح ما يصح فاقتر الوكيل ان قبض الثمن من المشتري وبحد
الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فاقتر الوكيل
بقض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي لمطلان اقراره لو ارثه بالقض فرضهما أولى * مريض
عالم دين يحيط فاقتر بقض ودبعة او عارية او مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان
الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول لوارث اه من نور
العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع قيمه من اجنبي بمدا وباعه الاجنبي من وارثه او وجبه
منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث مال العبد من الاجنبي لان مورثه بزانية (قوله)
تركت منها وارثا) الظاهر ان قول المأثمة معها الاتفاق ويحمل كلام المصنف على انه ترك وارثا
مشكرا اما اقربه (قوله ولو اقر فيه لوارثه ولا جنبي يدين لم يصح) اي لا وارث ولا اجنبي (قوله)
خلافا لمحمد) فانه يجزئ في حق الاجنبي ويطل منه ما اصاب الوارث وهذا مستدرك بقوله
سابقا او مع اجنبي يدين او عين اطلقة هي ما وقع الخلاف في الوصايا بما اذا انكر أحدهما الشركة
مع الآخر فيصح في حصته الاجنبي عند محمد خلافا لهم اما اذا تصادقا فلا يصح انفاقا ومثله
في التمر ناشية والمجموع له ان اقراره لوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فتصح للاجنبي كالأوصى
لوارثه ولا جنبي وكالأقر لاخيه في مرض موته ولا وارث لغيره ثم ولده ابن فقد اقراره لاخيه
كذا هنا ولهم انه اقر بمال موصوف به فحقه فاذا بطلت الصفة يطل الاصل كالأوصى كافي
شرح المنظومة (فرع) في التاتر خاتمة عن المراجعة ولو قال مشترك أو شريك في هذه الدار
فهذا اقرار بالنصف وفي النهاية ومطابق الشركة بالنصف عند أبي يوسف وعند محمد
ما يفسره المقر ولو قال في الثلث موصولا صدق وكذا قوله بين وبينه أولى وله اه نهج النجاة
(قوله عادية) وعادتها كافي المنع حيث قال ولو اقر المريض لوارثه ولا جنبي يدين فاقتراره
باطل تصادقا في الشركة أو تكاذبا وقال محمد اقراره للاجنبي بقدر نصيبه جائز اذا كان كافيا
الشركة وأنكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجماعة من وذ كرشيخ الاسلام المعروف
بجوهر زاده اذا كذب الوارث المقر في الشركة وصدقه الاجنبي لم يرد محمد هذا الفصل ويجوز
أن يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح أن يقال انه لا يجوز فعل قول محمد كما هو مذهبه ما هذه
المجلة في فتاوى القاضي ظهير اه مافي الفصول وبه وبما ذكرنا عن شرح المنظومة يعلم مافي
كلام الشارح قيامه وقدمنا نظيره فلا تنس (قوله وان اقر لاجنبي مجهول نسبه الخ) وهو من
لا يملك له أب في بلد على ما ذكر في شرح تلخيص الجامع لا كل الدين والظاهر ان الراديه باد
هوقيه كافي القنينة لاسمط رأسه كما ذكر البعض واختار المقدسي وبعض أبواب الحواشي
بانه هو الظاهر لان المقر بي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه حادثة يلزمه ان يفتش على نسبه في
المغرب وفيه من المخرج لا يفتي فليصنف هذا ذكره في الحواشي المعقوبة والى القولين أشار

(اقر فيه أنه كان له على
ابنته الممثلة عشرة دراهم
قد استوفيت اوله) أي لا مقر
(ابن بكر ذلك صح اقراره)
لان الميت ليس بوارث
(كما لو اقر لاهل بيته في
مرض موته يدين ثم مات قبله
وتركت منها وارثا) صح
الاقرار (وقيل لا) فانه
يدين الدين مصير فيه ولو
اقر فيه لوارثه ولا جنبي
يدين لم يصح خلافا لمحمد
عمادية (وان اقر لاجنبي
مجهول نسبه) ثم اقر
بينونه

دون الموت أو كان وارثاً فيه - مدار لم يكن وارثاً فيه - ما أولم يكن وارثاً وقت الاقرار وصار
وارثاً وقت الموت فان كان وارثاً وقت الاقرار دون وقت الموت - ما أقرا لـه - من ماله - وله
يصح الاقرار به - كونه وارثاً وقت الموت وان كان وارثاً فيه - ما أقرا لـه - من ماله - وله
أبائهم واقضت - ماله - من ماله - وله - ما أقرا لـه - من ماله - وله - ما أقرا لـه - من ماله - وله
لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لان المقوم ماله باللاق وفيه - ما أقرا لـه - من ماله - وله - ما أقرا لـه - من ماله - وله
يجوز لان شرط امتناع الاقرار ان يقر وارثاً في الموت بذلك اسبب ولم يقر ولأنه ما صار اجنبياً
نمذرا للاقرار كالأول انما في ذلك الوقت الا ترى انه لو لم يقره ثانياً كان جائزاً فكذا اذا عتق دوان
لم يكن وارثاً وقت الاقرار ثم صار وارثاً وقت الموت ينظر فان صار وارثاً بسبب كان قائماً وقت
الاقرار بان أقرا لـه - وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره فان صار وارثاً بسبب جديد
كالزوج وعقد الموالاة فيقال فتر لا يجوز لان الاقرار - حصل للوارث وقت العقد فصار كما اذا
صار وارثاً بالنسب وانما ان الاقرار حين حصل للاجنبي لا للوارث فينفذ ولم يفلح في خلاف
الهيئة لانهم راضية ولهذا يغير من الثالث فيه تير وقت الموت بخلاف ما اذا صار وارثاً بالنسب
بان أقرا - حصل له - راضية - الكافر ثم أسلم قبل موته أو كان محجواً بالابن ثم مات الابن حيث
لا يجوز الاقرار له لان سبب الارث كان قائماً وقت الاقرار ولو أقرا لـه - ثم مات المقر له ثم الميراث
ووارث المقر له من ورثة الميراث لم يجز اقراره عند أبي يوسف إلا لان اقراره حصل للوارث
ابتداء وانما هو قال آخر لا يجوز وهو قول محمد لانه ما مات قبل موت الميراث خرج من أن
يكون وارثاً وكذلك لو أقرا لـه - اجنبى فيتم به ثم لا يطل بونه اه (قوله اهدم ارثه) أى وقت الموت (قوله
فيجوز) يعنى لو أقرا لـه - اجنبى في مرض موته وكان المقر محجواً بالنسب وعقد الموالاة - فلما
مات كان وارثاً به الموالاة فلا يطل اقراره لان الارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار
فبقى الاقرار صحيحاً لكن لا تظهر له ثمرة لان مولى الموالاة لا يرث مع وارث قريب أو بعيد
وانما يورثه سائر الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثاً
وربما ينظر ثمرة مع أحد الزوجين فان الاقرار - نفذ في حق الزوج المقرر وكذا ان صح
عقد الوالاة مع اثنين بعد ان أقرا لـه - ما انما يرجع هذا الاخير (قوله لان ارثه بسبب قديم)
أى قائم وقت الاقرار ولو أقرا لـه - وقت اقراره ووقت موته خرج من أن يكون وارثاً فيما
بين ذلك بطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور الدين عن قاضي خان (أقول) وايضا ح
انه لو أقرا لـه - كان وارثاً وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثاً بعد الموت فلاولى
أن يقول فلما أقرا لـه - هو وارث وقت الخ وفي جامع الفصولين أقرا لـه - وهو قن ثم عتق فمات
الاب جاز لان الاقرار المولى لـه - لا ينفذ بخلاف الوصية لانه - وهو قن ثم عتق قائم ابتطل لانها
حينئذ لا ينفذ الا في المنع وانظر ما حرمه - يدى الوالد رحمه الله تعالى في الوصايا
(قوله وبخلاف الهيئة) الطاهر انه لا بد من القبض في الهيئة والانلاء باعتباره اه (قوله
فلا يصح) يعنى لو وهب لها - ما أو وصى لها ثم تزوجها فانما - ما يطلان نفاها (قوله لان
الوصية قبل الموت وهي حينئذ وارثه) تعليل لقوله والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهيئة

٢ من الموالاة اه منه

اهدم ارثه (الاذا صار

وارثاً) وقت الموت (بسبب

جديد كالقريب وعقد

الموالاة) فيجوز كما ذكره

يقوله (ولو أقرا لها) أى

لاجنبيه (ثم تزوجها) صح

بخلاف اقراره لـه -

المحجوب بكفر أو ابن (اذا

زال حجبه) باسلامه أو

موت الابن فلا يصح لان

ارثه بسبب قديم لا جديد

(وبخلاف الهيئة) لها فى

مرضه (والوصية لها) ثم

تزوجها فلا يصح لان الوصية

تعليل به - الموت وهي

حينئذ وارثه

الاقرار فهو لـ يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى اعلم
 اهـ (أقول) امكن يجب تقييد عدم الصحة بما اذا كان ملكه في ماله او ماله ايضا امكن ذلك
 قرينة على صحة الاقرار يساقى الورثة لـ لا يتنافى كلامهم تأمل (قوله وممنه النفي)
 فيه انه ليس باقرار للوارث كما هو به في الاشياء وقوله كلاحق في هذا الصحيح في الدين لاني
 العين كما هو (قوله وهي الحيلة) أي في قوله لاحق في قبل أي وأني يعني اذا علم انه لاحق له
 قبله او خاف ان يتعلل عليهم ما احدث من الورثة أو يدعى عليهم ما بشئ اما لو كان له حق فلا يحل له
 اضرار باقي الورثة فليتنق الله من كان خارجا من الدنيا قبله على الاخرة (قوله وممنه) الاولى
 وممنه كما قال في سابقه الآن قال انه عائد الى النفي أي ومن النفي السابق هذا الخ (قوله هذا)
 غير صحيح كما علمه مما صار لانه مخالف لامة المعتبرات (قوله وهذا حيث لا قرينة) ليدرك ذلك في
 الاشياء اما لا وحديث كان هذا اقرارا بعين لوارث وانه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقييد
 انه مخالف للمعقول واستنبط من كلامه اشياء مخالفة ايضا او قد ظهر لك بما قد متناه حقيقة
 الحال بهون الماشية حال (تمة) قال في البحر موقوفات القضاء ليس على فلان شئ ثم ادعى
 عليه مالا واراد تحليفه ليحلف وعند أي يوسف يحلف وسياق في مسائل شئ آخر الكتاب ان
 الفتوى على قول أي يوسف واختره أئمة وخارزمي لـ امكن اختلافه وانما اذا ادعى وارث المقر
 على قولين ولم يرجح في البرازية فمنها شيا وقال الصدر الشهيدي الرأي في التحليف الى القاضي
 ونسبه في فتح القدير بأنه يحتمل في خصوص الوقائع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين اقرار
 يحلف له الخصم ومن لم يقبض على ظنه ذلك لا يملكه وهذا انما هو في المتفرص في الاخصام اهـ
 قات وهذا مويد لما يحتمناه والحمد لله قال في التاترخانية عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع
 مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذلك لقال ابرأت جميع غرمائي لا يصح الآن يقول
 قبيلة فلان وهم بمصون فحينئذ يصح اقراره ويعرأ في التاترخانية ايضا عن واقعات الناطقي
 اشهدت المرأة منهم وداعلى نفسها لـ انها ولا خيرا تر بذلك اضرار الزوج أو أشهد الرجل منهم وداعلى
 على نفسه بمال لبعض الاولاد يريد به اضرار باقي الاولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن لا يودوا
 الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البيهقي وينبغي على قياس ذلك أن يقال اذا كان للقاضي
 علم بذلك لا يسمع الحكم كذا في حاشية أبي السعد على الاشياء والنظار (قوله يوصرف في الحال
 بتسليمه) لاحتمال صحة هذا الاقرار بصحته من هذا المرض (قوله يرد) أي ان كان له وارث
 غيره ولم يصدق (قوله تصرفات المرض نافذة) لما تقدم من احتمال صحته ويظهر لـ ان يتفرع
 على هذا ما في الحاشية وهو لو اقر لوارثه بعد فقال ليس لي كمنه فلان الاجنبى فصدقه ثم مات
 المرض فاعبـ دلالا جني وبضمن الوارث حقيقة وتكون بينه وبين سائر الورثة (قوله وانما
 يفتقض) أي التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف يفتقض اما لا يفتقض
 كالسكك فالامر فيه ظاهر وفي نسخة بالناس (قوله بعد الموت) محله ما اذا تصرف لوارث واما اذا
 كان لغير وارث فان كان تبرعا ومحباة يفتقذ من الثابت والافصح كالتكاح (قوله والعبارة
 امكنه وارثا الخ) قال الزيلعي اعلم أن الاقرار لا يملكه الا ما ان يكون المقر له وارثا وقت الاقرار

وممنه النفي كلاحق في قبل
 أي أو أي وهي الحيلة في
 ابراء المرض وارثه ومنه
 هذا الشئ القلاني ملك
 أي أرا أي كان عندى
 عازية وهذا حيث لا قرينة
 وقامه فيما يحفظ فانه
 مهمم (أقر فيه) أي
 مرض موته (لوارثه) يوصى
 في الحال بتسليمه الى
 الوارث فاذا مات يرد
 برأية وفي القيمة تصرفات
 المرض نافذة وانما يفتقض
 بعد الموت (والعبارة) تكونه
 وارثا وقت الموت لا وقت
 الاقرار (قوله أقر لـ) لـ
 ماله ولم يصدق الاقرار

لوقال امر بمرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر
وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موته اتقر بان الامتعة الفلانية ملك أبيها الا ان اهلها فيها
وقد اجبت فيها امر اباها الصنف الثاني المتعارضة من باب اقرار امر بمرض ادمي على رجل مالا
وانته وابرأه لا يجوز برأه ان كان مديونا وكذا الوارث لا يجوز زواؤه كان مديونا أولا
ولو قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في القضاء وفي البرازية خالت فيه ليس
لي على زوجي مهر بمرأته ما خلا في الشافعي وفيه اقبله قال فيه لم يكن لي عليه شيء انيس لورثته ان
يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه انه ليس له
على والده شيء من تركه أمه صح بخلاف مالو ابرأه أو وهبه وكذا الوارث بقبض ماله منه فهذا
صريح في صفة المنة ولا ينافيه ما في البرازية قوله انه لا مهر لي عليه أولا حتى لي عليه أول لم يكن
عليه مهر قبل لا يصح وقيل لا يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر انظر دور
انه عليه غالبا وكذا صافي غير المهر ولا ينافيه ما ذكره البرازي أيضا ادعى عليه مديونا مالا
ووديعه فصالح الطالب على يسير ممر أو اقرار الطالب في العارية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء
وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث انه كان لو رثي عليه أموال كثيرة وانما قصد
حرمانه لا تسمع وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن
أبناؤه قد سرق ما تباعه هذا الاقرار تسمع اه ليكونه متم ما في هذا الاقرار اذ تقدم الدعوى عليه
والصالح معه على يسير الكلام عند عدم قرينة على انتمية اه كلام الاشياء فقول الشارح
منه اقراره الخ وقوله ومنه هذا الشيء الخ انما هما مجتبان لامة ولان فخره في غير محله لان
المراد بالامة قبضه من أمته لانه قد سرق أيضا في الاخير لانه من الاقرار بالعين لا بالوارث وقد تم
هو عدم صحة ذلك وقبضه على قول المورث لم يكن لي على الواو ثدين قبل ثبوته قداس مع
العارف لان العين غير الدين وهو لا يصح ويأتي قريانا يبعد الموافقة لافهمه من عن الخبر الرمي
والجوى والحادى وثقه تعالى الحمد والمنة وقدمنا ما فيه ذلك مع بعض النقول المذكورة
(قولهم من اقراره بالامانات كلها) أي بقبض الامانات التي عنده وارثه بالان هذه العين لو ارثه
فانه لا يصح كاصرح به الشارح قريانا وصرح به في الاشياء وهذا امر اذ صاحب الاشياء بقوله
و ينبغي ان يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فتنبيهه لهذا فاننا رأينا من يحطى بسببه ويقول ان
اقراره لو ارثه جميع اجازة مطابقا مع ان النقول مصرحة بان اقراره بالعين والدين كما قدمناه عن
الرملي ومن هذا يظهر ان ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه للاشياء بخلاف السالمة قول
وخالفه فيه العلماء الفحول كما قدمناه وفي الفتاوى الادعاء عليه سهل فحين أقر في مرضه ان
لاحق له في الاسباب والامتعة المألومة مع بقية المألومة وانتم استحق ذلك دون من وجه شرعى
فهل اذا كانت الامان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار بها
للورثة باطل الجواب نعم هل ما عهده المقتنون ولو صدق بالثاني خلافا للاشياء وقد انكروا
عليه اه ونقله السانحاني في جموعه ورد على الاسباه والشارح في هامش نسخة وفي الحامدية
سئل في مرض مرض الموت أقر فيه انه لا يستحق عنده وجهه فهدقوا ابرأه من كل
حق شرعى ومات عنها وعن ورثة غيرهما وله تحت يدها اعيان وله بماتدين بالورثة لم يجزوا

منه اقراره بالامانات كلها

ثم وجهه عن كونه وارثا في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلان الميراث يكون المقر له وارثا
 اولادته موت المقر وهي اذ ذلك ليست وارثة لان الميت ليس بوارث وهذا هو الذي يأتي قريبا
 عن الصيرفية (قوله كافر لاجنبي) يعني لو كان المقر له اجنبيا ومات قبل المقر ورثته ورثة
 المقر فان اقراره جائز لانه لم يقر لوارث جنبي فظاهره وامافي الوارث الذي
 مات فانه يموت قبل المقر خرج عن كونه وارثا له قال في المنع ولو اقر لوارثه ثم مات المقر ثم
 الميراث ووارث المقر له من ورثة الميراث لم يجز اقراره عند أبي يوسف وألوقال آخر الجوز
 وهو قول محمد (قوله وسيجي) أي قريبا (قوله بوديعة مستهلك) أي رهي معروفة لعدم
 التهمة ولو كذبه مات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولا وعليه قيمة فلا فائدة في تكذيبه
 ولو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل اقراره باستهلاكه الا الآن يصح بصدقه بقيمة الورثة كما في
 التبيين والاصوب ان يقول المصنف باستهلاك الوديعة أي المعروفة بالقيمة لا بقوله
 بوديعة مستهلك (قوله وصورته) لم يبين بهذه الصورة ان الوديعة معروفة كما سر حبه في
 الاشياء وقد اوضح المسئلة في الزوايا الحية فراجعها لصورته في جامع القصوين في اقسام صورته
 اودع اياه ألف درهم في مرض الأب وصحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلا كصدق
 اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع كانت ديننا في ماله فاذا اقر باهلا كذا قال ولو اقر ولا يتلفها
 في يده فنسحل عن العين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اه والحاصل ان مدارا لقراره على
 استهلاك الوديعة المعروفة لا علم او منه تعلم ان قوله ومنه اقراره بالامانات كلها مقيد بها ان
 فيه أيضا لو اقر الميراث بقبض غن ماباعه لوارثه بامره أو بولاية لم يصح اذ اقر بدين لوارثه
 الا ان يدعي الهلاك لكونه دينافي تركته فلو قال قبضت الثمن وثقلته بغير المثل ثم قرى ولو
 أدى لم يرجع وكذا لا يصح رقب قبض غن ماباعه لوارثه من ورثته الا ان يقول ضاع عندي أو
 دفعته الى الآخر اه واللام في لوارثه ولغيره لأم الهلاك أو المثل لا التهمة وقوله الا ان
 يدعي الهلاك لكونه دينافي تركته صوابه لكونه ليس دينافي تركته لان الوكيل أمين غير معين
 ويدل على ذلك أيضا قوله بعده الا ان يقول ضاع عندي أو دفعته الى الآخر لا لم يصح دينافي
 التركة لا لوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن واتلته هو مثل اقراره لوارثه بوديعة
 استهلكها فقيد بالمباينة الشهود ودون ذلك فاذا أدى ضمان ذلك الوارث لم يرجع على
 المشتري ويمكن رجوع ضمه أدى للمشتري وانما لا يرجع لانه متبرع وسياق في آخر كتابته على
 الوصايا ما يحالفه ولكن ما هنا أولى وفي خزانة المفتين باع عبد من وراثته وصحته ثم اقر
 باستيفاء الثمن في المرض لا يصح وفي الزاوية لو كانت الوديعة غير معروفة لا يقبل قوله استهلاكها
 الا ان يصدق بقيمة الورثة (قوله والحاصل المنع) فيه مخالفة للاشياء ونفسها وأما مجرد اقرار
 للوارث فهو موقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين وقبض منه أو براء الا ان ثلاث لو اقر
 باتلاف وديعته المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده بوديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة
 من مدونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشفعة
 أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيها إثارة البعض فاعتن هذا التحريف فانه من مقدرات
 هذا الكتاب اه وقد ظن من لا خبرة له ان النفي من قبيل اقراره هو خطأ وقال قبل هذا

كقاراه لاجنبي جبر
 وسيجي عن الصيرفية
 (بجملته اقراره) أي
 لوارثه (بوديعة مستهلك)
 فانه جائز صورته أن يقول
 كانت عندي وديعة لهذا
 الوارث فاستهلكها
 جوهره والحاصل ان
 اقراره للوارث موقوف
 الا في ثلاث من كونه في
 الاشياء

يوسف لا عند محمد ويأتي تمامه وقيد بين الوارث احتراماً عن إقراره باستيفاء دين الاجنبي
والاصل فيه ان الذين لو كان وجب له على اجنبي في محنته جازاً إقراره باستيفائه ولو عليه دين
معرفة سواء وجب ما قر به بقضه بدلائلها ومال لمن اولا كيدل على دم العمد والمهور ونحوه
ولو دينا وجب له في مرضه وعليه دين معروف او دين وجب عليه بهما في الشئ ومرضه فلو
ما قر به بدلائلها ومال لم يجز إقراره اى في حق غرماء الصحة أو المرض بهما في الشئ هو دكا
في البدائع ولو بدلائلها على المال جازاً إقراره بقضه ولو عليه دين معروف جامع القسولين
وقيه ولو باع في مرضه شيئاً بكثر من قيمته فاقربه بقضه والمسئلة يحالها من كون المقتري
مدوناً مدوناً يعرفه لم يصدق وقيل لا يشترى أدفعه مرة أخرى أو انقض البيع عند
أبي يوسف وعند محمد يؤدى قدر قيمته أو ينقض البيع قال في جامع القسولين أقرب بين
لوارثه أو اغنيه ثم برئ فهو كدين محنته ولو أوصى لوارثه ثم برئ بطلت وصيته اه وفي
الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح الا بإجازة الورثة يعنى في مرض الموت وهو
الصحيح وعندهما يجوز لكن ان كان فيه غبن أو محاباة يجزى المشتري بن الرد وتكمل القيمة اه
(أقول) ويان ما تقدم أن حق الغرماء يتعلق بقيمة المديون في الصحة فإذا مرض تعلق
بحق التركة وهي أعيانها والدين مطلقا ليس منها فلم يكن أنف عليهم بهذا الإقرار شيئاً وأما
إذا مرض وتعلق حقهم بدين التركة فإذا باع منها شيئاً وأقر باستيفائه فله أن يأنف عليهم
وقوله وقيل لا يشترى أدفعه مرة أخرى أى على تركه والابان أقروا اى الغرماء يدفع الثمن
لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث ان البيع صحيح نافذ فكيف يغير وبالحالة
هذه بين نقض البيع أو تادية الثمن وقول محمد أدفعه شكلاً من حيث ان الواجب في البيع
الثمن دون القيمة ويمكن تصور على قول الامام وذلك بان يكون المشتري وارثاً والبيع منه
غير نافذ عنده بل موقوف على إجازة الورثة فإذا لم يجزى واو لم يردوا كان لا يشترى اختياراً وحديث
يجزى بين الفسخ وعنده فإذا قالت له الورثة ان شئت فادفع الثمن اخيبر المبيع وان شئت رد
عليه بما يجزى له صح لكن يشك كل عليه قول محمد وان القولين منسوبان للصاحبين
وهما يجزى ان المبيع من الوارث مطلقاً غيره يقال له في صورة المحاباة إذا القيمة أو افسخ تأمل
(قوله) ونحو ذلك) كان يقر انه نقض المبيع فاسد ما منه وأنه رجع فبإيجابه مرة أيضاً سوى
ط أو انه استوفى عن ماباعه كافي الهندية (قوله) بقض دينه) فيه إشارة الى ان إقراره بقض
وديعة له كانت عنده صحيح وبصرح في الأسباب ثم قال وينبغي ان يلحق بذلك الإقرار بالامانات
كاه (قوله) لا يصح لوقوعه لواه) ما كافي العمد والمكاتب اذا عجز حقه فانه ان لم يجزى نفسه
والحاصل انه لا يصح إقرار مرضى مات فيه بقض دين من وارثه ولا من كفيل وارثه أو عبد
وارثه لان الإقرار بعبد الوارث إقراره لواه وما قر به للمكاتب فيه حق لواه لذلك قال في المنع
لانه يقع لواه له كالأوصياء اه (قوله) ولو فعله) أى الإقرار بهذه الاشياء للوارث (قوله) ثم برئ
أى من مرضه (قوله) لعدم مرض الموت) فلم يتعلق به حق الورثة (قوله) ولو مات المقر له) أى
الوارث لعدم مرض المقر (قوله) وورثته المقر له من ورثة المريض) صورته فلولابن بنه ثم
مات ابن الابن عن ابيه ثم مات المقر عن ذلك الابن فقط أو ابنه احدهما والدار مقر له أو مقر
لاصراً تبدين فمات ثم مات هو وتولته ثم وارثا (قوله) جازاً إقراره) عند أبي يوسف أنرا محمد

ونحو ذلك (عليه) أى على
وارثه أو عبد وارثه أو
مكاتبه لا يصح لوقوعه
لواه ولو فعله ثم برئ ثم
مات جاز كل ذلك لعدم
مرض الموت اختيار
ولو مات المقر له ثم المريض
وورثته المقر له من ورثته
المريض جازاً إقراره

والا لهما بما اتاده الخسر الرمي في قتاواه آخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت محاباتها
مع زوجها بلا توقف ولو اوصت بكل مالها نفذت وصيتها ~~الاصح~~ قد يقال ان ما ذكره
الشراح انه لاوافق مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار بالاعلاحة ان هذا الاقرار يكون
وصية بدليل قوله الا ان يصدق الورثة فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل ان
المسئلة في حد ذاتها صحيحة الا انه لاوافق مسئلة المصنف ما ذكرنا نأمل (قوله وأما غيره مما)
أي غير الزوجين ولو كان دارحم شربة لالة (قوله فرضا وردا) المناسب زيادة أو نقصان
(قوله فلا يحتاج لوصية شربة لالة) والحاصل ان اقرار المريض لو ارثه لا يصح اذا كان هناك
وارث آخر غير المقر له لانه لم يصدق على الورثة فان لم يكن له وارث آخر غير المقر له صح
اقراره (قوله أقر بوقف الخ) هذا كلام مجمل يحتاج الى بيان ذكر الشراح العلامة عبد البر عن
الطائفة على أقر في مرضه بارض في يده انه اوقف ان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث
كألو أقر المريض بعق عبد وان من جهة غيره ان صدقة ذلك الغير أو ورثته جاز في العكس وان لم
يكن انه منه أو من غيره فهو من الثلث وفي منية المقتى مثله وسواء أسند الوقف الى حال الصحة
أو لم يصدق فهو من الثلث الا ان يحيز الورثة أو يصدقوه في الاستناد الى الصحة ولو كان المصدق
اليه مجهولا او معروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له الا بيت المال فاذا ظهر انه يكون
من الثلث لان التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال ورفع عليه صاحب
اقوائده لا يبر تبر تصديق السلطان فيما اذا لم يكن له وارث الا بيت المال وهذا مقتول من
كلام شيخنا وان قاله الطرسوسي نقهها اه بتصرف وفي شرح الشربلالي وان اقر ورثته
او صدقوه فهو من جميع المال لانه مظهر باقراره لامتني فلولم يكن للغير وارث قال المصنف
لا يبر تصديق السلطان كذا الطائفة قلت وهذا في الوقف لا على جهة عامة ظاهر لتضمنه اقراره
على غيره وإبطال حق العامة وأما الوقف على جهة عامة فيصح تصديق السلطان كانشائها
تقدم من صحة وقف السلطان شيئا من بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى ان المقر اذا لم يصدق
بغيره ولم يكن له وارث تجوز اجازة السلطان ومن لم يبيت المال كذا في البرازية والنافية رسالة
ولا يعمل بما فهمه الطرسوسي كما نقله المصنف عنه من انه يكون من الثلث مع عدم اعتبار
تصديق السلطان انه نافذ من كل المال ط (قوله فلولم على جهة عامة) ككيفية القناطر
والفقور (قوله صح تصديق السلطان) لان له ان يفعل ذلك من بيت المال ومن حكي أمر ايلات
استثناءه صدق (قوله وكذا الوقف) أي انشاؤا في مرض موته ولا وارث له على جهة عامة
فانه يصدق من الجميع تصديق السلطان (قوله خلافا لما زعمه الطرسوسي) هو يقول لو لم
يكن له وارث الا بيت المال لا يبر تصديق السلطان بل يكون من الثلث كما برز من شرح
الوهبانية له بعد البر السابقة ووجه فادما زعمه الطرسوسي ان الوقف والحالة هذه وصية
وهي مقبوضة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق السلطان (قوله ولو كان ذلك) أي
الاقرار ولو وصية (قوله اقرارا بقبض دينه او غصبه) بان أقر أنه قبض ما غصبه وارثه منه
قال في الخاتمة لا يصح اقراره بقبض ما فيه بقبض دينه وارثه ولا من قبضه وارثه ولو
أقر لو ارثه وقت اقراره وقت موته وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند أبي

وأما غيره مما قرئت الكل
فرضا وردا فلا يحتاج
لوصية شربة لالة وفي
شرح الوهبانية أقر بوقف
لا وارث له فلولم على جهة
عامة صح تصديق السلطان
أو نائبه وكذا لو
وقف خلافا لما زعمه
الطرسوسي فيلحقظ (ولو)
كان ذلك اقرارا بقبض
دينه او غصبه او رهنه

من التهمة خصوصا اذا كان بينهما وبين زوجهما خوة كزوجها عليها وقال البيهقي الصواب
ان ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التخييل ولا نزاع في عدم صحة ذلك للوارث في مرض الموت
وما استدل به المصنف موقوف في اقرار بصيغة التخييل في دين لا في عين والدين وصف قائم بالذمة
وانما يصير مالا باعتبار قبضه اهـ وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظير
(قوله اومع اجنبي) قال في نور العيني اقرار لوارثه واجنبي بدين مشترك بطل اقراره عندهما
نصادق في الشركة او تكاذبا وقال محمد للاجنبي بحصته لو انكر الاجنبي الشركة وبالعكس لم
يذكره محمد ويجوز ان يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما هو قولهما اهـ
لهما ان الاقرار باخبار ولا يصح ان يتعدى على خلاف الوجه الذي اقر به فاذا اقر مستتر كالعكس
ان يتعدى غير مستتر وفي احكام الفناطقي لو اقر لاثنتين بالف فردا أحدهما وقبل الآخر فلا
الخصف (قوله بعين) ثبت على الدين المذكور في الحديث ومثال العين ان يقر المريض بان هذه
العين ودبغة وارئ أو عاربا بته أو غصبتا أو رهنين انصه (قوله بطل) أي على تقدير عدم الاجازة
والافه وموقوف اهـ مع إمكانية لو طاب سلم اليه ثم ان مات لا يراد لاحتمال صحة الاقرار بالحقاق
صحة المريض اهـ حموى عن الرمن (قوله ولما حديث لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين) رواه
الدارقطني لكن في المبسوط ان الزيادة شاذة ولذلك تركها في الدرر المشهور ولا وصية لوارث
وللدلالة في الوصية على نفي الاقرار له بالطريق الاولى لان بالوصية انما يذهب ثلث المال
وبالاقرار يذهب كله فابطالها ابطال للاقرار بالطريق الاولى كافي المتبع فظهر ان ما يقال
المدعي عدم جواز الاقرار والدليل دليل على عدم جواز الوصية فاصواب ما في به صاحب
الهداية سابق غايته ان الدليل لم يخصه على عبارة النص كما صرح به في الاصول (قوله الا ان
يصدقه بقية الورثة) أي بعد موته ولا عبرة لاجازتهم قبله كافي خزائن المفتين وان أشار صاحب
الهداية فاضده وأجاب به ابنه نظام الدين وحافده عماد الدين ذكره الله تعالى شرح الملتقى وفي
التعجيبة اذا صدق الورثة اقرار المريض لوارثه في حياته لا يحتاج انصديقهم بعد وفاته وعزاء
لحاشية مسكين قال لم تحصل الاجازة كالنصديق ولعله لانهم اقرروا اهـ قال الصلابة
أبو السعود في حاشية مسكين وكذا لو كان لدين على وارثه فاقرب بقبضه لا يصح الآن بصدقه
البقيسة زبلي فاذا صدقوه في حياة المقر فلا حاجة الى التصديق بعد الموت بخلاف
الوصية بما زاد على الثالث حيث لا تنفذ الاجازة الورثة بعد موت الموصي حموى اهـ (أقول)
ينبغي أن يكون على هذا المنوال الرضا الغرماء قبل موته تدبر (وأقول) وكذا اوصى بدين لوارثه
على اجازتهم كما قدمه في باب الفسوى وأشار في الخزائن الى انهم لو قالوا لغيرنا اقراره في حياته
فلهم الرجوع أي فلا مخالفة لان التصديق كغير اقرار بخلاف الاجازة (قوله فلزم بكن
وارث آخر) أي ذنوبه أو تعصيب أو رحم محرم (قوله أو اوصى لزوجته) يعني ولم يكن له
وارث آخر وكذا في عكسه كافي الشريعة لولاية وفي بعض النسخ أو اوصى بدين ألف وفي الاولى
لانه تصوير لا وصية لوارث الذي ليس له وارث غيره وذلك لا يتصور بقية أحد الزوجين
لما قاله من أن غيرهما يرث فرضا وردا (قوله صحت الوصية) ولو كان معه هات المال لما أنه
غير وارث بل يوضع فيه المال على انه مال ضائع لا يبارق الاثر فلا يعارضه الوصية والاقرار

أومع اجنبي بعين أو دين
(بطل) خلافاً لابي
رضي الله تعالى عنه ولما
حديث لا وصية لوارث
ولا اقرار له بدين (الا ان
يصدقه) بقية (الورثة)
فلزم بكن وارث آخر
أو اوصى لزوجته أو هي له
صحت الوصية

مطلب
الاقرار للوارث موقوف
الافى ثلاث

كما يسطه في الاشياء فانما
فاغتم هذا الخبر فانهم
مقدرات كتابي (وان اقر
المريض لوارثه) بمفرده

على الاشياء كما علمت فان قلت قد ذكر الشارح فيما ياتي عن الاشياء ان اقراره لوارث موقوف
الافى ثلاث من غير اقراره بالامانة كما هو قول البتة هذا الذي لا ياتي اقراره بالامانة فيصح
وان كان في غيرها قلت المراد به صح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء
ذكر عن تلخيص الجامع ان الاقرار للوارث موقوف الافى ثلاث لو اقر بالانفاق ودبوعه
المعروفة أو اقر بقبض ما كان عنده ودبوعه أو بقبض ما قبضه الوارث بالو كالممن مذبونه ثم
قال في الاشياء وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانة كما هو مال الشريعة أو الامة والعق
في الكل انه ليس فيه اشارة لبعض اه يعني ان الوديعة في قوله أو اقر بقبض ما كان عنده
وديعة غريبة قد يدل ينبغي أن يلحق بها الامانات كما هي كون اقراره بقبضها كاقراءه بقبض
الوديعة ويؤيد هذا البحث ما قدمناه عن فور العين من قوله مريض عليه دين محبط فاقرب بقبض
وديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عنده وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى
مورثه المريض وكذبح المورث بقبول قول الوارث اه فقد تبين لك انه ليس المراد اقراره بالامانة
عنده لوارثه بل المراد ما قلنا فتنبه لذلك فان رأيت من يخطئ في ذلك مع ان القول صريح بان
اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما صرح ثم ان ما ذكره في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر
انه يستغنى عنه بالثانية لان المريض اذا كان له دين على اجنبى فكل المريض وارثه بقبض
الدين المذكور بقبضه وصاد ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا اقر بقبضه منه فقد اقر بقبض
ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوكيل امانة تناول وقد ذكر في جامع الفوائد
صورة المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورته اودع اياه ألف درهم في مرض الاب
أو صحته عند الشهود فلما حضره الموت اقر باهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدري ما صنع
كانت في ماله فاذا اقر بالثلاثة قالوا اه وقوله عند الشهود قد سببه انه يكون الوديعة معروفة
بغير اقراره واهذا قد في الاشياء بقوله المعروف فدل على انه لو اقر باهلاكه ووديعة لوارثه ولا
ينبغي على الابداع لا بقبول قوله وبه تم لم ياتي في عبارة المصنف والشارح من التمثل حيث قال
بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعة مستهلكة فانه جائز صورته أن يقول كانت عندي وديعة
لهذا لوارث فاستهلكها جوهرة اه فانه كان عليه ان يقول بخلاف اقراره له باستهلاك
وديعة معروفة فانه جائز فاغتم ذلك (قوله كما يسطه في الاشياء الخ) أقول وقد مضى
علماء عصره واقترعوا بعدم الصحة كما علمت وقد كتب العلامة الجوى في حاشية الاشياء في الرد
على عبارتهما قال كل ما أتى به المصنف أي صاحب الاشياء لا يشمله مع نصهم بهم
بان اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولا شأن الامة التي بيد المملكه افيما ظاهر باليد
فاذا قالت هي ملك أبي لاحق في فيه ما يكون اقراره بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه
شيء أو لاحق في عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي لم تكن النافي فيه بالاصل
فكيف يستدل به على مدعاه ويصح له صريحه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على
الاشياء ما معناه الصاحب في هذه المسئلة ما نصه أقول ما ذكره المصنف هنا لا يخرج من كونه
اقراره للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أفتي شيخ الاسلام أمين الدين وليس هذا داخلا تحت
صور التي التي ذكرها مستدل بها وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يخفى ما اقراره

بالدين ولم يبهده ذلك ثقة لها وقول صاحب المصرو لا يضافه الخ (أقول) بل يفهم منه عدم
 الصحة بالأولى وذلك لأنه إذا لم يصح فيما فيه الأصل برائة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك
 مشاهد ظاهر بالدين لو كانت في الأمعة بدل الأب هي المشاهدة لا يثبت ذلك كلام في الصحة
 فالحق ما أفتى به ابن عبد المال ويدل أيضا الصحة ما قلنا ما في شرح القندوري المحمدي بجميع الرواية
 من قوله قال في حاشية الهداية قوله وأقرار المريض لوارثه لا يصح إلا أن يصدق به بقية الورثة
 هذه الإشارة إلى أن أقرار المريض لوارثه إذا كان هناك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح لعدم
 الأهلية بل لحق بقية الورثة فإذا لم يكن له وارث غير المقر له صح أقراره بل عليه ما ذكر في الدييات إذا
 ماتت المرأة وترك زوجا وعبدان لأمال لها غيرها ما فاقرت أن هذا العبد بعينه وديعة تزويجها
 عندها ثم ماتت فذلك جائز ويكون العبد لازوج بالاققرار بالوديعة والعبد الآخر ميراث نصفه
 للزوج ونصفه لبيت المال اه فهذا صريح في أنه إذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت
 المال لا يصح أقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين قول البنت هذه الأمعة التي بيدي في بيتي
 ملك أبي لاحق فيمها وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي فان كان زيادة لاحق في فمها فهذا
 نفي خقه للمشاهد بالدين ظاهر بعد اثباته للأب وبه لا يخرج عن كونه أقرارا للوارث بعين فيده
 فتأمل اه ماذ كره الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله تعالى فالعجب من الشارح مع قول شيخه
 الخير الرمي في حاشيته على الأشباه أيضا أن كل ما أفتى به من الشواهد لا يشهد له مع نصريحهم
 بأن أقرار المريض بعين فيده لوارثه لا يصح ولا شك أن الأمعة التي بيد البنت وملكها انما اظهر
 باليد إذا فاته هي ملك أبي لاحق في فمها أقرارا بالعبد للوارث بخلاف قوله لم يكن في علمه شيء
 أو لاحق في علمه أو ليس في علمه شيء ونحو من صور التي أنسك الثاني فيه بالأصل فكيف
 يستدل به على مدعاه ويجعله صريحا فيه ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وعصره وأفتوا
 بعدم الصحة ومنهم والشيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد المال وبعد هذا البحث والتحرير رأيت
 شيخ شيخنا شيخ الإسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب الأشباه كلامه وكذلك
 الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الأشباه والنظائر فقد ظهر الحق وأقضى الله الحد والمنتهى
 اه كلام الخطيب الرمي أيضا وتبعها السيد الخوئي في حاشية الأشباه وكذلك رد عليه العلامة
 جوي زاده كآية منه منقولة عنه في هامش نسختي الأشباه ورد عليه أيضا العلامة الميرزا وقال
 بعدم كلام وعليه فلا يصح الاستدلال لمقت وللقاض بما أفتى به من صحة الأقرار للوارث
 بالعرض في مرض الموت الواقع في زمانه لان الخاص والعام يعلمون أن المقصر بالملك لجميع
 ما حوته داره لاحق فيه لا مقر له بوجه من الوجوه وانما قصد حرمان باقي الورثة فأى تهمته بعدم
 هذه التهمة بأعياد الله اه وكذا رد عليه الشيخ السبكي الحائث مفتي دمشق الشافعي سابقا
 حيث سئل فين أقر في مرضه أن لاحق له في الأمعة المملوكة مع بنته وهل يكفي ظاهر فاجاب
 بأن الأقرار باطل على ما اعتده الحقون ولو صدقوا بالنفي خلافا للأشباه وقد أنكروا عليه
 اه وكذا رد عليه شيخنا السالكاني وغيره والحاصل كآية منقولة عن العلامة جوي زاده
 أن الأمعة أن كانت في يد البنت فهو أقرارا بالعبد للوارث بلا شك وإن لم تكن في يدها فهو
 صحيح وبه يشعر كلام الخير الرمي المتقدم وصريحه أيضا في حاشيته على المنح والطال في الرد

الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أو لا ولو أنه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جاز
 أقراؤه في القضاء اه وفي البرازية مزي بالحقيل الخصاص قالت فيه ليس لي على زوجي مهر
 وقال فيه لم يكن لي على فلان شيء يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه وفيما قبله ورايه الوارث لا يجوز
 فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته ان يدعوا عليه شيئا في القضاء وفي الحياة لا يجوز هذا
 الاقرار وفي الحامع أقرا ابن قيمه انه ليس له على والده شيء من تركه أمه صحيح بخلاف ما لو أراه
 أو وهبه وكذا لو أقر بقبض ماله منه اه وبهذا علم صحة ما أتى به مولانا صاحب البحر فيما
 لو أقرت البنت في مرض موتها بان الامتعة الفلانية ملك أبيها لاحق لها فيه انه يصح ولا تنفع
 دعوى زوجها فيها مستند الى ما ذكرناه وقد خالفه في ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد العال
 المهرى وأتى بعدم الصحة مستند الى عامة في المعبرات من أن الاقرار بالوارث لا يصح وكثير
 من النقول الصريحة يشهد بصحة هذا أي انما صاحب البحر وليس هذا من قبيل الاقرار
 لوارث كما لا يخفى قال مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البرازية مزي بالحقيل الخصاص قوله فيه
 لا مهر لي عليه أو لا شيء لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر وقيل يصح وقيل لا يصح والصحيح انه لا يصح
 اه لان هذا في خصوص المهر اظهر وأنه عليه غالب وكلامه في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكره
 في البرازية أيضا به مدعى عليه ما لا يوجبنا ووديعه فالحال مع الطالب على شيء يسير
 وأقرا الطالب في العداية أنه لم يكن له على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات
 ليس لورثته ان يدعوا على المدعى عليه شيء وان برهنوا على أنه كان اورثا عليه أموالا لكنه
 قصد بهذا الاقرار حرمات لا تنفع وان كان المدعى عليه وارث المدعى وجرى ما ذكرناه من
 بقرينة الورثة على ان أبانا قصد بحرمات هذا الاقرار وكان عليه اه والسمع اه لم يكن بينهما
 في الدعوى عليه والصالح معه على يسير والى الكلام عند عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه
 ما ذكر في المخبر أقرا على ذلك الشارح كما ترى قال محشي به الفاضل الخليل الرمي قوله وبهذا
 علم صحة ما أتى به مولانا صاحب البحر الخ (أقول) لا شاهد له على ذلك مما تقدم وحيث كانت
 الامتعة في يد البنت المقررة لا يصح اقرارها به الا بما يدل عليه ما صرح به الزيلعي وغيره من
 أنه لو أقر بعين في يده لا يصح في حق غيرها الصفة واذا لم يصح في حق غيرها الصفة لا يصح في
 حق بقية الورثة لا شرا كلها في الحكم للقول العلة وهي اتهمه اهما وما قدمه من قوله بخلاف
 اقراره بان هذا العبد له لان فقه كالدين فاذا كان كالدين فكيف يصح الاقرار به لوارث
 اما عدم شهادة ما تقدم له فببانه أن قوله ليس لي على فلان أو لم يكن لي عليه دين مطابق لما هو
 الاصل من خلوته عنه دينه فلم يكن من باب الاقرار له فصار كاعترافه بعين في يده بانها
 الزيد فانتفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركه أمه وليس لي على زوجي مهر وعلى
 القول المرجوح وقد علمت ان لا يصح انه لا يصح بخلاف الامتعة التي يدينها فانه اقرار
 به بالوارث بلا شك لان اقصى ما يستدل به على انك اليه فقد أقرت بما هو ملكها اظهر
 لوارثها فاني يصح واني تنتفي التهمة وقوله وكثير من النقول الصريحة تشهد بصحة هذا
 وليس هذا من باب الاقرار لوارث غيره صحيح لاننا لم نجد في النقول الصريحة قولنا التهمة
 ما يشهد بصحةه ووجدنا النقول مصرية بان الاقرار بالعين التي في يد المقر كالاقرار

في مرضه لاجنبى دين أو عتيق مضمونة أو أمانة قال ضار به أو ودبعة أو غصب يقدم دين
 الصحة ولا يصح إقراره في حق غرماء الصحة فإن فضل شيء من التركة تصرف الى غرماء المرض
 اتقاني وإنما قدم عليه لان المريض محجور عن الإقرار بالدين ما يفرغ عن دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المحجور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كعدمه ما دون آخر دين بهد الحجر فالتالي
 لا يزاحم الاول سوى وفيه وإن اتى حق غرماء الصحة فمعلق بمال المريض مرض الموت في أول
 مرضه لانه محجور عن قضائه من مال آخر فالإقرار به صادف حق غرماء الصحة فكان محجورا
 عليه ومدة وغاية (قوله ولو الاقرب به ودبعة) أي لم يتحقق ملكه اياه في مرضه والا كانت وصية
 (قوله وعند الشافعي الكل سواء) لا راز لا تم حقه فيه لانه صادر عن عقد والذمة قابلة
 للمعوق في الحالين وإن اتى المريض محجور عن الإقرار بالدين ما يفرغ عن دين الصحة فالدين
 الثابت باقرار المحجور لا يزاحم الدين الثابت بالاجور كعدمه ما دون آخر دين بهد الحجر فالتالي
 لا يزاحم الاول دور والحاصل ان الدين الثابت قبل الحجر لا يزاحم الدين الثابت بعده ولكن ما لو علم
 منه سبب بلاقراوى يلحق بالثابت قبل الحجر فيؤخر عنه ما للثابت بعد الإقرار ثم الدين الثابت
 بالاسبب نوعان نوع لوقبض صاحبه من المريض ذلك لا يشركه فيه صاحب دين الصحة
 كما للمرض والمبيع فيه ونوع يشارك فيه معه كعقر قبضته المرأة أو أجرة قبضه الأجير كما في غاية
 البيان وأجرة مكنه وما كاهه وملبه وعن أدوية وأجرة طبيبيه من النوع الاول لو قبضت
 لا يشاركها الغرماء والمهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لان النكاح من الموانع
 الأصلية كما مرويات (قوله نكاح مشاهد) أي للزهد ودواما جعل النكاح من جهة
 ما يجب تقديمه لانه من الموانع الأصلية كما هو وان كانت رابعة ما شيع فإن لان النكاح في أصل
 الوضع من مصالح العيشة والأصل الوضع لا المال لان الحال مما لا يتوقف عليها كما في المخرج
 (قوله أما الزيادة فباطلة) أي ما لم تجزها البروة لانها وصية لزوجته الوارثة فافهم (قوله ويبيع
 مشاهد) أي ما يكون مشاهدا بالبيعة على ما تقدم (قوله والمرض) بخلاف الصحيح كما في حبس
 الغاية (قوله ليس له) أي للمريض ومفاده ان تخصيص الصحيح صحيح كما في حجر التامة نرح
 الملقى (قوله دين بعض الغرماء) ولو غرماء صحة اتعاق حق كل الغرماء بما في يده والتقديم
 بالمريض يقدم ان المريض المحجور لا يمنع من ذلك قال في الدرر ولم يجز تخصيص غير قبضه دينه
 وهذا ظاهر في أنه لو أدها شاركه الغرماء الآخر بخلاف قوله وليس له الخ فإنه محتمل ويدل على
 ذلك قول الشارح فلا يسلما (قوله فلا يسلما) بفتح اللام المنقذة من السلامة (قوله لها) بل
 يشاركها ما غرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح اتعاق حقه بهم يعني
 التركة فكان تخصيصها باطلا لائق الغرماء بخلاف ما بعده من المستأمن لانه حصل في يده
 مثل ما تقدمت حق الغرماء فحقه في التركة لا بالصورة فإذا حصل له مثله لا بعدهتو يسا كافي
 الكفاية وهذا في الأجرة المستوفية المنقذة أما اذا كانت الأجرة مشروطة بالتجديد وامتنع
 من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الأجرة فهي كمنع عن المبيع الآتية الذي امتنع من
 تسليمه حتى يقبض منه (قوله الا في مستأمن الخ) وذلك لان المريض انما امتنع من قضاء دين
 بعض الغرماء ما فيه من إسقاط حق الباقي فإذا حصل لغرماء مثله لم يمتنع ولم يسقط من

(ولو الاقرب به ودبعة)
 وعند الشافعي الكل سواء
 (والاسبب المعروف) ما
 ليس يتبع (كنكاح مشاهد)
 ان يجر النكاح فباطلة
 وان جاز النكاح غناية (ويبيع
 مشاهد واتلاف كذلك)
 أي مشاهد (و) المرض
 (ليس له ان يقضى دين
 بعض الغرماء دون بعض
 ولو) كان ذلك (اعطاه مهر
 وايضا أجرة) فلا يسلما
 (الا) في مستأمن (إذا قضى
 ما استقرض في مرضه
 أو قد غن ما اشترى فيه)

فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقرض كرا الوصية فلا يشترط التسليم والاحل على
 الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كما أضاف ما قرأ به الى نفسه كقولها داري
 أو عدي اقلان بخلاف قوله هذه الدار أو البعد اقلان ولم يكن معلوما للناس بأنه ملك المقرض
 حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار
 لا تملك كافي المتون والشروح وما نقل عن التهمة محمول على انه انشاء تملك ابتداء ولذلك قد
 نقضه بكونه من الثلث الا ان يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال صحته ولكنه لما دخل
 العبد في ملكه وهو مريض وزمه تسليمه الى المقرض في تلك الحالة اعتبر بمريضه على المرض فتمت
 بالثالث وما نقل عن العمدية فالمراد به الاقرار بالابن عن الابن يعني انه اذا اقر المريض انه
 ابرأ وارثه عن دين له عليه لا يصح حكاية بان يستند الابن الى حال الصحة ولا ابتداء بان يقصد
 ابراءه الا ان واما الاجنبى اذا حكى انه ابرأه في الصحة يجوز من كل المال واذا ابتداء ابرأه
 الا ان لا على سبيل الحكاية فن الثلث لانه تبرع وما نقل عن جامع النعمانين من انه لم يجز فصرح
 في الجوهرة انه أى من كل المال وانما يجوز من الثلث وعليه فلا فرق في اقرار ابرأه الاجنبى
 بين كونه حكاية أو ابتداء حيث ينقد من الثلث بقول لاف الاقرار ببعض الدين منه فانه من
 الكل كما مر اه ملخصا من التمتع سبى الى الدرر الله تعالى (أقول) ولكن في قوله في صدر
 العبدية وان اقر لوارث فهو باطل فيه - فانه نظر لان الباطل لا يتحققه الا جازية تعين أن يقال انه
 موقوف لا باطل تامل وفي الجملة من المادة ١٦٥١ الاقرار لاجنبى صحيح من جميع المال
 في مرض الموت اذ لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقرض ملكه بسبب هبة أو ارض أو شئ آمن
 مدة قربية وأما اذا علم المريض كان ملكه بسبب عما ذكر وكان قريب عهد في ملكه فيكون
 من الثلث سواء حل على الوصية ان كان في مقدرة الوصية والا فلى الهبة اذا كان معلوما
 ذلك عند كتمان الناس (قوله في معنيته) وهو معين المقتضى للصنف (قوله وأخر الارث
 عنه) لان قضاء الدين من الخواص الاصلية لان فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين
 الجذبة كما قد مضى فقدم على حق الزوجة (قوله ودين الصحة مطلقا) سواء علم بسبب معروف
 أو باقراره وسواء كان لوارث أم لا يعين أم يدين ط وقوله ودين مبتدأ خبره جملة تقدم
 ويصح جرده والاولى قول الشارع في الفرائض ويقدم دين الصحة على دين المرض ان جهل
 سببه والا فدين (قوله وما لزمه في مرضه بسبب معروف) وانما ادعى ما قبله لانه لما علم
 سببه انتفى التهمة عن الاقرار متى قال في المبسوط اذا استقرض ما لا في مرضه وعان
 الشهود ودفع المقرض المال الى المقرض واستقرض شيئا فان درهم وعان الشهود قبض
 البيع او تزوج امرأه مهر مثله او استقرض شيئا بما ذكروه من الشهود فان هذه الديون تكون
 مساوية لدين الصحة وذلك لانها واجب بسبب ما قبله لانه لا مرد لها ولا يقرض والشراء لم
 يقوت على عرما الصحة - لانه يزيد في التركة مقدار الدين الذى تعاقبها ومضى لم يتعرض
 لحقوقهم بالابطال فقدم مطلقا اه جاي وفي التعليق الشافى نظره لاحتمال استئصال
 ما اقرضه أو ما اشتراه ط (قوله أو بما ذكروه قاض) هذا بناء على ان القاضى يقتضى به وهو
 مرجوح كما مر مرارا (قوله تقدم على ما قرأ به في مرضه مائة) حتى لو اقر من عليه دين في صحته

في معنيته فلا ينفذ (وأخر
 الارث عنه ودين الصحة)
 مطلقا (وما لزمه في مرضه
 بسبب معروف) بيينة او
 بما ذكروه قاض (تقدم على ما
 اقر به في مرضه مائة)

حكاية من جميع المال وابتهاد من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطاعه المشايخ
 فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن يوفق بينهم ما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة
 اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تعليق بان يعلم بوجه من الوجوه ان ذلك الذي اقربه لثبوتها وانما
 قصد اخر اجبه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار على المقر له وكما يقع لجهه ان
 يتصدق على فقير الخ وأما المصلحة فكيف هو على حقيقة الاقرار ويهبط هذا الفرق واجب العلامة
 المتقدمة وثقة عن السيد المحوى كانه الرمي في حاشية جامع الفصولين (أقول) وما يثبت
 الصحة ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب الفقيه اقرار الصحيح بعدم قيد ابتداءه اقلان ثم مات
 الاب والابن من مرض فانه بعد مخرج الابد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت
 الابن أو لا فيبطل أو الأب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال استاذنا فهذه
 كالنصيب من المرض اذا اقرب من يده للاجنبي فاما يصح اقراره من جميع المال اذ لم يكن
 عليك اياه في حال مرضه ولو ما حتى أمكن جعل اقراره اظهرا إلى سلق المقر له لا عليك فاما اذا
 علم فأنسكت في حال مرضه فاقربه لا يصح الا من ثلث المال قال رحمه الله تعالى وانه حسن من
 حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنة بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف
 لما اطاعوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المار بمرضه وادائه بهما مطلقا وان
 أحاط بماله والله سبحانه أعلم بعين المعنى وثقة شيخ مشايخنا من سلا على ثم قال بعدم كلام طويل
 فالذي تحرر من الموت والشروع ان اقرار المار بمرضه لا جني صحیح وان أحاط بجميع ماله وسئل
 الدين والعين والمتون لا تنشئ غالباً الا على ظاهر الرواية وفي البحر من باب قضاء الفواتق متى
 اختلف الترجيح ويح اطلاق ما في المتون اه وقد علمت ان التفصيل مخالف لما اطلقوا وان
 حسنة من حيث المعنى لا الرواية اه فتدعأت ان ما نقله الشارح عن المصنف لم يرضه المصنف
 (أقول) حاصل هذا الكلام ان اقرار المار بمرضه لا جني صحیح وان أحاط بكل ماله لكنه مشروط
 بما اذا لم يعلم انه ابتداء تعليق في المرض كما اذا علم ان ما أقربه انما دخل في ملكه في مرضه كما اذا اقر
 في مرضه بوشى لا جني لم يعلم عليه في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بانه ملك
 فإن الاجنبي دليل على أنه ابتداء تعليق كما يقع كثيراً في زماننا من ان المريض يقرب بالشئ الغدير
 اضرا الوارثه فاذا علم ذلك فقدم ثبوت ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتهاد من ثلث
 ماله المكن أنت خبير بان المعتقد ان اقراره اخبار لا تعليق وان المقر له شيء اذا لم يفهمه المقر برضاه
 لا يحل له أخذه ديانة الا اذا كان قد علم ذلك فهو يبيع أو يهبه وان كان يحكم له بانه ملكه بناء
 على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا ان هذا المقر كاذب في اقراره وانه
 قصد به ابتداء تعليق قبل النظر الى الديانة لا على المقر له شيئا منه وبالنظر الى انقضاء في ظاهر الشرع
 يحكم له بالسلك فلا وجه لتخصيص نفاد من الثالث لان حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع
 لازم نفاد من كل ماله وان أحاط به فلذا أطلق أصحاب المتون والشروع نفاد الاقرار لا لا جني من
 كل المال فادعى فيما ذكر في الفقيه نفي من الحسن لامن حيث المعنى ولامن حيث الرواية ولا
 يكون فيه ما يبعد ما ذكره من الفرق الا ان يحمل الاقرار الزبور على الهبة وهي في المرض
 وصية لكنه يشترط فيها التسليم والاصول انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة فعلى هذا

قال شارحها عبد البر مسئلة البيت من التهمة وغيره اقال المقر له بالدين اذا اقر ان الدين اقل من
وصدقه فلان صح فحق القبض الاول دون الثاني لكن مع هذا الوادى الى الثاني برى وجعل
الاول كوكيل والثاني كوكيل اه وظاهره انه يكون فلان مجرد التصديق وان لم يقل اسمي
عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكان هذا التصديق مفيد الملك المقر له وكان المقر كالكيل عن
المقر له وان جعل مافى الحواشي على ان المقر له كان ساكنا ومسئله البيت فم اذا وجد منه تصديق
حصل التوافق وزال التناقى والاضطراب والله تعالى اعلم بالصواب وأسئله فخر الله العظيم

(باب اقرار المريض)

وجه تاخير ظاهر لانه عارض واقراده في باب على حدة لاختصاصه باحكام على حدة ولان في
بعضها اختلاف اقال في نور العين ومن الامور المعترضة على الاهلية المرض وهو لا يتاثر اهلية
وجوب الحكم حكمه الله تعالى اوله بعد ولا اهلية العبارة حتى صح كالحال المرض وطناقه وسائر
ما يتعلق بالعبادة ولكن المرض لما كان سبب الموت والموت يحجز خاص كان المرض من اسباب
الجز فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة ولما كان الموت علة خلافة الوارث
والغرماء في المال كان المرض من اسباب يتعلق حق الوارث والفرع بماله فيكون المرض من
اسباب الحجر على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للعقيد اذا اتصل بالمرض بالموت مستند الى
اول المرض حتى لا يورث المرض فيما يتعلق به حتى يعميم ووارث كالحال جهرا والمثل حيث
يضح منه لانه من الحواشي الاصولية وحقهم يتعلق فيما فضل عنهم فيصح في الحال كل تصرف
يحتمل الغش كهبه ويصح بمحابه ثم يفتى ان احتج اليه وما لا يحتمل النقص جعل كالحال
بالموت كاعتاق اذا وقع على حق عريم او وارث بخلاف اعتاق الراهن حيث يشهد لان حق
المؤمن في ملكه اليد دون الرقبة اه (قوله يعني مرض الموت) اشار به الى ان الله هدانا
كانت اليتيم لا الاستغراق وغيره فمرها يعني وكان المقام أى (قوله مرضى طلاق المريض)
وهو قوله من غالب حاله الهلاك بمرض أو غيره بان أضناه مرض مجزبه عن اقامه ماله خارج
البيت أو بارز رجلا أو قدم ليعقل من قصاص أو جرم أو بقى على لوح من السفينة أو افترسه
سبع أو بقى فيه ولا يصبح نزع الامن الثالث اه ومنه لو قدمه ظالم ليمته ومنه لو اطم
الاسواح وخيف الفرق فهو كالمرض أى ومات من ذلك كما تقدمت وأوصه سيدي الوالد
رحمه الله تعالى فراجعه (قوله وسيجب في الوصايا) حيث قال المؤلف هناك قبل مرض
الموت أن لا يخرج طوائع نفسه وعليه اعقد في التجريد برأيه والختم انه ما كان الغالب
منه الموت وان لم يكن صاحب فرائض قهستاني عن هبة الذخيرة اه واختاره صاحب
الهداية في التجنب لكن في المراج وسئل صاحب المنظومة عن حد مرض الموت فقال
كثرت فيه اقوال المشايخ واعدة نادى ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج
نفسه خارج الدار والمرأة طاجم اذا دخل الدار وهو السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى
عليه في باب طلاق المريض وصححه الزيلعي (أقول) والظاهر انه مقيد بغير الامراض الزمنية
التي طالت ولم يخف منها الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذات فرائض ومنعته عن الذهاب
في حوائج نفسه فلا يخالف ما جرى عليه أصحاب المنون والشيوخ هنا تأمل قال في

(باب اقرار المريض)

يعني مرض الموت وحده
مرض طلاق المريض
وسيجب في الوصايا

درهم ثم قال بل بخمس مائة فعليه ألف وكذا لو قال خمسة مائة بل ألف ولو قال عشرة دراهم يرضى
 لابل سود أو قال سود لابل يرضى أو قال جـ لابل ردى أو ردى لابل جـ يرضى فعليه أفضلهما
 وإن كان مختلفا فعليه المالا لأن الفاظ لا يقع في الجنس المختلف عادة فرجوعه عن الأول
 باطل والتزامه الثاني صحيح فلو قال له على درهم بل دية أرزله درهم ودينار ولو قال له على كر
 حنطة لابل كر شمس يرزله السكران اه تكفى بشرح المفارلين بتحيم (قوله فهو واقفاره) أى
 للمقر له قال فى شرح الملتقى وإن تعددت الديون والودائع ولا يصدق المقر لو قال غنيت بعضها
 اه (قوله وحق القبض للمقر) فبأخذ ما ذكره يرضى للمقر له قال فى شرح الملتقى ولو جـ د
 المودع ضمن للمقر له إذا تاف (قوله برئ) أى إذا أقر المقر أنه أذن له كذا فى شرح الملتقى (قوله
 ليكنه مخالف الخ) هذا الاستدراك وجهه وهو يؤيد على ما قبله التغيير وربما كلفته فى الخلاصة
 من زيادة التامض ولذا لم توجه فى الودعية بعده لكن كلام الحاوى يؤيد الزيادة زيادة الحاوى
 وجهه على ما ظهر من حيث أن العبرة لا تحرم الكلام (قوله لما صرخ الخ) أى أوائل كتاب الأقرار
 عنه بقول المصنف جميع على أو قال ما ليك حجة لا أقرا وقد نهى الجواب عن ذلك والتوفيق بما
 يشئ الغلب فراجعنا شئت (قوله أن أضاف الى نفسه كأنه حجة) أى فيما يرى شروطها ولا
 يكون أقرارا لأنه أخبار وقضية الإضافة الى نفسه منافية لكونه حجة (قوله فيلزم التسليم)
 لأن حجة الدين لا تصح من غير من عليه الدين إلا إذا سلط على قبضه (قوله ولذا قال فى الحاوى
 القدسي) عمارته كفى المنع قال الدين الذى على زبده وأمره ولم يسلطه على القبض ليكن
 قال واهى فى كتاب الدين عارية صح ولو لم يقل هذا لم يصح اه فهو من غير ضرورة فلو
 واستقيم من هذا أنه لو سلطه على قبضه أو قال هذا الجمله صح على أنه أقرار أو لا يصح أقرارا
 بل حجة (قوله قال المصنف وهو) أى قوله وإن لم يقله لم يصح وهو المذهب كور فى عامة المقربات
 خلافا للخلاصة حاصله أنه إن سلطه على قبضه أو لم يسلطه وليكن قال اهى فيه عارية يصح
 كفى فتاوى المصنف وعلى الأول يكون حجة وعلى الثانى أقرار أو تكون إضافة الى نفسه
 إضافة نسبة للمالك كذا كره الشارح فيما صرحنا واستقر قوله واهى عارية ليكن قريبة على
 إرادة إضافة النسبة وعليه يجعل كلام المتن ويكون اطلافاً فى محل التقييد فلا إشكال حتمه
 فى جـ له أقرارا ولا يخالف الأصل المسار للقرينة الظاهرة وفى شرح الوهبانية امرأة قالت
 الصداق الذى على زوجى ملك فلان بن فلان لا حق لى فيه ومدها المقر له ثم أبرأت زوجها
 قيل ببراءة وقيل لا ولا البراءة أظهر لما أشار إليه الرغيفان من عدم صحة الأقرار فيه كون
 الأبراء لبراء الجمله اه أى فإن هذا الإضافة للمالك ظاهرة لأن صداقها لا يكون اقترافا فكان
 أقرارا له حجة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة فى مقترقات الهبة واستشككها
 وقد علمت زوال الإشكال بعون المالك المتأمل فاعتمه (قوله فتأمل عند القورى) العبرة بما فى
 عامة كتب المذهب وفى شرح العلامة عبد البر وقالوا إذا أضاف المالك الى نفسه بأن قال عبدى
 هذا فلان يكون حجة على كل حال وإن لم يصف الى نفسه بأن قال هذا المالك فلان يكون أقرارا
 اه وهذا المسئلة ذكرها ابن وهبان حيث قال

ومن قال دينى ذلنا صح دفعه هـ إلى ذوا حيث التصديق ذك

قال أخذت منه وهو كان عنده عابدة أو أجارة أو ودعة فالأقرب هذه الأسماء لا يصح فصار كما
لو سكت عن دعوى الثلاثة ولو قال فلان ساكن في هذه الدار فاقول لساكن اسمك له ولو قال
زرع هذه الأرض أو بنى هذه الدار أو غرس النخيل أو ساط التميمص ولم يقل
قبضته منه فقال بل علي قال قول للمقر أو لأقرار باليد أو لوقال ذا الدين أو الحين
من يقرنه أو الوصف من غنم أو الثمر من نخلة أو العسل من نخله وطالبه أمر بالدفع إليه وفي
الغنايسة ولدت أمة في يده وقال الأمة لاسلان والولدي فكيف قال لان الأقرار بالخيار لا يكون
أقرار بالوصف بخلاف اليمين ونحوه وكذلك الأمر الحيوان والثمار الخرز في الانحصار بمنزلة
والخيارية ولو قال لصندوق فيه متاع في يده الصندوق فلان والمتاع لي أو هذه الدار فلان
وما فيها من المتاع لي قال قول له مقتضى (قوله بخلاف الوديعه) ومنها المقرض لان اليد
فيهما ماقصود فيكون الأقرار بهما أقرار باليد كما في المنع (قوله وعلى المقر ألف مثله للثاني)
لان الأقرار صحيح للدار وقوله لا بل وديعه فلان اضرب منه ورجوع فلا يقبل قوله في حق
الاول ويجب عليه ضمان مثله الثاني لانه أقرب لها وقد أثبتنا عليه باقروهم بالدار فيضمن
له منح وسباني قبيل الصلح ما لو قال أوصي أبي بنات ماله فلان بل فلان (قوله بخلاف هي
لفلان المنع) فلم يكن مقررا بسبب الضمان بخلاف الاول فانه حيث أقربانه وديعه فلان الآخر
يكون ضامنا حيث أقربهم بالدار لصحة أقرارهم بالاول فكأنه لا الاول ولا يمكن تسليها
لله الثاني بخلاف ما إذا باع الوديعه ولم يسأله المشتري لا يكون ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه
دفعه لها بما اذ ما ظهر فتأمل وأيضا لانه أقربهم بالدار ثم رجوع وشهد بهم الثاني فرجوعه لا يصح
وشهادته لا تقبل منحه (نزع) أقربا لغيره واستثنى كاه على ألف درهم ومائة دينار
الادرهم اغان كان المقر له في المائتين واحد يصرف الى المائتين الثاني وان لم يكن من جنسه قاسما
والى الاول استحبنا المائتين جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل فلان
على ألف درهم ولان آخر على مائة دينار الادرهما هذا كله قولهما وعلى قول محمدان كانا
لرجل يصرف الى جنسه وان لرجلين لا يصح الاستمراء أصلا فان حاشية عن الهبط (قوله
لزمه أيضا) للثاني ألف لانه أقرب بشئ تقبضه الذممة بان كان دينه أو قرضه أو تقبل حقه وقاشق
كالدين والقرض ونحوهما (قوله وعليه لانه مثلهما) الماتقدم في الوديعه (قوله ولو كان المقر له
واحدا) وقد زاد في أحد الأقرارين قدرا أو وصفا (قوله يلزمه كقره ما قدرا أو افضلهما
وصفا) أي ما كان ما جدد بل هو الأفضل أو ما قبلها وسواء كان الفضل في الذات أو في الصفة
لانه حيث أقرب بالقدر الزائد أو الوصف المفاضل لا يصح الرجوع عنه أو أخذه لانه ان لم يقر به
أو لا فقد أقرب بآثاقه اذا كان جنسا واحدا فلو كان جنسين كالف درهم لا بل دينار لزمه
الائتان (قوله أو عكسه) راجع الى المستثنين والقاسم أن يلزمه المائتان وبه قال زفر كما اذا
اختلف جنس المائتين فان قال فلان ألقب درهم بل ألف دينار فانه يلزمه المائتان بالاجماع كما
قدمنا والحاصل ان هذه المسئلة على وجهين أحدهما ان يكون المال متحدا والثاني ان
يكون متخذا فان كان متخذا فانه يلزمه أفضل المائتين سواء كان ما جدد بل هو الأفضل أو ما قبلها
وسواء كان الفضل في الذات أو في الصفة كما قدمنا فلذا قال في المبسوط اذا قر له فلان ثيابا

بخلاف الوديعه (هـ) هذا
الألف وديعه فلان لا بل
وديعه فلان قال لا للدار
وعلى المقر ألف (مثله
لله الثاني بخلاف هي اقلان
لا بل اقلان) بلاذ كرايداع
(حيث لا يجب عليه للثاني
شئ) لانه لم يقر باليد اعنه
وهذا (ان كانت مبيعة وان
كانت غريمه لزمه أيضا
كقوله غيب فلانا مائة
درهم ومائة دينار حنطة
لا بل فلانا لزمه كل واحد
منهما كما وان كانت بهيمة
فهى للدار وعليه للثاني
مثلهما ولو كان المقر له واحدا
ملزمه كقره ما قدرا
وأفضلهما وصفا) فبوجه
ألف درهم لا بل اقلان
أو ألف درهم جدد لا بل
زئوف أو عكسه (ولو قال
الدين الذي لي على فلان)
لفلان (أو الوديعه التي
عند فلان) هي اقلان

الضمان وهو الاخذ ثم ادعى ما يبرئه وهو الاذن والاخر ينكره فيكون القول له مع الميعن
 وفي الثاني اضاف الفعل الى غيره وذلك يدعى بسبب الضمان وهو الغصب وهو ينكر فيكون
 القول له ينكر مع الميعن ومما يكثر وقوعه ما في القاتر خالية اعترفتي هذه الهبة فقال لا والله لا
 غصبتم فان لم يكن المستعير كرها فلا ضمان والا ضمن وكذا دفعته الى عارية او اعطيتهم عارية
 وقال ابو حنيفة ان قال اخذتم منك عارية وبجده الاخر ضمن واذا قال اخذت هذا الثوب
 منك عارية فقال اخذته مني يعني ما قال القول للمقرع ما لم يبرئه وبالله لا ينكر الثمن فان ابس ضمن اعترفتي
 هذا فقال لا بل اجرتك لم يضمن ان هلك بخلاف قوله غصبته حيث يضمن ان كان استعمله اه
 (قوله والا فتيمة) فيه ان فرض المسئلة في المشار اليه الا ان يقال كان موجودا حين الاشارة
 ثم استعمله المقر تامل (قوله لا قراره باليد ثم لا اخذ منه) أي ثم ادعى الاستحقاق بعد فلا
 يصدق بالبرهان (قوله وصدق من قال اجرته فلا نافرسي هذه الخ) أقول صورة المسئلة
 فخذ انسان فرس أو فوب فقال مخاطبا لزيد انك كنت أجزت أو عرت فربي هذه أو فوب في هذا
 امر وفردته عمرو على وكذبه عمرو أي قال لم أستأجره ولم استعمره فاقول للمقر الذي هو ذواليد
 ولا يكون قوله لزيد أجرته وأعرته اقرارا لزيد بالمالك لقوله فربي أو فوب في تامل ذكره في الحواشي
 الخيرية (قوله فاقول للمقر استسنانا) وهو قول الامام وقالوا القول قول المأخوذ منه
 وكذا الاعارة والاستحسان لانه أقوله باليد ثم ادعى الاستحقاق وله ان اليد فيما ذكره الضرورة
 استيفاء المأخوذ عليه فلا يكون اقرارا باليد قصد اذ فيقتضيه اقراره بالضرورة في حكم يد المالك
 بخلاف الوديعة والقرض ونحوهما وان في الاجارة ونحوها اقرار بيده من جهة فاقول له في
 كيفية اقراره بقريذ في الوديعة فيجوز انما الوديعة بالقائه الرجح في بيته حتى لو قال أو دعيتها فهو
 على الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاخذ في الوديعة ونحوها كما توهمه الزبلي لانه ذكر
 الاخذ في الطرف الاخر في الاقرار كذا في التبيين وأنت خير بانه لم يذكر في القرض ما ذكر في
 الوديعة فكان قاصرا وما ذكره فيما نادى لا يفتي عليه حكم الا ان يقال كفى بما سببه كره بعد
 في توجيه حكم قوله قبضت منه ألفا كانت في عليه فانه يشعل القرض كما لا يخفى ونقل الزبلي
 عن النهاية ان الخلاف اذ لم يكن المقر به معروفا للمقرع والا فاقول له اجاعار عزة الى الأمرار
 وفيه انه اذا كان معروفا فاقضى لايه صرف ذلك الإبهامه العاقرين عنه لا يبرء قوله
 فليتأمل وان قلتم القاضى لم ذلك فلنا لا يقضى به له الا ان لو قال قبضت منه ألفا كانت في
 عليه وأذكر عليه ما أخذها لانه أقوله بالمالك وانه أخذته بحجة وهو مضمون عليه اذا الدين يقضى
 به له وادعى ما يبرئه والاخر ينكره بخلاف الاجارة ونحوها ما بيننا ولا نأخذنا الناس
 باقرارهم فيها الامتنعوا عنم والحاجة ماسة اليها فلا يبرء اخذ به استحضار ادفعه للخرج وفي
 الوالولية وعلى هذا الخلاف لو قال أو دعيت فلا نأخذك الا انك ثم أخذت منه مما دبت ولان اقر
 بسبب يوجب ضمان الرد ادعى ما يبرئه فلا يصدق البيعة كما لو قال اخذت منك ألفا كانت
 وديعة في عندك وقال المأخوذ منه بل ما لي وأبو حنيفة ٣ يقول الاقرار بالاجارة والاعارة
 والايداع أولا يصح لانه أقوله بما في يده وليس بحقه دعوى البراءة عن الضمان فصار الثابت
 بالاقرار كتابت عيانا ولو عيانا انه اعار أو أجزا أو ودع ثم أخذ لا يلزمه الرد كذا ههنا فما اذا

والا فتيمة لا قراره باليد له
 ثم بالاخذ منه وهو سبب
 الضمان (وصدق من قال
 أجرته فلا نافرسي) هذه
 (أقول في هذا اقراره أو بيه)
 أو عرته فوبى أو سكنته يفتي
 (ورده أو خاط) فلان (فوبى
 هذا كذا فتيمة) منه
 وقال فلان بل ذلك في
 (عاقول للمقر) استسنانا
 لان اليد في الاجارة ضرورية

٣ قوله يقول الاقرار بالخ
 هكذا بالاصح وله ان
 الاقرار في خبره

وصل أم فصل) إذا اختصص للعقب والوديعه بالجهد دون الزئوف الخ ما قدمناه فلم يكن
قوله زئوفاً نسبة الأول كلامه بل هي بيان للتوابع فصيح موصولاً ومفصولاً دور وحاصل
الفرق بينهما ما بين ما تقدم أن فيما تقدم أقر بعقد البيع أو القرض والعقد يقتضي سلامة
الموضوعين عن العيب كما تقدم وهذا أقر بالعقب والوديعه وهما لا يقتضيان السلامة وهو قاض
والقول للناقص أمينا كان أو ضعيفا (قوله لأنهم ادراهم مجازاً) فكان هذان باب التغير فلا
يصح مفصولاً (قوله) وصدق بينهما في عصبته أو أودعني لأن العقب والوديعه لا يقتضيان
وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلاً) أي أو قرضاً (قوله) إلا أنه ينقص كذا أي الدرهم ومنه
في التبعين لا يملك في العيب في قوله إلا أنه ينقص كذا أي مائة درهم وهو ظاهر (قوله أي
الدرهم الخ) أي أن كل عشرة من دراهم هذا الألف وزن خمسة مثاقيل لا وزن سبعة منها
(قوله مثلاً) أي قال ذلك مثلاً (قوله) وإن فصل بالضرورة لا يصدق قال الزئوف ولو
كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب دفع السعال فمن أبي يوسف أنه يصح إذا وصله
به وعليه الفتوى لأن الإنسان يحتاج إلى أن يتكلم بجميع مع ذلك الكلام كغيره كراستثناء
في آخره ولا يمكنه أن يتكلم بجميع ذلك بنفس واحد فلا يوجب له أخذاً بكون علمه مخرج
وعليه الفتوى اهـ (قوله) لا الوصف كالزائفة) فلذا لم يصح له على ألف من غن متاع الأثام
زئوف فهو وكما قال وهو زئوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما إذا قال هي زئوف حيث
لا يصدق هناك لأن الزائفة وصف فلا يصح استثنائها وهذا أقر (قوله ضمن المقر) ما أقر
بأخذه لأنه أقر بسبب الضمان وهو الأخذ ثم أنه ادعى ما يوجب البرائة وهو الأذن بالأخذ
والآخر ينكر ما أقوله قوله مع عيبه بخلاف ما إذا قال له المقر له بل أخذتم أقرضاً حيث يكون
القول للمقرض كما في وكذا قال الأخذ عارية فقال بل ما أقول إلا أنه لا يوجب له أن يملكه البيع
وهذا الذم ليس به برائة والعلة في عدم الضمان هو اتفاقه ما أن الأخذ كان بالأذن
سأتحاشى ولعل العارية محروقة عن الوديعه لأن اللبس في العارية مباح دون الوديعه ومعلوم
أن العارية توجب التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس هنا فأقر باللسان في البدائع قال أعوتني فويل
فذلك وقال المقر له بل غصبته فإن الهلاك بعد اللبس يعني لأن ليس نوب الغير بسبب لوجوب
الضمان في الأصل فدعوى الأذن دعوى برائة عن الضمان فلا يثبت إلا بجملة اهـ (قوله
وهو سبب الضمان) قال صلى الله تعالى عليه وسلم على اليد مأخوذ حتى ترد أي ثم بعد إقراره
بالأخذ ادعى ما يوجب برائة وهو الأذن بالأخذ الآخر يشكره كان القول له بينهما فإن نكل
عنه لا يلزم أمال وقال له بعد قوله أخذتم أوديعه بل أخذتم أقرضاً يكون القول للمقرض لأن
نصادقاً على أن الأخذ حصري بالأذن وهو لا يوجب الضمان ثم إن المال يدعى عقد القرض
والأقر يشكره فالقول له وصفه له وقال أخذتم ما يبعد قوله ما تقدم أخذه المصنف ومنه في
العيب (قوله أعطيتني) قال الخليل الرمي ومنه دفعته إلى وديعه وضوءه عما يكون من فعل
المقرض له تأمل (قوله لأنكار الضمان) قال المصنف لأنه لم يقر بسبب الضمان بل أقر
بالإعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقرراً على نفسه بسبب الضمان والمقر له يذم عليه بسبب
الضمان وهو يشكر والقول قول المنكر قال في الهداية والفرق أن في الفصل الأول أقر بسبب

وصل أم فصل) وإن قال
ستؤفة أو رصاص فان
وصل صدق وإن فصل لا
لأنهم ادراهم مجازاً (وصدق)
ببشبهه (في غصبته) أو
أودعني (فوباً إذا جاء
بعيب) ولا يملك (و) صدق
(في قوله) (ألف) ولو من غن
متاع مثلاً إلا أنه ينقص
كذا أي الدرهم وزن
خمس لا وزن سبعة (مثلاً
وإن فصل) بالضرورة
(لا) يصدق لصحة استثناءه
القدر لا الوصف كالزائفة
(ولو قال) لا نحو (أخذت
منك ألفاً وديعه فهل كنت
في يدي بلا تعدد) وقال
الآخر بل) أخذتم أي
(غصباً ضمن) المقر لأقراره
بالأخذ وهو سبب الضمان
(وفي) قوله أنت أعطيتني
وديعة وقال الآخر بل
(غصبته) صدق (لا) يضمن
بل القول له لأنكاره
الضمان (وفي هذا كان
وديعة) أو قرضاً (عندك
فأخذته) منك (فقال)
المقر له (بل هو لي أخذه
المقر له) لو قلنا

وانما بهتك عبدا آخر وسانته اليك والحكم فيه كالأول لانهم انتفاعي ما قر به من ان كل واحد منهما يـحق ما قر به غير انهما اختلفا في سبب الاحتقاق ولا يباين باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كما اذا قر له بفسبب الف درهم فقال المقر له هي قرض فانه يوجب بالدفع اليه لانفاقا معالي الاحتقاق والثالث ان يقول العبد عبدى مابعتك وحكمه ان لا يلزم المقر شيء ما ذكرناه اقر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والاربع ان يقول المقر له لم يبعك هذا العبد وانما بهتك عبد آخر فخبركم ان تعالفا لانهم اختلفا في المبيع اذ كل منهما مادمع ومنه كره فاذا اختلفا اتفق دعوى كل عن صاحبه فلا يعضى عليه بشئ والعبد سالم فيده انتهى وتسامى في الزمان والى الدور موضعا **(قوله)** كونه من غن خراج تشبيهه للمثله السابقة كجواب خلافا **(قوله)** اموال قمار الانب تاخيره عما بهد ايضا لفظ الثمن على الحرة والمائة والدم وهو معطوف على غن **(قوله)** فيلزمه مطلقا عنده وعنده ما ان وصل صدق وان فصل لا كمال المسئلة الاولى **(قوله)** الا اذا صدق اى المقر له **(قوله)** او اقام اى المقر وعادة المصنف في تعيين مبيع الضعيفين القام والظهور **(قوله)** لاحتمال له عند غيره اى في مذهب غيره كما اذا باع ماشا ثم قبل قبضه من بائعه بثمان اقل مما اشتري به فان يادته عندنا ثم اصرام او ربا وعنده الثاني يجوز هذا المبيع وليس زيادة احد الفئتين حراما ولا ربا وظاهره هذا التعليل انه ما اذا اتفق على ذلك لا يلزم المقر شيء **(قوله)** ولو قال على زورا أو باطلا اى هو على حال كونه زورا أو باطلا أو من جهة ذلك فهو مأمته وبان على الحال أو التمييز **(قوله)** لزمه ان كذب اى في كونه زورا أو باطلا **(قوله)** هي ان يلجئك الخ قال الشارح في التذنب آخر اصراف وان يظهر اقراره وما لا يربذانه يلجأ اليه لخوف عدو وهو ليس بمبيع في الحقيقة بل كالهزل انتهى **(قوله)** ان كذب اى المستعزى البائع **(قوله)** والا لا قال في البدائع كالا يجوز بيع الخبثة لا يجوز الاقرار بالخبثة بان يقول لا تخفى اقر لك في العالانية بحال وتوافق على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر **(قوله)** زبوف جمع زبف وصف بالمصدر ثم جمع على معنى الاسمية يقال زافت الدراهم تزيف زبف زبف والمزاد به ما يرد بيت المال وقبله التعارض والتهرجة دون الزبوف فانه اعما يرد بها التجار والسوقه أردأ من التهرجة وقوة عدم آخر البوع وقدمه ما في شئ القضاء **(قوله)** ولم يذكر السبب كفن مبيع أو غضب او دبعة **(قوله)** على الاصح اى اجابا وقبل على الخلاف الا **(قوله)** وهو زبوف مثلا اى أو تهرجة **(قوله)** لم يصدق مطلقا اى عنده وقال لا يصدق ان وصل اى في قوله زبوف او تهرجة بل يلزمه الجهاد لان العقدية تنصها فدعوى الزبف وجوع عما قر به بخلاف ما اذا قال الانم او زن خمسة وقد البلد وزن سبعة حيث يصح وصولا لافصولا لانه استحق القدور صار غير اصبغ بشرط الوصول ولو قال على كز حنطة من غن دارا ستر يتم امنه لانهم اردية يقبل موصولا ومفعولا لان الرداة نوع لا يعيب طلق العقد لا يعضى السلامة عنه بخلاف الجوده فبلى وقوله مطلقا اى وصل أم فصل وقال زبف يطل اقراره اذا قال المقر له هي جباد **(قوله)** صدق مطلقا لان الغاصب بغصب ما يصادف والمودع يودع ماعنده فلا يعضى السلامة **(قوله)**

(كقوله) من غن خراج أو خنزير أو خال قمار أو حرام أو ميتة أو دم فليزله مطلقا وان وصل لا ترجوع الا اذا صدقه او اقام بينة فلا يلزمه ولو قال له على ألف درهم حرام أو ربا فهو لازمة مطلقا وصل أم فصل لاحتمال له عند غيره ولو قال على زورا أو باطلا لزمه ان كذب المقر له والا بان صدقه لا يلزمه والاقرار بالمبيع تجبته هي أن يلجئك الى ان تاق امرها باطنه على خلاف ظاهره فانه على هذا التمهيل ان كذبه لزم البيع والا لا ولو قال له على الف درهم زبوف ولم يذكر السبب فهو كما قال على الاصح بصر ولو قال له على الف من غن متاع أو قرض وهي زبوف مثلا لم يصدق مطلقا لانه رجوع ولو قال من غضب او دبعة الا أنهم زبوف او تهرجة صدق مطلقا

لي يصح ذكره صدوا شريعة (قوله ونخله البستان) ومنه نخله الارض الان قسنتها
 باصولها لان اصولها ادخلت في الاثر ارضها الاتباعا وفي الثانية بعد ذكر القصر والنخل
 وحلية السيف قال لا يصح الاستثناء وان كان موصولا الا ان يشتمل المدعى البينة على ما ادعاه
 السكن في الذخيرة أو أقر بارض أو دار لرجل دخل البناء والانشاء حتى لو أقام المقرينة بعد ذلك
 على ان البناء والانشاء لم تقبل بينته انتهى الا ان يجعل على كونه مقصولا لا موصولا كما أشار
 لذلك في الثانية سافحاف وفي الثانية لو قال هذا البستان لفلان لا النخل بغير اصولها فانها
 لي يصح الاستثناء بخلاف النخل باصولها وكذلك هذه الحجة لفلان لا البطانة لان البطانة
 تدخل في البيع تبعها فكانت كالبناتم قال وهو محمول على جبة بطانته في النفاضة دون
 الظهارة قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير ان الامام لو قال من اصاب جبة خز نهى له فله
 الظهارة دون البطانة حل على جبة بطانتهما كظهارتهما انفاضة فلا تتبعها نهى بجنتين وما هنا
 على مادون البطانة حتى لو استوى يصح الاستثناء اه (أقول) ومثل نخله البستان نخله الارض
 لان الشجر يدخل في البستان والارض تبعها فلا يصح استثناءه بخلاف نخله عرصة البستان
 لان العرصة لا تتناول الشجرة كما لا تتناول البناء لا أصلا ولا تبعه الا ان يستفهم باصولها كما
 ذكرنا (قوله وطوق الجارية) استشكل بانهم نصوا انه لا يدخل معها ما لا المعتاد للمهنة
 لا غير كالطوق الا ان يجعل على انه لا قيمة له كثيرة كطوق حديد ونحاس وفيه نظر ط عن
 الحوى (أقول) ذلك في البيع لانها وما عاها للآتاع اما هنا فانها اقرب مظهر انهما للامعة وله
 والظاهر منه ان ما عاها المالكها فبقيتها ولو جلد قال (قوله فيما سر) أي من انه لا يصح
 (قوله قال) مكاف له على ألف من عن عبد ما قبضته) فليد بقوله على لانه لو قال ابتداء اشترت
 منه مبيعا الا اني لم اقبضه قبل قوله كما قبل قول التابع بعته هذا ولم اقبض الثمن والمبيع في يد
 البائع لانه منكر قبض المبيع او الثمن والقول للمعكركم بخلاف ما هنا لان قوله ما قبضته بعد
 قوله على كذا رجوع فلا يصح افاده الرضى (قوله حال منها) أي حال كون قوله ما قبضته
 موصولا بالالكلام الاول فلو لم يصله لم يصدق افاده المصنف والذي يظهر انه حال من الضمير في
 قال أي قال حال كونه واصلا (قوله فان سلمه) اه اهلهم أرادوا بان تسليم هنا الاحضار أو يخض هذا
 من قولهم يلزم لشعري تسليم الثمن أولا لانه ليس يبيع صريح مقدمي ملخصا (قوله عدا
 بالصقة) قال في المنع وان لم يوجد ما ذكر من اقبضه هو التسليم لا يلزمه لانه أقره بالالف على
 صفة فيلزمه الصقة التي أقر بها واذ لم توجد لا يلزمه اه وصل أو فصل هذا مذاهب الامام
 وقالان وصل صدق فلا يلزمه وان فصل لا يصدق (قوله وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقا
 وصل أم فصل) كانه بيان لوجه الاطلاق ويصحتمل انه اراد بالاطلاق سواء كذبه المقر له أو صدقه
 بدليل ما يأتي حيث قيدها بقوله ان كذبه المقر له وهو اولى لانه حيث ذنبه فصلا المكنة به بعد
 أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهم انه حرام او باقامل (قوله لانه رجوع) أي عما اقر به وذلك
 لان الصدق بموجب وانكار قبض مبيع فغير معين يتأقسه ولانه لو ادعى تأخير الثمن شهر الم
 يقبل فكيف دهر اذ ما من عبد ياتي به البائع الا ياتي له شعري منع كونه المبيع بخلاف المعين
 وما ذكره المصنف احد وجوه اربعة في المسئلة والثاني ان يقول المقر له العبد عبدك ما تبعك

ونخله البستان وطوق
 الجارية كالبناء فيما سر
 (وان قال) مكاف له
 على ألف من عن عبد ما
 قبضته الجلة صفة عبد
 وقوله (موصولا) باقراره
 حال منه اذ كره في الحادى
 فليحفظ (وعنه) أي عين
 العبد وهو في يد المقر له
 (فان سلمه الى المقر له
 الا انى والا لا) على ما صفة
 (وان لم يعين العبد لزمه)
 الا انى (مطلقا) وصل أم
 فصل وقوله ما قبضته لغو
 لانه رجوع

والاقرار لغيره يمنع الاقرار ان يخص آخر اذا علم هذا فاذا اقر بالدار اشخص فقد اقر بالارض
 التي اقر عليها البناء ولفظ الدار لا يشمل البناء لكنه يدخل فيها ان كان بمنزلة الوصف والاستثناء
 امر لفظي لا يعمل الا في ما يشبه اللفظ فلا يصح استثناء الوصف للبناء لانه لم يتناول لفظ الدار بل انما
 دخل تبعاً وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بوجه خلاف البيت فانه امر يلزم من الدار
 يشمل على ارض وبنائها فصيح استثناء و باعتبار ما فيه من من الاصل وهو الارض فكان مقتضاه
 افظ الدار والاستثناء اخراج ما تناوله لفظ المستثنى منه ولا يضر كون البناء جزءاً من معنى
 البيت مع انه وصف من الدار لانه لم يستثن الوصف منفرداً بل قائماً بالاصل الذي هو الارض
 وتخرج جنس هذه المسائل على أصليين أحدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تنفع صحة الاقرار
 والدعوى بعد الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار لا تنفع والثاني ان اقرار الانسان على نفسه
 جائز على غيره لا يجوز اذا عرفت ما هذا فقوله ٢ اذا قال ببناء هذه الدار وارضها القلان كان
 البناء والارض لامة واحدة لانه لما قال ببناء هذه الدار لم يدعي ان نفسه فلما قال وارضها القلان
 فقد جعل مقر اياهما المقرة تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض لان الدعوى قبل
 الاقرار لا تنفع صحة الاقرار ٣ وان قال ارضها لي وبنائها القلان كانت الارض له وبنائها
 القلان لانه لما قال ارضها لي فقد ادعى الارض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعاً
 لارض فاذا قال بعد ذلك وبنائها القلان فقد اقر القلان بالبناء بعد ما ادعى لنفسه والاقرار
 بعد الدعوى صحيح فيكون لفران البناء دون الارض لان الارض ليس يتابع للبناء ٤ وان
 قال ارضها القلان وبنائها لي كانت الارض والبناء للمقرة بالارض لانه لما قال ارضها
 القلان فقد جعل مقر القلان وبنائها لي ٥ كان الارض لامة واحدة بالارض لانه لما قال ارضها
 القلان فقد جعل مقر البناء فلما قال ببنائها لي فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر لغيره والدعوى بعد
 الاقرار ببعض ما تناوله الاقرار لا يصح ٥ وان قال ارضها القلان وبنائها القلان آخر كان
 الارض والبناء لامة واحدة الاول لانه جعل مقر المقرة الاول بالبناء فاذا قال ببنائها القلان جعل
 مقره الاول لاعلى نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٦ وان
 قال ببنائها القلان وارضها القلان آخر كان كما قال لانه لما اقر بالبناء اولا صح اقراره لامة واحدة لانه
 اقرار على نفسه فاذا اقر بعد ذلك بالارض لغيره فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للاقرار بالارض
 فيكون مقره على غيره وهو المقرة الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح ما علمت من الاصل
 الثاني من ان اقرار الانسان على غيره لا يجوز اقول (ممكن) نقض بما اقره مساجير يدين
 فيسرى على المساجير ويسحق به عند الامام ولو اقرت زوجته يدين بنفسه ويمنع منها كافي
 المسمى (قوله واستثناء نص الخاتم) أي بان قال هذا الخاتم فلان الاقصه وفي الختم عن
 المنتقى اذا قال هذا الخاتم لي الاقصه فانه لك ا وقال هذه المنطقة لي الاحليم فاقم مالك ا وقال
 هذا السيف لي الاحليم ا وقال الاحماله فاقم لك ا وقال هذه الجببة لي الاطمان فاقم لك والمقر
 له يقول هذه الجببة لي قاله قول المقر في ذلك ينظر ان لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر
 بوضعه المقر بالنزع والدفع للمقر له وان كان في النزاع ضرر وأحب المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به
 فله ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى اه ولو قال الحلقه والقص

(د) استثناء (فصل الخاتم)

٢ تقر ببيع على الشئ الاول
 من الاصل الاول اه منه

٣ تقر ببيع على الشئ الاول
 من الاصل الاول ايضا
 اه منه

٤ تقر ببيع على الشئ الثاني
 من الاصل الاول اه منه

٥ تقر ببيع على الاصل الثاني
 اه منه

٦ تقر ببيع على الاصل الثاني
 اه منه

٣ قوله وبنائها الخ كان
 الظاهر أن يقول ولما قال
 ببنائها وارضها الخ ليوافق
 سابقه اه معصيه

قبل الموت منظورة فيه وانما قيل ان يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرح يحتمل رجوعه الى
 الاقرار الى الشئ المادة وأجيب بان تصرف العاقل بسان عن الالفاما يمكن وذلك يجمع له
 شرط الشئ المادة فلو قال المقر اردت تعليقي الاقرار ورضي بالفاء كلامه فلما تعلق حق المقر له
 يمنع ذلك كما في الرضى انتهى مختصرا قال ط قلت بقي لو كان الكلام من اول الامر بصورة
 صاحب البصر والظاهر الا ان لم جالا كما قال التعلق حق المقر ولا يجعل رخصة وقد استبعد هذا من
 قوله فلو قال المقر اردت الخ انتهى لكن قد قدم في مقترحات البيع انه يكون وصية والحاصل
 ان التعلق على ثلاثة اقسام اما ان يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعلق عند أبي
 يوسف واما ان يصله بان شاء فلان ونحوه مما هو تعلق على شرط فهو تعلق اذنا فاما الاقرار
 لا يصح تعلقه بالشرط واما ان يهاته بكائن لا محالة فهو تمييز لا يبطل الاقرار وكذا اذا قال
 اذا جاء رأس الشهر أو افطر الناس أو الى الفطار أو الى الاضحية لان هذا ليس بتعلق وانما هو
 دعوى الاجل الى الوقت المذكور فيقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بينة أو اقرار
 الطالب (قوله بقي لو ادعى المشتبه) أي ادعى انه قال ان شاء الله تعالى (قوله فانه المشتبه)
 وعبارته و يقبل قوله ان ادعاه وانكره في ظاهر المروي عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا
 بينة على الاعتماد لغلبة الفساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرمي في
 حواشيه أقول البقية يقتضي انه اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصح في الايمنة أما اذا قال ابتداء
 اقررت له بكذا مستغنيا في اقراره يقبل قوله بالبينة كانه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى
 بخلاف الاول لانه يريد ابطاله بعد تقرر تامل اه (قوله وصح استثناء البيت من الدار) لانه جزء
 من اجزائها فصح استثناء الجزء من الكل كالثالث أو الرابع بدائع ولو قال هذه الخيل باصو لها
 افلان والفرق كان الكل للمقره ولا يصح المقر الاجبة كما في الخاتمة (قوله منها) أي
 من الدار والبيت (قوله لا دخوله تبعاً) أي لا دخول البناء معني وتبعاً لانظافاً والاستثناء تصرف
 في الموقوف وذلك لان الدار اسم لما ادير عليه البناء من البقية ويحتسب من الاخر وبانه لا يشكر
 ان البناء جزء من الدار لا يرد المخصوص وله هذا الواضح البناء في البيع قبل القبض لا يسقط
 شيء من الثمن بمقابته بل يقتصر المشتري بخلاف البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله (قوله
 واستثناء الوصف لا يجوز) كقوله هذا العبد الاسود اه (قوله وان قال بناؤه الى وعرضه الاك
 فكيف قال) وكذا لو قال ياخذ هذه الارض افلان وبنائه الى (قوله هي البقية) فنصر الحكم
 عليه ان يدخل الوصف تبعاً (قوله حتى لو قال وأرضه الاك كان له البناء أيضاً) أقول هذا
 مخالف للعرف الا ان كان الفرق أن الارض بمعنى العرصة وعليه فينبغي ان لا يكون البناء
 تابعاً للارض تامل (قوله الا اذا قال بناؤه الى يدو الارض لعمره) كما قال (لانه لما
 اقر بالبناء لم يدعاه له كماله فلا يفرج عن ملكه باقراره لعمره وبالارض اذا لا يصح قوله
 في حق غيره بخلاف المسئلة الاولى لان البناء يملك له فاذا اقر بالارض لغيره يتبعها البناء لان
 اقراره مقبول في حق نفسه وحاصله ان الدار والارض اسم لما وضع عليه البناء لا اسم
 للارض والبناء لكن البناء يدخل تبعاً ليه والارض اقراره والعرصة اسم للارض خالية عن
 البناء فلا يدخل فيها البناء الاصل ولا يتبعه الاصل ان الدعوى لنفسه لا تنفع الاقرار لغيره

بقى لو ادعى المشتبه
 به صدق لم أره وقد صنف
 الطلاق ان لا يعتمد
 فليكن الاقرار كذلك
 لتعلق حق العبد قاله
 المصنف (وصح استثناء
 البيت من الدار لا استثناء
 البناء منه الدخوله تبعاً
 فكان وصفاً واستثناء
 الوصف لا يجوز) وان قال
 بناؤه الى وعرضه الاك
 فكيف قال لان العرصة هي
 البقية لا البناء حتى لو قال
 وأرضه الاك كان له البناء
 ايضا لدخوله تبعاً الا اذا
 قال بناؤه الى يدو الارض
 لعمره وكيف قال

عينا فلا يثبت عيني • (تنبيه) • ما سبق من أن التعلق بمشقة الله ابطال عند محذوراته بل
 بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف يشكك بما قلناه مما يقتضي كون الخلاف بين الصاحبين
 على عكس ما ذكر في الدرر وجوابه ان النقل عنهم قد اختلفت في الشرع بلالية بعد ان ذكرنا
 نقلنا من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهداية وايضا فان
 ما ذكرنا من انه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه - له وجهين والوجه الثاني هو ان
 الاقرار لا يثبت التعلق بالشرط كما في الشرع بلالية عن قاضي زاده (قوله أو فلان) فيبطل
 ولو قال فلان شئت لانه عاتى وطأخز والازوم - حكم التخيير لا التعلق ولان مشقة فلان لا تجب
 الملك شاي (أقول) ويتصور مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بمشقة العبد شاة في مجلسه صح ووقع
 الطلاق شرعيا بلالية وجوابه ان الاقرار اخبار فلا يصح تعليقه والطلاق انشاء لا اسقاط
 فصح تعليقه واقترعت مشقته على المحاس نظرنا المعنى القليل أبو السعود (قوله أو علقه
 بشرط على خطر) كقوله ان فلان على ألف درهم ان شاء فلان وكذا كل اقرار عاتى بالشرط نحو
 قوله ان دخلت الدار وان امطرت السماء وهبت الريح أو ان قضى الله تعالى أو اراده أو
 رضيه أو أحبه أو قدره أو دبره كما في العيني ومنه ان حلفت قلت ما دعت فلو لم يلزمه
 ولو دفع يده على انه يلزمه قل ان يتردد المدفوع كما في البحر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال
 المدعي عليه ان حلفت ان لم تدفعه الخلف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم ان كان دفع له
 بحكم الشرط فهو باطل وللدافع ان يسترد انتهى وفي البحر التعلق على شرط بان لم
 يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثل اذا جازم أس الشهر فقلت على كذا لزمه الحال
 ويستأنف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي البحر ايضا من التعلق بالمطل لآل ان
 يمدى غير ذلك أو أرى غيره أو فيما أعلم وكذا شهد أو أنه على كذا فيما أعلم انتهى أو قال على
 ألف في شهادة فلان أو علمه لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء لانها الاصلاق ولو
 قال وجده في كذا أي دفترى انه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لانه
 لا يكتب في دفتره إلا ما عليه للناس صدقة عن النسيان وللباء على العادة الظاهرة فعلى هذا أو
 قال لبيع وجد في باد كاري بخطي أو كتبت في باد كاري يهدى ان فلان على ألف درهم كان
 اقرارا ملزما وفي الوالولية ولو قال في ذكري أو يكتبي لزمه انتهى محوى وقد تقدم ذلك
 مبسوطا وان موضوع الكلام فباعه لافيه له ونصير الاقرار بباعه على كذا هو ما ذكر
 هنا قال الجوى ولا يفرق بين قوله في كذا أو في كتاب فلان نقله عن الوالولية الجلية قال العلامة
 المقدسي في الرضوانت شيع بان كتاب فلان غير مأمون عليه من التغير بخلاف كتاب المقر
 انتهى قال ط وهذا بعيد أنه لا يعمل باقراره بباعه إلا اذا كان بكتابه وأنه لا يعمل بكتابه
 ماله على الناس لانه اثبات حق على غيره بمجرد كتاب المدعي ولا نظيره في الشرعية فالافتاء
 يلزمه بمجرد ذلك ضلال مبين (قوله كان مت فانه ينجز) المعنى بكتا لانه ليس تعليقا حقيقة
 بل مراده ان يشهدهم انهم أذمت به مدونه ان جدد الورثة فهو عليه مات أو عاش فوجهه الى
 تأكيد الاقرار كما في الجوى والزيلي وغيرهما والاشارح تتبع فيه المصنف وهو تتبع صاحب
 البحر قال ط ومنه يعلم ان قوله في البحر وان بشرط كائن فتخيير كمال ألف درهم ان مت لزمه

أو فلان أو علقه بشرط
 على خطه لا بكتا كان
 مت فانه ينجز (بطل اقراره)

فوق واحد فكان استثناء المائة درهم من الدينار استثناء بالادوى لان مبلغ قيمة الدينار أو
 تزيد عليه وصاحب الجوهره نظر الى انه نوعان في نفس الامر كما اعتبروها كذلك في بعض
 المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدينار من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أو تزيد
 استثناء صحافاته ليس بلفظ الاول ولا به لانهم افوعان اذ الشرط ايهام البقاء لا حقيقة
 كما ذكره الشارح والايهام موجود هنا ويؤيده مسئلة استثناء المسكيل والموزون والمعدود
 والحاصل ان الاستثناء المتفرق ان كان بلفظ الصدرة باطل وان لم يكن بلفظ الصدرة ولا
 مساوية له كاستثناء كبر من الدراهم صحيح لما تقدم ان الشرط ايهام البقاء لا حقيقة وان كان
 بغير لفظ الصدرة لم يكن مساوية كاستثناء الدراهم من الدينار والعكس فوقع فيه اختلاف اذا
 كان مستثناة في الصرعن البزاية بقضي بطلانه وما في الجوهره واليناسع والخميرة
 يخالفه (قوله على الاصح) لان الالف ممتنعنة الثبوت والظنون حقيقة المذروح وتعام
 المائة مشكوك في خروجها والمتيقن ثبوته لا يبطل في المشكوك بخروجه وهو تمام المائة
 بل بالتيقن خروجه وهو خورون لكن فيه محافة لما مره ولا من ان الاستثناء تكلم بالباقي
 عندنا وانما يناسب ما قلناه عن الشافعي رحمه الله تعالى انه اخرج به الدخول بطريق
 الما رضة وقدمنا ان عمدة الخلاف انما يظهر في مثل هذا التركيب فعمدنا يلزمه ثمة مائة
 وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية ثمة مائة وهي رواية أبي حفص
 وهي الموافقة لقواعد المذهب لانه لما كان تكلم بالباقي وكان ما نعلم من الدخول شككت في
 المتكلم به والاصل فراغ اللفة فلا يلزمه الزائد بالك وعلية فكان الاولى التصريح على قاعدة
 المذهب ثم ذكره اعلی انه قول آخر نامل (قوله ثبت الاكثر) أي أكثر المقربين (قوله الانشأ)
 لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا فارجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الاقل اه
 شاي (قوله فيحكم بخروج الاقل) وهو ما دون النصف لان استثناء الشيء استثناء الاقل عرفا
 فارجبنا النصف وزيادة درهم لان ادنى ما تنفع به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله
 ولو وصل اقراره بان شاء الله) ولو من غير قصد كما في غاية البيان فقلنا عن الواقعة
 الحاصلة وقد يصل لانه لو كان مفعولا لا يثبت بخلاف الابن عباس كما سبق الا اذا كان عدم
 الوصول لعدم من الاهداء التي تقدمت قال العيني ولو قال لامرأته انت طالق فخرى على لسانه
 ان شاء الله من غير قصد وكان قصده ابقاء الطلاق لا يقع لان الاستثناء موجود حقيقة
 والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعا ومثل تعلية به شبهة لله تعالى اقراره به شبهة من لانعلم
 مشيئة كاتبين والملائكة يحوى عن الختا وانما يبطل الاقرار في هذه لان التعليل بمشيئة الله
 تعالى ابطال عند عدمه بطل قبل انعقاد الحكم وتعليل بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف
 درر وعمرة الخلاف فيما اذا قدم المشيئة فقال ان شاء الله أثبت طالق فعدم من قال انه ابطال
 لا يقع الطلاق وعند من قال انه تعليل يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذ كر حرف الجزاء لم يتعلق
 وبقي الطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختار قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان
 وصاحب العناية وكذا اظهروا أيضا عمدة الخلاف فيما اذا قال لامرأته انت طالق فانت
 طالق ثم قال انت طالق ان شاء الله تعالى بحيث عند أبي يوسف لا يمين عنده وعند محمد لا يكون

على الاصح بخروج
 كان المستثنى مجهولا ثبت
 الاكثر فعوله على مائة
 درهم الانشأ (أو) الا
 (قليل) الا (بعض) الزم
 أحد وخمسون (لأنه)
 النصف في الفروج فيحكم
 بخروج الاقل (ولو وصل
 اقراره بان شاء الله تعالى)

يتصور في خلاف الجنس لكن أبا حنيفة وأبا يوسف صحهما استحسنانا كما في الدرر (قوله له يوتج)
 أي هذه المذكورات في الذمة لانها مقدرات وهي جنس واحد معنى وان كانت اجناسا صورة
 لانها تثبت في الذمة غنما أما الدينار والدرهم اذا استثنيا فظاهروا وكذا غيرهما من المعكولات
 والموزونات لان الكيل والوزن مبيع باعما منه ما غن باوصافهما حتى لو عينا اتفاق العقد
 باعما منه ما ولو وصفا ولم ينعنا صار حكمهما حكم التميز فكانت في حكم الثبوت في الذمة
 لجنس واحد معنى فلا استثناء فيها انكم بالباقي معنى لاصورة كانه قال ثبت لك في متى كذا الا
 كذا أي الاية كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لايصح قياسا واستحسانا كما
 قد مضى لان ما منه غير معلومة لكونه متفاديا في نفسه فيكون استثناءه مجهول من المعلوم
 فيقصد فلا ينافي ما في ولا ان الثوب لا يجانس الدراهم لاصورة لا وجوب في الذمة وتماه في
 الاقناني (قوله فكانت كالنخيل) لانها باوصافها انما حتى لو عينا اتفاق العقد بعينها ولو
 وصفت ولم ينعن صار حكمها حكم الدينار كفاية (قوله لاستقر اقره بغير المساوي) أي وهو
 يوهم البقاء وانهم البقاء كاف (قوله لكن في الجوهرية) ومثله في البياض مع وقوله فاضى زاده
 عن الذخيرة كما في التمر بلالية وفيها قال الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى لو استثنى دينار من
 دراهم أو مكيلا أو موزونا على وجه يستوعب المستثنى كقوله له عشرة دراهم الا دينار
 وقيته أو كثر والا كثر كذلك انما يستثنى الكل بغير اقطعه صحيح ينبغي ان يبطل
 الاقرار لكن ذكر في البرزبة ما يدل على خلافه قال على دينار اراما درهم بطل الاستثناء
 لانه اكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم لانها لا اقل في نظران فبما اكثر من ألف
 فالزيادة للمقره والاثبات للمقروا ألف أو اقل فكلها للمقره له عدم صحة الاستثناء قلت
 ووجهه ظاهر بالتأمل اه قلت فكان ينبغي له مصنف ان يثنى على ما في الجوهرية حيث قال
 فيما قبله وان استغرقت نامل قال العلامة أبو السهروردي قلت ولان ما في الجوهرية أوجه لما
 سبق من ان بطلان الاستثناء المستغرق مقدم بما اذا كان باقظه أو مجردا عنه واعلم ان المصنف
 تبع قاضي خان في تفرعه على هذه المسئلة أعني صحة استثناء الكيل والوزن ونحوهما من
 المقدرات التي تثبت في الذمة من الدراهم والدينانير فقال لو قال له دينار اراما درهم أو الاية أو
 الامانة جوزة صر وبطرح من المقدم قدر قيمة المستثنى فان كانت قيمته تاتي على جميع ما قرره
 لا يلزمه شيء وان لم يكن المستثنى من جنس ما قرره وليس له من مثله كقوله دينار الا
 ثوبا أو شاة لم يصح الاستثناء وان كان من جنسه صح الاستثناء في قوله هم الا ان يستثنى جميع
 ما ذكره فلا يصح الاستثناء اه وأخبره بخلاف أوله كذا بخط السيد الجولي عن الرمز
 (وأقول) يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خان آخره على ما اذا كان الاستثناء مجردا عنه كقوله
 له على ألف دينار الا خمسة وخمسة فلا يخالف ما ذكره ولا ان الاستغراق فيه من حيث
 القيمة فتدبر (قوله فيجوز) الظاهر ان في المسئلة روايتين مبيتين على ان الدراهم والدينانير
 جنس واحد أو جفان ح وتوضيحه انهم جعلوا الدراهم والدينانير نوعا واحدا في بعض
 المسائل نظرا لان المقصود منها القيمة وفي بعض المسائل جعلوها نوعين باعتبار الصورة كما
 بينه الشارح في غير هذا المحل فصاحب البحر جعلها في مسئلة الاستثناء على ما هي معتبرة فيه

لثبوتها في الذمة فكانت
 كالنخيل (وان استغرقت)
 القيمة (جميع ما قرره)
 لاستغراقه بغير المساوي
 (بخلاف له على) دينار الا
 ثمانية درهم لاستغراقه
 بالمساوي فيبطل لانه
 استثنى الكل بغير لكن
 في الجوهرية وغيرها على
 ثمانية درهم الا عشرة دينار
 وجميع ما قرره أو اكثر لا يلزمه
 شيء فيجوز (واذا استثنى
 عدد من بينهم صرف الشك
 كان الاقل يخرج بالجوهرية على
 ألف درهم الامانة درهم
 (أو خمسين) درهماة يلزمه
 ثمانية وخمسون

بعين لفظ المصدر كنساقى طوالتى الانسانى وكعبدى احرار الاعبدى **(قوله)** أو مساويه نحو
 نساقى طوالتى الزوجاتى أو عبيدى احرار الاعمالى قال فى المنع نقل عن القضاة عزب الى
 الزيادات استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان الاستثناء بعينه ذلك اللفظ اما اذا كان
 بغير ذلك فيصح كما اذا قال نساقى طوالتى الانسانى لا يصح الاستثناء ولو قال الاعمر وقرئ ب
 و - عا د حتى اتى على الكل صح قيل وتحقيق ذلك ان الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الاول امكن
 جعله تكاملا بالاصل بعد التنبأ لانه انما صار كالا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا لا م يرجع
 الى اللفظ الاول فبالنظر الى ذات اللفظ امكن ان يجعل المستثنى بعض ما تناوله المصدر
 والاستمتاع من خارج بخلاف ما اذا كان بعينه ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكاملا بالاصل بعد
 التنبأ فان قيل هذا مرجح بجانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى واسياؤه ذلك أجيب بان
 الاستثناء تصرف لفظى الا ترى انه اذا قال أنت طالتى ست تطلعات الاربعاء صحت الاستثناء
 ووقع تطلعتان وان كانت الست لاحصةها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد على
 الثلاث ومع هذا يجعل كانه قال أنت طالتى ثلاثا لا الأربعا فبان اعتبار اول انتمى **(قوله)**
 وان بغيرهما بان يكون أخص منه فى المعنى والمفهوم لكن فى الوجود يساويه **(قوله)** اذا شرط اتمام
 البقاء أى بحسب صورة اللفظ لان الاستثناء تصرف لفظى فلا يضر اهمال المعنى أفاده
 المصنف **(قوله)** ووقع ثنتان وان كان الستة لاحصةها من حيث الحكم لان الطلاق لا يزيد
 على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طالتى ثلاثا لا الأربعا فبان اعتبار اللفظ اولى كما
 فى العناية وهذا ما ينشأ على ان الاستثناء من جملة الكلام السابق لان جملة الكلام الذى يحكم
 بخصته فان الكلام السابق ست والاربعة بغيره فممكن - - - - - فترقا ولو جعلنا الاستثناء من
 الكلام الذى يحكم بخصته امكان مستغرقا بطل والكلام الذى يحكم بخصته لو طاقها ستم
 فثلاث لانه غاية اطلاق الاربع تزيد علم او الشارح جعله غاية لكون شرط الاستثناء أن
 يكون بلفظ المصدر أو مساويه والاربعة ليست بلفظ الست ولا مساويه لاهل بعضهم افصح
 استثنائه لان الثنتين لهما عبارة ثان كما ذكره الشارح والست الأربع هى العبارة المطلوبة
 فاشترط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق مبني على هذا **(قوله)** كما صحت استثناء الكلبى
 فصله عما قبله لانه يان للاستثناء من خلاف الجنس فان مقدرا من مقدرا صرح عنه - - - - -
 استثنائه انما يطرأ قيمة المستثنى عما قبله وفى القياس لا يصح وهو قول محمد وزفران وغيره قدر
 من مقدرا لا يصح عنه فاقبالوا استثنائه خلافا للساقى نحو مائة درهم الاقربا لكن حيث لم
 يصح هذا الاستثناء يجب على البيان ولا يتحقق به صحة الاقرار لمائة درهم ان جملة المقربين لا تنفع
 صحة الاقرار او لكن جملة المستثنى تنفع صحة الاستثناء ذكره فى الشرح لانه من قاضى زاده
 قال المبنى وخرج عما ذكر القمى كما اذا قال له على مائة درهم الاقربا وقال الساقى يصح من
 حيث انما مائة مائة وبه قال مالك **(قوله)** ويكون المستثنى القيمة مثاله ان يقول له على
 عشرة قروش الاربعين بفتح بعض ذلك ويكون بالقيمة وان استغرقت القيمة المستثنى منه يصح كما
 فى البحر **(قوله)** استثنائه ان القياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لان الاستثناء انما يخرج
 بعض ما تناوله مصدر الكلام على معنى أنه لو الاستثناء كان داخل تحت المصدر وهذا لا

(١) بعين لفظ المصدر أو مساويه
 (٢) كالباقى وان
 بغيرهما كعبيدى احرار
 الاقربا أو الاعمالى
 وراشدان ومنه نساقى
 طوالتى الاقربا أو الا
 زبب وقرئ وقرئ (٢) بهم
 الكل صح الاستثناء
 وكذا ثلث ما لزيد الا لفا
 والثلث الفصح فلا
 يصدق شيئا اذا شرط اتمام
 البقاء لاحصةه حتى لو
 طلقها ستم الاربعاء صحت
 ووقع ثنتان (٢) كما صحت استثنائه
 الكلبى والوزنى والمعدود
 الذى لا تتفاوت آحاده
 كالفلس والجوز من
 الدرهم والدنانير ويكون
 المستثنى القيمة استثنائه

مغير والمغير لا يصح الا متصل كاشترط واستثناه النبي عليه السلام كان لا مشتال أمره تعالى
 بقدر الامتناع ان فلا يمنع الاعتقاد زيادتي وقوله لا مشتال أمره تعالى يعني وقوله تعالى ولا
 تقولن اشئني فاعل ذلك عند الان بشاء الله (قوله لانه لا تنبيهه) اي تنبيهه المفادى لما يلقى
 اليه من الكلام (قوله والتاكيد) بتعيين المقررة نصار من الاقرار لان المنادى هو مخاطب
 وفاداه كان المنادى غير المقررة بضرته له المحوى عن الجوهرية ولم يرتفع الكن قال في غاية
 البيان ولو قال افلان على ألف درهم يافلان الا عشرة كان جائزا لانه أخرجه من خروج الاخبار
 لشخص خاص وهذا مذهبهم فلا يعد فاصلا اه تامل قال في الوالوجه لان التداة انما تنبيهه
 الخطاب وهو محتاج اليه لتأكيد الخطاب والاقرار فصار من الاقرار اه ثم اعلم ان الملام
 للاقرار لا يمنع الاتصال وقبر الملام عنده في قبيل الاول التنفس والعمال وأخذ القوم وقصورها
 فانهم لا انفصال الاستثناء وكذا التداة سواء كان مقرونا بخو يافلان أو مضافا بخو يا ابن فلان
 سواء كان المنادى مقرا له أو غير نحو لك على مائة درهم يافلان أو يا ابن فلان الا عشرة ونحو
 قولنا لا يزيد على مائة درهم يا عمر والا عشرة ومن قبيل الثاني ما لو هل أو سبع أو كبر أو قال
 فاشهدوا فان كلامنا جعل فاصلا كافي الغاية والظهيرية وبقي التسهيل في تنوير نظير
 الجامع الكبير في باب استثناء يكون على الجمع (قوله ولو الا كثر عند الاكثر) أي ولو أكثر
 من النص فعد أكثر النواة قال الفراء استثناء لا أكثر لا يجوز لان العرب لم تتكلم به
 والدليل على جواز قوله تعالى قم الدليل الانبلا انصقه أو انقص منه قليلا أو زد عليه وقوله
 تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من القافرين فاستثنى المخاصة بين تارة
 والقوانين أخرى فاهما كان أكثر لزمه ولا تنفع محضته وان لم تتكلم به العرب اذا كان موافقا
 لطريقهم كاستثناء الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح لكن يدل على تكلم العرب ثم
 وردوه في القرآن كما سمعت النص الكريم وقال الشاعر

أدوا التي نقتت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكما بالعدل حكم ٣

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن يادانه في معناه وقال صاحب النهاية ولا فرق بين استثناء
 الاقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يمنع محضته اذا كان موافقا لطريقهم وعن أبي يوسف
 وهو قول مالك والشافعي لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كافي مكنين (قوله
 والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع) قال في المنع المتقرر من انه تكلم بالاصل
 بعد الاستثناء والاصل بهذا الشكل فيكون رجوعا والرجوع عن الاقرار باطل موصولا كان أو
 منفصلا كذا في النهاية وغيرها لكن مقتضى هذا الكلام صحة استثناء الكل من الكل فيما
 يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في الجوهرية
 واختلافوا في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لانه يبطل كل الكلام وقال بعضهم هو
 استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لانهم قالوا في الموصى اذا استثنى جميع الموصى به
 بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولو كان رجوعا بطلت الوصية لان الرجوع فيها جائز اه
 (قوله هو الصحيح) على خلاف ما في الدرر حيث قال لك قد عرفت انه تكلم بالباقي بعد التداة
 ولا باق بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل موصولا كان أو منفصلا (قوله)

فيهم الا انهم (لانه لا تنبيهه)
 والتاكيد (قوله لك على
 ألف درهم يافلان الا
 عشرة بخلاف لك على ألف
 فاشهدوا الا كذا ونحوه)
 مما يعد فاصلا لان
 الاشارة يكون بعد علم
 الاقرار فلم يصح الاستثناء
 (فن استثنى بعض ما أقرب
 صح) استثنائه ولو الاكثر
 عند الاكثر (ولزمه
 الباقي) ولو عابا لا يصح
 كهذا العبادة فلان الا
 ثلثه أو ثلثيه صح على
 المذهب (و الاستثناء
 المستغرق باطل ولو فيما
 يقبل الرجوع كوصية)
 لان استثناء الكل ليس
 برجوع بل هو استثناء
 فاسد هو الصحيح جوهرية
 وهذا (ان كان الاستثناء
 ٣ قوله حكم هكذا بالاصل
 وصوابه - كما لا ان
 يكون لضرب الوفاة
 ويجوز اذ صحه

صحتها وصحح قاضي خان في شرح الزيارات رواية أبي حفص وقال ٣ وهو الموافق لقواعد
 المذهب وسبقنا في التفرع ثم في قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب (هذا كالتما كمد ما قبله
 فان التكلم بالباقي بعد الثلاثين في الايمان نظر لما بعد الايمان قبلها فالحاصل من مجموع
 عشرة الاثلاثه على سبعة قال في الجرح لا حكم فيها بعد الاصل مسكوت عنه عند عدم القصد
 كمثل الاقرار في قوله له على عشرة الاثلاثه لفهم ان الفرض الاثبات فقط فبقي الثلاثة اشارة
 لا اعتبارا لثبات السبعة عكسه وعند القصد ثبت ما بعده انا قض ما قبلها ككلمة التوحيد
 اني وان ثبت قصد ا لا استثناء تكلم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع التركيب واني
 وان ثبت باعتبار الاجزاء ١١ فالباقي والثبوت هما عين النفي والاثبات فلو صدر بالنفي لم يكن
 مقرا بشئ كما لو قال ليس له على سبعة كافي في التفتيح قال فاصل هذا يقيد ان لاله الا لاله لا يقيد
 التوحيد مع انهم اجمعوا على الافادة الجواب ان الهمام تفتيح على وجوه ثم فلنا بقي غير موقد
 افاد هذا التركيب بهذا الاعتبار افاد التوحيد (قوله باعتبار الاجزاء) أي الاغظية قصد
 لجهة الاستثنائية في وعجزها اثبات أو بالعكس ط (قوله فاقائل له على عشرة الاثلاثه) أي
 فاقول سبعة بقوله عبارات (قوله وهذا) الظاهر انه راجع الى قول المصنف هو تكلم بالباقي
 الخ ولا حاجة اليه حينئذ الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا
 اشارة الى ما ذكره الاصوليون في الاستثناء قال في التفتيح وشرحه واختلافه في كيفية عمل
 بيان التفتيح في قوله له على عشرة الاثلاثه لا يتخلوا ما ان أطلق العشرة على السبعة فحينئذ قوله
 الاثلاثه يكون يابا لانه فهو كأن قال ليس على ثلاثة من افيكون كاختصاص بالمسئلة أو
 أطلق العشرة على عشرة افراد ثم اخرج ثلاثة بحكم وهذا تناقض وان كان بعد الاقرار ولا
 أطلقه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الاثلاثه على السبعة فكانه قال
 على سبعة فحصل ثلاثة مذهب فلي هذين أي المذهبين الاخرين يكون الاستثناء تكلاما
 بالباقي في صدر الكلام بعد الثبوت أي المستثنى في قوله له على عشرة الاثلاثه صدر الكلام
 عشرة والثبوت الاثلاثه والباقي في صدر الكلام بعد الثبوت سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقال له
 على سبعة ونفاه فلنا على الاخرين تكلم بالباقي بعد الثبوت اما على المذهب الاخير فلان عشرة
 الاثلاثه موضوعه للسبعة فيكون تكلاما بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلانه اخرج الاثلاثه
 قبل الحكم من افراد العشرة ثم حكم على السبعة فالتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي
 يكون الحكم على السبعة فقط لا على الاثلاثه لانني والاثبات ١١ (تفرع) له على
 عشرة الاسبعة الا لاله الاثلاثه الادرها فطريقة الاخر وهو الدرهم مما يليه يبقى
 درهمان ثم تخرجهما عما بينهما وهو الخمسة يبقى ثلاثة فخرجها من السبعة يبقى أو خمسة
 فخرجها من العشرة يبقى ستة سالتحي (قوله وشرط فيه) أي في اعتباره ثم ما (قوله
 الاتصال بالمستثنى منه) لان تمام الكلام باخوه واذا انقطع فقد تم عيني ونقد على ابن
 عباس رضي الله تعالى عنهم ازاها في اخر درر قال أبو السهوي حاشية على مسكين عند
 قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناء خلافا لابن عباس رضي الله تعالى عنهم الاستدلال بما
 روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال والله لا غزو في ريشته قال بعد سنة ان شاء الله فلما هو

باعتبار الحاصل من
 مجموع التركيب واني
 وان ثبت باعتبار الاجزاء
 فاقائل له على عشرة الا
 ثلاثه عبارات مطولة
 وهي ما ذكرناه ومختصرة
 وهي ان يقول الله له
 على سبعة وهذا في
 قولهم تكلم بالباقي بعد
 الثبوت أي بعد الاستثناء
 (ونشرط فيه الاتصال)
 بالمستثنى منه (الاضربوه
 فتمس أو سهال أو اخذ
 فم) به يقتضي (والله له)

• (باب الاستقناء) •

لماذ كرا الاقرار بتغيير شرع في بيان موجهه مع التعيين بالاستقناء والشرط ونحوه وهو
استعمال من النقي وهو لغة الصبر والرد فالاستقناء صرف القائل أي رده عن المستثنى
فيكون حقيقة في المنصل والمنفصل لان الالهي التي عدت الفعل الى الاسم حتى نعتيه فكذلك
بغزلة الهزمة في التعدي والهازمة تعدى الفعل الى الجنس وغير الجنس حقيقة وفاقا فكذلك
ما هو بمنزلة ما هو واصطلاحا ما ذكره الشارح وهو متصل وهو الاخراج والتكلم بالباقي
ومنفصل وهو ما لا يصح اخرجه كما في الثانية (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق بمسئلة الله
وكذلك قوله فلان على ألف درهم وديعة كما هو مقرر في كلامهم فقال (قوله كالشرط ونحوه)
أي في كونه مقيرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض قاضي زاده على من قال وهو الشرط
بأنه يقتضي حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالاولى ما في شرح ناج
الشربعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كما عبر الشارح فلا اعتبار على عبارة الشارح حيث
قال ونحوه لانها بيان ما في قول المصنف وما في معناه قد صرح به بما علم القراء من كاف
التعيل المشعر عن التكررة كما هو المشهور بين الجاهل وهذا الجمع بينهما قد وقع من صاحب
المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرنا وما ينبغي من ان اقراره بدین عن عبد غير عين
وانكاره بقضه واقراره بغير متاع وبيانه بأنه يوف ونحوهما فظاهر ان من فسر قوله وما في معناه
بقوله وهو الشرط لم يصب لانه يوجب الحصر كالاتي (قوله) هو عندنا تكلم بالباقي أي وفي
لا صورة (قوله بعد التثنية) بضم فسكون وفي آخره ألف مفعولة اسم من الاستقناء وكذلك
المنزوي بالفتح مع الواو وفي الحديث من استثنى فله ثابته أي ما استثناه والمراد هنا بعد التثنية أي
بعد المستثنى فيكون الاستقناء عندنا أي ان المصنف لم يبق قوله المستثنى وعند الشافعي
اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك فصارثة بدر قول الرجل فلان على
الف الامانة عندنا فلان على تسعة مائة وانه لم يتكلم بالالف في حق لزوم المائة وعند الشافعي
الامانة فانما ليست على فان صدر الكلام بوجهه والاستقناء يبقيه فصارثة فاقطاعا بقدر
المستثنى اه واستشكل الزيلعي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعناق فلو كان
خارجا بطريق المعارضة لاصح لان الطلاق والعناق لا يحتملان الرجوع والرفع بعد
الوقوع قال ونظيره خلاف فيما اذا قال فلان على ألف درهم الامانة ونحوه بين فعندنا
يلزمه تسعة مائة لانه لما كان تكلم بالباقي وكان ما من الدخول شك في التكلم به والاصل
برائة الذم باليلزمه الزائد بالثبوت فصار نظيره ما لو قال على تسعة مائة أو تسعة مائة وخمسون فانه
يلزمه اقل وعنده ما دخل الالف كله صار في الخروج بخروج الاقل وهو وخمسون والباقي على
حاله انتهى لكن قول الزيلعي فعندنا يلزمه تسعة مائة خلاف الاصح قال في البحر واذا استثنى
عددين بينهما حرف التثنية كان الاقل مخيرا ونحوه على ألف درهم الامانة اخرج به يلزمه
تسعة مائة وخمسون على الاصح انتهى كذا في حاشية أبي الصعود على مسكين (أقول) لكن نقل
المقدمي ٣٣ متفرقات وما اياها الكافي ان القائل بان المستثنى خمسون العامة قال فله مائة
وذكر في الظهيرية ولو لولوا لكان ان قول محمد رواية أبي حفص وتلان رواية سليمان وفي الدراية

• (باب الاستقناء وما
في معناه) •

في كونه مقيرا كالشرط
ونحوه (هو) عندنا (تكلم
بالباقي بعد التثنية)

وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض المال المقربة قرض وبعضه بالخ حيث نقل الشارح عن
 شرح الوهابية للشر بلاني ما يدل على أنه غايبة بقول أبي يوسف من أنه يحلف المقر له أن
 المقر ما أقرا كاذبا في كل صورة يوجد فيها اضطراب المقر إلى الكذب في الاقرار أبو السعود وفيه
 أنه لا ينعين الحل على هذا لأن العبارة هناك في هذا ونحوه فتقوله ونحوه يحتمل أن يكون المراد
 به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار طائفا ويدل عليه ما بعده من قوله وبه جزم
 المصنف فراجع اه (أقول) وقدمنا ما سألنا في شق القضاء وسألت في شق الاقرار (قوله
 درد) نعم وهو استحسان ووجهه أن العادة تجرت بين الناس أنهم إذا أرادوا الاستدانة
 يكتبون الصك قبل الاختتم يأخذون المال فلا يكون الاقرار له لئلا يعلل اعتبار هذه الحالة
 فيحلف وعليه الفتوى تغير أحوال الناس وكثرة الدعا والخلافات وهو يتضرر والمدعى
 لا يضره اليقين أن كان صادقا فيصار إليه وعندنا يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له وهو القياس
 لأن الاقرار بحجة ملزمة بشرعا كاليمين بل أولى لأن احتمال الكذب فيه أبعد اه وقيل -
 في الفتاوى الخيرية بأنه لم يصر محكما معاملة بالاقراء فان صار محكما معاملة بالاقراء لا يحلف كما
 هو صريح كلام النزاهة قال في المنع كما في كثير من المعتمدين وعند أبي حنيفة وجهه -
 لا يثبت إلى قوله قال في الخاتمة بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار فإذا كان في المدة خلاف أبي يوسف
 والشافعي يقض ذلك إلى رأى القاضي والمفتي ذكره في كتاب الدعوى في باب اليقين (قوله
 فيحلف) أي المقر له لم يكن المورث كاذبا فيما أقروا به بعضهم على أنه لا يحلف بترزية ولا يصح
 التحليف حامدا عنه من صدور الشريعة (قوله وان كانت الدعوى) أي من المقر أو من وارثه
 (قوله انالانعلم) يدل على أنه لم يكن ابراهيم كاذبا إذا لم يكن ابراهيم فلو كان لا نسمع
 له لامة ابن نجيم رسالة أفى فيما بينهما أحاصله الوأقرت امرأ في صحتها البنت ما بلغ محبين ثم
 وقع بينهما ما ابراهيم ثم كانت فادعى الوصى أنها كاذبة تسمع دعواه وله تحليف البنت ولا يصح
 الحكم قبل التحليف لأنه حكم بخلاف المتيقن به لأن الابراهيم لا يمنع لأن الوصى يدعى عدم لزوم
 نفي بخلاف ما إذا دفع المقر المال المقربة إلى المقر له فإنه ليس له تحليف المقر له لأنه يدعى
 استرجاع المال والبرائة مانعة من ذلك أما الأولى فإنه لم يدع استرجاع شيء وإن دفع عن نفسه
 فافتقر والله تعالى أعلم وفي جامع الفصولين أقروا فقال ورثته أنه أقرا كاذبا فلم يحضره
 والمقر له عليه ليس لهم تحليفه إذ وقت الاقرار لم يمتنع حقه - مع مال المقر فصح الاقرار وحديث
 تعلق - معهم صار - قال المقر له من أقروا فقال ورثته أنه أقرا كاذبا لم يحلف المقر له لأنه أقرا
 أقرا قال اقرارا صحيحا ط وارتد ادعى أن مورثه أقرا كاذبا لم يحلف المقر له ولو
 ادعى أنه أقرا كاذبا لا يقبل قال في نور العين يقول الحقير كان ينبغي أن يحد حكم المستثنين
 ظاهر إذا الاقرار كاذبا موجود في التحلية ابصارا لعل وجه الفرق هو أن التحلية أن يظهر أحد
 شخصين أو كلاهما في العلم بخلاف ما توافقه عليه في السير ففي دعوى التحلية يدعى الوارث
 على المقر له لعله وهو توافقه مع المقر في السير فلا يحلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما
 لا يخفى على من أوفى فهو ما صافيا انتهى من آخر الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم
 واستغفر الله العظيم

درد (وكذا) الحكم يجري
 لو ادعى وارث المقر فيصاف
 (وان كانت الدعوى على
 ورثة المقر فاليقين عليهم -
 نالعلم انالانعلم أنه كان كاذبا
 صدر الشريعة

السبب مقصد بان قال في المرتين عن هذا العبد يلزمه مال واحد وان بين سبباً مختلفاً بان قال
أولاً نحن هذا العبد وثانياً نحن هذه الجارية يلزمه المالان فبما أي صاحب الجميع بتعدد الاشهاد
والمشهد لانه اذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً ولو قال هل على ألف بل ألفان
لزمه ألفان وقال زفر يلزمه ثلاثة اهـ والحاصل ان هذه المسئلة على وجوه لانه اما ان يضيف
اقراره الى سبب أو لا الاول اما ان يكون السبب مقصداً أو مختلفاً فان أضاف الى سبب واحد
بان قال له على ألف درهم عن هذا العبد ثم أقرب به بذلك في ذلك المجلس أو مجلس آخر ان قلنا
على ألف درهم عن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه الا ألف واحدة على كل حال في قواهم جميعاً
وان كان السبب مختلفاً بان قال فلان على ألف درهم عن هذه الجارية ثم قال فلان على ألف
درهم عن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم أقرب بذلك في موطن أو موطنين والثاني اما ان يكتب
به صكاً على نفسه فان كان الصك واحد الزمه مال واحد وان كان كتب صكين وأقرب به هذا ثم بهذا
لزمه المالان ونزل اختلافهم ما يتميز له اختلاف السبب وان لم يكتب صكاً لكنه أقرب مطلقاً فان
تعدد الاقرار والاقول عند غير القاضي والثاني عنده يلزمه مال واحد وكذا لو كان كل عند
القاضي لكن في مجلسين فادعى الطالب مالين والمطلوب يقول انه واحد فاقول قول المطلوب
وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فرداً فالمال واحد عند الكل
تعدد المجلس أو اختلف وان أشهد على الاول واحد وعلى الثاني جماعة فالعقد لزوم مال واحد
عند الجميع وان أشهد على كل اقرار شاهدين فقال الامام يلزمه مالان ان لم يتغير الشهود فان
تغيروا كان المال واحداً فبعض المشايخ قالوا ان كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره
شاهدين فانه يلزمه المالان جميعاً واشهد على اقراره الثاني الاولين أو غيرهما قال شمس
الائمة الحلواني كذا في كراهة انصافه والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في موطنين
أما اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحداً وحاصل ان الصور الوفاقية والخلافية ثمانية
واحدة خلافية والباقى وفاقية وذلك لانه اذا لم يبين السبب واختلف المجلس والشهود لزم
مالان عنده خلافاً لهما وان اتحد المجلس وبه صك فاللزام ألف واحدة اتفاقاً وان كان لصك
في تخريج الكرخي ألفان وفي تخريج الطحاوي ألف وان بين السبب فان كان مختلفاً فالفان
وان مقصداً فالف وكذا ان اتحد الشهود أو اتحد الصك وان كان صكاً فاشهد عليه الزم مالان
وحاصل الصور العقلية اثنتان وسبعهون صورة لانه لا يتخلوا ما ان لا يبين السبب أو يبين سبباً
مختلفاً أو مقصداً فهي ثلاث وفي كل امان يكون في مجلس أو في مجلسين فهي ستة وفي كل امان
تعدد الشهود أو تحتلف فهي اثنا عشر وفي كل امان لا يكون به صك أو به صك واحد أو صكان
فهي ستة وثلاثون وفي كل امان بقصد المالان أو يختلفا فهي اثنا عشر وسبعهون هذا خلاصة
ما حقه المشركون في هذا المجل فاعلمته فانه من قبض المنعم الاجل (قوله اقر) أي يدين أو
غيره كما في شتى القراءات من الكثر (قوله عند الثاني) وعندهما لا يلتزم في قوله (قوله وبه
يقى) وهو المختار بزيادة ظاهره ان المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً يحلف المقر له أو وارثه على
الفق به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا
وليس كذلك لاسيما ان من مسائل شقي قبيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقرب بما في صك

في ثمانية (أقر ثم ادعى)
المقر (انه كاذب في الاقرار
يحلف المقر له ان المقر لم
يكن كاذباً في اقراره) عند
الثاني وبه يفتى

ثم بالفسود المألوف ولو ادعى المقر له اختلافاً لا في السبب وزعم المقر اتحاداً أو اوصاف
 قالوا لا مقر ولو اتحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الاكتمار
 سائحاتي (قوله بخلاف ما لو اتحد السبب) بان قاله على أنه من هذا العبد ثم أقر بعده كذلك
 في ذلك المجلس أو في غيره من (قوله أو الشهود) هذا على ما ذهب إليه السرخسي كما علمه مما
 مر ويأتي لكن قال الطحاوي هذا لم يوافق أحد القولين السابقين فان القول الاول حاصل ان
 اتحد الشهود ويوجب التعدد واختلافهم لا يوجب الثاني واعتبر اختلاف المواطن فتأمل اه
 (أقول) لا يخفى على من كان ماهر من التمهيل يؤيد كلام الشارع وانه لا ينعى ان ينفذ مال واحد
 وتأمل ويزيده ما يأتي قريبا (قوله ثم عند القاضي) انما كان واحداً لانه أراد باقراره عنده
 تشبيهه على نفسه خوفاً منه أو بحجده وكذا لو كان كل عند القاضي في مجلسين ط (أقول)
 ولا تنص ما قدمناه عن الجمله وصدر الامر الشريف الساطني بالعمل بوجهه وفيه الايضاح
 مادة ١٦١ لو كتب على نفسه سند أو اوصافاً أو حقه على الرسوم المتعارف كما هو وحله للداين
 ثم مات من عليه الدين وأذكر الورثة الخط والدين فاذا كان خطه وحقه من مهور بين ومهور بين
 بين الناس يعمل بموجب السند وفي مادة ٦١٢ لو وجد عند الميت صورة مكتوب علاج اجتفا
 الميت هذه امانة فلان الفلاني ودراهمه من يده تؤخذ من التركة ولا يحتاج لاثباتها اذا كان
 الخط مهوراً فإنه خطه (قوله أو بعكسه) لانه يخبر عن لزمه في مجلسه (قوله ان المعروف) كما اذا
 عين صبيها واحداً للمال في الاقرارين (قوله أو المتكرر) كما اذا أقر بالف مطلق عن السبب ثم أقر
 بالف عن هذا العبد (قوله أو منكره في غيره) كما اذا أقر بالف ثم بالف أو أقر بالف عن عبد ثم بالف
 عن عبيد وصورة إعادة المعروف منكر اما اذا أقر بالف عن هذا العبد ثم أقر بالف والمثله الاولى هي
 الاختلاف في هل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد المواطن على القولين السابقين فذكره غير اعند التكبير
 على هذا التمهيل ط (قوله ولو نعى الشهود) أي في صورة تعدد الاشهاد (قوله وقيل واحد)
 لان المال لا يجب بالاشك (قوله وقامه في الخاتمة) وحاصله ان الصور اربع في اثنين يكون الثاني
 عين الاول وفي اثنين يكون غيرهما وهذا كما في مالان أما اذا اختلفا قلوه وكثرة فقد
 ذكر في المجموع والمنظومة وعبارة المجموع وتعدد المتهم مدعى موضع الانبهاد والشاهد بين
 العدايين يلزم للمالين والزيادة بالاكتمار نقا وقال شارح رجل أقر بالف في مجلس وأشهد
 عليه شاهدين عدلين ثم أقر في مجلس آخر بالف أو أقل أو أكثر وأشهد عدلين آخرين قال أبو
 حنيفة يلزمه المالان وقال يلزمه مال واحد ان تساوى ايمان تفاوتاً لزمه أكثرهما لان الاقرار
 اخبار بالحق الثابت والاشبار قد يكرر فيكون الثاني عين الاول فصالحا لأكبرهما في مجلس
 واحد أو أشهد عدلاً واحداً في الاول أو فاعقبن وله انه ما اقراران مختلفان والمال قد يجب
 وقبائره وقت الظاهر ان الثاني غير الاول على ان التكرار اذا كررت لم يكن الثاني عين الاول
 الا اذا عرفت معرفة قوله تعالى كما ذكرنا اننا لفرعون رسول ولا نعصى فرعون الرسول وفي
 المكافى شرح المنظومة من أقر على نفسه لرجل بمائة درهم مثلاً في موضع وأشهد عليه من ثم
 أقر وأشهد في موضع آخر شاهدين على مائة درهم أو أقل أو أكثر فله مالان اذا ادعى
 الطالب المالين وقال عليه مال واحد فان تفاوتاً فعليه أكثرهما وهذا اذا لم يبين سبباً فان بين

السبب بخلاف ما لو اتحد
 السبب أو الشهود أو
 أشهد على ملك واحد أو
 أقر عند الشهود ثم عفا
 القاضي أو بعكسه ابن
 مالك والاصل ان المعروف
 أو المنكر اذا شهد مع رفا
 كان الثاني عين الاول أو
 منكره فغيره ولو نعى
 الشهود في موضعين ثم
 موطنين فله مالان عالم يعلم
 اتحادهم وقيل واحد وقامه

انه يكون حادثة في عزيمة ان يرضى عليه فلزم رد شهادته كترد شهادة اهل قرية واحدة فيها
 قتيل ولقد ادعى وادعى القتل على بعضهم فلم يوجبوا هذا الاقرار فخرجوا على قول الفقهاء لمكان
 ظاهر الالتماس يدفع به هذه الشهادة فمراعاة نفسه تامل **(قوله)** اشهد على ألف الخ نقل المصنف في
 المنهج عن الثانية روايتين عن الامام ابي حنيفة في المتن واحدة منهما احدها ان يلزمه المالان ان
 اشهد في المجلس الثاني عين الشاهدين الاولين وان اشهد غيرهما كان المال واحدا و آخرهما
 انه ان اشهد على كل اقرار شاهدين يلزمه المالان جميعا و اشهد على اقراره الثاني الاولين او
 غيرهما اه فلزم المالان ان اشهد في مجلس آخر من ليس واحدا كما ذكره في الدرر عن
 الامام الاول و اهل الثانية بما ذكره المصنف متباعدة له واعتزله في العزيمة بما ذكرناه
 ابتداء قول ثالث غير منتهى الى احد ولا مـ طور في الكتب تامل **(قوله)** في مجلس آخر بخلاف
 ما لو اشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالسالم واحد انما قالوا كذا لو اشهد على
 الاول واحدا وعلى الثاني أكثر في مجلس آخر فالسالم واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر
 مضم **(قوله)** لزيم المالان اعلم ان تكرار الاقرار لا يوجب امان ان يكون مقيد بالسبب أو مطلقا
 والاول على وجهين اما بسبب تعدد يلزم مال واحد وان اختلف المجلس أو بسبب اختلاف
 فمالان مطلقا وان كان مطلقا فاما بصك أولا والاول على وجهين اما بصك واحد فالسالم واحد
 مطلقا أو بصكين فمالان مطلقا واما الثاني فان كان الاقرار في موطن واحد يلزم مالان عنده
 واحد عندهما وان كان في موطنين فان اشهد على الثاني فهو الاول فالسالم واحد عنده الا ان
 يقول المطلوب هما مالان وان اشهد غيرهما فمالان وفي موضع آخر عنه على عكس ذلك وهو
 ان اتحد الشهود في مالان عنده والافراد عندهما أو أعمده فاختلاف المشايخ منهم من قال
 القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد واليه ذهب المرحوم ومنهم من قال على
 قول المرحوم مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ الاسلام انتهى ملخصا من
 المناقحة الثانية وكل ذلك لا يفهم من اشرحه وبه يظهر ان ما في المتن رواية معتقولة وان اعتراض
 العزيمة على الدرر مردود حيث جعله فولا مية ما غير مـ طور في الكتب معتقدا الى انه في
 الثانية حكى في المـ أنه روايتين الاولى لزوم ما بين ان اتحد الشهود والافعال واحد الثانية
 لزوم ما بين ان اشهد على كل اقرار شاهدين اتحد أولا وقد أوضح المسئلة في الوالوجية فراجعها
 وسند كرونيها فافهم ان شاء الله تعالى فقد تحقق ان كلام المصنف هنا هو ما في الثانية وليس
 فيه مخالفة ما في الأولى لا يخفى على من نظر فيها **(قوله)** الثاني يدل كل من قوله المالان قال في
 الاشياء وان اتحد الاقرار بوضعيين لزمه الشيطان الا بالاقرار بالقتل بان قال قتل ابن فلان ثم
 قال قتل ابن فلان وكذا في العبد فهو اقرار بواحد لأن يكون معنى اعم من مختلفين وكذا
 التزويج والاقرار بالجماعة فهو ثلاث ولا يشبه الاقرار بالمال في موضعيين اه قال في الدرر
 هذا عند أبي حنيفة لكن بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في رواية وبشرط عدم
 مغايرتهما له ما في أخرى وهذا بناء على ان الثاني غير الاول وعندهما لا يلزمه الا ألف واحدة
 لدلالة العرف على ان تكرار الاقرار انا كيد الحق بالزيادة في الشهود اه **(قوله)** كما لو اختلف
 السبب ولو في مجلس واحد قال في البرازية جعل الصفة كالسبب حيث قال ان اقر بالف بيض

(اشهد على ألف في مجلس واحد و اشهد في مجلس آخر)
 بيان السبب (لزم) المالان
 كما لو اختلف

منه ثلث ما في يده وهو قول عالمنا رحمه الله تعالى انما ان المقر اقر بانفسه شافع في الكل ثلث
 ذلك في يده وثلاثة في يده يبريكه فما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يده غيره لا يقبل
 فوجب أن يسلم الى الموصى له ثلث ما في يده اهـ (قوله دفعا للضرر) أي من المقر رأى لانه انما اقر
 بما اتفق بكل التركة (قوله ولو شهد هذا المقر مع آخر الخ) وكذا لو برهن الطالب على هذا
 المقر تسع الامينة عليه كافي وكل قض العين لو اقر من عنده العين انه وكل يقبضها لا يكتفي
 اقراره ويكلف الوكيل اقامة الامينة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذلك انما
 جامع القسولين وفيه خ ينبغي للقاضي ان يسأل المدهي عليه هل مات مورثه فان قال نعم
 فحينئذ يسأل المدين دعوى المال فلو اقر وكذب بقيمة الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر
 واجنبي معه يقبل ويقضى على الجميع وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولو لم يقم
 البيضة اقر الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من حصه المقر لانه قربان الدين
 مقدم على ائتمه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى ان يلزمه ما يخبره وهو قول الشعبي
 والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم عن تابعهم وهذا القول أو عدل وابعد
 من الضرر ولو برهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وقفا انتهى بقى مالو برهن على أحد الورثة يدينه
 بعد قسعة التركة فهل للادعي أخذ كله من حصه المقر قال المصنف في فتاويه اختلافوا فيه
 فنال بعضهم نعم فاذا حضر الغائب رجوع عليه وقال بعضهم لا ياخذ منه الا ما يخصه انتهى
 ملخصا (قوله وبه) أي يقول تمام المقر مع آخراته على الميت (قوله بمجرد اقراره) اذ لو
 اقر وزم جميع المال ثم شهد مع آخره وقبلت شهادته لم يلزمه بقدر حصته فيكون في شهادته دفع
 مفرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل فقبولها دليل ان اقراره الاول لا يعتبر ولا يلزم به
 دين ومردود على كل اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر لا مشتبك ولو جعل
 هذا الفرع محرجا على قول التقية لمكان ظاهر الالتماس يدفع به هذه الشهادة غير ما عن نفسه
 ط قال الباقراني ولو كان الدين يحمل في نصيبه بمجرد اقراره وقبلت شهادته انما يسه من دفع
 المقر عنه (قوله فيحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير لازم الا بالقضاء الماذنار حاصل
 ما يقال انه اذا ادعى رجل دين على ميت واقر به بعض الورثة في قول أصحابنا يؤخذ من حصه
 المقر جميع الدين قال الفقهاء أو الميت هو القياس لكن الاختصار عذري أن يؤخذ منه ما
 يخصه من الدين وهذا القول بعد من الضرر وذكره شمس الأئمة الحلواني أيضا وقال مشايخنا
 هناك يادعون في تثبت شرط في الكذب وهو ان يقضى القاضي عليه باقراره اذ مجرد الاقرار لا يحمل
 الدين في نصيبه بل يحمل بقضاء القاضي وبظاهر ذلك يستلزم كرها في الزيادات وهي ان أحد
 الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان على الميت فانه تقبل وتسع شهادته هذا
 المقر اذ لم يقض عليه القاضي باقراره فلو كان الدين يحمل في نصيبه بمجرد اقراره لزم ان لا تقبل
 فيما انما يسه من المقر قال صاحب الزيادات وينبغي ان تحفظ هذه الزيادة فان فيها غائده عظيمة
 كذا في المعاديل لكن يشكل على هذا ان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فيه مظهر
 لا مثبت كما ذكرنا أيضا فان المال يلزمه بمجرد اقراره او القضاء انما يحتاج في البيضة اذ لا يتم
 المروءة اقربه على نفسه واهذا لو اقر به من لانسان ثم اقر به لا سخر كان للادول ولانتي للثاني على

واختاره أبو الليث دفعا
 للضرر ولو شهد هذا المقر مع
 آخران الدين كان على الميت
 قبيل وبهذا علم انه لا يحمل
 الدين في نصيبه بمجرد اقراره
 بل بقضاء القاضي عليه
 باقراره فيحفظ هذه الزيادة
 درر

ومشى في الفتاوى التعمية في رجل كان يستدين من زيد ويوقع له ثم يجاس على مبالغ دين تبقى لزيد
بذمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد تنقض ذلك وإعادة
الحساب فهل ليس لذلك الجواب نعم أقول الذر لا عذر لمن أقر ١٥ وفيها في شريكي نجارة
حسابها جماعة الدفاتر فتراضوا وانفصل المحاسن وقد ظنا صواب الجماعة في الحساب ثم تبين
الخطأ في الحساب لدى جماعة آخر فهل يرجع للجواب الجواب نعم أقول الاشياء لا عبرة بظن الذين
خطأه في شهر يكي عنان فحاسبنا ثم افترا بالابرا أو بقيا على الشكر كنتم تذكر أحدهم ماله كان
أوصل اشبر يكدا شيئا من الشكر كنتم حاسبنا عليه فأنكر الآخر ولا يثبت فطلب المدعى يمينه
على ذلك فهل له ذلك لأن اليمين على من أنكر الجواب نعم ١٥ (قوله عدم اعتماده مشابهة
الخطيئة) هو الصحيح فإذا ادعى عليه حقا وظهر خط يده فاستكتب فكتب فإذا الخط يشبه
الخط لا يقضي عليه وقال بعضهم يقضى عليه ومشى عليه في الجمله في مادة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩
وفي ١٦١٠ وفي ١٨٣٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف
السلطاني بالعمل بوجهه اذا كان خاليما من الشبهة والتصنع والتقزير فعمل بها ككتاب القضاة
والوقفية اذا كانت معجلة ومجالات القضاة العرائن السلطانية والدفاتر الخاقانية ودفاتر التجار
فيما عليهم والموكول والقاصي بالى والوصول وعلم الخبر اذا كانت بخط من عليه الدين أو امضائه
وختمه المعروفين فلم تكن معروفة يستكتب عند أهل الخبرة فإذا وافق الخط الخط وكانا بخط
واحد يلزم بالمال وعليه قارئ الهداية وبوجهه صدر الامر السلطاني بكلمات (قوله وبجده
الباقون) وان صدرت واجبهما السكر على الفتاوى كرجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف
فاقتسموها وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أياهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل
والاوسط في الاثنين والا صغرى في الالف أخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة اسداس الالف
ومن الاصغر ثلث الالف عند أبي يوسف وقال محمد في الاصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط بأخذ
الالف ووجه كل في السكافى (تنبيهه) لو قال المدعى عليه عند القاضي كل ما وجد في نذرة
المدعى بخطه فقد التزمه ليس بأقرار لانه قيد بشريط لا يلاءمه فانه ثبت من أصح ما بنا
رحمهم الله تعالى ان من قال بكل ما أقربه على فيلان فأنما يقربه فلا يكون اقرارا لانه يشبه
وعدا كذا في المحيط نهر بلالية (فرع) ادعى المديون ان الدائن كتب على قرطاس بخطه
ان الدين الذي على في فلان بن فيلان ابرأته عنه صح وسقط الدين لان السككية المرسومة
المعنونة كانه طبق به وان لم يكن كذلك لا يصح الابراء ولا فرق بين ان تكون السككية بطلب
الدائن أولا بطلبه بزيادة من آخر الرابع عشر من الدعوى (قوله يلزمه كل الدين) أى
في قول اصحابنا منح (قوله وقيل حصته) عبر عنه بقبول لان الاول ظاهر الرواية كافي فتاوى
المهذب وسيجي أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين أحد الورثة لواقع الوصية
يؤخذ منه ما يخصه وفاقا وفي مجموعة من الأعلى عن العمادية في الفصل التاسع والثلاثين
أحد الورثة اذا أقرب الوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق واذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة
آلاف درهم فخذ كل ابن ألفا فادعى رجل ان الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحد
البنين فالقياس ان يؤخذ منه ثلاثة اقسام ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ

عدم اعتماده مشابهة الخطيئة
(أحد الورثة أقرب بالدين)
المدعى به على مورثه وبجده
الباقون (يلزمه) الدين
(كأنه) يعنى ان وفي ما ورثه
به برهان وشرح مجموع
(وقيل حصته)

الكفالة عقد أيضا ^{عنه} لا تشبهه المسـ مفاد من المكاف ^(قوله بخلاف مامر) أى من قوله
 أقر بشئ كما بيناه ^(قوله لانهم أفعال) لان الشئ المقربه قرض او غصب أو ودية أو عارية
 قائمة أو مستمكة فالقرض وما عطف عليه أفعال قد أخبر بوقوعها لا يصح بيعها بشرط الخيار
^(قوله الامر بكتابة الاقرار) بخلاف امره بكتابة الاجارة وأشهد ولم يجز عقد لان عقد اشياء
^(قوله اقرار حكا) لان الامر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان منفصلين حقيقة بل المراد ان
 الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حمل الاقرار حلي عن الدرر ^(قوله يكون بالبنيان) بالبيان
 الموحدة والفون ومقتضى كلامه ان المسـ ثلثة المتين من قبيل الاقرار بالبيان والظاهر ان من
 قبيل الاقرار بالبيان دليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنع عن التسمية حيث قال
 وقد يكون الاقرار بالبيان كما يكون باللسان وجب كذب على نفسه ذكره حتى يحضرة قوم وأما
 على انما لم يكتب ثم قال الله هـ وادعى بهذا الفلان كان اقرارا ٥١ فان ظاهر التكييف ان
 المسـ ثلثة الاولى مثال للاقرار بالبيان والتسمية للاقرار باللسان فتأمل ح ^(قوله خط)
 اقرارى أى الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول والدلالة الترابية
 وفي احكام السكينة من الاشياء اذا كتب ولم يقل شيا لا يتحل الشهادة قال القاضى اللهـ فى ان
 كتب مـ درابعى كتب فى صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بعده فلان على كذا يحل
 للشاهد ان يشهد وان لم يقل أشهد على به والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة
 ولو كتب وقرأه عند الشهود حلت وان لم يشهدهم ولو كتب عندهم وقال أشهد هو على بما فيه ان
 علموا بما فيه كان اقرارا والافلا وذكر القاضى ادعى على آخر مالا واخرج خطأ وقال انه خط
 المدعى عليه بهذا المال فأنكر كونه خطه فاستكتب وكان بين الطرفين مشابهة ظاهرة تبدل
 على انه ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال فى الصحيح لانه لا يز يدعى ان يقول هـ ذا خطى
 وانحررتة لكن ليس على هـ هذا المال ونعم لا يجب كذا هنا الا فى دفتر السمسار والبيع
 والصراف انتهى ومثله فى البرازية قال السامح الحنفى وفى المقدسى عن الظهيرية لوقال وجدت
 فى كتابي ان له على الفأ أو وجدته فى ذكرى أو فى حسابى أو بخطى أو قال كتبت يـ دى ان له
 على كذا كله باطل وجماعة من أئمة المنهج قالوا فى دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم
 عليه لانه لا يكتب الا على الناس له ولان الناس عليه صيانة عن التـ بيان والبناء على العادة
 الظاهرة واجب انتهى فقد صدقنا من هذا ان قولنا ثلثة لا يعمل بالخط يجزى على عومه
 واستثنا دفتر السمسار والبيع لانه يظهر بل الاولى أن يعزى الى جماعة من أئمة بلخ وان يقيد
 بكونه فيما عليه ومن هنا علم ان رد الطر سوى العمل به مؤيد بالمذهب فليس الى غيره ذهب
 وانظر ما تقدم فى كتاب القاضى الى القاضى وما قدمناه فى الشهادات وحاصل ما تحرر فى مسئلة
 الخط ان عامة علمائنا على عدم العمل به الا ما وجد به القاضى فى أيدي القضاة الماضين وله
 رسوم فى دواوينهم أى السجلات وخط السمسار والبيع والصراف وان لم يكن معذونا
 ظاهرا بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم فى دفاترهم المحفوظة عندهم
 بخطهم المعلوم بين التجار وأهل البلد فهو صحيحة عليهم ولو به دصوتهم وكذلك كتاب الامان
 والبرات السلطانية والدفتر الخافى كما قدمنا ذلك فى الشهادات موضوعا بداته فراجع

الكفالة عقد أيضا
 بخلاف مامر لانهم أفعال
 لا تقبل الخيار فربما
 (الامر بكتابة الاقرار
 اقرار حكا) فانه كما يكون
 باللسان يكون بالبيان
 فلو قال للمسكك اكتب
 خط اقرارى بان على
 او اكتب يـ مع دارى
 او طلاق امرأتى صح كتب
 أم لم يكتب وحل للمسكك
 ان يشهد الا فى دوقود
 ثانية وقد مضى فى الشهادات

باختباره وعدم اختباره وانما تأثير اشتراط الخيار في العقد لا يختص من له الخيار بل ينسب
 وامضائه درر وعقابه فان قيل الاقرار بربط الدور وفسخ قلنا ليس بفسخ للاقرار لانه رفع
 لما ثبت بدونه ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل بيان انه غير ثابت اصل لانه
 يحتمل الصدق واليكذب فاذا كذبه المقر له ثبت الكذب في حقه لانه اقرار على نفسه واذا صح
 التكذيب في حقه ظهر ان الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه تصرف يحتمل
 الفسخ بعد وقوعه لان ما هو المقصود منه وهو الملك مما يفسخ بانه ساخ ليس لانه ثابت به
 والمقصود من فسخ السبب ففسخ حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا لفسخ كان السبب
 كذلك وعكسه (قوله لم يعتبر تصديقه) الاولى حذفه بل ينبغي ان يقول فانه لم يعتبر لان
 وصية فلا جواب لها ح اي بل جوابها مفهوم من الكلام السابق الان قال هذا بيان
 لذلك المفهوم فلا اعتراض عليه (قوله الا اذا اقر بعد) أي يدين لزمه بسبب عقد الخبز
 بقوله على أفمن مبيع بختار (قوله وقع بالخيار) فثبتت الخيار له اذا صدقه المقر له
 أو أقام عليه بينة الآن يكذب المقر له فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقر له كما في قريبا
 فان قيل ان لم يقبل الاقرار الفسخ فالسبب الذي به وجب المال وهو الخيار قبل فثبت
 ان يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا السبب غير مذکور وانما يعتبر بمذکور
 ضرورة صحة الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبر بمذکور في حقه فقط دون صحة الخيار
 وأما اذا قال على أفمن مبيع بختار فصح ان صدقه المقر له أو يبرهن ان المقر به عقد يقبل
 الخيار وهو من العوارض فلا بد من التصديق أو الإيمان وان أقربدين بسبب كفاية على انه
 بالخيار مدة معلومة ولو طوله جاز شرطه فيه فیه اولى ثم لم يدر فيم الان اطلاق الخيار في البيع ينافي
 ما لا يتحمل له البيع فاذا جاز شرطه فيه فیه اولى ثم لم يدر فيم الان اطلاق الخيار في البيع ينافي
 حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفاية لزوم الدين وانه يصح
 مطلقا ومقيدا مقدسي (قوله لانه منكر) للخيار في العقد الذي هو من العوارض والقول
 فيه المنكر (قوله أو قصيرة) الاولى حذفها كما لا يخفى حلي وانما جازت الكفاية مطابقة
 ومقدمة لان حكمها هو لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا فلا يـ ~~كون~~ اشتراط الخيار
 كذلك منافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار ينافي حكم
 البيع لان حكمه الملك المطابق وحكم الخيار منع السبب من العمل وبينهم منافاة والخاص
 انه كان البيع عقدا يصح فيه شرط الخيار ولا يزد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفاية
 عقدا أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشتراطه مدة طويلة أو قصيرة لانها عقد تبرع يتوسع
 فيها بعد ان تكون المدة معلومة لكن قد صدق في سنة خمس وعشرين به المائتين والالف
 أمر حضرة السلطان نصره الرحمن استرقضه ونوابه في الاموال المحروسة بالحكم على قول
 الصاحبين في امتداد اذخا والشرط اكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة المتضمنة من الجزء
 الاول من كتاب البيع من الاحكام العبدية حين كنت في الاستئانة العلمية ومشرقا بوظيفة
 بقاء الجمعية العلمية بأمر من حضرة نصره الله تعالى بجمعها (قوله اذا صدقه) فاذا كذبه
 يلزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعي عليه التأخير وهو يشكر اتفاقا (قوله لان

لم يعتبر تصديقه (الا اذا اقر
 بعد) بيع (وقع بالخيار له)
 فيصح باعتباره قد اذا
 صدقه أو يبرهن فلذا قال
 (الآن يكذب المقر له) فلا
 يصح لانه منكر والقول له
 (كافة) راره يدين بسبب
 كفاية على انه بالخيار في مدة
 ولو المدة (طويلة)
 أو قصيرة فانه يصح اذا
 صدقه لان

عدم جله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل احتمال الفساد والصحة
 اه وفي التبيين ولا يقال ان ظاهر اقراره يقتضي الوجوب فكيف يقدّر على ابطاله ببيان
 سبب غير صالح والابطال رجوع عن الاقرار وهو لا يملك الرجوع لاننا نقول ليس برجوع
 وانما هو ببيان سبب يمتنع لانه يمتنع ان احدا من اوليائه باعه منه فحسب ان ذلك صحيح
 فيقر به وبصفة الى الجنين مجازا اه ملخصا ثم على قول محمد اذا صح الاقرار مع اتمام السبب
 ثم ولد الجنين ميتا او لم يوجد حمل ان يرد المقر به برأجح واخذ في الزيلعي والعناية انه يحصل
 ان للمقر به ثلاثة اثار احدها ان يمتنع الاقرار فهو على الخلاف واما ان يمتنع سببا صالحا فيجوز
 بالاجماع واما ان يمتنع سببا غير صالح فلا يجوز بالاجماع فان قيل ظاهر اقراره يقتضي الوجوب
 فكيف يقدّر على ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال رجوع وهو في الاقرار لا يصح اجيب
 بانه ليس برجوع بل ظهور ~~كذب~~ يمتنع كماله قال قطعت يد فلان عدا او خطأ يد فلان
 صحيحة اه ثم قال المتلاعب بالحلیم وقيل ابو حنيفة مع أبي يوسف واختار صاحب
 الهداية قول أبي يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وثمة صاحب الوفاة حيث ترك
 قول محمد درأنا الاشارة الى وجهان قول أبي يوسف وعليه اكثر الشراح حيث قروا دليله اه
 ثم قال فظهر ان قول أبي يوسف هو المختار وأقوى وان من قال ولم تظفر فيما عني من
 المعتمرات ما يرجع قول احدهما على قول الآخر اظهر عدم تنبئه كالخافى اه (قوله)
 فانه صحيح لان الاقرار لا يتوقف على القبول ويثبت المالك للمقر له من غير قصد بل يمكن
 بطلانه بتوقفه على ابطال كافي الاقرهوى واما الاقرار للصغير فلا يتوقف على قصد بقصد صغير
 انتهى المقر به له صدك كاله مجرد الاقرار ولا يصح اقرار المقر به كذلك لغيره كما قد مضى عن الخبير
 الرملي موضعا فراجعه ان شئت (قوله لان هذا المقر الخ) قال العلامة الاتقاني بخلاف
 ما لو اقر رضيع مع ان علمه ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهل أن يصدق الذين
 بهذا السبب بقبارة وليس له لانه يتجره ان كان لا يتجره هو يمتنع بخلاف الجنين اه أى فانه
 لا يلى احدهما قال بعض الفضلاء الفرق بين الرضيع والحمل حيث جاز الاقرار الاول وان بين
 انه فرض أوغن مبيع ولم يجوز الثاني لانه لا يتصور البيع مع الجنين ولا يلى عليه أحد بخلاف
 الصغير لثبوت الولاية عليه فبضاف اليه عقد الولي مجازا هكذا فهمت من كلامهم اه (أقول)
 وجه في المحيط صحة الاقرار للصغير وان بين سببا غير صالح بانه اقر بوجوب الدين بسبب
 وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصبي نفي الاقرار بالدين كماله كذب المقر له في السبب بان قال لك
 على ألف غصبا فقال المقر له بل دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب كذا هذا ومنه في الحواشي
 الجوية (قوله في الجملة اشباه) قال محشي به الحوى يمتنع لان البيع أو القرض صدر
 من بعض أو اتمامه فاضافته الى الصغير مجازاته هي (قوله اقر بشئ على انه بالخيار الخ) يعنى
 بان قال له على ألف درهم قرض أو غصب أو ودعة أو عارية فائمة أو مستهلكة على اني بالخيار
 ثلاثة أيام مخ (قوله لزمه بالخيار) لوجود الصيغة المألزمة (قوله فلا يقبل الخيار) لان
 المقصود من الخيار هو الفسخ ولم يمتنع الاقرار بالفسخ لم يجز شرط الخيار لزمه المال
 لانه ان كان صادقا فهو واجب العمل به وان لم يجز وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتغير

فانه صحيح وان بين المقر
 (سببا غير صالح منه حقيقة
 كالاقراض) أوغن مبيع
 لان هذا المقر محل لثبوت
 الدين للصغير في الجملة اشباه
 (أقر بشئ على انه بالخيار)
 ثلاثة أيام لزمه بالخيار
 لان الاقرار اختيارية فلا
 يقبل الخيار (وان) وصلة
 (صدقه المقر له) بالخيار

صاحبان لم يبين سببا أصلا أو بين سببا غير صالح لا يصح الإقرار بل بلغوا بكايان قريبا (قوله
 بكايان) أي في قوله وان فسر الخ (قوله لا قل من نصف حول) أي بان كانت ذات زوج أو لا قل
 من اثنين ان كانت معدة فان ولدته لا كثر من ستة أشهر لم يستحق شيئا حموي ومثله ابن
 الكمال (قوله وان ولدت حين) أي ذكرين أو اثنين (قوله فلهما) لان مجموعهما هو الحمل وهو
 خبر ابتدأ به حذف تقدير فالمراد ورث أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من الضمير
 الخبر أي فلهما نصفين (قوله فكذلك) أي نصفان في الوصية لان المال للعمل وهو
 مجموعهما أو لأجر بحمة لاحدهما على الآخر فيه (قوله بخلاف الميراث) فان فيه لذكور مثل
 حظ الانثيين (قوله لورثة ذلك) لاحاجة الى اسم الإشارة (قوله الموصى والمورث) عبارة
 الجبر وان ولدت ميتا برداني ورثة الموصى أو ورثة أبيه اه قال العلامة الرملي أقول يعني
 اذا قال المقر أوصى به فلان ثم لم يميتا فانه برداني ورثة الموصى الذي قال المقر انه أوصى
 للعمل وقوله أو ورثة أبيه يعني ان قال المقر مات أبوه فورثه فانه برداني ورثة أبيه ان ولد ميتا
 على بقول المقر في المسئتين (قوله لعدم أهلية الجنين) أي لان هذا الإقرار في الحقيقة لهما
 أي للموصى والمورث وانما ينقل للجنين به ولأنه حيا ولم ينفصل حيا فيكون لورثتهما كافي
 الدرر والحاصل ان الحمل لا يكون أهلا لان يرث ويورث ويستحق الوصية الا اذا خرج كثره
 حيا (قوله كهبة) أي للعمل فانهم الانصاع فلان حكمه ما يورث المال للموهر به والحمل لا يملك
 (قوله أو يبيع أو افراض) بان قال الحمل باع متى أو افرض في درر اذ لا يتصور ثبتيه من
 الجنين لاحقيقة وهو ظاهر ولا يكمل لانه لا يولد عليه (قوله أو ابهم لم يبين سببا) بان قال
 الحمل فلانة كذا (قوله افا) أي طل فلا يلزمه شيء ايضا عند أبي يوسف لان مطلق الإقرار
 ينصرف الى الإقرار بسبب التجارة ولهذا جعل أقرار المأذون واحدا المتقاضي عليه فيصير كما
 اذا صرح به ولا يصح فكذا هذا درر (قوله وحمل محمد المهر عن أبي السبب الصالح) لانه يحتمل
 الجواز والقبول لان الإقرار اذا صدر من أهله مضافا الى عمله كان يجب العمل بها ولا نزاع
 في صدوره من أهله لانه هو المقر وضو أمكن اضافته الى محله به على السبب الصالح
 لكلام الماعقل على الصحة كانه بما المأذون اذا أقر بدين فان أقر او اراد ان يحل الفساد بكونه
 صدقا او دين كذالة والصحة بكونه من التجارة كان صحته كمال كلام الماعقل عثمان بن واو
 يوسف ببطلان لحوازه وجهين الوصية والأثر وبطلانه وجوها وليس أحدهما باولى من
 الآخر حكم بالفاسد نظير لو شرى عبدان فثمن قبل الفدية بعباده وعبد آخر من البائع بالف
 وخمسائة وقيمة ما سوا فانه يبطل وان أمكن جوازه بان يجعل الاتفا أو كتر حصص المشتري
 والباقي حصص الآخر زيلي وفيه نظر اذ لا نسلم ان تعدد جهة الطوارق يجب الفاسد بل لا يكفي
 في صحة الحمل على الحوازم لصحة فرد من الوجهين وان لم يمتع خصومة الأثر ان جهالة
 نفس المقر به لا تمنع صحة الإقرار اتفاقا فكيف تمنعه جهالة سبب المقر به حموي
 عن قاضي زاده وهذا تر جيع منه لقول محمد ويقرى بعت قاضي زاده ما ذكره في الترتيب لالهية
 حيث قال واقائل أن يقول لانه قد مد من الزباني في الإقرار بالجهرول انه الذي سبب
 يصح ويحمل على انه وجب عليه بسبب نصح معه الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره من

قوله لان ما له أو لا هكذا
 بالاصل ولتحرر العبارة

بكايان (فان ولدته حيا لا قل
 من نصف حول) مذاق
 فلهما مقر وان ولدت حين
 فلهما نصفين ولو أحدهما
 ذكر والاخر أنثى
 فكذلك في الوصية بخلاف
 الميراث (وان ولدت ميتا
 فبرد لورثة ذلك) الموصى
 والمورث) لعدم أهلية
 الجنين (وان فسر به) ما
 لا يتصور كهبة أو يبيع أو
 افراض أو ابهم الإقرار
 ولم يبين سببا (لغا) وحمل
 محمد المهر عن أبي السبب
 الصالح وبه قائل الثلاثة
 (و) أما الإقرار بالرضع

الغاية لا تدخل في المحسوس ولا المبدء بخلاف ما تقدم ١٥ وقدمناه قريبا (قوله الماسر)
 هو لم يقدم له تعديلا ولا اعتادا كرمخالفته اقله من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد
 ذكر في المنح بقوله بخلاف ما ذكر من المحسوس لانه موجود في صلب حديد ابلد خان ١٥
 والمحسوس هو هذه المسألة ط (قوله وضح الاقرار بالجل) سواء كان حمل أمة أو غيرها بان
 يقول حمل أمي أو حمل شاتي اقلان وان لم يبين له سبب الان لتخصيص وجهها وهو الوصية من غيره
 كان أو صريح بل جعل شاة مثلا لا تخرومات فاقربا بهذا الحمل عليه سوى (قوله
 المحتمل) اسم فاعل من احتمل أي يصح ان يحمل عليه لفظ الوجود فيقال هذا الحمل موجود وهو
 أعم من كونه لان ماله أولا ٢ فانها اذا ولدت بعد ولدون نصف حول كان موجودا محتملا ولدون
 - ولين لومة متدعة غير محقق لكنه يمكن أن يقال انه محقق شرعا لثبوت نسبه به وكذا غير
 الا ترى اذا قدر بان في مدة الحمل المتصورة فيه كان محققا وجوده فلو قال المعلوم وجوده أو
 المحتمل كما في التبيين لمكان أظهر واستغنى عن التكاف واقتصر على المعلوم وجوده لما عرفت
 مسئلة المعتدة انه معلوم شرعا ولعل أصل العبارة كالتيبين فستطابق المعلوم من قلم النسخ
 مع انه يرد على قوله المحتمل ما لو جاءت به المزدوجة لدون سنتين فانه محتمل وجوده بمعنى الامكان مع
 انه لا يصح الاقرار به حينئذ فحينئذ يقتصر على قولنا المعلوم وجوده ويدخل فيه ولد الممتدة
 لدون السنتين كما علمت (قوله بان تند) أي الامة (قوله لدون نصف حول لومزوجة) وانما كان
 كذلك لما تقرران أقل مدة الحمل ستة اشهر أو أكثرها سنتان فاذا كانت من زوجة وجاءت بالولد
 لاقل من ستة اشهر علم انه موجود وقت الاقرار وكونه ابن الزوج لا يمنع الاقرار به بغيره لان
 ولد الامة رقيق كما في الدور (قوله أولدون ولين لومة متدعة) أي لو كانت مدة ثبوتها في لاقول
 من حولين يصح الاقرار به للمعلوم وجوده وقت الاقرار (قوله اثبتت نسبه) أي انه لما حكم
 الشارع بقبول نسبه من المطلق كان حكايا وجوده وقت الاقرار به (قوله ولو لمالجل غير آدمي)
 كحمل الشاة مثلا بان قال حمل شاتي اقلان كما هو بشرط ان يثبت بوجوده وقت الاقرار (قوله
 ذلك) أي الحمل ولا حاجة اليه لان الموضع للاضمار (قوله لمكن في الجوهره) الاستدراك
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبرة اذ لا يلزم فيه اذ كر (قوله أقل مدة
 حمل الشاة الخ) سيما في كتاب الوصايا لقاعل الله ساني ٣ ان أقل مدة الحمل للآدمي ستة
 اشهر وللقيل احدى عشر وللابل وللثيل والخير ستة وللبقر تسعة اشهر وللشاة خمسة اشهر
 ومثله الماعز والسنور وشهران ولا حبل أو بعون يوما ولطائر احدى وعشرون يوما (قوله وضح
 له) أي للحمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بان جاءت به لدون نصف حول أو سنتين أي وهي
 زوجة حلال أو بوهبته أو لو جاءت به لثبوت وجوده وطه الام له لال فالأقرار باطل لانه
 يحال باله لوقى الى أقرب الاوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لاحقيقة ولا حكما بيانية
 وكفاية (قوله ان بين سببا صالحا بصور العمل) أي بصور ثبوت العمل أي بان بين سببا صالحا
 لثبوت الحكم له (قوله كالارث والوصية) التكاف استقصائية لا تحصار السبب الصالح فيهما
 (قوله فورته) الحمل واستعملت من مال المورث الشاة مثلا (قوله والا) أي وان لم يبين سببا

الماسر (وضح الاقرار بالجل
 المحتمل وجوده وقته) أي
 وقت الاقرار بان ولدون
 نصف حول لومزوجة أو
 لدون حولين لومة متدعة
 اثبتت نسبه (ولو) الحمل
 غير آدمي) وبقدربان في مدة
 تصور ذلك عند أهل الخبرة
 فيطلي لمكن في الجوهره
 أقل مدة حمل الشاة أربعة
 اشهر وأقلها البقية الدواب
 ستة اشهر (و) صح (له ان
 بين) المقرر (سببا صالحا)
 بصور العمل (كالارث
 والوصية) كقوله مات
 أبوه فورته أو أوصى له به
 فلان فيجوز والا فلا

٣ مطاب
 أقل مدة الحمل للآدمي
 وغيره

لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية دور وفي المخرج ولان
 العدد بدقه انتهى ابتداءه فاذا أخرجهنا الاول من ان يكون ابتداءه اعدادا الثاني هو الاول فيخرج
 هو ايضا من ان يكون ابتداءه كالاول وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدي الى خروج الكل من
 ان يكون واجبا وهو باطل اهـ والمراد بالغاية الثانية المقيم للمد كورفا الغاية في العشرة
 العاشر وفي الانف الاخر ٢ الاخير وهكذا قاله ابو حنيفة في الغاية الاولى استحسن وفي
 الثانية قياس وما قاله في الغائتين استحسن وما قاله في تفرقه ما قياس كافي قاضي زاده (قوله
 بخلاف الثانية) أي ما بعد الى فان لتسعة وجودا بدون العاشرة فلا يدل على دخوله فلا يدخل
 بالشك (قوله وما بين الحائطين) أي بخلاف ما بين الحائطين أي لو قال له في دارى من هذا
 الحائط الى هذا الحائط فانه ما لا يدخلان في الاقرار لان الغاية لا تدخل في المقياس في المحسوس
 ولا المبدأ بخلاف ما قد قدم وبخلاف المعروف فانه لا يصلح هذا الوجود وهو وجوده بوجوده
 ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار
 اليهما القائل لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالاتفاق كافي المنبع (قوله فلذا قال) أي ما
 كان في المبدأ وتدخل الغاية الاولى دون الثانية قال وفي له كحطه الخ لان الكرم معدود
 بالقفيز عادة فكأنه قال من قفيز الى تمام القفيزان من قفيز حطة وشعر فتدخل الغاية
 الاولى ولا يدخل القفيز الاخير من كرش شعر لان ذلك كرش الشعر بعد الى قفيزه كحطة وكرش شعر
 الاقفيزا قال في المخرج لان القفيز الاخير من الشعر هو الغاية الثانية وهذا ما يلزمه الكمران
 (قوله الاقفيزا) من شعر قال القديري في التقریب قال ابو حنيفة فمن قال اثنان على ما بين
 كرش شعر الى كحطة لزمه كرش شعر وكحطة الاقفيزا ولم يجعل الغاية جميع الكمران العادة
 ان الغاية لا تكون أكثر الشيء ولا نصفه والكمر عارة عن جملة من القفيزان فوجب ان يصير
 الانتهاء الى واحد منها اهـ شاعى عن الاتقاني ومثل هذا يقال في مسألة المصنف ونقل
 الشلبي ايضا عن قاضي خن لو قال له على ما بين مائة الى مائة من في قول أبي حنيفة يلزمه مائة
 وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية اهـ ولو قال من عشرة دراهم الى
 عشرة دنانير فعنده تنازعه الدراهم وتسعة دنانير وعندهما الكل ذكره الزبلي عن النهاية
 وانظر ما وجه لزوم الكمر من الشعر الاقفيزا مع انه جعل الغاية نفس الكمر (قوله لاسم) أي
 من ان الغاية الثانية لا تدخل لعدم الضرورة والغاية الاولى داخله لضرورة رتبة العدا على ما
 واعلم ان المراد بالغاية الثانية المقيم للمد كورفا الغاية في العشرة العاشر وفي الى انف الفرد
 الاخير وهكذا على ما يظهر لي قال المقدسي ذكر الاتقاني عن الحسن انه لو قال من درهم الى
 دينار لم يلزمه دينار وفي الاشبه على من شاة الى بقرة لم يلزمه شيء سواء كان بعينه أو لا
 وأيت بعز بالشعر قال ابو يوسف اذا كان بعينه عتبه فهاهنا به ولو قال ما بين درهم الى
 درهم فعليه درهم عند أبي حنيفة ودرهمان عند أبي يوسف سألني (قوله ما بينه) ما
 فقط (أي دون الحائطين) أي ما بينهما ما بينهما شيرت لامة عن البرهان وعال المثلة في الدرر
 تبعه لا يلزمه بقوله لانه ان الغاية لا تدخل في المقياس اهـ ولا يخفى ما فيه بالنسبة للمبدأ
 لدخوله في قياسه بخلاف ما هنا ولهذا زاد العيني على ما اقتصر عليه الزبلي حيث قال لان

أخبره
 الفرد الاخير كما سيأتي في
 هذه الصيغة

بخلاف الثانية وما بين
 الحائطين فلذا قال (و) قوله
 (كحطة الى كرش شعر
 لزمه) جميعا (الاقفيزا) لانه
 الغاية الثانية (ولو قال له
 على عشرة دراهم الى عشرة
 دنانير يلزمه الدراهم وتسعة
 دنانير) عند أبي حنيفة
 رضي الله عنه ما هي نهاية
 (وفي) (من دارى ما بين
 هذا الحائط الى هذا الحائط
 له ما بينهما) فقط

والخمس المستقر عليها مذكورة لبيان محل المقصوب حين أخذه وغصب الشيء من محل
لا يكون مقتضيا لغصب المثل تأمل (قوله أو الضرب بخمسة) لأن أثر الضرب في تكثير
الجزاء لا في تكثير المال دور قال في اللؤلؤ الحبيبة ان عني عشرة في عشرة الضرب فقط
أو الضرب وتكثير الأجزاء عشرة وان نوى بالضرب تكثير العين لزمه مائة (قوله الماس)
أي في الإطلاق من أن الضرب يكفر الأجزاء لا المال فإذا قلت خمسة في خمسة تريد أن كل درهم
من الخمسة مثلا خمسة أجزاء وفي اللؤلؤ الحبيبة أي فيما إذا قال له على عشرة في عشرة ان
نوى الضرب ان قال نويت تكثير الأجزاء لا يلزمه الا عشرة وان نوى ~~ت~~ تكثير العين لزمه
مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما آخر لزمه عشرة حلا على نية الأجزاء انتهى وهذا
يقضي ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها ومعلوم أن ذلك عند الفجاءة أما عند الاتفاق
فالأمر ظاهر (قوله والزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول الحسن بن زياد وفي الشارح
وقال زفر عليه عشرة فلهل عن زفر ويا عني وفي القريب ذكر أن مذهب زفر مثل قول
الحسن بكاذره العيسق مخالفا لزياد في قال في القريبين وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن
زياد خمسة وعشرون عرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العدد
الآخر ولزفر أن حرف في يستعمل عني مع وان ما يراه ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر
عند الخواص من الماس فعين الحماز المتعارفين الماس وقلنا الماسة ذرت الحقيقة وهي
الظرفية التي ولا بد من الأجزاء لان الجازمة ماض لانهم استعمل عني الوارو عني مع وعني
على وليس حملها على البعض أولى من البعض فقلت اه ملخصا (قوله وعشرين عني مع)
لان المانظ يحتمل المية فله نوى محتمل كلامه فيصدق وفي البداية على درهم مع درهم أو معه
درهم لزمه وكذا قبله أو بهد وكذا درهم فدرهم أو درهم بخلاف درهم على درهم أو قال
درهم درهم لان الثاني تأكيده على درهم في قفيز بر لزمه درهم وبطل القفيز كحكمه وكذالك
فرق زيت في عشرة نخاع حنطة ودرهم ثم درهم ان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه للزيادة
اه ملخصا وفي الحاوي القديمة على مائة وثيف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب
من أنف عليه أكثر من خمسمائة والقول في الزيادة (قوله كما ضرب في الإطلاق) من أن لو قال
أنت طالق واحدة في ثنتين طالقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى واحدة وثنتين
فثلاث وان نوى مع الثنتين فثلاث وثنتين في ثنتين بنية الضرب ثنتين وان نوى الواو أو مع
كما ضرب وكذا يقال مثله في مسئلته ان لو قال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بان قال نويت
تكثير الأجزاء لا لزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينوش بما
آخر لزمه عشرة حلا على نية الأجزاء كما في اللؤلؤ الحبيبة وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه
الصورة ونحوها لان ذلك عند الفجاءة أما عند الاتفاق فالأمر ظاهر كما ضربت بيا تأمل (قوله)
تسعة) أي عند الامام وعندهما عشرة وعند زفر ثمانية وهو القياس لانه جعل الدرهم الاول
والآخر حدا واحدا لا يدخل في الهد ودهما ان الغاية يجب ان تكون موجودة اذا لمع درهم
لا يجوز ان يكون حدا واحدا وجوده وجوده بوجوبه فتدخل الغاية ان وله ان الغاية لا تدخل في
المقيالان الحد بغاير الحدود لكن هذا لا بد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث

او (الضرب بخمسة) الماس
والزمه زفر بخمسة وعشرين
رواية ان عني مع) كما ضرب
في الإطلاق (ومن درهم الى
عشرة أو ما بين درهم الى
عشرة تسعة) الدخول الغاية
الاولى ضرورة ان لا وجود
لما فوق الواحد بدونه

على الخاصرة قطعة جاد وشعره قال الاصمعي لا واحد لها من لفظها وانما واحد ما حمل عني
 (قوله ونصله) حديد لان اسم السيف يطلق على الكل (قوله بيت مزين بتوروس) مقتضى
 هذا التفسير ان يلزم البيت أيضا وفي الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي
 العقيق هو بيت مزين بالثياب والاسرة والتوروس ويجمع على بحال قال من لا يسكن وانه
 بشخاه وقيل خرشبانه اه ويقال لها الآن الناموسية والظاهر لزومه الان من منه وموها
 وصدق الاسم على الكل كإلزامه العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه
 تأمل (قوله العبدان) بضم الذون جمع عود كدودجهم ديدان والدودج جمع دودة صحاح
 (قوله في قوصرة) بالثاء شديدا وقد تخفف مختمارا الصحاح قال صاحب الجهرة أما القوصرة
 فاحسب ادخيلوا وقد روى

ان لم من كانت له قوصرة * يا كل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أدري ما صحته هذا البيت اه وهى وعاء القرمسوج من قصب ويسمى به امادام
 القرمسوج والانهى تسمى بالزنبيل كفى المغرب أقول والزنبيل معروف ويسمى في عرف الشام
 قفة فاذا كسرت شددت فقلت زنبيل لانه ليس في الكلام فعل بل بالفتح كذا في الصحاح بقى ان
 يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ يفتقد جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضى
 عدم جوازه وعبارة القاموس تفتقد جواز مع الفتح (قوله جوائق) كصايف جمع جوائق
 بكسر الجيم واللام وبضم الحيم وفتح اللام وكسرها وعاء معروف قاموس اى وهو العجل
 (قوله او ثوب في منديل) لانه ظرف له وهو عكس حقيقة فيدخل فيه على ما ينشأ زبلي
 والمنديل بكسر الميم قال في المغرب عند بل بنديل خيش ٣ اى شدة برأه ويقال عند بل بالمنديل
 وغدت اى غسبت به جوى (قوله يلزمه الظرف كالظرف لما قدمناه) اى من ان الصالح
 للظرف حقيقة ان أمكن نقوله لزما والالزام المظروف فقط عندهما وكذا لو اقر بارض اودار

يدخل البناء والاشجار اذا كانا فيهما حتى لو اقام المقر بيته بعد ذلك ان البناء والاشجار والنص
 والحقن والعبدان الى لم يصدق ولم تقبل بيته كفى المنبع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار
 لقن الانا واهلها فانه كذا في سائرهما وان لم يصح الاستغناء يكون الكل للمقر له الا انه لو
 اقام البيته تقبل كفى الثانية (قوله لا تلزمه القوصرة) لان من لا انقراع فكان اقرار بالانقراع
 (قوله كئوب في عشرة وطعام فيت) هو على قوله ما وقياس محمد بن وهما (قوله يلزمه
 المظروف فقط) عندهما والزمنة محمد الكل لان النفس قد يلف في عشرة وتوفى بما لو قال

كرباس في عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لعدة) والامتنع عادة كلمة متنع حقيقة وفي قد
 نافي بمعنى بنى أى على معنى البنين ولوسط مجازا كقوله تعالى فاخل في عبادى فوق الشك
 والاصل برادة الامسة والمال لا يجب مع الاصل وفى كلام الشرح ان فى الآية ٢٦ معنى مع
 (قوله وعفى معنى على) لان غصب الشيء من محل لا يكون مقتضا غصب المثل كفى النهاية عن
 المبطو زبلي في فعل بل قوله بخلاف ما اذا قال غصبتا كافا على حارث يلزمه الا كاف
 دون الحار لان الحارم مذكور بل بان محمل المصوب حينئذ فيقال هنا اذا قال خسة في
 خسة وعفى على فقد اقر باغصاب خسة خسة تقرة على خسة فالمصوب هو الخسة المستقرة

ومله ويجعل (بها مقيم
 بيت مزين بتوروس
 العبدان والكسوف
 في قوصرة أو بطعام في
 حوالق أو في (سقية أو
 ثوب في منديل أو في
 ثوب يلزمه الظرف
 كالظروف لما قدمناه
 (ومن قوصرة) مثلا (لا)
 تلزمه القوصرة وشعرها
 (كئوب في عشرة وطعام في
 بيت) يلزمه المظروف فقط
 لما مر اذا العشرة لا تكون
 ظرفا لواحدة عادة (ويجزمه
 في خسة وعفى) معنى على

٢ قوله شددت الخ كذا
 بالاصل ونص الصحاح
 والزنبيل معروف فاذا
 كسرت شددت فقلت زنبيل
 أو زنبيل الخ تأمل اه
 مصححه

٣ قوله خيش هكذا بالاصل
 فاجرر

كافي مائة وثوب (قوله فانصرف التفسير) اي بالاثواب (قوله اليها) يعني انها تكون
تفسيرها الاستواء المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة الى التفسير (قوله تلزمه الحاجة اليه
فقط) لان غصب العقار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد يضمهما (قوله والاصل ان
ما يصلح طرفا ان امكن نقله) كقري قوصرة لزماه ومثله طعام في جوالق وفي سبينة (قوله
لزماه) لان الاقرار بالغصب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظرفا لا يتصور الا نقل
الظرف فصا اقرارا بغصبهما ضرورة ويرجع في البيان اليه لانه لم يبين ~~هكذا~~ اقرار في غاية
البيان وغيرها: او فيها بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغصب ويؤيده ما في الخاتمة له على
قوب او بعد صح ويقتضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القوية اه وفي البحر
والاشباه لا يلزمه شيء اه وله قول الامام فهذا يدل على ما هنا قاصر على الغصب والالزमे
القوية ولم يلزمه شيء نعم انتهى في الشرع بالامية عن الجوهرة حيث قال ان اضاف ما اقرب به الى فعل
بان قال غصبت منه ثرا في قوصرة لزماه القوصرة والابضة الى فعل بل ذكر ما ابتداه وقال
له على قري قوصرة فعليه الفردون القوصرة لان الاقرار قول والقول غير البعض دون البعض
كل قول بعث له عن انا في سله اه والله تعالى الحمد ومثله في حاشية أبي الهود على ملاسكين
ولهل المراد بقوله فعليه التمر قمته تأمل اه صدى الى الدرر حيث انتهى الى (أقول) واصل عليه
القول لا قيمة لانه مثلي تأمل (قوله والالزم المظروف فقط) وهذا عندهما لان الغصب الموجب
للضمان لا يتحقق في غير المنقول ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقرب بغصب تام لانه مطلق
فيحمل على الكمال (قوله خلافا ل محمد) بناء على تصور غصب الغائب العقار عندهما غير متصور
فيكون الاقرار بالمظروف فقط وعندهم متصور فيكون اقرارا بالظرف والمظروف (قوله وان لم
يصلح) اي ما يصلح ظرفا قوصرة وهو قوله في درهم والدرهم لا يصلح ان يكون ظرفا لدرهم فيكون
قوله في درهم اقرا ويلزمه درهم فقط (قوله في خيمة) انه ان الخيمة لا تسمى ظرفا حقيقة والمائة
كونه ظرفا حقيقة كافي المنع (قوله في البحر) هو ظاهر الحكم اخذ من الاصل ويدل عليه
ما يأتي متناوذه وقوله ثوب في منديل او في ثوب بل هما أولى وفي غابة البيان ولو قال غصبتك
كذا في كذا والثاني مما يكون وعالا لاول لزماه وفيه ولو قال على درهم في قبة من حنطة لزماه
الدرهم فقط وان صلح القصة في ظرفا بيانه ما قال خواهر زاده انه اقرب بدرهم في الخدة وما فيها
لا يتصور ان يكون مظرفا في شيء آخر اه ونحوه في الاستيعاب واستظهره سيدي الوالد
رحمه الله تعالى ان هذا في الاقرار ابتداء اما في الغصب فيلزمه الظرف ايضا كافي غصبتك درهم
في كيس بناء على ما قدمناه ويقتضيه التعليل وعلى هذا التفسير يلزم درهم في ثوب تأمل (قوله
وبخاتم) بان يقول هذا الخاتم لك (قوله تلزمه حلقته) الحلقه بسكون اللام في حلقه الباب
وقدره والجرح انا يقتضين على غير قياس وقال الاصمعي بكسر الاول كقصة وقصم وبدره وبدر
وحكي يونس من ابن الهلال ان الفخ لغة في السكون ط (قوله ونصه) هو ما يركب في الخاتم
من غيره وفي القاموس الفص الخاتم منلثة والكسر غير محسن (قوله جميعا) لان اسم الخاتم
بشماها ما هذا يدخل الفص في بيع الخاتم من غير تسمية ط عن النجاشي (قوله جفته) بفتح
الجيم غمده وقرابه (قوله وحاشاه) جمع حاشاة بكسر الحاء علاقته ط وهي ما يشد به السيف

فانصرف التفسير اليها
لاستوائهم في الحاجة اليه
(والاقرار بداية في اصطبل
تلزمه) الذبة (فقط)
والاصل ان ما يصلح ظرفا
ان امكن نقله لزماه والالزم
المظروف فقط خلافا ل محمد
وان لم يصلح لزماه فقط
كقوله درهم في درهم دور
فان ومثله انه لو قال ذبة في
خيمة لزماه ولو قال ثوب في
درهم لزماه الثوب ولم أره
فالجهر (وبخاتم) تلزمه
(حلقته ونصه) جميعا
(وبشماها جفته وحاشاه)

بمائة مقرر لا غير وأجاب شيخ المولى أبي السعد بان دعوى التصويب ساقطة وما ذكره
 ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير وما وقع اصحاب الدرر حيث اضاف المائة الى الجمع قبل
 وليس بخطا ومنه قراءة حمزة والكسائي وابن وافي كهفهم ثلاث مائة سنين باضافة مائة الى
 سنين والحاصل ان العدد المضاف على قسمين أحدهما مالا يضاف الا الى جمع وهو ثلاثة الى
 عشرة والثاني مالا يضاف كثيرا الا الى مفرد وهو مائة وألف وتفتيم ما نحو مائة درهم وألف
 درهم الخ (قوله وكذا المكي والموزون) كائنة بقدر خطئة أو ورطل كذا ولو قال نصف
 درهم ودينار فوجب عليه نصف كل منهما وكذا انصف هذا العدد وهذا الجارية لان الكلام
 كله وقع على شيء بغير عينه أو بعينه فبصرف النصف الى الكل بخلاف ما لو كان بعينه غير
 معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزيلعي وأصله
 ان الكلام اذا كان كله على شيء بعينه أو كان كله على شيء بغير عينه فهو كله على الانصاف وان
 كان أحدهما بعينه والاخر بغير عينه فالنصف على الاول منهما ثم زيادة لانه يمكن قال
 العلامة المقدسي بعد ان عزا وجوب كل الدرهم للتمييز فيه ان هذا على تقدير خفض الدرهم
 مشكل واحاق الرفع والسكون فلم انتهى (وأقول) لاشكال على لغة الجواز على ان الغالب
 على الطلبة عدم اعتبار الاعراب اي فضلا عن العوام ولكن الاحوط الاستقراء ان الاصل
 براءة الذمة فلهذا صدر الجهر تأمل (قوله استحصانا) والقياس ان يلزمه المعطوف ويرجع
 في بيان المعطوف عليه اليه وبالقياس اخذنا الامام الشافعي رحمه الله تعالى (قوله وفي مائة
 وفوب) نحو مائة وشاة ومائة وعبد (قوله لانها مهمة) قال في التبيين وجه الاستحسان ان
 عطف الموزون والمكييل على عدمهم يكون بسيما لا مهمم عادة لان الناس استعملوا تكرار
 التفسير وهو الدرهم عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التماثل وهو ما ثبت في الذمة
 وهو المكييل والموزون لانها تثبت في الذمة ما لو قرضوا ثوبا كنفوا فيه مرة لكثرة
 أسبابه ودورانها في الكلام بخلاف الثياب وغيرهما ليس من القدرات اي عمالا يكال ولا
 يوزن لانها لا يكثر انهما صلح العدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات والثياب وان ثبتت
 في الذمة في السلم والنسكاح لانهم لا يكثران كثرة القرض والنقن فلم يثبتوا ذكرا العدم
 دوراتها في الكلام والاكتفاء بالثاني لكثرة ولتوجد دقيق على القياس بخلاف قوله مائة
 وثلاثة اقواب حيث يكون الاقواب تفسير المائة أيضا وبسواء في المقدرات وغيرها لانه
 ذكر عددين مهمين واعبهم مائة تفسير فيصرف اليهما فيكون بيانها هما وهذا بالاجماع لان
 عادتهم حيث بذلك الا ترى انهم يقولون احدى وعشرون وثلاثة وخمسون درهما فمنصرف
 التفسير اليهما الاستواء في الحاجة اليه انتهى قال ابو السعد ودود المقارب الذي لا يختلف
 أحادها الكبير والصغير كالمكييل والموزون (قوله وفي مائة وثلاثة اقواب) أو دراهم أو شياء (قوله
 كلها ثياب) لانه ذكر عددين مهمين وأودعها ما يات تفسير فصرف اليها ما العدم الماطف وهذا
 بالاجماع (قوله خلافا للشافعي) ظاهر كلامه ان مخالفته في هذه المسألة فلهذا لم يقط وليس كذلك
 قال العمري وعند الشافعي ومالك تفسير المائة اليه في الكل وعند احمد المهم من جنس المفسر
 في النصين انتهى ونحوه في الدرر (قوله لم يذكروا جعفر العطف) بان يقول مائة واقواب ثلاثة

وكذا المكييل والموزون
 استحصانا (وفي مائة وثوب
 ومائة وثوبان يفسر المائة)
 لانها مهمة (وفي مائة
 وثلاثة اقواب كلها ثياب)
 خلافا للشافعي رضى الله
 عنه قلنا الاقواب لم يذكروا
 جعفر العطف

بخلاف ما لو كان المصنف مكتوباً بغيره بما هيأ أو نافذاً فاعلم كناية التمسك بغيره - حيث قد يكون
 اعترافه بالملك فلا يصح بعد ذلك ان يدعيه انفسه وكذلك هذا اذا قال بغيره انما يصح ذلك فيما
 اذا كان ~~مكتوباً~~ المكتوب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يدعيه مال نفسه الى آخر
 ما قد ناهى ويجب تقييده أيضاً بغير أحد الزوجين والرحم المحرم وماذا لم يصح في ملك البيع
 (مهمة) في الغزاة بقية الزادات - او من قوباً ثم ادعى انه كان له قبل المداومة أو كان لا يـ
 يوم مات قبل ذلك وتر كميلاً لا يبيع مالاً قال كان لابي وكل بالبيع فدأومته ولم يتق البيع
 يبيع ولو ادعا - أو يدعيه أيضاً وكذلك لو قال قضى لابي ومات قبل القبض وتر كميلاً انى يبيع
 أيضاً وان لم يقض للاب حتى مات وتر كميلاً لا يبيع لان دوام المداومة شرط ولا يمكن لانه
 لا يصلح خصماً بعد المداومة وعلى هذا لو ادعى رجل شراً فوثب وشهد بالباشر امين المدعى عليه
 وقضى أو لا ثم زعم أحد الشاهدين ان الثوب له أو لا يبيع ورثته هو عنه لا يبيع دعواه ما قلنا
 ولو قال عند التمسك هذا الثوب باعه منه هذا الكنه لى أو لابي ورثته هه بقضى بالبيع
 ويصح دعوى الشاهد فاذا برهن على مدعاه قضى له لانه دام التناقض ولو قال اقولا ولم يؤدب
 الشهادة ثم ادعا لنفسه أو انه لا يبيع وكله بالطلب يقبل وكذا اذا شهد بالاستحجار والاستبعاد
 أو الاستيلاء أو الامانة من المدعى بطل دعواه انفسه أو لغيره وسوا مطلب تحقيق هذه
 العقود المدعى من المدعى عليه أو غيره ولو ساوم ثم ادعا مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا
 يقبل في نصيب المساوم ومساومة الابن لا تنفع دعوى الاب لكن بعد موت الاب لا يعمل
 الدعوى وان كان الاب ادعا وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاء لا مأمراً آنفاً ولو برهن وفي
 الاقضية ساوم ولد جارية أو زرع أرض أو غرة فقبل ثم برهن على أن الأصل ملكه تقبل وان
 ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا الفرع فعلى هذا لو ادعى شجرة ا فقال المدعى
 عليه ساومني فبره أو اشترى مني لا يكون دفعا لحوار ان يكون الشجرة له والثمر لغيره وفي الغزاة
 ادعى عليه شياً فقال اشترى منه من فلان وأجرت البيع لا يكون دفعا لان الانسان قد يبيع ببيع
 الغير ملك الغير وفي المحيط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعى عليه انه كان آخر منه
 نفسه في عمل هذا الكرم يدفع وفي المتنك اس - تاجر فوباً ثم برهن انه لا يبيع الصغير تقبل قال
 القاضي هذه على الرواية التي جعل الاستحجار ونحوه اقراراً بهدم الملك له فعدم كونه ملكاً يمنع
 كونه ملكاً لغيره بخلاف ان يثوب عن الغير فاما على الرواية التي تكون اقراراً بهدم ملك المطلوب
 لا تنفع الدعوى لغيره كما لا تنفع لنفسه انتهى (قوله مائة ودرهم) وكذلك لو قال مائة ودرهم ان
 أو مائة وثلاثة دراهم كافي الخسائية وعليه التعليل الآتي وأراد درهم مال مقدرة مثل الدينار
 وصائر الموزونات والمكيل والحاصل انه اذا ذكر بعد مقدم من الاعداد شي من المقدرات
 أو بعد مضاف بنحو مائة وثلاثة أو باب أو فراس يكون بياناً لا فلا يكون بياناً كافي المنبيع
 (قوله كلها دراهم) اى فيلزمه مائة ودرهم ودرهم في قوله على مائة ودرهم قال في المختار ولو
 قال له على مائة ودرهم فالكل دراهم وكذا كل ما يكال ووزن واح - لم ان صاحب الدرر ذكر
 بمائة مائة بصيغة الجمع لفظه اذا قال له على مائة ودرهم لزمه مائة دراهم ودرهم وتمتبه
 عزى بان الصواب مائة ودرهم بالافراد واستدل على المقدمة الحاجبية حيث قال وعجز مائة
 وأب مخفوض مفرد اه واعترضه أيضاً عبد الحليم بان الالف في دراهم من طغيان القم لان

(و) على (مائة ودرهم)
 (كلها دراهم)

مالا يخسر وفي المقام الوهباني له. د العزذ كخلافا تم قال والحاصل ان رواية الجامع أن
 الاستيغام والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمساوم منه رواية
 الزيادة أن لا يكون ذلك اقرارا بالملكية وهو الصحيح كذا في المادة وحكي فيها اتفاق
 الروايات على أنه لا ملك للمساوم ونحوه منه وعلى هذا الخلاف يفتي صحة دعواه ملكا للمساوم
 فيه لنفسه ولا غيره انتهى وانما جرحنا هذا بكونه اقرارا بخلاف رواية الجامع الصغرى والله تعالى
 أعلم اه قال الساجاني وبظهره ان ابي ابي هذرا يفتي بمافي الزيادة من ان الاستيغام ونحوه
 لا يكون اقرارا في المادة وهو الصحيح وفي المسألة انه لا يصح وقد مضى ان التفرع هو انه
 قال والاكثر على تصحيح مافي الزيادة وأنه ظاهر الرواية اه اقول لكن في الاستيغام لنفسه
 على كل من الروايتين يكون اقرارا بانه لا ملك له فيه فكيف يدعيه لنفسه نعم ان يدعيه لغيره
 لم يدم التناقض بناء على رواية الزيادة وما يؤيد ذلك ما ذكره قريبي في الموقلة الا انه في
 التهمة حتى لو برهن بكون دفعها تامل (قوله وصححه في الجامع) أي صححه معاصر من ان
 الاستيغام والاستعارة والاستبجار ونحوها اقرارا بالملك للمساوم منه والمستعارة منه والمساوم
 منه والمراد بالجامع جامع الفصولين وهذه رواية الجامع للإمام محمد (تتمه الاستشراء من
 غير المدعى عليه في كونه اقرارا بانه لا ملك للمدعى كالأشراء من المدعى عليه حتى لو برهن
 عليه بكون دفعها قال في جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى اقول ينبغي ان يكون
 الاستيغام وكذا الاستيغام ونحوه كالأشراء (قوله خلافا لصحج الوهبانية) أي في مسئلة
 الاستيغام لان المبيع يحفل ان يكون في يد البائع عارية أو غصبا أو يكون وكيل أو فوضوا فلم
 يقتضيه موت الملك للبائع كذا ذكره ابن وهبان وهذا مافي الزيادة (قوله وفتي شارحها
 الشربلاني) أي بمافي الجامع والزيادة (قوله بانه ان قال يعني هذا) أي مثلا أو هبني
 أو أفرق ونحوه (قوله كان اقرارا) أي اعترافا له بالملك لانه جازم بانه ملكه وقد طلب شراءه
 منه أو هبته أو أجارته (قوله وان قال اتبيع هذا) أو هل أنت بائع هذا لا يكون اقرارا بل
 اعترافا مالا لانه يحفل أن يفسد بذلك استظهار حاله هل يدعي المالكية وجواز البيع له أولا
 أو يكون مراده طلب اشهاد على اقراره براءة بيع ملك القائل فيلزمه به بعد ذلك أي باقراره
 الصغرى يشاع على رواية الجامع وفتي بهذه المسألة بزيادة الزيادة لكن قد يقال ان ما ذكره
 لا يصلح أن يكون توفيقا بين القوانين بل هو تفصيل في كون المذكورات قد يكون بعضها
 اقرارا بعدم ملك المقر وقد يكون ملك المقر فتأمل والحاصل انه اذا قال بغير ايام انما يصح
 ذلك فيما اذا كان عموكا للخطاب فان الانسان لا يطلب من غيره ان يدعيه مال نفسه فيكون
 ذلك اعترافا منه له بالملك فلا يدعيه به بعد ذلك لنفسه ولا لغيره وان قال اتبيع قلعه يريد ان يدعيه
 له وكالة عنه أو فوضوا فلا يكون اقرارا له بالملك (قوله صلح البيع) أي وثيقة المراجعة (قوله
 فانه) أي ما ذكر من كناية الاسم والاسم (قوله ليس باقرارا بعدم ملكه) أي فاعلمنا أولى
 أو ما أو أي قل ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ولا لغيره أي قوله اتبيع هذا أولى بان لا يكون اقرارا
 بعدم ملكه وصورة مسئلة كناية وختمه على صلح البيع هي انه لو كتب شهادة وختمها
 على صلح فيه باع فلان لا يكون اعترافا منه بالبيع فان الانسان قد يبيع مال غيره فوضوا

وصححه في الجامع خلافا
 لصحج الوهبانية ووفق
 شارحها الشربلاني بانه
 ان قال يعني هذا كان
 اقرارا وان قال اتبيع
 هذا لا يؤيد مسئلة كنيته
 وختمه على صلح البيع
 فانه ليس باقرارا بعدم
 ملكه

انه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضى عزله
والموكل على حقه لو شرط ان اقراره عليه لا يجوز قال صاحب فور العين قوله لو شرط الخ
مستدرك الاول صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضى لا يتغير فلا حاجة الى الشرط
المذكور وهذا اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفا على قوله عزل من الوكالة اما اذا كان
معطوفا على قوله فعله عند القاضى عزله فلا استدراك حينئذ ان كان مسئلة الاولى نافذة حيث لم
يتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أولا في صورة مساومة وكيفية غير مجلس القاضى وهذا
قصور واجها في مقام بيان واعلام كالا يخفى على ذوى الاعلام اه وفيه الاستيلاء هل
هو اقرار فيه واثبات على رواية الزيات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي رواية لا يكون
اقرارا الاول اصح وعلى الروايتين لا تسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع
كلاسيكيا من البائع والاستبعاد والاستعانة والاستيلاء والاستيلاء اقرارا به لذى اليد
سواء ادعاه لنفسه أو غيره ولو اقيمت البينة على ان الوكيل مساومه في مجلس القضاء خرج من
الخصومة هو وموكله ايضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء خرج هو من الخصومة
دون موكله اه وفي جامع الفصولين يصح رواية افادته الملك فاختار التصحيح للروايتين
ويبقى على عدم افادته للمدعى عليه جواز دعوى المقر بها غيره اه ونقل السانحاني
عن الانقرةوى ان الاكثر على تصحيح ما في الزيات وانه ظاهر الرواية اه قلت فيه حتى به
لترجمه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح كما تقدم (أقول) ومن ثمة ما تقدم من
الاستعانة والاستبعاد وأخواتهما الاقسام قال في جامع الفصولين راضى القاتوى رشيد
الدين قسم تركه بين ورثة أو قبل بولية لوقف أو وصاية في تركه بعد العلم واليقين بان هذا تركه
أو وقف ثم ادعاه لنفسه لا تسمع اه وتماه فيه (قوله في منع دعواه لنفسه) هذا متفق عليه
واما كونه اقرارا بالملك لذى اليد ففيه روايتان مهمتان كما علمت (قوله وغيره) قال في جامع
الفصولين الحاصل من جملة ما حرر المدعى لو صدر عنه ما يدل على ان المدعى ملك المدعى
عليه تبطل دعواه لنفسه ولغيره لانه تناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم
ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره لانه اقرار بعدم ملكه بالملك المدعى عليه ولو صدر
عنه ما يجهل الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرارا بالملك اه (قوله بوكالة
أو وصاية) يعني اذا اقر الرجل بجماله ان له فلان ثم ادعاه لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة
أو وصاية لورثة فهو صريح لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة
كما في الدرر (قوله للتناقض) محله ما اذا كان لا يخفى سببه كما تقدم (قوله بخلاف ابراهيم) أى
لو ابراهيم من جميع الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة لغيره أو وصية هو صريح لعدم التناقض لانه
انما ابراهيم عن حق نفسه لا عن حق غيره (قوله به ما) أى بالوكالة والوصاية (قوله لعدم
التناقض) لان ابراهيم الرجل عن جميع الدعاوى المتعلقة بجماله لا يقتضى عدم صحة دعوى مال
غيره على ذلك الرجل درر (قوله ذكره في الدرر) الضعيف راجع الى المذكور متنا من قوله
وكذا الخ نسوى الاعارة والى المذكور من جميع ذلك المذكور فيها والضعيف قوله ومعه في
الجامع الخ راجع الى ما في المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع وعن صريح بكونه اقرارا

واقصده بوكالة أو وصاية
لتناقض بخلاف ابراهيم
جميع الدعاوى ثم الدعوى
بهما لعدم التناقض ذكره
في الدرر قبيح الاقرار

الباشر وما يجب حفظه هنا ان المساومة اقرار المالك للبائع او بعدم كونه مالكا له
ضمن الاصله وليس كالاقرار بغيره بحبائه ملك البائع والتفاوت انما يظهر فيما اذا وصل العين
الى يده وبمؤثر بالرد الى البائع في فصل الاقرار بالصرح ولا يؤمر في فصل المساومة ببيانه اشترى
متاعا من انسان وقبضه ثم ان ابا المشرى استحققه بالبرهان من المشتري واخذ ثم مات الاب
وورثه الابن المشتري لا يؤمر برده الى البائع ويرجع بالثمن الى البائع ويكون المتاع في يد
المشرى هذا بالارث ولو اقر عند البيع بانه ملك البائع ثم استحققه او موهبه من يده ثم مات الاب وورثه
الابن المشتري هذا لا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء الاول لما تقرر ان
القضاء للمشتري لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالثمن اه كذا في جامع البزازی (قوله
والاعادة) الاولى ان يقال الاستمارة كافي جامع الفصولين من الفصل العاشر اى لو قبل اعارة
الثوب والحارية المذكورين كان قبوله اقرارا بالملك فان القبول هو الذى يتأتى منه والاعادة
فعل ذى اليد فكيف تكون اقرارا بالملك والذى سهل ذلك وقوعها بين الاستمارة والاستعاب
والحاصل ان الاستمارة هي التى تكون اقرارا بالملك لا غير اما الاعادة فهي فعل المعير تامل
(قوله والاستعاب والاستيجار) قال في الاشياء الاستيجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين
وفي الجوى ان عما يقتضيه التناقض استبعاد رده ثم ادعاه ملكه لانه موضع خفاء وقيل يجب
تعيينه بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهرا فانهم صرحوا بان الراهن أو البائع وفاء اذا استأجر
الرهن أو المبيع لا يبيع وهو كالصرح في عدم كون الاستيجار اقرارا بعدم الملك له اه ومثله
في الحوائى الرملية قال العلامة الجوى قيل عليه الاستيجار اقرار بعدم الملك له اتفاقا وانما
الخلاف في كونه اقرارا لذى اليد بالملك فقد اشتبه على صاحب الاشياء الاول بالثاني فاجرى
الخلاف بالاول كالثاني وهو هو وعظيم ورد بان الضمير في راجع لاهو وخر والقرينة عليه
قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جدا وقد صحح العمادى كلا القولين في فصوله في الفصل
السادس وفي الاشياء الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقرارا بغيره يته كافي القنية
(قوله ولو من وكيل) اى وكيل واضح اليد الاستمارة كافي الامة يمنع دعوى الملك فيه او دعواه
في الحرعة يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر (قوله فيمنع دعواه لنفسه وبغيره الخ) قال في
الشراء لامة كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك للمباشر متفق عليه وما كونهم اقرارا بالملك
لذى اليد نفسه روايتان على رواية الجامع يقبض الملك لذى اليد وعلى رواية الزيادات لاهو
الصحيح كذا في الصغرى قال في هذه الفتاوى الاستمارة والاستمارة والاستعاب من المدعى
عليه أو من غيره وكذا الشراء والمساومة وما شبهه من الاجارة وغيره مانع صاحبها من دعوى
الملك لنفسه وبغيره قال صاحب جامع الفصولين اقول كون هذه الاشياء اقرارا بعدم الملك
للمباشر ظاهر وما كونهم اقرارا بالملك لذى اليد نفسه روايتان كما سأتى قريبا قال والظاهر
عندى ان مجرد ذلك ليس باقرار لذى اليد اذ قد يفعل مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك لذى
اليده فلا بد ان عين بالقرائن يجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي
ان تصح دعواه غيره في بعض المواضع لاني بعضها فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة

(والاعادة والاستعاب
والاستيجار ولو من وكيل)
فبكل ذلك اقرار بملك ذى
اليده فيمنع دعواه لنفسه

رضا أربعين مسئلة ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة صاحب الاشباه
والنظائر نقلها عن المكتب المعيرة انتهى الكل من نور العين وقد ذكرنا بعض هذا فيما قدمنا
بحر رافراجمه ان شئت وتقدمت في كلام الشارح قبيح السوء آخر الوصف وزاد على ما هنا
مسائل كثيرة وكتب عليها سببى الى الود الدرجة الله تعالى وزاد عليها فراجعهاته (قوله لازمه
الدين حالا) قال في الدرر لانه اقر بحق على نفسه وادعى لنفسه حقانية فصدق في الاقرار
بلاجه دون الدعوى اه قال في الوقعات هذا اذا لم يصل الاجل بكلامه اما اذا وصل صدق
اه (قوله لانه دعوى بلاجه) قال الحموي لانه اقر بحق على نفسه وادعى حق على المقر
فاقراره بحجة عليه ولا تقبل دعواه بلاجه اه (قوله لا يثبت بالشرط) الاوضح ان يقول
يثبت بالشرط ويكون سببا لقوله عارض وعبارة الحموي والاجل عارض ولا يثبت بنفس
العقد بل بالشرط والقول للمنعكر في العارض اه (قوله والقول للمنعكر في النوع) وللمنعكر
في العوارض أى فكانت من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع ان
يكون الشيء من اصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المسمى كقوليه فانه مؤجل
بالشرط بل من حين كسفه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان الدراهم السود
من أصله اسود وايس السواد عارضا بالشرط فكان اقراره بالنوع بخلاف الدين فان الاصل
فيه الحلول ولا يصير مؤجلا الا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرارا بالدين وادعاه
لحصول العارض والمقر له يذكر العارض والقول للمنعكر ومنه اجارة العبد كما افاده بعض
الفاضل والحاصل ان الاجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للمنعكر
في العارض (قوله لا يثبت في كفاية المؤجل بالشرط) فالاجل في انواع فكانت الكفاية المؤجلة
أحد نوعي الكفاية فيصدق ان اقراره باحد النوعين لا يجهل اقرارا بالنوع الآخر لان
حقيقة النوع ان يكون الشيء من أصله موصوفا بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المسمى
به فانه مؤجل بالشرط بل من حين كسفه كان مؤجلا فاذا اقر به لم يكن مقرا بالحال كان
الدراهم السود من أصلها سود كما قدمنا قريبا قد صرحت المسئلة في كتاب الكفاية عند قوله
لث مائة درهم المشهر فراجع (قوله وشراؤه أمة متعقبة) فاذا لم تكن متعقبة فالوفاي بالحكم
المذكور وقوله كنوب في جراب أى كسرها فوب في جراب وفي البرازية على ذلك بقوله
والضابط ان الشيء ان كان معام عرف وقت المساومة كالخراية القائمة المتعقبة بين يديه لا يقبل
الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان معام لا يعرف كنوب في منديل
أو جارية فاعادة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء يقبل وهذا الاختلاف أقار به العلماء في ذلك اه
وبه ظهروا ان الثوب في الجراب كهو في المنديل ويدل عليه ما في الفواكه البديرة لا يابن الفرس
حيث عدم مسئلة الثوب في الجراب مما يفتقر فيه التفاضل فقال واذا اشترى ثوبا موطا في جراب
أومنه دل لما نشره قال هذا ما نرى تسهم دعواه فالدعوى مسعومة مع التفاضل في جميع هذه
المسائل أى التي منها هذه على الراجح المفتى به ومن المشايخ من اعتبر التفاضل مطلقة انهم سمعوا
الدعوى اذا تقدم ما يناقضها وقدمنا ذلك في الدعوى فراجع (قوله وكذلك الاستيثار
والاستيداع) أى طلب ايداعه عنده ومنه بقا في الاستيثار والاستيثار قال في تنوير

(وان اقر بدين مؤجل
وادعى المقر له لانه
الدين حالا) وعند الثاني
رضى الله عنه مؤجلا
بيمينه (كما قرره بعد في يده
انه لرجل وانه استاجر منه)
ولا يصدق في ناجيل واجارة
لانه دعوى بلاجه
(و) حقيقة (ب) بصل
المقر له في اختلاف ما لو
أقر بالدراهم السود فكذب
في صفة (أ) حيث يلزمه
ما أقر به فقط (لأن السود
نوع والاجل عارض لا يثبت
بالشرط والقول للمنعكر في
النوع ولا يثبت في العوارض
كما قرره الكفيل بدين
مؤجل) فان القول له في
الاجل للثبوت في كفاية
المؤجل بالشرط (وشراؤه)
أمة (متعقبة اقرارا بالمال)
لما نصح كنوب في جراب
وكذا الاستيثار والاستيداع
وقبول الودعة بصح

حريتم افردوها الثالث على الثاني فقبلها ثم اراد ودعا على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت عتقا
 العتق لا يثبت بقولها ولو ادعت حرية الاصل فهو كالتحريم يثبت بسلطات انقاد لبيع وتسايم
 فكذلك اذا انقضاء اقرار بالرق وان لم تنقده ليس الاول ان لا يقبل اه (ومنها) الحلف لا ينزل
 فلان ادعاءه وفلان نازل فيها فسكت الحلف حيث لا لو قال له اخرج فاني ان يخرج فسكت (ومنها)
 ولدت ولدا فهناك انما زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقه كاقراءه (ومنها) ام ولد
 ولدت فسكت مولدا حتى مضى بومان لهذا الولد لا يملك نفقه بعده (ومنها) السكوت قبل البيع
 عند الاخبار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هذا الشيء عيب فسههه واقدم مع ذلك على
 شرائه فهو ورثا ولو اظهر عدلا لا لو فاسد فاعده أي حنيفة وعندهما هو ورثا ولو فاسدا (ومنها)
 سكوت بكرة عند اخبرها بتزويج الولي على خلاف ما امر آتانا (ومنها) باع عقارا وامرأته او
 ولده او بعض اقاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر اعده البيع أفق مشايخ
 هرقند انه لا يسمع وجعل سكوته في هذه الحالة كاقراء له لالة قطعا لا لاطماع الفاسد وتوافقي
 مشايخ بخاري انه ينبغي ان يسمع فيمنظر المقي في ذلك فلورأى انه لا يسمع لاشتمار المدعي بحياة
 وتلبس وأفقي به كان حسنا سد الباب التزوير (ومنها) الحاضر عند البيع لو بحث البائع
 الى المشتري وتقاضاه الثمن لا يسمع دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير مجيزا للبيع بتقاضيه
 (ومنها) رآه يبيع عرضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت سقط دعواه (يقول
 الحقيق) وفي الفتاوى الولو الجدية رجل تصرف ايضا زمانا ورجل آخر رأى الارض والتصرف
 ولم يدع ومات على ذلك لا يسمع به كذلك دعوى ولده فمترك على يد المتصرف لان الحال شاهد
 (ومنها) لو قال الوكيل بشراعتي بعينه لموكله اني اريد شراعه لنفسى فسكت موكله ثم
 شراعه يكون الوكيل (يقول الحقيق) وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسئلة
 شريكي العنان وهو ما ذكره صاحب الخلاصة به دذكرها بين المسائلتين بقوله والفرق
 ان الوكيل يملك عزل نفسه اذا علم الموكل رضى أم سقط بغيره للاف أحد الشرع يمكن اذ لا يملك
 فسخ الشريعة الا برضا صاحبه (ومنها) ولي صبي عاقل رأى الصبي يبيع ويشترى فسكت بكون
 اذنا (ومنها) سكوت رجل رأى غيره شق رقعه حتى سال ما فيه يكون رضا (ومنها) سكوت الحالف
 بان لا يستخدم فلانا أي مملوكه ثم خدمه فلان بلا امر ولم ينه حنث (ومنها) امرأة ذهبت
 في تجهيزها البتة الاشياء من أمتعة الاب والاب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) اتفقت ائمة في
 تجهيز بنتها ما هو معتاد فسكت الاب لان ضمن الام (ومنها) باع امة وعليها حلي وقرطان ولم يشترط
 ذلك المكن نسلم المشتري الامة وذهب به البائع ساكت كان سكوته بمنزلة التسليم فكان
 الحل لها (ومنها) القراء على الشئ وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في الاصح (ومنها) ما ذكر في
 قضا الخلاصة ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلا لو أخذ منه كقيل ثم بدل بغيره
 عصى به آفة في لسانه أو معهه فلو اخبروا انه لا آفة به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب
 ينزل منزلة المذموم كعند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يحبس حتى يجب فان فهم انه اخرس يجب
 بالاشارة انتهى (ومنها) سكوت المزكى عنده عن حال الشاهد تعدل (ومنها) سكوت الزا عن
 عند قبض المرتين العين المروثة (يقول الحقيق) فصارت المسائل التي يكون السكوت فيها

بمعدن ذلك كانت كذلك تعرض له أحد من أصحاب المعبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن
القاعدة السابقة مساوئ كثيرة صار السكوت فيها كالنطق أى يكون رضا (فمنها) سكوت البكر
عند استئثار وإلها عن قبل التزويج وبعد هذه الزوجه الولي فلوزوج الجدمع قيام الاب
لا يكون سكوت رضا (ومنها) ~~سكوت~~ سكوت قبض مهرها ولو قبض المهر أبوها أو من زوجها
فسكت يكون اذا قبضه الا ان تقول لا تقبضه فحينئذ لم يجز القبض عليها ولا لغير الزوج
(ومنها) سكوت الصبيبة اذا بلغت بكرى يكون رضا ويحل خيار بلوغها ولو بلغت نيبا (ومنها)
بكر حلفت ان لا تزوج نفسها فزوجها أوها فسكت حلفت عيها كرهاها بكلام ولو حلفت
بكر أن لا تاذن في تزويجها فزوجها أوها فسكت لا تخفى اذ لم تاذن ولزم النكاح بالسكوت
(ومنها) تصدق على انسان فسكت المصدق عليه بثبت المالك ولا يحتاج الى قبوله ولا يختلف
الهبة (ومنها) قبض هبة وصدة بمحضرة المالك وهو ساكت كان اذا قبضه (ومنها) لو أبرأ
صديقه فسكت المدين يبرأ ولو دبر نذرده (ومنها) الاقرار يصح ولو سكت المقر له ويرتد رده
(ومنها) لو كذب بشئ فسكت الوكيل وبشره صح ويرتد رده فلو وكاه يبيع نفسه فلم يقبل ولم يرد
فبإعجاز ويكون قبولا (ومنها) لو أوصى الى رجل فسكت في حياته فالمات باع الوصي بعض
التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الامر بالبدل اذا سكت الموقوف اليه صح
ويرتد رده (ومنها) الوقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو رده قبل يبطل وقيل
لا (ومنها) نواضع على تخيئة ثم قال أحد هما صاحبه قبله الى ان جعله يباعها صحها فسكت
الاخر ثم تباعها صح البيع وليس لساكت ابطاله بعد ما صح قول صاحبه (ومنها) سكوت
المالك القديم حين قسم ماله بين الغائمين رضا كالأمر قن لم يرفع في الغنية وقسم ومولاه
الاول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى قنه (ومنها) لو كان المشتري مخيرا في قن شره فراهى
القن يبيع ويشترى فسكت بطل خياره ولو كان الخيار للبايع لا يبطل خياره (ومنها) المانع حبس
المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورآه المانع وسكت كان اذا نفي قبضه الصحيح والفاقد فيه سواء
في رواية وهو رضا قبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشقيع بالمبيع وسكت
يبطل شفيعه (ومنها) رأى غمرا فقاضى قنه يبيع ويشترى وسكت كان ما ذكرنا في التجارة لا في
بيع ذلك العين (ومنها) لو حلف المولى لا ياذن لقنه فراهى يبيع ويشترى فسكت يخفى في ظاهر
الرواية لا في رواية عن أبي يوسف (ومنها) باع قن شيئا بمحضرة مولاه ثم ادعاه المولى انه فلو كان
ما ذكرنا يصح دعوى المولى ولو محجور أصح قال الاسترغش قن قيل ألم يصرمه أذنوا بسكوت
مولاه قلنا نعم ولكن أثر الاذن بظهر في المستقبل (ومنها) باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي
بعض الروايات فاقاد بالبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله كذا في جامع القصولين
ووافقا لما في فتاوى قاضي خان وفي فوائد العتايى ولو سكت القن وهو معتقل فهو اقرار برقه
وكذا لو رهنه أو دفعه بمجانية والقن ساكت بخلاف ما لو أجره أو عرض له لبيع أو ارمه
أو زوجته فسكونه هنا ليس باقرار برقه (يقول الحنفية) قوله وفي بعض الروايات الخ طاهره يشهر
بضعت اشتراط الانقياد أو ناساوى الاحتمالين لكن الاظهر ان الانقياد بشرط ما ذكر في محل
آخر من فتاوى قاضي خان رجل شرب أمة وقبضها فباعها من آخر والثاني من ثالث فادت

بالضرب لا يحنث اذا كان مثله بمن يباشره والذي في المصنف عن أعيان البرزاية اذا حلف
 لا يظهر سر فلان أو لا يفشي أو لا يعلم فلانا سر فلان أو حلف لا يمكن سره أو لا يخفيه أو لا يستره
 أو حلف لا يدل على فلان فأخبر به بالكناية أو برسالة أو كلام أو ساه أهدأ كان سر فلان كذا أو
 أكان فلان يمكن كذا فأشار برأسه أي نعم حنث في جميع هذه الوجوه وكذا اذا حلف لا يستخدم
 فلانا فأشار إليه بنسيء من الخدمة حنث في عينه خدمه فلان أو لا يخدمه اه ط (أقول)
 وانما حنث العرف اذا ايمان مينا عليه وهو في العرف يكون بذلك مظهر امره وموقفه
 ومعلمه كجاءه رقب في محله وهذا هو السبب في خروجها عن الضابط المذكور فانهم (قوله)
 وأشار حنث) قال في الاشباه حلفه السرا أن لا يخبر باسمهم فالجمله ان بعد عليه الايمان
 ليس بساوق بقول لا والبارق يسكت عن اسمه فيعلم الولى السارق ولا يحنث الحالف اه
 وفي مسألتنا الجمله ان يقال له انك كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا أو كذا
 فقل لا فاذ انك لم تأمره أو لم تأمره أو لم تأمره أو لم تأمره أو لم تأمره أو لم تأمره أو لم تأمره
 (قوله الا في تسع) ويدخل تحت الميتين منها ثلاث صور وينبغي أن يزداد على التسع تعديل
 الشاهد من العالم بالاشارة فانها تكفي كما قدمناه في الشهادات فتال (اعلم) ان من القواعد
 الفقهية انه لا يفسد الى ساكت قول كافي مسائل (ومنها) رأى أجنبيا يبيع ماله ولم ينهه لا يكون
 وكذا لا يسكت المالك (ومنها) لو رأى القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى
 فسكت لا يكون اذا نفي التجارة (ومنها) لو رأى المرتين راحته يبيع الرهن فسكت لا يبطل
 الرهن ولا يكون ما ذنوبا يبيع وزاد في الاشباه قوله في رواية (ومنها) لو رأى غيره يتلف ماله
 فسكت لا يكون اذا نفي التلف (ومنها) لو رأى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لا يكون
 اذا (ومنها) لو سكت على وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أو أخذ من سكوت عند
 ائلاف ماله (ومنها) لو رأى قننه أو أخته يتزوج فسكت ولم ينهه لا بصير له نافي النكاح (ومنها)
 لو زوجت غيره كف فسكت الولى عن مطالبته المقر بقى ليس برضا وان طال ذلك لان في الواضع
 كثرة أى ما لم تلده منه (ومنها) سكوت امرأة العن ليس برضا وان أقامت معه سنين (ومنها)
 الاعارة لا تثبت بسكوت (ومنها) حلف لا يفسد لم يشقة فلم يسلمه أو امكن سكوت عن خصومة فيها
 حتى يبط شفعة لا يحنث (ومنها) حلف لا يخر عن فلان حقه عليه شهر اذ لم يوتره شهر
 وسكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يحنث (ومنها) لو وهب شيئا أو وهب له ساكت لا يصح
 ما لم يقل قببات بخلاف الصدقة كما يافى (ومنها) لو أجر قننه أو عرضه لا يبيع أو سواه أو زوجته
 فسكت القن لا يكون اقرارا برقه بخلاف ماله بآءه أو رهنه أو دفعه بيمينية فسكت كما سيأتى
 أيضا (ومنها) أحد شريكي عنان قال لصاحبه انى اشتريت هذه الامعة انفسى خاصة فسكت
 صاحبه فتمرها لا تكون له ما لم يقل صاحبه نعم كذا في جامع النصولين موافقا للخاصة
 وغيرهما ويذيق مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له بغير شيء عند أبي حنيفة اذا اذن
 بضمين هبة نصيبه منه اذ الوطء لا يحل الا بالمالك بخلاف طعام وكسوة (يقول الحنفى) وفي الاشباه
 فسكت صاحبه لا تكون له ما ذكر هذه المسئلة فيما يكون السكوت فيه كالطبخ على ذلك
 فهو واضح لخالفه ما امر آفة من المعتمرات واحتمال كون المسئلة خلافية فيها روايتان

وأشار حنث عمارية فبحر
 بطلان اشارة الناطق الا في
 تسع فليحفظ

برأسه أى نعم كأنه في التسمية عن علاء الدين الزاهدى ونقل عن ظهره يراى الدين المرتضى الى انه
 لا يعتبر قال لان الاشارة من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى تفسير ومثله في تنقيح الحجوى
 ونور العين وغيرهما لان جواب المفتى به ايسر بحكم متعلق باللفظ انما اللفظ طريق معرفة
 الجواب عند المستفتى واذا حصل هذا المقصود استفتى المستفتى عن اللفظ كما لو حصل الجواب
 بالكناية بخلاف التسمية والوصية فانها متعلقان باللفظ والاشارة انما تقوم مقام اللفظ عند
 المحضر وفي شرح الشافية ان جارية تريد اعتناقها في كذارة ففى بها الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فسأله ايا الله تعالى فاشارت الى السماء فقال أعتقها فانها مسالة كما في الحوائى
 المحبوبة وغيرها (قوله ونسب) بان قيل له اهذا ابنك فاشار بنعم ط قال أبو السعود وقوله
 ونسب أى الاشارة من سيد الاممة تنزل منزلة صريح الدعوى (قوله وكفر) بان قال له قائل
 اتعقد هذا المكفر فاشار بنعم (قوله واشارة محرم لصيد) فاذا اشار شخص يده على طير فقتله
 يجب جزاء على المشير (قوله والشيخ برأسه في رواية الحديث) أى لو قيل له اجزنى برواية كذا
 عنك فاشار برأسه كفى أما لو قرأ عليه وهو ساكت فانه يرويه عنه ولا يحتاج الى اشارة ومثله
 الشيخ ملحقة بمثله الافتاء (قوله والطلاق) أى واشارة عدد الطلاق المتلفظ به (قوله هكذا
 وأشار بثلاث) فالاشارة معينة لهذا المذهب فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة
 اشبهاه قال فيها ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشير باصبعه ولم يقل طالق اه والظاهر عدم
 الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كناية لانه ايسر باللفظ يحمله وغيره ط (أقول) المفهوم
 من عبارة الشارح المنقولة عن الاشياء في قوله والطلاق فى أنت طالق أى وبخلاف الطلاق
 السكأن فى أنت طالق هكذا وأشار بثلاث فان الاشارة بالرأس فيه كالنطق لىكن تقدم في كتاب
 الطلاق انه لو قال هكذا وأشار بثلاث وقع ثلاث ولو لم يشير بالرأس فالظاهر انه في هذه الصورة
 لا فائدة في اشارة الرأس وقال في الاشياء موزاد أخذ من مسئلة الافتاء بالرأس واشارة الشيخ
 في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محاط فيه لحق الدم ولذا يثبت بكتاب
 الامام كانه قد أخذ من الكتاب والطلاق اذا كان تفسير المذهب كما لو قال أنت طالق هكذا
 وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق اه من أحكام الاشارة نعم لو قيل بخلاف هذه المسئلة لما قيلها في كونها تعتبر فيها
 الاشارة مطلقا كان الكلام منقطعا كما قاله أبو الطيب (أقول) وبعبارة المنخ في كتاب الطلاق
 هكذا ولو قال أنت طالق وأشار باصبعه ولم يقل هكذا فهى واحدة لئلا تشبه لان الهاء
 للتسمية والكاف للتشبيه اه وفي الخبر عن الربيع لو قال لزوجها طلقنى فاشار اليها بثلاث
 أصابع وأراد به ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع
 بالضمير اه وأنت خير بيان اعترض الحشى ليس في محله لانه اذا أتى بقوله هكذا اعتبرت
 الاشارة فاذا قيل له لاطاقت امرأ أنت هكذا وأشار اليه بثلاث أصابع فاولم يرأسه أى نعم فانه
 يقع الثلاث كما هو ظاهر قائل (قوله اشارة الاشياء) أى كذا في أحكام الاشارة من الاشياء في
 الفنى الثالث (قوله ويزاد الامين الخ) ظاهره ان جميع الايمان يحقت فيها بالاشارة لان المذكور
 أمثله وليس كذلك فانه اذا حلف ليضرب بن فاشار بالضرب لا يجرأ لو حلف بالضرب فاشار

ونسب واطلاق وكفر) وأمان
 كافر واشارة محرم لصيد
 والشيخ برأسه في رواية
 الحديث والطلاق فى أنت
 طالق هكذا وأشار بثلاث
 اشارة الاشياء ويزاد الامين
 كذا لا يستقدم فلان أو
 لا يظهر حره أو لا يدل عليه

١٥ (قوله بالبعد) أي والتوب حموى (قوله والادابة) أي والسرح كما يفهمه الحموى (قوله
 فهو اقرار له بما) لأن بلى تقع وبالاستفهام داخل على نفى فتعبد ابطاله (قوله وان قال نعم)
 لأن نعم تصديق للمستخبر بنفى أويجاب فقوله بلى بعد أن يس في عليك أن ابطال للنفي فصار
 كأنه قال لك على ألف فكان اقرار بخلاف نعم بعد النفي كأنه قال نعم ليس لأن على ألف فيكون
 مجزوا (قوله وقيل نعم) أي نعم يكون مقاربة قوله نعم بعد قوله أليس الخ (قوله لأن الاقرار
 يحتمل على العرف) لأن المتكلم يتكلم معهم والمتعارف عنه وهو العوام لا يدرى كون الفرق بين بلى
 ونعم والعلم لا يلاحظون ذلك في محاوراتهم فمما يتكلمون به بين الناس وإنما يلاحظونه في
 مسائل العلم ولذلك كان مسائل الاقرار والوكالة واليمين مبنية على العرف (قوله والفرق)
 الاوضح تقديمه على قوله وقيل نعم وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما شئ عليه
 المصنف وأما قوله الشارح عن الجوهره فلا فرق (قوله أن بلى الخ) ذكر في التحقيق ان موجب
 نعم تصديق مقابلهما كان ممتنعاً أو مثبت استقهما كان أو خبراً كما إذا قيل لك قام زيد أو أقام
 زيد أو لم يقم زيد فقلت نعم كان تصديقاً مقابله وتحققاً لما بعد الهمزة وموجب بلى يجب
 ما بعد النفي استقهما كان أو خبراً فإذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام إلا ان اعتبر
 في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر لا تتخذ كره في شرح المنابر لابن نجيم
 (قوله من الناطق) احتراز به عن الآخر من فان اشارته فائتة مقام عبارة في كل شئ من يبيع
 واجارة وهمية ووهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراءة اقرار وقصاص على لمعة منه إلا الحدود
 ولو حدثت في الشهادة وتعمل اشارته ولو قادر على الكتابة على المعقود ولا تعمل اشارته إلا إذا
 كانت معهودة أو ما معقود قبل الممان قال الفتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت يجوز
 اقراره بالاشارة والاشهاد عليه وقد اقتصر في الاشياء وغيرها على استئنا الحدود وزاد في
 التمذيب ولا تقبل شهادة أيضاً أو ما يبيع في الدعوى فقد مثله وظاهر اقراره بالمشايخ على
 استئنا الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أره إلا أن تقلص بها وكاتبه الآخر كاشارته
 واختاروا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالاشارة وألا المعقود قال ابن الهمام
 لا يحنى ان المراد بالاشارة التي يقع بها اطلاقه الاشارة المقررة بتصويت منه إذا العادة منه
 ذلك فكانت بساننا ما أجبه الآخر ١٥ ولو أشار الآخر بالقراءة وهو جيب بنفى أن
 يحرم أخذ ما من قوله لم يجب على الآخر تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة ولو عاق رجل
 الطلاق بمشيئة آخر فاشار بالمشيئة بنفى الوقوع لوجود الشرط ولو عاق بمشيئة رجل ناطق
 بغير فاشار بالمشيئة بنفى الوقوع أيضاً فوالعين عن الاشياء وفيه عن الهداية آخر
 قرئ عليه كتاب وصية فقبل له تشهد عليك بما في هذا الكتاب فامرأه أي نعم أو كتب فاذاجه
 من ذلك ما يعرف انه اقراره فهو جائز ولا يجوز ذلك في معقود اللسان والفرق ان الاشارة إنما
 تقتضى اذا صارت معلومة وذلك في الآخر لا في معقود اللسان حتى لو اعتد الاعمال وصارت
 له اشارته معلومة قالوا هذا منزلة الآخر ولو كان الآخر يكتب كتاباً أو يوصي إياه يعرف به
 جائز نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه ويقتض منه ولا يحد ولا يحد ولا يحد والفرق ان الحد لا يثبت
 ببيان فيه شبهة وأما القصاص ففيه معنى العوضه لانه شرع جابر الخازن يثبت مع النسبة
 كما هو اوضاع ١٥ (قوله بخلاف افتناء) أي لو سال مئة من ائنا عن حكم فقال أحكم فاشار

بالمعبد والدار والادابة كافي
 (قال أنيس في عليك أن بلى
 فقال بلى فهو اقرار له بما وان
 قال نعم لا) وقيل نعم لأن
 الاقرار يحتمل على العرف لا
 على دقائق العربية كذا في
 الجوهره والفرق أن بلى
 الجوهرة والاستفهام المنفي
 جواب الاثبات ونعم جوابه بالنفي
 بالاثبات (والاعمال بالرأس) من
 الناطق (ليس باقراره بال
 وعدة) وطلاق وبيع
 ونكاح واجارة وهمية بخلاف
 افتناء

نعم يرد عليه مسئلة الصلح الاتية حيث قالوا نسمع دعواه بعين بعد الابرار العام وقوله لا حلى
 عنده أى ما قبضته فقد اكتفوا بالقربة وسمايتى في عبارة الاشياء ما يشهد اعتبار القربة
 لكن فيها عن القنينة في قاعدة السؤال معادى الجواب قال لا تحلى عليك ألف قادمة الى
 فقال استمزه انهم احدثت فهو اقرار عليه وبؤذنيه اه وقال في الهدية ولو قال اعطى
 الاف التى عليك فقال اصبر او قال سوف نأخذها لم يكن اقرارا لان هذا قد يكون استمزه
 واستخفافا به اه معزى للعبط وفيما عن النوازل اذا قال المدعى عليه كسبه بدون قبض كن
 أى خبط اليكنس واقبض لا يكون اقرارا وكذا قوله بكبر أى امسك لا يكون اقرارا لان هذه
 الافاظ تصلح للابتداء وكذا اذا قال كش كسبه بدون شئ لا يكون اقرارا لان هذه الافاظ
 تترك الاستمزه ثم كرسائل بالفارسية ايضا وقال قد اختلف المشايخ والاصح انه اقرار لان
 هذه الافاظ لا تذ كر على سبيل الاستمزه ولا تصلح للابتداء فحصل للبناء مروطا كذا فى المحط
 اه فليتامر قال الخير الرمى ولو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستمزه لم لا نقول لمذكر
 الاستمزه بيمينته واظهاره على نفي العلم لا على فعل الغير كما سبأنى ذ كر ذلك من خلاف مائل
 شتى قبل الصلح ان شاء الله تعالى (قوله لعدم انصرافه) الاولى في التعليل ان يقال لانه
 يحتمل انه أراد اما استقرضت من أحد سواك فضلا عن استقرضت منك وكذلك فيما بعده وهو
 الظاهر في مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من احد والى بل منك فلا يكون اقرارا مع
 الشك (قوله الى المذكور) أى انصرفا عنه وانهم يحتمل (قوله والاصل أن الخ) كالافاظ
 المارة بعبارة السكاكى بعد هذا كما فى المخ فان ذ كر الضمير صلح جوابا لابتداء وان لم يذكره لا يصلح
 جوابا أو يصلح جوابا لابتداء فلا يكون اقرارا بالشك (قوله كل ما يصلح جوابا) كالوتراض
 بمائة درهم فقال ابرائى فانه يصلح جوابا لان الضمير يعود الى كلام المدعى ولو كان ابتداء بقى
 بالمرجع (قوله وما يصلح للابتداء) كتمسك على ووجهت لى وما استقرضت من أحد سواك
 وضخوه (قوله لا للبناء) أى على كلام سابق بان يكون جوابا عنه (قوله أو يصلح لهما) كازن
 (قوله لئلا يلزمه المال بالشك) تعليل ما يصلح لهما وذلك كقوله ما استقرضت من أحد الخ كما
 تقدم والحاصل انه ان ذ كر الضمير صلح جوابا لابتداء وان لم يذكره لا يصلح جوابا أو يصلح جوابا
 وابتداء فلا يكون اقرارا بالشك لعدم التحقق بكونه جوابا بالشك لا يجب المال (قوله
 وهذا) أى التفصيل بين ذ كر الضمير وعدمه كما بدعا من قبل (قوله اذا كان الجواب
 مستقلا) أى بالتمه ومهمة بان يفهم معنى يحسن السكوت عليه فيما تاتى فيه التفصيل المتقدم
 (قوله ولو غير مستقل) بان لا يأتى فيه الا بالنظر الى ما تاتى عليه (قوله كان اقرارا مطلقا)
 ذ كر به ضمير بان يقول نعم هو على بقوله عليك ألف أولا كاملا وحينئذ فلا يظهر ما قاله
 لانهم لا تستعمل بالتمه ومهمة فانهم يحسن جواب بقدر معاجلة السؤال فتكون اقرارا
 ولذلك لا يأتى الاطلاق لان فيه التفصيل اذا لم يكن ان تكون ابتداء لا يشاء ولا تصلح لهما لانهم
 وضعت الجواب فى لفظ الاطلاق هنا تسامح وفي الجوى عن المتدلى لى القائل ان يقول نعم
 جواب فى الشغل لافى الانشاء وهذه الامور ان شاء الله مع انه قد قبله بامتناع الكلام فكانه يقول
 ماذا تقول ويمكن ان يقال الكلام المذكور وان كان انشاء لكنه متضمن للضمير نعم جواب له

لعدم انصرافه الى
 المذكور فكان كلاما مبتدأ
 والاصل ان كل ما يصلح
 جوابا لابتداء يجعل جوابا
 وما يصلح للابتداء لا للبناء
 أو يصلح لهما يجعل ابتداء
 لئلا يلزمه المال بالشك
 اختيار وهذا اذا كان
 الجواب مستقلا ولو غير
 مستقل كقوله نعم كان
 اقرارا مطلقا حتى لو قال
 اعطى فوب عبيد هذا أو
 افغى لى باب دارى هذه أو
 جصص لى دارى هذه أو
 أخرج دابتي هذه أو اعطى
 سرجهما أو الجاه ان قال نعم
 كان اقرارا منه

بيتي وما في الخانية جميع ما يعرف بي وأجميع ما ينسب الى لقب لان قال الاسكاف اقرار اه
 فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون منه لوما لكثير من الناس انه ملكه فان اليد
 والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بان اقراروا في بيته في الحامدية وبه تأيد بفتح السجاني
 ولعله انما صبر في مثله الارض بالهبة لعدم الفرق فيما بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك اطفله
 ولذا ذكره في المتن في جانب غير الطفل مضافا لانه قرحت قال اذا قال ارضي هذه وذو
 حدودها فلان او قال الارض التي حدودها كذا ولدي فلان وهو صفة كان جائزا و يكون
 في كفاها لمل والله تعالى أعلم (أقول) لعله انما كان كذلك أي في كفاها من حيث ان الارض مشهورة
 انما ملك والده واستفادة الملك انما تكون من جهةه وذلك بالملك منه بخلاف الاقرار لاجنب
 ولولده الكبير حيث يمكن ان تكون ملكهما من غير جهة المقر تامل (قوله فقال اتزبه)
 أصله اتزبه قابت الواو تاء وأدغمت في التماس هو أمر معناه خذ بالوزن الواجب ان على (قوله)
 ونحو ذلك) كأن حمل بها غرامك أو من شئت منهم أو واضعها له أو يحتمل بها على أو قضى فلان
 على جوى أو خذها أو تناولها أو استوفها مخ أو أساعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف
 أعطيكها أو قال أدت اليوم عندي أو أجلي فيها كذا أو أخرها عني أو فقه في فيها أو تبرأني
 بها أو أبرأني فيها أو قال والله لا أقضيه لكها أو لا زعم لك اليوم أو لا نأخذها عني اليوم أو قال
 حتى يدخل على مالي أو حتى يقدم على قلبي أو لم يحمل بعد أو قال غدا أولدت بهيأة أو مسرة
 اليوم أو قال ما أكره ما تقاضى بها هندية عن محيط السرخسي (قوله فهو واقرا له بها)
 وكذا لا أقضيكها أو والله لا أعطيكها فاقرا مقدسي وكذا غممتي بها ولزمتني بها أو ذيقني
 فيها ذكركه العيني وفي المقدمي أيضا قال أعطى الالف التي لي عليك فقال اصبر أو سوف
 تأخذ هذا لا يكون اقرارا وقوله اتزن ان شاء الله اقرارا وفي البرازية قوله عنه مدعوى المال
 ما قبضت منك بغير حق لا يكون اقرارا ولو قال باي سبب دفعته الى قالوا لا يكون اقرارا وفيه
 نظر اه قدمه الى الحاكم قبل حلول الاجل وطالب به فله أن يحلف طاله على اليوم نفي وهذا
 الحلف لا يكون اقرارا وقال الفقيه لا يلتفت الى قول من حلفه اقرارا سحاني وفي الهندية
 رجل قال أقضني الالف التي لي عليك فقال نعم فقد أقر بها وكذلك اذا قال فاقدها فترتها
 فانتقدناها فاقبضها أو في نوادرهم قال سمعت محمد بن جهم الله تعالى يقول في رجل قال لا
 أعطى ألف درهم فقال اتزنها قال لا يلزمه نفي لأنه لم يقل أعطى النفي كذا في المحيط اه (قوله)
 الرجوع الضمير اليه في كل ذلك) فكان عادة سكانه قال اتزن الالف التي لك على ونحوه (قوله)
 فكان جوابا لا رد ولا ابتداء فيكون اثباتا لا لا (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء)
 وبسبب بدل عليه ما قرأت (قوله أمالو ادعى الاستهزاء لم يصدق) فادكلامه ان مجرد دعواه
 الاستهزاء لا تعتبر بل لابد من الشهادة عليه ولا تعتبر القرينة كعز الرأس مثلا ويولد له ما ساقى
 من انه اذا ادعى الكذب بعد الاقرار لا يقبل ويحلف المقر له عند أبي يوسف وفي الفتاوى الخيرية
 مثل عن دعوى النسيان بعد الاقرار لا تصح دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الزاوية
 التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في الاقرار نصح ويحلف المقر له على ان المقر ما كان
 كاذبا في اقراره اه فاعل قول السارح أمالو ادعى الاستهزاء لم يصدق جري على ظاهر الرواية

فقال اتزنها أو انتقدته أو أجلي
 به أو قضيتك اياه أو أبرأني
 منه أو نصبتك به على أو
 وهبته لي أو أحلتك به على
 فريد) ونحو ذلك (فهو واقرا
 له بها) الرجوع الضمير اليه
 في كل ذلك عزى زاده
 فكان جوابا وهذا اذا لم يكن
 على سبيل الاستهزاء فان
 كان وشهد الشهود بذلك لم
 يلزمه نفي أمالو ادعى
 الاستهزاء لم يصدق (وبلا
 ضهير) مثل اتزن الخ وكذا
 تصاحب أو ما استقرضت
 من أحد سواك أو غيرك أو
 قبلنا أو بعدك (لا) يكون
 اقرارا

ومسألة الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاقرار
والتملك بخلاف الاجنبي ولو كان في مسألة الصغير متى ما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الاقرار
والتملك في حقه أيضا لان افتقاره الى القبض مقررا اه ثم قال وهذا من مسائل كثيرة الوقوع
وهي ما اذا اقر لا غير الى آخر ما ذكر الشارح مختصرا وحاصله انه اختلاف النقل في قوله الارض
التي حدودها كذا الطل في هل هو اقرار او هبة واذا انه لا فرق بينهما الا اذا كان في ما شئ مما يحتمل
القسمة فقط ظهر حينئذ الاختلاف في وجوب القبض وعلمه وكأن مراد الشارح الاشارة
الى ان ما ذكره المصنف آخره من التوفيق بان يحتمل قول من قال انه تملك على ما اذا
كانت معلومة بين الناس انما يمكن ان يكون فيها الاضافة تقديرا وقول من قال انه اقرار على
ما اذا لم يمكن كذلك فقوله ولا الارض أى ولا تدرى مسألة الارض التي المخرج الى الاصل السابق
فانما هبة أى لو كانت معلومة انما يمكن الاضافة تقدير الكين لا يحتاج الى التسليم كما اقتضاه
الاصل لانها في يده حينئذ يظهر دفع الورود تامل (قوله وان لم يقبضه) قال في المخرج ومسألة
الابن الصغير يصح فيه الهبة بدون القبض لان كونه في يده قبض فلا فرق بين الاظهار أى
الاقرار والتملك بخلاف الاجنبي فانه يشترط في التملك القبض دون الاقرار اه وانما يتم في
حق الصغير بدون قبض لان هبة الاباطقة تتم بقوله وهبت لطفلي فلان كذا ويقوم مقام
الايجاب والقبول ويكتفي في قبضها بقاؤها في يده لان الاب هو ولي طفله فيقوم بايجابه مقام
ايحايه عن نفسه وقبوله لطفله لانه هو الذى يقبل له وبقاؤها في يده قبض اطقه الا اذا كان
طواجه مشاعا يحتمل القسمة ولا بد من اقراره وقبضه اطقه بعد القسمة لعدم صحة هبة المشاع
(قوله الآن يكون مما يحتمل القسمة) أى وقدمه كما بهضه (قوله مقررا) في بعض النسخ به
هذا اللفظ لفظ انتهى وفي بعضها ياء (قوله للاضافة تقدير) علمه اقله ولا الارض أى انما
كانت تخليفا في هذه المسئلة وان لم يوجد فيها اضافة صريحا لان فيها اضافة تقدير به كما قال
ارضى الخ والدليل عليها ان ما يمكن انما هو معلوم للناس فالخاص ان الاضافة الى نفسه التي
تقتضى التملك اما ان تكون صريحة أو تقديرية فعلم بالقرائن كأن كان من مهورا بين الناس
انما يمكن بهما يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تخليفا ولا اضافة فيها فلا حاجة الى ما دعاه
المصنف من ثبوت الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه القروع تقتضى التسوية أى في
التملك بين الاضافة وعدمها فيقيدان في المسئلة خلافا اه فليتم اطل ولا تنس ما قدمناه
من اعادة التوفيق (قوله فهل يكون اقرارا أو تخليفا) أقول المفهوم من كلامهم انه اذا اضاف
المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار او الهبة فيعمل بالقرائن لكن بشكل
على الاول ما عن نعيم الأئمة البخارى انه اقرار في الخائسين ورعا يوفق بين كلامهم بان المالك اذا
كان ظاهرا للمالك فهو تخليفا والافه واقرارا ووجدت قرية وتخليكا ووجدت قرية تتدل
عليه فتأمل فانما يجرد في الحوادث ما يقتضيه رمي وقال الساجني أنت خبير بان أقوال
المذهب كثيرة والمنهوه وهو ما صرح من قول الشارح والاصل المخرج عن السفيدي ان اقرار
الاب لولده الصغير يعين ماله تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله يعين ماله ولقوله لولده
الصغير فهو يشير الى عدم اعتبار ما يعيدل العبرة لفظ اه قلت ويؤيده ما صرح من قوله ما في

وان لم يقبضه لانه في يده
الآن يكون مما يحتمل القسمة
فبشرط قبضه مقررا اه
للاضافة تقدير ابدل قول
المصنف اقرارا بخبر عين
ولم يرضه لكن من المعلوم
الكتبة من الناس انه ملكه
فهل يكون اقرارا أو تخليفا
يخفى الثاني فيرأى فيه
شرائط التملك فراجع
(قال في عليك ألف)

فقال عدي فتأمل ويستفاد منه أيضا انه لو سأل القاضي المدي عليه عن جواب الدعوى
فقال عدي يكون اقرارا بالمدي وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا ياباه قواعدا
فتأمل ١٥ (قوله فهو هبة لا اقرار) أي لان ماله أو ماله كمتنع ان يكون لا يخرج في ذلك
الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فيحمل عليه ويحتمل هبة (قوله كان اقرارا
بالشركة) قال المحمدي لو قال له في مالي ألف درهم أو في دراهمي هـ هذه فهو اقرار ثم ان كان عدي
فوديعه والافتسكة ١٥ فكان عليه ان يقول أو بالوديعه (قوله بخلاف الاقرار) فانه
لو كان اقرارا للاحتياج الى التسليم والوضح أن يقول بخلاف ما لو كان اقرارا بكان الاوضح
فلا بد منه من التسليم (قوله والاصل انه متى أضاف المقربة الخ) فيبقى تعيينه بما اذا لم يأت بالفظ
في كماله مما قبله (قوله كان هبة) لان اضافته الى نفسه تنافي حمله على الاقرار الذي هو اخبار
لانشاء فيجعل انشاء فيكون هبة فتشترط فيه ما يشترط في الهبة مخ اذا قال اشهدوا اني
قد أوصيت افلان بالف وأوصيت أن افلان في مالي ألفا فالاولى وصية والاخرى اقرار وقي
الاصل اذا قال في وصيته سدس داري افلان فهو وصية ولو قال افلان سدس في داري فاقرار
لانه في الاول جعل السدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي
الثاني جعل داره لنفسه ظرفا للسدس ٣ الذي سماه كان افلان وانما يكون داره ظرفا لذلك
السدس اذا كان السدس مملوكا لافلان قبل ذلك فيكون اقرارا لمالوك انشاء لا يكون ظرفا
لان الدار كلها فلا يكون البعض ظرفا له بعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو
وصية استحسانا اذا كان في ذكر الوصية وان قال في مالي فهو اقرار ١٥ من النهاية فقول
المصنف فهو هبة أي ان لم يكن في ذكر الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكر في المنع وسواء في
مصرفات الهبة عن البرانية وغيرها الدين الذي على فلان افلان انه اقرار واستشكاه
الشراح هناك وأوضحه عدي والدفعة فراجعه (قوله ولابد) أي على منطوق الاصل
الذي كورفان الاضافة موجودة ومع ذلك جعل اقرار السكن الاضافة في الظرف لا المظروف
وهو المقربة (قوله ما في حق) أي فانه اقرار وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يهتها في
النهار وتأوى اليه بالليل وكذا العبيد كذلك كما في التاتر خانية (قوله لانم الاضافة نسبة) أي فانه
أضاف الظرف لا المظروف المقربة كما علمت يعني ان الاضافة هنا كالاضافة لاحتمال ان البيت
أو الصدوق أو السكيس ملك غيره وصرف الايمان المراد بالبيت ما يندب اليه بالسكنى
سواء كان بلك أو اجارة أو عارة أو غير ذلك والمقربة هنا ما في البيت وهو غير مضاف أصلا فيكون
قوله ما في بيتي اقرارا بالملك عدم وجود اضافة المقربة الى ملك بل جعله مظهرا فافهم
اليه نسبة (قوله ولا الارض) عطف على ما قبله أي لا يرد على عكس القاعدة قوله الارض
وهو انه اذا لم يصفه كان اقرارا وانما لا ورود لها الى الاصل المتقدم اذا اضافة فيه الى ملكه
ثم نقلها الى المنع عن الخاتمة على انها تملك ثم نقل عن المفتي نظيرتها على انها اقرار وكذا نقل
عن القمية ما يثبت ذلك حيث قال اقرار الاب لولده الصغير به من ماله تملك ان اضافته الى
نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرار كما في سدس داري وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يحاكيه ثم
قال قلت بعض هذه القروع بقضية التسوية بين الاضافة وعدمه ما يفيد ان في المسئلة خلافا

فهو (هبة لا اقرار) ولو علم
بني مالي أو بيتي دراهمي كان
اقرارا بالشركة (فلا بد)
أصالة الهبة (من التسليم)
بخلاف الاقرار والاصل
انه متى أضاف المقربة الى
ملكه كان هبة ولا يرد ما في
بيت لانم الاضافة نسبة
لذلك ولا الارض التي
حدودها كذا اطلق على
فلان فانه هبة

٣ قوله الذي سماه كان افلان
هكذا اجله والذى في حاشية
والدرجة الله تعالى الذي
كان افلان يحذف سماه
فليحذر ١٥ معصمه

وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب الا كثر و يلزم أيضا
 اختلال المسائل التي بعده كما هي قال لو خص زيد مائة ألف ولو سدس زيد ألف ألف وهكذا
 بخلافه على ما مر قد بر (قوله وهكذا باعتبار نظيره أبدا) أي كلما زد معطوفا بالواو زيد عليه
 ما جرت به العادة الى ما لا يتناهى كافي البحر وقوله والمعتبر الوزن المتأدي في كل زمان أو مكان
 والنيف مجهول يرجع اليه فيه والبضعة الثلاثة ١١ فلو قال عشرة وثيف فالبيان في النيف
 اليه فان فسره بأقل من درهم جاز لان النيف مطلق الزيادة ولو قال بضعة وعشرون في البدائع
 البضعة في عرف اللغة من الثلاثة الى التسعة فيحمل على الأقل للثيق وفي البرزاية البضعة
 النصف (قوله لان على الايجاب) قال الاتفاق في أمافوله على فاعلم كان اقرار بالدين بسبيل
 لا قضاء وان لم يذكر الدين صريحا لان كلمة على تستعمل في الايجاب وحمل الايجاب الذمة
 والثابت في الذمة الدين لا العين فصار اقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقضاء كالثابت
 نصا ولو نص فقال افلان على ألف درهم دين كان اقرار بالدين لا بالدين في ذلك هما ١١ (قوله
 وقبلي للضامن غاليا) قال الاتفاق في ان قوله قبلي وان كان يستعمل في الايجابات والامانات يقال
 افلان قبلي وديعة وقبلي أمانة غائب استعماله في الايجابات والمطلق من الكلام ينصرف الى
 ما هو الغالب في الاستعمال ١٢ قال الركني خشي كل من يقبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك
 كتابا بالكتاب الذي يكتب هو القبل بالفتح والعمل قبلا بالكسر لانه صناعه ١٣ وفي بعض
 النسخ وقبل عوض وقبلي (قوله وصدق ان وصل به هو وديعة) أي بان يقول له على ألف درهم
 وديعة فلا تكون على لالزام وكذا لو قال أردت به الوديعة متصلا عيني (قوله لانه يحتمل
 مجازا) وذلك لان لفظ على وقبل ينشأ عن الوجوب وهو متحقق في الوديعة اذ حفظها
 واجب فقوله له على كذا أي يجب له على حفظ كذا فاطلق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد
 الحال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبلي فقد تقدم انه استعماله في الامانة ط (قوله لا تقرره
 بالسكوت) فلا يجوز تقييده بهذا ذلك كسائر المغيرات من الاستثناء والشرط ط (قوله عندي)
 أي له عندي وكذا يقال في الجميع (قوله غلبا بالعرف) لان السكوت اقرار يكون الشيء في يده وذا
 يكون أمانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون أمانة وهذا أقفله ما وفي كفاية الخبير به عن
 المتأخر خاتمة لفظه عندي للوديعة كمنه بقرينة الدين تكون كفاية وفي الزايج مطابقة
 يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون ضمنا وقد صرح قاضي خان بان عنه اذا
 استعملت في الدين يرايه الوجوب ١٤ (أقول) وكأنه في عرفهم اقرار بالامانة أمّا العرف
 اليوم في عندي ومعي للدين لكن ذكر وعله أخرى فتقدم اعتبار عرفنا قال المقدسي لان
 هذه الواضحة محل اقرار بالدين اذ جعله الذمة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وامانة والامانة
 أدنى فحمل عليها والعرف يشهد له أيضا فان قيل له على مائة وديعة دين أو دين وديعة لا تثبت
 الامانة مع انه أقفله ما أوجب بان أحد الاقطن اذا كان للامانة والاستحلال فاذما اجتمعا في
 الاقرار يترجح الدين ١٥ أي يختلف اللفظ الواحد المحتمل لانهين كما هنا تأمل قال الخير الرمي
 والظاهر في كلمة عندي انه عند الاطلاق للامانة ولذا قال في التارخانية انها بقية دين الدين
 تكون للسكناء وبسته ناد من هذا انها بقية الغصب تكون له كالأقوال غصب متى كذا

وهكذا باعتبار نظيره أبدا (و) لو
 قال له (على أو) له (قبلي)
 فهو (اقرار بالدين) لان على
 الايجاب وقبلي للضامن غاليا
 (وصدق ان وصل به هو
 وديعة) لانه يحتمل مجازا
 (وان فصل لا) بصدق
 لانه رده بالسكوت (عندي
 أو معي أو في يدي أو) في
 (كبي أو) في (صدوق)
 اقرار بالامانة (علا
 بالعرف) جميع ما لي أو ما
 أملكه (أو له من مالي أو
 من دراهمي) كذا

مركب بذكر هذه الدراهم بالنصب عشرون مخ (قوله ولو خفضه لزمه مائة درهم) كذا
 روى عن محمد بن قال كذا كذا درهم بالخفض لزمه ثلثمائة والتوجيه في غاية البيان (قوله
 وفي درهم الخ) أي بالتصغير وكذا الوصف الدنار يلزمه ثلثمائة لان التصغير يكون لصغر الحجم
 ولا يستحقار ونقطة الوزن فلا ينقص الوزن بالنسبة ط (قوله أو درهم عظيم) انما لزمه درهم
 لان الدرهم معلوم القدرة لا يزاد قدره بقوله عظيم لانه وصف ا ه تبين قال المقدسي ينبغي
 اذا كانت الدراهم مختلفة ان يجب من أعظمها ما لا يوصف المذكور حوى (قوله والمعتبر
 الوزن المعتاد الاجمعي) قال صاحب الهداية وينصرف الى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك
 لان المطلق من اللفاظ ينصرف الى المعتاد وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك
 لانه يرد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في تحفة الفقهاء ولو قال على ألف درهم فهو على
 ما يتعارفه أهل البلد من الأوزان والعدود ان لم يكن شيا متعارفا يحمل على وزن سبعة فانه
 الوزن المعتاد في النسخ وكذلك في الدنار يعتبر المماثل في موضوع متعارف فيه بخلافه
 ا ه شلي وفي الكافي وان كان نقد البلد مختلفا فهو على الأقل من ذلك ا ه ولا يصدق
 ان ادعي وزنا دون ذلك ا ه ينصرف نقوله الاجمعي ا ه ان أريد بها البيان فالأمر ظاهر وان لم
 يكن بياننا فحجة عرف البلد تدبر ط (قوله وكذا كذا درهما) بالنصب (قوله أحد عشر)
 لانه ذكر عددين مبهمين بدون حرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر واكثره
 تسعة عشر والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنف على بيانه مخ وبالحفض ثلثمائة وفي كذا
 وكذا درهما وكذا كذا دينار اعلمه من كل أحد عشر وفي كذا كذا دينار ودرهما أحد عشر
 منهما جميعا ويقسم ستة من الدراهم وخمسة من الدنانير احتساطا ولا يعكس لان الدراهم أقل
 مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ايسر في لفظه ما يدل على العكس غاية البيان ملخصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتساط ان يلزمه دينار واحد وعشرة دراهم لانه أقل ما يصدق عليه
 القول المذكور كور تامل (قوله لان نظيره الخ) لو قال لان أقل نظيره واحد وعشرون لكن أولى
 قال في المخ لانه فصل بينهما بصرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون واكثره
 تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنف على بيانه ا ه (قوله ولو ثلث) بان قال
 كذا كذا كذا درهما (قوله اذ لا نظيره) وما قيل نظيره مائة الف الف فهو ظاهر لان الكلام
 في نصب الدرهم وتعيين هذا العدد مجرور وانظر هل اذا جره يلزمه ذلك وظاهر كلامه لا (قوله
 تحمل على التكرار) أي تكرار لفظ كذا الأخير (قوله زيد الف) فيجب ألف ومائة وأحد
 وعشرون لانه أقل ما يعبر عنه بأربعة اعداد مع الواو ط عن أبي السعود (قوله ولو خمس
 زيد عشرة الآف) هذا حكمه العيني بالفاظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لان العشرة آلاف تنركب
 مع الآف بلا واو فيقال أحد عشر ألفا فتمد الواو التي تعبر بها ما يمكن وهما يمكن فيقال
 أحد وعشرون ألفا ومائة واحد وعشرون درهما نعم قوله ولو سدس الخ مستقيم سائحا
 أي بان يقال مائة ألف واحد وعشرون ألفا واحد وعشرون درهما وكذا الو سبع زيد قبله
 ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله زيد عشرة آلاف فانه يضم الآف الى
 العشرة آلاف فيقال أحد عشر ألفا ومائة الف وعشرة آلاف الخ ا ه لان احد

ولو خفضه لزمه مائة درهم
 وفي درهم أو درهم
 عظيم درهم والمعتبر الوزن
 المعتاد الاجمعي زباني
 (وكذا كذا) درهما (أحد
 عشر وكذا) كذا
 وعشرون (لان نظيره) بالواو
 احد وعشرون (ولو ثلث بلا
 واو فاحد عشر) اذ لا نظيره
 يحمل على التكرار (ومعها
 ثمانية وأحد وعشرون وان
 ربع) مع الواو (زيد الف)
 ولو خمس زيد عشرة آلاف
 ولو سدس زيد مائة ألف ولو
 سبع زيد ألف ألف

ان يلزمه عند الامام عشرة اذهي الكثرة عنده ولو قال له على شيء من الدراهم او من دراهم
فعلية ثلاثة قلت وعلى تقدير من تبعضية لا يظهر مقدسي (قوله لو دينه الخ) بان قال مال
عظيم من الذهب أو قال من الفضة لزمه النصاب من المقربة ومن الابل أخذ نصابها أيضا فان
قال من ثياب أو كتب اعتبر النصاب بالقيمة (قوله ومن خمس وعشرين من الابل) أي ولا
يصدق في أقل من خمس وعشرين لو قال مال عظيم من الابل (قوله لان أدنى نصاب يؤخذ من
جنسه) جواب سؤال حاصله ان أدنى نصاب الابل خمس فانه يؤخذ فيه اشاة وحاصل الجواب
ان مادون الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه وان رجعت فيه الزكاة
وتقرير ذلك ان الخمس من الابل وان كانت الاغنياء فاعطاهما لكانت في جنسه وان رجعت فيه الزكاة
الغنى فليكنها فاجبنا الشاة منها واجهة عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدم جواز صدقة فيها منها
اقدام الجوى والظاهر انه يعتبر في البقرة والغنم نصابها الذي بين يدهما كقيمة ادم الخ (قوله
ومن ثلاثة تصب في أموال عظام) لان أقل الجمع ثلاثة فلا يصدق في أقل منه لثلاثين به وبني
على قياس قول الامام ان يعتبر فيه حال المقر مخ وفي الذخيرة ولو قال مال نفيس او كريم أو
خطير او جليل قال الناطق لم أجده منصوصا وكان الجرجاني يقول يلزمه مائتان وروى ابن
سماعة عن أبي يوسف انه اذا قال على دراهم مضاعفة فعليه ستة دراهم لان أدنى الجمع ثلاثة
وضعه فاستدركه ولو قال دراهم مضاعفة فاعطاهم ثمانية عشر دراهم لان اضعا فافلظ الجمع
واقله ثلاثة قصه من تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعي (قوله ثلاثة) لانها
ادنى الجمع (قوله عشرة) عند الامام وقال النصاب والاصل ان رعاية الكثرة واجبة لكانه اعتبر
العرف لغة وهما اعتبار شرعا (قوله لانها نهاية اسم الجمع) الاضافة للبيان ان نهاية اسم هو
الجمع وهو دراهم اذ هو جمع درهم وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كالا يفتي بمعنى ان
العشرة أقصى ما يذرك بلفظ الجمع فكان هو والاكثر من حيث اللفظ فيصرف اليه وهذا عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق في أقل من نصاب والاصل فيه ما قدمنا من ان رعاية
الكثرة واجبة الخ وهو أول ما يصدق عليه جمع الكثرة اما تعليل الشارح فيه هو ان العبرة
لاقل ما يصدق اللفظ لانها ينته اذ هي مشكوك والمال لا يثبت بالشك فبين ما قلنا تأمل
(قوله وكذا دراهم درهم) أي لا يصدق في أقل من درهم في قوله له على كذا درهم ما لا تفسير
للمهم كذا في الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الانصاف ويقتضى ان يلزمه في هذا
احد عشر لانه أول العدد الذي يقع عليه منه وباهذا نقل عن أهل اللغة لا يصدق في يانه
بدرهم والقياس فيه ما قلناه في مختصر الاسرار اذا قال له كذا درهم ما له يلزمه عشرون لانه
ذكر جـ له وفيه ما بدرهم من مصوب وذلك يكون من عشرين الى تسعين فيجب الاقل وهو
عشرون لانه متيقن اه ومنه في الشرع ثلاثية وفي السراج وان قال كذا درهم الزمته
عشرون وان قال كذا درهم بانخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع وبالسكون لزمه
درهم واحد لانه تفسير للمهم (قوله على المقعد) لان ما في التواتر مقدم على ما في الفتاوى
شريلاية وفي التمه والذخيرة درهمان لان كذا كناية عن العدد وانه انسان اذا الواحد
لا يعد حتى يكون معه شيء وفي شرح المختار قيل يلزمه عشرون وهو القياس لان أقل عدد غير

لوفيه (من الذهب والفضة
ومن خمس وعشرين من
الابل) لان أدنى نصاب
يؤخذ من جنسه (ومن
قدر النصاب قيمة في غير مال
الزكاة ومن يؤخذ تصب في
أموال عظام) ولو فسر بغير
مال الزكاة اعتبر قيمته الكمر
(وفي دراهم ثلاثة) في
(دراهم) أو ذنابا أو ثياب
(كثيرة عشرة) لانها نهاية
اسم الجمع (وكذا درهم
درهم) على المقعد

بالمتيقن الا يرى انه لو قال لا أدري له على سدس أو ربع فانه يلزم الاقل وسأقي ما وضع ما ظهر لي
وفي المقدسي له على عبد أو قال لشرك فيه أو يجب أبو يوسف قيمة وسطى الاول والوسطى الثاني
ومحمد ابيان فيه ما لو قال له عشرة دراهم ودانق أو قيراط فهمان الدراهم وفي الحماية له على
نوب أو عبد صحيح ويقضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة وفي الاشياء
الاقرار بالجهول صحيح واعترضه الجوى بما في المقتط اذا قال على دار أو شاة قال أبو يوسف يلزمه
الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشرحب الشاة اه ويمكن الجواب بنسخ الاشياء على
قول الامام والخاتمة والمقتط على قول غيره ولعل المراد بالوسط أو القيمة من أقل المقر به لانه مقرر
بأحدهما المهم لا بالاثنتين وحينئذ تخلف بشرحنا كذا بخط العلامة الشافعي (قوله كنى
وحن بان قال على ثقلان شئ أو حن لان الحق قد يلزم مجهولان ينافي ما لا ويجرح جراحة أو
تبقى عليه باقية حساب لا يعرف قيمتها ولا ارشها ولا قدرها كما في العمى ولو قال في قوله على حن
أردت به حق الاسلام لم يصدق مطلقا سواء قاله موصولا أو مقصودا ولا هو ظاهر كلام الزبلي
والحقى والكفاية لانه خلاف العرف فاذا بين بغير ذلك كان رجوعا فلا يصح وعليه القول كما
في التبيين وفي تكمله فاضى زاده انه اذا وصفه صدق وان فصله لا يصدق وعليه متى في
اتخاذ الخاتمة ونقطة الجوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمسألة كما في الشافعي قال
السيد الجوى بقي لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الحنفى قال العلامة الشربلاني
ويبقى ان يرجع فيه للورثة اه وفيه ان الوارث اذا كان لا يعلم كيف يرجع اليه فليجوز
بالنقل وفيه ان الوارث قد يعلم بالرجوع اليه لاستكشاف ماعنده فان علمه ووافق على ما قال
العلامة المقدسي ينبغي ان يصدق في حق الشفعة والطرق ونحوه اه (قوله والقول للمقر
مع حلقه لانه المنكر) ولانه كذبه فيما بين وادعى شيئا آخر بطل اقراره به كذبته وكان القول
للمقر فيما ادعى عليه اه (قوله ولا يصدق في اقل من درهم في على مال) لان مادونه من
البكسور لا يطابق عليه اسم المال عادة وهو المعبر بزبلي ومنه في الهداية وهذا استحسن
وفي القياس يصدق في القليل والكثير كما قال القدوري قال ط وظاهر البحر انه يلزمه درهم
ولا يجبر على البيان وعبارته ولو قال ان لثان على دار او عبد لا يلزمه شئ أو مال قليل أو درهم عظيم
أو درهم لزمه درهم (قوله ومن النصاب) معطوف على قوله من درهم وكذا المعطوفات بعده
(قوله أى نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشرح حتى اعتبر صاحب غنيا أو يجب عليه هو ماسة
التقراء وفي العرف حتى يعقد من الاغنياء عادة منح (قوله وقبل ان المقر في الخ) قال في
المنح والاصح انه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم
واضاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرح متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي
السرقة والمهر والعشرة عظيم فيرجع الى حاله كذا في النهاية (قوله في مال عظيم) معطوف على
قوله في على مال المعلوم لم يصدق فيه العطف على مملوئين لاملان مختلفين وهو لا يجوز
والاولى ان يقول ولزم في على مال درهم وفي على مال عظيم نصاب وحينئذ فقبحه العطف على
مملوئين لامل واحد تأمل واعلم أن المال القليل درهم فاذا قال في له على مال عظيم وسئل
البيان فقال لا قليل ولا كثير لزمه مائتان لانه لما قال لا قليل لزمه الكثير كذا عن محمد وبظهر لي

كنى وحق (بني قيمة) كذا
وجوزة لا بما لا قيمة له كنية
حنطة وجلد مائة موصى
حر لانه رجوع فلا يصح
(والقول للمقر مع حلقه)
لانه المنكر ان ادعى المقر
له أكثر منه ولا قيمة
(ولا يصدق في أقل من
درهم في على مال ومن
النصاب) أى نصاب الزكاة
في الاصح اختيار وقبل ان
المقر فقيرا فنصاب السرقة
وصح (في مال عظيم)

بان قوله وقال لهذين الجهول مرتبط بحجة الاقرار مع جهالة المقر به لا بعدم الحصنة في جهالة
 المقر له ولا معاملة على ذلك لانه على المسئلة بانه اقرار للمجهول ولا يقيمه دلالة فائدة الخبر
 على البيان وصاحب الحق مجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة في انشاء شرح قوله ولو اقر
 بمجهول صح ليعاين كلامه كلامهم وصراحه مرادهم اه وحاصله ان ما ذكره صاحب الدرر
 من الخبر انما هو في اذاجهل المقر به لا المقر له لقول المجاني لانه اقرار للمجهول وانه لا يقيمه
 لان فائدة الخبر على البيان ولا يجبر على البيان لانه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول
 (فرع) لم يذكر الاقرار العام وذكره في البحر وفي المخرج وصح الاقرار بالعالم كافي يدي من قبل او
 كثير او بعد او متاع او جميع ما به رضى او جميع ما يغيب الى القلان وان اختلفا في عين انما
 كانت موجودة وقت الاقرار او لا فالقول قول المقر الا ان يقيم المقر له البينة انما كانت
 موجودة في بده وقته واعلم ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار اسكنه يرتد المقر له
 صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة واعتدوا بكل المصنف بناء على هذا قول
 المسمى مادي وقاضي خان الاقرار للقائب يتوقف على التصديق ثم اجاب عنه ويبحث في الجواب
 الرملي ثم اجاب عن الاشكال بما حاصله ان اللزوم غير الحصنة ولا مانع من توقف العمل مع حصنة
 كبيع الفاضل في التوقف لزومه لا حصنته فالأقرار للقائب لا يلزم حتى صح اقراره لغيره كما لا يلزم
 من جانب المقر له حتى صح رده وأما الاقرار للهاضر فيلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره
 لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده وأما الحصنة فلا تنه عن ايمان الخاتمين بدون
 القبول وقد مناشيا من ذلك فارجع اليه (قوله ولزومه بيان ما جهل) أى يجبر عليه اذا امتنع
 كافي الشئ لانه لزومه الخروج عما وجب عليه بالاقرار لان كثيرا من الاسباب تصح مع
 الجهالة كالغصب والوديعة لان الانسان يغصب ما يصادف ويودع ما عنده من غير تحرير في
 قدره وجنسه ووصفه فيكمل عليه حتى لو فسره بالبيع أو الأجارة لا يصح اقراره لان هذه
 العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر على ايمان زباني قال العلامة الحنفية الرملي اقول به
 استخرجت جواب حادثة الفتوى كرم وقف استهلك العامل عليه حصنة الوقف مدة سنتين
 أو مات العامل وأقر ورثته باستهلاك ثمنه في السنتين المعينة اقرارا مجعولا في الغلة فاجبت
 بانهم يجبرون على البيان والقول لهم مع الخلف الآن يقيم المتولى يمينه كما ذكرتم اهل وقال
 أيضا ذكر صاحب البحر في البيع في شرح قوله وان اختلفت الذمة وفسد البيع لو اقر بفسد
 دنائير حروف البلد فقد تخلفه جرد لا يصح ببيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الارواح
 اه ولا ريب ان معنى قوله لا يصح ببيان أى لا يثبت به شئ ببيان بخلاف البيع فانه يثبت
 الارواح بدون بيان انحصار الاقرار بالمجهول مقرونة وعليه البيان تأمل وفي المقدس ولو ربر
 الغصب في عاقر أو غير مسلم صح لانه مال فان قبل الغصب اخذ مال متقوم محرم بغير اذن المالك
 على وجهين بل يده وهو لا يصدق على العقار وغير المسلم واجب بان ذلك حقيقة وقد تنكر
 بدلالة العادة في غير مطلب سواء عين في هذه البلدة أو غيرها ولو قال الدار التي في بلدان صح
 بيانه ولا تؤخذ من يده ولا يضمن المقر شبهة لانه اقرار بفصلها وهي لاتضمن بالغصب اه (أقول)
 وانما يلزمه بيان ما جهل هذا اذا لم يمكن الحكم عليه من الخارج اما اذا امكن فلا ويجزم عليه

(ولزومه بيان ما جهل)

ماتة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يصح كون كذا في جواهر الاخلاطى وقد مناه في الشهادات
(قوله فيصح) لان صاحب الحق لا يمدونه من ذكره وفي مثله يؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى
صاحب الحق منغ وهذا قول الناطقي وقال الصرخسى انما انظر ايضا (قوله ولا يجبر على
البيان) أى ان الخشت أولاد الزبلى ويؤمر بالتدكر لان المقر قد ينسى صاحب الحق وزاد في
غاية البيان انه يحلف لكل واحد منهم ما اذا ادعى وفي الناقضات لم يذكر انه يستصاف لكل
واحد منهم ما يمتدح على حدة بعضهم ثم قالوا نعم ويبدأ القاضى بيمين أيم ما شاء أو يقرع وإذا حلف
لكل لا يتخلون ثلاثة أوجه ان حلف لاحدهم فقط يقضى بالجميع دلالا آخر فقط وان نكل
لجميع يقضى به بقيمة الولد منهم ما نصفين سواء نكل لهما اجملة بان حلفه القاضى لهما عين واحدة
أو على التعاقب بان حلفه لكل على حدة وان حلفه قد يرى عن دعوة كل فان أراد أن يصطحا
وأخذ العبد منه لهما كذا في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد كما قبل الحالف ثم رجع أبو
يوسف وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا لا رواية عن أبي حنيفة اه (أقول)
والخاص لى ان قول الشارح ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والزبلى والعين وشريح
السيد الجوى ويخالفه ما في الدرر عن الكافى حيث قال وان لم يقهش بان أقرأه عصب هذا
العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عنده شمس الأئمة الصرخسى لانه اقرار له بهول وقيل
بصح وهو الاصح لانه يقيم وصول الحق الى المستحق لانهم اذا اتفقا على أخذ نفسه فلهما حق
الاخذ وقال له بين الجهول لان الاجال من جهة كالأول أعنى أحد عديده وان لم يبين أحده
القاضى على البيان اتصال الحق الى المستحق اه وكلام الشرح بلالية بغيره وهو اتفاقه ما في
الدرر من انه يجبر على البيان حيث قال قوله كالأول أعنى أحد عديده بغيره من غير تعيين أو ما لو أعنى
أحدهم بغيره ثم نسبته لا يجبر على البيان كما في المصيط اه (وأقول) قوله لان الاجال الخ هكذا
في الهداية وعامة الشرح فاطمة ربطوا هذا الكلام على صحة الاقرار بالجهول وصاحب
الدرر ظن انه مرتبط بالاقرار بالجهول وليس كذلك كما يظهر من نظرنا التدبر في كلام
صاحب الكافى ايضا وقد سبق انه لا يجبر على المقر البيان المقر له عند كونه مجبور لا غير متفاحش
قالا في علمه ان أتى بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل (أقول) وانما يجبره القاضى
على البيان فيما اذا أعنى أحد عديده من غير تعيين لان الظاهر من حال المقر هو انه لم يلق
الذى أقر به فيجب عليه البيان لا يقال انه قد قدم عنه قد قوله أو مجبور ان المقر قد يتلف مالا
لا يدري قيمته أو يجرح جراحة لا يهمل ارشها انا نقول ان ذلك احتمال اعتبره هالك بتصح
الاقرار بالجهول ولا يلزم من ذلك ان يسمع قوله لا أدري في جميع ما أقر به بل على القاضى ان
يعتد على ظاهر الحال ولا يصدق فيه ما هو محتمل (قوله بلهالة المدعى) أى فيما هو اولاه قد يبدى
الى ابطال الحق على المستحق والقاضى انما نصب لايصال الحق الى مستحقه لا لابطاله اه منغ
(قوله بحر) تمت عبارته ولكل منهم ان يحلفه (قوله نقل في الدرر لكن باختصار محمل
كما ينه عزى زاده) ليس في كلامه اختصار محمل بل زيادة مضرة ذكره في غير موضعها وقد صحت
عبارته وصدرها ولم يصح الاقرار بالجهول اذا خشت جهة التهربان يقول هذا العبد لو احدم
الناس لان الجهول لا يكون مستحقا وان لم يقهش الى آخر ما قدمنا عنها واعترضه عزى زاده

فيصح ولا يجبر على البيان
بلهالة المدعى بحر ونقله
في الدرر لكن باختصار
محمل كما ينه عزى زاده

خطا والمعتوه كالعاصي ويدل على تخصيصه بالعبد قول الشارح والافيه بعد عتقه أي الا يمكن
 اقرار العبد المحجور بمخا او قد يدل على حال فانه لا ينفذ عليه في الحال لانه وما في يده لمولاه لا اقرار
 حجة قاصرة لانه قد يغير المقر فلا ينفذ على مولاه فان عتق سقط حق المولى عنه فنفذ اقراره
 على نفسه والاولى أن يعبر بدل المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله الا في صبح (قوله بعد
 وقود) أي عمالة مفعلة كما ذكرنا في صبح للعالم وقوله والا أي بان كان عتقه في مئة (قوله بعد
 عتقه) أي تتأخر المواخذة الى عتقه وكذا المأذون رعاية لحق المولى عتق (قوله ونائب)
 قد سبق ذاك في قوله بعد بين المختبرات (قوله أو مجبوهول) انما يصح اقراره لان الحق قد
 يلزمه مجبوهولا بان اتلف مالا يدري قيمته أو جرح جرحا لا يعلم ارشها أو الضمير في صبح يرجع
 لا اقرار المعلوم من أقر (قوله لان جهالة المقر به لا تضر) كما اذا أقر أنه غصب من رجل مالا
 مجبوهولا في كس أو أودعه مالا في كس صبح الغصب والوديعة وثبت حكمهما لان الحق قد
 يلزمه مجبوهولا (قوله الا اذا بين سببا تضره الجهالة كسبح) أي لو قال له منهم من داري غير
 معين ولا معلوم مقداره لاني قد كنت بعته ذلك لا يصح لأن البيع المجبوهول فاسد وكذا لو كان
 الاقرار باجارة كذلك واعلم ان المقر بالمجبوهول نارة يطلق وتارة يبين سببا لا تضره الجهالة
 كالغصب والخيانة وتارة يبين سببا تضره الجهالة فالاول يصح ويحمل على ان المقر به لزمه بسبب
 لا تضره الجهالة والثاني ظاهر والمثال لا يصح اقراره كالببيع والاجارة فان من أقر أنه باع
 من فلان شيئا أو أجر من فلان شيئا أو اشتري من فلان كذا بشي لا يصح اقراره ولا يجبر المقر على
 تسليم شيء فأداه في الدرر والشر بتلاية (قوله كقوله لك على أحدنا ألف) ظاهر ان القائل
 واحد من جماعة ولو حصصون وصدوره من أحدهم لا ينعينه هو المطالب وانه لا يجبر المحكام على
 البيان (قوله الا اذا جمع بين نفسه وعبده فيصيح) هذا في حكم المعلوم لان ما على عبده يرجع اليه
 في العتق ليس انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال اما ما يلزمه بعد الحرية فهو كالاجنبي فيه فاذا
 جبهه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد وهو مجبوهول لا يصح جوى قال في الاشياء الا في
 مسئلتين فلا يصح الاولى ان يكون العبد مدبونا الثانية ان يكون مكانا فانهم (قوله وكذا
 تضر جهالة المقر) أي قتل فائدة الاقرار لعدم اعتباره (قوله والا) أي لا تضر الجهالة ان
 لم تتفاحش على ما ذكره في الاسلام في مسوطه والساطفي واقعانه وسوى شمس الأئمة بين
 المتفاحشة وغيره في عدم الاعتبار لان المجبوهول لا يصلح مستحقا اذ لا يمكنه جبهه على البيان من
 غير تعيين المدعي فلا يفي بطلانته كما في المنع قال الجوى أقول مثل شرح الهداية وغيرها
 للقاحشة بان قال لو احدم الناس وغيره المتفاحشة بان قال لاحدم دكا وقع تردد بين شيخ
 مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لاحدم وهم ثلاثة أو أكثر حصصون هل هو من الناس
 أو الاول قال بعضهم الى انه من قبيل غير المتفاحشة وانصره به في الخاتمة لوقال من بابك
 من هؤلاء وأشار الى قوم معينين معدودين فان قيل بمنه جازاه قال السامحاني ونظيره في أن
 المتفاحش مائة (أقول) لكن الذي يظهر لي أن المتفاحش ما زاد على المائة أخذ من قولهم
 في كتاب التمهيدات من الباب الرابع فيمن تقبل شهادته من الهندية عن الخلاصة ثم ادلة الجند
 لا دليلا تقبل ان كانوا يحمون وان كانوا يحمون تقبل نص في الصبر في حد الاحصاء

بعد وقود والافيه بعد عتقه ونائب
 ومفعلي عليه كعبون وسببي
 السكران ومرا الكره (بصح)
 معلوم أو مجبوهول (صح) لان
 جهالة المقر به لا تضر الا
 اذا بين سببا تضره الجهالة
 كبيع واجارة وأما جهالة
 المقر تضر كقوله لك على
 أحدا فأنف درهم بجهالة
 المقضى عليه الا اذا جمع بين
 نفسه وعبده فيصيح وكذا
 تضر جهالة المقر ان غشت
 كواحد من الناس على كذا
 والا كذا كذا هذين على
 كذا

فرق في الاستحقاق لولد المستحقة بين الاقرار فلا يتبعها ولدها وبين الاثبات فيمتنعها ولدها
 وكذا سائر الزوائد وهو عام يشمل المستملكة وغيرها وهنا قد يمد بها بالمستملكة فانهم ان
 القاعة يظهر بها الاقرار فليحذر ولعله اراد الاقرار بالمال المستملكة عن الهالك بغيرها الا انهم
 مضهونة مطلقا لانها كزوائد المقصوب تأمل (قوله فلا يملكها المقر له ولو اخبر
 للملكها) قال في نور العين شريفة تولدت عنه لده لا باسباده ثم استحققت بغيره بغيره ولدها
 ولو اقر به الرجل لا والفرق انه بالبيعة يستحقها من الاصل ولذا قلنا ان الباع يقر بجموع
 فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يترجمون فثم الحكم بامه حكم بولدها وكذا الحيوان
 اذا حكم بجمعة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه حجة ناقصة وهذا الولد يمدعى
 عليه نفق ذلك آخر هل يدخل في الحكم اختلاف المشايخ اه فتنبه مخالفة لقوله هو كلام
 المصنف ويشبهه ان تكون هذه النفقات كلها جامعة بين قول من قال ان الاقرار اخبر
 بحق لا يخبر لاثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال انه قليل
 في المال وهو أبو عبد الله الجرجاني قاله في الثمن من الامية وذكر استمهاده كل على ما قاله
 ذكرت في الفصل التاسع من الاستروشنية والحاصل ان الاقرار هل هو اخبر بحق لا تخبر
 عليك في الحال على ما قدمنا من الخلاف وقد علمت ان اكثر على الاول الذي عليه المصنف
 وقد ذكرنا لكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قوله اقر حركتك) أي
 بالغ عاقل درر قيد بالمرلان العبد المحجور عليه يتاخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا الماذون
 له يتاخر اقراره بمال من باب التجارة كما قدمنا وكذا اذا اقر بمجانية مربية لمال لا يلزمه
 لان الاذن لم يتناول الاتجار بخلاف ما اذا اقر بالحدود والقصاص لان العبد مبيع على أصل
 الحرقة في حقه ما زلني (قوله مكاف) شرط التكليف لان اقراره الصبي والمعتوه
 والمجنون لا يصح لانعدام أهلية الالتزام الا اذا كان الصبي ماذن له فيصح اقراره بالمال لكونه
 من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا يعامله أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقه
 التجارة كالديون والودائع والعوازي والمضاربات والغصب فيه يصح اقراره بها لتخالفه في
 حقه بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ما ليس من باب التجارة كالمهر والجنابة
 والكفالة حيث لا يصح اقراره بالان التجارة بمبادلة المال بالمال والمهر بمبادلة مال بغير مال
 والجنسية ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والناظم والمغنى عليه
 كالمجنون لعدم التمييز واقراره بالكران جائز اذا سكر بمغطور لانه لا ينافي الخطاب اذا اقر بما
 يقبل الرجوع كالحدود والخالصة وان سكر بمباح كاشرب مكرها لا يلزمه شيء زلني ولزوم
 كالحدود والخالصة حوى (قوله يقظان) أخرجه بالناظم فلا يؤخذ بما أقر به في الزوم
 لارتفاع الاحكام عنه (قوله يقظان) أخرجه بالكره فلا يصح اقراره ولو بطلاق وعناق كما
 تقدم ما طلاقه وعناق في تعان (قوله ان اقر بواجبة) أي بمال فيصح وجوبه قول المصنف
 الا في صح أي صح الحال (قوله كافر محجور) أي بانه مبيع على أصل الحرية في الحدود
 والقصاص ولانه غير متمم بهذا الاقرار لان ما يدخل عليه به هذا الاقرار من المضرة أعظم مما
 يدخل على مولاه وليس هو عائدا الى العبي والمعتوه فانه لا حد عليه ما لا يحد لان عدم الصبي

ولا يملكها المقر له ولو
 اخبر بالملكها (قوله حركتك)
 يقظان طائعا أو
 مكاف أو صبي أو معتوه
 (ما ذون) اهـ من اقر
 بواجبة كافر محجور

معه وف كذا الواعاء بالارث فبرهن المطلوب على اقرار انورث بما ذكرناه ونعالمه فيها (قوله
 فتسمع عند العامة) كما في الدرر وشرح أدب القاضي والخاتمة وهذا ما قبل قول لمنصف
 ولا تسمع دعواه عليه (قوله لا يصح) هذا في الاقرار بما يرتد ما فيه لا يرتد بالرد كلرق
 والنسب فانه لو اقر به ثم ادعاه المقر له بصدقه يقبل مبدوط والعقد لا لزومة مثل النكاح مما
 لا يرتد بالرد فلو قال لا تزوجتك امر فتقات لا ثم قات لي وقال هو لا زمة له النكاح ان
 اقراره لا يبطل اذ النكاح عقد لازم لا يبطل بل يبرء به جوداً والزوجين فيصح بتصدقه فيها بعد
 التكذيب فيثبت ولا يثبت بانه كاره بعد اه سرى الدين ملخصاً ط قال السيد الحوى
 قوله لا يصح محله فيما اذا كان الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة أما اذا كان لهما مثل الشراء
 والنكاح فلا وهو لا في محل التقييد ويجب ان يقيدها أيضاً اذ لم يكن المقر مصرحاً على
 اقراره ما سياتى من انه لا شيء له الا ان يعود الى تصدقه وهو مصرح به وفي الخلاصة لو قال
 لا تزوجك بعتك العبد بالان لا تخلم اشتره من نفسك البائع حتى قال المشتري في
 المجلس أو بعده بلى اشتره مني رافقه وجاز وكذا النكاح وكل شيء يكون لهما جميعاً فيه
 حق وكل شيء يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة لا ينفقه اقراره بذلك (قوله وأما
 بعد القبول فلا يرتد بالرد) يعني لانه صار ملكه ونفي المالك صدقه عن نفسه عند عدم المانع
 فيصح نعم لو تصادقا على عدم الحق صح مائة دم في ابيع الناس دانه طاب ربح مال ادعاه على
 آخر فصدقه على ذلك فاوفاه اياه ثم ظهر عدمه بصدقه ما انه لم يكن عليه شيء فانظر كيف
 التصاق الا لاحق فنقض السابق مع ان ربحه طيب حلال (قوله لانه اقرار آخر) أي وقد صدقه
 فيه قبل زمة قاله العلامة عبدالمير وفي التارخية وفي كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو عاد
 المقر الى ذلك الاقرار وصدقه المقر له كان له ان يأخذ باقراره وهذا الاستحسان والقياس أن
 لا يكون له ذلك اه ووجه القياس ان الاقرار الثاني عين المقر به فالتكذيب في الاول
 تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان انه يحتمل انه كذبه بغير حق ففرض من لا غرض
 الناسد فانه قطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصدقه فتدبر الحق وزهق الباطل حوى (قوله
 ثم لو انكر اقراره الثاني) أي وادعاه المقر له لكونه ملكه راقام بينة عليه لا تسمع ولو اراد تخلفه
 لا يثبت اليه للتناقض بين هذه لدعوى وبين تكذبه الاقرار الاول (قوله قال البدیع) هو
 اسناد صاحب التنية فانه عبرتها بالاسناد فان قال عبدالمير يعني القاضي البدیع وفي بعض
 النسخ قال في التنية وليس بصواب ط (قوله والاشبه) أي بالשוב واتفق عند
 راعية الدين ان تصدقوا قره الشربلالي) وعبارته لو انكر المقر الاقرار الثاني لا يخاف ولا تقبل
 عليه بينة للتناقض من الكذب للاقرار الاول وقال القاضي البدیع ينبغي أن تقبل بينة المقر
 على اقراره ثانيها وهو الاشبه بالصراب وقال الشارح اى عبدالمير ناظما له

وقد صوب القاضي البدیع قبولها * وعندى له الوجه الصحيح المنور

ومن اراد المزيد فعليه بشرحه (قوله لا يظهر في حق الزوائد المستلزمة) بقد يظن ظاهره انه
 يظهر في حق الزوائد الغير المستلزمة وهو مخالف لما في الخاتمة كما قد ساء عنها وقد ساء في
 الاستروشية ونقله عنها في غاية البيان وقد دم في الاستحقاق نظير ما قد مذاه عن الخاتمة وان

تسمع عند العامة (والوجه
 الثاني) وهو الانشاء
 (لورد) المقر له اقراره ثم قبل
 لا يصح ولو كان اخبارا واضح
 واما بعد القبول فلا يرتد
 بالرد ولو عاد المقر اقراره
 فصدقه لزمه لانه اقرار آخر
 ثم لو انكر اقراره الثاني
 لا يخاف ولا تقبل عليه بينة
 قال البدیع والاشبه بقبولها
 واتفق بين النسخة واقراء
 الشربلالي (واللأن الثاني
 به) بالاقرار لا يظهر في حق
 الزوائد المستلزمة

لا تتم ولو قبض بخلاف ما لا يسم كبيت وحمام صغير بن فائم اتصع فيه وتتم بالقبض (قوله)
والمرأى بالزوجة من غير شهود) لانه اخبار عن عقد سابق ولو كان انشاء المصح اقرارا
بالزوجة من غير شهود لان انشاء عقد النكاح يشترط الصحة وهو مكره في باب (قوله)
ولا تسمع دعواه عليه بانه اقره بشئ معين بناء على الاقرار بذلك (يعني اذا ادعى عليه شيئا ما انه
اقره به لا تسمع دعواه لان الاقرار اخبار لا سبب للزوم المقر به على المقر وقد عدل وجوب
المدعى به على المقر بالاقرار وانه قال أطالبه بالسبب لوجوبه عليه أول ومه باقراره وهذا
كلام باطل منج وبه يظهر ان الدعوى بالشئ المعين بناء على الاقرار كما هو صريح المتن
لا بالاقرار بناء على الاقرار بقوله بانه اقره لا يحصل له وفي الحامه ركائز تامل (قوله به يفتى)
مقابلته انما تسمع كما في جامع الفصولين وحاصل ان الاقرار هل هو باق في الشرع وهو انشاء في
المعنى فيكون سببا لذلك في جملة انشاء ما هو هذه الدعوى ومن جعله باقيا على معناه الاصل
لم يجوز سماعها وعليه الجهور وجميع المتأخرين وهو الصحيح المول عليه كما في الخلاصة (قوله)
لانه اخبار) أى لا سبب للزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر
الاقرار فكأنه قال أطالبه بالسبب لوجوبه عليه أول ومه باقراره وهذا باطل لما علم من كلام
مشايخنا (قوله لم يحصل له) أى للمقر له أى لا يجوز له اخذ جبر ادبائه كقاراد امره لا يجمع ما في
منزله وليس لها علمه شئ اه بحر أى ولو كان انشاء يحصل اخذ كما في الدرر وماتة له في القنينة عن
بعض المشايخ من أن الاقرار كاذبا يكون ناقلا لملك بخلاف العقد الصحيح من المذهب الذي
اليه يذهب (قوله نعم لوسلمه برضاه كان ابتداء هبة وهو الوجه) هذا ظاهر اذا تم هذا الكذب أما
اذا كان يظن انه واجب عليه بيمين الاقرار بعدم الحل * (فرع) * البراءة الاقرار لا يحتاجان
الى القبول أفاده السامحاني (قوله) أو يقول في عليه كذا وهكذا أقربه) أى انه في عليه وفي
شرح تحفة الاقران وأجبهوا انه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه المدعى عليه يقبل (قوله)
ثم لو أنكر الاقرار) أى وقد ادعى ما أقربه لكونه ملكه ولم يبن على مجرد اقراره لما تقدم (قوله)
الفتوى انه لا يخلف على الاقرار بل على المال) قال ابن القوس ثم لا يجوز ان يخلف اه
ما أقربه قول واحد الان الصحيح ان الاقرار ليس بسبب للملك وقد عات الحكم في الاستيلاء
الشرعية المتفق على سبب يمينه وان الصحيح انه لا يخلف عليه فكيف الحال فيما سبب يمينه قول
هرجوح اه وقيل يخلف بناء على انه انشاء ملك (قوله) وما مدعى الاقرار في الدفع) بان
أقام المدعى عليه بيمينه ان المدعى اقره لانه لا تقبل المدعى عليه وأقام المدعى عليه بيمينه
ان المدعى اقر ان هذه العين ملك المدعى عليه فتسمع وما مدعى الاقرار بالاستيفاء فقبل
لا تسمع لان المدعى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بمنه ففي الحاصل هذا مدعى
الدين لنفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع جامع الفصولين معز بالامعيط
والذخيرة ومنه في البرازية لكن زاد فيها وقيل يسمع لانه في الحاصل يدفع اداء الدين عن
نفسه فكان في طرف الدفع ذكره في المحيط وذ كرشخ الاسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى
بانه لا حق في المدعى أو بانه ليس بملك له أو ما كانت ملكا له يدفع الدعوى ان لم يقر به لانه ان

والمرأى بالزوجة من غير
شهود) ولو كان انشاء المصح
(ولا تسمع دعواه عليه)
بانه اقره (شئ) معين
(بناء على الاقرار) له بذلك
به يفتى لانه اخبار يحصل
الكذب - حتى لو اقر كاذبا
لم يحصل له لان الاقرار انما
سبب للملك نعم لوسلمه برضاه
كان ابتداء هبة وهو
الوجه البرازية (الان
يقول) في دعواه (هو
عليه) وأقر به أو يقول
في عليه كذا وهكذا أقربه
وتسمع اجماعا لانه لم يحصل
الاقرار بسبب الوجوب ثم لو
أنكر الاقرار هل يخلف
الفتوى انه لا يخلف على
الاقرار بل على المال وما
دعوى الاقرار في الدفع

يقرب به لغيره قبل حضوره فاجتمعت كلمتهم على أن القبول ليس من شرط صحة الاقرار وأما لزومه
فشيء آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة واللازم فاستشكى كل في نفسه على الصحة المجتمعة عليها ككلامهم
باللزم وأما ما أجاب به الجيب المذكور فقيسه نظر اذ لو كان كافه - مما لا يفرق الاقرار بالصادق
والغائب مع أن بينهما اقرارا في الحكم الا ترى الى قوله في الخاتمة ولو اقر لولد له الكبير الغائب
أو اجنبي بعد قوله وأما الاقرار للغائب لا يلزم فالذي يظهر أن الاقرار للغائب لا يلزم من جانب
المقر حتى يصح اقراره لغيره كالألزام من جانب المقر له حتى يصح رده وأما الاقرار للعاشر فيلزم من
جانب المقر حتى لا يصح اقراره بغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فيصع رده وأما الصحة
فلا شبهة فيها في الجاني بدون القول كما بينه من كلامهم انتهى وفيه وبشكل على ما في
الفصول العبادية من قوله وان ادعى الرجل عينا في يد رجل واراد استخلافه فقال صاحب
اليد هذه العينة فلان الغائب لا يدفع اليه عنده ما يقيم البيعة على ذلك بخلاف ما اذا قال
هذا ابني الصغير الفرقان اقراره للغائب توقف عما له على تصديق الغائب فلا يكون العين
مملوكة بمجرد اقرار ذي اليد فلا يدفع اليه ولا اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي
فصير العين مملوكة للصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد ذلك لغيره فلا يقيد التصديق لان فائدة
الانكول القوي هو كالأقرار (أقول) لا يشك ذلك فان قوله توقف عما له صريح في صحته ولكن لما
توقف عمله وهو اللزوم على تصديقه لم تنفع البيعة بين مجرد ما يقيم البيعة عليه تأمل (قوله)
اذا ما كبر عتة من الزمان أي قبل الامن الزمان حتى لو تصرف فيه لغير المقر له بعد ما كبر
لا ينفذ تصرفه وينقض تصرفه في ملك غيره كما يؤخذ من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع
كما قال أبو السهم ودان لو ادعى شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادة التهمة
وشحوا كقصد الشاهد ثم ملكها الشاهد بغيره بقبولها الى المدعي انتهى (قوله المصنف) أي
اقراره لغيره أي ولو ملكه بعد (قوله ولا يرجع بالنعم) على المانع أي لا تصار اقراره عليه
فلا يبدى لغيره (قوله صارت وقفا) بخلاف ما اذا غضب دارا من رجل فوقعها ثم شترها
حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه فلا يصح لان شرط صحة ملكه
له بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله مكرها) حال من الغصير المضاف اليه الاقرار
واغلام يصح اقرارهم ما كرهوا القيام دلائل الكذب وهو الاكراه والافراز اخبارا يحقق الصدق
والكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضعي عنه مع (قوله ولو كان انشاء لصح اهدم الخلف) أي
تخلف مدلول الانشاء عنه أي لانه يتمتع في الانشاء تخلف مدلول انطباعه الوضعي عنه أي متى
وجد اللفظ الدال على انشاء الطلاق أو العتاق سواء وجد مدلوله في حال الطوعية أو الاكراه
وهذا مخصوص فيما يصح مع الاكراه بخلاف ما لا يصح معه كالبيع فانه يتخلف مدلوله عنه مع
الاكراه أي وهو انشاء الملك غير مستحق الفسخ (قوله وصح اقرار العبد المأذون بعين في يده)
ولو كان انشاء لا يصح لانه يصير تبعه عنه وهو ليس اهله (قوله والماله بمخبر) حتى يؤمر بالتمسك
اليه ولو كان غلبا كماله المصنف كافي الدرر وفيه إشارة الى ان الخبر فاعلة لانه اذ لا يجب
بدها للمسلم نص عليه في المحيط كافي الشريعة (قوله وينصف داره مشاعا) أي الدار القابلة
للقسمة فانه يصح الاقرار بها لكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المشاع القابل للقسمة

(اذا ملكه) برهمن الزمان
لنفاذه على نفسه ولو كان
انشاء لم يصح اهدم وجود
الملك وفي الاشياء أجنبية
عبد ثم شره عتق عليه ولا
يرجع بالنعم أو بوقفية داره
شرها أو ورثه صارت وقفا
مواخذة له برعه (ولا يصح
اقراره بطلاق وعتاق
مكرها) ولو كان انشاء لم يصح
اهدم الخلف (وصح اقرار
العبد المأذون بعين في يده
والماله بمخبر وينصف داره
مشاعا)

بالرد فيها يكون من قبيل الاقطاعات كقولنا هذا الولد في يرتد برده الوفاء فاذليل على ان
 الاقرار اخبار شرع عدا الولد الى التصديق بثبت الذنب نظرا الى احتياج المحل وقد سبق واما
 الجواب عن الثاني ان الاقرار لما كان بحجة فاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره على المقر به
 فلم يحد الى الزوائد المستهلكة كما هو وياتي فبين انه ليس بانشاء املا تدبر (قوله لا نعلمه كان
 لنفسه) اى على الغير ولو للغير على الغير يكون شهادة كما قدمناه (قوله لا قرارا) ولا ينقض
 باقرار الوكيل والولى ونحوهما التباين بينهم من باب المنوبات ثم عا شرح الماتى (قوله ثم فرغ على
 كل من الشهيدين) صوابه من الوجهين لانه لم يقل الاقرار بتسببه الاخبار ويشبهه الانشاء بل
 قال من وجهه ومن وجهه اى اخبار من وجهه بالنظر اقرب بعض احكام الاخبارات عليه
 وانشاء من وجهه من حيث ترتب بعض احكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف فالحق
 انه يعطى حكم الاخبار فى بعض الجزئيات وحكم الانشاء فى بعض آخر واما بالنظر لفظه فهو
 اخبار عن ثبوت حق عليه لغيره لا غير (قوله فلو وجه الخ) علامته مقدمة على المعلول (قوله صح
 اقراره) لان الاخبار فى ذلك الغير صحيح لكن بالنظر لامرؤا فادانه لا يحتاج الى القبول كما قدمناه
 وفى المخ عن تمة الفتاوى الاقرار يصح من غير قول لكن البطلان يقع على الابطال والمالك
 للمقر له ثبت من غير تصديق وقبول ~~القول~~ بيطل برده والمقر له اذا صدق المقر فى الاقرار
 ثم رده لا يصح الرد واذا ايضا صحبة الاقرار للغائب وايضا يصح تصداده هذا مما سياتى من قوله
 هو اى الالف المعينة لانه لا بل لانه لا يجب عليه للثانى شئ اى لانه اقربها للاول
 ثم رجع وشهدهم للثانى فوجوهه لا يصح وشهادته لا تقبل وبه ذاب بين ضعف
 ما فى الثانية من قوله لو اقر لغائب ثم اقر لا تخرب بل حضور الغائب صح اقراره للثانى لان
 الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق انتهى ويمكن ان يقال معفى حكمته للثانى
 ايت لاحتماله التصديق وانما الاجل أن يرتد بالرد فافاد فى الثانية انه باخذه الثانى فاذا جاز
 الاول وصادق قبل رده الاقرار باخذه وان قال ليس لى يكون ملكا لثانى ولكن افاد
 فى البدائع انه ان دفع للاول بلا قضاء يضمن للثانى لان اقراره صح فى حق الثانى اذ لم
 يصح للاول اه وانت خبير بان هذا التاميل رعا برده عليه وحجة ذلك فعمل المخ ظاهر وهو
 الموازن اطوار الكتب المتقدمة وفى المخ فى مسائل شتى فسر الرديان بقول ما كان فى عين شئ
 أو يقول بل هو لك أو فلان قال العلامة الخ غير الرملى قولهم الاقرار يصح بدون التصديق
 لا يضر فى قول العمادى ان اقراره للغائب توقف عليه على تصديق الغائب اذ لا مانع من
 توقف العمل مع الصحة كبيع الفضولى يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما فى الثانية من قوله
 واحا الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اذ معناه يتوقف لزومه لصحته وقوله فان
 كان صحها فاعتق الاقرار به لغير غيره لم اهدم الالتزام الا ترى ان للفضولى قبل اجازة المالك
 أن يبيع المبيع الذى باعه لا تخو ويتوقف فلم يلزم من صحته عدم صحته بيه فلا تخو بل الاقرار
 بمال الغير يصح ويلزم تسليمه اذ امسكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب لملك كما سياتى
 فكيف يلزم من صحته اقراره للغائب لا يلزم ذلك حتى كان له لرد عدم صحته الاقرار به لغير
 والحاصل ان الاقرار يصح مطلقا بلا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا وله عدم لزومه جازان

لانه لو كان لنفسه يكون
 دعوى لا اقرارا ثم فرغ
 على كل من الشهيدين نقل
 (فا) وجه (الاول) وهو
 الاخبار (صح اقراره بمال
 المالك لغيره) وبقي قوله
 الغير (بليزمه تسليمه) الى
 المقر له

تأمل وللقول بأنه انشاء فروع تشبه له من الورد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له محوي (اقول) قوله لا يظهر في
 حق الزوائد المستهلكة بقيد بظاهره انه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف
 لما في الخامسة رجل في يده جارية وولدها اقراران الجارية لان لا يدخل فيه الولد ولو اقام بينة
 على جارية انه ليس بتحي أو لادها انتهى والفرق انه بالبينه لا يكتفي بهما في الاصل ولذا قلنا ان
 البساعة يتراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يتراجعون في ان يقال في قول السيد
 المحوى هو اخبار في الاصح وايضا انشاء مخافة لم تصرح به في البحر وجرى عليه المصنف من
 انه اخبار من وجه انشاء من وجه الاول لا يصح اقراره بملوك الغير ويلزمه تسليمه اذا ملكه
 ولو اقر باطلاق وانعاق مكرها لا يصح وبما في لورد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا الملك الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له من غير خلاف ومنه
 تعلم ان ما ذكره السيد المحوى مما يدل على نبوت الخلاف فيه حيث صحح كونه اخبارا لا انشاء
 لا يصح عزوه واصحاب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبيه (قوله يحق عليه الغير) قديم بان يكون
 عليه لا أنه لو كان على غيره بغيره بكونه شهادته لنفسه يكون دعوى زباني واطلاق الحق في
 قوله هو اخبار يحق عليه ليشمل ما لو كان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعتاق
 اذا الطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح فاذا اقر بالطلاق ثبت الامر من الحق ما لم يكن لها
 من قبل وكذا العبد ثبت له على سيده حق الحرية اذا اقر سيده بعتقه فقبل من انه يرد على
 التعريف الاقرار بالاسقاطات كالطلاق والعتاق اهدم الاخبار فيها عن نبوت حق للغير غير
 سيد (قوله انشاء من وجه) هو الصحيح وقيل انشاء وبنى عليه ما سألني لكن المذكور في غاية
 البيان عن الاسبق وشبهه قال المحوى في اختلاف المشايخ في أن الاقرار اصيب للملك أو لا قال ابن
 الفضل لا واستدل بمسئلتين احدهما المر بوض الذي عليه دين اذا اقر بجمعه مع ماله لا يجني بصح
 بلا اجازة الوارث ولو كان عليه كالاية هذا لا يتقرر الثالث عند عدم الاجازة وانما انشاء العبد
 المأذون اذا اقر لرجل بعين في يده يصح ولو كان عليه كاي يكون تبرعاً منه فلا يصح وذو
 الجرجاني انه غلبت واستدل بمسائل منها ان اقر لوارثه بدين في المرض لا يصح ولو كان اخبارا
 لصح اهـ ملخصاً فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب البحر جمع بين الطريقتين وكان وجهه
 نبوت ما استدلل به الفريقان تأمل اعاده سيدى الوالدرجه الله تعالى لكن لو كان اخبارا من
 وجه وانشاء من وجه كما ذكره المصنف اعرف بحديثه لهما ولا قائل به ولا نعم قالوا اقر بعمال
 للغير لزمه تسليمه لا مقره اذا ملكه ولو اقر باطلاق والعتاق الخ فامثال هذه المسائل دلت على ان
 الاقرار اخبار لا انشاء ان لو كان انشاء لم تكن كذلك وما استدلل به على كونه انشاء مطلقاً أو من
 وجه أنه لو اقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان اخبارا الصحيح وأنه لو ثبت المال بسبب
 الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقدمة ذكرها ولو كان اخبارا صارت مضبوطة عليه (اقول)
 أما الجواب عن الاول فهو ان اردت به بالرد ناشئ من ان حكمه الظاهر لا التبعوت ابتداء
 وذلك ناشئ من كونه بجهة قاصرة فلما صار متدايلاً بالرد جعل كانه لم يكن ولذلك لم يصح قبوله
 بهد على ان هذا الدليل مشترك الزام حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذا لانشاء لا يرد

يحق عليه (من وجه)
 انشاء من وجه (قيد عليه)

ميتة الماصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الازهار والانشاء يصح مع
 الازهار. وكفى المحيط وحاصله ان قول المقر ان هذا الشيء اقلان معناه ان الملك فيه ثابت
 اقلان وليس معناه انه ملك للمقر وجعله للمقر له فهو اخبار دال على الخبر به فيلزمه الصدق
 ويحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله عنه كفى الاقرار بالطلاق مكرها كما قلنا وسواء ما في اقسام
 دليل الكذب وهو الاقرار ولو كان معناه الثبوت ابتداء الصحاح لكونه انشاء والانشاء
 لا يتخلف مدلوله عنه كما ما في غامه قريبا ولو اقر غير ذي مال والمقر له به انه كاذب في اقراره
 لا يحل بعداينة الا ان يسلم بطيب من نفسه فيكون هو نفسه ابتداء كفى القيمة ونما يتبع
 الاقرار اظهار افي حق ملكية المأثر به حتى يحكم على كذبه للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على
 تصديق المقر له افي حق الرقبة غير تمام كامة بدأ كالمهبة حتى يطل برء المقر له به وما وجد
 التصديق من المقر له لا يعمل رده لوردا الاقرار بهذا ذلك ثم الاقرار انما يطل برء المقر له اذا كان
 المقر له يطل بالرد حتى نفسه خاصة اما اذا كان يطل حق غيره فلا يعمل رده كما اذا اقر رجل
 في بيت هذا العبد من ثلث بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما شئتم من ذلك شئتم قال بهد
 ذلك اشتريت فقال البائع ما بهتكم لزم البائع البيع مما سمي لانه بهذا البيع بهد تمام
 وجوده اذ المصنف قد بين ان يضر حتى ان المشتري متى قال ما شئتم وتصدق البائع وقال نعم
 ما شئتم ثبت ثم قال لا يثبت الاقرار بغير ما شئتم لان البينة على ذلك لان الفسخ ثم
 يوجد ههنا في كل موضع يطل الاقرار برء المقر له لو اعاد المقر ذلك الاقرار فصدق المقر له كان
 المقر له ان يأخذ به اقراره وهذا المستحسن كذا في المحيط ثم اعلم ان السكوت تولد منزلة الاقرار
 في مسائل سبعة كرها المشرح ونذكرها ما ههنا شاء الله تعالى وكذلك الاعيان بالراس وبسبعة كره
 المصنف (قوله امانة كره او مقر) واللاق يحال المسلم الاقرار بالحق كي لا يحتاج المدعى الى
 تدارك الشهود والاملازمة في باب القاضي للاحضار ولا سيما ما يلزم عليه في هذا الزمان
 للتسبب بالوصول الى محنت الحصول كيان اللاتقي بالمدعى ان يكون دعواه حقا انما لا يلزم
 المدعى عليه الدفع لسخت المنع وقدمه أي الاقرار على ما بعده وهو الصلح اقربته على الانكار
 غالب ما اثم اذا حصل بالصلح في امان يسر يرضى به نفسه وقدمه طريقه في البيع أو بغيره وهو
 المضاربة وان لم يسر يرضى فاما ان يحتفظ بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه أو بغيره وهو الوديعة
 (قوله وهو) اي الاقرار اقرب الى حال المسلم (قوله الغلبة الصدق) اي من المدعى في دعواه
 ومن المقر فيما اقرب لان المسائل لا يتبرع على نفسه كما زافنا فسه ضرر على نفسه او ماله
 فترجح جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما لو لايه بخلاف اقراره في حق غيره (قوله
 هو امانة) فاذا كان حسيه اقراره فاذا كان قوليا يقال اقربه فالأقرار اثباتا كما كان مترزلا
 بين الجود والتموت ابو السهود وهو مشتق من اقرار درر قال في المنع وهو في اللغة
 افعال من قر النسي اثبات واقره غيره اذا أثبتته (قوله وشرا عا) ان اي في الاصح وليس
 باثباتا لصحة في مثل غيره ولو اقره بغيره بغيره لا يجزي صح من غير توقف على اجازة وارث قال
 في الحواشي السعدية وله ان ينقض بالاقرار بان لا حق له على فلان وبالاقرار واسقاط الدين
 ونحوه كاسقاط حق الشفعة اه وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو عدم وجوب المطالبة

اما مذكور ومقر وهو اقرب
 لغلبة الصدق (هو) امانة
 الاثبات يقال قر النسي اذا
 ثبت وشرا عا اخبار

وفي البرازية في السادس عشر من الاسفحاف وكذا في الظهيرة من العشر والمطراخ وقد مناه عن
التفقيح ولحقهم هذا الباب - منه ختمهم اكتاب الدعوى في الجماع الصغير بال الله حسن
الجماعة وهي انه اذا قامت المرأة ثم اتم ولد هذا الرجل ورادت استحلانها ليس له ذلك في قول
ابي حنيفة - خاصة لان امومية الولادة تابعة للنسب وهو لا يرى الجين في النسب اه والله تعالى
اعلم واسألفقر الله العظيم

(كتاب الاقرار)*

ثبت بالكتاب وهو وقوله تعالى واجعل الذي عليه الحق امره بالادلة ولم يقبل اقراره لما
كان الاملال معق وقوله كونوا اقامين بالقسط ثم راع الله ولو على أنفسكم والمراد به
الاقرار زبلي والله فقد قبل صلى الله تعالى عليه ولم اقرار ما عاز والغامدية والاجماع
فقد اجعت الامة على أن الاقرار يحق في حق نفسه حتى اوجبوا الحد والقصاص باقراره وان
لم يكن حجة في حق غيره ادم رايته عليه فاولى المال والمقول فان الماقل لا يقر على نفسه كاذبا
ففيه ضمر على نفسه او ماله وترجى جهة الصدق في حق نفسه ادم التهمة وكما لولا لا
اه بخلاف اقراره في حق غيره حتى لو اقر بحججهول النسب بالرق جاز ذلك على نفسه وماله ولا
يصدق على اولاده وامهاتهم ومدبريه ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت بالبينة لان البينة انما
تصير حجة بالنسبة والقضاء ولاية عامة فينتدق في الكل اما الاقرار حجة بنفسه ولا يحتاج
فيه الى انفسه فينتدق عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على اولاده الخ لانه ثبت لهم حق الطرية
او استحقاقه فلا يصدق عليهم كما في الدرر (قوله مناسبتهم) اي للدعوى وبوجه اخره عنهما ان
الدعوى تفتطع به فلا يحتاج به الى شيء آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى النهي ما ذكره
فقط او ما في - كونه دال عليه كقوله لئلا تمل كذا او ما ثبت به لانه يقوم بظهور الحق
وانكشاته - حتى لا يصح شرط الطرية - بان اقربدين او بعدين على انه بالخيار الى ثلاثة ايام
فالخيار باطل وان صدق المقر والمال لازم كما في محيط السرخسي وله شروط - فتذكر في اثبات
الكلام وهي المدق والمبلغ بلا خلاف والطرية في بعض الاحكام دون البعض حتى لو اقر
العبد المحجور بالمال لا ينتدق في حق المولى ولو اقر بالقصاص يصح كذا في المحيط ويتاخر اقرار
بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتاخر اقراره بما ليس من باب التجارة كاقراؤه بالمهر
بوجه امره انزوجهما بغير اذن ولاده وكذا اذا اقر بحضانية موجهة للمال لا يلزمه بخلاف ما اذا
اقر بالحد ودون القصاص كما في التبيين وكون المقر به مما يجب تصديه الى المقر له - حتى لو اقر أنه
غصب كفسان تراب أو حبة - حطه لا يصح لان المقر به لا يلزمه تصديه الى المقر له ومنها
الماوية والاختيار حتى لا يصح قراره المذكور كما في التمهات وقراره السكران بطريق محظور
صحح الا في حد الزنا وشرب الخمر مما قبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كما في البحر وحكمه
ظاهر والمقر به اي لزومه على المقر بلا تصديق وقول من المقر له فانه يلزم على المقر ما قر به
لوقوعه دال على الخبر به لا بوثقه بتداه كما في الكافي لانه ليس يشاغل المال المار الى المقر له فلذا
فرع عليه ما سأل من صحة الاقرار بانتهر له - لم حتى يؤمر بانتهر اسم البه ولو كان عليه كما

(كتاب الاقرار)*

مناسبتهم ان الدعوى عليه

أوزيدان المالان لم يرض الأبدنعة بالمائة (قوله أو قيمته) عطف على الضمير الجبروراي
 أو أخذت قيمته بان برده أو أخذ القيمة التي دفعها وفي مقترقات اقرار التاتر خاتمة ويجوز الغاصب
 على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة وإذا لم يبرحاص على ما يدعى المالان من الزيادة فان حالف
 ولم يثبت ما ادعاه المالان يحالف ان قيمته مائة أو يأخذ من الغاصب مائة فإذا أخذ ثم ظهر الذوب
 خيرا للغاصب بين أخذ أو رده وأخذ القيمة وسكنى عن الحالك أي محمد العيني انه كان يقول
 ما ذكر من تعليق المغصوب منه وأخذ المائة بنفذه من الغاصب هذا بالانكار ويعبر وكان
 يقول الصحيح في الجواب ان يجبر الغاصب على البيان فان أبي يقول له القاضي ان كان قيمته
 مائة فان قال لا يقول ان كان خمسين فان قال لا يقول خمسة وعشرين الى ان ينقضي الاملا تنقضي
 عنه قيمته معرفة فاعادة فيلزمه ذلك اهـ يمكن قال بعض الفضلاء الحصر ممنوع لانهم اذا
 اختلفوا في قدر الثمن أو المبيع ولا يثبت تحالفا ولو اشترى أمه بالف وقبضها ثم تقابلت قبل
 قبضها اختلفا في قدر الثمن تحالفا ولو اختلفا في الاجرة أو المفعة أو قيمه ما قبل التمكن في المدة
 تحالفا جوى وفيه ان كلامهم ما في هذه المسائل مدع ومدعى عليه سطر عن الطوري
 ومثله في حاشية المحوى (فذهب) برهن ان ابن عمه لابيه وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه
 فقط أو على اقرار الميت به أي بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول لانه
 اما كده بالقضاء وادعى غير ثابته بصورة فدفعه أن يدعى خصمه قبل الحكم باقراره بانه من
 ذوى الارحام اذ يكون حينئذ تناقضا ادعى قيمة جارية مستهلكة فبرهن الخصم انها حية
 وإنما هي في بلد كذا لا قبل الا أن يجزى بها حية الكفيل نصب خصمها من الاصل بلا عكس
 لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصل ولا عكس اذا اشترك الدين بين شريرين لا يجزى
 الاثر فاحدهما لا ينتصب خصما عن الآخر الكل من الدرر رجل غاب عن امر أنه وهى بكر
 أو ثيب فتزوجت بزوج آخر وولدت كل سنة ولدا قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه انه يرجع
 عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول انما هم لثاني وعليه القنوى كفى الخاتمة ولو ادعى عليه
 مهر امرأته ماتت زوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسعوع ان وفق كفى القنوة
 وفيه ادعى عليه شيئا فامره القاضي بالمصالحة فقال لا أرضى بهذه المصالحة وتركته أصلا فهو
 استعاط ما يدعيه علي اذا قال تركته أصلا فهو أبراء وعنه لو قال تركت دعوى علي فلان
 وفوضت أمري الى الآخر لا تسمع دعواه بعده (أقول) قيد القاضي انفاقا كما لا يخفى وفي
 القناوى النجدية رجل مات فقات امرأته لابن الميت كنت امرأته أيلك ثم دلى يوم موته
 وطلبت المهر والميراث فذكر الابن وقال اسم أبي لم يكن ثم دنا واما كان عمر ثم جانت فادعت
 ان امرأته أيلك ثم دلى يوم موته وطلبت مهرها تسع دعواها وليس بتناقض بل هو ازان يكون له
 امهات شدة فتدفع اذا وفق المدعى (قول) وجه التوفيق بان تقول كنت ام لثانيه امين
 فادعت باحد هما فبالا نكر ادعت بالاخر وفهم من هذه المسئلة أن تسمع الدعوى على
 الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدبر قال في التاتر خاتمة في الخامس عشر من الدعوى غلط
 الاسم لا يضر لوزان يكون له امهات ومثله في صور المسائل عن القناوى الرشدية

أو قيمته فاجتنب والله تعالى
 اعلم

سرقة يعلم ان السرقة كانت تضاميا وفي غير المالا يشترط ذكره الجوى فظهر ان ايرادها في
 هذا المثل في حق الضمان لا القطع كما قدمناه عن ط (قوله وغصب) قال في الدرر والقرر
 ولو قال غصب من عين كذا ولا أدري انه مالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة
 الكتب انها تسامع الدعوى لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله ولو كان يسان القيمة لضرر
 وقائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة توجه اليقين على الخصم اذا انكره الجوى وعلى
 الميان اذا أقر أو نكل عن اليقين انتهى وقدمناه في الدعوى مع ما عليه من الكلام فراجع
 (قوله وخيانة مودع) فانه يحلف ما خان فيما اتفق فان حلف برى وإن نكل يحسم على يان
 قدر ما نكل عنه وقيل لا يحلف حتى يقدري ما يشك فيه عليه وذكر بعض الفضلاء ان سماع
 الدعوى في مثل هذه المسائل مع الجهالة تنفي عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى الغصب
 حيث يشترط اسماعها انهما بيان القيمة عنه ببعض المشايخ انتهى ويغني زيادة دعوى
 السرقة كما علم من الجوى قال شمس الأئمة الجوهري في الجوهري كما تنفع قبول البيينة تنفع
 الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصى التيم الخ وحديثه فدعوى الجهول لا يحلف عليه ان لو
 ادعى على رجل انه استلم ماله وطالب الخليف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال بلغني ان
 فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد ان يحلف الوارث لا يحلفه القاضي وكذا المديون
 اذا قال قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تحليف الطالب
 لا يلتفت اليه كما في الثانية (قوله الا في مسئلة في دعوى البحر الخ) أي قبل قوله ولا تردعين
 على مدع (قوله وهي غريبة يجب حفظها) ساقى هذا المله في كتاب الغصب وكتب الحمضي
 هناك على قوله فالويل يمين فقال الظاهر ان في النسخة خللا لانه اذا لم يمين فالثالث الزيادة التي
 يحلف عليها أي على نعمها وفي طي ان أصل النسخة فان بين يميني انه لو بين حلف على نفي الزيادة
 التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا وهذا يغني ان يتحارب في الميان حتى لو بين
 قيمة فرس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك ايضا
 على الزيادة أخذها لم يظهر وجهه فراجع (قوله والزم ببيانه) لانه أقر بقيمة بجهوله فان
 أخذ برشي يحلف على ما يدعيه المصوب منه من الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاه المصوب
 منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي ان قيمته مائة فان حلف أخذ من الغاصب مائة
 وقوله يحلف على ما يدعيه المصوب منه فيه انه حلف أو لا على ذلك فالو كانت هذه اليمين على
 ما ذكره من القيمة بان يحلف ان قيمته ما ذكره وحاصله ان عين المدعي عليه انهم لم تكن قيمته
 مائة وعين المدعي ان قيمته المائة (قوله يحلف على الزيادة) أي التي يدعيه المالك فان حلف
 لا يثبت ما ادعاه المصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي ان قيمته مائة وإلى
 هذا أشار بقوله ثم يحلف المصوب منه الخ والظاهر ان غرضه هذا ليمتثل بوث الخياطه اذا
 ظهر (قوله ثم يحلف المصوب منه ايضا ان قيمته مائة) فان حلف أخذ من الغاصب مائة
 لكن قد قال اذا لم يمين فالثالث الزيادة التي يحلف عليها عليه فالاولى ان يقول فان بين حلف
 على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك تأمل (قوله ولو ظهر) أي الزوب
 (قوله بين أخذ) أي الزوب بما دفعه من الدراهم لابقية الزوب في ذاته وان كانت انقص

وغصب وخيانة مودع
 لا يحلف المدعي اذا
 حلف المدعي عليه الا
 في مسئلة في دعوى البحر
 قال وهي غريبة يجب
 حفظها اشباه قلت وهي
 ما لو قال المصوب من
 كانت قيمة ثوبي مائة وقال
 الغاصب لم أدر ولا يمكنها
 لا تبلغ مائة صدق بيمينه
 والزم ببيانه ولو لم يمين يحلف
 على الزيادة ثم يحلف
 المصوب منه أيضا ان
 قيمته مائة ولو ظهر شيء
 الغاصب بين أخذ

فصدقه المدعى عليه فالقاضي لا يثبت وصايتها باقراره حتى يقيم البينة عليها لانه اذا دفع اليه
 المال اعتقادا على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين اذا انكر الوارث أو المولد دفع بعد البرهان
 تبرأ ذمته أفاده صاحب تنوير الأذهان (قوله وانبات دين على ميت) صورته ادعى على بعض
 الورثة دين على الميت فاقروا بالدين فانه يتوفى من نصيبه وقد وما يخصه من الدين وللطالب
 ان يقيم بينة على حقه ام يكون حقه في كل انكره وكذا اذا أقر جميع الورثة تقبل بيقينه لان
 المدعى يحتاج الى الثبات بالدين في حقههم وحق دين آخر وفي اليدى اختلاف وانما اذا أقر المدعى
 عليه بعد إقامة البينة على يقضى عليه بالاقرار أو بالبينة قبل يقضى بالبينة لانه لا انكار
 وإقامة البينة استحق عليه الحكم فلا يبطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة
 لتعدى النابتة بالبرهان حقه فلا يؤثر الاقرار الا لاحق في بطلانه اهـ موضعا ط وقدمنا
 الكلام عليه (قوله واستحقاق عين من مشتر) فان المشتري اذا أقر بالاستحقاق للمشتري
 لا يترك من الرجوع بالنقن على ياتمه فاذا أقيمت عليه البينة أمكنه ذلك وقد تقدم انه يسوغ
 له الانكار مع العلم لاجل هذا التمكن ط لكن قد يقال مع الاقرار كيف يكون له الرجوع
 تامل (قوله ودعوى الاتي) يعنى اذا ادعى على شخص ان العهد الذى عنده ابقى منه وأقر
 واضع اليد بذلك فله ان يطالب البينة على ذلك لاحتمال ان الغير أمكنه منه (قوله لا تخلف على
 حق مجهول) اى ادعى به مدعى كالأدعى على شريكه خيانة منهم لم يخلف كالتخلف لكن
 أنفى قارئ الهداية بخلافه وعبارته سئل اذا ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من
 الحاكم عينه هل يلزم أم لا أجاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وانكر الخلف عليه فان
 حلف برئ وان نكل ثبت ما دعه وان لم يعين مدعى اقراره فكذا الحكم لكن اذا نكل عن العين
 لزمه ان يعين مقدار ما خان فيه والقول في مقداره الى المقر مع عينه لان نكوله كالأقرار بشئ
 مجهول والبيان في مقداره الى المقر مع عينه الآن يقيم خصمه بينة على الاكثر ومثله المضارب
 مع رب المال (قوله اذا اتهم القاضى وصى بغيره وموتى وقف) ولم يدع عليه شيئا معلوما فانه
 يحلف نظرا اليتم والوقف حوى (قوله وفي رهن مجهول) اى لو ادعى الرهن رهنه مجهولا
 أى كشوب مثلا فانكر المهرتم فانه يحلف وقدمه بعض الفضلاء عازيا الى الفتية بما اذا ذكر
 المدعى قد والدين الذى وقع به الرهن ط (قوله ودعوى سرقة) أقول فيه - نظر لما قيل
 فانه يخاف من انه يشترط ذكر القيمة في الدعوى اذا كانت سرقة ليعلم ان الغناصب أو لاقا ما فيها
 سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها ابوالهود - ولعل ذلك في حق القاطع لا الضمان كما قد قدمه
 كلامه ط قال في جامع الفصولين ادعى أعياها فحتملة الجناس والنوع والعسفة وذ كر
 قيمة الكل جله ولم يذكر كالأعلى حكمة اختلاف فيه المشايخ فيسئل لا بد من التفصيل وقيل يكتب
 بالأجمال وهو الصحيح اذا ادعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط اقصاء دعواه ببيان
 القيمة لو ادعى أن الاعيان قائمة فيؤمر باحضارها قبل البينة بحضرتها او لو قال انها مالكة
 وبين قيمة الكل تسع دعواه وفي ج لو ادعى انه غصب أمته ولم يذكر قيمتها تسع دعواه
 ويؤمر برد الامة ولو مالكة فالقول في قدر القيمة لا غناصب فالاصح دعوى الغصب بالبيان
 القيمة فلان يصح ادابن قيمة الكل جله أولى وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى

وانبات دين على ميت
 واستحقاق عين من مشتر
 ودعوى الاتي لا تخلف
 على حق مجهول الاتي
 سئل اذا اتهم القاضى
 وصى بغيره وموتى وقف
 وفي رهن مجهول ودعوى
 سرقة

الرملي هو الواو جـ كما لا يخفى على من تنبه وقدمناه بما لا مزيد عليه (قولنا واستحقاق مبيع) يعني اذا استحق المبيع بالبيعة من المشتري فله تصديق عليه بخلاف المشتري باقية ما عساه ولا وهبته ولا تصدقت به ولا خرجت العين عن ملكه بوجه من الوجوه (قولنا ودعوى آبق) اي دعوى آبق آبق قال سميدي الوالد رحمه الله تعالى اهل صورته انما اذا ادعى على رجل ان هذا العبد مبدى آبق مقي وأقام بيعة على انه عبده بخلاف أيضا لاحتمال انه عبده تأمل ثم رأيت في شرح هذا المشرح نقل عن الفخ هكذا وعبارة قال في الفتح بخلاف مدعى الآبق مع البيعة بالله انه باق على ملكه الى الآن لم يخرج مبيع ولا هبة ولا تصدقها اهـ وصورة ما بما اذا حبس القاضي الآبق لخامس رجل وادعاء وأقام بيعة انه عبده يستخلف بالله انه باق في ملكه ولم يخرج مبيع ولا هبة فإذا حلف دفعه اليه وذلك سميانة اقتضاه عن المظان وانظرا ان هو عاجز عن النظر لنفسه من مشتروه وهوب له ويلحق به هذه المسائل ما اذا قامت البيعة للغير المجهول حاله بالله مع عدم فلا بد من عينه انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وان وجد ما لا يؤدى عنه عاجلا لان البيعة انما قامت على الظاهر وانه غيب ماله وما لو شهد الشهود ان له عليه دراهم سواء قالوا ان دفع عددها أم لا يتجمل ثلاثة ويحلف على نفي مزاد عنها اذا كان المدعى يدعى الزيادة اهـ (قوله الاقرار لا يجامع البيعة) لانها لا تقام الا على منكر كذا في هذا الاصل في الاشباه في كتاب الاقرار عن الخاتمة واستغنى منه أربع مسائل وهي ما دعى دعوى الآبق وكذا ذكرها قبل في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكر الخاتمة بل زاد غيرها وأوصلها الى سبع وتأتي هناك مفصلة مع زيادة ثلاثة آخر وعليه فتكون عشرة قال في جامع الفصولين وهذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من المقر لولا انه يكون هذا أصلا (قوله الاقرار أربع) الذي ذكره هنا خمسة والكنها سبعة كأي المحوى مطعهم الله لا تنفع البيعة على مقر الا على وارثه مقرر بدني على الميت فتقام البيعة للمدعى وفي مدعى عليه أنقر بالوصاية فغيره الوصي وفي مدعى عليه أنقر بالوصاية فغيره الوصي كذا في الاستحقاق تقبل البيعة مع اقرار المشتري عليه ايقين من الرجوع على يائه وفيه لو خصم الأب بحق عن الصبي فآخر لا يخرج من الخصومة ولكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج من الخصومة وفيه الوارث الوارث له وصلى له فاقام الاول البيعة فان كان الآخر حاضر اتقبل عليه البيعة وان كان يقر بمدعى (قوله وكالة) يعني لو أقر بوكالة رجل بقبض دين عليه لمركله فان الوكيل يقيم بيعة اذ لو دفعه بالبيعة يتضرر اذا تبرأ منه اهـ اذا أنكر الموكل وكالته انتهى ط زاد الفاضل المحوى ثمانية وتسعة نقلها عن البداهة من كتاب القصة الثامن الواردة اذا كانوا اقربين بالهـ عار لا بد من اقامة البيعة على بعضهم على قول أبي حنيفة التاسع الأب والوصي اذا أقر على الصغير لا بد من بيعة تقام عليه مع كونه مقرا اهـ وزاد بعض الفضلاء ما شرع او هو ادعى على آخر عقار انه في يده وهو مستحق فآخر بالبداء يسمع بيعة منه اهـ ذواليد مع اقراره اهـ (قوله ووصاية) يعني اذا أقر المدعى عليه بالوصاية وصورة رجل قال للقاضي ان فلان بن فلان الفلاني أقامني وصيا ومات وله على هذا كذا أو في يده هذا كذا

واستحقاق مبيع ودعوى
آبق • الاقرار لا يجامع
البيعة الا في أربع وكالة
وصاية

وعبارة الاشياء لانهم الدعوى دين على ميت الاعلى وارث أو وصى أو وصى له ولا تسمع على
غيره كافي جامع الفصولين الا اذا وهب جميع ماله لاجنبي وسلم له فانهم اتسم عليه اكونه
ذابد كافي خزنة المقتنين انتهى فعلى هذا قوله غريم ميت تركيب اضافى بمعنى اللام (فرع) *
فال فى خزنة الاكمل لومات رجل فى بلد به يدور ترك مالا وادعى رجل عليه ديناً وورثته فى بلد
منقطع عنه فان القاضى ينصب له وصياً ويسمع بينته ويقضى له بالدين ولو لم يكن منقطعاً
لا تسمع بينته على غير الوارث انتهى (قوله الا اذا وهب الخ) صورته رجل وهب جميع
ماله لانسان وسلمه اياه ثم مات فادعى عليه آخران هذه العينة له أو أنه له على الميت كذا من الدين
فانهم اتسم دعواه عليه لان فى الاولى العين التى يدعى فيها الموهوب له وفى الثانية الدين متعلق
بالتركة وهى فى يده لكن فى الثانية يشترط ان تكون الهبة فى مرض الموت لان الدين انما يتعلق
بما فيه فعلم ان الاستثناء هنا منقطع لان الموهوب له ليس بفرع وفى السبيل بقاء الموصى
له بجميع المال أو بما زاد على الثلث ختمهم لعدم الوارث لان الاستحقاق الزائد على الثلث
من خصائص الوارث فيلحق بالوارث حموى (قوله اكونه زائداً) أى على الثلث كما تقدم وفى
النسخة زائد أى صاحب يدور قد مات فجميعه وان كان الاول صواباً أيضاً كما ذكر
فى البرزانية (قوله لا يجوز لامدعى عليه الانكار الخ) قال بعض الفضلاء يلحق بهذا المدعى
الاستحقاق للمبيع فانه ينكر الملقى حتى يثبت ان يتمكن من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر
وأيضاً ادعاء الوكالة أو الوصاية وشيئونه لا يكون الاعلى وجه المصالح كذا ذكره قاضى خان
فان أنكر المدعى عليه لكون ثبوت الوكالة والوصاية تنزع صاحبها ويجوز فيلحق هذا أيضاً بما
ويلحق بالوصى أحد الورثة اذا ادعى عليه الدين فانه لو أقر بالحق يلزمه الكل من حصته وما اذا
أنكر فاقبضت البينة عليه يلزم من حصته وحدهم حموى (قوله ليعبر فية يمكن من الرد)
لانه ان قبله بغير قضاء يمكن له الرد والظاهر ان هذا فيما اذا كان بائعه قد ملكه بالشرع من آخر
أما اذا كان مورثاً أو موهوباً أو وصى به أو تاجراً فلا ينكر البينة وصورته أن لا يكون عالماً
بالبيع قبل البيع والا كان راضياً به فلا يتمكن من الرد (قوله اذا علم بالدين) فانه لو أقر يلزمه
ولا يرجع بخلاف ما اذا أنكر وأقيمت البينة زاد أبو السعود وأذا علم الوصى بالطلب كما فهمه
من عبارة الخوافى فى فتاواه (قوله لا تخلف مع البرهان) قيل عليه لو قال مع البينة لمكان
صواباً لا تخلف مع الاقرار بهين وهو برهان ٥ والجواب ان المطابق محمول على القرد
الكامل وهو البينة ٥ (قوله دعوى دين على ميت) فى أوائل دعوى التفتيح أجمعوا على
أن من ادعى ديناً على الميت يحلف بالاطلاق وصى ووارث بالله ما استوفيت دينك منه ولا من
أحد ادعاه وما قبضه قاض ولا برأته ولا شبهة آمنه ولا أحلف به ولا شىء منه على أحد ولا
عندك ولا شىء منه من فاذا أحلف أمر بالدفع اليه وان نكل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلو
حكم القاضى بالدفع قبل الاستخلاف لم يتقد حكمه ونظامه فيها وفيما عاين البحر ولم أر حكم من
ادعى انه دفع له ميت دينه و برهن هل يحلف ويثبت ان يحلف احتياطاً لكن رد الرمي بانه فى
مسئلة دفع الدين شهدوا على حقيقة الدفع فالتى احتمال انهم شهدوا باستصحاب الحال وقد
استوفى فى باطن الامر كافي مدعى الدين وارتضاء سيدى الوالدة الله تعالى بقوله وكلام

الا اذا وهب جميع ماله
لاجنبي وسلم له فانهم اتسم
عليه اكونه زائداً
* لا يجوز للمدعى عليه
الانكار مع علمه بالحق الا فى
دعوى العيب ليعبر
فيه يمكن من الرد وفى الوصى
اذا علم بالدين لا تخلف مع
البرهان الا فى ثلاث دعوى
دين على ميت

انه قد استوفى جميع ماترك والده من الدين على الناس ثم ادعى لانه دينه على رجل تسع
دعواه اه وقول فاضحان اشهد اليتم على نفسه انه قبض تركه والده اقول ذكر
الطرسوسى فى شرح فرائد المنظومة قلت اتفق قولهم ان التكرار فى سياق النفي ثم لان
قوله لم ينق حتى تكرر فى سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا تسع دعواه بعد ذلك لتناقضه
والمتناقض لا تسع دعواه ولا يثبت اه اقول انما اعترضتم له لانه محل الخلاف يكونه لا يمحط به
بما ترك والده بل قد يتحقق عليه ذلك فعلى التناقض نأمل (وأقول) قد حرم رضى الوالد رحمه
الله تعالى المسئلة برسالة لها السلام الامام باحكم الابرار العام وفقها بين عبارات
معارضة ورفع ما فيها من المناقضة وحاصل ما قيم الفرق بين اقرار الابن للوصى وبين اقرار
بعض الورثة لبعض لما فى البرازية عن المحيط لو ابرأ أحد الورثة الباقي الى آخر عبارته المقدمة
ووجه الفرق بينهما ما ان الوصى هو الذى يتصرف فى مال اليتيم بلا اطلاع فيه نذرا لمبلغ
وأقر بالاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف اهلهم فى ماله ولا فى شئ من التركة
الا باطلاع وصيه القائم مقامه فلا يبعد نذر بالتناقض ومن اراد من زيد البيان ورفع الجاهالة
فعلية بتلك الرسالة فقيم الكفاية لذوى الداراية (قوله لا تسع الدعوى) أى من أى مدع
كان كغيرهم دائن ومودع هذا وقد تقدم ان دعوى انه وارث تسع على الدائن والمدينون
(قوله على غريم ميت) بالاضافة والمراد به دائن الميت كما هو المتبادر من البرى واستظهر
الحوى انه مدينون الميت والحاصل انه اذا ادعى قوم على الميت ديونا وأراد ان يثبتوا
ذلك فليس اهلهم ان يفتوا على غريم الميت عليه دين ولا على موصى له بل لا بد من حضور وارث
أو وصى قال فى البرازية وثابتات الدين على من فى يده مال الميت هل يصح اختلاف المشايخ
وصورته المربوض مرض الموت وهب كل ماله فى مرضه أو وصى بجميع ماله ثم ادعى رجل دينه
على الميت قال السيد قدى نصب القاضى وصيا وصع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة تسع
على من فى يده المال اه ومن هنا تعلم ان قوله الا فى زائد اصوابه زايد كما هو فى أصل عبارة
الاشباه وفى البحر واختلاف المشايخ فى اثباتات الدين على من فى يده مال الميت وليس بوارث
ولا وصى ولا تسع دعوى دين على ميت على غريم الميت مدينونا أو دائنا اه وفى حاشية الاشباه
للعوى واثبتنا ما هو بول من غريم الميت منقطع اذ ليس هو من الغرماء حتى يكون متصلا
وفى البرازية تقبل يثمة اثباتات الدين على الميت على الموصى له أو مدينون الميت أو الوارث
أو الذلى له على الميت دين ومثله فى العطائية وفى فاضحان من الوصايا رجل مات وعليه دين
محط بماله قال أبو بكر الوارث لا يورثهما الغرماء لانه لا يرث وقال على بن محمد
الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت فى الخصومة وبه نأخذ ثم قال والصحيح ان يكون
الوارث خصما لمن يدعى الدين على الميت وان لم يلائم شيئا وفى البرازية أيضا والخم فى اثباتات
كونه وصى الوارث أو الموصى له أو مدينون الميت أو دائنه وقبل الدائن ليس بخم قال فى نور
العين من الناس لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضور رجل يدعى انه وصى الميت وأقر
المدعى عليه بالوصاية اه فتبين من هذا ان الدعوى انما تسع على وصى محقق وفيه من
السادس فى دعوى دين على الميت يكفى حضور وصيه أو وارثه ولا حاجة الى ذكر كل الورثة اه

لا تسع الدعوى على غريم
ميت

في التناقض السابق وهي ما إذا أمر انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور انه قضاء عن أمره وصداقه
 الأمر وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع فراجع المأمور على الأمر بالمال الذي صدقه
 على أدائه للدائن فبأنه دين به ذلك وادعى على الأمر المدون بدينه وان المأمور لم
 يملكه شيئا وحلف على ذلك بقضى له القاضي على الأمر بإدائه الدين فإذا أداه ثم ادعى الأمر على
 المأمور رجعا كان رجعه عليه بحكم تصديقه فهل الدعوى مسهوبة مع التناقض لان القاضي
 اكذب المدعى الذي هو الأمر فيما سبق منه من تصديق المأمور بحيث قضى عليه بدفع
 الدين الى الدائن والحال ما ذكرناه من الرجوع عليه بالمال ثم قال وهل يشترط في صحة
 سماع الدعوى ابتداء المدعى عنه ذكره عند القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أو لا
 يشترط ذلك ويكتفي القاضي بامكان العذر والتوفيق وقدمنا الكلام عليه مستوفى فراجع
 ومما يتصل به هذا الفرع اعني قوله التناقض في موضع الخفاء وما ذكره في جامع الفصولين
 قدم للمدة واستأجر دارا فله هذه دارا يملك مات وتركها ميراثا لك فادعاه الميراثا بجر وقال
 ما كنت أعلم لم اسمع للتناقض أقول ينبغي ان نسمع فيه وفي أمثاله اذ التناقض انما يمنع
 ما لم يوفق أو لم يكن توفيقه واما اذا وفق فينبغي ان نسمع اذ التناقض حجة ذميمة احوال
 أمكن توفيقه ولا يمكن لم يوفق ففيه اختلاف ونص في هذا وغيره على ان الامكان يكفي اه
 وقدمنا انه في محل الخلاف لا يكتفي بالامكان والا فلا بد منه قال الخبر الرمي والظاهر ان
 صاحب الفصولين لم يطلع على نص صريح فيه لم يسمعها او قد ظفرت به في البحر الرائق في باب
 الاستحقاق وفي شرح قوله لا الحربة والنسب والطلاق حيث قال وفي العميون قدم للمدة
 واشترى أو استأجر دارا ثم ادعاهما قائلا بانهم ادراييه مات وتركها ميراثا وكان لم يعرفه وقت
 الاستيلاء لا قبل والقبول أصح اه ذكره الغزالي أقول قوله الخ لا يدل على عدم اطلاعه
 بل هو اخا منعه ما هو الاصح وتعدل له وأقول قوله واشترى يدل على انه لو قام فهو كذلك
 وهي واقعة القتوى قادم عروكم انما اطلع على ان الجميع لو ائده غرسه بيده ثم مات وتركها ميراثا
 ولم يعلم بذلك وقت القسمة وسماه في ما هو أدل فليعامل والظاهر ان قوله قدم للمدة ليس بقيد
 بل لانه غالب المحل الخفاء واذا كان مقيما لا ينبغي غالباً يؤيده ما قدمه من قوله شراء أبي في
 صفري قفاه اه وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع الوصي جميع تركه المات
 الى وارثه وأشهد على نفسه انه قبض منه جميع تركه والده ولم يبق من تركه والده ما قبل ولا كثر
 الاستسوفاه ثم ادعى دارا في يد الوصي انما من تركه والدي ولم يقبضه اقال أقبل بينته وأقضى
 به الداريت ان قال قد اصبحت جميع ما تركه والدي من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى
 ديناً على رجل لايه الا أقبل بينته وأقضى له بالدين اه وفي البرازية لو أبرأ أحد الورثة الباقي
 ثم ادعى التركة وأنكرها لا تسمع دعواه وان أقروا بالتركة أمر وبالرد عليه وفيه الوفاك تركت
 حتى من الميراث أو برئت منها ومن حتى لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه
 اه وفي الخائسة في الوصايا من تصرفات الوصي انهم اذا اتهم على نفسه بهد البلوغ انه قبض
 من الوصي جميع تركه والده ولم يبق له من تركه والده عنده من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم
 ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والدي وأقام البيينة فبطل بينته وكذا الوفاك الوارث

الثاني يرجع على المشتري الاول بالنقص وبقيمة الولد (قوله) لكن انما يرجع المشتري الاول على
 البائع الاول بالنقص فقط ولا يرجع بقيمة الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقيمة الولد ايضا
 لان البائع الاول ضمن الثاني سلامة الولد في البيع ولم يملك له حيث اخذ منه قيمة الولد
 فيرجع به عليه كافي الثمن والرد بالعيب ولا يضمنه ان البائع الاول ضمن المشتري سلامة
 اولاده دون اولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما يثبت بالبيع والبيع الثاني يضاف
 اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لما شتره باختياره فيقطع به سبب الاول بخلاف الثمن
 لان البائع الاول ضمن الثاني سلامة المبيع ولم يملك له فلا يملك للبائع الثمن وبخلاف الرد
 بالعيب لان المشتري الاول استحقه سليما ولم يجد اه مخ (قوله) كما في الواهب
 وعبارتها ولو استحققة امة بعد ما استولدها المشتري الثاني غرم العقر وقيمة الولد وقت
 الخصومة ويرجع بالنقص وقيمة على البائع وهو يرجع بالنقص فقط انتهى (قوله) لا بدورها أي
 لا يرجع بالعقر الذي اخذ منه المشتري لانه لم يملكه باستيفاء منافعها أي منافع بضعة ها وهو الوطء
 وهي ليست من اجزاء المبيع فلا يملك البائع ضمانا لسلامته صدق الشريعة وقوله باستيفاء
 منافعها على حذف مضاف أي منافع بضعة ها لعل على ذلك قول لزي بعل العقر عرض عما
 استوفى من منافع البضع فلورجع به سلمه المشتري في محاسننا وقال الشافعي يرجع بالعقر
 ابضاعا على البائع (قوله) التناقض في موضع النكاح عفو في الاشياء به مذكور لورث الوصي
 والمتولى للرجل اه اهله بلهله بما فيه له المورث والوصي والمولى وفي دعوى الانقضاء
 في التناقض المدين به مدقضاء الدين أو انقضائه به مدقضاء المدخل لو برهن على طلاق
 الزوج قبل المدخل وبرهن على ابراهيم الدين يقبل ثم قيل انه اذا استهل في قضاء الدين ثم ادعى
 الابراهم لا يسمع سألني وقد مضى ظهري ومنه الاقرار بالرضاع فلوقال هذا رضى هي ثم
 اعترف بالخطا صدق في دعواه الخطا وله ان يتزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت
 على اقراره بان قال هو حن أو صدق أو كانت أو انه عليه بذلك فهو أو ما في معنى
 ذلك من الثبات اللفظي الدال على الثبات النفسي وانقضت في ذلك مباحث ما قبله لا يقول
 لا يحتمل هذه الاوراق ارادها والعدالة في رجوعه عن ذلك لانه لما يخفى عليه فقد يظهر
 بعد اقراره خطا النفل ومنها صدق الورثة لزوجة على الزوجية ودفع الميراث لاهلها
 دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تصح دعواهم لقيام العدول في
 ذلك ادهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم المبنونة ومنها ما اذا أدى
 المكاتبة بدل الكتابة ثم ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يخفى عليه العتق ومنها ما اذا
 استأجر دارا ثم ادعى لملكها على المؤجر وانما اصارت الى المستأجر ميراثا عن أبيه اذ هو عاينها
 ومنها ما اذا استأجر ثوبا بطو ياتي جراب أو متديل أو غير ذلك فلما شتره قال هذا متاع تصح
 دعواه وتقبل منه فالدعوى منه معوقة مع التناقض في جميع هذه الامور وطلاق المطلق
 المدعى على الرجوع المقتضى به ومن المشايخ من اعتبر التناقض في جميع هذه الامور ورفض دعواه
 الدعوى اذا تقدم ما يثبتها الا في مسئلة الرضاع ومسئلة الكذب القاضي المدعى

لكن انما يرجع المشتري
 الاول على البائع الاول
 بالنقص فقط كما في الواهب
 وغيرها (لا بدورها) الذي
 اخذ منه المشتري للزوجه
 باستيفاء منافعها كما صرح في بابي
 المراجعة والاستحقاق مع
 مسائل التناقض وغالبا
 صرح في مندرجات القضاء
 ويحیی في الاقراره (فروع)
 التناقض في وضع الخفاء
 عفو

فكان اجاماً اه (قوله) كالزوجها على انهما (اي بان كان الزوج ولياً او وكلاءه او هذا
بجواب ما اذا اخبره رجل انما امره فزوجها ثم ظهر انهم اهلوك فلا رجوع بقيمة الولد على الخبر
الا في ثلاث مسائل منها اذا كان الغرو وبنا بشرط كالألوف وجسه امرأته على انهما امره ثم اسقطت فانه
يرجع على الخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد وقامه في باب المراجعة والتولية وفي باب
الاستحقاق (قوله) غرم قيمة ولده) اي ويرجع ذلك على الخبر كما في آخر باب المراجعة (قوله) وارثه
له اي لومات الولد وتزلاً لآله ولا يقرم شيئاً لان الارث ليس به عوض عن الولد لا يقرم
بقامه فلم يجعل سلامة الارث كسلامته (قوله) لانه سر الاصل) فان قلت انه ظهر منه انه رقيق
في حق المستحق فوجب ان تكون التركة بينهما قلت بل هو حر في حق المستحق ايضاً حتى لو لم
يكن له ولا فيه ٣ وانما جعل رقيقاً ضرورة القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة بقدره بقدرها كافي
الشروح يظهر ان معنى قوله لانه سر الاصل في حقه انه حر في جميع الاحكام من كل وجه في حق
غيره المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق المهر (قوله) فان قتله ابوه) انما عزم لان المنع
يحقق بقتله (قوله) غرم الاب قيمة المستحق) لو جرد المنع منه فيها اذا كان هو القاتل واقبضه
بدله فيما اذا كان القاتل غيره فلما لا يؤخذ منه فوق ما قبض كما سيأتي بخلاف ميراث الولد فانه
ليس بدلائله بل آل اليه خلافة عنه كما هو طريقة الارث وهو حر الاصل في حقه والغرامة في ماله
لو كان الولد حياً لا في مال الولد وهو لم يمت ولابد له فلا شيء عليه (قوله) لا شيء عليه) لان المنع لا
يحقق في مال يصل اليه (قوله) لزمه بقدره) اعتباراً بالهبة بالكل (قوله) في الصورتين) أي صورتي
المالك والتزوج أما في صورة المالك فلان البائع صار كصاحب المبيع لا يشترط من البذل لوجوب سلامة
البديلين في المبيع والمسلم الثمن للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك يجعل البائع كصاحب
الملكة البسطة ولا يضمن سلامة الثمن من عيب والاستحقاق عيب وأما في صورة المكاح فلان
الاستيلاء لا يضمن على الزوج ونسب الطرية صار كوصف لازم للزوج فنزل أي الزوج فائلاً انا
كامل بما لزم في هذا العقد بخلاف ما اذا اخبره رجل انما امره واخبرته هي وتزوجها من غير شرط
الطرية حيث يكون الولد رقيقاً ولا يرجع على الخبر بشئ لان الاخبار بسبب محض لان العقد حصل
باختيار الرجل والمرأة وانما يؤخذ حكم المهر بالغرو وذلك باحد أمرين بالشرط أو بالماوضة
كافي المقدمي وهذا ظاهر فيما اذا ارجعنا الصورتين الى ما ذكرنا أما اذا ارجعنا الصورتين
الى قوله فان قتله ابوه وغيره كافي الشرع لآلية لا يظهر فيها اذا قتله الاب لانه ضمان اتلاف
فكيف يرجع بما غرم وقد صرح الزايعي بذلك أي بالر جوع فيما اذا قتله غيره وبه دمه
بقته والاولى ارجاع الصورتين الى ما اذا استتولدها وما اذا قتله غير الاب فتأمل (قوله)
ولو هالك) بهي اذا هلك عند المشتري فضعه أي المستحق قيمته وقيمة الولد فانه يرجع
على البائع بثمنها بقيمة الولد لا بما ضمن من قيمتها لانه لما أخذ المستحق قيمته ما صار كانه أخذ
عينها وفي أخذ العين لا يرجع الا بالثمن فكذلك في أخذ القيمة والحاصل ان المستحق يأخذها
لوقائمه وقيمته لو كانت هالكة ويرجع ذلك على بائعه لانه بقدر المبيع ضمن له الامة بخلاف
الواهب أو المهر لو هلك في يده فضعه المستحق قيمته لانهم ما عساه من وماعلى الحسين من
سبيل فلا يرجع عليهم كما ذكرنا (قوله) وكذا الواسطة ولدها المشتري الثاني) فان المشتري

(كالزوجها على انها
حره فولدت له ثم اسقطت)
غرم قيمة ولده (فان مات
الولد قبل الخصومة فلا شيء
على أبيه) لعدم المنع كما
(وارثه) لانه سر الاصل
في حقه فميرته (فان قتله
ابوه أو غيره) وقبض الاب
من دينه قدر قيمته (غرم
الاب قيمته) للمستحق كالألوف
كان حياً ولو لم يقبض شيئاً
لا شيء عليه وان قبض أقل
لزمه بقدره عيني (ورجع
بها) أي بالقيمة في الصورتين
(كم ما يرجع) عنهما) ولو
هالك (على بائعه) وكذا
لو استولدها المشتري الثاني

٣ قوله - حتى لو لم الخ هكذا
بالاصل ولعل الظاهر اسقاط
لوفجمر

لا بد من نفسه (قوله فهو لمن صدقه) أي قال قول قول الغلام أيها صدقه ثبت نسبة منه
بصدقه فلول بصدقه ما جاء فإظهار أن العبد لقوله ط (قوله لا الخ) أنه لقوله فهو ابنهما
فكان الأولى تقديمه على قوله والأول ما كونه لمن صدقه إذا كان صغيرا فقلته أنه في نفسه (قوله
ولو ولدت أمه) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله غرم الأب قيمة الولد) ولا يغرم الولد
حتى لو كان الأب ميتا فمؤخذ من تركته ولا يؤلف للمحقق عليه لأنه علق حوالا صل وانما قدر الرق
ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدو محلها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال
الطحاوي يغرم قيمة الولد يوم القضاء وبالله يشير قوله لأنه يوم المنع أي منع الولد من المحقق لكن
في حاشية الشيخ حسن الشربلاني ما يحالفه حيث نص يوم الخصومة يوم القضاء واستدل عليه
بعبارة الزبيدي وشريح الطحاوي ولا شك أن المقابلة بينهما أظهر لاحتمال تأخر القضاء عن الخصومة
بأن لم يقم المحقق القيمة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة
بأنه ان كان قول الطحاوي صريح في المقابلة بين يوم الخصومة والقضاء إلا أن قال الجمع بينهما
يمكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكن هذا إذا كان حرا أما إذا كان مكاتباً أو عبداً ما ذكرناه
في التزوج يكون ولده عبداً أي قاله المحقق عنه في حاشيته وأبي يوسف خلافاً لمحمد وهو حر
بالقيمة عنه يوم باقي التقصيل مذكور في باب (قوله لأنه مفرور) أي والامة ملك لله تصدق
والولد حرؤها فاستوجب المستحق النظر إليه والمفرور منه ذرور قد بقي الأمر على سبب صحيح
فوجب الجمع بين النظر بينهما ما يمكن وذلك يجعل الولد حر الأصل في حق الأب ورقية في حق
المحقق لأن استحقاق الأصل سبب استحقاق الجز فيقتضي الأب قيمة يوم الخصومة وهو أعلم أن
ولد المفرور حر الأصل من غير خلاف ولا خلاف أنه مضمون على الأب إلا أن السلف اختلفوا
في كيفية ضمان فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بفك الغلام بالغلام والجارية
بالجارية يعني إذا كان الولد غلاماً فله الأب غلام منه - له وإن كان جارية فله جارية مثلاً
وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قيمته واليه ذهب أصحابنا فإنه قد ثبت بالنص أن
الطيوان لا يضمن بالمثل وتناول الحديث الغلام بقيمة الغلام والجارية بقيمة الجارية ولأن
النظر من الجانبين واجب دفع الضرر عنهم فاجعل الولد حر الأصل في حق أبيه رقيقاً في حق
مدعيه نظر الهماعنا بقر (قوله فلذا قال) أي لا يكون المفرور من اعتقه في وطنه على ملك عين
الخ لا يملكه بالشرع نعم أن قول الأصنف أو لا اشتراها اتفاق (قوله وكذا الحكم لمملكها
بسبب آخر) كالمملكها أجرة عين له أجرة ما أو اتهم أو تصدق بها عليه أو وصى بها إلا أن
رجوع المفرور عما ضمن لا يعم هذه الصور بل يقتصر على المشتراة والمجعولة أجرة والمذكورة
بشرط الحرية لا الموهوبة والمتصدق بها أو وصى بها فأداه أبو السهود (قوله عيني) حيث قال
النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حر الأصل في حق الأب رقيقاً في حق المحقق فيضمن
قيمة يوم الخصومة لأنه يوم المنع ويجب على الأب دون الولد حتى لو كان الأب ميتاً فمؤخذ من
تركته ولا يؤلف للمحقق عليه لأنه علق حوالا صل وكذا إذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا
إذا تزوجها على أنها مفرقة لم تستحق روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في النكاح
وعن علي رضي الله تعالى عنه في الشراء فيحضر من الصهاية رضي الله تعالى عنهم من غير نكح

(فهو لمن صدقه) لأن قيام
أيديهما - وفراشه - ما
يقصد أنه منهم ما (ولو ولدت
أمه) اشتراها فاستحققت
غرم الأب قيمة الولد) يوم
الخصومة - لأنه يوم المنع
(وهو حر) لأنه مفرور
والمفرور من بطا امرأته
معتقداً على ملك عين أو نكاح
فقله منه ثم تستحق فلذا
قال (وكذا) الحكم (ولو
ملكها بسبب آخر) أي
سبب كان عيني

من غير ما يكون ابن الرجل ولا يكون للمرأة فان جاءت بامرأة شهدة على ولادتها الياء كان ابنها
منه وكانت زوجته هذه الشهادة وان كان في يده وادعاء وادعت امرأته انه ابنها منه وشهدت
امرأة على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنة لانه في يده واحدة تزعم انها ايضاً صبي في يد رجل
لا يدعيه اقامت امرأته ابنها ولدت له ولم تنس اياه واقام رجل انه ولده في فراشه ولم يسم أمه يجعل
ابنه من هذه المرأة ولا يعتبر الزوج باليد كالأوداع. رجلا وهو في يد احدهما فانه يفتى لذى
اليد (قوله فهو ابنتهما) لان كل واحد منهما أقرب للولد بالنسب وادعى ما يبطل حق صاحبه ولا
رجحان لاحدهما على الآخر لاستواء أيديهما فيه فيكون ابنتهما هذا اذا كان لهما مير عن نفسه
والانفوان صدقة مسمى (قوله ان ادعى) هذا اذا كان النكاح بينهما ظاهراً وان لم يكن ظاهراً
بينهما مسمى بالنكاح بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قوله والانفية تفصيل ابن كمال) حيث
قال والانفية التفصيل الذي في شرح الطحاوي ولم يبين ذلك التفصيل وظاهر اطلاق المتن
والشرح انه لا فرق بين ان يدعيها معها أو متعاقبا وهي الموضوعة لنقل المذهب فليكن العمل
عليها وان لا يدعيه أحدهما غير ما يدعيه الآخر وهو يدعي أبوه وهي تدعى الامة وولادتها
احدى الدعوتين الأخرى غير ان كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه انفسه بل هو قوله ولا يعتبر
السبق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج أولاته ابنته من غيرها وهو في يده
يثبت النسب من غيرها فيه بذلك اذا ادعت المرأة لا يثبت النسب منها وان ادعت المرأة أولاته
من غيرها وهو في يدها فادعى الرجل انه ابنته من غيرها بهذا فان كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل
قولها انه وابنها وان لم يكن بينهما نكاح ظاهر فاقول قولها ويثبت نسبه منها اذا صدقها ذلك
الرجل هذا اذا كان الغلام لا يدعيه بر عن نفسه أما اذا كان تدعيه عن نفسه وليس هناك رفق ظاهر
فاقول قول الغلام ايم مصادقه يثبت نسبه منه بصدقه كذا في السراج والواجب وأوضحه في
الحنفية ايضا احسنا حيث قال اذا ادعت امرأة صبيها انه ابنها فامان تكون ذات زوج أو
معتدة أو لا معتدة فان كانت ذات زوج ومصدقها فيما زعمت انه ابنها منه ثبت
النسب منها بالتزامه فلا حاجة الى حجة وان كذب لم تجز دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأته لانها
تدعى تحمى النسب على الغير فلا تصدق الا بالحنفية وشهادة القابلة كافية لان التعيين يحصل بها
وهو الهاتج اليه اذا النسب يثبت بالقرائن القائمة وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة
القابلة على الولادة وان كانت معتدة احتاجت الى حجة كاملة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اي
وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين الا اذا كان هناك حيل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج
وقالا يكفي في الجميع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق وان لم تكن ذات زوج ولا معتدة
قالوا يثبت النسب بقولها لان فيه الزاماً على نفسها دون غيرها وفي هذا الفرق بين الرجل والمرأة
وممن من قال لا يقبل قولها ما رواه كانت ذات زوج أو لا والفرق هو ان الأصل ان كل من ادعى
أمر الا يكتفه اثباته بالبيينة كان القول فيه قوله من غير بيينة وكل من ادعى أمر امكن اثباته
بالبيينة لا يقبل قوله فيه الا بالبيينة والمرأة يكتفم اثبات النسب بالبيينة لان انفصال الولد منها
يشاهد فلا بد لها من بيينة والرجل لا يكتفه اقامة البيينة على الاعلاق لخفا فيه فلا يحتاج اليها
والاول هو المختار لعدم التفصيل على أحد قديمها (قوله وهذا هو غير معبر) اي اذا كان الغلام

فهو ابنتها (ان ادعى امها
والانفية تفصيل ابن كمال
وهذا (لو غير معبر) بان
كان معها

والدائن بان يكون دفع القاضى التركة للدائن بدنيه ثم حضر مدهى الارث ونازع الدائن بانه
 يريد استلام التركة ودفع جميع الدين اليه فانكر الدائن ان يكون المدهى وارث الميت يكون
 خصما فى اثبات النسب (قوله فلو اقر) اى المدهى عليه (قوله به) اى بالنسبة بالوروث (قوله
 والمدافع على الابن) على معنى من اوتى ما عاق به ذوف اى ويرجع المدافع على الابن (قوله ولو
 أنكر) اى المدهى عليه دعوة النسب (قوله والصحيح تحليفه) اى تحليف المنكر على العلم اى
 على انه لا يعلم ان ابن فلان فاذ اقراد الولد اخذ المال كاف اقامة البيعة على مداعه (قوله على
 العلم) اى على نفي العلم (قوله بانه ابن فلان) الظاهر ان تحليفه على انه ليس بابن فلان انه ما اذا
 أثبت المدهى الموت والافلافة اذ قد فى تحليفه الاعل عدم العلم بالموت تأمل (قوله ثم يكاف الابن
 الخ) اى ان كاف وان نكل يكون مقرا فان كان منكر الامال يحلف عليه (قوله وعلمه فى جامع
 الفصولين) حيث قال ولو نكل يصير مقرا بنسب وموت وصار كالو اقر به ماصر يحار أنكر المال
 ولو كان كذلك لا يحجب القاضى الابن خصما فى اقامة البيعة على اثبات المال ولا يمكن بحجبه
 خصما فى حق التحليف على المال وأخذه منه فيحلفه بقا (قوله من الفصل السابع والعشرين)
 صوابه الثامن والعشرين (قوله هو عدى) قيد به لانه لو قال هو ابني يقدم المسلم (قوله
 والاسلام ما لا) اظهره دلائل التوحيد على كل عاقل وفى العكس يثبت الاسلام بتبعه ولا يحصل
 له الحزم بجمع الهن من تحصيله ادروا شكه الاكل بما افته لقوله تعالى واعد من خير
 من مشرك ودلائل التوحيد وان كانت ظاهرة لكن الافقة مع الكفر ما منع قوى الا ترى ان
 آياته كثر وواع ظهور ادلة التوحيد وقويده ان الضمة المطلقة احق بولدها المسلم ما لم يرد به قتل
 الاديان أو يخفف ان يالف الكفر للنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده واجاب بان قوله تعالى
 ادعوهم لا يأتهم بوجوب دعوة الاولاد لا يأتهم ومدهى النسب اب لا ندعوة لا تحتمل القصر
 فتمارضت الايمان وكفر الا بانه بخود والاصل عدمه الا ترى الى انتشار الاسلام بعد الكفر
 فى الايمان فاق وما الحضانة فتركه الا بانه بمنه رقى انتهى بخلاف ترك التسبب هنا فان المصير
 بعده الى الرقى وهو ضرر عظيم لاحتماله انتمى (اقول) لكن بعد استدراك الشارح الا فى عن ابن
 كمال بانه يكون مصالفا لا اشكال وان اعترض عليه فالتسبب لا يمنع الاعتراض والجواب قال
 فى شرح المتن وهذا اذا ادعاه مع الفوسيقى دعوى المسلم كان عبدا له ولو ادعى البتة كان ابنا
 للمسلم لم القضاء به من المسلم قضاء باسلامه (قوله لكن حزم ابن الكمال بانه يكون مسلما) اى
 تبعه الدار وابنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لان حكمه حكم دار الاسلام وفيه انه لا عبرة
 للدار مع وجود احد ابوين ح (قلت) بخلافه ما ذكره فى الاقريط لو ادعاه ذى يثبت نسبته منه
 وهو مسلم تبعه الدار وتقدم فى كايه عن الولو الحلية ولا يقال ان تبعية الدار انما تكون عند فقد
 الابوين لان تبعيته قبل موت الذى أب له حيث كان فى يد المسلم والكافر يتنازعان فيه وهو
 قول فى غاية الحسن وان كان بخلافه الظاهر تحليل الهداية وغيرها فليتصبر (قوله قال زوج
 امرأته معي مهما) اى فى يدهما المتمز بهما لو كان فى يدهما قال فى انا ثالثة وان كان
 الولد فى يد الزوج أريد المرأة قاله للزوج فيها وقيد باسناد كل منهما الولد اى غير صاحبه لما
 فيها أيضا عن المتن فى صبي فى يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني

فلو اقر به أمر بالدفع اليه
 ولا يكون قضاء على الاب
 حتى لو جاء حيا باخذ
 من المدافع والمدافع على
 الابن ولو أنكره قبل للابن
 برهن على موت أبك وأنتك
 وارثه ولا يعين والصحيح
 تحليفه على العلم بانه ابن
 فلان وأنه مات ثم يكاف
 الابن البيعة بذلك وعلمه
 فى جامع الفصولين من
 الفصل السابع والعشرين
 (ولو كان) اصبي (مع مسلم
 وكافر فقال المسلم هو عدى
 وقال الكافر هو ابني فهو
 حرام الكافر) لكنه الحرية
 حاله الاسلام ما لا لكن
 حزم ابن الكمال بانه يكون
 مسلما لان حكمه حكم دار
 الاسلام وعزا للتحفة
 فليحفظ (قال زوج امرأة
 اصبي معها ما هو ابني من
 غيرها وقالت هو ابني من
 غيره

ولو قاله اى قال ليس هذا الى ونحوه الخارج لا يدعى ذلك الشيء بهد للتناقض وانما يمنع ذواليد
على ما مر اقسام اليد كذا في العمادية (أقول) لكن قيده في جامع الفصولين بما اذا خال ذلك مع
وجود النزاع أو ما قاله قبل النزاع فعلى الخلاف على عكس ذى اليد وقوله لقيام اليد وهو دليل
المالك نفي الملك عن نفسه من غير اثبات للغير فهو وفي الدرر أيضا ادعى الموصية وبين النسب
وبرهن الخصم أن النسب بحد ذاته ان قضى بالاول لم يقض به والاتساقا للتعارض وعدم
الاولية (قوله ما لم يذ كرام الحد) بخلاف الاثوة قائم انصح البلا كره الحد كفى الدرر واصل ان
دعوى الاثوة ونحوها مما لو اقربه المدعى عليه لايهض ما لم يدع قبله مالا قال في الوالدية ولو
ادعى انه اخوه لا يوجب فجدان القاضي يسأله الاثوة ميراث تدعيه أو نفقة وارث من الحقوق
التي لا يقدري على اخذها الا باثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي بنته على اثبات النسب
والا فلا خصومة بينهما لان المدعى ما لم يدع حق الاثوة المجاورة بين الاخوين في الصلب
او الرحم ولو ادعى انه أبوه أو أنكر فاثبته يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حق الاثوة أو اقربه صح
فقد نصب خصما وهو هذا لانه يدعى حقا فان الابن يدعى حق الانتساب اليه والاب يدعى وجوب
الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه الصلاة والسلام من انتسب الى غير أبيه أو أمه الى غير
مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين انتهى ملخصا قال في البرازية ادعى على
آخره اخوه لا يوجب ان ادعى ارثا أو نفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى
لو حضر الاب وانكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق
على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاثوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات الغيبة
على أب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابنه أو أبو أبيه والابن
والاب غائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الغائب والحاضر جميعا
كما مر بخلاف ما اذا ادعى رجل انه أبوه أو ابنه ونحوهما فيها (قوله ولو برهن الخ) مكررم مع ما قدمه
قريبا (قوله تقبل لثبوت النسب باقراره) اى ويزاحم الوارث المعروف ويظهر أن الابوة
مثل ذلك كانت عامرا (بقى) فيما لم يثبت باقراره فيشترط ان يدعى حقا آخر كارت أو نفقة فلو
برهنت أنه عمها امريدة النفقة منه فبرهن على زيادته اخوها برئ الم بخلاف دعوى الابوة
كفى الهندية وقال في جامع الفصولين أقر ذوا بن فلانا وارثه ثم مات الابن ثم المقر بأخذ المقر
له المال يعنى بحكم الوصية لان هذا وصية حتى لو قال هو فر يى ومات المقر عن زوجة أخذت
الرابع والباقي للمقر له وأشار بهذا الى انه لا يلزم معرفة جهة القرابة والا فانه لو ادعى
الارث بالاخوة يلزم والله تعالى أعلم (قوله ولا تسمع) اى يئنه الارث كفى الفصولين لكن
في الاشياء تقبل الشهادة حسبة في النسب ويمكن ان يوفى بينهما وبين ما هنا فيما اذا لم يكن
خمس كلوا ترك صغيرا وارثا فان الشهادة حسبة تقبل ولا تكون التركة كفى في المال بخلاف
ما اذا حصل خصام من الورثة مع المدعى فلا يدمأ كرهنا (قوله هو وارث) وكذا على الوصى
نور العين (قوله أو دائن) اى على ما ذكره انصاف وخالفه بعض المشايخ وانظر ما صورته
ولعل صورته ان يدعى ديناه على الميت وينصب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فليثبت
بصير خصم المدعى الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تامل ويمكن التصويلهما الى الوارث

ما لم يذ كرام الحد ولو
برهن انه اقرب الى ابنه تقبل
لثبوت النسب باقراره
ولا تسمع الاعلى خصم هو
وارث أو دائن أو مديون أو
موصى له ولو حضر رجلا
لدى عليه حقا لايه وهو
مقر به أو لانه اثبات نسبه
بالينة عند القاضي بضرورة
ذلك الرجل ولو ادعى ارثا
عن أبيه

(والحاصل) ان الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار وانه تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كما علم من صريح الخلاصة ومما ذكرنا فظاهر ان الخلل في سبيل تعليل الاستدلال وتبينه العمادى وان من لا خسر ولم ينقطه وظن انه يحتاج الى عبارة اخرى وليس كذلك اذا اقر الواحد لا يمكنه سوا وجوده كما علم على النفي او متأخر عنه كما لا يخفى فتدبر (قوله) كما افاده الشرع بل لا يراجع الى النفي الذى هو عدم السهو وظن الحجاب وتقدم نص عبارة الشرع بل لاية ومقتضى ما يظهر الى انه راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانيا (قوله وهذا) اى ثبتت النسب اذا صدق الابن اما بدونه فلا لانه اقرار على الغيبة جزم فلا يتم الا بتصديق ذلك الغير وهذا التفصيل انما يأتى فى الاقرار به بغير عن نفسه اما لو كان صغيرا بغير عن نفسه يصدق المقر استخدا انما كافى الخلاصة (قوله) اما بدونه فلا اى فلا يتم الا بتصديق ذلك الغير (قوله) ابقا اقرار الاب لان اقرار الاب لم يبطل اعم تصديق الابن فيثبت النسب كافى الدرر (قوله قيل) لانه اقرار على نفسه بانه جزؤه درر (قوله فلا يقبل) اى على الغير (قوله وبين جهة الارث صح) قال فى جامع الفوائد اذ اثبت الورثة لا يضر ما لم يعين جهة الارث (قوله ولو ادعى بنوة الم) عبارة الدرر ادعى الاشوة ولم يذكر اسم الجدة صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيه ذكر اسم الجدة كفى العمادية حتى فى الظهيرة وما صار حوايه ان دعوى بنوة الم تحتاج الى ذكر نسبه الم والام الى الجدة صرح معلوما لانه لا يحصل العلم للقاضى بدون ذكر الجدة وتحقق العمومة فانواع عنها الم لازم ذكره فى كتاب الوقف وفى التتبع ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضى لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الى الاب والابن وان ينسب الشهود الميت والمضى بنوة العمومة حتى يتقيا الى اب واحد وان يقول هو وارثه ولا وارث له غير كاصرح قاضيان ولا بد ان يكون الاب لواحد المتقيا اليه معروفا للقاضى بالاسم والنسب بالاب والجدة اذا انحصار فيه والتعريف بذلك عند الامام الاعظم رحمه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد بشرط من هذه الشروط لا تقبل البيعة ولا يصح القضاء به او ينبنى الاحتياط بالنسب سيما فى هذا الزمن قال الحامدى قلت هذا مناقض لما ذكره فى الظهيرة والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجدة الذى التقيا اليه وقدمه مثله فى الظهيرة مثلا ولا يذ كر اسم اب الجدة ولا اسم جده ولكن انفى الامام ابو السعود باسقاط ذكر الاب كما ذكره الشيخ مقبى فى فتاويه واظن ان الرحيمية اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب يشترط ذكر اسم جده وان حكم بدون ذكر الجدة نفذوا نطقا ان الدعوى على الجدة الذى التقيا اليه والحال ان الدعوى على الميت الذى يطالبون او نفيه فتنبه اه قال فى الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لى فى التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يستط بالاسقاط كالو قال است ابا لى قال ذر اليه ليس هذا لى وشكوه اى ليس ملكى ولا حق لى فيه وشكوه ذلك ولا منافع عن غير ادعاء فقال اى ذوا اليد هو لى صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لحد لان الاقرار للجمهور لا باطل والتناقض انما يبطل اذا ضمن ابطال حق على أحد ولو كان غمنازع كان اقراره لى ورواية وهى رواية الجامع الصغير وفى أخرى لا وهى رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضى يسأل اذا اليد اهو ملك المدعى فان أفز به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعى بقائمة البيعة عليه

كما افاده الشرع بل لا وهذا
اذا صدقه الابن واما بدونه
فلا الا اذا عاد الابن الى
التصديق بقاء اقرار الاب
ولو أنكره والاب الاقرار
فبرهن عليه الابن قبل واما
الاقرار بانه أخوه فلا يقبل
لانه اقرار على الغير (فروع) هـ
لوقال است وارثه ثم ادعى
انه وارثه وبين جهة الارث
صح اذا تناقض فى النسب
عفو ولو ادعى بنوة الم لم يصح

٣ قوله الرحيمية هكذا
بالاصل فليحصر

في حق المقر لان في زعمه انه ثابت النسب من الغير فيصلم حجة في حق نفسه وان لم يصلح على الغير
 يكن أقر بجرية عبد انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو صدق بعد ذلك يعنى
 عليه اه ولا يرتد بالرد في حق المقر ومن ذلك لو صدق الخ ولا في حق الولد لا احتياجه الى النسب
 (قوله بعد نبوته) وهذا أثبت من جهة المقر لا مقر له (قوله حتى لو صدقه) اى صدق المقر له المقر
 وفي التصريح خفاه لا ليس هذه اذمة رعا على ما زعمه بل على ان الاقرار بما لا يحفل النقص
 لا يرتد بالرد اذا تعلق به حتى الغير يكن أقر بجرية عبد غيره فكذبه مولا لا يفتى في حق المقر حرا
 ولا يرتد بالرد حتى لو صدق له عتق عليه ولكن شهد على رجل بنسب صفة غيرت شهادته لثمة فادعاه
 الشاهد لا يقبل ولا رد ما أقر المشتري على المبتاع باعقا المبيع قبل البيع وكذبه المبتاع ثم
 قال المشتري انما عتقته بقبول الولاء لانه لا ثم امن بمحل الخلاف ولو سلم فالنائب الزم من الولاء
 لقوله التحول من مولى الام الى مولى الاب أو الى مولى آخر فيما لو ارتدت الممتعة ثم سميت
 بعد ما عتقت فاشترها آخر وأعتقه ها ولا يراد ايضا ما لو أقر ان عبده ابن الغير ثم ادعاه حيث يفتى
 لان العتق ليس اثبوت نسبته منه بل لان اقراره يسرى على نفسه كقوله اقبله النائب نسبته من
 غيره هو ابني وعبارة الدرر كما عتقت في المقولة السابقة فظهر انه مقرر على تعلق حق المقر له
 تأمل (قوله فلا حاجة الى الاقرار به فانما) بان يقول هو ابني (قوله ولا سهو في عبارة العمادى)
 عبارته هكذا هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى صح اذا اقراره بانه منه ثبت نسبته فلا يصح تقيمه
 قال في الدرر هذا سهو لان التعديل يقتضى ان هناك ثلاث عبارات اثبات وتفي وعود الى
 الاثبات قال الشرنبلالى والذي يظهر على ان عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب
 لانه بعد الاقرار لا يفتى بالنفى (وأقول) هذا يقرر مدعى الدرر وليس يجواب عن العمادى وفي
 الزايعى نفى النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به بعده بان قال ليس هذا اباني ثم قال هو ابني اه
 (وأقول) ليس في عبارة العمادى سبق الاقرار على النفي وانظر حقيقة فيما يأتيك في المقولة
 الاتية (قوله كما زعمه من لا خسر) راجع الى المنفى الذي هو السهو ونسبه قال هذا الولد منى
 ثم قال هذا الولد ليس منى ثم قال هو منى صح اذا اقراره بانه منه تعلق حتى المقر له اذ ثبت نسبته من
 رجل معين حتى يمتنى كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس منى هذا الولد لا يثبت ابطال حق
 الولد فاذا عاد الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستقوسنة كالمادة بهذا الولد
 ليس منى ثم قال هو منى صح اذا اقراره انه منه الخ الظاهر انه سهو ومن الناحج الاول يدل عليه
 التعديل الذى ذكره لانه يقتضى ان يكون هناك ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات النبوة والثانية
 نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمادة كورثتهما العبارتان فقط قال الشرنبلالى والذي
 يظهر على ان اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو منى ليس له فائدة اثبوت النسب لانه بعد
 الاقرار به لا يفتى بالنفى ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فلتأمل اه ولذلك قال في الخلاصة
 ولو قال هذا الولد ليس منى ثم قال منى يصح ولو قال منى ثم قال ليس منى لا يصح الذى اه فاقصر
 هنا على العبارتين كالمادة والاستقوسنة ايكفى كلام الشرنبلالى لا يدفع كلام صاحب
 الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى اما الثالثة فهي موجودة في عبارة العمادى
 والاستقوسنة فصاحب الدرر ناقض في اسقاط الاولى والشرنبلالى في اسقاط الثالثة تأمل

بعد نبوته حتى لو صدقه بعد
 تكذيبه صح ولذا قال
 اصح هذا الولد منى ثم قال
 ليس منى لا يصح تقيمه لانه
 بعد الاقرار به لا يفتى بالنفى
 فلا حاجة الى الاقرار به
 فانما ولا سهو في عبارة
 العمادى كما زعمه من لا خسر

لبائع ولا يعق الجميع لمافيه من ابطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق
بينه وبين البائع اذا كان هو المدعى ان النسب ثبت في دعوى البائع بالعوق في ملكه وهنا حجة
الاب شبهة أنت ومالك لا يملك تظهر في مال ابه البائع فقط وفي التاريخات فان باع الامعة مع
أحد الولدين ثم ادعى أبو البائع نسب الولدين جميعا وكذب المشتري والبائع في قول محمد دعوى
الاب باطله وعند أبي يوسف ودعوى الاب لاتصح في حق الامة ولا تصير ام ولد له وتصح دعواه
في حق الولدين نسباً ولا يحكم بحرية الجميع والولد الثاني حر بالقيمة وان صدق المشتري وكذب
البائع فالامة تصير ام ولده اتفاقاً وعليه قيمته اللابن ويثبت نسب الولدين منه والجميع حر بالقيمة
على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حر بغير القيمة وان صدقه البائع وكذبه المشتري يثبت نسب
الولدين من أبي البائع في المشايخ من ظن ان ثبوت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول
محمد ينفى ان لا يثبت نسبهما منه والصحيح ان ما ذكره محمد قول الكل ولم يذكر محمد حكم الام
وقال أبو حازم والقاضي أبو الهيثم على قياس أبي يوسف ومحمد يضمن البائع قيمته اللاب لا على
قول أبي حنيفة وقال أنعم شيخنا لا يضمن شيئا لصاحبه بالاتفاق كذا في المقتضى وفيه رجل
حلت أمته عنده وولدت فكم عنده فزوج أمه فولدت له ابنا فباع المولى هذا الابن وأعتقه
المشتري فادى البائع نسب الا كبريت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لاتصح ولو باع
الام مع أحدهما ثم ادعى الاب محض عند أبي يوسف ويثبت نسبهما والولد الجميع مع أمه بعتها
على ملك المشتري وعند محمد لاتصح (قوله لاتصاح دعوى تحرير) اهدم العلق في ملكه (قوله
فتقتصر) بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث بهتان جميعا لما ذكر
أن دعواه استيلاء فتستند ومن ضرورته عتقهما بطريقه ثم ما حار الاصل فبين انه باع حراً
عقب (قوله فلا تصح دعواه ابداً) أي وان جدد العتق وهذا عند الامام وعندهما تصح دعواه ان
جهد العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسب من الغير اقرار بما لا يحتمل النقص فلا
تصح دعواه المقر به وكذلك وانما قلنا انه لا يحتمل النقص لان في زعم المقر انه ثابت النسب من
الغير والنسب اذا ثبت لا ينقص بالجهود والكذب ولهذا الوعد المقر له الى تصديقه جاز وثبت
النسب منه وصار كالذي لم يصدقه ولم يكذب ط (قوله وقد افاده) أي افاد نظيره لاعتباره (قوله معه
أومع غيره) أشار الى ان ما وقع من التقييد بكونه معه ليس احترازاً لقال الزباني لا يشترط لهذا
الحكم ان يكون الصبي في يده واشترطه في الكتاب وقع اتفاقاً اهـ ثم نبهنا لـ (قوله الغائب)
اتفاقاً اي أيضاً (قوله خلافاً لهما) فقالا تصح دعواه المقر به وجود المقر له ان يكون ابسه لان
اقراره بطل لا بوجود المقر له فصار كما لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكره المؤلف
وعبارة الدررهم اما لا اجد زيد بنونته فهو ابن للمقر واذا صدقه زيد لم يدر تصديقه ولا
تكذيبه لم تصح دعواه المقر عندهم اهـ اما ان الاقرار بتدبير زيد فصار كأن لم يكن والاقرار
بالنسب يرتد بالرد له اذا اكره على الاقرار بالنسب فاقربه لا يثبت وكذا لو هن له وان لم
يحتمل النسب نفسه النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت الاقرار بمثله لا يرتد بالرد
أي بطل ما لا يحتمل النقص اذ يتعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التأكيد يثبت النسب منه
وايضاً اتفاقاً به حتى الولد لا يرتد بتدبير المقر له اهـ قال القاضي ان ومن جعله النسب لا يرتد بالرد

لان دعواه تحرير تقتصر
عقب وغيره وجزم به المنصف
ثم قال وحيلة اسقاط دعوى
البائع ان يقر البائع انه
ابن عبد فلان فلا تصح
دعواه ابداً المجتبى وقد افاده
بقوله (قال) عمر بن الصبي
معه) أومع غيره عقب (هو
ابن زيد) الغائب (ثم قال هو
ابني لم يكن ابسه) ابداً (وان)
وصلته (محمد زيد بنونته)
خلافاً لهما لان النسب
لا يحتمل النقص

النفسي بغير الظاهر من اللفظ قال في الرضا تبعه لاثنين هـ إذا كان العلوق في ملكه بان
اشترى ما بهد لولادة واشترى أمهما وهي - حتى يهما أو باعها لغيره - ما لا كثر من سنتين
ينبت نسبهما أيضا لانهما لا يفرقان فيه - ليس لا يعنى الذى ليس في ملكه وان كان المشتري
قد حققه لا يبطل عقده لان هذه الدعوى دعوى تصور بل عدم العلوق في المال بخلاف المسئلة
الاولى وهو ما اذا كان العلوق في ملكه حيث بيعت فانه جميعا لان دعوة استيلاء قد تقدمت ومن
ضرورته عقده ما يدل انهما حرا الاصل فحينئذ يباع حرا اهـ فقوله أو باعها لغيره يهما الخ
أى ضملا وان - منهم - ما فادعاء وقوله علقا محترز قوله - حتى لو اشترى ما حبلى الخ (قوله ثبت
نسبهما) أى التوأمين من البائع لان دعوة البائع صحت في الذى لم يبيعه - ما صدقة العلوق
والدعوى ملكه فيثبت نسبه ومن ضرورته ثبوت لا شر لانهم امن ماء واحدة لم يزلان عتق
المشتري بخلاف ما اذا كان الولد واحدا وعلمه في الزايه (قوله وهو حر به الاصل) أى
الثابتة باصل الخلقة وأما حرية الاعتاق فمأرضه وحرية الاصل عناني الذى أعنته لان الذى
عند البائع ظهر انه حر الاصل فاقضى كون الآخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهم
علقا في ملكه) أى وقد خلقا من ماء واحد وهذا كله يصلح جوابا لما رددنا من ان نقض
الاعتاق بخلاف السابق من ان العتق به ودقوعه لا يحلل الاعتاق والبطلان وحاصله
ان المذموم هو انتقاض العتق الى الرقبة وهو دونه لا الى شئ فوقه - وهو حرية الحرية أى
لانها ثابتة باصل الخلقة كما أفاده عزي وهذا لا يمت ولا يطردها في السابقة وهي دعوة
من ولد عند المشتري لاقل من سبعة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انتقض العتق بامر فوقه
وهذا الاصل لا يتم في هذا المقام فان حرية أحد التوأمين بظهور حرية الآخر - عدم
تأثير الاعتاق وعيادة العمى - في فاذ ثبت نسبهما بطل عتق المشتري اياه لان دعوة البائع
بعده صحت في الذى لم يبيع ومن ضرورته ذلك ثبوت نسب الآخر لانهم - دامن واحد فيلزم منه
بطلان عتق المشتري - يكونه حرى الاصل اذ يستحيل ان يكون أحدهما حرا الاصل والآخر
رقبا وهم امن ماء واحد بخلاف ما اذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتاق المشتري لانه
لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حتى الدعوى للبائع وانه لا يجوز زو هنا ثبت الحرية في الذى لم يبيع
ثم تنعدي الى الآخر فزعموا وتبعوا وكم من شئ ثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اهـ قال شارح
رحمته الله تعالى ذكر آخر عبارة الدرر وتولد صدرها فكان الاولى في التمهيد لانهم ما علقا في
ملكه من ماء واحد فاذ ثبت حرية أحد هـ ما ثبت حرية الآخر تبعه والشئ قد ثبت تبعه
وان لم يثبت قصدا (قوله حتى لو اشترى) أى البائع حبلى وجاءت به ما لا كثر من سنتين عفى
(قوله لم يبطل عقده) قال الاكل ونقض بما اذا اشترى رجل أحد توأمين واشترى أبوه
الآخر فادعى أحدهما الذى في يده بانه ابنه ثبت نسبهما صنفه ويعتقان جميعا ولم يقتصر
الدعوى (وأجيب) بان ذلك لا موجب آخر وهو ان المدعى ان كان هو الاب فالابن قدملا أخاه
وان كان هو الابن فالاب مقدملا حافده فيعتق ولو ولد توأمين فباع أحدهما ادعى أبو البائع
الولدين وكذباه أى ابنه البائع والمشتري صارت أم ولده بالقيمة وثبت نسبهما وعتق الذى في يد

(عنده وأعتقه المشتري ثم
ادعى البائع الولد الآخر
ثبت نسبهما وبطل عتق
المشتري) بامر فوقه وهو
حرية الاصل لانهم ما علقا
في ملكه - حتى لو اشترى
حبلى لم يبطل عقده

أشهر (قوله ثبت نسبهما) أى التوأمين من المباح لانهما خلقا من ماء واحد واذا حصلت
الدعوى فيهما كانت في حكمهم أول مسئلة من الفصل فيمنع البيع ويرد الفسخ فتأمل وفي
الاتفاقى عن المغرب يقال هوان أو أمان كما يقال هان رومان وقولهم هوان أو أمان وهما من روج خطأ
اه (قوله لكون العلق في ملكه) أى فهو كالقيمة الشاهدة له على عدعاء وهذا فيستدعي
المصنف فقوله باع من ولده عنده أى وعلق عنده أما إذا كان العلق عند غيره والوضع عند متهيب
دعوى تخرير ط (قوله ورد بيعه) لانه تبين انه باع حر الأصل وكذا يقال فيما به له من كتابة
الولد ورهته أما في اجارته فالذي رد نفاذاها أو ما روى الأب اجازته فبني على يجوز لان الأب
اجارته فكذلك إلتا اجازة ليجار الفسخ على (قوله لان المبيع يحتل النقض) أى وماله من حق
الدعوى لا يحتل له قيمة نقض المبيع لاجله (قوله وكذا الحكم لو كاتب) أى المشتري الولد أو
رهته منه كذا في نسخة ولا يوجد للفظ منه فمأثر ح عليه المصنف ولا في أصله الذي نقل عنه
وهو الدرر والضمير في الأقوال راجع الى المشتري واعلم ان عبارة الهداية هكذا ومن باع عبدا
ولده عنده وباعه المشتري من آخره ادعاء البائع الأول فهو بائنه وبطل المبيع لان المبيع
يحتل النقض وماله من حق الدعوى لا يحتل له قيمة نقض المبيع لاجله وكذلك إذا كاتب الولد
أو رهته أو أوجه أو كاتب الأم أو رهته أو زوجها تم كانت الدعوى لان هذه العوارض تحتل
النقض فثبت ذلك كله ونعم الدعوى بخلاف الاعتاق والتدبير على ما مر قال صدر
المشرقة ضمير كاتب ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الأم يصغر تقدير الكلام
ومن باع عبدا ولده عنده وكاتب المشتري الأم وهذا غير صحيح لان المعطوف عليه بيع الولد
لا يبيع الأم فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الأم وان كان راجعا الى المص في قوله ومن باع
عبدا فالمسئلة ان راجع الى كاتب من ولده عنده أو رهته أو أوجه تم كانت الدعوى خفيفة فلا يمسس
قوله بخلاف الاعتاق لان مسئلة الاعتاق التي صرحت ما إذا أعتق المشتري الولد لان الفرق
الصحيح أن يكون بين اعتاق المشتري وكاتبه لا بين اعتاق المشتري وكاتبه البائع اذا عرفت هذا
فراجع الضمير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الأم من في قوله من باع اه (أقول الاظهر
ان المرجع فيم المشتري وقوله لان المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الأم مدفوع بان المتبادر
بيعه مع أمه بقوله ينصق الكلام ودليل كراهة انفريق بحدت سميلا لانام عليه الصلاة
والسلام ثم كما قد مضى ظاهر عبارة الوقاية ان يقال بالنظر الى قوله بعد يبيع مشتريه وكذا
بعد كتابة الولد ورهته الخ لكنه سهو وان على الدرر (قوله أو كاتب الأم) أى لو كانت بيعت
مع الولد فالضمير في السهل للمشتري وبه سطر ما في صدر التبعة (قوله وترد هذه التصرفات)
لان باع حر الأصل فتصرف المشتري في غير محله قيمة نقض وهذا ظاهر في غير الاجارة أما فيما لا يرد
رد نفاذاها الى آخر ما قد مضى قريبا (قوله بخلاف الاعتاق) أى اعتاق المشتري ومثل الاعتاق
التدبير كما في عزم زاده قل وكذا إذا ادعاء المشتري اولا ثم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب
من البائع كما مر (قوله باع أحد التوأمين المولودين يعني علقا وولدا) لما كان لفظ المصنف وهو
قوله المولودين عنده محتملا لاثنتين كون العلق عنده أو رهته عنده غير بان اشتراها بعد الولادة أو
اشتري أمهما وهي جلي بمهاو كان الحكم محتملا فانسره بثبوته يعني التي بوثق بها اذا كان

ادعى البائع الأول ثبت
نسبهما بالاعتقاد في المشتري
(باع من ولده عنده وادعاء
بعد بيع مشتريه ثبت نسبه
لكون العلق في ملكه
(ورد بيعه) لان المبيع
يحتل النقض (وكذا)
الحكم لو كاتب الولد أو
رهته منه أو أوجه أو كاتب
الأم ورهته أو أوجه أو
زوجها تم ادعاء فثبت
نسبه وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعتاق كما مر
(باع أحد التوأمين
المولودين يعني علقا وولدا)

١٥ (قوله جلالا صر على الصلاح) على انه قوله نسكا أي فهو ولد نسكا ~~ك~~ كاح لازنا محلا الخ
 والحاصل انه لو ولد لاكثر من سنتين من وقت البيع ردت دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري
 فثبت النسب منه ويحمل ان البائع استولدها بحكم النكاح جلالا صر على الصلاح ويحق
 الولد عند الماشري ولا تميز الامة ولولد البائع كولو ادعاه اجنبي آخر لان تصادقه ما ان الولد
 من البائع لا يثبت كون اله لوق في ملكه لان البائع لا يدعي ذلك ويكتفي بدعي والولد لا يثبت في
 بطن أمه أكثر من سنتين فيكون حادثا بعد زوال ملك البائع واذ لم يثبت العلوق في ملك البائع
 لا يثبت حقيقة العلق للولد ولا حق العلق للامة ولا يظهر بط- لان المبيع ودعوة البائع هنا
 دعوة تخرير وغير المال ليس بأهلهما فلذا حوّل الشارع رجعه الله تعالى العبارة وحاله على
 المعنى اللغوي لكن انما يثبت هذا الحل اذ لم يكن تحت حرة أمالو كان فان نكاحه لا يصح ومع
 ذلك يثبت به النسب كما صرح (قوله فيما بين الاقل والاكثر) المراد بالاقل آخر الاقل من ستة أشهر
 يشمل ما اذا ادعى ستة أشهر كما افاده القهستاني (قوله في حكمه كالاول) يعني يثبت نسبته
 وأما ما يفهم كون الولد حرا أو يفسخ المبيع ويرد الثمن لا يحتل ان يكون العلوق في ملك
 البائع دبر قال أبو السعد والحاصل ان رد الدعوة فيما اذا اجابت به لاكثر من ستة أشهر لولا
 التصديق لا فرق فيه بين ما اذا اجابت به لاقل من سنتين أو لاكثر الامن جهة ثبوت الاستيلاء
 للام بعد التصديق ونقض البيع فيها ورد الثمن أي في الاقل منهم ما دون الاكثر ١٥ ينصرف
 ط (قوله لا يحتل العلوق قبل بيعه) قال في التاخر خاتمة هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فان لم
 نعلم انهم اولدت لاقل من ستة أشهر أو لاكثر من سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاه البائع
 لا يصح الابتدق المشتري وان ادعاه المشتري يصح وان ادعاه معه الا تصح دعوة واحد منهما
 وان سبق أحدهما فالوا المشتري صحّت دعونه ولو للبائع لم يصح دعوة واحد منهما (قوله والا لا)
 أي الا يصدقه بان كذبه ولم يدعه أو ادعاه أو صدقته لا يجزى حكم الاول فيه فهو أعم من قوله
 ولو تنازعا والحاصل انه يثبت نسبته وتصغير أم ولده شرعا على المعنى اللغوي كما في الصورة التي
 قبلها ويرد الثمن ويجزى فيه ما قدم من التفرع كما (قوله ولو تنازعا) أي في كونه لاقل من
 ستة أشهر أو لاكثر بان قال البائع بعته الملك منه شرا والولد مني وقال المشتري لا أكثر من ستة
 أشهر والولد ليس مني فالقول للمشتري لانه مدعى الحصة فاظهار شاهده وكذا لو ادعى الولد
 صحّت دعونه لوقوع العلوق في ملكه دون البائع فحكم الحال وأما اذا سكت فقد تقدم حكم
 سكون المدعى عليه بعد الدعوى فله يجهل انكارا فقله ولو تنازعا في مثل الصور الثلاث
 (قوله فالقول للمشتري اتفاقا) لانه يشكر دعوى البائع ونقض البيع ولانه واضع اليد فهو
 منكره والاخر خارج فهو مدعى واليمين للمشتري (قوله وكذا اليمين له عند الثاني) لانه أثبت
 زيادة مدة الشرا وهذا أمر حادث وهو صحة ملكه (قوله خلافا للثالث) فقال اليمين بينة
 البائع لانه يثبت نسب الولد وامتداد الامة ونقض البيع حوى عن الكافي أي وهو
 اثبات خلاف الظاهر كما هو شأن اليمينات لان الظاهر وقوع العقد صحيا ويمينه البائع أثبتت
 فصادقه فكانت أولى بالقبول ولان البائع يدعى فساد العقد والمشتري يشكره واليمين بينة
 المدعى والذي يظهر أوجهية قول محمد فله تأمل (قوله والاخر لا أكثر) أي وليس يتم حاشية

جلالا صر على الصلاح في
 لو ولدت فيما بين الاقل
 والاكثر من صدقه فحكمه
 كالاول لا يحتل العلوق
 قبل بيعه والا لا مانع
 ولو تنازعا فالقول للمشتري
 اتفاقا وكذا اليمين له عند
 الثاني خلافا للثالث
 شهر ببلدية وشريح مجمع
 وفيه لو ولدت عند المشتري
 ولدين أحدهم دون ستة
 أشهر والاخر لا أكثر

الام او دبرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الام وقيمة الولد فما اصاب الولد برده وما
 اصاب الام لا يرد ونعتبر قيمة الام يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لانها دخلت في ضمانه
 بالقبض وصار له قيمة بالولادة فتعبر القيمة بذلك كما في صدر الشريفة (قوله وكذا
 حصتها ايضا) أي في التدبير والاعتاق وأما في الموت فبرد حصتها أيضا عند أبي حنيفة فترحمه الله
 تعالى قولوا واحدا كما يدل عليه كلام الدرر قال وفيما ذاع عن المشتري الام او دبرها مرد البائع
 على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند رد كل الثمن في الصحيح كما في الموت كذا في الهداية
 ح فصار الحامل من هذان البائع رد كل الثمن وهو - الام وحصته الولد في الموت
 والعنق عند الامام ويرد حصته الولد فقط فيها عندهما وعلى ما في الكافي برده حصته فقط في
 الاعتاق عند الامام كقولهما (قوله على الصحيح من مذهب الامام) لان أم الولد لا قيمة لها عنده
 ولا تضمن بالعقد فلو اخذ بزعمه (قوله ونقله في الدرر والمخ عن الهداية) قال في الدرر وزكر في
 المبسوط برده حصته من الثمن لاحتصا بالانفاق وقرئ على هذا بين الموت والعنق بان القاضي
 كذب البائع فيما زعم حيث جعلها مقيمة من المشتري فبطل زعمه ولم يوجد التأكيد في فصل
 الموت فلو اخذ بزعمه فيسرد حصتها كذا في الكافي اه لكن يرجع في الزايي كلام المبسوط
 وجهه هو الرواية فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو يخالف الرواية وكيف يقال يترد
 جميع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث لم يبطل باعتاقه بل برده حصته الولد فقط بان يقسم
 الثمن على قيمتهما بغير قيمة الام يوم القبض لانها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة
 لانه صار له القيمة بالولادة فتعبر بقيمة عند ذلك اه وقد مناه قريبا فلا تغفل عنه (قوله على
 خلاف ما في الكافي عن المبسوط) من انه لا يرد حصتها عنده أيضا وقد تقدم ذلك (قوله وفيه
 لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق) هو المعتمد كما تقدم وهذا من تمام عبارة المواهب فلا يرد
 بانه مكرر لانه عين ما في المبسوط (قوله لا كثر من - ولين) مثله تمام الحواين اذ لم يوجد جده انصا
 الهلوق بملكه بغيرها وهو الشاهد والخفة شريلا لاية (قوله ثبت النسب بتصديقه) اذ عدم
 ثبوت الرعاية حقه وان صدقه زال ذلك المانع ولم يبطل به - بالجزم بان العلوق ليس في ملكه
 فلا تثبت حقه العنق ولا حقه لانها دعوة تخبر بغير المالك ليس من أهله فان في الترتيب
 وان ادعاء المشتري وحده صحيح وكانت دعوة استبعاد وان ادعاءه معا - في أحدهما صححت
 دعوة المشتري لا البائع (قوله على المعنى اللغوي) أي انها كانت زوجته وأنت منه بولد وليت
 أم ولده بالمعنى الاصطلاحي وهي من استولد ما في ملكه لما تقدم من ينقضي أم في غير ملكه
 والحاصل ان الاستبعاد لا يصح في غير المالك بل لو ملكها بعد ذلك اصارت بعد ذلك أم ولده شرعا
 أيضا (قوله نكاحا) أي يجعل على انه زوجه ايها المشتري والا كان زنا وبطل الولد حكم ولد
 أمة الغير المنكوحه فيكون للمشتري والنسب ثابت من البائع وفي الشريلا لاية في الولد
 عبدا فهو كالاجنبي اذا ادعاء لانه بتصادقهما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في
 ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يفي في البطن أ كثر من - فثبت مكان حادنا
 بعد زوال ملك البائع واذ لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العنق للولد ولا حق
 العنق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هاد دعوة تخبر بغير المالك ليس باهل لها

وغيره وكذا حصته - أيضا
 على الصحيح من مذهب الامام
 كما في الشريفة والبرهان
 ونقله في الدرر والمخ عن
 الهداية على خلاف ما في
 الكافي - عن المبسوط
 وبعبارة المواهب وان
 ادعاء به مدعته أو موتها
 ثبت منه وعليه رد الثمن
 واكتفاء برده حصته وقيل
 لا يرد حصتها في الاعتاق
 بالاتفاق اه فاجبه فقط
 ولو ولدت الامة المذكورة
 (لا كثر من - ولين من
 وقت البيع - صدقه
 المشتري ثبت النسب -
 بتصديقه (وهي أم ولده)
 على المعنى اللغوي (نكاحا)

ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاتعقة اقالنا ثبت اها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة أولى من الحق فيستبيع الادنى ولا يضره فوات التبعية (قوله) بخلاف موت الولد) أي دون الام فانوات الاصل وهو الولد أي قد ولدت لدون الاقل فلا يثبت الاستيلاء في الام فانوات الاصل لانه استغنى بالموت عن النسب وكان الاولى للشارح التعليل بالاستغناء كما لا يخفى قد بدرو علوا لموت الولد بانه مذكور في النسب فيه لان الحق لا يثبت الامت ولا عليه كما سبق واذ لم يثبت النسب لم يثبت الاستيلاء لانه فرع النسب وكانت الام بحالها انتفاي (قوله) ويسترد المشتري كل الثمن) لانه تبين انه باع أم ولده وما لم يبعه مئة ومئة عتقه في العقد والغصب فلا يضمنه المشتري وعندهما مئة ومئة فيضمنها هداية (قوله) وقالوا حصته) أي الولد فقط ولا يرده حصه الام لانها مئة ومئة عتقه ما تضمن بالغصب والعقد فيضمنه المشتري فاذا ورد الولد ونها يجب على البايع رد حصه ما سله وهو الولد كي لا يجتمع البطل والمبدل في ملكه ولا يجب رد حصه الام قال الزبلي هكذا ذكروا الحكم على قوله ما وكان ينبغي أن يرد البايع جميع الثمن عندهم أيضا ثم يرجع بقيمة الام لانه ثابت نسب الولد منه تبين انه باع أم ولده ويبيع أم الولد غير صحيح بالاجماع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجراء المبيع منه حصه بل يجب على كل واحد من المتعاقدين رد ما قبضه ان كان باقيا والا فبطله اه قال المقدسي لعل صراهم ما ذكرناه على ان الغالب تساوي الثمن والقيمة اه (قوله) واعتاقهما أي اعتاق المشتري الام والولد) الواو يعني أو المجوزة للجمع (قوله) كوتهم) حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البايع انه ابنته صححت دعوته وثبت نسبته منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام كافي الموت أما الاول فلاننا ان صح بطل اعتاقه والعق بعد وقوعه لا يثبت البطلان وأما الثاني فلاننا اتبع له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبعية ضرورة اه منخ فقوله أما الاول أي عدم صحته في حق الولد وقوله وأما الثاني أي عدم صحته ٢ في حق الام ويشكل على قوله والعق بعد وقوعه الى آخر ما سلف في منافي قوله باع أحد التوأمين الى أن قال وبطل عتق المشتري قال في المنخ لان الذي عنده ظهر انه حر الاصل وقال الشارح باصر فوقه وهو حرية الاصل فكذا يقال هنا فينبغي أن تصح دعوته بعد الاعتاق لانه ظهر انه اعتق حر الاصل فلم يصح اعتاقه تامل وأجاب عنه العيني تبعنا للزبلي بانه لو بطل فيه بطل مقصودا لاجل دعوة البايع وانه لا يجوز وفي مسئلة التوأمين ثبت الحرية في الذي لم يبيع ثم يبعه الى آخره مناوتيهما اذ يستحيل أن يحل قيمان ما هو واحد أو أحدهما حر والاخر رقيق وكمن شيء ثبت هذا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تخبر المشتري تبين انه وقع في غير ملكه لانه اعتق حر الاصل فلم يصح عتقه بحباب بانه اعتق ملكه في وقت لا يذاع فيه أحد فنتدعته وثبت ولاؤه وكل من الولد والاعتاق لا يثبت النقص وبشبه ذلك صار البايع مكذبا شرعا في ادعائه فلم تصح دعوته وتبين صحة عتق المشتري (قوله) لانه أيضا لا يثبت البطل) لثبوت بعض آثار الحرية كاستمتاع القلبك للغير منخ ويرد عليه ما ورد على ما قبله وعلم جوابه مما مر من العيني والاولى ان يقول واعتاقهما وتبديدهما كوتهم ما اذ لا يظهر فرائده في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التبديع بالاعتاق تامل (قوله) ويرد حصته اتفاقا) أي فيها اذا اعتق المشتري

بخلاف موت الولد) فانوات
الاصل (وبأخذه) البايع
بعد موت أمه (ويسترد
المشتري كل الثمن) وقالوا
حصته (واعتاقهما) أي
اعتاق المشتري الام والولد
(كوتهم) في الحكم
(والتبديع كالاعتاق) لانه
أيضا لا يثبت البطلان
ويرد حصته اتفاقا ملحق
أي صحته دعوته اه مقه

اذا كان لولد عند الدعوة عتقا او مدبر ابان اعتقه المشتري او دبره حيث لا يثبت نسبته ايضا
 لان ثبوت نسبه يسهل انقض عتقه او تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينقض بخلاف ما اذا
 ادعى نسبه بعد ان باعه المشتري او كاتبه او رهنه او وهبه او آجره حيث يثبت نسبه وتنقض
 هذه التصرفات والنفيد بعدم سبق المشتري البائع في الدعوة فلا حرج اذا ادعاه قبله فان
 النصب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما اذا ادعاه معه او قبله
 حيث لا تنقض بدعوة المشتري مع دعوة البائع لان دعوة البائع اقوى لاستنادها الى وقت
 العلوق بخلاف دعوة المشتري فانها تنقضه ولا تنقض لعدم كون العلوق في ملكه فيعرق ببر
 ما اذا ادعاه بعده موته او عتقه او تدبيره وبين ما اذا ادعاه بعد كتابته او رهنه او وهبه
 ذلك ففي الثاني يثبت النسب لاني الاول بخلاف ما اذا ادعاه بعد موت امه او عتقها او
 تدبيرها حيث لا يفترق الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها وتدبيرها وبين كتابتها
 واجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولها بالدعوة مطلقة ولا
 يمنع من ثبوت هذه الاوصاف لانه غير انه في الوجه الاول اعنى الموت واخوته لا يثبت لها
 امومية الولد اعنى الموت فلما سبق من ان الملت لا يثبت له الحقوق ابتداء ولا عليه وامافي
 العتق ونحوه فلا يثبت امومية الولد لانه لا يثبت له الحقوق وهو بعد مدوقه لا ينقض
 في الوجه الثاني اعنى السكينة واخواتها يثبت لها امومية الولد بالتبعية لثبوت نسب الولد
 لعدم المانع لان السكينة ونحوها تنقض ضمن ثبوت الاستملاذ اها هذا كله اذا ادعى نسبه
 والحال انهما قد جاءت به لقل من ستة اشهر فان جاءت به لاكثر من ذلك دعونه الا ان يصدره
 المشتري فان صدقه ثبت منه النسب سواء جاءت به لقل من سنتين او لاكثر منهن سواء هل يثبت
 لاه الاستملاذ دفقة قض البيع ويرد الثمن ام لان جاءت به لقل من سنتين تنقض البيع وثبت
 لها الاستملاذ فتصير ام ولد البائع ويرد الثمن والا فلا (قوله قبله) أي قبل ادعاه البائع (قوله
 لوجود ملكه) وهو المجزول لدعوى الاتري انه يجوز اعتاقه واعتاق امه (قوله واميتها) بالرفع
 عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه لالحال لما سبق في الاستملاذ انه لو زنى بامه فولدت
 فذا كرها لم تصير ام ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفعه ممتنا لاسمته ولجارية أحد ابويه وقال
 طائفة من الهامى فلا نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح نعم وان ملك امه لا تصير ام ولد
 لعدم ثبوت نسبه (قوله باقراره) ثم لا تنقض دعوى البائع بعده لاستملاذ الولد بنبوت نسبه من
 المشتري ولانه لا يجهل الاطال زباني (قوله وقيل يحمل الخ) أي حملها له على الصلاح فانه
 حيث لم يكن تحت حرة فتزكاه صحيح والا فمساو كادها ما يثبت به النسب ومع كل فدعوة
 البائع مقدمة لان ملكه وقت العلوق محقق وملك المشتري مقروض فلا يهاضره فامل ولم
 يذكروا في المنع ولا في غيرها لفظه قبل (قوله لان دعونه تصير) على انه ما ثبت نسبه من البائع
 بطل البيع ولم يدخل في ملك المشتري فهو كاجنبي كما في المقدمي قال ط فيه انه ادعوه استملاذ
 ايضا الآن يقال انه ادعوه تصير بعد دعوة البائع (قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد
 موت الام) أي وقد ولدت لقل من ستة اشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب ولذلك فغنى
 اليه وقال ام الولد والاضافة الى الشيء اعادة اصاله المضاف اليه ولا يثبت تنقيده منه الحرية
 الاتري الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعتقه ارادها فاحاله حين قيل له وقد ولدت مارية القبطية

قبله ثبت (نسبه منه)
 لوجود ملكه واميتها باقراره
 وقيل يحمل على انه نكحها
 ثم استولدها ثم استرها (ولو
 ادعاه معه) أي مع ادعاه
 البائع (او بعده) لان
 دعونه تصير بالبيع
 استملاذ فكان اقوى كما
 (وكذا) يثبت من البائع
 (لو ادعاه بعد موت الام)

الاتفاق فان اقام امانة قابلية للمشتري ايضا عند أي يوسف وعند محمد لما تبع وسيد كره
 الشارح بقوله ولو تنازعا الخ وقد يدعى البائع اذ لو ادعاه اياه وكذبه المشتري صدقه
 البائع أو لا فدعوه باطلا وتعماه فيها (قوله فادعاه البائع) أي ولو أكره من واحد قهستاني
 والادعاء باطلا يقدان دعوته قبل الولادة وموقوفة فان ولدت حيا وبث والاذلا كافي الاختيار
 و يلزم البائع ان الامة لو كانت بين جماعة فشرها أو أحدهم فولدت فدعوه جميعا ثبت منهم
 عنده وخصه بآيتين والاذلا كافي المظن وبالإطلاق انه لو لم يصدق المشتري البائع وقال ليكن
 الملقوق عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فان برهن أحدهم فبقيته وان برهن الثانية
 المشتري عند الثاني وقيمة البائع عند الثالث كافي المنة مخرج الحق (قوله ثبت نسبه)
 صدقه المشتري أولا كافي غرر الافكار واطاق في البائع فعمل المسالم والذي هو المطر والمكاتب
 كذا رأيت معزرا للاختبار وشروط أبو السعود ان لا يثبت به المشتري في الدعوى (قوله
 استحصانا) أي لا قبالا لان يعد اقراره منه بآية نصه في مناقضا والقياس ان لا يثبت وبه
 قال زفر والشافعي لان سعة اقرار كالات وجه الاستحصان انه تناقض في محل الخفاء فغير
 لان النسب يثبت على الملقوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى ونظيره الخفاء تدعى الطلاق وتريد
 الرجوع بالبدل مدعية انه طلقها قبل الخلع تسع دعواها وان كانت متناقضة كما قدمناه
 لان افداهما على الخلع كالأقرار بقيام العصة لكن لما كان التناقض في محل الخفاء جعل
 عفو الان الزوج يستعمل بالطلاق فلهذا طلق ولم تعلم فاذا قامت البينة على الطلاق قبلت (قوله
 ملوقها الخ) قال في المنع وانما منى النسب فيه على الخفاء فيبقى فيه التناقض فقبل دعوه
 اذ ثبت بالملوق في ملكها بالولادة لا دلالة فانه كالبينة العادلة في اثبات النسب منه اذ الظاهر
 عدم الزنا فتمت وأمر النسب على الخفاء فقد بطن المروءات الملقوق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان
 عذرا في اسقاط اعتداله التناقض اهـ (قوله واذا صحت) أي الدعوى (قوله فيمضخ البيع)
 لعدم جواز بيع أم الولد (قوله ويرد الثمن) لان سلامة الثمن مبنية على سلامة المبيع (قوله ولكن
 اذا ادعاه المشتري الخ) قال العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكن والحاصل ان البائع اذا
 ادعى ولد المبيعة فلا يخلو اما ان يجبي به لاقل من ستة أشهر أم لا وانما في لا يخلو اما ان يجبي به
 لاقل من سنتين أم لا ثم لا يخلو اما ان يصدق المشتري في الدعوة أم لا وكل ذلك لا يخلو اما ان
 يصدق المشتري في الدعوة أم لا بان ادعاه مع البائع أو بعده أو لم يدع أصله لا وكل ذلك لا يخلو اما
 ان يكون الولد المدعى نسبه حيا أو ميتا والاول لا يخلو اما ان يوقع المشتري به مالا يمكن نقضه
 كالعتيق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة أم لا وكذلك الام على هذا
 التقسيم اما ان تكون وقت الدعوة حية أو ميتة فان كانت حية فاما ان يكون المشتري أو وقع
 أم لا لا يمكن نقضه وهو العتيق والتدبير أو يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والاجارة والهبة
 والتزوج اذ اعرف هذا فنقول اذا ادعى البائع ولد المبيعة ينظر اذا جاءت به لاقل من ستة
 أشهر وهو حي لم يصف بالعتيق والتدبير ولم يصبه النسبة المشتري في الدعوة ثبت النسب من البائع
 مطلقا صدقه المشتري أم لا فالتقيد بالجملة لا حتم من الوفاة حيث لا يثبت نسبه لان
 الحق في لا يثبت لما ثبت ابتداءه ولا عليه والتقيد به لم ياتصاف بالعتيق والتدبير لا حتم تراخا

يثبت فادعاه البائع ثبت
 نسبه منه استحصانا
 الملقوقها في ملكه ومضى
 النسب على الخفاء فيبقى
 فيه التناقض (و) اذا
 صحت استدلته فصار
 أم ولده فيمضخ البيع
 ويرد الثمن (اذا)
 ادعاه المشتري

في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجدوا الطريق وهو الصحيح كما في الخامسة والمحيط الحسن
في المحيط عبر بالاصح اذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق ان
يكون له حق المرور في زقاقهم فلم يمنعوه الا ان تقوم بيته على ان لطر بقاءنا فيها كذا في
المحيط اذا كان الميزاب منصوباً بالدار رجل واختلافنا في حق اجراء الماء واسالته فان كان في
حال عدم جريان الماء لا يستحق اجراء الماء واسالته الا بيته ~~هـ~~ كذا في محيط السرخسي
وامس لصاحب الدار أيضاً أن يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكي الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى انهم استمسكوا ان الميزاب اذا كان قديماً وكان تصويب السطح الى داره وعلم ان
التصويب قديم وليس بعد ذلك ان يجعل له حق التسهيل وان اختلفنا في حال جريان الماء قيل
القول لصاحب الميزاب ويستحق اجراء الماء وقيل لا يستحق فان اقام البيته على ان له حق
التسهيل ويبتغوا انه الماء المطر من هذا الميزاب فهو الماء المطر وليس له ان يسيل ماء الغسال
والوضوء فيه وان يبتغوا انه الماء الغسال والوضوء فهو كذلك وليس له ان يسيل ماء المطر فيه
وان قالوا له نعم احق يسيل ماء لم يبتغوا انه الماء المطر او غيره صحيح والقول لرب الدار مع بيته
انه الماء المطر أو الماء الوضوء والسائلة وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشبهة في السيل وفي
الطريق تقبل كذا في المحيط ولولم تذكر للمدعي بيته أصلاً استحل صاحب الدار ويضئ
فيه بالسكرول كذا في الحاوي رجل لقناة خاصة عليها اشجار لرقوم أراد صاحب القناة ان
يصرف قنانه من هذا الثمر ويحفر له موضعاً آخر ليس لذلك ولو باع صاحب القناة القناة كان
صاحب الشجرة شفعه جوار كذا في الفصول العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اهـ
والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب دعوى النسب)

حقيقه التقديم بالفار الى انه دعوى الانفس الان دعوى المال لما كانت كثيرة لوقوع
والانواع قدمه اهتماماً بالدعوة الى الطهارة بالفتح وفي النسب بالكسر وقد بعكس وأما بالحرب
فبالضم خاتمة (قوله الدعوة نوعان) زاد أبو السعد وثلاثة وهي دعوة شبهة وهي دعوة
الاب ولداً امة ابنة فيثبت منه النسب وان لم يصدقه ابنة بشرط ان تكون الام في ملك ابنته
من حين العلوق الى حين الدعوة (قوله وهو ان يكون أصل العلوق في ملك المدعى) أي
حقيقه أو حكيماً اذا وطئ جارية ابنته فولدت فادعاه فانه يثبت ما يملكه فيها ويثبت عتق الولد
وبعض قيمته الولد كما تقدم وحينئذ فيكون النوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبهة
الملك فتبين الدعوة نوعين لثلاثة لكن الاتفاق جعلها ثلاثة كما قدمنا من أبي السعد
(قوله وهو بخلافه) بان لا يكون العلوق في ملك المدعى (قوله وادعاه الوقت العلوق)
عطفه على معلول قال في الدرر الاولى أولى لانها سبق لادعائها حاجي وأنت باعتبار
المعنى (قوله مبيعة) ولو يباع بخلافه يباع أو المشتري أو لها ما الى وقت الولادة سوى
والظاهر انه على قولهما والافدة الخيرة عنده ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لأقل من ستة أشهر)
أفادنا ما اتفقا على المدد والافتي التارخانية عن الكافي قال البايع اعتمائك من ستة أشهر
والولمضى وقال المشتري بعتمائك لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس منك فان قولك لأمك ترى

(باب دعوى النسب)

الدعوة نوعان دعوة امة بلاد
وهو ان يكون أصل العلوق
في ملك المدعى ودعوة
تحرير وهو بخلافه والاول
أقوى لسبقه واستنادها
لوقت العلوق واقتصار
دعوة التحرير على الحال
وسببها (مبيعة ولدت
لأقل من ستة أشهر منذ

او يطلب أحدهما ولو قاطعة بينهما أو أدواته إلا أنه ذهب نفي منها يجبر الشرير على ان يعمر مع
الآخر ولو عسر اقل اشهر يكفى اتفاق أنت لو شئت فيكون نصفه دينا على شر يكفل وكذا الحمام
لو صار حصرا تقسم الأرض بينهما ولو تعلق نفي منها يجبر الآخر على عمارته ن عن م في حمام
بينهما انهم ديت منه أو احتاج الى قدر ومصرمة واني احدهما لا يجبره وقال لا تخزن شئت
قائمه انت وخدم غلته نفقة ثم تستويان ط عن بعض المتأخرين لو ابنى أحدهما ما فالقاضي
يخرج الحمام من ايدهما ويؤجره ثم يعمره فيما أخذ نفقة من اجرة كذا في جامع القصولين وفي
الخاتمة من باب الحيطان دار بين رجلين انهم ديت اوبيت بين رجلين انهم ديت فيما أحدهما
لا يرجع هو على شر يكفى بشرى لأن الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه ان يقسم يكون متبرعا في
البناء والبيت كذلك اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك
البئر وأدبه اذا امتلأت من الحماة فله ان يطالب شر يكفى بالبناء فاذا لم يطالب به أو فطرها
كان متبرعا هو ومفاد هذا ان الدار لو كانت صغيرة لا تكن قسمته لأنه لا يكون متبرعا لأنه حينئذ
يكون مضطرا الى البناء ليتوصل الى الاتقاع عليه كمن لا يملك ما اذا كانت كبيرة لأنه يمكنه ان
يقسم حصته منهم ثم يبنى في حصته فاذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد
الحمام عما اذا خرب وصار ساحة لأنه حينئذ يمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متبرعا كمن في البئر
يفنى ان لا يكون متبرعا لكونه بما لا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة الى القرية بان له ان يطالب
شر يكفى بالبناء أي فيجبر شر يكفى عليه كمن صرح به غيره وإذا أجبر لم يكن الآخر مضطرا فصار
الاصل ان ما اضطرا الى بناءه بان كان على القسم أو بما يجبر الشرير على بناءه فيما أحدهما
ليكن متبرعا والافهم متبرع لكن استشكل هذا في جامع القصولين بان من له حولة على حائطه
بنى الحائط يرجع لأنه مضطرا اذا لا يتوصل الى حقه الا به مع ان الشرير يكفى بغيره أيضا كالبئر فينبغي
ان يفسد حكمه ما هم قال والتحقيق ان الاضطراب ثبت فيما لا يجبر صاحبه كحاصي فينبغي
٣ ان يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلص من التبرع عما وقع
في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اه لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها المؤلف
تدل على أن للقاضي ان يامر ببناء الدار فان كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا ابنى شر يكفى لأنه
يمكنه استئذان القاضي وقد يجاب بان للقاضي ذلك اذا كان الشرير يكفى ببناءه لا لأنه حينئذ لا يمكن
طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخصل انه اذا كانت الدار تحتل القسمة فان أذن له شر يكفى
بنى والا قسمه اجبر اعليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضي وفيما عدا ذلك
فهو منطوع وذكر سيدى الوالد رحمه الله تعالى في كتاب القسمة من تنقيحه أن في غير مشغل
القسمة للطالب ان يبنى ثم يؤجره ثم يأخذ نصف ما اتفق في البناء من الغلة وذكره الشئ
الاشباه انه يرجع عما اتفق لو بنى باصر فاض والافقية البناء وقت البناء اه وهذا هو المحرر
كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفل اذا انهم دم عبارة الاشياء مطلقا
والذي يظهر افسر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجرب ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء
كاسفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى اعلم وفي الهندية لو ادعى
على آخر حق المرور ورقية الطريق في داره فاقول قول صاحب الدار ولو أقام المدعى البيعة
انه كان يمر في هذه الدار لم يستحق به لها شيئا كذا في الخلاصة ولو شهد الشهود أن له طريقا

٢ مطلب
الاصل ان ما اضطرا الى
بنائه مما لا يقسم لا يكون
متبرعا

٣ مطلب
التبرع والرجوع دائر على
الجبر وعدمه

البينة والافالين اذ كل منهما مامقر بتوجه الخصومة عليه ما ادعى المدعى البينة نفسه ولو برهن
 أحدهما بحكمه باليد وبصر مدعى عليه والا تخرم دعيا ولو برهنا بحكم المدعى في يده ما
 لتساويهما في اثبات اليد وفي دعوى المالك في العقار لا تسمع الاعلى ذى اليد ودعوى اليد تعقل
 على غير ذى اليد ولو نازع ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى اليد مدعى اليد على المالك تبعها اه
 وفي الكفاية وذكر التمر ناشى فان طاب كل واحد من صاحبه ما هو في يده حاف كل واحد منهما ما
 ما هو في يده صاحبه على البتات فان حالف المدعى باليد ما هو برى كل عن دعوى صاحبه وتوقف
 الدار الى ان يظهر الحال فان نكلا قضى لكل بالنصف الذى في يده صاحبه وان نكل أحدهما
 قضى عليه بكامله المالك نصفه الذى كان في يده ونصفه الذى كان في يده صاحبه بنكوله وان
 كانت الدار في يد ثالث لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعمل ان الخارجين
 قيد اتفاقا فالاولى حذفه (قوله قضى يدهما فتنصف) لان اليد في غير مشاهدة لتعذر
 احضارها واليمنية تثبت مغاب عن علم التخاصى درر وفيه اشارة الى أن اليد لا تثبت في العقار
 بالتصادق وكذا باليد ان يكون عن اليمين لاحتمال ان في يده ما هو ادعاء ان في يده ما
 فكذلك لانهم ما يمكن انهم متواضعان على ذلك ط وأشار الى أنه لو طاب القسم لم يقسم بينهما ما لم
 يبرهنا على المالك قبل هذا الاتفاق وقبل هذا عند أى حنة فترجحه الله تعالى وعندهما يقسم
 بينهما كما في الشروح (قوله بان ابن اوى) وابن بن شديد الباء أى ضرب في المبالغة وهو الطوب
 الى بخلاف المشوى فانه أحر (قوله قضى يدهما لوجود تصرفه) لان التمكن من هذه الاشياء
 دليل على انهم في يده وحمل ذلك الى انهم لا يخبرنا كما لا يخفى زباني (قوله لان ما ثبت
 في زمان يحكم به قاتمه) فثبتا دتم تثبت المالك في الحال والماضى (قوله فالتعقل له) فالتعقل
 دعوى أحدهما انه عده عند انكاره اليمين اه درر وهذا لان الاصل ان يكون لكل
 انسان يد في نفسه ابانة على الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الالهانة ومع قيام يده على نفسه
 لا تثبت يد الغير عليه لانه في بين الدين حوى (قوله قضى به لذى اليد) لا يقال الاقرار بالرق
 من المضارفة لا يثبت من الصبي لانه قول لم يثبت بقوله بل بدعى ذى اليد اهدم المعارض ولا
 نعلم انه من المضارفة لان مكان الدار بعده بدعى الحرفية ولا يقال الاصل في الادعى الحرفية فلا
 تعقل الادعى باليد وكونه في يده لا يوجب قبول قوله عليه كالاقتط لا يقبل قول الملتقط انه
 عيه و ان كان في يده لانه قول اذا اعترض على الاصل دليل خلافة بطل وثبوت اليد دليل
 المالك ولا نسلم الا لقط اذا عرعن نفسه واقرب بالرق بخلافه في الحكم وان لم يبرهنا في يد
 الملتقط من كل وجه لانه أمين زباني ملخصا حوى (قوله كن لا يعبر عن نفسه) مقهوم من
 يعبر (قوله لاقراره بعدم يده) حيث أقر على نفسه بالمالك وثبت رقبته بدعى ذى اليد الخالية
 عن المعارض لا باقراره فكان ملكا كان في يده كالفه ما ومن لا يعبر عنه المتاع فلا يقبل قوله
 أنا حر اكن هنا بعد ان صرح بأنه عبد فلان فيكون مقررا بما لا يعبر ولا يبرى اقراره عليه أى على
 الغير بخلاف ما اذا لم يكن يدأ أحدهما حيث يصح اقراره لانه حنة في يده نفسه تأمل (قوله لا يمنع
 صحة الدعوى) لاسيما وقد صدر الاقرار الاول حال عدم التكليف (فروع) رضى ما بينهما ما في بيت
 لهم ما خربت كاهى صارت صخر المبحر على العمارة وقسم الارض بينهما أى بطلبهما

قضى يدهما) فتنصف
 (ولو برهن عليه) أى على
 الد (أحدهما) ما لو كان
 (تصرف فيها) بان ابن اوى
 (قضى يده) لوجود تصرفه
 (ادعى المالك في الحال)
 وشهد الشهود ان هذا
 العين كان ملكه (تقبل) لان
 ما ثبت في زمان يحكم به قاتمه
 ما لم يوجد المزيل درر (صبي)
 (يعبر عن نفسه) أى بتعقل
 ما يقول (قال أنا حر) قال
 له) لانه في يده نفسه كالبالغ
 (فان قال أنا عبد) قال (لان)
 لغير ذى اليد (قضى به)
 (الذى اليد) كن لا يعبر عن
 نفسه لاقراره بعدم يده
 (فلو كبر وادعى الحرية) تسع
 مع البرهان) لما تنقضان
 التناقض في دعوى الحرية
 لا يمنع صحة الدعوى

ومثله في الاشياء من العار بقله لكن فيه ان الشرط اذا كان لا يقضي العقل ولا يلائم وفيه
 نفع لاحد المتعاقدين ولا تخرم أهل الاستحقاق ولم تعارف بين الناس بفقد البيع فلو كان
 متعارفا كبيع نعل على انه يحذوه البائع فالبيع صحيح للعرف تأمل (قوله وذويت) يعني اذا
 كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد رجل والبيوت الباقية في يد آخر (قوله في حق ساحتها)
 بالهاء المهملة هي عرصته في الدار أو بين يديه قال في شرح الطحاوي ولو كان الموقوف يدا حدهما
 والسفل في يد آخر والساحة في أيديهم حاول بكن لهما بيعة وحالة وكل منهما يدعي الجميع بترك
 السفل في يدهما حبه والعلم كذلك والساحة أصاحب السفل وأصاحب العلو حق المروفي
 رواية وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان اهـ (قوله فهي بينهما نصفين) لانهم استويا
 في استعمال الساحة في المرورو وضع الامتعة وكسر الحطب وتحذو ذلك ولم تكن في يد احدهما
 دون الآخر وهما في ذلك سواء فتنصف بينهما كاطريق لان الترجيح بالقوة لا بالكمية قال
 العلامة أبو السعود واعلم ان القسمة على الرأس في الساحة والشفعة واجرة القسم
 والنواب أي الهوائية المأخوذة ظاهرا والمعلقة وما يرى من المركب خوف الفرق والحريق
 اهـ (قوله كاطريق) فانه يتوهم فيه أصحاب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفاقا
 وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا بقدر ساحة
 الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصاف في الشرب متى حصل قدر الانصاف يقسم على قدر الاملاك
 لا للرؤس اهـ واعترض بان البيوت الكثيرة تجتمع عادة جعلا كثيرا بالنسبة إلى البيت الواحد
 فيكون احتياجهم إلى نحو التوضي أكثر وقوعا فنبغي ان يرجح صاحب اول اقل ان يساوى
 (أقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والختم دليس بغافل عن مثل هذه الملاحظة
 قالوا لم علمنا ان نلاحظ وجه الاستنباط وهاهنا ثبت في اصولهم ان الترجيح لا يقع بكثرة
 العمل فتفرع عليه مسائل جمة منها هذا المسئلة ومنها مثله انه لا يرجح صاحب الجراحات على
 صاحب جراحة واحدة فانه اذا مات المجرع يجب القصاص عليه ما في العمدة والدية نصفين في
 الخطا حيث لم يعتبروا عددا الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليهم افسكذ لم يعتبروا عدد
 البيوت في تقسيم الساحة عليهم فاضل ان يرجح صاحب اويحكم بكل الساحة له سوى حق المرورو
 اصحاب البيت ثدبر (قوله بخلاف الشرب) لان الشرب يحتاج اليه لاجل سقى الارض فعند
 كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فقدر الاراضي منخ وفي الثامث عشر من البرازية
 دار فيها عشرة ابيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازع في الساحة او قوب في يد رجل وطرف منه
 في يد آخر تنازع فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر فضل اليد كالاعتبار لفضل الشهود باطلان
 الترجيح **بثمة الادلة** اهـ وبه علم أن ذلك حيث جهل اصل الملك اما لو علم كماله كانت الدار
 المذكورة كاهل الرجل ثم مات عن اولاد فقاسوا البيوت منها بالساحة بينهم على قدر البيوت
 (قوله لا يدرى الارض بقدر سقيا) فعند كثرة الاراضي تكثر الحاجة اليه فقدر بقدر الاراضي
 بخلاف الاتباع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمروفي الطريق زيابي (قوله)
 برهنا أي الخارجا عن الخ أي ان لكل يدافهم او اهل معناها انها كانت في أيديهم مالانهم في حالة
 الدعوى خارجا عن عبارة الشارع هنا تبع فيها الدرر والنخ وعبارة الزيباني كغيرها فانه ما
 ذوايد وفي الفصولين خ ادعى كل منهما أنه له وفي يده كرمح في الاصل أن على كل منهما

(وذويت من دار) فيها
 بيوت كثيرة (كذي بيوت)
 منها (في حق ساحتها) هي
 بينهما نصفين كاطريق
 (بخلاف الشرب) اذا
 تنازع فيه (قانه) يقدر
 بالارض بقدر سقيا
 (برهنا) أي الخارجا عن (على)
 يد لكل منهما (في أرض)

فلو سبق منهما اقراران الحائظ بينهما - اقبل ان يقب - ين أنه حائظان فكلاهما بينهما وليس
 لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا الا باذن الآخر ولو اقران كل حائظ صاحبه فكل واحد منهما ان
 يحدث فيه ما يجب فاضحان * حائظ بين رجلين انهم قد بنوا أحدهما عند غيبة شريكه قال
 أبو القاسم ان بناءه بنقض الحائظ الاول فهو متبرع ولا يكون له ان يمنع شريكه من الحمل عليه
 وان بناءه بين أو خشب من قبل نفسه فليس للشرىك ان يحمله على الحائظ حتى يردى نصف
 قيمة الحائظ * أراد أحدهما انقض جداره وترك وأبى الآخر فقال له صاحبه اننا نحن لك كل
 شئ منهم لك من ذلك ونحن تم نقض الجدار باذن شريكه فانهم من منزل المعضون له شئ
 لا يلزمه ضمان ذلك وهو - بنزلة ما لو قال رجل لاخر ضمنت لك مايم لك من مال لا يلزمه شئ
 خلاصة * حائظ بين اثنين لهما عليه خشب فقبى أحدهما اللباني ان يمنع الآخر من وضع الخشب
 على الحائظ حتى يعطيه نصف البناء بينهما وفي الاضحية سائط بين اثنين اراد أحدهما انقضه
 وأبى الآخر لو يجال لا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف فنقضه اني انه يجبر فان هدموا واد
 أحدهما ان يبقى وأبى الآخر لو اس الحائظ عر بضاعة كنهه بنا حائظه في نصيبه بعد التسعة لا يجبر
 الشرىك ولو لم يكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشرىك فهو ينفق على
 العمارة ورجع على الشرىك بنصف ما اتفق لو اس الحائظ لا يقبل التسعة وفي فتاوى القاضي
 ولو هدمه وأبى أحدهما عن البناء يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يتوقف
 نصف ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضي ولو بغير قضاء فنصف قيمة البناء وانهم دم أو
 خيف وقوعه هدم أحدهما لا يجبر الآخر على البناء ولو كان الحائظ يحجبها فهدمه أحدهما
 باذن الآخر لاشك انه يجبر الهادم على البناء ان اراد الآخر البناء كالمولود هدمه وعن ابن ابي سلة
 لو هدم عليه حوالة وانهم وبى الآخر العمارة فبقي أحدهما منع الآخر من وضع الحوالة حتى
 يؤدى نصف ما اتفق وان لم يكن عليه حوالة لا يجبر على العمارة ولا يرجع بشئ لانه بنزلة السقارة
 وهذا كله اذا اتفق في العمارة بغير اذن صاحبه فلو باذنه او باصر الحاكم يرجع عليه بنصف ما اتفق
 وفي البناء المشترك لو أحدهما غابا فهدم الآخر باذن القاضي او بلاذنه لكن يبقى باذن القاضي
 فهو كاذن شرىك لو حاضر فيرجع عليه بما اتفق لو حضر كذا في نور العين (قولوا) اما قوله وان لم
 يكن عليه حوالة لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين واما على ما اختاره المتأخرون من انه اذا
 كان له حرم فهو بنزلة ما لو كان له عليه حوالة تقامل وراجع (قوله فلا يسقط بابر) أى عن رفع
 الجذوع لان البراءة لا يكون في الاعيان بل عانى الذمة (قوله ولا صلح) بشئ عن الوضع بلهالة
 مدة الوضع (قوله ويبيع) أى اذا باع الواضع او الموضوع على حائظ داره فلا يشترى حق المطالبة
 بالرفع وذكر الحوى ان المراد بالبيع بيع الحائظ الموضوع عليه الجذوع واجارتها (قوله واجارة)
 أى اذا أجرة داره منه لامتدة المطالبة بالرفع بالاجارة (قوله اشياء من احكام الساقط لا يعود)
 صوابه لا يقبل الاسقاط من الحقوق ولا يقبله وهو قبله ولذلك قال ط ولم اقف عليه وسماى
 للشارح في العارية عن الاشياء تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه فوضعها ثم
 باع المعبر الجدار ليس له اشتري رفعه او قيل نعم الا اذا شرطه وقت البيع (قلت) وبالقيل جزم في
 الخلاصة والعراز به وغيرهما وكذا قاضيان من باب ما يدخل في البيع تبعا من الفصل الاول

واما حق المطالبة برفع
 جذوع وضعت بعد ما فلا
 يسقط بابر او صلح وعفو
 ويبيع واجارة اشياء من
 احكام الساقط لا يعود
 فيحفظ

لاحدهما اثبات وأبي جاره ان يني لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علمائنا وقال بعضهم
 لا بد من بناء يكون سترائيه ماويه ناخذوا انما قال أصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الإصلاح
 أمافي زماننا فلا بد من حاجز بينهم حص جدار بين كرمين لرجلين انهم قدم فاستعدى أحدهما
 على السلطان لما أتى شريكه ان يني فامر السلطان بشايرضا المستعدى ان يني معه على ان ياخذ
 الآخر منهم اقله اخذ منهم ما وقال أبو بكر انهم قدم جدار بينهم واحدهما غائب فبناء الحاضر في
 ملكه من خشب وبقي موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب فاراد ان يني على طرف الحائط
 مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يني حائطاً غاصه كالاول
 أو يني اذق منه في وسط الامس ويدع الفضل من أسه مما يلي ملكه له ذلك كذا في جامع الفصولين
 ومثله في نورالعين لكن قال في الهندية جدار بين رجلين انهم قدم واحد الجار من غائب فبنى
 الحاضر في ملكه جدار من خشب وترك موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فاراد ان يني
 الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال القمية أبو بكر ان اراد الذي قدم ان يني على موضع
 طرف الحائط ما يليه جاز وان جعل ساحة اس الحائط الى جانب نفسه ليس له ذلك وان اراد ان
 يني الحائط كما كان اذق منه ويترك الفضل من الجانبين سواء له ذلك كذا في فتاوى قاضيان
 في الحيطان ١٩ (أقول) وهذا شبه باقواعد ولم يظهر لي مانعة في جامع الفصولين وبعده في
 نورالعين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهم ما وكل منهم ما عليه حوله وهو الحائط فاراد
 احدهما رفعه لمصلحه وأبي الآخر يني ان يقول مر يد الاصلاح لا ترفع حوله
 باسماوات وعمدو يعمله أنه يريد رفعه في وقت كذا وينه على ذلك فلو فعله والا فلا رفع الجدار
 فلو سقط حوله لم يضمن قض حائط بينهما وهو خفيف سقطه فاراد احدهما انفضه وأبي
 الآخر يجبر على نقضه ولو هدم حائط بينهما فأبى أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهم قدم لا يجبر ولكنه
 يني الآخر في نفسه حتى ياخذ نصف ما تبقى لو أنفق بامر القاضى ونصف قيمة البناء لو أنفق بلا
 أمر القاضى انتهى (أقول) قوله لا يجبر مصرح في أنه ليس لا ترفع من البناء لان له غرضاً
 في وصوله الى حقه فلا يقال هو تصرف في المشترك فكان ينبغي أن لا يجوز بدون رضا الشريك
 (وأقول) قيد بقوله وهي لانه لو لم يكن كذلك لايملك هدمه وبنائه لانه تصرف في المشترك ولا بد
 وأن يكون معنى قوله ولكنه يني أي بغير النقص المشترك أما يله لانه تصرف في المشترك تأمل
 رملي وفي جامع الفصولين برمن ت قال أبو بكر في جدار بينهم ما وبيت أحدهما أسفل وبيت
 الآخر أعلى قدر ذراع أو ذراعين فأنهم قدم فقال ذوالاعلى لذي الاسفل ابنى هذا امي ثم يني
 جميعه ليس له ذلك بل بينهما جميعه من أسفله الى أعلاه قال ت ولو بيت أحدهما أسفل باربعة
 أذرع أو نحوها قدر ما يمكن ان يتخذ بيتاً فاصلا حجه على ذى الاسفل حتى يني الى محل البيت
 الآخر لانه كما ظن من قبل وعلم وقيل بينهما الكل قال أبو القاسم في حائط بينهما ما عليه لاحدهما
 غرفة وللاخر سقف بيت فهدما الحائط من أسفله ورفعها أعلاه باسطين ثم اتفقا حتى يني بيتاً فلما
 بلغ البناء موضع سقفه هذا ابى رب السقف ان يني بهمه لا يجبر أن يتفق فيما جازوه وقال
 حائط بينهما انهم قدم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدهما رفع جداره وزعم
 ان الجدار الباقي يكفي للاخر ستره بينهما ما وزعم الآخر ان جداره لو بقي ذاتا في سبي ومنه

قبل لا يجبر وفيه لا يجبر وهو الاشبه اذ تبرك بتضرر شره بكم بتعطيل منافع الحائط والمباني
 لا يتضرر ببنائه اذ يحصل له بدل ما أنفق وما الى الثاني الشيخ الامام الجليل أبو بكر محمد بن
 الفضل والشيخ الامام الاجل تميم الأئمة الحكم الثالث لو بنى أحدهما بلا إذن شره بكم هل
 يرجع على شره بكم بشئ اختلاف المشايخ فيه قبل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب الاقضية
 وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في النوازل عن أهميائنا وقيل لو عرضة على ما بينا
 لا يرجع لانه غير مضطوقه وان كانت غير عرضة يرجع قت لاحدهما ان يمنع من البناء اذله
 ان يباين أرض الحائط نصين ولو بنى أحدهما الا يرجع على شره بكم اذ ليس له أخذ منه البناء
 الوجه الثاني لو كان على الحائط حولة بان كان عليه جذوع فهو على وجهين أحدهما وهو مالو
 كان اهما عليه جذوع وطلب أحدهما اقسمة عرصه الحائط لا يجبر شره بكم عليه الا عن تراض
 منه ما لو عرضة على ما بينا اذ تعاقب حق كل منهما بكل العرصه وهو وضع الجذوع على جميع
 الحائط فلو قصمت بالارض أحدهما بسقط حقه عما حصل لشره بكم بالارضاه وان لم يجز فاذا اراد
 أحدهما البناء وبنى الا تخر قال ض لا يجبر لو عرضة كرشيع الاسلام انه لا يجبر بلا
 تفصيل ذكره نخرج انه يجبر من غير تفصيل وبه بقي اذ في عدم الجبر تعطيل حق شره بكم اذله حتى
 وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بنى أحدهما بدون إذن شره بكم قيل لو عرضة على ما بينا
 لا يرجع الباني ويكون متطوعا وكذا عن محمد وهو الصحيح اذ الثاني حق وضع الجذوع على جميع
 الحائط ولا يتوصل اليه الا ببناء جميع الحائط فكان مضطرا في البناء فلا تبرع كالجذوع عرضة
 فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر الخصاص في نقائه وبعض مشايخنا قالوا لا يكون
 متطوعا واله أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى عن ابن سماعه في نوادره رحمه الله تعالى وهو
 الاصح هكذا في المخطوط قال صاحب جامع الفصولين اقول مران الفتوى على ان شره بكم يجبر
 على البناء ولا اضطرار فيما يجبر وسيجيء بتحقيقه فينبغي ان تكون الفتوى على انه متطوع
 والله تعالى أعلم وان كان بناءه لانه ليس له ان يمنعه لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى
 قاضيان صل انهم حائطهما وعامه جذوع لاحدهما وطلب رب الجذوع البناء من شره بكم
 لا يجبر عليه ويقال له ان شئت اقسمة أرض الحائط ولو شاء رب الجذوع البناء واراد الاخر
 اقسمة فبشره بتميم مناصفة الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدهما عليه حولة وطلب هو
 اقسمة وبنى الاخر يجبر الا في لو عرضة كأم وهو الصحيح وبه بقي ولو اراد ذو الحولة البناء
 وبنى الاخر فالصحيح انه يجبر لما فيهما عليه حولة ولو بنى ذو الحولة فحكمه حكم مالهما
 عليه حولة فالصحيح انه يرجع لما صرفه انه مضطر ولو بناء الاخر وعرصه الحائط عرضة كأم
 فهو متبرع اذ يضر في البناء اذ لا يجبر به حقا لنفسه ثم في كل محل لم يكن الباني متبرعا كالهواهما
 عليه حولة كان الباني منع صاحبه من الاتقاع الى ان يرد علمه ما أنفق او قيمة البناء على
 ما اختلفوا فيه على ما بينا ان شاء الله تعالى فلو قال صاحبه اني لا أمتنع بالبناء هل يرجع الباني
 قبل لا يرجع وقبل يرجع شئ رب المال يرجع على رب السفل بقيمة السفل مبنيا لا بما أنفق
 قض يرجع عما أنفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع بنصف ما أنفق واستحسن بعض
 المتأخرين فقالوا لو بنى بأمر القاضي يرجع عما أنفق ولو بنى بلا أمر القاضي يرجع بقيمة البناء

كلامه ان المسئلة الثانية اتفاقية فانهم والحاصل ان كلا الشريرين اذا لم يكن اهما عليه حولة
كان لكل واحد منهما حولة بلا اذن شرير بكم اتفاقية وان أحد الشريرين اذا كان له حولة
انقص من حولة صاحبه كان له المساواة اتفاقا ايضا وان أحد الشريرين اذا كان له حولة
والثاني لا حولة كان له ان يذو مع صاحبه على ما رجحه ابو الليث والحسام الشيرازي اما على
المسئلة الاتفاقية كما تقدم وان أحد الشريرين اذا أراد ان يسفل الجذوع ويعلم او يتوسط
بالمساواة عندهم الضرر له ذلك وان أحد الشريرين اذا أراد ان يعلى بان ينفذ الحدار في
هوا مشتمل لم يكن للآخر منه والمرى عن محمد المنع ولذا قدمه ابن وهبان في المنظومة
بقوله

وما شريرك ان يعلى حبطه * وقيل التعليل جائز فعمد

وعلى المنع مطلقا متى في المسئلة فليكن هو الموعول وفي القصولين ولو أراد أحد عدمه انزع
جذوعه من الحائط فله ذلك ولم يضر بالحائط وفيه انهم حائط بينهما ففي أحدهما فانه على
وجهه بن اعلاه حولة أو لا والاحكام ثلاثة أحدها طلب أحدهما القصة عرصة الحائط وأبي
الآخر والثاني أراد أحدهما ان يبقى ابتداء بالطلب القصة وأبي الآخر وثالثها لو ابتداء
اذن شرير بكم هل يرجع عليه بشئ أما الوجه الاول وهو عدم الحولة عليه فاما الحكم الاول وهو
طلب القصة واما الآخر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقا انه لا يجبر به بائد ص اما لو
لم يكن عرصة الحائط عرصة بحيث لو قسمت لا يصيب كلامه ما شئ يمكنه ان يبقى فيه فظاهر
لتمتته في طلب القصة واما لو عرصة بحيث يصيب كلامه ما يمكن البناء فيه فلان القاضي
لوقسم بقرع بينهما ما وريما يخرج في قرعة كل منهما اما لي دار شرير بكم فلا تقع فيه فلا تقع
القصة مفيدة واليه اشار م فيما روي عنه هشام انهم حائط بينهما فقال أحدهما اقسم
والآخر اني قال لا اقسم بينهما اذ عرصة يصيب كلامه ما لي دار شرير بكم وبعض المشايخ
قالوا لو كان القاضي لا يرى القصة بالافراع لا يستقيم لما صروا ما لو يراها بالافراع فيقسمه
لو كانت العرصة عرصة على وجهه مري ويحصل نصيب كل منهما ما لي داره تنحيا للضعفة

عليه ما وقال من عرصة فالقاضي يجبر الاتي على كل حال وبه يفتي اذا عرصة لوعرصة
على وجهه مرفطاب القصة طلب به اتيم المنفعة عليه فيجبر شرير بكم عليه كدار وارض ص
يجبر الاتي على قسمة حائط بينهما او ذكر الجلب بالفصل بين العرصة وغيرها (أقول)
يؤخذ من هذا جواب حادثة القوي وهي دار يزيد دار أخرى متقربة بينهما وبين عمر وأراد زيد
قسمتها وأخذ حصته منهما من جهة داره حيث لا يمكن الاتصال اليها الا من داره والدار قاطبة
للقسمه والمعادلة ممكنة فللقاضي قسمتها على هذا الوجه وان لم يرض عمر وبذلك ولا يلزم القرعة في
هذا على ان القرعة ليست واجبة على القاضي غاية ما في الباب انهم قالوا ينبغي ان يقرع بينهما
نظيما لقلوبهم ما لا نقول ان ينبغي هنا بمعنى يجب لما انهم صرحوا في غير ما كاتبا انها مستحبة
لا سيما وفيه رفع الضرر عن أحدهما وعدم الضرر بالآخر فتأمل وراجع وفي القصولين
الحكم الثاني أراد أحد أحدهما ان يبقى ابتداء بالطلب القصة وأبي الآخر فلو عرصة الحائط
عرصة بحيث لو قسمت اصاب كل واحد منهما ما يمكنه ان يبقى فيه حائط نفسه لا يجبر على
البناء في كل شرير بكم اذا ان شرير بكم بتركه ولا ضرر هنا ولو عرصة فاختار المشايخ

٢ مطلب

لو كانت عرصة الحائط
عرصة تقسيم بينهما
ويعطى كل من جهة داره
بالقرعة ويجبر الاتي به
يقى

لاحدهما عليه جذوع أ كثر من جذوع الآخر فصاحب القليل ان يزيد في جذوعه حتى
 تكون مثل جذوع صاحبه اه وفي العمادة ولو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران
 يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يصلوا بين القديم والحديث انتهى قال في
 الثانية ولو كان الحائط بين داري رجلين كل واحد منهما ما يدعيه ولكل واحد منهما ما عليه
 جذوع بقضي بينهما نصفين هو المختار فان كانت جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في
 جذوعه حتى تكون مثل جذوع الآخر وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان
 لا يحتمل ليس له ان يزيد اه قلت وانظر الى قوله وكل واحد يدعيه الى قوله بقضي تحديه
 صريحا في انه لا يلزم في هذه الصورة ان يكون الحائط تابعا بالصفة بينهما خلافا لما في وهم من انها
 لا تثبت المساواة في وضع الجذوع الا اذا ثبت الحائط لهما بالصفة ومنعوه أخذ من عبارة
 الذخيرة وذلك من عدم التأمل بها وحاصل عبارة الذخيرة ان الملك الثابت بذوع ظاهر كالانصال
 والتربيع لا يصلح لإبطال حق الآخر لانهما لم يتطاعل حق الآخر بل قصدنا الماواة نعم هذا
 يظهر لمن ثبت له الحائط بالتربيع وكان لصاحبه جذوع فليس له ان يرفع جذوع الآخر الا
 اذا ثبت الحائط بالصفة فله رفع جذوع الآخر كما ستره في عبارة الذخيرة هذا وقد اتفقت
 كلمتهم في كتاب الصلح على انه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان
 يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس عليها الفقيه ابو الليث المسئلة الثالثة وهي ما اذا
 كان لاحدهما عليه جذوع واراد الآخر ان يحدث جذوعا فرج هو الحسام الشبه ودهما
 من أهل الترجيح جواز احداث الجذوع أيضا مطلقا قديمة كانت الاولى أو الاوان كان بعضهم
 قد ابدى فرقا بين الحديثة والقديمة كما سطلع عليه قال الحسام الشبه في الفتاوى الصغرى
 ولو كان لاحدهما عليه جملة وليس للاخر عليه جملة ويريد الذي لا جولة له ان يضع على هذا
 الحدار جملة مثل جملة فتر يك ان كانت جملة عليه المحمدية فلا تخران يضع عليه جملة
 منها وان كانت الجملة التي له قديمة فليس للاخر ان يضع جملة قال الفقيه أبو الليث
 للاخر ان يضع عليه جملة مثل جملة صاحبه ان كان الحائط يحتمل مثل ذلك مطلقا أي سواء
 كانت جملة صاحبه محدثة او قديمة الا ترى ان اصحابنا قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع
 احدهما أكثر فلا تخران يزيد في جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يشقوا الا في دعيا ولا حدينا
 وقال ابو القاسم في حائط بين رجلين لاحدهما عليه جذوع فاراد الآخر ان ينصب عليه
 جذوعا فنه من ذلك صاحبه والحدار لا يحتمل ذلك اي الجليل يقال لصاحب الحدار جذوع ان
 شئت فخط حائطه حتى مع صاحبك وان شئت فخط عنه ما يمكن شريكك من الجمل لان البناء
 الذي عليه ان كان بغير رضا صاحبه فهو معتظا لم وان كان باذن صاحبه فهو عار به لا يرى
 ان دارا بين رجلين واحدهما ساكنها فاراد الآخر ان يسكن معه والدار لا تسع اسكنهما
 فانه ما يتم ايان بها كذا عننا قال الفقيه أبو الليث قدرو ساعن أي بكر خلاف هذا وبقول
 أبي القاسم نأخذ وجه القابل بالمنع الفرق بلو ازان يكون هذا متصفا لاحدهما من أصل
 الملك وذلك حال القسمة بان يقع الحائط بنصيب أحدهما ويكون للاخر عليه حق الخشب
 أو ماثل المسئلة وهي ما لو كان لكل واحد منهما ما عليه خشب ما تقيدها دل على ان التصرف في
 الابتداء ثبت لهما ما ثبت به ذلك لهما كذا في شرح الوهبية لابن النخعة (أقول) ومقتضى

منها انه الما وادافناق كلياتهم كما مطلع عليه قريه ان شاء الله تعالى كذا قالوا (واقول) هذه
المسئلة وهي ما اذا كانت جواته محدثة بنسختي ان تكون عين المسئلة الاولى الجائرة بالاتفاق
فتمام ومنها ما هو مقيم على قول والراجح الاطلاق وهي ما اذا كان لاحدهما على حوله
وليس للاخر ذلك فاراد ان يحدث حوله فالمرجح له ان يحدث اذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال
بعضهم في هذه الصورة ان كانت حوله صاحبه محدثة فله ذلك وان كانت قديمة فانس له ذلك ثم في
هذه الصورة على الراجح قد صرحوا بأنه ان كان الحائط لا يحتمل جواتين في يومين الاخر برفع
جواته لتحصل التسوية مع صاحبه أو برفع البعض لئلا يكن شر بكم من الخسل فهو كالمساواة
ومنها ما هو مقيم بدعوى المضرة وهو ما اذا كان لهما عليه حوله وحوله أحدهما أسهل من
حوله الاخر فاراد ان يرفع حوله ويضعها بازا حوله صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه
منه وكذا لو كانت حوله أحدهما في وسط الجدار وحوله الاخر في اعلاه فاراد ان يضع
جواته في اعلى الجدار له ذلك اذ لم يدخل على الاعلى مضرة وكذا اذا اراد ان يسفل الجدار
وقد به بعضه لم بما اذا اتم لم أو هدماه لانه اذا لم يحصل ذلك يحصل مضرة ولا بد والمدار في
أجناسه على عدم الضرر ومنها ما هو مختلف فيه وهو التعليل وهو ان يذيق على
الجدار في هواه المشترك كان لا لا تخرمه لانه تصرف في شيء مشترك وهو المروى عن محمد
وقيل لا يمنع (أقول) والحاصل ان في مسئلة التعليل ثلاثة أقوال أحدها انه التعليل مطلقا
تأنيها لئلا يملك يكن خارجا عن الرسم المعتاد واعتده ابن الشحنة والشرعية الى ثالثها المنع
مطلقا واعتده فاضيل خان واقصر عليه في الخبرية فكان عليه الاعتداد بما له به صدر الامر
السلطاني وجرى عليه في الجملة في مادة آلاف ومائتين وعشرة قال في الذخيرة اذا كان
الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فاراد أحدهما ان يضع عليه خشب له ذلك ولا يكون
صاحبه ان يمنع عن ذلك ولكن يقال له أنت وضع مثل ذلك ان شئت ~~هـ~~ اذا حكي الامام
الطيب ابوري وكان بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب فاراد أحدهما ان يذيق عليه
خشب على خشب صاحبه أو اراد ان يتخذ سترا أو يفتح كوة أو بابا بحيث لا يكون له ذلك الا باذن
صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق ان القياس أن لا يكون له ولاية وضع الخشب من
غير اذن بشر بكم لانه تصرف في شيء مشترك الا ان آثار كذا القياس اخصر وانا لو منعناه عن وضع
الخشب من غير اذن بشر بكم ربما لا ياذن له بشر بكم في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه
الصورة معدومة في زيادة الخشب وفتح الكوة فيرد الى القياس ~~هـ~~ ومثله في البعازية
وغيرها من الكتب المشهورة لكنهم عقده في الميزان بما اذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا
القياس لا يمد منه في امثال هذا وعبارة الذخيرة اغفلته وقد ناهى فيما اسلفناه ذلك فتنبه قال
الشرخسي في الوجيز عن النوادر حائط بين رجلين ولا حدهما عليه عشر خشبات ولا لاخير
اربعة فاصحاب الاربع ان يسم عشر خشبات مثل صاحبه وليس له الزيادة وان كان لاحدهما
عليه خشب ولا ينبغي الاخر عليه فاراد ان يحتمل مثل خشب صاحبه قبل له ذلك وقيل ليس له
ذلك ~~هـ~~ فانظر كيف نقل الخلاف في الصورة الثانية ولم يحكم في الاولى والفرق بينهما واضح
كما ستقف عليه قال برهان الدين السركسي في القيص من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان

قوله بما اذا كذا بالاصل
وليحذر

قوله وكان بين الخ كذا
بالاصل وليحترز ~~هـ~~ معناه

أراد أحدهما ان يزع جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في نزع ضربه بالحائط كذا في
 القصول العمادية * اذا كانت جذوع أحدهما رقيقة وجذوع الآخر متينة فإرادان
 يتقب الحائط لينزل فيه الخشب هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان أبو عبد الله الجرجاني يفتي بان
 له ذلك وقيل ينظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهنالم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل فيه وهنالم
 فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين أراد أحدهما ان يزيد في البناء لا يكون
 له ذلك إلا باذن الشرع من الضرب لذلك أو لم يضرب كذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو القاسم
 حائط بين رجلين انهم جانب منه فظهر انه ذو طاقين متلازمين فغير يد أحدهما ان يرفع جداره
 ويرفع ان الجدار الباقي يكفيه للاستعمارية فها هو ما قبل ان يبين انه ما احاط ان فكلما الحائطين
 بينهما وليس لأحدهما ان يحدث في ذلك شيئا بغير اذن شرع بكه وان اقرا أن كل حائط اصاحبه
 فكل واحد منهما ما ان يحدث فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب الحيطان * جدار
 بين اثنين وهي واراد أحدهما ان يصله وأبي الاخير يعني أن يقول له ارفع حوائك بعدد لاني
 أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعل فهم او ان لم يفعل فله ان يرفع الجدار فان
 سقطت حوائكه لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام ابي القاسم جدار بين رجلين
 لأحدهما عليه حولة وليس لأخرى فقال الجدار الى الذي لا حولة له فاشهد على صاحب
 الحولة فليرفع مع امكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم واقعدت * قال اذا ثبت الاشهاد
 وكان نحو فاقوت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أنسد من سقوفه هكذا في فتاوى
 قاضيخان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرقة ولا آخر عليه سقف ببيت فهدما
 الحائط من أسفله ورفع أعلاه بالاطنين ثم اتفقا جرحا حتى بدأ فبالباغ البناء موضع سقف
 هذا ابي صاحب السقف ان يني بعد ذلك لا يجبر أن ينفق فيما جاوز ذلك كذا في الصغرى * رجل
 له سباط أحده في جذوع هذا السباط على حائط دار رجل فتمازع في حق وضع الجذوع فقال
 صاحب الدار جذوعك على حائطى بغير حق فادفع جذوعك عنه وقال صاحب السباط هذه
 الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان الشيخ النقي ان القاضى بأمره
 يرفع جذوعه وقال الصدر الشهبدي رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تمازعا في الحائط بقضى بالحائط
 اصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل بلك صاحب الدار وبالاتصال ثبت
 المبدولكن هذا اذا كان الاتصال اتصالا تريبعا اما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب السباط
 أولى هكذا في المحيط في كتاب الحيطان السكل من الهندية (اقول) ثم اتصرف في الحائط
 المستعمل بعدد ثوبه شرعا فعمان بمنع الاباذن شرع بكه وهو مقتضى شركة المالك والتماس
 وجائز ضرورة منفعة الاشتراك بغير اذن شرع بكه اما الممتنع فهو زيادة خشب على خشب
 شرع بكه أو اتخذ استر عليه أو فتح كوة أو باب وهو محل اطلاقهم الواقع في بعض عباراتهم من انه
 ليس له أى الشرع بان يحدث في الحائط المستعمل حدا بغير اذن شرع بكه أو يزيد عليه رأيا
 الجائز بغير اذنه فله صور منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن عليه لواحد منهم ما خشب
 فاراد أحدهما ان يضع عليه خشبا لذلك ولا يكون اصاحبه متع ولا يمكن يقال له ضع انت
 مثل ذلك ان شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق أيضا وهو ما اذا كان له جذوع واشهر بكه كثر

وللاخر اقل فهو صاحب الثلاثة استصحبه الامام والقياس المناسفة وقد روى عنه ايضا
ثم صاحب الجذوع الواحد والاثني حتى الوضع لان حكمه بالخائط صاحب الجذوع أى
لثلاثة فأكفر بالظاهر وهو يصلح حجة للدفع لئلا يستحقاق فلا يؤمر بالقول الا اذا ثبت البيئة ان
الخائط صاحب الجذوع حجة فتدبر مؤمر بالقول اه وهل الحكم كذلك اذا أقروا به الظاهر نعم
قال في جامع الفصولين برضى (جمع) جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الاخر في
النصف فكل منهما ما عليه جذوعه وما بين النصفين والجذوع اولى من السرة فالحائط لرب
الجذوع وكذا السرة ولو تنازعا في سائر لوني افاقا ان السرة لالاخر لا ترفع كمن للسرة وتنازعا في
سقفه وما عليه فالكل لى السرة ولو تنازعا في العلولالاخر لا يرفع الا اذا برهن اه اى
لانه هو المتنازع فيه فاذا برهن ذو السدة ان السرة لرفع ما هو موضوع عليه بقية حتى
فتمام وانما لم يرفع اولاً قبل اقامة البيئة لان الظاهر ان وضعه بحق ولم يحكم به بالسنة لان
الظاهر يصلح للدفع لئلا يستحقاق وهو صاحب السدة كما هو صريح الخاتمة فان قلت ما الفرق
بين شيوة بالبيئة حيث يرفع بها وبين شيوة بظاهر اليد ولم يرفع قلت البيئة كما هي اينة وهي
حجة معتد بها لزمهم الرفع وباليد حجة لصاحب الحال فصلحت للدفع لا للرفع فتمام وهو ما اتصل
بمسائل الحيطان ما نقله في الهندية ولو كان لاحد المدعين على الخائط المتنازع فيه ارج من
لبن او اجرى ضرب من الابنية فهو بمنزلة السرة كذا في فتاوى قاضى خان * جذوع شخصية
الى دبر رجل ليس له ان يجدها على كنفه الا برضا صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها
اذا أمكنه البناء علم او ان لم يمكن البناء علم بان كانت جذوعا صافرا أو جذوعا واحدا نظران
كان قطعها يضرب ببيعة الجذوع ويضعها لايك القاطع وان لم يضربها يباطل به بالقطع ولو اراد
صاحب الدار ان يعلى على اطراف هذه الجذوع شيء ليس له ذلك كذا في محيط السرخسى
جدار بين اثنين له ما عليه حوله غير ان حوله أحدهما أنقل فالعمارة بينهما منصفين ولو كان
لاحدهما عليه حوله وليس للاخر عليه حوله والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو الليث
رحمه تعالى لا تخرن ان يضع عليه بمنزلة حوله صاحب به ان كان الخائط يحتمل ذلك الا ترى ان
ايمانا بنارهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا تخرن ان يزيد في
جذوعه ان كان يحتمل ذلك ولم يذكروا انه قديم أو حديث كذا في الخلاصة في كتاب الحيطان
وان لم يكن له ما عليه خشب فاراد أحدهما ان يضع عليه خشب لذلك وليس للاخر ان ينفه
وقال لضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العمادية ولو كان لاحدهما عليه جذوع
وليس للاخر عليه جذوع فاراد ان يضع والجدار لا يحتمل جذوع اثنين وهو ما قرآن بان
الخائط مشترك بينهما يقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع ذلك عن الخائط لتدبر
بصاحبك وان شئت فخطه بقدر ما يمكن لغير يكتن من الحمل كذا في الخلاصة جدار بين
رجلين لاحدهما عليه بنا فاراد ان يحول جذوعه الى موضع آخر قال ان كان يحول من الايمن
الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وان اراد ان يسفل الجذوع فلا بأس به وان
اراد ان يجدها لرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضى خان * حائط بينهما او كان لكل
واحد جذوع فلذى هو صاحب السدة ان يرفعها بهذا صاحب الاعلى ان لم يضرب بالخائط ولو

بالهاء لا غير شاع في الحاشية لمخصا وفي المنح هي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب
 وفي الوائى هي جمع هردى بكسر الهاء وسكون الراء وقصع الدال المهملة من وقصر الالف
 وفي منوات الغزمية الهردية بضم الهاء وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء
 المشددة والهرادى بفتح الهاء وكسر الدال نوع من النبت وقيل نصب يوضع فوق الحناط ففى
 كالزرب أو المكعب ومثل الهرادى البوارى وهى والبورى والبورية والبورى والبورى والبورى
 والباريا والبارية الحصر المنسوج والى به غيب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى
 ومسلم كافى القاموس (قوله بل صاحب الجذع الواحد الخ) قال فى غاية البيان والثلاث على
 المتبعة حتى لو كان لاحدهما ذلك وللاخر ا كثر لا اعتبار له فالخايط بينهما ولو كان لاحدهما
 جذع أو اثنان وللاخر ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فموضع جذوعه يعنى
 ملتحمته فى رواية وحسن الوضع فى رواية اه وفي نور العين ولو لاحدهما جذوع واحد وللاخر
 هرادى أو لائى له لم يد كرم محمد فى ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى له اذ الخايط لا ينفق موضع
 جذوع واحد وعن محمد انه لرب الجذع اذ لمع البدوع استعمل ان وضعه استعمال حتى قضى
 لرب الجذوع فيكون واحدا استعمال الخايط بقدره وليس لالاخر ذلك وقد ينفى الخايط
 لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كله لو لم يتصل الخايط بينهما فما لم يتصل
 تربيع أو ملازقة فمقضى به نصفين بينهما اذ استويا اه وفي الزبلى وان كان لاحدهما
 جذوع واحد وللاخر لائى لالاخر اختلاف المشايخ فيه فقيل هما سواء لان الواحد دلالة عليه وقيل
 صاحب الجذع أولى لان الخايط قد ينفق الجذوع واحد وان كان ذلك غير غالب قال فى شرح
 الملتقى للداماد والهرادى غير معتبر وكذا البوارى لان الدرر انتهى وفيه ولا معتبر بكثرة
 الجذوع وقتل ايمان تبلغ ثلاثا لان الترجيح بالقوة لا بالكمرة على ما بناه واشترط أن يبلغ الثلاث
 لان الخايط ينفق لثمة قيم وذلك لا يحصل بمادون الثلاث غالبا فنصار الثلاث كأنه صاب له اه
 فتأمل (قوله وقبل الذى الجذوع) ومحممه السر حشى ومحمم الاول الجرجاني وقال فى الهيظ
 الايدى على ثلاث مراتب اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع بمحاذاة
 بناء ولا علامة فى الخايط سوى هذا فاو لا هم صاحب الترييع فان لم يوجد فصاحب الجذوع
 فان لم يوجد فصاحب المحاذاة اه قال فى الخلاصة وان كان كلا الاتصالي اتصال تربيع
 أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربيع وللاخر ملازقة يقضى لصاحب
 الترييع وان كان لاحدهما تربيع وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال أولى وصاحب
 الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم فى اتصال الترييع هل يكفى من جانب واحد فقيل رواية
 الطحاوى يكفى وهذا أظهر وان كان فى ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربع ولو أقامها
 البينة قضى لهما ولو أقام أحدهما البينة قضى له اه وقد مناهجوه (قوله وتماصه فى العيق
 وغيره) قال العلامة العيق ولو كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ما استويا ثم ما فى
 أصل العلامة ولايه تبر بالكمرة والقلة بعد ان تبلغ ثلاثة وانما شرطت الثلاثة لان الخايط ينفق
 لثمة قيم وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالباً فنصار الثلاثة كأنه صاب له ولو لاحدهما ثلاثة

بل صاحب الجذع الواحد
 احق منه خاتمة ولو
 لاحدهما جذوع وللاخر
 اتصال فله ذى الاتصال
 وللاخر حتى الوضع وقبل
 لذى الجذوع ملتقى وتماصه
 فى العيق وغيره

جذعان وللا آخر عشرة اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان بمنزلة جذع واحد وقال بعضهم بمنزلة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة ولا آخر عشرة فهو بينهما وكذلك لو كان لاحدهما خمسة ولا آخر عشرة فهو بينهما نصفين وقيل الثلاثة تمازج في خاص أو ساطع بينهما واحد أو لا ينسب والقمة أي الحبيل الذي يشبهه الخص والوجه أي وجه الحائط أو الطاقات أو انصاف الذهب إلى أحد وهذا قال أبو حنيفة وهو بينهما إذا الإنسان كما يجعل المذكور إلى جانبه في ملكه الخاص يجعله إلى جانبه في المشترك أيضا إذا تولى العمل فلا يصلح حجة وقالوا لو كان المذكور إلى جانبه إذا الظاهر بشهاده لأن الإنسان يزين وجهه داره إلى نفسه لا إلى جاره وكذا القمة لأنه وقت العدة يقوم على سطحه فيجعل القمة إليه زاد في الهندية هذا إذا جعل وجه البناء حين

أو متصل به اتصالا تربيعا
بان تتداخل أنصاف لبنائه
في ابنيات الآخر ولومن
خشيب فإن تتكون
الخشبية من كبة في الأخرى
لدلائمه على أنهما بينهما
ولذا سمى بذلك لأنه حينئذ
يبقى مر بها (لأنه) اتصال
ملازمة أو تقب وادخال
أو (هـ) رادي كقصب
وطبق يوضع على المدوع
(بل) يكون (بين الجارين) ولو
تنازعا ولا يخص به صاحب
الهرادي

بني وأما إذا جعل الوجه بعد البناء بالنفس والعطين فلا يستحق به الحائط في قولهم جميعا كذا في غاية البيان شرح الهداية (قوله أو متصل به) الأرض أن يقول أو هو متصل بينائهما اتصال تربيع (قوله بان تتداخل أنصاف لبنائهما) أي مثلا فدخل الآخر والمجر واختلاف في صفة اتصال التربيعة فقال الكرخي صفة أن يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بجناحي الحائط المتنازع فيه حتى لاحدهما من الجناحين جميعا والحائطان متصلان بجناحي الحائط المتنازع فيه متصلا بجناحي الحائط المتنازع فيه حتى يصير مر بها يشبه القبة فحينئذ يكون الكل في حكم شيء واحد والمرود عن أبي يوسف أن اتصال جناحي الحائط المتنازع فيه بجناطين لاحدهما يكفي ولا يشترط اتصال الجناطين بجناطي الحائط المتنازع فيه وعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الآخر في هذا الحائط والطرف الآخر في الحائط الآخر حتى يصير في معنى حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت البعد على البعض ثبوتا على الكل وهو عين ما روي عن أبي يوسف ومعه في التربيعة فيما قال الكرخي أظهر وفي الهندية وكذا الطحاوي أن كان متصلا بجناطي الحائط واحد يقع به التربيعة قالوا والصحيح رواية الطحاوي أنه وعزاه إلى محيطة المرحومي (قوله ولومن خشيب) عطف على محذوف تقديره إذا كان الحائط من ابن ولومن خشيب الخ (قوله لدلائمه) هذه على الكون صاحب اتصال التربيعة أولى (قوله على أنهما) أي الحائط المتنازع فيه والجناطين المتصلين به (قوله ولذا سمى بذلك) أي لكونهما بنائهما معهما اتصال التربيعة قد علمت تفسير اتصال التربيعة على قول الكرخي وهو ظاهر ونسبته به على قول أبي يوسف باعتبار التربيعة في حائطيه بالبنات (قوله يبقى مر بها) هذا أيضا يظهر على قول الكرخي (قوله لأن له اتصال ملازمة) بان يكون الحائط المتنازع فيه ملازما لحائط أحدهما من غير ادخال فيه (قوله أو تقب وادخال) وهذا فيما لو كان من خشب أي بان تقب وأدخلت الخشبية فيه وهذا محقق قوله في حائط الخشب بان تكون الخشبية مركبة في الأخرى قال البدر العيني وإذا كان الجدار من خشب فالتربيع أن يكون سلاح أحدهما مركبا على الآخر وأما إذا تقب وأدخل فلا يكون مر بها فلا عبرة به ولا بإتصال الملازمة من غير تربيع لعدم المداخلة فلا يدل على أنهما بينهما معا أو مثله فيما يظهر التقب في جدار نحو اللبن (قوله أو هـ رادي) جمع هـ رديه فصبات تضم ملوية بطاقات من الكرم فترسل عليها أقصبات الكرم كذا في ديوان الأدب وصحح فيه الحارث الهاجبي ما ذكرناه من أنكر الهاء صاحب الصحاح والرواية في الأصل والكافي لاثم يمد بالحاء وفي الجامع الصغير وشرح الكافي

الحائط المتنازع فيه متصل من جانب واحد يقع فيه الترجيع وهو الصحيح ذكره الطحاوي
 وذكر الكرخي انه لا يقع به الترجيع ما لم يكن موصولا طارفا بالخائطين (قلت) وظاهر الرواية
 يشترط من جوانبه الاربع كافي القيص وغيره لكن قالوا الاظهر ما قاله الطحاوي وعليه
 مشي في الخلاصة والبرازية وغيرهما من المقدمات كالهذبة والمهبط والخائنية وغيرها ثم
 ذكر ايضا حائط بين دارين يدعى به صاحب احدهما ولم يكن متصلا بيناهما احدهما فان كان
 لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر فقبل هو
 بينهما وقبل صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة
 بكثرة الجذوع لاحدهما أي بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد الشريكين ثلاثة جذوع
 ولا تخر أكثر لا يترجح هو أو ليس في العمادية مناهضة وان كان جذوع احدهما أسفل وجذوع
 الاخر أعلى بطبقة وتنازعا في الحائط فانه لصاحب الأسفل السابق يده ولا ترفع جذوع الأعلى
 اه قال في يظهر من كلام العمادية ان محل وجود الخشب على الحائط لكل واحد موجب للاشتراك
 اذ لم يكن خشب احدهما أعلى وخشب الاخر أسفل أما اذا كان كذلك وتنازعا في الحائط
 فهو لصاحب الأسفل ولا ترفع جذوع الاخر وأنت خير بيان هذامعة دل كلامهم ولكن
 لا تظهر غير ذلك الا في التصرف في الحائط وعمارة فافهم ثم قال صاحب الفتحة في وان كان
 لاحدهما ثلاثة ولا تخر واحدهما لصاحب الثلاثة الامور الجذوع الواحد وهو الاصح
 وما بين الجذوع قبلي يكون بينهما منصفين وقيل يكون على احد عشر جزءا وان كان الحائط
 طويلا وكل واحد منهما متفردي بعض الحائط في الاتصال ووضع الجذوع قضى لكل واحد
 بما يوازي ساحة من الحائط وما بينهما من الفضاء يقضى بكونه بينهما منصفين لكل واحد
 منهما ما يوازي وهو النصف فهو بينهما لاحدهما عليه جذوع ولا تخر عليه بواب يقضى به
 لصاحب الجذوع ولكن لا يوزن برفع البواري لاحدهما خشب عليه ولا تخر عليه حائط
 ستره فالخائط الأسفل لصاحب الخشب ولصاحب السترة السترة ولونازعا في الحائط والسترة
 جميعا فهو مالصاحب الخشب اه مافي الفتحة وقال برهان الدين الكرخي في القيص حائط
 ادعاه رجلان وغلق الباب الى احدهما يقضى بالحائط والباب بينهما منصفين عند أي حنيفة
 وعندهما الحائط بينهما والباب الذي الغلق اليه وأجعو انه اذا كان للباب غلقان في كل جانب
 واحد فهو بينهما وذكروا فيه ايضا رجلان ادعيا حائطا وليس الحائط متصلا بينهما احدهما أو ليس
 لاحدهما جذوع او غيرها يقضى به بينهما وان كانت لاحدهما احدى أو يوارفك ذلك
 وان كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شيء الاخر وله عليه هراي لم يذكر في الكتاب قال
 بعضهم لا يترجح جذوع واحد وقد روي عن محمد بن يقضى له ولو كان لاحدهما عليه خشب ولا تخر
 عليه عشر خشبات يقضى به لصاحب السترة ولا تخر موضع جذعه والصحيح ان الحائط
 لصاحب الجذوع ولا يترجح جذوع الاخر (أقول) أي لان الملك الثابت بكثرة الجذوع ههنا
 ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لابطال حق صاحب الجذوع بخلاف ما لو أقام صاحب
 الجذوع البينة كان الحائط له اليه فانه يرفع جذوع الاخر كما ينفه صاحب الذخيرة وسيتبين
 باوضح من هذا وعن أبي يوسف ان الحائط بينهما على احد عشر جزءا ولو كان لاحدهما عليه

قوله بعدما كان كذا
 بالاصل وله بعد ما لو كان
 الخفة قول القول ولكن الخ
 اه مصححه

اذا طلب فان حالف برئ وان نكل قضى عليه به اهـ شربلالية (قوله) حيث لا يقضى لهما
 لا بطريق الترتول ولا بغيره لان الجلوس لا يدل على المالك اهـ درر (قوله وهذا) أى فى الجلوس على
 البساط اذا كانا جالسين عليه قال فى الزيلعي وكذا اذا كانا جالسين عليه فهو بينهما مختلف
 ما اذا كانا جالسين فى دار وتمازعا فيه احبب لا يحكم لهما به الاحتمال انها قد يدعيهما وهذا علم انه
 ليس يدعيهما اهـ (قوله الحائظان جذوعه عليه) جمع جذع بالجيم والذال المجعولة للخلعة
 وغيرهما المراد الاختساب التى ترص على الجدران لاجل تركيب السقف اعلم وذلك لانه فى يد
 صاحب الجذوع لانه يدعى استعمال الحائظ ما بين الاله فوضعه علامة ما يحكم ولو كان لكل
 منهما عليه ثلاثة جذوع فهو بينهما الاستواء فى أصل العلة ولا بهتير بالكثر والقلة بعد
 ان تبلغ ثلاثا وانما شرطت الثلاثة لان الحائظ بيني للثبوت وذلك لا يحصل بعدادون الثلاث
 غالبا فصارت الثلاث كالتمصا به ولو كان عليه جذوع لاحد منهما ثلاثة والاخر أقل فهو صاحب
 الثلاثة عند أى حقيقة استحصانا والقياس أن يكون بينهما منصفين وهو مروي عنه ولو كان
 لاحدهما جذوع واحد ولا شئ للآخر قيل هما سواء قيل صاحب الجذوع أولى عيني وفى
 الفتاوى الخيرية من فصل الحيطان فلو كان لكل جذع مشترك فلو اختلفا واقبت البيضة عمل
 به او نظرى وضع الآخر فان كان قديما يترك على قدمه اذا اختلفا بقاها ما كان على ما كان الظن
 بانه ماضع الا بوجه شرعى وحده القديم أن لا يحفظ آخرانه ورايه هذا الوقت كيف كان فيحصل
 أقصى الوقت الذى يحفظه الاقران حد القديم وان كان ساد ثابوا مرفعه وان سقط ليس
 له اعادته بغير رضاهما لانه ان كان باذنه فهو مرفوعا لغيره ان يرجع متى شاء وان كان بغير اذنه
 فهو غاصب واذا اختلفا فى الحدوث فان ثبت بالبيضة أو مرفعه وازالته عن ملك الغير شرعا وان
 لم يثبت بالبيضة لا يهدم وقامه فيه والحاصل ان الحائظ تارة ثبت بالبيضة والبرهان وتارة
 بغيرها فان أقام أحد الخصمين البيضة قضى له ولو أقام البيضة قضى له ما فاضاه الترتول حتى
 لو أقام الآخر البيضة قضى له كفى القمض وأما ما ثبت بغيرها قال فى المتن الايدى فى الحائظ
 على ثلاث مراتب اتصال ترتيب وانصال ملازمة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة فاولاهم
 صاحب الترتيب فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب اتصال الملازمة فانه
 حائظ بين دارين بدهانه فان كان متصلا بينهما أحدهما دون الآخر فصاحب الاتصال أولى وان
 كان متصلا بينهما اتصال ترتيب وملازمة فهو بينهما وان كان لاحدهما اتصال ترتيب
 ولا آخر اتصال ملازمة فصاحب الترتيب أولا آخره عليه جذوع الحائظ لصاحب
 الاتصال ولصاحب الجذوع موضع جذوعه وروى الطحاوى ان الكل اصحاب الترتيب
 وان لاحدهما اتصال ملازمة ولا آخر جذوع فصاحب الجذوع أولى وسماى فى ريبا
 باوضح من هذا (أقول) ذكر الحائظ فى كتبهم ان المعتبر فى الترتيب أساس الحائظ دون اللين
 وهو حسن وكأنه لا يحصل لمن التغير وظاهره خصوص أئمة الاطلاق كما ترى وكأنهم لم يهتروا
 هذا لانه عارض ويدرك عروضة نعم لو كان الترتيب فى الأساس دون اللين فاطهارا من العبرة
 للأساس لانه أقوى المناهضة للين من الاصلاح هذا ولو كان لاحدهما الترتيب فى الأساس
 ولا آخر فى اللين فاطهارا له صاحب الترتيب الأساس ولم أره ثم قال صاحب المتن واذا كان

مطالب
 مسائل الحيطان

حيث لا يقضى لهما الاحتمال
 انها قد يدعيهما وهذا علم
 انه ليس يدعيهما عيني
 (الحائظان جذوعه عليه)

مطالب
 حد القديم ملازم
 الاقران ورايه

قال العلامة فانه مفعول مفعول لا تصدق حتى لو اقام الآخر البينة بعد ذلك يرضى
له تبرئ لالية (قوله ومن في المخرج) أى أولى من رديقه لان تمكنه في ذلك الموضع دليل على
تقدم يده قال الشيرازي نقل المناط في هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهر الرواية هي بينهما
نصفين بخلاف ما اذا كانوا كمين في المخرج فانهم ايدهما قولا واحدا كما في العناية ويؤخذ
منه اشتركا كما اذا لم تكن مخرجة اه (أقول) لكن في الهداية والمناط مثل ما في المتن
فتبينه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما متعلقا بغيرها والآخر مالك
بجملها قالوا ينبغي أن يكون المسائل أولى (قوله عن عاتق كوز بهما) احتزبه كراي الكوز على
كان له بعض حملها فلو كان لأحدهما قولا والآخر مائة من كانت بينهما تبرئ لالية عن التبيين
والجمل بكسر الحاء ما يحمل على ظهر أو رأس حوى (قوله لأنه أكثر تصرفا) على الجمل
المسائل (أقول) لكن فيه أنه لا يعتبر الأكثر تصرفا كمثل المن والمائة من والاولى أن يعمل بأنه
لا يعدم تصرفا عرفا كمثل الهراوى الآتية تأمل (قوله والجالس على البساط والمتعلق
به سواء) لان الجالس ليس يده عليه لان اليد تثبت بكونه في بيته أو بوقته من وضعه بخلاف
الركوب والابس حيث يكون به ما غاصب الثبوت يده ولا يصير غاصبا بالجلس على البساط كما
في الدرر يمكن ينبغي أن يكون القاعد أحق من المتعلق تأمل وعبارة الدرر ونصف البساط
بين جالسهما والمتعلق به بحكم الاستواء بينهما لا يبريق القضاء الخ وفي النهاية يرضى بينهما
واعترض عليه بأن بين الكلامين تدافعا (وأجيب) بأن المتن في فضاء الاحتفاق لقضاء التبرك
واعترض على هذا الجواب بأن قضاء التبرك يقتضي ثبوت اليد على ماص حواه في مسئلة
التنازع في الحائط (وأجيب) بأن قضاء التبرك يتحقق في المنقول من غير ثبوت اليد المعتبرة ثم عا
بثبوت اليد ظاهر افاقان القاضي علم حسا وعيانا فان هذا البساط ليس في يد غيرهما قضى بينهما
لانعدام مدع غيرهما عيانا باليد وبالمالك هذا (قوله ورا كى مخرج) أى أنه نصف بينهما أى
في الصورتين (قوله وطرفه مع آخر) فينتصف بينهما لان يد كل منهما ثابتة فيه وان كان يد
أحدهما في الأكثر فلا يرجح به لما مر انه لا ترجيح بالأكثريه درر أى كما في مسئلة كثره شهود
أحد المدعين هذا كله اذا لم يقم البينة فاذا اقام البينة فبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد
كما مر (قوله لاهديه) ويقال له بالتركي صحيح ويستعمل هذا اللفظ الآن في بلادنا (قوله الغير
مفدوجة) الاولى أن يقول المفدوجة بالالف واللام لان غير بمنزلة اسم الناعل لا يضاف إلا إلى
فيه أل أو ما أضيف إلى مائه أل كما ضارب رأس الجلسي ط (قوله لانم اليث بثوب) فلم
يكن في يده شيء من الثوب فلا يزاحم الآخر (قوله بخلاف جالس دار) كذا قال في العناية
ويخالفه ما في البدائع لو ادعى بدار أو أحدهما ما كن فيه انه ليس للدار وكذلك لو كان
أحدهما أحدث فيها شيئا من بناء أو حفر فحس له ولولم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل
فيها والآخر خارج عنها فهى بينهما وكذلك لو كانا جميعا فيم الان اليد على العاقل لا تثبت بالكون
فيها سواء تثبت بالتصرف اه (أقول) لكن الذى يفهم من التمليل ومما تقدم قريبا انه
لا يرضى اهما في مسئلة كون أحدهما داخلها والآخر خارجا عنها تأمل (تنبيهه)
قال في البدائع كل موضع قضى بالمالك لأحدهما الكون المدعى في يده يجب عليه اليقين صاحبه

ومن في المخرج من رديقه
وذو حملها عن عاتق كوز
بها) لأنه أكثر تصرفا
(والجالس على البساط
والمتعلق به سواء) كجالبية
ورا كى مخرج (كن معه
ثوب وطرفه مع آخر
لاهديه) أى طرفة الغير
مفدوجة لانها ليست
بثوب (بخلاف جالس
دار تنازع فيها)

الشهود نحن احرار لم نملك قط لم يقبل قولهما بالاثمة الى قبول شهادتهم حاجتي يا تايبا اليينة
 على ذلك والانهما صدقان في قولهما انا احرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي أبي السعد
 على الاشباه تفسيره في الشهادة اذا شهد شاهدان رجل بحق من الحق وقول فقال المشهود عليه
 هما عيدين وانى لا قبل بشهادتهما حتى أعلم أنهم احرار وتفسيره في الحسد اذا قذف انسانا
 ثم زعم القاذف ان المقتدوف قد قذفه لقائه لا يجد القاذف حتى يثبت المقتدوف حريته بالحنة
 وفي القصاص اذا قطع يد انسان وزعم القاطع ان المقطوع يده يمد فانه لا يقضى بالقصاص
 حتى يثبت حريته وفي اليد اذا قتل انسانا خاطا ورعت العاقلة انه قد قذفه لا يقضى عليه - م
 بالدية حتى تقوم البينة على حريته وفي البيهري لو كان المدعى به حدا أو قصاصا سال القاضي
 عنهم طعن الخصب أو لا بالاجماع اه لان في القذف أى مثلا الزام الحسد على القاذف وفي
 القصاص ايجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ ايجاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز
 الابعاء بجرية الشاهد في عالم ثبت الحرية بالحنة لا يجوز القضاء بشئ من ذلك ط قال الحوى
 وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ عبد الغنى العمادى هل الاصل في الناس الرشد أو السفه وهل
 الاصل في الناس الفقر أو الغنى وهل الاصل في الناس الامانة أو الضميمة وهل الاصل في الناس
 الجرح أو التعديل فاجاب ٢ الاصل الرشد والفقر والامانة والعدالة والغناء على القاضي
 أن يسأل عن الشهود سرا وعلنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدل فيتعرف عن
 العدالة وفيه مصون قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله مصون قضائه عن البطلان
 نظره قد بره اه ووجهه انه اذا قضى بشهادة الناس في بعض قضاياهم لكن في زمانا قد تكرروا
 السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر عليكم ان يحكمه وابعد الشهادة بتدون
 تركية السر والعلانية فافهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف حريته المقتدوف لا يجد حتى
 يثبت حريته لانه لا يستحق عليه الحد الا بالحرية والظاهر لا يكفي للاستحقاق ولان الحدود
 تدبر بالشهادات فيحاط في اثباتهم ولا تنس ما قدمناه عن البيهري (قوله والقصاص) أى
 في الاطراف فلو أنكر القاطع حريته المقتدوف لا يقطع حتى يثبت حريته لانه لا يستحق عليه
 النطق الا بالحرية اذ لا قصاص بين طرفي حريته لان الاطراف بملكهم ملك الاموال
 (قوله والقول) أى خطاف لا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حريته القاتل لانه يريد
 استحقاق العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولا وقوع في نسخة العقل بعنى لا يثبت العقل
 الابعاد بثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشباه من قولها الدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في
 معنى الاول بعنى لا يثبت العقل الابعاد بثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح
 (قوله وعبارة الاشياء والدية) الثلاث بمعنى واحد في المآل (قوله احرار أم لا) بيان لوجه
 جهالة الحالة ولو قال في الحرية وعدمها كان أوضح (قوله اقم كد بالاصل) أى وهو دافع
 وظاهر الحال يكفي للدفع عيني (قوله والادب للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها
 واضح اليد بالبرهان وهل يصدق بعينه نظروا في حكمه في التنبه الا في ط وانما كان
 الادب أحق لان نصرته أظهر لاقتضائه الملك فكان صاحب يد الاخذ خارجا وذو اليد
 أولى بخلاف ما اذا قام أخذ الحكم المينة حيث يكون أولى والعلة المذكورة تجري فيما بعد

٢ مطلب

الاصل في الناس الفقر
 والرشد والامانة والعدالة
 والغناء على القاضي أن
 يسأل عن الشهود سرا
 وعلنا

٣ مطلب

منع السلطان عن نصره
 قضائه عن الحكم بشهادة
 الشهود الابعاد التزكية
 سرا وعلنا

والحدود والقصاص
 والقول كذا في
 نسخة المصنف وفي نسخة
 والعقل وعبارة الاشياء
 والدية وحينئذ فلو ادعى
 على مجهول الحال أحز
 ام لا أنه عبده فأنكر وقال
 أنا حر الاصل فاقوله
 اقم كد بالاصل (والادب)
 للثوب (أحق من أخذ
 الحكم والراكب) أحق
 (من أخذ الجاني)

الجبر والمنع من قوله وان لم يوافقه ما لم يظهر موافقة السن للتاريخ فمن عمل الصورتين
 لكنه تأويل فلماذا قال العلامة الرملي الاولى من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله
 في الحكمة والدرر والملتقى) حيث قال وان اشكل فلهـ الا قوله وان لم يوافقه ما اعم من
 قول الحكمة كذا قول الحكمة كذا قوله ما عدا ما عدا الم يكن في يد احدهما وعادة الملتقى
 والفرق وان اشكل فلهـ وان خالفه ما عدا ما عدا الم يكن في يد احدهما وعادة الملتقى فيبقى اذى
 المدة فما ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الاصح انه كالشكل كما جزم به
 في التنوير والدرر والجبر وغيرها فيصطاد به قلت نقل النزهة بلاني عن كافي الحاشية
 ان الاول هو الصحيح القيمة بكذب البيهقي في تركه في يد ذي اليد وقال وعصـ له اختلاف
 الصحيح اه قال المولى عبد الحاميد بل اللاتقي على المصنف أن يقول هكذا وان اشكل
 أو خالف الوقتين فلهـ ان لم يكن في يد احدهما فقط والا فلا واعلم ان سن الدابة لو خالف
 الوقتين فقد رويان في رواية يفتي لهـ ما وفي رواية تبطل البيهقي صرح به الامام
 فاضحيان في فتاواه من غير ترجيح احدهما على الاخرى وبطلانها رواية أبي الليث
 انوار رضى واختاره الحاشية في الحديث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن
 تابعه والقضاء يمينه ما ظاهر الرواية اختاره في المأبـوط حيث قال وهو الاصح وتبعه الزبلي
 ومن تابعه وقد اختلف الصحيح والرجحان لظاهر الرواية وقد سبق غير مرة هذا زيادة
 ما في النمرود والفتاوى فظهر ان المصنف اختاره ما هو الأرجح اه (قوله برهن أحد
 الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ ورواه على
 القصب من يده أي من بدأ أحد الخارجين قال الزبلي والمنع معناه اذا كان عيني في يد رجل
 فقام رجلان عليه البيعة أحدهما بالانصب منه والاخر بالوديعة استوت دعواهما حتى
 يقضى بهما يمينه ما نصنف لان الوديعة تصير قصبا بالحدود حتى يجب عليه الضمان مدني
 والظاهر انه أراد على القصب الناشئ من زيد فزيد هو الغاصب فن استصالة القصب بل
 بتدائيه تأمل (قوله والاخر) أي برهن الاخر (قوله على الوديعة منه) أي قال
 الاخر هو مالي أو دعتني من زيد وزيد ينكر ذلك (قوله استويا) أي الخارجان في الدعوى
 لانه لو كان كادعي الثاني وديعته من زيد صارت قصبا حدثت بهما المودع ولهـ هذا قال
 الشارح لانهم أي الوديعة بالحدود تصير قصبا حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى
 الوفاق بالآخر ارحق بردي صاحبهم بخلاف ما اذا خالف بالعمل بالحدود ثم عاد الى الوفاق
 كافي الحوى فن في قوله من زيد لا بتداعي في قوله منه صالة الوديعة لان اتعدى عن وانما
 احتاج اليه في الاول لان القصب محلي بال في عبارة المصنف فلم يمكنه اضافته الى زيد حينئذ
 فمات له بعض الافاضل عن عزمي زاده من أن هذا التصور يرسمه والاولى اسقاطه فيه ما فيه
 فراجع (قوله الناس أحرار) لان الداردار الحرة أو لانهم أولاد آدم وحواء عليهم ما السلام
 وقد كانوا من (قوله الشهادة) أي فلا يكتفى فيم اظهار الحرية بل يسأل عنه اذا طعن الخصم
 بالوق اما اذا لم يطعن فلا يسأل كافي التبيين لان الحرية تنب بطريق الظهور والظاهر
 يصلح للدفع لالا تصحاق فلا يستحق المدعى الزام المدعى عليه بالاثبات حرية ثم وده وكذا
 لا يستحق الشهادة انصافا في الولاية على المنه وود عليه وتماز ثم ادعى عليه الا بذلك فان قال

والدرر والملتقى فنبصر
 (برهن أحد الخارجين
 على القصب) من زيد
 (والاخر على الوديعة)
 منه (استويا) لانما بالحد
 نصير قصبا (الناس أحرار)
 بلا بيان (الاق) أربع
 الشهادة

لا يقدم لكن في الاشهاد أيضا الشهادته بحرية العبد ودعواه لانه بل عند الامام الا
في مسنتين الى أن قال والصحيح عنده انهما دعوا في العارضة والاصيلة ولا تقع دعوى
الاعتناق من غير العبد الا في مسنتين الخ وفي فتاوى الحنفية جوابا عن سؤال حيث اعترف
العبد بالعبودية اسبغ بانيقيا دالبيس يكون عبدا له وسواء كان هناك بينة أم لا ولا عبرة بقول
المتنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد لذلك لان حرية العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا
يجوز فيه ادعوى الحسبة بخلاف الامة لانها مائة بحرية القرح الى آخر ما قال الثانية لوقال
المطارج ولد في ماكنى من أمته - فهو هو ابقى قدم على ذى اليد اه وقد مضى ان غايه قضى
بالتنازع لى البدن ما اذا ادعى كل منهما التنازع فقط أحوال ادعى المطارج الفعل على ذى اليد
كالغصب والاجارة والعارية فيقينة المطارج أولى لانها أكثر اثباتا لثبوت الفعل على ذى
اليده كما في الجهر عن الرباى وثق له في فوراه عن الذخيرة على خلاف ما في المسبوط وقال
الظاهر ان ما في الذخيرة هو الاصح والارجح ما في المسبوط من كتاب الولا تلوهر زاده ان
ذا اليد اذا ادعى التنازع وادعى المطارج انه ما كدغصبه منه ذى اليد أو دوعده أو أعاره منه
كانت بينة المطارج أولى وانما ترجح بينة ذى اليد على التنازع اذ لم يدع المطارج فعلا على
ذى اليد أمالو ادعى فعلا كاشراء وغير ذلك فيقينة المطارج أولى لانها أكثر اثباتا لثبوت
الفعل عليه اه ولا تنس ما قدمناه عند قول المطارج في رواية قال ط والظاهر ان حكم
موافقة مسنتين انه يحكم بهم الذى اليد (قوله ولهما ان فى ايديهما) لان احدهما
ليس أولى من الآخر (قوله وان لم يوافقهما) بان خالف أو أشكل أى فلو خالف المسنتين
ناربحهما كان كلو لم يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لى اليد (قوله فلهما ان الخ)
اعدم ترجيح احدهما (قوله قضى به) لانه ما أشكل أى وأخالف مسقط القار بخان فصار
كأنهما لم يؤرخا (قوله هو الاصح) مقابله ما في الهداية اذا خالف مسنتين الوقتين بطلت
البينة ان اظهروا كذب القوي يقين فتترك في يده من كانت في يده (قوله وهذا أولى مما وقع
في الكنز) أى ما ذكره المصنف بقوله وان لم يوافقهما العموم أولى مما في الكنز وما عطف عليه من
تعديره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع تبعا للبحر حيث قال وان لم
يوافقهما يشك ما اذا أشكل مسنتين بان لم يعلم وما اذا خالف مسنتين ان ربحهما فانه ان يكون لهما
على الاصح قال الرملى الاولى من هذا التعبير وان خالفها أو أشكل فلهما على أن لنا أن لانا لم
عدم ثبوت ما في الكنز وشعول ما عبر به اذا اشكال الاتباس وفي الصورتين التباس الامر على
الحاكم وعدم موافقة ما غير عدم العلم أصلا لانه لا يلزم الخافضة كما قرره الشرح فكيف
يدخل فيه عدم العلم بقى لانه مع عدم العلم يحتمل الموافقة والخافضة والمصور ثلاثة اما عدم
الموافقة لهما وهو الخافضة بان تحقق مخالفة القاريين واما الموافقة لاحدهما فقط والخافضة
للاخر واما عدم معرفة شئ وهى لا تدخل في صورة الخافضة الا هى عدم الموافقة فلم يشك لهما
قوله وان لم يوافقهما على ان الظاهر ان اختصار صاحب الكنز في صورة الخافضة بطلان البينة
والترك في يد ذى اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الاشكال ليحترز به عن صورة الخافضة
فتنبه الكلام هذا العالم الحرير يظهر لثبوت منه حسن التعبير اه ثم الظاهر ان هذا صاحب

ولهما ان فى ايديهما أولى
يد ثالث وان لم يوافقهما
بان خالف أو أشكل فلهما
ان كانت فى ايديهما أو كانا
خارجين فان فى يد احدهما
قضى به (له) هو الاصح قلت
وهذا أولى مما وقع في الكنز

واحد منهم سهم فحصل الكامل سبعة ولنصر سهم ثم اجتمع لث ونصر على ما في يد كامل فليت
يدعى نصف ما في يده اربعة ونصر يدعى ربع ما في يده سهمين وفي المال سبعة فما اخذ لث اربعة
ونصر سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فحصل الكامل ما في يد النصر ستة وما في يد لث سبعة وما
في يده سهمان فجميعه خمسة عشر وللثاني ستة وهي ربع الدار لانه حصل له ما في يد النصر سهمان
وما في يد كامل اربعة فذلك ستة ولثالث وهو نصر ثلاثة وهي عن الدار لانه حصل له ما في يد
لث سهم وما في يد كامل سهمان وذلك اثنان وبالاختصار تكون المصلحة من غنائة خمسة اثمانها
لكامل وربها سهمان لث ونصر واحد لنصر وهذا قول الامام وقال بالبعول تقسم
وبيناه ان الدار بينهم اثنان الكامل ولث اجتمع على ما في يد النصر فكامل يدعى كله ولث
نصفه فناخذ أقل عدده نصف وهو اثنان فيضرب الكامل بكله سهمين ولث نصفه سهمان
فعالت الى ثلاثة ثم الكامل والنصر اجتمعوا على ما في يد لث والكامل يدعى كله ونصر يده
ونصر الربع اربعة فيضرب بربعه سهم وكامل بكله اربعة فعالت الى خمسة ثم لث ونصر
اجتمعوا على ما في يد كامل فليت يدعى نصف ما في يده ونصر يدعى ربعه والنصف والربع
يخرجان من اربعة فنحصل ما في يده اربعة لان في المال سبعة فنصفه سهمان لث وربعه سهم
لنصر ويبقى ربع الكامل فحصل ههنا ثلاثة وخمسة واربعه وانكم حساب الدار على هذا
وهي متباينة فضر بنا الثلاثة في الاربعة فصارت اثني عشر ضر بناها في خمسة صارت ستين
ضر بناها في احدى المئة ثلثة ثلاثة بلغت مائة وعشمان في ذلك واحد ستون فذلك كامل مائة
وثلاثة لان ربع ما في يده وهو خمسة عشر سلم له واخذ من نصر ثلثي ما في يده وهو اربعون ومن
لث اربعة اقسام وهي غنائة واربعون فصار المجموع مائة وثلاثة ولث خمسة وخون لان لثا
اخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلاث ما في يد النصر وهو عشرون ولثالث وهو نصر سبعة
وعشرون لانه اخذ خمس ما في يد لث وهو اثناعش وربع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه
حاجي بصرف وهذا كله اعتبار وتقدير ط وذكروه في غرر الافكار فراجعهم (قوله ولو برهنا
الخ) يتصور ههنا ان رأى الشاهد ان انه ارضع من لبن اتي كانت في ماله وكان ربا يانه
ارضع من لبن اتي في ماله آخر فقبل الشهادة للقرينة بجر عن الخلاصة وقد مناه وقد مناه
هذه ايضا لانه لا اعتبار بالاربع مع النجاس الامن اربع نارية من ماله الخ فامل (قوله
تاريخه) اي تاريخ المينة وانما ذكر الضمير بتاويل البرهان حموي (قوله بشهادة
الظاهر) لان علامة الصدق ظهرت فبين وافي تاريخه سنه اربع مئة بيشة بذلك وفي الاخرى
ظهرت علامة الكذب فيجب ردّها منخ ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في ايديهم ما
أو في ايدي احدهما أو في يد ثالث لان الحق لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النجاس من
غير تاريخ حيث يحكم به الذي اليه كما صرح به المصنف ان كانت يدا احدهما او له ما ان كانت
في ايديهم ما أو في يد ثالث زباني (قوله قضى به الذي اليه) لان ذلك اليمقدم على الخارج
في دعوى النجاس قال الاشعبيه هكذا طالق أصحاب المتون قلت الامستلين الاولى
لو كان النزاع في عدمه قال الخارج انه ولا في ملكي واعتقته وبرهن وقال ذوالبدو ولا في ملكي
فقط قدم على ذي اليد اى لان يمينه أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كاتبته أو دبرته فانه

(ولو برهنا على ساج
دابة) في ايديهم ما أو
أحدهما أو غيرهما
(وأراضى بل وانقضى
تاريخه) بشهادة الظاهر
(فلو لم يرضى بل انقضى
اليه)

كانت القسمة نزاعية وقد ضل الحاصل على قول الامام فلا تنسبه (قوله والا) اي بان مبنا
 في وقتين مختلفين أو على وجه التمييز فنأخذ حقوق الكل في الميراث فثبت على وجه الشيوخ
 في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركة اذا اجتمعت فيها ديون
 متباينة فان قسمهم ثبت في وقت واحد وهو حصة المورث او الميراث فكانت في حق الميراث
 وكذلك الرضايا وفي العبد والمدر إلى آخر ما قدمناه عن البحر فلا تنسبه (قوله فهي الثاني) وهو
 مدعى الكل (قوله نصف لابلانقضاء) لان دعوى مدعى النصف منصرفه إلى ما يبدئه تكون
 به محقة فلم النصف مدعى الجميع بالامتناع فيبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون
 الدعوى واجتمع بينه الخارج وذى اليد فيما في يده صاحب النصف فتقدم بينة الخارج
 وسيأتى بآية في المقالة الثانية موضحا (قوله ونصفه) لانه خارج بمعنى دعوى مدعى
 النصف منصرفه إلى ما يبدئه تكون به محقة ولا يدعى شيئا عما في يده صاحب به فلم النصف مدعى
 الجميع بالامتناع فيبقى ما في يده لا على وجه القضاء اذ لا قضاء بدون الدعوى وأما مدعى
 الكل فانه يدعى ما في يده نفسه وما في يده الآخر ولا ينافيه احد فيما في يده فيثبت ما في يده لا على
 وجه القضاء وقد اجتمعت بينه الخارج وذى اليد فيما في يده صاحب النصف فكانت بينته أولى
 فتقدم لانه خارج فيه فيقتضى له في ذلك النصف فلم له كل الدار نصفه فما بالترك لا على وجه
 القضاء والنصف الآخر بالقضاء كفى العيب (قوله وآخر ثلثها) الاولى ثلثها كما يتضح
 في المقالة الثانية (قوله وبيانها في الكافي) هذه المسئلة في الجمع وشروطه لابن مالك حيث
 قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كله او الآخر ثلثها او الآخر نصفها وبرهن كل على
 ما ادعاه فلتنقض ايمهم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين لثما ومدعى النصف نصرا فهي
 مقسومة بينهم عندنا بخلافه بالمنازعة من أربعة وعشر بن لكامل خمسة وعشر هي خمسة
 أعشار الدار ور بها اللب وغنم النضر بيناه أنا نجعل الدار ستة لاحتياجا إلى النصف
 والثلثين وأقل يخرجهما مسالة في يد كل منهم سهمان ومعلوم ان بينة كل منهم على ما في يده
 غير مقبولة لكونه زايد وان بينة الخارج أولى في الملاء المطابق فاجتمع كامل وليت على ما في يده
 نصير فكامل يدعى كامل وليت نصفه وذلك لانه يقول حتى في الثلثين ثلث في يدى وبقي ثلث
 آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فلم لكامل نصف ما في يده وهو سهم بالانزعاع والنصف
 الآخر وهو سهمينهما نصفان فيضرب بخارج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثنى
 عشر ثم كامل ونصير اجتمع على ما في يده لث وهو أربعة فكامل يدعى كامل ونصير ربعه لانه يقول
 حتى في النصف ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي لث سدس من الدار وهو سهمان سهم في يد
 اللب وسهمين في يد كامل وثلثا من الاربعة سات اكامل وتنازعاني سهم فيضرب بخارج النصف
 في اثنى عشر فصارت الدار اربعة وعشر بن في يد كل منهم ثمانية اجتمع كامل وليت على
 الثمانية التي في يده نصير فاربعة سات اكامل بالانزعاع لان يدعى الثلثين وهو ستة عشر ثمانية
 منها في يده وأربعة في يد نصير واربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليت نصفين لاستواءهما
 في المنازعة فكل اكامل ستة ولدت سهمان ثم اجتمع كامل ونصير على ما في يده لث فنصير
 يدعى ربع ما في يده وهو سهمان فسلت ستة لكامل واستوفت منازعتها ما في سهمين فصارت لكل

والامتناع فله حفظ (ولو
 الدار في أيديهم ما فهي الثاني)
 نصف لابلانقضاء ونصف به
 لانه خارج ولو في يد ثلاثة
 وادعى أحدهم كله أو آخر
 نصفها أو آخر ثلثها وبرهنوا
 نعمت عنده بالمنازعة
 وعندهما بالعلول وبآية
 في الكافي

فانما الجناية وقت موجهة للقصاص لانه يجب للمقتول والمولى به - وجوب القصاص على
 غلو كذا في القصاص ضرورة الانتقال الى الوارث وهي حرة وقت الانتقال فتقتاب مالا
 وتلزمها القيمة دون الدية اعتبارا بحالة القتل هذا كمن قتل رجلا عمدا وابن القاتل وارث
 المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا للورثة الاجنبي القصاص كما كان
 لان قسمهما يعتاقر عن حق وورثة المولى فكان اهما القصاص ان شأنا آخر اتي بؤدى القيمة الى
 ورثة المولى وان شأنا آخر القتل لانهم المولى الآخر الى أن يؤدي السعاية ويغالب يؤدي مخافة القتل
 فيبطل حقها فان كان اهما التجهيل فان عفوا حدولي الاجنبي وجب لاهل ائمة منهم ما نصف
 القيمة أيضا وجنابات ام الولدان كثرت لاوجب الاقيمة واحدة فصارت القسمة مشتمكة
 بين ورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عفا في حصة رضى الله تعالى عنه تقسم قيمتها بينهم ما
 أملاوا وعندهما او باع المالك نكاحا فان كانت سهم في قيمتها الورثة المولى ثم عفا حدولي الاجنبي
 ان دفعت القيمة الى ورثة المولى بقضاء القاضي لا سبيل لوارث الاجنبي عليه لان الواجب
 عليهم اقيمة واحدة وقد ادت بقضاء القاضي فتفرغ ذمتهم او بقبوع وارث الاجنبي ورثة المولى
 ويشاركهم في تلك القيمة لانهم أخذوا قيمة مشتمكة وان دفعت بقضاء عندهما كذلك وعند
 أبي حنيفة ووارث الاجنبي بالتساوي ان شامرجع على ورثة المولى وان شامرجع على ام الولد هما
 انهما فاعت عينا ما بقوله القاضي لورفع الامر اليه فيب - توى فيه القضاء وعندهما كل جوع
 في الهمة لما كان قسما بضا لوجعل بقراضهما يكون قسما ولاي حصة ان موجب الجناية
 في الذمة فاذا أدت فقه - دفعت من الذمة الى العين فيظهر اثر الانتقال في حق الكل ان كان
 بقضاء ولا يظهر اذا كن بقضاء فكان له انما اران شامرضى بدفعها او يقبض ورثة المولى وان
 شامرجع ورجع عليهم بحقه وهو ثلث القيمة عند أبي حنيفة وترجع هي على ورثة المولى هذا
 اذا دفعت القيمة الى ورثة المولى ثم عفا الى الاجنبي فان عفوا حدولي الاجنبي ثم دفعت القيمة
 قال بعضهم ان كان الدفع بقضاء يقضي وارث الاجنبي عندهم وان كان قضاء عند أبي حنيفة
 يتخير وعندهما لا يتخير والصحيح ان هنا يتخير عند الكل سواء كان الدفع بقضاء أو بقضاء
 لان قضاء القاضي يدفع الكل الى ورثة المولى بعد دفع حق الاجنبي ونحوه لا يصح خلاف
 الوصي اذا قضى دين أحد الغريمين بامر القاضي حيث لا يضمن لان للقاضي أن يضع مال الميت
 حيث شاء اما هنا فجلنا فهو اذا لم يضع قضاء القاضي فلا نلا يصح فعله بقضاء المولى (قوله)
 والاصل عنده أي عند أبي حنيفة ان القسمة أي قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أي بحق
 ثابت في ذمة الاولى زيادة في البعض بان يقول أولا حدهما في البعض شائما أي أو وجبت
 القسمة لاحدهما الخ أو أن يقول في ذمة أو عين شائما لانه لا يعقل التبعيض في الذمة والاولى
 أن يقول شائما في البعض دون الكل وعبرة بالبر والاصل لا يبي حصة ان قسمة العين متى
 كانت بحق ثابت الخ كما قدمنا هاهنا (قوله شائما) أي على وجه الشروع في بعض دون
 الكل (قوله فعولية) أي كانت القسمة فعولية (قوله أو عينا) أي ومتى وجب قسمة العين
 بحق ثابت على وجه التميز دون الشروع (قوله أولا حدهما) أي كان حق لاحدهما
 في البعض شائما (قوله ولا تخفى الكل) أي وحق الا تخفى الكل (قوله فتنازعة) أي

والاصل عند ان القسمة
 متى وجبت لمحق ثابت في
 عين أو ذمة شائما فعولية
 أو عينا أو لاحدهما شائما
 ولا تخفى الكل فتنازعة
 وعندهما متى ثبتا معا على
 الشروع فعولية

التسليم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق انما يثبت بالقضاء ووقت القضاء
 واحد فكأن في معنى الميراث وفي مسئلة بيع الفضولي وقت ثبوت الحق بين مختلف لان
 الملك ثبت عند الاجازة مسئلة الى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت
 ثبوت الحق بين مختلف اعطى مسئلة الادانة فلان الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف
 وفي العبد اذا قتل رجلا عمد او آخر خطأ ولا مقتول عمد او ايمان فعمداً واحدهما واختار المولى
 دفع العبد او كان الجاني مدبراً والمسئلة بمحاله دفع المولى القيمة عندهما ما قسم بطريق
 المتافعة لان وقت ثبوت الحق بين مختلف لان حق الساكت من ولي الدم كان في القصاص لانه
 مثل والمال بدل عن القصاص ووجوب البدل مضاف الى سبب الاصل وهو القتل فكان
 وقت ثبوت حقه القتل وحق ولي المظالم في القيمة اذا العبد المدفوع يثبت عند الدفع لا قبله لانه
 صلته معنى والصلات لا تعلق قبل التميز فكان وقت الحق بين مختلفاً فلم يكن في معنى الميراث
 وكانت القسمة نزاعية وفي جنابية أم الولد وجوب الدية للذي لم ينف مضاف الى القتل لما
 قلنا والقولان وجد في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والاصل لا في حنفية
 ان قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة وبحق ثبت في العين على وجه الشيوغ في البعض
 دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التميز او كان حق
 احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان
 الحقوقي متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة لان الذمة مسئلة فيضرب كل واحد
 منها بما يجتمع معه في العين وكذا اذا كان حق كل واحد في العين لم يكن في الجزء الشائع فقد
 استوت في القوة لان ما من جزء ثبت فيه حق احدهما الا والاخر ان يراه فمكأن الحقوقي
 مسئلة في القوة والاصل في قسمة العول الميراث كما قالوا في حق كل واحد منهما ثبت
 في البعض الشائع واذا ثبت الحقان على وجه التميز لم يكن في معنى الميراث وكذا اذا كان حق
 احدهما في البعض الشائع وحق الاخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لان صاحب الكل
 يزاحم صاحب البعض في كل شئ اما صاحب البعض فلا يزاحم صاحب الكل فلم يكن في معنى
 الميراث ولان حق كل واحد منهما اذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما مما يحكم
 القسمة غير مبررة وانه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لاصل حقه فيكون في معنى الميراث
 والتركه التي اجمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة انما وجبت بحق ثابت في الذمة لان حق
 كل واحد منهما في وجوب الجنابية ووجوب الجنابية يكون في الذمة فكانت القسمة في عولية
 فعلى هذا تخرج المسائل هذه اذا لم يكن لها ولد من المولى فان كان لها ولد من المولى برته فلا
 قصاص عليها ايدى المولى لان الولد لا يستوجب القصاص على والديه واهذا الوقت المأخوذ ولها
 لا يجب عليها القصاص لان الولد سبب لوجوده فلا يستحق قتله واهذا لا يباح له قتل واحد
 من ابويه وان كان حربياً او مرتداً او زانياً معصاة فاذا سقط حق ولدهما سقط حق الباقي وانقلب
 الكل مالاً لان القصاص نذر استيفاء لا معنى من جهة القاتل بل حكم من جهة ان منع فانتاب
 الكل مالا بخلاف ما تقدم لان نذر العاقبة سقط حق نفسه فلا يقلب نصيبه مالا فان قيل
 اذ لم تكن هذه الجنابية موجهة للقصاص عليها ايدى المولى ينبغي ان تكون هدراً كما لو قتله خطأ

في الجامع فضولي باع عبدا من رجل بالف درهم وفضولي آخر باع نصفه من آخر بثمانمائة
فاجاز المولى البيهقي جميعا بمائة دينار فان اختارا الاخذ اخذوا بطريق المنازعة ثلاثة
ارباعا شاة تسمى الكلور وبعثت تسمى النصف عندهم جميعا وامامية تقسم بطريق المنازعة
عند أبي حنيفة وعندهم ما بطريق العول فثلاث مسائل احدها دار تنازع فيها رجلان
احدهما يدعي كلها والاخر يدعي نصفها واقاما البيعة عند أبي حنيفة تقسم الدار بينهما
بطريق المنازعة الثلاثة ارباعها المدعي الكل والرابع المدعي النصف وعندهما اثلاثا ثلثاها
المدعي الكل وثلثها المدعي النصف والثانية اذا اوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لآخر واجازت
الورثة عند أبي حنيفة المال بينهما ارباعا وعندهما اثلاثا والثالثة اذا اوصى بعبدا بثمانمائة
ونصفه لآخر وهو يخرج من ثلثها ولا يخرج واجازت الورثة كان العبد بينهما ارباعا وعند
أبي حنيفة وعندهما اثلاثا وامامية تقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق
المنازعة خمس مسائل منها ما ذكر في المأذون عبدا مؤذون بين رجلين اذانه احد المولى
مائة يعني باعه شيئا بثمانية واذانه اجنبي مائة فيبيع العبد بثمانية عند أبي حنيفة ويقسم عن
العبد بين المولى والمدين وبين الاجنبي اذانه اجنبي مائة ولا حول لان اذانه اصح
في نصيب ميركة لافتيه والثانية اذانه اجنبي مائة واجنبي آخر خمسين ويبيع العبد
عند أبي حنيفة ويقسم الثمن بينهما اثلاثا وعندهما ارباعا والثالثة عبدا قتل رجلا خطأ وآخر
عبد او لامة قول عبد او لمان ففدا احدهما بغير مولى العبد بين الدفع والفداء فان هذا المولى
يقضى بثمان مائة عشرة الفاخمسة آلاف لشريركة الماني وعشرة آلاف لولى الخطا فان دفع
يقسم العبد بينهما اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعا والرابعة لو كان الحاني مدبرا
والمستلة بجناحه او دفع المولى القيمة والخامسة مسئلة الكتاب ام ولد قتل مولاه او اجنبا
عبد او لكل واحد منهما مولى فان فدا واحد واي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة
ارباع قيمتها كان لصا كت من ولي الاجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق
العول اثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما ارباعا بطريق المنازعة والاصل لابي يوسف ومحمد
ان الحقين متى ثبتا على الشئ موع في وقت واحد كانت القسمة عولية وان ثبتا على وجه التميز
او في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه ان القياس بابي القسمة بطريق العول
لان تفسير العول ان يضرب كل واحد منهما بما يجتمع حقه احدهما بنصف المال والاخر
بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
من شأبها لهما ان الله تعالى لم يجعل في المال الواحد اثنين ونصفا ولا نصفين وثلثا وانما تركنا
القياس في الميراث باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فليتمق به ما كان في معناه وفي الميراث
حق لكل ثبتت على وجه الشئ موع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي القسمة اذا جتمعت
حقوق متقاربة حتى ارباب الدين وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت او المرض فكانت
في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والمدير اذا فاقعا في اذن ان قتل آخر خطأ حتى
أصحاب الجنابة ثبتت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الحاني او قيمة المدير لان وجوب جنابة
الخطا لا يملك قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل التقيض ولا تصح به الكفالة وانما يملك

مطلب

ما يقسم بطريق المنازعة
عنده ويطريق العول
عندهما اثلاث مسائل

مطلب

ما يقسم بطريق العول
عنده ويطريق المنازعة
عندهما خمس مسائل

له بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف
وكذا الموصى له بالعبد ثلاثة أرباعه عنده والموصى له بالنصف ربه وعندهما يجعل ثلاثة
أسهم **(قوله وهو خمس)** * الأولى عبد ماذون بين رجلين أدانه أحد المولين مائة يعطى بأعه شيئا
نسيئة بمائة وأدانه أجنبي مائة فيبيع العبد بمائة عنده أي خفية يقسم عن العبد بين المولى
والخمس وبين الأجنبي اثلاثا للماء للأجنبي وثلاثة للمولى لأن أدانته تصح في نصيب بشر يكمل في
نصيبه * الثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين ويبيع العبد عنده أي خفية يقسم
الثلث بينهما ما أثلاثا وعندهما أرباعا * الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وآخر عمدا والعمد قتل عمدا
وليان فحقا أحدهما بالخير مولى العبد بين الدفع والفداء فان قتل المولى يقضى بخمسة عشر
الفخسة آلاف أشهر يك العاني وعشرة آلاف لولى الخطأ فان دفعه يقسم العبد بينهما ما
اثلاثا عنده أي خفية وعندهما أرباعا الرابعة لو كان الجاني مدبرا والمسلح مجهالاً أو دفع
المولى القيمة * الخامسة أم ولدت مولاه وأجنبيها عمدا أو بكل واحد منهما أو إيان فحقا
أحدهما يولى كل واحد منهما ما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمته وكان للباقي كتمت مولى
الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما ما بطريق العول اثلاثا عنده أي خفية
وعندهما أرباعا بطريق المنازعة كذا في البحر والذي في التبيين فاعطى الربع لشريك العاني
آخر والنصف الآخر يفسده وبين شريك العاني أولا اثلاثا لثلاثه أشهر يك العاني أولا والثلث
لشريك العاني آخر اعنده وعندهما أرباعا **(قوله)** وعظامه في البحر **(قوله)** عن شرح الزيادات
أفاضى خان حيث قال ٢ وجنس مسائل القسمة أربعة ٣ منها ما يقسم بطريق العول
والمضاربة عندهما بكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهما ومنها ما يقسم بطريق المنازعة
عنده أي خفية وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٤ أما
ما يقسم بطريق العول عندهما فثمانية * أحدها الميراث إذا اجتمع سهمان الفرائض في
التركة وضافت التركة عن الوفاة فثمانية * التركة بين أرباب الدينون
إذا اجتمع الدينون المتفاوتة وضافت التركة عن الوفاة فثمانية * التركة بين أرباب الدينون
بطريق العول * والثالثة إذا أوصى لرجل ثلث ماله ولا آخر بره ولا آخر بسدس ماله ولا يحجز
الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول * والرابعة الوصية
بالهبة إذا أوصى بالبيع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بالتي درهم وأوصى
لا آخر بالبيع العبد الذي يساوي التي درهم باقي حتى حصلت الهبة فله درهم كان
الثلث بينهم ما بطريق العول * والخامسة الوصية بالعتيق إذا أوصى بالعتيق من هذا العبد
نصفه وأوصى بالعتيق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهم ما
بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من الهبة * والسادسة الوصية بألف
مهر سلة إذا أوصى لرجل بألف ولا آخر بالعتيق كان الثلث بينهم ما بطريق العول * والسابعة عبد
فقتل رجل وقتل آخر خطأ فدفعت قيمته الجاني بينهم ما بطريق العول لثلاثه لولى القتل
وثلاثة لا آخر * والثامنة مدبر جنى على هذا الوجه ودفعت القيمة إلى أولياء الجناية كانت
القيمة بينهم ما بطريق العول وأما ما يقسم بطريق المنازعة فثلاثة واحدة ذكرها

وهو خمس كما بسطه الزبلي
والعيني وعظامه في البحر

١ مطلب
جنس مسائل القسمة أربعة

٢ مطلب
ثلاثة يقسم بطريق العول
عندهم ثمانية

٣ مطلب
ثمانية يقسم بطريق المنازعة
بمسألة واحدة

وقعت في جوفهم من وهو النصف فيقسم على طريق العول كما في الموارث وله ان الدعوى
وقعت في العين وان كانت باسم النصف شأها لكن الدعوى لا تصح الا بالاضافة والاشارة الى
محل معين كان يقول نصف هذه المداير فاذا حصلت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى
فيه اخذ حكم دعوى شيء معين والعين قط لا تعول فيقسم على طريق المنازعة بخلاف الموارث
والديون لان المنازعة فيه باقية سواء كان الدين في ذمة الميت دون العين وكذا الموارث انما
غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الكتابي شرح المنظومة (قوله ميراث) به في اذا
اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضاعت التركة عن الوفاة فياتقسم على طريق العول فان
مات وتركت زوجا واختا شقيقة واختا لأم فالمسئلة عن سبعة ونهول الى سبعة (قوله وديون)
بان كان عليه مائة وان ترك مائة فيه على اكل ذى مائة خـ وكونه لو كان لاحدهما مائة ولا تسـ
خـ وكون قيمته المائة ثلاثة أسهم اثنان لصاحب المائة واحد لصاحب الخمسين (قوله
ووصية) أي عبادون الثلث كما قدمه الزبلي اذا اجتمعت وزادت على الثلث كالأوصى لرجل
بسدس ماله ولا تسـ ولم تجز الورثة فيقسم الثلث بينهما بطريق العول فيجعل الثلث ثلاثة
أسهم سهم لصاحب السدس وسهمان لصاحب الثلث (قوله وصية بالحيابة
بان أوصى بان يباع عبد يساوي مائة بخمسين وعبد يساوي مائتين بمائة ولم يترك غيره مالم
تجز الورثة كان ثلث المال مائة والحيابة مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان للمعاني
بمائة وسهم للمعاني بخمسين (قوله وودراهم من رسالة) أي معلقة غير مقيمة بثلاث أوصف أو
شروط ما كذا أوصى لرجل بمائة ولا تسـ لم يترك الا ثلثمائة فكان ثلث المال مائة
ولم تجز الورثة فيقسم المائة ثلاثة أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين (قوله
وسعاية) بان أوصى بهتق عبد ديني أو أعتقه ما في مرض موته ولم يترك غيره مالم تجز الورثة
يسمى كل بمانى قيمته ولو أعتق واحدا أو نصف الآخر أو وصى بهتقهما كذلك رقيقتهما سواء
وكان ذلك جميع التركة ولم تجز الورثة بقيمة العبد مائة وقيمة نصف العبد خمسون وثلث المال
خمسون يخمسون الثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسمى في باقي قيمته وسهم نصف العبد
ويسمى في الباقي (قوله وجناية رقيق) أدخل في هذه صورتين جناية العبد الرقيق غير المدبر
والمدبر وصورة الاولى عبدة قاعين رجل وقتل آخر خطأ فانه يدفع له ما بطريق العول فأما
المقتول يريدونه كما وصاحب العين يريد نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل
ثلاثة أسهم سهمان لولى المقتول وسهم لامة تلوع عينه وصورة الثانية جناية المدبر اذا جنى على
هذا الوجه فانه يدفع العبد قيمة ثلث المقتول وثلثه لصاحب العين وكانها سقطت من
الكتاب فانهم توجد في دفع الدر وبقي من الصور الوصية بالعتق وبه انتم الثمان (قوله وهي
مسئلة الفصوليين) بان يباع فضولى عبد انسان بمائة وفضولى آخر نصف ذلك العبد بخمسين
وأجاز المال البيهقي كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد أو تركه واصحاب النصف رابعه
أو تركه بطريق المنازعة عندهم جميعا (قوله واذا أوصى لرجل بكل ماله) أي ولا تسـ بغيره
وأجازت الورثة ذلك فنهذا في حصة صاحب النصف لا ينارعه صاحب الكل في أحد النصفين
فيسلمه ولما نازعان في النصف الثاني فيقسم ماله عندهما له وصى له بالكل نصفان ولله وصى

ميراث وديون ووصية
وعمل بالودراهم من رسالة
وسعاية وجناية رقيق
وبطريق المنازعة اجامعا
وهو مسئلة الفصوليين
وبطريق المنازعة عنده
والهول عندهما وهو ثلاث
مسائل مسئلة الكتاب
واذا أوصى لرجل بكل
ماله أو بعبد بهتقه ولا تسـ
ينصف ذلك وبطريق
العول عنده والمنازعة
عندهما

٣ قوله بل ما يكون لعل
فازائدة وليراجع الاصل

فهو ما سواء في ذلك (وكذا
لا ترجع بزائدة العدالة)
لان الاعتبار أصل العدالة
ولا حد للاعدلية (داو
في يد آخر ادعى رجل نصفها
وآخر كها وبزائدة الاول
ربعها والباقي للآخر
بطريق المنازعة) وهو
ان النصف سالم لم يدعى
الكل بلا منازعة ثم
استوت منازعتهما في
النصف الآخر فينصف
(وقال الثالث والباقي
للثاني بطريق العول)
لان في المسئلة كلا ونصفها
فالمسئلة من اثنين وتقول
الى الثلاثة واعلم ان انواع
القسمة أربعة ما يقسم
بطريق العول اجماعا وهو
ثمان

بل ما يكون ٣ مقويا لما به صارت العلم موجبة للاحكام
الترجيح لا يقع بكثرة الحال بل الترجيح بقوة العلم ولذلك ترجح شهادة العدل على شهادة
المشور كما يرجح كون أحد الخبيرين أو الاثنين مفسرا أو محكما على الآخر اه (قوله فهو ما
سواء في ذلك) أي في إقامة المأخوذة من أقام أي في حكمها حال شيخ مشايخنا ينبغي ان يحدد
ذلك بما اذا لم يصل الى حد التواتر فانه حينئذ يحد العلم فلا ينبغي أن يجعل كل جانب الآخر
اه (أقول) ظاهر ما في الشئ في الزاوية بقيد ذلك حيث قال ولما ان شهادة كل شاهد من علمه
تامة تكفي حالة الانفراد والترحيل لا يقع كثره العمل بل بقوت ما بان يكون أحداهما متواترا
والآخر آحادا أو يكون أحدهما مفسرا أو الآخر مجمل فلهما ترجيح المفسر على المجمل والمتواتر على
الآحاد اه يبري وفي شرح المفتي ان عدد الشهود اذا بلغ حد التواتر في ان يرجح على من
لم يبلغه قياسا على الخبر من انه يرجح كون أحد الخبرين الى آخر ما قدمناه في باب اولم أظفر على
الرواية اه (أقول) قد ذكر في الخبر برهنا على الفرق بين الشهادة والخبر لان السهم
ورد في الشهادة على خلاف القياس بان يكون نصيب اثنين فلا يكون كترتهم قوة زائدة تنفع
ما عدا بره السهم في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبر فان الحكم فيه ينطبق برواية كل من
الراوي فلا شك ان كترتهم تزيد الظن والقوة فيه فافتقرنا على ان مارد ردفه النص لا يؤثره القياس
تدبر (قوله لان الاعتبار أصل العدالة) بل الاعتبار فيه الولاية بالخبرية والناس فيه سواء والعدالة
شرطت لظهور أثر الصدق حتى وجب على القاضي القضاء ولذلك لم يات في زيادة قوة في
العد والقوى باقى التفصيل في شرح المفتي الشارح الهندي (قوله ولا حد للاعدلية) أي فلا يقع
الترجيح الاحتمال أن يجد الآخر ما هو أدل فلا يستقر الحكم على حالة (قوله بطريق
المنازعة) اعلم ان أباحينة رحمه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق المنازعة وهو ان النصف
سالم لم يدعى الكل بلا منازعة في النصف الآخر وفيه منازعة ما على الـ واه فينصف فلصاحب
الكل الثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع وهما عا على طريق العول والمضار به وانما
سمى بهذا لان في المسئلة كلا ونصفها فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة فلصاحب الكل سهمان
ولصاحب النصف سهم هذا هو العول واما المضار به فان كل واحد يضرب بقدر سهمه فلصاحب
الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب
ثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب المكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في
الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان مخ (قال) في الهداية ان هذه المسئلة ثلثة نظائر
واحد اداد اليجته لها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيادات اه وسما في الكلام عليها
قربان شاء الله تعالى عن شرح الزيادات افاض خان (قوله بطريق العول) هو في القسمة
الزيادة والارتفاع وعند أهل الحساب أن يزداد على الخرج من اخواته اذ اضاق عن فرض
ذي السهم (قوله فالمسئلة من اثنين) لوجود كسر يخرج هذه ذلك وهو النصف (قوله وتقول الى
ثلاثة) فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم فيقسم اثنان ما بينهما والاصل انه
اذا وقعت الدعوى في شئ معين كانت القسمة بطريق المنازعة ومتى كانت الدعوى في شئ غير
معين وكان باسم السهم والنصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه له ان الدعوى

(قوله اقرار منه) اي من القادم بالمال له لا آخر فصارت بينة كل واحد منهما كأنها قامت على اقرار الآخر وفيه التامر بالاجماع لعمدوا لجمع (قوله ولو اثنان قبضاهما ترضاها) لان الجمع غير ممكن عند محمد لموازل كل واحد من البيعين بخلاف الاول وهذا في غير العار ما في العقار فان وقت البيعتان ولم يثبت قبضا فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصالح البدع عندهما فيجعل كالثم الخارج اشترى أو لا يباع قبل القبض من صاحب البدع وهو جاز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يبيع به قبل القبض في كل واحد وان اثنان قبضاهما يقضى بهما لصاحب البدع بالاجماع وان كان وقت صاحب البدع اسبق يقضى به بالخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا بخلاف الجور عن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كما علم من الكافي (أه) (اقول) ثم رأيت في الشريعة الالهية ما يكون تأييدا لكلام الهداية حيث قال وعند محمد يقضى بالبيعتين يعني ان ذكر الما يقضى بالخ تأمل وفي البحر ايضا عن الكافي دار في يدي برهن عمرو على انه باعها من بكر بالث وبرهن بكر على انه باعها من عمرو بمائة دينار وعند زيد ذلك كما قضى بالدار بين المدعين ولا يقضى بشئ من الثمن لانه تعدد القضاء بالبيع بلهالة التار يخ ولم يعد هذا القضاء بالمال وعند محمد يقضى بهما بينهم أو لكل واحد نصف الثمن على صاحبه لانه لم يسل لكل واحد النصف المبيع ولو ادعت امرأة شراء الدار من عمرو بالث وعمرو ادعى انه اشتراها من ياف وزيد وهو ذو اليد يدعى انه اشترها من عمرو بالث وأقاموا البيعة ف قضى لذي اليد الدار عارض بينة غير مقيمة بينته بلامعارض وعند محمد يقضى بالدار لذي اليد بالث عليه بالخارج ويقضى لهما على الخارج بالث لان ذا اليد والمرأة ادعيا التناهي من الخارج فيجعل كأنهما في يده اه ٢ وأشار المؤلف الى أنه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشيء له فانه ما بينهما تراضا وبقي في يدي اليد كذا في الخزائنة (قوله ولا ترجع) يحتمل أن يقرأ بالفعل بالتدكير أو التانيث فعلى الاولى يعود الضمير المستقر على الحكم وعلى الثاني يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله فان التراجع عندنا) أي وعند الشافعي في القديم وبعض المالكية يرجحون بكثرة العدد (قوله بقوة الدليل) بان يكون أحدهما متواترا والآخر من الاتحاد أو كان أحدهما مفسرا والآخر مجملا ف يرجح المفسر على المجهول والمتواتر على الاتحاد بقوة فيه وكذا لا يرجح أحد القياسين ولا الحديث بحدوث آخر وشهادة كل شاهدين على تمامة فلا يصلح للتراجع كافي الجور وسأقي قريبا غامره (قوله لا بكثرة) ولذا لا ترجع الا بقاية أخرى ولا الخبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال في غاية البيان لان التراجع يكون بقوة في العلم لا بكثرة في العمل ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تعارض الا ترجح أحدهما على الآخر بخبر آخر بل بما به يتأكد منه وهو الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يترجح المشهور بكثرة روايته على الشاذ لها وهو زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم و يترجح بقوله الراوى وحسن ضبطه واتقانه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي وصل اليه بالتناقل وكذلك الاية ان اذا وقت المعارضة بينهما لا ترجح احدهما بآية أخرى بل بقوة في معنى الحق وهو انه نص مفسر والآخر مؤول وكذلك لا ترجح أحد الخبرين بالقياس فعرفنا ان ما يقع به التراجع هو ما لا يصلح على الحكم ابتداء

اقرار منه بالمال له ولو
أثبتا قبضاهما ترضاها
قذر (ولا ترجع بزيادة عدد
الشهود) فان التراجع
عندنا بقوة الدليل لا بكثرة
ثم فرع على هذا الأصل
بقوله (فلو أقام أحدهما
المدعين شاهدين والآخر
أربعة

٢ مطلب
برهن كل على اقرار الآخر
انها بينهما تراضا

فأية يقدم الخارج والقيل بقرص غير مرة فاذا تنازع في أرض ونحوه - ل أي كل يمدى غرسه
 وبرهنا فانه يقضى للخارج بهما وكذا الأرض المزروعة يعني انها أرضه زرهما كل يمدى ذلك
 أما إذا كان الزرع عناية كزراعة ظاهرا والا كان تبعا للأرض كما في النلاصة والحاصل ان
 المنظور اليه في كونه نية تكرار أو لا بتكرار هو الاصل لا التبع كما في البحر (قوله ونسج خن) الخنزير
 اسم دابة ثم يسمى الثوب المنسج من وبره خنزا قيل هو نسج اذا بلى بفعل مرة ثانية ثم يسج عزي
 (قوله أو أشكل على أهل الخبرة) قال في البحر ونصل السيف يدل عنه فان أشبه وان انه
 لا يضرب الا مرة كان لدى اليد والافلاخارج أي فاذا ادعى خارج وذو يدان هذا النصل له
 ضربه بيده وأقاما برهانا فهو على هذا اه قال أبو السهمود فان أشكل على أهل الخبرة
 قضى به للخارج والواحد منهم يكفي والاثنان أحوط عزي وزياي وذ كر في غاية البيان انه
 اذا أشكل على أهل الخبرة احتملت الزواية ففي رواية أبي سليمان يقضى لدى اليد وفي
 رواية أبي حفص يقضى للخارج اه (قوله لانه الاصل) أي كون المدعى للخارج المبرهن
 لان القضاء بينة هو الاصل فاذا لم يبرهن لم يرجع الى الاصل (قوله وانما عدلنا عنه بمحدث النتائج)
 سبق ما فيه قال الشيخ الرمي النتائج بكسر النون من تسمية المقول بالمصدر يقال نتجت
 ولدت قال شيخ الاسلام زكريا النتائج بكسر النون من تسمية المقول بالمصدر يقال نتجت
 الناقمة بالبناء للمفعول نتاجا أي ولدت اه وقال ابن الملقن في ضبط كلام المنهاج النتائج بفتح
 النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسر هاء في ثلاثة مواضع اه قال الهيمقي ضبطه
 المصنف يعني النوى بكسر النون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى (تمة) المقضى عليه في
 حادثة لا تسمع دعواه بعده الا اذا برهن على ابطال القضاء أو على تاتي المائن من المقضى له أو على
 النتائج كما في العمادية والسيارية قال الرمي والظاهر ان ما في خزائنه الاكل هو الراجح كما
 يشمله الاقتصار عليه في العمادية والبرازية وغيرهما فاذا تنازع في المسئلة ان شئت وقدما
 الكلام عليه في دفع الدعوى (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر (قوله بلا وقت) قيد
 به لانهم سألوا رخصة قضى به صاحب الوقت الاخير كذا في خزائنه الاكل (قوله وترك المال
 المدعى به في يده من ماله) أي لا على وجه القضاء بل عملا بالاصل لانما سالتهم ان البيعتان رجعا
 الى الاصل وهو ان وضع المدين أسباب المالك (قوله وقال محمد يقضى للخارج) أي لا مكان
 العمل بالبيعتين وبان يجعل ذوا السبد كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع ان قبض دليل
 الشراء فيه ومما يدفع اليه لان تمكنه من القبض دليل السبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل
 القبض لا يجوز وان كان في المقارعة وهذا فيما اذا كانت في بدا أحدهما كما يظهر من تقرير
 كلامه وجه قولهما كما في البحر أن الاقدام على الشراء اقرار منه بالمالك للبائع فصار كأنه جا
 قاما على الاقرارين وفيه التماثل بالاجماع كذا هنا ولان السبب براد حكمه وهو المالك ولا
 يمكن القضاء الذي السبد بالاعلام مستحق قبض القضاء بمجرد السبب وان لا يقضى به ثم لو شردت
 البيعتان على نقد الثمن فالألف بالالف قصاص عندهما اذا استويا لوجود قبض المضمون من
 كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد لا وجوب عنده (قوله قلنا
 الاقدام) أي من الخارج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذي اليد على الشراء الذي ادعاه

ونسج خنزير و رفعه
 أو أشكل على أهل الخبرة
 فهو للخارج لانه الاصل
 وانما عدلنا عنه بمحدث
 النتائج (وان برهن كل) من
 الخارجين أو ذوى الأيدي
 أو الخارج وذى اليد عني
 (على الشراء من الآخر بلا
 وقت سقطا وترك المال)
 المدعى به (في يده من ماله)
 وقال محمد يقضى للخارج
 قلنا الاقدام على الشراء

معه دعوى نتاج أولاد ذلك - كم صاحب الدرر انما رواية ثانية وعلمنا ان قصر في البحر
 وشراح الهداية وعبارة الزباني بعد تعليل تقديم ذي اليد في دعوى النتاج بان اليد لا تلدل على
 أولية الملك فكان مساويا للخارج فيها فاما ما يتقدمه الخارج ويثبت في اليد المقبولة للرفع
 ولا يلزم ما اذا ادعى الخارج القبل على ذي اليد حيث تكون - يتبعه أو يرجع وان ادعى ذو اليد
 النتاج لانه في هذه كثر اثباتا في اتمامها وغیر ثابت أصلا اهـ لمختصا ويؤيدها ما ذكره
 قريسان شاه الله تعالى عند قول المصنف قضى بجم الذي اليد ويستثنى أيضا ما اذا تنازع في
 الام كما وما اذا ادعى الخارج اعتما قاعلي النتاج كما مر ويأتيه (فروع) وفي البحر شاتان في يد
 رجل احدهما بيضا والآخرى سوداء فادعاهما رجل وأقام البيضة انتمه الدرر ان هذه البيضا
 ولدت هذه السوداء في ملكه وأقام ذو اليد البيضة انتمه الدرر ان هذه السوداء ولدت هذه البيضا
 في ملكه فانه يقضى لكل واحد منهم بالاشاء الذي ذكرت شهوده انهم اولدت في ملكه أي يقضى
 للاول بالسوداء وللثاني بالبيضا قال في التاترخانية هكذا ذكر محمد وهذا اذا كان سن
 الشاتين مشكلا فان كانت واحدة منهم - انصلح أملا لاخرى والاخرى لا تنصلح أملا هذه كانت
 علامة الصدق ظاهرة في شهادة شهودا احدهما يقضى بشهادة شهوده وعن أبي يوسف فيما اذا
 كان سن الشاتين مشكلا في لأقبل بينهما أو اقضى بالاشاء لكل واحد منهما بالاشاء التي في يده
 وهذا قضاء ترك لاضاء استحقاق ولو أقام الذي في يده البيضا ان البيضا شاتي ولدت في ملكي
 والسوداء التي في يدي صاحب شاتي ولدت من هذه البيضا وأقام الذي السوداء في يده ان
 السوداء ولدت في ملكي والبيضا التي في يدي صاحب ملكي ولدت من هذه السوداء فانه يقضى
 لكل واحد منهما بما في يده انتهى وان كان في بدرجل حمام أو طير عماية فوخ أقام
 رجل البيضة انه له فوخ في ملكه وأقام صاحب اليد البيضة على منسل ذلك يقضى به صاحب
 اليد ولو ادعى ابنا في يد رجل انه له ضربه في ملكه وبرهن ذو اليد يقضى به الخارج ولو كان
 مكان اللبن أجرة أو حصر أو نورة يقضى به لصاحب اليد وغزل القطن لا يتكرر فقه يقضى به
 لذی اليد بخلاف غزل الصوف وورق الشجر وغیره بمنزلة النتاج بخلاف غصن الشجرة
 والحظنة لا بد من الشهادة بالمال مع السبب الذي لا يتكرر كالنتاج ولو برهن الخارج على
 ان البيضة التي تفلقت عن هذه الدجاجة كانت له لم يقض له بالدجاجة وقد يقضى على صاحب
 الدجاجة ببيضة منها لصاحب الان لان البيضة ليس بسبب الملك الدجاجة فان من غصب بيضة
 وحضنها تحت دجاجة له كان الفرخ للغاصب وعليه منه الجحش لا للامه فان ولدها صاحب
 الام وجعل الشاة يقضى به لصاحب اليد والحية المحشوة والفر وكل ما يقطع من الثياب
 والبسط والاعطاش والثوب المصبوغ به - فهو أوزعة وان يقضى بها للخارج اهـ (قوله)
 أو كان سبباً (يكرر) عطف على ادعى يعني ان ذا اليد حتى في كل حال الا في حال ما اذا ادعى
 غصبا أو كان سبباً (يكرر) فانه يقضى بالخارج بمنزلة الملك المطاق (قوله كبناء) أي كما اذا ادعى
 ذو اليد ان هذا الاجر ملكي بنيت به حائطي وادعى الخارج كذلك يقضى بالخارج لانه يمكن
 تكرره (قوله وغرس) قال الجوى والحظنة عماية كبرفان الانسان قد يزرع في الارض ثم
 يقر بالتراب فيميز الحظنة منها ثم يزرع ثانية فاذا ادعى كل انها حظنة وزرعها أو أقام برهانها

أو كان سبباً (يكرر كبناء)
 وغرس

بان لم يوافق من المدعى لوقت ذى البدو ووافق وقت الخارج فيمنه ذبحكم للخارج ولو خالف سبه
 للوقتين لغت البيهتان عند عامة المناجيج ويعترك في بدوى البدلى ما كان وهو يفتح ما نصفين
 كذا في رواية كذا في جامع النصولين وفيه برهن الخارج ان هذه امته ولدت هذا القرن
 في ملكي وبرهن ذوالبدلى على مثله يحكمهم بالمدعى لانهم ادعوا في الامة ملكا مطلقا فيقضى
 به بالمدعى ثم يستحق القرن تبعها اه ٢ وبه - ذاهل هان ذال الدعا بما يقدم في دعوى النتاج
 على الخارج ان لم يتنازع في الام مالونه اذ عايناه في الملك المطلق وشهدوا به وبناتج ولها
 فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالنتاج) ٣ هو ولادة الحيوان من تحت عنده
 بالبناء لا مفعول ولدت ووضع تحت كافي المغرب ٤ والمراد ولادته في ملكه او ملكا بانه
 او مورثه ولذا قال في خزانة الاكل لو اقام ذوالبدل ان هذه الدابة تحت عنده او نتج
 هذا الثوب عنده او ان هذا الولد ولدت امته ٥ ولم يشهدوا بالملك فانه لا يقضى له اه
 وكذا لو شهدوا انهم ابنت امته لانهم اغتاشوها وبالنسب كذا في الخزانة وفي جامع
 النصولين برهن كل من الخارج وذى البدلى على نتاج في ملكا بانه حكم لذى البدل اذ كل منهما
 خصم عن بانه فكأن بانه - ما حضر او ادعى ملكا بنتاج فانه يحكم لذى البدل اه وانما
 حكم لذى البدل ان المينة قامت على ما لا تدل عليه البدو ترجحت بين ذى البدل بالمدعى
 له وهذا هو الصحيح والقضاء بمينة الخارج هو الاصل وانما عندنا عنه بضمير النتاج وهو ما روى
 جابر بن عبد الله ان رجلا ادعى فاقه في درج بل واقام المينة انما فاقته تحت عنده واقام الذى
 هى في يده مينة انما فاقته تحتها فيقضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لذى هى في يده وهذا
 حديث مشهور صحيح فصارت مسئلة النتاج مخصوصة كافي الخط وفي القينة كما تقدم
 بين ذى البدل اذا ثبت اولية الملك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعى عنده مورثه اه ولو برهن
 انه له ولدى ملكه وبرهن ذوالبدل انه له ولدى ملكا بانه حكم به لذى البدل لانه خصم عن
 تانى الملك منه ويدهد المتافى منه فكأنه حضر وبرهن على النتاج والمدعى في يده يحكم له به
 كذا اه ٦ وبه نظهر انه لا يرجح نتاج في ملكه على نتاج في ملكا بانه ٧ ولا يشترط
 ان يشهدوا بان امه في ملكه لكن لو شهدت بيعة بذلك دون اخرى قدمت عليها لما في الخزانة
 عبد في يد رجل اقام رجل المينة انه عبده ولدى ملكه واقام آخر المينة انه عبده ولدى ملكه
 من امته هذه قضى لذى امه في يده فان اقام صاحب البدل المينة انه عبده ولدى ملكه من امته
 اخرى فصاحب البدل اولى ٨ عبد في يد رجل اقام رجل المينة انه عبده ولدى ملكه من امته هذه من
 عبده وهذا واقام رجل آخر البيعة بمثل ذلك فيكون بينهم ما نصفين فيكون ابن عبد بن وامتين
 وقال صاحب الامار لا يثبت نسبه منهما اه وحمل تقديم يده ذى البدلى النتاج اذ لم يدع الخارج
 تناج وعتقا والا كان الخارج اولى لان بيعة النتاج مع العتق اكثر انما بالانتماء ثبتت
 اولية الملك على وجه لا يستحق عليه اصلا ويمنه ذى البدل ثبتت الملك على وجه يصور حقيقة
 ذلك عليه بخلاف ما اذا ادعى الخارج العتق مع مطلق الملك وذوالبدل ادعى النتاج
 فبيعة ذى البدل اولى ٩ وفي شهادات السبابة الشاهد عاين دابة تتبع دابة وترتفع
 له ان يشهد بالملك والنتاج اه قال في الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النتاج

٢ مطلب

يقدّم ذوالبدل في دعوى
 النتاج ان لم يكن النزاع
 في الام

٣ تعريف النتاج

٤ مطلب

المراد بالنتاج ولادته في
 ملكه او ملكا بانه او مورثه

٥ مطلب

هذا الولد ولدت امته ولم
 يشهدوا بالملك لا يقضى له

٦ مطلب

لا يرجح نتاج في ملكه على
 نتاج في ملكا بانه

٧ مطلب

لا يشترط ان يشهدوا
 ان امه في ملكه

٨ مطلب

برهن كل من خارج بين انه
 عبده ولدى امته وعبده
 هذين نصف وهو ابن
 عبد بن وامتين

٩ مطلب

رأى دابة يتبع دابة
 وترفع يشهد بالملك والنتاج

وإذا استويا في مسئلة الكتاب يقضى به بينهما نصفين ثم يخبر كل واحد منهما ان شاء أخذ نصف
 العبد بنصف الثمن وان شاء تركه **١٥** (قوله وان اتحد الخ) ذكرنا الكلام عليه انفا وتقدمت
 في هذا الباب في محلهما عن السراج (قوله ما يبيع مملوك بانه) بان يشهدوا انه اشتراه من فلان
 وهو يملكها قال في البحر ثم اعلم ان البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراه من
 فلان وهو يملكها كما في خزنة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من
 فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها أو يشهدوا انه هذا المدعى اشتراه من
 فلان بذلك أو تفده الثمن وسأها البينة لان الانسان قد يبيع مالا يملك طوارا ان يكون وكبلا أو
 متهديا فلا يستحق المشتري المالك بذلك فلا بد من ذكر مالك البائع أو ما يدل عليه **١٦** قلت اذا
 كان البائع وكبلا كيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليتم **١٧** اقول اذا عرف
 الشهود ان البائع وكبلا فانظروا انهم يقولون باعها بالو كالتعمين يملكها لان خصوص وهو
 يملكها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس راضا للميسر لا تقبل بينة الشراء
 من الغائب الا بالشهادة باحدة الثلاثة اما يملك بانه بان يقولوا بان يبيع مالا يملكه واشترى
 بان يقولوا هو ولم يشترى اشترى من فلان وما يبيعه بان يقولوا هو ولم يشترى اشترى منه وقبضه
١٨ وفيه راضا اقتضوا القاضي ظهر ادعى ان ثار زنه من اسمه وادعى آخر شراعه من الميت
 وشهوده شهدوا بان الميت يبيعه منه ولم يقولوا باعها منه وهو يملك قالوا لو كانت الدار في يد مدعى
 الشراء أو مدعى الارث فاشتهاده جائزة لانهم اعلى مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد
 المشتري او الوارث امالو كانت فاشتهاده بالبيع كالشهادة ببيع ومالك **١٩** وفي البحر عن
 البرازية اذا كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى
 يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها او قالوا اسلمها اليه وقال سلمها الى
 او قال قبضت وقالوا قبض او قال ملكي اشترى بتهامته وهي تقبل فان شهدوا على الشراء
 والنقد ولم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى
 ولا الشهادة ولو شهدوا بالبيع دون المالك اخذوا **٢٠** (قوله ان لم يكن المبيع في
 يد البائع) اي وهو يدعى الشراء منه وبرهن فانه لا يحتاج الى شهادة الشهود بذلك البائع
 لما يبيعه وضع يده (قوله ولو شهدوا بيده) اي بيد البائع دون المالك اي والمبيع ليس في يده (قوله
 وقولان) يعني ان يعمد عدم صحة ذلك لان البينة تنزع الى يد المالك ويدعصب ويدامانة
 وبيان الامام لا يحق الخاص وهو المطلوب الذي هو المالك تأمل (قوله وذو اليد على الشراء
 منه) صورته عبيد في يد ادعاه **٢١** كراهه ما كره برهن عليه وبرهن زيد على الشراء
 منه وذو اليد لو ان الخارج ان كان يثبت او ابيته المالك وذو اليد يثبت المالك منه فلا
 تنافي فيه فصار كما اذا أقرب بالمالك ثم ادعى الشراء منه وكذا لو برهن الخارج على الارث
 فصولين ولو برهن على الشراء من أجنبي فالخارج احق (قوله او برهننا) اي الخارج وذو
 اليد رضى البحر اطلقه فحمل ما اذا ارشوا استوى تاريخهما واسبق ولم يورخا فلا
 اوارخت احدهما **٢٢** فلا اعتبار لالتاريخ مع التنازع الا ان من اورخ تاريخا مستحيلا

وان اتحد وذو الوقت احق
 ثم لا بد من ذكر المدعى
 وشهوده ما يبيعه مملوك بانه
 ان لم يكن المبيع في يد
 البائع ولو شهدوا بيده
 فقولان برزاقية فان برهن
 خارج على المالك وذو اليد
 على الشراء منه أو برهننا
 على سبب ملك لا يترك

٢٣ مطلب
 لا اعتبار بالتاريخ مع
 التنازع الا ان من اورخ تاريخا
 مستحيلا

أو أرخاواس - تو يافهي بينهم ما وان أرخاوس بق - أحدهما قال ابق أولى فنع ما وان
أرخت أحدهما ما فقط فهي الاحق في الثانية لا في الاولى وقد مرنا ان دعوى الوقت كدعوى
المالك المطلق فقديم الخارج والاسبق تاريخيا (قوليد وذو يد على ملك) قيد بالملك لان الواعظ
عنى ان اقر يده من - فثقتين ولم يشهدا انهما قضى به الما دعوى لانهم شهدا بالملك (قوليد
قال ابق احق) لانه أثبت انه أول المالكين فلا يتبقى للمالك الا من جهته ولم يتبقى الا آخر
حدهم وقيد بالتاريخ منهم ما لان اذ لم يورخا واس - تو يافهي بينهم ما في الم - ثقتين الاوليين وان
سبقت احدهما فانها باقية أولى فيهما وان أرخت احدهما ما فقط فهي الاحق في الثانية
لا الاولى وأما في الثالثة فالخارج أولى في الصور الثلاثة وعامة في البصر (قوليد متفق)
يجوز ان يقر بأرفع خبر لم يتد محذوف أى هو اى الشأن متفق ويجوز ان نصب على الحال من
فاعل برهنا (قوليد لا يختلف عني) ومثله في الزباني تبعه المكافى وادعى في البصر انه
وانه يقدم الاسبق في دعوى الشراء من شخص واحد فانه يقدم الاسبق تاريخا ورده الرمي
بانه هو السامى فان في الم - ثلة اختلافا لرواية في جامع القسوين ولو برهنا على الشراء
من اثنين وتاريخ احدهما السابق اختلافا الروايات في الكتب فإذ كرفى الله داية يشير
الى انه لا عبرة بالسابق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على ان الاسبق أولى ثم رجع صاحب
جامع القسوين الاول اه ملخصا وفي نوو العامين عن قاضي خان ادعاء شرا من اثنين
بقضى بينهم ما نصين وان أرخاوا احدهما السابق فهو احق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يشير
التاريخ يعني بقضى بينهم ما وان أرخاوا احدهما ما فقط يقضى بينهم ما نصين وقا فافلا احدهما
يد فالخارج أولى خلاصة الا اذا سبق تاريخ نى اليد داية برهن خارجا على شراء
شئ من اثنين وارخاوه ما سواء لانهم ما يثبتان الملك لباثمة ان يصير كأنهم ما حضروا دعائهم بخبر
كل منهم ما تكافى - ثلة دعوى الخارجين شرا من ذى اليد كفاية لوبرهنا على شرا من
اثنين وتاريخ احدهما السابق اختلافا روايات الكتب فمافى اله داية يشير الى انه لا عبرة بالسابق
التاريخ بل يقضى بينهم ما وفي المبسوط ما يدل صريحا ان الاسبق أولى (يقول الحقير) وبؤيده
ما صرح قاضي خان انه ظاهر الرواية فمافى اله داية اختلافا قول محمد اه ثم قال ودليل
مافى المبسوط وقاضي خان وهو ان الاسبق تاريخا يثبت الملك الى نفسه في زمان لا سائرته
غيره أقوى من دلائل مافى اله داية وهو انهم ما يثبتان الملك باثمة - ثلة فأنهم ما حضروا
ادعاء الملك بل تاريخ ووجه قوة الاول غير خافى على من تأمل ويرجح انه ظاهر الرواية
اه وكذا بحث في امل مافى اله داية في الحوائى السعدية فراجعها وبه علم ان تقييد
المصنف باتفاق التاريخ مافى على ظاهر الرواية فهو أولى عما قبله الشارح متابع بالدر و ان
وافق المكافى واله داية وأما الحكم عليه بالسهم وكافة من عن البصر فالا يغني (قوله من
رجل آخر) اى غير الذى يدعى الشراء منه صاحبه ذى اى (قوله استويا) لانهم ما في الاول
يثبتان الملك لباثمة ما فأنهم ما حضروا ولو وقت احدهما فتوقته لا يدل على تقدم الملك بل واز
ان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان البائع واحدا لانهم ما اتفقوا على ان الملك لا يتبقى
لان جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا بحكم به حتى يبين انه تقدمه شرا غيره بحر ثم قال

وذو يد على ملك - ورخ اقدم
قال السابق احق وان برهنا
على شرا متفق تاريخهما
أو متخالف عني وكل يدى
الشراء (من) رجل آخر
أو وقت احدهما فقط
استويا ان نه دد البائع

أقول دخل في الصدقة
دعوى الوقف بان ادعى
زويده من والده وادعى
آخر وقفا منه وأرخ الاول
للاثنى والحكم العمل
ببينة ذى التاريخ تأمل
(خير الدين) اه منه

أو شرأ مؤرخ من واحد
غير ذى يد (أو) برهن
خارج على الملك مؤرخ

ولو اجتمعت الهبة بان خفكم حكم ما جتمع الشرأ آن في أواخر الفصل الثامن من الفصولين
واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما اذا
اجتمع الشرأ آن من انقره وى في دعوى الرجلين بسبب مختلفين من كتاب الدعوى نقلا في
الرابع من دعوى التتار خاتمة هذا الواعدا تانى الملك من جهة واحد بسبب مختلفين فالواعدا
من جهة اثنين بسبب مختلفين بان ادعى أحدهما هبة والاخر شرأ لو كانت العين بيد
ثالث أو يدهما أو بيد أحدهما خفكم حكم ما اذا ادعى مالكا مطلقا كل منهما ما ثبت
الملك المطلق لملكه ثم ثبت الانتقال الى نفسه فكان المالكين ادعى مالكا مطلقا و برهنا
ففي كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما ما نص كذا هذا كذا اذا وفى بس
عين يده و برهن آخر انه شرأ من زيد و برهن آخر ان هبة فهو بينهما ولو برهن على التالى
من واحد فالشرأ أولى اذا تصادقا على انه لو احدى ففي النزاع في السابق فالشرأ اسبق لانه لما
ليبين سبق أحدهما جعلا كأنهما واقعة اولى فتقارنا كان الشرأ أسرع نقلا من الهبة لانها
لا تصح الا قبض والبيع يصح بدونه هـ وان ادعى أحدهما الشرأ من زيد والاخر هبة
وقبض من الآخر والعين في يد ثالث قضى بينهما وكذا الواعدى ثالث معا ناعن أيهما وادعى رابع
صدقة وقبض من آخر قضى بينهم ارباعا عند استواء الحجة اذ تلقوا الملك من مالكهم فكأنهم
حضروا و برهنوا على الملك المطلق فصولين من أواخر الثامن وان ادعى أحدهما شرأ من زيد
والآخر الهبة من الآخر والعين في يد ثالث قضى بينهما ما وكذا ان ادعى ثالث هبة ناعن أيهما
وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهم ارباعا وان كانت العين في يد أحدهما يقضى الخارج الا في
اسبق التاريخ وان كان في ايدهما يقضى بينهم الا في اسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى
على الا يقسم كالهبة والهدية وأما ما يقسم كالدار والعاقرة فانه يقضى لدعى الشرأ انقره وى
وانما يصح ان يقضى بينهما ما لو كان المدعى على الحقل القسمة أما الحقل فيعضى بملكه لدى
الشرأ والصحيح في الهبة بان يقضى بينهما ما الحقل القسمة أو لا اذا الشروع الطارئ لا يفقد
الهبة والصدقة في الصحيح ويقعد الرهن كذا في أواخر الفصل الثامن من الفصولين وهذا
آخر ما وجدته ونقلته من نسخة محرفة تحريفا كالإبدالان سمحت ما ظهر من الغلط
بالرجوع الى أصوله التي هي في يدي ومضى نظره في بينة الاصول المنقولة عنها فتم تصحيحه ان
شاء الله تعالى (قوله أو شرأ مؤرخ) أشار به كرهه و ذكر المالك الى انه لا فرق بين دعوى المالك
المطلق والذي بسبب قال العيني وأما الصورة الثانية أى صورة الشرأ فلا تسمى ما مالكا ادعى
الشرأ من شخص واحد فقد اتفقوا ان الملك في أثبت منهم الثاني من جهته في زمان
لا نزاع فيه أحد كان أولى اه فقوله وان برهن خارجا عن الحجة يشغل على ثمان مسائل من
الصورة المتقدمة (قوله من واحد غير ذى يد) انما يقصد به تبع الهدية لان دعوى الخارجين
الشرأ من ذى يد قد تقدمت في قوله ولو برهن خارجا على شئ قضى به لهما فلا فائدة في التعيم
بحر وقبض وقيد بالبرهان على التاريخ أى منهم ما في الاولى لانه لو أرخت احدهما دون
الآخر فهو شرأ كالجواب في رخصة هذه وقال أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد المصنف أولى
بخلاف ما اذا أرخت احدهما فقط في الثانية فان المؤرخ أولى والمصنف انما اذا المؤرخا

منه كما صرح به في الدرر والغرر في باب دعوى الرهين ١٤ وفي الهداية في باب ما يدعيه الرجلان
ولو تباين كل واحد منهما المأثم من رجل على حدة واقام البيعة على المتنازع عنده فهو بمنزلة
اقامة على المتنازع عنده نفسه ١٥ وسواء تلقى كل واحد منهما ما بشره أو أوارث أو هبة أو صدقة
مقبولة فحينئذ كما أشار إليه في الثامن من شهادات البرائة وفي آخر دعوى المنقول من قاضي خان
عبدي في يد رجل أقام رجل البيعة انه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولفي ملك بائعه فلان فانه
يقضي بالعبودية ليدلان كل واحد منهما ما ادعى نتائج بائعه ودعوى نتائج بائعه كدعوى نتائج
نفسه فيقضي بيعة ذى اليد انتهى لان كل واحد من الخارج وذى اليد خصم في اثبات نتائج
بائعه كانه خصم في اثبات المالك له ولو حضر البائعان واقاما البيعة على المتنازع كان صاحب
المتنازع أولى فيكون من قام مقامهما كما صرح به الزبيلي انتهى وفي الدرر في باب دعوى
الرهين قال في الذخيرة والحاصل ان بيعة ذى اليد على المتنازع انما ترجع على بيعة الخارج على
المتنازع وعلى المالك بان ادعى ذوا اليد المتنازع وادعى الخارج امتناع رجوع على الخارج المالك
المطابق اذ المدعى بالخارج على ذى اليد دفعه لانه نحو الغصب أو الودعة أو الاجارة أو الرهن
أو العارية ونحوها فما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيعة الخارج أولى وقال في العمادية
بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه هـ أبو الليث في باب دعوى المتنازع من المبسوط ما يوافق
المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل أقام آخر بيعة انما ادعيته أجراه من ذى اليد وأعارها
منه هـ أو رهنها ما به وذو اليد أقام بيعة انما ادعيته تجب عنده فانه يقضي به لادى اليد لا يدعى
المتنازع والاخر يدعى الاجارة أو الأعاره والنتائج سبق منهما فيقضي لادى اليد وهذا خلاف
ما نقل عنه ١٥ وفي البرهاني في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذا ادعى ذوا اليد المتنازع
وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذوا اليد كانت بيعة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذوا اليد
المتنازع وادعى الخارج انه ملكه أجراه أو ودعه أو أعاره كانت بيعة الخارج أولى قال شيخ
الاسلام الحاصل ان بيعة ذى اليد على المتنازع ترجع على بيعة الخارج على المتنازع وعلى
المالك المطلق بان ادعى ذوا اليد المتنازع وادعى الخارج المالك المطلق أو النتائج اذ المدعى بالخارج
على ذى اليد دفعه لانه نحو الغصب أو الودعة أو الاجارة أو الرهن أو العارية أو ما أشبه ذلك أما اذا
ادعى المالك المطلق ومع ذلك فعلا فبيعة الخارج أولى وأشار رحمه الله تعالى الى هـ هذا المعنى لان بيعة
الخارج فيها هذه الصورة أكثر اثباتا انتهى هكذا في الظهيرية في النوع الثاني من كتاب
الدعوى تحت النقول وأفتى مشايخنا بـ هـ له المحيط به سني بقي بترجيح بيعة الخارج في الصورة

المذكورة

٢ بان ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
رهنًا أو هبة منه

٣ بان ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
رهنًا أو هبة منه

ادعياء المالكين بمقتضى ما بين مختلفين من واحد والعين في بدائل ٢
٧٣ لم يؤخر بقضي ٧٤ وأرخا تاريخا واحدا ٧٥ وأرخا تاريخ ٧٦ وأرخ أحدهما لا
ادعى الشراء يقضي لدى الشراء أحدهما أ- سبق الآخر يقضي
بقضي الأسبق للمؤرخ
ادعياء المالكين بمقتضى ما بين مختلفين من واحد والعين في بدلهما ٣
٧٧ لم يؤخر بقضي ٧٨ وأرخا تاريخا ٧٩ وأرخا تاريخا أحدهما ٨٠ وأرخ أحدهما
بينهما واحدا يقضي بينهما اسبق بقضي للأسبق لا الآخر يقضي بينهما

به لذي اليد كذلك

٧١ أو أرخاوتاريخ أحدهما سبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرفيق ان وافق سن الدابة تاريخ أحدهما قضى به ان وافق سنه وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضى به لذي اليد وان اشكل على أحدهما قضى به ان اشكل عليه وان خالف سنه للوقتين قضى به لذي اليد وان خالف لاحد الوقتين قضى به للآخر

٧٢ أو أرخ أحدهما لا الآخر ان ادعى ان المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرفيق ان وافق سن المولود تاريخ المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضى به لذي اليد وان خالف سنه لوقت المؤرخ بقضى به ان لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا للاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

قال محمد في الاصل اذا ادعى الرجل دابة في يد انسان انما ملكه تحت عذبه واقام بينة عليه واقام صاحب اليد بينة بمنثل ذلك القياس بقضى به الخارج وفي الاستحسان بقضى به صاحب اليد سواء اقام صاحب اليد البينة على دعواه قبل القضاء به للخارج او بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح في اوائل الثاني عشر من دعوى التاريخ خاتمة هذا المذمور خانوا رخصا قضى به لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقت صاحب اليد موافقا للوقت الخارج فحينئذ بقضى للخارج في الثاني عشر من دعوى المحيط ولا عبرة بالتاريخ مع النتائج الا اذا ارخا وقتين مختلفين ووافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه يقضى به للخارج وان وافق تاريخ ذي اليد أو كان مشكلا وخالفه ما قضى به الذي اليد كما في دعوى الوجيز فاعلم هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما اذا كان سن الدابة مخالفا للاحد الوقتين فلا يتخلو من ان يكون موافقا أو مخالفا أو مشكلا للآخر فان كان موافقا فكما مر حكمه أنه انقضى بان وافق وان كان مخالفا للوقتين قضى به الذي اليد كما مر وان كان مشكلا قضى به لمن اشكل عليه اما ذكر في المتأخر خاتمة والمحيط مطلقا اذا كان سن الدابة مخالفا للاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة عليه اهـ هذا اذا كانا رخصا كلاهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ بقضى ان لم يؤرخ لانه بالاطر بقى الاول من ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ ابهم وقته فمحقق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالاطر بقى الاولى فيقضى بالدابة بان اشكل عليه من الدابة وهو من لم يؤرخ وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهم ما قضى به الذي اليد كما حقه بجري زاده اهـ وفي باب دعوى الرجلين في مائتي الابحر وان برهن خارج وذو اليد على النتائج فذو اليد أولى وكذلك لو برهن كل من تلقى المالك من آخر على النتائج عنده اهـ يعني لو كان النتائج ونحوه عند بائعه فذو اليد أولى كالموكلان النتائج ونحوه عند نفسه فان كلاهما اذا تلقى المالك من رجل واقام البينة على سبب ملك عنده لا يتكرره وهو بمنزلة من اقامه على ذلك الدابة عند نفسه لان بينة ذي اليد قامت على أولية المالك فلا يشب للخارج الا بالاتباع

سن الدابة كما قال ابن مالك على الجمع في باب ما يدعيه الرجلان فان اشكل اى ان لم يظهر من
 الدابة ١٥ واختفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف سن الدابة للوقتين قال في الهداية
 في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطات البيهتان كذا ذكره الحاكم تبعه
 في الكافي والنهاية وغاية البيان والبدائع وقال محمد والاصح ان تكون الدابة بينهما لانه اذا
 خالف سن الدابة للوقتين او اشكل بسقط اعتبار ذكر الوقت في نظر اى مقصودهما وهو اثبات
 المال في الدابة وقد استوى في الدعوى والحجة فوجب القضاء بينهما نصفين كذا في الكافي
 كما حقه جوى زاده في تحريراته وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التارخ في دعوى
 المتنازع لغيره على كل حال ارجحوا ومختلفين اولم يؤرخا وارجح احدهما نقط قال المولى قاضى
 زاده اخذ من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا مكذب
 البيهتين فالانزاع منه بسقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار اصل البيهتين لانام البيهتين
 بكذب احدى البيهتين بل وازان يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف المناظر كما اشار
 اليه السرخسى في محيطه وقد يشاهد ان بعض اهل النظر نظروا في سن فرس وقال لسنه
 اثنتان ونصف وكان سنه ثلاثا ونصفا فاذا تقرر هذا فاعلم انه اذا لم يثبت الوقت صار كل واحد
 على ما ذكر شيخ الاسلام الاسميحياني في شرح الكافي لان الاصل عدم اعتبار التارخ في المتنازع
 كما مر آتيا من الفصولين كذا حقه جوى زاده في تحريراته (وقال) قال قاضى خان في اواخر
 دعوى المتقول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية يقضى له ما روى في رواية يثبت البيهتان
 ١٥ وكذا في خزانة الاكل وفي الثامن من العمادية وفي الرابع عشر من الاستر وشية
 كافي الخمانية والظاهر من كلام قاضى خان انه يرجح القضاء بينهما لانه قال في اول كتابه وفيما
 كثر فيه الاقوال بل من المتأخرين اختصرت على قول ارفقين وقد مدت ما هو الاظهر
 وافتهت بما هو الاظهر وقال الزياي في شرح المكتبة نقل من المبسوط والاصح انهما
 لا تبطلان بل يقضى بينهما ما اذا كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى
 به الذى اليد ومكذا ذكر محمد واما ما ذكره الحاكم بقوله بطات البيهتان وهو قول بعض المشايخ
 وهو ما ينشئ ١٥ واعتمد صاحب الدرر ما في الزياي وقال كافي الزياي وقول الزياي ظاهر
 الرواية وهو اختيار الائمة الثلاثة كافي معراج الدراية وفي رضاء البحر النورى اذا اختلفت
 كان التراجع بظاهر الرواية تمت النقول من تحريرات المرحوم انقره وى افندى رحمه الله
 تعالى

ادعيا عينا تناجوا اهلين في بدا احدهما

٦٩ لم يؤرخا ان ادعيا المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتنازع قضى به لى اليد وان اقام
 كل منهما يمينه على المتنازع فصاحب اليد اولى كذا اتفق المولى على ان يدعى وان ادعيا المالك بسبب
 الولادة من الحيوان والرقى قضى به لى اليد من باب دعوى رجلين في دعوى الهنمية
 ٧٠ او ارخانا يتناجوا احدهما ان ادعيا المالك بسبب علمه ما فيما لا يتكرر من المتنازع قضى به
 لصاحب اليد ولا يمتد به التارخ فيه ان ادعيا المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقى ان
 وافق سن المولود للوقت الذى ذكره قضى به لى اليد وان لم يوافق باء اشكل او خافه افاضى

لاحد الوقتين وهو اشكل لكل الوقت الاخر قضى به ان اشكل عليه وهو من لم يؤرخ
 في اواخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى التنازع على كل حال ارجاسوا او
 مختلفين لم يؤرخا وارخ احدثهما انتمى وفيه برهن الخراجان على التنازع فاولم يؤرخا
 او ارجاسوا وارخ احدثهما الاخر فهو بينهما فقد المرح لو ارجاسوا احدثهما سبق فلو وافق
 سنة لاحدهما فهو له اظهر وكذب الاخر ولو خالفهما او اشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت
 فكانهم لم يؤرخا وقيل فيما خالفهما بطالت البينة ان اظهر كذبهما فلا يقضى لهما اه (واعلم)
 انه اذا تنازعا في دابة وبرهنا على التنازع عنده او عند بائعه ولم يؤرخا يحكم بهم الذي الميدان كانت
 في يد احدثهما او يحكم لهم ان كانت في ايديهم او في يد ثالث كاذم الزباني وفي الزمان
 عشر من دعوى التنازع خاتمة وان ارجاسوا ينظر الى سن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي
 ذكره يقضى به ايتما وان ارجاسوا تاريخ احدثهما سبق يقضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة
 عليه اه يعنى قضى ان وافق سنهما وقته وان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الاخر ووافق سن
 الدابة للوقت المؤرخ قضى به للمؤرخ ايضا لانه اذا كان احدثهما سبق قضى به ان وافق سنهما
 وقته فاذا كان الامر كذلك ان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الاخر كان وقت غير المؤرخ متهما
 لعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقا او غير سابق يستقيم على صورته مثله سبق احدث
 التاريخ وفي ذلك قضى ان وافق سنهما فاما كذلك قضى للمؤرخ لو وافقه تاريخه سنهما وان
 فرض المؤرخ مساويا لغير المؤرخ قضى للمؤرخ ايضا لان في موافقة غير المؤرخ شك فلا
 يمارضه لو وافقه المؤرخ كذا حققه جوى زاده في تحويراته اه فلان فرق للفاضل ووافق
 سنهما ان تكون الدابة في يد احدثهما او في ايديهم ما اوفى يد ثالث لان المعنى لا يختلف وان خالف
 سنهما للوقتين او اشكل بقضى به ايتمهما ان كانت في ايديهم ما اوفى يد ثالث وان كانت في يد
 احدثهما قضى به الذي اليد كما حققه صاحب الدرر قسلا عن الزباني وايده بقوله وهو الاصح
 اه (ثم اعلم) ان هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين اما اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد
 الوقتين وهو من كل في الوقت الاخر قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي اشكل سن الدابة
 عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التنازع خاتمة اه هـ هـ ان ارخا كلاهما ما وان ارخ
 احدثهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن الدابة مخالفا للتاريخ المؤرخ بقضى به ان لم يؤرخ لانه
 بالطريق الاولى في ان يكون مشكلا على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ بهم وقته فتحقق الاشكال
 بينه وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيمضى بالدابة لاشكل عليه من الدابة وهو من لم يؤرخ
 كذا حققه جوى زاده في تحويراته انتهى وان ارخ احدثهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن الدابة
 مشكلا عليهم ما قضى بينهم كما في الثاني عشر والثالث عشر من دعوى التنازع انتهى هذا
 اذا كانت الدابة في ايديهم ما اوفى يد ثالث واما اذا كانت في يد احدثهما قضى به الذي الميدان
 ارخ احدثهما ولم يؤرخ الاخر وكان سن الدابة مشكلا عليهم ما كما حققه جوى زاده في
 تحويراته والمراد من الخاتمة بين السن والوقت كونه الدابة كبر من الوقتين او اوصفهما
 كما في الثامن عشر من دعوى المخطط وفي عبارة دعوى التهمة في فصل ما يترجم به احدى البنتين
 اذا كان سن الدابة دون الوقتين او فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور

بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه ان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضي به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة الوقت الذي ذكرنا بطلت البيعتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به ان وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على أحدهما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف للوقت ينطاب البيان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به لآخر

٦٤ أو أرخ أحدهما الا لآخر ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان أو الرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى به بينهما نصفين وان خالف سنة لوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو من كل في الوقت الآخر قضي به لمن اشكل عليه وهو من لم يؤرخ

٢ حكم صاحب البدعي
المتاجر حكم الخابزين
منه

٢ ادعى تساجوا العين في أيديهما

٦٥ لم يؤرخا ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما نصفين

٦٦ أو أرخا وتاريخا واحدا ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود للوقت الذي ذكرنا قضي به بينهما وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما قضي به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة للوقت الذي ذكرنا بطلت البيعتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر

٦٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما قضي به لمن وافق سنة وقته وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان اشكل على أحدهما قضي به لمن اشكل عليه وان خالف سنة للوقت بطلت البيعتان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لاحد الوقتين قضي به لآخر

٦٨ أو أرخ أحدهما الا لآخر ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع يقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب ولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضي به للمؤرخ وان لم يوافق بان اشكل عليهم ما يقضى بينهما نصفين وان خالف للوقت المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ انتهى لانه اذا كان سن الدابة مخالفا

مرة أخرى بعد نقضه ٢ فلا يكون فهو النتاج كما صرح به في المنصولات اه فدعوى النتاج
دعوى مالا يتكرر كما صرح به قاضيان في آخر دعوى المتقول ودعوى النتاج دعوى اولية
المالك كما ذكرنا في آخر الفصل الثاني من القصور فيكون كل دعوى اولية المالك كالنتاج
وعلى هذا اتفاق الاثني القبول في الفروع والاصول كما حقه جوي زاده ٣ فكل سبب للمالك
من المتاع مالا يتكرر به في لاه اولاد لا يمنع مرتبة أخرى بعد نقضه فهو في معنى النتاج
ودعوى المالك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فان من له في عدم التكرار حكمه كحكمه في الجمع
احكامه وأما كل سبب للمالك من المتاع ما يتكرر به في بصادق يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه
فهو لا يكون بمعنى النتاج بل يكون في منزلة المالك المطابق كما صرح به في المحيط والمبسوط
والزباني والظاهرية وغيرها اه مثال مالا يتكرر كسبب ثياب قطنية أو كناية لا تنسخ الا مرة
فمنسحب قطن أو كان سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلوا قام خارج وذو يد على ان
هذا الثوب ملكه وأنه تنسخ عنده في ملكه كان ذواليد اولى كافي الخاتبة والبرائة وغيرهما
اتهمى وكما بين غراب ابن سبب للمالك لا يتكرر فهو كالنتاج فلورهن كل من خارج وذو يد
على ان هذا اللبن حليب في ملكه كان ذواليد اولى كما نقله شارح المتقي وحديث عثمان افندي
الاسكوري ومثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من الذهب والفضة وغيرهما كالخمر والخبز
المفروس والبرازدوع وسائر الحبوب ونحوها لا ينفك عن التكرار وبعبارة بعد النقض مرة
أخرى فلورهن كل من انشأ خارج وذو اليد ان المنطقة صنعت في ملكه وان الشجر المفروس في
ملكه وان البراءة زرعوا والحبوب المملوكة له كان الخارج اولى لاحتمال ان الخارج فعله
أولاً ثم غصبه ذواليد منه ونقضه وفعل ثانياً فيكون ملكه به هذا الطريق فلم يكن في معنى
النتاج بل يكون بمنزلة المالك المطلق كما ذكره ابن مالك على الجمع فان الذهب المصنوع والفضة
المصنوعة والبناء ينقض وبعبارة ثانياً والشجر يفرس ثم يقطع من الارض ويغرس ثانياً
والحبوب تزرع ثم تغرق بل مع القربا في تزرع ثانياً كذلك الحصف الثمر ينفح مما يتكرر
فلوا قام كل من الخارج وذو اليد اليه انه مصنفه كمنه في ملكه فانه يقضى به للمدعي لان
الكتابة بما يتكرر يكتب ثم يعنى ثم يكتب كما في دعوى المتقول من قاضيان وفي الخبلاصة في
الثالث عشر من الدعوى اما المصنف فانه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة في حال
عليه الصياغة ان قالوا يضرب مرتين يقضى للمدعي وان قالوا مرة يقضى لذى اليد فان اشكل
عليهم...م وأخذهما في رواية أبي سالمان يقضى به لذى اليد وفي رواية حنفية يقضى للخارج
وفي الوجيز للسرخسي وان كان مشكلاً فالأصح انه للحق بالنتاج انتهى وفي الدرر فان
اشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم قضى به للخارج لان القضاء بينة
هو الاصل والعدول عنه يجدد بنت النتاج فاذا لم يرجع الى الاصل انتهى

ادعيهما عينا ما اجاوا العين في بدائنا

٦١ لم يورثا ان ادعى المالك بسبب علهما فيم الا يتكرر قضى به بينهما منصفين وان ادعى المالك
بسبب الولادة من الحيوان والرقيق يقضى به بينهما منصفين

٦٢ أو أوثاناً ربحا أو احد ان ادعى المالك بسبب عمله ما فيم الا يتكرر من المتاع يقضى به

٢ قوله فلا يكون فهو
النتاج لعله سقط قبله
وما كان من المتاع يصنع مرة
بعد أخرى بعد نقضه
ليوافق كلامه الآتي وبالجملة
فليصر هذا المقام
نصفه
٢ خواهر زاده

٥٩ لم يؤرخ بقضى ٥٠ أو أرخا تاريخا واحدا ٥١ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق
 لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج
 ٥٢ أو أرخ أحدهما إلا الآخر يقضى لصاحب النتاج

أدعى ما ادعى كما مطلقا ولا آخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٣ لم يؤرخ بقضى ٥٤ أو أرخا تاريخا ٥٥ أو أرخا وتاريخ ٥٦ أو أرخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحدا يقضى أحدهما سبق يقضى لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج لصاحب النتاج لصاحب النتاج
 أدعى ما ادعى كما مطلقا ولا آخر نتاجا والعين في أيديهما

٥٧ لم يؤرخ بقضى ٥٨ أو أرخا تاريخا ٥٩ أو أرخا وتاريخ ٦٠ أو أرخا أحدهما
 لصاحب النتاج واحدا يقضى أحدهما سبق لا الآخر يقضى
 لصاحب النتاج يقضى لصاحب النتاج لصاحب النتاج

في باب دعوى الرجاءين من الدرر والفرر ولو برهن أحدهما من الخسارج وذى اليد على الملك
 المطلق والآخر على النتاج فذو النتاج أولى وفي الباب ان يؤبرهن الملقى ولو برهن على الملك
 والآخر على النتاج فهو أولى وكذا لو كانا خارجين اه وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح
 الجمع لو أقام أحدهما المدعين بثبوت على الملك والآخر على النتاج قدم صاحب النتاج سواء كان
 خارجا أو ذا يد لان صاحب النتاج يثبت أولوية الملك فلا يملكه الغير إلا بالاتفاق منه اه وقال
 أبو السعود المهادى في تحريره قد علم من هذه النقول انه لا فرق في أولوية صاحب النتاج
 بين أن تكون العين في يد أحدهما أو في يدهما فان كانت العين في يدهما فكذلك صاحب
 النتاج أولى لان كل واحد من صاحب اليد وذو يد في نصقه وخارج في النصف الآخر كذا
 المدعى الخسارج والحاصل اذا برهن المدعيان أحدهما على الملك المطلق والآخر على النتاج
 تقدم بينة النتاج سواء كان العين في يد أحدهما أو في يدهما أو في يدهما في كل من
 اه وقال في البحر الرائق في القضاء اطلقوا هذه العبارة وهي قولهم تقدم بينة لنتاج على
 بينة الملك المطلق فشهد ما أرخا واستوى أو سبق أحدهما أو أرخ أحدهما أو لم يؤرخا
 أصلا فلا اعتبار لتاريخ مع النتاج الا من أرخ تاريخا مسجلا في المودع من المدي لوقت
 ذى اليد ووافق وقت الخسارج فيثبت بحكم الخسارج ولو خالف سبقه لوقت عين البينة
 عندها المضاف ويترك في يده على ما كان والنتاج يكسر النون ولادة الحيوان
 ورده عنده من تحت عنده بالبناء المفعول ولدت ورضعت كما في المغرب والمراد ولادته في
 ملكه أو ملك بانيه أو ورثه اه والمراد يكون التاريخ مصفيا لا في دعوى النتاج عدم
 موافقة التاريخ في حق المولود * ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة في ملكه لان سبب
 ذلك نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فلا يمكن تكرره هو النتاج فوقوع
 النتاج في الخسارج مرتين بحال يبنى لآيته وعود الولد الى بطن امه ثم ووجه مرة بعد أخرى
 فاذا كان الامر كذلك الولد لا يبعد ولادته بعد الولادة مرة أخرى وما كان من المناع كذلك ولا يصنع

وان ادعى الشراء من واحد والعين في ايديهم - ما فهو بينهما الا اذا ارخاوا أحدهما - السابق
 فحينئذ يقضى لاسبقهما من جامع النسولين من الثامن لمصاه اذا ادعى ان تلقى الملك من جهة
 واحدة ولم يؤرخاوا ارخاوا تاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما - ما وكذلك اذا ارخ
 أحدهما دون الآخر يقضى بينهما - ما وان ارخاوا تاريخ أحدهما السابق يقضى لاسبقهما
 تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف الميعات في البيع والشراء من
 دعوى المحيط ان كانت العين في ايديهم - ما يقضى بينهما في الفصول الا اذا ارخاوا تاريخ
 أحدهما سبق وفي غايه البيان عن ميسوط خروا زاده ان كانت العين في ايديهم ما ان لم يؤرخاوا
 أو أرخاوا سواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما ما في الاولين فلا اشكال فيه
 واما اذا أرخ أحدهما دون الآخر فكذلك يقضى بينهما - ما نصفي لانه لا عبرة لتاريخ خطالة
 الانفراد اذا كانت العين المؤرخ - يدهم - اما ألا يرى انه لو كان في يد أحدهما - ما فارخ الخارج
 لا يكون تاريخا أحدهما عبرة فلا تنقض يد ذي اليد بالاحتمال فكذلك لا يكون التاريخ غيره اذا كان
 في ايديهم ما حتى لا ينقض ما ثبت من يد الآخر في النصف وان لم يكن للتاريخ خطالة الانفراد عبرة
 بمقابل اليد صار وجود التاريخ وجوده بمنزلة ولوعده يقضى بالاربعينهما نصفين من هاشم
 الانفرادي في أول دعوى الشراء والبيع

ادعى عينا شرا من واحد والعين في يد أحدهما

٤٥ لم يؤرخا يقضى لذى اليد ٤٦ أو أرخا تاريخا واحد يقضى لذى اليد
 ٤٧ أو أرخاوا تاريخا أحدهما السابق ٤٨ أو أرخ أحدهما الا لا يخبر يقضى
 يقضى لاسبقهما لذى اليد

وان ادعى الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذى اليد سواء أرخ أو لم يؤرخ الا اذا
 ارخاوا تاريخ الخارج أسبق فيم يقضى به للخارج في اول الفصل الثامن من الفصول وفيه في
 أو اسط الفصل المذكور ولو ادعى الخارج وذو اليد بسبب هذا السبب فحوشراء وارث وشبهه
 فلا يخفى لهما ان يدعيان تلقى الملك من جهة واحدة ومن جهة اثنين فلو ادعياه من جهة واحدة
 وبرهننا حكم به لذى اليد ولم يؤرخا أو أرخاوا أو فلأرخاوا تاريخ أحدهما السابق فهو أولى
 ولو أرخ أحدهما فذو اليد أولى اذ وقتها كانت محتملة فلا تنقض قبضه بشك فيه وفيه
 أيضا في اصل المزبور بامارة المبسوط واجهوا ان الخارج وذو اليد لو اتفقا الشراء من واحد
 وأرخ أحدهما الا لا تخبر فذو التاريخ أولى (فمن) ذواليد أولى (وقت) انذار تاريخ الخارج
 في حقه مخبر به والقبض في حق ذي اليد معاين وهو دليل على سبق عقده والمخالفة أقوى من
 الخبر الا اذا ارخاوا تاريخ الخارج أسبق يحكم للخارج فيه وفيه بعد - مثله ولو برهن من
 ليس يده على انه قبضه منه بشهر وبرهن ذو اليد على قبضه بالانقضاء أو برهن على الشراء
 ولم يذ كر شهره القبض فالبيع له اذ يدعى الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ فنهنا
 ولا يدري أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت البيهتان وترجع ذواليد يده القائمة في الحال اه
 ادعى عينا أحدهما ملكا مطلقا والا تخبرتنا جا والعين في يد ثالث

يقضى لاسبقهما اتار يخاوان ادعيا تاتي الثالث من جهة اثنين فكذا ذلك المبوب على التفصيل
الذي قلنا فيما اذا ادعيا التلقي من جهة واحدة انقروى في آخر دعوى الشراء والبيع

ادعيا عين الشراء من اثنين والعين في يد أحدهما

٣٣ لم يورخا ٤ أوارخا تاريخا ٣٥ أوارخا وتاريخ أحدهما ٣٦ أوارخ أحدهما

يقضى واحد يقضى اذ سبق يقضى لا الاخر يقضى

للخارج للخارج لاسبقهما للخارج

اذا ادعيا تاتي الثالث من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج سواء أُرخا أو لم يورخا

أوارخ أحدهما ولم يورخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد اسبق خلاصة من الثالث

عنهم من كتاب الدعوى وفي البرازية بعد في يد رجل برهن رجل على انه كان افلان اشتراه منه

منذ عشرة أيام وبرهن ذوا المدعى انه كان لاخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماعه في قول الثاني

في قوله الثاني هو لاسبقهما اتار يخاوه وذا اليد وقال محمد في قوله الاخر هو لمدعى وعلى

قياس قول الثاني أولا هو لمدعى اه اقول فعلى هذا ينبغي ان يقضى لاسبقهما اتار يخا كما

لو ادعيا الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعيا عين الشراء من واحد والعين في يد ثالث

٣٧ لم يورخا يقضى ٣٨ أوارخا تاريخا ٣٩ أوارخا وتاريخ ٤٠ أوارخ أحدهما

بينهما نصين واحد يقضى أحدهما سبق لا الاخر يقضى

للخارج للخارج يقضى لاسبقهما للخارج

وان ادعيا الشراء من واحد ولم يورخا وأورخا سواهما وفيه ما نصقيل لاسبقهما في الحجة وان

أورخا واحدهما اسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا ٤ وان أرخ أحدهما أى وهم ما خارجان

الا الاخر فهو وهو ورخ اتفاقا من القسولين من الثامن ولو ادعيا الشراء والدار في يد ثالث

ان ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحب المد وللم يورخا او قاما اليه يقضى بينهما نصين

لكل واحد منهما النصف يتصف الثمن وله ما اختيار ان شاء قبض كل واحد منهما ما النصف

ينصف الثمن وان شاء ترك فان ترك أحدهما ان ترك قبل القضاء فلا آخر ياخذ به جميع الثمن

بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقضى الا النصف يتصف الثمن ولو ادعيا الشراء من غير

صاحب اليد فعلى بينهما نصين هذا اذا لم يورخا وأورخا تاريخا واحدا ولو أرخا وتاريخ

أحدهما سبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع فان أرخ أحدهما ولم يورخ الا آخر يقضى

صاحب التاريخ خلاصة من الثالث عنهم من الدعوى ولو كان المبيع في يد بائعه فبرهن

أحدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن آخر على الشراء وانه قبضه منذ عشرة أيام

فذا الوقت الاول أولى جامع القسولين

ادعيا شراء من واحد والعين في ايديهما

٤١ لم يورخا يقضى بينهما نصين ٤٢ أوارخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصين

٤٣ أوارخا وتاريخ أحدهما سبق ٤٤ أوارخ أحدهما الا آخر يقضى

يقضى لاسبقهما بينهما نصين

٤ قوله وان أرخ أحدهما
لا الاخر الخ اقول اى
وهم ما خارجان والبائع
واحد وكفى القسولين
بعد ورقة ولو أرخ أحدهما
فذا والبائع أولى اذ وقت
السكان يحفل فلا يقضى
قبضه بالشك ولو كان
المبيع في يد بائعه ولا أحد
المدعين تاريخا فالورخ
أولى اذ لا مراعاه في وقته
فواجبه اذ هو قيد فيها
ولكن قوله فيما ذكره بعد
وان كانت العين في ايديهما
وقوله بعده وان في يد
أحدهما شاهدان وضع
طاهنا فيما اذا كان المبيع
في يد ثالث وتقرض له ايضا
والمقرض في الكل أن
البائع واحد فمامل اه منه

بقضى للتأخير من هادش الاقتروى في نوع دعوى الارث من كتاب الدعوى

ادعاء الشراء من اثنين والعين في يد ثالث

٢٥ لم يؤخر باقضى ٢٦ أوارخا وتاريخا واحدا ٢٧ أوارخا وتاريخا أحدهما سبق
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين عند علمائنا الثلاثة يقضى للابن

ان كان تاريخهما الملك باقعهما وان

كان تاريخهما الوقت اشترائهما عند

محمد يقضى بينهما نصفين ورجح

صاحب الفصولين قول محمد

٢٨ أوارخ أحدهما والاخر

يقضى بينهما

اتفاقا

وان ادعاء الشراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يؤرخا أوارخا وتاريخا معاً على السواء

فقط بالدار بينهما ما وان أرخا وتاريخا أحدهما السابق فهو على الاختلاف الذى ذكرنا فى

الميراث يعنى ان نفسه ثلاثة أقوال وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فهو على ما ذكرنا فى

الميراث ايضا وما اذا ادعاء الشراء من اثنين وأرخا الشراء وتاريخا أحدهما السابق فقدروى

عن محمد انهما اذا لم يؤرخا ملك البائعين يقضى بينهما نصفين كما فى فصل الميراث فعلى هذه

الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفى ظاهر الرواية يقضى فى فصل الشراء

لاسبقهما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد يحتاج الى الفرق اقتروى من نوع فى

دعوى الشراء والبيع وفى جامع الفصولين وان ادعاء الشراء من واحد لم يؤرخا أوارخا

سواء فهو بينهما نصفين لاسئوئهم فى الحجة وان أرخا أحدهما السابق يقضى لاسبقهما

اتفاقا بخلاف ما لو ادعاء الشراء من رجلين لأبهما ما يشتركان الملك لبايعتهما ولا تاريخ بينهما

الملك البائعين فتاريخهما للملك لا يمتد به وصار كأنهم ما حضروا برهنه على الملك بل التاريخ

فيكون بينهما ما هناء فقد اتفقا على ان الملك كان هذا الرجل ونما اختلاف فى المتلقى منه

وهذا الرجل أثبت المتلقى لنفسه فى وقت لا ينازع فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره

بهذه الا اذا تناق فى وقت لا يتلقى منه انتهى وفيه ايضا أقول يقرأى الى ان الاصول هو ان

لا يمتد بسبق التاريخ فى صورة التلقى من اثنين اذ التاريخ لا يمتد لملك البائعين فتاريخ

المتنزه يمتد للملك لا يمتد به مع تعدد البائع فصارا كأنهم ما حضروا برهنه على الملك المطلق

لاتاريخه هـ

ادعاء شرا من اثنين والعين في أيديهما

٢٩ لم يؤخر باقضى ٣٠ أوارخا وتاريخا ٣١ أوارخا وتاريخ ٣٢ أوارخ أحدهما

بينهما واحد يقضى أحدهما السابق لا الاخر يقضى

نصفين بينهما نصفين يقضى لاسبقهما بينهما نصفين

وفى الرابع من دعوى الهبط فى نوع فى دعوى صاحب البدن المتلقى الملك من جهة غيرهما ادعاء

تلقى الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أوارخا وتاريخا معاً على السواء يقضى بالابن بينهما

وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الاخر يقضى بينهما بالدار وان أرخا وتاريخا أحدهما السابق

ميراثه وأقام الاخر يمينه ان ابا مات منذ سنتين وتركه ميراثه في هذا الوجه خالف محمد
انقروى في دعوى الارث

ادعاء مالك الارث ان ابيه وارثا وتاريخا واحد ١٧ لم يورثا بقضى ١٨ وارثا وتاريخا واحد ١٩ وارثا وتاريخا واحد
بينهما نصفين يقضى بينهما نصفين علمنا الثلاثة بقضى للاسبق ان كان

تاريخهما لموت مورثهما وان كان تاريخهما للملك مورثهما معا عند محمد

يقضى بينهما ورجح صاحب اجماعا

اي كالمو كانت العين في يد ثالث ولو ادعى مالك الارث ان كان العين في ايديهما فكذا الجواب
٢ في اربل الثامن من التصولين ملخصا

ادعاء مالك الارث ان ابيه وارثا وتاريخا واحد ٢١ لم يورثا بقضى ٢٢ وارثا وتاريخا واحد
للمتأخر الجواب

اسبق عندهما بقضى للمتأخر ومشاينا افتوا

بارولية السابق علي قول الامامين

ولو ادعى مالك الارث ان كان العين في ايديهما ولم يورثا وارثا وسواه يقضى للمتأخر

وان ارثا واحدما السبق فهو لا سابقا وعند محمد للمتأخر لانه لا عبرة بالتاريخ هنا وان ارثا

احدهما الا الاخر فهو للمتأخر اجماعا وقبل يقضى للمورث عند ابي يوسف من جامع الفصولين

في الثامن (اقول) وارثا وتاريخا واحدما السبق وان ارثا وتاريخا واحدما السبق فهو له

والحاصل انه للمتأخر الا اذا سبق تاريخ ذي اليد كما ساقى ووضع المسئلة في تناق المالكين

خير الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول

هذا لي ورثته من ابي لو كان في ايديهما فهو للمتأخر ٣ اذا كان تاريخ ذي اليد اسبق

فهو اولى عند ابي حنيفة وابي يوسف ورجح ما اتفقنا على وان ارثا واحدما اولم يورث الاخر

فهو للمتأخر اجماعا قال في الرابع من الاسترشاد والاثامن من العمدة ادعية التجرىد

٢ اي كالمو كانت العين في يد ثالث اه منه

٣ اي اذا لم يورثا وارثا سواء اه منه

سواء ارخا ولم يؤرخا وارخ احدهما ولم يؤرخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد سابق
 اه (قال) رجل ادعى دارا او عقارا او منقولا في يد رجل - كما مطلقا واقام البينة على المالك
 المطلق واقام اليد - البينة ايضا انه ملكه بينة الخارج اولى عند عالمنا الثلاثة وهذا اذ لم
 يذكر تاريخا وما اذا ذكر تاريخه - كما هو مفيد كذلك يقضى ببينة الخارج وان كان تاريخ
 احدهما سابق فلاسقة ما تاريخا سواء كان خارجا او صاحب يد وهو قول ابي حنيفة وقول ابي
 يوسف وقول محمد اولا وعلى قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد آخر الا عبرة فيه - لئلا يخل
 يقضى للخارج وان ارخ احدهما ولم يؤرخ الاخر فيكذلك يقضى للخارج من سرقة لئلا يخل
 نقلاب من الذخيرة - حجة الخارج في الملك المطلق اولى من حجة ذي اليد لان الخارج هو المادى
 والمبينة بيته المدعى بالحديث الا اذا كانا رخصا وذو اليد اسبق لان للآخر رخصة عند ابي حنيفة
 في دعوى الملك المطلق ٣ اذا كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف آخر اقول قول محمد اولا
 وعلى قول ابي يوسف اولا وهو قول محمد آخر الا عبرة له بل يقضى للخارج درر
 ادعاء المكارثان من ابيه والعين في بدائات

١٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى

١٣ لم يؤرخا يقضى

بينهم انصفين

بينهم انصفين

١٦ أو أرخ احدهما الا الآخر

١٥ أو أرخا وتاريخ احدهما السابق عند عالمنا

يقضى بينهم اجماعا

الثلاثة يقضى للاسبق ان كان تاريخهما المالك

مورثهما وان كان تاريخهما الموت مورثهما

عند محمد يقضى بينهم انصفين

ولو ادعى كل واحد منهما الرثان من ابيه - فلو كان العين في بدائات ولم يؤرخا وارخا سواء فهو
 بينهم انصفين لاسيما انهم ما في الحجة وان ارخا واحدهما سبق فهو لا يجهدهما عند ابي حنيفة
 وابي يوسف وكان ابو يوسف يقول اولا يقضى به بينهم انصفين في الارث والمالك المطلق ثم يرجع
 الى ما قلنا وقال محمد في رواية ابي حنيفة كما قاله ابو حنيفة - وقال في رواية ابي سليمان لا عبرة
 للتاريخ في الارث فيقضى بينهم انصفين وان سبق تاريخ احدهما الاثم - ما لا يدعيان المالك
 لاثبتهما ابتداء - لمورثه - ما ثم يجرأه الى نفسه - ما وتاريخ المالك المورثين فصار كل واحد منهما
 المورثان وبرهنا على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخه يقضى لاسيما بهما (اقول)
 ينبغي ان يكون حكم هذا كما دعوى الشراء من اثنين لاني لو وثق كباينين في تلقى المالك
 منهم ما فن لم يعتبر التاريخ في الشراء من البائعين فيبقى ان لا يعتبر التاريخ في الارث أيضا فرد
 الاشكال على من خالف فيشكل التخصيص على الروايتين (والجواب) ان
 في اعتبار تاريخ تلقى المالك من البائعين اختلاف الروايات على ما سيحى - فكذلك الارث فلا فرق
 بينهم ما في الحكم فلا اشكال حينئذ وان ارخ احدهما الا الآخر يقضى بينهم انصفين اجماعا
 لانهم ادعوا تلقى المالك من رجلين فلا عبرة للتاريخ في قبيل يقضى لاهم ورخ عند ابي يوسف جامع
 الفصولين من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة وان ارخا لثالثين مورثهما اعتبر
 سبق التاريخ في قولهم جميعا اه اى بان اقام احدهما بينة ان ابائهم مات من ذمة وتر كها

٣ من ضمنه مطلق المالك

المؤرخ تقتصر على وقت التاريخ

ادعيا مطلقا والعين في أيديهما

٥ لم يؤرخا بقضى ٦ أو أرخا تاريخا واحدا ٧ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق عندهما

بينهما يقضى بينهما يقضى للاسبق وعند محمد في رواية

يقضى بينهما ومشايخنا أفتوا

٨ أو أرخ أحدهما الا الآخر عند أبي حنيفة يقضى

بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد ان

أطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة

(ولو ادعيا) ملكا مطلقا فان كانت العين في أيديهما فكذلك الجواب أي كما كانت العين في يد ثالث

لأنه لم يترجح أحدهما على الآخر باليد ولم ينقطع حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من

الفصل الثامن

أي ان لم يؤرخا أو أرخا سواء

ادعيا مطلقا والعين في يد أحدهما

٩ لم يؤرخا بقضى ١٠ أو أرخا تاريخا واحدا ١١ أو أرخا تاريخا أحدهما سبق عندهما يقضى

للتأخر يقضى للتأخر لاسبقهما وعند محمد يقضى للتأخر أفتى

مشايخنا بأولوية الاسبق على قول الامامين

١٢ أو أرخ أحدهما الا الآخر عند أبي

يوسف يقضى للمؤرخ وعند محمد يقضى

للتأخر أفتى مشايخنا على قول محمد

(ولو ادعيا) ملكا مطلقا فان كانت العين في يد أحدهما فان كانا أرخا أو لم يؤرخا فهو

للتأخر لان يثبت كثر اثباتا وان أرخا واحدهما سبق فهو لاسبقهما وعند محمد انه رجع عن

هذا القول وقال لا تقبل بيعة ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البيعتين فاصتا على الملك

المطلق ولم يضر ضلحة الملك فاستوى التقديم والتأخر في معنى الخارج (ولهما) ان البيعة

مع التاريخ تنضم للدفع فان الملك اذا ثبت للنخص في وقت قبضته لغيره بعده لا يكون

الا بالتالي منه فاصارت بيعة ذي اليد ذكر التاريخ متضمنة لدفع بيعة الخارج على معنى انها

لا تنسخ الاجساد اثبات التلقا من قبله وينتفع بالدفع مقبولة على هذا اذا كانت الدار في

أيديهما فاصحاب الوقت الاول أولى عندهما وعند محمد يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما

لا الآخر عند أبي يوسف يقضى للمؤرخ لان بيئته أقدم من المطلق كالأدعي رجلان ثمرا

من آخر وأرخ أحدهما الا الآخر كان المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للتأخر ولا

غيره للوقت لان بيعة ذي اليد انما تقبل اذا كانت متضمنة معنى الدفع وهذا وقع الاحتمال في

معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلقا من جهته بل وازان شهود الخارج لو وقتوا المكان

أقدم فاذا وقع الشك في تضمينه معنى الدفع فلا يتبدل مع الشك والاحتمال جامع الفصولين من

الفصل الثامن (قال) الرمي أقول هذه المسئلة المأخوذة عن الخلاصة ليست من باب دعوى

الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعيا تلقا الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للتأخر

مطلب

البيعة مع التاريخ تتضمن

معنى بيعة دفع الخارج

حاجة الى ذلك ربه بل أقصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي افندي اسمري زاده حيث جعل
 لهاميزا نالائه أوصل الصور الى ستة وتسعين فقال اعلم ان الرجلين اذا ادعيا بمقاومة
 فلا يتحولا اما ان ادعى كلاهما ملكا مطلقا أو ادعى كلاهما مربي واحد من ادعيا أو ادعى
 من اثنين أو من واحد أو ادعى احدهما ملكا مطلقا أو الاخر تاجا أو ادعى كلاهما تاجا
 أو ادعى كلاهما ماسكا أو انه امان يكون المدعى به في يد ثالث أو في يدهما أو في يدهما وكل
 وجه على أربعة أقسام اما ان لم يورخا أو رختا تاريخا أو ادعى كلاهما سبق
 أو ادعى كلاهما الا الاخر وجهه ذلك ستة وتسعون فصلا كما ينبغي تنصيصه ان شاء الله تعالى
 وهي هذه كما ترى أحبت ذكرها تسميها لاجل المراجعة وتقريرا وان كان في المصنف والشارح
 شيء كثير منهم لكن بهذه الصورة يقرب المأخذ وان تكرر فان المكرر للعاجزة يتحولا
 ادعاء ما ملكا مطلقا والعين في يد ثالث

- ١ ان لم يورخا بقضي ٢ أو رختا تاريخا واحدا ٣ أو رختا تاريخا احدهما سبق
 بينهما يقضي بينهما عندهما يقضي للاسبق وعند
 ٤ أو ادعى كلاهما الا الاخر عند أبي حنيفة يقضي
 بينهما ما عند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد ان
 أطلق ومما يخفى أقنوا بقول أبي حنيفة

(ولو ادعيا) ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورخا أو رختا تاريخا واحدا ورختا تاريخا
 بينهما الاستواء في الحجج (وان) رختا تاريخا احدهما سبق يقضي للاسبق لانه أثبت الملك
 لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيعطي بالملك له ثم لا يقضي بعده غيره الا اذا تعلق الملك منه
 ومن ينزعه لم يبق الملك منه فلا يقضي له به (ولو ادعى) - - - - - احدهما الا الاخر فعند أبي حنيفة
 لا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدمه ما لم يكن لا يورخ
 ان يكون الاخر أقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فيجوز له مقارنته بما لا يحتمل ان
 وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا وان لم يورخ ثبت للعدل
 يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك ولا يعارضه وعند محمد يقضي لمن أطلق لان دعوى
 الملك المطلق من الاصل ودعوى الملك المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولا يرجع الباعثة
 بعضهم على غير ذلك وتصح الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق اسبق تاريخا فكان
 أولى هذا اذا كان المدعى في يد ثالث وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى يقضي للاسبق
 لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيعطي بالملك له ثم لا يقضي بعده غيره الا اذا
 تعلق الملك منه ومن ينزعه لم يبق الملك منه فلا يقضي له به (من المحل) المزبور فعند أبي
 حنيفة لا عبرة للتاريخ ويقضي بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدمه ما لم يكن لا يورخ
 يجوز ان يكون الاخر أقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فيجوز له مقارنته بما لا يحتمل ان
 (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف للمؤرخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم
 يورخ ثبت للعدل يقينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه (من المحل) المزبور
 وعند محمد يقضي لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى الملك

مطلب
 تصحيح الزوائد المتصلة
 والمنفصلة

وان كانت فيبدأ أحدهما فهو أولى الألبان بوزن خاوتار يخ الحار جاسق فيقضى له (و بحث) فيه
 العمادى بان الشيوع الطارئ يسد الرهن فيبقى ان يقضى بالكل المدعى الشراء لان مدعى
 الرهن أثبت رهنه فاسد افلا تمل ببنته فصار كان مدعى الشراء انظر دبا فامة البينة ولهذا
 قال شيخ الاسلام خوارزمية انه انما يقضى به بينهما فافهما اذا اجتمع الشراء والهبة اذا كان
 المدعى مما لا يحتمل القسمة كالعبد والداية أما اذا كان شرايا يحتملها يقضى بالكل المدعى
 الشراء قال لان مدعى الشراء قد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في
 مشاع يحتمل القسمة بوجوب سد الهبة فلا تقبل بيعة مدعى الهبة غير أن الصحيح ما علمت من
 ن الشيوع الطارئ لا يقصد الهبة والعقد وقصد الرهن والله تعالى أعلم بحجرتي وعلى
 ما مر من أن الاستحقاق من الشيوع المقارن ينبغي ان يقضى المدعى الشراء بالاولى فالحكم
 بالاستواء على كل من القوانين مثلك فليتمام قال المصنف في المنع هذا الكلام من العمادى
 بشير الى أن الاستحقاق من قبيل الشيوع الطارئ وليس كذلك بل هو من الشيوع المقارن
 المقصد كما صرح به في جامع الفصولين وصححه في شرح الدرر والغروية لا في الكتبي في كتاب
 الهبة وأقره (قول) وان برهن خارجان على ملكه ورخ الخ) قد بالملك لانه لو أقامها على انها في
 يده من ذمة من ولم يشهد أنهم له قضى بها المدعى لانهم شهدت باليد لا بالملك كافي البحر (وفيه)
 ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذى اليد وفي جامع الفصولين ادعى كل
 انه في يده فلو برهن أحدهما يقبل ويكرن الآخر خارجا ولو لا بيعة لهما لا يحالف واحدهما ٢
 (ولو برهن) احدهما على اليد وحكم يده برهن على الملك لا تقبل اذ بيعة ذى اليد على الملك
 لا تقبل (أخذ) عيانا من يد آخر وقال اني أخذته من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل
 لانه وان كان ذاب بحكم الحال لم يكن له ما أقرب به بضمه منه فقد أقر أن ذى اليد في الحقيقة هو
 الخارج (ولو) غصب أرضا وزرعها فادعى رجل ان له له وغصبها منه فلو برهن على غصبه
 واحداث يده يكون هو ذاب والزراع خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزراع ذاب والمدعى هو
 الخارج (بيده) عتقا واحداث الآخر عليه يده لا يصير به ذاب فلو ادعى عليه انك أحد ثلث اليد
 وكان يدي فانه كركي يحلف ٥٥ وبه علم ان اليد الظاهرة لا اعتبار بها (ثم اعلم) ان الرجلين
 اذا ادعيا عيانا فاما ان يدعيهما لهما كمالا مطلقا أو ملكا بسبب مقصد قابل للتكرار أو غير قابل أو
 مختلف أحدهما أقوى من الآخر أو متساويان من واحد أو من متعدد أو يدعى أحدهما
 الملك المطلق والآخر الملك بسبب أو أحدهما مائة تكرر والآخر مائة لا تكرر فهي تسعة وكل
 منها مائة ان يبرهن أو يبرهن أحدهما فقط أو لا برهن أحدهما ولا مرجع أو لا أحدهما
 مرجع فهي أربعة صارت تسعة وثلاثين وكل منها امانان يكون المدعى في ذنائب أو في يدها
 أو في يدها أحدها مائة وهي أربعة صارت مائة وغاية وعشرين ٣ وكل منها على أربعة امانان
 لا يوزن خاوتار خاوتار أو سابق أحدهما أو ارجح أحدهما صارت خمسة مائة واثنى عشر ١٥
 وقد وصلها في التمهيد جامع الفصولين الى تسعة آلاف وسقائة وسبعين مثله وانفردا
 برسالة خاصة وقد تخرج مع هذا العاشر الحقة زيادة على ذلك بكثير حورنه في رقة حين اطلعى
 على تلك الرسالة وسأجمع في ذلك رسالة خافله ان شاء الله تعالى ولكن ذكر ذلك هنا بطول ولا

(وان برهن خارجان على ملك
 مؤرخ

مطلب
 من أهم مسائل دعوى
 الرجلين معرفة الخارج من
 ذى اليد

٢ اذ لم يثبت كون أحدهما
 خصما للآخر اذ يصير
 خصما باليد ولم يثبت يد
 واحدهما مائة

٣ قوله صارت مائة وغاية
 وعشرين اصل الصواب
 مائة وأربعة وأربعين
 وقوله الآتي صارت خمسة مائة
 واثنى عشر اصل صوابه
 خمسة مائة وسبعة وسبعين
 فليحذر

والظاهر انه كان بعد وجوب المال الاول اه (قوله قيد بالشراء) أى في جعله مع المهر سواء لان
 الهبة واخواتها لا تساوى المهر ولذا قال الشارح لان النكاح أحق (قوله لان النكاح أحق
 من هبة أو رهن أو صدقة) انظر ما معنى هذه العبارة مع قوله المار والشراء والمهر سواء فلم
 يظهر فى قاعدته سوى انه تكرار محض نامل (قوله والمراد من النكاح) أى فى قول العمادى
 لان النكاح الخ المهر قال فى البحر نافلة من جامع الفصولين لو اجتمع نكاح وهبة يمكن ان
 يعمل بالميتة ولو استويتا بان تكون منكوبة لاذ وهبة لا تخربان بامته المنكوبة
 فينبغي أن لا تبطل بصفة الهبة - هذا من كذب المؤمن وكذا الصدقة مع النكاح وكذا
 الرهن مع النكاح اه وهو وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا في أمة أحدهما أدى انما
 ملكه بالهبة والاخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كما عبره
 فى المحيط فى الكتاب (ولذا قال) ~~فى المحيط~~ والشراء أى من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف
 هـ ما سواه لهم مد أن المهر صله من وجه قد أطلق النكاح وأراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه
 ان العمادى بعد ما ذكر ان النكاح أولى قال ثم ان كانت العين فى يد أحدهما فهو أولى الآن
 يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقتضى الخارج ولو كانت فى أيديهم ما يقتضى بهم انهم ما نصق
 الا ان يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقتضى له اه (وكيف) يتوهم ان الكلام فى المنكوبة
 بعد قوله تكون بينهما منصفين (ويجب) لونه ان رأى الامة ادعى أحدهما انما ملكه والاخر
 انما ملكه منكوبة وهما من رجل واحد وبرهنا ولا مرجح ان يشبه العدم المناقاة تكون ملكا
 لمدعى الملك هبة أو شراء منكوبة الاخر كما يجتبه فى الجامع ولم أره صريحا اه (فالحاصل)
 ان صاحب البحر استحسن بحث صاحب الفصولين وان كان له برهنة قولا وهمة فى حله
 قوله من النكاح أولى من الهبة ان المراد ادعاء أحدهما نكاح لامة والاخر هبة بدينه
 ما ذكره فى العمدانية انما لو كانت فى أيديهم ما ولا مرجح بقتضى بينهما ما ولا يصح ذلك فى المدعى
 نكاحه وان صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كما عرفت (قوله المهر) فيكون من
 إطلاق الشيء وإرادته أثر المترتب عليه (قوله كما حرره فى البحر مطلقا للجامع) أى جامع
 الفصولين فى قوله لو اجتمع نكاح وهبة الخ ما قدمناه (قوله ثم الخ) هذا الذى جعله صاحب
 البحر بحثه صاحب الفصولين وذكرناه لبرهنة قولا كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد
 من النكاح المهر (قوله لو تنازعا فى الامة) أى وبرهنا (قوله ولا مرجح) كسبق التاريخ
 (قوله فتكون ملكا له الخ) لعدم المناقاة (قوله ورهن مع قبض الخ) أى أن لم يكن مع واحد
 منهما تاريخ (قوله معه) أى مع القبض قال المصنف فى منعه قولى بالاعراض هو قيد لازم
 اخبر به صاحب المكتز والوقاية قال الرملى هو صاحب البحر مع انه لا يضر ترك اذ الهبة اذا
 أطاقت مرادها الخالية عن العوض كما هو ظاهر بل انما قيل ذكرها رجا بما يشبه
 التمسك راد لانها يسع اتهاه - فى جرت أحكام البيع عليها فى حكمها منه نامل (قوله
 استحصانا) وجه الاستحصان أن الرهن مضمون فكذلك المقبوض بحكم الرهن والهبة أمانة
 والمضنون أقوى فكان أولى والقياس ان الهبة أولى لانها تثبت الملك والرهن لا يثبت (قوله
 ولو العين معها استويا) يعنى ان ما تقدم فيما اذا كانا خارجين فان كانت فى أيديهم ما سواه

قيد بالشراء لان النكاح
 أحق من هبة أو رهن أو صدقة
 عمادية والمراد من النكاح
 المهر كما حرره فى البحر مطلقا
 للجامع ثم يستوى النكاح
 والشراء لو تنازعا فى الامة
 من رجل واحد ولا مرجح
 فتكون ملكا له منكوبة
 الاخر قد يدبر (ورهن مع
 قبض أحق من هبة بلا
 عوض معه) استحصانا ولو
 به فهو أحق لانها يسع انما
 والبيع ولو بوجه أقوى
 من الرهن ولو العين معها
 استويا لم يؤرخا واحدهما
 سبق

بقسم أولا كما سيأتي في بابها وما طرأ على حصة مفروقة فلا يبطر كانه عا به المقدمي فله
وفي البحر ولادعي الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه
والرابع الصدقة من آخر قضي بينهم ارباعا لانهم يتلقون المال من ملكهم فيجعل كلهم حضرا
وأقاموا البينة على الملك المطلق (قوله وهذا) أي الاستواء اعلم ان صاحب البحر
والهندية جعل ذلك قيدا اذا كانت العين في أيديهما وعبرة البحر بغيره ان صرح بان مدعي
الشراء والهبة مع القبض خارجان ادعى على ثالث انهما وقعه بكونهما خارجين فلا يحتراز
عما اذا كانت في يد أحدهما والمصلحة بينهما فانها بقضى الخارج الا في السابق التاريخ فهو
لا سبق وان أرخت أحدهما فلا ترجح لها كافي المحيط وان كانت في أيديهما فبقضى بينهما
الا في السابق التاريخ فهي له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعي عمالا يقسم كالقيد
والداية وأما فيما يقسم كالدار فانه بقضى المدعي الشراء لان مدعي الهبة ثابت بالبينة الهبة
في الكل ثم استحق الآخر نصه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحقل القصة بطل
الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعي الهبة فكان مدعي الشراء منفردا بقامة البينة اه
ونقلها عن المحيط وكلام المؤلف بقبول ذلك فيما اذا اختلف المالك واستويا والمحكم
واحد لان الاشاعة تقتضي في حال اختلافه أيضا ط (قوله لان الاستحقاق) أي استحقاق
مدعي الشراء النصف وهو جواب عما قاله في العمادية من أن الصحيح انه ما سواه لان
الشيوع الطارئ لا يقسم الهبة ويقسم الدرهم اه وأقره في البحر ومصدر الشراء بصفة
قال المصنف نقل عن الدرر عدم صورة الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح
ما في الكافي والفصول فان الاستحقاق اذا ظهر بالبينة كان مسندا الى ما قبل الهبة فيكون
مقارنا لها لا طارئا عليه انتهى أي وحيث كانت من قبيل المقارن وهو بطل الهبة اجماعا
يتقدم مدعي الشراء بالبرهان فيكون أولى (قوله من قبيل الشيوع المقارن) أي وهو
يبطل الهبة بالاجماع كما علمت فيتمرد مدعي الشراء بقامة البينة فيكون أولى (قوله
لا الطارئ) لانه لا يقسم الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله
العمادي كما تقدم والرجوع في بعض الهبة كالشيوع الطارئ (قوله هبة الدرر) ومثله
في التبيين والمخ (قوله والشراء والمهر سوا) يعني اذا ادعى أحدهما الشراء من ذي يد
وادعت امرأته تزوجها عليه فها سوا لا يستوفى في القوة فان كل واحد منهما معارضة
ثبتت الملك بينهما وهذا عندهما وقال محمد الشراء أولى (قوله وترجع هي) أي على الزوج
ينصف القيمة للاستحقاق نصف المسمى (قوله وهو ينصف الثمن) أي ان كان نقده (قوله
أو يقض) بالنماء للصعول يشمل المهر والمشتري لان كلا منهما دخل عليه عيب تقرق
الصدقة للمرأة ان ترد وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن (قوله لما سوا) أي من
تقرق الصدقة عليه (قوله أو أرخا واستوى تاريخهما المخ) قال في ترجيح البيئات للبيد ادعى
قامت بينة على المال وبينه على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا بقضى بالمال وان
كان لاحقا بقضى بالبراءة وان لم يورخا وأرخت أحدهما دون الأخرى أو أرخا وتاريخهما
سوا فالبراءة أولى لان البراءة انما تكتب لتكون حجة صحيحة ولا يصح لها الابعاد وجوب المال

وهذا فيما لا يقسم اتفاقا
واختلاف التصحيح فيما يقسم
كالدار والاصح ان الكل
لمدعي الشراء لان
الاستحقاق من قبيل
الشيوع المقارن لا الطارئ
هبة الدرر (والشراء
والمهر سوا) فينصف
وترجع هي نصف القيمة
وهو ينصف الثمن أو يقض
لما سوا (هذا اذا لم يورخا
أو أرخا واستوى تاريخهما
فان سبق تاريخ أحدهما
كان الحق)

الشراء منه والا سخر على الهبة منه كان الشراء أولى لأنه أقوى لكونه معاوضة من الجانبين
 ولأنه ثبت الملك بنفسه والمالك في الهبة يتوقف على قبض فلو أحدهما ذاب والماله بماله
 يقضى للخارج أو للاسبق تاريخا وإن أرخت أحدهما فلا ترجيح ولو كل منهما ما ذاب فهو هوما
 أو للاسبق تاريخا كدعوى مالك مطلق ولو اختلف المالك استوى بالان كالأمنه ما خصم عن ملكه
 في إثبات ملكه وهما سواء بخلاف ما لو اختلفا لاحتياجهما إلى إثبات السبب وفيه يقدم الأقوى
 وأما في الهبة وهي مقبلة بالاسم وبأن لا يكون بعوض والا كانت بيعا وأشار إلى استواء
 الصدقة والهبة المقبوضتين للاسبق سواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالزوم لأنه يظهر في ثانی
 الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبه محرم والصدقة
 قد لا تلزم بأن كانت لغنى كذا في البحر ملخصا (وفيه) ولم يحكم الشراء الفاسد مع القبض
 والهبة مع القبض فإن الملك في كل متوقف على القبض ويبنى تقديم الشراء له ما وضوره
 المقدم على بان الأولى تقديم الهبة ككونها مشروعة والبيع الفاسد مدعى عنه ولم يذكر
 ما لو اختلفا في الشراء مع الوقف فحكمه ما في مشتمل الأحكام عن القيمة قال ادى على رجل
 أن هذه الدار التي في يده وقف مطلق وذو اليد ادى أن ياتي اشتراها من الواقف وأرخا وأقاما
 البينة فبينة الوقف أولى ثم إذا أثبت ذواليد تاريخا بقاء على الوقف فبينة أولى والافيدنة
 الوقف أولى اه وفي فتاوى مؤيد زاده ادى عليه دار أنه باعها في من ذخير عشرة سنين
 وادعى الآخر أنها وقف عليه صحيح وأقاما بينة فبينة مدعى البيع أولى وإن ذكر الواقف
 بعيته فبينة الوقف أولى لأنه يصير مضميا عليه (قوله وصدقة) قال في البحر الصدقة
 المقبوضة والهبة كذلك سواء تبرع فيها ولا ترجيح للصدقة بالزوم لأن أثر الزوم يظهر
 في ثانی الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترحيل يكون بمعنى قائم في الحال
 والهبة قد تكون لازمة بأن كانت لحرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى (قوله ورهن ولومع
 قبض) انما قدم الشراء عليه لأنه يقيد الملك بعوض لاسال والرهن لا يقيد الملك لاسال فكان
 الشراء أقوى وقد دعيت أن الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه وقوله ولومع قبض راجع إلى
 الرهن فقط لأن دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تصح (قوله واتحد المالك) اما إذا كان
 المالك مختلفا فلا يبر فيه سبق التاريخ أبو السعود بل يستويان كما في قال في البحر
 أطلقه وهو مقيد بان التاريخ لهما اذ لو اختلفا مع اتحاد المالك كان للاسبق فاختاره وذكروا
 ما ذكر من خلل صاحب الكنز هذا القيد مع جواز الاعتداء ويجعل المطلق على الخالي من
 التاريخ إذا اتصل عدمه فتمثل افاده الرمي (قوله ولو أرخت أحدهما) أى احدى
 البينتين الماتقة دم فيما إذا أرخت احدى يبنى مدعى الشراء من واحد (قوله فامورخة
 أولى) لأنهما انفقوا على الملك والمالك لا ينافي الأمن جهة المالك وهو واحد فثبت أحدهما
 تاريخا يحكم به درر (قوله استويا) لأن كلا منهما خصم عن ملكه في إثبات ملكه وهما
 فيه سواء بخلاف ما إذا اختلفا لاحتياجهما إلى إثبات السبب وفيه يقدم الأقوى كما في البحر
 أي فيمنصف المدعى بين مدعى الشراء ودعى الهبة والصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن ما فيه
 فينبغي أن لا يصح فيه مطلقا عدم صحة رهس المشاع شيوعا عارنا أو طرنا على حصة شائعة

وصدقة ورهن ولومع
 قبض وهذا (ان لم يورخا
 فلو أرخا واتحد المالك
 فالاسبق أحق) اقوته (ولو
 أرخت أحدهما فقط
 فالأورخة أولى) ولو اختلف
 المالك استويا

وماذا كان النار يخرج من جانب لانه غير متبر ~~ك~~ه الولم وورنا وماذا الاسـ قوى النار بخان
اتمراضه ما فصار كالوالم وورنا يخرج الخارج في واحدة وهو ما اذا سبق تاريخه ويمكن ان
يحمل هذا المسئلة من تفاريع ما اذا ادعى الخارج جان الشر امن ذى اليد واثبت احدهما
بالبينة قبضه فيما مضى من الزمان على مائة له في البحر عن المراج وبث كل عليه ما ذكره
بعده عن الذخيرة من ان ثبوت اليد باحدهما بالمعينة ويمكن ان يقال ما ثبت بالبينة معاينة
لان المعينة لا تـ ~~تـ~~ من القاضي لانه لا يقضى به له فلم يبق الامانة الشهود قال في البحر
ولي اشكال في عبارة الكتاب هو ان اصل المسئلة مفروض في خارج بين تنازعهما في يد ثالث
فاذا كان مع احدهما قبض كان ذايد تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة (ثم رأيت) في المراج
ما يزل من جوارانه اثبت بالبينة قبضه فيما مضى من الزمان وهو الا في يد البائع انتهى
الا انه بشكل ما ذكره بعد عن الذخيرة بان ثبوت اليد لاحدهما بالمعينة انتهى والحق انها
مسئلة اخرى وكان ينبغي افرادها وحملها ان خارجا وليدعى كل الشر امن ثالث وبرهنا
قدم ذوا اليد في الوجوه الثلاثة والخارج في وجه واحد انتهى كلام البحر (وفي) الاشكال
الذي ذكره عن الذخيرة واجاب المقدسي بان قوله وهو الذي يدان لم يورخ يرجع الى مطابق
مصدقين لابقه كونهما خارجين وقد اشار المصنف الى ما قدمنا من ان الحق انهما مسئلة اخرى
وكان ينبغي افرادها حيث ذكر قوله والذي وقت وليكن كان عليه ان يقدمه على قوله والذي يد
لانه من تمة المسئلة الاولى ويكون قوله والذي استغنى عنه مسئلة اخرى * (فرع) * لو برهنا على
ذى يد بالودعة يقضى به له ما مضى ثم اذا اقام احدهما بالمعينة على صاحبه انه له لم يسمع
ولو برهن احدهما واقام الآخر شاهدين ولم يركب كافي في يد صاحبه البينة ثم اقام الآخر
بينة عاتلة انه ما كرهه او دعه عنه الذي في يده اولم يذكروا ذلك قضى به له على المقضى له أولا
وهذا يخاف الشر افاق فيه لا يحكم لثاني واهل لان الايداع من قبيل المطابق (قوله) وهو الذي
وقت الخ) الاولى تقدمها على قوله وهو الذي يد لانها من تمة الاولى وانما كان القول له اثبوت
ما كرهه في ذلك الوقت مع احتمال الآخر ان يكون قبله أو بعده فلا يقضى له بالثبوت وانهم اتفقا
على ان الملك للبائع ولم يثبت الملك لهما الا بالثبوت منه وان شرعاهما حادث والحادث يضاف الى
أقرب الاوقات الا ان ثبت التاريخ فيثبت تقدمه فلهذا كان المؤرخ اولى بخلاف ما اذا
اختلف باقدهما على ما ينفذ بخلاف ما اذا ادعى الملك ولم يدع الشر امن ذى اليد حيث لم يكن
التاريخ اولى عندنا في حصة ومحمد * (تبيين) * قال المذني اقول التاريخ في الملك المطابق
لا عبرة به من طرف واحد بخلافه في الملك بسبب كونه معروف اه وفيه عن القهستاني عن
الخنزارة انه لو وقت احدهما شهر او الاخر ساعة فالساعة اولى والتاريخ هو قلب التأخير
واصلها هو تعريف وقت الشيء بان يستند الى وقت حدوث امر شائع كظهور دولة أو غيره
~~ك~~ه هو فان وزلة البينة في ذلك لوقت الزمان الا في وتيل هو يوم معلوم نصب اليه ذلك
الزمان وقيل هو مقدمة معلومة بين حدوث أمر ظاهر وبين اوقات حوادث آخر كما في نهاية
الادراك (قوله) والمحال انه لا يذلهما) بان كان المبيع في يد ثالث (قوله) وان لم وقت الخ)
لاحاجة اليه (قوله) والشرع احق من هبة) أى لو برهن خارجان على شيء أحدهما على

أول أخ أحدهما) أو استوى
تاريخهما (و) هو (لذي
وقت ان وقت أحدهما
قطر) الحال انه (لا يذ
لها) وان لم يوقتاً فله
ان لكل نصيب نصف الثمن
(والشرع احق من هبة)

نقل عن الذخيرة في الوادي المشهود عليه ان الشهود هم دودون في قذف من قاضي
بلد كذا فاقام الشهود انه اى القاضي مات في سنة كذا الخ انه لا يقضى به الا اذا كان
موت القاضي قبل تاريخ هو المدعى عليه مستقصا اه مع غاية الاختصار فراجعه
ان شئت والله تعالى الموفق وعلم التقارب على هذه المسئلة في جامع القضاوين
ونور العين والبحر وغيرهما وقدم تحت يده في فصل الخمس فراجعه ان شئت (قوله)
وان ذكرنا هو مقابل اقوله وان برهن الخارجان معطوف عليه اى ان برهنا على
مطلق المالك فقد تقدم حكمه وان ذكر اسباب المالك حكمه هذا (قوله بان برهنا على شراء
شي من ذي يد) مثله ما ذكره من الخارجان على ذي يد ان كلا ودعه الخ في يده فانه يقضى
به بينهما نصفين وكذا الارث لو ادعى كل من خارجين الميراث عن ابيه وبرهن قضى به بينهما
واقاد المصنف باقتصار كل على دعوى الشراء بمجرد ان لو ادعى احدهما شراؤه وعقبا والاخر
شراؤه فقط يكون مدعى الحق اولى فان الحق عتزله القضاة ذكره في خزائن الاكل وفيه اشارة
الى انه لو ادعى احدهما فهو له وفي قوله من ذي يد اشارة الى انه لو في يد احدهما فهو لاولى وان
ارخ الخارج لنم لو تلقاه من جهة كان الخارج احق وهذا اوضح مما في المتن (قوله فلذلك
نصفه) لاستوائهم في السبب لكنه يخرج كاذره بعد ان كذا في بيع كل منهما من رجل
واجاز المالك البيعة فان كلامه ما يخرج لانه تغير عليه شرط عقده فله رغبته في غل الخ
اه (قوله بنصف الثمن) اى الذي عيئه احدهما وان كان خلاف ما عيئه الاخر كان ادعى
احدهما منه شراؤه بمائة والاخر بمائتين اخذ الاول نصفه بخمسين والاخر نصفه بمائة
وقيد بالشراء من ذي اليد لانه لو ادعى الشراء من غير ذي اليد فانه باقى حكمه (قوله لتفرق
الصفقة عليه) فله رغبته في غل الخ (قوله وان ترك احدهما بعد ما قضى لهما) افادانه
بالقضاء له بالنصف ليخرج على اخذه ما فيه من الضرر (قوله لانفساخه) اى انفساخ البيع
في النصف بالقضاء اى لانه صار مضى اعليه بالنصف لصاحبه فانفسخ البيع فيه فلا يكون
له ان يأخذ بهد الانفساخ لان العقد متى انفسخ قضاء القاضي لا يعود الى انفساخه ولم يوجد
(قوله فلو قبضه) اى لو ترك احدهما قبل القضاء به بينهما فلاخر ان يأخذ كله لانه اثبت
بينهما انه اشترى الكل وانما يرجع الى النصف بالراجحة ضرورية لقضائه ولم يوجد في نظيره
تسليم احد الشفعين قبل القضاء ونظير الاول تسليمه بعد القضاء كافي البحر (قوله لا سابق
تاريخ ان ادعى) اى لانه اثبت الشراء في زمن لا ينافيه فيه احد فاندفع الاخر به وهذا كما
علمت فيما اذا ادعى الشراء من واحد ولو اختلف بائعهما لم يرجع اسبقهما تاريخا ولا لمؤرخ
نقط لان ملك بائعهما لا تاريخ له (قوله فيرد البائع ما قبضه) اى الثمن (قوله وهو لى يدي)
اى المدعى بالقض ان لم يورث الخ لما ذكرنا ما اذا ادعى الخارجان الشراء من ذي اليد وفيه
لا يرجع واحد الا بسبق التاريخ اخذت حكم على ما اذا ادعى خارج وذو يد الشراء من واحد
ويخرج ذوال اليد لان ادليل سبقه ولانها مستوية في الاثبات وترجع ذى اليد بها وليس لنا في
ما يعارضها الا بالادب او به لان يد الثابت لا تفض بالملك ويكون الترجيح ايضا في هذه المسئلة
بسبق التاريخ بترجح ذوال اليد في اربع ما اذا سبق تاريخه وهو ظاهر وما اذا لم يورث الخ لما ذكر

(وان) ذكر اسباب الملك
بان برهنا على شراء شي من
ذو يد فلكل نصفه يتصف
الثمن ان شاء (او تركه) انما
خير لقربق الصفقة عليه
(وان تركه) احدهما بعد
ما قضى له بالباخذ الاخر
كله لا تنفساخ به بالقضاء
فلو قبضه فله (وهو) اى
ما ادعى شراؤه (لا سابق)
تاريخا (ان ادعى)
البائع ما قبضه من الاخر
اليه مبراج (وهو) لى يدي
ان لم يورثا

بعض الحكم فيه ان برهن بعد الحكم لا خروان لم يثبت السبق (قوله لان البرهان مع
 التامخ) أى السابق بدليل ما قال فى المتن الا اذا ثبت سبقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى
 بالسبق (قوله أقوى منه يدونه) أى بدون التامخ السابق بصورة المسئلة ادعى انه تزوجها
 الامام وأقام بيعة على ذلك ففضى له ثم ادعى آخر نكاحها قبل الامام فسمع ويقضى له سبقه لان
 السابق لا ينتفى الا عند التامخ منه ما نكن لما كان الثانى سابقا فكان الاول لم يورخ أصلا
 (قوله ظهر نكاحه) أى ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالبيعة وفيه اشارة الى ان اذا البدلو
 برهن بعد ما قضى للتامخ بقبول وقال بعضهم ان لم يقض له (قوله الا اذا ثبت سبقه) أى سبق
 نكاحه أى سبق التامخ بالتامخ فانه يقدم على ما علم مما ذكرناه من الحاصل عن التبيين والبحر
 وقد تبع المصنف صاحب الدرر فى ذكر هذه العبارة قال الشرنبلالى وهى موجودة فى الفسخ
 بصورة المتن ولعله مرخ اذ ليس فيه زيادة على المتقدم اهـ واعلم ان هذا ادعى نكاح صغيرة
 بتزويج الحاكم له لاسمع الا بشرط أن يذكر اسم الحاكم ونسبه وان السلطان فوض اليه
 التزويج وانه لم يكن اهلاولى كفى البزازية ثم اعلم ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء يوم
 القتل يدخل هكذا فى الظاهر بقوله المادية والولولة الحية والبزازية وغيرهما وقرعوا على الاول
 ما لو برهن الوارث على موت مورثه فى يوم ثم برهنت امرأته على ان مورثه كان نكحها بعد ذلك
 اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثانى لو برهن الوارث على انه قتل يوم كذا فبرهنت امرأته على
 ان هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هذا جميع العدة والديات وكذا لو برهن
 الوارث على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه كان مات قبل هذا بزمان لا يسمع ولو
 برهن على ان مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه قتل فلان قبل هذا بزمان يكون دفعها
 لدخوله تحت القضاء هذه عبارة البزازية وزاد الولولة الحية موضعا لمدعى المرأة النكاح بعد
 ثبوت القتل فى يوم كذا بقوله ألا ترى ان امرأته أفلت البيعة انه تزوجها يوم النحر
 بمكة ففضى بشهو وهاثم أقامت أخرى بيعة انه تزوجها يوم النحر بخراسان لا تقبل بيعة المرأة
 الاخرى لان النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التامخ فاذا ادعت امرأة أخرى بعد ذلك
 التامخ يتامخ لم يقبل اهـ (أقول) وجه الشبه بين المسئلةين ان تادخ برهان المرأة على
 نكاح المقتول تخالف التامخ القتل اذ لا يتصور بعد قتله ان ينكح كما ان نكاح النائية فى يوم
 النحر بخراسان لا يتصور مع نكاح الاول له يومه بمكة فهو بخلاف من هذه الحنفية فاشبهت
 هذه المسئلة الاولى فى المخالفة وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل وفى
 الظاهر يداعى ضبعة فى يد رجل انما كانت اقلان مات وتر كهامير ان اقلان لا وارث لغيرهما
 ثم ان فلانة ماتت وتر كهامير انالى لا وارث لغيرى وقضى القاضى له بالضبعة فقتل المقتضى
 عليه دفعه للمدعى ان فلانة التى تدعى أنت الارث عنهم النكاح مات قبل فلان الذى تدعى
 الارث عنه فلانة اختلفوا بعضهم قالوا انه صحيح وبعضهم قالوا انه غير صحيح بناء على ان يوم
 الموت لا يدخل تحت القضاء اهـ واذا كان الموت منسقة مضاعف على كل صغيرة وكبيرة وكل عالم
 وجاهل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضى قبل البيعة على ذلك الموت بل يكون
 بطريق التيقن بكذب المدعى قال فى التامخ خاتمة فى الفصل الثامن فى التامخ

لان البرهان مع التامخ
 أقوى منه بدونه (كالم
 يقض ببرهان خارج على
 ذى يظهر نكاحه الا اذا
 ثبت سبقه) أى ان نكاحه
 سبق

الاستمرار بعينه والظاهر انه على نفي العلم لا على فعل الغير نامل وفي شرح أدب القضاء وان
شهدا عليه فقال بعد ما شهد عليه الذي شهد به فلان على هو الحق ألزمه القاضي ولم يسأل
عن الآخر فلان هذا اقرار منه وان قال قبل ان يشهدا عليه الذي شهد به فلان على حق أو هو
الحق فلان شهدا قال للقاضي سل عنهما فانهم ما شهدا على يداي وما كنت أظنهما يشهدان لم
يلزمه وسأل عنهما لانه اقرارهما بالظن فلا يصح اه (قوله اذ لم يكن في يد من كذبه) فلو
وجد أحدهما لا يعتبر قولا كما عات (قوله ولم يكن دخل من كذبه) لان بالدخول صار
ذايد وذلك دليل سبق عقده فلان بالمدعى غير او صلاح لاهل الذمة مالتا في
الامارات (قوله هذا اذ لم يورخ) مثل عدم التاريخ من انما اذا أرخا تاريخا مستويا وأورخ
أحدهما بصر (قوله فالسابق أ- ق- ب) أي وان صدقت الآخر أو كان ذايد او دخل بها لانه
لا يعتبر مع السابق وضع يد لا بدخول لكونه صريحا وهو يفيق الدلالة كما عات (قوله فمضى
ان صدقته) اذ لم يكن لاحدهما يد أي ودخول (قوله أولذي اليد) أي ان كانت يد ولا يعتبر
تصديق معه أي ان أرخ أحدهما ولا آخر بقائه الذي اليد (قوله وعلى ما مر عن الثاني) أي
من انه يفتى للمؤرخ حالة الانفراد على ذي اليد فيفتى هنالما مؤرخ وان كان الآخر ذايد
لترجح جانب المؤرخ حالة الانفراد عند أبي يوسف وقدمنا عن الزبلي انه لو برهن انه تزوجها
قبله فهو أولى وسأقي متنا (قوله ولم أر من نيه على هذا) ذكره في البصر بمخاطبة قال
فالخامس كما في البرازية انه لا يترجح أحدهما الا بسبق التاريخ أو باليد أو باقرارها بدخول
أحدهما اه وكان ينبغي ان يزيد أو بتاريخ من أحدهما فقط كما علمته اه ولعل وجه عدم
النتية انهم اذا أرخ أحدهما ولا آخر يد فالمدعى على العقدة والتاريخ ليس بدليل عليه
(قوله فتأمل) أي هل يجرى قوله هنا ويعتبر التاريخ من جانب واحد ولا يعتبر احتياط في
أمر القروج والذي يظهر الثاني فراجع اه (قوله وان أقرت) أي المرافقان لا حاجة فمضى لما
عرفت من ان النكاح ثبت بمصادق الزوجين (قوله وان برهن الآخر) أي بعد الحكم للأول
بحسب الاقرار والاولى أن يقول فان لم تقم بحجة فهي لمن أقرت فتم ان برهن الآخر فتضى له
(قوله فتضى له) لانه أقوى من التصديق لان الثابت باليمين كالنائب باليمين وثبت في حق
الملك بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة يثبت في حق المقر فقط فافقارها انما تفعل عليها على من
أقام البرهان على انها زوجته وانما افتاق في حق الملك لان القضاء لا يكون على الكافة الا في
القضاء بالحرية والنسب والولاء والنكاح وان كان في النكاح شرط هو ان لا يورخا فان أرخ
الحكم لم يتم ادعاهما آخر بتاريخ أسبق فانه يفتى له ويطل القضاء الاول وبشرط ذلك أيضا
في الحرية الأصلية كما في البصر وقوله ولكن في النكاح الخ أي القضاء في النكاح انما يكون
على الكافة اذ لم يورخا ويحمل على ما اذا تراجعت بينه ويرجح آخر غير التاريخ كالكف
والتصديق والافتاء لا تصدور القضاء لاستوائهما في عدم التاريخ (قوله لم يرض له) انما كد
الاول بالقضاء (قوله الا اذا ثبت سبقه) أي سبق الخارج بالتاريخ بخلاف الاول تاريخا مع
البرهان وارخ الثاني تاريخا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم حال المقدس وتطهير الشرائع من
زيد لو حكم به ثم ادعاه آخر من زيد و برهن وكذا النسب والحرية بخلاف المال المطاق اه

اذ لم يكن في يد من كذبه
ولم يكن دخل من كذبه
(ب) هذا اذ لم يورخ
(فان أرخا فالسابق أحق
بها) فلو أرخ أحدهما
فهو لمن صدقته أو لذى
اليد بزازية قلت وعلى
ما مر عن الثاني ينبغي
اعتبار تاريخ أحدهما
ولم أر من نيه على هذا
فتأمل (وان أقرت لمن
لا حاجة فمضى له وان برهن
الآخر فتضى له ولو برهن
أحدهما وقضى له ثم برهن
الآخر لم يرض له الا اذا
ثبت سبقه)

بصدقته وهما ثبوت القرائن يقوم مقام التصديق (قوله وعلى كل نصف المهر) ولو ماتت
قبل الدخول لان الموت يتم للمهر فان قلت كل من مامدعى الزوجية معترف بان عليه المهر
كاملا فيمنعني ان يلزمه ذلك المسمى ان اثبت نسبه والا فله المثل فالجواب انه لما قضى
بدعوى رقيقه في النصف صار مكدبا بشرعا بالنسبة الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط
(قوله ويرثان ميراث زوج واحد) لانه داخل تحت أول المسئلة فان كلامه ما يدعى الميراث
كاملا في نصف بينهما (قوله ولو ولدت) أى الممتة قبل الموت يظهر الميراث انما ولدت بعده
واكن انظر هل يقال له ولادة سنة ظهر بعض الفضلاء عدم انصاف الممتة بالولادة الحقيقية
وان المراء بالولادة انفسال الولاد منها بنفسه أو غيره من الاحياء (قوله ثبت النسب من ماما)
أى لو ادعى بعد الموت انها كانت زوجة له ما قبل الولادة أو ولدت بعده الموت وقد ادعى كل
منهما انتم أزواجه (قوله وتسامه في الخلاصة) وهو ان ميراثان منه ميراث أب واحد ويرث من
كل منهما ميراث ابن كامل مع ٣ ومالو كان البرهانان بلاتاريخ أو بتاريخ من ماما أو من
أحدهما كما في الخلاصة وفي الممتة ولا يعتبر فيه الاقرار والدفان سبق تاريخ أحدهما بقضى
له ولو ادعى انكسها وبرهانها لا مرجع ما تافها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ما ولو
ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو ماتت أحدهما قالت هو الاول لها
المهر والميراث مقدسى عن الظهيرة (قوله وهى بان صدقته) أى ان لم يسبق تاريخ الاسترخان
النكاح عما يحكم به بمصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في تاريخ أحدهما أو دخل
بها أحدهما ما فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لان تمكينة من نقلها أو من الدخول بما دليل على
سبق عقده الا ان بقى الاثبات المينة انه تزوجها قبله فيكون هو أولى لان الصريح يفوق الدلالة
زيلا وفي البحر عن الظهيرة لو دخل بها أحدهما ما وهى في بيت الاسترقاق صاحب البيت
أولى وأطلق في التصديق فشمع ما اذا سمع القاضي او برهن عليه مدعيه بعد انكارها له قال
في التبيين حاصله انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما المينة فان أرخا كان تاريخ أحدهما أقدم
كان أولى وان لم يورخا أو استوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض كالدخل به أو نقلها
الى منزله كان أولى وان لم يوجد دلتى من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وفي البحر والحاصل ان
سبق التاريخ أرجح من الكل ثم البدم الدخول ثم الاقرار ثم التاريخ انهم علم ان بعضهم
غير باقرارهاو بعضهم بصدقته فانظر انهما ما سواهما ولكن فرقوا بينهما فقال الزبلى
في باب اللعان فان أثبت حاست حتى تلعلن أو تصدقه وفي بعض نسخ القيسورى أو تصدقه
فقد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق
ليس باقرار قصدا لئكنه اقراره هذا فلا يعترف حتى وجوب الحد وهو يعتبر في دونه فيمنع به
اللعان ولا يجب به الحد اه وتقدم في حدائق ان لو قال الرجل يا زنى فقال له غيره صدقت
حد المبتدئ دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذف أيضا اه وانما وجب في
الثانية للعموم في كاف التشبيه لالتصديق فعلم بهذا ان الحد لا يجب بالتصديق قال في البرازية
قال في عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل على وجه الاستمراء ويعرف ذلك بالنقمة اه
فهو صريح فيما ذكرنا وأقول لو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستمراء لم لا يقال لم ينكر

٣ قوله وما لو كان الخ هكذا
بالاصل والبحر

وعلى كل نصف المهر
ويرثان ميراث زوج
واحد ولو ولدت ببيت
النسب منها وتسامه في
الخلاصة (وهى ان
صدقته

اثبات على اقرار رجل بان أرضه وقف على زيد ونسبه وشمداً آخران على اقراره بانهم اوقفوا على
 عمرو ونسبه تكون وقفاً على السابق وقتا ان علم وان لم يعلم أو ذكروا وقتاً واحداً تكون الغلة
 بين الطرفين أنصافاً ومن مات من ولد زيد فصبه لمن بقي منهم وكذلك حكم أولاد عمرو وإذا
 انقرض أحد الطرفين رجعت إلى القريبى الباقي لزوال المزاحم اهـ وقيد بالبرهان منهم ما
 أنزل برهن أحدهم ما فقط فانه يقضى له بالكل فلو برهن الخارج الآخر يقضى له بالكل لان
 المقضى له مصادراً بالقبضه وان لم تكن العين في يده حقة فتمتقدم بيته الخارج الآخر عليه
 ولو لم يبرهنه صاحب اليد فان - افعالهم - ما ترك في يده قضاء ترك لا قضاء استحقاق حتى
 لو أقام البيته بعد ذلك يقضى به وان نكل لهم ما جبه يقضى به بينهم منصفين ثم بعده اذا أقام
 صاحب اليد البيته انه ملكه لا تقبل وكذا اذا ادعى أحد المتحققين على صاحبه وأقام بيته
 انهما ملكه لا تقبل لكونه صار مقضياً عليه بغير لكن قد منعنا عن الاشهاد انهما سمع الدعوى
 بعد القضاء بالانكول كافي الخاتمة ونقلنا عن محشيهما الجوى ما يخالف ما ذكر من ان المدعى
 عليه لو نكل عن المين للمدعى وقضى عليه بالانكول ثم ان المقضى عليه أقام البيته انه كان
 اشترى هذا المدعى من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيته الا أن يشهد أنه كان اشترى منه
 بعد القضاء وقد مناته كما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضاً وكذا يصح قبل
 الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار واهل ما مضى عليه صاحب
 البحر هنا مضى على القول الآخر المقابل للقول المختار نامل (قوله قضى به لهما) لما روى عن
 أبي موسى ان رجلاً من ادعياء بني ابي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما
 بشاهدين فقصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم منصفين رواه أبو داود ودolan البيئات من
 صحيح الشمرع فيجب العمل به اما ما يمكن وقد أمكن هنا لان الايدي قد تنوالت في عين واحدة في
 أوقات مختلفة فبعد كل فويق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو اليد فيصير
 بالانصاف بينهم او عامه في الزيلعي (قوله فان برهننا في دعوى نكاح) أي معالانه لو برهن
 مدعى نكاحها وقضى له به ثم برهن الآخر على نكاحها لا يقبل كافي الشراء اذا ادعاه من
 فلان برهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراء من فلان أيضاً لا يقبل ويجوز عمل الشراء
 المحكوم به سابقاً ولا وجه للمقرب مع الاولى الا بيان بالا الاستثنائية (قوله سقطا) الضهير
 للشارحين فلو أحدهم اخرجوا الآخر ذابوا الخارج أحق قياماً على الملاك وقيل ذابوا على
 على كل حال وباقي تمامه قوي بان شاء الله تعالى (قوله لتعذر الجمع) أي اجتماع الزوجين على
 زوجة واحدة فانه مذكور شرعاً لان النكاح لا يقبل الا شتر الكفتين البيعتان ويفرق القاضي
 بينهما حيث لا مرجع وان كان ذلك قبل الدخول فلا تنى على كل واحد منهما كافي البحر (قوله
 لوحية) أي هذا الحكم كاذ كر لوحية ولو ممية قضى به أي بالنكاح بينهما سواء أراضا واستوى
 ناربجها أو أراض أحدهما فقط أو لم يؤرخا وفائدة القضاء تظهر فيما يترتب عليه ولا يلزم جمع
 على وطء لانه حينئذ دعوى مال وهو الميراث أو دعوى نسب ويعتبر ثبوته بينهما كما هو
 المعروف في المذهب وسواء أتى في باب دعوى النسب انهما أو ادعيما نسب مجهول كان بينهما ما

قضى به لهما فان برهننا في
 دعوى (نكاح - سقطا)
 لتعذر الجمع لوحية ولو ممية
 قضى به بينهما

طرف ذي اليد والتاريخ حالة الانفراد لا بدعوى عند الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى
 مطابق الملك كدعوى التاريخ فيقضى بيمينه الخارج (قوله وقال أبو يوسف) أي فيها الوقت
 أحدهما فقط (قوله ولو حالة الانفراد) أي قال أبو يوسف يقضى للمؤرخ سواء أركضهما ٣
 وكذا لو أركض حالة الانفراد لان التاريخ في حالة الانفراد لا بدعوى عندهما والحكم فيها أركضهما أولى
 بالحكم حالة الانفراد لانه متفق عليه والثاني مذهبه فقط كما هي القاعدة في الوصلية أي
 الحكم في المقدور قبلها أولى بالحكم عما بعدها والمراد بما إذا أركضهما سبق تاريخ أحدهما أمالو
 استوى تاريخهما فهو كما لو لم يؤرخا فاسقاطهما والفقهاء يطلقون العبارة عند ظهور المعنى
 وحينئذ يقول بعض المحققين الأولى اسقاط لولان الكلام في حالة الانفراد وكلامه يصل انه
 يقضى للمؤرخ حال صدور التاريخ فيختمها وفي حالة الانفراد ولا معنى للقضاء للمؤرخ فيما إذا
 أركضها فقه منهما بل القضاء السابق اه غير لازم لان أعمال الكلام أولى من أعماله (قوله
 كذا في جامع الفوائد) حيث قال استحق جوارف طاب ثمنه من بانه فقال البايع للمشتري
 من كم مدة غاب عنك هذا الجار فقال منذ سنة فبرهن البايع انه ملكه منذ عشرين سنة فبقي
 للمشتري لانه أركض غيبته للمالك والبايع أركض الملك والبايع أركض الدعوى المشتري المتقدمة من جهته
 فصارت الدعوى المشتري ادعى ملك بانه بتاريخ عشرين سنة غير ان التاريخ لا بدعوى بحالة الانفراد
 عند أبي حنيفة ففي دعوى الملك المطابق فيحكم للمشتري أقول يقضى به للمؤرخ عند أبي
 يوسف لانه يرجح المؤرخ حالة الانفراد اه ملخصا (قوله وأقره المصنف) وإنشائه الخبر المولى
 بان صاحب الفصول ذكره في الفصل الثامن عشر وقدم في الثامن الصحيح المشهور وعن
 الامام انه لا عبرة للتاريخ في الملك المطابق حالة الانفراد وحاصله ان صاحب الفصولين في
 الثامن في دعوى الخارجين نقل ان الصحيح المشهور عن الامام عدم اعتماده حالة الانفراد
 وفي الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يقضى بقول أبي يوسف من اعتماده لانه أرفق
 واطهر وما ذكره الفقيه في باب أولى بالا عباد وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما انه نقله جازما به
 وأقره الثاني في غير بابيه وعبر عنه بيمينه مع ما قالوا انه يقضى بقول الامام قطعا ولا سيما إذا
 كان معه غيره كما هنا فانه وافقه محمد تامل (قوله ولو برهن خارجان على شيء) يعني إذا ادعى
 اثنتان عينا في غير غيرهما رزعم كل واحد منهما انه ملكه ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه فبقي
 بالعين بينهما لعدم الأولوية وأطلقه فشمع ما إذا ادعيا الوقت في يد ثالث فيقضى بالعمارة
 نصقين لكل وقف الغنم وهو من قبيل دعوى الملك المطابق باعتبار ملك الوقت ولهذا قال
 في الفنية دار فيدرجل أحام عليه رجل بينة انها وقتت عليه وأقام قيم المسجد بيمينه انها وقتت
 المسجد فان أركضها في السابق منهما وان لم يؤرخا فهي بينهما نصقين اه ولا فرق في ذلك بين
 أن يدعى ذواليد الملك فيها أو الوقت على جهة أخرى والحاصل ان دعوى الوقت من قبيل
 دعوى الملك المطابق ولهذا الوادعي وقتية بما في يد آخر وبرهن فدهمه وذواليد بانه مودع فلان
 ونحوه وبرهن فانه اتدفع خصومة المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقت داخل في المسئلة
 الخمسة وكما تقسم الدارين الوقفين كذلك لو برهن كل على ان الواقف جعل له القلة ولا مرجع
 فانها تكون بينهما نصقين لما في الاسعاف من باب اقرار الصحيح بارض في يده انها وقتت لوشهد

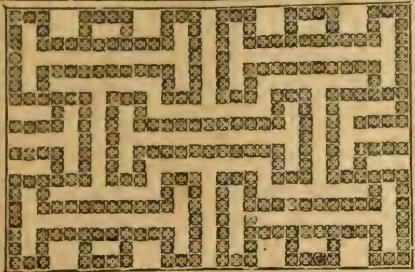
٣ قوله - واءرتنه الخ
 هكذا بالاصل واصل الظاهر
 أو أركض حالة الانف-راد
 فلا جبر

بيمينه الخارج وقال أبو
 يوسف يقضى للمؤرخ ولو
 حالة الانفراد وينبغي ان
 يقضى بقوله لانه أرفق
 واطهر كذا في جامع
 الفوائد وأقره المصنف
 (ولو برهن خارجان على شيء)

مطلبه
 دعوى الوقت من قبيل
 دعوى الملك المطابق

اه يريديه ان الجواب لي دفع السؤال بل هو باق ولم تصد للجواب عنه اقول الظاهر ان يجب
 اليه ان على الخارج عند دعوى المدعى بانه مدعي بانه مدعي بالثبوت مدعي بالثبوت مدعي بالثبوت
 ولهذا لزم عليه البرهان فيكون المدعى مدعي عليه بالنسبة اليه اقبلزم عليه اليه عند العجز
 عن البرهان وبينة المدعى لم تعد مل الم تسلم من دفع ذي اليد اذ هو معارض لها ودعوى
 ذي اليد لم تسقط بغيره عن البرهان علم ابل فتوجه اليه على من كان في مقابلته كاهوشان
 الدعوى فيختلف على عدم العلم بذلك الزيادة فان لم يتحقق للمدعى بينته ليكون ما لم تكن
 المعارض وان يحل يكون مرة أو باذلا فيتمتع وبني المدعى في ذي اليد مدعي بالخارج على
 الجواب عن دعوى ذي اليد لترك دعواه اعدم كونه زائدا لا تصور في كون ذي اليد مدعي
 فيما ادعاه كقولهم ما صاحب التكملة هذا هو الحق في تدبر عبد الحليم (قوله أي لم يذكره
 سبب) أي معين أو مقيد بتاريخ كما يأتي وكذا لو ذكره سبب بتاريخه فان ذكره سبب
 لا يتكرر قدم بينته ذي اليد كما يأتي أيضا ومن هذا القبيل ما في منية المقي أقامة بينة على عبد
 في يد رجل أحدهما بقصص والاخر بودية فهو بينهما أي لان المودع باطو بصير غاصبا قال
 في جامع القصصين الخارج وذو اليد لوداعيا رثام واحد وذو اليد اولى كافي الشراء هذا اذا
 ادعى الخارج وذو اليد تاتي الملك من جهة واحدة فلو ادعى من جهة اثنين يصحك للخارج الا
 اذا سبق تاريخ ذي اليد بخلاف ما لو ادعى من واحد فانه هنا بقضى لذى اليد الا اذا سبق
 تاريخ الخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق فهو اولى كالمحض البائعان
 وبرهنا وأرخا وأحدهما سبق تاريخه والمبيع في يد أحدهما يصحك للاسبق اه من الثامن
 وغامه فيه وفي الاشياء قبيل الوكالة اذ برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم وذو اليد
 الا في مسئلتين في المنزلة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهم امرأتان
 وأقام ذو اليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو الخارج اثنائه لو كان ذو اليد مريبا والخارج
 مسلما فبرهن الذي بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سوا برهن عاين أو
 بكفار ولو برهن الكافر بصلين قدم على المسلم مطلقا اه (قوله وان وقت أحدهما فقط)
 ان وصاية ومقتضاها العموم أي ان لم يوقت أو وقتا متساويا وبمختلفا أو وقت أحدهما وعليه
 مؤاخذه وهو انه اذا وقتا واختلف تاريخهما فالعبرة للسابق منهما على ما تقدم لان للتاريخ
 عبرة في دعوى الملك المطلق اذا كان من الطرفين عند أي حقيقة ووافقه في رواية وخالفه في
 أخرى فكان عليه أن يقول ان لم يوقت أو وقتا أو وقتا متساويا لا أثر وقت أحدهما فقط
 قال في الفرع رتبة الخارج في الملك المطلق اولى الا اذا أرخ وذو اليد سبق (قوله وقال أبو
 يوسف ذو الوقت أحق) أي فيما لو وقت أحدهما فقط لان التاريخ من أحد الطرفين معتبر
 عنده والحاصل ان الخارج في الملك المطلق اولى الا اذا أرخ وذو اليد سبق (قوله وعمرته) أي غيرة
 الخلاف المعلوم من المقام (قوله هذا العبدى) تقدمت المسئلة متناقبيل السلم (قوله تاريخ
 غيبة) أي غيبة المدعى بده لان قوله متناقبيل متعلق بقاب فهو قيد لغيبة وقوله متناقبيل
 متعلق بما تعلق بقوله أي ملكي متناقبيل فهو قيد لملك وتاريخ العبدى تاريخ الملك ولم
 يوجد من الطرفين (قوله فلم يوجد التاريخ) أي تاريخ الملك (قوله من الطرفين) بل وجد من

أي لم يذكره سبب كما
 (على جهة ذي اليد وان
 وقت أحدهما فقط)
 وقال أبو يوسف ذو الوقت
 أحق وعمرته فبأولو (قال)
 في دعواه (هذا العبدى)
 غاب عن متناقبيل وقال
 ذو اليد متناقبيل قضي
 للمدعى (لان ما ذكر تاريخ
 غيبة لملك فلم يوجد
 لتاريخ من الطرفين قضي



بسم الله الرحمن الرحيم

• (باب دعوى الرجلين) •

لا يخفى عليك ان عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والاجميع الدعوى لا تكون الا بين اثنين وحينئذ لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى وثبت ولعل صاحب الدرر انما أخرها الى هذا المقام مقتضى ان ذلك أثر صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينا وبين مسائل هذا الباب بحيث تكون فاتحة لمسائله وان لم تكن منه عزى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذى لم يكن ذايد والخارج المدعى لانه خارج عن يده فاسند الى المدعى يجوز وانما قدمت بيعة الخارج لان الخارج هو المدعى والبيعة بيعة المدعى بالحدث وفيه خلاف الشافعى وانما كان الخارج مدعى بالصدق تعرفه عليه (قوله في ملك مطلق) اى ملك المال بخلاف ملك النكاح فان ذا اليد مقدم ولو بلا برهان عالم بسبق تاريخ الخارج كجاس أى وقيد الملك بالمطلق احقر ازاعن المقيم بدعوى النتائج وعن المقيم بما اذا ادعى اتقى الملك من واحد واحد ما قابض وبما اذا ادعى الشرا من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق فان في هذه الصورة قبل بيعة ذى اليد بالاجماع كجاس متى درر أى ولم يلزم انتقاض مقتضى القسمة لان قبول بيعة ذى اليد انما هو من حيث ما دعى من زيادة النتائج وغيره فهو مدع من تلك الجهة والمراد بالقبض التالى من شخص مخصوص مع قبضه فلا يرد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمره عاين لا يدعيه ذواليد فضلا عن إقامة البيعة عليه وقبولها بالاجماع فان قلت هل يجب على الخارج اليمين لكونه اذ ذلك مدعى عليه قلت لا لان اليمين انما يجب عند مدعى المدعى عن البيعة وهذا لم يهجر كفى العناية أو رد عليه بان مراد السائل هل يجب على الخارج اليمين عند مدعى ذى اليد عن البيعة والا فلا فتشبه له قوله أصلا

• (باب دعوى الرجلين) •
(تقدم حجة خارج في ملك
ماتى)

Durr al-bayān al-khawāṣṣ li-ṭalab al-ḥikmah
 Faid al-muḥallān fī al-Durr al-mashhūr
 Sharḥ Tanwīr al-abṣār

الجزء الثاني من قرة عيون الاخيار اتمهله زرد الهنار على الدر المختار
 شرح تنوير الابصار اسمى العلامة الفاضل والفهامة
 السكامل فقيه العصر والاولان وافي حنفية الزمان
 السيد محمد دعلامة الدين افندي عابدين
 متعنا الله بجهته ونفعنا
 به والمسلمين
 آمين

V.

1882
 1882
 1882
 1882

MICROFILMED BY
 UNIVERSITY OF TORONTO
 LIBRARY
 MASTER NEGATIVE NO.:
 930063

تبيينه

الملزمة الاولى والثانية من هذه الجزء لم يحرر ا على جدول الخطا والصواب الذي وضعه المزار
بالاصل المطبوع في الاستانة لم يدم تبينه لانا وقت طبعه ايرد البيان ما وقع فيه اعماليه عليه
بالجدول المذكور

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤	٢٥	أوفق	أرفق
٩	٢٤	تطيره	ونظيره
١١	٢٢	والصدقة	أو الصدقة
١٢	١٦	الهبة ويقس	الهبة والصدقة ويقس
١٣	٣	العبارة مع	العبارة عن مع
١٣	١٥	في المحيط	في زيادة في الطبع
١٣	٢٢	يقضى بينهم	يقضى بينهم
١٤	٣١	لجامع	لصاحب جامع
١٥	١٤	بينهم أو أرخ	بينهم وما يشيخذا أفتوا بأولوية الامم على قول الامامين أو أرخ
١٦	١٧	التاريخ ادعيا	التاريخ وفيه من المحمل المذكور أن دعوى مطلق المال ودعوى أولوية المال من حيث الحكم كدعوى التنازع والتاريخ في دعوى التنازع اقوى على كل حال أرخا أو أرخا في أول يؤرخا أو أرخا أيدهم فقط ادعيا

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٨٦	مطلب حكم حادثة النعوى	١٢٣	مطلب أنل مدة الحمل للآدمى وغيره
٢٨٩	مطلب القول للشرىك والمضارب فى	١٣٤	باب الاستئناء
	مقدار الربح والخسران وفى الضياع	١٤٩	باب اقرار المربض
	والرد للشرىك	١٥٨	مطلب الاقرار للوارث موقوف الا فى
٢٩٠	فصل فى المقتربات		ثلاث
٣٠٤	(كتاب الايداع)	١٧٧	فصل فى مسائل شتى
٣٢٩	مطلب رجل تنازل مال ائمان بلا	٢٠١	(كتاب الصلح)
	أمره فى حياته ثم رده لورثته بعد موته	٢٣٤	فصل فى دعوى الدين
٣٤١	مطلب مودع الغاصب لو استعمله كما	٢٤٣	فصل فى التفارج
	لا يرجع على الغاصب اذا ضمنها واذا	٢٥٦	مطلب لاتصح صلح وكيل الخصومة
	ضمنها الغاصب يرجع على المودع	٢٥٦	(كتاب المضاربة)
٣٥٣	(كتاب العارية)	٢٦١	مطلب لاتصح المضاربة بالفلوس
٣٨٨	(كتاب الهبة)		الكاملة
٤٢٧	باب الرجوع فى الهبة	٢٦٢	مطلب قرض المشاع جائز
٤٥٣	فصل فى مسائل متفرقة	٢٦٣	مطلب حبة لثة جواز المضاربة فى
٤٦١	مطلب فى معنى القليل		العروض
	(تمت) •	٢٧٩	باب المضارب يضارب

فهرسة الجزء الثاني من قرة عيون الاخيار

مصحفة	مصحفة
٣٧ مطالب برهن كل على اقرار الآخر أنها	٢ باب دعوى الرجلين
لتم اترا	٤ مطالب دعوى الوقت من قبل دعوى
٤٠ مطالب جنس مسائل القسمة أربعة	الملك المطلق
٤٤ مطالب ما يقسم بطريق العول عندهم	١٤ مطالب من أهم مسائل دعوى الرجلين
ثمانية	معرفة الخارج من ذي اليد
٤٥ مطالب ما يقسم بطريق المنازعة مسئلة	١٥ مطالب تسمى الروائد المتصلة
واحدة	والمتصلة
٤٦ مطالب ما يقسم بطريق المنازعة عنده	١٦ مطالب البينة مع التواريخ فتضمن مفي
وبطريق العول عندهما ثلاث مسائل	بين دفع الخارج
٤٦ مطالب ما يقسم بطريق العول عنده	٣٢ مطالب لاعتبار التاريخ مع النتائج الا
وبطريق المنازعة عندهما خمس مسائل	من أرخ تاريخا مستحيلا
٤٨ مطالب الاصل في الناس الفقير والرشد	٣٣ مطالب يقدم ذو اليد في دعوى النتائج
والامانة والعدالة وانما على القاضي ان	ان لم يكن النزاع في الام
يسأل عن الشهود ويراوعلما	٣٣ تعريف النتائج
٤٨ مطالب منع السلطان عن نصر مضافه عن	٣٣ مطالب المراد بالنتائج ولادته في ملكه أو
الحكم بشهادة الشهود الابد التركة	ملك بائنه أو مورثه
مراوعلما	٣٣ مطالب هذا الولد ولادته أمته ولم يشهدوا
٥٠ مطالب مسائل الميطان	بالملك لا ينضى له
٥٠ مطالب حدد القديم ما يحفظ الاقران	٣٣ مطالب لا يترجح نتائج في ملكه على نتائج
وراه	في ملك بائنه
٥٨ مطالب لو كانت مرسدة الحائط عريضة	٣٣ مطالب لا يشترط ان يشهدوا ان أمه في
تقسم بينهم ما يوطى كلام من جهة داره	ملكه
بالقروعة ويجبر الاتي وبه يفتي	٣٣ مطالب برهن كل من خارجين انه عنده
٦٤ مطالب الاصل ان ما اضطر الى شيائه مما	ولامن أمته وعنده هذين تنصف وهو
لا يقسم لا يكون متبرعا	ابن عبيدين وأعتين
٦٤ مطالب التبرع والرجوع دائره على الجبر	٣٣ مطالب رأى دابة تتبع دابة وترتفع
وعده	يشهد بالملك والنتائج
٦٥ مطالب دعوى النيب	٣٤ مطالب ادعى الخارج الفعل على ذي
٨٩ (كتاب الاقرار)	اليده المدعى النتائج فالخارج أولى







Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmuş Gökçen

